

it mes

مُرْجِ الْمَالِيَّةِ الْمَالِيَّةِ الْمَالِيَّةِ الْمُحَامِ سِيْمِ بِنِيَّ الْمِامِ: من أُدلَةِ الأَجِحامِ شرح بنِيَّ المرامِ: من أُدلَةِ الأَجِحامِ

وهو شرح العلامة الصنعاني على متن بلوغ المرام للحافظ بن حجر العسقلاني رحمهما الله تعالى

الجزء الأول

قوبلت هذه الطبعة على جملة نسخ مختلفة وصححت وعلق عليها بمعرفة لجنة من العلماء

بُطْلِبَ مُزَلِكُ مُ النِّحَ الْمِحَالِمَ الْمُحَالِمُ الْمُحَالِمُ الْمُحَالِمُ مُ الْمُحَالِمُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ الل

الطبعة الثالثة سنة ١٣٦٩ ه

مُطْبَعِتُهُ الْمُنْتَفَامِنُهُ الْمُؤْفِظُ مِنْ الْمُؤْفِقُ الْمُؤْفِقُ مُنْ اللَّهُ الْمُؤْفِقُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ الللَّا اللَّا اللَّ اللَّالِيلَّا الللَّا اللَّا لَلَّالَّ اللَّا اللَّا اللَّلَّا ا

893,795 I 653431 VII-2

سانسانعالي

الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق مبشرا ونذيراً ، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجا منيراً . له الحمد حمداً دائماً طيبا مباركا فيه جزيلا كثيراً .

نستغفره ونشهد أن لا إله إلا الله أكمل دينه وأتم نعمته وشرع لنا على لسان رسوله ديناً قويماً وحصناً حصيناً. فقال تعالى « اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتى ورضيت لكم الإسلام ديناً » وأنزل كتاباً لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه صراطا مستقما وحبلا متيناً.

ونشهد أن سيدنا محمداً رسول الله وسيد العالمين الذي أعطاه الله الحكمة وفصل الخطاب ، وآناه جوامع الكلم فلا ينطق إلا بالحق والصواب، وقال له في كتابه المكنون : • وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون ، فبين لنا الدين وأوضحه خير بيان ، وبزغت أنوار شموسه فعمت جميع البقاع في كل آن .

اللهم صل وسلم على هذا النبى الرسول، الذى من عمل بهديه بلغ المقصد والمأمول، وعلى آله وأصحابه الذين نقلوا إلينا أحاديثه المشتملة على بيان ما فى القرآن. فعمت بهم البركات والأنوار ووضح الدين فى سائر البلدان. رضى الله عنهم وعن كل من حذا حذوهم فى نقل أحاديث الرسول وشرحها وتعليمها الناس فى كل حين وزمان.

أما بعد ؛ فإن من كتب الحديث المهمة «كتاب بلوغ المرام: من أدلة الاحكام ، الذي انتقاه مؤلفه من كثير من كتب السنة الصحيحة فجاء جامعا لجميع الاحكام كيف لا

V1-2

ومؤلفه من أثمة الحديث الأعلام : الحافظ ابن حجر العسقلاني ، الذي شهد بجلالته وسعة اطلاعه القاصي والداني .

و ناهيك بشرح هذا الكتاب . الذي رق وراق واستطاب . المسمى سبل السلام : الذي ألفه العالم العلامة الإمام محمد بن إسهاعيل بن صلاح الصنعاني . فلله درّ مؤلفه لقد جمع فيه مذاهب الفقهاء من سائر الامصار ؛ ووضع أحكامه وضوح الشمس في منتصف النهار ، جزاهما الله عن الإسلام خير الجزاء ، وجعلنا وكل من أحب شرع ربه من جملة الصالحين الاخيار .

ولما كان الحاج و مصطفی محمد و صاحب المكتبة التجاریة الكبری: من الرجال الذين يهمهم الاعتناء بإخراج كتب الدين، ولا سيماكتب أحادیث سيد النبيين، أمرنا بمراجعة هذا الكتاب، وتعليق بعض ما یكون موافقا و إن كان الشرح یغنی ذوی الالباب. فراجعناه بما لدینا من وسع. راجین للسلمین جمیعا منه النفع. مع ضبطنا لمتنه بالشكل الكامل. وقد اختار له الحاج مصطفی محمد و فقه الله لما يحبه و برضاه أجود أنواع الاوراق. وأجمل الحروف. خدمة لا بناء دینه وكل محب للعلم فی سائر بقاع الارض، فجاء كا تری أیها القارئ غایة فی الحسن والمكال و نهایة فی الإتقان والاحكام. وقد صدرنا الكتاب بترجمة كل من الإمامین: المصنف والشارح.

فدونك أيها المشتغل بالعلم هذا الكتاب المستطاب. علما نافعا ليوم العرض على رب الارباب. وفي الختام نصلي ونسلم على سيد الاحباب. وعلى آله وأصحابه ومن عمل بعملهم إلى يوم المآب ،؟

ترجمة الحافظ ابن حجر

قال شيخ الإسلام الحافظ السخاوى، فى كتابه (النبر المسبوك: فى ذيل السلوك) فى ترجمة الحافظ ابن حجر، مؤلف متن بلوغ المرام من جمع أدلة الاحكام:

هو أحمد بن على بن محمد أبو الفضل الكنانى الشافعي شيخي حافظ العصر علامة الدهر شيخ مشايخ الإسلام المعروف بابن حجر العسقلاني حامل لواء سنة سيد الآنام قاضي القضاة أوحد الحفاظ والرواة . ولد بمصر في شعبان سنة ٧٧٧ وبها نشأ الفرآن والحاوي ومختصر ابن الحاجب وغيرها وسافر صحبة أحد أوصيائه إلى مكة المكرمة فسمع بها ثم حبب إليه الحديث فاشتغل بطلبه من كبار شيوخه في البلاد الحيجازية والشامية والمصرية ولا سيما الحافظ العراقي وتفقه بالبلقيني وابن الملقن وغيرهما وأذنوا له بالتدريس والإفتاء وأخذ الاصلين وغيرهما عن العز بن جماعة واللغة عن المجد الفيروزاباي والعربية عن العارى والادب والعروض عن البدر المشتكي والكتابة عن جماعة ، وجد في الفنون حتى بلغ فيها الغاية وقرأ بعض القرآن بالسبع على التنوخي . وتصدى لنشر الحديث وعكف عليه مطالعة وقراءة وإقراء وتصفيفاً وإفتاء وباشر القضاء بالديار المصرية استقلالا مدة تزيد على إحدى وعشرين سنة بأشهر ، تخللها ولاية جماعة . ودرس التفسير والحديث والفقه والوعظ بعدة أماكن وخطب بالازهر وجامع عمرو وغيرهما وأملي من حفظه الكثير ؛

وقد بلغت تصانيفه مائة وخمسين وقل أن تجد فنا من فنون الحديث إلا له فيه مؤلفات حافلة ولقد انتشرت هذه التصانيف في حياته وتهاداها الملوك والامراء؛ ومن تلك المؤلفات: الإصابة في أسماء الصحابة ، وتهذيب التهذيب، والتقريب، وتعجيل المنفعة برجال الاربعة، ومشتبه النسبة، وتلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، وتخريج المصابيح، وابن الحاجب، وتخريج الكشاف، وإتحاف

المهرة ، والمقدمة ، وبذل الماعون ونخبة الفكر وشرحها ، والخصال المفكرة ، والقول المسدد فى الذب عن مسند الإمام أحمد ، وبلوغ المراد من أدلة الاحكام ، وديوان خطبه ، وديوان شعره ، وملخص ما يقال فى الصباح والمساء ، والدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة . وغير ذلك من كتبه القيمة ؛ ولو لم يكن له إلا كتابه فتح البارى فى شرح صحيح البخارى لكنى فى الإشادة بذكره والوقوف على جلالة قدره ، فإن هذا الكتاب بحق هو قاموس السنة وقد بدأ تأليفه فى مفتتح سنة ١٨٧ بعد أن أكمل مقدمته فى سنة ١٨٧ وانتهى منه فى غرة رجب سنة ١٨٤ وقد أولم عند ختمه وليمية حضرها وجوه المسلمين وأنفق فيها ٥٠٥ دينار أى ٢٥٠ جنيها مصريا _ وقد الجزاء ، هذا إلى تواضعه وحلمه واحتماله . وصبره وبهائه وظرفه وقيامه وصومه واحتماطه وورعه وبذله وكرمه وهضمه لنفسه وميله إلى النكت اللطيفة والنوادر واظريقة وفريد أدبه مع الائمة المتقدمين والمتأخرين ومع كل مرب يجالسه من صغير وكبير .

وقد اختاره الله لجواره بعد عشاء ليلة السبت ثامن عشر ذى الحجة سنة ٨٥٢ هـ أجزل الله له الثواب وجزاه خير الجزاء .

to the second of the second

ترجمة محمد بن إسماعيل الصنعاني

صاحب سبل السلام

نقلا عن البدر الطالع للإمام الشوكاني ما حاصله : __

هو السيد محمد بن اسماعيل بن صلاح الامير الكحلاني ثم الصنعاني ولد سنة ١٠٥٩ هجرية بكحلان ثم انتقل مع والده إلى مدينة صنعاء عاصمة اليمن فأخذ عن علمائها ثم رحل إلى مكة وقرأ الحديث على أكابر علمائها وعلماء المدينة وبرع في العلوم المختلفة حتى بز أقرآنه وتفرد بالرآسة العلمية في صنعاء وأظهر الاجتهاد والوقوف مع الأدلة ونفر من التقليد وزيف ما لا دليل عليه من الآراء الفقهية وجرت له مع أهل عصره محن وخطوب، شأن كل مصلح يدعو إلى الحق وبجاهر به في عصور الظلمات، وقد حفظه الله من كيدهم وكفاه شرهم، وقد ولاه الإمام المنصور _ من أئمة البمن _ الخطابة بجامع صنعاء واستمر ناشراً للعلم تدريسا وإفتاء وتصنيفًا وكان لا يخشى في الحق لومة لائم ولا يبالي بمـا يصيبه في سبيله ، شأن الذين أخلصوا دينهم لله ، وآثروا مرضاته على مرضاة الناس ، وقد التف حوله كثيرون من الخاصة والعامة وقرؤا عليه كتب الحديث وعملوا باجتهاداته وأعلنوا ذلك في الناس فكانت فتن أظهرهم الله علمها ، وله مصنفات حاقلة منها : سبل السلام هـذا الذي اختصره من البدر التمام للمغربي وأضاف إليه زيادات قيمة أكبرت شأن الكتاب ومنها : منحة الغفار جعلها حاشية على ضوء النهار للجلال ومنها : العدة حشى بها شرح العمدة لابن دقيق العيد، ومنها شرح التنقيح في علوم الحديث، وله مصنفات أخرى وقد أفرد كثيراً من المسائل بالتصنيف مما لو جمع كان مجلدات ، وله شعر فصيح منسجم أكثره في المباحث العلمية والتوجيع من أبناء عصره والردّ عليهم وبالجلة فهو من الأئمة المجددين لمعالم هذا الدين الصادعين فيه بصريح الحق. توفى ثَالَثُ شَعْبَانَ سَنَّةً ١١٨٢ هُ عَنْ مَائَّةً وَثَلَاثُ وَعَشَّرِينَ سَنَّةً ، رحمه الله رحمة وأسعة ، وجزاه الله عن نصره السنة خير الجزاء .

نِيْرُالِيْ إِلَّا الْمُحْالِقُ مِنْ الْمُعْالِقُ الْمُعْالِقُ الْمُعْالِقُ الْمُعْالِقُ الْمُعْالِقُ الْمُعْالِقُ الْمُعْالِقِينَا الْمُعْلِقِينَا الْمُعْلِقِينَ الْمُعْلِقِينَ الْمُعْلِقِينَ الْمُعِلَّقِينَ الْمُعْلِقِينَ الْمُعْلِقِينَ الْمُعْلِقِينَا الْمُعِلَّقِينَا الْمُعْلِقِينَ الْمُعْلِقِينَ الْمُعْلِقِينَ الْمُعِلَّقِينَا الْمُعْلِقِينَ الْمُعِلَّ الْمُعْلِقِينَ الْمُعِلَّ الْمُعْلِقِينَ الْمُعْلِقِينَ الْمُعْلِقِينَ الْمُعْلِقِينِ الْمُعْلِقِينَ الْمُعْلِقِينَ الْمُعْلِقِينَ الْمُعْلِقِينَ الْمُعِلَّ الْمُعْلِقِينَ الْعِلْمِينَ الْمُعْلِقِينَ الْمُعْلِقِينَ الْمُعِلَّ الْمُعْلِقِينِ الْمُعِلْمِينَ الْمُعِلَّالِي الْمُعْلِقِينَ الْمُعِلَّ الْمُعِ

الحمد لله الذي من علينا ببلوغ المرام من خدمة السنة النبوية و تفضل علينا بتيسير الوصول إلى مطالبها العلمية ، وأشهد أن لا إله إلا الله شهادة تنزل قائلها الغرف الآخروية وأشهد أن محمداً عبده ورسوله الذي باتباعه يرجى الفوز بالمواهب اللدنية ، صلى الله عليه وعلى آله الذين حبهم ذخائر العقبي وهم خير البرية وبعد فهذا شرح لطيف على بلوغ المرام ، تأليف الشيخ العلامة شيخ الإسلام أحمد بن على بن حجر أحله الله دار السلام اختصرته عن شرح الفاضي العلامة شرف الدين الحسين بن محمد المغربي أعلى الله درجاته في علمين ، مقتصراً على حل الفاظه وبيان معانيه قاصدا بذلك وجه الله شم التقريب للطالبين والناظرين فيه ، معرضاً عن ذكر الحلافات والإقاويل إلا أن يدعو اليه ما يرتبط به الدليل ، متجنبا للإيجاز المخل والإطناب الممل؛ وقد ضمت إليه زيادات جمة على ما في الأصل من الفوائد ، والله أشأل أن يجعله في المعاد من خير العوائد فهو حسى ونعم من الفوائد ، والله أشال أن يجعله في المعاد من خير العوائد فهو حسى ونعم الوكيل وعلمه في البداية والنهاية التعويل

(الحَمْدُ لِلهِ) افتح كلامه بالثناء على الله تعالى امتثالا لما ورد فى البداءة به من الآثار: ورجاء لبركة تأليفه لآن كل أمر ذى بال لايبدأ فيه بحمد الله منزوع البركة كما وردت بذلك الآخبار، واقتداء بكتاب الله المبين وسلوك مسالك العلماء المؤلفين، قال المناوى فى التعريفات فى حقيقة الحمد: إن الحمد العرفى اللغوى الوصف بفضيلة على فضيلة على جهة التعظيم باللسان، والحمد العرفى فعل يشعر بتعظيم المنعم لكونه منعها، والحمد القولى حمد اللسان وثناؤه على الحق بما أثنى به على نفسه على لسان أنبيائه ورسله، والحمد الفعلى الإتيان بالأعمال البدنية ابتغاء وجه الله تعالى، وذكر الشارح التعريف المعروف للحمد بأنه لغة الوصف بالجميل على الجميل الاختيارى واصطلاحاً الفعل الدال على تعظيم المنعم من حيث إنه منعم واصلة للاختيارى واصلة والله هو الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد تلك النعمة أبرغير واصلة والله هو الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد تلك النعمة أبرغير واصلة والله هو الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد تلك النعمة أبرغير واصلة والله هو الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد تلك النعمة أبرغير واصلة والله هو الذات الواجب الوجود المستحق المحمد عليه المحامد المها العاملة والمها والله هو الذات الواجب الوجود المستحق المحامد المحامد المعاملة المها الدال على تعظيم المناب الوجود المستحق المحامد المحامد المحامة الواجود المستحق المحامد المحام

﴿ عَلَى نِعَمِهِ ﴾ جمع نعمة . قال الرازى : النعمة المنفعة المفعولة على جهة الإحسان إلى الغير . وقال الراغب : النعمة ما قصدت له الإحسان في النفع؛ والإنعام : إيصال الإحسان الظاهر إلى الغير ﴿ الظَّاهِرَةِ والْبَاطِنَةِ ﴾ مأخوذ من قوله تعالى ﴿ وأسبغ عليكم نِعَمه ظاهرة وباطنة) وقد أخرج البهتي في شعب الإيمان عن عطاء قال سألت ابن عباس عن قوله تعالى (وأسبخ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة) قال: هـذا من كنوز على سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : • أما الظاهرة فما سترى من خلفك ، وأما الباطنة فما ستر من عورتك ولو أمداها لفلاك أهلك فمن سواهم • وأخرج أيضا عنه والديلبي وان النجار سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن هذه الآية فقال : • أما الظاهرة فالإسلام وما سترى من خلقك وما أسبغ عليك من رزقه ، وأما الباطنة فما ستر من عملك » وفى رواية عنه موقوفة « النعمة الظاهرة الإسلام والباطنة ما ستر عليك من الذُّنوب والعيوب والحدود ، أخرجها ان مردويه عنه . وفي رواية عنه موقوقة أيضاً ﴿ النَّعْمَةُ الظَّاهِرَةُ وَالبَّاطُّنَةُ هَيِّ لا إله إلا الله : أخرجها عنه الن جرير وغيره. وتفسيرهما ما قاله مجاهد: نعمة ظاهرة هي لا إله إلا الله على اللسان و باطنة قال في القلب أخرجها سعيد من منصور وابن جرير وفسرهما الشارح بمـا هو معروف، ورأينا التفسير المرفوع وتفسير السلف أولى بالاعتباد ﴿قَدِيماً وَحَدِيثًا ﴾ منصوبان على أنهما حالان من نعمه ولم يؤنث لان الجمع لما أضيف صار للجنس فكأنه قال على جنس نعمه . ويحتمـل النصب على الظرفية وأنهما صفة ازمان محذوف أي زمانا قديماً وزمانا حديثاً . والقديم على عبده من حين نفخ الروح فيـه ثم في كل آن من آنات زمانه فهيي مسبغة عليه فى قديم زمانه وحديثه وحال تكلمه ويحتمل أن يراد بقديم النعم التي أنعم بها على الآباء فإنها نعم على الابناء كما أمر الله بني إسرائيل بذكر نعمته التي أنعم بها على آ بائهم فقال (يا بني إسرائيل اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم) الآيات في مواضع من القرآن أشار إليه الشارح رحمه الله إلا أنه قال (يا بي إسرائيلااذكروا نعمة الله) الآية . والتلاوة (نعمتي) فكأنه سبق قلم ، وبراد بالحديث ما أنعم الله به تعـالي على عبده من حين نفخ الروح فيه فهيي حادثة نظراً إلى النعمة على الآباء ﴿ وَالصَّلَاةُ ﴾ عطف اسمية على اسمية وهل همـا خبريتان أو إنشائيتان؟ فيه خلاف بين المحققين ، والحق : أنهما خبريتان لفظا يراد بهما الإنشاء . ولما كانت الكمالات الدينية وما فيـه صلاح المعاش والمعاد فائضة من الجناب الاقدس على العباد بواسطة هـذا الرسول الكريم ناسب إرداف الحمد لله بالصلاة عليـه والتسليم لذلك وامتثالًا لآنة (يا أبها الذين آمنوا صلوا عليه وسلوا تسلما) ولحديث • كل كلام لا يذكر الله فيـه ولا يصلي فيـه على فهو أقطع أكتع بمحوق البركة • ذكره في الشرح ولم يخرجه ، وفي الجيامع الكبير أنه أخرجه الديليي والحافظ عبد القادر بن عبد الله الرهاوى فى الأربعين عن أبى هريرة قال الرهاوى: غريب تفرد بذكر الصلاة فيه إسماعيل بن أبي زياد الشامي وهو ضعيف جدا لا يعتد بروايته ولا بزيادته أنتهي. والصلاة من الله لرسوله تشريفه وزيادة تكرمته فالفائل: اللهم صل على محمد : طالب له زيادة النشريف والنكرمة . وقيل المراد منها : آنه الوسيلة وهي التي طلب صلى الله عليه وسلم من العباد أن يسألوها له كما يأتى في الاذان ﴿ وَالسَّلَامُ ﴾ قال الراغب: السلام والسلامة التعرى من الآفات الباطنة والظاهرة. والسلامة الحقيقية لا تكون إلا في الجنة لأن فهـا بقاء بلا فناء، وغناء بلا فقر ، وعز بلا ذل ، وصحة بلا سقم ﴿ عَلَى نَبَيِّهِ ﴾ يتنازع فيه المصدران قبله . والني من النبوة وهي الرفعة فعيل بمعنى مفعل أى المنبي عن الله بما تسكن إليه العقول الزاكية والنبوة سفارة بين الله وبين ذوى العقول من عباده لإزاحة عللهم في معاشهم ومعادهم ﴿ ورَسُولِهِ ﴾ في الشرح النبي في لسان الشرح عبارة عن إنسان أنول عليه شريعة من عند الله بطريق الوحي فإذا أمر بتبليغها إلى الغير سمى رسو لا . وفي أنو ار التنزيل: الرسول من بعثه الله بشريعة مجددة يدعو التاس إليها والنبيُّ أعم منه . والإضافة إلى ضميره

تعمالي في رسوله وما قبله عهدية ، إذ المعهود هو محمد صلى الله عليه وسلم وزاده بيانًا بقوله ﴿ مُحَمَّدً ﴾ فإنه عطف بيان على نبيه وهو علم مشتق من حمد مجهول مشدد العين أي كثير الخصال التي يحمد علمها أكثر بما يحمد غيره من البشر ، فهو أبلغ من محمود لان هذا مأخوذ من المزيد وذاك من الثلاثي ، وأبلغ من أحمد لانه أفعل تفضيل مشتق من الحمد؛ وفيه قولان هل هو أكثر حامدية لله تعـالى فهو أحمد الحامدين لله ؟ أو هو بمعنى أكثر محمودية فيكون كمحمد في معناه ؟ وفي المسألة خلاف وجدال والمختار ما ذكرناه أولا وقرره المحققون وأطال فيه ابن القيم فى أوائل زاد المعاد ﴿ وَآلِهِ ﴾ والدعاء للآل بعد الدعاء له صلى الله عليه وسلم امتثالا لحديث التعليم وسيأتى في الصلاة وللوجه الذي سنذكره قريباً ﴿ وَصَحْبِهِ ﴾ اسم جمع لصاحب وفي المراد بهم أقوال : اختار المصنف في نخبة الفكر أن الصحابي من لني النبي صلى الله عليه وسلم وكان مؤمنا ومات على الإسلام ، ووجه الثناء عليهم وعلى الآل بالدعاء لهم هو الوجه في الثناء عليه صلى الله عليه وسلم بعد الثناء على الرب لأنهم الواسطة في إبلاغ الشرائع إلى العباد فاستحقوا الإحسان إليهم بالدعاء ﴿ الَّذِينَ سَارُوا في نُصْرَةِ دِينِهِ ﴾ هو صفة للفريقين الآل والاصخاب والسير مراده به هنا الجد والاجتهاد والنصر. والنصرة العون . والدين وضع إلهي يدعو أصحاب العقول إلى القبول لما جاء به الرسول ، والمراد أنهم أعانوا صاحب الدين المبلغ وهو الرسول. وفى وصفهم بهذا إشارة إلى أنهم استحقوا الذكر والدعاء بذلك ﴿ سَيْرًا ﴾ مصدر نوعي لوصفه بقوله ﴿حَثِيثًا ﴾ فإن المصدر إذا أضيف أو وصفكات للنوع والحثيث السريع كما فى القاموس وفي نسخة « في صحبته » وهو عوض من قوله في نصرة دينه ﴿ وعَلَى أَتْبَاعِهُمْ ﴾ أتباع الآل والاصحاب ﴿ الَّذِينَ ورِ ثُوا عِلْـهَهُمْ ﴾ وهو علم الكتاب والسنة ﴿ والْعُلَمَاءُ ورَ تُهُ الْأَ نْبِيَاء ﴾ وهو اقتباس من حديث « العلماء ورثة الانبياء » أخرجه أبو داود وقد ضعف ، وإليه أشار بعض علياء الآل بقوله ا

العسلم ميراث النبي كذا أتى في النص والعلساء هم ورّاثه ما خلف المختيار غير حديثه فينا فذاك متاعه وأثاثه

﴿ أَكُرِمْ ﴾ فعل تعجب ﴿ بِهِمْ ﴾ فاعله ، والباء زائدة أو مفعول به وفيه ضمير فاعله ﴿ وارِئًا ﴾ نصب على التمييز وهو ناظر إلى الاتباع ثم قال ﴿ ومَوْرُونًا ﴾ ناظر إلى من تقدمهم وفيه من البديع اللف والنشر مشوشاً ، ويحتمل عود الصفتين إلى الكل من الآل والاصحاب والاتباع ، فإن الآل والاصحاب ورثوا علم رسول الله صلى الله عليه وسلم وورثو ه الانباع فهم وارثون وموروثون ، كذلك الاتباع ورثوا علوم من تقدمهم وورثوا أيضاً أتباع الاتباع ولعل هذا أولى لعمومه ﴿ أَمَّا ﴾ هي حرف شرط وقوله ﴿ بَعْدُ ﴾ قائم مقام شرطها وبعد ظرف له ثلاث حالات إضافته فيعرب كفوله تعالى ﴿ قد خلت من قبلكم أمم ﴾ وقطعه عن الإضافة مع نية المضاف إليه فيبني على الضم نحو ﴿ لله الامر من قبل ومن بعد ﴾ وقطعه مع عدم نية المضاف إليه فيعرب منوناً كفوله :

فساغ لى الشرابُ وكنتُ قبلا أكاد أُغَص بالماء الفرات

﴿ فَهَذَا ﴾ الفاء جواب الشرط واسم الإشارة لما في الذهن من الالفاظ والمعانى وفي القاموس اختصر في الكلام أوجزه ﴿ يَشْتَمِلُ ﴾ يحتوى ﴿ عَلَى أُصُولُ ﴾ بمع أصل وهو أسفل الشيء كما في القاموس ، وفسره في الشرح بما هو معروف بما يبنى عليه غير الله والأحراقية ﴾ جمع دليل وهو في اللغة المرشد إلى المطلوب ، وعند الاصوليين ما يمكر لتوصل بالنظر الصحيح فيه إلى مطلوب خبرى ، وعند أهل الميزان ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر وإضافة الاصول إلى الادلة بيانية أي أصول هي الادلة وهي أربعة : المكتاب والسنة والإجماع والقياس ﴿ الْحَدِيثِيّةِ ﴾ صفة للاصول مخصصة عن غير الحديثية وهي نسبة إلى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ اللَّحْكَامِ ﴾ جمع حكم . وهو عند أهل الا صول خطاب الله المتعلق بأفعال الممكلف من حيث إنه مكافي وهي خسة : الوجوب والتجريم والندب

والكراهة والإباحة ﴿ الشَّرْعِيَّةِ ﴾ وصف للأحكام يخصصها أيضاً عن العقلية • والشرع ما شرعه الله لعباده كما فى القاموس. وفى غيره نهج الطريق الواضح ، واستعير الطريقة الإلهية من الدين ﴿ حَرَّرْتُهُ ﴾ بالمهملات والضمير للمختصر ، وفي القاموس تحرىر الكلام وغيره تقويمه وهو يناسب قول الشارح تهذيب الكلام وتنقيحه ﴿ تَحْرِيرًا ﴾ مصدر نوعي لوصفه بقوله ﴿ بَالنَّا ﴾ بالغين المعجمة ، وفي القاموس البالغ الجيمد ﴿ لِيَصِيرَ ﴾ عله لحررته ﴿ مَنْ يَحْفَظُهُ مِنْ بَيْنِ أَقْرَانِهِ ﴾ جمع قرن بكسر الفاف وسكون الراء وهو الكفؤ والمثل ﴿ نَا بِغًا ﴾ بالنون وموحدة ومعجمة من نبغ. قال في القاموس : النابغة الرجل العظم الشأن ﴿ وَيَسْتَعِينَ ﴾ عطف على ليصير ﴿ به الطَّالبُ ﴾ لادلة الاحكام الشرعية الحديثية ﴿ الْمُسْتَدِيُّ ﴾ فإنه قد قرّب له الادلة وهذبها ﴿ وَلَا يَسْتَغْنَى عَنْهُ الرَّاغِبُ ﴾ في العلوم ﴿ الْمُنْتَهِي ﴾ البالغ نهاية مطلوبه لأن رغبته تبعثه على ألا يستغنى عن شيء فيه سما ما قد هذب وقرب ﴿ وَقَدْ ۚ بَيُّنْتُ عَقِبَ ﴾ من عقبه إذا خلقه كما في القــاموس أي في آخر ﴿ كُلِّ حَدِيثِ مَنْ أَخْرَجُهُ مِنَ الْأَكَّةِ ﴾ .ن ذكر إسناده وسياق طرقه ﴿ لَإِرَادَةِ ۖ نُصْحِ الْأُمَّةِ ﴾ علة لذكره من خرج من الحديث، وذلك أن فى ذكر من أخرجه عدة نصائح للأمة منها بيان أن الحديث ثابت في دواوين الإسلام ، ومنها : أنه قد تداولته الأئمة الاعلام ، ومنها : أنه قد تتبع طرقه وبين ما فيها من مقال من تصحيح وتحسين وإعلال، ومنها: إرشاد المنتهى أن براجع أصولها التي منها انتقى هذا المختصر . وكان محسن أن يقول المصنف بعد قوله : من أخرجه من الائمة وما قيل في الحديث من تصحيح وتحسين وتضعيف قإنه لذكر ذلك بعد ذكر من خرج الحديث في غالب الأحاديث كما ستعرفه ﴿ فَالْمُرَادُ ﴾ أي مرادي ﴿ بِالسَّبْعَةِ ﴾ لأنه ليس مراداً لكل مصنف ولا هو جنس المراد بل اللام عوض عن الإضافة والفاء جواب شرط محذوف أى إذا عرفت ما ذكرته فالمراد بالسبعة حيث يتمول عقيب الحديث أخرجه السبعة هم الذين بينهم بالإبدال من لفظ العدد ﴿ أَحْدُ ﴾

هو أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل وقد وسع الشارح وسع الله عليه في تراجم السبعة فنقتصر على قدر يعرف له شريف صفاتهم وأزمنة ولادتهم ووفاتهم . فنقول: ولد أحمد بن محمد بن حنبل في شهر ربيع الأول سنة أربع وستين ومائة، وطلب هذا الشأن صغيراً ورحل لطلبه إلى الشام والحجاز واليمن وغيرها حتى أجمع على إمامته وتقواه وورعه وزهادته . قال أبو زرعة : كانت كتبه اثني عشر جملا وكان يحفظها على ظهر قلبه وكان يحفظ ألف ألف حديث؛ وقال الشافعي : خرجت من بغداد وما خلفت بها أتتى ولا أزهد ولا أورع ولا أعلم منه. وألف المسند الكبير أعظم المسانيد وأحسنها وضعاً وانتقادا فإنه لم بدخل نيه إلا ما محتج به مع كونه انتقاه من أكثر من سبعائة ألف حديث وخمسين ألف حديث. وكانت وفاته سنة إحدى وأربعين ومائنين على الصحيح بيغداد مدينة السلام وقبره سها معروف مزور . وقد ألفت في ترجمته كتب مستقلة بسيطة ﴿ وَالْبُخَـَارِيُّ ﴾ هو الإمام القدوة في هذا الشأن أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري مولده في شوال سنة أربع وتسعين ومائة . طلب هذا الشأن صغيراً ورد على بعض مشايخه غلطاً وهو فى إحدى عشرة سنة فأصلح كتابه من حفظه ، سمع الحديث ببلدة بخارى ثم رحل إلى عدة أما كن وسمع الكثير وألف الصحيح منه مر. زهاء ستمائة ألف حديث ألفه بمكة وقال ما أدخلت فيه إلا صحيحاً وأحفظ مائة ألف حديث صحيح ومائتي ألف حديث غير صحيح وقد ذكر تأويل هذه العـدة في الشرح وقد أفردت ترجمته بالتأليف وذكر المصنف منها شطراً صالحاً فى مقدمة فتح البــارى • وكانت وفاته بقرية سمرقند وقت العشاء ليلة السبت ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين ومائتين عن اثنتين وستين سينة إلا ثلاثة عشر يوما ولم يخلف ولداً ﴿ وَمُسْلِّمْ ﴾ هو الإمام الشهير مسلم بن الحجاج القشيرى أحد أمَّـة هذا الشأن ولد سنة أربع ومائتين وطلب علم الحديث صغيراً وسمع من مشايخ البخـارى وغيرهم وروى عنه أيمـة من كبار عصره وحفاظه وألف المؤلفات النــافعة وأنفعها صحيحه الذي

فاق بحسن ترتيبه وحسن سياقه وبديع طريقته وجاز نفائس النحقيق. وللعلماء في المفاضلة بينه وبين صحيح البخاري خلاف وأنصف بعض العلماء في قوله تشاجر قوم في البخاري ومسلم لديّ وقالوا أيّ ذين تقدم ؟ فقلت لقد فاق البخاري صحة كما فاق في حسن الصناعة مسلم

وكانت وفاته عشية الاحد لاربع بقين من شهر رجب سنة إحدى وستين وماثتين ودفن يوم الاثنين بنيسابور وقبره لها مشهور مزور ﴿ وَأُ بُو دَاوُدَ ﴾ هو سلمان بن الأشعث السجستاني مولده سنــة اثنتين ومائنين سمع الحديث من أحمد والقعنى وسلمان بن حرب وغيرهم وعنـه خلائق كالترمذي والنسـائي. وقال : كتبت عن النبي صلى الله عليه وسلم خسمائة ألف حديث انتخبت منها ما تضمنــه كتباب السنن وأحاديثه أربعة آلاف حديث وثمانميائة ليس فيهما حديث أجمع الناس على تركه ، روى سـنمه ببغداد وأخذها أهلها عنه وعرضها على أحمـد فاستجادها واستحسنها ، قال الخطابي هي أحسن وضعاً وأكثر فقهاً من الصحيحين وقال ابن الاعرابي: من عنده كتاب الله وسنن أبي داود لم يحتج إلى شيء معهما من العلم ومن ثمَّ صرح الغزالي بأنها تكفي المجتمِد في أحاديث الاحكام وتبعه أنَّمة على ذلك ، وكانت وفاة أنى داود سنة خمس وسبعين ومائتين بالبصرة ﴿ وَالـُّتُّرْمِذِيُّ ﴾ هو أبو عيسي محمد بن عيسي بر في سورة الترمذي مثلث الفوقية والمبم مضمومة ومكسورة نسبة إلى مدينة قديمة على طرف جيحون نهر بلخ لم يذكر الشارح ولادته ولا الذهبي ولا ابن الأثير وسمع الحديث عن البخاري وغيره من مشايخ البخارى وكان إماماً ثبتاً حجة وألف كتاب السنن وكتاب العلل وكان ضريراً قال عرضت كنابي هذا أي كناب السنن المسمى بالجامع على علماء الحجاز والعراق وخراسان فرضوا به . ومن كان فى بيته فكأيما فى بيته نبى يتكلم . قال الحاكم : سمعت عمر بن علك يقول : مات البخارى ولم يخلف بخراسان مثل أبي عيسي في العلم والحفظ والورع والزهد وكانت وفاته بترمذ أواخر رجب سنة سبع وستين

وماثتين ﴿ والنسَائَيُ ﴾ هو أحمد بن شعيب الخراساني ذكر الذهبي أن مولده سنة خمس عشرة ومائنين وسمع من سعيد وإسحاق بن راهويه وغيرهم من أمَّة هـذا الشأن بخراسان والحجاز والعراق ومصر والشام والجزيرة، وبرع في هذا الشأن وتفرد بالمعرفة والإتقان وعلو الإسناد واستوطن مصر . قال أثمة الحديث : إنه كان أحفظ من مسلم صاحب الصحيح وسننه أقل السنن بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً . واختار من سننه كتاب المجتبي لما طلب منه أن يفرد الصحيح من السنن ، وكانت وفاته يوم الاثنين لثلاث عشرة خلت من شهر صفر سنة ثلاثو ثلثمائة بالرملةودفن ببيت المقدس ونسبته إلى نساء بفتح النون وفتح السين المهملة وبعدها همزة وهي مدينة بخراسان خرج منها جماعة من الاعيان ﴿ وَابْنُ مَاجَهُ ﴾ هو أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني . مولده سنة سبع وماثتين ، وطلب هذا الشأن ورحل في طلبه وطاف البلاد حتى سمع أصحاب مالك والليث وروى عنه خلائق وكان أحد الاعلام ، وألف السنن وليست لهـا رتبة ما ألف من قبلها لأن فيها أحاديث ضعيفة بل منكرة ونقل عن الحافظ المزى أن غالب ماانفرد به الضعف ولذا جرى كثير منالقدماء على إضافة الموطأ إلى الخسة قال المصنف: وأول من أضاف ان ماجه إلى الخسة أبو الفضل ابن طاه, في الأطراف وكذا في شروط أئمة السنة ثم الحافظ عبد الغني في كتابه أسماء الرجال؛ وكانت وفاته يوم الثلاثاء لثمان بةين من رمضان سنة ثلاث أو خمس وسبعين وما تنين ﴿ وَبِالسُّتَّةِ ﴾ أي والمراد بالستة إذا قال: أخرجه الستة ﴿ مَنْ عَدَا أَحْمَدَ ﴾ وهم المعروفون بأهل الامهات الست ﴿ وَبِالْخَمْسَةِ مَنْ عَدَا الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِماً وِقَدْ أَقُولُ ﴾ عوضاً عن قوله الخسة ﴿ الْأَرْ بَعَةُ ﴾ وهم أصحاب السنن إذا قيل أصحاب السنن ﴿ وَأَحْمَدُ وَ ﴾ والمراد ﴿ بِالْأَرْ بَعَةِ ﴾ عند إطلاقه لهم ﴿ مَنْ عَدَا الثَّلَاثَةَ الْأُولَ ﴾ الشيخين وأحمد ﴿ وَ ﴾ المراد ﴿ بِالثَّلَا ثَةِ ﴾ عند إطلاقه لهم ﴿ مَنْ عَدَاهُمْ ﴾ أي مر. عدا الشيخين وأحمد والذي عداهم هم الاربعة أصحاب السنن ﴿ وَعَدَا الْأَخِيرَ ﴾ وهو ابن ماجه فيراد بالثلاثة أبو داود والترمذي والنسائي ﴿ وَ ﴾ المراد ﴿ بِالْمُتَّفَقَ ﴾ إذا

قال متفق ﴿ عليه ٱلْبُخَارِيُّ ومُسْلِم ﴾ فإنهما أخرجا الحديث جميعاً من طريق صحابي واحد قيل له متفق عليه أي بين الشيخين ﴿ وَقَدْ لَا أَذْ كُرُ مَعَهُمَا ﴾ أي الشيخين ﴿ غَيْرَكُهُمَا ﴾ كا نه يريد أنه قد يخرج مر . الحديث السبعة أو أقل فيكتني بنسبته إلى الشبيخين ﴿ وَمَا عَدَا ذٰلِكَ ﴾ أي ما أخرجه غير من ذكر كان خزيمـة والبهق والدارقطني ﴿ فَهُو ٓ مُبَيِّنٌ ﴾ بذكره صريحا ﴿ وسَمَّيْنُهُ ﴾ أي المختصر ﴿ بُلُوعُ الْمَرَامِ ﴾ هو من بلغ المكان بلوغا وصل إليه كما في القاموس، والمرام: الطلب والمعنى الإضافي وصول الطلب بمعنى المطلوب أي فالمراد وصولى إلى مطلوبي ﴿ مَنْ جَمْعَ أَدِلَّةِ الْأَحْكَامَ ﴾ ثم جعله اسما لمختصره ويحتمل أنه إضافة إلى مفعول المصدر أى بلوغ الطالب مطلوبه من أدلة الاحكام ﴿ واللَّهَ ﴾ بالنصب مفعول ﴿ أَسْأَلُ ﴾ قدم عليه لإفادة الحصر أي لا أسأل غيره ﴿ أَنْ لَا يَجْعَل مَا عَلِمْنَاهُ عَلَـٰ يُنَا وَبَالًا ﴾ بفتح الواو هو الشدة والثقل كما في القاموس أي لا يجعله شدة في الحساب وثقلا من جملة الأوزار إذ الاعمال الصالحة إذا لم تخلص لوجه الله انقلبت أوزاراً وآثاما ﴿ وأَنْ يَرْزُقَنَا الْعَمَلَ بِمَا أَيْرْضِيهِ شُبْحًا نَهُ وَتَعَالَى ﴾ نزهه عن كل قبيم وأثبت له العلو عن كل عال في جميع صفاته وكثيراً ما قرن التسبيح بصفة العلو كسبحان ربي الأعلى . وسبح اسم ربك الأعلى.

كتاب الطهارة

الكناب والطهارة في الأصل مصدران أضيفا وجعلا اسما لمسائل من مسائل الفقه تشتمل على مسائل خاصة . وبدأ بالطهارة انباعا لسنة المصنفين في ذلك وتقديما للأمور الدينية على غيرها واهتماما بأهمها وهي الصلاة ولما كانت الطهارة شرطا من شروطها بدأ بها وهي هنا اسم مصدر أي طهر تطهيراً وطهارة مثل : كلم تكليا وكلاما . وحقيقتها استعال المطهرين أي الماء والتراب أو أحدهما على الصفة المشروعة في إزالة النجس والحدث لأن الفقيه إنما يبحث عن أحوال أفعال المكلفين من الوجوب وغيره . ثم لما كان الماء هو المأمور بالتطهر به أصالة قدمه فقال :

باب المياه

الباب لغة: ما يدخل ويخرج منه قال تعالى « ادخلوا عليهم الباب » « واثتوا البيوت من أبوابها » وهو هنا مجاز ، شبه الدخول إلى الحوض فى مسائل مخصوصة بالدخول فى الآماكن المحسوسة ثم أثبت لها الباب . والمياه جمع ماء وأصله موه ولذا ظهرت الهاء فى جمعه وهو جنس يقع على القليل والكثير إلا أنه جمع لاختلاف أنواعه باعتبار حكم الشرع فإن فيه ما ينهى عنه وفيه ما يكره ، وباعتبار الحلاف أيضا فى بعض المياه كاء البحر فإنه نقل الشارح الخلاف فى التطهر به عن ابن عمر وابن عمرو وفى النهاية إن فى كون ماء البحر مطهراً خلاف لبعض أهل الصدر الأول وكأنه لقدم الخلاف فيه بدأ المصنف بحديث يفيد طهوريته وهو حجة الجماهير .

ا _ ﴿ عَنْ أَبِي هُرَ يْرَةَ رَضِىَ اللهُ عَنْهُ ﴾ الجار والمجرور متعلق بمقدر كأنه قال: باب المياه أروى فيه أو أذكر أو نحو ذلك حديثا عن أبى هريرة، وهو [٢ _ سبل السلام _ ١]

الأول من أحاديث الباب. وأبو هريرة هو الصحابي الجليل الحافظ المكثر ، واختلف في اسمه واسم أبيه على نحو من ثلاثين قولا ، قال ابن عبد البر: الذي تسكن النفس إليه من الأقوال أنه عبد الرحمن بن صخر ، وبه قال محمد بن إسحقوقال الحاكم أبو أحمد ذكر لأبي هريرة في مسند بق بن مخلد خمسة آلاف حديث وثلاثمائة وأربعة وسعون حديثاً. وهو أكثر الصحابة حديثاً فليس لاحد من الصحابة هـذا القدر ولا ما يقاربه . قلت : كذا في الشرح والذي رأيته في الاستيعاب لابن عبد البر بلفظ : إلا أن عبد الله أو عبد الرحمن هو الذي يسكن إليه القلب في اسمه في الإسلام. ثم قال فيه _ أى الاستيعاب _ مات فى المدينة سنة تسع وخمسين وهو ابن تمان وسبعين سنة ودفن بالبقيع. وقيل: مات بالعقيق وصلى عليه الوليد بن عقبة بن أبي سفيان وكان يومنَّذُ أميراً على المدينة كما قاله ابن عبد البر ﴿ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَمْيه وعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فِي الْبَحْرِ ﴾ أي في حكمه والبحر المـاء الكثير أو المـالح فقط كما في القاموس وهـذا اللفظ ليس من مقوله صلى الله عليه وعلى آله وسـلم بل مقوله ﴿ هُوَّ الطُّهُورُ ﴾ بفتح الطاء هو المصدر واسم ما يتطهر به أو الطاهر المطهر كما في القاموس. وفي الشرع: يطلق على المطهر وبالضم مصدر؛ وقال سيبويه: إنه بالفتح لهما ولم يذكره في القاموس بالضم ﴿ مَا قُرُهُ ﴾ هو فاعل المصدر وضمير ماؤه يقتضي أنه أريد بالضمير فى قوله هو الطهور البحر يعنى مكانه إذ لو أريد به المــاء لمــا احتيج إلى قوله ماؤه إذ يصير في معنى المـاء طهور ماؤه ﴿ أَلْحِلُّ ﴾ هو مصدر حل الشيء ضد حرم ولفظ الدارقطني الحلال ﴿ مَيْتَتُهُ ﴾ هو فاعل أيضاً ﴿ أُخْرَجَهُ الْأَرْ بَعَةُ وابْنُ أَبِي شَيْبَةً ﴾ هو أبو بكر قال الذهبي في حقه: الحافظ العديم النظير الثبت النحرير عبد الله بن محمد بن أبي شيبة صاحب المسند والمصنف وغير ذلك وهو من شيوخ البخاري ومسلم وأبي داود وابن ماجه ﴿ وَاللَّفْظُ لَهُ ﴾ أي لفظ الحديث السابق سرده لابن أبي شيبة وغيره ممن ذكر أخرجوه بمعناه ﴿ وَصَحَّحَهُ آبْنُ خُزَيْمَةً ﴾ بضم الخاء المعجمة فزاى بعدها مثناة تحتية فتاء تأنيث قال الذهبي: الحافظ الكبير إمام الأثمة شيخ الإسلام أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة انتهت إليه الإمامة والحفظ في عصره بخراسان ﴿ وَ ﴾ صححه ﴿ الـتُّرْمِذِيُّ ﴾ أيضاً فقال عقب سرده هـذا حديث حسن صحيح وسألت ممد بن إسماعيل البخاري عن هذا الحديث فقال: حديث صحيح. هذا لفظ الترمذي كما فى مختصر السنن للحافظ المنذرى. وحقيقة الصحيح عند المحدثين. ما نقله عدل تام الضبط عر. مثله متصل السند غير معل ولا شاذ. هذا وقيد أخرج المصنف هـذا الحديث في التلخيص من تسع طرق عن تسعة من الصحابة ولم تخل طريق منها عن مقال إلا أنه قـد جزم بصحته من سمعت. وصححه ابن عبد البر وصححه ابن منده وابن المنذر وأبو محمد البغوى قال المصنف وقـد حكم بصحة جملة مر. الأحاديث لا تبلغ درجة هـذا ولا تقاربه قال الزرقاني في شرح الموطأ: وهذا الحديث أصل من أصول الإسلام تلقته الامة بالقبول وتداوله فقهاء الامصار، في سائر الأعصار، في جميع الاقطار ا ورواه الأثمة الكبار. ثم عـد من رواه ومن صححه والحديث وقع جواباً عر. _ سؤال كما في الموطأ أن أيا هربرة رضي الله عنــه قال • جاء رجل = وفي مسند أحمد « من بني مدلج » وعند الطبراني = اسمه عبد الله » إلى رسول الله صلى الله عليـه وعلى آله وسـلم فقال : يا رسول الله إنا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء فإن توضأنا به عطشنا أفنتوضأ به ؟ _ وفي لفظ أبي داود _ بمـاء البحر ، فقال رسول الله صلى الله تعـالي عليه وعلى آله وسـلم: « هو الطهور ماؤه الحل ميتته » فأفاد صلى الله عليه وسـلم أن ماء البحر طاهر مطهر لا يخرج عن الطهورية بحال إلا ما سيأتي من تخصيصه بما إذا تغير أحــد أوصافه ولم يجب صلى الله عليه وسلم بقوله: نعم • مع إفادتها الغرض بل أجاب بهـذا اللفظ ليقرن الحكم بعلته وهي الطهورية المتناهية في بامها وكأنب السائل لما رأى ماء البحر خالف المياه بملوحة طعمه ، ونتن ريحه ، توهم أنه غير مراد من قوله تعالى (فاغسلوا) أي بالماء المعلوم إرادته من قوله (فاغسلوا) أو أنه لما عرف من قوله تعالى (وأنرانا من السماء ماء طهوراً) ظن اختصاصه فسأل عنه فأفاده صلى الله عليه وسلم الحكم وزاده حكما لم يسأل عنه وهو حل ميتته. قال الرافعى: لما عرف صلى الله عليه وسلم اشتباه الآمر على السائل فى ماه البحر أشفق أن يشتبه عليه حكم ميتته وقد يبتلى بها راكب البحر فعقب الجواب عن سؤاله ببيان حكم الميتة قال ابن العربى: وذلك من محاسن الفتوى أن بجاء فى الجواب بأكثر مما سئل عنه تتميما للفائدة وإفادة لحملم غير المسؤول عنه. ويتأكد ذلك عند ظهور الحاجة إلى الحكم كا هنا لان من توقف فى طهورية ماء البحر فهو عن العلم بحل ميتته مع تقدم تحريم الميتة أشد توقفاً ثم المراد بميتته مامات فيه مرب دوابه مما لا يعيش إلا فيه ، لا ما مات فيه مطلقا فإنه وإن صدق عليه لغة أنه ميتة بحر فعلوم أنه لا يراد إلا ما ذكرنا ؛ وظاهره حل كل ما مات فيه ولو كان كالكلب والحنزير ، ويأتى الكلام فى ذلك فى ما به إن شاء الله تعالى .

٢ - ﴿ وَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الْحُدْرِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ﴾ اسمه سعد بن مالك بن سنان ، الحزرجي الانصاري ، والحدري: بضم الحناء المعجمة ودال مهملة ساكنة نسبة إلى خدرة حي من الانصاركا في القاموس: قال الذهبي؛ كان من علماء الصحابة ويمن شهد بيعة الشجرة وروى حديثاً كثيراً وأفتي مدة . عاش أبو سعيد ستا وثمانين سنة ومات في أول سنة أربع وسبعين وحديثه كثير وحدث عنه جماعة من الصحابة ، وله في الصحيحين أربعة وثمانون حديثاً ﴿ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّم ﴿ إِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ لَا يُنَجَّسُهُ شَيْءٌ ، أُخْرَجَهُ الشَّلائَةُ ﴾ هم أصحاب السنن ما عدا ابن ماجه كما عرفت ﴿ وَصَحَّحَهُ أَحْمَدُ ﴾ قال الحافظ المنذري في مختصر السنن إنه تمكم فيه بعضهم ، لكن قال حكى عن الإمام أحمد أنه قال : حديث بئر بضاعة صحيح . وقال الترمذي : هذا حديث حسن . وقد جود أبو أسامة هذا الحديث ولم يرو حديث أبي سعيد في بئر بضاعة بأحسن بما روى أبو أسامة . وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن أبي سعيد . والحديث له سبب وهو : أنه قيل لرسول الله صلي من غير وجه عن أبي سعيد . والحديث له سبب وهو : أنه قيل لرسول الله صلي من غير وجه عن أبي سعيد . والحديث له سبب وهو : أنه قيل لرسول الله صلي من غير وجه عن أبي سعيد . والحديث له سبب وهو : أنه قيل لرسول الله صلي من غير وجه عن أبي سعيد . والحديث له سبب وهو : أنه قيل لرسول الله صلي من غير وجه عن أبي سعيد . والحديث له سبب وهو : أنه قيل لرسول الله صلي من غير وجه عن أبي سعيد . والحديث له سبب وهو : أنه قيل لرسول الله صلي من غير وجه عن أبي سعيد . والحديث له سبب وهو : أنه قيل لرسول الله صلي المن غير وجه عن أبي سعيد . والحديث له سبب وهو : أنه قيل لرسول الله صلي المنازية والمنازية والمنازية والمناؤي المنازية والمنازية و

الله عليه وآله وسلم: أنتوضأ من بثر بضاعة وهي بئر يطرح فيها الحيض ولحم الكلاب والنتن فقال = المـاء طهور ، الحديث هكذا في سنن أبي داود ، وفي لفظ فيه « إن الماء » كما ساقه المصنف . واعلم أنه قد أطال هنا فى الشرح المقال ، واستوفى ما قيل في حكم المياه من الاقوال ، ولنقتصر في الخوض في المياه على قدر يجتمع به شمل الاحاديث ، ويعرف به مأخذ الاقوال ، ووجوه الاستدلال ، فنقول ، قد وردت أحاديث يؤخذ منها أحكام المياه ، فنها حديث « الماء طهور لا ينجسه شيء » وحديث « إذا بلغ المـاء قلتين لم يحمل الحبث ، وحديث « الأمر بصب ذنوب من ماء على بول الأعرابي في المسجد . وحديث « إذا استيقظ أحدكم فلا يدخل يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً ، وحديث " لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل فيه ، وحديث إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم ، الحديث ، وفيه الأمر بإرافة الماء الذي ولغ فيه . وهي أحاديث ثابتة ستأتى جميعها في كلام المصنف. إذا عرفت هذا فإنه اختلف آراء العلماء رحمهم الله تعالى في المياء إذا خالطته نجاسة ولم تغير أحد أوصافه فذهب القاسم ويحيى بن حمزة وجماعة مر. الآل ومالك والظاهرية وأحمد في أحد قوليه وجماعة من أصحابه إلى أنه طهور قليلا كان أو كثيراً عملا بحديث « الماء طهور » وإنما حكموا بعدم طهورية ما غيرت النجاسة أحد أوصافه للإجماع على ذلك كما يأتى الكلام عليه قريباً . وذهب الهادوية والحنفية والشافعية إلى قسمة الماء إلى قليل تضره النجاســة مطلقاً ، وكثير لا تضره إلا إذا غيرت بعض أوصافه ثم اختلفوا بعد ذلك في تحديد القليل والكثير . فذهب الهادوية إلى تحديد القليل: بأنه ما ظن المستعمل للماء الواقعة فيه النجاسة استعالها باستعاله . وما عدا ذلك فهو الكثير. وذهب الحنفية إلى تحديد الكثير من الماء بما إذا حرك أحد طرفيه آدى لم تسر الحركة إلى الطرف الآخر وهـذا رأى الإمام، وأما رأى صاحبيه فعشرة في عشرة (١) وما عداه فهو القليل . وذهب الشافعية إلى تحديد

⁽١) هذا تقدير المتأخرين من أصحاب أبي حنيقة .

الكثير من الماء بما بلغ من قلتين من قلال هجر وذلك نحو خسمائة رطل عملا محديث القلتين وما عداه فهو القليل . ووجه هـذا الاختلاف تعارض الأحاديث التي أسلفناها فإن حديث الاستيقاظ وحديث الماء الدائم يقضيان أن قليل النجاسة ينجس قليل الماء وكذلك حديث الولوغ والامر بإراقة ما ولغ الكلب فيه وعارضها حديث نول الاعرابي والأمر بصب ذنوب من ماء عليه فإنه يقتضي أن قليل النجاسة لا ينجس قليل المـاء ، ومن المعلوم أنه قد ظهر ذلك الموضع الذي وقع عليه بول الأعرابي بذلك الذنوب، وكذلك قوله « الماء طهور لا ينجسه شيء ٣ فقال الأُولُون وهم القائلون لا ينجسه شيء إلا ما غير أحد أوصافه ، يجمع بين الأحاديث بالقول بأنه لا ينجسه شيء كما دل له هذا اللفظ ، ودل عليه حديث بول الأعرابي • وأحاديث الاستيقاظ والمـاء الدائم والولوغ ليست واردة لبيان حكم نجاسة الماء بل الاُمر باجتنابها تعبدي لا لاُجل النجاسة ، وإنما هو لمعنى لا نعرفه كعدم معرفتنا لحكمة أعداد الصلوات ونحوها وقيـل: بل النهي في هـذه الاحاديث للكراهة فقط . وهي طاهرة مطهرة . وجمع الشافعية بين الاحاديث بأن حديث « لا ينجسه شيء ، محمول على ما بلغ القلتين فما فوقهما وهو كثير وحديث الاستيقاظ وحديث الماء الدائم محمول على القليل وعند الهادوية أن حديث الاستيقاظ محمول على الندب فلا بجب غسلهما له. وقالت الحنفية المراد بلا ينجسه شيء: الكثير الذي سبق تحديده ، وقــد أعلوا حديث القلتين باضطراب وكذلك أعله الإمام المهدى فى البحر وبعضهم تأوله . وبقية الاحاديث فى القليـل ولكنه ورد علمهم حديث مول الأعرابي فإنه كما عرفت دل على أنه لا يضر قليل النجاسة قليل الماء فدفعته الشافعية بالفرق بين ورود المباء على النجاسة وورودها عليه فقالوا : إذا وردت على الماء نجسته كما في حديث الاستيقاظ ، وإذا ورد علمها الماء لم تضره كما في خبر مول الأعرابي وفيـه بحث حققناه في حواشي شرح العمدة وحواشي ضوء النهـار وحاصله أنهـم حكموا أنه إذا وردت النجاسة على المـاء

القليل نجسته وإذا ورد عليها الماء القليل لم ينجس فجعلوا علة عــدم تنجس المــاء الورود على النجاسة وليس كذلك بل التحقيق أنه حين يرد المــاء على النجاسة يرد علمها شيئاً فشيئاً حتى يفني عينها وتذهب قبل فنائه فلا يأتي آخر جزء من الماء الوارد على النجاسة إلا وقد طهر الحل الذي الصلت به أو بق فيه جزء منها يفني ويتلاشي عند ملاقاة آخر جزء منها رد عليه الماء كما تفني النجاسة وتتلاشي إذا وردت على الماء الكثير بالإجماع فلا فرق بين هذا وبين الكثير في إفناء الكل للنجاسة فإن الجزء الآخير الوارد على النجاسة يحيل عينها لكثرته بالنسبة إلى مابق من النجاسة فالعلة في عـدم تنجسه موروده علمها هي كثرته بالنسبة إلىها لا الورود فإنه لايعقل التفرقة بين الورودين بأن أحدهما ينجسه دون الآخر وإذا عرفت ما أسلفناه وأن تحديد الكثير والقليل لم ينهض على أحمدهما دليل فأقرب الاقاويل بالنظر إلى الدليل قول القاسم بن إبراهيم ومن معه وهو قول جماعة من الصحابة كما فى البحر وعليه عدة مر. _ أمُّـة الآل المتأخرين ، واختاره منهم الإمام شرف الدين وقال ابن دقيق العيد إنه قول لاحمد ونصره بعض المتأخرين من أتباعه ورجحه أيضا من أتباع الشافعي : القاضي أبو الحسن الروياني صاحب بحر المذهب قاله في الإمام . وقال ابن حزم في المحلى: إنه روى عن عائشة أم المؤمناين وعمر بن الخطاب وعبد الله ابن مسعود وابن عباس والحسن بن على بن أبى طالب وميمونة أم المؤمنين وأبى هريرة وحذيفة بن اليمـان والأسود بن يزيد وعبد الرحمن أخيه وابن أبى ليلي وسعيد بن جبير وان المسيب ومجاهد وعكرمة والقاسم بن محمد والحسن البصرى وغير هؤلاء.

٣ - ﴿ وعَنْ أَبِي أَمَامَةً ﴾ بضم الهمزة واسمه صُدَى بمهملتين الأولى مضمومة والثانية مفتوحة ومثناة تحتية مشددة ﴿ الْبَاهِلِيِّ ﴾ بموحدة نسبة إلى باهلة ، فى القاموس باهلة قوم واسم أبيه عجلان ، قال ابن عبد البر لم يختلفوا فى ذلك يعنى فى اسمه واسم أبيه . سكن أبو أمامة مصر ثم انتقل غنها وسكن حمص ومات بها

سنة إحدى وقيل سنة ست وثمانين وقيل هو آخر من مات من الصحابة بالشام كان من المكثرين في الرواية عنه صلى الله عليه وسلم ﴿ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّم إن الْمَاءَ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ إلاَّ مَا غَلَبَ عَلَى ريجِهِ وطَعْمِهِ ولَوْنهِ ﴾ المرأد أحدها كما يفسره حديث البيهق ﴿ أُخْرَجُهُ آبْنُ مَاجَهُ وضَعَفَهُ أَبُو حَاتَّمٍ ﴾ قال الذهبي في حقه : أبو حاتم هو الرازى الإمام الحافظ الكبير محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي أحد الأعلام. ولد سنة خمس وتسعين ومائة وأثنى عليه ، إلى أنه قال : قال النسائي : ثقة ، توفى أبو حاتم في شعبان سنة سبع وسبعين وماثنين وله اثنتان وثمانون سنة . وإنما ضعف الحديث لأنه من رواية رشدين بن سعد بكسر الراء وسكون المعجمة قال أبو يوسف 1 كان رشدين رجلا صالحاً في دينه فأدركته غفلة الصالحين فخلط في الحـديث وهو متروك. وحقيقة الحديث الضعيف : وهو ما اختل فيه أحد شروط الصحيح والحسن . وله ستة أسباب معروفة سردها في الشرح ﴿ وَلِلْبَيْهَةِ ۗ ﴾ هو الحافظ العلامة شيخ خراسان أبو بكر أحمد بن الحسين له التصانيف التي لم يسيق إلى مثلها. كان زاهداً ورعاً تقياً . ارتخل إلى الحجاز والعراق . قال الذهبي . تآ ليفه تقارب ألف جزء . وبيهق بموحدة مفتوحة ومثناة تحتية ساكنة وهاء مفتوحة فقاف : بلد قرب نيسابور أي رواه بلفظ ﴿ الْمَاءْ طَهُورٌ إِلاَّ إِنْ تَغَيَّر ريحُهُ أَوْ طَعْمُهُ أَوْ لَوْنُهُ ﴾ عطف عليه ﴿ بِنَجَاسَةٍ ﴾ الباء سببية أي بسبب نجاسة ﴿ تَحْدُثُ فِيهِ ﴾ قال المصنف: قال الدارقطني : ولا يثبت هـذا الحديث وقال الشافعي : ماقلت من أنه إذا تغـير طعم الماء أو ربحه أو لونه كالن نجساً يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه لايثبت أهل الحديث مثله وقال النووى : اتفق المحدثون على تضعيفه : والمراد تضعيف رواية الاستثناء لا أصل الحديث فإنه قد ثبت فى حديث بئر بضاعة ولكن هذه الزيادة قد أجمع العلماء على القول بحكمها ، قال ابن المنذر ، قد أجمع العلماء على أن المـاء القليل والكثير إذا وقعت فيه نجاسة فغيرت له طعما أو لوناً

أو ريحاً فهو نجس فالإجماع هو الدليل على نجاسة ما تغير أحد أوصافه لا هذه الزيادة ٤ _ ﴿ وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بِن عُمَرَ ﴾ هو ابن عمر بن الخطاب أسلم عبدالله صغيراً يمكة وأول مشكاهده الخندق ا وعمر . وروى عنه خلائق ؛ كان ﴿ لَ أُوعِيةَ العلمِ كانت وفاته أبمكة سنة ثلاث وسبعين ودفن بها بذى طوى فى مقدة المهاجرين ﴿ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ﴿ إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يَحْمِل الْخَبَثَ، ﴾ بفتح المعجمة والموحدة ﴿ وَفِي كَفْظُ ﴿ لَمْ ۚ يَنْجُسُ ، ﴾ هو بفتح الجيم وضمها كَمَا فِي القاموس ﴿ أَخْرَجَهُ الْأَرْ بَعَةُ وَصَّحَهُ آبْنُ خُزَيْمَةً ﴾ تقدم ذكره في أول حديث ﴿ وَالْحَاكِمُ ﴾ هو الإمام الكبير إمام المحققين أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري المعروف بابن البيع صاحب التصانيف. ولد سنة إحدى وعشرير. وثلاثمائة ، وطلب هذا الشأن ورحل إلى العراق وهو ابن عشرين وحج ثم جال فى خراسان وما وراء النهر وسمع من ألغي شيخ أو نحو ذلك ، حدث عنه الدارقطني وأبو يعلى الخليلي والبهتي وخلائق . وله التصانيف الفائقة مع التقوى والديانة . ألف المستندرك وتاريخ نيسانور وغير ذلك . توفي في شهـر صفر سنة خمس وأربعائة ﴿ وَآبُنُ حِبَّانَ ﴾ بكسر الحاء المهملة وتشديد الموحدة قال الذهبي : هو الحافظ العلامة أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان البستي صاحب التصانيف. سمع أمما لا يحصون من مصر إلى خراسان. حدث عنه الحاكم وغيره كان ابن حبان من فقهاء الدين وحفاظ الآثار عالمـا بالطب والنجوم وفنون العـلم. صنف المسند الصحيح ، والتــاريخ وكتاب الضعفاء وفقه النــاس بسمرقند. قال الحاكم : كان ابن حبـان من أوعية العلم والفقه واللغـة والوعظ من عقلاء الرجال توفى فى شوال سنة أربع وخسين وثلاثمـائة . وهو فى عشر الثمـانين وقد سبقت الإشارة إلى أن هذا الحديث هو دليل الشافعية في جعلهم الكثير ما بلغ قلتين وسبق اعتذار الهادوية والحنفية عن العمل به بالاضطراب في متنمه إذ في رواية إذا بلغ ثلاث قلال ، وفي رواية قلة ، وبجهالة قدر القلة وباحبال معناه

فإن قوله « لم يحمل الحبث ، يحتمل أنه لا يقدر على حمله بل يضره الحبث ويحتمل أنه يتلاشى فيه الحبث وقد أجاب الشافعية عن هذا كله . وقد بسطه فى الشرح إلا الآخير فلم يذكره كأنه تركه لضعفه لان رواية لم ينجس صريحة فى عدم احتماله المعنى الأول

ه ﴿ وَعَنِ أَبِي هُرَ يُرَةً رَضِيَ آللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ آلله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « لَا يَغْتَسِلْ أَحَدُكُمُ فِي الْمَاءَ الدَّائِمِ ﴾ وهو الراكد الساكن إو يأتى وصفه بأنه الذي لا يجرى ﴿ وَهُو ٓ نُجُنُبُ، أَخْرَجَهُ ﴾ بهذا اللفظ ﴿ مُسْلُمْ و لِلْبُخَارِيِّ ﴾ رواية بلفظ ﴿ ﴿ لَا يُبُولَنَّ أَحَدُكُم فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجِرِي ثُمَّ يَغْتَسِلُ ﴾ روى برفع اللام على أنه خبر لمبتدإ محذوف أى ثم هو يغتسل وقد جوز جزمه على عطفه على موضع يبولن ونصبه بتقدير أن على إلحاق ثم بالواو في ذلك وإن أفاد أن النهي إنما هو عن الجمع بين البول والاغتسال دون إفراد أحدهما مع أنه ينهى عن البول فيه مطلقاً فإنه لا يخل بجواز النصب لأنه يستفاد من هذا النهي عن الجمع ومن غيره النهي عن إفراد البول وإفراد الاغتسال: هذا بناء على أن ثم قد صارت بمعنى الواو تفيد الجمع وهذا قاله النووى معترضاً به على ابن مالك حيث جوز النصب وأقره ابن دقيق العيد في غير شرح العمدة إلا أنه أجاب على النووى بما أفاده قولنا فإنه لا يخل بجواز النصب إلى آخره (قلت) والذي تقتضيه قواعد العربية أن النهي في الحديث إنما هو عن الجمع ببن البول ثم الاغتسال منه سواء رفعت اللام أو نصبت وذلك لأن ثم تفيد ما تفيده الواو العاطفة في أنها للجمع ، وإنما اختصت ثم بالترتيب فالجميع واهمون فيما قرروه ، ولا يستفاد النهى عن كل واحد على انفراده من روانة البخارى لأنها إنما تفيد النهى عن الجمع ورواية مسلم تفيد النهى عن الاغتسال فقط إذا لم تقيـد برواية البخارى . ثم رواية أبى داود بلفظ = لا يبولن أحدكم فى الماء الدائم ولا يغتسل فيه = تفيد النهى عَن كُلُّ وَاحْدُ عَلَى انفراده ﴿ فِيهِ ، وَلَمُسْلِمِ ﴾ في روايته ﴿ ﴿ مِنْهُ ، ﴾ بدلا عَن ۗ إ

قوله فيه والأولى تفيد أنه لا يغتسل قيه بالانغاس مثلاً والثانية تفيد أنه لا يتناول منه ويغتسل خارجه ﴿ وَلَابِي دَاوُدَ ﴾ بلفظ ﴿ ﴿ وَلاَ يَغْتَسلْ فِيهِ ﴾ عوضاً عن ثم يغتسلَ ﴿ مِن الْجُنَابَةِ ، ﴾ عوضاً عن قوله وهو جنب. وقوله هنا ولا يغتسل دال على أن النهى عن كل واحد من الامرين على انفراده كما هو أحد الاحتمالين الأولين في رواية ثم يغتسل منه . قال في الشرح . وهذا النهيي في المــاء الـكثير للكراهة وفي الماء القليل للتحريم قيل عليه : إنه يؤدي إلى استعال لفظ النهي في حقيقته ومجازه فالاحسن أن يكون من عموم المجاز والنهي مستعمل في عدم الفعل الشامل للتحريم وكراهة التنزيه نأما حكم الماء الراكد وتنجيسه بالبول أو منعه مر التطهير بالاغتسال فيه للجنابَة فعند القائلين بأنه لا ينجس إلا ما تغير أحد أوصافه : النهى عنه للتعبد وهو طاهر فينفسه وهذا عند المالكية فإنه بجوز التطهريه لأن النهى عندهم للكراهة وعند الظاهرية أنه للتحريم ، وإنكان النهى تعبداً لا لأجل التنجيس لكن الأصل في النهي للتحريم وأما عند من فرق بن القليل والكثير فقالوا إن كان المـاء كثيراً وكل على أصله فى حده ولم يتغير أحد أوصافه فهو الطاهر والدليل على طهوريته تخصيص هذا العموم إلا أنه قد يقال إذا قلتم النهى للكراهة في الكثير فلا تخصيص لعموم حديث الباب، وإن كان الماء قليلا وكل في حده على أصله . فالنهى عنه للتحريم إذ هو غير طاهر ولا مطهر وهذا على أصلهم فى كون النهى للنجاسة . وذكر في الشرح الاقوال في البول في الماء وأنه لا يحرم في الكثير الجاري كما يقتضيه مفهوم هذا الحديث، والاولى اجتنابه . أما القليل الجاري فقيل يكره وقيل يحرم وهو الأولى (قلت) بل الأولى خلافه إذ الحديث في النهى عن البول فيما لا يجرى فلا يشمل الجاري قلملا كان أم كثيراً « نعم ، لو قيل بالكراهة الكان قريباً . وإن كان كثيرا راكداً فقيل: يكره مطلقاً . وقيل: إن كان قاصداً إلا إذا عرض وهو فيه فلا كراهة . قال في الشرح : ولو قيل بالتحريم لكان أظهر وأوفق لظاهر الهيي لائن فيه إفساداً له على غيره ومضارة

للمسلمين. وإن كان راكداً قليلا فالصحيح التحريم للحديث. ثم هل يلحق غير البول كالغائط به في تحريم ذلك في هذا الماء الفليل؟ فالجهور على أنه يلحق به بالأولى، وعن أحمد بن حنبل لا يلحق به غيره بل يختص الحكم بالبول وقوله في الماء: صريح في النهى عن البول فيه • وأنه يجتنب إذا كان كذلك فإذا بال في إناه وصبه في الماء الدائم فالحكم واحد. وعن داود لا ينجسه ولا يحون مهيا عنه إلا في الصورة الأولى لا غير. وحكم الوضوء في الماء الدائم الذي بال فيه من يريد الوضوء حكم الغسل • إذ الحكم واحد. وقد ورد في رواية • لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يتوضأ منه • ذكرها في الشرح ولم ينسبها إلى أحد وقد أخرجها عبد الرزاق وأحمد وابن أبي شيبة والترمذي وقال حديث حسن صحيح وابن حبان من حديث أبي هريرة مرفوعا وأخرجه الطحاوي وابن حبان والبهق وابن حبان من حديث أبي هريرة مرفوعا وأخرجه الطحاوي وابن حبان والبهق بزياة أو يشرب

7 - ﴿ وَعَنْ رَجُلِ صَحِبَ النَّهِ صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمْ قَالَ : وَ نَهِى رَسُولُ اللّهِ صَلَّى اللّه عَلَيْهِ وَسَلَّمْ أَنْ تَغْتَسِلُ الْمَرْأَةُ بِفَضْلِ الرَّجُلِ ﴾ أى بالماء الذي يفضل عن عسل الرجل ﴿ أَوِ الرَّجُلُ بِفَضْلِ الْمَرْأَةِ ﴾ مثله ﴿ وَلَيْغَتَرَفَا ﴾ من الماء عند اغتسالها منه ﴿ وَلَيْغَتَرَفَا ﴾ من الماء عند اغتسالها منه ﴿ رَحِمِعًا ، أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُ وَإِسْنَادُهُ صَحِيثٌ ﴾ إشارة إلى رد قول البهتى حيث قال : إن أحد رواته ضعيف . أما الأول وهو كونه في معنى المرسل فلان إبهام الصحابي لا يضر طعيف . أما الأول وهو كونه في معنى المرسل فلان إبهام الصحابي لا يضر لأن الصحابة كلهم عدول عند المحدثين ، وأما الشاني فلانه أراد ابن حزم فقال بالضعيف داود بنعبد الله الأودى وهو ثقة وكأنه في البحر اغتر بقول ابن حزم فقال بعد ذكر الحديث : إن راويه ضعيف وأسنده إلى مجهول وقال المصنف في فتح البارى : إن رجاله ثقات ولم نقف له على علة فلهذا قال هنا : وهو صحيح ؛ نعم هو معارض بما يأتى من قوله في الحديث الآتى .

٧ ـ ﴿ وَعَنِ آئِنِ عَبَّاسَ ﴾ هو حيث أطلق بحر الا"مة وحبرها ! عبد الله بن

العباس ؛ ولد قبل الهجرة بثلاث سنين . وشهرة إمامته فى العـلم ببركات الدعوة النبوية بالحكمة والفقه فى الدين والتأويل تغنى عن التعريف به ، كانت وفاته بالطائف سنة ثمـان وستين في آخر أيام ابن الزبير بعد أن كف بصره ﴿ أَنَّ النَّميَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ * كَانَ يَغْتَسِلُ بَفَضْلِ مَيْمُونَةَ » أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ﴾ من رواية عمرو بن دينار بلفظ قال: وعلمي _ والذي يخطر على بالى _ أن أبا الشعثاء أخبرنى: الحديث وأعله قوم بهذا التردد ولكنه قد ثبت عند الشيخين بلفظ « أن النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم وميمونة كانا يغتسلان من إناء واحد، ولايخني أنه لاتعارض لانه يحتمل أنهما كانا يغترفان معاً فلا تعارض. نعم ، المعارض قوله ﴿ وَلَأَصْحَابِ السُّنَنِ ﴾ أى من حديث ابن عباس كما أخرجه البيهتي في السنن ونسبه إِلَى أَبِي دَاوِدِ وَ ﴿ آ غُلَسَلَ بَعْضُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم فِي جَفْنَة فَجَاءَ ﴾ أى النبي صلى الله عليه وسلم ﴿ لِيَغْتَسِلَ مِنْهَا فَقَالَتْ لَهُ إِنِّي كُنْتُ 'جُنِّبًا ﴾ أَى وقد اغتسلت منها ﴿ فَقَالَ ﴿ إِنَّ الْمَاءَ لَا يَجْنُبُ ﴾ في القاموس جنب أى كفرح وجنُب أى ككُرم فيجوز فتح النون وضمها هذا إن جعلته من الثلاثي ويصح من أجنب يجنب ، وأما اجتنب فلم يأت بهذا المعنى وهو : إصابة الجنابة ﴿ وَصَحَّحُهُ الـنَّرْمِذِيُّ وابْنُ نُحَرَّيْمَةً ﴾ ومعنى الحديث قد ورد من طرق سردها في الشرح وقد أفادت معارضة الحديث الماضي وأنه يجوز غسل الرجل بفضل المرأة ويقاس عليه العكس لمساواته له وفي الامرين خلاف والاظهر جواز الامرين وأن النهي محمول على التنزيه .

 مُسْلِمٌ وَفِي انْفِطْ لَهُ ﴿ فَلْـيُرِقُّهُ ۗ ﴾ أي المـاء الذي ولغ فيه ﴿ وَلِلـتِّرْمِذِيِّ ﴿ أَخْرَاهُنَّ ﴾ أى السبع ﴿ أَوْ : أُولَا هُنَّ ۦ ﴾ بالتراب ١ دل الحديث على أحكام أولهـا نجاسة فم الكلب مر. حيث الامر بالغسل لما ولغ فيه ، والإراقة للماء وقوله : طهور إنا. أحدكم فإنه لاغسل إلا من حدث أو نجس وليس هنا حـدث فتعين النجس والإراقة إضاعة مال فلو كان الماء طاهراً لما أمر بإضاعته إذ قد نهى عن إضاعة المال. وهو ظاهر في نجاسة فمه وألحق به سائر بدنه قياساً عليه ، وذلك لأنه إذا ثبتت نجاسة لعابه ولعابه جزء من فمه إذ هو عرق فمه ، ففمه نجس إذ العرق جزء متحلب من البدن فكذلك بقية بدنه ؛ إلا أن من قال : إن الأمر بالغسل ليس لنجاسة الكلب قال : يحتمل أن النجاسة في فمه ولعابه إذ هو محل استعاله للنجاسة بحسب الأغلب وعلق الحكم بالنظر إلى غالب أحواله من أكله النجاسات بفمه 🛚 وماشرته لها فلا مدل على نجاسة عينه . والقول بنجاسة عينه قول الجماهير . والخـلاف لمالك وداود والزهري. وأدلة الاولين ماسمعت ، وأدلة غيرهم وهم القاتلون إن الامر مالغسل للتعبد لاللنجاسة · لأنه لو كان للنجاسة لاكتنى بمـا دون السبع إذ نجاسته لآتزمد على العذرة وأجيب عنه بأن أصل الحكم الذى هو أمر بالغسل معقول المعنى ممكن التعليل أى بأنه للنجاسة ، والاصل في الاحكام التعليل فيحمل على الأغلب والتعبد إنما هو في العـدد فقط كذا في الشرح وهو مأخوذ من شرح العمدة . وقد حققنا في حواشيه خلاف ماقرره من أغلبية تعليل الأحكام ، وطولنا هنالك الكلام ، الحـكم الثاني أنه دل الحديث على وجوب سبع غسلات للإناء وهو واضح ومن قال لاتجب السبع بل ولوغ الكلب كغيره من النجاسات والتسبيع ندب: استدل على ذلك بأن راوى الحديث وهو أبو هريرة قال: يغسل من ولوغه ثلاث مرات كما أخرجه الطحاوى والدارقطني. وأجيب عربي هذا بأن العمل بما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم لا بما رآه وأفتى به ؛ وبأنه معارض بما روى عنــه وأيضاً أنه أفتى بالغسل سبعا وهي أرجح سنداً وترجح أيضا بأنها

توافق الرواية المرفوعة ؛ وبما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال في الكلب يلغ في الإناء : يغسل ثلاثًا أو خمسا أو سبعا ، قالوا فالحديث دل على عدم تعيين السبع وأنه مخير ولا تخيير في معين . وأجيب عنه بأنه حديث ضعيف لاتقوم به حجة . الحكم الثالث وجوب الترتيب للإناء لثبوته في الحديث . ثم الحديث مدل على تعيين التراب! وأنه في الغسلة الأولى . ومر. ﴿ أُوجِيهِ قَالَ ؛ لَافِرَقَ بَيْنِ أَنَّ يخلط الماء بالتراب حتى يتكدر ، أو يطرح الماء على التراب أو يطرح التراب على الماء ، و بعض من قال بإيجاب النسبيع قال : لا تجب غسلة التراب لعدم ثبوتها عنده ورد بأنها قد ثبتت في الرواية الصحيحة بلا ريب والزيادة مر. الثقة مقبولة . وأورد على رواية التراب بأنها قد اضطربت فيها الرواية فروى : أولاهن ، أو أخراهن ، أو إحداهن ، أو السابعة أو الثامنة والاضطراب قادح فيجب الاطراح لها . وأجبب عنه بأنه لا يكون الاضطراب قادحا إلا مع استواء الروايات وليس ذلك هنا كذلك فإن رواية أولاهن أرجح لكثرة رواتها ، وبإخراج الشيخين لهما وذلك من وجوه الترجيح عند التعارض وألفاظ الروايات التي عورضت بهـا أولاهر لا تقاومها . وبيان ذلك أن رواية أخراهن منفردة لا توجد في شيء من كتب الحديث مسندة ، ورواية السابعة بالتراب اختلف فها فلا تقاوم رواية أولاهن بالتراب ، ورواية إحـداهن بالحـاء والدال المهملتين ليست في الأمهات بل رواها البزار فعلى صحتها فهي مطلقة بجب حملها على المقيدة ورواية أولاهن أو أخراهر. بالتخيير إن كان ذلك من الراوى فهو شك منه فيرجع إلى الترجيح ، ورواية أولاهن أرجح وإن كان من كلامه صلى الله عليـه وســـــــلم فهو تخيير منه صلى الله عليه وسلم ويرجع إلى ترجيح أولاهن لثبوتها فقط عند الشيخين كما عرفت وقوله ﴿ إِنَّاء أحدكم ﴾ الإضافة ملغاة هنا لأن حكم الطهارة والنجاسة لا يتوقف على ملكه الإناء . وكذا قوله « فليغسله ، لايتوقف على أن يكون مالك الإناء هو الغاسل . وقوله : وفي لفظ فليرقه : هي من ألفاظ رواية مسلم

وهي أمر بإراقة المـاء الذي ولغ فيه الـكلب أو الطعام وهي من أقوى الادلة على النجاسة إذ المراق أعم من أن يكون ماء أو طعاما فلو كان طاهراً لم يأمر بإراقته كما عرفت إلا أنه نقل المصنف في فتح البارى عدم صحة هذه اللفظة عرب الحفاظ ١ وقال ابن عبد البر : لم ينقلها أحـد من الحفاظ من أصحـاب الاعمش وقال ابن منده : لاتعرف عن النبي صلى الله عليه وسلم بوجه من الوجوه ، نعم أهمل المصنف ذكر الغسلة الثامنة وقد ثبت عند مسلم « وعفروه الثامنة بالتراب = قال ابن دقيق العيد : إنه قال بها الحسن البصرى ولم يقل بها غيره ولعل المراد بذلك من المتقدّمين والحديث قوى فيها ومن لم يقل به احتاج إلى تأويله بوجه فيه استكراه اه (قلت) والوجه أي المستكره في تأويله ذكره النووي فقال : المراد اغسلوه سبعاً واحدة منهن بالتراب مع المـاء فـكأن التراب قائم مقام غسلة فسميت ثامنة ، ومثله قال الدميرى فى شرح المنهاج وزاد أنه أطلق الغسل على التعفير مجازاً (قلت) لا يخفى أن إهمال المصنف لذكرها وتأويل من قال بإخراجها من الحقيقة إلى المجـــاز كل ذلك محاماة على المذهب . والحق مع الحسر . البصرى ، هذا وإن الأمر بقتل الكلاب ثم النهى عنه وذكر ما يباح اتخاذه منها يأتى الكلام عليه فى باب الصيد إن شاء الله تعالى .

٩ ـ (وعن أبى قَتَادَةَ رَضِى آللهُ عَنْهُ ﴾ بفتح القاف فثناة فوقية بعد الآلف دال مهملة اسمه فى أكثر الأقوال الحارث بن ربعى بكسر الراء فوحدة ساكنة فهملة مكسورة ومثناة تحتية مشددة الأنصارى فارس رسول الله صلى الله عليه وسلم شهد أحداً وما بعدها وكانت وفاته سنة أربع وخمسين بالمدينة وقيل مات بالكوفة فى خلافة أمير المؤمنين على رضى الله عنه وشهد معه حروبه كلها ﴿ أَنَّ رَسُولَ آلله صلى آلله عليه وسلم قال في الهُرَّةِ ﴾ والحديث له سبب وهو أن أبا قتادة سكب له وضوءا فجاءت هرة تشرب منه فأصغى لها الإناء حتى شربت فقيل له فى ذلك فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ إِنَّهَا لَيْسَتْ بنَجَس ﴾ فقيل له فى ذلك فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ إِنَّهَا لَيْسَتْ بنَجَس ﴾

فلا ينجس ما لامسته ﴿ ﴿ إِنَّمَا هِيَ مِنَ الطَّوَّ افِينَ ﴾ جمع طواف ﴿ عَلَيْكُمْ ۚ ﴾ قال ابن الأثير الطائف الخادم الذي يخدمك رفق وعناية والطؤاف فعال منه شبهها بالخادم الذي يطوف على مولاه ويدور حوله أخذاً من قوله تعالى (طوافون عليكم) . وفي روالة مالك وأحمد وانن حبان والحاكم وغيرهم زيادة لفظ « والطوافات **•** جمع الأول مذكراً سالمًا نظراً إلى ذكور الهر ؛ والثاني مؤنثاً سالمًا نظراً إلى إناثها ، فإن قلت : قد فات فى جمع المذكر السالم شرط كونه يعقل وهو شرط لجمعه علماً وصفة . قلت لما نزل منزلة من يعقل موصفه بصفته وهو الخادم أجراه مجراه في جمعه صفة . وفي التعليل إشارة إلى أنه تعالى لما جعلها ممنزلة الخادم فى كثرة اتصالها بأهل المنزل وملابستها لهم ولما فى منزلهم خفف تعالى على عباده بجعلها عير نجس رفعا للحرج ﴿ أُخْرَجَهُ الْأَرْ بَعَةُ وَصَحَّحَهُ الـِّتَّرْمِذِيُّ وآبْنُ خُزْيْمَةً ﴾ وصححه أيضاً البخاري والعقيلي والدارقطني . والحديث دليل على طهارة الهرة وسؤرها وإن ماشرت نجسا وأنه لا تقييد لطهارة فمها بزمان. وقبــل لا يطهر فها إلا بمضى زمان من ليلة أو يوم أو ساعة أو شربها الماء أو غيبتها حتى يحصلظن بذلك أو بزوالءين النجاسة من فها ، وهذا الاخير أوضح الاقوال لانه مع بقاء عين النجاسة في فمها فالحكم بالنجاسة لتلك العين لا لفمها فإن زالت العين فقد حكم الشارع بأنها ليست بنجس.

10 _ ﴿ وعْنُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِىَ اللهُ عَنْهُ ﴾ هو أبو حمزة بالحماء المهملة والزاى الانصارى النجارى الخزرجى خدم رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم منذ قدم المدينة إلى وفاته صلى الله تعملى عليه وعلى آله وسلم وقدم المدينة وهو ابن عشر سنين أو ثمان أو تسع ، أقوال ، سكن البصرة من خلافة عمر ليفقه الناس وطال عمره إلى مائة وثلاث سنين وقيل أقل من ذلك قال ابن عبد البر: أصح ما قيل تسع وتسعون سنة . وهو آخر من مات بالبصرة من الصحابة أصح ما قيل تسع وتسعون سنة . وهو آخر من المحابة الممزة إحدى أو اثنتين أو ثلاث وتسعين ﴿ قَالَ جَاءَ أَعْرَائِيْ ﴾ بفتح الهمزة المحابة

نْسبة إلى الأعراب وهم سكان البادية سـواء أكانوا عربا أو عجما وقد ورد تسميته أنه ذو الخويصرة البمياني وكان رجلا جافيا ﴿ فَبَالَ فِي طَائِقَةِ الْمُسْجِدِ ﴾ أي في ناحيته والطائفة القطعة من الشيء ﴿ فَزَجَرَهُ النَّاسُ ﴾ بالزاي فجم فراء أى نهروه وفي لفظ « فقام إليه الناس ليقعوا به = وفي أخرى « فقال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، مه مه ، ﴿ فَنَهَاهُمْ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّم ﴾ بقوله لهم " دعوه ، وفي لفظ « لا تزرموه ، ﴿ فَلَكَّ ا قَضَى بَوْلُهُ أَمَرَ النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّم بِذَنُوبٍ ﴾ بفتح الذال المعجمة فنون آخره موحدة وهي الدلو الملآن ماء وقيل العظيمة ﴿ مِنْ مَا ۚ ﴾ تأكيد وإلا فقد أفاده لفظ الذنوب فهو من باب كتبت بيدى وفي رواية ﴿ سِجلا ﴾ بفتح السين المهملة وسكون الجيم وهو بمعنى الذنوب ﴿ فَأُهْرِيقَ عَلَـيْهِ ﴾ أصله فأريق عليه ثم أبدلت الهـا. من الهمزة فصار فهريق عليه وهو رواية ثم زيدت همزة أخرى بعد إبدال الاولى فقيل فأهريق ﴿مُتَّفَقُ عَلَـٰهِ ﴾ عند الشيخين كما عرفت . والحديث فيه دلالة على نجاسة بول الآدمي وهو إجماع ، وعلى أن الأرض إذا تنجست طهرت بالمـاء كسائر المتنجسات ، وهل يجزئ في طهارتها غير الماء ؟ قيل تطهرها الشمس والريح فإن تأثيرهما في إزالة النجاسـة أعظم إزالة من المـا.، ولحديث • زكاة الارض يبسها ، ذكره ابن أبي شيبة . وأجيب أنه ذكره موقوفا وليس من كلامه صلى الله عليه وسلم كما ذكر عبد الرزاق حديث أبي قلابة موقوفا عليه بلفظ • جفوف الأرض طهورها، فلا تقوم بهما حجة . والحديث ظاهر في أن صب الما. يطهر الارض رخوة كانت أو صلبة ، وقيل لا بد من غسل الصلبة كغيرها من المتنجسات وأرض مسجده صلى الله عليه وسلم كانت رخوة فكغي فيهـا الصب ، وكذلك الحديث ظاهر في أنه لاتتوقف الطهارة على نضوب الماء لأنه صلى الله عليه وسلم لم يشترط في الصب على بول الاعرابي شيئا وهو الذي اختاره المهدى في البحر . وفي أنه لايشترط حفرها وإلقياء التراب . وقييل إذا كانت صلبة فلا بد من حفرها وإلقاء التراب لأن الماء لم يعم أعلاها وأسفلها ولانه ورد في بعض طرق الحديث أنه قال صلى الله عليه وسلم • خذوا ما بال عليه من النراب وألقوه وأهرقوا على مكانه ماء، قال المصنف في التلخيص له إسنادان موصولان أحدهما عن ابن مسعود والآخر عن واثلة ابن الاسقع وفهما مقال ولو ثبتت هـذه الزيادة لبطل قول من قال : إن أرض مسجده صلى الله عليه وسلم رخوة فإنه يقول لايحفر ويلقي التراب إلا من الارض الصلبة وفي الحديث فوائد منها احترام المساجد فإنه صلى الله عليه وسلم لما فرغ الأعرابي من بوله دعاه ثم قال له : إن هذه المساجد لاتصلح لشيء من هذا البول ولاالقذر إنميا هي لذكر الله عز وجل وقراءة القرآن ، ولأن الصحابة لما تبادروا إلى الإنكار أقرهم صلى الله عليه وسلم وإنما أمرهم بالرفق كما في رواية الجماعة للحديث إلا مسلماً ــ أنه قال : إنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين ؛ ولوكان الإنكار غير جائز لقال لهم إنه لم يأت الاعرابي مايوجب نهيكم له ؛ ومنها الرفق بالجاهل وعدم التعنيف. ومنها حسن خلقه صلى الله عليه وسلم ولطفه بالمتعلم ، ومنها أن الإبعاد عند قضاء الحاجة إنما هو لمن يريد الغائط لا البول فإنه كان عرف العرب عدم ذلك وأقره الشارع . وقد بال صلى الله عليه وسـلم وجعل رجلا عند عقبه يستره . ومنها دفع أعظم المضرتين بأخفهما لانه لو قطع عليه بوله لاضر به وكان يحصل من تقويمه من محله مع ماقد حصل من تنجيس المسجد تنجيس بدنه وثيابه ومواضع من المسجد غير الذي قد وقع فيه البول أولا

11 - ﴿ وَعَنِ ا ْبِنِ عُمَرَ رَضِى اللهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَمْهِ وَسَلَّمَ الْمَاتُ لَنَا مَيْتَتَانِ ﴾ أى بعد تحريمهما الذى دلت الآيات ﴿ وَمَانِ ﴾ كذلك ﴿ فَأَمَّا الْمَيْتَتَانِ فَالْجَرَادُ ﴾ أى ميتته ﴿ وأَلْحُوتُ ﴾ أى ميتته ﴿ وأَمَّا الدَّمَانِ ﴾ ﴿ فَأَمَّا الْمَيْتَتَانِ فَالْجَرَادُ ﴾ أى ميتته ﴿ وأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وا بُنُ مَاجَهُ وفِيهِ ضَعْف ﴾ ﴿ فَالْمَكِبِدُ وَالطِّحَالُ ، ﴾ بزنة كتاب ﴿ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وا بُنُ مَاجَهُ وفِيهِ ضَعْف ﴾ لأنه رواه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر قال أحمد حديث منكر

وصح أنه موقوف كما قال أبو زرعـة وأبو حاتم وإذا ثبت أنه موقوف فله حكم المرفوع لان قول الصحابي ! أحـل لناكذا ، وحرم علينا كذا : مثل قوله أمرنا " ونهينا فيتم به الاحتجاج. ويدل على حل ميتة الجراد على أى حال وجدت فلا يعتسر في الجراد شيء سواء مات حتف أنفه أو بسبب . والحديث حجة على من اشترط • موتها بسبب عادى ، أو بقطع رأسها وإلا حرمت . وكذلك بدل على حــل ميتة الحوت على أى صفة وجــد طافياً كان أو غيره لهــذا الحديث " وحديث « الحل ميتته " وقيل : لايحـل منه إلا ماكان موته بسبب آدى أو جزر المـاء أو قذفه أو نضوبه ا ولايحل الطافى لحديث « ما ألقاه البحر أو جزر عنه فمكلوا ، ومامات فيه فطفا فلا تأكلـوه ، أخرجه أحمد وأبو داود من حـديث جابر وهو خاص فيخص به عموم الحديثين. وأجيب عنه بأنه حديث ضعيف باتفاق أثمة الحديث ؛ قال النووي حديث جابر لايحـوز الاحتجاج به لو لم يمارضه شي. ، كيف وهو معارض؟ اهـ. فلا يخص به العام ولانه صلى الله عليه وسلم أكل من العنبرة التي قذفها البحر لاصحاب السرية ولم يسأل بأى سببكان موتها كما هو معروف فى كتب الحديث والسير . والكبد حلال بالإجماع . وكذلك مثلها الطحال فإنه حلال إلا أنه في البحر قال : يكره ، لحديث على رضى الله عنه : أنه لقمة الشيطان . أى أنه يسر بأكله ، إلا أنه حديث لايعرف من أخرجه

١٢ _ ﴿ وَعَنْ أَيِ هُرَيْرَةَ رَضِىَ اللهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلّى الله عليْهِ وَسَلّم ﴿ إِذَا وَقَعَ الذُّ بَابُ فَ شَرَابِ أَحَدِكُم ﴾ وهو كما أسلفناه من أن الإضافة ملغاة كما فى قوله ﴿ إذا ولغ الكلب فى إناه أحدكم ، وفى لفظ ﴿ فى طعام أحدكم ﴾ ﴿ فَلْيَغْمِسْهُ ﴾ زاد فى رواية البخارى ﴿ كله ، تأكيداً وفى لفظ أبى داود « فامقلوه » وفى لفظ ابن السكن * فليمقله » ﴿ ثُمَّ لْيَـنْزِعُهُ ﴾ فيه أنه يمهل فى نزعه بعد غسه ﴿ فَإِنَّ فَى أَحَدِ جَنَاحَيْهِ داءً وفى الآخر شِفَاء » هذا تعليل للأمر بغمسه ولفظ البخارى ثم ليطرحه فإن فى أحد جناحيه شفاء وفى الآخر داء وفى لفظ ا سما ﴿ أَخْرَجَهُ البخارى ثم ليطرحه فإن فى أحد جناحيه شفاء وفى الآخر داء وفى لفظ ا سما ﴿ أَخْرَجَهُ

البُخَارِيُّ وأَبُو دَاوُدَ ؛ وزَادَ • وإنَّهُ يتَّتَى بَجَنَاحِهِ الَّذِي ْفِيهِ الدَّاءُ ، ﴾ وعند أحمد وابن ماجه : إنه يقدم السم ويؤخر الشفاء . والحديث دليـل ظاهر على جواز قتله دفعاً لضرره وأنه يطرح ولا يؤكل . وأن الذباب إذا مات في مائع فإنه لاينجسه لانه صلى الله عليه وسلم أمر بغمسه ومعلوم أنه يموت من ذلك ولا سما إذا كان الطعام حارًا فلو كان ينجسه لكان أمرآ بإفساد الطعام وهو صلى الله عليه وسلم إنما أمر بإصلاحه ثم عدى هذا الحكم إلى كل مالا نفس له سائلة كالنحلة والزنبور والعنكبوت وأشباه ذلك إذ الحكم يعمر بعموم علته ، وينتتى بانتفاء سببه ا فلما كان سبب التنجيس هو الدم المحتقن في الحيوان بموته وكان ذلك مفقوداً فيما لادم له سَاءُل انتني الحكم بالتنجيس لانتفاء علته . والأمر بغمسه ليخرج الشفاء منه كما خرج الداء منه ، وقد علم أن في الذباب قوة سمية كما يدل عليها الورم والحكة الحاصلة من لسعه وهي بمنزلة السلاح فإذا وقع فيما يؤذنه اتقاه بسلاحه كما قال صلى الله عليه وسلم فإنه يتتى بجناحه الذى فيه الداء ، أمر صلى الله عليه وآله وسلم أن تقابل تلك السمية بما أودعه الله سبحانه وتعالى فيه من الشفاء في جناحه الآخر بغمسه كله فتقابل المادة السمية المادة النافعة فنزول ضررها وقد ذكر غير واحـد من الأطباء أن لسعة العقرب والزنبور إذا دلك موضعها بالذباب نفع منـه نفعاً بيناً ويسكنها وما ذلك إلا للسادة التي فيه من الشفاء

17 — ﴿ وَعَنْ أَيِ وَاقِدٍ ﴾ بِقَافَ مَكْسُورة وَدَالَ مَهْمَلَةُ اللهُ الحَارِثُ بِن عُوفَ مِن أَقُوالَ ، قيل : إنه شهد بدراً وقيل إنه من مسلمة الفتح والأول أصح ؛ مات سنة ثمان أو خمس وستين بمكة ﴿ اللَّيْتِيُ ۚ رَضِىَ اللهُ عَنْهُ ﴾ بمثناة تحتية فمثلثة نسبة إلى ليث لانه من بني عامر بن ليث ﴿ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وسَلَّم و لكنه من أَلبَهِيمَةٍ ﴾ في القاموس البهيمة كل ذات أربع قوائم ولو في الماء وكل حي لايميز ، والبهيمة أولاد الضأن والمعز ، ولعل المراد هنا الآخير أو الآول لما يأتي بيانه إنشاء الله تعالى ﴿ وهِي حَيَّةٌ فَهُوَ ﴾ أي المقطوع ﴿ مَيِّتُ، أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ

والتر مذي و حسنه واللفظ للترمذى والحديث وقد روى من أربع طرق عن أربعة الصحيح فيا سلف واللفظ للترمذى والحديث وقد روى من أربع طرق عن أربعة من الصحابة ، عن أبي سعيد وأبي واقد وابن عمر وتميم الدارى ، وحديث أبي واقد هذا رواه أيضاً أحمد والحاكم بلفظ «قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وبها ناس يعملون إلى أليات الغنم وأسنمة الإبل فقال « ماقطع من البهيمة وهي حية فهو ميت ، وسبب الحديث ميت ، والحديث دليل على أن ماقطع من البهيمة وهي حية فهو ميت . وسبب الحديث دال على أنه أريد بالبهيمة ذات الاربع وهو المعنى الاول لذكره الإبل فيه لا المعنى دال خير الذى ذكره الفاموس لكنه مخصوص بما أبين من السمك ولوكانت ذات أربع « أو يراد به المعنى الاوسط وهو كل حي لايميز فيخص منه الجراد والسمك أربع « أو يراد به المعنى الاوسط وهو كل حي لايميز فيخص منه الجراد والسمك وما أبين مما لادم له . وقد أفاد قوله « فهو ميت ، أنه لابد أن يحل المقطوع الحياة لان الميت هو مامن شأنه أن يكون حيا

باب الآنيـة

الآنية . جمع إناء وهو معروف . وإنما بوب لها لأن الشارع قد نهى عن بعضها فقد تعلقت بها أحكام

ا – ﴿عَنْ حُدَّ يُفَةَ ﴾ أى أروى أو أذكر كا سلف ، وحديفة بضم الحاء المهملة فذال معجمة فمثناة تحتية ساكنة ففاء ، هو أبو عبد الله حديفة (ا أبن اليمان رضى الله عنه منهما ﴾ بفتح المثناة التحتية وتخفيف الميم آخره نون . وحديفة وأبوه صحابيان جليلان شهدا أُحداً • وحديفة صاحب سر وسول الله صلى الله عليه وسلم روى عنه جماعة من الصحابة والتابعين ومات بالمدائن سنة خمس أو ست وثلاثين بعد قتل عمان مأربعين ليلة ﴿ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَى اللهُ عليهِ وسَلم « لا تَشْرَ بُوا في آنِيةِ الذَّهُ و والفِضّةِ ولا تَأْكُوا في صحافِهِ الدَّهِ والفضة الكشاف والكسائي الصفحة هي ماتشبع الخسة ﴿ فَإِنَّهَا ﴾ أى آنية الذهب والفضة الكشاف والكسائي الصفحة هي ماتشبع الخسة ﴿ فَإِنَّهَا ﴾ أى آنية الذهب والفضة

وصحافهما ﴿ لَهُمْ ﴾ أي المشركين وإن لم يذكروا فهم معلومون ﴿ فِ الدُّنْيَا ﴾ إخبار عماهم عليه لا إخبار بحلها لهم ﴿ وَلَكُمْ ۚ فَى الْآخِرَةِ ، مُتَّفَقُّ عليْهِ ﴾ بين الشيخين . الحديث دليل على تحريم الأكل والشرب في آنيــة الذهب والفضة وصحافهما سواء كان الإناء خالصاً ذهباً أو مخلوطاً بالفضة إذ هو بما يشمله أنه إناء ذهب وفضة ، قال النووى : إنه انعقد الإجماع على تحرىم الأكل والشرب فهما واختلف في العلة فقيل للخيـلاء وقيل بل لكونه ذهباً وفضة . واختلفوا في الإناء المطلى بهما هل يلحق بهما في التحريم أم لا؟ فقيل: إن كان يمكن فصلهما حرم إجماعا لأنه مستعمل للذهب والفضة ، وإن كان لاعكن فصلهما لايحسرم . وأما الإناء المضبب بهما فإنه بجيوز الاكل والشرب فيه إجماعا وهذا في الاكل والشرب فيها ذكر لاخلاف فيه ، فأما غيرهما من سائر الاستعالات ففيه الخلاف ، قيل لايحرم لأن النص لم يرد إلا في الأكل والشرب ، وقيــل يحرم سائر الاستعالات إجماعاً ، ونازع في الآخـير بعض المتأخرين وقال : النص ورد في الأكل والشرب لاغير والحماق سائر الاستعالات بهما قياساً لاتتم فيه شرائط القياس. والحق ماذهب إليه الفائل بعد تحريم غير الاكل والشرب فيهما إذ هو الثابت بالنص ودعوى الإجماع غير صحيحة وهذا مر. شؤم تبدل اللفظ النبوى بغيره فإنه ورد بتحريم الأكل والشرب فقط . فعـدلوا عن عبارته إلى الاستعال وهجروا العبارة النبوية وجاؤا بلفظ عام من تلقاء أنفسهم ، وله لم نظائر في عباراتهم ولهذا ذكر المصنف هـذا الحديث هنا لإفادة تحريم الوضوء في آنيـة الذهب والفضة لآنه استعال لها على مذهب في تحريم ذلك وإلا فباب هذا الحديث باب الأطعمة والأشرية . ثم هل يلحق بالذهب والفضّة نفائس الاحجار كالياقوت والجواهر ؟ فيه خلاف والاظهر عدم إلحاقه وجوازه على أصل الإباحة لعدم الدليل النافل عيا

٢ _ ﴿ وَعَنْ أُمُّ سَلْمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ﴾ هي أم المؤمنة زوج إلنبي صلى الله

عليه وسلم اسمها هند بنت أبي أمية كانت تحت أبي سلمة بن عبد الاسد هاجرت إلى أرض الحبشة مع زوجها وتوفى عنها فى المدينة بعــد عودتهما من الحبشة وتزوجها الني صلى الله عليه وسلم فى المدينة سنة أربع من الهجرة وتوفيت سنة تسع وخمسين وقيل . اثنتين وستين ودفنت بالبقيع وعمرها أربع وثمانون سنــة ﴿ قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلِّم ﴿ الَّذِي يَشْرَبُ فَى إِنَّاءَ الْفِضَّةِ ﴾ هكذا عنــد الشيخين وانفرد مسلم في رواية أخرى بقوله: في إناء الفضة والذهب ﴿ إِنْمَا مُجَرِّجِرُ ﴾ بضم المثناة التحتيه وجيم فراء وجيم مكسورة والجرجرة صوت وقوع الماء فى الجوف وصوت البعير عند الجرة جعل الشرب والجرع جرجرة ﴿ فِي بْطْنِهِ ۚ نَارَجَهُمَ ۗ ، مُتَّفَقُّ عليْهِ ﴾ بين الشيخين قال الزمخشرى يروى برفع النار أى على أنها فاعل مجـــازاً وإلا فنار جهنم على الحقيقة لاتجرجر فى بطنه إنما جعل جرع الإنسان للباء فى هذه الأوانى المنهى عنها واستحقاق العقاب على استعالها كجرجرة نارجهنم في جوفه مجازاً ، هكذا على رواية الرفع وذكر الفعل يعني يجرجر وإن كان فاعله النـــار وهي مؤنثة للفصل بينها وبين فعلها ولان تأنيثها غـير حقيقي والاكثر على نصب نار جهنم ، وفاعــل الجرجرة هو الشارب والنـار مفعوله والمعنى كأنمـا يحرع نار جهنم من باب و إنما يأكلون في بطونهم ناراً ، قال النووي والنصب هو الصحيح المشهور الذي هوعليه الشارحون وأهل العرف واللغة وجزم به الازهرى . وجهنم عجمية لاتنصرف للتأنيث والعلمية إذ هي عـلم لطبقة من طبقات النار ، أعاذنا الله منها ، سميت بذلك لبعد قعرها وقيل لغلظ أمرها فى العــــذاب والحديث يدل على مادل عليه حديث حذيفة الأول

٣ - ﴿ وعنِ ا بْنِ عبَّاسِ رَضِىَ اللهُ عنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلّى اللهُ عليْهِ وَآلِهِ وَسَلَم * إِذَا دُبِغَ الْإِهَابُ ﴾ بزنة كتاب هو الجلد ، أو مالم يدبغ كما فى الفاموس ومثله فى النهاية ﴿ فَقَدْ طَهُرَ ﴾ بفتح الطاء والهاء وبحوز ضها كما يفيده القاموس ﴿ أَخْرَجُهُ مُسْلَمٌ ﴾ بهذا اللفظ ﴿ وعنْدَ الْأَرْ بَعَةِ ﴾ وهم أهل السنن ﴿ أَيُّهَا إِهَابِ

دُبِغ ﴾ تمامه : فقد طهر : والحديث أخرجه الخسة إنما اختلف لفظه وقد روى بألفاظ وذكر له سبب وهو أنه صلى الله عليه وسلم مر بشاة ميتة لميمونة فقال « ألا استمتعتم بإهابها فإن دباغ الأديم طهور ، وروى البخارى مر. حديث سودة قالت « ماتت لنا شاة فدبغنا مسكها ثم مازلنا ننتيذ فيه حتى صار شنا ، والحديث دليل على أن الدماغ مطهر لجلد ميتة كل حيوان كما يفيده عموم كلبة أيما ، وإنه يطهر باطنه وظاهره . وفي المسألة سبعة أقوال : الأول أن الدباغ يطهر جـلد الميتة باطنه وظاهره ولا يخص منه شيء عملا بظاهر حديث ابن عباس وما في معناه وهذا مروى عن على عليه السلام وابن مسعود . والثاني من الاقوال أنه لايطهر الدباغ شيئاً وهو مذهب جماهير الهادوية ويروى عن جماعة من الصحابة مستدلين بحديث الشافعي الذي أخرجه أحمد والبخــــاري في تاريخه والاربعة والدارقطني والبيهتي وابن حبان عن عبد الله بن عكم قال: أتانا كتاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل موته «ألا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب = وفي رواية الشافعي وأحمد وأبي داود : قبـل موته أبشهر وفي رواية بشهر أو شهرين. قال الترمذي حسن وكان أحمد يذهب إليه ويقول هذا آخر الامرين ثم تركه _ قالوا _ أى الهادوية _ وهذا الحديث ناسخ لحديث ابن عباس لدلالته على تحريم الانتفاع من المبنة بإهابها وعصبها . وأجيب عنه بأجوبة : الأول أنه حديث مضطرب في سنده فإنه روى تارة عن كتاب النبي صلى الله عليـه وسلم وتارة عن مشايخ مر جهينة عمن قرأ كتاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومضطرب أيضاً في متنه فروى من غير تقييد في رواية الأكثر وروى بالتقييد بشهر أو شهرين أو أربعين نوماً أو ثلاثة أيام . ثم إنه معل أيضا بالإرسال فإنه لم يسمعه عبد الله بن عكيم منه صلى الله عليه وآله وسلم ومعل بالانقطاع لأنه لم يسمعه عبد الرحمن بن أبى ليلي من ابن عكم ولذلك ترك أحمـد بن حنبل القول به آخراً ، وكان يذهب إليه أولا كما قال عنـه الترمذي وثانيـاً بأنه لايقوى على

النسخ لان حديث الدباغ أصح فإنه بما اتفق عليه الشيخان . وأخرج مسلم وروى من طرق متعددة في معناه عدة أحاديث عن جماعة من الصحابة ؛ فعن ابن عباس حديثان وعن أم سلمة ثلاثة وعن أنس حديثان وعن سلمة بن المحبق وعائشة والمغيرة وأبي أمامة وابن مسعود ، ولان الناسخ لابد من تحقيق تأخره ولاً دليل على تأخر حديث ابن عسكيم ورواية التاريخ فيه بشهر أو شهرين معلة فلا تقوم بهـا حجة على النسخ على أنها ولو كانت رواية الناريخ صحيحة مادلت على أنه آخر الامرين جزماً ولا يقال فإذا لم يتم النسخ تعارض الحديثان حديث عبد الله بن عكيم وحديث ابن عباس ومن معه ومع التعارض يرجع إلى الترجيح أو الوقف. لانا نقول لاتعارض إلا مع الاستواء وهو مفقود كما عرفت من صحة حديث ابن عباس وكثرة من معه من الرواة وعدم ذلك في حديث ابن عكم ، وثالثًا بأن الإهاب كما عرفت عن القاموس والإهاب اسم لما لم يدبغ في أحد القولين وقال النضربن شميل الإهاب لما لم يدبغ وبعد الدبغ يقال له شن وقربة وبه جزم الجوهري . قيل فلما احتمل الامرين وورد الحديثان في صورة المتعارضين جمعنا بينهما بأنه نهى عن الانتفاع بالإهاب مالم يدبغ فإذا دبغ لم يسم إهابا فلا يدخل تحت النهي وهو حسن . الثالث يطهر جـلد ميتة المـأكـول لاغيره لكن يرده عموم • أيما إهاب. . الرابع يطهر الجميع إلا الحنزير فإنه لا جلد له وهو مذهب أبي حنيفة . الخامس يطهر إلا الخنزير لكن لا لكونه لاجلد له بل لكونه رجساً لقوله تعالى (فإنه رجس) والضمير للخنزير فقط حكم برجسيته كله والكلب مقيس عليه بجامع النجاسة وهو قول الشافعي . السادس يطهر الجميع لكن ظاهره دون باطنه فيستعمل في اليابسات دون المائعات ويصلي عليه ولا يصلي فيه وهو مروى عن مالك جمعاً منه بين الاحاديث لما تعارضت . السابع ينتفع بحملود الميتة وإن لم تدبغ ظاهراً وباطناً لما أخرجه البخارى من رواية ابن عباس أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مر بشاة ميتة فقال « هلا انتفعتم بإهابها قالوا إنها ميتة قال إنمـا حرم أكلها • وهو رأى الزهرى وأجيب عنه بأنه مطلق قيدته أحاديث الدباغ التي سلفت

٤ - ﴿ وعنْ سَلَمة ، بِنِ الْمُحَبِّقِ رَضِى الله عنه ﴾ هو بضم الميم وفتح الحاء المهملة وتشديد الموحدة المكسورة والقاف . وسلمة صحابي يعد في البصريين . روى عنه ابنه سنان . ولسنان أيضاً صحبة ﴿ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَى الله عليهِ وسَلّم « دِبَاغُ جُلُودِ الْمَيْتَةِ طَهُورُهَا ، صَحَّحَهُ ابْنُ حَبَّان ﴾ أي أخرجه وصححه . وقد أخرج غير ابن حبان هذا الحديث لكن بألفاظ عند أحمد وأبي داود والنسائي والبيهتي عن سلمة بلفظ « دباغ الآديم ذكاته » وفي لفظ « دباغها ذكاتها ، وفي آخر « دباغها طهورها » وفي لفظ « ذكاتها دباغها » وفي لفظ آخر « ذكاة الآديم دباغه ، وفي الله الله الدباغ بالذكاة إعلام بأن الدباغ في التطهير بمنزلة تذكية الشاة في الإحلال لآن الذبح يطهرها ويحل أكلها

٥ ـ ﴿ وعنْ مَيْمُونَةَ رَضِى اللهُ عنْهَا ﴾ هي أم المؤمنين ميمونة بنت الحارث الهلالية كان إسمها برة فسهاها رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة ، تزوجها صلى الله عليه وسلم في شهر ذي القعدة سنة سبع في عمرة القضية وكانت وفاتها سنة إحدى وستين وقيل غير ذلك الوهي إحدى وستين وقيل غير ذلك الوهي خالة ابن عباس ولم يتزوج صلى الله عليه وسلم بعدها ﴿ قَالَتْ مَرَّ رَسُولُ اللهِ صَلّى اللهُ عليه وسلم عليه وسلم أَخَذُ تُمْ إِهَابَها فَقَالُوا إِنّها مَيْتَةُ فَقَالَ اللهُ عليه وسلم عليه وسلم عليه وسلم أَخْرُجهُ أَبُو دَاوُدَ والنسائي ﴾ وفي لفيظ الدارقطني عن يُطَهِّرُها أَلُوا عَن المنت والقرط ما يطهرها ، وأما رواية وأليس في الشت والقرط ما يطهرها ، وأما رواية وأليس في الشت عباس والقرط ما يطهرها ، وأما رواية وأليس في الشت عباس عبد النووي ، إنه بهذا اللفظ باطل لا أصل له الوقال في شرح مسلم : يجوز الدباغ بكل شيء ينشف فضلات الجلد ويطيبه ويمنع من ورود الفساد عليه كالشث والقرظ وقشور الرمان وغير ذلك من الادوية الطاهرة ولا يحصل عليه كالشث والقرظ وقشور الرمان وغير ذلك من الادوية الطاهرة ولا يحصل

بالشمس إلا عند الحنفية ولا بالتراب والرماد والملح على الاصح

7 _ ﴿ وَعَنْ أَنِي ثَعْلَـبَةَ ﴾ بفتح المثلثة بعدها عـين مهملة ساكنة فلام مفتوحة فموحدة ﴿ ٱلْخُشْنَ ۗ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ﴾ بضم الخاء المعجمة فشين معجمة مفتوحة فنون نسبة إلى خشين بن النمر من قضاعة حذفت ياؤه عند النسبة واسمــه جرهم بضم الجيم بعدها راء ساكنة مضمومة ابن ناشب بالنون وبعـد الالف شين معجمة آخره موحدة ، اشتهر بلقبه بايع النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم بيعة الرضوان وضرب له بسهم يوم خيبر وأرسله إلى قومه فأسلموا لزل بالشام ومات بهـا سنة خُس وسبعين وقيل غير ذلك ﴿ قَالَ : قُلْتُ يَا رَسُولَ اللهِ . إِنَّا بِأَرْضَ قَوْمَ أَهْل كِتَابٍ أَفَنَأْ كُلُ فِي آنِيَتِهِمْ ؟ قَالَ • لَا تَأْكُلُوا فِيهَا إِلاَّ أَنْ لَا تَجدُوا غَيْرَهَا فَاغْسِلُوهَا وَكُلُوا فيهَا » مُتَّفَقُ عليه ﴾ بين الشيخين . استدل به على نجاسة آنية أهل الكتاب وهل هو لنجاسة رطوبتهم أو لجواز أكلهم الخنزير وشربهم الخر أو للكراهة ؟ ذهب إلى الأول القائلون بنجاسة رطوية الكفار وهم الهادوية والقاسمية واستدلوا أيضاً بظاهر قوله تعالى (إنما المشركون نجس) والكتابي يسمى مشركا ، إذ قد قالوا : المسيح ابن الله ؛ وعزير ابن الله . وذهب غيرهم من أهل البيت كالمؤيد بالله وغيرهم وكذلك الشافعي إلى طهارة رطوبتهم وهو الحق لقوله تعالى • وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم ، ولأنه صلى الله عليه وسلم توضأ من مزادة مشركة = ولحديث جابر عند أحمد وأبي داود • كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فنصيب من آنية المشركين وأسقيتهم ولايعيب ذلك عليناً ، وأجيب بأن هـذا كان بعد الاستيلاء ولا كلام فيه . قلنا في غيره من الادلة غنية عنه . فنها ما أخرجه أحمد مر . حديث أنس « أنه صلى الله عليه وسلم دعاه يهودى إلى خبز شعير وإهالة سنخة فأكل منها ، بفتح السين وفتح النون المعجمة فخاء معجمة مفتوحية أي متغيرة . قال في البحر : لو حرمت رطوبتهم لاستفاض بين الصحابة نقل توقيهم لها لقلة المسلمين حينئذ مع كثرة استعالاتهم

التى لا يخلو منها ملبوس ومطعوم والعادة فى مثل ذلك تقضى بالاستفاضة . قال : وحديث أبى ثعلبة محمول على كراهة الأكل فى آنيتهم للاستقذار لا لكونها نجسة إذ لو كانت نجسة لم يجعله مشروطا بعدم وجدان غيرها إذ الإناء المتنجس بعد إزالة نجاسته هو وما لم يتنجس على سواء أو لسدّ ذريعة المحرم أو لانها نجسة لما يطبيخ فيها لا لرطوبتهم كما تفيده رواية أبى داود وأحمد بلفظ = إنا نجاوز أهل الكتاب وهم يطبخون فى قدورهم الحنزير ، ويشربون فى آنيتهم الخر = فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن وجدتم غيرها _ الحديث = وحديثه الأول مطلق وهذا مقيد بآنية يطبيخ فيها ما ذكر ويشرب فيحمل المطلق على المقيد . وأما الآية فالنجس لعة المستقذر فهو أعم من المعنى الشرعى وقيل معناه ذو نجس لأن معهم الشرك الذى هو المستقذر فهو أعم من المعنى الشرعى وقيل معناه ذو نجس لأن معهم الشرك الذى هو مهزلة النجس ولانهم لا يتطهرون ولا يغتسلون ولا يتجنبون النجاسات فهى ملابسة لحمها .

٧ _ ﴿ وعنْ عُمْرَانَ "بِنِ حُصَيْنِ رَضِى اللهُ عَنْهُ ﴾ بالمهملتين تصغير حصن وعمران هو أبو نجيد بالجيم تصغير نجد الحزاعي الكعبي . أسلم عام خيبر وسكن البصرة إلى أن مات بها سنة اثنتين أو ثلاث وخمسين وكان من فضلاء الصحابة ورفقائهم ﴿ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عليْهِ وآلِهِ وسَلَمَ وأَصَحَابَهُ تُوصَنَّوُا مِنْ مَزَادَةٍ ﴾ بفتح الميم بعدها زاى ثم ألف وبعد الآلف مهملة وهي الراوية ولا تمكون بفتح الميم بعدها زاى ثم ألف وبعد الآلف مهملة وهي الراوية ولا تمكون عليه بين الشيخين ﴿ في حَدِيثٍ طَوِيلٍ ﴾ أخرجه البخاري بألفاظ فيها أنه صلى الله عليه وسلم وقد فقدوا عليه وسلم بعث عليا وآخر معه في بعض أسفاره صلى الله عليه وسلم وقد فقدوا الماء فقال اذهبا فابتغيا الماء فانطلقا فتلقيا امرأة بين مزادتين أو سطيحتين من ماء على بعير لها فقالا لها أين الماء ؟ قالت عهدى بالماء أمس هذه الساعة قالا : انطلقي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم - إلى أن قال ودعا النبي صلى الله عليه انطلقي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم - إلى أن قال ودعا النبي صلى الله عليه انطلة عليه وسلم - إلى أن قال ودعا النبي صلى الله عليه

وسلم بإناء ففرغ فيه من أفواه المزادتين أو السطيحتين و نودى فى الناس اسقوا واستقوا فسق من سقى واستقى من شاء — الحديث ، وفيه زيادة ومعجزات نبوية . والمراد أنه صلى الله عليه وسلم توضأ من مزادة المشركة وهو دليل لما سلف فى شرح حديث أبى ثعلبة من طهارة آنية المشركين . ويدل أيضاً على طهور الميتة بالدباغ لآن المزادتين من جلود ذبائح المشركين ، وذبائحهم ميتة ويدل على طهارة رطوبة المشرك فإن المرأة المشركة قد باشرت الماء وهو دون الفلتين فإنهم صرحوا بأنه لا يحمل الجمل قدر الفلتين ومن يقول إن رطوبتهم نجسة ويقول لا ينجس الماء إلا ماغيره فالحديث يدل على ذلك .

٨ - ﴿ وَعَنْ أَنْسِ بْنِ مَالِكِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ قَدَ حَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ا نُكَسَرَ فَانَّخَذَ مَكَانَ الشَّعْبِ ﴾ بفتح الشين المعجمة وسكون المهملة لفظ مشترك بين معان المراد منها هنا الصدع والشق ﴿ سَلْسَلَةً مِنْ فِضَّةٍ ﴾ في القاموس سلسلة بفتح أوله وسكون اللام وفتح السين الثانية منهـا إيصال الشيء بالشيء أو سلسلة بكسر أو له دائر من حديد ونحوه والظاهر أن المراد الأول فيقرأ بنتح أوله ﴿ أُخْرَجُهُ الْبُخَارِيُّ ﴾ وهو دليل على جواز تضبيب الإناء بالفضة ولا خلاف في جوازه كما سلف إلا أنه هنا قد اختلف في واضع السلسلة فحكي البيهتي عرب بعضهم أن الذي جعل السلسلة هو أنس بن مالك وجزم به ابن الصلاح وقال أيضاً فيه نظر لأن في البخاري من حـديث عاصم الاحول • رأيت قدح الني صلى الله عليه وسلم عند أنس بن مالك فكان قد انصدع فسلسله بفضه وقال ابن سيرين إنه كان فيه حلقة من حديد فأراد أنس أن يجعل مكانها حلقة من ذهب أو فضة فقال أبو طلحة . لا تغيرن شيئاً صنعه رسول الله صلى الله عليه وسلم فتركه ، هذا لفظ البخاري وهو يحتمل أن يكون الضمير في قوله فسلسله بفضة عائداً إلى رسـول الله صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن يكون عائداً إلى أنس كما قال البهق إلا أن آخر الحديث يدل للأول وأن القدح لم يتغير عما كان عليه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . قلت : والسلسلة غير الحلقة التي أراد أنس تغييرها ، فالظاهر أن قوله فسلسله هو النبي صلى الله عليه وسلم وهو حجة لمــا ذكره .

باب إزالة النجامة وبيانها

« أى بيان النجاسة ومطهراتها .

١ – ﴿ عَنْ أَنْسِ ثَبِنِ مَالِكِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سُيْلَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عليَّهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْخَمْرِ ﴾ أي بعد تحريمها ﴿ تُتَّخَذُ خَلا : فَقَالَ ﴿ لَا ﴾ أَخْرَجَهُ مُسْلِّمٍ والـُتُرْمِذِيُّ وَقَالَ حَسَنُ تَحِيمُ ﴾ فسر الاتخاذ بالعلاج لها وقد صارت خمراً ومثله حديث أبي طلحة ، فإنها لمـا حرمت الخر سأل أبو طلحة النبي صلى الله عليه وسلم عن خر عنده لايتام هل يخللها ؟ فأمره بإراقتها . أخرجه أبو داود والترمذي ، والعمل بالحديث هو رأى الهادوية والشافعي لدلالة الحديث على ذلك فلو خللها لم تحل ولم تطهر وظاهره بأى علاج كان ولو بنقلها من الظل إلى الشمس أو عكسه وقيــل تطهر وتحل . وأما إذا تخللت بنفسها من دون علاج فإنها طاهرة حلال . إلا أنه قال في البحر : إن أكثر أصحابنا يقولون إنها لاتطهر وإن تخللت بنفسها من غير علاج . واعـلم أن للعلماء في حل الحمر ثلاثة أقوال (الأول) أنهـا إذا تخللت الحمر بغير قصد حل خلها ، وإذا خللت بالقصد حرم خلها (الثاني) يحرم كل خل تولد عن خمر مطلقاً (الثالث) أن الخل حلال مع تولده من الحمر سواء قصد أم لا ؟ إلا أن فاعلها آثم إن تركها بعد أن صارت خمراً عاص لله مجروح العدالة لعدم إراقته لها حال خمريتها فإنه واجب كما دل له حديث أبي طلحة. لكن قال في الشرح. يحل الخل الكائن عن الخر فإنه خـل لغة وشرعا ، قيـل : وجعل التخلل أيضاً من دون تخمر في صور : منها إذا صب في إناء معتق بالحل عصير عنب فإنه بتخلل ولا يصير خمرا ، ومنها إذا جردت حبات العنب من عناقيدها وملئ منها الإناء وختم رأس الإناء بطين أو نحوه فإنه يتخلل ولا يصير خمراً ؛ ومنها إذا عصر أصل العنب ثم ألتي عليه قبل أن يتخلل مثلاه خلا صادقاً فإنه يتخلل ولا يصير خمراً أصلا

٢ _ ﴿ وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ﴾ أي أنس بن مالك ﴿ قَالَ : لما كُنا يَوْمَ خَيْر أَمَرَ وَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عليْهِ وَسَلَّم أَ بَا طَلْحَهَ فَنَادَى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ ورَسُولَهُ يَنْهَيا نِكُمْ ﴾ بتثنية الضمير لله تعالى ولرسوله وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم قال للخطيب الذي في خطبتـه = من يطع الله ورسوله فقــد رشد ومن يعصهما . الحديث ، « بئس خطيب القوم أنت « لجممه بين ضمير الله تعالى وضمير رسول صلى الله عليه وسلم وقال قل • ومن يعص الله ورسـوله ، فالواقع هنا يعارضه . وقد وقع أيضاً في كلامه صلى الله عليه وسـلم التثنية بلفظ • أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما ، وأجيب بأنه صلى الله عليه وسلم نهى الخطيب لأن مقام الخطابة يقتضي البسط والإيضاح فأرشده إلى أنه يأتى بالاسم الظاهر لا بالضمير وأنه ليس العتب عليه من حيث جمعه بين ضميره تعالى وضمير رسوله صلى الله عليه وسلم والثاني أنه صلى الله عليه وسلم له أن يجمع بين الضميرين وليس لغيره لعلمه بجلال ربه وعظمة الله ﴿ عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلَيَّةِ ﴾ كما يأتى ﴿ فَإِنَّهَا رِجْسٌ ، مُتَّفَقُ عليْه ﴾ وحديث أنس في البخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءه جاء فقال : أكات الحمر ثم جاءه جاءٍ فقال أكات الحمر ثم جاءه جاء فقال : أفنيت الحمر فأمر منادياً ينادى : إن الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم الحمر الاهليـة فإنها رجس فأكفئت القيدور وإنها لتفور بالحمر . والنهى عن لحوم الحمر الأهلية ثابت في وأبي ثعلبة وأبي هريرة والعرباض بن سارية وخالد بن الوليد وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده والمقدام بن معديكرب وابن عباس وكلها ثابتـة في دواوين الإسلام . وقد ذكر من أخرجها في الشرح . وهي دالة على تحريم أكل لحـوم الحمر الاهلية . وتحريمها هو قول الجماهير من الصحابة والتابعين ومن بعدهم لهذه

الأدلة . وذهب ان عباس إلى عدم تحريم الحمر الأهلية ، وفي البخاري عله لا أدرى أنهى عنها من أجل أنها كانت حمولة الناس أو حرمت ؟ ولا يخني ضعف هذا القول لأن الأصل في النهي التحريم وإن جهلنا علته ، واستدل ابن عماس بعموم قوله تعمالي (قل لا أجد فيما أوحى إلى محرما) الآنة فإنه تلاها جواباً لمن سأله عن تحريمها ولحديث أبي داود : أنه جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم غالب بن أبجر فقال بارسول الله أصابتنا سنة ولم يكن في مالي ما أطعم أهملي إلا سمان حمر ، وإنك حرمت لحوم الحمر الأهلية فقال : أطعم أهلك مر. سمين حمرك فإنما حرمتها من أجل جوال القرية . يريد التي تأكل الجلة وهي العذرة وأجب بأن الآية خصت عمومها الاحاديث الصحيحة المتقدمة ، وبأن حديث أبي داود مضطرب مختلف فيه اختلافاً كثيراً ، وإن صح حمل على الأكل منها عند الضرورة كما دل علمه قوله: أصابتنا سنة: أي شدة وحاجة " وذكر المصنف لهذين الحديثين في ماب النجاسات وتعدادها مبنى على أن التحريم من لازمه التنجيس وهو قول الاكثر وفيه خلاف ، والحق أن الاصل في الاعيان الطهارة وأن التحريم لايلازم النجاسة فإن الحشيشة محرمة طاهرة ، وكذا المخدرات والسموم الفاتلة لادليـل على نجاستها وأما النجاسة فيلازمها التحريم فكل نجس محرم ولا عكس وذلك لأن الحكم في النجاسة هو المنع عن ملابستها على كل حال فالحكم بنجاسة العين حكم بتحريمها بخلاف الحركم بالتحريم فإنه يحرم لبس الحرير والذهب وهما طاهران ضرورة شرعية وإجماعاً . فإذا عرفت هـذا فتحريم الحمر والخر الذي دلت عليه النصوص لايلزم منه نجاستهما بل لابد من دليـل آخر عليه وإلا بقيتًا على الأصل المتفق عليه من الطهارة فمن ادعى خلافه فالدليل عليه ، ولذا نقول لاحاجة إلى إتيان المصنف بحديث عمرو بن خارجـة الآني قريباً مستدلا به على طهارة لعاب الراحلة . وأما الميتة فلولا أنه ورد : دياغ الاديم طهوره . وأيها إهاب دبغ فقع طهر . لقلنا بطهارتها إذ الوارد في القرآن تحريم أكلها [1 _ سبل السلام _ 1]

لكن حكمنا بالنجاسة لما قام عليها دليل غير دليل تحريمها

٣ - ﴿ وعنْ عَمْرُو بُنِ خَارِجَةً رَضِى اللهُ عَنْهُ ﴾ هو صحابى أنصارى عداده في أهل الشام وكان حليفاً لابى سفيان بن حرب وهو الذي روى عنه عبد الرحمن ابن غنم أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في خطبته : إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث ﴿ قَالَ : خَطَبَنَا رَسُولُ اللهِ صلَى اللهُ عليه وسلم يمدى وهو على راحِلَتِهِ ﴾ بالحاء المهملة وهي من الإبل الصالحة لان ترحل ﴿ وُلعا بُهَا ﴾ بضم اللام فعين مهملة وبعد الآلف موحدة هو ماسال من الفم ﴿ يَسِيلُ عَلَى كَتَنِي اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى وَهُو إَجَاءٌ وهو أيضاً الآصل فذكر الحديث لعاب ما يؤكل لحمه طاهر . قيل : وهو إجماع وهو أيضاً الآصل فذكر الحديث بيان للاصل ثم هذا مبنى على أنه صلى الله عليه وسلم علم سيلان اللعاب عليه بيان للاصل ثم هذا مبنى على أنه صلى الله عليه وسلم علم سيلان اللعاب عليه ليكون تقريراً

٤ - ﴿ وَعَنْ عَالِيْسَةَ رَضِى اللهُ عَنْهَا ﴾ هي أم المؤمنين عائشة بنت أبى بكر الصديق أمها أم رومان ابنية عام . خطبها النبي صلى الله عليه وسلم بمكة وتزوجها في شوال سنة عشر مر . النبوة وهي بنت ست سنين وعرس بها أى دخل بها في المدينة في شوال سنة اثنتين من الهجرة ـ وقيل غير ذلك ـ وهي بنت تسع سنين من غير اعتبار الكبر ؛ ومات عنها ولها ثماني عشرة سنة ولم يتزوج بكراً غيرها واستأذنت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الكنية فقالها: تكني بابن أختك عبد الله بن الزبير ، وكانت فقيهة عالمة فصيحة فاضلة كثيرة الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عارفة بأيام العرب وأشعارها ١ روى عنها جماعة من الصحابة والتابعين . نولت براءتها من السماء في عشر آيات في سورة النور . نوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيتها ودفر . فيه . وماتت بالمدينة سنة نوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيتها ودفر . فيه . وماتت بالمدينة سنة ودفت بالبقيع وصلى عليها أبو هريرة رضى الله عنه وكان خليفة مروان في المدينة ودفت بالبقيع وصلى عليها أبو هريرة رضى الله عنه وكان خليفة مروان في المدينة

﴿ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَغْسِلُ الْمَنَّى ۚ ثُمَّ يَغْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ فِي ذٰلِكَ الثَّوْبِ وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى أَثَرِ الْغَسْلِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ﴾ وأخرجه البخارى أيضاً من حـديث عائشة بألفاظ مختلفة وأنهـا كانت تغسل المني من ثوبه صلى الله عليه وسلم وفي بعضها • وأثر الغسل في ثوبه بقع الماء ، وفي لفظ فيخرج إلى الصلاة وإن بقع الماء في ثوبه ، وفي لفظ ﴿ وأثر الغسل فيـه بقع المـاه ، وفي لفظ " ثم أراه فيه بقعة أو بقعاً " إلا أنه قد قال النزار : إن حديث عائشة مداره على سلمان بن يسار ولم يسمع من عائشة ، وسبقه إلى هـذا الشافعي في الام حكاية عن غيره . ورد ماقاله البزار بأن تصحيح البخارى له وموافقة مسلم له على تصحيحه مفيد لصحة سماع سلمان من عائشة وأن رفعه صحيح. وبهذا الحديث استدل من قال بنجاسة المنيّ وهم الهادوية والحنفية ومالك ورواية عن أحمد قالوا لأن الغسل لايكون إلا عن نجس وقياساً على غيره من فضلات البدن المستقذرة من البول والغائط لانصباب جميعها إلى مقر ، وانحلالهــا عن الغذاء ولان الاحداث الموجبة للطهارة نجسة والمني منها ولانه بجرى من مجرى البول فتعين غسله بالماء كغيره من النجاسات وتأولوا مايأتى مما يفيده قوله ﴿ وَلُمُسْلَمِ ﴾ أى عن عائشة رواية انفرد بلفظها عن البخارى وهي قولهـا ﴿ لَقَدْ كُنْتُ أَفْرُكُهُ مِنْ تَوْبِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عليهِ وَسلمَ فَرْكًا ﴾ مصدر تأكيدى يقرر أنها كانت تفركه وتحكه والفرك الدلك . يقال فرك الثوب إذا دلكه ﴿ فَيُصَلَّى فِيهِ . وفي لَفْظِ لَهُ ﴾ أي لمسلم عن عائشة ﴿ لَقَدْ كُنْتُ أُحَكُّهُ ﴾ أي المني حال كونه ﴿ يَابِسًا بُظُفْرِي مِنْ تُوْبِهِ ﴾ اختص مسلم بإخراج رواية الفرك ولم يخرجها البخاري وقد روى الحت والفرك أيضاً البيهتي والدارقطني وابن خزيمة وابن الجوزي من حديث عائشة . ولفظ البيهق ﴿ ربمنا حتَّتُه من تُوب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي، ولفظ الدارقطني وابن خزيمة أنهـا كانت تحتُّ المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلى ، ولفظ ابن حبان « لقد رأيتني أفرك

المعنيُّ من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلى " رجاله رجال الصحيح وقريب من هـذا الحديث حديث ابن عباس عند الدارقطني والبهتي . وقال البيهتي بعد إخراجه : ورواه وكيع وابن أبى ليلي موقوفا على ابن عبـاس وهو الصحيح اه . سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المني يصيب الثوب فقال « إنما هو بمنزلة المخاط والبصاق والبزاق ، وقال : « إنما يكفيك أن تمسحه بخرقة أو إذخرة، فالفائلون بنجاسة المني تأولوا أحاديث الفرك همذه بأن المراد به الفرك مع غسله بالماء وهو بعيد وقالت الشافعية : المني طاهر واستدلوا على طهارته مهذه الاحاديث قالوا : وأحاديث غسله محمولة على الندب وليس الغسل دليـل النجاسة ُفقد يكون لاجل النظافة وإزالة الدرن ونحوه " قالوا وتشبهه بالبزاق والمخاط دليل على طهارته أيضاً ، والأمر بمسحه بخرقة أو إذخرة لاجل إزالة الدرن المستكره بقاؤه في ثوب المصلى، ولو كان نجساً لما أجزأ مسحه، وأما التشبيه للمني بالفضلات المستقدرة من البول والغائط كما قاله من قال بنجاسته فلا قياس مع النص . قال الأولون : هذه الأحاديث في فركه وحته إنما هي في منيه صلى الله عليه وسلم . وفضلاته صلى الله عليه وسلم طاهرة فلا يلحق به غيره . وأجيب عنه بأن عائشة أخبرت عن فرك المني من ثوبه فيحتمل أنه عن جماع وقد خالطه منى المرأة فـلم يتعين أنه منيه صلى الله عليه وسلم وحده ، والاحتلام على الأنبياء علمهم الصلاة والسلام غير جائز لأنه من تلاعب الشيطان ولا سلطان له عليهم ولانه قيل : إن منيه صلى الله عليه وسلم وحده وأنه من فيض الشهوة بعد تقدم أسباب خروجه من ملاعبـة ونحوها وأنه لم يخالطه غـيره فهو محتمل ولا دليل مع الاحتمال. وذهبت الحنفية إلى نجاسة المنى كغيرهم ولكن قالوا يطهره الغسل أو الفرك أو الإزالة بالإذخر أو الخرقة عملا بالحديثين وبين الفريقين القائلين بالنجاسة والقائلين بالطهارة مجادلات ومناظرات واستدلالات طويلة استوفيناها فى

حواشي شرح العمدة

■ _ ﴿ وعن أبي السمح رضي الله عنه ﴾ بفتح السين المهملة وسكون الميم فحاء مهملة واسمه إياد بكسر الهمزة ومثناة تحتية مخففة بعــد الألف دال مهملة وهو خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم له حديث واحد ﴿ قال قال رسول الله صلى الله علمه وسلم ﴿ يُغْسَلُ مَنْ يَوْلَ الْجَارَيَةِ ﴾ في القاموس إن الجارية فتية النساء ﴿ وَيَرُشُّ مِنْ يَوْلَ الغُلَامِ ۗ أَخْرِجُهُ أَبُو دَاوِدُ وَالنَّسَائَى وَصَحْمُهُ الْحَاكُمُ ﴾ وأخرج الحديث أيضاً العزار وابن ماجه وابن خزيمة من حديث أبي السمح قال «كنت أخدم النبي صلى الله عليه وسلم فأتى بحسن أو حسين فبال على صدره فجئت أغسله فقـال يغسل من بول الجـارية ــ الحديث " وقد رواه أيضاً أحمد وأبو داود وابن خزيمة وابن ماجه والحاكم من حديث لباية بنت الحارث قالت «كان الحسين وذكرت الحديث ، وفي لفظه : يغسل من نول الأنثى وينضح من بول الذكر • ورواه المذكورون وابن حبان من حديث على رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم في بول الرضيع " ينضح بول الغلام ويغسل مول الجارية ، قال قتادة راويه : هذا مالم يطعها فإذا طعها غسلا . وفي الباب أحاديث مرفوعة وموقوفة وهي كما قال الحافظ البيهتي إذا ضم بعضها إلى بعض قويت والحديث دليل على الفرق بين بول الغلام وبول الجارية في الحكم وذلك قبل أن يأكلا الطمام كا قيده به الراوى وقد روى مرفوعا أي بالتقييد بالطعم لهما . وفي صحيح ابن حبـان والمصنف لابن أبي شيبـة عن ابن شهاب : مضت السُّنة أن برش بول من لم يأكل الطعام من الصبيان. والمراد مالم يحصل لهم الاغتذاء بغـير اللبن على الاستقلال قيل وغير ذلك. وللعلماء في ذلك ثلاثة مذاهب:

الأول للهادوية والحنفية والمالكية أنه يجب غسلهما كسائر النجاسات قياساً لبولها على سائر النجاسات ، وتأولوا الاحاديث وهو تقديم للفياس على النص . الثانى وجه للشافعية وهو أصح الأوجه عندهم أنه يكنى النضح

فى بول الغلام لا الجارية فكغيرها من النجاسات عملا بالاحاديث الواردة بالنفرقة بينهما وهو قول على رضى الله عنه وعطاء والحسن وأحمد وإسحاق وغيرهم . والشالث يكنى النضح فيهما وهو كلام الاوزاعى . وأما هل بول الصبى طاهر أو نجس ؟ فالاكثر على أنه نجس وإنما خفف الشارع فى تطهيره . واعلم أن النضح كما قاله النووى فى شرح مسلم : هو أن الشيء الذي أصابه البول يغمر ويكاثر بالماء مكاثرة لا تبلغ جريان الماء وتردده وتقاطره بخلاف المكاثرة فى غيره فانه يشترط أن تكون بحيث يجرى عليها بعض الماء ويتقاطر من المحل وإن لم يشترط عصره وهذا هو الصحيح المختار وهو قول إمام الحرمين والمحققين .

٣ - ﴿ وعن أسماء ﴾ بفتح الهمزة وسين مهملة فيم فهمزة ممدودة ﴿ بفت أبي بكر رضى الله عنهما ﴾ وهي أم عبد الله بن الزبير ، أسلمت بمكة قديماً وبايعت النبي صلى الله عليه وسلم وهي أكبر من عائشة بعشر سنين وما تت بمكة بعد أن قتل ابنها بأقل من شهر ولها من العمر مائة سنة وذلك سنة ثلاث وسبعين ولم تسقط لها سن ولا تغير لها عقل وكانت قد عميت ﴿ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في دم الحيض يصيب الثوب * تَحتُّهُ ﴾ بالفتح للمثناة الفوقية وضم الحماء المهملة وتشديد المثناة الفوقية أي تحكه والمراد بذلك إزالة عينه ﴿ ثُمَّ تَقُرُّ صُهُ بِالماء ﴾ أي الدوب وهو بفتح المثناة الفوقية وإسكان القاف وضم الراء والصاد المهملتين أي الدوب وهو بفتح المثناة الفوقية وإسكان القاف وضم الراء والصاد المهملتين أي تدلك ذلك الدم بأطراف أصابعها ليتحلل بذلك ويخرج ما شربه الثوب منه ورواه ابن ماجه بلفظ * اقرصيه بالماء واغسليه * ولابر أبي شية بلفظ ورواه ابن ماجه بلفظ * اقرصيه بالماء واغسليه * وروى أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابر حبان من حديث أم قيس بنت محصن أنها سألت رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم عن دم الحيض يصيب سألت رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم عن دم الحيض يصيب سألت رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم عن دم الحيض يصيب

الثوب فقال حكيه بصلع واغسليه بماء وسدر ، قال ابن القطان : إسناده فى غاية الصحة ولا أعلم له علة . وقوله بصلع بصاد مهملة مفتوحة فلام ساكنة وعين مهملة : الحجر . والحديث دليل على نجاسة دم الحيض وعلى وجوب غسله والمبالغة فى إزالته بما ذكر من الحت والقرص والنضح لإذهاب أثره . وظاهره أنه لا يجب غير ذلك وإن يتى من الحين بقية فلا يجب الحاد لإذهابها لعدم ذكره فى الحديث أى حديث أسماء وهو محل البيان ولانه قد ورد فى غيره « ولا يضرك أثره »

٧ - ﴿ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : قَالَ : قَالَتْ خَوْلَةً ﴾ بالخاء المعجمة مفتوحة وسكون الواو وهي بنت يساركم أفاده ابن عبد البر في الاستيعاب حيث قال: خولة بنت يسار ﴿ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ ۚ يَذْهَبِ الدَّهُ قَالَ ﴿ يَكْفِيكِ الْمَاءُ وَلاَ يَضُرُّكُ أَثْرُهُ ، أُخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ وَسَنَدهُ ضَعِيفٌ ﴾ وكذلك أخرجه البيهق لأن فيه ابن لهيعة وقال ابراهيم الحربي : لم نسمع بخولة بنت يسار إلا في هـذا الحديث ورواه الطبراني في الكبير من حديث خولة بنت حكيم بإسناد أضعف من الأول. وأخرجه الدارمي من حديث عائشة موقوفا عليهـا ﴿ إِذَا غَسَلْتُ الْمُرَأَةُ الدَّمْ فَلَمْ يذهب فلتغيره بصفرة أو زعفران ، رواه أبو داود عنها موقوفا أيضاً ، وتغييره بالصفرة والزعفران ليس لقلع عينه بل لتغطية لونه تنزها عنه . والحديث دليل ﻠ أشرنا من أنه لايجب استعمال الحادّ لقطع أثر النجاسة وإزالة عينها . وبه أخذ جماعة من أهل البيت ومن الحنفية والشافعية . واستدل من أوجب الحاد _ وهم الهادوية _ بأن المقصود من الطهارة أن يكون المصلى على أكمـل هيئة وأحسن زينة ، ولحديث ، اقرصيه وأميطيه عنك بإذخرة ، قال في الشرح : وقد عرفت أن ماذكره يفيد المطلوب وأن القول الاول أظهر ، هذا كلامه . وقد يقال قد ورد الأمر بالغسل لدم الحيض بالماء والسدر ، والسدر من الحواد ، والحديث الوارد به في غاية الصحة كما عرفت فيقيد به ما أطلق في غيره ، ويخص استعمال

الحاد بدم الحيض ولايقاس عليه غيره من النجاسات وذلك لعدم تحقق شروط القياس ويحمل حديث « ولا يضرك أثره » وحديث عائشة وقولها : فلم يذهب أى بعد الحاد فهذه الاحاديث في هذا الباب اشتملت من النجاسات على الخر ولحوم الحر الاهلية والمني وبول الجارية والغلام ودم الحيض ولوأدخل المصنف بول الاعرابي في المسجد ودباغ الاديم ونحوه في هذا الباب لكان أوجه

باب الوضوء

فى القاموس : الوضوء يأنى بالضم _ الفعل ، وبالفتح ماؤه ومصدر أيضاً أو لغتان ويعني بهما المصدر وقد يعني بهما الماء يقال : توضأت للصلاة وتوضيت لغية أو لثغة اه واعلم أن الوضوء من أعظم شروط الصلاة ، وقد ثبت عند الشيخين من حديث أبي هريرة مرفوعا • إن الله لايقبل صلاة أحدكم إذا أحدثحتي يتوضأ، وثبت حديث « الوضوء شطر الإيمـان ، وأنزل الله فريضته من السماء في قوله (يا أيهــا الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة) الآية ، وهي مدنية واختلف العلماء هل كان فرض الوضوء بالمدينة أو بمكة . فالمحققون على أنه فرض بالمدينة لعدم النص الناهض على خلافه ؛ وورد في الوضوء فضائل كثيرة ، منها حديث أبي هربرة عند مالك وغيره مرفوعا = إذا توضأ العبد المسلم أو المؤمن فغسل وجهه خرجت من وجهه كل خطيئة نظر إليها بعينيه مع الماء أومع آخر قطر الماء فإذا غسل يديه خرجت من يديه كل خطيئة بطشتها يداه مع الماء أومع آخر قطر الماء " فإذا غسل رجليه خرجت كل خطيئة مشتها رجلاه مع الماء أو مع آخر قطر الماء حتى يخرج نقيا من الذنوب • وأشمل منه ماأخرجه مالك أيضاً من حديث عبد الله الصنابحي ـ بضم الصاد المهملة وفتح النون وكسر الموحدة آخره مهملة نسبة إلى صنابح بطن من مراد _ وهو صحابي قال : إن رسول صلى الله عليه وسلم قال د إذا نوضاً العبد المؤمر فتمضمض خرجت الخطايا من فيـه وإذا استنثر خرجت الخطايا من أنفه فإذا غسل وجهه

خرجت الخطايا من وجهه حتى تخرج من تحت أشفار عينيه فإذا غسل يديه خرجت الخطايا من يديه حتى تخرج من تحت أظفار يديه فإذا مسح برأسه خرجت الخطايا من رأسه حتى تخرج من أذنيه فإذا غسل رجليه خرجت الخطايا مرب رجليه حتى تخرج من أظفار رجليه ثم كان مشيه إلى المسجد وصلاته نافلة له • وفي معناهما عدة أحاديث . ثم هل الوضوء من خصائص هذه الامة ؟ فيه خلاف ؛ المحققون على أنه ليس من خصائصها إنما اللذي من خصائصها الغرة والتحجيل ١ - ﴿ عَنِ أَبِّي هُرُيْرَةَ رَضِّي اللَّهِ عَنْهُ عَنْ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمُ أَنَّهُ قَالَ « لَولا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَامَنْ تُهُمْ ۚ بِالسَّوَاكِ مَعَ كُلِّ وُضُوءٍ • أخرجه مالك وأحمد والنسائي وصححه ابن خزيمة وذكره البخاري تعليقاً ﴾ المعلق هو ما يسقط من أول إسناده راو فأكثر. قال في الشرح: الحديث متفق عليه عند الشيخين من حديث أبى هريرة وهذا لفظه قال ابن منده إسناده جممع على صحته قال النووى غلط بعض الكبار فزعم أن البخـارى لم يخرجه . قلت وظاهر صنيع المصنف هنا يقضى بأنه لم يخرجه واحد من الشيخين وهو من أحاديث عمدة الاحكام التي لا يذكر فيها إلا ما أخرجه الشيخان إلى أنه بلفظ « عندكل صلاة ، وفي معناه عدة أحاديث عن عدة من الصحابة ، منها عن على عليه السلام عند أحد، عبد الله بن عمر ، وسهل بن سعد وجابر وأنس عند أبي نعيم وأبي أيوب عند أحمد والترمذي؛ ومن حديث ابن عباس . وعائشة عند مسلم وأبي داود وورد الأمر به من حديث = تسوَّكوا فإن السواك مطهرة للفم = أخرجه ابن ماجه وفيه ضعف ولكن له شواهد عديدة دالة على أن للأمر به أصلا ، وورد في أحاديث « إن السواك من سنن المرسلين ، وإنه من خصال الفطرة وإنه من الطهارات وإن فضل الصلاة التي يستاك لها على الصلاة التي لا يستاك لها سبعون ضعفًا ، أخرجها أحمد وابن خزيمة والحاكم والدارقطني وغيرهم قال في

البـدر المنير: قد ذكر في السواك زيادة على مائة حديث فواعجياً لسنة تأتى فهما الأحاديث الكثيرة ثم يهملها كثير من الناس بل كثير من الفقهاء فهذه خيبة عظيمة هذا : ولفظ السواك بكسر السين في اللغة يطلق على الفعل وعلى الآلة ويذكر ويؤنث وجمعه سوك ككتاب وكتب. ويراد به فى الاصطلاح استعال عود أو نحوه في الاسنان لتذهب الصفرة وغيرها : قلت وعند ذهاب الاسنان أيضاً يستحب لحديث عائشة « قلت يارسول الله الرَّجل يذهب فوه أيستاك ؟ قال نعم قلت كيف يصنع ؟ قال يدخل أصبعه في فيه = أخرجه الطبراني في الأوسط وفيه ضعف . وأما حكمه فهو سنة عند جماهير العلماء وقيل بوجوبه وحديث الباب دليل على عــــدم وجويه لقوله في الحديث • لامرتهم ، أي أمر إيجاب فإنه ترك الامر به لاجل المشقة لا لأمر الندب فإنه قد ثبت بلا مرية. والحديث دل على تعيين وقته وهو عنــد كل وضوء . وفي الشرح أنه يستحب في جميع الأوقات ويشتد استحبابه في خمسة أوقات أحدها عند الصلاة سواء كان متطهراً بماء أو تراب أو غير متطهر كمن لم يجد ماء ولا تراباً ، الثاني عند الوضوء ، الثالث عند قراءة القرآن ، الرابع عند الاستيقاظ من النوم ، الخامس عند تغير الفم . قال ابن دقيق العيد : السر فيه أى فى السواك عند الصلاة أنا مأمورون فى كل حال مر. أحوال التقرب إلى الله أن نكون في حالة كمال ونظافة إظهاراً لشرف العبادة . وقد قيل إن ذلك الامر يتعلق بالملك وهو أنه يضع فاه على فم القارئ ويتأذى بالرائحـة الـكريمة؛ فسن السواك لأجل ذلك وهو وجه حسن. ثم ظاهر الحديث أنه لا يخص صلاة في استحباب السواك لها في إفطار ولا صيام، والشافعي يقول لا يسن بعد الزوال في الصوم لئلا يذهب به خلوف الفم المحبوب إلى الله تعالى ، وأجيب بأن السواك لا يذهب به الخلوف فإنه صادر عن خلو المعدة ولا يذهب بالسواك. ثم هل يسن ذلك للمصلى وإن كان متوضئاً كما يدل له حديث عند كل صلاة ؟ قيل نعم يسر_ ذلك وقيل لا يسن إلا عند الوضوء لحديث مع كل وضوء وأنه يقيد إطلاق عنــد كل صلاة

بأن المراد عند وضوء كل صلاة ولو قبل إنه يلاحظ المعنى الذى لأجله شرع السواك فإن كان قد مضى وقت طويل يتغير فيه الفم بأحد المغيرات التى ذكرت وهى أكل ماله رائحة كريمة وطول السكوت وكثرة الكلام وترك الأكل والشرب شرع السواك وإن لم يتوضأ وإلا فلا: لكان وجها . وقوله فى رسم السواك اصطلاحا أو نحوه أى نحوالعود ويريدون به كل مايزيل التغير كالخرقة الخشنة والاصبع الخشنة والاسنان والاحسن أن يكون السواك عود أراك متوسطاً لاشديد اليبس فيجرح اللثة ولاشديد الرطوبة فلا يزيل ماراد إزالته

٢ _ ﴿ وعن حمران رضى الله عنه ﴾ بضم الحاء المهملة وسكون الميم وبالراء هو ابن أيان بفتح الهمزة وتخفيف الموحـدة . وهو مولى عـثمان بن عفان أرسله له خالد بنالوليد من بعض من سباه في مغازيه فأعتقه عثمان ﴿ أَن عثمان ﴾ هو ابن عفان ـ تأنى ترجمته قريباً ـ ﴿ دَعَا بِرَضُومِ ﴾ أى بما. يتوضأبه ﴿ فَغَسَلَ كَفَّيْهِ ٱللَّثَ مَرَّاتٍ ﴾ هذا من سنن الوضوء باتفاق العلماء ، وليس هو غسلهما عنــد الاستيقاظ الذي سيأتي حديثه بل هذا سنة الوضوء، فلوا استيقظ وأراد الوضوء فظاهر الحديثين أنه يغسلهما للاستيقاظ ثلاث مرات ثم للوضوء كذلك ويحتمل تداخلهما ﴿ ثُمَّ تَمَضْمَضَ ﴾ المضمضة أن يجعل المـاء في الفم ثم يمجه وكما لها أن يجعل المـاء في فيه ثم يديره ثم يمجه كذا في الشرح ؛ وفي القاموس : المضمضة تحريك الماء في الفيم فجعل من مسماها التحريك ولم يجعل منه المج . ولم يذكر في حديث عثمان هل فعل ذلك مرة أو ثلاثا لكن في حديث على عليه السلام = أنه مضمض واستنشق ونثر بيده اليسرى، فعل هذا ثلاثًا ، ثم قال هذا طهور نبي الله صلى الله عليه وسلم ﴿ وَاسْتَنْشَقَ ﴾ الاستنشاق إيصال الماء إلى داخل الانف وجذبه بالنفس إلى أقصاه ﴿ وَاسْتَنْثُرَ ﴾ الاستنثار عند جمهور أهل اللغة والمحدثين والفقهاء إخراج الماء من الآنف بعد الاستنشاق ﴿ ثُمَّ غَسَلَ وَجُهَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى ﴾ فيه بيان لما أجمل في الآية من قوله " وأبديكم " الآية . وأنه يقدم اليمني ﴿ إِلَى المِـرْ فَقِي ﴾ بكسر ميمه وفتح

فائه وبفتحهما وكلمة « إلى » في الأصل للانتهاء وقد تستعمل بمعني مع وبينت الأحاديث أنه المرادكما في حديث جابر «كان يدير المـاء على مرفقيه » أي الني صلى الله عليه وسلم أخرجه الدارقطني بسند ضعيف وأخرج بسند حسن في صفة وضوء عثمان أنه غسل يديه إلى المرفقين حتى مسح أطراف العضدين وهو عند البزار والطبراني مر . حديث وائل بن حجر في صفة الوضوء • وغسل ذراعيه حتى جاوز المرفق » وفي الطحاوي والطبراني من حديث ثعلبـة بن عباد عن أبيه « ثم غسل ذراعيه حتى سال الماء على مرفقيه » فهـذه الأحاديث يقوى بعضها بعضاً . قال إسحاق بن راهبيه : إلى في الآبة : يحتمل أن تبكون بمعنى الغابة وأن تكون بمعنى مع فبينت السنة أنها بمعنى مع . قال الشافعي : لا أعـلم خلافاً في إيجاب دخول المرفقين في الوضوء وبهذا عرفت أن الدليـل قد قام على دخول المرافق ■ قال الزمخشرى " لفظ إلى يفيد معنى الغانة مطلقاً فأما دخولها في الحسكم وخروجها فأمر يدور مع الدليــل ثم ذكر أمثلة لذلك " وقد عرفت أنه قد قام هاهنا الدليل على دخولها ﴿ أَلَاثَ مَرَّاتِ أُنَّمَّ الْيُسْرَى مِثْلَ ذَٰلِكَ ﴾ أي إلى المرفق ثلاث مرات ﴿ ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْمِهِ ﴾ هو موافق الآية في الإتيان بالباء ، ومسح يتعدى بها وبنفسه قال القرطى : إن الباء هنا للتعدية يجوز حذفها وإثباتها . وقيل دخلت الباء هاهنا لمعنى تنميده وهو أن الغسل لغـة يقتضي مغسولاً به والمسح لغة لايقتضي ممسوحاً به فلو قال امسحوا رؤسكم لاجزأ المسح باليد بغير ماء وكأنه قال فامسحوا برؤسكم الماء وهو من باب القلب ، والأصل فيه فامسحوا بالماء رؤسكم ، ثم اختلف العلماء هل يجب مسح كل الرأس أو بعضه ؟ قالوا : والآية لاتقتضى أحد الأمرين بعينه إذ قوله (وامسحوا برؤسكم) يحتمـل جميع الرأس أو بعضه ولا دلالة فى الآية على استيعابه ولا عدم استيعابه لكن من قال يجزئ مسح بعضه قال إن السنة وردت مبينة لاحد احتمالي الآية وهو مارواه الشافعي من حـديث عطاء : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توضأ فحسر العامة عن رأسه ومسح مقدم

رأسه • وهو وإن كان مرسلا فقد اعتضد بمجيئه مرفوعاً من حديث أنس ، وهو وإن كان في سنده مجهول فقد عضد بما أخرجه سعيد بن منصور من حديث عثمان فى صفة الوضوء « أنه مسح مقدم رأسه » وفيه راو مختلف فيـه . وثبت عن ابن عمر الاكتفاء بمسح بعض الرأس، قال ابن المنذر وغيره؛ ولم ينكر عليه أحد من الصحابة . ومر . العلماء من يقول لا يد مع مسح البعض من التكميل على العهامة لحديث المغيرة وجابر عند مسلم. ولم يذكر في هذه الرواية تكرار مسح الرأس يَا ذكره في غيرها وإن كان قد طوى ذكر التكرار أيضاً في المضمضة كما عرفت وعدم الذكر لا دليل فيه . ويأتى الكلام في ذلك ﴿ ثُمَّ غَسَلَ رَجْلُهُ الْيُمْنَى إِلَى الْكُعْمَيْنِ ثُلَاثَ مَرَّاتٍ ﴾ الـكلام في ذلك كما تقـدم في يده اليمني إلى المرفق إلا أن المرافق قد اتفق على مسماها بخلاف الكعبين فوقع فى المراد بهما خلاف ،المشهور أنه العظم الناشز عند ملتقي الساق وهو قول الأكثر ، وحكى عن أبى حنيفة والإمامية أنه العظم الذي في معقد القدم عند معقد الشراك. وفي المسئلة مناظرات ومقاولات طويلة . قال في الشرح : ومن أوضح الآدلة _ أي على ما قاله الجمهور _ حديث النعمان ابن بشير في صفة الصف في الصلاة • فرأيت الرجل منا يلزم كعبه بكعب صاحبه • قلت ولا يخفي أنه لا ينهض فيه لأل المخالف يقول أنا أسميه كعباً ولا أخالفكم فيه لكني أقول إنه غير المراد في آية الوضوء، إذ الكعب يطلق على الناشز وعلى ما في ظهر القدم ، وغاية ما في حديث النعان أنه سمى الناشر كعباً ولا خلاف في تسميته وقد أيدنا في حواشي ضوء النهار أرجحية مذهب لجماهور بأدلة هنالك ﴿ ثُمَّ الْيُسْرَى مِثْلَ ذَٰلِكَ ﴾ أي إلى الكعبين ثلاث مرات ﴿ ثُمَّ قَالَ ﴾ أي عثمان ﴿ رَأَ يْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عليْهِ وَسَلَّم تَوَضَّأَ نَحْو وُضُونَى هَـٰذَا . مُتَّفَقٌ عليْه ﴾ وتمام الحديث " فقال أي رسول الله صلى الله عليه وسلم! من توضأ نحو وضوئى هذا أنم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه غفر له ما تقدم من ذنبه ، أى لا يحدث نفسه فيهما بأمور الدنيا وما لا تعلق له بالصلاة ولو عرض له حديث فأعرض عنه

بمجرد عروضه عنى عنه ولا يعد محدثا لنفسه . واعلم أن الحديث قد أفاد الترتيب بين الاعضاء المعطوفة بثم ، وأفاد التثليث ، ولم يدل على الوجوب لانه إنما هو صفة فعل ترتبت عليه فضيلة ولم يترتب عليه عدم إجزاء الصلاة إلا إذا كان بصفته ولا ورد بلفظ يدل على إيجاب صفاته . فأما الترتيب فخالفت فيه الحنفية وقالوا لا يجب وأما التتأليث فغير واجب بالإجماع . وفيه خلاف شاذ ودليل عدم وجوبه تصريح الاحاديث بأنه صلى الله عليه وسلم توضأ مرتين مرتين ومرة مرة وبعض الاعضاء ثلثها وبعضها بخلاف ذلك وصرح فى وضوء مرة مرة أنه لا يقبل الله الصلاة إلا به وأما المضمضة والاستنشاق فقد اختلف فى وجوبهما فقيل بجبان لثبوت الام بهما فى حديث أبى داود بإسناد صحيح وفيه « وبالغ فى الاستنشاق إلا أن تكون صائما ، ولانه واظب عليهما فى جميع وضوئه . وقيل إنهما سنة بدليل حديث أبى داود والدارقطنى وفيه " إنه لا تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كا أم الله تعالى فيغسل وجهه ويديه إلى المرفقين ويمسح برأسه ورجليه إلى الكعبين " فلم يذكر المضمضة والاستنشاق فإنه اقتصر فيه على الواجب الذى لا يقبل الله فلم يذكر المضمضة والاستنشاق فإنه اقتصر فيه على الواجب الذى لا يقبل الله فلم يذكر المضمضة والاستنشاق فإنه اقتصر فيه على الواجب الذى لا يقبل الله الصلاة إلا به وحينئذ فيؤول حديث الام بأنه أم ندب .

٣ - ﴿ وعن على رضى الله عنه ﴾ هو أمير المؤمنين أبو الحسن على بن أبى طالب ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم أول من أسلم من الذكور فى أكثر الأقوال ، على خلاف فى سنه كم كان وقت إسلامه وليس فى الأقوال أنه بلغ ثمانى عشرة سنة بل مترددة بين ستة عشرة إلى سبع سنين شهد المشاهد كلها إلا تبوك فأقامه صلى الله عليه وسلم فى المدينة خليفة عنه وقال له ■ أما ترضى أن تكون منى بمنزلة هارون من موسى ، استخلف يوم قتل عثمان يوم الجعة لثمان عشرة خلت من شهر ذى الحجة سنة خمس وثلاثين ، واستشهد صبح الجعة بالكوفة لسبع عشرة ليلة خلت من شهر رمضان سنة أربعين ومات بعد ثلاث من ضربة الشتى ابن ملجم له ، وقيل غير ذلك . وخلافته أربع سنين وسبعة أشهر وأيام وقد ألفت فى صفاته وقيل غير ذلك . وخلافته أربع سنين وسبعة أشهر وأيام وقد ألفت فى صفاته

وبيان أحواله كتب جمة واستوفينا شطراً صالحاً من ذلك في الروضة الندية شرح التحفة العلوية ﴿ في صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم قال " ومَسَحَ برَأْسِهِ واحِدَةً ، أخرجه أبو داود ﴾ هو قطعة من حديث طويل استوفى فيه صفة الوضوء من أوله إلى آخره وهو يفيد ما أفاد حديث عثمان وإنما أتى المصنف بما فيه التصريح بمالم يصرح به في حديث عثمان وهو مسح الرأس مرة فإنه نص أنه واحدة مع تصريحه بتثليث ما عداه من الاعضاء. وقد اختلف العلب_اء في ذلك. فقال قوم بتثليث مسحه كما يثلث غيره من الاعضاء إذ هو مر. حملتها وقد ثبت في الحديث تثليثه وإن لم يذكر في كل حديث ذكر فيه تثليث الأعضاء فإنه قد أخرج أبو داود من حديث عثمان في تثليث المسح أخرجه من وجهـين صحح أحـدهما ابن خزيمة وذلك كاف في ثبوت هـذه السنة وقيــل لا يشرع تثليثــه لأن أحاديث عثمان في الصحاح كلها _ كما قال أبو داود _ تدل على مسح الرأس مرة واحدة، وبأن المسح مبنى على التخفيف فلا يقـاس على الغسل وبأن العـدد لو اعتبر في المسح لصار في صورة الغسل . وأجيب بأن كلام أبي داود ينقضه ما رواه هو وصححه ابن خريمة كما ذكرناه ، والقول بأن المسح مبنى على التخفيف قياس في مقابلة النص فلا يسمع. فالقول بأنه يصير في صورة الغسل لا يبالي به بعد ثبوته عن الشارع • ثمروانة الترك لا تعارض رواية الفعل وإن كثرت رواية الترك إذ الكلام فى أنه غير واجب بل سنة من شأنها أن تفعل أحياناً وتترك أحياناً (وأخرجه) أي حديث على عليه السلام ﴿ النسائي والترمذي بإسناد صحيح بل قال الترمذي إنه أصح شيء في الباب ﴾ وأخرجه أبو داود من ست طرق وفي بعض طرقه لم يذكر المضمضة والاستنشاق وفى بعض «ومسح على رأسه حتى لم يقطر »

٤ - ﴿ وعن عبـــد الله بن زيد بن عاصم رضى الله عنهمـا ﴾ هو الانصارى المازنى من مازن بن النجار شهد أحداً وهو الذى قتل مسيلمة الكذاب وشاركه وحشى . وقتل عبد الله يوم الحرة سنة ثلاث وستين وهو غير عبـد الله بن زيد

ابن عبد ربه الذي يأتي حديثه في الأذان وقد غلط فيه بعض أثمـة الحديث فلذا نهنا عليه ﴿ فَي صفة الوضوء قال ﴿ وَمَسَحَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم بِرَأْسِهِ فَأَقْبَل بِيَدَ يْهِ وَأَدْبَرَ ، مَتْفَقَ عَلَيه ﴾ فسر الإقبال بهما بأنه بدأ من مؤخرة رأسه . فإن الإقبال باليد إذا كان مقدماً يكون مر. مؤخر الرأس إلا أنه قد ورد في البخاري بلفظ : وأدبر بيديه وأقبل واللفظ الآخر في قوله ﴿ وَفِي لَفَظَ لَهَمَا ﴾ أي للشيخين ﴿ بَدَأً بَمَقْدَمِ رَأْسِهِ حَتَّى ذَهَبَ بِهِمَا ﴾ أي اليدين ﴿ إِلَى قَفَاهُ ثُمَّ رَدُّهُما إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَّأُ مِنْهُ ﴾ ﴾ الحديث يفيد صفة المسح للرأس وهو أن يأخذ الماء ليديه فيقبل بهما ويدبر وللعلماء ثلاثة أقوال ، الأول أن يبدأ بمقدم رأسه الذي يلي الوجه فيذهب إلى الففا ثم يردهما إلى المكان الذي بدأ منه وهو مبتدأ الشعر من حد الوجه ؛ وهـذا هو الذي يعطيه ظاهر قوله بدأ بمقدم رأسه حتى ذهب بهما إلى قفاه ثم ردهما حتى رجع إلى المكان الذي بدأ منه إلا أنه أورد على هذه الصفة أنه أدبر بهما وأقبـل لأن ذهابه إلى جهة القفا إدبار ورجوعه إلى جهة الوجه إقبال وأجيب بأن الواو لاتقتضى النرتيب فالتقدير أدبر وأقبل. والثاني أن يبدأ مؤخر رأسه ويمر إلى جهـة الوجه ثم يرجع إلى المؤخر محافظة على ظاهر لفظ أقبل وأدبر فالإفبال إلى مقدم الوجه والإدبار إلى ناحية المؤخر وقد وردت هذه الصفة في الحديث الصحيح بدأ بمؤخر رأسه ويحمل الاختلاف في لفظ الاحاديث على تعدد الحالات . والثالث أن يبدأ بالناصية ويذهب إلى ناحية الوجه ثم يذهب إلى جهة مؤخر الرأس ثم يعـــود إلى مابدأ منه وهو الناصية ، ولعل قائل هـذا قصد المحافظة على قوله بدأ بمقـدم رأسه مع المحافظة على ظاهر لفظ أقبل وأدبر لأنه إذا بدأ بالناصية صدق أنه بدأ بمقـدم رأسه وصدق أنه أقبل أيضاً فإنه ذهب إلى ناحية الوجه وهو القبل وقد أخرج أبوداود من حديث المقدام « أنه صلى الله عليه وسلم لما بلغ مسح رأسه وضع كفيه على مقدم رأسه فأمرهما حتى بلغ القفا ثم ردهما إلى المكان الذي بدأ منه ، وهي

عبارة واضحة فى المراد ا والظاهر أن هذا من العمل المخير فيه وأن المقصود من ذلك تعميم الرأس بالمسح .

أبو عبد الرحمن أو أبو محمد عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل السهمي القرشي . يلتق مع النبي صلى الله عليه وسلم في كعب بن لؤى . أسلم عبد الله قبل أبيـه وكان أبوه أكبر منه بثلاث عشرة سنة . وكان عبـد الله عالماً حافظاً عامداً وكانت وفاته سنة ثلاث وستين وقيل وسبعين وقيــل غير ذلك واختلف في موضع وفاته فقيل بمكة أو التاائف أو مصر أو غير ذلك ﴿ في صفة الوضوء قال ﴿ أُمُّ مَسَحَ ﴾ أى رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ بِرَأْسِهِ وَأَدْخَلَ إِصْبَعَيْهِ السَّبَّاحَتَيْنَ ﴾ بالمهملة فموحدة صفة وألف بعدها مهملة تثنية سباحة ، وأراد بهما مسبحتي اليـد الىمنى واليسرى وسميت سباحة لأنه يشار مها عند التــبيـح ﴿ فَي أَذُنُّهُ وَمَسْحَ بِإِ بُهَامَيْهِ ﴾ إبهامي يديه ﴿ ظَاهِرَ أَذُنَيْهِ ۗ الْخرجه أبو داود والنسائى وصححه ان خزيمة ﴾ والحديث كالاحاديث الأول في صفة الوضوء إلا أنه أتي به المصنف لما ذكر من إفادة مسح الأذنين الذي لم تفده الاحاديث التي سلفت ولذا اقتصر على ذلك من الحديث. ومسح الأذنين قد ورد فى عدة من الاحاديث من حديث المقداد من معديكرب عنـد أبي داود والطحاوي بإسناد حسن ، ومن حديث الربيع أخرجه أبو داود أيضاً ومن حديث أنس عند الدارقطني والحاكم ومن حديث عبد الله بن زيد وفيه أنه صلى الله عليه وسلم مسح أذنيه بمــاء غير المــاء الذى مسح به رأسه وسيأتى وقال فيه البيهتي هذا إسناد صحيح وإن كان قد تعقبه ان دقيق العيد وقال: الذي في ذلك الحديث • ومسح رأسه بمــاء غير فضل يدبه • ولم يذكر الاذنين وأيده المصنف بأنه عند ابن حبان والترمذي كذلك واختلف العلماء هل يؤخذ للاً ذنين ماء جدمد أو يمسحان ببقية ما مسح به الرأس؟ والأحاديث قد وردت بهذا وهذا . ويأتى الكلام عليه قريباً

٦ - ﴿ وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم و إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُ كُمْ مِنْ مَنَامِهِ ﴾ ظاهره ليلا أو نهاراً ﴿ فَلْيَسْتَنْبُرُ ثَلاثًا ﴾ في الفاموس: استنثر استنشق الماء ثم استخرج ذلك بنفس الأنف اه وقد جمع بينهما في بعض الاحاديث فمع الجمع يراد من الاستنثار دفع الماء من الانف ومر. الاستنشاق جذبه إلى الانف ﴿ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَبِيتُ عَلَى خَيْشُومِهِ ۥ ﴾ هو أعلى الانف وقيل الانف كله وقيل عظام رقاق لينة فى أقصى الانف بينه وبين الدماغ النوم مطلقاً ، إلا أن في رواية للبخاري . إذا استيقظ أحدكم من منــامه فتوضأ فليستنبُّر ثلاثاً فإن الشيطان ... الحديث ؛ فيقيد الأمر المطلق به هنما بإرادة الوضوء ويقيد النوم بمنام الليلكما يفيده لفظ يبيت إذ البيتوتة فيه ، وقد يقيال إنه خرج على الغالب فلا فرق بين نوم الليــــل ونوم النهار ، والحديث من أدلة الفائلين بوجوب الاستنثار دون المضمضة وهو مذهب أحمد وجماعة ؛ وقال الجمهور : لا يجب بل الامر للندب واستدلوا بقوله صلى الله عليه وسلم للأعرابي « توضأكما أمرك الله ، وعين له ذلك في قوله ، لا تتم صلاة أحد حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله فيغسل وجهه ويديه إلى المرفقين ويمسح رأسه ورجليه إلى الكعبين ، كما أخرجه أبو داود من حديث رفاعة 1 ولآنه قد ثبت من روايات صفة وضوئه صلى الله عليه وسلم من حديث عبد الله بن زيد وعثمان وابن عمرو بن العاص عدم ذكرهما مع استيفا. صفة وضوئه، وثبت ذكرهما أيضاً وذلك من أدلة الندب. وقوله يبيت الشيطان قال القاضي عياض: يحتمل أن يكون على حقيقته فإن الانف أحد منافذ الجسم التي يتوصل إلى القلب منها بالاشتمام وليس من منافذ الجسم ما ليس عليه غلق سواه وسوى الأذنين وفي الحديث ﴿ إِنِ الشَّيْطَانِ لَا يَفْتَحُ غُلْقًا ۗ وَجَاءٍ في التثاؤب الامر بكظمه من أجل دخول الشيطان حينئذ في الفم. ويحتمل الاستعارة فإن الذي ينعقد من الغبار من رطوبة الخياشيم قذارة توافق الشيطان

قلت : والأول أظهر

٧ ﴾ أي عن أبي هريرة رضي الله عنه عنــد الشيخين أيضاً ﴿ إِذًا اسْتَيْهَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلاَ يَغْمسْ يَدَهُ ﴾ خرج ما إذا أدخل يده بالمغرفة ليستخرج الماء فإنه جائز إذ لاغمس فيه لليد ، وقد ورد بلفظ ، لابدخل ، لكن يراد به إدخالها للغمس لاللَّاخــ ﴿ فِي الْإِنَاءِ ﴾ يخرج البرك والحياض ﴿ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا فَإِنَّهُ لاَ يَدْرِى أَ يْنَ بَاتَتْ يَدُهُ * مَتْفَقَ عَلَيْهِ وَهَـٰذَا لَفْظ مَسْلُمُ ﴾ الحديث بدل على إيجاب غسل اليد لمن قام من نومة ليـلا أو نهاراً وقال بذلك من نوم الليل أحمد لقوله باتت فإنه قرينة إرادة نوم الليل كما سلف إلا أنه قد ورد بلفظ • إذا قام أحدكم من الليـل ، عند أبي داود والترمذي من وجه آخر صحيح إلا أنه يرد عليمه أن التعليل يقتضي إلحاق نوم النهار بنوم الليـل وذهب غيره وهو الشافعي ومالك وغيرهما إلى أن الامر في رواية فليغسل للندب والنهبي الذي في هـذه الرواية للكراهة . والقرينة عليه ذكر العـدد فإن ذكره في غير النجاسة العينية دليل الندب، ولانه علـل بأمر يقتضي الشك والشك لايقتضي الوجوب في هذا الحكم استصحاباً لأصل الطهارة ولا تزول الكراهة إلا بالثلاث الغسلات وهذا في المستيقظ من النوم . وأما من يربد الوضوء من غير نوم فيستحب له لمــا مرّ في صفة الوضوء ولا يكره الترك لعـدم ورود النهي فيه . والجمهور على أن النهى والامر لاحتمال النجاسة في اليدوأنه لو درى أين باتت يده كمن لف عليها فاستيقظ وهي على حالهـا فلا يكره له أن يغمس يده وإن كان غسلها مستحباً كما في المستيقظ . وغيرهم يقولون الامر بالغسل تعبد فلا فرق بين الشاك والمتيقن وقولهم أظهر كاسلف

٨ ــ ﴿ وعن لَقِيط ﴾ بفتح اللام وكسر القاف ابن عامر ﴿ ابن صَبِرة رضى الله عنه ﴾ بفتح الصاد المهملة وكسر الموحدة كنيته أبو رزين كما قال ابن عبدالبر صحابي مشهور عداده فى أهل الطائف ﴿ قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

• أُسبخ الْوُضُوءَ ﴾ الإسباغ الإتمام واستكمال الاعضاء ﴿ وَخَلِّلْ بِيْنَ الْأَصَابِعِ ﴾ ظاهر فى إرادة أصابع اليدين والرجلين وقد صرح بهما فى حـديث ابن عباس • إذا توضأت فخلل أصابع يديك ورجليك • يأتى من أخرجـه قريباً ﴿ وَبَالغُ فَى الاسْتُنْشَاقِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائمًا ، أخرجه الأربعة وصححه ابن خزيمة ﴾ ولابي داود في رواية ﴿ ﴿ إِذَا تُوَصَّأْتَ فَمَصْمِصْ ﴾ ﴾ وأخرجه أحمد والشافعي وابن الجارود وابن حبان والحاكم والبيهتي وصححه الترمذي والبغوي وابن القطان . والحــديث دليل على وجوب إسباغ الوضوء وهو إتمامه واستكمال الأعضاء وفي القاموس أسبغَ الوضوء أبلغَه مواضعه ووفى كل عضو حقه ، وفي غيره مثله ، فليس التثليث للأعضاء من مسماه ولكن التثليث مندوب، ولا يزيد على الثلاث، فإن شك هل غسل العضو مرتين أو ثلاثًا جعلها مرتين وقال الجويني بجعل ذلك ثلاثاً ولا يزيد علمها مخافة من ارتكاب البدعة . وأما ماروى عن ابن عمر أنه كان يغسل رجليه سبعاً ففعل صحابي لاحجة فيه ومحمول على أنه كان يغسل الاربع من نجاسة لاتزول إلا بذلك ودليـل على إيجاب تخليل الأصابع وقد ثبت من حـديث ابن عباس أيضاكما أشرنا إليه وهو الذى أخرجه الترمذى وأحمد وابن ماجه والحاكم وحسنه البخارى وكيفيته أن يخلل بيده اليسرى بالخنصر منها ويبدأ بأسفل الأصابع وأما كون التخليل باليد اليسرى فليس في النص وإنما قال الغزالي: إنه يكون بها قياسا على الاستنجاء . وقد روى أبو داود والترمذي من حديث المستورد بن شداد • رأيت رسول الله صلى الله عليه وسـلم إذا توضأ يدلك بخنصره مابين أصابع رجليه • وفي لفظ لان ماجه • يخلل • مدل يدلك والحديث دليل على المبالغة في الاستنشاق لغير الصائم ، وإنما لم يكن في حقه المبالغة لشـلا ينزل إلى حلقه مايفطره ودل ذلك على أن المبالغة ليست بواجبة إذ لوكانت واجبة لوجب عليه التحرى ولم يجز له تركها . وقوله في رواية أبي داود • إلا توضأت فَمَضْمِضْ ، يستدل به على وجوب المضمضة ؛ ومن قال لاتجب جمـل الآمر للندب لفرينة

ما سلف من حديث رفاعة بن رافع فى أمره صلى الله عليه وسلم للأعرابي بصفة الوضوء الذي لا تجزئ الصلاة إلا به ، ولم بذكر فيه المضمضة والاستنشاق

٩ ـ ﴿ وَعَنْ عَبَّانَ رَضِّي الله تعالى عنه ﴾ هو أبو عبد الله عنَّان بن عفان الأموى القرشي أحد الخلفاء وأحد العشرة . أسـلم في أول الإسلام وهاجر إلى الحبشة الهجرتين وتزوج بنتي النبي صلى الله عليه وسلم رقية أوّلاً ، ثم لما توفيت زوّجه النبي صلى الله عليه وسلم بأم كلثوم. استخلف فى أول يوم من المحرم سـنة أربع وعشرين وقتل يوم الجمعة لثمان عشرة خلت من ذى الحجة الحرام سنة خمس وثلاثين ودفن ليلة السبت بالبقيع وعمره اثنتان وثمانون سنة وقيل غير ذلك ﴿ أَن الذي صلى الله عليه وسلم «كَانَ يُخَلِّلُ لِحْيَتُهُ فَى الْوُصُوعَ • أخرجه الترمذي وصححه ابن خزيمة ﴾ والحديث أخرجه الحاكم والدارقطني وابن حبان من رواية عامر بن شقيق عن أبي واثل قال البخارى حديثه حسن ؛ وقال الحاكم : لانعلم فيه ضعفاً يوجه من الوجوه ، هذا كلامه. وقد ضعفه انن معين وقد روى الحاكم للحديث شواهد عن أنس وعائشة وعلى وعمار . قال المصنف وفيه أيضاً عن أم سلمة وأبي أيوب وأبي أمامة وان عمر وجابر وابن عبـاس وأبي الدرداء . وقد تـكلم على جميمها بالتضعيف إلا حديث عائشة وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه اليس في تخليل اللحية شيء وحديث عثمان هذا دال على مشروعية تخليل اللحية وأما وجوىه فاختلف فيه فعند الهادوية يجب كقبل نباتها لاحاديث وردت بالامر بالنخليل إلا أنها أحاديث ما سلمت عن الإعلال والتضعيف فلم تذَّمِض على الإيجاب

10 - ﴿ وعن عبد الله بن زيد رضى الله عنه قال ﴿ إِنَّ النَّبِي صلى الله عليه وسلم أَتِي بُسُكُنَّى مُدٍّ ﴾ بضم المبم وتشديد الدال المهملة . وفى القاموس مكيال وهو رطلان أو رطل وثلث أو مل حكف الإنسان المعتدل إذا ملاهما ومد يده بهما ومنه سمى مدّا وقد جربت ذلك فوجدته صحيحاً اه ﴿ فَجَعَلَ يَدُلُكُ ذَرَاعَيهِ الْحَرْجِهُ أَحْمَد وصححه ابن خزيمة ﴾ وقد أخرج أبو داود من حديث أم عمارة

الانصارية بإسناد حسن = أنه صلى الله عليه وسلم توضأ بإناء فيه قدر ثلثى مد ، ورواه البيهق من حديث عبد الله بن زيد . فثلثا المد هو أقل ما روى أنه توضأ به صلى الله عليه وسلم ، وأما حديث أنه توضأ بثلث مد فلا أصل له . وقد صحح أبو زرعة من حديث عائشة وجابر أنه صلى الله عليه وسلم كان يغتسل بالصاع ويتوضأ بالمد ، وأخرج مسلم نحوه من حديث سفينة وأبو داود من حديث أنس « توضأ من إناء يسع رطلين = والترمذى بلفظ « يجزئ في الوضوء رطلان » وهى كلها قاضية بالتخفيف في ماء الوضوء وقد علم نهيه صلى الله عليه وسلم عن الإسراف في الماء وإخباره أنه سيأتى قوم يعتدون في الوضوء فمن جاوز ما قال الشارع إنه يجزئ فقد أسرف فيحرم . وقول من قال إن هذا تقريب لا تحديد ما هو ببعيد لكن الاحسن بالمتشرع محاكاة أخلاقه صلى الله عليه وسلم والاقتداء ما هو ببعيد لكن الاحسن بالمتشرع محاكاة أخلاقه صلى الله عليه وسلم والاقتداء به في كمية ذلك . وفيه دليل على مشروعية الدلك لاعضاء الوضوء وفيه خلاف فين قال بوجوبه استدل بهذا ؛ ومن قال لا يجب قال لان المأمور به في الآية الفسل وليس الدلك من مسهاه . ولعله يأتي ذكر ذلك

الم وعنه الم عن عبد الله بن زيد ﴿ أَنَّهُ رَأَى النَّبَى صلى الله عليه وسلم يأخُذُ لِأَذُنيهِ مَاءً غَيْرَ الْمَاءُ الَّذِى أَخَذَهُ لِرَأْسِهِ . أخرجه البيهق وهو الى هذا الحديث عند مسلم من هذا الوجه بلفظ ﴿ وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ بِمَاءٍ غَيْرِ فَصْلِ يَدَيْهِ وَهُوَ المَحْفَوظُ ﴾ وذلك أنه ذكر المصنف في النلخيص عن ابن دقيق العيد الن الذي وآه في الرواية هو بهذا اللفظ الذي قال المصنف : إنه المحفوظ وقال المصنف أيضاً : إنه الذي في صحيح ابن حبان . وفي رواية الترمذي ولم يذكر في التلخيص أنه أخرجه مسلم ولا رأيناه في مسلم . وإذا كان كذلك فأخذ ماء جديد الرأس هو أمر لا بد منه وهو الذي دلت عليه الاحاديث وحديث البيهق هذا هو دليل أحمد والشافعي أنه يؤخذ للا ذنين ماء جديد وهو دليل ظاهر وتلك الاحاديث البيهق هذا الاحاديث الته عليه وسلم أخذ ماء عديد الاحاديث الته عليه وسلم أخذ ماء عديد الاحاديث الته عليه وسلم أخذ ماء عليه الاحاديث الته عليه وسلم أخذ ماء عليه الاحاديث الته عليه وسلم أخذ ماء عليه وسلم أخذ ماء الاحاديث الذي الذي عليه وسلم أخذ ماء عليه وسلم أخذ ماء عليه وسلم أخذ ماء عليه وسلم أخذ ماء عليه الاحاديث الته عليه وسلم أخذ ماء عديد ماء ع

جديداً وعدم الذكر ليس دليلا على عدم الفعل ا إلا أن قول الرواة من الصحابة ومسح رأسه وأذنيه مرة واحدة ظاهر أنه بماء واحد وحديث « الاذنان من الرأس ، وإن كان فى أسانيده مقال إلا أن كثرة طرقه يشد بعضها بعضاً ويشهد لها أحاديث مسحهما مع الرأس مرة واحدة وهى أحاديث كثيرة عن على وابن عباس والربيع وعثمان كلهم متفقون على أنه مسحها مع الرأس مرة واحدة أى بماء واحد كما هو ظاهر لفظ مرة ، إذ لوكان يؤخذ للأذنين ماء جديد ماصدق أنه مسح رأسه وأذنيه مرة ، واحدة وإن احتمل أن المراد أنه لم يكرر مسحهما وأنه أخذ لهما ماء جديداً فهو احتمال بعيد . وتأويل حديث أنه أخذ لهما ماء خلاف الذي مسح به رأسه أقرب مايقال فيه إنه لم يبق فى يده بلة تكنى لمسح الأذنين فأخذ لهما ماء جديداً

11 — ﴿ وعن أَبِي هُرِيرة رضى الله عنه قال ا سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ﴿ ﴿ إِنَّ أُمْتِي يُأْتُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا ﴾ بضم الغين المعجمة وتشديد الراء جمع أغر أى ذوى غرة وأصلها لمعة بيضاء تكون فى جبهة الفرس . وفى النهاية يريد بياض وجوههم بنور الوضوء يوم القيامة ، ونصبه على أنه حال من فاعل يأتون . وعلى رواية يدعون يحتمل المفعولية ﴿ يُحجّلينَ ﴾ بالمهملة والجيم من التحجيل . فى النهاية : أى بيض مواضع الوضوء من الآيدى والآقدام ، استعار أثر الوضوء فى الوجه واليدين والرجلين للإنسان من البياض الذى يكون فى وجه الفرس ويديه ورجليه ﴿ مِنْ أَثْرِ الْوَضُوءَ ﴾ بفتح الواو ، لانه الما ، ويحوز الضم عند البعض كما تقدم ﴿ فَمَنِ اسْتَطَاعَ مِسْكُمْ أَ نَ يُطِيلُ وهي مؤنثة على التحجيل وهو مذكر لشرف موضعها . وفي رواية لمسلم « فليطل غرته وتحجيله ، ﴿ فَلْيَقْعَل ، متفق عليه والفظ لمسلم ﴾ وظاهر السياق أن قوله فن استطاع إلى آخره : من الحديث وهو يدل على عدم الوجوب إذ هو في قوة استطاع إلى آخره : من الحديث وهو يدل على عدم الوجوب إذ هو في قوة

من شاء منكم ، فلو كان واجباً ماقيده بها إذ الاستطاعة لذلك متحققة قطعاً . وقال نعيم أحد رواته : لا أدرى قوله فن استطاع إلى آخره من قول النبي صلى الله عليه وسلم أو من قول أبي هريرة ؛ وفي الفتح لم أر هذه الجملة في رواية أحد بمن روى هذا الحديث من الصحابة وهم عشرة ولا بمن رواه عن أبي هريرة غير رواية نعيم هذه . والحديث دليل على مشروعية إطالة الغرة والتحجيل . واختلف العلماء في القدر المستحب من ذلك فقيل : في اليدين إلى المنكب وفي الرجليين إلى الركبة وقد ثبت هذا عن أبي هريرة رواية ورأيا وثبت من فعل ابن عمر أخرجه ابن أبي شيبة وأبو عبيد بإسناد حسن وقيل إلى نصف العضد والساق . والغرة في الوجه أن يغسل إلى صفحتي العنق . والقول بعدم مشروعيتهما وتأويل حديث أبي هريرة بأن المراد به المداومة على الوضوء : خلاف الظاهر " ورد بأن الراوي أعرف بما روى . كيف وقد رفع معناه ولا وجه لنفيه . وقد استدل على أو الوضوء من خصائص هذه الأمة بهذا الحديث وبحديث مسلم مرفوعا أن الوضوء من خصائص هذه الأمة بهذا الحديث وبحديث مسلم مرفوعا أنه قد ثبت الوضوء لمن قبل هذه الأمة ؛ قيل : فالذي اختصت به هذه الأمة بأنه قد ثبت الوضوء لمن قبل هذه الأمة ؛ قيل : فالذي اختصت به هذه الأمة بأنه قد ثبت الوضوء لمن قبل هذه الأمة ؛ قيل : فالذي اختصت به هذه الأمة والتحجيل .

17 - ﴿ وعن عائشة رضى الله عنها قالت : كان النبى صلى الله عليه وسلم يُعْجِبُهُ التَّيَمُّنُ ﴾ أى تقديم الأيمن ﴿ فَ تَنَعْلِهِ ﴾ ابس نعله ﴿ وتَرَجلِهِ ﴾ بالجيم أى مشط شهموره ﴿ وطُهُورِهِ وفى شَأْنِهِ كُلِّهِ ﴾ تعميم بعد التخصيص ﴿ متفق عليه ﴾ قال ابن دقيق العيد : هو عام مخصوص يعنى قوله كله بدخول الخلاء والخروج من المسجد ونحوهما فإنه يبدأ فيهما باليسار . قيل ؛ والتأكيد بكله يدل على بقاء التعميم ودفع التجوز عن البعض فيحتمل أن يقال : حقيقة الشأن ماكان فعلا مقصوداً وما يستحب فيه التياسر ليس من الافعال المقصودة بل هي إما تروك وإما غير مقصودة والحديث دليل على استحباب البداءة بشق بل هي إما تروك وإما غير مقصودة والحديث دليل على استحباب البداءة بشق

الرأس الآيمن في الترجل والغسل والحلق . وبالميامن في الوضوء والغسل والآكل والشرب وغير ذلك أ قال النووى: قاعدة الشرع المستمرة البداءة باليمين في كل ما كان من باب الشكريم والتزيين أ وما كان بضدها استحب فيه التياسر ويأتى الحديث في الوضوء قريبا . وهذه الدلالة للحديث مبنية على أن لفظ يعجبه يدل على استحباب ذلك شرعا وقد ذكرنا تحقيقه في حواشي شرح العمدة عند الكلام على هذا الحديث .

١٤ - ﴿ وَعَنَ أَبِّي هُرَيْرَةً رَضِّي اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّم إِذَا تَوَضَّأْتُمْ فَارْدَوُا بَمَيَامِنِكُمْ ۚ أخرجه الاربعـة وصححه ابن خزيمة ﴾ هو حقيق بأن يصحح. والحديث دليل على البداءة بالميامن عند الوضوء في غسل اليدين والرجلين وأما غيرهما كالوجه والرأس فظاهر أيضآ شمولها إلا أنه لم يقل أحد به فيهما ولا ورد في أحاديث التعليم بخلاف اليدين والرجلين ، فأحاديث التعليم وردت بتقديم اليمني فيهما على اليسرى في حديث عثمان الذي مضى وغيره . والآية مجملة بينتها السنة . واختلف في وجوب ذلك. ولا كلام فى أنه الأولى . فعند الهـادوية بجب لحـديث الكتاب وهو بلفظ الأمر وهو الوجوب في أصله وباستمرار فعله صلى الله عليه وسلم له فإنه ماروي أنه توضأ مرة واحدة بخلافه إلا ما يأتي من حديث ابن عباس ولانه فعله بياناً للواجب فيجب، ولحديث ابن عمر وزيد بن ثابت وأبي هريرة ، أنه توضأ صلى الله عليه وسلم على الولاء ثم قال: هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به ، وله طرق يشد بعضها بعضاً ، وقالت الحنفية وجماعة : لا يجب الترتيب بين أعضاء الوضوء ، ولا بين اليمني واليسرى من اليدين والرجلين ، قالوا الواو في الآية لا تقتضي النرتيب ، وبأنه قد روى عن على عليه السلام أنه بدأ بمياسره وبأنه قال • ما أبالى بشمالى بدأت أم بيميني إذا أتممت الوضوء " وأجيب عنه بأنهما أثران غير ثابتين فلا تقوم

بهما حجة ولا يقاومان ما سلف، وإن كان الدارقطني قد أخرج حديث على ولم يضعفه وأخرجه من طرق بألفاظ لكنها موقوفة كلها.

10 - ﴿ وعن المغيرة ﴾ بضم الميم فغين معجمة مكسورة فياء وراه ، يكنى أبا عبد الله أو أبا عيسى . أسلم عام الحندق وقدم مهاجراً وأول مشاهده حديبية ، ووفاته سنة خمسين من الهجرة بالكوفة ، وكان عاملا عليها من قبل معاوية وهو ﴿ ابن شعبة رضى الله عنه ﴾ بضم الشين المعجمة وسكون العين المهملة فيوحدة مفتوحة ﴿ أن النبي صلى الله عليه وسلم تَوصَّاً فَمَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ ﴾ في الفاموس: الناصية والناصاة: قصاص الشعر ﴿ وعَلَى الْهِمامَةِ والْخُفَّيْنِ ﴾ تثنية خف بالحاء المعجمة مضمومة أي ومسح عليهما ﴿ أخرجه مسلم ﴾ ولم يخرجه البخاري ووهم من نسبه إليهما . والحديث دليل على عدم جواز الاقتصار على مسح الناصية . وقال زيد بن على عليه السلام وأبو حنيفة : يجوز الاقتصار وقال ابن القيم : ولم يصح عنه صلى الله تعالى عليه وسلم في حديث واحد أنه اقتصر على مسح بعض رأسه ألبتة . ولكن كان إذا مسح بناصيته كمل على العامة الاقتصار على العامة على المامة على المامة على العامة على العامة على العامة على المامة على المامة على العامة على الع

17 - ﴿ وعن جابر ﴾ هو أبو عبد الله جابر ﴿ ابن عبدالله رضى الله عنهما ﴾ ابن عمرو بن حرام بالحاء والراء المهملتين الانصارى السلمى من مشاهير الصحابة ، ذكر البخارى أنه شهد بدراً وكان ينقل الماء يومئذ ثم شهد بعدها مع النبى صلى الله عليه وسلم ثمانى عشرة غزوة وذكر ذلك الحاكم وأحمد وشهد صفين مع على عليه السلام وكان من المكثرين الحفاظ وكف بصره فى آخر عمره وتوفى سنة أربع أو سبع وتسعين بالمدينة وعمره أربع وتسعون سينة وهو آخر من مات بالمدينة

من الصحابة ﴿ في صفة حج النبي صلى الله عليه وسلم ﴾ يشير إلى حديث جليل شريف سيأتى إن شاء الله تعالى في الحج ﴿ قالَ ﴾ أي النبي ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴿ الْبِدَوُّا بَمَـا بَدَأً اللهُ بهِ » أخرجه النسائي هكذا بلفظ الامر وهو عند مسلم بلفظ الحبر ﴾ أي بلفظ تبدأ ولفظ الحديث : قال ثم خرج أي النبي صلى الله عليه وسلم من الباب أي باب الحرم إلى الصفا فلما دنا من الصفا قرأ (إن الصفا والمروة من شعائر الله) • نبدأ يما يدأ الله به ، بلفظ الحبر فعلا مضارعا فبدأ بالصفا لبداءة الله به في الآية ، وذكر المصنف هـذه القطعة من حديث جابر هنا لأنه أفاد أن مابدأ الله به ذكرًا نبتدئ به فعلا فإن كلامه كلام حكيم لايبدأ ذكراً إلا بما يستحق البداءة به فعلا فإنه مقتضى البلاغة ولذا قال سيبويه : إنهم ـ أي العرب ـ يقدمون ماهم بشأنه أهم وهم به أعنى فإن اللفظ عام والعام لايقتصر على سبيه أعنى بما بدأ الله به لأن كلمة « ما ، موصولة والموصولات من ألفاظ العموم ، وآية الوضو. وهي قوله تعالى (فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤسكم وأرجلكم إلى الكعبين) داخـلة تحت الامر بقوله صلى الله عليه وسلم • ابدؤا بما بدأ الله به • فيجب البداءة بغسل الوجه ثم ما بعده على الترتيب وإن كانت الآية لم تفد تقـديم البمني على اليسرى من اليدين والرجلين . وتقدم القول فيه قريباً . وذهبت الحنفية وآخرون إلى أن الترتيب بين أعضاء الوضوء غير واجب واستدل لهم بحديث ابن عبـاس ﴿ أَنَّهُ صلى الله عليه وسلم توضأ فغسل وجهه ويديه ثمم رجليه ثم مسح رأسه بفضل وضوئه • وأجيب بأنه لاتعرف له طريق صحيحة حتى يتم به الاستدلال. ثم لايخفي أنه كان الإولى تقديم حديث جابر هذا على حديث المغيرة وجعله متصلا بحديث أبي هريرة لتقاربهما في الدلالة

۱۷ – ﴿ وعنه رضى الله عنه ﴾ أى جابر بن عبد الله ﴿ كَانَ رَسُولَ الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا تَوَضَّاً أَدَارَ الْمَاءَ عَلَى مِنْ فَقَيْهِ . أخرجه الدارقطنى ﴾ هو الحافظ الكبير الإمام العديم النظير في حفظه قال الذهبي في حقمه هو حافظ

الزمان أبو الحسين على بن عمر بن أحمد البغدادى الحافظ الشهير صاحب السنن مولده سنة ست وثلاثمائة سمع من عوالم وبَرَعَ فى هذا الشأن قال الحاكم: صار الدراقطنى أوحد عصره فى الحفظ والفهم والورع وإماما فى القراءة والنحو وله مصنفات يطول ذكرها وأشهد أنه لم يخلق على أديم الأرض مثله وقال الخطيب: كان فريد عصره وإمام وقته وانتهى إليه علم الأثر والمعرفة بالعلل وأسماء الرجال مع الصدق والثقة وصحة الاعتقاد . وقد أطال أثمة الحديث الثناء على هذا الرجل وكانت وفاته فى ثامر نى القعدة سنة خمس وثمانين وثلثمائة ﴿ بإسناد ضعيف ﴾ وأخرجه البهتي أيضا بإسناد الدارقطنى وفى الإسنادين معا القاسم بن محمد بن عقيل وهو متروك وضعفه أحمد وابن معين وغيرهما ، وعده ابن حبان فى الثقات ، لكن الجارح أولى وإن كثر المعدل وهنا الجارح أكثر وصرح بضعف الحديث جماعة من الحفاظ كالمنذرى وابن الصلاح والنووى وغيرهم . قال المصنف : وبغنى عنه حديث أبى هريرة عند مسلم ، أنه توضأ ولو أتى به هنا لكان أولى

11 — ﴿ وعن أَبِى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم • لا وُضُوءً لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللهِ عَلَيْهِ * أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه بإسناد ضعيف ﴾ هـذا قطعة من الحديث الذى أخرجه المذكورون فإنهم أخرجوه بلفظ • لاصلاة لمن لاوضوء له ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه * والحديث مروى من طريق يعقوب بن سلمة عن أبيه عن أبي هريرة وهو يعقوب ابن سلمة الليثى ا قال البخارى لايعرف له سماع من أبيه ولا لابيه من أبي هريرة وله طرق أخرى عند الدارقطنى والبيهق ولكنها كلها ضعيفة أيضاً وعند الطبرانى من حديث أبي هريرة بلفظ الام * إذا توضأت فقل بسم الله والحمد لله فإن من حديث أبي هريرة بلفظ الام * إذا توضأت فقل بسم الله والحمد لله فإن من حديث أبي هريرة المحلمات حتى تحدث من الوضوء * ولكن سنده واه

﴿ وَلَلْتُرْمَذَى ﴾ وَلَمْ يَقُلُ وَالبَّرْمَذَى ﴿ عَنْ سَعِيدٌ بِنَ زَبِّدٌ ﴾ وزيد هو ابن عمرو بن نفيل أحد العشرة المشهود لهم بالجنة صحابي جليل القدر ـ لأنه لم يروه في السنن بل رواه فى العلل فغاير المصنف فى العبارة لهذه الإشارة ولأنه لم يروه عن أبي هريرة ﴿ وأبي سعيد نحوه وقال أحمد : لا يثبت فيه شيء ﴾ وأخرجه النزار وأحمد وان ماجه والدارقطني وغيرهم قال الترمذي . قال محمد يعني البخاري إنه أحسن شيء في هذا الباب لكنه ضعيف لأن في رواته مجهولين ، ورواية أبي سعيد الخندري التي أخرجها الترمذي وغيره من روالة كثير بن زيد عن ربيح عن عبـد الرحمن عن أبي سعيد ولكنه قدح فى كثير بن زيد عن ربيح أيضاً . وقد روى الحديث في التسمية من حديث عائشة ، وسهل بن سعد، وابن سبرة وأم سبرة، وعلى ا وأنس، وفى الجميع مقال إلا أن هذه الروايات يقوى بعضها بعضاً فلا تخلو عن قة ة ولذا قال ابن أبي شيبة : ثبت لنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله . وإذا عرفت هـذا فالحديث قد دل على مشروعية التسميـة في الوضوء وظاهر قوله « لا وضوء » أنه لا يصح ولا يوجد من دونها إذ الأصل في النفي الحقيقة . وقد اختلف العلماء في ذلك ، فذهبت الهادوية إلى أنها فرض على الذاكر . وقال أحمـد ابن حنبل والظاهرية : بل وعلى الناسي " وفي أحد قولى الهادي إنها سنة " وإليه ذهبت الحنفية والشافعية لحبديث أبي هربرة * من ذكر الله في أوَّل وضويَّه طهر جسده كله وإذا لم يذكر اسم الله لم يطهر منه إلا موضع الوضـــوء، أخرجه الدار قطني وغيره وهو ضعيف وبه استدل من فرق بين الذاكر والناسي قائلا: إن الأول في حق العامد وهذا في حق الناسي وحديث أبي هريرة هذا الأخير وإن كان ضعيفاً فقد عضده في الدلالة على عـــدم الفرضية حديث توضاً كما أمرك الله ، وقد تقدم وهو الدليل على تأويل النفي في حديث الباب بأن المراد لا وضوء كاملا ، على أنه قد روى هذا الحديث بلفظ ، لا وضوء كامل ، إلا أنه قال المصنف إنه لم يروه بهذا اللفظ: قال البيهتي في السنن بعد إخراجه : هذا أيضاً

ضعيف ، أبو بكر الداهرى ـ يريد أحد رواته ـ غير ثقة عند أهل العلم بالحديث ، وأما القول بأن هذا مثبت ودال على الإيجاب قيرجح ففيه أنه لم يثبت ثبوتاً يقضى بالإيجاب بل طرقه كما عرفت . وقد دل على السنية حديث « كل أمر ذى بال ، فيتعاضد هو وحديث الباب على مطلق الشرعية وأقلها الندبية .

١٩ ـ ﴿ وعن طلحة ﴾ رضي الله عنه ، هو محمد أبو عبد الله طلحة ﴿ ابر . مُصَرِّف ﴾ بضم المبم وفتح الصاد المهملة وكسر الراء المشددة وفاء . وطلحة أحد الأعلام الأثبات مر. التابعين مات سنة ثنتي عشرة ومائة ﴿ عن أبيه ﴾ .صرف ﴿ عن جده رضي الله عنه ﴾ كعب بن عمرو الهمذاني ومنهم من يقول ابن عمر بضم العين المهملة قال ابن عبد البر . والأشهر ابن عمرو ، له صحبة ومنهم من ينكرها ولا وجه لإنكار من أنكر ذلك ثم ذكر هذا الحديث ﴿ قَالَ رَأَيْتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يفْصِلُ بيْنَ الْمَصْمَصَةِ والإسْتِنْشَاقِ . أخرجه أبو داود بإسناد ضعيف ﴾ لانه من رواية ليث بن أبي سلم وهو ضعيف قال النووي اتفق العلماء على ضعفه؛ ولأن مصرفا والدطلحة مجهول الحال. قال أبو داود وسمعت أحمد يقول زعموا أن ابن عبينة كان ينكره يقول: إيش هذا طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده؟ والحديث دليل على الفصل بين المضمضة والاستنشاق بأن يؤخذ لكل واحد ماء جديد . وقد دل له أيضاً حديث على عليه السلام وعثمان أنهما أفردا المضمضة والاستنشاق ثم قالا : هكذا رأينا رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ ، أخرجه أبو على بن السكن في صحاحه ، وذهب إلى هذا جماعة وذهبت الهادوية إلى أن السنة الجمع بينهما بغرفة لما أخرجه ابن ماجه من حديث على عليه السلام « أنه تمضمض فاستنشق ثلاثاً من كف واحدة » وأخرجه أبو داود والجمع بينهما ورد من حديث على من ست طرق و تأتى إحداها قريباً وكذلك من حديث عثمان عند أبى داود وغيره، وفي لفظ لابن حبان • ثلاث مرات من ثلاث حفنات ، وفى لفظ للبخارى • ثلاث مرات من غرفة واحـــدة • ومع ورود

الروايتين الجميع وعدمه فالأقرب التخيير وأن الكل سنة وإن كان رواية الجمع أكثر وأصح . وقد اختار في الشرح التخيير وقال إنه قول الإمام يحيى ؛ واعلم أن الجمع قد يكون بفرفة واحدة وبثلاث منها كما أرشد إليه ظاهر قوله في الحديث من كف واحدة ومن غرفة واحدة " وقد يكون الجمع بثلاث غرفات واحدة لكل من الثلاث المرات غرفة كما هو صريح ثلاث مرات من ثلاث حفنات . قال البيهق في السنن بعد ذكره الحديث : يعني والله أعلم أنه مضمض واستنثر كل مرة من غرفة واحدة " ثم فعل ذلك ثلاثاً من ألاث غرفات ، قال : ويدل له حديث عبد الله بن زيد ثم ساقه بسنده وفيه " ثم أدخل يده في الإناء فمضمض واستنشق واستنشر ثلاث مرات من ثلاث غرفات من ماه ، ثم قال رواه البخاري في الصحيح ؛

٢٠ ـــ ﴿ وعن على رضى الله عنه فى صفة الوضوء: ثُمَّ تَمَـ شُمَضَ صلى الله عليه وسلم واسْتَنْثرَ ثَلَاثًا مُيمَـ شُمِضُ وينْثرُ مِنَ الْكَفَّ الَّذِى يَأْخُذُ مِنْهُ الْمَاءَ .
 أخرجه أبو داود والنسائى ﴾ هذا من أدلة الجمع ا ويحتمل أنه من غرفة واحدة أو من ثلاث غرفات

٢١ ـ ﴿ وعن عبد الله بن زيد رضى الله عنه فى صفة الوضوء ﴾ أى وضوءه صلى الله عليه وسلم ﴿ ثُمَّ أَدْخَلَ صلى الله عليه وسلم يَدَهُ ﴾ أى فى الماء ﴿ فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ ﴾ لم يذكر الاستنثار لأن المراد إنما هو ذكر اكتفائه بكف واحدة من الماء لما يدخل فى الفم والانف وأما دفع الماء فليس من مقصود الحديث ﴿ مِنْ كَفَّ وَاحِدَةٍ ﴾ الكف يذكر ويؤنث ﴿ يَفْعَلُ ذَٰلِكَ ثَلَاثًا. متفق عليه ﴾ هو ظاهر فى أنه كفاه كف واحدة للثلاث المرات وإن كان يحتمل أنه أراد به فعل كل منهما من كف واحدة يغترف فى كل واحدة من الثلاث ؛ والحديث فعل كل منهما من أدلة الجميع . وهذا الحديث والأول مقتطعان من الحديثين الطويلين فى صفة الوضوء وقد تقدم مثل هذا إلا أن المصنف إنما

يقتصر على موضع الحجة الذي يريده كالجمع هنا

٢٢ _ ﴿ وعن أنس رضي الله عنه قال : رأى النبي صلى الله عليـ وسلم رجلا وفى قدمه مثل الظفر ﴾ بضم الظـاء المعجمة والفاء فيه لغات أخر أجودها ما ذكر وجمعه أظفار وجمع الجمع أظافير ﴿ لم يصبه الماء ﴾ أي ماء وضوئه ﴿ فقال ﴾ له ﴿ ﴿ ارْجِمَعُ فَأَحْسِنُ وُضُوءَكَ ﴾ . أخرجه أبو داود والنسائي ﴾ وقد أخرج مثله مسلم من حديث جابر عن عمر إلا أنه قيل إنه موقوف على عمر وقد أخرج أبو داود من طريق خالد بن معدان عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلى وفى ظهر قدمه لمعة قدر الدرهم لم يصبها المـاء فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يعيــد الوضوء والصلاة ، قال أحمد بن حنبل لما سئل عن إسناده جيد . نعم وهو دليل على وجوب استيعماب أعضاء الوضوء بالماء نصا في الرجل وقياساً في غيرها. وقد ثبث حديث « ويل للا عقاب من النار ، قاله صلى الله عليه وسلم في جماعة لم يمس أعقابهم الماء وإلى هذا ذهب الجهور وروى عن أبي حنيفة قال : إنه يعني عن نصف العضو أو ربعــه أو أقل من الدرهم؛ روايات حكيت غنه . وقد استدل بالحديث أيضاً على وجوب الموالاة حيث أمره أن يعيد الوضوء ولم يقتصر على أمره بغسل ماتركه. قيل ولا دليل فيه لأنه أراد التشديد عليه في الإنكار والإشارة إلى أن من ترك شيئاً فكأنه ترك الكل، ولا يخفي ضعف هذا القول، فالاحسن أن يقال إن قول الراوى أمره أن يعيد الوضوء أي غسل ما تركه وسماه إعادة باعتبار ظن المتوضيُّ فإنه صلى ظانًا بأنه قد توضأ وضوءًا مجزئًا وسماه وضوءًا في قوله يعيد الوضوء لأنه وضوء لغة . وفي الحديث دليل على أن الجاهل والناسي حكمهما في الترك حكم العامد

٢٣ - ﴿ وعنه رضى الله عنه ﴾ أى أنس بن مالك ﴿ قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يَتَوَضَّأ بِالنُّمد ﴾ تقدم تحقيق قدره ﴿ و يَغْتَسِلُ بِالصَّاع ﴾ وهو أربعة

أمداد ولذا قال ﴿ إِلَى خَمْسَةِ أَمْدَادٍ ﴾ كأنه قال بأربعة أمداد إلى خمسة ﴿ متفق عليه ﴾ وتقدم أنه صلى الله عليه وسلم توضأ بثلثى مد وقدمنا أنه أقل ما قدر به ماء وضوئه ، ولو أخر المصنف ذلك الحديث إلى هنا أو قدم هذا لكان أوفق لحسن الترتيب. وظاهر هذا الحديث أن هذا غاية ما كان ينتهى اليه وضوؤه صلى الله عليه وسلم وغسله ولا ينافيه حديث عائشة الذي أخرجه البخارى • أنه صلى الله عليه وسلم توضأ من إناء واحد يقال له الفرق ، بفتح الفاء والراء وهو إناء يسع تسعة عشر رطلا لآنه ليس في حديثها أنه كان ملانا ماء بل قولها من إناء يدل على تبعيض ما توضأ منه . وحديث أنس هذا والحديث الذي سلف عن عبد الله بن زيد يرشدان إلى تقليل ماء الوضوء والاكتفاء باليسير منه وقد قال البخارى : وكره أهل العلم فيه أي ماء الوضوء أن يتجاوز فعل الذي صلى الله عليه وسلم

عرة الله الله الله المورة الله عنه الله المهملة الله الله الله عليه وسلم في وهو أبو حفص عمر بن الخطاب القرشي يجتمع مع النبي صلى الله عليه وسلم في كعب بن لؤى . أسلم سنة ست من النبوة وقيل سنة خمس بعد أربعين رجلا ، وشهد المشاهد كلها مع النبي صلى الله عليه وسلم وله مشاهد في الإسلام وقتوحات في العراق والشام وتوفى في غرة المحرم سنة أربع وعشرين . طعنه أبو لؤلؤة غلام المغيرة بن شعبة وخلافته عشر سنين ونصف ﴿ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ه مَا مِنْكُم مِنْ أَحَدِ يَتَوَضَأُ فَيُسْبِغُ الْوُضُوءَ ﴾ تقدم أنه إتمامه ﴿ ثُمَّ يَقُولُ ﴾ بعد إتمامه ﴿ أَشْهَدُ أَنْ لا إله الله وحْدَهُ لا شَريك أنه والمراد تفتح له يوم ونفخ في الصور * عبر عن الآتي بالماضي لتحقق وقوعه والمراد تفتح له يوم وزاد « اللهم المجلّم أجمله عن التوابين واجملي مِن المنظمة بين ماجه ﴿ والترمذي وزاد « اللهم المجملة عن التوابين واجملي مِن المنظمة بين ماجه ﴿ والترمذي وزاد « اللهم المجملي مِن التَوّا بين واجملي مِن المنظمة بينهما إلما ما المناهم المها المها المها المها المناهم وزاد « اللهم المجملة عن التوابين واجمله عن المنظمة عن المناهم المها المها المها المناهم وزاد « اللهم المجملة عن التوابين واجمله عن المنظمة عن المنظمة عنه المها المناه المها المها المها المناه المها المها

بقوله ثعالي « إن الله بحب التوابين ويحب المتطهرين ، ولما كانت التوية طهارة الباطن من أدران الذنوب والوضوء طهارة الظاهر عن الاحداث المانعة عن التقرب إليه تعالى ناسب الجمع بينهما أي طلب ذلك من الله تعالى ؛ غاية المناسبة فى طلب أن يكون السائل محبوباً لله وفى زمرة المحبوبين له؛ وهذه الرواية وإن قال الترمذي بعد إخراجه الحديث في إسناده اضطراب فصدر الحديث ثابت في مسلم وهذه الزيادة قد رواها البزار والطبراني في الأوسط من طريق ثوبان بلفظ " من دعا بوضوء فتوضأً فساعة فرغ من وضوئه يقول : أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين ، رواه ابن ماجه من حديث أنس وابن السنى فى عمل اليـــوم والليلة والحاكم فى المستدرك من حديث أبي سعيد بلفظ « من توضأ فقال سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك : كتب في رق ثم طبيع بطابع فلا يكسر إلى يوم القيامة " وصحح النسائي أنه موقوف . وهذاالذكر عقيب الوضوء قال النووي قال أصحابنـا ويستحب أيضاً عقيب الغسل وإلى هنا انتهى باب الوضوء. ولم يذكر المصنف من الأذكار فيه إلا حديث التسمية في أوله وهذا الذكر في آخره وأما حديث الذكر مع غسل كل عضو فلم يذكره الاتفاق على ضعفه ، قال النووى : الادعية فى أثناء الوضوء لا أصل لها ولم يذكرها المتقدمون وقال ابن الصلاح: لم يصح فيه حديث . هذا ولا يخفى حسن ختم المصنف باب الوضوء بهـذا الدعاء الذي يقيال عند الوضوء فعلا فقاله عند تميام أدلته تأليفاً . وعقب الوضوء بالمسح على الخفين لانه من أحكام الوضوء فقال:

باب المسح على الخفين

أى باب ذكر أدلة شرعية ذلك : والخف نعل من أدم يغطى الكعبين والجرموق خف كبير يلبس فوق خف كبــــير والجورب فوق الجرموق يغطى الكعبين بعض التغطية دون النعل وهى تىكون دون الكعاب

١ _ ﴿ عر ِ المغيرة بن شعبة رضي الله عنه قال : كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم ﴾ أى في سفركما صرح به البخـارى . وعند مالك وأبي داود تعيين السفر أنه في غزوة تبوك وتعيين الصلاة أنها صلاة الفجر ﴿ فتوضأ ﴾ أي أخـذ في الوضوء كما صرحت له الأحاديث ففي لفظ " تمضمض واستنشق ثلاث مرات » وفي أخرى " فمسح برأسه " فالمراد بقوله توضأ أخذ فيـه لا أنه استكله كما هو ظاهر اللفظ ﴿ فأهويتُ ﴾ أي مددت يدى أو قصدت الهوى من القيام إلى القعود ﴿ لانزع خفيه ﴾ كأنه لم يكن قد عـلم برخصة المسح أو علمها وظن أنه صلى الله عليه وسـلم سيفعل الأفضل بناء على أن الغسل أفضل ويأتى فيه الخلاف أو جوز أنه لم يحصل شرط المسح وهـذا الآخير أقرب لفوله ﴿ فقال ﴿ دَعْهُمَا ﴾ أي الخفـين ﴿ فَإِنِّي أَدْخُلْتُهُمَا طَاهَرَ نَيْنِ * ﴾ حال من القدمين كما تبينه رواية أبي داود • فإني أدخلت القدمين الخفين وهما طاهرتان * ﴿ فمسح علمهما . متفق عليه ﴾ بين الشيخين ولفظه هنا للخاري . وذكر النزار أنه روى عن المغيرة من ستين طريقاً وذكر منها ان منده خمسة وأربعين طريقاً . والحديث دليل على جواز المسح على الخفين في السفر لأن هذا الحديث ظاهر فيه كما عرفت . وأما في الحضر فيأتي الكلام عليه في الحديث الثالث. وقد اختلف العلماء في جواز ذلك ، فالأكثر على جوازه سفراً لهذا الحديث وحضراً لغيره من الاحاديث قال أحمد بن حنيل: فيه أربعون حديثًا عن الصحابة مرفوعة وقال ابن أبي حاتم : فيه عن أحد وأربعين صحابيا . وقال ابن عبدالمر في الاستذكار : روى عن النبي صلى الله عليه وسلم المسح على الخفين نحو من أربعين من الصحابة ونقل ابن المنذر عن الحسن البصري قال حدثني سبعون من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يمسح على الخفين . وذكر أبوالقاسم ابن منده أسماء من رواه فى تذكرته فبلغوا ثمانين صحابيا . والقول بالمسح قول أمير المؤمنين علىّ عليه السلام وسعد بن أبى وقاص وبلال وحذيفة وبريدة وخزيمة

ان ثابت وسلمان وجربر البجلي وغيرهم. قال ابن المبارك: ليس في المسح على الخفين بين الصحابة اختلاف لأن كل من روى عنه إنـكاره فقد روى عنه إثباته . وقال ابن عبد البر : لاأعـلم أنه روى عن أحد من السلف إنـكاره إلا عن مالك مع أن الرواية الصحيحة عنده مصرحة بإثباته قال المصنف : قد صرح جمع من الحفاظ بأن المسمح متواتر . وقال به أبو حنيفة والشافعي وغيرهما مستدلين بمــا سمعت . وروى عن الهـادوية والإمامية والخوارج الفول بعـدم جوازه واستدلوا بقوله تعالى • وأرجلكم إلى الكعبين ، قالوا فعينت الآية مباشرة الرجلين بالماء ، واستدلوا أيضاً بما سلف في باب الوضوء من أحاديث التعليم وكلها عينت غسل الرجلين ، قالوا : والأحاديث التي ذكرتم في المسح منسوخة بأية المــائدة والدليل على النسخ قول على عليه السلام سبق الكتاب الخفين وقول ابن عباس : مامسح رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد المائدة · وأجيب أولا بأن آية الوضوء نزلت فى غزوة المريسيع ومسحه صلى الله عليه وسـلم فى غزوة تبوك كما عرفت فكيف ينسخ المتقدم المتأخر ؟ وثانياً بأنه لو سلم تأخر آية المائدة فلا منافاة بين المسح والآية ، لأن قوله تعالى : وأرجلكم » مطلق وقيدته أحاديث المسم على الخف ، أو عام وخصصته تلك الاحاديث . وأما ما روى على على عليه السلام فهو حديث منقطع وكذا ماروى عن ابن عباس مع أنه يخالف مأثبت عنهما من القول بالمسمح وقد عارض حديثهما ماهو أصح منهما وهو حديث جرير البجلي فإنه لما روى أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على خفيه قيـل له هل كان ذلك قبل المائدة أو بعدها ؟ قال وهل أسلمت إلا بعد المائدة ؟ وهو صحيح ؛ وأماأحاديث التعليم فليس فيها ماينافى جواز المسمح على الخذين فإنها كلها فيمن ليس علميه خفان فأى دلالة على نني ذلك ؟ على أنه قد يقال قد ثبت في آية المائدة القراءة بالجر لارجلكم عطفاً على الممسوح وهو الرأس فيحمل على مسح الحفين كما بينته السنة ويتم ثبوت المسح بالسنة والكتاب وهو أحسن الوجوه التي توجمه به القراءة

بالجر. إذا عرفت هذا فللسح عند القائلين به شرطان: الأول ما أشار إليه الحديث وهو لبس الخفين مع كمال طهارة القدمين. وذلك بأن يلبسهما وهو على طهارة تامة بأن يتوضأ حتى يكمل وضوءه ثم يلبسهما فإذا أحدث بعد ذلك حدثا أصغر جاز المسح عليهما بناء على أنه أريد بطهارتين الطهارة الكاملة ، وقد قيل بل يحتمل أنهما طاهرتان عن النجاسة يروى عن داود ، ويأتى من الاحاديث ما يقوى القول الأول ، والثانى مستفاد من مسمى الحف فإن المراد به الكامل لانه المتبادر عند الإطلاق وذلك بأن يكون ساتراً قويا مانعاً نفوذ الماء غير مخرق فلا يمسح على ما لا يستر العقبين ولا على مخرق يبدو منه محل الفرض ولا على منسوج إذ لا يمنع نفوذ الماء ولا مغصوب لوجوب نزعه . هذا وحديث المغيرة لم يبين كيفية المسح ولاكميته ولا محله ولكن الذي أفاده قول المصنف ﴿ وللاربعة عنه إلا النسائى أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح أعلى الخفق وأشفله وفي إسناده ضعف ﴾ بين أن محل المسح أعلى الحف وأسفله ويأتى من ذهب إليه ، ولكنه قد أشار إلى ضعفه وبين وجه ضعفه في التلخيص وأن أثمة الحديث ضعفوه بكانب المغيرة هذا وكذلك بين محل المسح وعارض حديث المغيرة هذا قوله :

٣- ﴿ وعن على رضى الله عنه أنه قال ﴿ لَوْ كَانَ الدِّينُ بِالرَّأْيِ ﴾ أى بالفياس وملاحظة المعانى ﴿ لَكَانَ أَسْفَلُ النُحفُّ أَوْلَى بِالْمَسْحِ مِنْ أَعْلَاهُ ﴾ أى ما تحت القدمين أولى بالمسح من الذى هو على أعلاهما لأنه الذى يباشر المشى ويقع على ما يذبغى إزالته بخلاف أعلاه وهو ما على ظهر القدم ﴿ وقَدْ رَأْيْتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يَمْسَحُ عَلَى ظَاهِرِ خُفَيْهِ . أخرجه أبو داود بإسناد حسن ﴾ وقال المصنف فى التلخيص : إنه حديث صحيح . والحديث فيه إبانة لمحل المسح على الخفين وأنه ظاهرهما لا غير ولا يمسح أسفلهما . وللعلماء فى ذلك قولان أحدهما أن يغسل يديه فى الماء ثم يضع باطر . كفه اليسرى تحت عقب الحف وكفه الينوي على أطراف أصابعه ثم يمر اليمني إلى ساقه واليسري إلى أطراف

أصابعه وهذا للشافعي واستدل لهذه الكيفية بما ورد في حديث المغيرة وأنه صلى الله عليه وآله وسلم مسح على خفيه ووضع يده اليمني على خفه الآيمن ، ويده اليسرى على خفه الآيسر ثم مسح أعلاهما مسحة واحدة كأني أنظر أصابعه على الخفين ، وواه البيهة وهو منقطع على أنه لا يني بتلك الصفقة وثانيهما مسح أعلى الخف دون أسفله وهي التي أفادها حديث على عليه السلام هذا ، وأما القدر المجزئ من ذلك فقيل لا بجزئ إلا قدر ثلاث أصابع بثلاث أصابع وقيل ولو بأصبع وقيل لا يجزئ إلا إذا مسح أكثره ، وحديث على وحديث المغيرة المذكور أن في الأصل ليس فيهما تعرض لذلك ا فيم قد روى عن على عليه السلام = أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظهر الحف خطوطاً بالاصابع = قال النووى: إنه حديث ضعيف وروى عن جابر وأنه صلى الله عليه وسلم أرى بعض من عليه المسح أن يمسح بيده من مقدم الحفين إلى أصل الساق مرة وفرج بين أصابعه = قال المصنف إسناده ضعيف جدا : فعرفت أنه لم يرد في الكيفية ولا الكمية حديث يعتمد عليه إلا حديث على في بيان محل المسح . والظاهر أنه إذا فعل المكلف ما يسمى مسحاً على لغة أجزأه وأما مقدار زمان جواز المسح فقد الحديث

٤ - ﴿ وعن صفوان رضى الله عنه ﴾ بفتح الصاد المهملة وسكون الفاء ﴿ ابن عسال ﴾ بفتح المهملة وتشديد السين المهملة وباللام المرادى سكن الكوفة ﴿ قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يأْمُنُ لَا إِذَا كُنا سَفْرًا ﴾ جمع سافر كتجر جمع تاجر ﴿ أَنْ لَا نَبْرِعَ خِفَافنا ثَلَاثَةً أَيّام وليَاليّهُنَّ إِلّا مِنْ جَنابَةٍ ﴾ أى فننزعها ولو قبل مرور الثلاث ﴿ ولكِنْ ﴾ لا ننزعهن ﴿ مِنْ غَايْطٍ وبَوْل ونَوْمٍ ﴾ أى لاجل هذه الاحداث إلا إذا مرت المدة المقدرة ﴿ أخرجه النسائي والترمذي واللفظ له وابن خزيمة وصحاه ﴾ أى الترمذي وابن خزيمة ورواه الشافعي وابر.

حسن بل قال البخارى: ليس فى النوقيت شيء أصح من حديث صفوان بن عسال المرادى وصححه الترمذى والخطابى . والحديث دليل على توقيت إباحة المسح على الخفين للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن . وفيه دلالة على اختصاصه بالوضوء دون الغسل وهو مجمع عليه ، وظاهر قوله * يأمرنا ، الوجوب ولكن الإجماع صرفه عن ظاهره فبق للإباحة وللندب . وقد اختلف العلماء هل الأفضل المسح على الحفين أو خلعهما وغسل القدمين ؟ قال المصنف عن ابن المنذر والذى أختاره أن المسح أفضل . وقال النووى ، صرح أصحابنا بأن الغسل أفضل بشرط أن لايترك المسح رغبة عن السنة كا قالوا فى تفضيل القصر على الإتمام

= _ ﴿ وعن على رضى الله عنه قال : جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة أيّام وليَالَيَهِنَّ الْمُسَافِرِويَوْمًا وَلَيْلَةً لَلْمُقِيمِ يعنى فى المسح على الحفين ﴾ هذا مدرج من كلام على أو من غيره من الرواة ﴿ أخرجه مسلم ﴾ وكذلك أخرجه أبو داود والترمذي وابن حبان ، والحديث دليل على توقيت المسح على الحفين للسافر كما سلف فى الحديث قبله ، ودليل على مشروعية المسح للقيم أيضاً وعلى تغدير زمان إباحته بيوم وليلة للمقيم وإنما زاد فى المدة للمسافر الآنه حق بالرخصة من المقيم لمشقة السفر .

7 - ﴿ وعن ثوبان رضى الله عنه ﴾ بفتح المثلثة تثنية ثوب وهو أبو عبد الله أو أبو عبد الرحمن قال ابن عبد البر: والأول أصح - ابن بجدد بضم الموحدة وسكون الجيم وضم الدال المهملة الأولى ابن جحدر بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة فراء وهو من أهل السراة موضع بين مكة والمدينة وقيل من حمير أصابه سبى فشراه رسول الله صلى ألله عليه وسلم فأعتقه ولم يزل ملازما لرسول الله صلى الله عليه وسلم سفراً وحضرا إلى أن توفى صلى الله عليه وسلم فنزل الشام ثم انتقل إلى حمص فتوفى بها سنة أربع وخمسين ﴿ قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سَرِيَّةً فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَمْسَحُوا عَلَى الْعَصَائِبِ يَعْنِي الْعَمَائِمَ ﴾ سميت الله عليه وسلم سَرِيَّةً فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَمْسَحُوا عَلَى الْعَصَائِبِ يَعْنِي الْعَمَائِمَ ﴾ سميت

عصابة لأنه يعصب بها الرأس ﴿ والنَّسَاخِينَ ﴾ بفتح المثناة بعدها سين مهملة وبعد الألف خاء معجمة فمثناة تحتية فنون جمع تسخان ؛ قال في القاموس التساخين المراجل الخفاف وفسرها الراوى بقوله ﴿ يَعْنَى الْخِفَافَ ﴾ جمع خف والظاهر أنه وماقبله فى قوله يعنى العائم مدرج فى الحديث من كلام الراوى ﴿ رَوَّاهُ أَحْمُدُ وَأَبُّودَاوُدُ وصححه الحاكم ﴾ ظاهر الحديث أنه بجـوز المسح على العاتم كالمسح على الخفـين وهل يشترط فيها الطهارة للرأس والتوقيت كالخفين؟ لم نجد فيه كلاما للعلماء . ثم رأيت بعد ذلك في حواشي القاضي عبد الرحمن على بلوغ المرام أنه يشترط في جواز المسح على العائم أن يعتم الماسح بعد كمال الطهارة كما يفعل الماسح على الحف. وقال وذهب إلى المسح على العاتم بعض العلماء ولم يذكر لما ادعاه دليلا وظاهره أيضاً أنه لايشترط للبسح علمها عــذر وأنه يجزئ مسحها وإن لم يمس الرأس ماء أصلا ؛ وقال ابن الفيم : إنه صلى الله عليه وسـلم مسح على العامة فقط ومسح على الناصية وكمل على العهامة وقيل لايكون ذلك إلا للعبذر لأن في الحديث عند أبي داود • أنه صلى الله علميه وسلم بعث سرية فأصابهم البرد فلسا قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرهم أن يمسحوا على العصائب والتساخين. فيحمل ذلك على العذر وفي هذا الحمل بعد وإن جنح إلى القول به في الشرح لآنه قد ثبت المسح على الخفين والعامة من غير عذر في غير هذا

٧ — ﴿ وعن عمر رضى الله عنه موقوفاً ﴾ الموقوف هو ما كان من كلام الصحابى ولم ينسبه إلى الذي صلى الله عليه وسلم ﴿ وعن أنس رضى الله عنه مرفوعا ﴾ إليه صلى الله عليه وسلم ﴿ وإذَا تَوَصَّاً أَحَدُكُم ۚ فَلَـبِسَ خُفَيْهِ فَلْـيَمْسَح عَلَـيْهِمَا ﴾ تقييد اللبس والمسح ببعد الوضوء دليل على أنه أريد بطهارتين فى حديث المغيرة وما فى معناه : الطهارة المحققة من الحدث الاصغر ﴿ ولْيُصَلِّ فِيهِمَا ولاَ يَخْلَعُهُمَا إِنْ شَاءَ ﴾ قيدهما بالمشيئة دفعا لما يفيده ظاهر الامر من الوجوب وظاهر النهى من التحريم ﴿ إِلاَّ مِن جَنَابَة ، ﴾ فقد عرفت أنه بجب خلعهما ﴿ أخرجه الدارقطنى والحاكم ﴿ إِلاَّ مِن جَنَابَة ، ﴾ فقد عرفت أنه بجب خلعهما ﴿ أخرجه الدارقطنى والحاكم ﴾

وصححه ﴾ والحديث قد أفاد شرطية الطهارة وأطلقه عن التوقيت فهو مقيد به كما يفيده حديث صفوان وحديث على عليه السلام

٨ _ ﴿ وَعَنِ أَنَّى بَكْرَةً رَضَّى اللَّهُ عَنْهُ ﴾ بفتح الموحدة وسكون الـكاف وراه: نفيع بضم النون وفتح الفياء وسكون المثناة التحتية آخره عين مهملة ابن مسروح وقيل ان الحارث وكان أبو بكرة يقول أنا مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ويأبى أن ينتسب وكان نول من حصن المائف عند حصاره صلى الله عليه وسلم له في جماعة من غلبان أهل الطائف وأسلم وأعتقه صلى الله عليه وسلم وكان من فضلاء الصحابة قال ابن عبد البر: كان مثل النضر بن عبادة : مات بالبصرة سنة إحدى أو اثنتين وخمسين وكان أولاده أشرافا بالبصرة بالعلم والولايات وله عقب كثير ﴿ عَنِ النِّي صَلِّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ رَخَّصَ لَلْمُسَافِرِ ثَلَاثُهُ أَيَّامٍ وَلَيَالَيَّهُنَّ ﴾ أى في المسم على الخفين ﴿ وَلَلْمُقِيمِ يَوْمًا وَلَيْلَةً إِذَا تَطَهَّرَ ﴾ أي كل من المقيم والمسافر إذا تطهر من الحدث الاصغر ﴿ فَلَـبْسَ خُفَّيْهِ ﴾ ليس المراد من الفاء التعقيب بل مجرد العطف لأنه معلوم أنه ليس شرطاً في المسح ﴿ أَنْ يَمْسَحَ عَلَا يُهِمَا أخرجه الدارقطني وصححه ابن خزيمـة ﴾ وصححه الخطابي أيضاً ونقل البيهق أن الشافعي صححه وأخرجه ابن حبان وابن الجارود وابن أبى شيبة والبهتي والترمذي في العلل . والحديث مثل حديث على عليه السلام في إفادة مقدار المدة للسـافر والمقيم ومثل حديث عمر وأنس فى شرطية الطهارة وفيه إبانة أن المسح رخصة لتسمية الصابى له مذلك

٩ - ﴿ وعن أَبِى ﴾ بضم الهمزة وتشديد المثناة التحتية ﴿ ابن عمارة رضى الله عنه ﴾ بكسر العين المهملة وهو المشهور وقد تضم . قال المصنف فى التقريب مدنى سكن مصر ، له صحبة ، فى إسناد حديثه اضطراب ، يريد هذا الحديث ، ومثله قال ابن عبد البر فى الاستيعاب أنه قال يا رسول الله ﴿ أَمْسَهُ عَلَى النَّحْةَيْنِ ؟ قَالَ نَعَمْ قَالَ يَوْمًا قَالَ نَعَمْ وَمَا شِئْتَ ﴾ قَالَ نَعَمْ وَمَا شِئْتَ ﴾ قَالَ يَوْمًا قَالَ نَعَمْ وَمَا شِئْتَ ﴾

أخرجه أبو داود وقال ليس بالقوى ﴾ قال الحافظ المنذرى فى مختصر السان و بمعناه أى بمعنى ما قال أبو داود قال البخارى وقال الإمام أحمد رجاله لا يعرفون وقال الدارقطى: هذا إسناد لا يثبت اه ؛ وقال ابر حبان لست أعتمد على إسناد خبره ؛ وقال ابن عبد البر: لا يثبت وليس له إسناد قائم ؛ وبالغ ابن الجوزى فعده فى الموضوعات . وهو دليل على عدم توقيت المسح فى حضر ولا سفر وهو مروى عن مالك وقديم قولى الشافعي واكن الحديث لا يقاوم مفاهيم الاحاديث التي سلفت ولا يدانيها ولو ثبت لكان إطلاقه مقيداً بتلك الاحاديث كا يقيد بشرطية الطهارة التي أفادتها ، هذا وأحاديث باب المسح تسعة وعدها فى الشرح ثمانية ولا وجه له

باب نواقض الوضوء

النواقض جمع ناقض ، والنقض فى الاصل حل المبرم ثم استعمل فى إبطال الوضوء بما عينه الشارع مبطلا مجازاً ثم صار حقيقة عرفية . وناقض الوضوء ناقض للتيم فإنه بدل عنه

الله على الله على الله وسلم ﴿ عَلَى عَهْدِهِ يَنْتَظِرُونَ الْعِشَاءَ حَ الله عَنْهِ قَالَ : كَانَ أَصَابِ رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ عَلَى عَهْدِهِ يَنْتَظِرُونَ الْعِشَاءَ حَ الله عَنْهِ عَلَى الله عَمْدِهِ الله عَلَى الله عَمْدِهُ عَظِيظاً ثَمْ يَقُومُونَ فَيصلونَ ولا يتوضئون ، وحمله وفيه " حتى إنى لاسمع لاحدهم غطيطاً ثم يقومون فيصلون ولا يتوضئون ، وحمله جماعة من العلماء على نوم الجالس ، ودفع هـذا التأويل بأن في رواية عن أنس منعون جنوبهم " رواها يحيى القطان قال ابن دقيق العيد : يحمل على النوم الحفيف ورد بأنه لا يناسبه ذكر الغطيط والإيقاظ فإنهما لا يكونان إلا في نوم مستغرق ؛ وإذا عرفت هـذا فالاحاديث قد اشتملت على خفقة نوم مستغرق ؛ وإذا عرفت هـذا فالاحاديث قد اشتملت على خفقة

الرأس وعلى الغطيط وعلى الإيقـاظ وعلى وضع الجنوب وكلهـا وصفت بأنهم كانوا لا يتوضئون من ذلك فاختلف العلماء في ذلك على أقوال ثمانية: (الأول) أن النوم ناقض مطلقاً على كل حال بدليل إطلاقه في حديث صفوان بن عسال الذي سلف في مسح الحفين وفيه " من بول أو غائط أو نوم ، قالوا فجمـل مطلق النوم كالغائط والبول في النقض؛ وحديث أنس بأى عبارة روى ليس فيــه بيان أنه أقرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم على ذلك ولا رآهم فهو فعل صحابى لا يدرى كيف وقع والحجة إنما هي في أفعاله وأقواله وتقريراته صلى الله عليــه وسلم (القول الشاني) أنه لا ينقض مطلقاً لما سلف من حديث أنس وحكامة نوم الصحابة على تلك الصفات ولو كان ناقضاً لما أقرهم الله عليــه وأوحى إلى رسوله صلى الله عليه وسلم في ذلك كما أوحى إليه في شأن نجاسة نعله وبالأولى صحة صلاة من خلفه ولكنه يرد عليهم حديث صفوان بن عسال (القول الثالث) أن النوم ناقض كله إنما يعني غرب خفقتين ولو توالتا وعلى الخفقات المتفرقات وهو مذهب الهادوية ، والخفقة هي ميلان الرأس من النعاس وحد الخفقة أن لايستقر رأسه من الميل حتى يستيقظ ومن لم يمــل رأسه عنى له عرب قدر خفقة وهي ميـل الرأس فقط حتى يصل ذقنه صدره قياساً على نوم الخفقة ويجمـلون أحاديث أنس على النعاس الذي لايزول معــه التمييز معه ولايخني بعــده (القول الرابع) أن النوم ليس بناقض بنفسه بل هو مظنة للنقض لاغـير فإذا نام جالساً ممكنا مقعدته من الأرض لم ينتقض وإلا انتقض وهو مذهب الشافعي . واستدل بحديث على عليه السلام « العين وكاء السه ؛ فمن نام فليتوضأ « حسنه الترمذي إلا أن فيه من لاتقوم به حجة وهو بقية بن الوليد وقد عنعنه وحمل أحاديث أنس على من نام ممكنا مقعدته جمعاً بين الاحاديث وقيد حـديث صفوان بحديث علىّ عليه السلام هذا (الخامس) أنه إذا نام على هيئة من هيئات المصلي راكعا أوساجداً أو قائمًا فإنه لاينتقض وضوؤه سوا. كان في الصلاة أو خارجها فإن نام مضطجعاً

أو على قفاه نقض واستدل له بحديث « إذا نام العبد في سجوده باهي الله به الملائكة يقول: عبدي روحه عندي وجسده ساجد بين مدي . رواه البهم وغيره وقد ضعف قالوا فسهاه ساجداً وهو نائم ولا سجود إلا بطهارة وأجيب بأنه سهاه باعتبار أول أمره أو ياعتبار هيئته (السادس) أنه ينقض إلا نوم الراكع والساجد للحديث الذي سبق وإن كان خاصا بالسجود فقد قاس عليـه الركوع كما قاس الذي قبله سائر هيئات المصلى (السابع) أنه لا ينقض النوم في الصلاة على أي حال وينقض خارجها . وحجته الحـديث المذكور بأنه حجة هـذه الأقوال الثلاثة (الثامن) أن كثير النــوم ينقض على كل حال ولا ينقض قليله وهؤلاء يقولون إن النوم ليس بناقض بنفسه بل مظنة النقض والكثير مظنة بخلاف القليل وحملوا أحاديث أنس على القليل؛ إلا أنهـم لم يذكروا قدر القليل ولا الكثير حتى يعلم كلامهم بحقيقتـه وهل هو داخل تحت أحد الاقوال أم لا؟ فهـذه أقوال العلماء في النوم اختلفت أنظمارهم فيه لاختلاف الاحاديث التي ذكرناها وفي السَّابِ أحاديث لا تخلو عر. قدح أعرضنا عنها ، والأقرب القول بأن النوم ناقض لحديث صفوان وقد عرفت أنه صححه ابن خزيمة والترمذي والخطابي ولكر. لفظ النوم في حديثه مطلق ودلالة الافتران ضعيفة فلا يقال قد قرن بالبول والغائط وهما ناقضان على كل حال ، ولما كان مطلق ورود حديث أنس بنوم الصحابة وأنهم كانوا لا يتوضئون ولو غطوا غطيطاً ، وبأنهم كانوا يضعون جنوبهم ، وبأنهم كانوا يوقظون ، والاصل جلالة قدرهم وأنهم لا يجهلون ما ينقض الوضوء سما وقد حكاه أنس عن الصحابة مطلقاً ومعلوم أن فيهم العلماء العارفين بأمور الدين خصوصاً الصلاة التي هي أعظم أركان الإسلام وسم الذين كانوا منهم ينتظرون الصلاة معه صلى الله عليه وآله وسلم فإنهم أعيان الصحابة وإذا كانوا كذلك فيقيد مطلق حديث صفوان بالنوم المستغرق الذي لايبق معه إدراك، ويؤول ما ذكر أنس من الغطيط ووضع الجنوب والإيقاظ بعدم

الاستغراق فقد يغط من هو فى مبادئ نومه قبل استغراقه ، ووضع الجنب لا يستلزم الاستغراق ، فقد كان صلى الله عليه وسلم يضع جنبه بعمد ركعتى الفجر ولا ينام فإنه كان يقوم لصلاة الفجر بعمد وضع جنبه وإن كان قد قبل إنه مر خصائصه صلى الله عليه وسلم أنه لا ينقض نومه وضوءه مد فعدم ملازمة النوم لوضع الجنب معلومة والإيقاظ قد يكون لمن هو فى مبادئ النوم فينبه لئلا يستغرقه النوم هذا وقد ألحق بالنوم الإغماء والجنون والسكر بأى مسكر بجمامع زوال العقل وذكر فى الشرح أنهم اتفقوا على أن هذه الأمور ناقضة فإن صح كان الدليل الإجماع

٢ - ﴿ وَعَنَ عَائِشَةَ رَضَى اللَّهُ عَنِهَا قَالَتَ ؛ جَاءَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حُمَيْشٍ ﴾ حبيش بضم الحاء المهملة وفتح الباء الموحدة وسكون المثناة التحتية فشين معجمة وفاطمة قرشية أسدية وهي زوج عبد الله بن جحش ﴿ إِلَى النَّي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهُ وسلم فقالت يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّى امْرَأَةُ أَسْتَحَاضُ ﴾ من الاستحاضة وهـو جريان الدم من فرج المرأة في غير أوانه ﴿ فَلَا أَطْهُرُ ۚ أَفَأَدَعُ الصَّلَاةَ قَالَ • لَا إِنَّمَا ذَٰلِكِ ﴾ بكسر الـكاف خطاب المؤنث ﴿ عِرْقَ ﴾ بكسر العين المهملة وسكون الراء فقاف . وفي فتح الباري أن هذا العرق يسمى العاذل بعين مهملة وذال معجمة ويقال عاذر بالراء بدلا عن اللام كما في القاموس ﴿ وَايْسَ بِحَيْضٍ ﴾ فإن الحيض يخرج من قعر رحم المرأة فهو إخبار باختلاف المخرجين وهو رد لقولهما لاأطهر لإنها اعتقدت أن طهارة الحائض لاتعرف إلا بانقطاع الدم فكنت بعدم الطهر عن اتصاله وكانت قد علمت أن الحائض لاتصلي فظنت أن ذلك الحكم مقترن بجريان الدم فأبان لها صلى الله عليه وسلم أنه ليس بحيض وأنها طاهرة يلزمها الصلاة ﴿ فَإِذَا أُقْبَلَتْ حَيْضَتُكِ ﴾ بفتح الحاء ويجوز كسرها والمراد بالإقبال ابتداء دم الحيض ﴿ فَدَعِي الصَّلاةَ ﴾ يتضمن نهى الحائض عن الصلاة وتحريم ذلك عليها وفساد صلاتها وهو إجماع ﴿ وَإِذَا أَدْبَرَتْ ﴾ هو ابتداء أنقطاعها ﴿ فَأَغْسِلَى عَنْكِ

الدَّمَ ﴾ أي واغتسلي وهو مستفاد من أدلة أخرى ﴿ ثُمَّ صَلِّي . متفق عليه ﴾ الحديث دليل على وقوع الاستحاضة وعلى أن لهـا حكما يخالف حكم الحيض. وقد بينــه صلى الله عليه وسلم أكمل بيان فإنه أفتاها بأنها لاندع الصلاة مع جريان الدم وبأنها تنتظر وقت إقبال حيضتها فتترك الصلاة فيها وإذا أدبرت غسلت الدم واغتسلت كما ورد فى بعض طرق البخارى « واغتسلى " وفى بعضها كرواية المصنف هنا الاقتصار على غسل الدم . والحاصل أنه قد ذكر الأمران في الاحاديث الصحيحة غسل الدم والاغتسال ، وإنما بعض الرواة اقتصر على أحمد الامرين والآخر على الآخر ، ثم أمرها بالصلاة بعد ذلك . نعم وإنما بقي الكلام في معرفتها لإقبال الحيض مع استمرار الدم بماذا يكون فإنه قد أعلم الشارع المستحاضة بأحكام إقبال الحيضة وإدبارها فدل على أنها تميز ذلك بعلامة . وللعلماء في ذلك قولان (أحدهما) أنها تميز ذلك بالرجوع إلى عادتها . فإقبالهــا وجود الدم في أول أمام العادة وإدمارها انقضاء أيام العادة ، وورود الرد إلى أمام العادة في حديث فاطمة في بعض الروايات بلفظ • دعى الصلاة قدر الآيام التي كنت تحيضين فهما " وسيأتي في باب الحيض تحقيق الكلام على ذلك (الثاني) ترجع إلى صفة الدم كما يأتي في حديث عائشة في قصة فاطمة بنت أبي حبيش هذه بلفظ « إن دم الحيض أسود يعرف فإذا كان ذلك فأمسكي عر. _ الصلاة وإذا كان الآخـر فتوضَّى وصلِّى، ويأتى في باب الحيض إن شاء الله تعـالى فيكون إقبال الحيض إقبال الصفة وإدباره إدبارها ، ويأتي أيضاً الأمر بالرد إلى عادة النساء ويأتي تحقيق ذلك جميعاً . ويأتي بيان اختلاف العلماء وأن كلا ذهب إلى القول بالعمل بعلامة منالعلامات ﴿ وَللبِّخَارِي ﴾ أي من حديث عائشة هذا زيادة ﴿ وَ ثُمَّمَ تَوَضَّيِّي لِـكُلِّ صَلاَةٍ ، وأشار مسلم إلى أنه حذفها عمداً ﴾ فإنه قال في صححيحه بعد سياق الجديث وفي حديث حماد حرف تركنا ذكره . قال البهتي ا هو قوله توضيَّ لانها زيادة غير محفوظة وأنه تفرِّد مها بعض الرواة عن غيره ممن

روى الحديث . وقد قرر المصنف في الفتح أنها ثابتة من طرق ينتني معها تفرد من قاله مسلم. وأعلم أن المصنف ساق حديث المستحاضة في باب النواقض وليس المناسب للباب إلا هذه الزيادة لا أصل الحديث فإنه من أحكام ماب الاستحاضة والحيض وسيعيده هنالك فهذه الزيادة هي الحجة على أن دم الاستحاضة حدث من جملة الاحداث ناقض للوضوء ولهذا أمر الشارع بالوضوء منه لكل صلاة لانه إنميا رفع الوضوء حكمه لأجل الصلاة فإذا فرغت من الصلاة نقض وضوؤها وهذا قول الجهور أنهـا توضأ لكل صلاة وذهبت الهـادوية والحنفية إلى أنها توضأ لوقت كل صلاة وأن الوضوء متعلق بالوقت وأنها تصلى به الفريضة الحاضرة وماشاءت من النوافل وتجمع بين الفريضتين على وجه الجواز عند من يجنز ذلك أو لعذر . وقالوا الحديث فيه مضاف مقدر وهو لوقت كل صلاة فهو من مجاز الحـذف ولكنه لابد من قرينـة توجب التقدير وقد تـكلف في الشرح إلى ذكر مالعله يقال إنه قرينة للحذف وضعفه ، وذهبت المالكية إلى أنه يستحب الوضوء ولايجب إلا لحدث آخر وسيأتى تحقيق ماهم ذلك في حديث حمنة بنت جحش في باب الحيض إن شاء الله تعالى . وتأتى أحكام المستحاضة التي تجوز لهــا وتفارق بها الحائض هنالك فهو محل الكلام عليها ، وفي الشرح سرده هناك وأما هنا فما ذكر حديثها إلا ماعتبار نقض الاستحاضة للوضوء

٣- ﴿ وعن على بن أبى طالب رضى الله عنه : • كُنْتُ رَجُلًا مَذاءً ﴾ برنة ضراب صيغة مبالغة من المذى بفتح الميم وسكون الذال المعجمة وتخفيف الياء وفيه لغات وهو ماء أبيض لزج رقيق يخرج عند الملاعبة أو تذكر الجماع أو إرادته ، يقال مذى زيد يمذى مشل مضى يمضى وأمذى يمذى مشل أعطى يعطى ﴿ فَأَمَرْتُ الْمِقْدَادَ ﴾ وهو ابن الاسود الكندى ﴿ أَنْ يَسْأَلَ رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴾ أي عما يجب على من أمذى ﴿ فَسَأَلَهُ فَقَالَ • فِيهِ الْوُضُوعُ ، متفق عليه واللفظ للبخارى ﴾ وفي بعض ألفاظه عند البخارى بعد هذا • فاستحييت أن أسأل رسول الله صلى

الله عليه وسلم " وفي لفظ « لمكان ابنته مني " وفي لفظ لمسلم « لمكان فاطمة " ووقع عند أبي داود والنسائي وابن خزيمة عن على عليه السلام بلفظ «كنت رجلا مذاء فجعلت أغتسل منه في الشتاء حتى تشقق ظهري وزاد في لفظ للبخـاري فقال « توضأ واغسل ذكرك » وفي مسلم « اغسل ذكرك وتوضأ » وقد وقع اختلاف في السائل هل هو المقداد كما في هذه الرواية أو عمار كما في رواية أخرى وفي رواية أن عليًّا رضى الله عنه هو السائل وجمع ابن حبان بين ذلك بأن عليًّا أمر المقــداد أن يسأل ثم سأل بنفسه إلا أنه تعقب بأن قوله فاستحييت أن أسأل لمكان ابنته منى دالٌ على أنه رضى الله عنه لم يباشر السؤال فنسبة السؤال إليه في رواية من قال إن عليا سأل: مجاز لكونه الآمر بالسؤال . والحديث دليل على أن المذى ينقض الوضوء ولاجله ذكره المصنف في هذا الباب. ودليل على أنه لا يوجب غسلا وهو إجماع . ورواية: توضأ واغسلذكرك ، لا تقتضى تقديم الوضوء لأن الواو لا تقتضى الترتيب ولأن لفظ رواية مسلم تبين المراد ، وأما إطلاق لفظ = ذكرك ، فهو ظاهر غسل الذكر كله وليس كدلك إذ الواجب غسل محل الخارج وإنما هو من إطلاق اسم الكل على البعض والقرينة ما علم من قواعد الشرع وذهب البعض إلى أنه يغسله كله عملا بلفظ الحديث وأيده رواية أبي داود • يغسل ذكره وأنثييه ويتوضأ • وعنها و أيضاً • فتغسل من ذلك فرجك وأنثييك وتوضأ للصلاة • إلا أن رواية غسل الانثيين قد طعن فيها وأوضحناه في حواشي النهــــار وذلك أنهــا من رواية عروة عن على وعروة لم يسمع من على ا إلا أنه رواه أبو عوانة في صحيحه من طريق عبيدة عن على بالزيادة . قال المصنف في التلخيص : وإسناده لا مطعن فيه فمع صحتها فلا عذر عن القول بها . وقيل الحكمة فيه أنه إذا غسله كله تقلص فبطل خروج المذى واستدل بالحديث على نجاسة المذي

٤ ـ ﴿ وَعَنَ عَالَشَةَ رَضَى الله عَنْهَا أَنَ النِّي صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ۗ قَتَّلَ بَعْضَ

 السَّائِهِ ا أَثَمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلاةِ ولم ْ بَتَوَضَّأْ ، أخرجه أحمد وضعفه البخارى ﴾ وأخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه قال الترمذي : سمعت محمد بن إسماعيل يضعف هذا الحديث وأنو داود وأخرجه من طريق إبراهيم التيمي عن عائشة ولم يسمع منها شيئاً فهو مرسل. وقال النسائي ليس في هذا الباب حديث أحسن منه ولكنه مرسل. قال المصنف: روى من عشرة أوجه عن عائشة أوردها البهق في الحلافيات وضعفها وقال ابن حزم: لا يصح في هذا الباب شيء وإن صح فهو محمول على ما كان عليه الامر قبل نزول الوضوء من اللس . إذا عرفت هذا فالحديث دليل على أن لمس المرأة وتقبيلها لا ينقض الوضوء وهذا هو الاصل وذهبت الشافعية إلى أن لمس من لا يحرم نـكاحها ناقض للوضوء مستدلين بقوله تعالى (أو لامستم النساء) فلزم الوضوء من اللبس قالوا : واللبس حقيقة في اليد ويؤيد بقاؤه على معنـاه قراءة (أو لمستم النساء) فإنهـا ظاهرة في مجرد لمس الرجل من دون أن يكون من المرأة فعل وهذا يحقق بقاء اللفظ على معناه الحقيق فقراءة (أو لامستم النساء) كذلك إذ الاصل اتفاق معنى القراءتين وأجيب عن ذلك بصرف اللفظ عن معنـاه الحقيقي للقرينة فيحمل على الجـاز وهو هنـا حمل الملامسة على الجمـاع واللس كذلك والقرينـة حديث عائشـة المذكور، وهو وإن قدح فيه بما سمعت : فطرقه يقوى بعضها بعضا، وحديث عائشة في البخاري في أنهـا كانت تعترض في قبلته صلى الله عليه وســلم فإذا قام يصلي غمزها فقبضت رجليها أي عند سجوده وإذا قام بسطتهما فإنه يؤيد حديث الكتاب المذكور ويؤيد بقاء الاصل ويدل على أنه ليس اللس بناقض ا وأما اعتذار المصنف في فتح الباري عن حديثها هذا بأنه يحتمل أنه كان بحائل أو أنه خاص به فإنه بعيد مخالف للظاهر وقد فسر على عليه السلام الملامسة بالجماع وفسرها حبر الامة ابن عباس بذلك وهو المدعو له بأن يعلمه الله التـأويل [٧ _ سبل السلام _ ١]

فأخرج عنه عبد بن حميد أنه فسر الملامسة بعد أن وضع أصبعيه فى أذنيه ألا وهو النيك ، وأخرج عنه الطستى أنه سأله نافع بن الآزرق عن الملامسة ففسرها بالجماع مع أن تركيب الآية الشريفة وأسلوبها يقتضى أن المراد بالملامسة الجماع فإنه تعالى عد من مقتضيات التيمم الجيء من الغائط تنبيها على الحدث الاصغر وعد الملامسة تنبيها على الحدث الاكبر وهو مقابل لقوله تعالى فى الامر بالفسل بالماء (وإن كنتم جنبا فاطهروا) ولو حملت الملامسة على اللس الناقض للوضوء لفات التنبيه على أن التراب يقوم الماء فى رفعه للحدث الاكبر وخالف صدر الآية ، وللحنفية تفاصيل لا ينتهض عليها دليل

= ﴿ وعن أَبِي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم و إذَا وَجَدَ أَحَدُكُم فَى بُطْنِهِ شَدْيَةًا ، فَأَشْكُلَ عَلَيْه : أَخَرَجَ مِنْهُ شَيْء ، أَمْ لاَ؟ فَلا يَخُرُجَنَ مِنَ المَسْجِد ﴾ إذا كان فيه لإعادة الوضوء ﴿ حَتى يُسْمَعَ صَوْتًا ﴾ للخارج ﴿ أَوْ يَجِدَ رِيحًا » ﴾ له ﴿ أخرجه مسلم ﴾ وليس السمع أو وجدان الريح شرطا فى ذلك بل المراد حصول اليقين . وهذا الحديث الجليل أصل من أصول الإسلام وقاعدة جليلة من قواعد الفقه ، وهو أنه دل على أن الإشياء يحكم ببقائها على أصولها حتى يتيقن خلاف ذلك وأنه لا أثر للشك الطارئ عقبها فمن حصل له ظن أو شك بأنه أحدث وهو على يقين من طهارته لم يضره ذلك حتى يحصل له اليقين كما أفاده قوله : = حَتى يُسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا ، فإنه علقه عصول ما يحسه = وذكرهما تمثيل وإلا فكذلك سائر النواقض كالمذى والودى ويأتى حديث ابن عباس * إن الشيطان يأتى أحدكم فينفخ فى مقعدته فيخيل إليه أنه أحدث ولم يحدث فلا ينصر فن حتى يسمع صوتا أو يجد ريحاً = والحديث عام لمن كان فى الصلاة أو خارجها لا ينتهض علمها دليل

7 - ﴿ وعن طلق ﴾ بفتح الطاء وسكون اللام ﴿ ابن على ﴾ اليمامي الحنني قال

ان عيدالد إنه من أهل اليمامة ﴿ قال قال رجل مسست ذكرى ، أو قال الرجل يمس ذكره في الصلاة _ أعليه وضوء ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم ؛ لا ﴾ أي لاوضوء عليه ﴿ إِنَّمَا هُوَ ﴾ أي الذكر ﴿ يَضْعَةُ ﴾ بفتح الموحـدة وسكون الضاد المعجمة ﴿ مِنْكَ ، ﴾ أي كاليد والرجل ونحوهما ، وقد علم أنه لا وضوء من مس البضعة منه ﴿ أخرجه الخسة وصححه ابن حبان . وقال ابن المديني ﴾ بفتح الميم فدال مهملة فمثناة تحتية فنون نسبة إلى جده وإلا فهو على بن عبد الله المديني قال الذهبي هو حافظ العصر وقدوة أهل هـذا الشأن أبو الحسن على بن عبد الله صاحب النصانيف . ولد سنة إحدى وستين ومائة . من تلاميذه البخاري وأبو داود ، وقال ابن مهدى ١ على ابن المديني أعلم الناس بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قال النسائي كأن على ابن المديني خلق لهـ ذا الشأن قال العلامة محيي الدين النووي : لابن المديني نحو مائة مصنف ﴿ هُو أَحْسَنُ مِن حَدَيْثُ بُشْرَةً ﴾ بضم الموحدة وسكون السين المهملة فراء ، ويأتى حديثها قريبًا . وهـذا الحديث رواه أيضاً أحمد والدارقطني وقال الطحاوي إسناده مستقيم غير مضطرب، وصححه الطبراني وابن حزم، وضعفه الشافعي وأبوحاتم وأبو زرعة والدارقطني والبيهتي وابن الجوزي، والحديث دليل على ماهو الاصل من عدم نقض مس الذكر للوضوء وهو مروىً عن على عليه السلام وعن الهــادوية والحنفية وذهب إلى أن مسه ينقض الوضوء جماعة من الصحابة والتابعين ومن أئمــة المذاهب أحمد والشافعي مستدلين بقوله .

٧- ﴿ وعن بسرة ﴾ تقدم ضبط لفظها وهي بنت صفوان بن نوفل القرشية الاسدية كانت من المبايعات له صلى الله عليه وسلم ، روى عنها عبد الله بن عمر وغيره ﴿ رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال • مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلَيْتَوَضَّأُ * أخرجه الحنسة وصححه الترمذي وابن حبان وقال البخارى : وهو أصح شيء في هذا الباب ﴾ وأخرجه أيضاً الشافعي وأحمد وابن خزيمة والحاكم وابن الجارود وقال الدارقطني : صحيح ثابت ، وصححه يحيي بن معين والبيهتي والحازى

والقدح فيه بأنه رواه عروة عن مروان أو عن رجل مجهول غير صحيح فقد ثبت أن عروة سمعه من بسرة من غير واسطة كما جزم به ابن خزيمة وغيره من أمَّة الحديث، وكذلك القدح فيه بأن هشام بن عروة الراوى له عن أبيه لم يسمعه من أبيه غير صحيح فقد ثبت أنه سمعه من أبيه فاندفع القدح وصح الحديث وبه استدل من سمعت من الصحابة والتابعين وأحمـد والشافعي على نقض مس الذكر للوضوء ا والمراد مسه من غيير حائل لانه أخرج ابن حبان في صحيحه من حديث أبي هربرة إذا أفضى أحدكم بيده إلى فرجه ليس دونها حجاب ولا ستر فقد وجب عليه الوضوء • وصححه الحاكم وابن عبد البر قال ابن السكن : هو أجود ماروى في هذا الباب. وزعمت الشافعية أن الإفضاء لا يكون إلا بباطن الكف وأنه لانقض إذا مس الذكر بظاهر كفه ، ورد عليهم المحققون بأن الإفضاء لغة الوصول أعم من أن يكون بباطن الكف أو ظهرها . قال ابن حزم : لادليـل على ماقالوه لامن كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا قول صاحب ولاقياس ولارأى صحيح وأيدت أحاديث بسرة أحاديث أخرعن سبعة عشر صحابيا مخرجة فى كنب الحديث ومنهم طلق بن على راوى حديث عـدم النقض ، و تأول من ذكر حديثه في عـدم النقض بأنه كان في أول الامر فإنه قدم في أول الهجرة قبل عمارته صلى الله عليه وسلم مسجده فحديثه منسوخ بحديث بسرة فإنها متأخرة الإسلام وأحسن من القول بالنسخ القمول بالترجيح فإن حديث بسرة أرجح لكثرة من صححه من الأئمة ولكثرة شواهده ولان بسرة حدثت به في دار المهاجرين والأنصار وهم متوافرون ولم يدفعه أحد بل علمنا أن بعضهم صار إليه وصار إليه عروة عن روايتها فإنه رجع إلى قولهـا وكان قبل ذلك يدفعه وكان ابن عمر يحدث به عنها ولم بزل يتوضأ من مس الذكر إلى أن مات . قال البهتي يكني في ترجيح حديث بسرة على حديث طلق بن على أنه لم يخرجه صاحبا الصحيح ولم يحتجا بأحد من رواته وقد احتجا بجميع رواة حديث بسرة ، ثم إن حديث طلق من رواية قيس بن طلق قال الشافعي

قد سألنا عن قيس بن طلق فلم نجد من يعرفه فما يكون لنا قبول خبره وقال أبو حاتم وأبو زرعة قيس بن طلق ليس فيمن تقوم به حجة ووهياه. وأما مالك فلما تعارض الحديثان قال بالوضوء من مس الذكر ندبا لا وجوبا

٨ - ﴿ وَعَنْ عَائْشَةَ رَضَى اللَّهَ عَنْهَا أَنِ رَسُولُ اللهَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمُ قَالَ « مَنْ أَصَالَهُ فَيْ * أَوْ رُعَافْ ﴾ أَوْ قَالَ شَ ﴾ يفتح القاف وسكون اللام وفتحها وسين مهملة ﴿ أَوْ مَذْيٌ ﴾ أي من أصابه ذلك في صلاته ﴿ فَلْـيَنْصَرِفْ ﴾ منها ﴿ فَلْسَيَّتُوصًّا ۚ ثُمَّ ۚ لَيَنِ عَلَى صَلاَّتِهِ وَهُوَ فَى ذَٰلِكَ ﴾ أى فى حال الصرافه ووضوئه ﴿ لاَ يَشَكُّمُ * أخرجه ابن ماجه وضعفه أحمد وغيره ﴾ وحاصل ما ضعفوه به أن رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسـلم غلط والصحيح أنه مرسل قال أحمـد والبهتي المرسل الصواب ، فن يقول إن المرسل حجة قال ينقض ما ذكر فيمه والنقض بالتي. مذهب الهادوية والحنفية ، وشرطت الهادوية أن يكون من المعـدة إذ لا يسمى قيئًا إلا ماكان منها وأن يكون مل. الفم دفعة لورود ما يقيد المطلق هنا وهو • قيء ذراع ودسعة ـ دفعة ـ تملُّا الفيم ، كما في حديث عمــار وإن كان قد ضعف وعند زيد بن على أنه ينقض مطلقاً عملا بمطلق هذا الحديث، وكأنه لم يثبت عنده حديث عمار وذهب جماعة من أهل البيت والشافعي ومالك إلى أن التيء غير ناقض لعدم ثبوت حديث عائشة هذا مرفوعا والأصل عـدم النقض فلا يخرج عنه إلا بدليل قوى. وأما الرعاف فني نقضه الخلاف أيضاً فمن قال بنقضه فهو عمل بهذا الحديث ومن قال بعدم نقضه فإنه عمل بالاصل ولم يرفع هذا الحديث. وأما الدم الخارج من أي موضع من البدن غير السبيلين فيأتى الكلام عليه في حديث أنس د أنه صلى الله عليه وسلم احتجم وصلى ولم يتوضأ ، وأما القلس وهو ما خرج من الحلق مل. الفم أو دونه وليس بق. فإن عاد فهو التي. فالأكثر على أنه غير ناقض لعدم نهوض الدليل فلا يخرج عن الأصل. وأما المذى فتقـــدم الـكلام عليه وأنه ناقض إجماعاً . وأما ما أفاده الحبديث من البناء على الصلاة بعد الخروج

منها وإعادة الوضوء حيث لم يتكلم ففيه خلاف ، فروى عن زيد بن على والحنفية ومالك وقديم قولى الشافعي أنه يبني ولا تفسد صلاته بشرط ألا يفعل مفسداً كما أشار إليه الحديث بقوله « لا يتكلم » وقالت الهادوية والناصر والشافعي في آخر قوليه إن الحدث يفسد الصلاة لما سيأتي من حديث طلق بن على « إذا فسا أحدكم في الصلاة فلينصرف وليتوضأ وليعيد الصلاة » رواه أبو داود ويأتي الكلام عليه

٩ - ﴿ وَعَنْ جَابِرُ بِنْ شَمُّرةَ رَضَى الله عَنْهُ ﴾ بفتح السين المهملة وضم الميم فراءً : أبو عبد الله وأبو خالد جابر بن سمرة العامري . نزل الكوفة ومات بهما سنة أربع وسبعين وقيل ست وستين ﴿ أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم أتوضأ من لحوم الغنم؟ ﴾ أي من أكلها ﴿ قال إن م إنْ شِئْتَ ، قال أتوضأ من لحوم الإبل؟ قال « نَعَمْ » أخرجه مسلم ﴾ وروى نحوه أبو داود والترمذي وابن ماجه وغيرهم من حديث البراء بن عازب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « توضُّوا من لحوم الإبل ولا تتوضُّوا من لحوم الغنم ، قال ان خزيمة لم أر خلافًا بين علماء الحديث أن هذا الخبر صحيح من جهة النقل لعدالة ناقليه والحديثان أحمد وإسحاق وابن المنذر وابن خزيمة واختاره البهتي وحكاه عن أصحاب الحديث مطلقاً ، وحكى عن الشافعي أنه قال إن صح الحديث في لحوم الإبل قلت به ، قال البيهتي قد صح فيه حديثان حديث جابر وحديث البراء . وذهب إلى خلافه جماعة من الصحابة والتابعين والهادوية ويروىءن الشافعي وأبي حنيفة قالوا : والحديثان إما منسوخان بحديث و إنه كان آخر الامرين منه صلى الله عليه وسلم عدم الوضوء مما مست النار ، أخرجه الأربعة وابن حبان من حديث جابر . قال النووى : دعوى النسخ باطلة لأن هذا الآخير عام وذلك خاص والخاص مقدم على العام ، وكلامه هذا مبنى على تقديم الخاص على العام مطلقاً : تقدم الخاص أو تأخر ، وهي مسألة خلافية في الاصول بين الاصوليين. أو أن المراد بالوضوء التنظيف وهو غسل اليد لاجل الزهومة كما جاء في الوضوء من اللبن وأن له دسما والوارد في اللبن التمضمض من شربه وذهب البعض إلى أن الامر في الوضوء من لحوم الإبل للاستحباب لا الإيجاب وهو خلاف ظاهر الامر ، أما لحوم الغنم فلا نقض بأكلها بالاتفاق ، كذا قيل ، ولكن حكى في شرح السنة وجوب الوضوء مما مست النار وعن عمر بن عبد العزيز أنه كان يتوضأ من أكل السكر ، قلت وفي الحديث مأخذ لتجديد الوضوء على الوضوء الوض

١٠ - ﴿ وَعَنَ أَبِّي هُرِيرَةَ رَضَى الله عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى الله عَلَيْهُ وسلم • مَنْ غَسَّلَ مَتَّنَّا فَلْـيَغْتَسِلْ . ومَنْ حَمَلَهُ ۖ فَلْـيَتَوَضَّأَهِ أَخْرِجِهِ أَحْمَدُ والنسائي والترمذي وحسنه وقال أحمد لايصح في هذا الباب شيء ﴾ وذلك لأنه أخرجه أحمد من طريق فيها ضعيف ؛ ولڪن قد حسنه الترمذي وصححه ابن حبـان لوروده من طرق ليس فيها ضعف ، وذكر المــاوردى أن بعض أصحاب الحديث خرج له مائة وعشرين طريقاً وقال أحمد : إنه منسوخ بمــا رواه البهتي عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم قال • ليس عليكم في غسل ميتكم غسل إذا غسلتموه ، إن ميتكم يموت طاهراً وليس بنجس فحسبكم أن تغسلوا أيديكم ، ولكنه ضعفه الببهتي وتعقب المصنف لأنه قال البيهتي هذا ضعيف والحمل فيه على أبي شيبة فقال المصنف أبو شيبة هو إبراهم بن أبي بكر بن شيبة احتج به النسائي ووثقه الناس ١ ومن فوقه احتج بهم البخارى إلى أن قال : فالحديث حسن ثم قال في الجمع بينه وبين الأمر في حديث أبي هربرة : إن الأمر للندب. قلت وقريلته حديث ابن عباس هـذا وحديث ابن عمر عند عبد الله بن أحمد «كنا نغسل الميت فنا من يغتسل ومنا من لايغتسل، قال المصنف إسناده صحيح، وهو أحسن ماجمع به بين هـذه الاحاديث . وأما قوله • ومن حمله فليتوضأ • فلا أعـلم قائلا

يقول بأنه يجب الوضوء من حمل الميت ولا يندب . قلت ولكته مع نهوض الحديث لا عذر عن العمل به ويفسر الوضوء بغسل اليدين كما يفيده التعليل بقوله وإن ميتكم يموت طاهرا فإن لمس الطاهر لا يوجب غسل اليدين منه فيكون في حمل الميت غسل اليدين ندباً تعبداً إذ المراد إذا حمله مباشراً لبدنه بقرينة السياق ولقوله المحموت طاهراً فإنه لايناسب ذلك إلا من يباشر بدنه بالحمل

١١ ـــ ﴿ وَعَنْ عَبِدَ اللَّهِ مِنْ أَنَّى بِكُرْ رَضَّى اللَّهُ عَنْهُ ﴾ هو ابن أتى بكر الصديق ، أمه وأم أسماء واحدة ، أسلم قديمـا وشهد مع رسول الله صلى الله عليه وسـلم الطائف وأصابه سهم انتقض عليه بعد سنين فحات منه في شوال سنة إحدى عشرة وصلي عليه أبوه ﴿ أَن فَى الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لعمرو ابن حزم ﴾ هو عمرو بن حزم بن زید الخزرجی النجاری ویکنی أبا الضحاك أول مشاهده الخندق واستعمله صلى الله عليه وسلم غلى نجران وهو ابن سبع عشرة سنة ليفقههم في الدين ، ويعلمهم الفرآن ويأخـذ صدقاتهم وكتب له كتاباً فيـه الفرائض والسنن والصدقات والديات . وتوفى عمرو بن حزم فى خلافة عمر بالمدينة ، ذكر هذا ابن عبد البر في الاستيعاب ﴿ وَأَنْ لاَ يُمسَّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ ﴾ رواه مالك مرسلا ووصله النسائي وان حيان وهو معلول ﴾ حقيقة المعلول الحديث الذي يطلع على الوهم بالقرائن وجمع الطرق فيقال له معلل ومعاول والاجود أن يقال فيه المعل من أعله والعلة عبارة عن أسباب خفية غامضة طرأت على الحديث فأثرت فيه وقدحت وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها ولا يقوم لذلك إلا من رزقه الله فهما ثاقياً وحفظاً واسعاً ومعرفة تامة بمراتب الرواة وملكة قوية بالأسانيد والمتون وإنما قال المصنف إن هذا الحديث معلول لأنه من رواية سلمان بن داود وهو متفق على تركه كما قاله ابن حزم . ووهم فى ذلك فإنه ظن أنه سلمان بن داود اليمانى وليس كذلك بل هو سلمان بن داود الخولانى وهو ثقة أثني عليه أبو زرعة وأبو حاتم وعثمان بن سعيد وجماعة من

الحفاظ ، واليماني هو المتفق على ضعفه ، وكتاب عمرو بن حزم تلقاه النماس بالقبول ، قال ابن عبد البر: إنه أشبه المتواتر لتلق النماس له بالقبول وقال يعقوب ابن سفيان ، لا أعلم كتاباً أصح من هذا الكتاب فإن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعين يرجعون إليه ويدعون رأيهم . وقال الحاكم: قد شهد عمر ابن عبد العزيز وإمام عصره الزهري بالصحة لهذا الكتاب وفي الباب من حديث حكيم بن حزام « لا يمس القرآن إلا طاهر » وإن كان في إسناده مقال إلا أنه ذكر الهيشمي في مجمع الزوائد من حديث عبد الله بن عمر أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يمس القرآن إلا طاهر » قال الهيشمي رجاله موثقون وذكر له شاهدين ولكنه يبقى النظر في المراد من الطاهر فإنه لفظ مشترك يطلق على الطاهر من الحدث الاكبر ، والطاهر من الحدث الاصغر ويطلق على المؤمن وعلى من الحدث الاكبر ، والطاهر من الحدث الاصغر ويطلق على المؤمن وعلى من الحدث الا يمسه ولا بد لحله على معين من قرينة . وأما قوله تعالى « لا يمسه الآية وأن المطهرون » فالاوضح أن الضمير الكتاب المكنون الذي سبق ذكره في صدر الآية وأن المطهرون هم الملائكة

17 - ﴿ وعن عائشة رضى الله عنها قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ﴿ يَذْكُرُ اللهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ ۗ وواه مسلم وعلقه البخارى ﴾ والحديث مقرر للاصل وهو ذكر الله على كل حال من الاحوال وهو ظاهر فى عوم الذكر فتدخل تلاوة القرآن ولو كان جنباً إلا أنه قد خصصه حديث على عليه السلام الذي فى باب الغسل ﴿ كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقرئنا القرآن ما لم يكن جنباً ﴿ وأحاديث أخر فى معناه تأتى وكذلك مخصص بحالة الغائط والبول والجماع والمراد بكل أحيانه معظمها كما قال الله تعالى (يذكرون الله قياماً وقعوداً من ذكر الحديث لئلا يتوهم أن نواقض الوضوء مانعة من ذكر الله تعالى

١٣ ـ ﴿ وَعَنْ مَعَاوِيةً رَضَى الله عَنْهُ ﴾ هو ابن أبي سفيان صخر بن حرب هو

وأبوه من مسلمة الفتح ومن المؤلفة قلوبهم ولاَّه عمر الشام بعـد موت يزيد بن أبي سفيان ولم يزل بها متوالياً أربعين سنة إلى أن مات سنة ستين في شهر رجب مدمشق وله تمان وسبعون سنة ﴿ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ٱلْعَيْنُ ﴾ أراد الجنس والمراد العينان من كل إنسان ﴿ وَكَاءُ ﴾ بكسر الواو والمدّ ﴿ السَّهِ ﴾ بفتح السين المهملة وكسرها هي الدبر والوكاء ما يربط به الخريطة أو نحوها ﴿فَإِذَا نَامَتِ الْعَيْنَانِ اسْتَطْلَقَ الْوَكَاءُ ﴾ أي انحل ﴿ رواه أحمد والطبراني وزاد ﴾ الطبراني ﴿ وَمَنْ نَامَ فَلْيَتُوَ ضَّأْ ، وهذه الزيادة في هـذا الحديث ﴾ وهي قوله • ومن نام فليتوضأ ، ﴿ عند أبي داود من حديث على عليه السلام ، ﴾ ولفظه : العين وكاء السه فمن نام فليتوضأ » ﴿ دُونَ قُولُه ۚ اسْتُطْلَقَ الْوَكَاءُ » وَفَي كَلَا الْإِسْنَادِينِ ضَعْفُ ﴾ إسناد حديث معاوية وإسناد حديث علىّ فإن في إسناد حديث معاوية بقية عرب أبي بكر بن مريم وهو ضعيف وفي حديث على أيضاً بقية عن الوضين بن عطاء قال ابن أبي حاتم سألت أبي عن هذين الحديثين فقال : ليسا بقويين . وقال أحمد : حديث على . أثبت من حديث معاونة وحسن المنــذري والنووي وابن الصلاح حديث على. والحديثان يدلان على أن النوم ليس بناقض بنفسه وإنما هو مظنة النقض فهمـا من أدلة القائلين مذلك ودليل على أنه لا ينقض إلا النـوم المستغرق وتقدم الكلام في ذلك. وكان الأولى محسن الترتيب أن بذكر المصنف هذا الحديث عقب حديث أنس في أول ماب النواقض كما لا يخفي

1٤ - ﴿ وَلَا بِي دَاوِد أَيْضاً عَن ابن عباس رضى الله عنه مرفوعا ﴿ إِنَّمَا الْوُضُوءُ عَلَى مَنْ نَامَ مُصْطِحِعًا ﴾ وفي إسناده ضعف أيضاً ﴾ لآنه قال أبو داود إنه حديث منكر وبين وجه نكارته وفيه القصر على أنه لا ينقض إلا نوم المضطجع لاغير ولو استغرقه النوم فالجمع بينه وبين ما مضى من الاحاديث أنه خرج على الاغلب فإن الاغلب على من أراد النوم الاضطجاع فلا معارضة

١٥ ـ ﴿ وَعَنَ أَنْسَ رَضَى الله عَنْهُ أَنَ الَّذِي صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ۗ الْحَتَّجَمَّ وَصَلَّى

ولَمْ يَتَوَضَأَ ، أخرجه الدارقطني ولينه ﴾ أى قال: هو لين ؛ وذلك لأن في إسناده صالح بن مقاتل وليس بالقوى وذكره النووى في فصل الضعيف والحديث مقرر للأصل ودليل على أن خروج الدم من البدن غير الفرجين لاينقض الوضوء . وفي الباب أحاديث تفيد عدم نقضه عن ابن عمر وابن عباس وابن أبي أوفي وقد اختلف العلماء في ذلك فالهادوية على أنه ناقض بشرط أن يكون سائلا يقطر أو يكون قدر الشعيرة يسيل في وقت واحد من موضع واحد إلى ما يمكن تطهيره وقال زيد بن على والشافعي ومالك والناصر وجماعة من الصحابة والتابعين إن خروج الدم من البدن من غير السبيلين ليس بناقض لحديث أنس هذا وما أيده من الآثار عمن ذكرناه ولقوله صلى الله عليه وسلم « لا وضوء إلا من صوت أو ريح ، أخرجه أحمد والترمذي وصححه . وأحمد والطبراني بلفظ « لاوضوء إلا من ريح أو سماع » ولان الاصل عدم النقض حتى يقوم ما يرفع الاصل ولم يقم دليل على ذلك

17 - ﴿ وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم قال : « يأتي أَحدَكُمُ الشَّيْطَانُ في صَلاَيهِ ﴾ حال كونه فيها ﴿ فَيَنْفُخُ في مَفْعَدَتِهِ فَيُخَيِّلُ إليْهِ ﴾ يحمل أنه مبنى للفاعل ا وفيه ضمير للشيطان وأنه الذي يخيل أي يوقع في خيال المصلى أنه أحدث ويحتمل أنه مبنى للفعول ونائبه ﴿ أَنَّهُ أَحْدَثَ ولَمْ يُحْدِثُ ، فإذَا وجَدَ ذٰلِكَ فلاَ ينْصَرِفْ حَتَى يسمّعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا ، أخرجه البزار ﴾ بفتح الموحدة وتشديد الزاي بعد الألف راء وهو الحافظ العلامة أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الحالق البصري صاحب المسند الكبير المعلل أخذ عن الطبراني وغيره وذكره الدارقطني وأثني عليه ولم يذكر النهي ولادته ولا وفاته والحديث تقدم مايفيد معناه وهو إعلام من الشارع بتسليط الشيطان على العباد حتى في أشرف العبادات ليفسدها عليهم وأنه لا يضرهم ذلك الشيطان على العباد حتى في أشرف العبادات ليفسدها عليهم وأنه لا يضرهم ذلك الشيطان على العباد حتى في أشرف العبادات ليفسدها عليهم وأنه لا يضرهم ذلك الشيطان على العباد عن الطهارة إلا بيقين ﴿ وأصله في الصحيحين من حديث عبد الله

ابن زيد . ولمسلم عن أبي هريرة نحوه ﴾ تقدم حديث أبي هريرة في هذا الباب ١٧ ــ ﴿ وللحاكم عن أبي سعيد ﴾ هو الخدرى تقدم ﴿ مرفوعاً * إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمُ الشَّيْطانُ ، فقالَ ﴾ أي وسوس له قائلا ﴿ إِنَّكَ أَحْدَثْتَ . فلْيَقُلْ كَذَبْتَ » ﴾ يحتمل أن يقول لفظاً أو في نفسه ولكن قوله ﴿ وأخرجه ابن حبان بلفظ * فلْيَقُلْ في نفسه ، بين أن المراد الآخر منه * وقد روى حديث الحاكم بزيادة بعد قوله كذبت * إلا من وجد ريحاً أو سمع صوتاً بأذنه * وتقدم ماتفيده هذه الاحاديث ولو ضم المصنف هذه الروايات إلى حديث أبي هريرة الذي قدمه وأشار إليه هنا لكان أولى بحسن الترتيب كما عرفت . وهذه الاحاديث دالة على حرص الشيطان على إفساد عبادة بني آدم خصوصاً الصلاة وما يتعلق بها وأنه لايأتيهم غالبا إلا من باب التشكيك في الطهارة : تارة بالقول ، وتارة بالفعل * ومن هنا تعرف أن أهل الوسواس في الطهارات امتثارا مافعله وقاله

باب آداب قضاء الحاجة

الحاجة كناية عن خروج البول والغائط وهو مأخوذ من قوله صلى الله عليه وسلم الذا قعد أحدكم لحاجته ، ويعبر عنه الفقهاء بباب الاستطابة لحديث ، ولا يستطيب بيمينه ، والمحدثون من باب التخلى مأخوذ من قوله صلى الله عليه وسلم ، إذا دخل أحدكم الخلاء ، والتبرز من قوله ، البراز فى الموارد ، وكا سيأتى فالكل من العبارات صحيح

الله على الله المخاد المخارة ألخارة ألخارة ألخارة ألخارة ألخارة المحجمة عدود: المكان الخالى كانوا يقصدونه لقضاء الحاجة ﴿ وضَعَ خَاتَكُهُ ، أخرجه الاربعة ومعلول ﴾ وذلك لانه من رواية همام عن ابن جريج عن الزهرى عن أنس ورواته ثقات لكن ابن جريج لم يسمعه من الزهرى بل سمعه من زياد بن سعد عن الزهرى ولكن بلفظ آخر وهو أنه صلى الله الزهرى بل سمعه من زياد بن سعد عن الزهرى ولكن بلفظ آخر وهو أنه صلى الله

عليه وسلم اتخذ خاتما من ورق ثم ألقاه . والوهم فيه من همام كما قاله أبو داود وهمام ثقة كما قاله ابن معين وقال أحمد: ثبت فى كل المشايخ . وقد روى الحديث مرفوعا وموقوفا عن أنس من غير طريق همام وأورد له البيهتي شاهداً ورواه الحاكم أيضا بلفظ المن رسول الله صلى الله عليه وسلم لبس خاتما نقشه محمد رسول الله وكان إذا دخل الحلاء وضعه ، والحديث دليل على الإبعاد عند قضاء الحاجة كما يرشد إليه لفظ الحلاء فإنه يطلق على المكان الحال المعد لقضاء الحاجة ويأتى في حديث المغيرة ما هو أصرح من هذا بلفظ و فانطلق حتى توارى ، وعند أبى داود في حان إذا أراد البراز انطلق حتى لا يراه أحد ، ودليل على تبعيد ما فيه ذكر الله عند قضاء الحاجة = وقال بعضهم المجرم إدخال المصحف الحلاء لغير ضرورة قبل فلو غفل عن تنحية ما فيه ذكر الله حتى اشتغل بقضاء حاجته غيبه فى فيه أو فى عمامته أو نحوه وهذا فعل منه صلى الله عليه وسلم وقد عرف وجهه وهو صيانة ما فيه ذكر الله عز وجل عن المحلات المستخبثة فدل على ندبه وليس خاصا بالحاتم بل فى كل ملبوس فيه ذكر الله

٢ - ﴿ وعنه ﴾ أى عن أنس ﴿ رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل الحلاء ﴾ أى أراد دخوله ﴿ قال و الله م ﴿ إِنَّى أَعُوذُ بِكَ مِنَ النَّحُبُثِ ﴾ بعم بضم الحاء المعجمة وضم الموحدة ويجوز إسكانها جمع خبيث ﴿ والْخَبَائِثِ ﴾ ولسعيد خبيثة يربد بالأول ذكور الشياطين وبالثانى إناثهم ﴿ أخرجه السبعة ﴾ ولسعيد ابن منصور كان يقول = بسم الله اللهم = الحديث قال المصنف فى الفتح ورواه المعمرى وإسناده على شرط مسلم وفيه زيادة التسمية ولم أرها فى غيره . وإنما قلنا إذا أراد دخوله لقوله دخل لأنه بعد دخول الحلاء لا يقول ذلك وقد صرح على الله على وسلم إذا أراد أن يدخل الحلاء = الحديث أنس قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يدخل الحلاء = الحديث ؛ وهذا فى الأمكنة المعدة لذلك بقرينة الدخول ! ولذا قال ابن بطال . رواية وإذا أتى ، أعم لشمولها ويشرع هذا الذكر

فى غير الاماكن المعدة لقضاء الحاجة وإن كان الحديث ورد فى الحشوش وأنها تحضرها الشياطين ، ويشرع القول بهذا فى غير الاماكن المعدة عند إرادة رفع ثيابه وقيها قبل دخولها ، وظاهر حديث أنس أنه صلى الله عليه وسلم كان يجهر بهذا الذكر ، فيحسن الجهر به

٣ _ ﴿ وعن أنس رضى الله عنه ﴾ كأنه ترك الإضمار فلم يقل • وعنه ، لبعد الاسم الظاهر بخلافه في الحديث الثاني « وفي بعض النسخ من بلوغ المرام " وعنه » بالإضمار أيضاً ﴿ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ * يَدْخُلُ ٱلنَّخَلَاءَ ، فَأَحْمِلُ أَنَا وُغُلَّامٌ ﴾ الغلام هو المترعرع ، قيل إلى حد السبع السنين وقيل إلى الالتحاء . ويطلق على غيره مجازاً ﴿ نَحْوى إِدَاوَةً ﴾ بكسر الهمزة إناء صغير من جلد يتخذ للماء ﴿ مِنْ مَامِ وَعَنْزَةً ﴾ بفتح العين المهملة وفتح النون فزاى هي عصا طويلة فيأسفلها ز ج ويقال رمح قصير ﴿ فَيَسْتَنْجِي بِالْمَاءِ، مَتْفَقَ عَلَيْهِ ﴾ المراد بالخلاء هنا الفضاء بقرينة العنزة لانه كان إذا توضأ صلى إليها في الفضاء أو يستتر بها بأن يضع عليها ثوباً ، أو لغير ذلك من قضاء الحاجات التي تعرض له ولان خدمته في البيوت تختص بأهله. والغلام الآخر اختلف فيه فقيل ان مسدود وأطلق عليه ذلك مجازاً ويبعده قوله نحوى فإن ابن مسعود كان كبيرا فليس نحو أنس في سنه ، ويحتمل أنه أراد نحوى في كونه كان يخدم النبي صلى الله عليه وسلم فيصح فإن ابن مسعود كان صاحب سواد رسول الله صلى الله عليه وسلم يحمل نعله وسواكه، أو لانه مجازكما في الشرح وقيل هو أبو هريرة ، وقيل جابر بن عبد الله . والحديث دليل على جواز الاستخدام للصغير ، وعلى الاستنجاء بالمـاء ، ونقل عرب مالك أنه أنكر استنجاء النبي صلى الله عليه وسلم بالماء والاحاديث قد أثبتت ذلك فلا سماع لإنكار مالك. قيل وعلى أنه أرجح من الاستنجاء بالحجارة وكأنه أخذه من زيادة التكلف بحمل الما. بيد الغلام ولو كان يساوى الحجارة أو هي أرجح منه لما احتاج إلى ذلك. والجمهور من العلماء على أن الأفضل الجمع بين الحجارة

والماء فإن اقتصر على أحدهما فالأفضل الماء حيث لم يرد الصلاة فإن أرادها نفلاف ، فمن يقول تجزئ الحجارة لا يوجبه ، ومن يقول : لا تجزئ يوجبه . ومن آداب الاستنجاء بالماء مسح اليد بالتراب بعده كما أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتى الحلاء أتيت بماء في تور أو ركوة فاستنجى منه ثم مسح يده على الارض . وأخرج النسائي من حديث جرير قال «كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم فأتى الحلاء فقضى حاجته ثم قال ياجرير هات طهوراً فأتيته بماء فاستنجى وقال بيده فدلك بها الارض ، ويأتى مثله في الفسل

3 - ﴿ وعن المغيرة بن شعبة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « و تُحذِ

الإدَاوة = فانطلق ﴾ أى النبي صلى الله عليه وسلم ﴿ حتى توارى عنى فقضى حاجته
متفق عليه ﴾ الحديث دليل على التوارى عند قضاء الحاجة ولا يجب إذ الدليل فعل
ولا يقتضى الوجوب لكنه يجب بأدلة ستر العورات عرب الاعين وقد ورد
الامر بالاستتار من حديث أبي هريرة عند أحمد وأبي داود وابن ماجه أنه صلى الله
عليه وسلم قال « من أتى الغائط فليستتر فإن لم يجد إلا أن يجمع كثيباً من رمل
فليستدبره فإن الشيطان بلعب بمقاعد بنى آدم ، من فعل فقد أحسن ومن لا فلا
حرج » فدل على استحباب الاستتار كا دل على رفع الحرج ولكن هذا غير التوارى
عن الناس بل هذا خاص بقرينة = فإن الشيطان » فلو كان في فضاء ليس فيه إنسان
استحب له أن يستتر بشيء ولو بجمع كثيب من رمل .

٥ - ﴿ وعن أَبِي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اتَّقُوا الَّلاعِنين ﴾ بصيغة التثنية وفي رواية مسلم قالوا : وما اللاعنان يارسول الله ؟ قال ﴿ الَّذِي يَتَخَلَّى في طَرِيقِ النَّاسِ * أَوْ في ظِلَّهِمْ ، رواه مسلم ﴾ قال الخطابي . يريد باللاعنين الأمرين الجالبين للعن الحاملين للناس عليه والداعين إليه وذلك أن من فعلهما لعن وشتم يعني أن عادة الناس لعنه فهو سبب فانتساب

اللعن إليهما من الجحاز العقلي ، قالوا : وقد يكون اللاعن بمعنى الملعون فاعل بمعنى مفعول فهو كذلك من المجاز العقلي . والمراد بالذي يتخلى في طريق النــاس أي يتغوط فما يمر به الناس فإنه يؤذيهم بنتنه واستقذاره ويؤدى إلى لعنه فإن كان لعنه جائزاً فقد تسبب إلى الدعاء عليه بإبعاده عن الرحمة . وإن كان غير جائز فقد تسبب إلى تأثيم غيره بلعنه . فإن قلت : فأى الأمرين أريد هنا ؟ قلت أخرج الطبراني في الكبير بإسناد حسنه الحافظ المنذري عن حذيفة بن أسيد أن الني صلى الله عليه وسلم قال " من آذي المسلمين في طرقهم وجبت عليه لعنتهم " وأخرج في الاوسط والبيهتي وغيرهما برجال ثقـات ـــ إلا محمـد بن عمرو الانصاري وقد وثقه ابن معين ــ من حديث أبى هريرة سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول « من سل سخيمته على طريق من طرق النـاس المسلمين فعليه لمنية الله والملائكة والناس أجمعين، والسخيمة بالسين المفتوحة المهملة والحاء المعجمة فثناة تحتية : العذرة . فهذه الاحاديث دالة على استحقاقه اللعنــة والمراد بالظل هنا مستظل الناس الذي اتخذوه مقيلا ومناخا ينزلونه ويقعدون فيه؛ إذ ليس كل ظل يحرم القعود لقضاء الحاجة تحته فقد قعد النبي صلى الله عليه وسلم تحت حائش النخل لحاجته وله ظل بلا شك . قلت يدل له حديث أحمد د أو ظل يستظل به ،

7 - ﴿ وزاد أبو داود عن معاذ رضى الله عنه : • واْلْمَوَارِدَ ، ولفظه • اتَّقُوا الْمَلَاعِنَ الثَّلَاثَةَ : الْبَرَازَ ﴾ بفتح الموحدة فراء مفتوحة آخره زاى وهو المتسع من الارض يكنى به عن الغائط وبالكسر المبارزة فى الحرب ﴿ فى الْمَوَارِدِ ﴾ جمع مورد : وهو الموضع الذى يأتيه الناس من رأس عين أو نهر لشرب الماء أو للتوضى ﴿ وقَارِعَة الطّرِيقِ ﴾ المراد الطريق الواسع الذى يقرعه الناس بأرجلهم أى يدقونه ويمرون عليه ، ﴿ والظّل ﴾ تقدم المراد به

٧ - ﴿ وَلاَحْدُ عَنَ ابْنُ عِبَاسُ وَ أَوْ نَقْعَ مَاءٍ ﴾ بفتح النون وسكون القاف

فعين مهملة ولفظه بعد قوله « اتقوا الملاءن الثلاث أن يقعد أحدكم فى ظل يستظل به أو فى طريق أو نقع ماء » ونقع الماء المراد به الماء المجتمع كما فى النهاية ﴿ وفيهما ضعف ﴾ أى فى حديث أحمد وأبى داود " أما حديث أبى داود فلأنه قال أبو داود عقبة : وهو مرسل وذلك لأنه من رواية أبى سعيد الحميرى ولم يدرك معاذاً فيكون منقطعاً وقد أخرجه ابن ماجه من هذه الطرق وأما حديث أحمد فلأن فيه ابن لهيعة والراوى عن ابن عباس متهم

٨ - ﴿ وأخرج الطبرانى مسند الدنيا ولد سنة ستين ومائتين وسمع سنة ثلاث وسبعين وهاجر ابن أحمد الطبرانى مسند الدنيا ولد سنة ستين ومائتين وسمع سنة ثلاث وسبعين وهاجر بمدائن الشام والحرمين واليمن ومصر وبغداد والكوفة والبصرة وأصبهان والجزيرة وغير ذلك وحدث عن ألف شيخ أو يزيدون وكان من فرسان هذا الشأن مع الصدق والامانة وأثنى عليه الائمة ﴿ النّهْي عَنْ قَضَاء الْحَاجَةِ تَحْتَ الأَشْجَارِ المُشْمِرَة ﴾ وإن لم تكن ظلا لاحد ﴿ وضَفّة ﴾ بفتح الضاد المعجمة وكسرها جانب النّهُر الجَارِي * من حديث ابن عمر بسند ضعيف ﴾ لان في رواته متروكا وهو فرات بن السائب ذكره المصنف في التلخيص فإذا عرفت هذا فالذي تحصل إلى من الاحاديث ستة مواضع منهي عن التبرز فيها : قارعة الطريق – ويقيد مطلق الطريق بالقارعة – والظل ، والموارد ، ونقع الماء * والاشجار المشمرة * وجانب النهر * وزاد أبو داود في مراسيله من حديث مكحول * نهي رسول الله وجانب النهر * وزاد أبو داود في مراسيله من حديث مكحول * نهي رسول الله عليه وسلم عن أن يبال بأبواب المساجد *

ه _ ﴿ وعن جابر رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ إِذَا لَغُوَّطَ الرَّبُحِلَانِ فَاسْيَتُوارَ ﴾ أى يستر وهو من المهموز جزم بحدف الهمزة _ أى المنقلبة ألفا _ ﴿ كُلُّ واحِد مِنْهُمَا عَنْ صَاحِبِهِ ﴾ والأمر للإبحاب ﴿ ولا يتَحَدَّنَا ﴾ حال تغوطهما ﴿ فَإِنَّ اللهَ يَمْقُتُ عَلَى ذَلِكَ ، ﴾ والمقت أشد البغض ﴿ رواه أحمد وصححه ابن السكن ﴾ بفتح السين المهملة وفتح الكاف وهو الحافظ ﴿ رواه أحمد وصححه ابن السكن ﴾ بفتح السين المهملة وفتح الكاف وهو الحافظ [٨ _ سبل السلام _ ١]

الحجة أبو على سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن البغدادي نزل مصر وولد سنة أربع وتسعين وماثنين وعنى بهذا الشأن وجمع وصنف وبعد صيته ، روى عنه أمَّة من أهل الحديث توفى سنة ثلاث وخمسين وثلثمائة ﴿وابن القطان﴾ بفتح القاف وتشديد الطاء هو الحافظ العلامة أبو الحسن على بن محمد بن عبد الملك الفارسي الشهير مابن القطان كان من أبصر الناس بصناعة الحديث وأحفظهم لأسماء رجاله وأشدهم عناية بالرواية وله تآليف. حدّث ودرس وله كتاب الوهم والإيهام الذي وضعه على الأحكام الكبرى لعبـد الحق وهو يدل على حفظه وقوة فهمـه لكنه تعنت في أحوال الرجال. تُوفَّى في ربيع الأول سنة ثَمَانِ وعشرين وستمانة ﴿ وهو ملوم ﴾ ولم يذكر في الشرح العلة وهي ماقاله أبو داود لم يسنده إلا عكرمة من عمار العجلي اليماني وقد احتج به مسلم في صحيحه وضعف بعض الحفاظ حديث عكرمة هذا عن يحيى بن أبي كثير وقد أخرج مسلم حديثه عن يحيى من أبي كشير . واستشهد البخاري بحديثه عنه وقد روى حديث النهى عن الـكلام حال قضاء الحاجة أبو داود وابن ماجه من حـديث أبي سعيد وان خزيمة في صحيحـه إلا أنهم رووه كلهم من رواية عياض بن هلال أو هلال بن عياض قال الحافظ المنذرى: لا أعرفه بجرح ولا عدالة وهو في عـداد الجهولين. والحديث دليل على وجوب ستر العورة والنهى عن التحدث حال قضاء الحاجة والأصل فيه التحريم وتعليله بمقت الله عليه أى شدة بغضه لفاعل ذلك زيادة في بيان التحريم . ولكنه ادعى في البحر أنه لايحرم إجماعاً وأن النهي للكراهة فإن صح الإجماع وإلا فإن الأصل هو التحريم ا وقد ترك صلى الله عليه وسلم رد السلام الذي هو واجب عند ذلك فأخرج الجماعة إلا البخارى عن ابن عمر • أن رجلا مرّ على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يبول فسلم عليه فلم رد عليه .

١٠ - ﴿ وعن أَبِى قتادة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا يَمَسَّنَ أَحَدُكُمُ * ذَكَرَهُ بِيمِينِهِ وهُوَ يُبُولُ ولَا يَتَمَسَّحْ مِنَ الْخَلَاهِ

بِسَمِينِهِ ﴾ كناية عن الغائط كما عرفت أنه أحد ما يطلق عليه ﴿ وَلَا يَتَنَفَّسُ ﴾ يخرج نفسه ﴿ في الإناء * ﴾ عند شربه منه ﴿ متمق عليه واللفظ لمسلم ﴾ فيه دلبل على تحريم مس الذكر باليمين حال البول لأنه الأصل في النهى وتحريم التمسح بها من الغائط وكذلك من البول لما يأتي من حديث سلمان. وتحريم التنفس في الإناء حال الشرب. وإلى التحريم ذهب أهل الظاهر في الكل عملا به كما عرفت وكذلك جماعة من الشافعية في الاستنجاء وذهب الجمهور إلى أنه المتنزيه وأجمل البخارى في الترجمة فقال: باب النهى عن الاستنجاء باليمين وذكر حديث الكتاب قال المصنف في الفتح ؛ عبر بالنهى إشارة إلى أنه لم يظهر له هل هو التحريم أو المتنزيه أو أن القريئة الصارفة للنهى عن التحريم لم تظهر ؟ وهذا حيث استنجى الكين وصيانتها عن الأقذار والنهى عن التنفس في الإناء لئلا يقدره على شرف اليمين وصيانتها عن الأقذار والنهى عن التنفس في الإناء لئلا يقدره على الجماهير أو يسقط من فه أو أنفه ما يفسده على الغير وظاهره أنه المتحريم. وحمله الجماهير على الأدب.

۱۱ ـ ﴿ وعن سلمان رضى الله عنه ﴾ هو أبو عبد الله سلمان الفارسى ويقال له سلمان الخير مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم أصله من فارس سافر لطلب الدين وتنصر وقرأ الكتب وله أخبار طويلة نفيسة ثم تنقل حتى انتهى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فآمن به وحسن إسلامه وكان رأساً فى أهل الإسلام وقال فيه رسول الله «سلمان منا أهل البيت » وولاه عمر المدائن وكان من المعمرين قيل عاش مائتين وخمسين سنة وقيل ثلاثمائة وخمسين وكان يأكل من عمل يده ويتصدق بعطائه مات بالمدينة سنة خمسين وقيل انتين وثلاثين ﴿ قال لقد نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم النائر الفراد أن نستقبل بفروجنا عند خروج الغائط أو البول ﴿ أَوْ أَنْ نَسْتَشْجِيَ اللهِ عن مس الذكر باليمين عند البول الذي مر ﴿ أَوْ أَنْ نَسْتَشْجِيَ اللهِ عن مس الذكر باليمين عند البول الذي مر ﴿ أَوْ أَنْ قَسْتَشْجِيَ

نْسْتَنْجِيَ بِأُقَلَّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ ﴾ الاستنجاء إزالة النجو بالماء أو الحجارة ﴿ أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِرَجِيعٍ ﴾ وهو الروث ﴿ أَوْ عَظْمٍ ، رواه مسلم ﴾ الحديث فيه النهى عن استقبال القبلة وهي الكعبة كما فسرها حديث أبي أيوب في قوله : فوجدنا مراحيض قد بنيت نحو الكعبة فننحرف ونستغفر الله ، وسيأتى ، ثم قد ورد النهى عن استدبارها أيضاكما في حديث أبي هريرة عنــد مسلم مرفوعا « إذا جلس أحدكم لحاجته فلا يستقبل القبلة و لا يستدبرها » وغيره من الاحاديث واختلف العلماء هل هذا النهى للتحريم أو لا؟ على خمسة أقوال : الأول أنه للتنزيه بلا فرق بين الفضاء والعمران فيكون مكروها . وأحاديث النهي محمولة على ذلك بقرينة حديث جابر « رأيته قبل موته بعـام مستقبل القبلة » أخرجه أحمد وابن حبان وغيرهما وحديث ابن عمر ﴿ أَنَّهُ رَأَى الَّذِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمْ يَقْضَى حاجته مستقبلا لبيت المقدس مستدبراً للكعبة ، متفق عليه وحديث عائشـــة • فحولوا مقعدتي إلى القبلة • المراد بمقعدته ما كان يقعد عليه حال قضاء حاجته إلى القبلة . رواه أحمد وابن ماجه وإسناده حسن . وأول الحديث أنه ذكر عنــد رسول الله صلى الله عليه وسلم قوم يكرهون أن يستقبلوا بفروجهم القبلة • قال أراهم قد فعلوا ، استقبلوا بمقعدتي القبلة ، هذا لفظ ابن ماجه ؛ وقال الذهبي في الميزان في ترجمة خالد بن أبي الصلت : هذا الحديث منكر . الثاني أنه محرم فيهما لظاهر أحاديث النهى والاحاديث التي جعلت قرينة على أنه للتنزيه محمولة على أنها كانت لعذر ولانها حكاية فعل لا عموم لها . الثالث أنه مباح فيهما قالوا : وأحاديث النهى منسوخة بأحاديث الإباحة لان فيها التقييد بقبل عام ونحوه واستقواه في الشرح. الرابع يحرم في الصحاري دون العمران لأن أحاديث الإباحة وردت في العمران فحملت عليه ، وأحاديث النهى عامة . وبعد تخصيص العمران بأحاديث فعله التي سلفت بقيت الصحاري على التحريم وقد قال ان عمر : إنما نهبي عن ذلك في الفضاء فإذا كان بينك وبين القبلة شيء يسترك فلا بأس به. رواه أبو داود

وغيره وهـذا القول ليس بالبعيد لبقاء أحاديث النهى على بابهـا وأحاديث الإباحة كذلك . الخامس الفرق بين الاستقبال فيحرم فيهما وبجـوز الاستدبار فيهما وهو مردود بورود النهى فيهما على سواه . فهذه خمسة أقوال أقربها . الرابع وقد ذكر عن الشعبي أن سبب النهي في الصحراء أنها لاتخلو عن مصلٌ من ملك أو آدمي أو جني فريمـا وقع بصره على غورته . رواه البهتي ، وقد سئل ـ أي الشعي ـ عن اختلاف الحديثين حديث ابن عمر أنه رآه يستدر القبلة وحديث أبي هريرة في النهي فقيال صدقا جميعاً أما قول أبي هريرة فهو في الصحراء فإن لله عباداً ملائكة وجنا يصلون فلا يستقبلهم أحد ببول ولاغائط ولا يستدبرهم وأما كنفكم فإنما هي بيوت بنيت لاقبلة فيها . وهذا خاص بالكعبة وقد ألحق بهـا بيت المقدس لحديث أبى داود نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن استقبال القبلتين بغائط أو بول، وهو حديث ضعيف لايقوى على رفع الأصل. وأضعف منه القول بكراهة استقبال القمرين لما يأتي في الحديث الثاني عشر . والاستنجاء باليمني تقدم الكلام عليه وقوله " أو أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار " بدل على أنه لايجزئ أقل من ثلاثة أحجار وقد ورد كيفية استعال الثلاثة في حديث ابن عباس: حجران للصفحتين وحجر للسربة وهي بسين مهملة وراء مضمومة أو مفتوحة بجرى الحدث من الدبر . وللعلماء خلاف في الاستنجاء بالحجارة فالهادوية على أنه لايحب الاستنجا. إلا على المتيمم أو من خشى تعدى الرطوبة ولم تزل النجاسة بالمياء ، وفي غير هـذه الحالة مندوب لاواجب وإنمـا يحب الاستنجاء بالمـاء للصلاة . وذهب الشافعي إلى أنه مخير بين المها. والحجارة أيهما فعل أجزأه . وإذا اكتنى بالحجارة فلا بدعنــده من الثلاث المسحات ولو زالت العين بدونها ، وقيل إذا حصل الإنقاء بدون الشلاث أجزأ وإذا لم يحصل بثلاث فلا بدّ من الزيادة ويندب الإيتار ، ويستحب النثليث في القبل والدبر فتكون ستة أحجار وورد ذلك في حديث . قلت إلا أن الإحاديث لم تأت في طلبه صلى الله عليه وسلم لابن

مسعود وأبي هريرة وغيرهما إلا بثلاث أحجار وجاء بيان كيفية استعهالها في الدبر ولم يأت في الفبل ولوكانت الست مرادة لطلبها صلى الله عليه وسلم عند إرادته التبرز ولو في بعض الحالات فلوكان حجر له ستة أحرف أجزأ المسح به . ويقوم غير الحجارة مما ينقي مقامها خلافا للظاهرية فقالوا بوجوب الاحجار تمسكا بظاهر الحديث . وأجيب بأنه خرج على الغالب لانه المتيسر . ويدل على ذلك نهيه أن يستنجى برجيع أو عظم ولو تعينت الحجارة لنهى عما سواها وكذلك نهى عن الحم فعند أبي داود «م أمتك لايستنجوا بروثة أو حممة فإن الله تعالى جعل لنا فيها رزقا » فنهى صلى الله عليه وسلم عن ذلك . وكذلك ورد في العظم أنها من طعام الجن كا أخرجه مسلم من حديث ابن مسعود وفيه أنه قال صلى الله عليه وسلم للجن على سألوه الزاد « لم كل عظم ذكر اسم الله عليه أوفر مايكون لحما وكل بعرة على الروثة وقال « إنها ركس في حديث ابن مسعود لما طلب منه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يأتيه بثلاثة أحجار فأتاه بحجرين وروثة فألق الروثة وقال « إنها ركس » فقد يعلل الأمر الواحد بعلل كثيرة . ولا مانع أيضاً أن تكون رجساً وتجعل لدواب الجن طعاماً . وبما يدل على عدم النهى عن استقبال القمر من الحديث الآني

17 _ وهو قوله ﴿ وللسبعة من حديث أبي أيوب رضى الله عنه ﴾ واسمه خالد بن زيد بن كليب الانصارى من أكابر الصحابة شهد بدراً ونزل النبي صلى الله عليه وسلم حال قدومه المدينة عليه . مات غازيا سنة خمسين بالروم وقيل بعدها . والحديث من فوع أوله أنه قال صلى الله عليه وسلم • إذا أتيتم الغائط ، الحديث وفي آخره من كلام أبي أيوب قال : فقدمنا الشام فوجدنا مراحيض قد بنيت نحو الكعبة الحديث تقدم فقوله ﴿ • لَا تَسْتَقْبُلُوا الْقِبْلَةَ ، ولَا تَسْتَدْبرُوهَا بِغَائِطٍ أَوْ بَوْل • وللكِن شَرِّقُوا الْوَ عَرِّبُوا ، ﴾ صريح في جواز استقبال القمرين واستدبارهما إذ لابد أن يكون في الشرق أو الغرب غالباً

19 - ﴿ وعن عائشة رضى الله عنها أن الذي صلى الله عليه وسلم قال ﴿ مَنْ الْغَائِطُ فَلْ يَسْتَرُ ﴾ رواه أبو داود ﴾ هذا حديث في السنن نسبه إلى أبي هريرة ويل التلخيص وقال مداره على أبي سعيد الحيراني الحمصي وفيه اختلاف قيل إنه صحابي ولا يصح والراوي عنه مختلف فيه . والحديث كالذي سلف دال على وجوب الاستتار وقد قدمنا شطره ولفظه في السنن عن أبي هريرة عن الذي صلى الله عليه وسلم ﴿ من اكتحل فليوتر ١ من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج ، ومن أكل فما تخلل فليلفظ استجمر فليوتر : من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج ، ومن أكل فما تخلل فليلفظ وما لاك بلسانه فليبتلع من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج ، ومن أتى الغائط فليستتر فأن لم يجد إلا أن يجمع كثيباً من رمل فليستتر به فإن الشيطان يلعب بمقاعد بني آدم من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج » فهذا الحديث الذي أخرجه أبو داود عن أبي هريرة وليس له هنا عرب عائشة رواية ثم هو مضعف بمن سمعت فكان عن أبي هريرة وليس له هنا عرب عائشة رواية ثم هو مضعف بمن سمعت فكان ما قيل في الحديث أن يعزوه إلى أبي هريرة وأن يشير إلى ما فيه على عادته في الإشارة إلى ما قيل في الحديث وكأنه ترك ذلك لانه قال في فتح الباري إن إسناده حسن . وفي البدر المنير إنه حديث صحيح صححه جماعة منهم ابن حبان والحاكم والنووي

١٤ - ﴿ وعنها ﴾ أى عائشة رضى الله عنها ﴿ أن الذي صلى الله عليه وسلم كان إذا خرج من الغائط قال و نُحفَّرًا آلك ، ﴾ بالنصب على أنه مفعول فعل محذوف أى أطلب غفرانك ﴿ أخرجه الجنسة وصححه أبو حاتم والحاكم ﴾ ولفظة • خرج تشعر بالحروج من المكان كما سلف فى لفظ و دخل و لكن المراد أعم منه ولو كان فى الصحراء قيل واستغفاره صلى الله عليه وسلم من تركه لذكر الله وقت قضاء الحاجة لانه كان يذكر الله على كل أحيانه فجعل تركه لذكر الله فى تلك الحال تقصيراً وعده على نفسه ذنباً فتداركه بالاستغفار ، وقيل معناه التوبة من تقصيره فى شكر نعمته التي أنعم بها عليه فأطعمه ثم هضمه ثم سهل خروج الأذى منه فرأى شكره قاصراً عن بلوغ حق هذه النعمة ففزع إلى الاستغفار منه وهذا أنسب ليوافق حديث

أنس قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خرج من الخلاء قال: الحمد لله الذي أذهب عنى الآذى وعافاني ، رواه ابن ماجه وورد فى وصف نوح عليه السلام أنه كان يقول من جملة شكره بعد الغائط: الحمد لله الذي أذهب عنى الآذى ولو شاء حبسه في . وقد وصفه صلى الله عليه وسلم بأنه كان عبداً شكورا . قلت ويحتمل أن استغفاره للا مرين معا ولما لا فعلمه " على أنه قد يقال إنه صلى الله عليه وسلم وإن ترك الذكر بلسانه حالة التبرز لم يتركه بقلبه وفى الباب من حديث أنس أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول « الحمد لله الذي أحسن إلى فى أوله وآخره ، وحديث ابن عمر أنه كان يقول إذا خرج " الحمد لله الذي أذاق لذته وأبق في قوته وأذهب عنى أذاه " وكل أسانيدها ضعيفة وقال أبو حاتم أصح ما فيه حديث عائشة قلمت لكنه لا بأس في الإتيان بها جميعاً شكراً على النعمة ولا يشترط الصحة للحديث في مثل هذا

10 - ﴿ وعن ابن مسعود ﴾ هو عبد الله بن مسعود قال الذهبي: هو الإمام الرباني أبو عبد الرحمن عبد الله بن أم عبد الهذلى صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وخادمه وأحد السابقين الأولين من كبار البدريين ومن نبلاه الفقهاء والمقربين. أسلم قديما وحفظ من رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعين سورة وقال صلى الله عليه وسلم « من أحب أن يقرأ القرآن غضا كما أنزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد » وفضائله جمة عديدة توفى بالمدينة سنة اثنتين وثلاثين وله نحو مرستين سنة ﴿ قال أنى النبي صلى الله تصالى عليه وعلى آله وسلم الغائط فأمرنى أن آتيه بثلاثة أحجار فوجدت حجرين ولم أجد ثالثا فأتيته بروثة فأخذهما وألقي الروثة ﴾ زاد ابن خزيمة أنها كانت روثة حمار ﴿ وقال * إنها ركش » بكسر الراء وسكون الكاف في القاموس إنه الرجس ﴿ أخرجه البخارى وزاد أحمد والدارقطنى اثنيني بغيرها ﴾ أخذ بهذا الحديث الشافعي وأحمد وأصحاب الحديث فالشترطوا أن لا تنقص الإحجار عن الثلاثة مع مراعاة الإنقاء وإذا لم يحصل بها

زاد حتى ينق . ويستحب الإيتـار وتقدمت الاشارة إلى ذلك ولا يجب الإيتار لحديث أبي دواد • ومن لا فلا حرج • تقدم • وقال الخطابي : لو كان القصد الإنقاء فقط لخلا ذكر اشتراط العدد عن الفائدة فلما أشترط العدد لفظا وعلم الإنقاء معنى دل على إبجـاب الأمرين : وأما قول الطحاوي لوكان الثلاث شرطا لطلب صلى الله عليه وسلم ثالثاً . فجواله أنه قد طلب صلى الله عليه وسلم الثالث كما في روالة أحمد والدارقطني المذكورة في كلام المصنف، وقد قال في الفتح إن رجاله ثقات على أنه لو لم تثبت الزيادة هذه فالجواب على الطحاوى أنه صلى الله عليه وسلم اكتفى بالامر الاول في طلب الشلاث وحين ألتي الروثة عـلم ابن مسعود أنه لم يتم امتثاله الأمر حتى يأتى بثالثة ، ثم يحتمل أنه صلى الله عليه وسلم اكتفى بأحـد أطراف الحجرين فمسح به المسحة الثالثة إذ المطلوب تثليث المسح ولو بأطراف حجر واحد وهذه الثلاث لأحـد السبيلين . ويشترط للآخر ثلاثة أيضاً فتكون ستة لحديث ورد لذلك في مسند أحمد ، على أن في النفس من إثبات ستة أحجار شيئًا فإنه صلى الله عليه وسلم ماعـلم أنه طلب ستة أحجار مع تكرر ذلك منه مع أبي هريرة وابن مسعود وغيرهما والأحاديث بلفظ « من أتى الغائط = كحديث عائشة • إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليستطب بثـ لائة أحجار فإنها تجزئ عنه ، عند أحمـ د والنسائي وأبى داود والدارقطني وقال : إسناده حسن صحيح مع أن الغائط إذا أطلق : ظاهر فى خارج الدبر وخارج القبل يلازمه . وفى حديث خزيمة بن ثابت وأنه صلى الله عليه وسلم سئل عن الاستطابة فقال : بثلاثة أحجار ليس فيهما رجيع " أخرجه أبو داود والسؤال عام للمخرجين معاً أو أحدهما والمحل محل البيان وحديث سلمان بلفظ أمرنا أن لانكنني بدون ثلاثة أحجار وهو مطلق في المخرجين. ومن اشترط الستة فلحديث أخرجـه أحمد ولا أدرى ماصحته فيبحث عنه . ثم تتبعت الأحاديث الواردة في الامر بثلاثة أحجار والنهي عن أقل منهـا فإذا هي كلها خارج الدبر فإنها بلفظ النهى عن الاستنجاء بأقل من ثلاثة أحجار ؛ وبلفظ استجار • إذا

استجمر أحدكم فليستجمر ثلاثاً ، وبلفظ التمسح = نهى صلى الله عليه وسلم أن يتمسح بعظم ، إذا عرفت هذا فالاستنجاء لغة إزالة النجو وهو الغائط والغائط كناية عن العذرة والعذرة خارج الدبر كما يفيد ذلك كلام أهل اللغة فني القاموس النجو ما يخرج من البطن من ربح أو غائط . واستنجى اغتسل بالماء منه أو تمسح بالحجر وفيه : استطاب استنجى ، واستجمر استنجى ، وفيه التمسح إمرار اليد لإزالة الشيء السائل أو المتلطخ اه فعرفت من هذا كله أن الثلاثة الاحجار لم يرد الامر بها والنهى عن أقل منها إلا في إزالة خارج الدبر لاغير ولم يأت بها دليل في خارج القبل والاصل عدم التقدير بعدد بل المطلوب الإزالة لأثر البول من الذكر فيكني فيه واحدة مع أنه قد ورد بيان استعال الثلاث في الدبر : بأن واحدة للمسربة واثنتين الصفحتين ماذاك إلا لاختصاصه بها

17 _ ﴿ وعن أَبِي هريرة رضى الله عنه قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم «نَهَى أَنْ يُسْتَنْجَى بِعَظْمِ أَوْ رَوْثِ وَقَالَ إِنَّهُمَا لَا يُطَهِّرَانِ ، رواه الدارقطنى وصححه أخرجه ابن خزيمة بلفظه هذا والبخارى بقريب منه وزاد فيه أنه قال له أبو هريرة لما فرغ : ما بال العظم والروث قال * هي من طعام الجن وأخرجه البهتي مطولا كذا في الشرح * ولفظه في سنن البهتي أنه صلى الله عليه وسلم قال لابي هريرة رضى الله عنه ابغى أحجاراً أستنفض بها ولاتأتني بعظم ولا روث فأتيته بأحجار في ثوبي فوضعتها إلى جنبه حتى إذا فرغ وقام تبعته فقلت يارسول الله ما بال العظم والروث ؟ فقال د أتاني وفدنصيبين فسألوني الزاد فدعوت الله لهم ألا يمروا بروثة ولاعظم إلا وجدوا عليه طعاماً ، والنهي في الباب عن الزبير وجابر وسهل بن حنيف وغيرهم بأسانيد فيها مافيه مقال والمجموع يشهد بعضها لبعض . وعلل هنا بأنهما لايطهران ، وعلل مافيه مقال والمجموع يشهد بعضها لبعض . وعلل هنا بأنهما لايطهران ، وعلل بأنهما طعام الجن ، وعللت الروثة بأنها ركس والتعليل بعدم التطهير فيها عائد إلى كونها ركساً . وأما عدم تطهير العظم فلانه لزج لايكاد يتاسك فلا ينشف النجاسة ولا يقطع البلة . ولما علل صلى الله عليه وسلم لايحدون عظماً إلا وجدوا

عليه لحمه الذي كان عليه يوم أخذ ولا يجدوا بأن العظم والروثة طعام الجن قال له ابن مسعود: وما يغني عنهم ذلك يا رسول الله قال الإيهم لا يحدوا روثا إلا وجدوا فيه حبه الذي كان يوم أكل ، رواه أبو عبد الله الحاكم في الدلائل ولا ينافيه ما ورد أن الروث علف لدوابهم كما لا يخني . وفيه دليل على أن الاستنجاء بالاحجار طهارة لا يلزم معها الماء وإن استحب لانه علل بأنهما لا يطهران فأفاد أن غيرهما يطهر

١٧ _ ﴿ وَعَنَّ أَنِّي هُرِيرَةً رَضِّي اللَّهِ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّم ■ اسْتَنزُهُوا ﴾ من التنزه وهو البعـــد معنى تنزهوا أو معنى اطلبوا النزاهة ﴿ مِنَ الْبَوْلِ ، فَإِنَّ عَامَّةَ عَـذَابِ الْقَبِرِ ﴾ أي أكثر من يعـذب فيه ﴿ مِنْـهُ • ﴾ أى بسبب ملابسته له وعدم النَّنزه عنه ﴿ رَوَّاهُ الدَّارْقَطْنِي ﴾ والحديث آمر بالبعد عن البول وأن عقوبة عدم التنزه منه تعجل في القبر وقد ثبت حديث في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم مر بقبرين يعذبان ثم أخبر أن عذاب أحدهما لانه كان لا يستنزه من البول أو لانه لا يستتر من بوله ، من الاستشار أي لا يجعل بينه وبين بوله ساتراً يمنعه عن الملامسة له أو « لأنه لا يستبرئ » من الاستبراء أو لأنه لا يتوقاه . وكالها ألفاظ واردة في الروايات والكل مفيد لتحريم ملامسة البول وعدم التحرز منه . وقد اختلف الفقهاء هل إزالة النجاسة فرض أو لا فقال مالك . إزالتها ليست بفرض وقال الشافعي : إزالتها فرض ما عدا ما يعني عنه منها ، واستدل على الفرضية بحديث التعذيب على عدم التنزه من البول وهو وعيد لا يكون إلا على ترك فرض واعتذر لمالك عن الحديث بأنه يحتمل أنه عذب لأنه كان يترك البول يسيل عليه فيصلي بغير طهور لأن الوضوء لا يصح مع وجوده . ولا يخني أن أحاديث الأمر بالذهاب إلى المخرج بالأحجار والأمر بالاستطابة دالة على وجوب إزالة النجاسة . وفيه دلالة على نجاسة البـول . والجديث نص في بول الإنسان لأن الألف واللام في البول في حديث الباب عوض عن المضاف أى عن بوله بدليل لفظ البخارى فى صاحب القبرين فإنها بلفظ «كان لا يستنزه عن بوله» ومن حمله فى جميع الأبوال وأدخل فيه أبوال الإبل كالمصنف فى فتح البارى فقد تعسف، وقد بينا وجه التعسف فى هوامش فتح البارى

1/ - ﴿ وللحاكم ﴾ أى من حديث أبي هريرة ﴿ أَ كُثرُ عَذَابِ الْقَبِرِ مِنَ الْبَوْكِ * وهو صحيح الإسناد ﴾ هذا كلامه هنا وفي التلخيص ما لفظه . وللحاكم وأحمد وابن ماجه ﴿ أكثر عذاب القبر من البول * وأعله أبو حاتم وقال إن رفعه باطل اه ولم يتعقبه بحرف وهنا جزم بصحته فاختلف كلامه كا ترى ولم يتنبه الشارح رحمه الله لذلك فأقر كلامه هنا والحديث يفيد ما أفاده الأول واختلف في عدم الاستنزاه هل هو من الكبائر أو من الصغائر ؟ وسبد، الاختلاف حديث صاحبي القبرين فإن فيه ﴿ وما يعذبان في كبير . بلي إنه لحكبير * بعد أن ذكر وسلم كبر ما يعذبان فيه يدل على أنه من الصغائر ، ورد هذا بأن قوله ﴿ بلي إنه لكبير * يرد هـذا بأن قوله ﴿ بلي إنه الكبير * يرد هـذا . وقيل بل أراد إنه ليس بكبير في اعتقادهما أو في اعتقاد المخاطبين وهو عند الله كبير وقيل ليس بكبير في مشقة الاحتران وجزم بهذا البغوى ورجحه ابن دقيق العيد وقيل غير ذلك وعلى هذا فهو من الحكائ

19 - ﴿ وعن سراقة ﴾ بضم السين المهملة وبعد الراء قاف وهو أبو سفيان سراقة ﴿ ابن مالك رضى الله عنه ﴾ ابن جعشم بضم وسكون المهملة وضم الشين المعجمة وهو الذي ساخت قوائم فرسه لما لحق برسول الله صلى الله عليه وسلم حين خرج فارا مر. مكة والقصة مشهورة قال سراقة في ذلك يخاطب أبا جهل

أبا حكم والله لو كنت شاهيداً لإم جوادي حين ساخت قوائمه

علمت ولم تشكك بأن محمداً رسول ببرهان فمن ذا يقاومه من أبيات. توفى سراقة سنة أربع وعشرين فى صدر خلافة عثمان ﴿ قال عَلَمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فى _ الْخَلاَء _ * أَنْ نَقْعُدَ عَلَى الْيُسْرَى ﴾ من الرجلين ﴿ وننصِبَ الْيُمْنَى * رواه البيهتى بسند ضعيف ﴾ وأخرجه الطبرانى . قال الحازى : في سنده من لانعرفه ولا نعلم فى الباب غيره . قيل والحكمة فى ذلك أنه يكون أعون على خروج الحارج لان المعدة فى الجانب الايسر . وقيل ليكون معتمدا على اليسرى ويقل مع ذلك استعال الهنى لشرفها

ودالين مهملتين بينهما آلف وضبط بمثناة تحتية وزاى معجمة وبقيته كالأول ﴿ عن ودالين مهملتين بينهما آلف وضبط بمثناة تحتية وزاى معجمة وبقيته كالأول ﴿ عن أبيه رضى الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم • إذَا بَالَ أَحَدُكُم وَ فَلْ مَسْده فَلْ مَنْ فَرْ ذَكْرَهُ ثَلاَثَ مَرَّاتٍ ، رواه ابن ماجه بسند ضعيف ﴾ ورواه أحمد فى مسنده والبيهق وابن قانع وأبو نعيم فى المعرفة وأبو داود فى المراسل والعقيلي فى الضعفاء كلهم من رواية عيسى المذكور ، قال ابن معين : لايعرف عيسى ولا أبوه وقال العقيلي : لايتابع عليه ولا يعرف إلا به ، وقال النووى فى شرح المهذب اتفقوا على أنه ضعيف إلا أن معناه فى الصحيحين فى رواية صاحبى القبرين على رواية ابن عساكر • كان لايستبرئ من بوله ، بموحدة ساكنة أى لايستفرغ البول جهده بعد فراغه منه فيخرج بعد وضوئه والحكمة فى ذلك حصول الظن بأنه لم يبق فى المخرج مايخاف من خروجه وقد أوجب بعضهم الاستبراء لحديث أحد صاحبى القبرين هذا وهو شاهد لحديث الباب

٢١ ــ ﴿ وعن ابن عباس رضى الله عنه أن الذي صلى الله عليه وسلم سأل أهل قُباء ﴾ بضم القاف بمدود مذكر مصروف وفيه لغة بالقصر وعدم الصرف ﴿ فقال • إِنَّ اللهَ يُثْنِي عَلَـ يُكُمُ * فقَالُوا إِنَّا نُثْبِعُ الْحِجَارَةَ الْمَاءَ • رواه البزار بسند ضعيف ﴾ قال البزار لانعلم أحداً رواه عرب الزهرى إلا محمد بن عبد العزيز

ولا عنه إلا ابنه . ومحمد ضعيف وراويه عنـه عبد الله بن شبيب ضعيف وأصلة في أبي داود والترمذي في السنن عن أبي هريرة عرب النبي صلى الله عليه وسلم قال و نزلت هذه الآية في أهل قُباء (فيه رجال يحبون أن يتطهروا) قال كانوا يستنجون بالماء فنزلت فهم هذه الآية ، قال المنذري زاد الترمذي غريب وأخرجه ابن ماجمه ﴿ وصححه ابن خزيمة من حديث أبى هريرة رضى الله عنه بدون ذكر الحجارة ﴾ قال النووى في شرح المهـذب: المعروف في طرق الحديث أنهم كانوا بستنجون بالماء وليس فيه أنهم كانوا يجمعون بين الماء والحجارة ، وتبعه ابن الرفعة فقال لايوجد هذا في كتب الحـديث ، وكذا قال المحب الطبرى نحوه قال المصــنف: ورواية البزار واردة عليهم وإن كانت ضعيفة ، قلت يحتمل أنهم يريدون لايوجد في كتب الحيديث بسند صحيح ولكن الأولى الرد بما في الإلمام فإنه صحح ذلك ، قال في البدر : والنووي معـذور فإن رواية ذلك غريبة في زوايا وخبايا لو قطعت إليهـا أكباد الإبل لكان قليلاً. قلت يتحصل من هذا كله أن الاستنجاء بالماء أفضل من الحجارة والجمع بينهما أفضل من الكل بعــد صحة مافي الإمام ، ولم نجد عنه صلى الله عليه وسلم أنه جمع بينهما ، وعدة أحاديث باب قضاء الحاجة أحد وعشرون . وقال في الشرح خمسة عشر . وكأنه عـد أحاديث الملاعن حديثاً واحداً ، ولا وجـه له فإنها أربعة أحاديث عن أبي هريرة عند مسلم ، وعن معاذ عند أبي داود ، وعن ابن عباس عند أحمد ، وعن ابن عمر عند الطبراني ، فقد اختلفت صحابة ومخرجـين . وعد حديثي النهى عن استقبال القبلة واحـداً وهما حديثان عن سلمان عند مسلم ، وعن أبي أيوب عند السبعة

باب الغسل وحكم الجنب

الغسل بضم الغين المعجمة اسم للاغتسال، وقيل إذا أريد به الماء فهو مضموم

وأما المصدر فيجوز فيه الضم والفتح الوقيل المصدر بالفتحوالاغتسال بالضم؛ وقيل إنه بالفتح فعل المغتسل وبالضم الذى يغتسل به وبالكسر ما يجعل مع الماء كالاشنان، وحكم الجنب أى الاحكام المتعلقة بمن أصابته جنابة

١ - ﴿ عَن أَنَّى سَعِيدَ الْحَدْرِي رَضَّى الله عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وسلم « المَـاءُ مِنَ المـّـاء ، رواه مسلم وأصله في البخــاري ﴾ أي الاغتســال من الإنزال فالماء الأول المعروف والثاني المني وفيه من البديع الجناس التام وحقيقة الاغتسال إفاضة المـاء على الاعضاء واختلف في وجوب الدلك فقيل بجب وقيــل لا بجب ﴿ والتحقيق أن المسئلة لغوية ، فإن الوارد في القرآن الغسل في أعضاء الوضوء فيتوقف إثبات الدلك فيه على أنه مر . مسماه وأما الغسل فورد بلفظ (وإن كنتم جنباً فاطهروا) وهذا اللفظ فيه زيادة على مسمى الغسل وأقلها الدلك ، وما عدل عز وجل في العبارة إلا لإفادة التفرقة بين الامرين فأما الغسل فالظاهر أنه ليس من مسماه الدلك إذ يقال غسله العرق وغسله المطر فلا بد من دلسل خارجي على شرطية الدلك في غسل أعضاء الوضوء بخلاف غسل الجنابة والحيض فقد ورد فيه بلفظ التطهير كما سمعت وفي الحيض * فإذا تطهرن ، إلا أنه سـيأتي في حديث عائشة وميمونة ما يدل على أنه صلى الله عليه وسلم اكتفى فى إزالة الجنابة بمجرد الغسل وإفاضة الماء من دون دلك فالله أعلم بالنكتة التي لأجلها عبر في الننزيل عن غسل أعضاء الوضوء بالغسل وعن إزالة الجنابة بالتطهير مع الاتحاد في الكيفية. وأما المسح فإنه الإمرار على الشيء باليد يصيب ما أصاب ويخطئ ما أخطأ فلا يقال لا يبتى فرق بين الغسل والمسح إذا لم يشترط الدلك . وحديث الكتاب ذكره مسلم كما نسبه المصنف إليه في قصة عتبان بن مالك. ورواه أبو داود وابن خزيمة وابن حبان بلفظ الكتاب وروى البخـارى القصة ولم يذكر الحديث ولذا قال المصنف وأصله فى البخارى وهو أنه صلى الله عليه وسلم قال لعتبـانــ ابن مالك « إذا أعجلت أو أفحطت فعايك الوضوء • والحديث له طرق عن جماعة

من الصحابة عن أبي أبوب وعن رافع بن خديج وعن عتبان بن مالك وعن أبي هريرة وعن أنس والحديث دال بمفهوم الحصر المستفاد من تعريف المسند إليه وقد ورد عند مسلم بلفظ وإنما الماء من الماء ، على أنه لا غسل إلا من الإنزال ولا غسل من التقاء الحتانين وإليه ذهب داود وقيل من الصحابة والتابعين وفي البخارى أنه سئل عثمان عن بجامع امرأته ولم يمن فقال ويتوضأ كما يتوضأ للصلاة ويغسل ذكره وقال عثمان : سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبمثله قال على والزبير وطلحة وأبي بن كعب وأبو أبوب ورفعه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال البخارى : الغسل أحوط وقال الجمهور هذا المفهوم منسوخ بحديث أبي هريرة الآتى :

٧ - ﴿ وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الذا جَلَسَ ﴾ أى الرجل المعلوم من السياق ﴿ بيْنَ شُعَبِهَا ﴾ أى المرأة ﴿ الْأَرْبَعِ ﴾ بضح بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة فموحدة جمع شعبة ﴿ ثُمَّ جَهدَهَا ﴾ بفتح الجيم والهاء معناه كدها بحركته أى بلغ جهده فى العمل بها ﴿ فَقَدْ وَجَبَ الْفُسُلُ ﴾ وفى مسلم ثم اجتهد وعند أبى داود « وألزق الحتان بالحتان ، ثم جهدها قال المصنف فى الفتح : وهذا يدل على أن الجهد هنا كناية عن معالجة الإيلاج ﴿ متفق عليه ا زاد مسلم « وإنْ لَمْ أينزِلْ » ﴾ والشعب الأربع قبل يداها ورجلاها وقبل رجلاها وخذاها وقبل ساقاها وخذاها وقبل غير ذلك والكل كناية عن الجماع على أن هذا آخر الأمرين بما رواه أحمد وغيره من طريق الزهرى عن أبى بن كعب أن هذا آخر الأمرين بما رواه أحمد وغيره من طريق الزهرى عن أبى بن كعب أنه قال « إن الفتيا التي كانوا يقولون إن الماء من الماء رخصة كان رسول الله صلى وابن حبان وقال الاسماعيلي إنه صحيح على شرط البخارى وهو صريح فى النسخ على أن حديث الغسل وإن لم ينزل أرجح لو لم يثبت النسخ منطوق فى إيحاب الغسل على أن حديث الغسل وإن لم ينزل أرجح لو لم يثبت النسخ منطوق فى إيحاب الغسل على أن حديث الغسل وإن لم ينزل أرجح لو لم يثبت النسخ منطوق فى إيحاب الغسل على أن حديث الغسل وإن لم ينزل أرجح لو لم يثبت النسخ منطوق فى إيحاب الغسل على أن حديث الغسل وإن لم ينزل أرجح لو لم يثبت النسخ منطوق فى إيحاب الغسل على أن حديث الغسل وإن لم ينزل أرجح لو لم يثبت النسخ منطوق فى إيحاب الغسل

وذلك مفهوم والمنطوق مقدم على العمل بالمفهوم وإن كان المفهوم موافقاً للبراءة الاصلية والآية تعضد المنطوق فى إيجاب الغسل فإنه قال تعالى (وإن كنتم جنباً فاطهروا) قال الشافعى : إن كلام العرب يقتضى أن الجنابة تطلق بالحقيقة على الجماع ، وإن لم يكن فيه إنزال قال فإن كل من خوطب بأن فلانا أجنب عن فلانة عقل أنه أصابها وإن لم ينزل قال : ولم يختلف أن الزنا الذي يجب به الجلد هو الجماع ولو لم يكرب منه إنزال اه فتعاضد الكتاب والسنة على إيجاب الغسل من الإيلاج

" - ﴿ وعن أنس رضى الله عنمه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل قال : و تعتبل المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل قال : و تعتبل المرأة ترى في منامها ما يركون هذا؟ قال « نعم في في أَيْنَ يكون الشّبة ؟ » ﴾ بكسر الشين المعجمة وسكون الموحدة وبفتحهما : لغتان ، اتفق الشيخان على إخراجه من طرق عن أم سلمة وعائشة وأنس ووقعت هذه المسئلة لنساء من الصحابيات لخولة بنت حكيم عند أحمد والنسائي وابن ماجه ولسهلة بنت سهيل عند الطبراني ولبسرة بنت صفوان عند ابن أبي شيبة . والحديث دليل على أن المرأة ترى ما يراه الرجل في منامه والمراد إذا أنزلت الماء كما في البخارى = قال نعم إذا رأت الماء ، أي منامه والمراد إذا أنزلت الماء كما في البخارى = قال نعم إذا رأت الماء ، أي غالب من حال النساء كالرجال ورد على من زعم أن مني المرأة لا يبرز وقوله * فن غالب من حال النساء كالرجال ورد على من زعم أن مني المرأة لا يبرز وقوله * فن أبن يسكون الشبه ، استفهام إنكارى و تقرير أن الولد تارة يشبه أباه و تارة يشبه أمه وأخواله ؛ فأى الماء غلب كان الشبه الغالب .

ع - ﴿ وعن عائشة رضى الله عنها قالت كان النبي صلى الله عايه وسلم ﴿ يَغْتَسِلُ مِنْ أَرْبَعٍ : مِنَ الْجَنَابَةِ ۗ وَيَوْمَ الْجُمْعَةِ ۗ وَمِنَ الْحِجَامَةِ ، وَمِنْ غُسْلِ الْمَيِّتِ ۗ مِنْ أَرْبَعٍ : مِنَ الْجَنَابَةِ ۗ وَيَوْمَ الْجُمْعَةِ ۗ وَمِنَ الْحِجَامَةِ ، وَمِنْ غُسْلِ الْمَيِّتِ وَوَاهُ أَحْمَدُ وَالبِيهِ وَفَى إِسناده مصعب بن رواه أبو داود وصححه ابن خزيمة ﴾ ورواه أحمد والبيه وفي إسناده مصعب بن شيبة وفيه مقال. والحديث دليل على مشروعية الغسل في هذا الاربعة الاحوال الله م ١]

فأما الجنبابة فالوجوب ظاهر ؛ وأما الجمعة فني حكمه ووقته خلاف ، أما حكمه فالجمهور على أنه مسنون لحديث سمرة " من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل " يأتى قريباً وقال داود وجماعة : إنه واجب لحديث « غسل الجمعة واجب على كل محتلم " يأتى قريباً أخرجه السبعة من حديث أبى سعيد . وأجيب بأنه يحمل الوجوب على تأكيد السنية ، وأما وقته ففيه خلاف أيضا فعند الهادوية أنه من فجر الجمعة إلى عصرها وعند غيرهم أنه للصلاة فلا يشرع بعدها مالم يدخل وقت العصر وحديث « من أتى الجمعة فلمعتسل « دليل الشانى ، وتقدم حديث أنس « أنه صلى الله عليه وسلم احتجم وصلى ولم يتوضأ » فدل على أنه ويتقدم حديث أنس « أنه صلى الله عليه وسلم احتجم وصلى ولم يتوضأ » فدل على أنه ويروى عن على عليه السلام : الغسل من الحجامة سنة وإن تطهرت أجزأك وأما الغسل من غسل الميت فتقدم الدكلام فيه وللعلماء فيه ثلاثة أقوال إنه سنة وهو أقربها وإنه واجب وإنه لا يستحب

٥ - ﴿ وعن أَبِي هريرة رضى الله عنه ﴾ أنه قال ﴿ فَي قصة ثمامة ﴾ يضم المثلثة وتخفيف الميم ﴿ ابن أثال ﴾ يضم الهمزة فشللة مفتوحة وهو الحنني سيد أهل الهمامة ﴿ عند ما أسلم ﴾ أى عند إسلامه ﴿ وأمر النبي صلى الله عليه وسلم وأنْ يَغْتَسِلَ • رواه عبد الرزاق ﴾ وهو الحافظ الكبير عبد الرزاق بن همام الصنعاني صاحب التصانيف روى عن عبيد الله بن عمر ، وعن خلائق وعنه أحمد وإسحق وابرن معين والذهلي • قال الذهبي وثقه غير واحد وحديثه مخرج في الصحاح ؛ كان من أوعية العلم مات في شوال سنة إحدى عشرة ومائنين ﴿ وأصله متفق عليه ﴾ بين الشيخين . الحديث دليل على شرعية الغسل بعد الإسلام وقوله أمره : يدل على الإيجاب ، وقد اختلف العلماء في ذلك فعند الهادوية أنه إذا كان قد أجنب حال كفره وجب عليه الغسل للجنابة وإن كان قد اغتسل حال كفره فلا حكم له ،

وحديث « الإسلام يحبُّ ماقبله » لا يوافق هذا القول وعند الحنفية أنه إن كان قد اغتسل حال كفره فلا غسل عليه . وعند الشافعية وغيرهم لا يجب عليه الغسل بعد إسلامه للجنابة للحديث المذكور وهو « أن الإسلام يحبُّ ماقبله » وأما إذا لم يكن أجنب حال كفره فإنه يستحب له الاغتسال لاغيره . أما عند أحمد فقال يجب عليه مطلقا لظاهر حديث الكتاب ولما أخرجه أبو داود من حديث قيس بن عاصم قال « أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أريد الإسلام فأمرنى أن أغتسل بما وسدر » وأخرجه الترمذى والنسائى بنحوه

7 _ ﴿ وعن أبي سعيد رضي الله عنــه أن رسول الله صلى الله عليه وســلم قال داود في إبجاله غسل الجمعـة ، والجهور يتأولونه بما عرفت قريباً وقد قيل إنه كان الإيجاب أول الامر بالغسل لما كانوا فيه من ضيق الحال وغالب لباسهم الصوف وهم في أرض حارة الهواء فكانوا يعرقون عند الاجتماع لصلاة الجمعـة فأمرهم صلى الله عليه وسلم بالغسل فلما وسع الله عليهم ولبسوا القطن رخص لهم في ذلك ٧ ــ ﴿ وَعَنْ شَمُّرَةً ﴾ تقدم ضبطه ﴿ ابن جنـدب رضي الله عنه ﴾ بضم الجيم وسكون النون وفتح الدال المهملة بعدها موحدة هو أبو سعيد في أكثر الاقوال سمرة بن جنبدب الفزاري حليف الأنصار نزل الكوفة وولي البصرة وعبداده في البصريين كان من الحفاظ المكثرين بالبصرة مات آخر سنة تسع وخمسين قال ا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَهُمّا ﴾ أي بالسنة أُخذ ﴿ وَنِعْمَتْ ﴾ السنة أو بالرخصة أخذ ونعمت لأن السنة الغسل أو بالفريضة أُخذ ونعمت الفريضة فإن الوضوء هو الفريضة ﴿ وَمَن اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ ۗ » أخرجه الخسة وحسنه الترمذي ﴾ ومن صحح سماع الحسن من سمرة قال الحديث صحیح وفی سماعه منه خلاف . والحدیث دلیل عمدم وجوب الغسل وهو کما عرفت دليل الجمهور على ذلك وعلى تأويل حديث الإيجاب إلا أن فيـه سؤالا

وهو أنه كيف يفضل الفسل وهو سنة على الوضوء وهو فريضة والفريضة أفضل إجماعاً . والجواب أنه ليس التفضيل على الوضوء نفسه بل على الوضوء الذى لاغسل معه كأنه قال من توضأ واغتسل فهو أفضل بمن توضأ فقط ودل لعدم الفرضية أيضاً حديث مسلم ومن توضأ فأحسن الوضوء ثم أتى الجمعة فاستمع وأنصت غفر له مابين الجمعة إلى الجمعة وزيادة ثلاثة أيام = ولداود أن يقول : هو مقيد بحديث الإيجاب فالدليل الناهض حديث سمرة وإن كان حديث الإيجاب أصح فإنه أخرجه السبعة بخلاف حديث سمرة فلم يخرجه الشيخان ؛ فالاحوط للؤمن أن لايترك غسل الجمعة . وفي الهدى النبوى الأمر بالفسل بوم الجمعة مؤكد جدًا ووجوبه غسل الجمعة . وفي الهدى النبوى الأمر بالفسل بوم الجمعة مؤكد جدًا ووجوبه أقوى من وجوب الوشوء من مس الذكر ووجوبه من القهقهة في الصلاة ووجوب الوضوء من مس النكر ووجوبه من القهقهة في الصلاة ومن الرعاف ومن الحجامة والقء

۸ - ﴿ وعن علىّ رضى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم • يقرأ القرْآنَ مَا لَمْ يكُنْ 'جُنيًا • رواه أحمد والخيسة ﴾ هكذا في نسخ بلوغ المرام والأولى : والأربعة ، وقد وجد في بعضها كذلك ﴿ وهذا لفظ البرمذي وصحه وحسنه ابن حبان ﴾ وذكره المصنف في النلخيص أنه حكم بصحته البرمذي وابن السكن وعبد الحق والبغوى ، وروى ابن خزيمة بإسناده عن شعبة أنه قال : هذا الحديث ثلث رأس مالي وما أحدّث بحديث أحسن منه . وأما قول النووى : خالف البرمذي الاكثرون فضعفوا هذا الحديث فقد قال المصنف : إن تخصيصه للبرمذي بأنه صححه دليل على أنه لم ير تصحيحه لغيره وقد قدمنا من صححه غير البرمذي . وروى الدارقطني عن على موقوفا « اقرؤا القرآن مالم تصب أحدكم جنابة فإن أصابته فلا ولا حرفا ، وهذا يعضد حديث الباب إلا أنه قال ابن خزيمة فعل ولم يبين صلى الله عليه وسلم أنه إنما امتنع من ذلك لاجل الجنابة . وروى

البخاري عن ابن عباس أنه لم بر بالقراءة للجنب بأساً . والقول بأن رواية د لم يكن يحجب النبي صلى الله عليه وسـلم أو يحجزه عن القرآن شيء سوى الجنـابة ، أخرجه أحمد وأصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والبزار والدارقطني والبيهق أصرح فى الدليل على تحريم القراءة على الجنب من حديث البــاب: غير ظاهر فإن الالفاظ كلهـا إخبار عن تركه صلى الله عليه وآله وسلم الفرآن حال الجنابة ولا دليل في الترك على حكم معين وتقدم حديث عائشة • أنه صلى الله عليه وسلم كان يذكر الله على كل أحيانه ، وقدمنا أنه مخصص بحديث على عليه السلام هذا ولكن الحق أنه لا ينهض على التحريم بل محتمل أنه ترك ذلك حال الجنامة للكراهة أو نحوها إلا أنه أخرج أبو يعلى من حديث على عليــه السلام قال: • رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ ثم قرأ شيئًا من القرآن ثم قال : هكذا لمن ليس بجنب فأما الجنب فلا ولا آية ، قال الهيشمي : رجاله موثقون وهو يدل على التحريم لأنه نهى وأصله ذلك ويعاضد ما سلف. وأما حديث ابن عباس مرفوعاً ولو أن أحدكم إذا أنى أهله فقـال بسم الله ، الحديث ، فلا دلالة فيــه على جواز القراءة للجنب لانه يأتى مهذا اللفظ غير قاصد للتلاوة ولانه قبل غشيانه أهله وصيرورته جنباً وحديث ابن أبى شيبة أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا غشي أهله فأنزل قال • اللهم لا تجعل للشيطان فيما رزقتني نصيباً • ليس فيه تسمية فلا رد به إشكال.

٩ - ﴿ وعن أبى سعيد الحدرى رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم • إذَا أَنَى أَحَدُكُمْ أَهْلُهُ ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَعُودَ ﴾ إلى إتيانها ﴿ فَلْ يَتَوَضَأُ بَيْنَهُمَا وُضُوءا ، ﴾ كأنه أكده لانه قد يطلق على غسل بعض الاعضاء فأبان بالتأكيد أنه أراد به الشرعى وقد ورد فى رواية ابن خزيمة والبيهتى وضوء للصلاة ﴿ رواه مسلم: زاد الحاكم ﴾ عن أبى سعيد ﴿ • فَإِنَّهُ أَنْشَطَ لُلْعَوْدِ ، ﴾ فيه دلالة على شرعية الوضوء لمن أراد معاودة أهله ، وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم دلالة على شرعية الوضوء لمن أراد معاودة أهله ، وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم

غشى نساه ولم يحدث وضوءا بين الفعلين وثبت أنه اغتسل بعد غشيانه عنـد كل واحدة ؛ فالكل جائز

١٠ _ ﴿ وَلِلْأُرْبِعَةَ عَنْ عَائِشَةً رَضَى الله عَنَّا قالتَ كَانَ رَسُولَ الله صلى الله عليه وسلم ينامُ وهُوَ جنُبُ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَمَسَّ مَاءً وهو معلول ﴾ بين المصنف العلة أنه من رواية أبي إسحاق عرب الاسود عن عائشة قال أحمد: على أنه ليس بصحيح وقال أنو داود : وهم ، ووجهه أن أيا إسحق لم يسمعه مر. الأسود وقد صححه البيهتي وقال إن أبا إسحاق سمعه من الاسود فبطل القول بأنه أجمع المحدثون أنه خطأ للغسل قلت فيوافق أحاديث الصحيحين فإنها مصرحة بأنه يتـوضأ ويغسل فرجه لاجل النـوم والاكل والشرب والجماع. وقد اختلف العلمـاء هل هو واجب أو غير واجب؟ فالجهور قالوا بالثاني لحديث الباب هذا فإنه صريح أنه لا يمس ماء وحديث طوافه على نسائه بغسل واحد كذا قيل، ولا يخني أنه ليس فيه على المدعى هنا دليل وذهب داود وجماعة إلى وجوبه لورود الأمر بالغسل عند مسلم • ليتوضأ ثم لينم » وفي البخاري « اغسل فرجك ثم توضأ " وأصله الإيجـاب وتأوله الجمهور أنه للاستحباب جمعاً بين الادلة، ولمـا رواه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما من حديث ابن عمر « أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم أينام أحدنا وهو جنب؟ قال نعم ويتوضأ إن شاء ، وأصله في الصحيحين دون قوله ﴿ إِنْ شَاءٍ ، إلا أن تصحيح من ذكرهما وإخراجهما فىالصحيح من كتابه كاف فى العمل ويؤيد حديث « ولا يمس ماء » ولا يحتاج إلى تأويل الترمذي ، ويعضد الاصل وهو عدم وجوب الوضوء على من أراد أن ينام جنباً كما قاله الجمهور

11 - ﴿ وَعَنَ عَائِشَةَ رَضَى الله عَنْهَا قَالَتَ : كَانَ رَسُولَ الله إِذَا اغْتَسَـلَ مِنَ الْجَنَابَةِ ﴾ أى أراد ذلك ﴿ يَبْدَأُ فَيَغْسِلُ يَدْيُهِ ﴾ في حديث ميمونة " مرتين أو ثلاثاً ، ﴿ ثُمَّ يُفْرِغُ ﴾ أى الماء ﴿ بِيَمِينِهِ عَلَى شَمَالِهِ ، فَيَغْسِلُ فَرْجَهُ ، ثُمَّ

يَتُوَضَّأُ ﴾ فى حديث ميمونة • وضوءه للصلاة ، مُمَّ يَأْخُذُ الْمَاءَ • فيُدْخِل أَصَابِعَهُ فى أُصُولِ الشَّعرِ ﴾ أى شعر رأسه وفى رواية البيهق يخلل بها شق رأسه الايمن فيتنبع بها أصول الشعر ثم يفعل بشق رأسه الايسر كذلك ﴿ ثُمَّ حَفَنَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلاَثَ حَفَنَاتٍ ﴾ الحفنة بالمهملة فنون مل الكف كا فى النهاية وبكسر الحاء وفتحها كا فى القاموس وفى حديث ميمونة • ثم أفرغ على رأسه ثلاث حفنات مل كفيه ، إلا أن أكثر روايات مسلم مل كفه بالإفراد ﴿ ثُمَّ أَفَاضَ ﴾ أى الماء ﴿ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ ﴾ أى بقيته ولفظ حديث ميمونة • ثم غسل ، بدل ، أفاض • (أفاض • ﴿ ثُمَّ غَسَلَ رِجَلَيْهِ ، متفق عليه واللفظ لمسلم ﴾

17 — ﴿ وَهَمَا ﴾ أَى الشيخين ﴿ من حديث ميمونة ﴾ فى صفة الغسل من ابتدائه إلى انتهائه إلا أن المصنف اقتصر على مالم يذكر فى حديث عائشة فقط ﴿ * ثُمَّ أَفْرَعَ عَلَى فرْجِهِ وَغَسَلهُ بِشِهَالِهِ ، ثُمَّ صَرَبَ بِهَا الْأَرْضَ — وفى روايةٍ فمَسَّهَا بِالترابِ — وفى آخِرِهِ ثُمَّ أَتْيْتُهُ بِالهِنْدِيلِ ﴾ بكسر الميم وهو معروف ﴿ فَرَدَّهُ — وفيهِ : وَجَعَلَ يُنْفُضُ المَاءَ بِيَدِهِ ﴾ وقيل هذا اللفظ فى حديثهما «ثم تنحى عن مقامه وفيه : وَجَعَلَ يُنْفُضُ المَاءَ بِيَدِهِ ﴾ وقيل هذا اللفظ فى حديثهما «ثم تنحى عن مقامه ذلك فغسل رجليه ثم أتيته إلى آخره » وهذان الحديثان مشتملان على بيان كيفية الغسل من ابتدائه إلى انتهائه فابتداؤه غسل اليدين قبل إدخالها فى الإناء إذا كان مستيقظاً من النوم كا ورد صريحا وكان الغسل من الإناء وقد قيده فى حديث ميمونه مرتين أو ثلاثاً ثم غسل الفرج وفى الشرح أن ظاهره مطلق الغسل فيكنى مرة واحدة ، ودلك الأرض لاجل إزالة الرائحة من اليد ، ولم يذكر أنه أعاد غسل الفرج بعد ذلك مع أنها إذا كانت الرائحة فى اليد فهى باقية فى الفرج ، هذا ما يفهم من الحديث ويدل على أن الماء الذي يطهر به محل النجاسة طاهر مطهر ، وعلى تشريك عسل الذي يزيل النجاسة برفعها الحدث : واستدل به على أن بقاء الرائحة بعد عسل الغي النجاسة مرة واحدة هذا كلامه ويحتمل أنها لم عشل المحل لايضر ويدل على أن غسل الجنابة مرة واحدة هذا كلامه ويحتمل أنها لم

تبق رائحة بل ضرب الارض لإزالة لزوجة اليد إن سلم أنهـا تفارق الرائحة وأما وضوؤه قبيل الغسل فإنه محتمل أنه وضوؤه للصلاة وأنه يصح قبل رفع الحدث الأكبر. وأن يكون غسل هـذه الاعضاء كافيا عرب غسل الجناية . وأنه تنداخل الطهارتان وهو رأى زيد بن على والشافعي وجماعة ، ونقل ابن بطال الإجماع على ذلك ، ويحتمل أنه غسل أعضاء الوضوء للجنابة وقدمها تشريفًا لها ثم وضأها للصلاة ولكن هذا لم ينقل أصلا ، ويحتمل أنه وضأها للصلاة ثم أفاض علمها المــا. مع يقية الجسد للجناية ، ولكن عبارة أفاض الماء على سائر جسده لاتناسب هذا ، إذ هي ظاهرة في أنه أفاضه على ما بقي من جسده بما لم يمسه الماء فإن السائر الباقي لاالجميع . قال في القاموس والسائر الباقي لا الجميع كما توهم جماعات ، فالحديثان ظاهران في كفاية غسل أعضاء الوضوء مرة واحدة عن الجنابة والوضوء وأنه لايشترط في صحة الوضوء رفع الحدث الاكبر ، ومن قال لايتداخلان وأنه يتوضأ بعـد كمال الغسل لم ينهض له على ذلك ذليـل . وقد ثبت في سنن أبي داود « أنه صلى الله عليه وسلم كان يغتسل ويصلي الركعتين وصلاة الغيداة ولا يمس ماء . فبطل القول بأنه ليس في حديث ميمونة وعائشة أنه صلى بعد الغسل ولا يتم الاستدلال بالتداخل إلا إذا ثبت أنه صلى بعده ، قلنا قد ثبت في حديث السنن صلاته به . نعم لم يذكر المصنف في وضوء الغسل أنه مسح رأسه ، إلا أن يقال قد شمله قول • يمونة « وضوءه للصلاة » وقولها «ثم أفاض الماء » الإفاضة الإسالة. وقد استدل به على عـدم وجوب الدلك وعلى أن مسمى غسل لامدخل فيه الدلك لأنهـا عبرت ميمونة بالغسل وعسرت عائشة بالإفاضة والمعنى واحد والإفاضة لادلك فيها فَكَذَلِكَ الْغَسَلِ. وقال المـاوردي: لا يتم الاستدلال بذلك لأن أفاض يمعني غسل والخلاف في الغسل قائم . هذا وأما هل يكرر غسل الاعضاء ثلاثاً عند وضوء الغسل؟ فلم يذكر ذلك في حديث عائشة وميمونة قال القاضي عياض: إنه لم يأت في شيء من الروايات ذلك قال المصنف: بل ورد ذلك في رواية صحيحة عن عائشة وفى قول ميمونة « إنه صلى الله عليه وسلم أخر غسل الرجلين » ولم يرد فى رواية عائشة قيل يحتمل أنه أعاد غسل رجليه بعد أن غسلهما أولا للوضوء لظاهر قولها توضآ وضوءه للصلاة » فإنه ظاهر فى دخول الرجلين فى ذلك ، وقد اختلف العلما فى ذلك ، فنهم من اختار غسلهما أولا ، ومنهم من اختار تأخير ذلك وقد أخذ منه جواز تفريق أعضاء الوضوء وقول ميمونة « ثم أتيته بالمنديل فرده » فيه دليل على عدم شرعية التنشيف للأعضاء وفيه أقوال الاشهر أنه يستحب تركه ، وقيل مباح ، وقيل غير ذلك وفيه دلالة على أن نفض اليد من ماء الوضوء لا بأس به وقد عارضه حديث « لا تنفضوا أيديكم فإنها مراوح الشيطان ، إلا أنه حديث ضعيف لا يقاوم حديث الباب

18 - ﴿ وعن أم سلمة رضى الله عنها قالت قلت يارسول الله إنى امرأة أشد شعر رأسى أفأنقضه لغسل الجنابة ؟ وفى رواية والحيضة فقال: « لاَإِنَّمَا يَكُفيكِ أَنْ تَحْتِي عَلَى رأْسِكِ ثلاَثَ حَثَيَاتٍ » رواه مسلم ﴾ ولحكن لفظه « أشد ضفر رأسى بدل شمعر ، وكأنه رواه المصنف بالمعنى ، وضفر بفتح الضاد وإسكان الفاء وهو المشهور . والحديث دليل على أنه لا بجب نقض الشعر على المرأة فى غسلها من جنابة أو حيض وأنه لا يشترط وصول الماء إلى أصوله وهى مسئلة خلاف . فعند الهادوية لا يجب النقض فى غسل الجنابة وبجب فى الحيض والنفاس لقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة " انقضى شعرك واغتسلى " وأحيب بأنه معارض بهذا الحديث ، ويجمع بينهما بأن الأمر بالنقض للندب ويجاب بأن شعر أم سلمة كان خفيفاً فعلم صلى الله عليه وسلم أنه يصل الماء إلى أصوله . وقيل يجب النقض إن لم يصل الماء أصول الشعر وإن وصل لحفة الشعر لم يجب نقضه أو بأنه إن كان مشدوداً نقض وإلا لم يجب نقضه لأنه يبلغ الشعر لم يجب نقضه أو بأنه إن كان مشدوداً نقض وإلا لم يجب نقضه لأنه يبلغ الماء أم سلمة . وأما فعله صلى الله عليه وسلم وإدخال أصابعه كما سلف فى غسل حديث أم سلمة . وأما فعله صلى الله عليه وسلم وإدخال أصابعه كما سلف فى غسل حديث أم سلمة . وأما فعله صلى الله عليه وسلم وإدخال أصابعه كما سلف فى غسل حديث أم سلمة . وأما فعله صلى الله عليه وسلم وإدخال أصابعه كما سلف فى غسل

الجنابة ففعل لا يدل على الوجوب، ثم هو في حق الرجال وأحاديث أم سلبة في غسل النساء هكذا حاصل ما في الشرح إلا أنه لا يخني أن حديث عائشة كان في الحج فإنها أحرمت بعمرة ثم حاضت قبل دخول مكة فأمرها صلى الله عليه وسلم أن تنقض رأسها وتمشط وتغتسل وتهل بالحج وهي حينتذ لم تطهر من حيضها فليس إلا غسل تنظيف لا حيض فلا يعارض حديث أم سلبة أصلا فلا حاجة إلى هذه التآويل التي في غاية الركة فإن خفة شعر هذه دون هذه يفتقر إلى دليل والقول بأن هذا مشدود وهذا خلافه _ والعبارة عنهما من الراوي بلفظ النقض ـ دعوى بغير دليل ، نعم في المسئلة حديث واضح فإنه أخرج الدارقطني في الأفراد والطبراني والخطيب في التلخيص والضياء المقدسي من حديث أنس مرفوعا الغالما المرأة من حيضها نقضت شعرها نقضاً وغسلته يخطمي وأشنان وإن اغتسلت من جنابة صبت الماء على رأسها صبا وعصرته • فهــذا الحديث مع إخراج الضياء له وهو يشترط الصحة فيما يخرجه يثمر الظن في العمل به ا وبحمل هذا على الندب لذكر الخطمي والأشنان إذ لا قائل بوجومهما فهو قرينة على الندب وحديث أم سلمة محمول على الإبجابكا قال ﴿ إِنِّمَا يَكْفِيكُ ، فإذا زادت نقض الشعركان ندباً وبدل لعـدم وجوب النقض ما أخرجه مسلم وأحمد • أنه بلغ عائشة أن ابن عمر كان يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقضن رءوسهن فقالت يا عجباً لابن عمر هو يأمر النساء أن ينقضن شعرهن أفلا يأمرهن أن محلقن ر.وسهن؟ لقد كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد فيا أزيد أن أفرغ على رأسي ثلاث إفراغات ، وإن كان حديثها في غسلها من الجنابة وظاهر مانقل عن ابن عمر أنه كان يأمر النساء بالنقض في حيض وجنابة ١٤ ـ ﴿ وَعَنَ عَائِشَةَ رَضِّي اللَّهُ عَنَّهَا قَالَتَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّم أبو داود وصححه ابن خزيمة ﴾ ولا سماع لقول ابن الرفعة : إن في رواته متروكا لآنه قد رد قوله بعض الآئمة . والحديث دليل على أنه لايحوز للحائض والجنب دخول المسجد وهو قول الجمهور وقال داود وغيره يحوز وكأنه بنى على البراءة الاصلية وأن هذا الحديث لايرفعها . وأما عبورهما المسجد فقيل يجوز لقوله تعالى (إلا عابرى سبيل) في الجنب وتقاس الحائض عليه ، والمراد به مواضع الصلاة . وأجيب بأن الآية فيمن أجنب في المسجد فإنه يخرج منه للغسل وهو خلاف الظاهر ، وفيه تأويل آخر

10 _ ﴿ وعنها ﴾ أى عائشة ﴿ قالت : كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم مِنْ إِنَاءٍ واحِدٍ تَخْتَلِفُ أَيْدِينَا فِيهِ ﴾ أى فى الاغتراف منه ﴿ مِنَ الجَنَابَةِ » ﴾ بيان لنغتسل ﴿ متفق عليه ؛ زاد ابن حبان • و تَلْقَى ﴾ أى تلتق ﴿ أيدينا » ﴾ فيه . وهو دليل على جواز اغتسال الرجل والمرأة من ما ، واحد والجواز هو الاصل . وقد سلف الكلام فى هذا فى باب المياه

17 — ﴿ وعن أبى هربرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم * إنَّ تَحْتَكُلُّ شَعْرَةٍ جَنَابَةً * فاغْسِلُوا الشَّعَرَ ﴾ لأنه إذا كان تحته جنابة فبالأولى أنها فيه ففرع غسل الشعر على الحكم بأن تحت كل شعرة جنابة ﴿ وأَنقُوا البَشَر ، رواه أبو داود والترمذى وضعفاه ﴾ لانه عندهما من رواية الحارث بن وجيه بفتح الواو فجيم فثناة تحتية قال أبو داود : وحديثه منكر وهو ضعيف ؛ وقال الترمذى : غريب لانعرفه إلا من حديث الحارث وهو شيخ ليس بذاك وقال التهافعى : هذا الحديث ليس بثابت وقال البهتي أنكره أهل العلم بالحديث ـ البخارى وأبو داود وغيرهما ـ ولكن في الباب من حديث على عليه السلام مرفوعا « من ترك موضع شعرة من جنابة لم يغسلها فعل به كذا وكذا فن ثم عاديت رأسى ثلاثاً ، وكان يجزه . وإسناده على ما الما على عاديت رأسى ثلاثاً ، وكان يجزه . وإسناده صحيح كا قال المصنف ولكن قال ابن كثير في الإرشاد : إن حديث على هذا من رواية عطاء بن السائب وهو سي " الحفظ وقال النووى : إنه حديث ضعيف ،

قلت وسبب اختلاف الأثمة فى تصحيحه وتضعيفه: أن عطاء بن السائب اختلط فى آخر عمره فمن روى عنه قبل اختلاطه فروايته عنه صحيحة ومن روى عنه بعد اختلاطه فروايته عنه ضعيفة. وحديث على هذا اختلفوا هل رواه قبل الاختلاط أو بعده؟ ولذا اختلفوا فى تصحيحه وتضعيفه والحق الوقف عن تصحيحه وتضعيفه حتى يتبين الحال فيه ، وقيل الصواب وقفه على على عليه السلام. والحديث دليل على أنه يجب غسل جميع البدن فى الجنابة ولا يعنى عن شىء منه قليل وهو إجماع إلا المضمضة والاستنشاق ففيهما خلاف ، قيل يجبان لهذا الحديث وقيل لا يجبان لحديث عائشة الذى تقدم وميمونة — وحديث إيجابهما هذا غير صحيح ولا يقاوم ذلك . وأما أنه صلى الله عليه وسلم توضأ وضوءه للصلاة : ففعل لا يتهض على الإيجاب ، إلا أن يقال : إنه بيان لمجمل فإن الغسل بحمل فى القرآن يبينه الفعل .

1٧ – ﴿ وَلَاحَمْدَ عَنَ عَائَشَةَ رَضَى اللهُ عَنْهَا نَحُوهُ . وَفَيْهُ رَاوِ مِجْهُولُ ﴾ لم يذكر المصنف الحديث في النلخيص ولا عين من فيه . وإذا كان فيه مجهول فلا تقوم به حجة وأحاديث الباب عدتها سبعة عشر

باب التيمم

التيمم هو فى اللغة : القصد . وفى الشرع : القصد إلى الصعيد لمسح الوجه واليدين بنية استباحة الصلاة ونحوها . واختلف العلماء هل التيمم رخصة أو عزيمة ؟ وقيل : هو لعدم الماء عزيمة ، وللعذر رخصة .

ا - ﴿عن جابر ﴾ هو إذا أطلق جابر بن عبد الله ﴿ أَن النبي صلى الله عليه وسلم قال ﴾ متحدثاً بنعمة الله ومبيناً لاحكام شريعته ﴿ * أُعطِيتُ ﴾ حذف الفاعل العملم به ﴿ خُمسًا ﴾ أى خصالا أو فضائل أو خصائص والآخر يناسبه قوله ﴿ لَمْ يُعْطَهُنَ أَحَدٌ قَبْلى ﴾ ومعلوم أنه لا يعطاهن أحد بعده فتكون خصائص

له إذ الحاصة ما تُوجِد في الشيء ولا توجِد في غيره . ومفهوم العدد غير مراد لانه ڤد ثبت أنه أعيلي أكثر من الخس. وقد عدما السيوطي في الخصائص زيادة عن المائنين وهذا إجمال فصله ﴿ نُصِرْتُ مَالرُعْبِ ﴾ وهو الخوف ﴿ مَسِيرَةً شَهْر ﴾ أي بيني وبن العدق مسافة شهر وأخرج الطيراني « نصرت بالرعب على عدوى مسيرة شهرين * وأخرج أيضاً تفسير ذلك عن السائب بن يزيد بأنه شهر خلنی وشهر أمای قبل و إنما جعل مساعة شهر لانه لم یکن بینــه صلی الله عليه وسلم وبين أحد من أعدائه أكثر من هذه المسافة وهي حاصلة له وإن كان وحده . وفي كونها حاصلة لأمته خلاف ﴿ وَجُعِلْتُ لَى الْأَرْضُ مَسْجِدًا ﴾ موضع سجود ولا يختص به موضع دون غيره وهذه لم تكن الحميره صلى الله عليه وسلم كما صرح به في رواية = وكان من قبلي إنمـا كانوا يصلون في كنائسهم ، وفي أخرى « ولم يكن أحد من الأنبياء يصلى حتى يبلغ محرابه ، وهو نص على أنها لم تكن هذه الحاصة لاحد من الانبياء قبله ﴿ وَظَهُورًا ﴾ بفتح الطاء أي مظهرة تستياح بها الصلاة . وفيه دليل أن التراب يرفع الحدث كالماء لاشتراكهما في الطهورية ، وقد يمنع ذلك ويقال الذي له من الطهورية : استباحة الصلاة به كالمـــاء . وبدل على جواز التيمم بجميع أجزاء الارض وفي رواية « وجعلت لي الارض كلهــا ولامتي مسجداً وطهوراً ، وهو من حديث أبي أمامة عنــد أحمد وغير، وأما قول من منع من ذلك مستـدلا بقوله في بعض روايات الصحيح « وجعلت تربتهـا طهوراً ، أخرجه مسلم فلا دليل فيه على اشتراط النراب لما عرفت في ال<mark>اصول</mark> من أن بذكر بعض أفراد العام لا يخصص به ثم هو مفهوم لقب لا يعمل به عنــد المحققين : نعم في قوله تعالى في آية المائدة في التيمم (فتيمموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) دليل على أن المراد التراب ، وذلك أن كلمة • من ، للتبعيض كما قال في الكشاف حيث قال: إنه لا يفهم أحد من العرب قول القائل مسحت برأسه من الدهن ومن التراب إلا معنى التبعيض ا ه والتبعيض لا يتحقق إلا في المسح من

التراب لا من الحجارة ونحوها ﴿ فَأَيْمَا رَجُلِ ﴾ هو للعموم في قوة فكل رجل ﴿ أَدْرَكَتُهُ الصَّلَاةُ فَلْدُيْصَلِّ ﴾ أي على كل حال وإن لم يكن مسجداً ولا ماء أى بالتيمم كما بينته رواية أبي أمامة « فأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة فلم بجد ماء وجد الارض طهوراً ومسجـــداً ، وفي لفظ : فعنــده طهوره ومسجــده ، وفيه أنه لا بحب على فاقد الماء تطلبه ﴿ وذكر الحديث ﴾ أى ذكر جار بقيـة الحديث فالمذكور في الاصل ثنتان ولنذكر بقية الخس. فالثالثة : قوله « وأحلت لى الغنائم ، وفي رواية المغانم قال الخطابي : كان من تقدم أي من الانبياء على ضربين منهم من لم يؤذن له في الجهاد فلم تكن لهم مغانم. ومنهم من أذن لهم فيه ولكن إذا غنموا شيئًا لم يحل لهم أن يأكلوه وجاءت نار فأحرقته. وقيل أجيز لى التصرف فمها بالتنفيل والاصطفاء والصرف في الغانمين كما قال الله تعالى (قل الأنفال لله والرسول) والرابعة قوله ﴿ وأعطيت الشفاعة ، قد عد في الشرح الشفاعات اثنتي عشرة شفاعة واختار أن الكل من حيث هو مختص به وإن كان بعض أنواعها يكون لغيره ويحتمل أنه صلى الله عليه وسلم أراد بها الشفاعة العظمي في إراحة الناس من الموقف لأنها الفرد الكامل ولذلك يظهر شرفها لكل من في الموقف. والخامسة قوله « وكان النبي يبعث في قومه خاصة وبعثت إلى الناس كافة ، فعموم الرسالة خاص به صلى الله عليه وسلم وأما نوح فإنه بعث إلى قومه خاصة ، نعم صار بعد إغراق من كذب به مبعوثاً إلى أهل الأرض لأنه لم يبق إلا من كان مؤمناً به ولكن ليس العموم فى أصل البعثــة ، وقيل غير ذلك وبهذا عرفت أنه صلى الله عليه وسلم مختص بكل واحدة من هذه الحنس لانه مختص بالمجموع، وأما الافراد فقد شاركه غيره فهاكما قيل فإنه قول مردود. وفي الحديث فوائد جليلة مبينة في الكتب المطولة ، وكان ينبغي للمصنف أن يقول بعد قوله «وذكر الحديث، متفقعليه، ثم يعطف عليه قوله ا في حديث حذيفة إلى آخره لانه بتي حديث جابر غير منسوب إلى مخرج وإن كان قد فهم أنه متفق عليه يعطف قوله ﴿ وَفَى حدیث حذیفة رضی الله عنه عند مسلم • وُجعِلَتْ اُتُوابَتُهَا لَنَـا طَهُورًا إِذَا لَم نَجِدِ المَاءَ ﴾ هذا الفید قرآنی معتبر فی الحدیث الاول کما بیناه

٣ ـــ ﴿ وَعَنَ عَلَى رَضَى الله عَنْهُ عَنْدُ أَحَمْدُ ﴿ ﴿ وَجُعِلَ اللَّهُ رَابُ لِي طَهُورًا ﴾ هو وما قبله دليل من قال إنه لايجزئ إلا التراب وقد أجيب بما سلف من أن التنصيص على بعض أفراد العام لايكون مخصصاً مع أنه من العمل بمفهوم اللقب ولا يقوله جمهور أثمة الاصول.

٤ _ ﴿ وَعَنْ عَمَّارٌ ﴾ بفتح العين المهملة وتشديد الميم آخره راء ، هو أبو اليقظان عمار ﴿ ابن ياسر رضى الله عنهما ﴾ بمثناة تحتية وبعد الآلف سين مهملة مكسورة فراه . أسلم عمار قديماً وعذب في مكة على الإسلام وهاجر إلى الحبشة ثم إلى المدينة وسماه صلى الله عليه وآله وسلم: الطيب والمطيب ، وهو من المهاجرين الأولين شهد بدراً والمشاهد كلها وقتل بصفين مع علىّ عليه السلام وهو ابن ثلاث وسبعين سنة وهو الذي قال له صلى الله عليه وآله وسـلم « تقتلك الفئة الباغية » ﴿ قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم في حاجة فأجنبت ﴾ أي صرت جنبا ، وقدمنا أنه يقال : أجنب الرجـل صار جنباً ولا يقال : اجتنب وإن كثر في لسان الفقها. ﴿ فَلَمْ أَجِدُ المَّـاءُ فَتَمَرُّغْتُ ﴾ بفتح المثناة الفوقية والميم وتشديد الراء فغين معجمة وفى لفظ ﴿ فتمعكت ﴾ ومعناه تقلبت ﴿ في الصعيد كما تتمرغ الدابة ثم أتبت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال : ﴿ إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ ﴾ أي تفعل والقول يطلق على الفعل كقولهم قال بيده هكذا ﴿ بِيَدَ ْبِكَ هُـٰكَذَا ﴾ بينــه بقوله ﴿ ثُمَّ ضَرَبَ بِيَدَ يُهِ الْأَرْضَ ضَرْبَةً واحِدَةً ، ثُمَّ مَسَحَ الشَّمَالَ عَلَى اليِّمِينِ ، وظَاهِرَ كَفَّيْهِ وَوجْهَهُ ، . متفق عليه ﴾ بين الشيخين ﴿ وَاللَّفْظُ لَمْسَلَّمُ ﴾ استعمل عمار القياس فرأى أنه لمـا كان التراب نائباً عن الغسل فلا بد من عمومه للبدن فأبان له صلى الله عليه وسلم الكيفية التي تجزئه وأراه الصفة المشروعة : وأعلمه أنها التي فرضت عليه ودل أنه يكني ضربة واحدة ويكني اليدين مسح الكفين وأن الآية بحملة

بيئها صلى الله عليه وسلم بالافتصار على الكفين. وأفاد أن الترتيب بين الوجـه والكفين غير واجب وإن كانت الواو لاتفيد الترتيب إلا أنه قد ورد العطف في رواية للبخاري للوجه على الكفين بثم وفي لفظ لابي داود ﴿ ثُم ضرب بشماله على يمينه وبيمينه على شماله على الكفين ثم مسح وجهه ﴾ وفى لفظ للإسماعيلي ماهو أوضح من هذا ﴿ إِنَّمَا يَكْفِيكُ أَنْ تَصْرِبُ بِيدِيكُ عَلَى الْأَرْضُ ثُمَّ تَنْفَضَهُمَا ثم تمسح بيمينك على شمالك وبشمالك على يمينك ثم تمسح على وجهك ﴾ ودل على أن التيمم فرض من أجنب ولم يجد المـاء . وقد اختلف فى كمية الضربات وقدر التيمم في اليدين. فذهب جماعة من السلف ومن بعدهم إلى أنها تكفي الضربة الواحدة وذهب إلى أنها لاتكني الضربة الواحدة جماعة من الصحابة ومن بعدهم وقالوا لابد من ضربتين للحديث الآتي قريباً ، والذاهبون إلى كفاية الضربة جمهور العلماء وأهل الحديث عملا بحديث عمار فإنه أصح حديث في الباب ، وحديث الضربتين يأتي أنه لايقوى على معارضته قالوا : وكل ماعدا حديث عمار فهو ضعيف أوموقوفكما يأتي وأما قدر ذلك في اليدين فقــال جماعة من العلماء وأهل الحديث . إنه يكني في اليدن الراحتان وظاهر الكفين لحديث عمار هذا ، وقد رويت عن عمار روامات بخلاف هذا ، لكن الاصح ما في الصحيحين . وقد كان يفتي به عمار بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم . وقال آخرون : إنها تجب ضربتان ومسح اليدين مع المرفقين لحديث ابن عمر الآتى ، ويأتى أن الاصح فيه أنه موقوف فلا يقاوم حديث عمار المرفوع الوارد للتعليم . ومن ذلك اختلافهم في الترتيب بين الوجه واليدين وحديث عمار كما عرفت قاض بأنه لايجب وإليه ذهب مر قال تكني ضربة واحدة قالوا : والعطف في الآية بالواو لايناني ذلك وذهب من قال بالضربتين إلى أنه لابد من الترتيب بتقديم الوجه على اليدين والبمني على اليسرى . وفي حديث عمار دلالة على أن المشروع هو ضرب التراب . وقال بعدم إجزاء غيره الهـادوية وغيرهم لحديث عمار هذا وحديث ابن عمر الآتي ، وقال الشافعي يجزئ وضع يده في التراب

لأن فى إحدى روايتى تيممه صلى الله عليه وسلم من الجدار أنه وضع يده ﴿ وَفَى رواية ﴾ أى من حديث عمار ﴿ للبخارى و وَضَرَبَ بِكَفَيْهِ الْأَرْضَ وَنَقَخَ فِيهِمَا ، ثُمَّ مَسَحَ مِهِمَا وَجْهَةُ وَكَفَيْهِ » أى ظاهرهما كا سلف وهو كاللفظ الأول إلا أنه خالفه بالترتيب وزيادة النفخ ، فأما نفخ التراب فهو مندوب وقيل لايندب وسلف الكلام فى الترتيب وهذا التيمم وارد فى كفاية التراب للجنب الفاقد للماء وقد قاسوا عليه الحائض والنفساء وخالف فيه ابن عمر وابن مسعود . وأما كون التراب يرفع الجنابة أو لا فسيأتى فى شرح حديث أبى هريرة وهو الحديث السادس

ه _ ﴿ وعن ابن عمر رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « التَّيَثُمُ ۚ ضَرْ بَتَانِ ضَرْبَةٌ ۚ لْلُوَ جُهِ ، وضَرْبَةٌ لَلْيَدَ بْنِ إِلَى المِرْ فَقَيْنِ • رواه الدارقطني ﴾ وقال في سننه عقب روايته : وقفه يحيي والقطان وهشيم وغيرهما وهو الصواب اله ولذا قال المصنف ﴿ وصحح الأثمـة وقفه ﴾ على ابن عمر . قالوا : وإنه من كلامه ، وللاجتهاد مسرح في ذلك . وفي معناه عدة روايات كلها غير صحيحة بل إما موقوفة أو ضعيفة فالعمدة حديث عمار وبه جزم البخاري في صحيحه فقال " باب التيمم للوجه والكفين " قال المصنف في الفتح : أي هو الواجب المجزئ وأتى بصيغة الجزم في تلك مع شهرة الخلاف فيه لقوة دليله فإن الاحاديث الواردة في صفة التيمم لم يصح منها سوى حديث أبي جهيم وعمار وما عداهما فضعيف أو مختلف في رفعه ووقفه والراجح عدم رفعه فأما حديث أبي جهيم فورد بذكر اليدين بجملا وأما حديث عمار فورد بلفظ الكفين في الصحيحين وبلفظ المرفقين في السنن ، وفي رواية إلى نصف الدراع ، وفي رواية إلى الآباط . فأما رواية المرفقين وكذا نصف الذراع ففيهما مقال ؛ وأما رواية الآباط فقال الشافعي وغيره إن كان ذلك وقع بأمر الني صلى الله عليه وسلم فكل تيمم صح عن النبي صلى الله عليه وسلم بعده فهو ناسخ له وإن كان وقع بغير أمره فالحجة فيما أمر به ، ويؤيد رواية الصحيحين في الاقتصار على الوجمه والكفين أن عماراً [١٠ _ سبل السلام _ ١]

كان يفتى بعد النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ، وراوى الحديث أعرف بالمراد به من غيره ولا سيما الصحابي الجتهد

7 - ﴿ وَعَنَ أَنَّى هُرِيرَةً رَضَّى اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم «الصَّعِيدُ ﴾ هو عند الاكثرين التراب . وعن بعض أثمـة اللغة أنه وجه الارض تراباً كان أو غيره وإن كان صخراً لاتراب عليه وتقدم الكلام في ذلك ﴿ وَضُوءُ المُسْلِمِ وإنْ لَمْ يَجِدِ المَاءَ عَشَرَ سِنِينَ ﴾ فيه دليـل على نسمية التيمم وضوءا ﴿ فَإِذَا وَجَدَ ﴾ أَى المسلم ﴿ المَّاءَ فَلْيَتَّقِ اللهِ وْالْيُمِسَّهُ بَشَرَّتُهُ ، رواه البزار وصححه ابن القطان ﴾ تقدم الكلام على ضبط ألفاظهما والتعريف بحالها ﴿ لَكُنَّ صوب الدارقطني إرساله ﴾ في الدارقطني في كتاب العـلل إرساله أصح وفي قوله ﴿ إِذَا وَجِدُ الْمَاءُ ﴾ دليل على أنه إن وجد الماء وجب إمساسه بشرته وتمسك به من قال إن التراب لايرفع الحدث وأن المراد أنه يمسه بشرته لما سلف من جنابة فإنها باقية عليه وإنما أباح له التراب الصلاة لاغير وإذا فرغ منها عاد عليه حكم الجنابة ولذا قالوا: لابدّ لكل صلاة من تيم واستدلوا بحديث عمرو بن العاص وقوله صلى الله عليه وسلم له « صليت بأصحابك وأنت جنب » وقول الصحابة له صلى الله عليه وسلم إن عَمْراً صلى بهم وهو جنب فأقرهم على تسميته جنباً . ومنهم من قال إن التراب حكمه حكم الماء يرفع الجنابة ويصلى به ماشاء وإذا وجد الماء لم يجب عليه أن يمسه إلا للستقبل من الصلاة . واستدلوا بأنه تصالى جعله بدلا عن الماء فحمه حكمه، وبأنه صلى الله عليه وسلم سماه طهوراً وسماه وضوءاً كما سلف قريباً والحق أن التيمم يقوم مقام الماء ويرفع الجنابة رفعاً مؤقتاً إلى حال وجدان الماء ١ أما إنه قائم مقام الماء فلأنه تعالى جعله عوضاً عنه عند عدمه والاصل أنه قائم مقامه في جميع أحكامه فلا يخرج عن ذلك إلا بدليـل . وأما أنه إذا وجد المـاء اغتسل فلتسميته صلى الله عليه وسلم عَمراً خُبُنباً ولقوله صلى الله عليه وسلم ﴿ فإذا وجد المـاء فليتق الله " فإن الأظهر أنه أمر بإمساسه الماء لسبب قد تقدم على وجدان الماء إذ

إمساسه لما يأتى من أسباب وجوب الغسل أو الوضوء معلوم من الكتاب والسنة والتأسيس خير من التأكيد

✓ ﴿ وللترمذي عن أبي ذرّ رضى الله عنه ﴾ بذال معجمة مفتوحة فراء اسمه جندب بضم الجيم وسكون النون وضم الدال المهملة وفتحها أيضاً ابن جنادة بضم الجيم وتخفيف النون وبعد الآلف دال مهملة . وأبو ذرّ من أعيان الصحابة وزهادهم والمهاجرين وهو أول من حيى النبي صلى الله عليه وسلم بتحية الإسلام وأسلم قديماً بحكة يقال كان خامساً فى الإسلام ثم الصرف إلى قومه إلى أن قدم المدينة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الجندق ثم سكن بعد وفاته صلى الله عليه وسلم الربذة إلى أن مات بهما سنة اثنتين وثلاثين فى خلافة عثمان وصلى عليه ابن مسعود ويقال إنه مات بعده بعشرة أيام ﴿ نحوه ﴾ أى نحو حديث أبى هريرة ولفظه = قال أبو ذر : إنه مات بعده بعشرة أيام ﴿ نحوه ﴾ أى نحو حديث أبى هريرة ولفظه = قال أبو ذر : المحدود المعرض للجنابة وليس قربى ماء قال : « الصعيد طهور لمن لم يجد الماء ولو عشر سنين ، ﴿ وصححه ﴾ أى حديث أبى ذر ﴿ الترمذي ﴾ قال المصنف فى الفتح : إنه صححه انتيا بن حبان والدارقطني

٨ - ﴿ وعن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال : خرج رجلان فى سفر وليس معهما ماء فحضرت الصلاة فتيمما صعيداً طيباً ﴾ هو الطاهر الحلال وقد قيد الله الصعيد به فى الآيتين فى القرآن فإطلاقه فى حديث أبى هريرة مقيد بالآيات والاحاديث ﴿ فصليا ثم وجد الماء فى الوقت ﴾ أى وقت الصلاة التى صلياها ﴿ فأعاد أحدهما الصلاة والوضوء ﴾ سماه إعادة تغليباً وإلا في يكن قد توضأ أو سمى التيمم وضوءا مجازاً ﴿ ولم يعمد الآخر . ثم أتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرا ذلك له فقال للذى لم يعمد ﴿ أَصَبْتَ الشَّنَةَ ﴾ أى الطريقة الشرعية ﴿ وأُجزاً تُلكَ صَلَا تُلكَ ه ﴾ لانها وقعت فى وقتها والماء مفقود فالواجب التراب ﴿ وقال للآخر ﴾ كانها وقعت فى وقتها والماء مفقود فالواجب التراب ﴿ وقال للآخر ﴾ كانها وقعت فى وقتها والماء مفقود فالواجب التراب ﴿ وقال للآخر ﴾ .

الذي أعاد ﴿ لَكَ الْأَجْرُ مَنَّ مَيْنِ * أَجِرِ الصلاة بِالنِّرابِ وأَجِرِ الصلاة بالماء ﴿ رُواهُ أبو داود والنسائي ﴾ وفي مختصر السنن للمنذري أنه أخرجه النسائي مسنداً ومرسلا وقال أبو داود : إنه مرسل عن عطاء بن يسار ، لكن قال المصنف هـذه الرواية رواها ابن السكن في صحيحه . وله شاهد من حديث ابن عباس رواه إسحاق في مسنده « أنه صلى الله عليه وسلم بال ثم تيمم فقيل له إن المــاء قريب منك قال فلعلى لاأبلغه » والحديث دليل على جواز الاجتهاد في عصره صلى الله عليه وسلم وعلى أنه لايجب الطلب والتلوم له أي الانتظار . ودل على أنه لاتجب الإعادة على من صلى بالتراب ثم وجد الماء في الوقت بعد الفراغ من الصلاة وقيل بل يعيد الواجد في الوقت لقوله صلى الله عليه وسلم ﴿ فإذا وجد الماء فليتق الله وليمسه بشرته ﴾ وهذا قد وجد الماء وأجيب بأنه مطلق فيمن وجد الماء بعد الوقت وقبل خروجه وحال الصلاة وبعدها وحديث أبي سعيد هـذا فيمن لم يجد المـاء في الوقت حال الصـلاة فهو مقيد فيحمل عليه المطلق فيكون معناه . فإذا وجدت الما. قبل الصلاة في الوقت فأمسه بشرتك أي إذا وجدته وعليــــك جنابة متقدمة فيقيـد به كما قدمناه . واستدل الفائل بالإعادة في الوقت بقوله تعالى ﴿ إِذَا قَتْمَ إِلَى الصَّلَاةَ فاغسلوا ﴾ والخطاب متوجه مع بقاء الوقت . وأجيب بأنه بعد فعـل الصلاة لم يبق للخطاب توجه إلى فاعلها كيف وقد قال صلى الله عليه وسلم = وأجزأتك صلاتك ، للذي لم يعد الإجزاء عبارة عن كون الفعل مسقطا لوجوب إعادة العبادة . والحق أنه قد أجزأه

٩ _ ﴿ وعن ابن عباس رضى الله عنهما فى قوله عزوجل (وإنْ كُنْـُتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ) قال إذا كانت بالرجل الجراحة فى سبيل الله ﴾ أى الجهاد ﴿ والقروح ﴾ جمع قرح وهى البثور التى تخرج فى الأبدان كالجدرى ونحوه ﴿ فيجنب ﴾ تصيبه الجنابة ﴿ فيخاف ﴾ يظن ﴿ أن يموت إن اغتسل تيمم . رواه الدارقطنى موقوفا ﴾ على ابن عباس ﴿ ورفعه ﴾ إلى النبي صلى الله عليه وسلم البزار وصححه

ابن خريمة والحماكم ﴾ وقال أبو زرعة وأبو حاتم : أخطاً فيه على بن عاصم . وقال البزار: لا نعلم من رفعه عن عطاء من الثقات إلا جريراً ، وقد قال ابر معين : إنه سمع من عطاء بعد الاختلاف وحينئذ فلا يتم رفعه . وفيه دليل عن شرعية التيمم في حق الجنب إن خاف الموت فأما لو لم يخف إلا الضرر فالآية وهي قوله تعالى (وإن كنتم مرضي) دالة على إباحة المرض للتيمم سواء خاف تلفاً أو دونه والتنصيص في كلام ابن عباس على الجراحة والقروح إنما هو بجرد مشال وإلا فحكل مرض كذلك . ويحتمل أن ابن عباس يخص هذين من بين الامراض وكذلك كونها في سبيل الله مثال فلو كانت الجراحة من سقطة فالحكم واحد وإذا كان مشالا فلا ينفي جواز التيمم لخشية الضرر إلا أن قوله أن يموت يدل على أنه لا يجزئ التيمم إلا لمخافة الموت وهو قول أحمد وأحد قولى الشافعي . وأما الهادوية ومالك وأحد قولى الشافعي والحنفية فأجازوا التيمم لخشية الضرر ، قالوا: لإطلاق ظاهر الآية

10 - ﴿ وعن على رضى الله عنه قال: انكسرت إحدى زندى ﴾ بتشديد المثناة التحتية تثنية زند، وهو مفصل طرف الذراع فى الكف ﴿ فسألت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ﴾ أى عن الواجب من الوضوء فى ذلك ﴿ فأَمَنَى أَنْ أَمْسَحَ عَلَى الجَبائِرِ) هى ما يجبر به العظم المحكسور ويلف عليه ﴿ رواه ابن ماجه بسند واه جدا ﴾ بكسر الجيم وتشديد الدال المهملة وهو منصوب على المصدر أى أجد ضعفه جدا . والجد التحقيق كا فى القاموس فالمراد وأحقق ضعفه تحقيقاً . الحديث أنكره يحيى بن معين وأحمد وغيرهما قالوا : وذلك أنه من طريقين أوهى منه . قال النووى : اتفق الحفاظ على ضعف هذا الحديث من طريقين أوهى منه . قال النووى : اتفق الحفاظ على ضعف هذا الحديث وقال الشافعي لو عرفت إسناده بالصحة ; لقلت به وهيذا بما أسستخير وقال الشافعي لو عرفت إسناده بالصحة ; لقلت به وهيذا بما أسستخير

الله فيه . وفي معناه أحاديث أخر قال البهتي إنه لا يصح منها شيء إلا أنه يقويه قوله ١١ - ﴿ وَعَنْ جَابِرُ رَضَّى اللَّهُ عَنْهُ فَي الرَّجَلُ الذِّي شَجٍّ ﴾ بضم الشين المعجمة وجيم من شجه يشجه بكسر الشين وضمها : كسره _ كما في القاموس ﴿ فَاغْتَسَالُ فَمَاتَ : ﴿ إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيهِ أَنْ يَتَيَمِّمُ ۚ وَيَعْصِبَ عَلَى جُرْحِهِ خِرْقَةً ، ثُمَّ يَمْسَحَ عَلَيْهَا ويَغْسِلَ سَائرً جَسَدِهِ ، رواه أبو داود بسند فيه ضعف ﴾ لأنه تفرد به الزبير بن خريق بضم الخاه المعجمة فراء مفتوحة ومثناة تحتية ساكنة وقاف. قال الدارقطني. ليس بالقوى قلت. وقال الذهبي: إنه صدوق ﴿ وفيه اختلاف على راويه ﴾ وهو عطاء فإنه رواه عنه الزبير بن خريق عن جابر ورواه عنه الأوزاعي بلاغا عن عطاء عن ابن عباس فالاختلاف وقع في رواية عطاء هل عنجابر أو عن ابن عباس؟ وفي إحدى الروايتين ما ليس في الآخري وهذا الحديث وحديث على الأول قد تعـاضدا على وجوب المسم على الجبائر بالمها. وفيه خلاف بين العلماء منهم من قال يمسح لهذين الحديثين وإنكان فيهما ضعف فقد تعاضدا ولأنه عضو تعذر غسله بالماء فمسح ما فوقه كشعسر الرأس وقياساً على مسح أعلى الخفين وعلى العهامة وهـذا القياس يقوى النص. قلت : من قال بالمسح عليهما قوى عنده المسح على الجبائر وهو الظاهر ثم في حديث جابر دليل على أنه يجمع بين التيمم والمسح والغسل وهو مشكل حيث جمع بين التيمم والغسل، قيل فيحمل على أن أعضاء الوضوء كانت جريحة فتعــذر إمساسها بالماء فعدل إلى التيمم ثم أفاض الماء على بقية جسده وأما الشجة فقـد كانت في الرأس والواجب فيه الغسل لكن تعـذر الأجل الشجة فكان الواجب عليه عصها والمسح عليها ، إلا أنه قال المصنف في التلخيص : إنه لم يقع في رواية عطاء عن ابن عباس ذكر التيمم فثبت أن الزبير بن خريق تفرد به نبه على ذلك ابن القطان ثم قال: ولم يقع في رواية عطاء ذكر المسح على الجبيرة فهو مر. أفراد الزبير قال: ثم سياق المصنف لحديث جابر يدل على أن قوله إنما كان يكفيه غير مرفوع وهو مرفوع وإنما لما اختصره المصنف فاتته العبارة الدالة على رفعه

وهو حديث فيه قصة ولفظها عند أبو داود عن جابر قال " خرجنا في سفر فأصاب رجلا منا حجر فشجه في رأسه ثم احتلم فسأل أصحابه فقى الله على تجدون لي رخصة في التيمم ؟ قالوا مانجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء فاغتسل فمات فلما قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم أُخبر بذلك فقال ا قتلوه قتلهم الله " ألا سألوا إذ لم يعلموا ؟ فإنما شفاء الهي السؤال إنما كان يكفيه أن يتيمم ويعصر أويعصب مشك موسى على جرحه خرقة ثم يمسح عليها ويغسل سائر جسده » إلى آخره ملى موسى على جرحه خرقة ثم يمسح عليها ويغسل سائر جسده » إلى آخره صلى الله عليه وسلم والمراد طريقته وشرعه ﴿ أَنْ لاَ يُصَلِّى اللهُ عَلَى اللهُ والمرأة أيضاً ﴿ بِالتَّيمُ مِ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى والمرأة الدارقطني بإسناد ضعيف ﴾ لأنه من رواية الحسن بن عمارة وهو ضعيف ﴿ جدا ﴾ الدارقطني بإسناد ضعيف ﴾ لأنه من رواية الحسن بن عمارة وهو ضعيف ﴿ جدا ﴾ ضعيفان وإن قيل إن أثر ابن عمر أصح فهو موقوف فلا تقوم بالجميع حجة ضعيفان وإن قيل إن أثر ابن عمر أصح فهو موقوف فلا تقوم بالجميع حجة والأصل أنه تعالى قد جعل التراب قائماً مقام الماء وقد علم أنه لايجب الوضوء وهو الأقوم دليلا .

باب الحيض

الحيض مصدر حاضت المرأة تحيض حيضاً ومحيضاً فهى حائض ولما كانت له أحكام شرعية من أفعال وتروك عقد له المصنف باباً ساق فيه ماورد فيه من أحكامه

١ - ﴿ عن عائشة رضى الله عنها أن فاطمة بنت أبى حُبَيْش ﴾ تقدم ضبطه فى أول باب النواقض ﴿ كانت تستحاض ﴾ تقدم أن الاستحاضة جريان الدم من فرج المرأة فى غير أوانه وتقدم فيه أن فاطمة جاءت للنبى صلى الله عليه وسلم من فرج المرأة فى غير أوانه وتقدم فيه أن فاطمة جاءت للنبى صلى الله عليه وسلم من فرج المرأة فى غير أوانه وتقدم فيه أن فاطمة جاءت للنبى صلى الله عليه وسلم من فرج المرأة فى غير أوانه وتقدم فيه أن فاطمة جاءت النبى صلى الله عليه وسلم من فرج المرأة فى غير أوانه وتقدم فيه أن فاطمة جاءت النبى صلى الله عليه وسلم الله عليه و الله و الله

فقالت إني امرأة أستحاض فلا أطهر أفأدع الصلاة ؟ ﴿ فقال لهـ رسول الله صلى الله عليه وسلم " إنَّ دَمَ الْحَيْضِ دَمْ أَسْوَدُ يُعْرَفُ ﴾ بضم حرف المضارعة وكسر الراء أى له عرف ورائحة وقيل بفتح الراء أى تعرفه النساء ﴿ فَإِذَا كَانَ ذٰلِكِ ﴾ بكسر الكاف ﴿ فَأُمْسِكِي عَنِ الصَّلَاةِ ، فَإِذَا كَانَ الْآخَرُ ﴾ أي الذي ليس بتلك الصفة ﴿ فَتَوَضَّىٰ وصَلِّي ، رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم واستنكره أبو حاتم ﴾ لأنه من حديث عدى بن ثابت عن أبيـه عن جده وجده لايعرف وقد ضعف الحديث أبو داود . وهـذا الحديث فيه رد المستحاضة إلى صفة الدم بأنه إذا كان بتلك الصفة فهو حيض وإلا فهو استحاضة . وقد قال به الشافعي في حق المبتدأة وقد تقدم في النواقض أنه صلى الله عليه وسلم قال لها إنما ذلك عرق فإذا أقبلت حيضتك فدعي الصلاة وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلى » ولا ينافيه هذا الحديث فانه يكون قوله « إن دم الحيض أسود يعرف ، بيانا لوقت إقبال الحيضة وإدبارها فالمستحاضة إذا ميزت أيام حيضها إما بصفة الدم أو بإتيانه في وقت عادتها إن كانت معتادة وعلمت بعادتها ففاطمة هـذه يحتمل أنها كانت معتادة فيكون قوله * فإذا أقبلت حيضتك ، أي بالعادة أو غير معتادة فيراد بإقبال حيضتها بالصفة ولا مانع من اجتماع المعروفين في حقها وحق غيرها . هـذا وللستحاضة أحكام خمسة قد سلفت إشارة إلى الوعـد بها منها جواز وطنها في حال جريان دم الاستحاضة عند جماهير العلما. لانها كالطاهرة في الصلاة والصوم وغيرهما فكذا في الجماع ولأنه لايحرم إلا عن دليل ولم يأت دليل بتحريم جماعها قال ابن عباس المستحاضة يأتيها زوجها إذا صلت، الصلاة أعظم ، يريد إذا جازت لها الصلاة ودمها جار وهي أعظم مايشترط له الطهارة جاز جماعها . ومنهـا أنها تؤمر بالاحتياط في طهارة الحـدث والنجس فتغسل فرجها قبل الوضوء وقبـــل التيمم وتحشو فرجها بقطنة أو خرلة دفعاً للنجاسة وتقليلا لها فإن لم يندفع الدم بذلك شدّت مع ذلك على فرجها وتلجمت واستثفرت

كما هو معروف في الكنب المطولة وليس بواجب عليها وإنما هو الأولى تقليلا للنجاسة بحسب القدرة ثم تتوضأ بعد ذلك. ومنها أنه ليس لها الوضوء قبل دخول وقت الصلاة عند الجهور إذ طهارتها ضرورية فليس لها تقديمها قبل وقت الحاجة ٣ _ ﴿ وَفَي حَدَيْثُ أَسَمَاءً بَنْتَ عَمِيسَ رَضَى اللَّهُ عَنْمًا ﴾ بضم المهمـلة وفتح الميم وسكون المثناة النحتية فسين مهملة : هي امرأة جعفر . هاجرت معه إلى أرض الحبشة وولدت له هناك أولادا منهم عبد الله ثم لما قتل جعفر تزوجها أبو بكر الصديق فولدت له محمداً ولما مات أبو بكر تزوجها على بن أبي طالب رضي الله عنه فولدت له يحيي ﴿ عند أبي داود ﴿ وَلَتَجْلِسْ ﴾ هو عطف على ما قبله في الحديث لان المصنف إنما ساق شطر حديث أسماء لكن في لفظ أبي داود عنها هكذا ■ سبحان الله هذا من الشيطان لتجلس » إلى آخره بدون واو . وفي نسخة بلوغ المرام ﴿ فِي مِرْكُن ﴾ بكسر الميم الإجانة التي تغسل فيهـا الثياب ﴿ فَإِذَا رَأْتُ صُفْرَةً فُوْقَ المَّاءِ ﴾ الذي تقعد فيه فتصب علمها الماء فإنها تظهر الصفرة فوق الماء ﴿ ﴿ فَلْـ تَغْنَسِلُ لَلْظُهْرِ وَالْعَصْرِ غُسْلًا وَاحِدًا ، وَتَغْنَسِلُ لَلْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءَ غُسْلًا واحِدًا ، وَتَغْتَسِلُ لْلْفَجْرِ نُحْسُلًا واحِدًا وتتَوَضَّأْ فِيمَا بْيْنَ ذٰلِكَ ، ﴾ هـذا الحديث وحديث حمنة الآتي فيه الامر بالاغتسال في اليوم والليلة ثلاث مرأت وقد بين في حديث حمنة أن المراد إذا أخرت الظهـر والمغرب ومفهومه أنهـا إذا وقتت اغتسلت لكل فريضة . وقد اختلف العلماء فروى عن جماعة من الصحابة والتابعين أنه بجب عليها الاغتسال لكل صلاة وذهب الجهور إلى أنهـا لا بجب عليها ذلك وقالوا رواية أنه صلى الله عليه وسلم أمرها بالغسل لكل صلاة ضعيفة وبين البيهق ضعفها، وقيل بل هو حديث منسوخ بحديث فاطمـة بنت أبي حبيش أنها توضأ لكل صلاة . قلت إلا أن النسخ يحتاج إلى معرفة المتأخر ثم إنه قال المنذرى : إن حديث أسماء بنت عميس حسن فالجمع بين حديثها وحديث فاطمة بنت أبي حبيش أن يقال إن الغسل مندوب بقرينة عدم أمر فاطمة به واقتصاره على أمرها بالوضوء

فالوضوء هو الواجب وقد جنح الشافعي إلى هذا

٣ - ﴿ وعن حمنة ﴾ بفتح الحاء المهملة وسكون الميم فنون ﴿ بنت جحش ﴾ بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة فشين معجمة هي أخت زينب أم المؤمنين وامرأة طلحة بن عبد الله ﴿ قالت كنت أستحاض حيضة كثيرة شديدة ﴾ في سنن أبي داود بيان لكثرتها ، قالت إنما أثج ثجا ، ﴿ فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم أستفتيه فقال ﴿ إِنَّمَا هِيَ رَكُضَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ ﴾ معناه أن الشيطان وقد وجد سبيلا إلى التلبيس عليها في أمر دينها وطهرها وصلاتها حتى أنساها عادتها وصارت في التقدير كأنها ركضة منه ولا ينافى ما تقدم من أنها عرق يقال له العازل لأنه يحمل على أن الشيطان ركضه حتى انفجر والاظهر أنها ركضة منه حقيقة إذ لا مانع من حملهـا عليه ﴿ فَتَحَيَّضِي سِنَّةً أَيَّامِ أَوْ سَسِعَةً أَيَّامٍ ، ثُمَّمَ اغْتَسِلي ، فإذَا اسْتَنْقَأْتِ فَصَلَّى أَرْبَعَةً وعِشْرِينَ ﴾ إن كانت أيام الحيض سنة ﴿ أَوْ ثَلَاثُةً وعِشْرِينَ ﴾ إن كانت أيام الحيض سبعة ﴿ وصُومِي وصَلِّي ﴾ أي ما شئت من فريضة وتطوع﴿ فَإِنَّ ذَٰلِكَ يُجْزِيْكِ ۚ وَكَذَٰ لِكَ فَافْعَلِي ﴾ فيما يستقبل من الشهور ولفظ أبي داود ﴿ فَافْعَلِي كُلَّ شَهْرِ ۗ ﴿ كَمْ تَحِيضُ النِّسَاءُ ﴾ في سنن أبي داود وزيادة ، وكما يطهرن ميقـات حيضهن وطهرهن ، فيه الرد لها إلى غالب أحوال النساء ﴿ فَإِنْ قُويتِ ﴾ أي قدرت ﴿ عَلَى أَنْ تُوَخِّرِي الظُّهْرَ وتُعَجِّلِي العَصْرَ ﴾ هذا لفظ أبي داود وقوله • وتعجلي العصر ، يريد أن تؤخري الظهر أي فتأتي بها في آخر وقتها قبل خروجه « وتعجلي العصر فتأتى به في أول وقته فتكون قد أتت بكل صلاة في وقتها وجمعت بينهما جمعاً صوريا ﴿ ثُمَّ تَعْتَسِلَى حِينَ تَطْهُرِينَ ﴾ هذا اللفظ ليس في سنن أبي داود بل لفظه هكذا « فتغتسلين فتجمعين بين الصلاتين الظهر والعصر ، أي جمعاً صورياً كما عرفت ﴿ وَتُصَلِّى الظُّهْرَ والعَصْرَ جَمِيعًا ﴾ هـذا غير لفظ أبي داود كَمْ عَرَفْتُ ﴿ ثُمَّ تُؤَخِّرِينَ الْمَغْرِبَ والْعِشَاءَ ﴾ لفظ أبي داود وتؤخرين المغرب وتعجلين العشاء ، وما كان يحسن من المصنف حذف ذلك كما عرفت

﴿ أُمَّ تَغْتَسِلِينَ وَتَجْمَعِينَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ ، فَافْعَلَى . وتَغْتَسِلِينَ مَعَ الصُّبْحِ وتُصَلِّينَ قَالَ ﴾ أَى النبي صلى الله عليه وسلم ﴿ وَهُوَ أَعْجَبُ الْأَمْرَ بْنِ إِلَىَّ ، ﴾ ظاهره أنه من كلامه صلى الله عليه وسلم إلا أنه قال أبو داود رواه عمرو بن ثابت عن ابن عقيل قال: فقالت حمنة « هـذا أعجب الامرين إلى " لم يجعله من قول النبي صلى الله عليه وسلم ﴿رُواهُ الْحَسْمَةُ إِلَّا النَّسَائي وصححه التَّرَمْذي وحسنه البخاري ﴾ قال المنذري في مختصر سنن أبي داود : قال الخطابي قد ترك بعض العلماء القول بهذا الحديث لأن ابن عقيـل راويه ليس بذلك وقال أبو بكر البيهتي : تفرد به عبد الله بن محمد بن عقيل وهو مختلف في الاحتجاج به ؛ هذا آخر كلامه ؛ وقد أخرجــه الترمذي وابن ماجه وقال الترمذي هذا حديث حسن صحيح وقال أيضاً وسألت محمداً يعني البخاري عن هذا الحديث فقال هو حديث حسن وقال أحمـد هو حديث حسن صحيح أه فعرفت أن القول بأنه حديث غير صحيح : غير صحيح بل قد صححه الأثمة وقد عرفت مما سقناه من لفظ رواية أبي داود أن المصنف نقل غير لفظ أبي داود من ألفاظ أحد الخسة ولكن لابد من تقييد ما أطلقته الروايات بقوله وتعجلين العشاء كما قال وتعجلين العصر لأنه أرشدها صلى الله عليه وآله وسلم إلى ذلك لملاحظة الإتيان بكل صلاة في وقتها هذه في آخر وقتها وهـذه في أول وقتها وقوله في الحديث « ستة أو سبعة أيام ، ليست فيه كلمة أو شكا من الراوى ولا للتخيير بل للإعلام بأن للنساء أحد العددين فمنهن مرب تحيض ستا ومنهن من تحيض سبعاً فترجع إلى من هي في سـنها وأفرب إلى مزاجها ثم قوله " فإن قويت " يشعر بأنه ليس بواجب، عليها وإنما هو مندوب لها وإلا فإن الواحب إنما هو الوضوء لكل صلاة بعد الاغتسال عن الحيض بمرور الستة أو السبعـة الايام وهو الامر الاول الذي أرشدها صلى الله عليه وسلم إليه فإن في صدر الحديث ﴿ آمرك بأمرين أيهما فعلت أجزأ عنـك من الآخر وإن قويت عليهما فأنت أعلم • ثم ذكر لها الامر الاول أنها تحيض ستاً أو سبعاً ثم تغتسل وتصلي كما

ذكره المصنف وقد علم أنها تتوضأ لكل صلاة لأن استمرار الدم ناقض فىلم يذكره فى هذه الرواية وقد ذكره فى غيرها ثم ذكر الأمر الثانى من جمع الصلاتين والاغتسال كما عرفت ، وفى الحديث دليل على أنه لايباح جمع الصلاتين فى وقت أحدهما للعذر إذ لو أبيح بعذر لكانت المستحاضة أول من يباح لها ذلك بل أمرها بالتوقيت كما عرفت

٤ - ﴿ وَعَنَ عَائِشَةً رَضَى الله عَنْهَا أَنْ أُمْ حَبِيَّةً ﴾ بالحاء المهملة المفتوحة ﴿ بنت جحش ﴾ قيل الأصح أن اسمها حبيبة وكنيتها أم حبيب بغير ها. وهي أخت حمنة التي تقدم حديثها ﴿ شكت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الدم فقال « امْكُثَّى قَدْرَ مَا كَانَتْ تَحْبُسُكِ حَيْضَتُكِ ، ﴾ أى قبـل استمرار جريان الدم ﴿ ثُمَّ اغْتَسِلَى ۚ ﴾ أي غسل الخروج من الحيض ﴿ فَكَانَتُ تَغَسُلُ لَكُلُّ صَلَّاةً ﴾ من غير أمر منه صلى الله عليه وسلم لهـا بذلك ﴿ رُواه مسلم وَفَى رُوايَةُ للبخاري « وَتَوَضَّىٰ لِكُلِّ صَلَاةٍ » وهي ﴾ أي هـذه الرواية ﴿ لَابِي داود وغيره من وجه آخر ﴾ أم حبيبة كانت تحت عبد الرحمن بن عوف . وبنات جحش ثلاث زينب أم المؤمنين وحمنة وأم حبيبة قيل إنهن كن مستحاضات كلهن . وقد ذكر البخاري مايدل على أن بعض أمهات المؤمنين كانت مستحاضة فإن صح أن الثلاث مستحاضة فهي زينب وقد عد العلماء المستحاضات في عصره صلى الله عليه وسلم فبلغن عشر نسوة . والحديث دليل على أن إرجاع المستحاضة إلى أحـد المعرفات وهي أيام عادتها وعرفت أن المعرفات إما العادة التي كانت قبـل الاستحاضة أوصفة الدم بكونه أسود يعرف أو العادة التي للنساء من الستة الآيام أو السبعة أو إقبال الحيضة وإدبارها كل هذه قد تقدمت في أحاديث المستحاضة فبأيهما وقع معرفة الحيض ـ والمراد حصول الظن لا اليقين ـ عملت به سواء كانت ذات عادة أولا كما يفيده إطلاق الاحاديث بل ليس المراد إلا مايحصل لها ظن أنه حيض وإن تعددت الإمارات كان أقوى في حقها ، ثم متى حصل ظن زوال الحيض وجب

عليها الغسل ثم تتوضأ لكل صلاة أو تجمع جمعاً صوريا بالغسل. وهل لها أن تجمع الجمع الجمع الصورى بالوضوء؟ هذا لم يرد به النص فى حقها إلا أنه معلوم جوازه لكل أحد من غيره. وأما هل لها أن تصلى النوافل بوضوء الفريضة؟ فهذا مسكوت عنه أيضاً والعلماء مختلفون فى ذلك كله

٥ ـ ﴿ وعن أم عطية رضى الله عنها ﴾ اسمها نسيبة بضم النون وفتح السين المهملة وسكون المثناة التحتية وفتح الموحدة بنت كعب وقيل بنت الحرث الانصارية بايعت النبي صلى الله غليه وسلم وكانت من كبـار الصحابيات وكانت تغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم تمرض المرضى وتداوى الجرحي ﴿ قالت * كُنَّا لا نُعُدُّ الكُدْرَةَ ﴾ أي ما هو بلون الماء الوسخ الكدر ﴿ والصُّفْرَةَ ﴾ هو الماء الذي تراه المرأة كالصديد. يعلوه اصفرار ﴿ بَعْدَ الطُّهْرِ ﴾ أي بعد رؤية القصة البيضاء والجفوف ﴿ شَيْئًا ، ﴾ أي لا نعده حيضاً ﴿ رواه البخاري وأبو داود واللفظ له ﴾ وقولها «كنا » قد اختلف فيه العلماء فقيل له حكم الرفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم: لأن المرادكنا في زمانه صلى الله عليه وسلم مع علمه فيكون تقريراً منه ، وهــذا رأى البخاري وغيره من علمــاء الحديث فيكون حجة . وهو دليل على أنه لا حكم لما ليس بدم غليظ أسود يعرف فلا يعــد حيضاً بعد أن ترى القصة بفتح القاف وتشديد الصاد المهملة . قيل : إنه شيء كالخيط الأبيض يخرج من الرحم بعد انقطاع الدم أو بعـــد الجفوف وهو أن يخرج ما يحشى به الرحم جافا ، ومفهوم قولها بعــد الطهر أي بأحد الأمرين أن قبــله تمــد الكدرة والصفرة شيئاً أي حيضاً ، وفيه خلاف بين العلماء معروف في الفروع

٦ = ﴿ وعن أنس رضى الله عنه أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة لم يؤا كاوها
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم • اصْنعُوا كُلَّ شَيْءٍ إلَّا النَّكاحَ ، رواه مسلم ﴾

الحديث قد بين المراد من قوله تعالى: • قل هو أذًى فاعتزلوا النساء فى المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن • أن المأمور به من الاعتزال والمنهى عنه من القربان هو النكاح . أى اعتزلوا نكاحهن ولا تقربوهن له وما عدا ذلك من المؤاكلة والمجالسة والمضاجعة وغير ذلك جائز وقد كان اليهود لا يساكنون الحائض فى بيت واحد ولا يجامعونها ولا يؤاكلونها كما صرحت به رواية مسلم . وأما الاستمتاع منهن فقد أباحه هذا الحديث وكما يفيده أيضاً

٧- ﴿ وعن عائشة رضى الله عنها قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم « يَأْمُر نِي قَا تَزِرَ * فَيُبَاشِرُنِي وأَنَا حَائِضٌ * . متفق عليه ﴾ أى يلصق بشرته ببشرتى فيا دون الإزار وليس بصريح بأنه يستمتع منها إنما فيه لصق البشرة بالبشرة والاستمتاع فيما دون الركبة والسرة فى غير الفرج أجازه البعض وحجته « اصنعوا كل شى، إلا النكاح * ومفهوم هذا الحديث . وقال بعض بكراهته وآخر بتحريمه فالاول أولى للدليل . فأما لو جامع وهى حائض فإنه يأثم إجماعا ولا يجب عليه شى، وقيل تجب عليه الصدقة لما يفيده .

٨- ﴿ وعن ابن عباس رضى الله عنهما عن النبى صلى الله عليه وسلم فى الذى يأتى امرأته وهي حائض قال « يتَصَدُّقُ بِدِينَادٍ ، أَوْ بِنِصْفِ دِينادٍ ، رواه الحسة وصححه الحاكم وابن القطان ورجح غيرهما وقفه ﴾ على ابن عباس . الحديث فيه روايات : هذه أحدها وهي التي خرج لرجالها فى الصحيح وروايته مع ذلك مضطربة ، وقد قال الشافعي : لو كان هذا الحديث ثابتا لاخذنا به ، قال المصنف . الاضطراب في إسناد هذا الحديث ومتنه كثير جداً ، وقد ذهب إلى إيجاب الصدقة الحسن وسعيد لكن قالا : يعتق رقبة قياساً على من جامع في رمضان ، وقال غيرهما بل يتصدق بدينار أو بنصف دينار ، وقال الخطابي قال أكثر أهل العلم ؛ لا شيء عليه وزعموا أن هذا مرسل أو موقوف . وقال ابن عبد البر حجة العلم ؛ لا شيء عليه وزعموا أن هذا مرسل أو موقوف . وقال ابن عبد البر حجة

من لم يوجب اضطراب هذا الحديث وأن الذمة على البراءة ولايجب أن يثبت فيها شيء لمسكين ولا غيره إلا بدليل لامدفع فيه ولا مطعن عليه وذلك معدوم في هذه المسئلة . قلت أما من صح له كابن القطان فإنه أمعن النظر في تصحيحه وأجاب عن طرق الطعن فيه وأقره ابن دقيق العيد وقواه في كتابه الإلمام فلا عذر له عن العمل به وأما من لم يصح عنده كالشافعي وابن عبد البر فالأصل براءة الذمة فلا تقوم به الحجة

٩ - ﴿ وعن أَبِي سعيد الخدري رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أَليْسَ إِذَا حَاضَتِ المَرْأَةُ لَمْ تُصَلِّ ولَمْ تَصُمْ ؟ » متفق عليه في حديث طويل ﴾ تمامه « فذلك من نقصان دينها » رواه مسلم من حديث ابن عمر بلفظ « تمكث الليالي ماتصلي و تفطر في شهر رمضان فهذا نقصان دينها » وهو إجماع إخبار يفيد تقريرها على ترك الصوم والصلاة وكونهما لايجبان عليها وهو إجماع في أنهما لايجبان حال الحيض ويجب قضاء الصيام لادلة أخر . وأما كونها لاتدخل المسجد فلحديث « لا أحل المسجد لحائض ولا جنب » وتقدم وأما أنها لاتقرأ القرآن » وإن كان فيه مقال . وكذلك لاتمس المصحف لحديث عمرو بن حزم ؛ تقدم وتقدمت شواهده . والاحاديث لاتقصر عن الكراهة لكل ماذكر وإن لم تبلغ درجة التحريم إذ لاتخلو عن مقال في طرقها ، ودلالة ألفاظها غير صريحة في التحريم

ا وعن عائشة رضى الله عنها قالت لما جئنا ﴾ أى عام حجة الوداع وكانت قد أحرمت معه صلى الله عليه وسلم ﴿ سَرِفَ ﴾ بالسين المهملة مفتوحة وكسر الراء ففاء اسم محل منعه من الصرف للعلمية والتأنيث وهو محل بين مكة والمدينة ﴿ حضت فقال النبي صلى الله عليه وسلم ﴿ افْعَلَى مَا يَفْعَلُ الحَاجُ عَيْنَ

أَنْ لا تَطُوفى بِالبَيْتِ حَتَى تَطْهُرِى * مَتَفَقَ عليه فى حديث طويل فيه صفة حجه صلى الله عليه وسلم ﴾ وفيه دليل على أن الحائض يصح منها جميع أفعال الحج غير الطواف بالبيت وهو مجمع عليه . واختلف فى علته فقيل لأن من شرط الطواف الطهارة . وقيل لكونها ممنوعة من دخول المسجد . وأماركعتا الطواف فقد علم أنهما لا يصحان منها إذ هما مرتبتان على الطواف والطهارة

11 - ﴿ وعن معاذ ﴾ بضم الميم فعين مهملة خفيفة آخره ذال معجمة وهو أبو عبد الرحمن معاذ ﴿ بن جبل رضى الله عنه ﴾ الانصارى الخزرجى أحد من شهد العقبة من الانصار وشهد بدراً وغيرها من المشاهد وبعثه صلى الله عليه وسلم إلى المين قاضياً ومعلماً وجعل إليه قبض الصدقات من العال بالمين ، وكان من أجلاء الصحابة وعلمائهم . استعمله عمر على الشام بعد أبي عبيدة فمات في طاعون عمواس سنة ثماني عشرة وقيل سبع عشرة وله ثمان وثلاثون سنة ﴿ أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم ما يحل للرجل من أمرأته وهي حائض قال « مَا فَوْقَ الإزار عليه مباشرة كل الازار وهو ما بين السرة والركبة . والحديث دليل على تحريم مباشرة كل الازار وهو ما بين السرة والركبة . والحديث قد عارضه حديث مباشرة كل شيء إلا النكاح ، تقدم وهو أصح من هذا فهو أرجح منه ولو ضمه المصنف إليه لكان أولى . وتقدم الكلام فيه وفي حديث عائشة كان يأمرني فأنور »

17 - ﴿ وَعَنَ أُمْ سَلَمَةَ رَضَى اللهَ عَنَهَ ﴿ كَانَتِ النَفَسَاءُ تَقْعُدُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيّ وَمّا ﴾ . رواه الحنسة إلا النسائى واللفظ لابى داود وفى لفظ ﴿ ولمْ يَأْمُرْهَا النَّبَى صلى الله عليه وسلم بقضاء صلاة النَّفَاسِ ﴾ وصحمه الحاكم ﴾ وضعفه جماعة لكن قال النووى ؛ قول جماعة من مصنى الفقهاء ؛ إن هذا الحديث ضعيف مردود عليهم . وله شاهد عند ابن ماجه

من حديث أنس «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « وقت للنفساء أربعين يوماً إلا أن ترى الطهر قبل ذلك » وللحاكم من حديث عثمان بن أبي العاص • وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم للنساء في نفاسهن أربعين يوما » فهذه الأحاديث يعضد بعضها بعضا وتدل على أن الدم الخارج عقيب الولادة حكمه يستمر أربعين يوما تقعد فيه المرأة عرب الصلاة وعن الصوم وإن لم يصرح به الحديث فقد أفيد من غيره. وأفاد حديث أنس أنها إذا رأت الطهر قبل ذلك طهرت وأنه لا حد لأقله

كتاب الصلاة

وباب المواقيت

الصلاة لغمة الدعاء سميت هذه العبادة الشرعية باسم الدعاء لاشتمالها عليه ؛ و « المواقيت » جمع ميقات والمراد به الوقت الذي عينه الله لأداء هذه العبادة وهو القدر المحدود للفعل من الزمان

١ - ﴿ عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال • وقْتُ الظُّهْرِ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ ﴾ أي مالت إلى جهة المغرب وهو الدلوك الذي أراده تعالى بقوله (أقم الصلاة لدلوك الشمس) ﴿ وَكَانَ ظِلُّ الرَّجُلِ كُطُولِهِ ﴾ أى ويستمر وقتهـا حتى يصير ظل كل شي مثله فهذا تعريف لاول وقت الظهر وآخره فقوله « وكان ، عطف على زالت كما قررناه أي ويستمر وقت الظهر إلى صيرورة ظل الرجل مثله ﴿ مَا لَمْ يَحْضُرْ وقْتُ الْمَصْرِ ﴾ وحضوره بمصير ظل كل شيء مثله كما يفيده مفهوم هذا وصريح غيره ﴿ وَوَقْتُ الْعَصْرِ ﴾ يستمر ﴿ مَا لَمْ ْ تَصْمَرَ الشَّمْسُ ﴾ وقد عين آخره في غيره بمصير ظل الشيء مثليـه ﴿ وَوَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ ﴾ من سقوط قرص الشمس ويستمر ﴿ مَا لَمْ يَغِبِ الشَّفَقُ ﴾ الاحمر وتفسيره بالحمرة سيأتي نصاً ﴿ ووَقْتُ صَلَاةِ الْعَشَاءَ ﴾ من غيبوبة الشفق ويستمر ﴿ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ الْأَوْسَــطِ ﴾ المراد به الاول ﴿ وَوَقْتُ صَلَاة الصُّبْحِ ﴾ أوله ﴿ مِنْ طُلُوعِ الْقَجْرِ ﴾ ويستمر ﴿ مَا لَمْ تُطلُعِ الشَّمْسُ ، رواه مسلم ﴾ تمامه في مسلم • فإذا طلعت الشمس فأمسك عن الصلاة فإنها تطلع بين قرني الشيطان . الحديث أفاد تعيين أكثر الأوقات الخسسة أولا وآخراً فأول وقت الظهر زوال الشمس وآخره مصير ظل الشيء مثله. وذكر الرجل في الحديث تمثيلا وإذا صار كذلك فهو أول العصر ولكنه يشاركه الظهر في قدر ما يتسع لاربع ركعات فإنه يكون وقتاً لهاكما يفيده حديث جبريل فإنه صلى بالني صلى الله علميه وسلم الظهر في اليوم الاول. بعد الزوال وصلى له العصر عند مصير ظل الشيء مثله . وفي اليوم الثاني صلى به الظهر عند مصير ظل الشيء مثله في الوقت الذي صلى فيه العصر اليوم الأول. فدل على أن ذلك وقت يشترك فيه الظهر والعصر وهذا هو الوقت المشترك وفيه خلاف ، فمن أثبته فحجته ما سمعته ومن نفاء تأول قوله وصلى به الظهر في اليوم الثاني حين صار ظل الشيء مثله ، بأن معناه فرغ مر. _ صلاة الظهر في ذلك الوقت وهو بعيد . ثم يستمر وقت العصر إلى اصفرار الشمس وبعـد الاصفرار ايس بوقت للأداء بل وقت قضاء كما قاله أبو حنيفة وقيل بل أداء إلى بقية تَسَعُ ركعة لحديث « من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغيب الشمس فقد أدرك العصر ، وأول وقت المغرب إذا وجيت الشمس أى غربت كما ورد عند الشيخين وغيرهما وفي لفظ : إذا غربت ، وآخره ما لم يغب الشفق وفيه دليل على اتساع وقت المغرب، وعارضه حديث جبريل فإنه صلى به صلى الله عليه وسلم المغرب في وقت واحد في اليومين وذلك بعد غروب الشمس والجمع بينهما أنه ليس في حديث جبريل حصر لوفتهما في ذلك ولان أحاديث تأخير المغرب إلى غروب الشفق متأخرة فإنها في المدينة وإمامة جبريل في مكة فهي زيادة تفضل الله بها . وقيل إن حديث جبريل دال على أنه لا وقت لهــا إلا الذي صلى فيه وأول العشاء غيبوبة الشفق ويستمر إلى نصف الليـل. وقد ثبت في الحديث النحمديد لآخره بثلث الليل ، ولكن أحاديث النصف صحيحة فيجب العمل بها وأول وقت صلاة الصبح طلوع الفجر ويستمر إلى طلوع الشمس فهذا الحديث الذي في مسلم قد أفاد أول كل وقت من الخسة وآخره . وفيه دليل أن لوقت كل صلاة أولا وآخراً وهل يكون بعد الاصفرار و بعد نصف الليل وقت لادا. العصر والعشاء أولا ؟ هذا الحديث يدل على أنه ليس بوقت لها ولكن حديث • من أدرك ركعة من العصر قبـل غروب الشمس فقـد أدرك العصر ، فإنه يدل

على أن بعد الاصفرار وقتاً للعصر وإن كان فى لفظ «أدرك» مايشعر بأنه إذا كان تراخيه عن الوقت المعروف لعذر أو نحوه . وورد فى الفجر مثله وسيأتى ولم يرد مثله فى العشاء ولكنه ورد فى مسلم « ليس فى النوم تفريط على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الصلاة الآخرى » فإنه دليل على امتداد وقت كل صلاة إلى دخول وقت الآخرى ، إلا أنه يخصوص بالفجر فإن آخر وقتها طلوع الشمس وليس بوقت لتى بعدها . وبصلاة العشاء فإن آخره نصف الليل وليس وقتاً للتى بعدها . وقد قسم الوقت إلى اختيارى واضطرارى ولم يقم دليل ناهض على غير ما سمعت وقد استوفينا الكلام على المواقيت فى رسالة بسيطة سميناها: اليواقيت فى رسالة بسيطة سميناها: اليواقيت فى رسالة بسيطة سميناها:

٢ - ﴿ وله ﴾ أى لمسلم ﴿ من حديث بريدة رضى الله عنه ﴾ بضم الموحدة فراه فشاة تحتية فدال مهملة فتاء تأنيث ، هو أبو عبد الله أو أبو سهل أو أبو الحصيب بريدة بن الحصيب بضم الحاء المهملة فصاد مهملة مفتوحة فشاة تحتية ساكنة فوحدة الاسلمى . أسلم قبل بدر ولم يشهدها وبايع بيعة الرضوان . سكن المدينة ثم تحول إلى البصرة ثم خرج إلى خراسان غازياً فمات بمرو زمن يزيد بن معاوية سنة اثنتين أو البصرة ثم خرج إلى خراسان غازياً فمات بمرو زمن يزيد بن معاوية سنة اثنتين أو ثلاث وستين ﴿ في العصر ﴾ أى في بيان وقتها ﴿ «والشَّمْسُ بيْضَاءُ نقِيَّة ، ﴾ بالنون والقاف ومثناة تحتية مشددة أى لم يدخلها شيء من الصفرة

٣- ﴿ ومن حديث أبى موسى ﴾ أى ولمسلم من حديث أبى موسى وهو عبد الله بن قيس الأشعرى أسلم قديماً بمكة وهاجر إلى الحبشة وقيل رجع إلى أرضه ثم وصل إلى المدينة مع وصول مهاجرى الحبشة . ولاه عمر بن الخطاب البصرة بعد عزل المغيرة سنة عشرين فافتتح أبو موسى الأهواز ولم يزل على البصرة إلى صدر خلافة عثمان فعزله فانتقل إلى الكوفة وأقام بها ثم أقره عثمان عاملا على الكوفة إلى أن قتل عثمان ثم انتقل بعد أمر التحكيم إلى مكة ولم يزل بها عاملا على الكوفة إلى أن قتل عثمان ثم انتقل بعد أمر التحكيم إلى مكة ولم يزل بها حتى مات سنة خمسين وقيل بعدها وله نيف وستون سنة ﴿ * والشَّمْسُ مُنْ تفعّة » ﴾

أى وصلى العصر وهى مرتفعة لم تمل إلى الغروب . وفى الاحاديث مايدل على المسارعة بالعصر وأصرح الاحاديث فى تحديد أول وقتها حديث جببريل « أنه صلاها بالنبى صلى الله عليه وسلم وظل الرجل مثله " وغيره من الاحاديث كحديث بريدة وحديث أبى موسى محمولة عليه

٤ -- ﴿ وَعَنَ أَبِّي بِرِزَةً ﴾ رضى الله عنه ، بفتح الموحــدة وسكون الراء فزاى فهاء اسمه نضلة بفتح النــون فضاد ساكنة معجمة ابن عبيد وقيل ابن عبد الله أســلم قديماً وشهد الفتح ولم يزل يغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسـلم حتى توفى صلى الله عليه وسلم فنزل بالبصرة ثم غزا خراسان وتوفى مرو وقيل بغيرها سنة ستين ﴿ الْاسلمي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم « يُصَلِّي الْعَصْرَ ، ثُمَّ يَرْجعُ أَحَدُنَا ﴾ أي بعد صلاته ﴿ إِلَى رَحْله ﴾ بفتح الراء وسكون الحاء المهملة وهو مسكنه ﴿ فِي أَقْصَى الْمَدِينَةِ ﴾ حال من رحله وقيـل صفة له ﴿ والشَّمْسُ حَيَّةً ﴾ أى يصل إلى رحـله حال كون الشمس حية أي بيضاء قوية الأثر حرارة ولوناً وإنارة ﴿ وَكَانَ يَسْتَحِبُّ أَنْ يُؤَخِّرَ مِنَ الْعِشَاءَ ﴾ لم يبين إلى متى وكأنه يريد مطلق التأخير وقد بينه غيره من الاحاديث ﴿ وَكَانَ يَكُرَهُ النَّوْمَ قَبْلَهَا ﴾ لثلا يستغرق النائم فيـه حتى يخرج اختيار وقتها ﴿ وَالْحَدِيثَ ﴾ التحـادث مع الناس ﴿ بِعْدَهَا ﴾ فينام عقب تكفير الخطيئة بالصلاة فتكون خانمة عمله ولئلا يشتغل بالحديث عن قيام آخر الليل إلا أنه قد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم كان يسمر مع أبي بكر في أمر المسلمين ﴿ وَكَانَ يَفْتِلُ ﴾ بالفاء فثناة بعدها فوقيـة مكسورة أي يلتفت إلى من خلفه أو ينصرف ﴿ مِنْ صَلَاةِ الْغَدَاةِ ﴾ الفجر ﴿ حِينَ يعْرِفُ الرَّجُلُ جَليْسَهُ ﴾ أي بضوء الفجر لأنه كان مسجده صلى الله عليه وسلم ليس فيه مصابيح وهو يدل على أنه كان يدخل فيها والرجل لايعرف جليسه وهو دليل التبكير بها ﴿ وَكَانَ يَقْرَأُ بِالسِّنَّيْنَ إِلَى الْمِائةِ ﴾ يريد أنه إذا اختصر قرأ بالستين في صلاته في الفجر وإذا طوِّل فإلى المائة من الآيات ﴿ مَتَفَقَ عَلَيْهِ ﴾ فيمه ذكر وقت

صلاة العصر والعشاء والفجر من دون تحديد اللاوقات وقد سبق فى الذى مضى ماهر أصرح وأشمل

- ﴿ وعندهما ﴾ أى الشيخين المدلول عليهما بقوله متفق عليه ﴿ من حديث جابر ه والْعِشَاءَ أَحْيَانًا لُيقَدِّمُهَا ﴾ أول وقتها ﴿ وأَحْيَانًا لُيقَ خُرُهَا ﴾ عنه كما فصله قوله ﴿ إِذَا رَآهُمْ ﴾ أى الصحابة ﴿ اجْتَمَعُوا ﴾ فى أول وقتها ﴿ عَجَلَ ﴾ رفقاً بهم ﴿ وإذَا رَآهُمْ أَبْطَأُوا ﴾ عن أوله ﴿ أَخَرَ ﴾ مراعاة لما هو الارقق بهم وقد ثبت عنه أنه لولا خوف المشقة عليهم الاخر بهم ﴿ الصُّبْحَ : كَانَ النبي صلى الله عليه وسلم لُصَلِّيهَا بغَلَسُ عُوكَة ظلمة آخر الليل كما فى القاموس وهو أول الفجر ويأتى ما يعارضه فى حديث رافع بن خديج

ح ﴿ لمسلم ﴾ وحده ﴿ من حديث أبى موسى ﴿ فَأَقَامَ الْفَجْرَ حِينَ الْشَقَّ الْفَجْرُ وَالنَّاسُ لَا يكادُ يعْرِفُ بعْضُهُمْ بعْضًا ، وهو كما أفاده الحديث الاول

٧ - ﴿ وعن رافع بن خديج رضى الله عنه ﴾ بفتح الحاء المعجمة وكسر الدال المهملة فشاة تحتية فجيم " ورافع "و أبو عبد الله ويقال أبو خديج الخزرجى الانصارى الاوسى من أهل المدينة تأخر عن بدر لصغر سنه وشهد أحداً وما بعدها أصابه سهم يوم أحد فقال له النبي صلى الله عليه وسلم «أنا أشهد لك يوم القيامة " وعاش إلى زمان عبد الملك بن مروان ثم انتقضت جراحته فمات سنة ثلاث أو أربع وسبعين وله ست وثمانون سنة وقيل زمن يزيد بن معاوية : ﴿ قال : كُنّا نُصَلِّى الْمَغْرِبَ مَعَ رسول الله صلى الله عليه وسلم فيَنْصَرِفُ أَحَدُنَا وإنَّهُ ليُبْصِرُ مَوَاقِيعَ نَبْله ﴾ بفتح النون وسحون الموحدة وهي السهام العربية لا واحد لها من لفظها وقيل واحدها نبلة كتمر وتمرة ﴿ متفق عليه ﴾ والحديث فيه دليل على المبادرة بصلاة المغرب بحيث ينصرف منها والضوء باق وقد كثر الحث على المسارعة بها

٨ ـــ ﴿ وَعَنَ عَائِشَةَ رَضَى اللَّهُ عَنْهَا قَالَتَ : أَعْتَمَ ﴾ بفتح الهمزة وسكون العين

المهملة فمثناة فوقية مفتوحة ، يقال أعتم إذا دخل فى العتمة والعتمة محركة ثلث الليل الأول بعد غيبوبة الشفق كما فى القاموس ﴿ رسول الله صلى الله عليه وسلم ذَاتَ لَيْلَةٍ بِالعِشَاءُ ﴾ أى أخرج صلاتها ﴿ حَتَى ذَهَبَ عَامَّةُ اللَّيْلِ ﴾ كثير منه لا أكثر ﴿ ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَى وقال ﴿ إِنَّه لَوَقَتُهَا ﴾ أى المختار والافضل ﴿ لَوْلَا أَنْ أَشُقَ عَلَى الْمُعَمَّ خَرَجَ فَصَلَى وقال ﴿ إِنَّه لَوَقَتُهَا ﴾ أى المختار والافضل ﴿ لَوْلَا أَنْ أَشُقَ عَلَى أَنَّ وقت العشاء ممتد وأن أُمَّتِي ﴾ أى لاخرتها إليه ﴿ رواه مسلم ﴾ وهو دليل على أن وقت العشاء ممتد وأن آخره أفضله وأنه صلى الله عليه وسلم كان يراعى الاخف على الامة وأنه ترك الافضل وقتاً . وهى بخلاف المغرب فأفضله أوله وكذلك غيره إلا الظهر أيام الحرّ كا يفيده قوله .

٩ ـــ ﴿ وَعَنَ أَبِّي هُرِيرَةَ رَضِّي اللَّهِ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّم ﴿ إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا ﴾ بهمزة مفتوحة مقطوعة وكسر الراء ﴿ بِالصَّــلَاةِ ﴾ أَى صلاة الظهر ﴿ فَإِنَّ شِدَّةَ أَلْحَرٌّ مِنْ فَيْحٍ جَهَـٰتُمَ ۗ ﴾ بفتح الفاء وسكون المثناة التحتية فحاء مهملة أي سعة انتشارها وتنفسها ﴿ متفق عليه ﴾ يقال أبرد إذا دخل فى وقت البرد كأظهر إذا دخل فى الظهر كما يقال أنجد وأتهم إذا بلغ نجدا وتهامة : ذلك في الزمان وهـذا في المكان. والحديث دليل على وجوب الإبراد بالظهر عند شدة الحر لأنه الأصل في الأمر " وقيل : إنه للاستحباب . وإليه ذهب الجهور وظاهره عام للمنفرد والجماعة والبلد الحار وغيره وفيه أقوال غير هذه . وقيل الإبراد سنة والتعجيل أفضل لعموم أدلة فضيلة أول الوقت وأجيب بأنها عامة مخصوصة بأحاديث الإبراد . وعورض حديث الإبراد بحـديث خياب « شكونا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حر الرمضاء في جباهنا وأكفنا فلم يشكنا، أى لم يزل شكواناً . وهو حديث صحيح رواه مسلم وأجيب عنه بأجوية أحسنها أن الذي شكوه شـدة الرمضاء في الاكف والجباه وهـذه لا تذهب عن الارض إلا آخر الوقت أو بعد آخره ولذا قال لهم صلى الله عليه وسلم « صلوا الصلاة لوقتهـا » كما هو ثابت فى رواية خباب هـذه بلفظ « فلم يشكنا وقال صلوا الصلاة لوقتها، رواه ابن المنذر فإنه دال على أنهم طلبوا تأخيرا زائدا عن وقت الإبراد فلا يعارض حديث الامر بالإبراد وتعليل الإبراد بأن شدة الحر من فيح جهنم يعنى وعند شدته يذهب الحشوع الذى هو روح الصلاة وأعظم المطلوب منها . قيل وإذا كان العلة ذلك فلا يشرع الإبراد فى البلاد الباردة • وقال ابن العربي فى القبس : ليس فى الإبراد تحديد إلا ما ورد فى حديث ابن مسعود يعنى الذى أخرجه أبو داود والنسائى والحاكم من طريق الاسود عنه مكان قدر صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الظهر فى الصيف ثلاثة أقدام إلى خمسة أقدام وفى الشتاء خمسة أقدام إلى سبعة أقدام • ذكره المصنف فى التلخيص وقد بينا ما فيه وأنه لا يتم به الاستدلال فى المواقيت . وقد عرفت أن حديث الإبراد يخصص فضيلة صلاة الظهر فى أول وقتها بزمان شدة الحركما قيل إنه خصص بالفجر .

• ١٠ - ﴿ وعن رافع بن خديج رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ أَصْبِحُوا بِالصَّبْحِ ﴾ وفى رواية ﴿ أسفروا ﴾ ﴿ فَإِنَّهُ أَعْظُمُ لِأُجُورِكُمْ ﴾ رواه الخسة وصححه الترمذى وابن حبان ﴾ وهذا لفظ أبى داود وبه احتجت الحنفية على تأخير الفجر إلى الإسفار . وأجيب عنه بأن استمرار صلاته صلى الله عليه عليه وسلم بغلس وبما أخرج أبو داود من حديث أنس ﴿ أنه صلى الله عليه وسلم أسفر بالصبح مرة ثم كانت صلاته بعد بغلس حتى مات » _ يشعر بأن المراد بأصبحوا غير ظاهره فقيل المراد تحقق طلوع الفجر وأن أعظم ليس لتفضيل وقيل المراد به إطالة القراءة في صلاة الصبح حتى يخرج منها مسفرا . وقيل المراد به الليالي المقمرة فإنه لا يتضح أول الفجر معها لغلبة نور القمر لنوره أو أنه صلى الله عليه وسلم فعله مرة واحدة لعذر ثم استمر على خلافه كا يفيده حديث أنس وأما الرد على حديث الإسفار بحديث عائشة عند أبي شيبة وغيره بلفظ ﴿ ما صلى النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة لوقتها الآخر حتى شيبة وغيره بلفظ ﴿ ما صلى النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة لوقتها الآخر حتى شيبة وغيره بلفظ ﴿ ما صلى النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة لوقتها الآخر حتى شيبة وغيره المفلة والمه المها الله عليه وسلم الصلاة لوقتها الآخر حتى شيبة وغيره بلفظ ﴿ ما صلى النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة لوقتها الآخر حتى حديث المها المها المناه المؤلم المؤلم المؤلم المناه المناه المها النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة لوقتها الآخر حتى شيبة وغيره بلفظ ﴿ ما صلى النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة لوقتها الآخر حتى

قبضه الله ، بتام لان الإسفار ليس آخر وقت صلاة الفجر بل آخره مايفيده

١١ ــ ﴿ وَعَنِ أَنِي هُرُوةَ اللَّهِ عَنْـهُ أَنْ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهِ عَلَيْهِ وَسَـلْمُ قال ﴿ مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصُّبْحِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَطْلَعَ الشَّمْسُ ﴾ أي وأضاف إليها أخرى بعد طلوعها ﴿ فَقَدْ أَدْرَكَ الصُّدْحَ ﴾ ضرورة أنه ليس المراد مر. صلى ركعة فقط . والمراد فقد أدرك صلاته أداء لوقوع ركعة في الوقت ﴿ ومَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصِرِ ﴾ ففعلها ﴿ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصْرَ ، ﴾ وإن فعل الثلاث بعد الغروب ﴿ متفق عليه ﴾ وإنما حملنا الحديث على ماذكرناه من أن المراد الإتيان بالركعة بعـد الطلوع وبالثلاث بعد الغروب للإجماع على أنه ليس المراد مر . أتى بركعة فقط من الصلاتين صار مدركا لها . وقد ورد في الفجر صريحاً في رواية البيهق بلفظ « من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس وركعة بعد أن تطلع الشمس فقد أدرك الصلاة " وفي رواية " من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فليصل إليها ، أخرى " وفي العصر من حديث أبي هريرة بلفظ من صلى من العصر ركعة قبل أن تغرب الشمس ثم صلى مابقى بعد غروبها لم يفته العصر ، والمراد من الركعة الإنيان بها بواجباتها من الفاتحة واستكمال الركوع والسجود ؛ وظاهر الاحاديث أن الـكل أداء وأن الإتيان ببعضها قبل خروج الوقت ينسحب حكمه على مابعد خروجه فضلا من الله ؛ ثم مفهوم ماذكر أنه من أدرك دون ركعة لايكون مدركا للصلاة إلا أن قوله ١٢ – ﴿ وَلَمْسَلِّمُ عَنْ عَائَشَةَ رَضَى اللهُ عَنَّما نحوه وقال « سَجْدَةً ، بدل « رَ كُعَّة ، ﴾ فإنه ظاهر أن من أدرك سجدة صار مدركا للصلاة إلا أن قوله ﴿ ثُم قال ﴾ أي الراوى ويحتمل أنه النبي صلى الله غليه وسلم ﴿ ﴿ وَالسَّجْدَةُ إِنَّمَا هِيَ الرَّكْعَةُ ۥ ﴾ يدفع أن يراد بالسجدة نفسها لأن هذا التفسير إن كان من كلامه صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم فلا إشكال وإن كان من كلام الراوى فهو أعرف بمــا روى ، وقال الخطابي : المراد بالسجدة الركعة بسجودها وركوعها والركعة إنما

تكون تامة بسجودها فسميت على هذا المعنى سجدة اه . ولو بقيت السجدة على بابها الافادت أن من أدرك ركعة بإحدى سجدتها صار مدركا وليس بمراد لورود سائر الاحاديث بلفظ الركعة فتحمل رواية السجدة عليها فيبتى مفهوم من أدرك ركعة سالما عما يعارضه . ويحتمل أن من أدرك سجدة فقط صار مدركا للصلاة كمن أدرك ركعة ولا ينافى ذلك ورود من أدرك ركعة الان مفهومه غير مراد بدليل «مرن أدرك سجدة » ويكون الله تعالى قد تفضل فجمل من أدرك سجدة مدركا كمن أدرك ركعة ويكون إخباره صلى الله عليه وآله وسلم أدرك الركعة قبل أن يعلمه الله جعل من أدرك السجدة مدركا للصلاة «فلا يرد أنه يادراك الركعة قبل أن يعلمه الله جعل من أدرك السجدة مدركا للصلاة «فلا يرد أنه أنه من أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة بطريق الاولى . وأما قوله : والسجدة إنه من أدرك الله في الركعة : فهو محتمل أنه من كلام الراوى وليس بحجة ، وقولهم تفسير الراوى مقدم : كلام أغلى وإلا فحديث «فرب مبلغ أوعى من سامع ، وفى لفظ أدرك الركعة من صلاة الفجر أو العصر الاتكرة الصلاة فى حقه عند طلوع أدرك الركعة من صلاة الفجر أو العصر الاتكرة الصلاة فى حقه عند طلوع الشمس وعند غروبها ولمن كان وقتى كراهة ولكن فى حق المتنفل فقط . وهو الله فاده قوله ا

۱۳ – ﴿ وعن أبى سعيد الحدرى رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول • لَا صَلاَةَ ﴾ أى نافلة ﴿ بَعْدَ الصُبْحِ ﴾ أى صلاته أو رقته ﴿ حَتَى رَمَانِه ﴿ حَتَى نَطْلُعَ الشَّمْسُ وَلَا صَلاَةً بَعْدَ الْعَصْرِ ﴾ أى صلاته أو وقته ﴿ حَتَى تَعْيَبُ الشَّمْسُ ، متفق عليه ، ولفظ لمسلم • لَا صَلاَةً بعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ ، ﴾ فعينت المراد من قوله بعد الفجر فإنه يحتمل ماذكرناه كا ورد فى رواية ، لاصلاة بعد العصر " نسما ابن الاثير إلى الشيخين " وفى رواية • لاصلاة بعد طلوع الفجر إلا ركعتى الفجر " ستأتى فالنبي قد توجه إلى مابعد فعل صلاة الفجر وفعل صلاة العصر ولكنه بعد طلوع الفجر العصر ولكنه بعد طلوع الفجر لاصيلة إلا نافلته فقط وأما بعيد دخول العصر ولكنه بعد طلوع الفجر العصر ولكنه بعد طلوع الفجر العصيلة إلا نافلته فقط وأما بعيد دخول

العصر فالظاهر إياحة النـافلة مطلقاً مالم يصل العصر ، وهـذا نغ للصلاة الشرعية وهو في معنى النهي والاصل فيـه التحريم ، فدل على تحريم النفل في هذين الوقتين مطلقاً والقول بأن ذات السبب تجوز كتحية المسجد مثلا وما لا سبب لهــا لا تجوز: قد بينا أنه لا دليل عليه في حواشي شرح العمدة. وأما صلاته صلى الله عليه وآله وسلم ركعتين بعــد صلاة العصر في منزله كما أخرجه البخاري من حديث عائشة « ما ترك السجدتين بعد العصر عندى قط. وفي لفظ « لم يكن يدعهما سرا ولا علانية ، فقـد أجيب عنه بأنه صلى الله تعـالى عليه وعلى آله وسـلم صلاهما قضاء لنافلة الظهر لما فاتته ثم استمر علمما ، لأنه كان إذا عمل عملا أثبته فدل على جواز قضاء الفائنة في وقت الكراهة ، وبأنه من خصائصه جواز النفل في ذلك الوقت كما دل له حديث أبي داود عن عائشة وأنه كان يصلي بعد العصر وينهى عنها وكان يواصل وينهى عن الوصال ، وقد ذهب طائفة من العلماء إلى أنه لاكراهة للنفل بعد صلاتي الفجر والعصر لصلاته صلى الله عليــه وسلم هذه بعـد العصر، ولتقريره صلى الله عليهوسلم لمن رآه يصلي بعـد صلاة الفجر نافلة الفجر ، ولكنه يقال هذان دليلان على جواز قضاء النافلة في وقت الكراهة لأنهما دليلان على أنه لا يكره النفل مطلقاً إذ الآخص لا يدل على رفع الاعم بل يخصصه وهو من تخصيص الاقوال بالافعال على أنه يأتى النص على أن من فاتنه نافلة الظهر فلا يقضها بعد العصر ولانه لو تعارض القول والفعل كان القول مقدماً عليه . فالصواب أن هذين الوقتين يحرم فهما إذاً النوافل كما تحرم في الأوقات الثلاثة التي أفادها

15 - ﴿ وله ﴾ أى لمسلم ﴿ عن عقبة ﴾ بضم العين المهملة وسكون القاف فموحدة مفتوحة ﴿ ابن عامر رضى الله عنه ﴾ هو أبو حماد أو أبو عامر عقبة بن عامر الجهنى . كان عاملا لمعاوية على مصر وتوفى بها سنة ثمان وخمسين وذكر خليفة أنه قتل يوم النهروان مع على عليه السلام وغلطه ابن عبد البر ﴿ ثلاث ساعات كان

رسول الله صلى الله عليه وسلم ينْهَا مَا أَنْ نُصَلِّي فِيهِنَّ وأَنْ نَقْبُرَ ﴾ بضم الماء وكسرها ﴿ فِيهِنَّ مَوْ تَانَا حِينَ تُطلُعُ الشَّمْسُ بَازِعَةً حَتَّى تَرْتفع ﴾ بين قدر ارتفاعها الذي عنده تزول الكراهة حديث عمرو بن عبسة بلفظ = وترتفع قيس رمح أو رمحين = وقيس بكسر الفاف وسكون المثناة التحتية فسين مهملة أي قدر وقد أخرجه أبو داود والنسائي ﴿ وَحِينَ يَقُومُ قَائِمُ الظَّهِيرَةِ ﴾ في حديث ابن عبسة « حتى يعدل الرمح ظله * ﴿ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ ﴾ أي تميل عن كبد السماء ﴿ وحِينَ تَتَضَيَّفُ ﴾ بفتح المثناة الفوقية فمثناة بعدها وفتح الضاد المعجمة وتشديد الياء وفاء أى تميل ﴿ الشَّمْسُ لْلْغُرُوبِ ﴾ فهذه ثلاثة أوقات إن الضافت إلى الأولين كانت خمسة ، إلا أن الثلاثة تختص بكراهة أمرين دفن الموتى والصلاة والوقتان الاولان يختصان بالنهي عن الثاني منهما . وقد ورد تعليل النهى عن هذه الثلاثة في حديث ابن عبسه عند من ذكر: بأن الشمس عند طلوعها تطلع بين قرني شيطان فيصلي لها الكفار وبأنه عند قيام قائم الظهيرة تسجر جهنم وتفتح أبوابها وبأنها تغرب بين قرنى شيطان ويصلي لها الكفار " ومعنى قوله قائم الظهيرة • قيام الشمس وقت الزوال من قولهم قامت به دابته وقفت ! والشمس إذا بلغت وسط السها. أبطأت حركة الظل إلى أن تزول فيتخيل الناظر المتأمل أنها وقفت وهي سائرة والنهي عن هذه الأوقات الثلاثة عام بلفظه لفرض الصلاة نفلها والنهى للتحريم كما عرفت من أنه أصله وكذا يحرم قبر الموتى فيها ولكن فرض الصلاة أخرجه حديث ، من نام عن صلاته « الحديث وفيه « فوقتها حين يذكرها » فني أى وقت ذكرها أو استيقظ من نومه أتى بها وكذا من أدرك ركعة قبل غروب الشمس وقبل طلوعها لا يحرم عليه بل بجب عليه أداؤها في ذلك الوقت فيخص النهي بالنوافل دون الفرائض وقيل بل يعمهما بدليل أنه صلى الله عليه وسلم لما نام في الوادي عن صلاة الفجر ثم استيقظ لم يأت بالصلاة في ذلك الوقت بل أخرها إلى أن خرج الوقت المكروه وأجيب عنه أولا: بأنه صلى الله عليه وسلم لم يستيقظ هو وأصحابه إلا حين أصابهم

حرّ الشمس كا ثبت في الحيديث ولا يوقظهم حرها إلا وقد ارتفعت وزال وقت الكراهة. وثانياً بأنه قد بين صلى الله عليه وسلم وجه تأخير آدائها عند الاستيقاظ بأنهم في واد حضر فيه الشيطان فخرج صلى الله عليه وسلم عنه وصلى في غيره وهذا التعليل يشعر بأنه ليس التأخير لاجل وقت الكراهة لوسلم أنهم استيقظوا ولم يكن قد خرج الوقت. فتحصل من الاحاديث أنها تحرم النيوافل في الاوقات الخيسة وأنه يجوز أن تقضى النوافل بعيد صلاة الفجر وصلاة العصر ، أما صلاة العصر فلما سلف من صلاته صلى الله عليه وسلم قاضياً لنافلة الظهر بعيد العصر ان لم نقل إنه خاص به . وأما صلاة الفجر فلتقريره لمن صلى نافلة الفجر بعيد صلاته . وأنها تصلى الفرائض في أى الاوقات الجنسة لنائم وناس ومؤخر عمداً وإن كان آثما للتأخير ، والصلاة أداء في الكل مالم يخرج وقت العامل فهي قضاء في حقه . ويدل على تخصيص وقت الزوال يوم الجمعة من هذه الاوقات بجواز النفل فيه الحديث الآتي . وهو قوله :

10 - ﴿ والحسم الثانى ﴾ وهو النهى عن الصلاة وقت الزوال والحسم الأول النهى عنها عند طلوع الشمس إلا أنه تسامح المصنف في تسميته حكما فإن الحسم في الثلاثة الأوقات واحد وهو النهى عن الصلاة فيها وإنما هذا الثاني أحد محلات الثلاثة الأوقات واحد وهو النهى عن الصلاة في الأوقات المسلم لا أنه حكم ثان . وفسر الشارح الحسم الثاني بالنهى عن الصلاة في الأوقات الثلاثة كما أفاده حديث أبي سعيد وحديث عقبة لكن فيه أنه الحسم الأول لان الثاني هو النهى عن قبر الأموات فإنه الثاني في حديث عقبة ، وفيه يلزم أن زيادة استثناء يوم الجمعة يعم الثلاثة الأوقات في عسدم السكراهة وليس كذلك اتفاقاً إنما الخلاف في ساعة الزوال يوم الجمعة ﴿ عند الشافعي من حديث أبي هريرة النبية في المعرفة من حديث عطاء بن عجلان عن أبي نضرة عن أبي سعيد وأبي هريرة قالا «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن الصلاة فصف النهار

إلا يوم الجمعة ، وقال : إنما كان ضعيفاً لأن فيه إبراهيم بن يحيى وإسحق بن عبد الله ابن أبى فروة وهما ضعيفان ولكنه يشهد له قوله

17 - ﴿ وكذا لابى داود عن أبى قتادة نحوه ﴾ ولفظه • وكره النبى صلى الله عليه وسلم الصلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة وقال إن جهنم تسجر إلا يوم الجمعة وقال أبو داود إنه مرسل وقيه ليث بن أبى سليم وهو ضعيف إلا أنه أيده فعل أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم فإنهم كانوا يصلون نصف النهار يوم الجمعة ولآنه صلى الله عليه وسلم حث على النبكير إليها ثم رغب فى الصلاة إلى خروج الإمام من غير تخصيص ولا استثناء ، ثم أحاديث النهى عامة لكل محل يصلى فيه إلا أنه قد خصها بمكة قوله

1٧ - ﴿ وعن جبير ﴾ رضى الله عنه ، بضم الجيم وفتح الموحدة وسكون المثناة التحتية فراء ﴿ ابن مطعم ﴾ بضم الميم وسكون الطاء وكسر العين المهملة وهو أبو محمد جبير بن مطعم بن هدى بن نوفل القرشى النوفلي كنيته أبو أهية . أسلم قبل الفتح ونزل المدينة ومات بها سنة أربع أو سبع أو تسع وخمسين ، وكان جبير عالما بأنساب قريش قبل إنه أخذ ذلك من أبي بكر . قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافِ لَا تَمَنُهُ وَا أَحَدًا طَافَ بِهِ ذَا الْبَيْتِ وصَلَى أَيّة سَاعَةٍ شَاءً مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهارٍ ، رواه الخسسة وصححه الترمذي وابن حبان ﴾ وأخرجه الشافعي وأحمد والدارقطني وابن خريمة والحاكم من حديث جبير أيضاً وأخرجه الدارقطني من حديث ابن عباس وأخرجه غيرهم وهو دال على أنه لا يكره الطواف بالبيت ولا الصلاة فيه في أي ساعة من ساعات الليل والنهار وقد عارض ما سلف ، فالجهور عملوا بأحاديث النهي ترجيحاً لجانب الحراهة ولان أحاديث النهي ثابتة في الصحيحين وغيرهما وهي أرجح من غيرها وذهب أحاديث النهي وغيره إلى العمل بهذا الحديث ، قالوا : لان أحاديث النهي قد خلها التخصيص بالفائتة والمنوم عنها والنافلة التي تقضي فضعفوا جانب

غمومها فتخصص أيضاً بهذا الحديث ، ولا تكره النافلة بمـكة فى أى ساعة من الساعات وليس هـذا خاصاً بركعتى الطواف بل يعم كل نافـلة لرواية ابن حبان فى صحيحه ايابنى عبد المطلب إن كان لكم من الآمر شى، فلا أعرفن أحداً منكم يمنع من يصلى عند البيت أى ساعة شاء من ليل أو نهار ، قال فى النجم الوهاج وإذا قلنا بجواز النفـل يعنى فى المسجد الحرام فى أوقات الكراهة فهـل يختص ذلك بالمسجد الحرام أو يجوز فى جميع بيوت حرم مكة ؟ فيه وجهان ، والصواب بالمسجد الحرام أو يجوز فى جميع بيوت حرم مكة ؟ فيه وجهان ، والصواب أنه يعم جميع الحرم

١٨ – ﴿ وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الشَّفَقُ أَلُّحُمرَةُ » رواه الدارقطني وصححه ابن خزيمة . وغيره وقفه على ابن عمر ﴾ وتمام الحديث ، فإذا غاب الشفق وجبت الصلاة ، وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه من حديث النعمر مرفوعا • ووقت صلاة المغرب إلى أن تذهب حرة الشفق. وقال البهتي روى هذا الحديث عن على وعمر وان عباس وعبادة بن الصامت وشداد بن أوس وأبي هريرة ولا يصح منها شيء . قلت البحث لغوي والمرجع فيه إلى أهل اللغة وابن عمر من أهل اللغة وقح العرب فكلامه حجة وإن كان موقوفًا عليه . وفي القاموس الشفق محركة : الحمرة في الأفق من الغروب إلى العشاء وإلى قريبها أو إلى قريب العتمة اه . والشافعي يرى أن وقت المغرب عقيب غروب الشمس بمأ يتسع لخس ركعات ومضى قدر الطهارة وستر العورة وأذان وإقامة لاغير . وحجته حديث جبريل أنه صلى به صلى الله عليه وسـلم المغرب في اليومين معا في وقت واحد عقيب غروب الشمس قال فلو كان للمغرب وقت ممتد لآخره إليه كما أخر الظهر إلى مصير ظل الشيء مثله في اليوم الثاني وأجيب عنه بأن حديث جبريل متقدم في أول فرض الصلاة بمكة اتفاقا وأحاديث • إن آخر وقت المغرب الشفق = متأخرة واقعة في المدينــة أقوالا وأفعالا فالحكم لها وبأنها أصح إسناداً من حديث توقيت جبريل فهي مقدمة عنـــد التعارض وأما الجواب بأنها أقوال وخبر جبريل فعل فغير ناهض فإن خبر جبريل فعمل وقول فإنه قال له صلى الله عليه وسلم بعد أن صلى به الاوقات الحنسة ما بين هذين الوقتين وقت لك ولامتك ، فعم لابينية بين المغرب والعشاء على صلاة جبريل فيتم الجواب بأنه فعل بالنظر إلى وقت المغرب والاقوال مقدمة على الافعال عند التعارض على الاصح وأما هنا فما ثم تعارض إنما الاقوال إفادة زيادة فى الوقت للمغرب من الله بها . قلت لا يخفى أنه كان الأولى تقديم هذا الحديث فى أول باب الاوقات عقب أول حديث فيه وهو حديث عبد الله بن عمر رضى الله عنه . واعلم أن هذا القول هو قول الشافعي فى الجديد وقوله القديم أن لها وقتين أحدهما والحالي والبيهق وغيرهم وقد ساق النووى فى شرح المهذب الادلة على امتداده والحالي والبيهق وغيرهم وقد ساق النووى فى شرح المهذب الادلة على امتداده في المنافعي في الجديث الصحيحة تعين القول به جزما لان الشافعي في القديم وعلى القول به في الإملاء على ثبوته وقد ثبت الحديث بل أحاديث

19 — ﴿ وَعَن أَبِن عِبَاسَ رَضَى الله عَهُما قَالَ : قَالَ رَسُولَ الله صَلَى الله عليه وسلم ﴿ الْفَجْرُ ﴾ أى لغة ﴿ فَجْرَانِ فَجْرٌ مُنِحِرَمُ الطَّعَامَ ﴾ يريد على الصائم ﴿ وَتَحِلُ فِيهِ الصَّلَاةُ ﴾ أى يدخل وقت وجوب صلاة الفجر ﴿ وَفَجْرٌ تَحُرُمُ فِيهِ الصَّلَاةُ _ أَىْ صَلَاةُ الصَّبْح ﴾ فسره بها لئلا يتوهم أنها تحرم فيه مطلق الصلاة والتفسير يحتمل أنه منه صلى الله عليه وسلم وهو الأصل ويحتمل أنه من الراوى ﴿ وَيَحِلُ فِيهِ الطَّعَامُ * رواه ابن خزيمة والحاكم وصححاه ﴾ لما كان الفجر لغة مشتركا بين الوقتين وقد أطلق فى بعض أحاديث الأوقات أن أول صلاة الصبح الفجر . بين صلى الله عليه وسلم المراد به وأنه الذي له علامة ظاهرة واضحة وهي التي أفادها قوله :

٧٠ _ ﴿ وَلَلَّحَاكُمْ مَنْ حَدَيْثُ جَابِرُ نَحُوهُ ﴾ نحو حديث ابن عباس ولفظه في

المستحدرك ، الفجر فجران : فأما الفجر الذي يكون كذنب السرحان فلا يحل الصلاة ويحل الطعام ؛ وأما الذي يذهب مستطيلا في الآفق فإنه يحل الصلاة ويحرم الطعام ، وقد عرفت معنى قول المصنف ﴿ وزاد في الذي يحرم الطعام إنّهُ يَذْهَبُ مُسْتَطِيلًا ﴾ أي ممتداً ﴿ في اللّأَفُقِ ﴾ وفي رواية للبخاري • أنه صلى الله عليه وسلم مد يده عن يمينه ويساره ، ﴿ وفي الآخر ﴾ وهو الذي لا تحل فيه الصلاة ولا يحرم فيه الطعام أي وقال في الآخر ﴿ إنّهُ ﴾ في صفته ﴿ كَذَنبِ السّرْحَانِ ﴾ بكسر السين المهملة وسكون الراء فحاء مهملة وهو الذئب والمراد أنه لا يذهب مستطيلا ممتدا بل يرتفع في السماء كالعمود وبينهما ساعة فإنه يظهر الأول وبعد ظهوره يظهر الثاني ظهوراً بيناً : فهذا فيه بيان وقت الفجر وهو أول وقته . وآخره ما يتسع لركعة كما عرفت ؛ ولما كان لكل وقت أول وآخر بين صلى الله عليه وسلم الأفضل منهما في الحديث الآتي وهو :

٢١ - ﴿ عن ابن مسعود رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الْفَضَلُ الْأَعْمَالِ الصَّلاةُ فى أُوَّلِ وقْتِها ، رواه الترمذى والحاكم وصححاه وأصله فى الصحيحين ﴾ أخرجه البخارى عن ابن مسعود بلفظ = سألت النبي صلى الله عليه وسلم ؛ أيّ العمل أحب إلى الله قال: الصلاة لوقتها ، وليس فيه لفظ أول ؛ فالحديث دل على أفضلية الصلاة فى أول وقتها وعلى كل من عمل الأعمال كما هو ظاهر التعريف للأعمال باللام ؛ وقد عورض بحديث أفضل الأعمال كما هو ظاهر التعريف للأعمال باللام ؛ وقد عورض بحديث أبن مسعود الأعمال إيمان بالله = ولا يخنى أنه معلوم أن المراد من الإعمال فى حديث ابن مسعود ما عدا الإيمان فإنه إنما سأل عن أفضل أعمال أهل الإيمان ، فراده غير الإيمان قال ابن دقيق العيد . الأعمال هنا أى فى حديث ابن مسعود محمولة على البدنية فلا تقارف حديث أبى هريرة = أفضل الإعمال الإيمان بالله عز وجل ، ولكنها قد وردت أحاديث أخر فى أنواع من أعمال البر بأنها أفضل الإعمال فهى التى تعارض حديث الباب ظاهراً ا وقد أجيب بأنه البر بأنها أفضل الإعمال فهى التى تعارض حديث الباب ظاهراً ا وقد أجيب بأنه البر بأنها أفضل الإعمال فهى التى تعارض حديث الباب ظاهراً ا وقد أجيب بأنه المراد من السلام _ ١)

صَلَّى الله عليه وسلم أخبر كل مخاطب بما هو أليق به وهو به أقوم وإليه أرغب ونفعه فيه أكثر ، فالشجاع أفضل الأعمال في حقه الجهاد فإنه أفضل من تخليه للعبادة ، والغنيُّ أفضل الأعمال في حقه الصدقة وغير ذلك أو أن كلية " من " مقدرة والمراد من أفضل الاعمال أو كلمة أ أفضل ، لم يرد بها الزيادة بل الفضل المطلق • وعورض تفضيل الصلاة في أول وقتها على ما كان منها في غيره بحديث العشاء فإنه قال صلى الله عليه وسلم • لولا أن أشق على أمني لأخرتها ، يعني إلى النصف أو قريب منه ، وبحديث الإصباح أو الإسفار بالفجر وبأحاديث الإبراد بالظهر والجواب أن ذلك تخصيص لعمـــوم أول الوقت ولا معارضة بين عام وخاض. وأما الفول بأن ذكر أول وقتها تفرد به على بن حفص من بين أصحاب شعبة وأنهم كلهم رووه بلفظ « على وقتها » من دون ذكر أول فقد أجيب عنه من حيث الرواية بأن تفرده لايضر لأنه شيخ صدوق من رجال مسلم ثم قد صحح هذه الرواية الترمذي والحاكم وأخرجها ابن خزيمة في صحيحه ؛ ومن حيث الدراية أن رواية لفظ • على وقتها ، تفيد معنى لفظ أول لأن كلمة • على • تقتضى الاستعلاء على جميع الوقت . ورواية • لوقتها ، باللام تفيد ذلك لانالمراد لاستقبال وقتها ومعلوم ضرورة شرعية أنها لا تصلح قبل دخوله فتعين أن المراد لاستقبالكم الاكثر من وقتهـا وذلك بالإتيان بها فى أول وقتها ولقوله تعالى (إنهم كانوا يسارعون فى الخيرات) لأنه صلى الله عليه وسلم كان دأبه دائمًا الإتيان بالصلاة في أول وقتهــــا ولا يفعل إلا الأفضل إلا لما ذكرناه كالإسفار ونحوه كالعشباء ولحديث على عند أبي داود « ثلاث لا تؤخر » ثم ذكر منها الصلاة إذا حضر وقتها والمراد أن ذلك الأفضل وإلا فإن تأخيرها بعد حضور وقتهـا جائز وبدل له أيضاً قوله

٢٢ - ﴿ وعن أبى محذورة ﴾ بفتح الميم وسكون الحاء المهملة وضم الذال المعجمة وبعد الواو راء واختلفوا في اسمه على أقوال أصحها أنه سمرة بن مِعْين بكسر الميم

وسكون العين المهملة وفتح المثناة التحتية وقال ابن عبد البر إنه اتفق العالمون بطريق أنساب قريش أن اسم أبي محذورة أوس. وأبو محذورة مؤذن النبي صلى الله عليه وسلم عام الفتح وأقام بمكة إلى أن مات يؤذن بها للصلاة . مات سنة تسع وخمسين ﴿ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ﴿ أَوَّلُ الْوَقْتِ ﴾ أى للصلاة المفروضة ﴿ رضُوانُ الله ﴾ أى يحصل بأدائها فيه رضوان الله تعالى عن فاعلها وأَوْسَطُهُ رَحْمَةُ الله ﴾ أى يحصل لفاعل الصلاة فيه رحمته ومعلوم أن رتبة الرضوان أبلغ ﴿ وآخِرُهُ عَفْوُ الله ﴾ ولا عفو إلا عن ذنب ﴿ أخرجه الدارقطني بسند أبلغ ﴿ وآخِرُهُ عَفْوُ الله ﴾ ولا عفو إلا عن ذنب ﴿ أخرجه الدارقطني بسند الكبار وكذبه ابن معين وتركه النسائي ونسبه ابن حبان إلى الوضع كذا في حواشي الكبار وكذبه ابن معين وتركه النسائي ونسبه ابن حبان إلى الوضع كذا في حواشي قال المصنف ﴿ جدا ﴾ مؤكدا لضعفه وقدمنا إعراب جدا . ولا يقال إنه يشهد له قوله:

٣٧ _ ﴿ وللترمذى من حديث ابن عمر نحوه ﴾ فى ذكر أول الوقت وآخره ودون الأوسط وهو ضعيف أيضاً ﴾ لأن فيه يعقوب بن الوليد أيضاً وفيه ما سمعت ، وإنما قلنا لايصح شاهداً لأن الشاهد والمشهود له فيهما من قال الأثمة فيه إنه كذاب ، فكيف يكون شاهداً أو مشهوداً له ؟ وفى الباب عن جابر وابن عباس وأنس وكلها ضعيفة وفيه عن على عليه السلام من رواية موسى ابن محمد عن على بن الحسين عن أبيه عن جده عن على قال البيهتي إسناده فيا أظن أصح ماروى فى هذا الباب مع أنه معلول فإن المحفوظ روايته عن جعفر بن محمد عن أبيه موقوفا ، قال الحاكم ؛ لا أغرف فيه حديثا يصح عن الذي صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من الصحابة وإنما الرواية فيه عن جعفر بن محمد عن أبيه موقوفا . قلت إذا صح هذا الموقوف فله حكم الرفع لانه لايقال فى الفضائل بالرأى وفيه احتمال ولكن هذه الاحاديث وإن لم قصح فالمحافظة منه صلى الله عليه وسلم

على الصلاة أول الوقت دالة على أفضليته وغير ذلك من الشواهد التي قدمناها

٢٤ – ﴿ وعن ابن عمر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا صَلَاةَ بِعْدَ الْفَجْرِ إِلاَّ سَجْدَنَيْنِ » ﴾ أى ركعتى الفجر كما يفسره ما بعده ﴿ اخرجه الحنسة إلا النسائى ﴾ وأخرجه أحمد والدارقطنى قال الترمذى غريب لا يعرف إلا من حديث قدامة بن موسى » والحديث دليل على تحريم النافلة بعد طلوع الفجر قبل صلاته إلا سنة الفجر وذلك أنه وإن كان لفظه نفياً فهو فى معنى النهى وأصل النهى للتحريم قال الترمذى : أجمع أهل العلم على كراهة أن يصلى الرجل بعد الفجر إلا ركعتى الفجر ؛ قال المصنف دعوى الترمذى الإجماع عجيب فإن الخلاف فيه مشهور حكاه ابن المنذر وغيره وقال الحسن البصرى لا بأس بها وكان مالك فيه مشهور حكاه ابن المنذر وغيره وقال الحسن البصرى لا بأس بها وكان مالك يرى أن يفعل من فاتنه الصلاة فى الليل ، والمراد ببعد الفجر بعد طلوعه كما دل له قوله ﴿ وفى رواية عبد الرزاق ﴾ أى عن ابن عمر ﴿ « لَا صَلاَةَ بعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ ، ﴾ وكما يدل له قوله « وفى رواية عبد الرزاق ﴾ أى عن ابن عمر ﴿ « لَا صَلاَةَ بعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ ، ﴾ وكما يدل له قوله « وفى رواية عبد الرزاق ﴾ أى عن ابن عمر ﴿ « لَا صَلاَةَ بعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ ، ﴾ وكما يدل له قوله »

٢٥ — ﴿ ومثله للدارقطنى عن عمرو بن العاص ﴾ فإنهما فسرا المراد ببعد الفجر وهذا وقت سادس من الاوقات التي نهى عن الصلاة فيها وقدعر فت الخسة الأوقات عما مضى إلا أنه قد عارض النهى عن الصلاة بعد العصر الذى هو أحمد الستة الأوقات الحديث

77 - ﴿ وعن أم سلمة رضى الله عنها قالت : صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم العصر ثم دخل بيتى فصلى ركعتين فسألته ﴾ في سؤالها مايدل على أنه صلى الله عليه وسلم لم يصلهما قبل ذلك عندها أو أنها قد كانت علمت بالنهى فاستنكرت عنالفة الفعل له ﴿ فقال • شُغِلْتُ عَنْ رَكُعَتَيْنِ بِعْدَ الظَّهْرِ ﴾ قد بين الشاغل له صلى الله عليه وسلم : • أنه أتاه ناس من عبد القيس ، وفي رواية عن ابن عباس عند الترمذى • أنه صلى الله عليه وسلم أتاه مال فشغله عن الركعتين بعد الطهر ﴿ فَصَلَّيْتُهُمَا الآنَ » ﴾ أى قضاء عن ذلك وقد فهمت أم سلمة أنهما قضاء فلذا

قالت (قلت أفنقضهما إذا فاتنا) أى كا قضيتهما فى هذا الوقت (قال: ولا) أى لا تقضوهما فى هذا الوقت بقرينة السياق وإن كان النفى غير مقيد (أخرجه أحمد) إلا أنه سكت عليه المصنف هنا وقال بعد سياقه له فى فتح البارى إنها رواية ضعيفة لا تقوم بها حجة ولم يبين هنا لك وجه ضعفها وما كان يحسن منه أن يسكت هنا عما قيل فيه والحديث دليل على ما ساف من أن القضاء فى ذلك الوقت كان من خصائصه صلى الله عليه وسلم . وقد دل على هذا حديث عائشة وأنه صلى الله عليه وسلم كان يصلى بعد العصر وينهى عنها ويواصل وينهى عن الوصال ، أخرجه أبو داود ولكن قال البهق: الذى أختص به صلى الله عليه وسلم المداومة على الركعتين بعمد العصر لا أصل الفضاء أه ولا يخنى أن حديث أم سلمة المذكور يرد هذا القول ويدل على أن القضاء خاص به أيضا وهذا الذى أخرجه أبو داود وهو الذى أشار إليه المصنف بقوله:

٢٧ - ﴿ وَلَابِي دَاوِدِ عَنْ عَائَشَةَ رَضَى الله عَنْهَا بَعَنَّاهُ ﴾ تقدم الكلام فيه

باب الأذان

الآذان لغة الإعلام قال الله تعمالي (وأذان من الله ورسوله) وشرعا الإعلام بوقت الصلاة بألفاظ مخصوصة . وكان فرضه بالمدينة في السنة الأولى من الهجرة ووردت أحاديث تدل على أنه شرع بمكة والصحيح الأول

الله عنه ﴾ الانصارى الخزرجى . شهد عبد الله بن زيد ﴿ بن عبد ربه رضى الله عنه ﴾ الانصارى الخزرجى . شهد عبد الله العقبة وبدراً والمشاهد بعدها . مات بالمدينة سنة اثنتين وثلاثين ﴿ قال طاف بى وأنا نائم مرجل ﴾ وللحديث سبب وهو ما فى الروايات أنه • لما كثر الناس ذكروا أن يعلموا وقت الصلاة بشى و يجمعهم لها فقالوا لو اتخذنا ناقوسا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك للنصارى فقالوا : لو اتخذنا بوقا قال ذلك لليهود فقالوا : لو رفعنا ناراً

قال ذلك للجوس فافترقوا فرأى عبد الله بن زيد فجاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال طاف بى الحديث . ، وفى سنن أبى داود « فطاف بى وأنا نائم رجل يحمل ناقوسا فى يده فقلت ياعبد الله أتبيع الناقوس ؟ قال : وما تصنع به ؟ قلت : ندعو به إلى الصلاة قال : أفلا أدلك على ما هو خير من ذلك ؟ قلت بلى ، ﴿ فقال : تقول الله أكبر الله أكبر فذكر الأذان ﴾ أى إلى آخره ﴿ بتربيع التكبير ﴾ تكريره أربعا ويأتى ما عاضده وما عارضه ﴿ بغير ترجيع ﴾ أى فى الشهادتين ، قال فى شرح مسلم : هو العود إلى الشهادتين برفع الصوت بعد قولها مرتين بخفض الصوت ويأتى قريباً ﴿ والإقامة فرادى ﴾ لا تكرير فى شىء من ألفاظها ﴿ إلا قد قامت الصلاة ﴾ فإنها تكرر ﴿ قال : فلما أصبحتُ أتيتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال « إنّها لرّقُ يَا حَقّ الْحَديث . أخرجه أحمد وأبو داود وصححه النرمذى وابن خزيمة ﴾ الحديث دليل على مشروعية الآذان للصلاة دعاء للغائبين ليحضروا إليها ولذا الحديث دليل على مشروعية الآذان للصلاة دعاء للغائبين ليحضروا إليها ولذا وقتها أيضاً

واختلف العلماء فى وجوبه ولا شك أنه من شعار أهل الإسلام ومن محاسن ما شرعه الله؛ وأما وجوبه فالآدلة فيه محتملة ، وتأتى ، وكمية ألفاظه قد اختلف فيها ، وهذا الحديث دل على أنه يكبر فى أوله أربع مرات وقد اختلفت الرواية : فوردت بالتثنية فى حديث أبى محذورة فى بعض رواياته وفى بعضها بالتربيع أيضاً ، فذهب الآكثر إلى العمل بالتربيع لشهرة روايته ولأنها زيادة عدل فهى مقبولة . ودل الحديث على عدم مشروعية الترجيع . وقد اختلف فى خدلك فن قال إنه غير مشروع عمل بهذه الرواية ومن قال إنه مشروع عمل خديث أبى محذورة وسيأتى . ودل على أن الإقامة تفرد ألفاظها إلا لفظ الإقامة فإنه يكررها . وظاهر الحديث أنه يفرد التكبير فى أولها ولكن الجهور على أن التكبير فى أولها ولكن الجهور على أن

أربعاً كأنه غير مكرر فيها ، وكذلك يكرر في آخرها ويكرر لفظ الإقامة وتفرد بقية الألفاظ . وقد أخرج البخارى حيديث أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة إلا الإقامة وسيأتي وقد استدل به من قال الأذان في كل كلماته مثني مثني والإقامة ألفاظها مفردة إلا قد قامت الصلاة وقد أجاب أهل التربيع بأن هذه الرواية صحيحة دالة على ماذكر لكن رواية التربيع قد صحت بلا مرية وهي زيادة من عدل مقبولة فالقائل بتربيع التكبير أول الأذان قد عمل بالحديثين ويأتي أن رواية يشفع الأذان لاتدل على عدم التربيع للنكبير . هذا ولا يخفي أن لفظ كلمة الترحيد في آخر الأذان والإقامة مفردة بالانفاق فهو خارج عن الحكم بالأم بشفع الأذان . قال العلماء : والحكمة في تكرير الأذان وإفراد ألفاظ الإقامة هي أن الأذان لإعلام الغائبين فاحتيج إلى التكرير ولذا يشرع فيه رفع الصوت وأن يكون على محل مرتفع بخلاف الإقامة فإنها لإعلام الحاضرين فلا حاجة إلى تكرير ألفاظها ولذا شرع فيها خفض الصوت والحدر وإنما كررت جملة قد قامت تكرير ألفاظها ولذا شرع فيها خفض الصوت والحدر وإنما كررت جملة قد قامت الصلاة لانها مقصود الإقامة

٧ — ﴿ وزاد أحمد فى آخره ﴾ ظاهره فى حديث عبد الله بن زيد ﴿ قصة قول بلال فى أذان الفجر : الصّلاة خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ ﴾ روى الترمذى وابن ماجه وأحمد من حديث عبد الرحمن بن أبى ليلي عن بلال قال : قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم « لاتثرّبن فى شىء من الصلاة إلا فى صلاة الفجر إلا أن فيه ضعيفاً وفيه انقطاع ايضاً : وكان على المصنف أن يذكر ذلك على عادته ويقال التثويب مرتين كا فى سنن أبى داود وليس ﴿ الصلاة خير من النوم ﴾ فى حديث عبد الله بن زيد كا ربما توهمه عبارة المصنف حيث قال فى آخره وإنما يريد أن أحمد ساق رواية عبد الله بن زيد ثم وصل بها رواية بلال

٣ _ ﴿ ولابن خزيمة عن أنس رضى الله عنه قال : من السنة ﴾ أى طريقة النبى
 صلى الله عليه وسلم ﴿ إذا قال المؤذن فى الفجر : • حَىَّ عَلَى الْفَلاح _ ﴾ الفلاح هو

الفوز والبقاء أي هلموا إلى سبب ذلك ﴿ قال : الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ ، ﴾ وصححه ابن السكن وفي رواية النسائي « الصلاة خير من النوم ، الصلاة خير من النوم في الأذان الأول من الصبح، وفي هذا تقييد لما أطلقته الروايات، قال ابن رسلان : وصحح هذه الرواية ابن خزيمة قال فشرعية التثويب إنما هي في الاذان الأول للفجر لأنه لإيقاظ النائم " وأما الاذان الثاني فإنه إعــلام بدخول الوقت ودعاء إلى الصلاة . ولفظ النسائي في سنته الكبرى من جهـة سفيان عن أبي جعفر عن أبي سلمان عن أبي محذورة قال: • كنت أؤذن لرسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فكنت أقول في أذان الفجر الأول «حي على الصلاة حى على الفلاح الصلاة خير من النوم الصلاة خير من النوم = قال ابن حزم وإسناده صحيح اه : من تخريج الزركشي لأحاديث الرافعي . ومثـل ذلك في سنن البهـ قي الكبرى من حـ ديث أبي محذورة « أنه كان يثوب في الإذان الأول من الصبح بأمره صلى الله عليه وسلم " قلت وعلى هذا ليس الصلاة خير من النوم : من ألفاظ الأذان المشروع للدعاء إلى الصلاة والإخبار بدخول وقتها بل هو من الألفاظ التي شرعت لإيقاظ النائم فهو كألفاظ التسبيح الاخير الذي اعتاده الناس في هذه الاعصار المتأخرة عوضاً عرب الاذان الاول(١) وإذا عرفت هذا هان عليك ما اعتاده الفقهاء من الجدال في التثويب مل هو من ألفاظ الأذان أو لا؟ وهل هو يدعة أو لا؟ ثم المراد من معناه: اليقظة للصلاة خير من النوم أى الراحة التي يعتاضونها في الآجـل خير من النوم : ولنا كلام في هـذه الكلمة أودعناه رسالة لطيفة

⁽١) ما اعتاده الناس من التسبيح برفع الصوت على المنارة ونحوها قبل الفجر لم يثبت عن الرسول صلى الله عليه وسلم ولا عن أصحابه ولا عن الأئمة المجتهدين ، بخلاف « الصلاة خير من النوم = التي تقال مع أذان الصبح فإنها مشروعة ، فتأمل الفرق بين هذا وذاك وباقة التوفيق اه .

 الله عنه الله عنه الله عنه عنه الله عنه الله عنه الله الله عنه الله عن الله عليه وسلم ﴿ عَلَّمَهُ الْأَذَانَ ﴾ أي ألقاء صلى الله عليه وسلم عليه بنفسه في قصة حاصلها وأنه خرج أبو محذورة بعد الفتح إلى حنين هو وتسعة من أهل مكة فلما سمعوا الأذان أذنوا اسممةزاء بالمؤمنين فقال صلى الله عليه وسلم قد سمعت في هؤلاء تأذين إنسان حسن الصوت فأرسل إلينا فأذَّنا رجلا رجلا وكنت آخرهم فقال حين أذنت : تعـال فأجلسني بين يديه فمسح على ناصيتي وبرَّك عليٌّ ثلاث مرات ثم قال: اذهب فأذَّن عند المسجد الحرام ؛ فقلت يا رسول الله فعلمني ، الحديث ﴿ ﴿ فَذَكَرَ فِيهِ السَّرْجِيعَ * ﴾ أى فى الشهـادتين ولفظه عنــد أبي داود • ثم تقول أشهـد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله . أشهد أن محمداً رسول الله . أشهد أن محمداً رسول الله : تخفض بها صوتك ، قيل المراد أن يسمع من بقربه . قيل والحكمة في ذلك أن يأتي جما أولا بتدر وإخلاص . ولا يأتي كال ذلك إلا مع خفض الصوت قال: ثم ترفع صوتك بالشهادة أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمداً رسول الله أشهد أن محمداً رسول الله: فهمذا هو الترجيع الذي ذهب جمهور العلماء إلى أنه مشروع للهذا الحديث الصحيح وهو زيادة على حديث عبد الله بن زيد وزيادة العبدل مقبولة وإلى عدم القول به ذهب الهادي وأبو حنيفة وآخرون عملا منهم بحديث عبـد الله ابن زيد الذي تقـدم ﴿ أخرجه مسلم ﴾ ولكن ذكر النكبير في أوله مرتين فقط لا كما ذكره عبد الله بن زيد آنفا وبهذه الرواية عملت الهادوية ومالك وغيرهم ﴿ ورواه ﴾ أى حديث أبي محذورة هذا ﴿ الحســة ﴾ هم أهل السنن الأربعة وأحمد ﴿ فَذَكُرُوهُ ﴾ أَى التَّكبير في أُول الأذان ﴿ مُربِّعاً ﴾ كروايات حديث عبد الله ان زيد قال ان عبد البر في الاستذكار : التكبير أربع مرات في أول الإذان محفوظ من رواية الثقبات من حديث أبي محذورة ومن حديث عبد الله بن زيد وهي زيادة يجب قبولها . واعلم أن ابن تيمية في المنتقي نسب التربيع في حديث أبي محذورة إلى رواية مسلم والمصنف لم ينسبه إليه بل نسبه إلى رواية الخسة فراجعت صحيح مسلم وشرحه فقال النووى إن أكثر أصوله فيها التكبير مرتين في أوله وقال القاضى عياض إن في بعض طريق الفارسي لصحيح مسلم ذكر التكبير أربع مرات في أوله وبه تعرف أن المصنف اعتبر أكثر الروايات وابن تيمية اعتمد بعض طرقه فلا يتوهم المنافاة بين كلام المصنف وابن تيمية

٥ _ ﴿ وعن أنس رضى الله عنه قال : أُمِرَ ﴾ بضم الهمزة مبنى لما لم يسم فاعله بني كذلك للعلم بالفاعل فإنه لا يأمر في الأصول الشرعية إلا النبي صلى الله عليه وسلم ويدل له الحديث الآتي قريباً ﴿ بِلَالٌ ﴾ نائب الفاعل ﴿ أَنْ يَشْفَعَ ﴾ بفتح أُولِه ﴿ الْأَذَانَ ﴾ يأتي بكلاته ﴿ شَفعًا ﴾ أي مثني مثني أو أربعاً أربعاً فالكل يصدق عليه أنه شفع وهذا إجمال بينه حديث عبدالله بن زيد وأبى محذورة ، فشفع التكبير أن يأتى به أربعاً أربعاً وشفع غيره أن يأتى به مرتين مرتين وهذا بالنظر إلى الاكثر وإلا فإن كلمة التهليل في آخره مرة واحدة اتفاقاً ﴿ وَيُوتَرَ الْإِقَامَةَ ﴾ يفرد ألفاظها ﴿ إِلاَّ الإِقَامَةَ ﴾ بين المراد بها بقوله ﴿ يعني قد قامت الصلاة ﴾ فإنه يشرع أن يأتى بها مرتين ولا يوترها ﴿ متفق عليه ﴾ ولم يذكر مسلم الاستثناء أعنى قوله : ﴿ إِلَّا الْإِقَامَةَ ﴾ فاختلف العلماء في هذا على ثلاثة أقوال الأول للهادوية فقالوا تشرع تثنية ألفاظ الإقامة كلها لحديث وإن بلالا كان يثني الآذان والإقامة ، رواه عبد الرزاق والدارقطني والطحاوي إلا أنه قد ادعي فيه الحاكم الانقطاع، وله طرق فيها ضعف. وبالجملة لا تعارض رواية التربيع في التكبير رواية الإفراد في الإقامة لصحتها فلا يقال إن التثنية في ألفاظ الإقامة زيادة عدل فيجب قبولها ؛ لأنك قد عرفت أنها لم تصح . والشاني لمالك فقال تفرد ألفاظ الإقامة حتى قد قامت الصلاة. والثالث للجمهور أنها تفرد ألفاظها إلا قد قامت الصلاة فتكرر عملا بالإجاديث الثابتة بذلك

7 ــ ﴿ وَلَلْسَائَى ﴾ أي عن أنس ﴿ أَمَرَ ﴾ بالبناء للفاعـل وهو ﴿ النبي صلى الله عليه وسلم ﴿ بِلَالًا ﴾ وإنما أتى به المصنف ليفيد أن الحديث الأول المتفق عليه مرفوع وإن ورد بصيغة البناء للمجهول ، قال الخطابي ؛ إسناد تثنية الاذان وإفراد الإقامة أصحها أي الروايات وعليه أكثر علماء الامصار وجرى العمل به في الحرمين والحجاز والشام واليمن وديار مصر ونواحي الغرب إلى أقصى حجبر من بلاد الإسلام " ثم عدّ من قاله من الأئمـة قلت وكأنه أراد باليمن من كان فيها شافعي المذهب وإلا فقد عرفت مذهب الهادوية وهم سكان غالب اليمن وما أحسن ماقاله بعض المتأخرين ـ وقد ذكر الخلاف في ألفاظ الاذان هل هو مثني أو أربع؟ أي التكبير في أوله _ وهل فيه ترجيع الشهادتين أو لا ، والخلاف في الإقامة مالفظه : هذه المسئلة من غرائب الواقعات يقل نظيرها في الشريعة بل وفي العادات وذلك أن هذه الالفاظ في الاذان والإقامة قليلة محصورة معينة يصاح بها في كل يوم وليلة خمس مرات في أعلى مكان وقد أمر كل سامع أن يقول كما يقول المؤذن وهم خير القرون في غرة الإسلام شديدو المحافظة على الفضائل ومع هـذا كله لم يذكر خوض الصحاية ولا التابعين واختلافهم فها ثم جاء الخلاف الشديد في المتأخرين ثم كل من المتفرقين أدلى بشيء صالح في الجملة وإن تفاوت وليس بين الروايات تناف لعدم المانع من أن يكون كل سنة كما نقوله وقد قيل في أمثاله كألفاظ التشهد وصورة صلاة الخوف

٧ ــ ﴿ وعن أَبِى جحيفة رضى الله عنه ﴾ بضم الجيم وفتح الحاء المهملة فثناة تحتية ساكنة ففاء هو وهب بن عبد الله وقيل ابن مسلم السوائى بضم السين المهملة وتخفيف الواو وهمزة بعد الآلف العامرى ترك الكوفة وكان من صغار الصحابة توفى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ولم يبلغ الحلم ولكنه سمع منه . جعله على على بيت المال وشهد معه المشاهد كلها توفى بالكوفة سنة أربع وسبعين قال ﴿ رَأَيْتُ بِلَالًا يُوَذِّنُ وأَ تَنَبَّعُ فَاهُ ﴾ أى أنظر إلى فهه متتبعاً ﴿ هُمُهُنَا ﴾ أى مهنة

﴿ وَهُمُهُنَا ﴾ أي يسرة ﴿ وأَصْبُعَاهُ ﴾ أي إبهامهما ولم يرد تعيين الاصبعين وقال النووي هما المسبحات ﴿ فِي أَذِنْيُهِ . رواه احمد والترمذي وصححه ولابن ماجه ﴾ أي من حديث أبي جميفة أيضاً ﴿ ﴿ وَجَعَلَ أَصْبُعَيْهِ فِي أَذُنيْهِ ، ولابي داود ﴾ من حديثه أيضا ﴿ • لَوَى عُنْقَهُ لَمَّا بَلَّـغَ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ يَمِينًا وشَّمَالًا ﴾ وهو بيان لقوله ههنا وههنا ﴿ وَلَمْ يُسْتَدِرْ » ﴾ بجملة بدنه ﴿ وأصله في الصحيحين ﴾ الحديث دل على آداب للمؤذن وهي الالتفات إلى جهة الىمين وإلى جهة الشمال وقد بين محل ذلك لفظ أبي داود حيث قال • لوى عنقه لما بلغ حيّ على الصلاة • وأصرح منه حديث مسلم بلفظ • فجعلت أتتبع فاه ههنا وههنا يميناً وشمالا يقول: • حي على الصلاة ، حي على الفلاح ، ففيه بيانأن الالتفات عند الحيملتين ؛ وتوب عليه ان خزيمة بقوله = انحراف المؤذن عند قوله حيّ على الصلاة حيّ على الفلاح بفمه لابيدته كله ، قال وإنما يمكن الانحراف بالفم بانحراف الوجه ثم ساق من طريق وكيع • فجعل يقول في أذانه هكذا حرف رأسه يميناً وشمالاً ، وأما رواية أن بلالا استدار في أذانه فليست بصحيحة وكذلك رواية أنه صلى الله عليه وسلم أمره أن بجعل أصبعيه فى أذنيه رواية ضعيفة وعن أحمد ابن حنبل لايدور إلا إذا كان على منارة قصداً لإسماع أهل الجهتين وذكر العلماء أن فائدة التفاته أمران أحدهما أنه أرفع لصوته وثانيهما أنه علامة للمؤذن ليعرف من يراه على بعد أو من كان به صمم أنه يؤذن وهــذا فى الآذان وأما الإقامة فقال الترمذي إِنه ً استحسنه الاوزاعي

٨ - ﴿ وعن أبى محذورة رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم • أُعجَبَهُ صَوْ تُهُ فَعَلَمَـهُ الْأَذَانَ ، رواه ابن خزيمة ﴾ وصححه وقد قدمنا القصة واستحسانه صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم لصوته وأمره له بالآذان بمكة وفيه دلالة أنه يستحب أن يكون صوت المؤذن حسناً

٩ - ﴿ وعن جابر بن سمرة رضى الله عنه قال : صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العيد "بني ، غَيْر مَرَّةَ ولَا مَرَّتَيْنِ ﴾ أى بل مرات كثيرة ﴿ بغَيْرِ أَذَان

ولا إقامَةٍ ﴾ أى حال كون الصلاة غير مصحوبة بأذان ولا إقامة ﴿ رواه مسلم ﴾ فيه دليل على أنه لا يشرع لصلاة العيدين أذان ولا إقامة وهو الإجماع وقد روى خلاف هذا عن ابن الزبير ومعاوية عمر بن عبد العزيز قياساً منهم للعيدين على الجمعة وهو قياس غير صحيح بل فعمل ذلك بدعة إذ لم يؤثر عن الشارع ولا عن خلفائه الراشدين ويزيده تأكيداً قوله

• ١ - ﴿ ونحوه ﴾ أى نحو حديث جابر بن سمرة ﴿ في المتفق عليه ﴾ أى الذي اتفق على إخراجه الشيخان (عن ابن عباس رضى الله عنه وغيره) من الصحابة وأما القول بأنه يقال في العيد عوضاً عن الآذان والصلاة جامعة ، فلم ترد به سنة في صلاة العيدين قال في الهدى النبوى: وكان صلى الله عليه وسلم إذا انتهى إلى المصلى أخذ في الصلاة أى صلاة العييد من غير أذان ولا إقامة ولا قول الصلاة جامعة والسنة أن لا يفعل شيء من ذلك وبه يعرف أن قوله في الشرح ويستحب في الدعاء إلى الصلاة في العيدين وغيرهما بما لا يشرع فيه أذان كالجنازة: الصلاة جامعة غير صحيح إذ لا دليل على الاستحباب ولو كان مستحبا لما ترك صلى الله عليه وسلم والحلفاء الراشدون من بعده . نعم ثبت ذلك في صلاة الكسوف لا غير ولا يصح فيه القياس لان ما وجد سببه في عصره ولم يفعله ففعله بعد عصره بدعة فلا يصح أثباته بقياس ولا غيره

ا اا ا (وعن أبي قتادة رضى الله عنه فى الحديث الطويل فى نومهم عن الصلاة) أى عن صلاة الفجر وكان عند قفولهم من غزوة خيبر قال ابن عبد البر هو الصحيح ﴿ ثُمَّ أَذَّنَ بِلال ﴾ أى بأمره صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم كا فى سنن أبي داود • ثم أمر بلالا أن ينادى بالصلاة فنادى بها ، فصلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ﴿ كَا كَانَ يُصْنَعُ كُلَّ يَوْمٍ ؛ رواه مسلم ﴾ فيه دلالة على شرعية الناذين للصلاة الفائنة بنوم ويلحق بها المنسية لانه صلى الله عليه وسلم جمعهما فى المناذين للصلاة الفائنة بنوم ويلحق بها المنسية لانه صلى الله عليه وسلم جمعهما فى المناف عن صلاته أو نسيها ، الحديث وقد روى مسلم من

حديث أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم • أمر بلالا بالإقامة ولم يذكر الأذان الوبأنه صلى الله عليه وسلم لما فاتته الصلاة يوم الحندق أمر لها بالإقامة ولم يذكر الاذان كما في حديث أبي سعيد عند الشافعي وهذه لا تعارض رواية أبي قتادة لانه مثبت وخبر أبي هريرة وأبي سعيد ليس فيهما ذكر الاذان بنفي ولا إثبات فلا معارضة إذ عدم الذكر لا يعارض الذكر

17 - ﴿ وَلَهُ ﴾ أَى لَمُسَلَمُ ﴿ عَنْ جَابِرُ أَنْ الذِي صَلَى الله عليه وَسَلَم * أَنِّى الْمُرْدَلُفَةَ أَى منصرفاً من عرفات ﴿ فَصَلَّى بِهَا الْمَعْرِبَ وَالْعِشَاءَ ﴾ جمع بينهما ﴿ بِأَذَانِ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ * ﴾ وقد روى البخارى من حديث ابن مسعود * أنه صلى - أى بالمزدلفة - المغرب بأذان وإقامة والعشاء بأذان وإقامة وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله * ويعارضهما معاً قوله:

١٣ - ﴿ وله ﴾ أى لمسلم ﴿ عن ابن عمر رضى الله عنه جمع النبي صلى الله عليه وسلم بيْنَ الْمَغْرِبِ والْعِشَاء بِإِقَامَةٍ واحِدَةٍ » ﴾ وظاهره أنه لا أذان فيهما وهو صريح فى مسلم أن ذلك بالمزدلفة فإن فيه: قال سعيد بن جبير أفضنا مع ابن عمر حتى أتينا جمعا _ أى المزدلفة فإنه اسم لها وهو بفتح الجيم وسكون الميم _ فصلى بها المغرب والعشاء بإقامة واحدة ثم انصرف وقال هكذا صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فى هذا المكان " وقد دل على أنه لا أذان بهما وأنه لا إقامة إلا واحدة المسلاتين ، وقد دل قوله ﴿ زاد أبو داود ﴾ أى من حديث ابن عمر ﴿ ﴿ لِكُلِّ صَلَاةٍ ﴾ أى أنه أنه أقام لكل صلاة لأنه زاد بعد قوله بإقامة واحدة لكل صلاة ا فدل على أن داود عن ابن عمر ﴿ ولَمْ يُنَادِ في واحِدَةٍ مِنْهُمَا » ﴾ وهو صربح في ننى الأذان داود عن ابن عمر ﴿ ولَمْ يُنَادِ في واحِدَةٍ مِنْهُمَا » ﴾ وهو صربح في ننى الأذان والإقامتين وابن عمر ننى الأذان وأثبت الإذانين والإقامتين وابن عمر ننى قان قلنا المثبت مقدم على النافي عملنا عنبر ابن مسعود . والشارح رحمه الله قان قلنا المثبت مقدم على النافي عملنا عغير ابن مسعود . والشارح رحمه الله قان قلنا المثبت مقدم على النافي عملنا المخبر ابن مسعود . والشارح رحمه الله قان قلنا المثبت مقدم على النافي عملنا المخبر ابن مسعود . والشارح رحمه الله

قَال : يقدم خبر جابر أى لانه مثبت الاذان على خبر ابن عمر لانه ناف له ولكن نقول ا بل نقدم خبر ابن مسعود لانه أكثر إثباتاً

١٤ – ﴿ وَعَنَ أَبِنَ عَمْرُ وَعَاتُشَةً رَضَى اللَّهُ عَنْهِمَا قَالًا : قَالَ رَسُولُ اللَّهُ صَلَّى الله عليه وسلم: ﴿ إِنَّ بَلَالًا يُؤَذِّنُ بِلَـيْلِ ﴾ قد بينت رواية البخـارى أن المراد به قبل الفجر فإن فيها « ولم يكن بينهما إلا أن برقي ذا وينزل ذا ، وعنــد الطحاوي أُمِّ مَكْتُومٍ ، واسمه عمرو ﴿ وَكَانَ ﴾ أي ابن أم مكتوم ﴿ رجلا أعمى لاينادي حتى يقال له أصبحت أصبحت ﴾ أي دخلت في الصباح ﴿ متفق عليه وفي آخره إدراج ﴾ أى كلام ليس من كلامه صلى الله عليه وسـلم يريد به قوله • وكان رجلا أعمى إلى آخره ، ولفظ البخاري هكذا • قال وكان رجــلا أعمى ، بزيادة لفظ قال وبين الشارح فاعل قال أنه ابن عمر وقيل الزهرى فهو كلام مدرج من كلام أحد الرجلين ، وفي الحديث شرعية الأذان قبل الفجر لا لما شرع له الأذان فإن الأذان شرع كما سلف للإعملام يدخول الوقت ولدعاء السامعين لحضور الصلاة وهذا الأذان الذي قبل الفجر قد أخبر صلى الله عليه وسلم بوجه شرعيته بقوله « ليوقظ نائمكم ويرجع قائمكم » رواه الجماعـة إلا الترمذي . والقائم هو الذي يصلي صلاة الليمل ورجوعه عوده إلى نومه أو قعوده عن صلاته إذا سمع الأذان فليس للإعلام بدخول وقت ولا لحضور الصلاة وإنميا هو كالتسميحة الآخيرة التي تفعل في هـذه الاعصار ، غايته أنه كان بألفاظ الاذان وهو مثل النداء الذي أحدثه عثمان في نوم الجعة لصلاتها فإنه كان يأمر بالنداء لهـا في محل يقال له الزوراء = ليجتمع الناس للصلاة وكان ينادي لهـا بألفاظ الإذان المشروع ثم جعله الناس من بعده تسبيحاً بالآية والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر الخلاف فى المسألة والاستدلال للسانع والمجيز لايلتفت إليه من همه العمل بمــا ثبت . وفي قوله = فكلوا واشربوا ، أي أمها المريدونالصيام = حتى يؤذن ابن أم مكتوم ، مايدل على إباحة ذلك إلى أذانه وفى قوله ، أنه كان لأ يؤذن ، أى ابن أم مكتوم ، حتى يقال له أصبحت أصبحت ، ما يدل على جواز الآكل والشرب بعد دخول الفجر ، وقال به جماعة ، ومر ... منع من ذلك قال معنى قوله ، أصبحت أصبحت ، قاربت الصباح وأنهم يقولون له ذلك عند آخر جز ، من أجزاء الليل وأذانه يقع فى أول جز ، من طلوع الفجر وفى الحديث دليل على جواز اتخاذ مؤذين فى مسجد واحد ويؤذن واحد بعد واحد وأما أذان ائنين معا فنعه قوم وقالوا : أول من أحدثه بنو أمية وقيل لا يكره إلا أن يحصل بذلك تشويش قلت : وفى هذا المأخذ نظر لآن بلالا لم يكن يؤذن للفريضة كما عرفت بل المؤذن لها واحد هو ابن أم مكتوم ، واستدل بالحديث على جواز تقليد بل المؤذن الأعمى والبصير ، وعلى جواز تقليد الواحد وعلى جواز الاكل والشرب مع الشك فى طلوع الفجر إذ الأصل بقاء الليل ، وعلى جواز الاعتماد على الصوت فى الرواية إذا عرفه وإن لم يشاهد الراوى وعلى جواز ذكر الرجل عما فيه من العاهة إذا كان القصد التعريف به ونحوه ، وجواز نسبته إلى أمه إذا اشتهر بذلك

• ١٥ − ﴿ وعن ابن عمر رضى الله عنهما أن بلالا أذن قبل الفجر فأمره النبى صلى الله عليه وسلم أن يرجع فينادى : • أَلَا إِنَّ الْعَبْدَ نَامَ ■ رواه أبو داود وضعفه ﴾ فإنه قال عقب إخراجه هذا حديث لم يروه عن أيوب إلا حماد بن سلمة وقال المنذرى قال الترمذى : هذا حديث غير محفوظ ، وقال على بن المدينى : حديث حماد بن سلمة هو غير محفوظ وأخطأ فيه حماد بن سلمة وقد استدل به من قال لايشرع الآذان قبل الفجر ولا يخنى أنه لايقاوم الحديث الذى اتفق عليه الشيخان ولو ثبت أنه صحيح لتؤول على أنه قبل شرعية الآذان الآول فإنه كان بلال هو المؤذن الآول الذى أمر صلى الله عليه وسلم عبد الله بن زيد أن يلقى عليه ألفاظ الآذان ثم اتخذ ابن أم مكتوم بعد ذلك مؤذنا مع بلال فكان بلال يؤذن بلال ألفاظ الإذان ثم اتخذ ابن أم مكتوم بعد ذلك مؤذنا مع بلال فكان بلال يؤذن

الأذان الأول لما ذكره النبي صلى الله عليه وسلم من فائدة أذانه ثم إذا طلع الفجر أذن ابن أمّ مكتوم

١٦ _ ﴿ وَعَنِ أَنِّي سَعِيدُ الْخَدْرِي رَضِّي اللَّهِ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى الله عليه وسلم " إِذَا سَمِعْـُتُمُ النَّدَاءَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يُقُـولُ الْمُؤَذَّنُ » مَتْفَقَ عَلَيه ﴾ فيــه شرعية القول لمر. سمع المؤذن أن يقول كما يقول على أى حال كان من طهـارة وغيرها ولو جنبا أو حائضا إلا حال الجماع وحال التخلي لكراهة الذكر فيهما . وأما إذا كان السامع في حال الصلاة ففيـه أقوال : الأقرب أنه يؤخر الإجابة إلى ما بعـد خروجه منها . والامر يدل على الوجوب على السامع لا على من رآه فوق المنارة ولم يسمعه أو كان أصم . وقد اختلف في وجوب الإجابة فقال به الحنفية وأهل الظاهر وآخرون . وقال الجهور لا يجب واستدلوا بأنه صلى الله عليه وسلم سمع ،ؤذنا فلما كبر قال " على الفطرة " فلما تشهد قال " خرجت من النار " أخرجه مسلم قالوا : فلو كانت الإجابة واجبة لقال صلى الله عليه وسلم كما قال المؤذن فلما لم يقل دل على أن الامر في حديث أبي سعيد للاستحباب . وتعفب بأنه ليس في كلام الراوي مامدل على أنه صلى الله عليه وسلم لم يقل كما قاله فيجوز أنه صلى الله عليه وسلم قال مثل قوله ولم ينقله الراوى اكتفاء بالعادة ونقل الزائد وقوله = مثل ما يقول = بدل على أنه يتبع كل كلمة يسمعها فيقول مثلها . وقد روت أم سلمة أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول كما يقول المؤذن حتى يسكت، أخرجه النسائي فلو لم بجاوبه حتى فرغ من الإذان استحب له التدارك إن لمبطل الفصل. وظاهر قوله « في النداء» أنه بجيب كل مؤذن أذن بعد الاول وإجابة الاول أفضل قال في الشرح إلا في الفجر والجمعة فهما سواء لأنهما مشروعان قلت : يريد الأذان قبل الفجر والأذان قبل حضور الجمعة ولا يخني أن الذي قبل الفجر قد صحت مشروعيته وسماه الذي صلى الله عليه وسلم أذاناً في قوله • إن بلالا يؤذن بليل • فيدخل تحت حديث أبي سعيد وأما الأُذان قبل الجمعة فهو محدث بعد وفاته صلى الله عليه وسلم [١٣ _ سبل السلام _ ١]

ولا يسمى أذاناً شرعيا. وليس المراد من الماثلة أن يرفع صوته كالمؤذن لأن رفعه لصوته لقصد الإعلام بخلاف الجيب ولا يكنى إمراره الإجابة على خاطره فإنه ليس بقول ؛ وظاهر حديث أبي سعيد والحديث الآتي وهو :

١٧ ـ ﴿ وللبخارى عن معاوية رضى الله عنه مثله ﴾ أى مثل حديث أبى سـعيد ا أن السامع يقول كقول المؤذن فى جميع ألفاظه إلا فى الحيعلتين فيقول مشـل ما أفاده قوله :

١٨ - ﴿ ولمسلم عن عمر رضي الله عنه في فضل القول كما يقول المؤذن كلمة كلمة سوى الحيملتين ﴾ حي على الصلاة حي على الفلاح لا نه يخصص ما قبله ﴿ فَيقُولَ ﴾ أَى السامع ﴿ ﴿ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلاَّ بِاللَّهِ ﴾ عندكل واحدة منهما وهذا المآن هو الذي رواه معاوية كما في البخاري، وعمر كما في مسلم وإنما اختصر المصنف فقال: وللبخارى عن معماوية أى القول كما يقول المؤذن إلى آخر ما ساقه فى رواية مسلم عن عمر . إذا عرفت هذا فيقولها أربع مرات . ولفظه عند مسلم « إذا قال المؤذن الله أكبر الله أكبر فقال أحدكم الله أكبر الله أكبر إلى أن قال: فإذا قال: حيّ على الصلاة قال لا حول ولا قوة إلا بالله ثم قال حي على الفلاح قال لا حول ولا قوة إلا بالله " فيحتمل أنه يريد إذا قال حي على الصلاة حوقل وإذا قالها ثانياً حوقل ومثله حي على الفلاح فيكنّ أربعاً . ويحتمل أنها تكني حوقلة واحدة عنــد الأولى من الحيعلتين وقد أخرج النسائى وابن خزيمة حديث معاوية وفيه « يقول ذلك = وقول المصنف « في فضل القول » لأن آخر الحديث أنه قال «إذا قال السامع ذلك من قلبه دخل الجنة = والمصنف لم يأت بلفظ الحديث بل معناه . هذا : والحول هو الحركة أي لا حركة ولا استطاعة إلا بمشيئة الله ، وقيل: لا حول في دفع شر ولا قوة في تحصيل خير إلا بالله ، وقيل ا لا حول عن معصية الله إلا بعصمته ولا قوة على طاعته إلا بمعونته. وحكى هذا عن ابن مسعود مرفوعاً . واعلم أن هذا الحديث مقيد لإطلاق حديث أبي سعيد الذي فيه « فقولوا مشل ما يقول ، أي

فيما عدا الحيعلة وقيل يجمع السامع بين الحيعلة والحوقلة عملا بالحديثين والأول أولى لانه تخصيص للحديث العام أو تقييد لمطلقه ولان المعنى مناسب لإجابة الحيعلة من السامع بالحوقلة فإنه لما دعى إلى ما فيه الفوز والفلاح والنجاة وإصابة الخير ناسب أن يقول هذا أم عظيم لا أستطيع مع ضعفى القيام به إلا إذا وفقى الله بحوله وقوته ولان ألفاظ الاذان ذكر الله فناسب أن يجيب بها إذ هو ذكر له تعالى وأما الحيعلة فإنما هى دعاء إلى الصلاة والذي يدعو إليها هو المؤذن وأما السامع فإنما عليه الامتثال والإقبال على مادعى إليه وإجابته فى ذكر الله لا فيما عداه والعمل فانما عليه الامتثال والإقبال على مادعى إليه وإجابته فى ذكر الله لا فيما عداه والعمل على العام فهى أولى بالاتباع . وهل يحيب عند الترجيع أو لا يجيب وعند التثويب؟ فيه خلاف وقيل يقول في جواب التثويب صدقت وبررت وهذا استحسان من قائله فيه خلاف وقيل يقول في جواب التثويب صدقت وبررت وهذا استحسان من قائله عليه وسلم أقامها الله وأدامها ، وقال فى سائر الإقامة بنحو حديث عمر فى الأذان عليه وسلم أقامها الله وأدامها ، وقال فى سائر الإقامة بنحو حديث عمر فى الأذان يريد بحديث عمر ما ذكره المصنف وسفناه فى الشرح من متابعة المقيم فى ألفاظ يريد بحديث عمر ما ذكره المصنف وسفناه فى الشرح من متابعة المقيم فى ألفاظ الإقامة كلها .

19 _ ﴿ وعن عُمَان بن أَبِى العاص رضى الله عنه ﴾ هو أبو عبد الله عُمَان ابن أبي العاص بن بشر النقنى استعمله النبي صلى الله عليه وسلم على الطائف فسلم يزل عليها مدة حياته صلى الله عليه وسلم وخلافة أبي بكر وسنين من خلافة عمر ثم عزله وولاه عمان والبحرين وكان من الوافدين عليه صلى الله عليه وسلم في وفد ثقيف وكان أصغرهم سنا، له سبع وعشرون سنة ولما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم عزمت ثقيف على الردة، فقال لهم : يا ثقيف كنتم آخر الناس إسلاما فلا تكونوا أولهم ردة فامتنعوا من الردة، مات بالبصرة سنة إحدى وخمسين ﴿ أنه قال يا رسول الله اجعلني إمام قومي قال « أنت إمّا مُهُمْ واقْتَدِ بأَضَعَفِهُمْ ﴾ أي

اجعل أضعفهم بمرض أو زمانة أو نحوهما قدوة لك تصلى بصلاته تخفيفاً ﴿ وا تَخِذُ مُوَدِّنَا لاَ يَأْخُذُ عَلَى أَذَانِهِ أَجْرًا ، أخرجه الجنسة وحسنه الترمذي وصححه الحاكم ﴾ الحديث يدل على جواز طلب الإمامة في الحدير وقد ورد في أدعية عباد الرحمن الذين وصفهم الله بتلك الأوصاف أنهم يقولون (واجعلنا للمتقين إماما) وليس من طلب الرياسة المكروهة فإن ذلك فيما يتعلق برياسة الدنيا التي لايعاني من طلبها ولا يستحق أن يعطاها كما يأتي بيانه وأنه يجب على إمام الصلاة أن يلاحظ حال المصلين خلفه فيجعل أضعفهم كأنه المقتدى به فيخفف لاجله ويأتي في أبواب الإمامة في الصلاة تخفيفه وأنه يتخذ المتبوع مؤذنا ليجمع الناس للصلاة وأن من صفة المؤذن باتخاذه أن لا يأخذ على أذانه أجرا أي أجرة وهو دايل على من أخذ على أذانه أجرا أي أجرة وهو دايل على من أخذ على أذانه أجرا ليس مأمورا باتخاذه وهل يجوز له أخذ الاجرة ؟ فذهبالشافعية إلى جواز أخذه الاجرة مع الكراهة . وذهبت الهادوية والحنفية إلى أنها تحرم عليه الاجرة لهذا الحديث قلت : ولا يخفى أنه لا يدل على التحريم وقبل يجوز لمذها على التأذين في محل مخصوص إذ ليست على الآذان حينئذ بل على ملازمة المكان كأجرة الرصد .

٠٠ ـ ﴿ وعن مالك بن الحويرث رضى الله عنه ﴾ بضم الحاء المهملة وفتح الواو وسكون المثناة التحتية وكسر الراء وثاء مثلثة هو ابن سليمان مالك بن الحويرث الليثى وفد على النبي صلى الله عليه وسلم وأقام عنده عشرين ليلة وسكن البصرة ومات سنة أربع وتسعين بها ﴿ قال : قال لنا النبي صلى الله عليه وسلم ﴿ إِذَا حَضَرَتِ الصَّلاَةُ فَلْمُ يُوَذِّنْ لَكُم ۗ أَحَدُكُم ۗ ، الحديث أخرجه السبعة ﴾ هو مختصر من حديث طويل أخرجه البخارى بألفاظ أحدها : قال مالك ﴿ أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فى نفر من قوى فأقمنا عنده عشرين ليلة وكان رحيا رفيقا فلما رأى شوقنا إلى أهلينا قال ارجعوا فكونوا فيهم وعلموهم وصلوا فإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم ۚ زاد فى رواية ﴿ وصلوا كا رأيتمونى أصلى فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم ۚ زاد فى رواية ﴿ وصلوا كا رأيتمونى أصلى فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم ۚ زاد فى رواية ﴿ وصلوا كا رأيتمونى أصلى

فساق المصنف قطعة منه هي موضع ما يريده من الدلالة على الحث على الاذان. ودليل إيجابه الأمر به. وفيه أنه لا يشترط في المؤذن غير الإيمان لقوله = أحدكم =

٢١ ـــ ﴿ وَعَنِ جَابِر رَضَى الله عَنْهُ أَنْ رَسُولُ الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمُ قَالَ لَبِلالُ « إِذَا أَذَّنْتَ فَتَرَسَّلْ ﴾ أي رتل ألفاظه ولا تعجل وتسرع في سردها ﴿ وَإِذَا أَقَمْتَ فَاحْدُرْ ﴾ مالحـاء والدال المهملتين والدال مضمومة فراء والحدر الإسراع ﴿ وَاجْعَلْ بِيْنَ أَذَا نِكَ وَإِفَامَتِكَ مِقْدَارَ مَا يَفُرُغُ الْآكِلُ مِنْ أَكْلِهِ • أَى تَمهـل وقتا يقدر فيه فراغ الآكل من أكله ﴿ الحديث ﴾ بالنصب على أنه مفعول فعل محذوف أي اقرأ الحديث أو أنم أو نحوه ويجوز رفعه على خبرية مبتدأ محذوف وإنما يأتون بهذه العبارة إذا لم يستوفوا لفظ الحديث ومثله قولهم الآية والبيت. وهذا الحديث لم يستوفه المصنف وتمامه « والشارب من شربه والمعتصر إذا دخل لقضاء الحاجة ولا تقوموا حتى تروني " ﴿ رَوَّاهُ السَّرَمَذِي وَضَعْفُهُ ﴾ قال لا نعرفه إلا من حديث عبد المنعم وإسناده مجهول. وأخرجه الحاكم أيضًا وله شاهد من حديث أبي هريرة ومن حديث سلمان أخرجه أبو الشييخ ومن حديث أبي بن كعب أخرجه عبد الله بن أحمد وكلها واهية إلا أنه يقويها المعنى الذي شرع له الآذان فإنه نداء لغير الحاضرين ليحضروا للصلاة فلا بد من تقدير وقت يتسع للذاهب للصلاة وحضورها وإلا لضاعت فائدة النداء وقد ترجم البخاري (باب كم بين الآذان والإقامة) ولكن لم يثبت التقدير قال ابن بطال ا لا حدّ لذلك غير تمكن دخول الوقت واجتماع المصلين ، وفيه دليل على شرعية الترسل في الآذان لأن المراد منه الإعلام للبعيد وهو مع الترسل أكثر إبلاغا وعلى شرعية الحدر والإسراع في الإقامة لأن المراد منها إعلام للحاضرين فكان الإسراع بها أنسب ليفرغ منها بسرعة فيأتى بالمقصود وهو الصلاة.

٢٢ - ﴿ وله ﴾ أى للترمذى ﴿ عن أبى هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال • لَا يُؤَذِّنُ إلا الله مُتَوَشِّينَ ، وضعفه أيضاً ﴾ أى كما ضعف الاول

فإنه ضعف هذا بالانقطاع إذ هو عن الزهري عن أبي هريرة قال الترمذي والزهري لم يسمع من أبي هربرة والراوي عن الزهري ضعيف ورواية الترمذي مر. _ رواية ونس عن الزهري عنه موقوفًا إلا أنه بلفظ لا ينادي : وهذا أصح ورواه أبو الشيخ في كتاب الأذان من حديث ابن عباس بلفظ و إن الأذان متصل بالصلاة فلا يؤذن أحدكم إلا وهو طاهر وهو دليل على اشتراط الطهارة للأذان من الحدث الاصغر ومن الحدث الاكبر بالأولى وقالت الهادوية يشترط فيــه الطهارة من الحدث الأكبر فلا يصح أذان الجنب ويصح من غير المتوضئ عملا بهذا الحديث كما قاله فى الشرح قلت ولا يخفى أن الحديث دال على شرطية كون المؤذن متوضئا فلا وجه لما قالوه من التفرقة بين الحديثين وأما استدلالهم لصحته من المحدث حدثًا أصغر بالقياس على جواز قراءة القرآن فقياس في مقابلة النص لا يعمل به عندهم في الأصول . وقد ذهب أحمد وآخرون إلى أنه لا يصح أذان المحدث حدثًا أصغر عملا بهذا الحديث وإن كان فيه ما عرفت والترمذي صحح وقفه على أنى هريرة . وأما الإقامة فالاكثر على شرطية الوضوء لها ، قالوا لا نه لم يرد أنهـا وقعت على خلاف ذلك فى عهد رسول الله صلى الله عليه وســلم ولا يخفي ما فيـه وقال قوم تجوز على غير وضوء وإن كان مكروها وقال آخرون تجوز بلا كرامة.

٢٣ ــ ﴿ وله ﴾ أى الترمذى ﴿ عن زياد بن الحارث ﴾ هو زياد بن الحارث الصدائى باينع النبي صلى الله عليه وسلم وأذن بين يديه يعدّ في البصريين. وصداء بضم الصاد المهملة وتخفيف الدال المهملة وبعد الا لف همزة هو اسم قبيلة ﴿ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ومَنْ أَذَنَ ﴾ عطف على ما قبله وهو قوله صلى الله عليه وسلم إن وأخاصداء قد أذن » ﴿ فَهُو يُقِيمُ » وضعفه أيضاً ﴾ أى كما ضعف ما قبله قال الترمذي إنما يعرف من حديث زياد بن أنعم الافريق وقد ضعفه الفتان وغيره وقال البخارى: هو مقارب الحديث ضعفه أبو طاتم وابن حبان

وقال الترمذى : والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم أن من أذن فهو يقيم . والحديث دليل على أن الإقامة حق لمن أذن فلا تصح من غيره وعليه الهادوية وعضد حديث الباب حديث ابن عمر بلفظ «مهلا يابلال فإنما يقيم من أذن ا أخرجه الطبراني والعقيلي وأبو الشيخ وإن كان قد ضعفه أبو حاتم وابن حبان وقالت الحنفية وغيرهم ، تجزئ إقامة غير من أذن لعدم نهوض الدليل على ذلك لما مدل له قوله :

٢٤ _ ﴿ وَلَابِي داود رضى الله عنه من حديث عبد الله بن زيد ﴾ أى ابن عبد ربه الذى تقدم حديثه أول الباب ﴿ أنه قال ﴾ أى النبي صلى الله عليه وسلم لما أمره أن يلقيه على بلال ﴿ أنا رأيته يعنى الآذان ﴾ فى المنام ﴿ وأنا كنت أريده قال ﴿ فَأَقِيْمَ أَنْتَ ﴾ وفيه ضعف أيضاً ﴾ لم يتعرض الشارح رحمه الله لبيان وجهه ولا بينه أبو داود بل سكت عليه لكن قال الحافظ المنذرى إنه ذكر البيهق أن في إسناده ، ومتنه اختلافاً وقال أبو بكر الحازى فى إسناده مقال وحينئذ فلا يتم به الاستدلال . نعم الأصل جواز كون المقيم غير المؤذن والحديث يقوى ذلك الأصل

• الله وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال: قالى رسول الله صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم الله وَدُنُ أَمْلَكُ بِالْأَذَانِ ﴾ أي وقته موكول إليه لأنه أمين عليه ﴿ والإمَامُ أَمْلَكُ بِالإقامَةِ • ﴾ فلا يقيم إلا بعد إشارته ﴿ رواه ابن عدى ﴾ هو الحافظ الكبير الإمام الشهير أبو أحمد عبد الله بن عدى الجرجاني ويعرف أيضاً بابن القصار صاحب كتاب الكامل في الجرح والتعديل كان أحد الاعلام ولد سنة تسع وسبعين وما تتين وسمع على خلائق وعنه أم قال ابن عساكر كان ثقة على لحن فيه قال حمزة السهمي اكن ابن عدى حافظاً متفنناً لم يكن في زمانه أحد مثله قال الخليلي : كان عديم النظير حفظاً وجلالة سألت عبد الله بن مجمد الحافظ فقال : زرّ قميص ابن عدى أحفظ من عبد الباق بن قانع ؛ توفي في جمادي الآخرة سنة خمس وستين و ثلثائة ﴿ وضعفه ﴾

لآنه أخرجه في ترجمة شربك القاضي وتفرد به شريك وقول البيهق ليس بمحفوظ ورواه أبو الشيخ وفيه ضعف . والحديث دليـل على أن المؤذن أملك بالاذان أى أن ابتداء وقت الأذان إليه لآنه الأمين على الوقت الموكول بارتقابه وعلى أن الإمام أملك بالإقامة فلا يقيم إلا بعد إشارة الإمام بذلك . وقد أخرج البخاري ﴿ إِذَا أَفْيِمِتِ الصَّلَاةِ فَلَا تَقُومُوا حَيَّ تُرُونِي ﴾ فدل على أن المقيم يقيم وإن لم يحضر الإمام فإقامته غير متوقفة على إذنه كذا في الشرح ولكن قد ورد « أنه كان بلال قبل أن يقيم يأتى إلى منزله صلى الله عليه وسلم يؤذنه بالصلاة والإبذان لها بعد الأذان استئذان في الإقامة وقال المصنف. إن حديث البخاري معارض بحديث جابر بن سمرة : إن بلالا كان لايقيم حتى يخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وبجمع بينهما بأن بلالا كان يراقب وقت خروج رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا رآه يشرع في الإقامة قبل أن يراه غالب الناس ثم إذا رأوه قاموا اهوأما تعيين وقت قيام المؤتمين إلى الصلاة فقال مالك في الموطأ لم أسمع في قيام الناس حتى تقام الصلاة حدًّا محدوداً إلا أني أرى ذلك على طاقة الناس فإن منهم الثقيل والخفيف. وذهب الاكثرون إلى أن الإمام إن كان معهم في المسجد لم يقوموا حتى تفرغ الإفامة وعن أنس أنه كان يقول إذا قال المؤذن قدقامت الصلاة رواه ابن المنذر وغيره . وعن ابن المسيب إذا قال المؤذن الله أكبر وجب القيام وإذا قال حي على الصلاة عدلت الصفوف وإذا قال لا إله إلا الله كر الإمام ولكن هذا رأى منه لم مذكر فيه سنة ﴿ وللسِّهِ نحوه ﴾ أى نحو حديث أبى هريرة ﴿ وعن على رضى الله عنه من قوله ﴾

٢٦ - ﴿ وَعَنَ أَنِسَ قَالَ قَالَ رَسُولَ اللهُ صَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمُ * لَا يُرَدُّ الدُّعَاءُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالإِقَامَةِ ، رَوَاهُ النَّسَائَى وَصَحْمَهُ ابنَ حَزِيمَةً ﴾ والحديث في مرفوع سنن أبي داود أيضاً ولفظه هكذا عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم « لا يرد الدعاء بين الاذان والإقامة " اه قال المنذري وأخرجه

الترمذي والنسائي في عمل اليوم والليلة اه والحـديث دليل على قبول الدعاء في هـذه المواطن إذ عدم الرد يراد به القبول والإجابة ثم هو عام لكل دعاء ولا بد من تقييده بما في الأحاديث غييره من أنه مالم يكن دعاء بإثم أو قطيعة رحم ؛ هـذا وقد ورد تعيين أدعية تقال بصد الآذان وهو ما بين الأذان والإقامة ﴿ الْأُولُ ﴾ أن يقول • رضيت بالله ربا وبالإسلام ديناً وبمحمد رسولاً » قال صلى الله عليــه وسلم • إن من قال ذلك غفر له ذنبه • (الثاني) أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد فراغه من إجابة المؤذن قال ابن القيم في الهدى أكمل ما يصلي به ويصل إليه كما علم أمته أن يصلوا عليه فلا صلاة عليـه أكمل منها . قلت وستأتى صفتها في كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى (الثالث) أن يقول بعد صلاته عليه « اللهم رب هـذه الدعوة التامة ، والصلاة الفائمـة آت محمداً الوسـيلة والفضيلة وابعثه مقاماً محموداً الذي وعدته ، وهـذا في صحيح البخاري وزاد غيره ، إنك لا تخلف الميعاد ، (الرابع) أن يدعو لنفسه بعد ذلك ويسأل الله من فضله كما في السنن عنه صلى الله عليه وسلم • قل مثل ما يقول ، أي المؤذن • فإذا انتهيت فسل تعطه ، وروى أحمد ان حنبل عنـه صلى الله عليه وسـلم أنه قال من قال حين ينادى المنادى • اللهم رب هذه الدعوة القائمـة والصلاة النافعة : صل على محمد وأرض عنـه رضا لاسخط بعده استجاب الله دعوته ، وأخرج الترمذي من حديث أم سلمة رضي الله عنها قالت إقبال ليلك وإدبار نهارك وأصوات دعاتك فاغفرلي • وأخرج الحاكم عن أبي أمامة يرفعه قال «كان إذا سمع المؤذن قال : اللهم رب هذه الدعوة المستجابة المستجاب لها دعوة الحق وكلمة التقوى توفني علمها وأحيني عليها واجعلني من صالحي أهلها عملاً يوم القيامه ، وقد عين صلى الله عليه وسـلم ما يدعى به أيضًا لمــا قال • الدعاء بين الأذان والإقامة لا يرد قالوا فما نقول يا رسولالله؟ قال • سلوا الله العفو والعافية في الدنيا والآخرة ، قال ابن القيم إنه حديث صحيح : وذكر البيهتي أنه صلى الله

عليه وسلم كان يقول عندكلمة الإقامة • أقامها الله وأدامها • وفى المقام أدعية أخرى . باب شروط الصلاة

الشرط لغـة العلامة ومنه قوله تعالى « فقد جاء أشراطها » أى علامات الساعة وفي لسان الفقهاء : ما يلزم من عدمه العدم .

١ _ ﴿ وعن على بن طلق رضي الله عنه ﴾ تقدم طلق بن على في نواقض الوضوء قال ابن عبد البر أظنه والدطلق بن على الحنني . ومال أحمد والبخارى إلى أن على بن طلق ، وطلق بن على اسم لذات واحدة ﴿ قال قال رسول الله صلى الله تَعَالَى عَلَيْهِ وَعَلَى آلهِ وَسَلَّمَ ﴿ إِذَا فَسَا أَحَدُكُمْ ۚ فَى الصَّلَاةِ قَلْـيَّنْصَرِفْ ، وُلْيَتَوَضَّأْ وْلْيُعِدِ الصَّاكَةَ بِهِ رَوَاهِ الْجَسَـةِ وَصَحْحَهُ ابنَ حَبَانَ ﴾ كأنه عبر جـذه العبارة اختصاراً وإلا فأصلها ه وأخرجه ابن حبان وصححه ، وقد تقدمت له هذه العبارة مراراً وبحتمل أن ان حيان صحح أحاديث أخرجها غيره ولم يخرجها هو ، وهو بعيد . وقد أعل الحـديث ابن الفطان بمسلم بن ســـلام الحنني فإنه لا يعرف وقال الترمذي قال البخاري لا أعلم العلي بن طلق غير هـذا الحديث الواحد . والحديث دليل على أن الفساء ناقض للوضوء وهو مجمع عليه ويقاس عليه غيره من النواقض وأنه تبطل به الصلاة وقد تقدم حديث عائشة • فمن أصابه قي. في صلاته أو رعاف فإنه ينصرف ويبني على صلاته حيث لم يشكلم " وهو معارض لهـذا وكل منهما فيه مقال والشارح جنح إلى ترجيح هذا قال لانه مثبت لاستئناف الصلاة وذلك ناف، وقد يقال: هذا ناف لصحة الصلاة وذلك مثبت لهـا فالأولى الترجيح بأن هــذا قال بصحته ابن حبان وذلك لم يقل أحد بصحته فهـذا أرجم من حيث الصحة ٣ - ﴿ وعن عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ﴿ لَا يُقْبَلُ اللهُ صَلَّاةً حَائِضٍ ﴾ المراد بها المكلفة وإن تـكلفت بالاحتلام مثلا وإنما عبر بالحيض نظراً إلى الاغلب ﴿ إِلاَّ يَخِمَار ﴾ بكسر الحاء المعجمة آخره راء

هو هنا ما يغيلي به الرأس والعنق ﴿ رواه الحسة إلا النسائي وصححه ابن خزيمة ﴾ وأخرجه أحمد والحاكم وأعله الدارقطني وقال إن وقفه أشبه وأعله الحاكم بالإرسال ورواه الطبراني في الصغير والأوسط من حديث أبي قتــادة بلفظ • لا يقبل الله من امرأة صلاة حتى توارى زينتها ولا من جارية بلغت المحيض حتى تختمر ، ونغي القبول المرادبه هنا نني الصحة والإجزاء وقد يطلق القبول ويراد به كون العبادة بحيث يترتب عليها الثواب فإذا ننى كان نفياً لما يترتب عليها من الثواب لا نفياً للصحة كما ورد : إنَّ الله لا يقبل صلاة الآبق ولا من في جوفه خمر ، كذا قيل ؛ وقد بينا في رسالة الإسبال وحواشي شرح العمدة أن نني القبول يلازم نني الصحة وفي قوله • إلا بخار ، ما يدل على أنه بجب على المرأة ستر رأسها وعنقها ونحوه مما يقع عليه الخار ويأتي في حديث أبي داود من حديث أمّ سلبة في صلاة المرأة في درع وخمار ليس عليها إزار وأنه قال صلى الله عليه وعلى آله وسلم « إذا كان الدرع سابغاً يغطى ظهور قدميها ، فيدل على أنه لا بدّ في صلاتها من تغطية رأسها ورقبتها كما أفاده حديث الخمار ومن تغطية بقية بدنها حتى ظهر قدميها كما أفاده حديث أمّ سلمة ويباح كشف وجهها حيث لم يأت دليل بتغظيته والمراد كشفه عنــد صلاتها بحيث لا يراها أجنى فهذه عورتها في الصلاة وأمّا عورتهــا بالنظر إلى نظر الاجنى إليها فكلها عورة كما يأنى تحقيقه . وذكره هنا وجعل عورتها في الصلاة هي عورتها بالنظر إلى نظر الاجنى وذكر الحلاف في ذلك ليس محله هنا إذ لها عورة في الصلاة وعورة في نظر الاجانب والكلام الآن في الاول ا والثاني بأتي في محله .

٣ - ﴿ وعن جابر رضى الله عنه أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال م إذَا كَانَ الثَّوْبُ واسِعًا فالتّحِفْ بِهِ _ يعْنِي فى الصّلَاةِ ، ولمسلم م فَخَالفُ بيْنَ طَرَفيْهِ » ﴾
 وذلك بأن بجعل شيئاً منه على عاتقه ﴿ وإنْ كَانَ ضَيِّقًا فانزِرْ بِهِ » متفق عليه ﴾
 الالتحاف فى معنى الارتداء وهو أن يتزر بأحد طرفى الثوب ويرتدى بالطرف

الآخر وقوله يدى فى الصلاة: الظاهر أنه مدرج من كلام أحد الرواة قيد به أخذاً من القصة فإنّ فيها أنه قال جابر « جئت إليه صلى الله عليه وسلم وهو يصلى وعلى ثوب فاشتملت به وصليت إلى جانبه فلما انصرف قال لى صلى الله عليه وسلم ما هذا الاشتمال الذى رأيت ؟ قلت كان ثوب قال : فإن كان واسعاً فالتحف به وإذا كان ضيقاً فاتزر به ، فالحديث قد أفاد أنه إذا كان الثوب واسعاً التحف به بعد اتزاره بطرفيه وإذا كان ضيقاً اتزر به لستر عورته . فعورة الرجل من تحت السرة إلى الركبة على أشهر الاقوال .

٤ _ ﴿ وَلَمْهَا ﴾ أي الشيخين ﴿ من حديث أبي هربرة رضي الله عنه ﴿ لَا يُصَلِّي أَحَدُكُمْ فَى الثَّوْبِ الْوَاحِدِ ليْسَ عَلَى عَاتِقِهِ مِنْهُ شَيْءٌ ۗ ﴾ أى إذا كان واسعاً كما دل له الحديث الأوّل والمراد ألا يتزر في وسطه ويشدّ طرفي الثوب في حقومه بل يتوشح به على عاتقه فيحصل الستر لأعالى البدن . وحمل الجهور هذا النهي على التنزيه كما حملوا الأمر في قوله « فالتحف به » على الندب وحمله أحمد على الوجوب وأنها لا تصح صلاة من قدر على ذلك فتركه وفى رواية عنه تصح الصلاة ويأثم فجعله على الرواية الاولى من الشرائط وعلى الشانية رر _ الواجبات واستدل الخطابي للجمهور بصلاته صلى الله عليه وسلم في ثوب واحد كان أحد طرفيه على بعض نسائه وهي نائمة قال : ومعلوم أنَّ الطرف الذي هو لابسه من الثوب غير ا متسع لان يتزر به ويفضل منه ماكان لعاتقه . قالت : وقد بجاب عنه بأنّ مراد أحمد مع القدرة على الالتحاف لا أنه لا تصح صلاته أو يأثم مطلقاً كما صرح به قوله لا تصح صلاة من قدر على ذلك ويحتمل أنه فى تلك الحالة لا يقدر على غير ذلك الثوب بل صلاته فيه والحال أنّ بعضه على النائم أكبر دليل على أنه لا يجد غيره . وعن أمّ سلمة رضى الله عنما أنها سأات الذي صلى الله عليه وسلم أتصلى المرأة في درع وخمار بغير إزار؟ قال • إذَا كانَ الدِّرْعُ سَابِغًا ﴾ بسين •هملة فموحدة

بعــد الالف فغين معجمة أي واسعاً ﴿ يُغَلِّى ظُهُورَ قَدَمَيْهَا ۗ أخرجه أبو داود

وصحح الأئمة وقفه ﴾ وقد تقدّم بيان معناه وله حكم الرفع وإنكان موقوفا إذ الأقرب أنه لامسرح للاجتماد فى ذلك وقد أخرجه مالك وأبو داود موقوفا ولفظه عن محمد ابن زيد بن قنفذ عن أمه أنها سألت أم سلمة ماذا تصلى فيه المرأة من الثياب؟ قالت : تصلى فى الخار والدرع السابغ إذا غيب ظهور قدمها .

٣ _ ﴿ وَعَنَ عَامَ بِنَ رَبِيعَةَ رَضَى الله عَنْهُ ﴾ هو أبو عبد الله عامر بن ربيعة ان مالك العنزى بفتح العين المهملة وسكون النون وقيـل بفتحها والزاى نسبة إلى عنز بن وائل ويقال له العدوى . أسلم قديمـا وهاجر الهجرتين وشهد المشاهد كلها مات سنة اثنتين أو ثلاث أو خمس وثلاثين ﴿ قَالَ كُنَّا مَعَ رسول الله صلى الله عليه وسلم في ليلة مظلمة فأَشْكَلَتْ عَلَيْنَا الْقَبْلَةُ ، فَصَّلَيْنَا ﴾ ظاهره من غير نظر في الأمارات ﴿ فَلَنَّا طَلَعَتِ الشَّمْسُ إِذَا نَحْنُ صَلَّيْنَا إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ ، فَنَزَلتْ فَأَيْمَا ۚ نُوَلُّوا ۖ فَـنَّمَّ وَجْهُ اللهِ ۗ أَخرجه البّرمذي وضعفه ﴾ لأن فيه أشعث بن سعيد السمان وهو ضعيف الحديث . والحديث دليل على أن من صلى إلى غير الفبلة لظلمة أو غيم أنها تجزئه صلاته سواء كان مع النظر في الأمارات والتحرّى أو لا وسواء انكشف له الخطأ في الوقت أو بعده . ويدل له ما رواه الطيراني من حديث معاذ ابن جبل قال صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى يوم غيم فى سفر إلى غير القبلة فلما قضى صلاته تجلت الشمس فقلنا يا رسول الله صلينا إلى غير القبلة قال قد رفعت صلاتكم بحقها إلى الله " وفيه أبو عيـلة وقد وثقه ابن حبان وقد اختلف العلماء في هـذا الحـكم فالقول بالإجزاء مذهب الشعى والحنفية والـكوفيين فيما عدا مر. صلى بغير تحرّ وتيقن الخطأ فإنه حكى فى البحر الإجماع على وجوب الإعادة عليه فإن تم الإجماع خص به عموم الحديث . وذهب آخرون إلى أنه لا تجب عليه الإعادة إذا صلى بتحرّ وانكشف له الخطأ وقد خرج الوقت وأما إذا تيقن الخطأ والوقت باق وجبت عليه الإعادة لتوجه الخطاب مع بقاء الوقت فإن لم يتيقن فلا يأمن من الخطأ في الآخر فإن خرج الوقت فلا إعادة للحديث واشترطوا

التحرى إذ الواجب عليه تيقن الاستقبال فإن تعذر اليقين فعل ما أمكنه من التحرى فإن قصر فهو غير معذور إلا إذا تيقن الإصابة . وقال الشافعي تجب الإعادة عليه في الوقت وبعده لأن الاستقبال واجب قطعاً وحديث السرية فيه ضعف . قلت الأظهر العمل بخبر السرية لتقويه بحديث معاذ بل هو حجة وحده والإجماع قد عرف كثرة دعواهم له ولا يصح .

٧ 🗕 ﴿ وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليمه وعلى آله وسلم « مَا بِيْنَ الْمَشْرِقِ والْمَغْرِبِ قِبْـلَةٌ ، رواه الترمذي ﴾ وفي التلخيص حديث « ما بين المشرق والمغرب قبلة » رواه الترمذي عن أبي هريرة مرفوعاً وقال : حسن صحيح فـكان عليه هنا أن يذكر تصحيح الترمذي له على قاعدته ورأيناه في الترمذي بعــد سياقه له بسنده مر. _ طريقين حسن إحداهما وصححها ثم قال وقد روى عن غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم « ما بين المشرق والمغرب قبلة » منهم عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب وابن عباس وقال ان عمر : إذا جعلت المغرب عن بمينك والمشرق عن يسارك فما بينهما قبلة إذا استقبلت القبلة ؛ وقال ان المبارك: ما بين المشرق والمغرب قبلة لاهل المشرق اه والحديث دليل على أن الواجب استقبال الجهة لا العين في حق من تعذرت عليه العين وقد ذهب إليه جماعة من العلماء لهذا الحديث . ووجه الاستدلال به على ذلك أن المراد أن بين الجهتين قبلة لغير المعان ومن في حكمه لأن المعان لا تنحصر قبلته بين الجهتين المشرق والمغرب بل كل الجهات في حقه سواء متى قابل العين أو شطرها . فالحديث دليـل على أن ما بين الجهتين قبلة وأن الجهة كافية في الاستقبال وليس فيه دليل على أن المعان يتعين عليه العين بل لا بدّ من الدليل على ذلك وقوله تعالى : (فول وجهك شطر المسجد الحرام) خطاب له صلى الله عليه وسلم وهو في المدينة واستقبال العين فها متعسر أو متعذر إلا ماقيل في محرابه صلى الله عليه وسلم لكن الآمر بتوليته وجهه شطر المسجد الحرام عام

لصلاتة فى محرابه وغيره وقوله (وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره) دال على كفاية الجهة إذ العين فى كل محل تتعذر على كل مصل وقولهم يقسم الجهات حتى يحصل له أنه توجه إلى العين تعمق لم يرد به دليل ؛ ولا فعله الصحابة وهم خير قبيل فالحق أن الجهة كافية ولو لمن كان فى مكة وما يليها .

 ٨ ــ ﴿ وعن عام بن ربيعة رضى الله عنه قال « رأيت رسول الله صلى الله علمه وسلم يصَلَّى عَلَى رَاحِلَتُهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بهِ * مَنْفَقَ عَلَيْه ﴾ هو في البخاري عن عامر ان ربيعة بلفظ " كان يسبح على الراحلة» وأخرجه عن ان عمر بلفظ «كان يسبح على ظهر واحلته ، وأخرج الشافعي نحوه من حديث جالر بلفظ ﴿ رأيت رسول الله صلى الله عليه وسـلم يصلى وهو على راحلته النوافل، وقوله ﴿ زاد البخارى • يُومِيُّ برأسه ، ﴾ أى فى سجوده وركوعه زاد ابن خزيمة • واكنه يخفض السجدتين من الركعة ، ﴿ ولم يكن يصنعه ﴾ أي هذا الفعل وهو الصلاة على ظهر الراحلة ﴿ فِي المكتوبة ﴾ أي الفريضة . الحديث دليل على صحة صلاة النافلة على الراحلة وإن فاته استقبال القبلة وظاهره سواءكان على محمل أو لا وسواء كان السفر طويلا أو قصيرا إلا أن في روانة رزين في حـديث جابر زيادة = في سفر القصر » وذهب إلى شراطية هذا جماعة مر. _ العلماء : وقيل : لا يشترط بل يجوز في. الحضر وهو مروى عن أنس من قوله وفعله والراحلة هي الناقة . والحديث ظاهر في جواز ذلك للراكب وأما الماضي الماشي فمسكوت عنه . وقد ذهب إلى جوازه جماعة من العلماء قياساً على الراكب بجامع التيسير للمتطوع إلا أنه قيل لا يعنى له عدم الاستقبال فى ركوعه وسجوده وإتمـامهما وأنه لا بمشى إلا فى قيامه وتشهده ولهم فى جواز مشيه عنــد الاعتدال من الركوع قولان وأما اعتداله بين السجدتين فلا بمشي فيه إذ لا بمشي إلا مع القيام وهو يجب عليه القعود بينهما وظاهر قوله « حيث توجهت ، أنه لا يعتدل لاجل الاستقبال لا في حال صلاته ولا في أولها . إلا أن في قوله :

٩ _ ﴿ وَلَا بِي دَاوِد مِن حَدَيْثُ أَنْسِ * وَكَانَ إِذَا سَافَرَ فَأَرَادَ أَنْ يَتَطَوَّعَ الْسَتَقْبَلَ بِنَاقَتِهِ الْقِبْلَةَ ، فَكَـٰبَرَ ثُمَّ صَلَّى حَيْثُ كَانَ وْجُهُ رَكَابِهِ ، وإسناده حسن ﴾ مامدل على أنه عند تكبيرة الإحرام يستقبل القبلة وهي زيادة مقبولة وحديثه حسن فيعمل سها . وقوله ناقته وفي الأول راحلته هما يمعني واحد وليس بشرط أن يكون ركوبه على ناقة بل قد صح فى رواية .سلم « أنه صلى الله عليه وسلم صلى على حماره * وقوله : إذا سافر تقدم أن السفر شرط عند بعض العلماء وكأنه يأخذه من هذا وليس بظاهر في الشرطية . وفي هذا الحديث والذي قبله أن ذلك في النفل لا الفرض بل شرح البخاري أنه لا يصنعه في المكتوبة إلا أنه قد ورد فى رواية الترمذي والنسائى « أنه صلى الله عليه وسلم أتى إلى مضيق هو وأصحابه والسهاء من فوقهم والبلة من أسفل منهم فحضرت الصلاة فأمر المؤذن فأذن وأقام ثم تقدم رسول الله صلى الله عليه وسالم على راحلته فصلى بهم يومىء إيماء فيجعل السجود أخفض من الركوع » قال الترمذي حديث غريب وثبت ذلك عن أنس من فعله وصححه عبد الحق وحسنه الثوري وضعفه البهتي وذهب البعض إلى أن الفريضة تصح على الراحلة إذا كان مستقبل القبلة في هودج ولو كانت سائرة . كالسفينة فإن الصلاة تصح فيهما إجماعاً . قلت وقد يفرق بأنه قد يتعذر في البحر وجدان الأرض فعني عنه مخلاف راكب الهودج . وأما إذاكانت الراحلة واففة فعند الشافعي تصح الصلاة للفريضة كما تصح عندهم في الأرجوحة المشددة بالحبال وعلى السرير المحمول على الرجال إذا كانوا واقفين والمراد مر. المكتونة التي كتبت على جميع المكلفين فلا يرد عليه أنه صلى الله عليه وسلم كان يوتر على راحلته والوتر واجب عليه .

١٠ ﴿ وعن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « الْأَرْضُ كُلْها مَسْجِدُ إِلَّا الْمَقْبَرَةَ والْحَمَّامَ » . رواه الترمذى وله علة ﴾ وهى الاختلاف فى وصله وإرساله فرواه حماد موصولا عن عمرو بن يحيى عن

أبيه عن أبي سعيد ورواه الثورى مرسلا عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواية الثورى أصح وأثبت وقال الدارقطنى : المحفوظ المرسل ورجحه البيهق . والحديث دليل على أن الارض كلها تصح فيها الصلاة ما عدا المقبرة وهي الني تدفن فيها الموتى فلا تصح فيها الصلاة وظاهره سواء كان على الفير أو بين القبور وسواء كان قبر مؤمن أو كافر فالمؤمن تكرمة له والكافر بعدا من خبثه وهدا الحديث يخصص « جعلت لى الارض كلها مسجدا » الحديث وكذلك الحمام فإنه لا تصح فيه الصلاة فقبل للنجاسة فيختص بما فيه النجاسة منه وقبل تكره لاغير وقال أحمد بن حنبل لا تصح فيه الصلاة ولو على سطحه عملا بالحديث وذهب الجمهور إلى صحبها ولكن مع كراهته ، وقد ورد النهي معللا بأنه محل الشياطين والقول الاظهر مع أحمد ثم ليس التخصيص لعموم حديث معللا بأنه محل الشياطين والقول الاظهر مع أحمد ثم ليس التخصيص لعموم حديث وهو قوله :

وعن ابن عمر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى وأن يُصلى في سبع مَواطِن : الْمَوْ بَلَة ﴾ وهي مجتمع إلفاء الزبل والْمَحْرَرَة ﴾ على جزر الأنعام (والْمَقْبَرَة ﴾ وهما بزنة مفعلة بفتح العين ولحوق التاء بهما شاذ (وقارعة الطّريق) ما تقرعه الاقدام بالمرور عليها (والْحَمَّام) تقدم فيه شاذ (ومَعَاطِن) بفتح الميم فعين مهملة وكسر الطاء المهملة فنون (الإبل) وهو مبرك الإبل حول الماء (وقو ق ظَهْرِ بيْتِ الله تعَالَى ، رواه الترمذي وضعفه) فإنه قال بعد إخراجه مالفظه : وحديث ابن عمر ليس بذاك القوى وقد تكلم في زيد بن جبيرة من قبل حفظه وجبيرة بفتح الجيم وكسر الموحدة فشاة تحتية فراء ، وقال البخاري فيه متروك وقد تكلف استخراج علل النهي عن هذه المحلات فقيل المقبرة والمجزرة النجاسة وقارعة الطريق كذلك وقيل لأن فيها حقا المغير فلا تصح فيها الصلاة واسعة كانت أو ضيقة لعموم النهي ؛ ومعاطن الإبل الغير فلا تصح فيها الصلاة واسعة كانت أو ضيقة لعموم النهي ؛ ومعاطن الإبل

ورد التعليل فيها منصوصا بأنها ،أوى الشياطين أخرجه أبو داود وورد بلفظ : مبارك الإبل . وفى لفظ : مزابل الإبل ؛ وفى أخرى مناخ الإبل ا وهى أعم من معاطن الإبل . وعللوا النهى عن الصلاة على ظهر بيت الله وقيدوه بأنه إذا كان على طرف بحيث يخرج عن هوائها لم تصح صلاته وإلا صحت إلا أنه لا يخفى أن هذا التعليل أبطل معنى الحديث فإنه إذا لم يستقبل بطلت الصلاة لعدم الشرط لا لكونها على ظهر الكعبة فلو صح هذا الحديث لكان بقاء النهى على ظاهره فى جميع ما ذكر هو الواجب وكان مخصصاً لعموم و جعلت لى الارض مسجدا ، لكن قد عرفت مافيه إلا أن الحديث في القبور من بين هذه المذكورات قد صح كما يفيده .

٧ - ﴿ وعن أبي مرثد ﴾ بفتح الميم وسكون الراء وفتح المثلثة ﴿ الغنوى ﴾ بفتح الغين المعجمة والنون وهو مرثد بن أبي مرثد أسلم هو وأبوه وشهد بدرا وقت لل مرثد يوم غزوة الرجيع شهيدا في حياته صلى الله عليه وآله وسلم ﴿ قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « لا تُصَلّوا إلى الْقُبُورِ ، ولا تَجْلِسُوا عَلَيْها » رواه مسلم ﴾ وفيه دليل على النهى عن الصلاة إلى القبر كا نهى عن الصلاة إلى القبر والظاهر أنه ما يعد مستقبلا له عرفا ودل على تحريم الجلوس على القبر وقد وردت به أحاديث كحديث جابر في وطء القبر وحديث أبي هريرة " لان يجلس أحدكم على جمرة فتحرق ثيابه فتخلص إلى جلده خير له من أن يجلس على قبر " القعود عليها ونحوه وإنما النهى عن القعود لقضاء الحاجة وفي الموطأ عن على القبو وعد عليها ونحوه وإنما النهى عن القعود لقضاء الحاجة وفي الموطأ عن على عليه السلام " أنه كان يتوسد القبر ويضطجع عليه » ومثله في البخارى عن ابن عمر وعرف غيره ، والاصل في النهي التحريم كا عرفت غير مرة وفعل الصحابي لا يعارض الحديث المرفوع إلا أن يقال إن فعل الصحابي دليل لحمل النهي على الكراهة ولا يخفي بعده .

17 — ﴿ وعن أبي سعيد رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذَا جاء أَحَدُكُمُ الْمُسْجِدَ ، فلْسَنْظُرْ ، ﴾ أى نعليه كا دل قوله ﴿ فَإِنْ رَأَى فَى نعلَيْهِ أَذَى أَوْ قَذَرًا ﴾ شك من الراوى ﴿ فلْسَيْمَسَحْهُ ، ولْلُيصَلِّ فِيهِمَا ، أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة ﴾ اختلف فى وصله وإرساله ورجح أبو حاتم وصله ورواه المدارقطى من حديث انس وابن مسعود ورواه المدارقطى من حديث ابن عباس وعبد الله بن الشخير وإسنادهما ضعيف . وفى الحديث دلالة على شرعية الصلاة فى النعال وعلى أن مسح النعل من النجاسة مطهر له من القذر والآذى والظاهر فيهما عند الإطلاق النجاسة رطبة أو جافة ويدل له سبب الحديث وهو إخبار جبريل له صلى الله عليه وسلم أن فى نعله أذى فخلعه فى صلاته واستمر فيها إخبار جبريل له صلى الله عليه وسلم أن فى نعله أذى فخلعه فى صلاته واستمر فيها أو ناسيا لها ثم عرف بها فى أثناء صلاته أنه يجب عليه إزالتها ثم يستمر فى صلاته وينى على ما صلى وفى الكل خلاف إلا أنه لا دليل للمخالف يقاوم الحديث فلا نطيل بذكره . ويؤيد طهورية النعال بالمسح بالتراب الحديث الآتى وهو :

15 — ﴿ وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ إِذَا وَطِئَ أَحَدُكُمُ الْأَذَى يَخُفّيهِ ﴾ أى مثلا أو نعليه أو أى ملبوس لقدميه ﴿ فَطَهُورُهُما ﴾ أى الحفين ﴿ النَّرَابُ * أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان ﴾ وأخرجه ابن السكن والحاكم والبيهتي من حديث أبى هريرة وسنده ضعيف وأخرجه أبو داود من حديث عائشة وفى الباب غير هذه بأسانيد لا تخلو عن ضعف أبو داود من حديث عائشة وفى الباب غير هذه بأسانيد لا تخلو عن ضعف الا أنه يشد بعضها بعضا. وقد ذهب الأوزاعي إلى العمل بهذه الأحاديث وكذا النخعي وقال يجزيه أن يمسح خفيه إذا كان فيهما نجاسة بالتراب ويصلي فيهما ويشهدله أن أم سلمة سألت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ؛ إنى امرأة أطيل ذيلي وأمشي في المكان القذر فقال * يطهر * ما بعده * أخرجه أبو داود

والثرمذى وابن ماجه ونحوه «أن امرأة من بنى عبد الاشهل قالت قلت يارسول الله إن لنا طريقا إلى المسجد منتنة فكيف نفعل إذا مطرنا؟ فقال: أليس من بعدها طريق هي أطيب منها؟ قلت بلى ، قال فهذه بهذه ، أخرجه أبو داود وابن ماجه ، قال الخطابي وفي إسناد الحديثين مقال. وتأوله الشافعي بأنه إنما هو فيما جرى على ما كان يابسا لا يعلق بالثوب منه شيء . قلت : ولا يناسبه قولها إذا مطرنا . وقال مالك معني كون الارض يطهر بعضها بعضا أن يطأ الارض القذرة ثم يصل للا رض الطيبة اليابسة فإن بعضها يطهر بعضا أما النجاسة تصيب الثوب أو الجسد فلا يطهرها إلا الماء قال هو إجماع . قيل : ومما يدل لحديث الباب وأنه على ظاهره ما أخرجه البهتي عن أبي المعلى عن أبيه عن جده قال « أقبلت مع على بن ظاهره ما أخرجه البهتي عن أبي المعلى عن أبيه عن جده قال « أقبلت مع على بن ماء وطين فحله السلام إلى الجمعة وهو ماش فحال بينه وبين المسجد حوض من ماء وطين فحله فعليه وسراويله قال قلت هات يا أمير المؤمنين أحمله عنك قال : أي ومن المعلوم أن الماء المجتمع في القرى لا يخلو عن النجاسة

10 — ﴿ وعن معاوية بن الحسكم رضى الله عنه ﴾ هو معاوية بن الحسكم السلمى كان ينزل المدينة وعداده فى أهل الحجاز ﴿ قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الله هذه الصّلاة لا يَصْلُحُ فِيهَا شَىٰ مَنْ كَلاَمِ النّاسِ إِنَّمَا هُوَ التّسْبِيحُ والتّسكيرُ وقِرَاءَةُ اللّهُ رْآنِ ، رواه مسلم ﴾ وللحديث سبب حاصله و أنه عطس فى الصلاة رجل فشمته معاوية وهو فى الصلاة فأنكر عليه من لديه من الصحابة بما أفهمه ذلك ثم قال له الذي صلى الله عليه وآله وسلم بعد ذلك إن هذه الصلاة الحديث وله عدة ألفاظ والمراد من عدم الصلاحية عدم صحتها ومن الكلام مكالمة الناس ومخاطبتهم كما هو صريح السبب . فدل على أن المخاطبة فى الصلاة تبطلها سواه كانت الإصلاح الصلاة أو غيرها وإذا احتيج إلى تنبيه الداخل فيأتى صحكه وبماذا يثبت . ودل الحديث على أن المكلام من الجاهل فى الصلاة حكمه وبماذا يثبت . ودل الحديث على أن المكلام من الجاهل فى الصلاة

لا يبطلها وأنه معذور لجهله فإنه صلى الله عليه وسلم لم يأمر معاوية بالإعادة وقوله إنما هو : أى الكلام المأذون فيه فى الصلاة أو الذى يصلح فيها التسبيح والتكبير وقراءة القرآن أى إنما يشرع فيها ذلك وما انضم إليه من الادعية ونحوها لدليله الآتى وهو :

17 - ﴿ وعن زيد بن أرقم رضى الله عنه قال : إن كنا لنتكلم في الصلاة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴾ والمراد ما لابد منه عن الكلام كرد السلام ونحوه لا أنهم كانوا يتحادثون فيها تحادث المتجالسين كما يدل له قوله ﴿ يكلم أحدنا صاحبه بحاجته حتى نزلت = حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ والصَّلَاةِ الْوُسُطَى ﴾ وهي صلاة العصر على أكثر الأقوال وقد ادّى فيه الإجماع ﴿ وقُومُوا لِلهِ قانِتِينَ » فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام . متفق عليه واللفظ لسلم ﴾ قال النووى في شرح مسلم ا فيه دليل على تحريم جميع أنواع كلام ولفيين وأجمع العلماء على أن المشكلم فيها عامداً عالما بتحريمه لفير مصلحتها ولفير إنقاذ هالك وشبهه مبطل للصلاة وذكر الخيلاف في الكلام لمصلحتها ويأتى في شرح حديث ذى اليدين في أبواب السهو . وفهم الصحابة الأمر معروفة وكأنهم أخذوا خصوص هذا المعنى من القرائن أو مرب تفسيره معلى الله عليه وسلم لهم ذلك . والحديث فيه أبحاث قد سقناها في حواشي شرح العمدة فإن اضطر المصلى إلى تنبيه غيره فقد أباح له الشارع نوعا من الألفاظ العمدة فإن اضطر المصلى إلى تنبيه غيره فقد أباح له الشارع نوعا من الألفاظ فهد الحديث .

۱۷ _ ﴿ وعن أَبِي هُرِيرَة رضى الله عنيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « التَّسْدِيحُ لِلرِّجَالِ ﴾ وفي رواية « إذا نابكم أمر فالتسبيح للرجال • ﴿ وَالتَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءُ ، متفق عليه زاد مسلم « في الصَّلَاةِ • ﴾ وهو المراد من السياق وإن لم يأت بلفظه . والحديث دليل على أنه يشرع لمن نابه في الصلاة أمر

من الأمور كأن يريد تنبيه الإمام على أمر سها عنه . وتنبيه المارّ أو من يريد منه أمراً وهو لا يدرى أنه يصلى فينبهه على أنه فى صلاة . فإن كان المصلى رجلا قال «سبحان الله ، وقد ورد فى البخارى بهذا اللفظ وأطلق فيا عداه . وإن كانت المصلية امرأة نبهت بالتصفيق ، وكيفيته كا قال عيسى بن أيوب أن تضرب بأصبعين من يمينها على كفها اليسرى . وقد ذهب إلى القول بهذا الحديث جمهور العلماء وبعضهم فصل بلا دليل ناهض فقال إن كان ذلك للإعلام بأنه فى صلاة فلا يبطلها وإن كان لغير ذلك فإنه يبطلها ولو كان فتحاً على الإمام قالوا أخرجه أبو داود من قوله صلى الله عليه وسلم « ياعلى لا تفتح على الإمام في الصلاة ، وأجيب بأن أبا داود ضعفه بعد سياقه له فحديث الباب باق على إطلاقه لا تخرج منه صورة إلا بدليل . ثم الحديث لا يدل على وجوب التسبيح تنبيها أو التصفيق إذ ليس فيه أمر إلا أنه قد ورد بلفظ الأمر فى رواية « إذا نابكم أمر فليسبح الرجال وليصفق النساء ، وقد اختلف فى ذلك العلماء قال شارح التقريب : فليسبح الرجال وليصفق النساء ، وقد اختلف فى ذلك العلماء قال شارح التقريب : الذى ذكره أصحابنا ومنهم الرافعي والنووى أنه سنة وحكاه عن الاصحاب ثم قال بعد كلام : والحق انقسام التنبيه فى الصلاة إلى ماهو واجب ومندوب ومباح بحسب ما يقتضيه الحال .

۱۸ ــ ﴿ وعن مطرّف ﴾ بضم الميم وفتح الطاء المهملة وتشديد الراء المكسورة وبالفاء ﴿ ابن عبد الله بن الشّخير رضى الله عنه ﴾ بكسر الشين المعجمة وكسر الخاء المعجمة المشددة ومطرف تابعى جليل ﴿ عن أبيه ﴾ عبد الله بن الشخير وهو ممن وفد إلى النبي صلى الله عليه وسلم فى بنى عامر يعد فى البصريين ﴿ قال رَبَّ يُتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يُصَلّى وفي صَدْرِهِ أَزِيزٌ ﴾ بفتح الهمزة فزاى مكسورة فشاة تحتية ساكنة فزاى وهو صوت القدر عند غليانها ﴿ كَأْزِيزِ الْمُرْجَلِ ﴾ بكسر الميم وسكون الراء وفتح الجيم هو القدر ﴿ مِنَ الْبُكَاء ، ﴾ بيان الله رئيز ﴿ أخرجه الحمية ﴾ هم عنده على ما ذكره فى الخطبة من عدا الشيخين فهم الأزپر ﴿ أخرجه الحمية ﴾ هم عنده على ما ذكره فى الخطبة من عدا الشيخين فهم

بأصحاب السنن وأحمد إلا أنه هنا أراد بهم غير ذلك وهم أهل السنن الثلاثة وأحمد كما بينه بقوله ﴿ إلا ابن ماجه وصححه ابن حبان ﴾ وصححه أيضاً ابن خزيمة والحاكم ووهم من قال : إنّ مسلماً أخرجه ومثله ما روى • أنّ عمر صلى صلاة الصبح وقرأ سورة يوسف حتى بلغ إلى قوله (إنما أشكو بَدَّى وحزنى إلى الله) فسمع نشيجه ، أخرجه البخارى مقطوعا ووصله سعيد بن منصور وأخرجه ابن المنذر . والحديث دليل على أنّ مثل ذلك لا يبطل الصلاة وقيس عليه الانين .

٧٠ _ ﴿ وعن ابن عمر رضى الله عنه قال : قلت لبلال «كيف رأيت النبى صلى الله عليه وآله وسلم يَرُدُ عَلَيْهِم ﴾ أى على الانصار كا دل له السياق ﴿ حِينَ يُسْلِّهُونَ عَلَيْهِم ﴾ أى على الانصار كا دل له السياق ﴿ حِينَ يُسْلِّهُونَ عَلَيْهِم وُهُوَ يُصَلِّى ؟ يقُولُ هَلَكذَا وبسَطَ كَفَّهُ » أخرجه أبو داود والترمذي وصححه ﴾ وأخرجه أيضاً أحمد والنسائي وابن ماجه وأصل الحديث «أنه خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى قباء يصلى فيه فجاءت الانصار وسلموا عليه ففلت لبلال كيف رأيت ؟ _ الحديث » ورواه أحمد وابن حبان والحاكم أيضاً من حديث عمر «أنه سأل صهيباً عن ذلك » بدل بلال وذكر الترمذي أن

الحديثين صحيحان جميعاً . والحديث دليل على أنه إذا سلم أحد على المصلى ردّ عليه السلام بالإشارة دون النطق وقد أخرج مسلم عن جابر ﴿ أَنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثه لحاجة قال ثم أدركته وهو يصلي فسلمت عليه فأشار إلىّ فلما فرغ دعاني وقال : إنك سلمت علىّ فاعتذر إليه بعد الردّ بالإشارة » وأمّا حديث ان مسعود « أنه سلم عليه وهو يصلي فلم يردّ عليه صلى الله عليه وسلم ولا ذكر الإشارة بل قال له بعمد فراغه من الصلاة إنّ في الصلاة شغلا ، إلا أنه قد ذكر البيهقي في حديثه «أنه صلى الله عليه وسلم أوماً له برأسه» وقد اختلف العلماء في ردّ السلام في الصلاة على من سلم على المصلى فذهب جماعة إلى أنه بردّ باللفظ وقال جماعة : يرد بعد السلام من الصلاة ؛ وقال قوم : يرد في نفسه وقال قوم : يرد بالإشارة كما أفاده هذا الحديث وهذا هو أقرب الاقوال للدليل وما عداه لم يأت به دليل . قيل وهذا الردّ بالإشارة استحباب بدليل أنه لم يرد صلى الله عليه وسلم مه على ابن مسعود بل قال له « إنّ في الصلاة شغلا » قلت قد عرفت من رواية البيهق أنه صلى الله عليه وسلم ردّ عليه بالإشارة برأسه ثم اعتذر إليه عر. الردّ باللفظ لانه الذي كان يردّ به عليهم في الصلاة فلما حرم الكلام ردّ عليه صلى الله عليه وسلم بالإشارة ثم أخبره أنَّ الله أحدث من أمره أن لا يُشكِّلموا في الصلاة فالعجب من قول من قال يرد باللفظ مع أنه صلى الله عليه وسلم قال هذا أي أنّ الله أحدث من أمره في الاعتذار عن ردّه على ابن مسعود السلام باللفظ وجعل ردّه السلام في الصلاة كلاما وأنّ الله نهى عنه والقول بأنه من سلم على المصلي لا يستحق جواباً يعني بالإشارة ولا باللفظ : يردّه ردّه صلى الله عليه وسلم على الانصار وعلى جابر بالإشارة ولوكانوا لا يستحقون لاخبرهم بذلك ولم يردّ عليهم ، وأمّاكيفية الإشارة ففي المسند من حديث صهيب قال « مررت برسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلى فسلمت عليه فردّ علىّ إشارة ، قال الراوى لا أعلمه إلا قال « إشارة بأصبعه » وفي حديث ابر_ عمر في وصفه لردّه صلى الله عليه وسلم السلام على الأنصار وأنه صلى الله عليه وسلم قال هكذا وبسط جعفرين عون ـ الراوى عن ابن عمر ـ كفه وجعل بطنه أسفل وجعل ظهره إلى فوق و فتحصل من هـذا أنه يجيب المصلى بالإشارة إما برأسه أو بيده أو بأصبعه والظاهر أنه واجب لآن الرد بالفول واجب وقد تعذر فى الصلاة فبق الرد بأى ممكن وقد أمكن بالإشارة وجعله الشارع ردّا وسماه الصحابة ردّا ودخل تحت قوله تعالى وأو ردّوها وأما حديث أبى هريرة أنه قال صلى الله عليه وسلم و من أشار فى الصلاة إشارة تفهم عنه فليعد صلاته و ذكره الدارقطني فهو حديث باطل لآنه من رواية أبى غطفان عن أبى هريرة وهو رجل مجهول

٢١ ـ ﴿ وَعَنَ أَنَّى فَتَادَةً قَالَ كَانَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ﴿ أَيْصَلَّى وَهُوَّ حَامِلٌ أَمَامَةً ﴾ بضم الهمزة ﴿ بِنْتَ زَبْنَبَ ﴾ هي أمها وهي زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنوها أنو العاص بن الربيع ﴿ فَإِذَا سَجَدَ وَضَعَهَا . وإِذَا قَامَ حَمْلُهَا ، مَتْفَقَ عليمه . ولمسلم زيادة «وهُوَ يُؤُمُّ النَّاسَ فى الْمَسْجِدِ ، ﴾ فى قوله كان يصلى مايدل على أن هذه العبارة لاتدل على التكرار مطلقاً لأن هذا الحمل لأمامة وقع منه صلى الله عليه وسلم مرة وأحدة لاغير . والحديث دليل على أن حمل المصلى في الصلاة حيواناً آدميًّا أوغيره لايضر صلاته سواء كان ذلك اضرورة أو غيرها وسوا. كان في صلاة فريضة أو غيرها وسوا. كان إماماً أو منفرداً وقد صرح في رواية مسلم أنه صلى الله عليه وسلم كان إماماً فإذا جاز في حال الإمامة جاز في حال الانفراد وإذا جاز في الفريضة جاز في النافلة بالأولى. وفيه دلالة على طهارة ثياب الصبيان وأبدانهم وأنه الأصل مألم تظهر النجاسة وأن الأفعال التي مثل هذه لاتبطل الصلاة فإنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يحملها ويضعها وقد ذهب اليـه الشافعي ومنع غيره من ذلك وتأولوا الحديث بتأويلات بعيدة منها أنه خاص به صلى الله عليه وسلم ومنها أن أمامة كانت تعلق به من دون فعل منه ومنها أنه للضرورة ومنهم من قال إنه منسوخ وكلها دعاوى بغير

برهان واضح وقد أطال ابن دقيق العيد فى شرح العمدة القول فى هذا وزدناه إيضاحا فى حواشيها

٢٢ - ﴿ وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال ا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقْتُلُوا الْأَسْوَدَيْنِ في الصَّلَاةِ : الْحَيَّة ، والْعَقْرَبَ ، أخرجه الاربعة وصححه ابن حبان ﴾ وله شواهد كثيرة والاسودان اسم يطلق على الحية والعقرب على أي لون كانا كما يفيده كلام أثمة اللغة فلا يتوهم أنه خاص بذى اللون الاسود فيهما . وهو دليل على وجوب قتل الحية والعقرب في الصلاة إذ هو الاصل في الام وقيل إنه للندب وهو دليل على أن الفعل الذي لا يتم قتلهما إلا به لا يبطل الصلاة سواء كان بفعل قليل أو كثير ، وإلى هذا ذهب جماعة من العلماء . وذهبت الهادوية إلى أن ذلك يفسد الصلاة وتأولوا الحديث بالخروج من الصلاة قياساً على سائر الأفعال الكثيرة التي تدعو إليها الحاجة وتعرض وهو يصلى كإنقاذ الغريق ونحوه فإنه يخرج لذلك من صلاته وفيه لغيرهم تفاصيل أخر لا يقوم عليها دليل . والحديث حجة للقول الاول وأحاديث الباب اثنان وعشرون وفي الشرح ستة وعشرون

باب سترة المصلي

ا - ﴿ عَن أَبِي جهيم رضى الله عنه ﴾ بضم الجيم مصغر جهم وهو عبد الله بن جهيم وقيل هو عبدالله بن الحارث بن الصمة بكسر المهملة وتشديد الميم الانصارى له حديثان هذا أحدهما ، والآخر في السلام على من يبول وقال فيه أبو داود أبو الجهيم بن الحارث بن الصمة وقد قيل إن راوى حديث البول رجل آخر هو عبد الله بن الحارث والذي هنا عبد الله بن جهيم وأنهما اثنان ﴿ قال : قال رسول الله الله صلى الله عليه وسلم : • لَوْ يَعْلُمُ الْمَازُ بِيْنَ يَدَى الْمُصَلِّى مَاذَا عَلَيْهِ مِنَ الإِثْمِ ﴾ لفظ من الإثم ليس من ألفاظ البخاري ولا مسلم بل قال المصنف في فتح الباري إنها

لا توجد فى البخارى إلا عند بعض رواته وقدح فيه بأنه ليس من أهل العلم قال وقد عيب على الطبرى نسبتها إلى البخارى فى كتابه الاحكام وكذا عيب على صاحب العمدة نسبتها إلى الشيخين معا أه فالعجب من نسبة المصنف لها هنا إلى الشيخين فقد وقع له من الوهم ما وقع لصاحب العمدة ﴿ لَكَانَ أَنْ يَهْفَ أَرْبِعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُثَ بَيْنَ يَدُيْهِ * متفق عليه واللفظ البخارى ﴾ وايس فيه ذكر مميز الاربعين ﴿ ووقع فى البزار ﴾ أى من حديث أبى جهيم ﴿ من وجه آخر ﴾ أى من طريق رجالها غيررجال المتفق عليه ﴿ وأَرْبِعِينَ خَرِيفا * ﴾ أى عاما أطلق الحريف على العام من إطلاق الجزء على الحكل . والحديث دليل على تحريم المرور بين يدى المصلى أى ما بين موضع جبهته فى سجوده وقدميه وقيل غير هذا وهو عام فى كل مصل فرضاً أو نفلا سواء كان إماما أو منفرداً وقيل يختص بالإمام والمنفرد إلا المأموم فإنه لا يضره من مرّ بين يديه لان سترة الإمام سترة له وإمامه سترة له إلا أنه قد ورد هذا القول بأن السترة إنما ترفع الحرج عن المصلى لا عن المار ثم ظاهر الوعيد يختص بالمار لا عن المار لا بمن وقف عامدا مشلا بين يدى المصلى أو قعد أو رقد ولكن إذا كانت العلة فيه التشويش على المصلى فهو فى معنى المار .

٧ _ ﴿ وعن عائشة رضى الله عنها قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك عن سترة المصلى فقال " مِشْلُ مُوْخِرَةِ » ﴾ بضم الميم وهمزة ساكنة وكسر الخاء المعجمة وفيها لغات أخر ﴿ الرَّحٰلِ » ﴾ هو العود الذى فى آخر الرحل ﴿ أخرجه مسلم ﴾ وفى الحديث ندب للصلى اتخاذ سترة وأنه يكفيه مثل مؤخرة الرحل وهى قدر ثلثى ذراع وتحصل بأى شيء أقامه بين يديه قال العلماء والحكمة فى السترة كف البصر عما وراءها ومنع من يحتاز بقربه ؛ وأخذ من هذا أنه لا يكنى الحط بين يدى المصلى وإن كان قد جاء به حديث أخرجه أبو داود إلا أنه ضعيف مضطرب وقد أخذ به أحمد بن حنبل فقال يكفى الخط . وينبغى له أن يدنو من السترة ولا يزيد ما بينه وبينها على ثلاثة أذرع فإن لم يجد عصا أو نحوها جمع السترة ولا يزيد ما بينه وبينها على ثلاثة أذرع فإن لم يجد عصا أو نحوها جمع

أحجاراً أو تراباً أو متاعه . قال النووى استحب أهل الدلم الدنو من السترة بحيث يكون بينه وبينها قدر مكان السجود وكذلك بين الصفوف وقد ورد الآم بالدنو منها وبيان الحكمة فى اتخاذها وهو ما رواه أبو داود وغيره من حديث سهل بن أبى حثمة مرفوعاً • إذا صلى أحدكم إلى سترة فليدن منها لا يقطع الشيطان عليه صلاته • ويأتى فى الحديث الرابع ما يفيد ذلك والقول بأن أقل السترة مثل مؤخرة الرحل برده الحديث الرابع ما يفيد ذلك والقول بأن أقل السترة مثل مؤخرة الرحل برده الحديث الرابع .

٣ - ﴿ وعن سبرة ﴾ بفتح السين المهملة وسكون الموحدة وهو أبو ثرية بضم المثلثة وفتح الراء وتشديد المثناة التحتية وهو سبرة ﴿ ابن معبد الجهنى رضى الله عنه ﴾ سكن المدينة وعداده فى البصريين ﴿ قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الميستَرّ أَحَدُ كُم فى الصّلاة ولَو بسمْم » . أخرجه الحاكم ﴾ فيه الأمر بالسترة وحمله الجماهير على الندب وعرفت أن فائدة اتخاذها أنه مع اتخاذها لا يقطع الصلاة شيء ومع عدم اتخاذها يقطعها ما يأنى ، وفى قوله ، ولو بسهم ، ما يفيد أنها تجزئ السترة غلظت أو دقت وأنه ليس أقلها مثل مؤخرة الرحل كما قبل قالوا والمختار أن يجعل السترة عن يمينه أو شماله ولا يصمد إليها .

٤ - ﴿ وعن أَبِي ذَرَ الغفاري رضى الله عنه ﴾ بفتح الذال المعجمة وقد تقدمت ترجمته ﴿ قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم • يقطّعُ صَلَاةَ الرَّجُلِ الْمُسْلمِ ﴾ أى يفسدها أو يقلل ثوابها ﴿ إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلُ مُوَّخُرَةِ الرَّحْلِ ﴾ أى مثلا وإلا فقد أجزأ السهم كما عرفت ﴿ الْمَرْأَةُ ﴾ هو فاعل يقطع أى مرور المرأة ﴿ والْحِمَارُ ، والْكَلَبُ الْأَسُودُ - الْحَدِيثَ - ﴾ أى أتم الحديث وتمامه • قلت ففا بال الاسود من الاحر من الاصفر من الابيض قال يا ابن أخى سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عما سألتني فقال: الكلب الاسودشيطان ، ﴿ وفيه الكلّبُ الْأَسُودُ فَالَ اللهُ وَاخْرِجِهُ المُرْبُ الْأَسُودُ مِن والنسائي وابن ماجه مختصراً ومطؤلا . الحديث دليل على أنه يقطع صلاة من والفسائي وابن ماجه مختصراً ومطؤلا . الحديث دليل على أنه يقطع صلاة من

لاسترة له مرور هذه المذكورات وظاهر القطع الإبطال. وقد اختلف العلماء في العمل بذلك فقال قوم يقطعها المرأة والكلب الأسود دون الحمار لحديث ورد في ذلك عن ابن عباس و أنه مر بين يدى الصف على حمار والنبي صلى الله عليه وسلم يصلى ولم يعد الصلاة ولا أمر أصحابه بإعادتها ، أخرجه الشيخان فجعلوه مخصصا لما هنا وقال أحمد يقطعها الكلب الاسود قال وفي نفسي من المرأة والحمار ، أما الحمار فلحديث ابن عباس وأما المرأة فلحديث عائشة عند البخارى أنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى من الليل وهي معترضة بين يديه فإذا سجد غيز رجليها فكفتهما فإذا قام بسطتهما ، فلو كانت الصلاة يقطعها مرور المرأة لقطعها اضطجاعها بين يديه وذهب الجهور إلا أنه لا يقطعها شيء وتأولوا الحديث بأن المراد بالقطع نقص الأجر كلا الإبطال قالوا : لشغل القلب بهذه الاشياء . ومنهم من قال هذا الحديث منسوخ بحديث أبي سعيد الآتي و لا يقطع الصلاة شيء ، ويأتي الكلام عليه وقد ورد و إنه يقطع الصلاة اليهودي والنصراني والمجوسي والخنزير ، وهو ضعيف أخرجه أبو داود من حديث ابن عباس وضعفه .

■ _ ﴿ وله ﴾ أى لمسلم ﴿ وعن أبى هريرة رضى الله عنه نحوه ﴾ أى نحو حديث أبى ذرّ ﴿ دون الكلب ﴾ كذا فى نسخ بلوغ المرام ويريد أن لفظ الكلب لم يذكر فى حديث أبى هريرة ولكن راجعت الحديث قرأيت لفظه فى مسلم عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقطع الصلاة المرأة والحار والكلب ، وبق من ذلك مثل مؤخرة الرحل .

٢ ــ (ولابی داود والنسائی عن ابن عباس رضی الله عنهما نحوه دون آخره « وقیّدَ الْمَرْأَةَ بِالْحَائِضِ » ﴾ فی أبی داود عن شعبة قال حدثنا قتادة قال سمعت جابر بن زید یحدث عن ابن عباس رفعه شعبة قال « یقطع الصلاة المرأة الحائض والسكلب » وأخرجه النسائی وابن ماجه وقوله « دون آخره » برید أنه لیس فی حدیث ابن عباس آخر حدیث أبی هریرة الذی فی مسلم و هو قوله » و بق من

ذلك مثل مؤخرة الرحل ، فالضمير في آخره في عبارة المصنف لآخر حديث أبي هريرة مع أنه لم يأت بلفظه كما عرفت ولا يصح أنه يريد دون آخر حديث أبي ذرّ كا لا يختى من أن حق الضمير عوده إلى الأفرب ثم راجعت سنن أبي داود وإذا لفظه يقطع الصلاة المرأة الحائض والكلب ، اه فاحتملت عبارة المصنف أن مراده دون آخر حديث أبي ذر وهو قوله الكلب الأسود شيطان ، أو دون آخر حديث أبي فرّ دون هريرة وهو ماذكرناه في الشرح والأول أقرب لأنه ذكر لفظ حديث أبي ذرّ دون لفظ حديث أبي ذرّ دون لفظ حديث أبي فريرة وإن صح أن يعيد إليه الضمير وإن لم يذكره إحالة على الناظر ، وتقييد المرأة بالحائض يقتضي مع صحة الحديث حمل المطلق على المقيد فلا تقطع إلا الحائض كما أنه أطاق الكلب عن وصفه بالأسود في بعض الاحاديث وقيد في بعضها به فيملوا المطلق على المقيد وقالوا لا يقطع إلا الأسود فتعين في المرأة الحائض عمل المطلق على المقيد وقالوا لا يقطع إلا الأسود فتعين في المرأة الحائض عمل المطلق على المقيد وقالوا لا يقطع إلا الأسود فتعين في المرأة الحائض عمل المطلق على المقيد وقالوا لا يقطع اللا الأسود فتعين في المقيد .

٧ - ﴿ وعن أبي سعيد الخدرى رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ إذا صَلَى الحَدُكُم ﴿ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ ﴾ بما سلف تعيينه من السترة وقدرها وقدركم يكون بينها وبين المصلى ﴿ فَأَرَادَ أَحَدُ أَنْ يَحْتَازَ ﴾ أي يمضى ﴿ بينَ يَدَيْهِ فَلْيَدْفَعْهُ ﴾ ظاهره وجوبا ﴿ فَإِنَّ أَبِي ﴾ أي عن الاندفاع ﴿ فَلْسُيقًا يَلْهُ ﴾ ظاهره كذلك ﴿ فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانُ ﴾ تعليل للأمر بقتاله أو لعدم اندفاعه أولها ﴿ متفق عليه ؛ وفي رواية ﴾ أي لمسلم من حديث أبي هريرة ﴿ فَإِنَّ مَعَهُ القرينَ ﴾ في القاموس . القرين الشيطان المقرون بالإنسان لا يفارقه ؛ وظاهر كلام المصنف أن رواية • فإن معه القرين » متفق عليها بين الشيخين من حديث أبي سعيد ولم أجدها في البخاري ووجدتها في صحيح مسلم لكن من حديث أبي سعيد ولم أجدها في البخاري ووجدتها في صحيح مسلم لكن من حديث أبي هريرة ؛ والحديث دال بمفهومه على أنه إذا لم يكن للمصلي سترة فليس له دفع المار بين يديه وإذا كان له سترة دفعه ، قال القرطبي بالإشارة ولطيف المنع فإن لم يمتنع عن الاندفاع قاتله أي دفعه دفعا أشد من الأول .

قال: وأجمعوا أنه يلزمه أن يقاتله بالسلاح لمخالفة ذلك قاعدة الصلاة من الإقبال علمها والاشتغال بها والخشوع . هذا كلامه . وأطلق جماعة أن له قتاله حقيقة وهو ظاهر اللفظ والقول بأنه يدفعه بلعنه وسبه وبرده لفظ هـذا الحديث ويؤيده فعـل أبي سعيد راوي الحـديث مع الشاب الذي أراد أن بجـتاز بين يديه وهو يصلي أخرجه البخاري عن أبي صالح السهان قال • رأيت أبا سعيد الحدري في يوم جمعة يصلي إلى شيء يستره من الناس فأراد شاب من بني أبي معيط أن بحتاز بين يديه فدفعه أبو سعيد في صدره فنظر الشاب فلم يجد مساغا إلا بين يديه فعاد ليجتاز فدفعه أبو سعيد أشدّ من الأول . الحديث ، وقيل بردّه بأسهل الوجوء فإن أبي فبأشد ولو أدّى إلى قتله فإن قتـله فلا شي. عليــه لأن الشارع أباح قتله . والام في الحمديث وإن كان ظاهره الإيجاب لكن قال النووي لا أعلم أحمداً من الفقهاء قال بوجوب هذا الدفع بل صرح أصحابنا بأنه مندوب ولكن قال المصنف قد صرح بوجوبه أهل الظاهر . وفي قوله • فإنما هو شيطان ، تعليل بأن فعله فعل الشيطان في إرادة التشويش على المصلى . وفيه دلالة على جواز إطلاق لفظ الشيطان على الإنسان الذي يرمد إفساد صلاة المصلي وفتنته في دينه كما قال تعـالي شياطين الإنس والجن ، وقيل المراد بأن الحامل له على ذلك شيطان وبدل له رواية مسلم • فإن معه القرين وقد اختلف في الحكمة المقتضية للأمر بالدفع فقيل: لدفع الإثم عرب المـارّ وقيل : لدفع الخلل الواقع بالمرور في الصلاة وهـذا الارجح لان عناية المصلى بصيانة صلاته أهم من دفعه الإثم عن غيره . قلت ولو قيل : إنه لها معاً لما بعُـد فيكون لدفع الإثم عن المـار الذي أفاده حديث « لو يعلم المار» ولصيانة الصلاة غن النقصان من أجرها ؛ فقد أخرج أبو نعيم عن عمر لو يعلم المصلى ما ينقص من صلاته بالمرور بين يديه ما صلى إلا إلى شيء يستره من الناس » وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن مسعود الوأن المرور بين يدى المصلي يقطع نصف صلاته ، ولها حكم الرفع وإنكانا موقوفين إلا أن الأول فيمن لم يتخذ سترة

والثانى مطلق فيحمل عليه وأما من اتخذ السترة فلا نقض فى صلاته بمرور المار لأنه قد صرح الحديث أنه مع اتخاذ السترة لا يضره مرور من مر فأمره بدفعه للمار لعل وجهه إنكار المنكر على المار لتعديه ما نهى عنهالشارع ولذا يقدم الاخف على الأغلظ.

١٠ – ﴿ وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسـلم قَالَ إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْـيَجْعَلْ تِلْقَاءَ وجْهِهِ شَيْئًا، فإنْ لَمْ يَجِدْ فليَنْصِبْ عَصًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَيَخُطَّ خَطًّا ثُمَّ لَا يَضُرُّهُ مَنْ مَنَّ بِيْنَ يَدَيْهِ ، أخرجه أحمد وابن ماجه وصححه ابن حبان ولم يصب من زعم ﴾ وهو ابن الصلاح ﴿ أنه مضطرب ﴾ فإنه أورده مشالا المضطرب فيه ﴿ بل هو حسن ﴾ ونازعه المصنف في النكت وقد صححه أحمد وابن المديني. وفي مختصر السنن قال سفيان بن عيينة : لم نجد شيئًا نشد به هذا الحديث ولم يجئ إلا من هذا الوجه وكان إسماعيل بن أمية إذا حدّث مهذا الحديث يقول هل عندكم شيء تشدّونه به ؟ وقد أشار الشافعي إلى ضعفه وقال البيهق لا بأس به في مثل هذا الحـكم إن شاء الله تعالى . والحديث دليل على أن السترة تجزئ بأى شي. كانت وفي مختصر السنن قال سفيان بن عيينة رأيت شريكا صلى بنا فى جنازة العصر فوضع قلنسوته بين يديه وفى الصحيحين من رواية ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم « كان يعرض راحلته فيصلى إليها » وقد تقدم أنه أى المصلى إذا لم يجد جمع ترابًا أو أحجاراً واختار أحمد بن حنبـل أن يسكون الخط كالهلال . وفي قوله « ثم لا يضره شي. ، ما يدل أنه يضره إذا لم يفعل إمّا بنقصان من صلاته أو بإبطالها على ما ذكر أنه يقطع الصلاة إذ في المراد بالقطع الخلاف كما تقدّم . وهذا فيما إذا كان المصلى إماما أو منفرداً لا إذا كان مؤتمـًا فإنَّ الإمام سترة له أو سترته سترة له وقد سبق قريباً . وقد بؤب له البخاري وأبو داود وأخرج الطبراني في الأوسط من حديث أفس مرفوعا « سترة الإمام لمن خلفه • وإن كان فيه ضعيف. واعلم أنَّ الحديث عامَّ في الأمر باتخاذ السترة في الفضاء وغيره فقد

ثبت أنه صلى الله عليه وسلم «كان إذا صلى إلى جدار جعل بينه وبينه قدر بمر الشاة » ولم يكن يتباعد منه بل أمر بالقرب من السترة وكان إذا صلى إلى عود أو عمود أو شجرة جعله على جانبه الايمن أو الايسر ولم يصمد له صمداً وكان يركز الحربة في السفر أو العنزة فيصلوا إليها فتكون سترته وكان يعرض راحلته فيصلي إليها وقاس الشافعية علىذلك بسط المصلى لنحوسجادة بجامع إشعارا للسارّ أنه فىالصلاة وهو صحيح. ٩ _ ﴿ وعن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لَا يَقْطَعُ الصَّالَةَ شَيْءٌ وادْرَءُوا مَا اسْتَطَعْنُمْ ، أخرجه أبو داود وفي سنده ضعف ﴾ في مختصر المنذري في إسناده مجالد وهو أبو سعيد ابن عمير الهمداني الكوفي وقد تكلم فيه غير واحد وأخرج له مسلم حديثاً مقرونا بغيره من أصحاب الشعبي وأخرج نحوه أيضاً الدارقطني من حديث أنس وأبي أمامة والطبراني من حديث جابر وفي إسنادهما ضعف وهــذا الحديث معارض لحديث أَبَّى ذرِّ ، وفيه : أنه يقطع صلاة من ليس له سترة : المرأة والحمار والـكلب الآسود . ولما تعارض الحديثان اختلف نظر العلماء فهما فقيـل المراد بالفطع في حديث أبي ذرَّ نقص الصلاة بشغل القلب عرور المذكورات ، وبعدم القطع في حديث أبي سعيد عدم البطلان أي أنه لا يبطلها شيء وإن نقص ثوامهـا بمرور ما ذكر في حديث أبي ذرّ وقيل حديث أبي سعيد هذا ناسخ لحديث أبي ذرّ وهذا ضعيف لأنه لا نسخ مع إمكان الجمع لما عرفت . ولأنه لا يتم النسخ إلا بمعرفة التــاريخ ولا يعلم هنا المتقدّم من المتأخر على أنه لو تعدّر الجمع بينهما لرجع إلى الترجيم وحديث أبى ذرّ أرجح لأنه أخرجه مسلم في صحيحه وحديث أبي سعيد في سنده

باب الحث على الخشوع في الصلاة

ضعف کما عرفت .

فى القاموس: الخشوع الخضوع أو قريب من الخضوع أو هو فى البدن. [١٠ - سبل السلام - ١] والحشوع في الصوت والبصر السكون والتذلل . وفي الشرح : الحضوع تارة يكون في القلب وتارة يكون من قبل البدن كالسكوت وقيل لابد من اعتبارهما : حكاه الفخر الرازى في تفسيره . ويدل على أنه من عمل القلب حديث على عليه السلام «الحشوع في القلب ، أخرجه الحاكم . قلت يدل له حديث «لو خشع قلب هذا لخشعت جوارحه ، وحديث الدعاء في الاستعاذة « وأعوذ بك من قلب لا يخشع » وقد اختلف في وجوب الخشوع في الصلاة فالجهور على عدم وجوبه وقد أطال الغزالي في الإحياء الكلام في ذلك وذكر أدلة وجوبه وادّعي النووى الإجماع على عدم وجوبه .

١ - ﴿عَنْ أَبِّي هُرِيرَةَ رَضِّي اللَّهُ عَنْهُ قَالَ نَهِنَى رَسُولُ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمُ هـذا إخبار من أبي هريرة عن نهيه صلى الله عليه وآله وسلم ولم يأت بلفظه الذي أفاد النهى لكن هذا له حكم الرفع ﴿ أَنْ يُصَلِّي َ الرَّجُلُ ﴾ ومثله المرأة ﴿ يُخْتَصِرًا ، ﴾ بضم الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح المثناة الفوقية فصاد مهملة مكسورة فراء . وهو منتصب على الحال وعامله يصلى وصاحبها الرجل ﴿ مَنْفَقَ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لَمْلُمُ ﴾ وفسره المصنف أيضاً بقوله ﴿ ومعناه : أن يجعل يده ﴾ اليمني أو اليسرى ﴿ على خاصرته ﴾ كذلك أي الخاصرة اليمني أو اليسرى أو هما معاً عليهما إلا أن تفسيره بمـا ذكر يعارضه مافى القاموس من قوله ؛ وفى الحديث • المختصرون يوم القيامة على وجوههم النور = أي المصلون بالليـل فإذا تعبوا وضعوا أيديهم على خواصرهم اه . إلا أنى لم أجد الحديث مخرجا فإن صح فالجمع بينه وبين حديث الكتاب أن يتوجه النهى إلى من فعـل ذلك بغير تعب كما يفيده قوله في تفسيره فإذا تعبوا ، إلا أنه يخالف تفسير النهاية فإنه قال أراد أنهم يأتون ومعهم أعمال صالحة يتكثون عليها ؛ وفي القاموس : الخاصرة الشاكلة وما بين الحرقفة والقصيري وفسر الحرقفة بعظم الحجبة أى رأس الورك وهـذا التفسير الذي ذكره المصنف عليه الاكثر وقيل الاختصار في الصلاة هو أن يأخذ بيده غصا يتوكأ عليها .

وقيل أن يختصر السورة ويقرأ من آخرها آية أو آيتين وقيل أن يحذف من الصلاة فلا يمد قيامها وركوعها وسجودها وحدودها والحكمة فى النهى عنه بيَّنها قو ُله:

٣ – ﴿ وفى البخارى عن عائشة رضى الله عنها أن ذلك ﴾ أى الاختصار فى الصلاة ﴿ فعل اليهود فى صلاتهم ﴾ وقد نهينا عن التشبه بهم فى جميع أحوالهم فهذا وجه حكمة النهى لا ما قيل إنه فعل الشيطان أو أن إبليس أهبط من الجنة كذلك أو أنه فعل المتكبرين لأن هذه علل نخمينية وما ورد منصوصاً أى عن الصحابي هو العمدة لأنه أغرف بسبب الحديث، ويحتمل أنه مرفوع وما ورد فى الصحيح مقدم على غيره لورود هذه الأشياء أثراً. وفى ذكر المصنف للحديث فى البهى عن الاختصار أنه ينافى الحشوع بأن العلة فى النهى عن الاختصار أنه ينافى الحشوع ما يشعر بأن العلة فى النهى عن الاختصار أنه ينافى الحشوع

٣- ﴿ وعن أنس رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ﴿ إِذَا وَلَمُ الْمُشَاءُ ﴾ ممدود كسماء: طعام العشى كما فى القاموس ﴿ فَا بُدَأُوا بِهِ ﴾ أى بأكله ﴿ قَبْلَ أَنْ لَصَلُوا الْمَغْرِبَ ، متفق عليه وقد ورد بإطلاق لفظ الصلاة ﴾ قال ابن دقيق العيد فيحمل المطلق على المقيد، وورد بلفظ ﴿ إذا وضع العشاء وأحدكم صائم ، فلا يقيد به لما عرف فى الأصول من أن ذكر حكم الخاص الموافق لا يقتضى تقييداً ولا تخصيصاً . والحديث دال على إيجاب تقديم أكل العشاء إذا حضر على صلاة المغرب . والجمهور حملوه على الندب ، وقالت الظاهرية بل يجب تقديم أكل العشاء فلو قدّم الصلاة لبطلت عملا بظاهر الأمر ، ثم الحديث ظاهر فى أنه يقدّم العشاء فلو قدّم الصلاة لبطلت عملا بظاهر الأمر ، ثم الحديث ظاهر المعام أو لا وسواء خشى فساد الطعام أو لا وسواء كان خفيفاً أو لا . وفي معنى الحديث تفاصيل أخر بغير دليل بل تتبعوا علة الأمر بتقديم الطعام فقالوا هو تشويش الخاطر بحضور الطعام وهو يفضى إلى ترك الحشوع فى الصلاة وهى علة ليس عليها إلا دليل ما يفهم من كلام بعض الصحابة فإنه أخرج ابن أبي شيبة عن أبي هربرة وابن عباس من كلام بعض الصحابة فإنه أخرج ابن أبي شيبة عن أبي هربرة وابن عباس

أنهما كانا يأكلان طعاماً وفى التنور شواء فأراد المؤذن أن يقيم الصلاة فقال له ابن عباس: لا تعجل لا نقوم وفى أنفسنا منه شيء وفى رواية « لئلا يعرض لنا فى صلاتنا ، وله عن الحسن بن على عليهما السلام أنه قال " العشاء قبل الصلاة يذهب النفس اللوامة " ففي هذه الآثار إشارة إلى التعليل بما ذكره . ثم هذا إذا كان الوقت موسعاً . واختلف إذا تضيق بحيث لو قدّم أكل العشاء حرج الوقت فقيل يقدّم الآكل وإن حرج الوقت محافظة على تحصيل الخشوع فى الصلاة ؛ قيل وهذا على قول من يقول بوجوب الخشوع فى الصلاة وقيل: بل يبدأ بالصلاة عافظة على حرمة الوقت وهو قول الجمهور من العلماء ؛ وفيه أن حضور الطعام عذر فى ترك الجماعة عند من أوجها وعند غيره . قيل وفى قوله « فابدؤا " ما يشعر بأنه إذا كان حضور الصلاة وهو يأكل فلا يتمادى فيه وقد ثبت عن ابن عمر أنه بأنه إذا كان حضور الصلاة وهو يأكل فلا يتمادى فيه وقد ثبت عن ابن عمر أنه وقد قيس على الطعام غيره بما يحصل بتأخيره تشويش الخاطر فالأولى البداءة به وقد قيس على الطعام غيره بما يحصل بتأخيره تشويش الخاطر فالأولى البداءة به

٤ - ﴿ وعن أَبِي ذَرّ رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا قَامَ أَحَدُكُم وَ للصَّلَاةِ ﴾ أى دخل فيها ﴿ فَلاَ يَمْسَح ِ الْحَصَى ﴾ أى من جبهته أو من محل سجوده ﴿ فَإِنَّ الرَّحْمَةُ تُوَاجِهُهُ ﴾ رواه الحمسة بإسناد صحيح وزاد أحمد ﴾ في روايته ﴿ « واحِدةً أَوْ دَعْ » ﴾ في هذا النقل قلق لانه يفهم أنه زاد أحمد على هذا اللفظ الذي ساقه المصنف ومعناه على هذا فلا يمسح « واحدة أو دع » وهو غير مراد ولفظه عند أحمد عن أبي ذرّ سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن كل شيء حتى سألته عن مسح الحصاة فقال « واحدة أودع » أي امسح واحدة أو اترك المستح » فاختصار المصنف أخل بالمعنى كأنه اتكل في بيان معناه على لفظه لن عرفه ولو قال: وفي رواية لاحمد الإذن بمسحة واحدة لكان واضحا . لمن عرفه ولو قال: وفي رواية لاحمد الإذن بمسحة واحدة لكان واضحا . لا قبله فالأولى له أن يفعل ذلك لئلا يشغل باله وهو في الصلاة والتقييد

بالحصى أو التراب كما فى رواية للغالب ولا يدل على نفيه عما عداه ا قيل والعلة فى النهى عن المحافظة على الحشوع كما يفيده سياق المصنف للحديث فى هذا الباب أو لئلا يكثر العمل فى الصلاة وقد نص الشارع على العلة بقوله : فإنّ الرحمة تواجهه أى تكون تلقاء وجهه فلا يغير ما تعلق بوجهه من التراب والحصى ولا ما يسجد عليه ، إلا أن يؤلمه فله ذلك ثم النهى ظاهر فى التحريم .

■ __ ﴿ وَفَى الصحيح ﴾ أى المتفق عليه ﴿ عن معيقيب رضى الله عنه ﴾ بضم الميم و فتح العين المهملة والمثناة التحتية وكسر الفاف بعدها تحتية ساكنة بعدها موحدة هو معيقيب ابن أبى فاطمة الدوسى شهد بدرا وكان قد أسلم قديما بمكة وهاجر إلى الحبشة الهجرة الثانية وأقام بها حتى قدم النبى صلى الله عليه وسلم المدينة وكان على خاتم النبى صلى الله عليه وسلم واستعمله أبو بكر رضى الله عنه وعر على بيت المال مات سنة ست وأربعين وقيل فى آخر خلافة عثمان ﴿ نحوه ﴾ أى نحو حديث أبى ذرّ ولفظه « لا تمسح الحصى وأنت تصلى فإن كنت لا بدّ فاعلا فو احدة لتسوية الحصى ، ﴿ بغير تعليل ﴾ أى ليس فيه أن الرحمة تواجهه .

٣ ـ ﴿ وعن عائشة رضى الله عنها قالت: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الالتفات في الصلاة فقال: هُوَ احْتِلَاسُ ﴾ بالخاء المعجمة فثناة فوقية آخره سين مهملة هو الاخذ للشيء على غفلة ﴿ يَخْتَلِسُهُ الشَّيْطَانُ مِنْ صَلاَةِ الْعَبْدِ، رواه البخارى ﴾ قال الطبي سماه اختلاساً لان المصلى يقبل على ربه تعالى ويترصد الشيطان فوات ذلك عليه فإذا التفت استلبه ذلك . وهو دليل على كراهة الالتفات في الصلاة وحمله الجمهور على ذلك إذا كان التفاتاً لا يبلغ إلى استدبار القبلة بصدره أو عنقه كله وإلاكان مبطلا للصلاة ا وسبب الكراهة نقصان الحشوع كما أفاده ليراد المصنف للحديث في هذا الباب أو ترك استقبال القبلة ببعض البدن أو لما فيه من الإعراض عن التوجه إلى الله تعالى كما أفاده ما أخرجه أحمد وابن ماجه من حديث أبي ذرّ « لا يزال الله مقبلا على العبد في صلاته ما لم يلتفت فإذا صرف

وجهه انصرف ، أخرجه أبو داود والنسائي ﴿ وللترمذي ﴾ أي عن عائشة ﴿ وصححه ، إِيَّاكِ ﴾ بكسر الكاف لانه خطاب لمؤنث ﴿ والإلتِفَاتَ ﴾ بالنصب لانه محذر منه ﴿ فِي الصَّلَةِ ، فَإِنَّهُ هَلَمُهُ ﴾ لإخلاله بأفضل العبادات وأى هلكة أعظم من هلكة الدين ﴿ فَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ ﴾ من الالتفات ﴿ فَنِي التَّطُوعِ ، ﴾ قيل والنهى عن الالتفات إذا كان لغير حاجة وإلا فقد ثبت أن أبا بكر رضى الله عنه التفت لجيء النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الظهر ، والتفت الناس لخروجه صلى الله عليه وسلم في مرض موته حيث أشار إليهم ولو لم يلتفتوا ما علموا بخروجه ولا إشارته وأقرَّهم على ذلك .

٧ _ ﴿ وَعَنَ أَنْسَ رَضَى اللَّهِ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم ﴿ إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ ۚ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ مُناجِي رَبَّهُ ﴾ وفي رواية في البخاري ﴿ فإن ربه بينه وبين القبلة " والمراد من المناجاة إقباله تعالى عليه بالرحمة والرضوان ﴿ فَلَا يُبْصُقَّنَّ بيْنَ يَدَّيْهِ وَلَا عَنْ يُمِينِهِ ﴾ قد علل في حديث أبي هريرة بأن عن يمينه ملكا ﴿ وَلَـٰكِنْ عَنْ شِمَـٰ اللهِ تَحْتَ قَدَمِهِ ، مَتْفَقَ عَلَيْهِ وَفَى رَوَايَةً ۚ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ ، ﴾ الحديث نهى عن البصاق إلى جهة الفبلة أو جهة الهين إذا كان العبد في الصلاة . وقد ورد النهى مطلقاً عن أبى هريرة وأبى سعيد أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رأى نخامة في جدار المسجد فتناول حصاة فحسُّها وقال ﴿ إِذَا تَنْخُمُ أحدكم فلا يتنخمن قبل وجهه ولا عن عينه وليبصقن عن يساره أو تحت قدمه اليسرى، متفق عليه : وقد جزم النووى بالمنع فى كل حالة داخل الصلاة وخارجها سواء كان في المسجد أو غيره وقد أفاده حديث أنس في حق المصلي إلا أن غيره من الاحاديث قد أفادت تحريم البصاق إلى القبلة مطلقاً في المسجد وفي غيره وعلى المصلى وغيره فني صحيح ابن خزيمة وابن حبان من حديث حذيفة مرفوعا « من تفل تجاه القبلة جاء يوم القيامة وتفلته بين عينيه » ولان خريمة من حديث ابن عمر مرفوعاً ويبعث صاحب النخامة في القبلة يوم القيامة وهي في وجهه ،

وأخرج أبو داود وابن حبان من حديث السائب بن خلاد : أن رجلا أمّ قوما فبصق في القبلة فلما فرغ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «لا يصلى لكم ، ومثل البصاق إلى القبلة البصاق عن اليمين فإنه منهى عنه مطلقاً أيضاً . وأخرج عبد الرزاق عن ابن مسعود « أنه كره أن يبصق عن يمينه وليس في الصلاة » وعن معاذ من جبل ا ما بصقت عن يميني منذ أسلبت . وعن عمر بن عبد العزيز أنه نهيي عنه أيضاً . وقد أرشد صلى الله عليه وسلم إلى أيّ جهة يبصق فقال * عن شماله تحت قدمه ، فبين الجهة أنها جهة الشمال والمحل أنها تحت القدم ؛ وورد في حديث أنس عنــد أحمد ومسلم بعد قوله • ولكن عن يساره أو تحت قدمه زيادة ثم أخذ طرف ردائه فبصق فيه وردّ بعضه على بعض فقيال : أو يفعل هكذا " وقوله ؛ أو تحت قدمه خاص بمن ليس في المسجد، وأما إذا كان فيمه فني ثوبه لحديث البصاق في المسجد خطيئة ، إلا أنه قد يقال : المراد البصاق إلى جهة القبلة أو جهة اليمين خطيئة لاتحت القدم أو عن شماله لانه قد أذن فيه الشارع ولا يأذن في خطيئة هذا وقد سمعت أنه علل صلى الله عليه وسلم النهي عن البصاق على اليمين بأن عرب يمينه ملكا فأورد سؤال وهو : أن على الشمال أيضاً ملكا وهو كاتب السيئات . وأجيب بأنه اختص بذلك ملك اليمين تخصيصاً له وتشريفاً وإكراما ؛ وأجاب بعض المتأخرين بأن الصلاة أمّ الحسنات البدنية فلا دخل لكاتب السيئات فها . واستشهد لذلك بمـا أخرجه ابن أبي شيبة من حديث حذيفة موقوفا في هذا الحديث دولًا عن يمينه فإن عن يمينه كاتب الحسنات ، وفي الطبراني من حديث أمامة في هـذا الحديث ، فإنه يقوم بين يدى الله وملك عن يمينه وقرينه عن يساره " وإذا ثبت هذا فالنفل يقع على القرين وهو الشيطان ولعل ملك اليسار حينئذ بحيث لايصيبه شيء من ذلك أو أنه يتحوّل في الصلاة إلى جهة اليمين.

٨ - ﴿ وعنه ﴾ أى أنس رضى الله عنه ﴿ قال كان قرام ﴾ بكسر الفاف وتخفيف الراء الستر الرقيق وقيل الصفيق من صوف ذى ألوان ﴿ لعائشة سترت به جانب

بيتها فقال لها الذي صلى الله عليه وسلم ﴿ أَمِيطِى عَنَّا ﴾ أى أزيلى ﴿ قِرَامَكِ هَلْدَا فَإِنَّهُ لَا تَزَالُ تَصَاوِيرُهُ تَعْرِضُ ﴾ بفتح المثناة الفوقية وكسر الراء ﴿ لِى فى صَلاتِى = رواه البخارى ﴾ فى الحديث دلالة على إزالة مايشوش على المصلى صلاته بما فى منزله أو فى محل صلاته ولا دليل فيه على بطلان الصلاة الآنه لم ير أنه صلى الله عليه وسلم أعادها ؛ ومثله :

٩ _ ﴿ وَاتَّفَقَا ﴾ أَى الشيخان ﴿ عَلَى حَدَيْمًا ﴾ أَى عَائشَة ﴿ فَي قَصَّةَ أَنْبَجَانِيةً ﴾ بفتح الهمزة وسكون النون وكسر الموحدة وتخفيف الجيم وبعـد النون ياء النسبة: كساء غليظ لاعلم فيه ﴿ أَبِّي جهم ﴾ بفتح الجيم وسكون الهاء هو عامر ابن حذيفة ﴿ وفيه : قانِها ﴾ أى الخيصة . وكانت ذات أعلام أهداها له صلى الله عليه وسلم أبو جهم فالضمير لهـا وإن لم يتقدم في كلام المصنف ذكرها . ولفظ الحديث عن عائشة «أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم صلى فى خميصة لها أعلام فنظر إلى أعلامها نظرة فلما انصرف قال اذهبوا بخميصتي هذه إلى أبي جهم وأتونى بانبجانية أبي جهم فإنها ألهتني آنفاً عن صلاتي " هـذا لفظ البخاري ؛ وعبارة المصنف تفهم أن ضمير فإنها للانبجانية وكذا ضمير ﴿ ﴿ أَلْهَــتْنَى عَنْ صَلَاتَى ﴾ وذلك أن أبا جهم أهدى للنبي صلى الله عليه وسلم خميصة لهـا أعلام كما روى مالك في الموطأ عن عائشة قالت ، أهدى أبو جهم بن حذيفة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم خميصة لها علم فشهد فها الصلاة فلما انصرف قال : ردّى هذه الخيصة إلى أبي جهم ، وفي رواية عنها • كنت أنظر إلى علمها وأنا في الصلاة فأخاف أن يفتنني • قال ابن بطال إنما طلب منه ثوباً غيرها ليعلمه أنه لم يرد عليه هديته استخفافاً به . وفي الحديث دليـل على كراهة مايشغل عن الصـلاة من النقوش ونحوها بما يشغل القلب وفيه مبادرته صلى الله عليه وسلم إلى صيانة الصلاة عما يلهى وإزالة ما يشغل عن الإقبال عليها . قال الطبي : فيه إيذان بأن للصور والإشياء الظاهرة تأثيراً في القلوب الطاهرة والنفوس الزكية فضلا عن مادونها

وفيه كراهة الصلاة على المفارش والسجاجيد المنقوشة وكراهة نقش المساجد ونحوه

• ١٠ ﴿ وَعَن جَابِرِ بِن سَمِرة رَضَى الله عَنه قال وَال رَسُول الله صلى الله عليه وسلم
• لَيَنْتَهِيَنَ ﴾ بفتح اللام وفتح المثناة التحتية وسكون النون وفتح المثناة الفوقية
وكسر الهاء ﴿ أَقُوالُمْ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّها فَى الصَّلَاةِ ﴾ أى إلى ما فوقهم
مطلقاً ﴿ أَوْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ ، رواه مسلم ﴾ قال النووى فى شرح مسلم فيه النهى
الاكيد والوعيد الشديد فى ذلك وقد نقل الإجماع على ذلك والنهى يفيد تحريمه ؛
وقال ابن حزم: تبطل به الصلاة ، قال القاضى عياض : واختلفوا فى غير الصلاة
فى الدعاء فكرهه قوم وجوزه الاكثرون .

11 __ ﴿ وله ﴾ أى لمسلم ﴿ عن عائشة رضى الله عنها قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ﴿ لَا صَلاَةَ بِحَصْرَةٍ طَعَامٍ ﴾ تقدم الحكام فى ذلك إلا أن هذا يفيد أنها لاتقام الصلاة فى موضع حضر فيه للطعام وهو عام للنفل والفرض وللجائع وغيره الذى تقدم أخص من هذا ﴿ وَلَا ﴾ أى لا صلاة ﴿ وهو ﴾ أى المصلى ﴿ يُدَافِعُهُ الْأَخْبَثَانِ ﴾ البول والغائط ويلحق بهما مدافعة الريح فهذا مع المدافعة وأما إذا كان يجد فى نفسه ثقل ذلك وليس هناك مدافعة فلا نهى عن الصلاة ممه ومع المدافعة فهى مكروهة قيل تنزيها لنقصان الخشوع فلو خشى خروج الوقت إن قدم التبرز وإخراج الآخبثين قدم الصلاة وهى صحيحة مكروهة كذا قال النووى ويستحب إعادتها وعن الظاهرية أنها باطلة .

17 _ ﴿ وعن أَبِي هُرِيرة رضى الله عنه أَن النبي صلى الله عليه وسلم قال : التَّشَاوُّبُ مِنَ الشَّيْطَانِ » ﴾ لآنه يصدر عن الامتلاء والكسل وهما بما يحبه الشيطان فكأن التثاؤب منه ﴿ فَإِذَا تَثَاءَبَ أَحَدُكُم فَلْمَيكُظِم ﴾ أى يمنعه ويمسكه ﴿ مَا اسْتَطَاعَ * رواه مسلم والترمذي وزاد ﴾ أى الترمذي ﴿ « في الصّلاةِ » فقيد الآمر بالكظم بكونه في الصلاة ولا ينافي النهي عن تلك الحالة مطلقاً لموافقة المقبد والمطلق في الحكم وهذه الزيادة هي في البخاري أيضاً وفيه بعدها « ولا يقل

ها ، فإنما ذلك من الشيطان يضحك منه ، وكل هذا بما ينافى الخشوع وينبغى أن يضع يده على فيه لحديث « إذا تثاءب أحدكم فليضع يده على فيه فإن الشيطان يدخل مع التثاؤب ، وأخرجه أحمد والشيخان وغيرهم .

باب المساجد

المساجد جمع مسجد بفتح الجيم وكسرها فإن أريد به الممكان المخصوص فهو بكسر الجيم لا غير وإن أريد به موضع السجود وهو موضع وقوع الجبهة في الارض فإنه بالفتح لا غير . وفي فضائل المساجد أحاديث واسعة وأنها أحب البقاع إلى الله وأن من بني لله مسجداً من مال حلال بني الله له بيتاً في الجنة . وأحاديثها في مجمع الزوائد وغيره .

الله على الله عليه وسلم المراد بها البيوت . ويحتمل أن المراد المحال الله المراد المحال المراد المحال التي تبنى فيها الدور ﴿ واًنْ تُنَظّفَ ﴾ عن الاقذار ﴿ و تُطيّب ، رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصحح إرساله ﴾ والتطبيب بالبخور ونحوه ، والامر بالبناء للندب لقوله * أينها أدركتك الصلاة قصل " أخرجه مسلم ونحوه عند غيره . قيل وعلى إرادة المعنى الاول في الدور فني الحديث دليل على أن المساجد شرطها قصد التسبيل إذ لو كان يتم مسجداً بالتسمية لخرجت تلك الاماكن التي اتخذت في المساكن عن ملك أهلها . وفي شرح السنة أن المراد المحال التي فيها الدور ؛ ومنه (سأريكم دار الفاسقين) لانهم كانوا يسمون المحال التي اجتمعت فيها القبيلة داراً . قال سفيان ؛ بناء المساجد في الدور يعني القبائل .

٢ ـــ ﴿ وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:
 قَاتَلَ اللهُ الْمَيْهُودَ ﴾ أى لعرب كما جاء فى رواية ، وقيل معناه قتلهم وأهلكهم ﴿ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبَيَائِهُمْ مَسَاجِدَ * مِتفق عليه ﴾ وفى مسلم عن عائشة • قالت

إن أم حبيبة وأم سلمة ذكرتا لرسول الله صلى الله عليه وسلم كنيسة رأتاها بالحبشة فهما تصاوير فقال د إن أولئك إذا كان فيهم الرجل الصالح فسات بنوا على قبره مسجدا وصوروا تلك التصاوير أولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة، واتخاذ القبور مساجد أعم من أن يكون بمعنى الصلاة إليها أو بمعنى الصلاة عليهـا . وفي مسلم • لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها ولا عليها ، قال البيضاوي لما كانت الهود والنصارى يسجدون لقبور أنبيائهم تعظيما لشأنهم ويجعلونها قبلة يتوجهون في الصلاة نحوها اتخذوها أوثانا لعنهم الله ومنع المسلمين من ذلك. قال: وأما من اتخذ مسجدا في جوار صالح وقصد التبرك بالقرب منــه لا لتعظيم له ولا لتوجه نحوه فلا يدخل في ذلك الوعيد (قلت) قوله لا لتعظيم له يقال انخاذ المساجد بقربه وقصدالتبرك به تعظيم له . ثم أحاديث النهي مطلقة ولا دليل على التعليل بما ذكر والظاهر أن العلة ســد الذريعة والبعد عن النشبه بعبدة الأوثان الذين يعظمون الجمادات التي لا تسمع ولا تنفع ولا تضر ولما في إنفاق المال في ذلك من العبث والتبذير الخالى عن النفع بالكلية . ولأنه سبب لإيقاد السرج عليهـا الملعون فاعله . ومفاســد ما يبني على القبور من المشاهد والقباب لا تحصر . وقد أخرج أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن ابن عباس قال العن رسـول الله صلى الله عليه وسلم زائرات القبور والمتخذين عليها المساجـد والسرج ﴿ وزاد مسلم ﴿ والنَّصَارَى ﴾ ﴾ زاد في حديث أبي هريرة هذا بعد قوله اليهود وقد استشكل ذلك لان النصاري ليس لهم نيّ إلا عيسي عليه السلام إذ لانيّ بينه وبين محمد صلى الله عليه وسلم وهو حي في السهاء . وأجيب بأنه كان فيهم أنبياء غير مرسلين كالحواريين ومربم في قول وأن المراد من قوله أنبيائهم المجموع من اليهود والنصاري أو المراد الانبياء وكبار أتباعهم واكتني بذكر الانبياء ويؤيد ذلك قوله في رواية مسلم «كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد، ولهذا لما أفرد النصاري كما في:

٣ - ﴿ وَلَمْمَ ﴾ أَى البخارى و مسلم ﴿ من حديث عائشة • كَانُوا إِذَا مَاتَ فِيهُمُ ﴾ أَى النصارى ، قال ﴿ الرَّجُلُ الصَّالَحُ ﴾ ولما أفرد البهود كما فى حديث أبى هربرة • قال أنبيائهم وأحسن من هذا أن يقال : وأنبياء البهود أنبياء النصارى لأن النصارى مأمورون بالإيمان بكل رسول فرسل بنى إسرائل يسمون أنبياء فى حق الفريةين مأمورون بالإيمان بكل رسول فرسل بنى إسرائل يسمون أنبياء فى حق الفريةين ﴿ بَنُوْا عَلَى قَدْبِرِهِ مَسْجِدًا . وفِيهِ : أُولْمَيْكَ شِرَارُ الْخَلْقِ ﴾ اسم الإشارة عائد إلى الفريقين وكنى به ذما والمراد من الاتخاذ أعم من أن يكون ابتداعا أو اتباعا فالبهود ابتدعت والنصارى اتبعت .

٤ ــ ﴿ وَعَنَ أَنِي هُرِيرَةَ رَضَى اللَّهُ عَنْهُ قَالَ بَعَثَ النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم خَيْلًا ، فَجَاءَتْ برَجُلِ ، فَرَبُّطُوهُ بَسَارِيَةٍ مِنْ سَوَادِي الْمَسْجِدِ _ الحديث متفق عليه ﴾ الرجل هو تمامة بن أثال صرح بذلك في الصحيحين وغيرهما وليس فيه أن الربط عن أمره صلى الله عليه وسلم ولكنه صلى الله عليه وسلم قرّر ذلك لأن في القصة أنه كانب يمتر به ثلاثة أيام ويقول = ما عندك يا ثمـامة _ الحديث ، وفيه دليل على جواز ربط الأسير بالمسجد وإن كان كافراً وأن هذا تخصيص لقوله صلى الله عليه وسلم « إن المسجد لذكر الله والطاعة » وقد أنزل صلى الله عليه وسـلم وقد ثقيف في المسجد. قال الخطابي : فيه جواز دخول المشرك المسجد إذا كان له فيه حاجة مثـل أن يكون له غريم فى المسجد لا يخرج إليه ومثل أن يحـاكم إلى قاض هو في المسجد . وقد كان الكفار يدخلون مسجده صلى الله عليه وسلم ويطيلون فيه الجلوس . وقد أخرج أبو داود من حديث أبي هريرة ﴿ أَن البهود أتوا النبي صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد ، وأما قوله تعالى (فلا يقربوا المسجد الحرام) فالمراد به لا يمكنون من حج ولا عمرة كما ورد في القصة التي بعث لاجلها صلى الله عليه وسلم بآيات براءة إلى مكة وقوله • فلا يحجن بعد هذا العام مشرك ، وكذلك قوله تعالى (ماكان لهم أن يدخلوها إلا خائفين) لا يتم بها دليل على تحريم المساجد على المشركين لانها نزلت في حق من استولى عليهـا

وكانت له الحكمة والمنعة كما وقع فى سبب نزول الآية الكريمة فإنها نزلت فى شأن النصارى واستيلائهم على بيت المقدس وإلفاء الآذى فيه والآزبال أو أنها نزلت فى شأن قريش ومنعهم له صلى الله عليه وآله وسلم عام الحديبية عن العمرة . وأما دخوله من غير استيلاء ومنع وتخريب فىلم تفده الآية الكريمة وكأن المصنف ساقه لبيان جواز دخول المشرك المسجد وهو مذهب إمامه فيا عدا المسجد الحرام .

المهملة مفتوحة فسين مهملة مشددة هو ابن ثابت شاعر رسول الله عليه وسلم المهملة مفتوحة فسين مهملة مشددة هو ابن ثابت شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم يكنى أبا عبد الرحمن . أطال ابن عبد البر فى ترجمته فى الاستيعاب قال : وتوفى حسان قبل الاربعين فى خلافة على عليه السلام وقيل بل مات سنة خمسين وهو ابن مائة وعشرين سنة ﴿ ينشد ﴾ بضم حرف المضارعة وسكون النون وكسر الشين المعجمة ﴿ فى المسجد فلحظ إليه ﴾ أى نظر إليه وكأن حسان فهم منه نظر الإنكار ﴿ فقال ؛ قَدْ كُنْتُ أُنشِدُ وفيه ﴾ أى المسجد ﴿ مَنْ هُو خَيْرٌ مِنْك ﴾ يعنى رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ متفق عليه ﴾ وقد أشار البخارى فى باب بدء الخلق فى هذه القصة أن حسانا أنشد فى المسجد ما أجاب به المشركين عنه صلى الله عليه وسلم فنى الحديث دلالة على جواز إنشاد الشعر فى المسجد وقد عارضه أحاديث : أخرج ابن خريمة وصححه الترمذى من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال " نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تناشد الأشعار فى المسجد " وله شواهد وجمع بينها وبين حديث الباب بأن النهى محمول على تناشد أشعار الجاهلية وأهل البطالة ومالم يكن فيه غرض صحيح والمأذون فيه ماسلم من ذلك وقيل المأذون فيه مشروط بأن يكن فيه غرض صحيح والمأذون فيه ماسلم من ذلك وقيل المأذون فيه مشروط بأن يكن فيه غرض صحيح والمأذون فيه ماسلم من ذلك وقيل المأذون فيه مشروط بأن يكن فيه غرض صحيح والمأذون فيه ماسلم من ذلك وقيل المأذون فيه مشروط بأن

ح ﴿ وعنه رضى الله عنه ﴾ أى أبي هريرة ﴿ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مَنْ سَمِعَ رَجُلاً ينْشُدُ ﴾ بفتح المثناة التحتية وسكون النون وضم الشپن

المعجمة: من نشد الدابة إذا طلبها ﴿ صَالَةً فَى الْمَسْجِدِ فَلْـيَقُلْ: لَا رَدَّهَا اللهُ عَلَيْكَ ﴾ عقوبة له لارتكابه فى المسجد ما لايجوز، وظاهره أنه يقول جهراً وأنه واجب ﴿ فَإِنَّ الْمَسَاجِدَ لَمْ تُعْبِنَ لِهَلَّذَا ﴾ رواه مسلم ﴾ أى بل بنيت لذكر الله والصلاة والعلم والمذاكرة فى الحير ونحوه . والحديث دليل على تحريم السؤال عن ضالة الحيوان فى المساجد وهل يلحق به السؤال عن غيرها من المتاع ولو ذهب فى المسجد ؟ قيل يلحق للعلة ، ومرَّ قوله فإن المساجد لم تبن لهذا وأن من ذهب عليه متاع فيه أو فى غيره قعد فى باب المسجد يسأل الخارجين والداخلين إليه . واختلف أيضاً فى تعليم الصبيان القرآن فى المسجد وكأن المانع يمنعه لما فيه من رفع الأصوات المنهى عنه فى حديث واثلة « جنَّبوا مساجد كم مجانينكم وصبيانكم ورفع أصواتكم ، أخرجه عبد الرزاق والطبراني فى الكبير وابن ماجه .

۸ — ﴿ وعن حكيم بن حزام رضى الله عنه ﴾ بالحاء المهملة مكسورة والزاى وحكيم صحابى كان من أشراف قريش فى الجاهلية والإسلام أسلم عام الفتح عاش مائة وعشرين سنة ستون فى الجاهلية وستون فى الإسلام وتوفى بالمدينة سنة أربع وخمسين وله أربعة أولاد كلهم صحابيون عبد الله وخالد ويحيى وهشام ﴿ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم • لاَ تُقَامُ الْحُدُودُ فى الْمَسَاجِدِولاً يُسْتَقَادُ فِيها • ﴾ أى يقام القود فيها ﴿ رواه أحمد وأبو داود بسند ضعيف ﴾ ورواه فيها • ﴾ أى يقام القود فيها ﴿ رواه أحمد وأبو داود بسند ضعيف ﴾ ورواه

الحاكم وابن السكن وأحمد بن حنبل والدارقطنى والبيهتى وقال المصنف فى التلخيص لا بأس بإسناده ؛ والحديث دليل على تحريم إقامة الحدود فى المساجد وعلى تحريم الاستقادة فيها

﴿ وعن عائشة رضى الله عنها قالت: أصيبَ سَعْدٌ ﴾ هو ابر. معاذ بضم الميم فعين مهملة بعد الآلف ذال معجمة هو أبو عمرو سعد بن معاذ الآوسى أسلم بالمدينة بين العقبة الآولى والثانية وأسلم بإسلامه بنو عبد الآشهل وسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم سيد الآنصار وكان مقداما مطاعا شريفاً فى قومه من كبار الصحابة شهد بدراً وأحداً وأصيب يوم الحندق فى أكحله فلم يرقأ دمه حتى مات بعد شهر، توفى فى شهر ذى القعدة سنة خمس من الهجرة ﴿ يَوْمَ الْخَنْدُقِ فَصَرَبَ عَلَيْهِ رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴾ أى نصب عليه ﴿ خَيْمَةً فى الْمَسْجِدِ لِيَعُودَهُ مِنْ قَرِيبٍ ﴾ أى ليكون مكانه قريباً منه صلى الله عليه وسلم فيعوده ﴿ متفق عليه ﴾ فيه دلالة على جواز النوم فى المسجد وبقاء المريض فيه وإن كان جربحاً وضرب الحيمة وإن منعت من الصلاة

المنازي وأنا أنظر إلى الحَبَشَة ﴿ قالت الرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يُسُرُني وأنا أنظر إلى الحَبَشَة يلْعَبُونَ فى الْمَسْجِدِ. الحديث متفق عليه ﴾ قد بين فى رواية للبخارى أن لعبهم كان بالدرق والحراب وفى رواية لمسلم يلعبون فى المسجد بالحراب وفى رواية للبخارى وكان يوم عيد فهذا يدل على جواز مثل ذلك فى المسج فى يوم مسرة ، وقيل إنه منسوخ بالقرآن والسنة : أما القرآن فقوله تعالى (فى بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه) وأما السنة فبحديث المجنوا مساجدكم صبيانكم ، الحديث وتعقب بأنه حديث ضعيف وليس فيه ولا فى الآية تصريح بما ادعاه ولا عرف التاريخ فيتم النسخ وقد حكى أن لعبهم كان خارج المسجد وعائشة كانت فى المسجد ، وهذا مردود بما ثبت فى بعض طرق هذا الحديث أن عمر أنكر عليم لعبهم فى المسجد فقال له النبى

صلى الله عليه وسلم = دعهم = وفى بعض ألفاظه أنه صلى الله عليه وسلم قال لعمر التعلم اليهود أن فى ديننا فسحة وأنى بعثت بحنيفية سمحة ، وكأن عمر بنى على الأصل فى تنزيل المساجد فبين له صلى الله عليه وسلم أن التعمق والتشدد ينافى قاعدة شريعته صلى الله عليه وآله وسلم مر التسهيل والتيسير وهذا يدفع قول الطبرى إنه يغتفر للحبش مالا يغتفر لغيرهم فيقر حيث ورد ويدفع قول من قال إن اللعب بالحراب ليس لعبا مجردا بل فيه تدريب الشجعان على مواضع الحروب والاستعداد للعدو فني ذلك من المصلحة التي تجمع عامة المسلمين ويحتاج إليها في إقامة الدين فأجيز فعلها فى المسجد ، هذا وأما نظر عائشة إليهم وهم يلعبون وهى أجنبية ففيه دلالة على جواز نظر المرأة إلى جملة الناس من دون تفصيل لافرادهم كا تنظرهم إذا خرجت للصلاة فى المسجد وعند الملاقاة فى الطرقات ويأتى تحقيق هذه المسئلة فى محلها

11 - ﴿ وعنها ﴾ أى عائشة ﴿ أَنَّ وليدة ﴾ الوليدة الآمة ﴿ سَوْدَاءَ كَانَ لَهَ خِبَاءٌ ﴾ بكسر الحاء المعجمة وموحدة فهمزة بمدودة الحيمة من وبر أو غيره وقيل ؛ لا تكون إلا من شعر ﴿ فَى الْمَسْجِدِ ، فَكَانتُ تأْيِنِي فَتَحَدَّثُ عِنْدِى _ الحديث متفق عليه ﴾ والحديث برمته فى البخارى عن عائشة ، أن وليدة سوداء كانت لحى من العرب فأعتقوها فكانت معهم فخرجت صبية لهم عليها وشاح أحمر من سيور قالت فوضعته أو وقع منها فرت حدياة وهو ملتى فحسبته لحما فحلفته قالت فالتمسوه فلم يجدوه فاتهمونى به فجعلوا يفتشونى حتى فتشوا قبلها قالت والله إلى لقائمة معهم إذا مرت الحدياة فألقته فوقع بينهم فقلت هذا الذي اتهمتمونى به زعتم وأنا بريئة منه وها هو ذا ، قالت فجاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسلت قالت عائشة فكان لها خباء فى المسجد أو حفش فكانت تأتيني فتحدث عندى قالت فلا تجلس إلا قالت

ويوم الوشاح من تعاجيب ربنا ألا إنه من ذارة الكفر نجاني

قالت عائشة قلت لها ما شأنك لا تقعدين ألا قلت هذا؟ لحديث بهذا الحديث الفهذا الذي أشار إليه المصنف بقوله الحديث الحديث وفي الحديث دلالة على إباحة المبيت والمقيل في المسجد لمن ليس له مسكن من المسلمين رجلا كان أو امرأة عند أمن الفتنة وجواز ضرب الخيمة له ونحوها.

١٢ _ ﴿ وَعَنَ أَنْسُ رَضَى اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّم البُصَاقُ ﴾ في القاموس البصاق كغراب والبساق والبزاق ما، الفم إذا خرج منه وما دام فيه فهو ريق وفى ُلفظ للبخارى البزاق ولمسلم التفل ﴿ فِي ٱلْمَسْجِدِ خَطيتُهَ وَكُفَّارَتُهَا دُفْنُهَا ، متفق عليه ﴾ الحديث دليل على أن البصاق في المسجد خطيئة والدفن يكفرها وقد عارضه ما تقدّم من حديث « فليبصق عن يساره أو تحت قدمه ، فإن ظاهره سواء كان في المسجد أو غيره قال النووى : هما عمومان لكن الثانى مخصوص بما إذا لم يكن فى المسجد ويبقى عموم الخطيئة إذاكان فى المسجد من دون تخصيص ، وقال القاضي عياض إنما يكون البصاق في المسجد خطيئة إذا لم يدفنه وأمّا إذا أراد دفنه فلا ا وذهب إلى هذا أمَّة من أهل الحديث ويدل له حديث أحمد والطبراني بإسسناد حسن من حديث أبي أمامة مرفوعا " من تنخع في المسجد فلم يدفنه فسيئة فإن دفنه فسنة ، فلم يجعله سيئة إلا بقيد عدم الدفن ونحوه حديث أبي ذرّ عنــد مســلم مرفوعاً «وجــدت في مساوى أمّتي النخاعة تكون في المسجد لا تدنن، وهكذا فهم السلف فني سنن سعيد بن منصور عن أبي عبيدة بن الجراح « أنه تنخم في المسجد ايلة فنسي أن يدفنها حتى رجع إلى منزله فأخذ شعلة من نار ثم جاء فطلبها حتى دفنها وقال الحمد لله حيث لم تكتب علىّ خطيئة الليلة، فدل على أنه فهم أن الخطيئة مختصـة بمن تركها وقدّمنا وجهاً من الجمع وهو أن الخطيئة حيثكان التفل عن اليمين أو إلى جهة القبلة لا إذاكان عر. الشمال وتحت القدم فالحديث هذا مخصص بذلك ومقيد به ، قال الجهور والمراد أي من دفنها في تراب المسجد ورمله وحصاه وقول من قال المراد (١٦ _ سيل السلام _ ١)

من دفتها إخراجها من المسجد: بعيد .

١٣ ــ ﴿ وعنه ﴾ أى أنس ﴿ قال وال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَـنَّى يَتَبَاهَى ﴾ يتفاخر ﴿ النَّاسُ فِي الْمَسَاجِدِ » ﴾ بأن يقول واحد مسجدى أحسن من مسجدك علوا وزينة وغير ذلك ﴿ أخرجه الحسة إلا الترمذى وصححه ابن خزيمة ﴾ الحديث من أعلام النبوة وقوله " لا تقوم الساعة " قد يؤخذ منه أنه من أشراطها والتباهى إمّا بالقول كما عرفت أو بالفعل كأن يبالغ كل واحد فى تزيين مسجده ورفع بنائه وغير ذلك . وفيه دلالة مفهمة بكراهة ذلك وأنه من أشراط الداعة وأنّ الله لا يحب تشييد المساجد ولا عمارتها إلا بالطاعة .

١٤ - ﴿ وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ه مَا أمِرْتُ بَتَشْييدِ الْمَسَاجِدِ ، أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان ﴾ وتمام الحديث قال ابن عباس « لتزخرفنها كما زخرفتها اليهود والنصاري ، وهذا مدرج من كلام ابن عباس كأنه فهمه من الاخبار النبوية من أنَّ هذه الاتمة تحذو حذو بني إسرائيل ؛ والتشييد رفع البناء وتزيينه بالشيد وهو الجص كذا في الشرح والذي في القاموس شاد الحائط يشيده طلاه بالشيد وهو ما يطلي به الحائط من جص ونحوه انتهى فلم يجعل رفع البناء من مسهاه . والحديث ظاهر في الكراهة أو التحريم لقول ابن عباس كما زخرفت اليهود والنصارى فإنّ التشبه بهم محرّم وذلك أنه ليس المقصود من بناء المساجد إلا أن تكنّ الناس من الحرّ والبرد وتزيينها يشغل القلوب عن الخشوع الذي هو روح جسم العبادة والقول بأنه يجوز تزيين المحراب باطل. قال المهدى في البحر إن تزيين الحرمين لم يكن برأى ذي حل وعقد ولا سكوت رضا أي من العلماء وإنما فعله أهل الدول الجبابرة من غير مؤاذنة لاحد من أهل الفضل وسكت المسلمون والعلماء من غير رضا وهو كلام حسن وفى قوله صلى الله عليه وسلم « ما أمرت ، إشعار بأنه لا يحسن ذلك فإنه لوكان حسناً لامره الله به صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم . وأخرج البخارى من

حديث ابن عمر « أن مسجده صلى الله عليه وسلم كان على عهده صلى الله عليه وسلم مبنيا باللبن وسقفه الجريد وعمده خشب النخل فلم يزد فيه أبو بكر شيئاً وزاد فيه عمر وبناه على بنائه فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم باللبن والجريد وأعاد عمده خشباً ثم غيره عثمان فزاد فيه زيادة كبيرة وبنى جدرانه بالاحجار المنقوشة والجص وجعل عمده من حجارة منقوشة وسقفه بالساج - قال ابن بطال : وهذا يدل على أن السنة فى بنيان المساجد القصد وترك الغلو فى تحسينها فقد كان عمر مع كثرة الفتوحات فى أيامه وكثرة المال عنده لم يغير المسجد عما كان عليه وإنها احتاج إلى تجديده لأن جريد النخل كان قد نخر فى أيامه ثم قال عند عمارته = أكن الناس من المطر وإياك أن تحمّر أو تصفّر فتفتن الناس ، ثم كان عثمان والمال فى زمنه أكثر فحسنه بها لا يقتضى الزخرفة ومع ذلك أنكر بعض الصحابة عليه وأول من زخرف المساجد الوليد بن عبد الملك وذلك فى أواخر عصر الصحابة وسكت كثير من أهل العلم عن إنكار ذلك خوفاً من الفتنة

10 _ ﴿ وعن أنس رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « عُرِضَتْ عَلَى ۖ أُجُورُ أُمَّتِي ا حَتَّى القَذَاةُ يُخْرِجُهَا الرَّجُلُ مِنَ المَسْجِدِ ، رواه أبو داود والترمذى واستغربه وصححه ابن خزيمة ﴾ القــــذاة بزنة حصاة هى مستعملة فى كل شى، يقع فى البيت وغيره إذا كان يسيراً وهذا إخبار بأن ما يخرجه الرجل من المسجد إن قل وحقر مأجور فيه لأن فيه تنظيف بيت الله وإزالة مايؤذى المؤمنين ويفيد بمفهومه أن من الأوزار إدخال القذاة إلى المسجد

17 ـــ ﴿ وَعِن أَبِى قَتَادَةً رَضَى الله عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ الله صَلَى الله عليه وسلم • إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ الْمَسْجِدَ فَ يَجْلِسْ حَـنَّى يُصَلِّى رَكْعَتَيْنِ ، مَتَفَقَ عليه ﴾ الحديث نهى عرب جلوس الداخل إلى المسجد إلا بعد صلاة ركعتين وهما تحية المسجد وظاهره وجوب ذلك وذهب الجهور إلى أنه ندب واستدلوا بقوله صلى

الله عليه وسلم للذي رآه يتختلي " اجلس فقد آذيت " ولم يأمره بصلاتهما وبأنه قال صلى الله عليه وسلم لمن علمه الاركان الخسة فقال لا أزيد علمها " أفلح إن صدق ، الاول مردود بأنه لادليل على أنه لم يصلهما فإنه يجوز أنه صلاهما في طرف المسجد ثم جاء يتخطى الرقاب . والثاني بأنه قد وجب غير ماذكر كصلاة الجنائز ونحوها ولا مانع من أنه وجب بعد قوله • لا أزيد، واجبات وأعلسه صلى الله عليه وسلم بهما . ثم ظاهر الحديث أنه يصليهما في أي وقت شا. ولو وقت الكراهة وفيه خلاف وقررناه في حواشي شرح العمدة أنه لا يصليهما من دخل المسجد في أوقات الكراهة وقررنا أيضاً أن وجوبهما هو الظاهر لكثرة الاوامر الواردة به وظاهره أنه إذا جلس ولم يصلهما لا يشرع له أن يقـوم فيصلمهما وقال جماعة يشرع له التدارك لما رواه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي ذرّ أنه دخل المسجد فقال له النبي صلى الله عليه وسلم « ركعت ركعتين ؟ قال لا قال قم فاركعهما ، وترجم عليه ابن حبان ـ تحية المسجد لاتفوت بالجلوس ـ وكذلك ما يأتى من قصة سليك الغطفاني وقوله • ركعتين • لامفهوم له في جانب الزيادة بل في جانب القلة فلا تتأدى سنة التحية بركعة واحـدة قال في الشرح : وقد أخرج من عموم المسجد : المسجد الحرام فتحيته الطواف وذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم بدأ فيه بالطواف . قلت هكذا ذكره ابن القيم في الهدى وقد يقال إنه لم يجلس فلا تحية للسجد الحرام إذ التحية إنما تشرع لمن جلس والداخل لمسجد الحرام يبدأ بالطواف ثم يصلى صلاة المقام فلا بجلس إلا وقد صلى . نعم لو دخل المسجد الحرام وأراد القعود قبل الطواف فإنه يشرع له صلاة التحية كغيره من المساجد ، وكذلك قد استثنوا صلاة العيد لأنه صلى الله تعــالى عليه وسلم لم يصل قبلها ولا بعدها وبجاب عنه بأنه صلى الله عليه وسلم ما جلس حتى يتحقق في حقه أنه ترك التحية بل وصل إلى الجبانة أو إلى المسجد فإنه صلى العيد في مسجده مرة واحدة ولم يقعد بل وصل إلى المسجد ودخـل في صلاة

العيد وأما الجبانة فلا تحية لها إذ ليست بمسجد إذاً. وأما إذا اشتغل الداخل بالصلاة كأن يدخل وقد أقيمت الفريضة فيدخل فيها فإنها تجزئه عن ركعتى التحية بل هو منهى عنها بحديث وإذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة ،

باب صفة الصلاة

١ - ﴿ وَعَنَ أَنَّى هُرَيْرَةً رَضَى اللَّهُ عَنْهُ أَنْ النِّي صَلَّى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ ﴾ مخاطبا للسي. في صلاته وهو خلاد بن رافع ﴿ ﴿ إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَأَسْبِعُ الْوُصُوءَ ﴾ تقدم أن إسباغ الوضوء إتمامه ﴿ ثُمَّ ٱسْتَقْبِلِ القِبْلَةَ فَكَبِّرْ ﴾ تكبيرة الإحرام ﴿ ثُمَّ آ قُرَأً مَا تَيَسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ ﴾ فيه أنه لا يجب دعاءُ الاستفتاح إذ لو وجب لامره به وظاهره أنه يجزئه من القرآن غير الفانحة ويأتى تحقيقه ﴿ ثُمَّ آرْ كَعْ حَـنَّى تَطْمَئنَّ رَاكِعًا ﴾ فيه إيجاب الركوع والاطمئنان فيه ﴿ ثُم آرْفَعْ ﴾ من الركوع ﴿ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائمًا ﴾ من الركوع ﴿ ثُم ٱسْجُدْ حَتَّى نَطْمَأَنَّ سَاجِدًا ﴾ فيه أيضا وجوب السجود ووجوب الاطمئنان فيه ﴿ ثُم آرْفَعْ ﴾ من السجود ﴿ حَتَّى تَطْمَنُنَّ جَالِسًا ﴾ بعد السجدة الأولى ﴿ ثُمَّ ٱسُجُدْ ﴾ الثانية ﴿ حَتَّى تُطْمَئُنَّ سَاجِدًا ﴾ كالاولى فهذه صفة ركعة من ركعات الصلاة قياما وتلاوة وركوعا واعتدالا منه وسجودا وطمأنينة وجلوسا بين السجدتين ثم سجدة باطمئنان كَالْأُولَى فَهِذَه صَفَّةً رَكَّعَةً كَامَلَةً ﴿ ثُمَّمْ آَفَعَلْ ذَٰلِكَ ﴾ أى جميع ما ذكر من الأقوال والافعال إلا تكبيرة الإحرام فإنها مخصوصة بالركعة الأولى لما عـلم شرعا من عدم تكرارها ﴿ فِي صَلَا تِكَ ﴾ في ركعات صلاتك ﴿ كُلُّهِمَا ؞. أخرجه السبعة ﴾ بألفاظ متقاربة ﴿ وَ ﴾ هذا ﴿ اللفظ ﴾ الذي ساقه هنا ﴿ للبحاري ﴾ وحده ﴿ ولابن ماجه ﴾ أي من حديث أبي هريرة ﴿ بإسناد مسلم ﴾ أي بإسـناد رجاله رجال مسلم ﴿ حَتَّى تُعْلَمُهُنَّ قَائِمًا ﴾ عوضا عنقوله في لفظ البخاري «حتى تعتدل، فدل على إيجاب الاطمئنان عند الاعتدال من الركوع ﴿ومثله﴾ أي مثل ما أخرجه ابن ماجه مافي قوله

٢ _ ﴿ وَفَى حديث رَفَاعَةً ﴾ بكسر الراء هو ﴿ ابن رافع رضي الله عنه ﴾ صحابي أنصارى شهد بدرا وأحدا وسائر المشاهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وشهد مع على عليه السلام الجل وصفين وتوفى أول إمارة معاوية ﴿ عند أحمد وابن حبان ﴾ فإنه عندهما بلفظ ﴿ حَـتَّى تُطْمَنُّ قَائَمًا » وفي لفظ لاحمد ﴿ فَأَقِمْ صُلْبَكَ حَتَّى تَرْجِعُ الْعِظَامُ * أي التي انحفضت حال الركوع ترجع إلى ماكانت عليه حال القيام للقراءة وذلك بكمال الاعتدال ﴿ وللنسائي وأبي داود من حديث رفاعة بن رافع ﴾ أَى مرفوعا ﴿ ﴿ إِنَّهَا لَا تَنُّمُ صَلَاةً أَحَدِكُمْ حَتَّى يُسْسِغَ الْوُضُوءَ كَمَا أَمَرَهُ آللهُ تَعَالَى ﴾ في آية المائدة ﴿ أُمُّمَّ يُكَلِّرُ آللَهُ تَعَالَى تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ وَيَحْمَدُهُ ﴾ بقراءة الفاتحة إلا أن قوله ﴿ ﴿ فَإِنْ كَانَ مَعَكَ قُرْآنَ ﴾ يشعر بأن المراد بقوله يحمده غير القراءة وهو دعاء الافتتاح فيؤخذ منه وجوب مطلق الحمد والثناء بعد تكبيرة الإحرام ويأتي الـكلام في ذلك ﴿ وَأَيْثَنِّي عَلَيْهِ ﴾ بها ﴿ وفيها ﴾ أي في رواية النسائي وأبي داود عن رفاعة ﴿ ﴿ فَإِنْ كَانَ مَعَكَ قُرْآنٌ فَيآ قُرأً وَإِلَّا ﴾ أي وإن لم يكن معك قرآن ﴿ فَمَا حَمَدِ آللهَ ﴾ أيألفاظ الحمد والاظهر أن يقول الحمد لله ﴿ وكَتِّرْهُ ﴾ بلفظ الله أكبر ﴿ وَهَــُلُّهُ ۗ ۗ ﴾ بقول لا إله إلا الله فدل علىأنهذه عوض القراءة لمن ليس له قرآن يحفظه ﴿ وَلَا بِي داود ﴾ أى من رواية رفاعة ﴿ ﴿ ثُمَّ ٱ قُرَأُ بِأُمُ ٱلكِتَابِ وبَمَا شَاءَ آلَتُهُ ، ولابن حبان ثُمَّ بَمَا شِئْتَ، ﴾ هذا حديث جليل يعرف بحديث المسيء صلاته وقد اشتمل على تعلم ما يجب في الصلاة ومالا تتم إلا به فدل على وجوب الوضوء لـكل قائم إلى الصلاة وهو كما دلت عليه الآية (إذا قتم إلىالصلاة) والمراد لمن كان محدثًا كما عرف من غيره وقد فصل ما أجملته رواية البخاري رواية النسائى بلفظ • حتى يسبخ الوضوء كما أمره الله فيغسل وجهه ويديه إلى المرفقين ويمسح برأسه ورجليه إلى الكعيين " وهذا التفصيل دل على عدم وجوب المضمضة والاستنشاق ويكون هـذا قرينة على حمل الامر بهما حيث ورد على الندب ودل على إيحاب استقبال القبلة قبل تكبيرة الإحرام وقد تقدم وجوبه وبيان عفو

الاستقبال للمتنفل الراكب ودل على وجوب تكبيرة الإحرام وعلى تعيين ألفاظها رواية الطيراني لحديث رفاعة بلفظ = ثم يقول الله أكبر ، ورواية ابن ماجه التي صححها ابن خزيمة وابن حبان منحديث أبي حميد من فعله صلى الله عليه وسلم " إذا قام إلىالصلاة اعتدل قائمًا ورفع يديه شمقال الله أكبر، ومثله أخرجه البزار منحديث على عليه السلام بإسناد صحيح على شرط مسلم • أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا قام إلى الصلاة قال الله أكبر ، فهذا يبين أن المراد من تكبيرة الإحرام هذا اللفظ . ودل على وجوب قراءة القرآن في الصلاة سواء كان الفاتحة أو غيرها لقوله • ما تيسر معك من القرآن = وقوله * فإنت كان معك قرآن ، ولكن رواية أبي داود بلفظ * فاقرأ بأم الكتاب ، وعند أحمد وابن حبان • ثم اقرأ بأم القرآن ثم اقرأ بما شئت ، وترجم له ابن حبان (باب فرض المصلي فاتحة الكتاب في كل ركعة) فع تصريح الرواية بأم القرآن يحمل قوله ما تيسر معك على الفاتحة لانهـا كانت المتيسرة لحفظ المسلمين لهما أو يحمل أنه صلى الله عليه وسلم عرف من حال المخاطب أنه لا يحفظ الفاتحة ومنكان كذلك وهو يحفظ غيرها فله أن يقرأه أو أنه منسوخ بحديث تعيين الفـاتحة أو أن المراد ما تيسر فيما زاد على الفــاتحة ويؤيده رواية أحمد وابن حبان فإنهـا عينت الفاتحة وجعلت ما تيسر لمـا عداها فيحتمل أن الراوى حيث قال ما تيسر ولم يذكر الفاتحة ذهل عنها ، دل على إيجاب غير الفاتحة معها لقوله بأم الكتاب وبما شاء الله أو شئت . ودل على أن من لم يحفظ القرآن يجزئه الحمد والتكبير والتهليل وأنه لايتعين عليمه منه قدر مخصوص ولا لفظ مخصوص وقد ورد تعيين الألفاظ بأن يقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم . ودل على وجوب الركوع ووجوب الاطمئنان فيه . وفي لفظ لاحمد بيان كيفيته فقال « فإذا ركعت فاجعل راحتیك علی ركبتیك وامدد ظهرك ومكن ركوعك » وفی روایة « ثم تكبر وترجع حتى تطمئن مفاصلك وأسترخي • ودل على وجوب الرفع من الركوع

وعلى وجوب الانتصاب قائمًا وعلى وجوب الاطمئنان لقوله « حتى تطمئن قائمًا . وقد قال المصنف : إنها بإسناد مسلم وقد أخرجها السراج أيضاً بإسناد على شرط البخاري فهي على شرط الشيخين . ودل على وجوب السجود والطمأنينة فيــه وقد فصلتها رواية النسائي عن إسحق بن أبي طلحة بلفظ • ثم يكبر ويسجد حتى يمكن وجهه وجبهته حتى تطمئن مفاصله وتسترخي ، ودل على وجوب القعود بين السجدتين وفي رواية النسائي « ثم يكس فيرفع رأسه حتى يستوي قاعداً على مقعدته ويقيم صلبه . وفي رواية « فإذا رفعت رأسك فاجلس على فخذك اليسرى ، فدل على أن هيئة القعود بين السجدتين بافتراش اليسرى . ودل على أنه بجب أن يفعل كل ما ذكر في بقية ركعات صلاته إلا تكبيرة الإحرام فإنه معلوم أن وجوبها خاص بالدخول في الصلاة أول ركعة ودل على إبجاب القراءة في كل ركعة ؛ وعلى ماعرفت من تفسير ماتيسر بالفاتحة فتجب الفاتحة في كل ركعة وتجب قراءة ما شاء معها فى كل ركعة ويأتى الكلام على إيجاب ما عدا الفاتحة فى الآخرتين والثالثة من المغرب (واعلم) أن هـذا حديث جليل تكرر من العلماء الاستدلال به على وجوب كل ما ذكر فيـه وعدم وجوب كل ما لايذكر فيـه. أما الاستدلال على أن كل ما ذكر فيـه واجب فلأنه ساقه النبي صلى الله عليـه وسلم بلفظ الأمر بعد قوله • لن تنم الصلاة إلا بمـا ذكر فيـه ، وأما الاستدلال بأنكل مالم يذكر فيه لا يجب فلأن المقام مقام تعليم الواجبات فى الصلاة فلو ترك ذكر بعض ما بحب لكان فيـه تأخير البيان عن وقت الحاجة وهو لا بحوز بالإجماع فإذا حصرت ألفاظ هذا الحديث الصحيح أخذ منها بالزائد ثم إن عارض الوجوب الدال عليه ألفاظ هذا الحديث أو عدم الوجوب دليل أقوى منــه عمل مه وإن جاءت صيغة أمر بشيء لم مذكر في هذا الحديث احتمل أن يكون هذا الحديث قرينة على حمل الصيغة على الندب واحتمل البقاء على الظاهر فيحتاج إلى مرجح للعمل به . ومن الواجبات المتفق عليها ولم تذكر في هذا الحديث النية

قلت: كذا فى الشرح: ولقائل أن يقول قوله = إذا قمت إلى الصلاة = دال على إيجابها إذ ليس النية إلا القصد إلى فعل الشيء وقوله فتوضأ أى قاصداً له ثم قال والقعود الآخير أى من الواجب المتفق عليه ولم يذكره فى الحديث ثم قال ومن المختلف فيه التشهد الآخير والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه والسلام في آخر الصلاة.

٣ _ ﴿ وعن أبى حميد ﴾ بصيغة النصغير ﴿ الساعدى ﴾ هو أبو حميد بن عبد الرحمن بن سعد الأنصاري الحزرجي الساعدي منسوب إلى ساعدة وهو أبو الخزرج المدنى غلبت عليه كنيته مات آخر ولاية معاوية ﴿ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولُ الله صلى الله عليه وسلم إذَا كَــُبَّرَ ﴾ أي للإحرام ﴿ جَعَلَ يَدُّيهِ ﴾ أي كفيه ﴿ حَذُو ﴾ بفتح الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة ﴿ مَنْكِمَيْهِ ﴾ وهذا هو رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام ﴿ وإِذَا رَكَعَ أَمْكُنَ مَدَّيْهِ مِنَ رُكْبَتَّيْهِ ﴾ تقدم بيانه في رواية أحمد لحديث المسيء صلاته « فإذا ركعت فاجعمل راحتيك على ركبتيك وامدد ظهرك ومكن ركوعك ، ﴿ أُنَّمَ هَصَرَ ﴾ بفتح الهـاء فصاد مهملة مفتوحة فراء ﴿ ظَهْرَهُ ﴾ قال الخطابي أي ثناه في استواء من غير تقويس وفي رواية للبخاري « ثم حني ، بالحاء المهملة والنون وهو بمعناه وفي رواية « غير مقنع رأسه ولا مصوبه » وفي رواية « وفرج بين أصابعه » ﴿ فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ ﴾ أي من الركوع ﴿ ٱسْتَوَى ﴾ زاد أبو داود • فقال سمع الله لمن حمده اللهم ربنا لك الحمد ورفع يديه ، وفي رواية لعبد الحميد زيادة حتى يحاذي بهما منكبيه معتدلا ، ﴿ حَتَّى يَعُودَ كُلُّ فَقَارٍ ﴾ بفتح الفاء والقاف آخره راء جمع فقارة وهي عظام الظهر وفيها رواية بتقديم الفاف على الفاء ﴿ مَكَانَهُ ﴾ وهي التي عبر عنها في حديث رفاعة بقوله « حتى ترجع العظام » ﴿ فَإِذَا سَجَدَ وَضَعَ يَدَيْهِ غَيْرَ مُفْتَرِشٍ ﴾ أي لها وعند ابن حبان « غير مفترش ذراعيه » ﴿ وَلا قَابِضِهِمَا ﴾ بأن يضمهما إليه ﴿ وَٱسْتَقْبَلَ بِأَطْرَافِ أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ ٱلْقِبْلَةَ ﴾ ويأتى بيانه في شرح حديث « أمرت أن أسجد على سبعة أعظم » ﴿ وَإِذَا جَلَسَ فِي الرَّ كُعْتَيْنِ ﴾ جلوس التشهد الأوسط ﴿ جَلَسَ عَلَى رِجْلِهِ النُّسْرَى وَنَصَبَ النُّمْنَى ، وإِذَا جَلَسَ في الرَّا نُعَةِ الْأُخِيرَةِ ﴾ للتشهد الأخير ﴿ قَدَّمَ رِجْلَهُ ۚ الْيُسْرَى وَنَصَبَ الْأُخْرَى ، وَقَعَـٰدَ عَلَى مَقْعَدَتُهِ * أخرجه البخارى ﴾ حديث أبي حميد هذا روى عنه قولا وروى عنه فعلا واصفاً فيهما صلاته صلى الله عليه وسلم وفيه بيان صلاته صلى الله عليه وسلم وأنه كان عند تكبيرة الإحرام يرفع يديه حذو منكبيه ففيه دليل على أنَّ ذلك من أفعال الصلاة وأن رفع اليدين مقارن للتكبير وهو الذي دل عليه حديث وائل بن حجر عند أبى داود وقد ورد تقديم الرفع على التكبير وعكسه فورد بلفظ « رفع يديه ثم كبر » وبلفظ « كبر ثم رفع يديه ، وللعلماء قولان ﴿ الآوِّل ﴾ مقارنة الرفع للتكبير ﴿ والثاني ﴾ تقديم الرفع على النكبير ولم يقل أحد بتقديم التكبير على الرفع ، فهذه صفته . وفى المنهاج وشرحه النجم الوهاج (الأوّل) رفعه وهو الأصح مع ابتدائه لما رواه الشيخان عن ابن عمر • أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه حذو منكبيه حين يكبر " فيكون ابتداؤه مع ابتدائه ولا استصحاب في انتهائه فإن فرغ من التكبير قبل تمام الرفع أو بالعكس أنم الآخر فإن فرغ منها حط يديه ولم يستدم الرفع (الثانى) يرفع غير مكبر ثم يكبر ويداه قارّتان فإذا فرغ أرسلهما لآن أبا داود رواه كذلك بإسناد حسن وصحح هذا البغوى واختاره الشبيخ ودليله في مسلم من رواية ابن عمر (والثالث) يرفع مع ابتداء التكبير ويكون انتهاؤه مع انتهائه ويحطها بعد فراغ التكبير لا قبل فراغه لان الرفع للتكبير فكان معه وصححه المصنف ونسبه إلى الجمهور . انتهى بلفظه . وفيه تحقيق الأقوال وأدلتها ودات الأدلة أنه من العمل المخير فيه فلا يتعين شيء بحكمه . وأمَّا حكمه فقال داود والاوزاعي والحميدي شيبخ البخاري وجماعة إنه واجب لثبوته من فعله صلى الله عليه وسلم فإنه قال المصنف إنه روى رفع اليدين فى أوّل الصلاة ا خمسون صحابيا منهم العشرة المشهود لهم بالجنة وروى البيهتي عن الحاكم قال: لا تعلم

سنة اتفق على روايتها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الخلفاء الاربعة ثم العشرة المشهود لهم بالجنة فن بعدهم من الصحابة مع تفرقهم في البـلاد الشاسعة 🌃 غير هذه السنة ؛ قال البهتي هو كما قال أستاذنا أبو عبد الله قال الموجبون : قد ثبت الرفع عند تكبيرة الإحرام هـذا الثبوت وقد قال صلى الله عليه وسـلم • صلوا كما رأيتموني أصلي، فلذا قلنا بالوجوب : وقال غيرهم إنه سنة من سنن الصلاة وعليه الجمهور وزيد بن علىّ والقاسم والناصر والإمام يحيى وبه قالت الأئمة الأربعة من أهل المذاهب ولم يخالف فيه ويقول إنه ليس سنة إلا الهــادي، ومهذا تعرف أن من روى عن الزيدية أنهم لايقولون به فقد عم النقل بلا عــلم . هذا وأما إلى أى محل يكون الرفع فرواية أبى حميد هذه تفيد أنه إلى مقابل المنكبين والمنكب بجمع رأس عظم الكتف والعضد وبه أخذت الشافعية وقيل إنه يرفع حتى يحاذي مهما فروع أذنيه لحديث وائل من حجر بلفظ • حتى حاذي أذنيه • وجمع بين الحديثين بأن المراد أنه يحاذى بظهر كفيه المنكبين وبأطراف أنامله الأذنين كما تدل له روانة لوائل عند أبي داود بلفظ « حتى كانت حيال منكبيه ويحاذي بإيهاميه أذنيه ، وقوله ، أمكن مديه من ركبتيه ، قد فسر هذا الإمكان رواية أبى داود كأنه قايض علمهما ، وقوله = هصر ظهره ، تقدم قول الخطابي فيه وتقدم في رواية ثم حنى بالحاء المهملة والنون وهو بمعناه وفي رواية • غير مقنع رأسه ولا مصوّبه ، وفي رواية « وفرج بين أصابعه » وقد سبق وقوله حتى يعود كل قفار ، المراد منه كمال الاعتدال وتفسره رواية ﴿ ثُم يُمَكُثُ قَائُمًا حَيَّى يَقْعُ كل عضو موضعه ، وفي ذكره كيفية الجلوسين الجلوس الاوسط والاخير دليل على تغايرهما وأنه في الجلسة الاخيرة يتورك أي يفضي بوركه إلى الارض وينصب رجله النمني . وفيه خلاف بين العلماء سيأتي ا وبهذا الحديث عمل الشافعي ومن تابعه

٤ _ ﴿ وعن على بن أبي طالب رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

أنه كان إذا قام إلى الصلاة قال ﴿ ﴿ وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمُواتِ والأرْضَ ﴾ أى قصدت بعبادتى ﴿ إِلَى قَوْلِهِ _ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ وفيه روايتان أن يقول وأنا أول المسلمين بلفظ الآبة ورواية وأنا مرى المسلمين وإلىها أشار المصنف ﴿ اللَّهُمَّ أَنْتَ المَاكُ لَا إِلٰهَ إِلَّا أَنْتَ أَنْتَ رَبِّي وَأَنَا عَبْدِكَ ، إِلَى آخرِه رواه مسلم ﴾ تمامه « ظلبت نفسي واعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعًا إنه لايغفر الذنوب إلا أنت واهدنى لاحسن الاخلاق لايهدى لاحسنها إلا أنت واصرف عنى سيمًا لايصرف عنى سيمًا إلا أنت لبيك وسعديك والخير كله في يديك والشر ليس إليك أنا بك وإليك تباركت وتعاليت أستغفرك وأتوب إليك ، وقوله • فطر السموات والارض ، أي ابتدأ خلقهما مر. عير مثال سبق وقوله « حنيفًا » أى ماثلا إلى الدين الحق وهو الإسلام وزيادة « وأما أنا من المشركين » بيان للحنيف وأيضاً لمعنـاه والنسك العبادة وكل ما يتقرب به إلى الله وعطفه على الصلاة من عطف العام على الخاص وقوله • ومحياى وبماتى ، أى حياتى وموتى لله أى هو المالك لها والمختص بهما وقوله « رب العالمين ، الرب الملك والعالمين جمع عالم مشتق من العـلم وهو اسم لجميع المخلوقات " كذا قيـل ؛ وفي القاموس العالم الحلق كله أو ماحواه بطن الفلك ولايجمع فاعـل بالواو والنون غيره وغير ياسم وقوله « لاشريك له » تأكيد لقوله رب العالمين المفهومين منه الاختصاص وقوله • اللهم أنت الملك ، أي المالك لجميع المخلوقات وقوله • ظلمت نفسي ، اعترف بظلم تفسه قدمه على سؤال المغفرة ومعنى " لبيك ، أقيم على طاعتك وامتثال أمرك إقامة متكررة * وسعديك ، أى أسعد أمرك وأتبعه إسعاداً متكرراً ومعنى « الخير كله في مديك ، الإقرار بأن كل خير واصل إلى العباد ومرجَّق وصوله فهو في يديه تعـالي ومعنى • والشر ليس إليك ، أي ليس ممــا يتقرب إليك به أي يضاف إليك فلا يقال يارب الشر أو لا يصعد إليك فإنه إنما يصعد إليه الحكلم الطيب ومعنى • أنا بك وإليك ، أى التجائى وانتهائى إليك وتوفيق بك ومعنى

تباركت ، استحققت الثنا، أو ثبت الخير عندك فهذا ما يقال فى الاستفتاح مطلقاً ﴿ وَفَى رَوَايَةُ لَهُ ﴾ أى لمسلم ﴿ ﴿ أَنَّ ذَلِكَ ﴾ كان يقوله صلى الله عليه وسلم ﴿ فَى صَلَاةِ اللَّيْلِ ، ﴾ ونقل المصنف فى التلخيص عن الشافعي وابن خزيمة أنه يقال فى المكتوبة وأن حديث على عليه السلام ورد فيها فعلى كلامه هنا يحتمل أنه مختص بها هذا الذكر ويحمل أنه عام وأنه يخير العبد بين قوله عقيب التكبير أو قول ما أفاده .

وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم و إذَا كَتَبرَ في الصَّلَاةِ ﴾ أى تكبيرة الإحرام ﴿ سَكَتَ هُنَيْهَةً ﴾ بضم الهاء فنون فشاة تحتية فهاء مفتوحة أى ساعة لطيفة ﴿ قَبْلَ أَنْ يَقْرَأً ، فسألته ﴾ أى عن سكوته ما يقول فيه ﴿ قال ﴿ أَقُولُ : اللّهُمَّ باعِدْ بَيْنِي و بَيْنَ خَطَاياى ﴾ المباعدة المراد بها محو ما حصل منها أو العصمة عما يأتى منها ﴿ كَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالمَغْرِبِ ﴾ فكا لا يجتمع المشرق والمغرب لا يجتمع هو وخطاياه ﴿ اللّهُمَّ نَدَّنِي فَسِن مهملة . في القاموس إنه الوسخ والمراد أزل عنى الحطايا بهذه الإنالة ﴿ اللّهُمَّ فَسِن مهملة . في القاموس إنه الوسخ والمراد أزل عنى الحطايا بهذه الإنالة ﴿ اللّهُمّ فَكُونُ فَ عَاية الحمو فإن الثوب الذي تكرر عليه ثلاثة أشياء منقية يكون في غاية النقاء وفيه أقوال أخر ﴿ متفق عليه ﴾ وفي الحديث دليل على أنه يقول هذا الذكر بين التكبيرة والقراءة سرًّا وأنه يخير العبد بين هذا الدعاء والدعاء الذي في حديث على عليه السلام أو يجمع بينهما .

٣ - ﴿ وَعَن عَمْر رضى الله عَنه أنه كان يقول ﴾ أى بعد تسكبيرة الإحرام
 ﴿ * شُـبْحَانَكَ اللّٰهُمَّ وَيَحَمْدِكَ ﴾ أى أسبحك حال كونى متلبساً بحمدك ﴿ تَبَارَكَ آشُمُكَ ، وَتَعَالَى جَدْكَ ، وَلا إله خَيْرُكَ » رواه مسلم بسند منقطع ﴾ قال الحاكم

قد صح عن عمر . وقال فى الهدى النبوى إنه قد صح عن عمر أنه كان يستفتح به فى مقام النبى صلى الله عليه وسلم ويجهر به ويعلمه الناس وهو بهذا الوجه فى حكم المرفوع ولذا قال الإمام أحمد : أما أنا فأذهب إلى ما روى عن عمر ولو أن رجلا استفتح ببعض ماروى لكان حسناً وقد ورد فى التوجه ألفاظ كثيرة والقول بأنه يخير العبد بينها قول حسن . وأما الجمع بين هذا وبين " وجهت وجهى ، الذى تقدم فقد ورد فى حديث ابن عمر رواه الطبرانى فى الكبير وفى رواته ضعف ﴿ والدارقطنى ﴾ ورد فى حديث ابن عمر رواه الطبرانى فى الكبير وفى رواته ضعف ﴿ والدارقطنى ﴾ أبو داود والحاكم من حديث عائشة مرفوعا «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو داود والحاكم من حديث عائشة مرفوعا «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو داود وقال الدارقطنى ليس بالقوى .

٧ - ﴿ وَنحُوه ﴾ أى نحو حديث عمر ﴿ عن أبي سعيد مرفوعا عند الحسة وفيه: وكان يقول بعد التكبير: • أُعُوذُ بِاللهِ السَّمِيعِ الْعَلَيمِ ﴾ لأقوالهم وأفعالهم وضمائرهم ﴿ مِن هَمْزهِ ﴾ المراد به الجنون وضمائرهم ﴿ مِن الشَّيْطانِ الرَّجِيمِ ﴾ المرجوم ﴿ مِنْ هَمْزهِ ﴾ المراد به الجنون ﴿ وَنَفْتِهِ ﴾ بالنون والفاء المعجمة والمراد به الكبر ﴿ وَنَفْتُهِ ﴾ بالنون والفاء المثلثة المراد به الشعر وكأنه أراد به الهجاء . والحديث دليل على الاستعادة وأنها بعد التوجه بالادعية لانها تعوذ القراءة وهو قبلها .

٨ - ﴿ وعن عائشة رضى الله عنها قالت • كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يَسْتَفْتِحُ ﴾ أى يفتتح ﴿ الصَّلَاةَ بِالتَّكْبِيرِ ﴾ أى يقول الله أكبركا ورد بهذا اللفظ فى الحلية لابى نعيم والمراد تكبيرة الإحرام ويقال لها تكبيرة الافتتاح ﴿ وَالْقِرَاءَةَ ﴾ منصوب عطف على الصلاة أى ويستفتح القراءة ﴿ بِالْحَمْدُ ﴾ بضم الدال على الحكاية ﴿ لِلهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ • وكانَ إذَا رَكَعَ لَمْ يُشْخِصْ ﴾ بضم المثناة التحتية فشين فخاء معجمتان فصاد مهملة ﴿ رَأْسَهُ ﴾ أى لم يرفعه ﴿ ولَمْ المثناة التحتية فشين فخاء معجمتان فصاد مهملة ﴿ رَأْسَهُ ﴾ أى لم يرفعه ﴿ ولَمْ "

يُصَوِّبُهُ ﴾ بضمها أيضاً وفتح الصاد المهملة وكسر الواو المشددة أي لم يخفضه خفضاً بليغاً بل بين الخفض والرفع وهو التسوية كما دل له قوله ﴿ وَلَـٰكِنْ بَيْنَ ذٰلِكَ ﴾ أي بين المذكور من الخفض والرفع ﴿ وَكَانَ إِذَا رَفَعَ ﴾ أي رأسه ﴿ مِنَ الرُّ كُوعِ لَمْ يَسْجُدُ حَـنَّى يَسْتَوىَ قَائمًا ﴾ تقدم في حديث أبي هريرة في أول الباب • ثم ارفع حتى تعتدل قائماً ، ﴿ وَكَانَ إِذَارَنَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ ﴾ أي الأول ﴿ لِمْ يَسْجُدْ ﴾ الثانية ﴿ حَتَّى يَسْتُوىَ ﴾ بينهما ﴿ جَالِسًا وَتَقَدَّمَ ﴾ • ثم ارفع حَى تَطْمَنُن جَالِساً ، ﴿ وَكَانَ يَقُولُ فَي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ ﴾ أى بعدهما ﴿ التَّحِيَّةَ ﴾ أى يتشهد بالتحيات لله كما يأتى فني الثلاثية والرباعية المراد له الاوسط وفي الثنائية الاخير ﴿ وَكَانَ يَفْرِشُ رِجْلَهُ الْيُسْرَىَ وَيَنْصِبُ الْيُمْنَى ﴾ ظاهره أن هذا جلوسه في جميع الجلسات بين السجودين وحال التشهدين. وتقدم في حديث أبي حميد « وإذا جلس في الركعتين جلس على رجله اليسرى ونصب اليمني » ﴿ وَكَانَ يَنْهَى عَنْ عُقْبَةِ الشَّيْطَانِ ﴾ بضم العين المهملة وسكون القاف فموحدة ويأتى تفسيرها ﴿ وَ يَنْهَى أَنْ يَفْتَرِشَ الرَّجُــلُ ذِرَاعَيْهِ افْتَرَاشَ السَّبُعِي ﴾ بأن يبسطهما في سجوده وفسر السبع بالحكب وورد في رواية بلفظه ﴿ وَكَانَ يَخْتَيْمُ الصَّلاَةَ بِالتَّسْلِيمِ ، أخرجه مسلم وله علة ﴾ وهي أنه أخرجه مسلم من رواية أبى الجوزاء بالجيم والزاى عن عائشة قال ابن عبد البر : هو مرسل أبو الجوزاء لم يسمع من عائشة . وأعل أيضا بأنه أخرجه مسلم من طريق الاوزاعي مكاتبة . والحديث فيه دلالة على تعيين التكبير عند الدخول في الصلاة وتقدم الكلام فيه في حديث أبي هريرة أول الباب . واستدل بقولهـا ﴿ والقراءة بالحمد ، على أن البسملة ليست من الفاتحة وهو قول أنس وأبيٌّ من الصحابة وقال به مالك وأبو حنيفة وآخرون وحجتهم هـذا الحديث وقد أجيب عنه بأن مرادنها بالحمد لله رب العالمين السورة نفسها لا هذا اللفظ فإن الفاتحة تسمى بالحمد لله رب العالمين كما ثبت ذلك في صحيح البخاري فلا حجة فيه على أن البسملة ليست من

الفاتحة ويأتي الكلام عليه مستوفى فى حديث أنس قريبا وتقدم الكلام على أنه في ركوعه لايرفع رأسه ولا يخفضه كما تقدم على قوله = وكان إذا رفع رأسه ، إلى قوله « وكان يقول التحية » والمراد مها الثناء المعروف بالتحيات لله الآتي لفظه في حديث ابن مسعود إن شاء الله تعالى قفيه شرعية التشهد الاوسط والاخمير . ولا يدل على الوجوب لأنه فعل إلا أن يقال إنه بيان لإجمــال الصلاة في القرآن المأمور سها وجوبا والافعال لبيان الواجب واجبة أو يقال بإبجاب أفعال الصلاة لقوله صلى الله عليه وسلم • صلواكما رأيتمونى أصلى • وقد اختلف فى النشهدين فقيل واجبان وقيل سنتان وقيل الأول سنة والاخير واجب ويأتى الكلام في حديث ابن مسعود إن شاء الله تعالى على التشهد الآخير وأما الاوسط فإنه استدل من قال بالوجوب بهذا الحديث كما قررناه وبقوله صلى الله عليه وسلم • إذا صلى أحدكم فليقل التحيات لله = الحديث ومن قال بأنها سنة استدل بأنه صلى الله عليه وسلم لما سها عنه لم يعد لادائه وجبره بسجود السهو ولو وجب لم بحسره سجود السهو كالركوع وغيره من الأركان ؛ وقد رد هذا الاستدلال بأنه بجوز أن يكون الوجوب مع الذكر فإن نسى حتى فى دخل فرض آخر جبره سجود السهو وفى قولها « وكان يفرش رجله اليسرى وينصب اليني ، ما يدل على أنه كان جلوســه صلى الله عليه وسلم بين السجدتين وحال التشهد وقد ذهب إليه الهادوية والحنفية ولكن حديث أبي حميد الذي تقدم فرق بين الجلوسين فجعل هذا صفة الجلوس بعد الركعتين وجعل صفة الجلوس الاخير تقديم رجله اليسرى ونصب الآخرى والقعود على مقعدته وللعلماء خلاف في ذلك والظاهر أنه من الأفعال المخير فها وفي قولها ﴿ ينهي عن عقبة الشيطان ۗ أي في القعود وفسرت بتفسيرس أحدهما أن يفترش قدميه وبجلس بأليتيه على عقبيه ولكن هذه القعدة اختارها العبادلة في القعود في غير الاخير وهـذه تسمى إقعاء أو جعلوا المنهى عنه هو الهيئة الثانية وتسمى أيضا إقعاء وهي أن يلصق الرجـل أليتيه فى الأرض وينصب ساقيه وفخذيه

ويضع يديه على الأرض كما يقعى الكلب وافتراش الذراعين تقدَّم أنه بسطهما على الارض حال السجود وقد نهى صلى الله عليه وسلم عن النشبه بالحيوانات: نهى عن بروك كبروك البعير والتفات كالتفات الثعلب وافتراش كافتراش السبع وإقعاء كإقعاء الدكلب ونقر كنقر الغراب ورفع الايدى وقت السلام كأذناب خيل شمس ؛ وفي قولها • وكان يختم الصلاة بالتسليم ، دلالة على شرعية التسليم وأمّا إيجابه فيستدل له بما قدمناه سابقاً .

٩ -- ﴿ وَعَنَ ابْنُ عَمْرُ أَنَّ الَّذِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمِ * كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَذْوً ﴾ بفتح الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة أي مقابل ﴿ مَنْكِبَيْهِ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلاَةَ ﴾ تَقَدُّم في حديث أبي حميد الساعدي ﴿ وَإِذَا كُنَّرَ لِلرُّكُوعِ ﴾ رفعهما ﴿ وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ ﴾ أي أراد أن ير فعه ﴿ مِنَ الرَّكُوعِ = متفق عليه ﴾ فيه شرعية رفع اليدين في هذه الثلاثة المواضع أمّا عند تكبيرة الإحرام فتقدّم فيه الكلام وأما عند الركوع والرفع منه فهذا الحديث دل على مشروعية ذلك قال محمد بن نصر المروزى أجمع علماء الامصار على ذلك إلا أهل الكوفة . قلمت : والخلاف فيه للهادوية مطلقاً في المواضع الثلاثة واستدل للهادى في البحر بقوله صلى الله عليه وسلم « ما لي أراكم _ الحديث ، قلت وهو إشارة إلى حديث جابر بن سمرة أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي ولفظه عنه قال • كنا إذا صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا بأمدينا السلام عليكم ورحمة الله وأشار بيده إلى الجانبين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم * علام تومئون بأيديكم ؟ مالي أرى أيديكم كأذناب خيل شمس ؟ اسكنوا في الصلاة وإنما يكني أحدكم أن يضع يده على فخذه ثم يسلم على أخيه عن يمينه وشماله • انتهى بلفظه وهو حديث صريح في أنه كان ذلك في إيمـامُهم بأبديهم عند السلام والخروج من الصلاة وسببه صريح في ذلك وأما قوله • اسكنوا في الصلاة • فهو عائد إلى ما أنكره عليهم من الإيماء إلى كل حركة في الصلاة فإنه معلوم أنَّ الصلاة مركبة من حركات وسكون وذكر الله قال المقبلي في المنار على كلام الإمام [۱۷ _ سبل الملام _ ۱]

المهدى إن كان هذا غفلة من الإمام إلى هذا الحدُّ فقد أبعد وإن كان مع معرفته حقيقة الامر فهو أورع وأرفع من ذلك والإكثار في هذا لجاج مجرّد وأمر الرفع أوضح من أن تورد له الاحاديث المفردات وقد كثرت كثرة لا توازَى وصحت صحة لا تمنع ولذا لم يقع الخلاف المحقق فيه إلا للهادى نقط فهيي من النوادر التي تقع لأفراد العلماء مثل مالك والشافعي وغيرهما مأأحد منهم إلا له نادرة ينبغي أن تغمر في جنب فضله وتجتنب ؛ انتهى . وخالف الحنفية فيما عدا الرفع عند تكبيرة الإحرام واحتجوا برواية مجاهد « أنه صلى خلف ابن عمر فلم يره يفعل ذلك • وبمــا أخرجه أنو داود من حديث انن مسعود بأنه رأى النبي صلى الله علميه وسلم يرفع يديه عند الافتتاح ثم لا يعود وأجيب بأن الأوّل فيه أبو بكر بن عياش وقد ساء حفظه ولانه معارض برواية نافع وسالم ابنى ابن عمر لذلك وهما مثبتان ومجاهد ناف والمثبت مقدم وبأن تركه لذلك إذا ثبت كما رواه بجاهد يكون مبيناً لجوازه وأنه لا يراه واجباً وبأن الثانى وهو حديث ابن مسعود لم يثبت كما قال الشافهي ولو ثبت لكانت رواية ان عمر مقدّمة عليه لأنها إثبات وذلك نني والإثبات مقدّم وقد نقل البخاري عن الحسن وحميد من هلال أن الصحابة كانوا يفعلون ذلك قال البخاري ولم يستثن الحسن أحداً ونقل عن شيخه على بن المديني أنه قال حق على المسلمين أن يرفعوا أيديهم عند الركوع والرفع منه لحديث ابن عمر هذا . وزاد البخارى في موضع آخر بعد كلام ابن المديني وكان علَّى أعلم أهل زمانه . قال ومن زعم أنه بدعة فقد طعن في الصحابة ويدل له قوله ؛

۱۰ ﴿ وَفَ حديث أَبِي حَمِيدَ عَنْدُ أَبِي دَاوِدُ : يَرْ فَعُ يَدَ يُهِ حَتَّى يُحَاذِي بِهِمَا مَنْكِبَيْهِ ثُمَّ يُكَبِّرُ ﴾ تقدّم حديث أبي حميد من رواية البخارى لكن ليس فيه ذكر الرفع إلا عند تكبيرة الإحرام بخلاف حديثه عند أبي داود ففيه إثبات الرفع في الثلاثة المواضع كما أفاده حديث ابن عمر ولفظه عند أبي داود : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة اعتدل قائمًا ورفع يديه حتى يحاذى بهما

منكبيه فإذا أراد أن يركع رفع يديه حتى يحاذى بهما منكبيه ، الحديث تمامه ؛
«ثم قال الله أكبر وركع ثم اعتدل فلم يصوب رأسه ولم يقنع ووضع يديه على ركبتيه ثم قال : سمع الله لمن حمده ورفع يديه واعتدل حتى رجع كل عظم إلى موضعه معتدلا »
م قال : سمع الله لمن حمده ورفع يديه واعتدل حتى رجع كل عظم إلى موضعه معتدلا »
الحديث فأفاد رفعه صلى الله عليه وسلم يديه في الثلاثة المواضع ؛ وكان على المصنف أن يقول بعد قوله » ثم يكبر » الحديث ليفيد أن الاستدلال به جميعه فإنه قد يتوهم أن حديث أبي حميد ليس فيمه إلا الرفع عند تكبيرة الإحرام كما أن قوله :
يتوهم أن حديث أبي حميد ليس فيمه إلا الرفع عند تكبيرة الإحرام كما أن قوله :
الثلاثة المواضع لكن قال ﴿ " حتى أيحاذي بِهِمَا ﴾ أى اليدين ﴿ فُرُوعَ أُذُنيه » ﴾ أطرافهما في الف رواية ابن عمر وأبي حميد في هذا اللفظ فذهب البعض إلى ترجيع وبأطراف أنامله الآذنين وأيدوا ذلك برواية أبي داود عن وائل بلفظ » حتى كانت حيال منكبيه وحاذي بإبهاميه أذنيه » وهذا جمع حسن »

۱۲ _ ﴿ وعن وائل رضى الله عنه ﴾ بفتح الواو وألف فهمزة هو أبو هنيد بضم الهاء وفتح النون ﴿ ابن حُجْر ﴾ بن ربيعة الحضرى كان أبوه من ملوك حضر موت ؛ وفد وائل على النبي صلى الله عليه وسلم فأسلم ويقال إنه صلى الله عليه وسلم بشر أصحابه قبل قدومه فقال « يقدم عليه وائل بن حجر من أرض بعيدة طائعاً راغباً في الله عز وجل وفي رسوله وهو بقية أبناء الملوك فلما دخل عليه صلى الله عليه وسلم رحب به وأدناه من نفسه وبسط له رداءه فأجلسه عليه وقال : اللهم بارك على وائل وولده ، واستعمله على الاقيال من حضر موت وقال : اللهم بارك على وائل وولده ، واستعمله على الاقيال من حضر موت روى له الجماعة إلا البخاري وعاش إلى زمن معاوية وبايع له ﴿ قال صَلَيْت مع رسول الله صلى الله عليه وأخرج أبو داود والنسائي بلفظ « ثم وضع يده صدر م أخرجه ابن خريمة ﴾ وأخرج أبو داود والنسائي بلفظ « ثم وضع يده الميني على ظهر كفه اليسرى والرسغ والساعد " الرسغ بضم الراء وسكون السين

ألمهملة بعدها معجمة هو المفصل بين الساعد والكم ، والحديث دليل على مشروغية الوضع المذكور في الصلاة ومحله على الصدر كما أفاد هذا الحديث وقال النووى في المنهاج ويجعل يديه تحت صدره قال في الشرح النجم الوهاج : عبارة الإصحاب قي المنهاج ويجعل يديه تحت صدره ، والحديث بلفظ = على صدره ، قال وكأنهم جعلوا التفاوت بينهما يسيراً وقد ذهب إلى مشروعيته زيد بن على وأحمد بن عيسى وروى أحمد بن عيسى حديث واثل هذا في كتابه الامالي وإليه ذهبت الشافعية والحنفية وذهبت الهادوية إلى عدم مشروعيته وأنه يبطل الصلاة لكونه فعلا كثيراً قال ابن عبد البر لم يأت عن الذي صلى الله عليه وسلم فيه خلاف فعلا كثيراً قال ابن عبد البر لم يأت عن الذي صلى الله عليه وسلم فيه خلاف وهو قول جمهور الصحابة والتابعين قال وهو الذي ذكره مالك في الموطأ ولم يحك ابن المنذر وغيره عن مالك غيره وروى عن مالك الإرسال وصار إليه أكثر أصحابه :

18 — ﴿ وعن عبادة ﴾ بضم العين المهملة وتخفيف الموحدة وبعد الآلف دال مهملة وهو أبو الوليد عبادة ﴿ إبن الصامت رضى الله عنه ﴾ ابن قيس الحزرجي الآنصاري السالمي كان من نقباء الآنصار وشهد العقبة الآولي والثانية والثائية وشهد بدرا والمشاهد كلها . وجهه عمر إلى الشام قاضيا ومعلما فأقام بحمص ثم انتقل إلى فلسطين ومات بها في الرملة وقيل في بيت المقدس سنة أربع وثلاثين وهو ابن ائنتين وسبعين سنة ﴿ قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم • لا صَلاَة لَمَنْ لَمْ ۚ يَقْرُأُ بِأُمَّ الْقُرْآنِ » متفق عليه ﴾ هو دايل على نني الصلاة الشرعية إذا لم يقرأ فيها المصلى بالفاتحة لأن الصلاة مركبة من أقوال وأفعال والمركب ينتني بانتفاء جميع أجزائه وبانتفاء البعض ولا حاجة إلى تقدير نني الكال لأن التقدير إنما يكون عند تعذر صدق نني الذات إلا أن الحديث الذي أفاده قوله ﴿ وفي رواية لابن حبان والدارقطني • لا تُجْزِيُ صَلَاة لا يُقْرَأُ فِيهَا بِهَاتِحة للهُ الكتابِ • ﴾ فيه دلالة على أن النفي متوجه إلى الإجزاء وهو كالنفي للذات في الكتاب • ﴾ فيه دلالة على أن النفي متوجه إلى الإجزاء وهو كالنفي للذات في

المــآل لاكن ما لا بجزئ فليس بصلاة شرعية . والحديث دليل على وجوب قراءة الفاتحة في الصلاة ولا يدل على إبجابها في كل ركعة بل في الصلاة جملة وفيه احتمال أنه في كل ركعة لان الركعة تسمى صلاة وحديث المسيء صلاته قد دل على أن كل ركعة تسمى صلاة لقوله صلى الله عليه وسـلم بعـد أن علمه ما يفعله في ركعة « وافعل ذلك في صلاتك كلها ، فدل على إبجابها في كل ركعة لأنه أمره أن يقرأ فيها بفاتحة الكتاب . وإلى وجوبها في كل ركعة ذهبت الشافعية وغيرهم وعنــد الهادوية وآخرين أنها لا تجب قراءتها في كل ركعة بل في جملة الصلاة والدليل ظاهر مع أهل القول الأوّل وبيانه من وجهين (الأوّل) أن في بعض ألفاظه بعـد تعليمه صلى الله عليه وسلم له ما ذكره من الفراءة والركوع والسجود والاطمئنان إلى آخره أنه قال الراوى : فوصف أى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة هكذا أربع ركعات حتى فرغ ثم قال ، لا تتم صلاة أحدكم حتى يفعل ذلك ، ومعلوم أن المراد من قوله يفعل ذلك أى كل ما ذكره من القراءة بأمّ الكتاب وغيرها فى كل ركعة لقوله فوصف الصلاة هكذا أربع ركعات (والثاني) أن ما ذكره صلى الله عليه وسلم مع القراءة من صفات الركوع والسجود والاعتدال ونحوه مأمور به في كل ركعة كما يفيده هذا الحديث والمخالف في قراءة الفاتحة في كل ركعة لا يقول إنه يكفي الركوع والسجود والاطمئنان في ركعة واحـدة من صـلاته أو يفرّقها في ركعاتها فكيف يقول إن القراءة بالفاتحة تنفرد بين هذه المأمورات بأنها لا تجب إلا في ركعة واحـدة أو يفرق بين الركعات وهـذا تفريق بين أجـزا. الدليل بلا دليل فتعين حينئذ أن المراد من قوله " ثم افعل ذلك في صلاتك كلها " فى ركعاتها ثم رأيت بعد كتبه أنه أخرج أحمد والبيهتي وابن حبان بسند صحيح أنه صلى الله عليه وسلم قال لخلاد بن رافع وهو المسى. صلاته • ثم اصنع ذلك في كل ركعة ، ولأنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ بها في كل ركعة كما رواه مسلم وقال • صلوا كما رأيتموني أصلي ، ثم ظاهر الحديث وجوب قراءتها في سرية وجهرية

للينفرد والمؤتم . أمّا المنفرد فظاهر ، وأمّا المؤتم فدخوله في ذلك واضح وزاده إيضاحاً في قوله ﴿ وَفِي أَخْرِي ﴾ من رواية عبادة ﴿ لاحمد وأبي داود والترمذي وابن حبان ﴿ لَعَلَّكُمْ تَقْرَءُونَ خُلْفَ إِمَامِكُمْ ؟ ، قُلْنَا نَعَمْ ، قال ﴿ لا تَفْعَلُوا إِلَّا بِفاتحةٍ ٱلكتاب ، فإنَّهُ لا صَلاَةَ لِمَنْ لم يَقْرَأُ جِمَا ، ﴾ فإنه دليل على إيجاب قراءة الفاتحة خلف الإمام تخصيصاً كما دل اللفظ الذي عند الشيخين لعمومه وهو أيضاً ظاهر في عموم الصلاة الجهرية والسرية وفي كل ركعة أيضا . وإلى هذا ذهب الشافعية . وذهبت الهادوية إلى أنه لا يقرأها المؤتم خلف إمامه في الجهرية إذا كان يسمع قراءته ويقرأها في السرية وحيث لا يسمع في الجهرية . وقالت الحنفية لا يقرأها المأموم في سربة ولا جهرية . وحديث عبادة حجة على الجميع واستدلالهم بحديث ، من صلى خلف الإمام فقراءة الإمام قراءة له ، مع كونه ضعيفاً قال المصنف في التلخيص بأنه مشهور من حديث جابر وله طرق عن جماعة من الصحابة كلها معلولة انتهى. وفي المنتهى رواه الدارقطني مر. طرق كلها ضعاف والصحيح أنه مرسل لا يتم به الاستدلال لأنه عام لأنّ لفظ قراءة الإمام اسم جنس مضاف يعم كل ما يقرأه الإمام وكذلك قوله تعالى (وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا) وحديث « إذا قرأ فأنصتوا » فإنّ هذه عمومات في الفاتحة وغيرها وحديث عبادة خاص بالفاتحة فيختص به العالم ثم اختلف الفائلون بوجوب قراءتها خلف الإمام فقيل في محل سكتاته بين الآيات وقيل في سكوته بعد تمام قراءة الفاتحة ولا دايل على هذين القولين في الحديث بل حديث عبادة دال أنها تقرأ عند قراءة الإمام الفاتحة ويزيده إيضاحا ما أخرجه أبو داود من حديث عبادة : أنه صلى خلف أبى نعيم وأبو نعيم يجهر بالقراءة فجعل عبادة يقرأ بأمّ القرآن فلما انصرفوا من الصلاة قال لعبادة بعض من سمعه يقرأ : سمعتك تقرأ بأمّ القرآن وأبو نعم يجهر قال أجل صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض الصلوات التي يجهر فيها بالقراءة قال فالتبست عليه القراءة فلما فرغ أقبل علينا بوجهه فقال : هل تقرءون إذا جهرت

بالقراءة ؟ فقال بعضنا نعم إنا نصنع ذلك ، قال فلا وأنا أقول : مالى ينازعنى القرآن فلا تقرءوا بشيء إذا جهرت إلا بأم القرآن ، فهذا عبادة راوى الحديث قرأ بها جهرآ خلف الإمام لانه فهم من كلامه صلى الله عليه وسلم أنه يقرأ بها خلف الإمام جهرآ وإن نازعه ، وأما أبو هريرة فإنه أخرج عنه أبو داود أنه لما حدث بقوله صلى الله عليه وسلم ، من صلى صلاة لايقرأ فيها بأم القرآن فهى خداج فهى خداج غير تمام ، قال له الراوى عنه وهو أبو السائب مولى هشام بن زهرة يا أبا هريرة إنى أكون أحيانا وراء الإمام فغمز ذراعه وقال اقرأ بها يا فارسى فى نفسك : الحديث . وأخرج عن مكحول أنه كان يقول اقرأ في المغرب والعشاء والصبح بفاتحة الكتاب في كل ركعة سرا ثم قال مكحول اقرأ بها فيما جهر به الإمام إذا قرأ بفائحة الكتاب في كل ركعة سرا ثم قال مكحول اقرأ بها فيما جهر به الإمام إذا قرأ بفائحة الكتاب أبو داود من حديث أبى هريرة ، أنه أمره صلى الله عليه وسلم أن ينادى فى المدينة ، إنه لاصلاة إلا بقراءة فائحة الكتاب فيا زاد ، وفى لفظ ، إلا بقرآن ولو بفاتحة الكتاب في الدينة وبين حديث عبادة الدال على أنه لايقرأ خلف الإمام إلا بفائحة الكتاب

15 — ﴿ وعن أنس رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا يفتتحون الصلاة بِالْحَمْدُ لِلهِ رَبِّ الْعَاكِمِينَ ﴾ أى القراءة فى الصلاة بهذا اللفظ ﴿ متفق عليه ﴾ ولا يتم هنا أن يقال ما قلناه فى حديث عائشة أن المراد بالحمد لله رب العالمين السورة فلا يدل على حذف البسملة بل يكون دليلا عليها إذ هى من مسمى السورة لقوله ﴿ زادمسلم ﴿ لا يَذْ كُرُونَ بِسُم ِ آللهِ الرَّحْمِ الرَّحِمِ فى أول قراءة ولافى آخرها ﴾ زيادة فى المبالغة فى النبى وإلا فإنه ليس فى آخرها بسملة ويحتمل أن يريد بآخرها السورة الثانية التى تقرأ بعد الفاتحة . والحديث دليل أن الثلاثة كانوا لايسمعون من خلفهم لفظ البسملة عند قراءة الفاتحة جهراً مع احتمال أنهم يقرءون اللبسملة سرا ولايقرأونها أصلا إلاقوله ﴿ وفى رواية ﴾ أى عن أنس ﴿ لاحمد والنسائى البسملة سرا ولايقرأونها أصلا إلاقوله ﴿ وفى رواية ﴾ أى عن أنس ﴿ لاحمد والنسائى

وابن خزيمة : لا يَجْهَرُونَ ببسم ِ ٱللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ يدل بمفهومه أنهم يقرءونها سرا ودل قوله ﴿ وَفَي أَخْرَى ﴾ أي رواية أخرى عن أنس ﴿ لابن خزيمة : كَانُوا يُسِرُّونَ ﴾ فمنطوقه أنهم كانوا يقرءون بها سرا ا ولذا قال المصنف ﴿ وعلى هذا ﴾ أى على قراءة النبي صلى الله علميه وسلم وأبي بكر وعمر البسملة سرا ﴿ يحمل النبي في رواية مسلم ﴿ حيث قال لايذكرون ﴾ أي لايذكرونها جهراً ﴿ خلافًا لمرب أعلها ﴾ أي أبدى علة لما زاده مسلم والعلة هي أن الاوزاعي روى هـذه الزيادة عن قتادة مكاتبة وقد ردت هذه العلة بأن الأوزاعي لم ينفرد بها بل قد رواها غيره رواية صحيحة . والحديث قد استدل به من يقول إن البسملة لايجهر بها في الفاتحة ولا في غيرها بناء على أن قوله ولا في آخرها مراد به أول السورة الثانية ومن أثبتها قال المراد إنه لم يجهر بها الثلاثة حال جهرهم بالفاتحة بل يقرءونها سرا كما قرره المصنف. وقد أطال العلماء في هذه المسئلة الكلام وألف فيها بعض الأعلام وبين أن حديث أنس مضطرب . قال ابن عبد البر في الاستذكار بعد سرده روايات حديث أنس هـذه ما لفظه : هذا الاضطراب لاتقوم معه حجة لأحـد من الفقهاء الذين يقرءون بسم الله الرحمن الرحيم والذين لايقرءونها وقد سئل عن ذلك أنس فقال كبرت سنى ونسيت . انتهى فلا حجة فيه . والأصل أن البسملة من القرآن وأطال الجدال بين العلماء من الطوائف باختلاف المذاهب والاقرب أنه صلى الله عليه وسلم كالن يقرأ بها تارة جهراً وتارة يخفيها وقد استوفينا البحث في حواشي شرح العمدة بما لا زيادة عليه واختار جماعـة من المحققين أنها مثل سائر آيات القرآن يجهر بها فيما يجهر فيه ويسر بها فيما يسر فيه وأما الاستدلال بكونه صلى الله عليه وسلم لم يقرأ بها في الفاتحة ولا في غيرها في صلاته على أنها ليست بآية والقراءة بها تدل على أنها آية فلا ينهض لأن ترك القراءة بها في الصلاة لو ثبت لايدل على نفي قرآنيتها فإنها ليس الدليـل على القرآنية الجهر بالقراءة بالآية في الصلاة بل الدليل أعم من ذلك وإذا انتني الدليل الخاص لم ينتف الدليل العام ١٥ ــ ﴿ وَعَنْ نَعْيمِ ﴾ بضم النون وفتح المهملة مصغر ﴿ المجمر رضي الله عنه ﴾ بضم المم وسكون الجم وكسر المم وبالراء ويقال وتشديد المبم الثانية ذكر الحلى في شرح العمدة هو أبو عبد الله مولى عمر بن الخطاب سمع من أبي هريرة وغيره وسمى بحمرا لآنه أمر أن يجمر مسجد المدينة كل جمعة حين ينتصف النهـار ﴿ قَالَ صَلَيْتِ وَرَاءَ أَبِي هُرِيرَةً فَقَرَأً بِشُمْ ِ آلَتِهِ الرَّاحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ثُمْ قَرَأُ بأمالقرآن حتى إذا بلغ وَلا الصَّا لِّينَ قال آمِين ويقول كلما سجد وإذا قامٍ من الجلوس ﴾ أى التشهد الاوسط وكذلك إذا قام من السجدة الاولى والثانية ﴿ اللهُ أَكْبَرُ ﴾ وهو تكبير النقل ﴿ ثم يقول ﴾ أى أبو هريرة ﴿ إذا سلم والذي نفسي بيده ﴾ أي روحي في تصرفه ﴿ إِنِّي لَاشْهِـكُمْ صَلَّاةً بُرْسُولُ الله صَلَّى الله عَلَيْهُ وَسَلَّمٌ ، رَوَاهُ النَّسَائي وَابن خزيمة ﴾ وذكره البخارى تعليقاً وأخرجه السراج وابن حبان وغيرهم وبوب عليه النسائى « الجهر ببسم الله الرحمن الرحم ، وهو أصح حديث ورد فى ذلك فهو مؤيد للأصل وهو كون البسملة حكمها حكم الفاتحة في القراءة جهراً وإسراراً إذ هو ظاهر في أنه كان صلى الله عليه ويسلم يقرأ بالبسملة لفول أبي هريرة إنى لأشبهكم صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كان محتملا أنه يريد في أكثر أفعال الصلاة وأقوالها إلا أنه خلاف الظاهر ويبعد من الصحابي أن يبتدع فى صلاته شيئًا لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها ثم يقول والذى نفسى بيده إنى لاشبهكم وفيه دليل على شرعية النأمين الإمام وقد أخرج الدارقطني فى السنن من حديث وائل بن حجر «سمعت رسـول الله صلى الله تعـالى عليه وعلى آله وسلم إذا قال: غير المغضوب عليهم ولا الضالين ، قال: آمين. يمد بهــا صوته « وقال إنه حديث صحيح . ودليل على تكبير النقل ويأتى ما فيه مستوفى في حديث أبي هريرة .

17 _ ﴿ وَعَنَ أَبِي هُرِيرَةَ رَضَى الله عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولَ الله صَلَى الله عليه وسلم ﴿ إِذَا قَرَأُنُهُمُ الْفَاتِحَةَ فَا قُرَءُوا بِسْمِ آللهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ قَارِنَّهَا إِحْمَدَى

آيات الفاتحة و تقدم الكلام في كتاب الجهر بها مفردة واقتصرنا على المجهر بها للاختصار والتخفيف . التهم الكلام في كتاب الجهر بها مفردة والتحديث على المسلام وعن المن على المسلام وعن المن على السلام وعن المن عباس وعن ابن عبر وعن أبي هريرة وعن أم سلمة وعن جابر وعن أنس بن مالك ثم قال بعد سرد أحاديث هؤلاء وغيرهم ما لفظه : وروى الجهر ببسم الله الرحمن الرحم عن النبي صلى الله عليه وسلم من أصحابه ومن أزواجه غير من سمينا كنبنا أحاديثهم بذلك في كتاب الجهر بها مفرداً واقتصرنا على ما ذكرنا هنا طلبا للاختصار والتخفيف . انتهى لفظه . والحديث دليل على قراءة البسملة وأنها إحدى آيات الفاتحة و تقدم الكلام في ذلك .

١٧ - ﴿ وعنه ﴾ أى أبي هريرة ﴿ قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذَا وَرَاءَةِ أُمِّ الْقُوْآنِ رَفَعَ صَوْتَهُ وقالَ * آمِينَ " رواه الدارقطني وحسنه والحاكم وصححه ﴾ قال الحاكم : إسناده صحيح على شرطهما وقال البيهق : حسن صحيح والحديث دليل على أنه يشرع للإمام التأمين بعد قراءة الفاتحة جهرا وظاهره في الجهرية وفي السرية وبشرعيته قالت الشافعية : وذهبت الحادوية إلى عدم شرعيته لما يأتي . وقالت الحنفية يسر بها في الجهرية . ولمالك قولان (الأول) كالحنفية (والثاني) أنه لا يقولها والحديث حجة بيئة للشافعية وليس في الحديث حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " إذا قال الإمام فأمنوا من حديثه عن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر الله له ما تقدم من ذنبه " وأخرج أيضا من حديثه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " إذا قال الإمام ولا الضالين فقولوا آمين " الحديث وأخرج أيضا من حديثه مرفوعا " إذا قال أحدكم آمين وقالت الملائكة في الساء آمين فوافق أحدهما الآخر غفر الله له ما تقدم من ذنبه " فدلت الإحاديث على شرعيته للمأموم والآخير يعم المنفرد وقد حمله الجهور من فدلت الإحاديث على شرعيته للمأموم والآخير يعم المنفرد وقد حمله الجهور من فدلت الإحاديث على شرعيته للمأموم والآخير يعم المنفرد وقد حمله الجهور من فدلت الإحاديث على شرعيته للمأموم والآخير يعم المنفرد وقد حمله الجهور من فدلته فدلت الإحاديث على شرعيته للمأموم والآخير يعم المنفرد وقد حمله الجمهور من

القائلين به على الندب وعن بعض أهل الظاهر إنه للوجوب عملا بظاهر الأم فأوجبوه على كل مصل . واستدلت الهادوية على أنه بدعة مفسدة للصلاة بحديث و إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس ، الحديث ولا يتم به الاستدلال لان هذا قام الدليل على أنه من أذكار الصلاة كالتسبيح ونحوه ، وكلام الناس المراد به مكالمتهم ومخاطبتهم كما عرفت .

۱۸ – ﴿ وَلَابِي دَاوِدُ وَالنَّرِمَذِي مِن حَدَيْثُ وَأَنْلُ بِن حَجَرَ نَحُوهُ ﴾ أي نحو حديث أبي هريرة ولفظه في السنن ﴿ إِذَا قَرَأُ الإِمامِ وَلَا الضّالين قال آمين ورفع بها صوته ، وفي لفظ له عنه ﴿ أنه صلى خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فجهر بآمين ، وآمين بالمد والتخفيف في جميع الروايات وعن جميع الفراء وحكى فيها لغات ومعناها اللهم استجب وقيل غير ذلك .

19 — ﴿ وعن عبد الله بن أبي أو في رضى الله عنه ﴾ هو أبو إبراهيم أو محمد أو معاوية واسم أبي أو في علقمة بن قيس بن الحرث الاسلى شهد الحديبية وخيبر وما بعدهما ولم يزل في المدينية حتى قبض صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فتحول إلى الكوفة ومات بها وهو آخر من مات بالكوفة من الصحابة ﴿ قال جاء رجل إلى الذي صلى الله عليه وسلم فقال إنى لا أستطيع أن آخذ من القرآن شيئا فعلني ما يجزئني منه فقال : ﴿ قُلْ سُبْحَانَ آلله ، والحَمْدُ لِله ، ولا إله إلا الله والله أحديث ما يجزئني منه فقال : ﴿ قُلْ سُبْحَانَ آلله ، والحَمْدُ لِله ، ولا إله إلا الله والله أحديث ولا يأله إلا الله والله ولا عول أبي المول الله هذا لله فالى قال : قل اللهم وعلى آله وسلم أما هذا فقد ملاً يديه من الخير ، اه إلا أنه ليس في سنن ابي داود ﴿ العلى العظيم ﴾ ﴿ رواه أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والدارقطني والحاكم ﴾ الحديث دليل على أن هذه الآذكار قائمة مقام القراءة وغيرها لمن لا يحسن ذلك ظاهره أنه لا يجب عليه تعلم القرآن ليقرأ للفائحة وغيرها لمن لا يحسن ذلك ظاهره أنه لا يجب عليه تعلم القرآن ليقرأ

به فى الصلاة فإنّ معنى لا أستطيع لا أحفظ الآن منه شيئاً فلم يأمره بحفظه وأمره بهذه الالفاظ مع أنه يمكنه حفظ الفاتحة كما يحفظ هذه وقد تقدّم فى حديث المسىء صلاته .

٢٠ ـــ ﴿ وَعَنَ أَبِي قَتَادَةً رَضَى الله عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمُ يُصَلِّى بِنَا ، فَيَقْرَأُ فِي الظَّهْرِ والعَصْرِ _ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الأُولِيَينِ _ ﴾ بياءين تثنية أُولَى ﴿ بِفَاتَحَةِ الكِتَابِ ﴾ أي في كل ركعة منهما ﴿ وُسُورَ نَيْنِ ﴾ أي يقرأهما في كل ركعة سورة ﴿ وَ يُسْمِعُنَا الْآيَةَ أَحْيَانًا ﴾ وكأنه من هنا علموا مقدار قراءته ﴿ وَيُطَوِّلُ الرَّكَعَةَ الْأُولَى ﴾ يجعل السورة فيها أطول من التي في الثانية ﴿ وَيَقْرَأُ فِي الْأُخْرَيَيْنِ ﴾ تثنية أخرى ﴿ بِفَاتَحَةِ الْكِتَابِ ﴾ من غير زيادة عليها ﴿ مَتْفَق عليه ﴾ فيه دليـل على شرعية قراءة الفاتحة في الأربع الركعات في كل واحدة وقراءة سورة معها في كل ركعة من الأوليين وأن هذا كان عادته عليه السلام كما يدل له «كان يصلي » إذ هي عبارة تفيد الاستمرار غالباً . وإسماعهم الآية أحياناً دليل أنه لا يجب الإسرار في السرية وأنّ ذلك لا يقتضي سجود السهو وفي قوله أحياناً ما يدل على أنه تكرّر ذلك منه صلى الله عليه وسلم وقد أخرج النسائى من حديث البراء قال • كنا نصلي خلف النبي صلى الله عليه وسلم الظهر ونسمع منه الآية بعد الآية من سورة لفهان والذاريات • وأخرج ابن خزيمة من حديث أنس نحوه ولكن قال « سبح اسم ربك الاعلى وهل أتاك حديث الغاشية » وفي الحديث دليل على تطويل الركعة الأولى . ووجهه ما أخرجه عبد الرزاق آخر حديث أبي قتادة هـذا « وظننا أنه يريد بذلك أن يدرك الناس الركعة الأولى • وأخرج أبو داود من حديث عبد الرزاق عن عطاء ، إني لأحب أن يطول الإمام الركعة الأولى» . وقد ادّعي ابن حبان أنّ التطويل إنمـا هو بترتيل القراءة فيها مع استواء المقروء . وقد روى مسلم من حديث حفصة «كان يرتل السورة حتى تكون أطول من أطول منها ، وقبل إنمـا طالت الأولى بدعاء الافتتاح والتعوِّذ وأما القراءة فيها فهما سواء . وفي حديث أبي سعيد الآتى ما يرشد إلى ذلك . وقال البيهق يطوّل في الآولى إن كان ينتظر أحدا والا فيسوّى بين الاوليين وفيه دليل على أنه لايزاد في الاخريين على الفاتحة وكذلك الثالثة في المغرب وإن كان مالك قد أخرج في الموطأ من طريق الصنابحي أنه سمع أبا بكر يقرأ فيها (ربنا لا ترغ قلوبنا بعد إذ هديتنا) الآية وللشافعي قولان في استحباب قراءة السورة في الاخريين . وفيه دليل على جواز أن يخبر الإنسان بالظن وإلا فمعرفة القراءة بالسورة لاطريق فيه إلى اليقين وإسماع الآية أحياناً لا يدل على قراءة كل السورة وحديث أبي سعيد الآتى يدل على الإحبار عن ذلك بالظن وكدا حديث حباب وحديث أبي سعيد الآتى يدل على الإحبار عن ذلك بالظن وكدا حديث حباب عين سئل « بم كنتم تعرفون قراءة النبي صلى الله عليه وسلم في الظهر والعصر ؟ وسلم لذكروه

١٦ - ﴿ وعن أبي سعيد الحدرى رضى الله عنه قال : كُنّا تَعْزَرُ ﴾ بفتح النون وسكون الحاء المهملة وضم الزاى نخرص ونقدر وفي قوله «كنا نحزر » مايدل على أن المقدرين لذلك جماعة : وقد أخرج ابن ماجه رواية أن الحازرين ئلائون رجلا مر الصحابة ﴿ قِيَامَ رسول الله صلى الله عليه وسلم في الظهْور والعَصْرِ فَحَرَرْ نَا قِيَامَهُ في الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولِيَيْنِ في الظَهْر قَدْرَ المَّم ، تَـنْزِيلُ السَّجْدَة ﴾ فحرَرْ نَا قِيَامَهُ في الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولِيَيْنِ في الظَهْر قَدْرَ المَّم ، تَـنْزِيلُ السَّجْدَة ﴾ أي في كل ركعة بعمد قراءة الفاتحة ﴿ وفي الْأُخريَيْنِ قَدْرَ النَّصْف منْ ذَلِكَ ﴾ فيه دلالة على قراءة غير الفاتحة معها في الأخريين ، يزيده دلالة على ذلك قوله ﴿ وفي الْأُولِيينِ مِنْ العَصْرِ عَلَى قَدْرِ الْأُخْرَيَيْنِ مِنَ الظَهْرِ ﴾ ومعلوم أنه كان يقرأ في الأوليين من العصر سورة غير الفاتحة ﴿ والْأُخْرَيَيْنِ ﴾ أي أي اللها من العصر ﴿ عَلَى النَصْف مِنْ ذَلِكَ ﴾ أي من الأوليين منه ﴿ رواه مسلم ﴾ الأحاديث في هذا قد اختلفت فقد ورد أنها كانت صلاة الظهر تقام فيذهب الذاهب الأسليع فيقضى حاجته ثم يأتي إلى أهله فيتوضاً ويدرك الذي صلى الله عليه وسلم إلى البقيع فيقضى حاجته ثم يأتي إلى أهله فيتوضاً ويدرك الذي صلى الله عليه وسلم الله المقيع فيقضى حاجته ثم يأتي إلى أهله فيتوضاً ويدرك الذي صلى الله عليه وسلم الله المقيع فيقضى حاجته ثم يأتي إلى أهله فيتوضاً ويدرك الذي صلى الله عليه وسلم

فى الرُّحة الأولى عما يطيلها ، أخرجه مسلم والنسائى عن أبي سعيد وأخرج أحمد ومسلم من حديث أبي سعيد أيضاً ، أن الذي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ فى صلاة الظهر فى الركعتين الأوليين فى كل ركعة قدر ثلاثين آية وفى الآخريين قدر نص عشرة آية أو قال نصف ذلك وفى العصر الركعتين الأوليين فى كل ركعة قدر خمس عشرة آية وفى الآخريين قدر نصف ذلك ، هذا لفظ وفيه دليل على أنه لايقرأ فى الآخريين من العصر إلا الفاتحة وأنه يقرأ فى الآخريين من الطهر غيرها معها وتقدم حديث أبى قتادة ، أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ فى الآخريين من الظهر بأم الكتاب ويسمعنا الآية أحياناً ، وظاهره أنه لايزيد على أم الكتاب فيهما ولعله أرجح من حديث أبى سعيد من حيث الرواية لانه الخبار مجزم لانه اتفق عليه الشيخان من حيث الرواية ومن حيث الدراية لآنه لمخبار مجزم به وخبر أبى سعيد انفرد به مسلم ولآنه خبر عن حزر وتقدير وتظان ويحتمل به وخبر أبى سعيد انفرد به مسلم ولآنه خبر عن حزر وتقدير وتظان ويحتمل غير الفاتحة معها ويقتصر فيهما أحياناً فتكون الزبادة عليها فيهما سنة تفعل أحياناً

١٢٠ – ﴿ وعن سليمان بن يسار رضى الله عنه ﴾ هو أبو أبوب سليمان بن يسار بفتح المثناة التحتية وتخفيف السين المهملة وهو مولى ميمونة أم المؤمنين وأخو عطاء بن يسار من أهل المدينة وكبار التابعين ، كان فقيها فاضلا ثقة عابداً ورعا حجة وهو أحد الفقهاء السبعة ﴿ قال : « كَانَ فُلَانٌ ﴾ في شرح السنة للبغوى أن فلاناً يريد به أميراً كان على المدينة قيل اسمه عمرو بن سلمة وليس هو عمر بن عبد العزيز كانت بعد وفاة أبي هريرة عبد العزيز كانت بعد وفاة أبي هريرة والحديث مصرح بأن أبا هريرة صلى خلف فلان هذا ﴿ يُطِيلُ الْأُولَيَيْنِ مِنَ الظَهْرِ و يُخَفِّفُ الْعَصْرَ ، ويقرأ في الْمَهْرِبِ يقِصَارِ الْمُفَصَّلِ ﴾ اختلف في أول المفصل فقيل أيها من الصافات أو الجائية أو القتال أو الفتح أو الحجرات المفصل فقيل أيها من الصافات أو الجائية أو القتال أو الفتح أو الحجرات

أو الصف أو ثبارك أو سبح أو الضحى وانفق أن منهاه آخر القرآن ﴿ وَقُ الْعِشَاءُ وَسَطِهِ وَقَ الْصُنْحِ بِطَوَ الهِ فَقَالَ أَبُو هُمَ وَرَةَ مَا صَلَّيْتُ ورَاءَ أَحَدٍ أَشْبَهَ صَلَاةً بِرَسُولِ الله صلى الله عليه وسلم مِنْ هٰذَا ه . أخرجه النسائى بإسناد صحيح قال العلماء : السنة أن يقرأ فى الصبح والظهر بطوال المفصل ويكون الصبح أطول وفى العشاء والعصر بأوسطه وفى المغرب بقصاره قالوا والحكمة فى تطويل الصبح والظهر أنهما وقتا غفلة بالنوم فى آخر الليل والقائلة فطولها ليدركهما المتأخرون لغفلة أو نوم ونحوهما ، وفى العصر ليست كذلك بل هى فى وقت الأعمال نففلة أو نوم ونحوهما ، وفى العصر ليست كذلك بل هى فى وقت الأعمال الناس إلى عشاء صائمهم وضيفهم قوف العشاء لغلبة النوم ولكن وقتها واسع فأشبهت العصر هكذا قالوه وستعرف اختلاف أحوال صلاته صلى الله عليه وسلم ما يأتى قريباً بما لا يتم به هذا التفصيل .

فى العشاء بالتين والزيتون ووقت لمعاذ فيها بالشمس وضحاها والليمل إذا يغشى وسبح اسم ربك الاعلى ونحوه » والجمع بين هذه الروايات أنه وقع ذلك منه صلى الله تمالى عليه وآله وسلم باختلاف الحالات والاوقات والاشغال عدما ووجوداً.

7٤ - ﴿ وَعَنَ أَبِي هُرِيرَةَ رَضَى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقْرَأُ في صَلَاةِ الْفَهْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ • النّم تُـنزيلُ ـ السَّجْدَةَ ﴾ أى في الركعة الأولى ﴿ وَهَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ • ﴾ أى في الثانية ﴿ متفق عليه ﴾ فيه دليل على أن ذلك كان دأبه صلى الله عليه وسلم في تلك الصلاة وزاد استمراره على ذلك بياناً قوله :

٢٥ ــ ﴿ وللطبرانى من حديث ابن مسعود : يديم ذلك ﴾ أى يجعله عادة دائمة له قال شيخ الإسلام ابن تيمية السر فى قراءتهما فى صلاة الفجر يوم الجمعة أنهما تضمنتا ما كان وما يمكون فى يومهما فإنهما اشتملتا على خلق آدم وعلى ذكر المعاد وحشر العباد وذلك يوم الجمعة فنى قراءتهما نذكير للعباد بما كان فيه ويكون. قلت : ليعتبروا بذكر ما كان ويستعدوا لما يكون.

77 - ﴿ وعن حذيفة رضى الله عنه قال صَلَّيْتُ مَعَ النبي صلى الله عليه وسلم فمَا مَرَّتُ بِهِ آيَةُ رَحْمَةٍ إلَّا وقَفَ عِنْدَها يَسْأَلُ ﴾ أى يطلب من الله رحمته ﴿ ولا آيَةُ عَذَابٍ إلَّا تَعَوَّذَ مِنْهَا ﴾ بما ذكر فيها ﴿ أخرجه الحنسة وحسنه الترمذي في الحديث دليل على أنه ينبغي للقارئ في الصلاة تدبر ما يقرؤه وسؤال الله رحمته والاستعاذة من عذابه ولعل هذا كان في صلاة الليل وإنما قائنا ذلك لان حديث حذيفة مطلق وورد تقييده بحديث عبد الرحمن بن أبي ليلي عن أبيه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في صلاة ليست بفريضة فمر بذكر الجنة والنار فقال * أعوذ با لله من النار ويل لاهل النار * رواه أحمد وابن ماجه بمعناه وأخرج أحمد عن عائشة * قمت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليلة

التمام فكان يقرأ بالبقرة والنساء وآل عمران ولا يمر بآية فيها تخويف إلا دعا الله عز وجل واستعاذ ولا يمر بآية فيها استبشار إلا دعا الله غز وجل ورغب إليه ، وأخرج النسائي وأبو داود من حديث عوف بن مالك ، قمت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبدأ فاستاك وتوضأ ثم قام فصلى فاستفتح البقرة لا يمر بآية رحمة إلا وقف فسأل ولا يمر بآية عذاب إلا وقف وتعوذ ، الحديث وليس لا بي داود ذكر السواك والوضوء فهذا كله في النافلة كما هو صريح الآول وفي قيام الليل كما يفيده الحديثان الآخران فإنه لم يأت عنه صلى الله عليه وسلم في رواية قط أنه أم الناس بالبقرة وآل عمران في فريضة أصلا ولفظ قمت يشعر أنه في الليل فتم ماترجينا بقولنا : ولعل هذا في صلاة الليل فهذا باعتبار ما ورد فلو فعله أحد في الفريضة فلعله لا بأس فيه ولا يخل بصلاته سيا إذا كان منفردا لئلا يشق على غيره إذا كان إماما وقولها « ليلة التمام ، في القاموس ليلة التمام ككتاب وليل تماى أطول ليالي الشتاء أو هي ثلاث لايستبان نقصانها أو هي إذا بلغت اثنتي عشرة ساعة فصاعدا انتهي .

٧٧ _ ﴿ وعن ابن عباس رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ أَلَا وَإِنَّى نُهِمِتُ أَنْ أَوْرًا الْقُرْآنَ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدا ﴾ فكأنه قبل فاذا تقول فيها فقال ﴿ فَأَمَّا الرُّحُوعُ فَعَظّمُ وا فِيهِ الرَّبَّ ﴾ قد بين كيفية هذا التعظيم حديث مسلم عن حذيفة ■ فجعل يقول أى رسول الله صلى الله عليه وسلم سبحان ربى العظيم ■ ﴿ وأَمَّا السُّجُودُ فَا جُتَهِدُوا فَى الدُّعَاء ، فَقَمِنْ ﴾ بفتح القاف وكسر الميم ومعناه حقيق ﴿ أَنْ يُسْتَجَابَ لَسكم * ، رواه مسلم ﴾ الحديث دليل على تحريم قراءة القرآن حال الركوع والسجود لآن الأصل فى النهى التحريم وظاهره وجوب القرآن حال الركوع ووجوب الدعاء فى السجود للأمر بهما وقد ذهب إلى ذلك أحمد ابن حنبل وطائفة من المحدثين . وقال الجهور إنه مستحب لحديث المسىء صلاته فإنه لم يعلمه صلى الله عليه وسلم ذلك ولو كان واجبا لامره به ثم ظاهر قوله فإنه لم يعلمه صلى الله عليه وسلم ذلك ولو كان واجبا لامره به ثم ظاهر قوله

فعظموا فيه الرب علم أنها تجزئ المرة الواحدة ويكون بها ممثلا ما أمر به وقد أخرج أبو داود من حديث ابن مسعود إذا ركع أحدكم فليقل ثلاث مرات سبحان ربي العظيم وذلك أدناه عورواه الترمذي وابن ماجه إلا أنه قال أبو داود فيه إرسال وكدا قال البخاري والترمذي وفي قوله «ذلك أدناه عما يدل على أنه لا تجزئ المرة الواحدة . والحديث دليل على مشروعية الدعاء حال السجود بأي دعاء كان من طلب خيري الدنيا والآخرة والاستعاذة من شرهما وأنه محل الإجابة وقد بين بعض الادعية ما أفاده قوله :

٣٨ – ﴿ وعن عائشة رضى الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فى ركوعه وسجوده و مُسْحَانَكَ اللهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ ﴾ الواو للمطف والمعطوف عليه ما يفيده ما قبله والمعطوف يتعلق بحمدك والمعنى أنزهك وأتلبس بحمدك ويحتمل أن تكون للحال والمراد أسبحك وأنا متلبس بحمدك أى حال كونى متلبساً به ﴿ اللهُمَّ اغْفِرْلِي ، متفق عليه ﴾ الحديث ورد بألفاظ منها أنها قالت عائشة ، ما صلى النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم بعد أن نزلت عليه إذا جاء نصر الله والفتح إلا يقول سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفرلى ، والحديث دليل على أن هذا من أذكار الركوع والسجود ولا ينافيه حديث وأما الركوع فعظموا فيه الرب ، لأن هذا الذكر زيادة على ذلك التعظيم الذي كان يقوله صلى الله عليه وسلم فيجمع بينه وبين هذا . وقوله واتهم اغفرلى ، امتثال لقوله تعالى (فسبح بحمد ربك واستغفره) وفيه مسارعته صلى الله عليه وسلم إلى امتثال ما أمره الله به قياما بحق العبودية و تعظيما لشأن الربوبية زاده الله شرفا وفضلا وقد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر .

٢٩ ــ وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة ﴾ أى إذا قام فيها ﴿ يكبر ﴾ أى تكبيرة الإحرام ﴿ حين يقوم ﴾ فيه دليل على أنه لا يتوجه ولا يصنع قبل التكبيرة شيئًا ﴿ ثم يكبر

حين يركع ﴾ تكبيرة النقل ﴿ ثم يقول سمع الله لمن حمده ﴾ أي أجاب الله من حمده فإنّ من حمد الله تعالى متعرّضاً لثوابه استجاب الله له وأعطاه ما تعرّض له فناسب بعده أن يقول ربنا ولك الحمد ﴿ حين يرفع صلبه من الركوع ﴾ فهذا في حال أخذه في رفع صلبه من هويه للقيام ﴿ ثُم يقول وهو قائم ربنا ولك الحمد ﴾ بإثبات الواو للعطف على مقدّر أي ربنا أطعناك وحمدناك أو للحال أو زائدة وورد في رواية بحذفها وهي نسخة في بلوغ المرام ﴿ ثُم يكس حين بهوي ساجدا ﴾ تكبير النقل ﴿ ثُم بكس حين يرفع رأسه ﴾ أي من السجود الأول ﴿ ثم يكبر حين يسجد ﴾ أي السجدة الثانية ﴿ ثُم يَكْبُر حَيْنُ بِرَفَعِ ﴾ أي من السجدة الثانية هذا كاه تكبير النقل ﴿ ثم يفعل ذلك ﴾ أي ما ذكر ما عدا التكبيرة الأولى الني للإحرام ﴿ في الصلاة كلها ﴾ أي ركعاتها ويكسر حين يقوم من الثنتين بعد الجلوس ﴿ للتشهد الأوسط . متفق علمه ﴾ الحديث دليل على شرعية ما ذكر فيه من الأذكار فأمّا أوّل التكبير فهي تكبيرة الإحرام وقد تقدّم الدليل على وجوبها من غير هذا الحديث وأمّا ما عداها من التكبير الذي وصفه فقد كان وقع من بعض أمراء بني أمية تركه تساهلا ولكنه استقرّ العمل من الأمَّة على فعله في كل خفض ورفع في كل ركعة خمس تكبيرات كما عرفته من لفظ هذا الحديث ويزمد في الرباعية والثلاثية تكبير النهوض من التشهد الاوسط فيتحصل فى المكتوبات الخس بتكبيرة الإحرام أربع وتسعون تكبيرة ومن دونها تسع وثمانون تكبيرة واختلف العلماء في حكم تكبير النقل فقيل إنه واجب وروى قولا لاحمد بن حنبل وذلك لأنه صلى الله عليه وسلم داوم عليه وقد قال • صلوا كما رأيتموني أصلي • وذهب الجمهور إلى ندبه لأنه صلى الله عليه وسلم لم يعلمه المسيء صلاته وإنما علمه تكبيرة الإحرام وهو موضع البيان للواجب ولا يجوز تأخيره عن وقت الحاجة وأجيب عنه بأنه قد أخرج تكبيرة النقل من حديث المسيء : أبو داود من حديث رفاعة بن رافع فإنه ساقه وفيه : ثم يقول الله أكبر ثم يركع ؛ وذكر فيه قوله سمع الله لمن حمده وبقية تكبيرات النقل .

وأخرجها الترمذي والنائي ولذا ذهب أحمد وداود إلى وجوب تكبير النقل. وظاهر قوله يكبر حين كذا وحين كذا أن التكبير يقارن هذه الحركات فيشرع في التكبير عنـد ابتـدائه المركن . وأمّا القول بأنه يمد التكبير حتى يتم الحركة كما في الشرح وغيره فلا وجه له بل يأتي باللفظ من غير زيادة على أدائه ولا نقصان منه وظاهر قوله : ثم يقول سمع الله ان حمده ربنا لك الحمد ؛ أنه يشرع ذلك لكل مصلٌّ من إمام ومأموم إذ هو حكاية لمطلق صلاته صلى الله عليه وسلم وإن كان يحتمل أنه حكاية لصلاته صلى الله عليه وسلم إماما إذ المتبادر من الصلاة عند إطلاقها الواجبة وكانت صلاته صلى الله عليه وسلم الواجبة جماعة وهو الإمام فيها إلا أنه لو فرض هذا فإن قوله صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتمونى أصلى » أمر لكل مصلَّ أن يصلي كصلاته صلى الله عليه وسلم من إمام ومنفرد وذهبت الشافعية والهادوية وغيرهم إلى أن التسميع مطلقاً لمتنفل أو مفترض للإمام والمنفرد والحمد للمؤتم لحديث ﴿ إِذَا قَالَ الْإِمَامُ سَمَّعُ اللَّهُ لَمْنَ حَمَّدُهُ فَقُولُوا رَبِّنَا لَكَ الْحَمَّدُ وَأَخْرِجُهُ أبو داود . وأجيب بأن قوله • إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد ، لا ينني قول المؤتم سمع الله لمن حمده وإنما يدل على أنه يقول المؤتم ربنا لك الحمد عقب قول الإمام سمع الله لمن حمده والواقع هو ذلك لأن الإمام يقول سمع الله لمن حمده في حال انتقاله والمأموم يقول التحميد في حال اعتداله واستفيد الجمع بينهما من الحديث الأول. قلت لكن أخرج أبو داود عن الشعبي ا لا يقول المؤتم خلف الإمام سمع الله لمن حمده واكن يقول ربنا لك الحمد ؛ ولكنه موقوف على الشعى فلا تقوم به حجة وقد ادّعي الطحاوي وابن عبد البر الإجماع على كون المنفرد يجمع بينهما . وذهب آخرون إلى أنه يجمع بينهما الإمام والمنفرد ويحمد المؤتم قالوا والحجة جمع الإمام بينهما لاتحاد حكم الإمام والمنفرد .

٣٠ (وعن أبي سعيد الخدرى رضى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رفع رأسه من الركوع قال : « اللهُمَّ ﴾ لم أجد لفظ اللهم في مسلم في

واية أبي سعيد ووجدتها في رواية ابن عباس ﴿ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ ، مِلْ ۗ ﴾ بنصب لهمزة على المصدرية وبجوز رفعه خبر مبتدإ محذوف ﴿ السَّمُواتِ والْأَرْضِ ﴾ وفي سنن أبي داود وغيره • ومل، الأرض • وهي في رواية ابن عباس عنمد مسلم فهذه الرواية كلها ليست لفظ أبي سعيد لعدم وجود اللهم في أوله ولا لفظ ابن عباس لوجود مل، الأرض فيها ﴿ وَمِلْءَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ ﴾ بضم الدال على البناء للفطع عن الإضافة ونية المضاف إليه ﴿ أَمْلَ ﴾ بنصبه على النداء أو رفعه أي أنت أهل ﴿ الشُّنَاءِ واْلْمَجْدِ أَحَقُّ ﴾ بالرفع خبر مبتدإ محذوف وما مصدرية تقديره هـذا أي قوله اللهم لك الحمد أحق قول العبد وإنما لم يجعل « لا ما نع لما أعطيت = خبراً و ﴿ أَحَقٌّ مُبَدًّا لَانُهُ مُحَذُّوفٌ فِي بَعْضُ الرَّوايَاتِ فِجْمَلْنَاهُ جَمَّلَةُ استشافية إذا حذف تم الكلام من دون ذكره . وفي الشرح جعمل أحق مبتدأ وخبره لا ما نع لما أعطيت وفي شرح المهذب نقلا عن ابن الصلاح معناه : أحق ما قال العبد قوله لا مانع لما أعطيت إلى آخره وقوله « وكلنا لك عبد ، اعتراض بين المبتدأ والحبر قال أو يكون قوله أحق ما قال العبد خبراً لما قبله أي قوله ربنا لك الحمد إلى آخره أحق ما قال العبد والآول أولى وقال النووي لما فيـه مر. كمال التفويض إلى الله تعـالى والاعتراف بكمال قدرته وعظمته وقهره وسلطانه وانفراده بالوحدانية وتدبير مخلوقاته انتهى ﴿ مَا قَالَ الْعَبْدُ _ وَكُلْنَا لَكَ عَبْدٌ ﴾ ثَمُ اسْتَأْنُفُ فَقَالَ ﴿ اللَّهُمَّ لَا مَا نِعَ لِنَا أَعْظَيْتَ ، وَلَا مُعْظِى لِنَا مَنَعْتَ وَلَا يُنْفَعُ ذَا الْجَدُّ مِنْكَ الْجَدُّ ، رواه مسلم ﴾ الحـديث دليل على مشروعية هـذا الذكر في هـذا الركن لـكل مصل وقد جعل الحـد كالاجساد وجعله ساداً لمـا ذكره من الظروف مبالغة في كثرة الحمد وزاد مبالغة بذكر ما يشاؤه تعـالي بما لا يعلمه العبد والثناء الوصف بالجميل والمدح والمجد والعظمة ونهاية الشرف والجد بفتح الجيم معناه الحظ أي لا ينفع ذا الحظ من عقوبتك حظه بل ينفغه العمل الصالح وروى بالكسر للجيم أى لا ينفعه جـده واجتهاده وقد ضعفت رواية الكسر

٣١ - ﴿ وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُم : عَلَى الْجَبْهَةِ ـ وأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى أُنْفِهِ _ والْيَدَيْنِ " والرُّكْبَتَيْنِ وأَطْرَافِ الْقَدَمَيْنِ ، متقق عليه ﴾ وفي رواية « أمرنا ، أي أيها الامة وفي رواية أمر النبي صلى الله عليه وسلم والثلاث الروايات للبخاري وقوله ﴿ وأشار بيـده إلى أنفه ، فسرتها رواية النسائي قال ابن طاوس « ووضع يده على جبهته وأمرَّها على أنفه وقال هذا واحد ، قال القرطبي : هــذا يدل على أن الجبهة الاصل في السجود والانف تبع لهـا قال ابن دقيق العيد معناه أنه جعلهما كأنهما عضو واحد وإلا لكانت الاعضاء ثمانية والمراد من اليدين الكفان وقد وقع بلفظهما في رواية والمراد من قوله « وأطراف القدمين ، أن يجعل قدميه قائمتين على بطون أصابعهما وعقباه مرتفعتان فيستقبل بظهور قدميه القبلة وقد ورد هـذا في حـديث أبي حميد في صفة السـجود وقيــل يندب ضم أصابع اليدين لانها لو انفرجت انحرفت رؤوس بعضها عن القبلة وأما أصابع الرجلين فقد تقدم في حديث أبي حميد الساعدي في باب صفه الصلاة بلفظ « واستقبل بأصابع رجليه القبلة » هـ نــا والحديث دليل على وجوب السجود على ما ذكر لانه ذكره صلى الله عليه وسـلم بلفظ الإخبار عن أمر الله له أوله ولامته والأمر لا يرد إلا بنحو صيغة افعـل وهي تفيد الوجوب وقد اختلف في ذلك فالهادوية وأحد قولى الشافعي أنه للوجوب لهـذا الحديث وذهب أبو حنيفة إلى أنه يجزئ السجود على الانف فقط مستدلا بقوله • وأشار بيده إلى أنفه ، قال المصنف في فتح الباري وقد احتج لابي حنيفة بهذا في السجود على الانف قال ابن دقيق العيد : والحق أن مثل هذا لا يعارض التصريح بالجبهة وإن أمكن أن يعتقد أنهما كعضو واحد فذلك في التسمية والعبارة لا في الحكم الذي دل عليه انتهى . واعلم أنه وقع هنا في الشرح أنه ذهب أبو حنيفة وأحد قولى الشافعي وأكثر الفقها. إلى أن الواجب الجبهة فقط لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث

المسيء صلاته • ومكن جهتك • فـكان قرينة على حمل الأمر هنا على غير الوجوب وأجيب عنه بأن هذا لايتم إلا بعـد معرفة تقدم هذا على حديث المسيء صلاته ليكون قرينة على حمل الامر على الندب وأما لو فرض تأخره لكان في هـذا زيادة شرع ويمكن أن تتأخر شرعيته ومع جهل التاريخ يرجع بالموجب لزيادة الاحتياط كذا قاله الشارح وجعـل السجود على الجهـة والانف مذهباً للعترة فحولنا عبارته إلى الهادوية مع أنه ليس مذهبهم إلا السجود على الجبهة فقط كما في البحر وغيره ولفظ الشرح هنا والحديث فيه دلالة على وجوب السجود على ما ذكر فيه وقد ذهب إلى هذا العترة وأحد قولى الشافعي انتهى ؛ وعرفت أنه وهم في قوله إن أبا حنيفة يوجبه على الجبهة فإنه بجيزه علمها أو على الانف وأنه مخير في ذلك . ثم ظاهره وجوب السجود على العضو جميعه ولا يكني بعض ذلك والجبهة يضع منها على الارض ما أمكنه بدليل « وتمكن جبهتك ، وظاهره أنه لايجب كشف شيء من هـذه الاعضاء . لأن مسمى السجود علمهـا يصدق يوضعها من دون كشفها ولا خلاف في أن كشف الركبتين غير واجب لما يخاف من كشف العدورة واختلف في الجبهة فقيل بجب كشفها لما أخرجه أبو داود في المراسيل : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يسجد على جبينه وقد اعتم على جبهته فحسر عن جبهته . إلا أنه قد علق البخاري عن الحسن : كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسـلم يسجدون وأيديهم فى ثيابهم ويسجد الرجل منهم على عمامته . ووصله البيرتي وقال هذا أصح مافي السيجود موقوفاً على الصحابة وقد وردت أحاديث : أنه صلى الله عليه وسلم كان يسجد على كور عمامته ، من حديث ابن عباس أخرجه أبو نعيم في الحلية وفي إسناده ضعف ومن حديث ابن أبي أوفى أخرجه الطبراني في الأوسط وفيه ضعف ومن حديث جابر عند ابن عدى وفيه متروكان ومن حديث أنس عند ابن أبي حاتم في العال وفيه ضعف وذكر هذه الاحاديث وغيرها البعق ثم قال أحاديث : كان يسجد على

كور عمامته: لايثبت فيها شيء يعنى مرفوعاً والاحاديث من الجانبين غير ناهضة على الإيجاب وقوله • سجد على جبهته • يصدق على الامرين وإن كان مع عدم الحائل أظهر فالاصل جواز الامرين . وأما حديث خباب : شكونا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حرّ الرمضاء في جباهنا وأكفنا فلم يُشكنا _ الحديث _ فلا دلالة فيه على كشف هذه الاعضاء ولا عدمه وفي حديث أنس عند مسلم : أنه كان أحدهم يبسط ثوبه من شدة الحر ثم يسجد عليه . ولعل هذا مما لاخلاف فيه والخلاف في السجود على محموله فهو محل النزاع وحديث أنس محتمل .

٣٢ _ ﴿ وعن ابن بحينة ﴾ هو عبد الله بن مالك بن بحينة بضم الباء الموحدة وفتح الحاء المهملة وسكون المثناة النحتية وبعدها نون وهو اسم لام عبد الله واسم أبيه مالك بن القشب بكسر القاف وسكون الشين المعجمة فموحدة الأزدى مات عبد الله في ولاية معاوية بين سنة أربع وخمسين وثمان وخمسين ﴿ أَنَ الَّذِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمُ وَكَانَ إِذَا صَلَّى وَسَجَدَ فَرَّجَ ﴾ بفتح الفا. وتشديد الراه آخره جيم ﴿ بِيْنَ يَدَيْهِ ﴾ أي باعد بينهما أي نحى كل يد عن الجنب الذي يليها ﴿ حَتَّى يَبُدُوَ بِيَاضُ إِبطَيْهِ * متفق عليه ﴾ الحديث دليل على فعل الهيئة في الصلاة ؛ قبيل والحكمة في ذلك أن يظهر كل عضو بنفسه ويتميز حتى يكون الإنسان الواحد في سجوده كأنه عـدد ومقتضى هذا أن يستقل كل عضـو بنفسه ولا يعتمد بعض الأعضاء على بعض. وقد ورد هذا المعنى مصرحاً به فيما أخرجــه الطبراني وغيره من حديث ان عمر بإسناد ضعيف : أنه قال « لاتفترش افتراش السبع واعتمد على راحتيك وأبد ضبعيك فإذا فعلت ذلك سجد كل غضومنك ، وعند مسلم من حديث ميمونة : كان النبي صلى الله عليه وسلم يجافي بيديه فلو أن بهيمة أرادت أن تمرّ مرت . وظاهر الحديث الأول وهذا مع قوله صلى الله عليه وسلم : صلوا كما رأيتموني أصلي : يقتضي الوجوب ولكنه قد أخرج أبو داود مِن حديث أبي هربرة ما يدل على أن ذلك غير واجب بلفظ. شكا أصحاب النبي صلى

الله عليه وسلم له مشقة السجود عليهم إذا تفرجوا فقال: استعينوا بالركب، وترجم له الرخصة في ترك النفريج، قال ابن عجلان أحد رواته وذلك أن يضع مرفقيه على ركبتيه إذا أطال السجود الوقوله حتى يرى بياض إبطيه ليس فيه كا قيل دلالة على أنه لم يكن صلى الله عليه وسلم لابسا لقميص لانه وإن كان لابساً له فإنه قد يبدو منه أطراف إبطيه لانهاكانت أكام قصان أهل ذلك العصر غير طويلة فيمكن أن يرى الإبط من كمها ولا دلالة فيه على أنه لم يكن على إبطيه شعر كما قيل لانه يمكن أن المراد يرى أطراف إبطيه لا باطنهما حيث الشعر فإنه لا يرى إلا بتكلف وإن صح ما قيل إن من خواصه أنه ليس على إبطيه شعر فرا إشكال.

٣٣ - ﴿ وعن البراء ﴾ بفتح الموحدة فراء وقيل بالقصر ثم همزة ممدودة هو أبو عمارة فى الأشهر وهو ﴿ ابن عازب رضى الله عنه ﴾ بعين مهملة فزاى بعد الألف مكسورة فوحدة ابن الحرث الأوسى الأنصارى الحارثى أول مشهد شهده الحندق نزل الكوفة وافتتح الرى سنة أربع وعشرين فى قول وشهد مع أمير المؤمنين على بن أبي طالب عليه السلام الجل وصفين والنهروان . مات بالكوفة أيام مصعب ابن الربير ﴿ قال ؛ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ إِذَا سَجَدْتَ فَضَعْ لَمَّ الربير ﴿ قال ؛ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ إِذَا سَجَدْتَ فَضَعْ للأمر بها وحمله العلماء على الاستحباب قالوا والحكمة فيه أنه أشبه بالتواضع وأتم فى تمكين الجبهة والانف من الأرض وأبعد من هيئة الكسالى فإن المنبط في حق الرجل لا المرأة فإنها تخالفه فى ذلك لما أخرجه أبو داود فى مراسيله عن زيد بن أبى حبيب : أن النبي صلى الله عليه وسلم مرّ على امرأتين يصليان فقال إذا وحديما فضا بعض اللحم إلى الأرض فإن المرأة فى ذلك ليست كالرجل . قال المبهى وهذا المرسل أحسن من موصولين فيه يعني من حديثين موصولين المه عليه وهذا المرسل أحسن من موصولين فيه يعني من حديثين موصولين في المراء المراء

ذكرهما البيهق فى سننه وضعفهما ومن السنة تفريج الاصابع فى الركوع لما رواه أبو داود من حديث أبى حميد الساعدى أنه كان صلى الله عليه وسلم يمسك يديه على ركبتيه كالفابض عليهما ويفرج بين أصابعه ، ومن السنة فى الركوع أن يوتر يديه فيجافى عن جنبيه كما فى حديث أبى حميد عند أبى داود بهذا اللفظ ورواه ابن خزيمة بلفظ « ونحى يديه عن جنبيه » وتقدم قريباً وذكر المصنف حديث ابن بحينة هذا الذى ذكره فى بلوغ المرام فى التلخيص مرتين أولا فى وصف ركوعه وثانياً فى وصف سجوده دليلا على التفريج فى الركوع وهو صحيح فإنه قال : إذا صلى فرج بين يديه حتى يبدو بياض إبطيه ، فإنه يصدق على حالة الركوع والسجود .

٣٤ – ﴿ وعن وائل بن حجر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم • كانَ إِذَا رَكَعَ فَرَّجَ بِيْنَ أَصَابِعِهِ ﴾ أصابع يديه ﴿ وإِذَا سَجَدَ ضَمَّ أَصَابِعَهُ ، رواه الحاكم ﴾ قال العلماء : الحكمة في ضمه أصابعه عند سجوده لتكون متوجهة إلى سمت الفيلة .

٣٥ _ ﴿ وعن عائشة رضى الله عنها قاات رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يُصلّى مُتَرَبِّعا . رواه النسائى وصحه ابن خزيمة ﴾ وروى البيهى من حديث عبد الله بن الزبير عن أبيه ؛ رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو هكذا ووضع يديه على ركبتيه وهو متربع جالس . ورواه البيهى عن حميد ؛ رأيت أنسا يصلى متربعاً على فراشه ؛ وعلقه البخارى قال العلماء : وصفة التربع أن يجعل باطن قدمه اليمن تحت العنى مطمئنا وكفيه على ركبتيه مفرقاً أنامله كالراكع : والحديث دليل على كيفية قعود العليل إذا صلى من قعود إذ الحديث وارد فى ذلك وهو فى صفة صلاته صلى الله عليه وسلم لما سقط عن فرسه فانفكت قدمه فصلى متربعاً وهذه القعدة اختارها الهادوية فى قعود المريض اصلاته ولغيرهم اختار آخر والله ليل مع الهادوية وهو هذا الحديث

٣٦ - ﴿ وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول بين السجدتين ﴿ اللَّهُمَّ اغْفِرْلِي وَارْحَمْنِي واهْدِنِي وَعَافِنِي وارْزُقْنِي ۗ رواه الاربعة إلا النسائى واللفظ لابى داود وصححه الحاكم ﴾ ولفظ الترمذى ﴿ واجبرنى ولم يقل وعافنى وجمع ابن ماجه فى لفظ روايته بين ارحمنى واجبرنى ولم يقل اهدنى ولا عافنى وجمع الحاكم بينهما إلا إنه لم يقل وعافنى والحديث دليل على شرعية الدعاء فى القعود بين السجدتين . ظاهره أنه كان صلى الله عليه وسلم يقوله جهراً .

٣٧ ــ ﴿ وعن مالك بن الحويرث رضى الله عنه أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم : يُصَلِّي فإِذَا كَانَ في و ْتْرِ مِنْ صَلَاتِهِ لَمْ يُنْهَضْ حَتَّى يَسْتَوَى قَاعِدًا . رواه البخاري ﴾ وفي لفظ له : فإذا رفع رأسـه من السجدة الثانية جلس واعتمد على الارض ثم قام . وأخرج أبو داود من حديث أبى حميـد فى صفة صلاته صلى الله عليه وسلم وفيه : ثم أهوى ساجداً ثم ثني رجليه وقعد حتى رجع كل عضو في موضعه ثم نهض . وقد ذكرت هذه القعدة في بعض ألفاظ رواية حديث المسىء صلاته . وفي الحديث دليل على شرعية هذه القعدة بعد السجدة الثانية من الركعة الأولى والركعة الثالثة ثم ينهض لأداء الركعة الثانية أو الرابعة وتسمى جلسة الاستراحة . وقد ذهب إلى القول بشرعتها الشافعي في أحد قوليه وهو غير المشهور عنه والمشهور عنه وهو رأى الهـادوية والحنفية ومالك وأحمد وإسحاق أنه لا يشرع القعود هذا ، مستدلين بحديث وائل بن حجر في صفة صلاته صلى الله عليه وسلم بلفظ : فكان إذا رفع رأسه من السجدتين استوى قائماً . أخرجه العزار في مسنده إلا أنه ضعفه النووي ، وبما رواه ابن المنذر من حديث النعان ابن أبي عياش : أدركت غير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان إذا رفع رأسه من السجدة في أول ركعة وفي الثالثة قام كما هو ولم بجلس. ويجاب عن الكل بأنه لا منافاة إذ من فعلها فلأنها سنة ومن تركها فكذلك وإن كان ذكرها في حديث المسيء يشعر بوجوبها لكن لم يقل به أحد فيما أعلم.

٣٨ _ ﴿ وعن أنس رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ قَنْتَ شَهْرًا بَعْدَ الزُّكُوعِ يَدْعُوعَلَى أَحْيَاءٍ مِنَ الْعَرَبِ ﴾ وورد تعيينهم أنهم رعل وعصية وبنو لحيان ﴿ أُنَّمَّ تَرَكُهُ ﴾ متفق عليه ، لفظه في البخاري مطولًا عن عاصم الأحول قال : سأات أنس بن مالك عن القنوت فقال قد كان القنوت . قلت قبل الركوع أو بعده ؟ قال قبله . قلمت فإن فلاناً أخبرنى عنك أنك قلمت بعد الركوع ، قال كذب إنما قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الركوع شهراً أراه كان بعث قوماً يقال لهم القراء زهاء سبعين رجلا إلى قوم من المشركين فغدروا وقتلوا القراء دون أولئك وكان بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عهد فقنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شهراً يدعو عليهم ﴿ وَلا حمد والدارقطني نحوه ﴾ أى من حديث أنس ﴿ من وجه آخر وزاد فأمَّا في الصُّبْحِ فَلَمْ يَزَلْ يْقُنْتُ حَتَّى فَارَقَ الدُّنْيَا ﴾ فقوله في الحمديث الأول • ثم تركه، أي فيما عمدا الفجر ويدل أنه أراده قوله • فلم يزل يقنت في كل صلاته ، هـذا والاحاديث عن أنس في القنوت قد اضطربت وتعارضت في صلاة الغيداة وقد جمع بينهما في الهدى النبوى فقال : أحاديث أنس كلها صحاح يصدق بعضها بعضاً ولا تناقض فها والقنوت الذي ذكره قبل الركوع غير الذي ذكره بعده والذي وقته غير الذي أطلقه فالذي ذكره قبل الركوع هو إطالة القيام للفراءة الذي قال فيه النبي صلى الله عليه وسلم • أفضل الصلاة طول القيام ، والذى ذكره بعد هو إطالة الركن للدعاء والثناء إلى أن فارق الدنيا كما دل له الحديث: أن أنسأ كان إذا رفع رأسه من الركوع انتصب قائمًا حتى يقول القائل قد نسى وأخبرهم أن هذه صفة صلاته صلى الله عليه وسلم . أخرجه عنه في الصحيحين فهـذا هو القنوت قال فيه أنس : إنه ما زال صلى الله عليه وسلم عليه حتى فارق الدنيا ، والذي تركه هو الدعاء

على أقوام من العرب وكان بعد الركوع فراد أنس بالقنوت قبل الركوع وبعده الذى أخبر أنه ما زال عليه: هو إطالة القيام فى هذين المحلين بقراءة القرآن و بالدعاء، هذا مضمون كلامه. ولا يخفى أنه لا يوافق قوله ، فأمّا فى الصبح فلم يزل يقنت حتى فارق الدنيا . وأنه دل أن ذلك خاص بالفجر وإطالة القيام بعد الركوع عام المصلوات جميعها . وأمّا حديث أبى هربرة الذى أخرجه الحاكم وصححه بأنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رفع رأسه من الركوع من صلاة الصبح فى الركعة الثانية يرفع يديه فيدعو بهذا الدعاء : اللهم اهدنى فيمن هديت إلى آخره ؛ ففيه عبد الله بن سعيد المقبرى ولا تقوم به حجة وقد ذهب إلى أن الدعاء عقيب آخر ركوع من الفجر سنة جماعة من السلف ومن الخلف الهادى والقاسم وزيد بن على والشافعي وإن اختلفوا في ألهاظه فعند الهادى بدعاء من القرآن وعند الشافعي بحديث واللهم اهدني فيمن هديت إلى آخره » .

٣٩ _ ﴿ وعنه ﴾ أى أنس ﴿ رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم • كان لا يقنّتُ إلّا إذًا دَعَا لِقوم أَوْدَعَا عَلَى قَوْمٍ ، صححه ابن خريمة ﴾ أما دعاؤه لقوم فكما عرفته فكما ثبت أنه كان يدعو للمستضعفين من أهل مكة وأما دعاؤه على قوم فكما عرفته قريباً ومن هنا قال بعض العلماء يسن القنوت في النوازل فيدعو بما يناسب الحادثة وإذا عرفت هذا فالقول بأنه يسن في النوازل قول حسن تأسياً بما فعله صلى الله عليه وسلم في دعائه على أولئك الاحياء من العرب إلا أنه قد يقال قد نزل به صلى الله عليه وسلم حوادث كمار الخندق وغيره ولم يرو أنه قنت فيه ولعله يقال الترك لبيان الجواز وقد ذهب أبو حنيفة وأبو يوسف إلى أنه منهى عن القنوت في الفجر وكأنهم استدلوا بقوله :

وعن سعيد ﴾ كذا فى نسخ البلوغ سعيد وهو سعد بغير مثناة تحتية ﴿ ابن طارق الاشجعى رضى الله عنه قال ا قلت لابى ﴾ وهو طارق بن أشبم بفتح الهمزة فشين معجمة فثناة تحتية مفتوحة بزنة أحمر قال ابن عبد البر

يعد في الكوفيين روى عنه ابنه أبو مالك سعد بن طارق ﴿ يَا أَبِتَ إِنْكَ صَلَّمْيتَ خَلَف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر وعثمان وعلى أفَكَا أنوا يقُنتُونَ في الْفَجْرِ؟ فقالَ أَيْ بُنِيَ مُحدَث ، رواه الخسة إلا أبا داود ﴾ وقد روى خلافه عمن ذكر والجمع بينهما أنه وقع القنوت لهم تارة وتركوه أخرى وأما أبو حنيفة ومن ذكر معه فإنهم جعلوه منهيا عنه لهذا الحديث لآنه إذا كان محدثاً فهو بدعة والبدعة منهى عنها .

١١ - ﴿ وعن الحسن بن على رضى الله عنهما ﴾ هو أبو محمد الحسن بن على سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم ولد في النصف من شهر رمضان سنة ثلاث من الهجرة قال ابن عبد البر إنه أصح ما قيل في ذلك وقال أيضاً كان الحسن حلما ورعا فاضلا ودعاه ورعه وفضله إلى أنه ترك الدنيا والملك رغبة فيما عنــد الله بايعوه بعد أبيه عليه السلام فبتي نحوآ من سبعة أشهر خليفة بالعراق وما وراءها من خراسان وفضائله لا تحصى وقد ذكرنا منها شطراً صالحاً في الروضة الندية وفاته سنة إحدى وخمسين بالمدينة النبوية ودفن في البقيع وقد أطال ابن عبد البر في الاستيعاب في عدّه لفضائله ﴿ قال علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم كلمات أَقُولُهُنَّ فَي قَنُوتِ الْوَتْرِ ﴾ أي في دعائه وليس فيه بيان لمحله ﴿ ﴿ اللَّهُمَّ الْهَدِنَى فِيمَنْ هَدَ يْتَ وَعَافِنِي فِيمَنْ عَافَيْتَ وَتُوَلِّنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ وَمَارِكُ لِي فِيمَا أَعْطَيْتَ وقِني شَرَّ مَا قَصَيْتَ فإنَّكَ تَقْضِي ولَا يُقْضَى عَلَيْكَ وإنَّهُ لَا يَذِلُّ مَنْ واَلَيْتَ نَمَارَكُتَ رَبُّنَا وتَعَالَيْتَ . رواه الخسة وزاد الطبراني والبيهق ﴾ بعـد قوله ولا يذل من واليت ﴿ ﴿ وَلَا يُعِزُّ مَنْ عَادَيْتَ ﴾ زاد النسائي من وجه آخر في آخره . · وصَلَّى اللهُ عَلَى النَّيِّ ، ﴾ إلا أنه قال المصنف في تخريج أحاديث الإذكار إن هذه الزيادة غريبة لا تثبت لأن فيها عبـد الله بن على لا يعرف وعلى القول بأنه عبد الله بن على بن حسن بن على فالسند منقطع فإنه لم يسمع من عمه الحسن ثم قال فتبين أن هذا الحديث ليس من شرط الحسن لانقطاعه أو جهالة رواته انتهي. فكان عليه أن يقول ولا تثبت هذه الزيادة . والحديث دليل على مشروعية القنوت في صلاة الوتر وهو بحمع عليه في النصف الآخير من رمضان وذهب الهادوية وغيرهم إلى أنه يشرع أيضاً في غيره إلا أن الهادوية لايجيزونه بالدعاء من غير القرآن . والشافعية يقولون إنه يقنت بهذا الدعاء في صلاة الفجر ومستندهم في ذلك قوله :

25 — ﴿ وَالْبِهِقَ عَنْ ابْنُ عِبْاسُ رَضَى الله عَنْهُ كَانَ رَسُولُ الله صَلَّى الله عَلَيْهُ وَسَلَّمَ الله عَنْهُ وَلَمْ الله عَنْهُ وَاللَّهُ اللَّهُ مِنْ صَلّاَةِ الشَّبْحِ ﴾ قلت أجمله هذا وذكره فى تخريج الآذكار من رواية البيهتى وقال « اللهم اهدنى _ الحديث ، إلى آخره رواه البيهتى من طرق أحدها عن بريد ، بالموحدة والراء تصغير برد وهو ثقبة بن أبى مريم سمعت ابن الحنفية وابن عباس يقولان : كان النبى صلى الله عليه وسلم يقنت فى صلاة الصبح ووثر الليل بهؤلاء الكلمات . وفى إسناده مجهول وروى من طريق أخرى وهى الني ساق المصنف لفظها عن ابن جريج بلفظ : يعلنا دعاء ندعو به فى القنوت من صلاة الصبح . وفيه عبد الرحمن بن هرمن ضعيف ولذا قال المصنف ﴿ وَفِي سنده ضعف ﴾

25 -- ﴿ وعن أَبِي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم • إِذَا سَجَدَ أَحَدُكُم فَلَا يَسْرُكُ كَا يَسْرُكُ الْبَعِيرُ ولْيَضَعْ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ ، أَخرجه الثلاثة ﴾ هذا الحديث أخرجه أهل السنن وعلله البخارى والترمذى والدارقطنى قال البخارى محمد بن عبد الله بن الحسن لايتابع عليه وقال : لا أدرى سمع من أبي الزناد أم لا وقال الترمذى : غريب لا نعرفه من حديث أبي الزناد وقد أخرجه النسائى من حديث أبي هريرة أيضاً عنه : أن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يذكر فيه : وليضع يديه قبل ركبتيه : وقد أخرج ابن أبي داود من حديث أبي هريرة • أن النبي صلى الله عليه وسلم أبي هريرة • أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا سجد بدأ بيديه قبل ركبتيه ؛ ومثله أخرج الدراوردى من حديث ابن عمر وهو الشاهد الذي سيشير المصنف إليه ومثله أخرج الدراوردى من حديث ابن عمر وهو الشاهد الذي سيشير المصنف إليه

وقد أخرج ابن خزيمة فى صحيحه من حديث مصعب بن سعد بن أبى وقاص عن أبيه قال : كنا نضع اليدين قبل الركبتين فأمرنا بوضع الركبتين قبل اليدين . والحديث دليل على أنه يقدّم المصلى يديه قبل ركبتيه عند الانحطاط إلى السجود وظاهر الحديث الوجوب لقوله لا يبركن وهو نهى وللأمر بقوله • وليضع = قيل ولم يقل أحد بوجوبه فتعين أنه مندوب وقد اختلف العلماء فى ذلك فذهب الهادوية ورواية عن مالك والأوزاعى إلى العمل بهذا الحديث حتى قال الأوزاعى أدركنا الناس يضعون أيديم قبل ركبهم . وقال ابن أبى داود: وهو قول أصحاب الحديث وذهبت الشافعية ورواية عن مالك إلى العمل بحديث وائل وهو قوله ﴿ وهو ﴾ الشافعية والحنفية ورواية عن مالك إلى العمل بحديث وائل وهو قوله ﴿ وهو ﴾ أى حديث أبى هريرة همذا ﴿ أقوى ﴾ فى سنده ﴿ من حديث وائل بن حجر ﴾ وهو أنه قال :

١٤٤ ـ ﴿ رأيت النبي صلى الله عليه وسلم و إِذَا سَجَدَ وضَعَ رُكُبتَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ ، أخرجه الأربعة فإن للأول ﴾ أي حديث أبي هريرة ﴿ شاهد من حديث ابن عمر رضى الله عنه صححه ابن خزيمة ﴾ تقدم ذكر الشاهد هذا قريباً ﴿ وذكره ﴾ أي الشاهد ﴿ البخارى معلقا موقوفا ﴾ فقال : قال نافع : كان ابن عمر يضع يديه قبل ركبتيه ، وحديث وائل أخرجه أصحاب السنن الأربعة وابن خزيمة وابن السكن في صحيحهما من طريق شريك عن عاصم بن كليب عن أبيه قال البخارى والترمذي وابن أبي داود والبيهق : تفرد به شريك ولكن له شاهد عن عاصم الأحول عن أنس قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم انحط بالتكبير حتى سبقت ركبتاه يديه : أخرجه الدارقطني والحاكم والبيهق وقال الحاكم هو على مسبقت ركبتاه يديه : أخرجه العلاء بن العطار والعلاء بجهول . وهذا حديث على مسعود أخرجه الطحاوي وقال به أحمد وإسحق وجماعة من العلماء ؛ وظاهر المصنف ترجيح حديث أبي هريرة وهو خلاف مذهب إمامه الشافعي وقال المصنف ترجيح حديث أبي هريرة وهو خلاف مذهب إمامه الشافعي وقال

النووى لا يظهر ترجيح أحد المذهبين على الآخر ولكن أهل هذا المذهب رجحوا حديث وائل وقالوا فى أبي هريرة إنه مضطرب إذ قد روى عنه الأمران وحقق ابن القيم المسئلة وأطال فيها وقال إنّ فى حديث أبي هريرة قلباً من الراوى حيث قال وليضع يديه قبل ركبتيه وإن أصله : وليضع ركبتيه قبل يدبه قال ويدل عليه أوّل الحديث وهو قوله : فلا يبرك كا يبرك البعير فإنّ المعروف من بروك البعير هو تقديم اليدين على الرجلين وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم الآمر بمخالفة سائر الحيوانات في هيئات الصلاة فنهى عن التفات كالتفات الثعلب وعن افتراش كافتراش السبع وإقعاء كإقعاء الكلب ونقر كنقر الغراب ورفع الآيدي كأذناب خيل شمس أى حال السلام وقد تقدّم وبجمعها قولنا :

إذا نحن قنا في الصلاة فإننا نهينا عن الإتيان فيها بسِتّة أبرُوك بعير والتفات كثعلب ونقر غراب في سجود الفريضة وإقعاء كلب أو كبسط ذراعه وأذناب خيل عند فعل التحية وزدنا على ما ذكره في الشرح قولنا :

وزدنا كندبيح الحمار بمده العنق وتصويب لرأس بركعة هذا السابع وهو بدال بعدها موحدة ومثناة تحتية وحاء مهملة وروى بالذال المعجمة قيل وهو تصحيف قال في النهاية : هو أن يطأطئ المصلى رأسه حتى يكون أخفض من ظهره انتهى . إلا أنه قال النووى حديث التدبيح ضعيف ، وقيل كان وضع اليدين قبل الركبتين ثم أمروا بوضع الركبتين قبل اليدين وحديث ابن خزيمة الذي أخرجه عن سعد بن أبي وقاص وقدمناه قريباً يشعر بذلك ، وقول المصنف إنّ لحديث أبي هريرة شاهدا يقوى به : معارض بأنّ لحديث وائل أيضا شاهدا قد قدمناه . وقال الحاكم إنه على شرطهما وغايته وإن لم يتم كلام الحاكم فهو مشل شاهد أبي هريرة الذي تفرّد به شريك فقد اتفق حديث وائل وحديث أبي هريرة أبي على تحقيق أبيل الفيم فديث أبي هريرة أبي هريرة أبي هريرة أبي تحقيق أبير الفيم فديث أبي هريرة أبي القرة ، وعلى تحقيق أبير الفيم فديث أبي هريرة أبي القرة ، وعلى تحقيق أبير الفيم فديث أبي هريرة أبي القرة ، وعلى تحقيق أبير الفيم فديث أبي هريرة أبي القرة ، وعلى تحقيق أبير الفيم الميرة أبي الميرة أبي الميرة أبي الميرة أبيرة أبيرة أبي القرة ، وعلى تحقيق أبير القرة الميرة أبيرة أبي

عائد إلى حديث وائل وإنما وقع فيه قلب ولا ينكر ذلك فقد وقع القلب فى ألفاظ الحديث .

ه٤ __ ﴿ وعن ابن عمر رضى الله عنه أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم كَانَ إِذَا قَعَـدَ لِلتَّشَهُّدِ وضَعَ يَدَهُ الْيُشرَى عَلَى رُكْبَتِهِ الْيُسْرَى والْيُمْنَي عَلَى اليُّمْنَى وعَقدَ ثَلَاثًا وَخْسِينَ وأَشَارَ بِإِصْبَعِهِ السَّبَّابَةِ ﴾ قال العلما. خصت السبانة بالإشارة لاتصالها بنياط القلب فتحريكها سبب لحضوره ﴿ رواه مسلم وفي رواية له وقَبَضَ أَصَابِعَهُ كُلَّهَا وأَشَارَ بِالَّتِي تَلِي الإِبْهَامَ ﴾ ووضع اليدين على الركبتين بحمع على استحبابه . وقوله « وعقد ثلاثاً وخمسين » قال المصنف في التلخيص صورتها أن يجعل الإبهام مفتوحة تحت المسبحة وقوله • وقبض أصابعه كلها ، أي أصابع يده اليمني وقبضها على الراحة وأشار بالسبابة وفى رواية وائل بن حجر « حلق بين الإبهام والوسطى ، أخرجه ابن ماجه فهذه ثلاث هيئات جعـل الإبهام تحت المسبحة مفتوحة وسكت في هذه عرب بقية الاصابع هل تضم إلى الراحة أو تبتى منشورة على الركبة ﴿ الثانية › ضم الأصابع كلها على الراحة والإشارة بالمسبحة ﴿ الثَّالَثَةِ ﴾ التحليق بين الإبهام والوسطى ثم الإشارة وورد بلفظ الإشارة كما هنا وكما في حديث ابن الزبير : أنه صلى الله عليه وسلم كان يشير بالسبابة ولا يحرّكها . أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن حبان في صحيحه وعنــد ابن خزيمة والبيهتي من حديث واثل : أنه صلى الله عليه وسلم رفع أصبعه فرأيته يحرَّكها يدعو بها . قال البيهتي : يحتمل أن يكون مراده بالتحريك الإشارة لا تكرير تحريكها حتى لا يعارض حديث ابن الزبير . وموضع الإشارة عنــد قوله : لا إله إلا الله ؛ لمــا رواه البيهتي من فعل النبي صلى الله عليه وسلم وينوى بالإشارة التوحيد والإخلاص فيه فيكون جامعاً في التوحيـد بين الفعـل والقول والاعتقاد ولذلك نهى الني صلى الله عليه وسـلم عن الإشارة بالاصبعين وقال «أحد أحد » لمن رآه يشير بأصبعيه ثم الظاهر

أنه مخير بين هذه الهيئات . ووجه الحكمة شغـل كل عضو بعبادة . وورد في البد اليسرى غند الدارقطني من حديث ابن عمر : أنه صلى الله عليه وسلم ألقم كفه اليسرى ركبته ، وفسر الإلقام بعطف الأصابع على الركبة وذهب إلى هـذا بعضهم عملاً مهذه الرواية قال : وكأن الحكمة فيه منع اليد عر. العبث . واعلم أن قوله في حديث ابن عمر " وعقد ثلاثاً وخمسين ، إشارة إلى طريقة معروفة تواطأت عليها العرب في عقود الحساب وهي أنواع من الآحاد والعشرات والمئين والألوف أما الآحاد فللواحد عقد الحنصر إلى أقرب مايليه من ماطن الكف ، وللاثنين عقد البنصر معها كذلك ، وللثلاثة عقد الوسطى معها كذلك وللأربعة حل الخنصر ، وللخمسة حـل البنصر معها دون الوسطى ، وللستة عقد الينصر وللثمانية بسط البنصر فوقها كذلك ، وللتسعة بسط الوسطى فوقهـا كذلك ، وأما العشرات فلها الإمهام والسبابة ، فللعشرة الأولى عقد رأس الإمهام على طرف السبابة ، وللعشرين إدخال الإبهام بين السبابة والوسطى ، وللثلاثين عقد رأس السبابة على رأس الإبهام عكس العشرة ، وللأربعين تركيب الإبهام على العقد الأوسط من السبابة وعطف الإبهام إلى أصلها ، وللخمسين عطف الإبهام إلى أصلها وللستين تركيب السبابة على ظهر الإبهام عكس الاربعين وللسبعين إلقاء رأس الإبهام على العقد الاوسط مر. السبابة ورد طرف السبابة إلى الإسهام، وللثمانين رد طرف السبابة إلى أصلها وبسط الإبهام على جنب السبابة من ناحية الإبهام وللتسعين عطف السبابة إلى أصل الإبهام وضمها بالإبهام ، وأما المئين فكالآحاد إلى تسعائة في اليد اليسرى والالوف كالعشرات في اليسرى .

٤٦ - ﴿ وعن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال النفت إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال * إِذَا صَلَى أَحَدُكُمُ * فَلْيَقُل التَّحِيَّاتُ ﴾ جمع تحيية ومعناها البقاء والدوام أو العظمة أو السلامة من الآفات أو كل أنواع التعظيم

﴿ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ ﴾ قيـل الخس أو ما هو أعم من الفرض والنفل أو العبادات كلهـا أو الدعوات أو الرحمة وقيل النحيات العبادات القولية والصلوات العبادات الفعلية ﴿ وَالطَّيِّمَاتُ ﴾ أي ما طاب من الكلام وحسن أن يثني به على الله أو ذكر الله أو الاقوال الصالحة أو الاعمال الصالحة أو ما هو أعم من ذلك وطيبهما كونها كاملة خالصة عن الشوائب والنحيات مبتدأ خبرها لله ، والصلوات والطيبات عطف عليه وخبرهما محذوف وفيـــه تقادير أخر ﴿ السَّـلَامُ ﴾ أي السلام الذي يعرف كل أحـد ﴿ عَلَـٰهُكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ ورَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَانُتُهُ ﴾ خصوه صلى الله عليه وسلم أولا بالسلام عليه لعظم حقه عليهم وقدموه على التسليم على أنفسهم لذلك تم أتبعوه بالسلام عليهم في قولهم ﴿ السَّلَامُ عَلَــْيْنَا وعَلَى عِبَادِ اللهِ الصَّالِحِينَ ﴾ وقد ورد أنه يشمل كل عبد صالح في السياء والأرض وفسر الصالح بأنه الفيائم بحقوق الله وحقوق عباده ودرجاتهم متفاوتة ﴿ أَشْهَـدُ أَنْ لَا إِلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ﴾ لا مستحق للعبادة بحق غيره فهو قصر إفراد لان المشركين كانوا يعبدونه ويشركون معه غيره ﴿ وأَثْمَهُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ ورَسُولُهُ ﴾ هكذا هو بلفظ عبده ورسوله في جميع روايات الامهات الست ووهم ابن الأثير في جامع الأصول فساق حديث ابن مسعود بلفظ • وأن محمدا رسول الله ، ونسبه إلى الشيخين وغيرهما وتبعه بملى وهمه صاحب تيسير الوصول وتبعهما على الوهم الجلال في ضوء النَّهار وزاد أنه لفظ البخاري ، ولفظ البخاري كما قَالُهُ المُصنفُ فَتَذِبِهِ ﴿ ثُمَّ ۚ لَيَتَخَيَّرُ مِنَ الدُّعَاءِ أَعْجَبِهُ إِلَيْهِ فَيَدْعُو ، متفق عليه واللفظ للبخاري ﴾ قال البزار أصح حديث عندي في التشهد حديث ابن مسعود يروي عنه من نيف وعشرين طريقاً ولا نعلم روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد أثبت منه ولا أصح إسناداً ولا أثبت رجالا ولا أشد تضافراً بكثرة الاسانيد والطرق. وقال مسلم : إنما أجمع النباس على تشهد ابن مسعود لان أصحابه لا يخالف بعضهم بعضاً وغيره قد اختلف عنه أصحابه وقال محمد بن يحيي الذهلي

هو أصح ماروى في التشهد وقد روى حـديث التشهد أربعـة وعشرون صحابيا بألفاظ مختلفة اختار الجماهير منها حديث ابن مسعود والحديث قيـه دلالة على وجوب التشهد لقوله « فليقل » وقد ذهب إلى وجوبه أئمة من الآل وغيرهم من العلماء وقالت طائفة إنه غير واجب لعدم تعليمه المسيء صلاته ثم اختلفوا في الْالفاظ التي تجب عند من أوجبه أو عنـد من قال إنه سـنة وقد سمعت أرجحية حديث ان مسعود وقد اختاره الاكثر فهو الارجح وقد رجح جماعة غيره من ألفاظ التشهد الواردة عر. الصحابة وزاد ابن أبي شيبة قول • وحـده لاشريك له ، في حمديث ابن مسعود من رواية أبي عبيدة عن أبيه وسنده ضعيف لكن ثبتت هـذه الزيادة من حديث أبي موسى عنـد مسلم وفي حديث عائشة الموقوف في الموطأ وفي حديث ابن عمر عند الدارقطني إلا أنه بسند ضمف وفي سنن أبي داود • قال ابن عمر زدت فيـــه وحده لا شريك له ، وظاهره أنه موقوف على ابن عمر . وقوله • ثم ليتخير مر. الدعاء أعجبه ٣ زاد أبو داود : فيدعو به ونحوه للنسائي من وجه آخر بلفظ فليدع . وظاهره الوجوب أيضاً للأمر به وأنه يدعو بمـا شا. من خير الدنيا والآخرة وقد ذهب إلى وجوب الاستعادة الآتيـة طاوس فإنه أمر ابنه بالإعادة للصلاة لما لم يتعوذ من الاربع الآني ذكرها وبه قال بعض الظاهرية وقال ابن حزم ويجب أيضا في التشهد الأول والظاهر مع القائل بالوجوب . وذهب الحنفية والنخمي وطاوس إلى أنه لا يدعو في الصلاة إلا بما يوجد في الفرآن وقال بعضهم لا يدعو إلا بما كان مأثوراً وبرد القواين قوله صلى الله عليه وسلم • ثم ليتخير من الدعاء أعجبه • وفي لفظ « ما أحب » وفي لفظ للبخاري » من الثناء ما شاء » فهو إطلاق للداعي أن يدعو بما أراد وقال ابن سيرين لا يدعو في الصلاة إلا بأمر الآخرة وقد آخرج سعيد بن منصور من حديث ابن مسعود = فعلمنا التشهد في الصلاة أي النبي صلى الله عليه وسلم ثم يقول إذا فرغ أحدكم من النشهد اللهم إني أسألك

٧٤ - ﴿ ولمسلم عن ابن عباس رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا التشهد ا التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكاتُ الصّلوَاتُ الطّيِّبَاتُ للهِ - الح * ﴾ تمامه السلام عليك أيها النبى ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله = هذا لفظ مسلم وأبى داود ورواه الترمذى وصححه كذلك لكنه ذكر السلام منكراً ، ورواه ابن ماجه كمسلم لكنه قال : وأشهد أن محمداً عبده ورسوله = ورواه الشافعى وأحمد بتنكير السلام أيضاً وقالا فيه و وأن محمداً ، ولم يذكرا أشهد وفيه زيادة المباركات وحذف الواو من الطبيات . وقد اختار الشافعى تشهد ابن عباس هذا قال المصنف إنه قال الشافعى لما قيل له كيف صرت إلى حديث ابن عباس في التشهد قال لمها رأيته واسعاً وسمعته عن ابن عباس صحيحاً وكان عندى أجمع في التشهد قال لمها رأيته واسعاً وسمعته عن ابن عباس صحيحاً وكان عندى أجمع

وأكثر لفظاً من غيره فأخذت به غير معنف لمن يأخذ بغيره بما صح

٤٨ ـــ ﴿ وَعَن فَصَالَةً ﴾ بِفتح الفاء بزنة سحانة هو أبو محمد فضالة ابن ﴿ عبيد رضى الله عنه ﴾ بصيغة التصغير لعبد . أنصاري أوسى . أول مشاهده أحـد ثم شاهد ما بعدها وبايع تحت الشجرة ثم انتقل إلى الشام وسكن دمشق وتولى القضاء بها ومات بهـا وقيل غير ذلك ﴿ قال سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا يدعو في صلاته ولم يحمد الله ولم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم فقال « تَجَلَّ هـٰـذًا ، أى بدعائه قبل تقديم الامربن ﴿ ثم دعاه فقال ﴿ إِذَا صَلَّى أَحَدُكُم ۖ فَلْيَبْدَأُ بِتَحْمِيدِ رَبِّهِ وَالثَّنَاءِ عَلَيْهِ ﴾ هو عطف تفسيري ويحتمل أن براد بالتحميد نفسه وبالثناء ما هو أعم أى عبارة فيكون من عطف العام على الحاص ﴿ ثُمَّ يُصَلَّى ﴾ هو خبر محذوف أى ثم هو يصلي عطف جملة على جمـلة فلذا لم تجزم ﴿ عَلَى النبي صلى الله عليه وسلم ثُمَّ يَدْعُو بَمَا شَاءَ ، ﴾ من خبير الدنيا والآخرة ﴿ رواه أحمد والثلاثة وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم ﴾ الحديث دليـل على وجوب ماذكر من التحميد والثناء والصلاة عليه صلى الله عليه وسلم والدعاء بمـا شاء وهو موافق في المعنى لحديث ابن مسعود وغيره فإن أحاديث التشهد تتضمن ماذكر من الحمد والثناء وهي مبينة لما أجمله هذا ويأتى الكلام في الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم ، وهذا إذا ثبت أن هذا الدعاء الذي سمعه الني صلى الله عليه وسلم من ذلك الرجل كان في قعدة التشهد ، وإلا فليس في هذا الحديث دليل على أنه كان ذلك حال قعمدة التشهد إلا أن ذكر المصنف له هنا بدل على أنه كان في قعود التشهد وكأنه عرف ذلك من سياقه وفيه دليل على تقديم الوسائل بين يدى المسائل وهي نظير • إياك نعبد وإياك نستعين ، حيث قدم الوسيلة وهي العبادة على طلب الاستعانة

ولم يشهد بدراً وإنما نزل فنسب إليه . سكن الكونة ومات بها في خلافة أمير المؤمنين على عليه السلام ﴿ قال : قال بشير بن سعد ﴾ هو أبو النعمان بشير بن سعد ابن ثعلية الأنصاري الخزرجي والد النعان بن بشير شهد العقبة وما بعدها ﴿ بارسول الله ، أمرنا الله أن نصلي عليك ﴾ يريد في قوله تعمالي (صلوا عليه وسلموا تسلم) ﴿ فَكَيْفَ نَصْلَى عَلَيْكُ فَسَكَتَ ﴾ أي رسول الله صلى الله عليه وسلم وعند أحمد ومسلم زيادة حتى تمنينا أنه لم يسأله ﴿ ثُم قال ﴿ قُولُوا : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى تُحمَّدِ ، وعَلَى آل مُحمَّدِ كَمَا صَلَيْتَ عَلَى إِبْرَاهِمَ وَبَارِكُ عَلَى مُحمَّدٍ وعَلَى آل تُحمَّدُ كَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِمَ فَى الْعَالَمِينَ إِنَّكَ تَمِيدٌ بَجِيدٌ ﴾ الحميد: صيغة مبالغة فعيسل بمعنى مفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث أى إنك محمود بمحامدك اللائقة بعظمة شأنك وهو تعليل لطلب الصلاة أي لأنك محمود. مر. محامدك إفاضتك أنواع العنايات وزيادة البركات على نبيك الذى تقرب إليـك بامتثال ما أهلته له من أداء الرسالة ، ويحتمل أن خميداً بمعنى حامد أي إنك حامد من يستحق أن يحمد ، ومحمد من أحق عبادك بحمدك وقبول دعاء من يدعو له ولآله وهذا أنسب بالمقام . ومجيد : مبالغة ماجد والمجـد الشرف ﴿ والسَّلَامُ كَا عُلِّمُ مُمْ ، ﴾ بالبناء للمجهول وتشديد اللام وفيه رواية بالبناء للمعلوم وتخفيف اللام ﴿ رُواه مُسلِّم وَزَادُ ابْ خَرِيمَةً فَكَيْفَ نَصَلَّى عَلَيْكُ إِذَا نَحِنَ صَلَّيْنَا عَلَيْكُ فَي صلاتنا ﴾ وهـذه الزيادة رواها أيضاً ابن حبان والدارقطني والحاكم وأخرجه أبو حاتم وابن خزيمة في صحيحهما ، وحديث الصلاة أخرجه الشيخان عن كعب بن عجرة عن أبي حميـد الساعدي وأخرجه البخاري عر. أبي سعيد والنسائي عن طلحة والطبراني عن سهل بن سعد وأحمد والنسائي عن زيد بن خارجة والحديث دليل على وجوب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في الصلاة لظاهر الأم -أعنى قولوا _ وإلى هـذا ذهب جماعة من السلف والأئمة والشافعي وإسحق ودليلهم الحديث مع زيادته الثابتة ويقتضي أيضاً وجوب الصلاة على الآل

وهو قول الهادي والقاسم وأحمد بن حنبل ولا عذر لمن قال بوجوب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم مستدلا بهذا الحديث من القول بوجوبها على الآل إذ المأمور به واحد ودعوى النووى وغيره الإجماع على أن الصلاة على الآل مندوبة غير مسلمة بل نقول الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم لا تتم ويكون العبد ممثلًا بها حتى يأتى بهذا اللفظ النبوي الذي فيه ذكر الآل لانه قال السائل «كيف نصلي عليك ، فأجابه بالكيفية أنها الصلاة عليه وعلى آله فمن لم يأت بالآل فما صلى عليه بالكيفية التي أمر بها فلا يكون ممتثلا للامر فلا يكون مصليا عليه صلى الله عليه وسلم وكذلك بقية الحديث من قوله «كما صليت إلى آخره ، يجب إذ هو من الكيفية المأمور بهـا ومن فرق بين ألفاظ هذه الكيفية بإيجاب بعضها وندب بعضها فلا دليل له على ذلك . وأما استدلال المهدى في البحر على أن الصلاة على الآل سنة بالقياس على الآذان فإنهم لم يُذكروا معه صلى الله عليه وآله وسلم فيه فكلام باطل فإنه كما قيل لا قياس مع النص لانه لا يذكر الآل في تشهد الاذان لا ندباً ولا وجوباً لانه ليس في الاذان دعاً له صلى الله عليه وسلم بل شهادة بأنه رسول الله والآل لم يأت تعبد بالشهادة بأنهم آله ومن هنا تعلم أن حذف لفظ الآل من الصلاة كما يقع في كنب الحديث ليس على ما ينبغي. وكنت سئلت عنه قديما فأجبت أنه قد صم عند أهل الحديث بلا ريب كيفية الصلاة غلى النبي صلى الله عليه وسلم وهم رواتها وكأنهم حذفوها خطأ تقية لما كان في الدولة الاموية من يكره ذكرهم ثم استمرّ عليه عمل الناس متابعة من الآخر للأوّل فلا وجه له . وبسطت هذا الجواب في حواشي شرح العمدة بسطاً شافياً وأما من هم الآل فني ذلك أقوال الاصح أنهم من حرمت عليهم الزكاة فإنه بذلك فسرهم زيد بن أرقم، والصحابي أعرف بمراده صلى الله عليه وسلم " فتفسيره قرينة على تعيين المراد •ن اللفظ المشترك وقد فسرهم بآل علىّ وآل جعفر وآل عقيل وآل العباس . فإن قيل يحتمل أن يراد بقوله ﴿ إِذَا نَحَنَّ صلينا عليك في صلاتنا، أي إذا نحن دعونا لك في دعائنا. فلا يدل على إيجاب

الصلاة عليه فى الصلاة ﴿ قلت ﴾ الجواب من وجهين الآول المتبادر فى لسان الصحابة من الصلاة فى قوله صلاتنا الشرعية لا اللغوية والحقيقة العرفية مقدّمة إذا تردّدت بين المعنيين . الثانى أنه قد ثبت وجوب الدعاء فى آخر التشهد كا عرفت من الأمر به والصلاة عليه صلى الله عليه وسلم قبل الدعاء واجبة لما عرفت من حديث فضالة وبهذا يتم إبحاب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم بعد التشهد قبل الدعاء الدال على وجوبه .

• ٥ - ﴿ وعن أَبَّى هُرِيرَةَ رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم • إذا تَشَهَّدَ أَحَدُكُم ﴾ مطلق في التشهد الاوسط والاخير ﴿ فَلْـيَسْتَعِدُ باللهِ مِنْ أَرْبَعِ ﴾ بيَّنها بقوله ﴿ يَقُولُ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ جَهَ- يَمَ ا ومِنْ عَذَابِ الْقَـْبِرِ ومِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا والْمَمَاتِ ومِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيح الدُّجَّالِ ، متفق عليه ﴾ وفي رواية لمسلم إذا فرغ أحدكم من التشهد الآخير هذه الرواية قيدت إطلاق الاولى وأبانت أن الاستعاذة المأمور بها بعــد التشهد الاخير ويدل التعقيب بالفاء أنها تكون قبل الدعاء المخير فيه بما شاء . والحديث دليل على وجوب الاستعاذة بما ذكر وهو مذهب الظاهرية وقال ابن حزم منهم ويجب أيضاً في التشهد الأول عملا منه بإطلاق اللفظ المتفق عليه ، وأمر طاوس بإعادة الصلاة لما لم يستعذ فيها فإنه يقول بالوجوب وبطلان الصلاة من تركها ا والجمهور حملوه على النــدب وفيه دلالة على ثبوت عذاب القبر والمراد من فتنة المحيا ما يعرض للإنسان مدّة حياته من الافتتان بالدنيـا والشهوات والجهالات وأعظمها والعياذ بالله أمر الخاتمة عنمد الموت وقيـل هي الابتلا. مع عدم الصبر وفتنة المات قيمل المراد بهما الفتنة عنمد الموت أضيفت إليه لقربهما منه ويجوز أن يراد فتنمة الفعبر وقيمل أراد بهما السؤال مع الحيرة وقد أخرج البخارى إنكم تفتنون في قبوركم مشل أو قريباً من فتنة الدجال، ولا يكون هـذا تكريراً لعذاب القبر لأنَّ عذاب القبر متفرّع على ذلك وقوله * فتنة المسيح الدجال والإحراق والتهمة وغير ذلك والمسيح بفتح الميم وتخفيف السين المهملة وآخره حاء مهملة وفيه ضبط آخر وهذا الاصح ويطلق على الدجال وعلى عيسى ولكن إذا أريد به الدجال قيد باسمه . سمى المسيح لمسحه الارض وقيسل لانه عسوح العين وأما عيسى فقيل له المسيح لانه خرج من بطن أمه ممسوحا بالدهن وقيل لان زكريا مسحه وقيل لانه كان لا يمسح ذا عاهة إلا برئ وذكر صاحب القاموس أنه جمع فى وجه تسميته بذلك خمسين قولا

٥١ _ ﴿ وعن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : علمني دعاء أدعو به في صلاتي قال = قُل اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمتُ نَفْسِي ظُلْتًا كَثْيَرًا ﴾ يروى بالمثالثة وبالموحدة فيخير الداعي بين اللفظين ولا يجمع بينهما لأنه لم يرد إلا أحدهما ﴿ وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلاَّ أَنْتَ ﴾ إقراراً بالوحدانيـة ﴿ فَاغْفِرْ لِي ﴾ استجلاب للمغفرة ﴿ مَغْفِرةً ﴾ نكرها للتعظم أي مغفرة عظيمة وزادها تعظما بوصفها بقوله ﴿ مِنْ عِنْدِكَ ﴾ لأن ما يكون مر. عنده تعـالى لا تحيط بوصفه عبارة ﴿ وَارْحَمْنَى إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾ توسل إلى نيل مغفرة الله ورحمته بصفتي غفرانه ورحمته ﴿ مَنْفَقَ عَلَيْهِ ﴾ الحديث دليل على شرعية الدعاء في الصلاة على الإطلاق من غير تعيين محل له ومن محلاته بعد التشهد والصلاة عليه صلى الله عليه وسلم والاستعاذة بقوله « فليتخير من الدعاء ما شا. ، والإقرار بظلم نفسه اعتراف لانه لا يخلو أحد من البشر عن ظلم نفسه بارتكابه مانهي عنه أو تقصيره عن أداء ما أمر به . وفيه التوسل إلى الله تعالى بأسمائه عند طلب الحاجات واستدفاع المكروهات وأنه يأتى من صفاته في كل مقام ما يناسبه كلفظ الغفور الرحيم عند طلب المغفرة ونحو ﴿ وارزقنا وأنت خير الرازقين ﴾ عند طلب الرزق . والقرآن والادعية النبوية مملوءة بذلك . وفي الحديث دليل على طلب التعليم من العالم سيا في الدعوات المطلوب فيها جوامع الكلم واعلم أنه قد

ورد فى الدعاء بعد التشهد: ألهاظ غير ما ذكر . أخرج النسائى عن جابر ، أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول فى صلاته بعد التشهد: " أحسن الحكلام كلام الله وأحسن الهدى هدى محمد ، وأخرج أبو داود عن ابن مسعود: أنه صلى الله عليه وسلم كان يعلمهم من الدعاء بعد التشهد « اللهم ألف على الخير بين قلوبنا وأصلح ذات بيننا وآهدنا سبل السلام ونجنا من الظلمات إلى النور وجنبنا الفواحش والفتن ما ظهر منها وما بطن وبارك لنا فى أسماعنا وأبصارنا وقلوبنا وأزواجنا وذرياننا وتب علينا إنك أنت التواب الرحيم واجعلنا شاكرين لنعمتك مثنين وذرياننا وتب علينا ، أخرجه أبو داود ، وأخرج أبو داود أيضاً عن بعض بها قابليها وأتمها علينا ، أخرجه أبو داود ، وأخرج أبو داود أيضاً عن بعض الصحابة أنه صلى الله عليه وسلم قال لرجل «كيف تقول فى الصلاة ، قال أتشهد ثم أقول : اللهم إنى أسألك الجنة وأعوذ بك من النار أما إنى لا أحسن دندنتك ولا لا ندندن أنا ومعاذ ، قفيه أنه يدعو الإنسان بأى لفظ شاه من مأثور وغيره .

٥٢ - ﴿ وَعَن وَائُلُ بِن حَجْرِ رَضَى الله عَنْهُ قَالَ : صَلَيْتُ وَ وَكُمُّةُ اللهِ وَبَرَكَامُهُ ، وَعَن شَمَالُهُ عَلَيْ عُلَيْكُم وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَامُهُ ، وَعَن شَمَالُه ، السَّلَامُ عَلَيْكُم وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَامُهُ ، وواه أبو داود بإسناد صحيح ﴾ هذا الحديث أخرجه أبو داود من حديث علقمة بن وائل عن أبيه ونسبه المصنف في التلخيص إلى عبد الجبار بن وائل وقال لم يسمع من أبيه فأعلّه بالانقطاع وهنا قال صحيح وراجعنا سنن أبي داود فرأيناه رواه عن علقمة بن وائل عرب أبيه وقد صح سماع علقمة عن أبيه فالحديث سالم عن الانقطاع فتصحيحه هنا هو الأولى وإن خالف مافي التلخيص ، وحديث التسليمتين رواه خمسة عشر من الصحابة بأحاديث عنلمة ففيها صحيح وحسن وضعيف ومتروك وكلها بدون زيادة وبركاته ، إلا في رواية وائل هذه ورواية عن ابن مسعود وعند ابن ماجه بدون زيادة وبركاته ، إلا في رواية وائل هذه ورواية عن ابن مسعود وعند ابن ماجه بدون زيادة وبركاته ، إلا في رواية وائل هذه ورواية عن ابن مسعود وعند ابن ماجه بدون زيادة وبركاته ، إلا في رواية وائل هذه ورواية عن ابن مسعود عند ابن ماجه بدون زيادة ، وبركاته ، إلا في رواية وائل هذه ورواية عن ابن مسعود عند ابن ماجه بدون زيادة ، وبركاته ، إلا في رواية وائل هذه ورواية عن ابن مسعود عند ابن عاجه بدون زيادة ، وبركاته ، إلا في رواية وائل هذه ورواية عن ابن مسعود عند ابن عاجه وعند ابن بابي قال المصنف هنا بتعين قبول

زيادته إذ هي زيادة عدل . وعدم ذكرها في رواية غيره ليست رواية لعدمهــا قال الشارح: إنه لم ير من قال وجوب زيادة: وبركاته؛ إلا أنه قال قال الإمام يحيى: إذا زاد وبركاته ورضوانه وكرامته أجزأ إذ هو زيادة فضيلة وقد عرفت أن الوارد زيادة وبركاته وقد صحت ولا عذر عن القول بها وقال به السرخسي والإمام والروياني في الحلية وقول ابن الصلاح إنها لم تثبت قد تعجب منه المصنف وقال هي ثابتة عند ابن حبان في صحيحه وعند أبي داود وعند ابن ماجه قال المصنف إلا أنه قال ابن رسلان في شرح السنن : لم نجدها في ابن ماجه . قلت : راجعنا سنن ابن ماجه من نسخة صحيحة مقروءة فوجدنا فيه ما لفظه . باب النسلم حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير حدثنا عمر بن عبيد عن ابن إسحاق عن الأحوص عن عبد الله ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه وعن شماله حتى برى بياض خده : السلام عليكم ورحمة الله وبركانه ، انتهى بلفظه . وفي تلقيح الافكار تخريج الاذكار للحافظ ابن حجر لما ذكر النووى أن زيادة وبركاته زيادة فردة ، ساق الحافظ طرقا عدة لزيادة وبركاته ثم قال فهذه عدة طرق ثبتت بها وبركاته بخلاف ما يوهمه كلام الشيخ أنها رواية فردة انتهى كلامه ، وحيث ثبت أن التسليمتين من فعله صلى الله عليه وسلم فى الصلاة وقد ثبت قوله = صلواكما رأيتمونى أصلى ، وثبت حـديث ، تحريمها النكبير وتحليلها التسليم ، أخرجــه أصحاب السنن بإسناد صحيح فيجب التسليم لذلك . وقد ذهب إلى القول بوجوبه الهادوية والشافعية وقال النووي إنه قول جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم . وذهبت الحنفية وآخرون إلى أنه سنة مستدلين على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم في حديث ابن عمر = إذا رفع الإمام رأسه من السجدة وقعد ثم أحدث قبل التسليم فقد تمت صلاته ، فدل على أن التسليم ليس بركن واجب وإلا لوجبت الإعادة ولحديث المسيء صلاته فإنه صلى الله عليه وسلم لم يأمره بالسلام وأجيب عنه بأن حديث ابن عمر ضعيف باتفاق الحفاظ فإنه أخرجه البرمذي وقال هذا

حديث إسناده ليس بذاك القوى وقد اضطربوا في إسناده وحديث المسيء صلائه لا ينافي الوجوب فإن هذه زيادة وهي مقبولة والاستدلال بقوله تعـالي (اركعوا واسجدواً) على عـدم وجوب السلام استدلال غير تام لان الآبة بحملة بين المطلوب منها فعله صلى الله عليه وسلم ولو عمل بها وحدها لمنا وجبت القراءة ولا غيرها . ودل الحمديث على وجوب التسليم على اليمين واليسار وإليه وذهبت الهادوية وجماعة . وذهب الشافعي إلى أن الواجب تسليمة واحدة والثانية مسنونة قال النووى أجمع العلماء الذين يعتد بهم أنه لايجب إلا تسليمة واحدة فإن اقتصر علمها استحب له أن يسلم تلقاء وجهه فإن سلم تسليمتين جعل الاولى عن يمينه والثانية عن يساره ولعل حجة الشافعي حديث عائشة « أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا أوتر بتسع ركعات لم يقعد إلا في الشامنة فيحمد الله ويذكره ويدعو ثم ينهض ولا يسلم ثم يصلي التاسعة فيجلس ويذكر الله ويدعو ثم يسلم تسليمة » أخرجه ابن حبان وإسناده على شرط مسلم . وأجيب عنه بأنه لا يعارضحديث الزيادة كما عرفت من قبول الزيادة إذا كانت من عدل وعند مالك أن المسئون تسليمة واحدة وقد بين ابن عبد البر ضعف أدلة هـذا القول من الأحاديث . واستدل المالكية على كفاية التسليمة الواحدة بعمل أهل المدينة وهو عمل توارثوه كابراً عن كابر . وأجيب عنه بأنه قد تقرر في الاصول أن عملهم ليس بحجة وقوله « عن يمينه وعن شماله ، أي منحرفا إلى الجهتين بحيث يرى بياض خدّه كما ورد في رواية سعد « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم سلم عن يمينه وعن شماله حتى كأنى أنظر إلى صفحة خده ، وفي لفظ = حتى أرى بياض خده ، أخرجه مسلم والنسائي

٥٣ ــ ﴿ وعن المغيرة بن شعبة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في دبر ﴾ قال في القاموس الدبر بضم الدال وبضمتين نقيض القبل من كل شيء عقبه ومؤخره وقال في الدبر محركة الدال والباء بالفتح الصلاة في آخر وقتها

وتسكن الباء ولا يقال بضمتين فإنه من لحن المحدثين ﴿ كُلُ صلاة مكتوبة و لا إِلهَ اللّهُ اللّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِبكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ اللّهُمّ لَا مَا فِع عِند عبد بن حميد اللّهُمّ لَا مَا فِيع عِند عبد بن حميد بعده ولا راد لما قضيت ، ﴿ وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدّ مِنْكَ الْجَدّ ، متفق عليه ﴾ زاد الطبراني من طريق أخرى عن المغيرة بعد قوله له الملك وله الحمد « يحيي ويميت وهو حيّ لايموت بيده الحنير ، ورواته موثقون وثبت مثله عند البزار من حديث عبد الرحمن بن عوف بسند صحيح لكنه في القول إذا أصبح وإذا أمسي ومعني ومعنى « لا مانع لما أعطيت ، أن من قضيت له بقضاء من رزق أو غيره لا يمنعه أحد عنه ومعنى « لا معطى لما منعت ، أنه من قضيت له بحرمان لامعطى له . والجد بفتح الحيم كا سلف قال البخاري معناه الغني والمراد لا ينفعه ولا ينجيه حظه في الدنيا بالمال والولد والعظمة والسلطان وإنما ينجيه فضلك ورحمتك ، والحديث دليل على استحباب هذا الدعاء عقب الصلوات لما اشتمل على توحيد الله ونسبة الأمر كله إليه استحباب هذا الدعاء عقب الصلوات لما اشتمل على توحيد الله ونسبة الأمر كله إليه والمنع والإعطاء وتمام القدرة .

٥٥ – ﴿ وعن سعد بن أبي وقاص رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتعوذ بهن دبر كل صلاة : اللّهُمَّ إنِّى أَعُوذُ بِكَ ﴾ أى ألتجئ إليك ﴿ مِنَ الْبُحْلِ ﴾ بضم الموحدة وسحكون الحاء المعجمة وفيه لغات ﴿ وأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْبُحْبِ ﴾ بزنة البخل ﴿ وأَعُوذُ بِكَ مِنْ أَن أردَّ إِلَى أَرْذَلِ الْهُمُرِ وأَعُودُ بِكَ مِنْ عَذَابِ القَّبْرِ ، رواه البخارى ﴾ قوله بك مِنْ فِينَةِ اللهُ نيا وأَعُودُ بِكَ مِنْ عَذَابِ القَّبْرِ ، رواه البخارى ﴾ قوله در الصلاة هنا وفي الأول يحتمل أنه قبل الحروج لأن دبر الحيوان منه وعليه بعض أئمة الحديث ويحتمل أنه بعدها وهو أقرب . والمراد بالصلاة عند الإطلاق المفروضة . والتعوذ من البخل قد كثر في الأحاديث قيل والمقصود منه منع ما يجب بذله من المال شرعا أو عادة والجبن هو المهابة للأشياء والتأخر عن فعلها يقال منه جبان كسحاب لمن قام به والمتعوذ منه هو التأخر عن الإفدام بالنفس يقال منه جبان كسحاب لمن قام به والمتعوذ منه هو التأخر عن الإفدام بالنفس

إلى الجهاد الواجب والتأخر عن الأمر بالمعروف والنهى عن المذكر ونحو ذلك . والمراد من الردّ إلى أرذل العمر هو بلوغ الهرم والخرف حتى يعود كهيئته الأولى في أوان الطفولية ضعيف البنية سخيف العقل قليل الفهم وأما فتنة الدنيا فهى الافتتان بشهواتها وزخارفها حتى تلهيه عن القيام بالواجبات التي خلق لها العبد وهي عبادة بارئه وخالقه وهو المراد من قوله تعالى (إنما أموالكم وأولادكم فتنة) وتقدم الكلام على عذاب القبر .

٥٥ – ﴿ وعن ثوبان رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا انصرف من صلاته ﴾ أى سلم منها ﴿ استغفر الله ثلاثاً ﴾ بلفظ أستغفر الله وفي الاذكار للنووى قيل الأوزاعي وهو أحد رواة هذا الحديث كيف الاستغفار قال تقول أستغفر الله أستغفر الله ﴿ وقال ﴿ اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلاَمُ ومِنْكَ السَّلاَمُ ومِنْكَ السَّلاَمُ وما تَبَارَكْتَ يَاذَا الْجَلَالِ والإكْرَامِ . رواه مسلم ﴾ والاستغفار إشارة إلى أن العبيد لا يقوم بحق عبادة مولاه لما يعرض له من الوسواس والخواطر فشرع له الاستغفار تداركا لذلك وشرع له أن يصف ربه بالسلام كا وصف به نفسه والمراد ذو السلامة من كل نقص وآفة مصدر وصف به للبالغة ﴿ ومنك السلام ، أى منيك نطلب السلامة من شرور الدنيا والآخرة والمراد بقوله ذو الجلال والإكرام : ذو الغني المطلق والفضل التام وقيل الذي عنيده الجلال والإكرام الجلال والإكرام المجلك والإكرام المجلال والإكرام قال ﴿ وَلَا اللهِ كَرَامُ اللهِ وَالْمَالِ وَالْمِلْ وَالْمِلْ وَالْمُ وَلَا الْمَالِ وَالْمُ وَلَا الْمَالُولُ وَالْمُ وَلَا الْمَالُولُ وَالْمُ وَالْمُ وَالْمُ وَلَا الْمَالُولُ وَالْمُ وَلَا الْمِلْ وَالْمُ وَلَا الْمَالُولُ وَلَا الْمَالُولُ وَالْمُ وَلَا اللهِ وَلَا قَالُ وَلَا الْمُحْدِي وَلَا اللهُ وَلَا الْمُحْدُولُهُ وَلَا وَالْمُ وَلَا وَلَا وَلَا الْمَالُولُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا الْمُحْدُلُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا وَلَا وَلَا اللهُ وَلَا وَلَا وَلَا وَلَا وَلَا اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا

٥٦ ـ ﴿ وَعَنَ أَبِي هُرِيرَةَ رَضَى الله عَنه عَن رَسُولَ الله صَلَى الله عليه وَسَلَمُ قَالَ ﴿ وَ مَنْ سَـبَّحَ اللّهَ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا و ثَلَاثِينَ ﴾ يقول سبحان الله ﴿ وَحَمِدَ اللّهَ ثَلَاثًا و ثَلَاثِينَ ﴾ يقول الحمد لله ﴿ وَكَبَّرَ اللّهَ ثَلَاثًا و ثَلَاثِينَ ﴾ يقول الله أكبر ﴿ فَيَلْكُ يَسْعُ ويُسْعُونَ ﴾ عدد أسماه الله الحسنى ﴿ وَقَالَ تَمَامَ

الْمَانَةُ لَا إِلَٰهَ إِلاَّ اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ غُفِرَتْ خَطَامًاهُ ولَوْ كانتْ مِثْلَ زَمَدِ الْبَحْرِ ﴾ هو ما يعلو عليه عند اضطرابه ﴿ رواه مسلم ، وفي رواية أخرى ﴾ لمسلم عن أبي هريرة ﴿ أن التكبير أربع وثلاثون ﴾ وبه تتم المائة فيذبغي العمل مهذا تارة وبالتهليل أخرى ليكون قد عمل بالروايتين وأما الجمع بينهما كما قال الشارح وسبقه غيره فليس بوجه لأنه لم يرد الجمع بينهما ولانه يخرج العدد عن المائة هذا وللحديث سبب وهو : أن فقراء المهاجرين أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالوا يارسول الله قد ذهب أهل الدُّنور بالدرجات العلا والنعيم المقيم ، فقال وما ذلك ؟ قالوا يصلون كما نصلي ويصومون كما نصوم ويصَّدَّقون ولا نتصدَّق ويعتقون ولا نعتق فقـال رسول الله صلى الله عليه وسلم أفلا أعلمكم شيئاً تدركون به من سبقكم وتسبقون به من بعدكم ولا يكون أحد أفضل منكم إلا من صنع مثل ماصنعتم؟ قالوا بلي قال: سبحوا الله – الحديث ، وكيفية التسبيح وأخويه كما ذكرنا وقيل يقول سبحان الله والحمد لله والله أكبر ثلاثاً وثلاثين ٩ وقد ورد في البخاري من حديث أبي هربرة أيضاً « يسبحون عشراً ويحمدون عشراً ويكبرون عشراً » وفي صفة أخرى « يسبحون خمسأ وعشرين تسبيحة ومثلها تحميدا ومثلها تكبيرا ومثلها لاإله إلا الله وحذه لا شريك له له الملك وله الحمـد وهو على كل شيء قـدير فتتم مائة " وأخرج أبو داود من حديث زيد بن أرقم «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول دبر كل صلاة ﴿ اللهم ربنا ورب كل شيء أنا شهيد أنك أنت الرب وحدك لا شريك لك اللهم ربنا ورب كل شيء إنا نشهد أن محمداً صلى الله عليه وسلم عبدك ورسولك اللهم ربنا ورب كل شيء أنا شهيد أن العباد كلهم إخوة اللهم ربنا ورب كل شيء اجعلني مخلصا لك وأهلي في كل ساعة من الدنيا والآخرة باذا الجلال والإكرام استمع واستجب ، الله أكبر الله أكبر الأكبر الله نور السموات والأرض الله أكبر الأكبر حسي الله ونعم الوكيل الله أكبر الأكبر ، وأخرج أبو داود [۲۰ _ سبل الدلام _ ۱]

من حديث على عليه السلام ، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سلم مر. الصلاة قال : اللهم اغفر لى ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني أنت المفدّم وأنت المؤخر لا إله إلا أنت ، وأخرج أبو داود والنسائي من حديث عقبة بن عامر ه أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقرأ بالمعوِّذات دبر كل صلاة ، وأخرج مسلم من حديث البراء : أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول بعد الصلاة « رب قنى عــذابك يوم تبعث عبادك ، وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير عشر مرات أخرجه أحمد وهو زيادة على ما ذكر في غيرهما وأخرج الترمذي عن أبي ذرّ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " من قال في دير صلاة الفجر وهو ثان رجليه قبـل أن يتـكلم لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمـد يحيى ويميت وهو على كل شيء قدير عشر مرات كـتب الله له عشر حسنات ومحأ عنه عشر سيئات ورفع له عشر درجات وكان يومه ذلك في حرز من كل مكروه وحرز من الشيطان ولم ينبغ لذنب أن يدركه فى ذلك اليوم إلا الشرك بالله عز وجل ، قال الترمذي غريب حسن صحيح وأخرجــه النســـائي من حديث معاذ وزاد فيه « بيده الخير ، وزاد فيه أيضا « وكان له بكل واحدة قالمًا عتق رقبة ، وأخرج الترمذي والنسائي من حديث عمارة بن شبيب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم • من قال لا إله إلا الله وحده لاشريك له له الملك وله الحمد يحبي ويميت وهو على كل شيء قدير عشر مرات على أثر المغرب بعث الله له ملائكة يحفظونه من الشيطان الرجيم حتى يصبح وكتب له بها عشر حسنات ومحا عنه عشر سيئات موبقات وكانت له بعدل عشر رقبات مؤمنات ، قال الترمذي حسن لانعرفه إلا من حديث ليث بن سعد ولا نعرفه لعارة سماعا من النبي صلى الله عليه وسلم . وأما قراءة الفاتحة بنية كذا وبنية

كذا كما يفعل الآن فلم يرد بها دليل بلهى بدعة . وأما الصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم بعد تمام التسبيح وأخويه من الثناء فالدعاء بعد الذكر سنة والصلاة عليه صلى الله عليه وسلم أمام الدعاء كذلك سنة إنما الاعتياد لذلك وجعله فى حكم السنن الراتبة ودعاء الإمام مستقبل القبلة مستدبرا للمأمومين فلم يأت به سنة بل الذى ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان يستقبل المأمومين إذا سلم ، قال البخارى " باب يستقبل الإمام الناس إذا سلم ، وورد حديث سمرة بن جندب وحديث زيد بن خالد «كان إذا صلى صلاة أقبل علينا بوجهه ، وظاهره المداومة على ذلك

٥٧ _ ﴿ وعن معاذ بن جبل رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له • أُوصِيكَ يَا مُعَاذُ لَا تَدَعَنَ ﴾ هو نهى من ودعه إلا أنه هجر ماضيه فى الاكثر استغناء عنه بنرك وقد ورد قليلا وقرئ ماودعك ربك ﴿ دُبُرَ كُلِّ صَلاَةٍ أَنْ تَقُولَ : اللَّهُمَّ أَعِنِّى عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ وَحُسْنِ عِبَادَ تِكَ » رواه أحمد وأبو داود والنسائى بسند قوى ﴾ النهى أصله التحريم فيدل على إبجاب هذه الكلمات دبر الصلاة وقيل إنه نهى إرشاد ولابد من قرينة على ذلك وقيل يحتمل أنها فى حق معاذ نهى تحريم وفيه بعد وهذه الكلمات عامة لخير الدنيا والآخرة.

٥٨ - ﴿ وعن أَبِي أَمَامَة رَضَى الله عنه ﴾ هو إياس على الآصح كما قاله ابن عبد البر بن ثعلبة الحارثي الآنصاري الحزرجي لم يشهد بدرا إلا أنه عذره صلى الله عليه وسلم عن الحروج لعلته بمرض والدته ، وأبو أمامة الباهلي تقدم في أول الكتاب فإذا أطلق فالمراد به هذا وإذا أريد الباهلي قيد به ﴿ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم • مَنْ قَرَأً آيةَ الْكُرْسِيِّ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ ﴾ أي مفروضة ﴿ لَمْ يَمْنَعُهُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ إِلاَّ الْمَوْتُ ، رواه النسائي وصححه ابن مفروضة ﴿ لَمْ يَمْنَعُهُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ إِلاَّ الْمَوْتُ ، رواه النسائي وصححه ابن على حبان وزاد فيه الطبراني • وقُلُ هُوَ اللهُ أَحَدٌ » ﴾ وقد ورد نحوه من حديث على عليه السلام بزيادة • من قرأها حين يأخذ ،ضجعه أمنه الله على داره ودار جاره وأهل دويرات حوله • رواه البهـق في شعب الإيمان وضعف إسناده وقوله وأهل دويرات حوله • رواه البهـق في شعب الإيمان وضعف إسناده وقوله

ولم يمنعه من دخول الجنة إلا الموت ، هو على حذف مضاف أى لايمنعه إلا عدم موته ، حذف لدلالة الممنى عليه واختصت آية الكرسى بذلك لما اشتملت عليه من أصول الاسماء والصفات الإلهية والوحدانية والحياة والقيومية والعلم والملك والقدرة والإرادة . وقل هو الله أحد متمحضة لذكر صفات الرب تعالى

٩٥ - ﴿ وعن مالك بن الحويرث رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وصَلُوا كما رَأْيْتُمُونِي أُصَلِّى ■ رواه البخارى ﴾ همذا الحديث أصل عظيم فى دلالته على أن أفعاله صلى الله عليه وسلم فى الصلاة وأقواله بيان لما أجمل من الامر بالصلاة فى الفرآن وفى الاحاديث وفيه دلالة على وجوب التأسى به صلى الله عليه وسلم فيا فعله فى الصلاة فكل ما حافظ عليه من أفعالها وأقوالها وجب على الاتة إلا لدليل يختص شيئا من ذلك وقد أطال العلماء الكلام فى الحديث واستوفاه ابن دقيق العيد فى شرح العمدة وزدناه تحقيقا فى حواشها

- (وعن عمران بن حصين رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، صلّ قائمًا فإنْ لَم تستطع الصلاة قاعدا ﴿ فَعَلَى جَنْبٍ وَإِلاّ ﴾ أى وإن لم تستطع الصلاة على جنب ﴿ فَأَوْمٍ ، ﴾ لم نجده فى نسخ البلوغ منسوبا وقد أخرجه تستطع الصلاة على جنب ﴿ فَأَوْمٍ ، ﴾ لم نجده فى نسخ البلوغ منسوبا وقد أخرجه البخارى دون قوله وإلا فأوم والنسائى وزاد ، فإن لم تستطع فستلق لا يكلف الله نفسا إلا وسعها ، وقد رواه الدارقطنى من حديث على عليه السلام بلفظ النهائي لا يستطع أن تسجد أوم واجعل سجودك أخفض من ركوعك ، فإن لم يستطع أن يصلى قاعدا صلى على جنبه الآيمن مستقبلا القبلة فإن لم يستطع أن يصلى على جنبه الآيمن مستقبلا القبلة وفى إسناده ضعف يصلى على جنبه الآيمن على القبلة وفى إسناده ضعف وفيه متروك وقال المصنف لم يقع فى الحديث ذكر الإيماء وإنما أورده الرافعى

قال ولكنه ورد في حديث جار « إن استطعت وإلا فأوم إيمـا. واجعل سجودك أخفض من ركوعك ، أخرجه البزار والبيهتي في المعرفة . قال البزار : وقد سئل عنه أبو حاتم فقال الصواب عرب جابر موقوفا ورفعه خطأ وقد روى أيضاً من حديث ابن عمر وابن عباس وفي إسناديهما ضعف. والحديث دليل على أنه لا يصلى الفريضة قاعداً إلا لعذر وهو عدم الاستطاعة ويلحق به ما إذا خشى ضرراً لقوله تعالى (وما جعـل عليكم في الدين من حرج) وكذا قوله « فإن لم تستطع فعلى جنب » وفي قوله في حديث الطبراني ﴿ فإن نالنه مشقة فجالسا فإن نالته مشقة فنائمًا ، أي مضطجعاً وفيه حجة على من قال إن العاجز عن القعود تسقط عنه الصلاة وهو يدل على أن من نالته مشقة ولو بالتألم يباح له الصلاة من قعود وفيه خلاف والحديث مع من قال إن النألم يبيح ذلك ومن المشقة صلاة من يخاف دوران رأسه إن صلى قائمـا في السفينة أو يخاف الغرق أبيح له القعود . هذا ولم يبين الحديث هيئة القعود على أي صفة ومقتضى إطلاقه صحته على أى هيئة شـاءها المصلى وإليه ذهب جمـاعة من العلمـاء وقال الهـادى وغيره : إنه يتربع واضعاً يديه على ركبتيه ومثله عنــد الحنفية وذهب زيد بن على وجماعة إلى أنه مثـل قعود التشهد. قيل والخلاف في الأفضل قال المصنف في فتح الباري : اختلف في الأفضل فعند الأئمة الثلاثة التربع وقيــل مفترشاً وقيــل متورّكا وفي كل منها أحاديث وقوله في الحديث « على جنب ، الىكلام في الاستطاعة هنا كما مر وهو هنا مطلق وقيـده في حديث على عليه السلام عنــد الدارقطني على جنبه الايمن مستقبل القبلة بوجهه وهو حجة الجهور وأنه يكون على هذه الصفة كتوجه الميت في القبر . ويؤخذ من الحديث أنه لا يجب شيء بعــد تعذر الإيمــا. على الجنب وعن الشافعي والمؤيد بجب الإيماء بالعينين والحاجبين وعن زفر الإيماء بالقلب وقيل بجب إمرار القرآن والذكر على اللسان ثم على القلب إلا أن هذه الكلمة لم تأبُّ في الاحاديث وفي الآية = فاذكروا الله قياما وقعوداً وعلى جنوبكم

وإن كان عدم الذكر لا يننى الوجوب بدليل آخر وقد وجبت الصلاة على الإطلاق وثبت ﴿ إذا أمرتم بأمر فأتوا منه ما استطعتم، فإذا استطاع شيئاً بما يفعل فى الصلاة وجب عليه لانه مستطيع له .

٦١ ـــ ﴿ وَعَنَ جَابِرِ رَضَى الله عَنْهُ أَنَّ النَّى صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَمْ يَض صلى على وسادة فرمى بها وقال • صَلُّ عَلَى الْأَرْضِ إِن اسْتَطَعْتَ وَإِلَّا فَأَوْم إِيمَاءٌ واجْعَلْ شُجُودَكَ أَخْفَضَ مِنْ رُكُوعكَ ، رواه البِهق بسند قوى ولكن صحح أبو حاتم وقفه ﴾ الحديث أخرجه البيهقي في المعرفة من طريق سفيان الثوري وفي الحديث « فرمي مها وأخذ عوداً ليصلي عليه فأخذه ورمي به ، وذكر الحديث. وقال البزار لا يعرف أحد رواه عن الثوري غير أبي بكر الحنني وقد سئل عنه أبو حاتم فقيال الصواب عن جابر موقوفا ورفعه خطأ وقد روى الطبراني من حديث طارق بن شهاب عن ابن عمر قال عاد رسول الله صلى الله عليه وسلم مريضاً فذكره . وفي إسناده ضعف . والحديث دليل على أنه لا يتخذ المريض ما يسجد عليه حيث تعذر سجوده على الأرض وقد أرشــده إلى أنه يفصل بين ركوعه وسجوده ويجعل سجوده أخفض من ركوعه فإن تعذر عليه الفيام والركوع فإنه يومئ من قعود لهما جاعلا الإيمـاء بالسجود أخفض من الركوع أو لم يتعذر عليه القيام فإنه يومئ للركوع من قيام ثم يقعد ويومئ للسجود من قعود وقيل في هذه الصورة يومئ لها من قيام ويقعد للتشهد وقيل نومئ لها كليهما من القعود ويقوم للقراءة وقيل يسقط عنه القيام ويصلى قاعداً فإن صلى قائمًا جاز وإن تعذر عليه القعود أوماً لهما من قيام .

باب سجود السهو وغيره من سجود التلاوة والشكر

ا ــــ ﴿ عن عبد الله بن بحينة رضى الله عنه ﴾ تقدّم ضبطه وترجمته وتكرر على الشارح ترجمته فأعادها هنا ﴿ أنّ النبي صلى الله عليه وسلم صلى بهم الظهر

فقام في الركعتين الاوليين ﴾ بالمثنانين التحتيتين ﴿ ولم بحلس ﴾ وهو تأكيد لقام من ياب ﴿ أَقُولُ لَهُ ارْحُلُ لا تَقْيَمَنَّ عَنْدُنَا ۚ ﴿ فَقَامُ النَّاسُ مَعْهُ حَتَّى إِذَا قَضَى الصلاة وانتظر الناس تسليمه كبر وهو جالس وسجد سجدتين قبل أن يسلم ثم سلم . أخرجه السبعة وهذا لفظ البخاري ﴾ الحديث دليل على أن ترك التشهد الاول سهوا بجبره سجود السهو وقوله صلى الله عليه وسلم = صلوا كما رأيتموني أصلي • يدل على وجوب التشهد الاول وجبرانه هنا عند تركه دل على أنه وإن كان واجبا فإنه بجبر بسجود السهو والاستدلال على عدم وجوبه بأنه لوكان واجبأ لما جبره السجود إذ حق الواجب أن يفعله بنفسه لا يتم إذ يمكن أنه كما قال أحمد بن حنبل واجب ولكنه إن ترك سهوا جبره سجود السهو وحاصله أنه لايتم الاستدلال على عدم وجوبه حتى يقوم الدليل أن كل واجب لا يجزئ عنه سجود السهو إن ترك سهوا وقوله • كبر ، دليل على شرعية تكبيرة الإحرام لسجود السهو وأنهـا غير مختصة بالدخول في الصلاة وأنه يكبرها وإن كان لم يخرج من صلاته بالسلام منها وأما تكبيرة النقل فلم تذكر هنا ولكنها ذكرت في قوله ﴿ وَفَي رُوايَةً لَمُسَلِّم ﴾ أي عن عبد الله بن بحينة ﴿ يَكُمْرُ فَيْ كُلُّ سِجْدَةً وَهُو جَالُسُ وَيُسْجِدُ وَيُسْجِدُ النَّاسُ مَعَهُ ﴾ فيه دليل على شرعية تكبيرة النقل كما سلف في الصلاة وقوله ﴿ مَكَانَ مَانْسَي مِنَ الْجِلُوسُ ﴾ كأنه عرف الصحابي ذلك من قرينة الحـال فهذا لفظ مدرج من كلام الراوى ليس حكاية لفعله صلى الله عليه وسلم الذي شاهده ولا لقوله صلى الله عليه وسلم ثم فيه دليل على أنّ محل مثل هذا السجود قبل السلام ويأتى ما يخالفه والكلام عليه وفى رواية مسلم دلالة على وجوب متابعة الإمام . وفي الحديث دلالة أيضا على وجوب متابعته وإن ترك ما هذا حاله فإنه صلى الله عليه وسلم أقرهم على متابعته مع تركهم للتشهد عمدا وفيه تأمل لاحتمال أنه ما ذكر أنه ترك وتركوا إلا بعد تلبسه وتلبسهم بواجب آخر .

٢ ـــ ﴿ وَعَنَ أَبِّي هُرِيرَةَ رَضِي اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : صَلَّى النَّبِّي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّم

إحدى صلاتي العشي ﴾ هو بفتح العين المهملة وكسر الشين المعجمة وتشديد المثناة التحتية قال الازهرى هو ما بين زوال الشمس وغروبها وقد عينها أبو هريرة فى رواية لمسلم أنها الظهر وفى أخرى أنها العصر ويأتى وقد جمع بينهما بأنها تعددت القصة ﴿ رَكُمْتِينَ ثُم سَلِّم ثُم قَامَ إِلَى خَشْبَةً فَي مَقَدَمُ الْمُسْجِدُ فُوضَعَ يَدُهُ عَلَيْهَا وَفَ القوم ﴾ المصلين ﴿ أبو بكر وعمر فهاما أن يكلماه ﴾ أى بأنه سلم على ركعتين ﴿ وَحَرْجٍ ﴾ من المسجد ﴿ سَرَعان الناس ﴾ بفتح السين المهملة وفتح الراء هو المشهور ويروى بإسكان الراء : هم المسرعون إلى الخروج ، قيل وبضمها وسكون الراء على أنه جمع سريع كففيز وقفزان ﴿ فقالوا : أَقُصِرت ﴾ بضم الفاف وكسر الصاد ﴿ الصلاة ﴾ وروى بفتح القاف وضم الصاد وكلاهما صحيح والأول أشهر ﴿ ورجل يدعوه ﴾ أي يسميه ﴿ النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم ذا اليدين ﴾ وفي رواية : رجل يقال له الخرياق بن عمرو بكسر الخاء المعجمة وسكون الراء فباء موحدة آخره قاف : لقب ذي اليدين لطول كان في يديه _ وفي الصحابة رجل آخر يقال له ذو الشمالين ـ هو غير ذي اليدين ـ ووهم الزهري فجعل ذا اليدين وذا الشمالين واحدا وقد بين العلماء وهمه ﴿ فقال : يا رسول الله أنسيتَ أم قُصِرت الصلاة؟ ﴾ أى شرع الله قصر الرباعية إلى أثنتين ﴿ فقال « لَمْ أَنْسَ و لَمْ تُقْصَرُ ، ﴾ أى فى ظنى ﴿ فقال بلى قد نسيت ، فصلى ركعتين ثم سلم ثم كبر ثم سجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع رأسه فكبر ثم وضع رأسه فكبر فسجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع رأسه وكبر ، متفق عليه واللفظ للبخاري ﴾ هذا الحديث قد أطال العلما. الكلام عليه وتعرضوا لمباحث أصولية وغيرها. وأكثرهم استيفاء لذلك القاضي عياض ثم المحقق ابن دقيق العيد في شرح العمدة وقد وفينا المقام حقه في حواشها والمهم هنا الحكم الفرعي المأخوذ منه وهو أن الحديث دليل على أن نية الخروج من الصلاة وقطعها إذا كانت بناء على ظن التمام لا يوجب بطلانها ولو سلم التسليمتين وأن كلام الناسي لا يبطل الضلاة وكذا كلام من ظن التمتام وبهـذا

قَال جمهور العلماء من السلف والخلف وهو قول ابن عباس وابن الزبير وأخيمه عروة وعطاء والحسن وغيرهم وقال به الشافعي وأحمد وجميع أئمة الحديث وقال به الناصر من أتمـــة الآل وقالت الهـادوية والحنفية التكلم في الصـلاة ناسيا أو جاهلا يبطلها مستدلين بحديث ابن مسعود وحديث زيد بن أرقم فى النهى عن التكلم في الصلاة وقالوا هما ناسخان لهـذا الحديث . وأجيب بأن حديث ابن مسعود كان بمكة متقدما على حديث الباب بأعوام والمتقدم لاينسخ المتأخر وبأن حديث زيد بن أرقم وحديث ابن مسعود أيضا عمومان وهـذا الحديث خاص بمن تكلم ظانا لتمام صلاته فيخص به الحديثان المذكوران فتجتمع الأدلة من غير إبطال لشيء منها . ويدل الحديث أيضاً أن الكلام عمداً لإصلاح الصلاة لا يبطلها كما في كلام ذي اليدين وقوله ﴿ فقالُوا ، يريد الصحابة • نعم ■ كما في رواية تأتى فإنه كلام عمد لإصلاح الصلاة وقد روى عن مالك أن الإمام إذا تـكلم بمـا تـكلم به النبي صلى الله عليه وسـلم من الاستفسار والسؤال عن الشك وإجابة المأموم: أن الصلاة لا تفسد وقد أجيب بأنه صلى الله عليه وسلم تكلم معتقدا للتمام وتـكلم الصحابة معتقدين للنسخ وظنوا حينئذ التمـام. قلت : ولا يخفي أن الجزم باعتقادهم التمام محل نظر بل فيهم متردد بين القصر والنسيان وهو ذو اليدين . نعم سرعان الناس اعتقدوا الفصر ولا يلزم اعتقاد الجميع ولا يخني أنه لاعذر عن العمل بالحـديث لمن يتفق له مثل ذلك وما أحسن كلام صاحب المنار فإنه ذكر كلام الهـدى ودعواه نسخه كما ذكرناه ثم رده بمـا رددناه ثم قال وأنا أقول أرجو الله للعبـد إذا لتى الله عاملا بذلك أن يثبته فى الجواب بقوله صح لى ذلك عن رسولك ولم أجد ما يمنعه وأن ينجو بذلك ويثاب على العمل به وأخاف على المتكلفين وعلى المجبرين على الخروج من الصلاة للاستئناف فإنه ليس بأحوط كما ترى لأن الخروج بغــــير دليل ممنوع وإبطال للعمـل. وفي الحنديث دليل على أن الافعال الكثيرة التي اليست من جنس الصلاة إذا

وقعت سهوا أو مع ظن التمام لا تفسد بها الصلاة فإن فى رواية أنه صلى الله عليه وســــلم خرج إلى منزله وفى أخرى يحر رداءه مغضباً وكذلك خروج سرعان النياس فإنها أفعال كثيرة قطعاً وقد ذهب إلى هـذا الشافعي . وفيه دليل على صحة البناء على الصلاة بعـد السلام وإن طال زمن الفصل بينهما وقد روى هـذا عن ربيعة ونسب إلى مالك وليس بمشهور عنـه ومن العلماء من قال يختص جواز البناء إذا كان الفصل بزمن قريب وقيل بمقدار ركعة وقيل بمقدار الصلاة ومدل أيضاً أنه يجبر ذلك سجود السهو وجوبا لحديث «صلوا كما رأيتموني أصلى ، ويدل أيضاً على أن سجود السهو لا يتعدد بتعدد أسباب السهو . ويدل على أن سجود السهو بعد السلام خلاف الحديث الأول ويأتى فيه الكلام وأما تعيين الصلاة التي اتفقت فيهـا القصـة فيدل له قوله ﴿ وَفَ رُوايَةٌ لَمُسَلِّمُ ﴾ أي من حديث أبي هريرة ﴿ صلاة العصر ﴾ عوضا عن قوله في الرواية الأولى إحدى صلاتی العشی ﴿ وَلَا لِي دَاوِد ﴾ أي من حديثه أيضا ﴿ فقال ﴾ أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم ﴿ ﴿ أَصَدَقَ ذُو الْبَيْدَ يْنِ ﴾ فأومؤوا : أي نعم ، وهي في الصحيحين لكن بلفظ فقالوا ﴾ قلت وهي في رواية لأبي داود بلفظ • فقال الـاس فعم ، وقال أبو داود إنه لم يذكر فأو ثروا إلا حماد بن زيد ﴿ وَفَى رَوَايَةً لَهُ ﴾ أى لابي داود من حديث أبي هريرة ﴿ ولم يسجد حتى يقنه الله ذلك ﴾ ولفظ أبي داود • ولم يسجد سجدتي السهو حتى يقنه الله ذلك ، أي صمير تسليمه على اثنتين يقينا عنده إما بوحي أو تذكر حصل له اليقين به والله أعلم ما مستند أبي هريرة في هذا .

٣ ـ ﴿ وعن عمران بن الحصين رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بهم فسها فسجد سجدتين ثم تشهد ثم سلم . رواه أبو داود والترمذى وحسنه الحاكم وصححه ﴾ في سياق حديث السنن أن هذا السهو سهوه صلى الله عليه وآله وسلم الذي في خبر ذي اليدين فإن فيه بعد أن ساق حديث أبي هريرة مثل ما سلف من سياق الصحيحين إلى قوله ثم رفع وكبر ما لفظه : فقيل لمجمد

أى ابن سيرين الراوى سلم فى السهو فقال لم أحفظه من أبى هريرة ولكن نبث أن عران بن الحصين قال ثم سلم. وفى السنن أيضا من حديث عران ابن الحصين : قال سلم رسول الله صلى الله عليه وسلم فى ثلاث ركعات من العصر ثم دخل فقام إليه رجل يقال له الخرباق كان طويل اليدين - إلى قوله فقال أصدق ؟ فقالوا نعم . فصلى تلك الركعة ثم سجد سجدتيها ثم سلم . انتهى ويحتمل أنها تعدّدت الفصة ، وفى الحديث دليل أنه يستحب عقيب الصلاة كا تدل له الفاء وفيه تصريح بالتشهد قيل ولم يقل أحد بوجوبه ولفظ تشهد يدل أنه أتى بالشهادتين وبه قال بعض العلماء وقيل يكفى التشهد الأوسط واللفظ فى الأول أظهر وفيه دليل على شرعية التسليم كا تدل له رواية عران ابن الحصين التي ذكرناها لا الرواية التي أتى بها المصنف فإنها ليست بصريحة أن التسليم كان لسجدتي السهو فإنها تحتمل أنه لم يكن سلم للصلاة وأنه سجد لها قبل السلام ثم سلم تسليم الصلاة

٤ - ﴿وعن أبي سعيد الحدري رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم و إِذَا شَكَّ أَحَدُكُم في صَلَاتِهِ فَلَم يَدُرِ كُم صَلَّى أَثَلَا ثَا أَمْ أَرْبِعًا فَلْيَعْلَح وَ الشَّكَ وَلْيَسْنِ عَلَى مَا اسْتَيْقَنَ ثُمَّ يَسْجُدُ بَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّم ، فإنْ كانَ الشَّكَ وَلْيَسْنِ عَلَى مَا اسْتَيْقَنَ ثُمَّ يَسْجُدُ بَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّم ، فإنْ كان صَلَّى خَسًا ﴾ في رباعية ﴿شَفَعْنَ ﴾ أي السجدتان ﴿ صَلَاتَهُ ﴾ صيرتها شفعان لأن السجدتين قامتا مقام ركعة وكأن المطلوب من الرباعية الشفع وإن زادت على الاربع ﴿ وإنْ كانَ صَلَّى تَمَامًا كانتَا تَرْغِيمًا لِلشَّيْطَانِ ، ﴾ أي الصاقا لانفه بالرغام والرغام بزنة غراب النراب وإلصاق الانف به في قولهم رغم أنفه كناية عن إذلاله وإهانته والمراد إهانة الشيطان حيث لبس عليه صلاته ﴿ رواه مسلم ﴾ الحديث فيه دلالة على أن الشاك في صلاته يجب عليه البناء على اليقين عنده ويجب عليه أن يسجد سجدتين وإلى هذا ذهب جماهير العلماء ومالك والشافعي وأجميد وذهب المهادوية وجماعة من التابعين إلى وجوب الإعادة عليه حي

يستيقن وقال بعضهم يعيد ثلاث مرات فإذا شك في الرابعة فلا إعادة عليه والحديث مع الأولين والحديث ظاهر في أن هذا حكم الشاك مطلقا مبتدأ كان أو مبتلي وفرق الهادوية بينهم فقالوا في الأول يجب عليه الإعادة وفي الثاني يتحرى بالنظر في الأمارات فإن حصل له ظربي التمام أو النقص عمل به وإن كان النظر في الأمارات لا يحصل له بحسب العادة شيئا فإنه يبني على الأقل كا في هذا الحديث وإن كان عادته أن يفيده النظر الظن واكنه لم يفده في هذه الحالة وجب عليه أيضا الإعادة. وهذا التفصيل يرد عليه هذا الحديث الصحيح ويرد عليه أيضا حديث عبد الرحمن بن عوف عند أحمد قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول وإذا لم يدر ثنتين صلى أو ثلاثا فليجعلها ثانين وإذا لم يدر ثنتين صلى أو ثلاثا فليجعلها فانين وإذا لم يدر ثنتين صلى أو ثلاثا فليجعلها ثانين وإذا لم يدر ثنين صلى أو ثلاثا فليجعلها ثانين وإذا لم يدر ثنين ملى أو ثلاثا فليجعلها ثانين وإذا لم يدر ثنين على أو ثلاثا فليجعلها ثانين وإذا لم يدر ثنين على أو ثلاثا فليجعلها ثانين وإذا لم يدر ثنين عسجد إذا فرغ من صلاته وهو جالس قبل أن يسلم سجدتين ه .

٥ - ﴿ وعن ابن مسعود رضى الله عنه قال : صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴾ أى إحدى الرباعيات ﴿ خساً ﴾ وفى رواية أنه قال إبراهيم النخمى ﴿ زاد أو نقص ﴾ ﴿ فلما سلم قيل له : يا رسول الله أحدَثَ فى الصلاة شيء ؟ قال ﴿ ومَا ذَاكَ ﴾ قالوا : صليت كذا وكذا قال : فثنى رجليه واستقبل القبلة فسجد سجدتين ثم سلم ثم أقبل على الناس بوجهه فقال : ﴿ إِنَّهُ لَوْ حَدَثَ فى الصَّلَاةِ شَيْءٌ أَنْبَأَتُكُمْ ﴾ فى البشرية ، وبين وجه المثلية بقوله ﴿ أَنْسَى كَا يَنْسُونَ فَإِذَا نَسِيتُ فَذَكَ رُونِي وإِذَا شَكَّ أَحَدُكُم * فى صَـلَاتِه ﴾ همل زاد أو نقص ﴿ فلْمَيْتَحَرَّ الصَّوَابَ ﴾ بأن يعمل بظنه من غير تفرقة بين الشك فى ركعة أو ركن وقد فسره حديث عبد الرحن بن عوف الذى قدمناه ﴿ فلْمُيْتَمَ عَلَيْهِ ثُمَّ الْيَسْجُدُ سَجُدَ آيْنِ ، منفق عليه ﴾ ظاهر الحديث أنهم قدمناه ﴿ فلْمُيْتَمَ عَلَيْهِ وَسلم على الزيادة فقيه دليل على أن متابعة المؤتم للإمام

فيها ظنه واجباً لا يفسد صلاته فإنه صلى الله عليه وسلم لم يأمرهم بالإعادة وهذا في حق أصحابه في مثل هـــــذه الصورة لتجويزهم التغيير في عصر النبقة فأما لو اتفق الآن قيام الإمام إلى الخامسة سبح له من خلفه فإن لم يقعد انتظروه قعودا حتى يتشهدوا بتشهـده ويسلموا بتسليمه فإنهـا لم تفسد عليه حتى يقال يعزلون بل فعل ما هو واجب في حقه . وفي هذا دليل على أن محل سجود السهو بعد السلام إلا أنه قد يقال إنه صلى الله عليه وسلم ما عرف سهوه في الصلاة إلا بعد أن سلم منها فلا يكون دليلاً . واعلم أنه قد اختلفت الاحاديث في محل سجود السهو واختلفت بسبب ذلك أقوال الأئمة قال بعض أئمة الحديث أحاديث باب سجود السهو قد تعددت : منها حديث أبي هريرة فيمر . شك فلم يدركمُ ° صلى ، وفيه الأمر أن يسجد سجدتين ولم يذكر موضعهما وهو حديث أخرجـه الجماعة ولم يذكروا فيه محل السجدتين هل قبل السلام أو بعده • نعم عند أبي داود وابن ماجه فيه زيادة * قبل أن يسلم * ومنها حديث أبي سعيد من شك وفيه " وأنه يسجد سجدتين قبل التسليم " ومنها حديث أبي هريرة وفيه القيام إلى الخشبة وأنه سجد بعد السلام ومنها حديث ابن بحينة وفيه السجود قبل السلام ولمــا وردت هكذا اختلفت آراء العلماء في الاخذ بها فقال داود تستعمل في موضعها على ماجاءت به ولا يقاس علمها ومثله قال أحمد في هذه الصلاة خاصة وخالف فيها سواها فقال يسجد قبل السلام لكل سهو وقال آخرون هو مخير في كل سهو إن شاء سجد بعد السلام وإن شاء قبل السلام في الزيادة والنقص وقال مالك إن كان السجود لزيادة سجد بعـد السلام وإن كان لنقصان سجد قبله وقالت الهادوية والحنفية الاصل في سجود السهو بعد السلام وتأولوا الأحاديث الواردة في السجود قبله وستأتى أدلتهم . وقال الشافعي الأصل السجود قبل السلام ورد ما خالفه من الاحاديث بادعائه نسخ السجود بعمد السلام وروى عن الزهري قال : سجد رسول الله صلى الله عليه وسلم سجدتي السهو

7 - ﴿ وَلا حمد وأبي داود والنسائي من حديث عبد الله بن جعفر مرفوعا مَنْ شَكَّ في صَلَاتِهِ فَلْمَيْسُجُدْ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ مَا يُسَلِّمُ . وصححه ابن خزيمة ﴾ فهذه أدلة من يقول إنه يسجد بعد السلام مطلقا ولكنه قد عارضها ما عرفت فالقول بالتخيير أقرب الطرق إلى الجمع بين الاحاديث كما عرفت قال الحافظ أبو بكر البيهق : روينا عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه سجد للسهو قبل السلام وأنه أمر به وكلاهما صحيح ولهما شواهد أمر بذلك وروينا أنه سجد بعد السلام وأنه أمر به وكلاهما صحيح ولهما شواهد يطول بذكرها الكلام ثم قال : الاشبه بالصواب جواز الامرين جميعاً قال وهذا مذهب كشير من أصحابنا .

٧ - ﴿ وعن المغيرة بن شعبة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : • إذا شَكَّ أَحَدُكُمْ فَقَامَ فى الرَّكْعَتَيْنِ فاسْتَدَتَمَ قائمًا فلْيَمْضِ ﴾
 ولا يعود للتشهد الأول ﴿ وُلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ ﴾ لم يذكر محلهما ﴿ فإنْ لَمْ يَسْتَتَمَّ قَائمًا فلْيَجْلَسْ ﴾ ليأتى بالتشهد الأول ﴿ ولَا سَهْوَ عَلَيْهِ ، رواه أبو داود

وابن ماجه والدارقطني واللفظ له بسند ضعيف ﴾ وذلك أن مداره في جميع طرقه على جابر الجعني وهو ضعيف وقد قال أبو داود ليس في كتابي عن جابر الجعني غير هذا الحديث . وفي الحديث دلالة على أنه لايسجد للسهو إلا لفوات التشهد الأول لا لفعل القيام لقوله • ولا سهو عليه ، وقد ذهب إلى هذا جماعة وذهبت الهـادوية وابن حنبل إلى أنه يسجد للسهو لما أخرجه البيهق من حديث أنس : أنه تحرك للقيام من الركعتين الآخريين من العصر على جهـة السهو فسبحوا فقعد ثم سجد للسهو . وأخرجه الدارقطني والبكل من فعل أنس موقوف عليه إلا أن في بعض طرقه أنه قال : هذه السنة . وقد رجح حديث المغيرة عليه لكونه مرفوعا ولانه يؤيده حديث ابن عمر مرفوعاً : لا سهو إلا في قيام عر. _ جلوس أو جلوس عن قيام . أخرجه الدارقطني والحاكم والبهق وفيه ضعف واكن يؤمد ذلك أنه قد وردت أحاديث كثيرة في الفعل القليل وأفعال صدرت منه صلى الله عليه وآله وسلم ومن غيره مع علمه بذلك ولم يأمر فها بسجود السهو ولا سجد لما صدر عنه منها . قلت وأخرج النسائي من حديث ابن بحينة : أنه صلى الله عليه وسلم صلى فقـام في الركعتين فسبحوا له فمضى فلمـا فرغ من صلاته سجد سجدتين ثم سلم . وأخرجه أحمد والترمذي وصححه من حديث زياد بن علاقة قال : صلى بنا المغيرة بن شعبة فلما صلى ركعتين قام ولم يجلس فسبح له من خلفه فأشار إليهم أن قوموا فلمــا فرغ صلاته سلم ثم سجد سجدتين وسلم ثم قال هـكذا صنع بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم . إلا أن هذه فيمن مضى بعد أن يسبحوا له فيحتمل أنه سجد لترك التشهد وهو الظاهر

٨ = ﴿ وعن عمر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ليْسَ عَلَى مَنْ خَلْفَ الإِمَامِ مَنْ خَلْفَ الإِمَامِ مَنْ خَلْفَ الإِمَامِ مَنْ خَلْفَ اللهِ مَامُ وَعَلَيْهِ وَعَلَى مَنْ خَلْفَهُ ، رواه البَرمذى والبيه قى بسند ضعيف ﴾ وأخرجه الدارقطنى فى السنن بلفظ آخر وفيه زيادة « وإن سها من خلف الإمام فليس عليه سهو والإمام كافيه ، والكل من

الروايات فيها خارجة بن مصعب ضعيف . وفى الباب عن ابن عباس إلا أن فيه متروكا . والحديث دليل على أنه لا يجب على المؤتم سجود السهو إذا سها فى صلاته وإنما يجب عليه إذا سها الإمام فقط وإلى هذا ذهب زيد بن على والناصر والحنفية والشافعية وذهب الهادى إلى أنه يسجد للسهو لعموم أدلة سجود السهو للإمام والمنفرد والمؤتم . والجواب أنه لو ثبت هذا الحديث لكان مخصصاً لعموم أدلة سجود السهو مع عدم ثبوته فالقول قول الهادى .

٩ _ ﴿ وَعَن ثُوبِانَ رَضَى الله عَنه عَن النِّي صَلَّى الله عَلَيه وَسَلَّم قَالَ مَ لِـكُلِّ سَهُو سَجْدَ تَانَ بَعْمَدَ مَا يُسَلِّمُ ، رواه أبو داود وابن ماجه بسند ضعيف ﴾ قالوا لأن في إسناده إسماعيل بن عياش وفيه مقال وخلاف قال البخاري إذا حدث عن أهل بلده يعنى الشاميين فصحيح وهذا الحديث من روايته عن الشاميين فتضعيف الحديث فيه نظر . والحديث دليل لمسألتين (الأولى) أنه إذا تعدّد المقتضى سجود السهو تعدُّد لكل سهو سجدتان وقد حكى عن ابن أبي ليلي . وذهب الجهور إلى أنه لا يتعدُّد السجود وإن تعدُّد موجبه لأن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث ذى اليدين سلم وتمكلم ومشى ناسياً ولم يسجد إلا سجدتين ولئن قيل إن القول أولى بالعمل به من الفعل . فالجواب أنه لا دلالة فيه على تعدد السجود لتعدد مقتضيه بل هو للعموم لكل ساه فيفيد الحديث أن كل من سها في صلاته بأى سهو كان يشرع له سجدتان ولا يختصان بالمواضع التي سها فيها النبي صلى الله عليه وسلم ولا بالانواع التي سما بها والحمل على هذا المعني أولى من حمله على المعنى الأول وإن كان هو الظاهر فيه جمعاً بينه وبين حديث ذي اليدين على أن لك أن تقول إن حديث ذي اليدين لم يقع فيه السهو المذكور حال الصلاة فإنه محل النزاع فلا يعارض حديث الكتاب (والمسألة الثانية) يحتج به من يرى سجود السهو بعــد السلام وتقــدم فيه تحقيق الكلام.

١٠ _ ﴿ وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : سجدنا مع رسول الله صلى الله

عليه وسلم في : إذا السهاء انشقت ـ واقرأ باسم ربك الذي خلق . رواه مسلم ﴾ هذا من أحاديث سجود التلاوة وهو داخل في ترجمة المصنف الماضية كما عرفت حيث قال باب سجود السهو وغيره . والحديث دليل على مشروعية سجود التلاوة وقد أجمع على ذلك العلماء وإنمــا اختلفوا في الوجوب ، وفي مواضع السجود فألجمهور على أنه سنة وقال أبو حنيفة واجب غير فرض ثم هو سنة في حق التــالى والمستمع إن سجد النــالي وقيل وإن لم يسجد . فأما مواضع السجود فقال الشافعي يسجد فيما عدا المفصل فيكون أحد عشر موضعاً . وقالت الهـادوبة والحنفية في أربعة عشر محلا إلا أن الحنفية لا يعدون في الحج إلا سجدة واعتبروا بسجدة سورة ص والهادوية عكسوا ذلك كا ذكر ذلك المهـدى في البحر وقال أحمد وجماعة يسجد فى خمسة عشر موضعاً عدا سجدتى الحج وسجدة ص واختلفوا أيضاً هل يشترط فها ما يشترط في الصلاة مر. الطهارة وغيرها فاشترط ذلك جماعة وقال قوم لا يشترط، وقال البخاري كان ابن عمر يسجد على غـير وضوء وفي مسند ان أبي شيبة : كان ابن عمر ينزل عن راحلته فيهريق المــاء ثم يركب فيقرأ السجدة فيسجد وما يتوضأ . ووافقه الشعى على ذلك وروى عن ابن عمر أنه لايسجد الرجل إلا وهو طاهر وجمع بين قوله وفعله على الطهارة من الحدث الاكبر . قلت والأصل أنه لايشترط الطهارة إلا بدليل وأدلة وجود الطهارة وردت للصلاة والسجدة لاتسمى صلاة فالدليـل على من شرط ذلك ، وكذلك أوقات الكراهة ورد النهى عن الصلاة فيها فلا تشمل السجدة الفردة. وهذا الحديث دل على السجود للتلاوة في المفصل ويأتي الخلاف في ذلك . ثم رأيت لابن حزم كلاما في شرح المحلى لفظه : السجود في قراءة القرآن ليس ركعة أو ركعتين فليس صلاة وإذكان ليس صلاة فهو جائز بلا وضوء وللجنب والحائض وإلى غير القبلة كسائر الذكر ولا فرق إذ لا يلزم الوضوء إلا للصلاة ولم يأت بإيجابه لغير الصلاة قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا قياس " فإن قيل السجود من الصلاة وبعض (۲۱ _ سبل السلام _ ۱)

ألصلاة صلاة قلنا والتكبير بعض الصلاة ، والجلوس والقيام والسلام بعض الصلاة فهل يلتزمون أن لايفعل أحد شيئا من هذه الافعال والاقوال إلا وهو على وضوء؟ هذا لايقولونه ولا يقوله أحد اه

11 - ﴿ وعن ابن عباس رضى الله عنه قال : ص ليست من عزائم السجود وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد فيها . رواه البخارى ﴾ أى ليست عما ورد فى السجود فيها أم ولا تحريض ولا تخصيص ولا حث وإنما ورد بصيغة الإخبار عن داود عليه السلام بأنه فعلها وسجد نبينا صلى الله عليه وسلم فيها اقتداء به لقوله تعالى (فبهداهم اقتده) وفيه دلالة على أن المسنونات قد يكون بعضها آكد من بعض وقد ورد أنه قال صلى الله عليه وسلم • سجدها داود توبة وسجدناها شكراً وروى ابن المنذر وغيره بإسناد حسن عن على بن أبى طالب عليه السلام • إن العزائم م والنجم واقرأ والم تنزيل ، وكذا ثبت عن ابن عباس فى الثلاثة الاخر وقيل «الأعراف وسبحان وحم والم آ أخرجه ابن أبى شيبة

17 — ﴿ وعنه ﴾ أى ابن عباس ﴿ أن الذي صلى الله عليه وسلم سجد بالنجم . رواه البخارى ﴾ هو دليل على السجود في المفصل كما أن الحديث الأول دليل على ذلك وقد خالف فيه مالك وقال لاسجود لنلاوة في المفصل وقد قدمنا لك الخلاف في أول المفصل محتجا بما روى عن ابن عباس : أنه صلى الله عليه وسلم لم يسجد في شيء من المفصل منذ تحول إلى المدينة . أخرجه أبو داود وهو ضعيف الإسناد فيه أبو قدامة واسمه الحرث بن عبد الله إيادى بصرى ولا يحتج بجديثه كما قال الحافظ المنذرى في مختصر السنن ومحتجا أيضا بقوله :

١٣ - ﴿ وعن زيد بن ثابت رضى الله عنه قال : قرأت على رسول الله صلى الله عليه وسلم النجم فلم يسجد فيها ، متفق عليه ﴾ وزيد بن ثابت من أهل المدينة وقراءته بها كانت فى المدينة قال مالك فأيد حديث ابن عباس وأجيب عنه بأنه ترك السجود تارة وفعله تارة دليل السنية أو لمانع عارض ذلك ومع ثبوت حديث زيد فهو

نَّاف وحديث غيره وهو ابن عباس مثبت والمثبت مقدم .

15 _ ﴿ وعن خالد بن مَعْدان رضى الله عنه ﴾ بفتح الميم وسكون العين المهملة وتخفيف الدال المهملة وخالد هو أبو عبد الله خالد بن معدان الشاى الكلاعى بفتح الكاف تابعى من أهل حمص قال لقيت سبعين رجلا من أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وكان من ثقات الشاميين مات سنة أربع ومائة وقيل سنة ثلاث ﴿ قال فضلت سورة الحج بسجدتين . رواه أبو داود في المراسيل ﴾ كذا نسبه المصنف إلى مراسيل أبي داود وهو موجود في سننه مرفوعا من حديث عقبة بن عامر بلفظ : قلت يا رسول الله في سورة الحج سجدتان قال : « نعم ومن لم يسجدهما فلا يقرأهما « فالعجب كيف نسبه المصنف إلى المراسيل مع وجوده في سننه مرفوعا ولكنه قد وصله في قوله :

10 _ ﴿ رواه أحمد والترمذى موصولا من حديث عقبة بن عامر وزاد ﴾ أى النرهذى فى روايته ﴿ فن لم يسجدهما فلا يقرأها ﴾ بضمير مفرد أى السورة أو آية السجدة ويراد الجنس ﴿ وسنده ضعيف ﴾ لآن فيه ابن لهيعة قبل إنه تفرد به وأيده الحاكم بأن الرواية صحت فيه من قول عمر وابنه وابن مسعود وابن عباس وأبى الدرداء وأبى موسى وعمار وساقها موقوفة عليهم وأكده البيهتي بما رواه فى المعرفة من طريق خالد بن معدان . وفى الحديث رد على أبى حنيفة وغيره بمن قال إنه ليس بواجب كما قال إنه ليس في سورة الحج إلا سجدة واحدة فى الاخيرة منها وفى قوله ، ومن لم يسجدهما فلا يقرأها ، تأكيد لشرعية السجود فيها ومن قال بايجابه فهو من أدلته ومن قال ليس بواجب قال لما ترك السنة وهو سجود النلاوة بفعل المندوب وهو القرآن كان الآليق الاعتناق بالمسنون وأن لا يتركه فإذا تركه فالاحسن له أن لايقرأ السورة .

17 _ ﴿ وعن عمر رضى الله تعالى عنه قال: يا أيها الناس إنا نمر بالسجود ﴾ أي بآيته ﴿ فن سجد فقد أصاب ﴾ أى السنة ﴿ ومن لم يسجد فلا إثم عليه . رواه

ألبخارى وفيه ﴾ أى البخارى عن عمر ﴿ إِنْ الله تَعالَى لَمْ يَفْرَضَ السَّجُودِ ﴾ أى لم يجعله فرضا ﴿ إِلا أَن نشاء ، وهو فى الموطأ ﴾ فيه دلالة على أن عمر كان لا يرى وجوب سجود التلاوة واستدل بقوله • إلا أن نشاء ، أن من شرع فى السجود وجب عليه إتمامه لأنه مخرج من بعض حالات عدم فرضية السجود وأجيب بأنه استثناء منقطع والمراد ولكن ذلك موكول إلى مشيئتنا .

١٧ _ ﴿ وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ علينا القرآن فإذا مر بالسجدة كبر وسجد وسجدنا معه رواه أبو داود بسند فيـه لين ﴾ لأنه من رواية عبدالله المكبر العمري وهو ضعيف وأخرجه الحاكم من رواية عبيد الله بن المصغر وهو ثقة. وفي الحديث دلالة على التكبير وأنه مشروع وكان الثورى يعجبه هـذا الحديث قال أبو داود يعجبه لأنه كبر . وهل هو تكبير الافتتاح أو النقل ؟ الأول أقرب ولكنه يجتزئ بها عن تكبيرة النقل لعـدم ذكر تكبيرة أخرى ، وقيل يكبر له وعدم الذكر ليس دليلا قال بعضهم ويتشهد ويسلم قياسا للتحليل على التحريم وأجيب بأنه لا بجزئ هـذا القياس فلا دليل على ذلك . وفي الحـديث دليل على شرعية سجود التلاوة للسامع لقوله وسجدنا وظاهره سواء كانا مصليين معاً أو أحدهما في الصلاة . وقالت الهادوية إذا كانت الصلاة فرضا أخرها حتى يسلم قالوا لأنها زيادة عن الصلاة فتفسدها ولما رواه نافع عن ابن عمر أنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ علينا السورة في غير الصلاة فيسجد ونسجد معه . أخرجه أبو داود قالوا ويشرع له أن يسجد إذا كانت الصلاة نافلة لأن النافلة مخفف فيها . وأجيب عن الحديث أنه استدلال بالمفهوم وقد ثبت من فعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه قرأ سورة الانشقاق في الصلاة وسجد وسجد من خلفه وكذلك سـورة تنزيل السجدة قرأ بها وسجد فيهـا وقد أخرج أبو داود والحاكم والطحاوى من حديث ابن عمر : أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سجد فى الظهر فرأى أصحابه أنه قرأ آية سجدة فسجدوها ، واعلم أنه قد ورد الذكر فى سجود التلاوة بأن يقول « سجد وجهى للذى خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته ، أخرجه أحمد وأصحاب السنن والحاكم والبيهتي وصححه ابن السكن وزاد فى آخره « ثلاثاً » وزاد الحاكم فى آخره « فتبارك الله أحسن الخالفين » وفى حديث ابن عباس ؛ أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول فى سجود التلاوة « اللهم اكتب لى بها عندك أجراً واجعلها لى عندك ذخراً وضع عنى بها وزرا وتقبلها منى كما تقبلتها من عبدك داود » .

1\lambda - \frac{\(\) وعن أبي بكر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا جاءه أمر يَسُرُّه خرّ ساجداً لله : رواه الحنسة إلا النسائي ﴾ هـذا بمـا شملته الترجمة بقوله وغيره وهو دليـل على شرعية سجود الشكر وذهب إلى شرعيته الهـادوية والشافعي وأحمـد خلافا لمالك ورواية لأبي حنيفة بأنه لاكراهة فيه ولا ندب والحديث دليـل للأولين وقد سجد صلى الله عليه وسلم في آية ص وقال هي لنا شكر ، واعلم أنه قد اختلف هل يشترط لها الطهارة أم لا ؟ فقيل يشترط قياساً على الصلاة وقيـل لا يشترط لأنهـا ليست بصلاة وهو الأقرب كا قدمناه وقال المهدى إنه يكبر لسجود الشكر ، وقال أبو طالب : ويستقبل القبلة وقال الإمام يحيى : ولا يسجد للشكر في الصلاة قولا واحداً إذ ليس من توابعها ا قيل ومقتضى شرعيته حدوث نعمة أو اندفاع مكروه فيفعل ذلك في الصلاة ويكون كسجود التلاوة .

19 _ ﴿ وعن عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه قال سجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأطال السجود ثم رفع رأسه فقال ﴿ إِنَّ جِبْرِيلَ أَ تَانِي فَبَشَرَنِي ﴾ وجاء تفسير البشرى بأنه تعالى قال ﴿ مَنْ صَلَّى عَلَيْكَ _ صَلَّى اللهُ عليْهِ وسَلمَ _ صَلَاةً صَلَّى اللهُ عليْهِ بِهَا عَشْرًا ﴾ رواه أحمد في المسند من طرق ﴿ فَسَجَدْتُ للهِ شُكْرًا ، رواه أحمد في المسند من طرق ﴿ فَسَجَدْتُ للهِ شُكْرًا ، رواه أحمد وصححه الحاكم ﴾ وأخرجه البزار وأبن أبي عاصم في فضل الصلاة عليه رواه أحمد وصححه الحاكم ﴾ وأخرجه البزار وأبن أبي عاصم في فضل الصلاة عليه

صلى الله عليه وسلم قال البيهتي وفى الباب عن جابر وابن عمر وأنس وجرير وأبى جحيفة .

٢٠ ـــ ﴿ وعن البراء بن عازب رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم بعث عليا إلى اليمن فذكر الحديث قال فكتب على بإسلامهم فلما قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم الكتاب خرّ ساجداً شكراً لله تعالى على ذلك . رواه البيهتي وأصله فى البخارى ﴾ وفى معناه سجود كعب بن مالك لما أنزل الله توبته فإنه يدل على أن شرعية ذلك كانت متقرّرة عندهم .

باب صلاة التطوع

أى صلاة العيد التطوّع فهو من إضافة المصدر إلى مفعوله وحذف فاعله ، وفي الفاموس صلاة التطوّع النافلة .

1 — ﴿ وعن ربيعة بن مالك الاسلى رضى الله عنه ﴾ هو من أهل الصفة كان خادما لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صحبه قديما ولازمه حضراً وسفراً مات سنة ثلاث وستين من الهجرة وكنيته أبو فراس بكسر الفاء فراء آخره سين مهملة ﴿ قال قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ • سَلْ ﴾ فقلت أسألك مرافقتك فى الجنة فقال ﴿ أَوَ غَيْرَ ذَلِكَ ﴾ قلت هو ذاك قال ﴿ فَأَعِنَى على نفسيك ﴾ أى على نيل مراد نفسك ﴿ بِكَثْرَةِ الشُّجُودِ » رواه مسلم ﴾ حمل المصنف السجود على الصلاة نفلا لجعل الحديث دليلا على التعاق ع وكأنه صرفه عن الحقيقة كون السجود بغير صلاة غير مرغوب فيه على انفراد والسجود وإن كان يصدق على الفرض لكن الإتيان بالفرائض لا بد منه لكل مسلم وإنما أرشده صلى الله على الفرض لكن الإتيان بالفرائض لا بد منه لكل مسلم وإنما أرشده صلى الله المذكور وسمق همته إلى أشرف المطالب وأعلى المراتب وعزف نفسه عن الدنيا وشهواتها ، ودلالة على أن الصلاة أفضل الاعمال في حق من كان مثله فإنه لم يرشده صلى الله عليه وسلم إلى نيل ما طلبه إلا بكثرة الصلاة مع أن

مطلوبه أشرف المطالب .

٧ - ﴿ وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال حفظت من النبي صلى الله عليه وسلم عشر ركعات ﴾ هــذا إجمال فصله بقوله ﴿ ركعتين قبــل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب في بيته ﴾ تقييدها يدل على أن ما عداها كان يفعله في المسجد وكذلك قوله ﴿ وركعتين بعد العشاء في بيته وركعتين قبل الصبح ﴾ لم يقيدهما مع أنه كان يصليهما صلى الله عليه وسلم في بيته وكأنه ترك التقييد لشهرة ذلك من فعله ِ صلى الله عليه وسلم ﴿ مَتَفَقَ عَلَيْهِ . وفي رواية لهما وركمتين بعد الجمعة في بيته ﴾ فيكون قوله عشر ركعات نظراً إلى التكرار كل يوم ﴿ ولمسلم ﴾ أي من حديث ابن عمر ﴿ كَانَ إِذَا طُلَّعَ الفَجْرِ لَا يُصْلَى إِلَّا رَكُمْتَيْنَ خَفْيَفَتَيْنَ ﴾ هما المعدودنان في العشر وإنما أفاد لفظ مسلم خفتهما وأنه لايصلي بعد طلوعه سواهما وتخفيفهما مذهب مالك والشافعي وغيرهما . وقد جاء في حديث عائشة « حتى أقول أقرأ بأُمّ الكتاب ؟ ﴿ يَأْتَى قَرْيَبًا ۚ . والحديث دايل على أن هـذه النوافل للصلاة وقد قيــل في حكمة شرعيتها إن ذلك ليكون ما بعد الفريضة جبراً لما فرط فيها من آدابها وما قبلها لذلك وليدخل فى الفريضة وقد انشرح صدره الإتيان بهـا وأقبـل قلبه على فعلها (قلت) قد أخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه والحاكم من حديث تميم الدارى قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم = أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة صلاته فإن كان أتمها كتبت له تامة وإن لم يكن أتمها قال الله لملائكته انظروا هل تجدون لعبدى من تطوّع فتكملون بها فريضته ، ثم الزكاة كذلك ، ثم تؤخذ الأعمال على حسب ذلك ، انتهى وهو دليل لمـا قيـل من حكمة شرعيتها وقوله فى حديث مسلم * إنه لايصلي بعد طلوع الفجر إلا ركعتيه = قد استدليه من يرى كراهة النفل بعد طلوع الفجر وقد قدّمنا ذلك .

٣ = ﴿ وعن عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يدع أربعاً قبل الظهر وركعتين قبل الغداة . رواه البخارى ﴾ لا ينافى حديث ابن عمر

فى قوله ركعتين قبل الظهر لآن هذه زيادة علمها عائشة ولم يعلمها ابن عمر ثم يحتمل أن الركعتين اللتين ذكرهما من الاربع وأنه صلى الله عليه وسلم كان يصليهما مثنى وأن ابن عمر شاهد اثنتين فقط ويحتمل أنهما مر غيرها وأنه صلى الله عليه وسلم كان يصليها أربعاً متصلة ويؤيد هذا حديث أبى أيوب عند أبى داود والترمذى فى الشهائل وابن ماجه وابن خزيمة بلفظ و أربع قبل الظهر ليس فيهن تسليم تفتح لهن أبواب السهاء وحديث أنس وأربع قبل الظهر كعدلهن بعد العشاء وأربع بعد العشاء كعدلهن من ليلة القدر و أخرجه الطبراني فى الاوسط وعلى هذا فيكون قبل الظهر ست ركعات ويحتمل أنه كان يصلى الاربع تارة ويقتصر عليها وعنها أخبرت عائشة وتارة يصلى ركعتين وعنهما أخبر ابن عمر

٤ — ﴿ وعنها ﴾ أى عائشة ﴿ رضى الله عنها قالت لم يكن الذي صلى الله عليه وسلم على شيء من النوافل أشد تعاهداً منه على ركعتى الفجر . متفق عليه ﴾ تعاهداً أى محافظة وقد ثبت أنه كان لايتركهما حضراً ولا سفراً وقد حكى وجومهما عن الحسن البصرى ﴿ ولمسلم ﴾ أى عن عائشة مرفوعا ﴿ « رَ كُعْتَا الْفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الذُّنيا وما فيها : أثاثها وما فيها ، ﴾ أى أجرهما خير من الدنيا وكأنه أريد بالدنيا الأرض ، وما فيها : أثاثها ومتاعها وفيه دليل على الترغيب في فعلهما وأنهما ليستا بواجبتين إذ لم يذكر العقاب في تركهما بل الثواب في فعلهما .

وعن أم حبيبة أم المؤمنين رضى الله عنها ﴾ تقدّم ذكر اسمها وترجمتها ﴿ وقالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : مَنْ صَلَّى اثْلَدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً فى يَوْمِهِ وَلَيْلتِهِ ﴾ كأن المراد فى كل يوم وليلة لا فى يوم من الأيام وليلة من الليالى ﴿ بُنِيَ لَهُ بِنَ بَيْتُ فى الْجَنَّةِ ﴾ ويأنى تفصيلها فى رواية الترمذى ﴿ رواه مسلم . وفى رواية ﴾ أى لمسلم عن أم حبيبة ﴿ تَطَوْعًا ﴾ تميين للاثنتى عشرة زيادة فى البيان وإلا فإنه معلوم ﴿ وللترمذى ﴾ أى عن أم حبيبة ﴿ فَرَاد ﴾ تفصيل ما أجملته رواية مسلم ﴿ وأربعًا ﴿ نَعُوه ﴾ أى نحو حديث مسلم ﴿ وزاد ﴾ تفصيل ما أجملته رواية مسلم ﴿ وأربعًا

" - ﴿ وعن ابن عمر رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « رَحِمَ اللهُ امْرَأُ صَلَّى أَرْبِعًا قَبْلَ الْعَصْرِ ، ﴾ هذه الاربع لم تذكر فيما سلف من النوافل فإذا ضمت إلى حديث أم حبيبة الذي عند الترمذي كانت النوافل قبل الفرائض وبعدها ست عشرة ركعة ﴿ رواه أحمد وأبوداود والترمذي وحسنه وابن خزيمة وصححه ﴾ وأما صلاة ركمتين قبل العصر فقط فيشملهما حديث « بين كل أذانين صلاة »

٧ - ﴿ وعن عبد الله بن مغفل المزنى ﴾ بضم الميم وفتح الغين المعجمة وتشديد الفاء مفتوحة هو أبو سعيد فى الآشهر عبد الله بن مغفل بن غنم رضى الله عنه كان من أصحاب الشجرة سكن المدينة المنورة ثم تحوّل إلى البصرة وابتنى بها داراً وكان أحد العشرة الذين بعثهم عمر إلى البصرة يفقهون الناس ومات عبد الله بها سنة ستين وقيل قبلها بسنة ﴿ قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم * صَلُوا قَبْلَ الْمَغْرِب صَلَوا قَبْلَ الْمَغْرِب ، ثم قال فى الثالثة • لمن شاء » كراهية ﴾ أى لكراهية ﴿ أن يتخذها الناس سنة ﴾ أى طريقا مألوفة لا يتخلفون عنها فقد يؤدى إلى فوات يتخذها الناس سنة ﴾ أى طريقا مألوفة لا يتخلفون عنها فقد يؤدى إلى فوات أول الوقت ﴿ رواه البخارى ﴾ وهو دليل على أنها تندب الصدلة قبل صلاة المغرب إذ هو المراد من قوله • قبل المغرب ، لا أن المراد قبل الوقت لما علم من

أنه منهى عن الصلاة فيه ﴿ وفى رواية لابن حبان ﴾ أى من حديث عبد الله المذكور ﴿ أن النبي صلى الله عايـه وسلم صلى قبل المغرب ركعتين ﴾ فثبت شرعيتهما بالقول والفعل

٨- ﴿ ولمسلم عن ابن عباس رضى الله عنه قال كنا نصلى ركعتين بعد غروب الشمس وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرانا فلم يأمرنا ولم ينهنا ﴾ فتكون ثابتة بالنقرير أيضا فثبتت هانان الركعتان بأقسام السنة الثلاثة، ولعل أنسا لم يبلغه حديث عبد الله الذى فيه الأمر بهما، وبهده تكون النوافل عشرين ركعة تضاف إلى الفرائض وهي سبع عشرة ركعة فيتم لمن حافظ على هذه النوافل في اليوم والله له سبع وثلاثون ركعة وئلاث ركعات الوتر تدكون أربعين ركعة في اليوم والليلة والله ، وقال ابن القبم: ثبت أنه صلى الله عليه وسلم كان يحافظ في اليوم والليلة على أربعين ركعة سبع عشرة الفرائض واثنتي عشرة التي روت أم حبيبة وإحدى عشرة صلاة الليل فكانت أربعين ركعة انتهى ، ولا يخني أنه بلغ عدد ما ذكر هنا من النوافل غير الوتر اثنتين وعشرين إن جعلنا الأربع قبل الظهر وبعده داخلة تحتها الاثنتان اللتان في حديث ابن عمر ويزاد ما في حديث أم حبيبة التي بعد العشاء فالجميع أربع وعشرين ركعة من دون الوتر والفرائض

9 - ﴿ وعن عائشة رضى الله عنها قالت : كان النبي صلى الله عليه وسلم يخفف الركعتين اللتين قبل الصبح ﴾ أى نافلة الفجر ﴿ حتى إنى أقول : أقرأ بأم الكتاب؟ ﴾ يعنى أم لا لتخفيفه قيامهما ﴿ متفق عليه ﴾ وإلى تخفيفهما ذهب الجهور ويأتى تعيين قدر ما يقرأ فيهما وذهبت الحنفية إلى تطويلهما ونقل عرب النخمى وأورد فيه البيهق حديثا مرسلا عن سعيد بن جبير وفيه راو لم يسم وما ثبت في الصحيح لايعارضه مثل ذلك

١٠ ﴿ وعن أبى هريرة رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قرأ فى
 ركمتي الفجر قل يا أيها الكافرون ﴾ أى فى الاولى بعمد الفاتحة ﴿ وقل هو الله

حد ﴾ أى فى الثانية بعد الفاتحة ﴿ رواه مسلم ﴾ وفى رواية لمسلم أى عن أبى هريرة « قرأ الآيتين _ أى فى ركعتى الفجر _ قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا _ إلى آخر الآية فى البقرة _ عوضا عن قل يا أيها الكافرون ، وقل يا أهل الكتاب تعالوا _ الآية فى آل عمر ان _ عوضا عن قل هو الله أحد * وفيه دليل على جواز الاقتصاد على آية من وسط السورة .

11 ـ ﴿ وَعَنِ عَائَشَةَ رَضَى الله عَنْهَا قالتَ كَانَ النَّي صَلَّى الله عليه وآله وسلم إذا صلى ركعتي الفجر اضطجع على شقة الايمن . رواه البخاري ﴾ العلماء في هذه الضجعة بين مفرط ومفرط ومتوسط فأفرط جماعة من أهل الظاهر منهم ابن حزم ومن تابعه فقالوا يوجوبها وأبطلوا صلاة الفجر بتركها وذلك لفعله المذكور في هذا الحديث ولحديث الامر بها في حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ه إذا صلى أحدكم الركعتين قبل الصبح فليضطجع على جنبه الآيمن ، قال الترمذي حديث حسن صحيح غريب وقال ابن تيمية ليس بصحيح لأنه تفرد به عبد الرحمن ابن زيادة وفي حفظه مقال قال المصنف : والحق أنه تقوم به الحجة إلا أنه صرف الامر عن الوجوب ما ورد من عدم مداومته صلى الله عليه وسلم على فعلها . وفرط جماعة فقالوا بكراهتها واحتجوا بألن ابن عمركان لايفعل ذلك ويقول كنى بالتسلم ، أخرجه عبد الرزاق وبأنه كان يحصب من يفعلها وقال ابن مسعود : ما بال الرجل إذا صلى الركعتين تمعك كما يتمعك الحمار ؛ وتوسط فيها طائفة منهم مالك وغيره فلم يروا بها بأساً لمن فعلها راحة وكرهوها لمن فعلها استنابا ومنهم من قال باستحبابها على الإطلاق سواء فعلها استراحة أم لا . قيل وقد شرعت لمن يتمجد من الليـل لمـا أخرجه عبد الرزاق عن عائشة كانت تقول: إن النبي صلى الله عليه ويسلم لم يضطجع لسنة لكنه كان يدأب ليله فيضطجع ليستريح منه . وفيه راو لم يسم وقال النووى : المختار أنها سنة لظاهر حديث أبى هريرة . قلت وهو الأقرب ، وحديث عائشة لو صم فغايته أنه إخبار عن فهمها ، وعدم استمراره صلى الله عليه وسلم عليها دليل سنيتها ثم إنه يسن على الشق الأيمن قال ابن حزم: فإن تعذر على الايمن فإنه يومئ ولا يضطجع على الايسر.

17 - ﴿ وَعَنَ أَبِي هُرِيرَةَ رَضَى الله عَنْهُ قَالَ رَسُولَ الله صلى الله عليه وسلم • إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمُ الرَّكُعَتَيْنِ قَبْلِ صَلَاةِ الشَّبْحِ فَلْيَضْطَجِع عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ ، رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه ﴾ تقدم الكلام وأنه صلى الله عليه وسلم كان يفعلها وهذه رواية في الأمر بها وتقدم أنه صرفه عن الإيجاب ماعرفت وعرفت كلام الناس فيه .

١٣ _ ﴿ وعن ابن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله تعـالى عليه وعلى آله وسلم " صَلَاةُ ٱللَّيْلِ مَشْنَى مَثْنَى فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمُ الصُّبْحَ صَلَّى رَكْعَةً واحِدَةً تُوتَرُ لَهُ مَا قَدْ صَلَّى ، متفق عليه ﴾ الحديث دليل على مشروعية نافلة الليل مثنى مثنى فيسلم على كل ركعتين . وإليه ذهب جماهير العلماء وقال مالك لا تجوز الزيادة على اثنتين لأن مفهوم الحديث الحصر لأنه في قوّة : ما صلاة الليــل إلامثني مثني الآن تعريف المبتدأ يفيد ذلك على الاغلب وأجاب الجهور بأن الحديث وقع جوابًا لمن سأل عن صلاة الليل فلا دلالة فيه على الحصر وبأنه لو سلم فقد عارضه فعله صلى الله عليهوآله وسلم وهو ثبوت إيتاره بخمس كما فى حديث عائشة عند الشيخين والفعل قرينة على عدم إرادة الحصر وقوله • فإذا خشى أحـدكم الصبح أوتر بركعة ، دليل على أنه لا يوتر بركعة واحدة إلا لخشية طلوع الفجر وإلا أوتر بخمس أو سبع أو نحوها لا بثلاث للنهى عرب الثلاث فإنه أخرج الدارقطني والحاكم وان حبان من حـديث أبي هربرة مرفوعاً ﴿ أُوتُرُوا بِخُمْسُ أو بسبع أو بتسع أو إحدى عشرة _ زاد الحـاكم _ « ولا توتروا بثلاث لا تشبهوا بصلاة المغرب » قال المصنف ورجاله كلهم ثفات ولا يضره وقف من وقفه إلا أنه قد عارضه حديث أبي أيوب « من أحب أن يوتر بثلاث فليفعل " أخرجـه أبو داود والنسائى وابن ماجه وغيرهم . وقد جمع بينهما بأن النهى عن الثلاث إذا

كَانَ يَقْعِدُ لِلنَّشْهِدُ الْأُوسِطُ لَانَهُ يَشْبِهِ المَقْرِبِ وَأَمَا إِذًا لَمْ يَقْعِدُ إِلَا فَي آخرِهَا فَلا يَشْبِهِ المغرب وهو جمع حسن قد أيده حديث عائشة عنــد أحــد والنسائي والبيهقي والحاكم «كان صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث لا بجلس إلا في آخرتهن ، ولفظ أحمد «كان يوتر بثلاث لا يفصل بينهن ، ولفظ الحاكم « لا يقعد » هذا وأما مفهوم أنه لا يوتر بواحدة إلا لخشية طلوع الفجر فإنه يعارضه حديث أبي أيوب هذا فإن فيه • ومن أحب أن يوتر بواحدة فليفعل = 'وهو أقوى من مفهوم حديث الكتاب وفي حديث أبي أبوب دليل على صحة الإحرام بركعة واحدة وسيأتي قريباً ﴿ وللخمسة ﴾ أي من حديث أبي هريرة وصححه ابن حبان بلفظ ﴿ صَـلَاةُ اللَّيْـلِ والنَّهَارِ مَشْنَى مَثْنَى ، وقال النسائى هذا خطأً ﴾ أخرجه المذكورون من حديث على بن عبــد الله البارقي الازدي عن ابن عمر بهذا وأصله في الصحيحين بدون ذكر النهار وقال ابن عبد البر لم يقله أحد عن ابن عمر غير على وأنكروه عليه وكان ابن معين يضعف حديثه هذا ولا يحتج به ويقول إن نافعاً وعبـد الله بن دينار وجماعة رووه عن ابن عمر بدون ذكر النهار وروى بسنده عن يحيى بن معين أنه قال : صلاة النهار أربع لا يفصل بينهن فقيل له فإن أحمد من حنبل يقول صلاة الليل والنهار مثني مثني قال بأى حديث ؟ قيل بحديث الازدى . قال ومن الازدى حتى أقبل منه ؟ قال النسائي هذا حديث عندى خطأ وكذا قال الحاكم في علوم الحديث وقال الدارقطني في العلل ذكر النهار فيه وهم وقال الخطابي روى هذا الحديث طاوس ونافع وغيرهما عن ابن عمر فلم يذكر أحد فيه النهار إلا أن سبيل الزيادة من الثقة أن تقبل وقال البيهقي: " هذا حديث صحيح . وقال : والبارقي احتج به مسلم والزيادة من الثقة مقبولة انتهى كلام المصنف في التلخيص . فانظر إلى كلام الأئمة في هذه الزيادة فقد اختلفوا فمها اختلافا شديداً ولعل الامرين جائزان وقال أبو حنيفة يخير في النهار بين أن يصلي ركعتين ركعتين أو أربعاً أربعاً ولا يزيد على ذلك . وقد أخرج البخارى ثمانية أحاديث في و صلاة النهار ركعتين ، . الله عليه الله عليه والله الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأفضَلُ الصَّلَاةِ بعْدَ الْفَرِيضَةِ ﴾ فإنها أفضل الصلاة ﴿ صَلَاةُ اللَّيْلِ ، أخرجه مسلم ﴾ يحتمل أنه يريد بالليل جوفه لحديث أبي هريرة عند الجماعة إلا البخارى قال هسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أى الصلاة أفضل بعد المكنوبة قال الصلاة في جوف الليل ، وفي حديث عمرو بن عبسة عند الترمذي وصححه وأقرب ما يكون الرب من العبد في جوف الليل الآخر فإن استطعت أن تكون بمن يذكر الله في تلك الساعة فكن ، وفي حديثه أيضاً عند أبي داود وقلت يا رسول الله أى الليل أسمع ؟ قال جوف الليل الآخر فال ما شئت فإن الصلاة فيه مكنوبة مشهودة ، والمراد من قال جوف الليل الآخر كما وردت به الاحاديث .

10 _ ﴿ وَعَن أَبِي أَبُوبِ الْانصارِي رَضَى الله عنه أَن رَسُولُ الله صلى الله عليه وسلم قال و الوَّر عَنَى عَلَى كُلِّ مُسْلُم ﴾ هو دليل لمن قال بوجوب الوتر ﴿ مَنْ أَحَبَّ أَنْ بُوتِرَ بِثَلَاثٍ فَلْسَيْفَعَلْ ﴾ قد قد منا الجمع بينه وبين ما عارضه ﴿ ومَنْ أَحَبَّ أَنْ يُوتِرَ بِوَاحِدَةٍ ﴾ من دون أن يضيف إليها غيرها كما هو الظاهر ﴿ فَلْسَيْفَعَلْ * رواه الأربعة إلا الترمذي وصححه ابن حبان ورجع النسائي وقفه ﴾ وكذا صحح أبو حاتم والذهلي والدارقطني في العلل والبيهق وغير واحد وقفه قال المصنف : هو الصواب قلت وله حكم الرفع إذ لا مسرح للاجتهاد فيه أي في المفادير . والحديث دليل على إيجاب الوتر ويدل له أيضاً حديث أبي هريرة عند أحمد و من لم يوتر فليس منا ، وإلى وجوبه ذهبت الحنفية وذهب الجمهور إلى أنه ليس بواجب مستدلين بحديث على رضى الله عنه ويأتي ولفظه عند ابن ماجه : إن الوتر ليس بحتم ولا كصلاتكم المكتوبة ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم * ويأتي ولفظه عند ابن ماجه : إن الوتر ليس بحتم ولا كصلاتكم المكتوبة ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويأتي ولفظه عند ابن ماجه : إن الوتر ليس بحتم ولا كصلاتكم المكتوبة ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم أوتر وقال « يا أهل القرآن أوتروا فإن الله وتر يا الهن اله وتر يوب بلفظ يحب الوتر ، وذكر المجدّ بن تيمية أن ابن المنذر روى حديث أبي أبوب بلفظ

الوثر حق وليس بواجب و بحديث « ثلاث هن على فرائض ولكم ثطوع ، وعد منها الوتر وإن كان ضعيفاً فله متابعات يتأيد بها ، على أن حديث أبى أيوب الذى استدل به على الإيجاب قد عرفت أن الاصح وقفه عليه وإن سبق أن له حكم المرفوع فهو لايقاوم الادلة الدالة على عدم الإيجاب والإيجاب قد يطلق على المسنون تأكيدا كما سلف فى غسل الجمعة وقوله « بخمس وبثلاث ، أى ولا يقعد إلا فى آخرها ويأتى حديث عائشة فى الحنس وقوله (بواحدة) ظاهره ، فتصراً عليها وقد روى فعل ذلك عن جماعة من الصحابة فأخرج محمد بن نصر وغيره بإسناد صحيح عن السائب بن يزيد أن عمر قرأ القرآن ليلة فى ركعة لم يصل غيرها . وروى البخارى « أن معاوية أوتر بركعة وأن ابن عباس استصوبه »

17 - ﴿ وعن على بن أبى طالب رضى الله عنه قال : ليس الوتر بحتم كهيئة المكتوبة ولكن سنة سنها رسول الله صلى الله عليه وسلم . رواه الترمذى والنسائى وحسنه والحاكم وصححه ﴾ تقدم أنه من أدلة الجمهور على عدم الوجوب وفى حديث على هذا عاصم بن ضمرة تمكلم فيه غير واحد وذكره الفاضى الخيمى فى حواشيه على بلوغ المرام ولم أجده فى التلخيص بل ذكر هنا أنه صححه الحاكم ولم يتعقبه فما أدرى من أين نقل القاضى شم رأيت فى التقريب مالفظه : عاصم بن ضمرة المسلولى الكوفى صدوق من السادسة مات سنة أربع وسبعين .

۱۷ – ﴿ وعن جابر بن عبد الله رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام فى شهر رمضان ثم انتظروه من القابلة فلم يخرج وقال: ﴿ إِنِّى خَشِيتُ أَنْ يُكْتَبَ عليْكُم الْوِثْرُ ، رواه ابن حبان ﴾ أبعد المصنف النجعة . والحديث فى البخارى إلا أنه بلفظ ﴿ أن تفرض عليكم صلاة الليل ، أخرجه أبو داود من حديث عائشة ولفظه ﴿ أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى فى المسجد فصلى بصلاته ناس ثم صلى من القابلة فكثر الناس ثم اجتمعوا فى الليلة الثالثة فلم يخرج إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم قلما أصبح قال الله قد رأيت الذي صنعتم ولم يمنعني من

الخروج إليكم إلا أنى خشيت أن تفرض عليكم ، هـذا : والحديث في البخاري بقريب من هـذا واعلم أنه قد أشكل التعليل لعدم الخروج بخشية الفرضية عليهم مع ثبوت حديث • وهي خمس وهنّ خمسون لا يبدّل القول لديّ » فإذا أمن التبديل كيف يقع الخوف من الزيادة ؟ وقد نقل المصنف عنه أجوبة كثيرة وزيفها وأجاب بثلاثة أجوبة قال إنه فَتَحَ الباري عليه بهـا وذكرها واستجود منها أن خوفه صلى الله عليه وسلم كان من افتراض قيام الليل يعنى جعل التهجد في المسجد جماعة شرطا في صحة التنفل بالليل قال ويومئ إليـه قوله في حديث زيد بن ثابت «حتى خشيت أن يكتب عليكم ولو كتب عليكم ما قمتم به فصلوا أيها الناس في بيوتـكم ، فمنعهم من التجمع في المسجد إشفاقا عليهم من اشتراطه اه. قلت : ولا يخفي أنه لا يطابق قوله • أن تفرض عليكم صلاة الليل ، كما في البخاري فإنه ظاهر أنه خشية فرضها مطلقا وكان ذلك في رمضان فدل على أنه صلى بهم ليلتين . وحديث الكتاب أنه صلى بهم ليلة واحدة وفي رواية أحمد ، أنه صلى الله عليه وسلم صلى بهم ثلاث ليال وغص المسجد بأهله في الليلة الرابعة " وفي قوله • خشيت أن يكتب عليكم الوتر ، دلالة على أن الوتر غير واجب . واعلم أن من أثبت صلاة التراويح وجعلها سنة في قيام رمضان استدل بهـذا الحديث على ذلك وليس فيه دليل على كيفية ما يفعلونه ولاكميته فإنهم يصلونها جماعة عشرين يتروحون بين كل ركعتين فأما الجماعة فإن عمر أول من جمعهم على إمام معين وقال ﴿ إنَّهَا بدعة ، كَمْ أَخْرِجِهُ مَسْلُمُ فَي صحيحه وأخرجه غيره من حديث أبي هريرة دأنه صلى الله عليه وسلم كان يرغبهم في قيام رمضان من غير أن يأمرهم فيه بعزيمـة فيقول من قام رمضان إيمــانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه ، قال وتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم والامر على ذلك وفي خلافة أبي بكر وصدراً من خلافة عمر . زاد في رواية عند البيهقي « قال عروة فأخبرني عبد الرحمن القاري أن عمر بن الخطاب خرج ليلة فطاف في رمضان في المسجد وأهمل المسجد أوزاع متفرقون يصلي الرجل لنفسه ويصلي الرجل

فيصلى بصلاته الرهط فقال عمر والله لاظن لو جمعناهم على قارئ واحد فأمر أبيُّ ابن كعب أن يقوم بهم في رمضان فخرج عمر والناس يصلون بصلاته فقال عمر « نعم البدعة هذه » وساق البيهتي في السنن عدة روايات في هذا المعني . واعملم أنه يتعين حمل قوله «بدعة» على جمعه لهم على معيَّن وإلزامهم بذلك لا أنه أراد أن الجماعة بدعة فإنه صلى الله عليه وسلم قد جمع بهم كما عرفت . إذا عرفت هذا عرفت أن عمر هو الذي جعلها جماعة على معين وسماها بدعة وأما قوله « نعم البدعة ، فليس في البدعة ما يمدح بل كل بدعة ضلالة . وأما الكمية وهي جعلها عشرين ركعة فليس فيه حديث مرفوع إلا مارواه عبد بن حميد والطبراني من طريق أبي شيبة إبراهيم بن عَمَانَ عَنِ الحَمْ عَنِ مَقْسَمِ عَنِ ابنِ عَبَاسٍ : أن رسول الله صلى الله عليهوسلم كان يصلى في رمضان عشرين ركعة والوتر . قال في سبل الرشاد : أبو شيبة ضعفه أحمد وابن معين والبخاري ومسلم وأبو داود والثرمذي والنسائي وغيرهم، وكذبه شعبة وقال ابن معين : ليس بثقة وعدّ هذا الحديث من منكراته وقال الآذرعي في المتوسط ا وأما ما نقل أنه صلى الله عليه وسلم صلى فى الليلتين اللتين خرج فيهما عشرين ركعة فهو منكر . وقال الزركشي في الخادم : دعوى أنه صلى الله تعـالي عليه وآله وسلم صلى بهم فى تلك الليلة عشرين ركعة لم تصح بل الثابت فى الصحيح الصلاة من غير ذكر بالعدد ولما في رواية جابر ، أنه صلى الله عليه وسلم صلى بهم ثمـان ركعات والوتر ثم انتظروه في القابلة فلم يخرج إليهم . رواه ابن خزيمـة وابن حبــان في صحيحيهما انتهى. وأخرج البيهقرواية ابن عباس من طريق أبي شيبة ثم قال إنه ضعيف وساق روايات : أن عمر أمر أُ بَيّاً وتمها الدارى يقومان بالناس بعشرين ركعة . وفي روانة : أنهم كانوا يقومون في زمن عمر بعشرين ركعة . وفي رواية : بثلاث وعشربن ركعة . وفي رواية : أن علياً رضي الله عنه كان يؤمهم يعشربن ركعة ويوتر بثلاث . قال وفيه قوة . إذا عرفت هذا علمت أنه ليس في العشرين رواية مرفوعة بل يأتي حديث عائشة المتفق عليه قريبًا : أنه صلى ألله عليه وسلم ماكان (۲۲ _ سبل السلام _ ١)

يزيد في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة . فعرفت من هـــــذا كله أن صلاة التراويج على هذا الاسلوب الذي اتفق عليه الاكثر بدعة ؛ نعم قيام رمضان سنة بلا خلاف والجماعة في نافلته لا تُنكر وقد ائتم ابن عباس رضي الله عنه وغيره به صلى الله عليه وسلم في صلاة الليل لكر. جعل هذه الكيفية والكمية سنة والمحافظة عليها هو الذي نقول إنه بدعة وهذا عمر رضي الله عنه خرج أولا والناس أوزاع متفرقون منهم من يصلي منفرداً ومنهم من يصلي جماعة على ما كانوا في عصره صلى الله عليه وسلم وخير الأمور ماكان على عهده وأما تسميتها بالتراويج فكان وجهه ما أخرجه ألبيهتي من حديث عائشة قالت «كان رسول الله صلى الله علمه وسلم يصلى أربع ركعات في الليل ثم يتروّح فأطال حتى رحمته ، الحديث، قال البهتي تفرد به المغيرة بن دياب وليس بالقوى فإن ثبت فهو أصل في تروّح الإمام في صلاة التراويح انتهي . وأما حديث « عليـكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين بعــدى تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ ، أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وصححه الحاكم وقال على شرط الشيخين ومثله حمديث « اقتدوا بالذين من بعدى أبي بكر وعمر ، أخرجه الترمذي وقال حسن وأخرجه أحمد وابن ماجه وابن حبان وله طرق فيها مقال إلا أنه يقوى بعضها بعضاً : فإنه ليس المراد بسنة الخلفاء الراشدين إلا طريقتهم الموافقة لطريقته صلى الله عليه وسلم من جهاد الاعداء وتقوية شعبائر الدين ونحوها فإن الحديث عام لكل خليفة راشد لايخص الشيخين ومعلوم من قواعد الشريعة أن ليس لخليفة راشـد أن يشرع طريقة غير ماكان عليها النبي صلى الله عليه وسلم ثم عمر رضي اللهعنه نفسه الخليفة الراشد سمى مارآه من تجميع صلاته ليه في رمضان بدعة ولم يقل أنها سنة فتأمل؛ على أن الصحابة رضى الله عنهم خالفوا الشيخين في مواضع ومسائل فدل أنهم لم يحملوا الحديث على أن مافالوه وفعلوه حجة وقـد حقق البرماوي الـكلام في شرح ألفيته في أصول الفقه مع أنه قال إنما الحديث الأول يدل أنه إذا اتفق

الحلفاء الاربعة على قول كان حجة إلا إذا انفرد واحد منهم والتحقيق أن الاقتداء اليس هو التقليد بل هو غيره كما حققناه فى شرح نظم الكافل فى بحث الإجماع

1\lambda = \frac{\left(e \) عن خارجة \right(e \) بالحاء المعجمة فراء بعد الألف فجيم هو \(\left(e \) عدوى رضى الله عنه \right(e \) بضم المهملة فذال بعدها معجمة ففاء بعد الألف وهو قرشى عدوى كان يعدل بألف فارس روى أن عرو بن العاص استمد من عمر بثلاثة آلاف فارس فأمده بثلاثة وهم خارجة بن حذافة والزبير بن العوام والمقداد بن الأسود ولى خارجة القضاء بمصر لعمرو بن العاص وقيل كان على شرطته وعداده فى أهل مصر قتله الخارجي ظنا منه أنه عمرو بن العاص حين تعاقدت الخوارج على قتل ثلاثة : على عليه السلام ومعاوية وعرو بن العاص رضى الله عنهم فتم أم الله في أمير المؤمنين على عليه السلام دون الآخرين وإلى الغلط بخارجة أشار من قال شعراً

فليتها إذ فدت عمراً بخارجة فدت عليا بمن شاءت من البشر

وكان قتل خارجة سنة أربعين ﴿ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إِنَّ اللهَ أَمَدَّكُم مُ بِصَلَاةٍ هِى خَيْرٌ لَكُم مُ مِنْ حُمْرِ النَّعَم ، قلنا وما هى يارسول الله قال * الْو ْ تُرُ مَا بيْنَ صَلَاةٍ الْعِشَاءُ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ * رواه الحسسة إلا النسائى وصححه الحاكم ﴾ قلت قال الترمذى عقيب إخراجه له : حديث خارجة بن حذافة حديث غريب لانعرفه إلا من حديث يزيد بن أبى حبيب وقد وهم بعض المحدثين في هذا الحديث ثم ساق الوهم فيه ، فكان يحسن من المصنف التنبيه على ما قاله الترمذى ، هذا وفي الحديث مايفيد عدم وجوب الوتر لقوله * أمدكم ، فإن الإمداد هو الزيادة بما يقوى المزيد عليه يقال مدّ الجيش وأمده إذا زاده وألحق به مايقويه ويكثره ومدّ الدواة وأمدّها زادها مايصلحها ومددت السراج والأرض إذا أصلحتهما بالزيت والساد ﴿ فائدة ﴾ في حكمة شرعية النوافل : أخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه والحاكم من حديث تميم الدارى مرفوعا * أول ما يحاسب

به العبد يوم القيامة صلاته فإن كان أتمها كتبت له تامة وإن لم يكن أتمها قال الله تعالى لملائكته انظروا هل تجدون لعبدى من تطقع فتكملون بها فريضته ؟ شم الزكاة كذلك شم تؤخذ الاعمال على حسب ذلك » وأخرجه الحاكم في الكنى من حديث ابن عمر مرفوعاً «أول ما افترض الله على أمتى الصلوات الحس وأول ما يستلون عنه الصلوات الحس فن كان ضبع شيئاً منها يقول الله تبارك وتعالى : انظروا هل تجدون لعبدى افلة من صلوات تتمون بها ما نقص من الفريضة ؟ وانظروا صيام عبدى شهر رمضان فإن كان ضبع شيئاً منه فانظروا هل تجدون العبدى فإن كان ضبع شيئاً منه فانظروا هل تجدون العبدى فإن كان ضبع شيئاً منها تتمون بها ما نقص من الصيام ؟ وانظروا في زكاة عبدى فإن كان ضبع شيئاً منها فانظروا هل تجدون لعبدى نافلة من صدقة تتمون بها مانقص من الزكاة ؟ فيؤخذ ذلك على فرائض الله وذلك برحمة الله وعدله فإن وجد له فضل وضع في ميزانه وقيل له ادخل الجنة مسروراً ، وإن لم يوجد له شيء من ذلك أمرت الزبانية فأخذت بيديه ورجليه شم قذف في النار » وهو كالشرح والتفصيل لحديث تميم الدارى فيشرحه شرحه

19 _ ﴿ وعن عبد الله بن بريدة ﴾ بضم الموحدة بعدها راء مهملة مفتوحة ثم مثناة تحتية ساكنة فدال مهملة مفتوحة هو ابن الحصيب بضم الحاء المهملة وفتح الصاد المهملة والمثناة التحتية والباء الموحدة الاسلى وعبد الله من ثقات التابعين سمع أباه وسمرة بن جندب وآخرين وتولى قضاء مرو ومات بها ﴿ عن أبيه ﴾ بريدة بن الحصيب تقدم ذكره ﴿ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم و المؤتر كُ حُقٌ ، أى لازم فهو من أدلة الإيجاب ﴿ فَمَنْ لَمْ يُوتِر فَلْيْسَ مِنّا أَخْرِجه أبو داود بسندين ﴾ لأن فيه عبد الله بن عبد الله العشكى ضعفه البخارى والنسائى وقال أبو حاتم : صالح الحديث ﴿ وصححه الحاكم ﴾ وقال ابن معين : إنه والنسائى وقال أبو حاتم : صالح الحديث ﴿ وصححه الحاكم ﴾ وقال ابن معين : إنه

موقوف ﴿ وله شاهد ضعيف عن أبى هريرة عند أحمد ﴾ رواه بلفظ • من لم يوتر فليس منا » وفيه الخليل بن مرة منكر الحديث وإسناده منقطع كما قاله أحمد ومعنى • ليس منا » ليس على سنتنا وطريقتنا والحديث محمول على تأكد السنية للوتر جمعاً بينه وبين الاحاديث الدالة على عدم الوجوب .

٢٠ _ ﴿ وعن عائشة رضي الله عنها قالت : ماكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة ﴾ ثم فصلتها بقولها ﴿ يصلى أربعاً ﴾ يحتمل أنها متصلات وهو الظاهر ويحتمل أنها منفصلات وهو بعيـد إلا أنه يوافق حديث = صلاة الليـل مثني مثني، ﴿ فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ﴾ نهت عن سؤال ذلك إما أنه لا يقدر المخاطب على مثله فأي حاجة له في السؤال؟ أو لانه قد علم حسنهن وطولهن لشهرته فلا يسئل عنه أو لانها لا تقدر تصف ذلك ﴿ ثُم يصلي أربعاً فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم يصلي ثلاثًا قالت عائشة قلت ما رسول الله أتنام قبل أن توتر ﴾ كأنه كان ينام بعد الاربع ثم يقوم فيصلى الثلاث وكأنه كان قد تقرّر عند عائشة أن النوم ناقض للوضوء فسألته فأجابها بقوله ﴿ قَالَ ﴿ يَا عَائِشَةُ إِنَّ عَيْنَيَّ تَنَامَانَ وَلَا يَنَامُ قَلْسَى ﴾ ﴿ دل على أن الناقض نوم القلب وهو حاصل مع كل من نام مستغرقا فيكون من الخصائص أن النوم لا ينقض وضوءه صلى الله عليه وسلم وقد صرح المصنف بذلك في التلخيص واستدل مهذا الحديث وبحديث ان عباس : أنه صلى الله عليه وسلم نام حتى نفخ ثم قام فصلي ولم يتوضأ . وفي البخاري • إن الانبياء تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم . ﴿ متفق عليه ﴾ اعلم أنه قد اختلفت الروايات عن عائشة في كيفية صلاته صلى الله عليه وسلم في الليـل وعددها فقد روى عنها سبع وتسع وإحدى عشرة سوى ركعتى الفجر ومنها هذه الرواية التي أفادها قوله ﴿ وَفَى رُوايَةً لها ﴾ أي الشيخين ﴿ عنها ﴾ أي عن عائشة ﴿ كان يصلي من الليل عشر ركعات ﴾ وظاهره أنها موصولة لا قعود فيها ﴿ ويوتر بسجدة ﴾ أي ركعة ﴿ ويركع ركعتي الفجر ﴾ أى بعد طلوعه ﴿ فتلك ﴾ أى الصلاة فى الليل مع تغليب ركعتى الفجر أو فتلك الصلاة جميعا ﴿ ثلاث عشرة ركعة ﴾ وفى رواية : أنه كان يصلى من الليل ثلاث عشرة ركعة ثم يصلى إذا سمع النداء ركعتين خفيفتين فكانت خمس عشرة ركعة . ولما اختلفت ألفاظ حديث عائشة زعم البعض أنه حديث مضطرب وليس كذلك بل الروايات محمولة على أوقات متعددة وأوقات مختلفة بحسب النشاط وبيان الجواز وأن الكل جائز وهذا لا يناسبه قولها ولا فى غيره والاحسن أن يقال إنها أخبرت عن الإغلب من فعله صلى الله عليه وسلم فلا ينافيه ما خالفه ثوبار عن النادر .

71 - ﴿وعنها﴾ أى عائشة ﴿ قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى من الليل ثلاث عشرة ركعة ﴾ لم تفصلها و تبين على كم كان يسلم كا ثبت ذلك فى الحديث السابق إنما بينت هذا فى الوتر بقولها ﴿ يوتر من ذلك ﴾ أى العدد المذكور ﴿ بخمس لا يجلس فى شيء إلا فى آخرها ﴾ كأن هذا أحد أنواع إيتاره صلى الله عليه وسلم كما أن الإيتار بثلاث أحدها كما أفاده حديثها السابق .

٣٧ _ ﴿ وعنها ﴾ أى عائشة ﴿ قالت : من كل الليـل قد أوتر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ﴾ أى من أوله وأوسطه وآخره ﴿ وانتهى وتره إلى السحر . متفق عليهما ﴾ أى على الحديثين وهـذا الحديث بيان لوقت الوتر وأنه الليـل كله من بعد صلاة العشاء وقد أفاد ذلك حديث خارجة حيث قال « الوتر ما بين صلاة العشاء إلى طلوع الفجر ، وقد ذكر نا أنواع الوتر التي وردت في حاشية ضوء النهار .

٢٣ — ﴿ وعن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ يَا عَبْدَ اللهِ ، لَا تَكُنْ مِثْلَ فُلَانٍ ، كَان يَقُومُ مِنَ اللَّيْسِلِ فَشَرَكَ قِيمَامَ اللَّيْلِ ، متفق عليه ﴾ قوله مثل فلان قال المصنف فى فتح البارى: لم أقف على تسميته فى شى. من الطرق وكأن إبهام هذا القصد الستر عليه ؛ قال ابن العربى : هذا الحديث فى شى. من الطرق وكأن إبهام هذا القصد الستر عليه ؛ قال ابن العربى : هذا الحديث ...

دايل على أن قيام الليل ليس بواجب إذ لوكان واجبا لم يكنف لناركه بهذا القدر بل كان يذمه أبلغ ذم. وفيه استحباب الدوام علىما اعتاده المرء من الخير من غير تفريط ويستنبط منه كراهة قطع العبادة .

٢٤ _ ﴿ وعن على عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأوّرُوا يَا أَهْلَ الْقُرْآنِ فَإِنَّاللَهَ وَثَرُ ﴾ في النهاية أي واحد في ذاته لا يقبل الانقسام ولا النجزئة ، واحد في صفاته لا شبيه له ولا مثل ، واحد في أفعاله لا شريك له ولا معين ﴿ يُحِبُ الْوِثْرَ ، ﴾ يثيب عليه ويقبله من عامله ﴿ رواه الحسة وصححه ابن خزيمة ﴾ المراد بأهل القرآن المؤمنون لانهم الذين صدقوا القرآن وخاصة من يتولى حفظه ويقوم بتلاوته ومراعاة حدوده وأحكامه والتعليل بأنه تعالى وتر : فيه _ كا قال القاضى عياض _ أن كل ما ناسب الشيء أدنى مناسبة كان أحب إليه وقد عرفت أن الأمر للندب للأدلة التي سلفت الدالة على عدم وجوب الوتر .

د البحكوا آخِرَ صَلَاتِكُم اللّه على وترا ، متفق عليه في فتح البارى أنه اختلف السلف في موضعين أحدهما في مشروعية ركعتين بعد الوتر من جلوس والثاني من أوتر ثم أراد أن يتنفل من الليل هل يكنني بوتره الأول ويتنفل ما شاء أو يشفع وتره بركعة ثم يتنفل ثم إذا فعل هذا هل يحتاج إلى وتر آخر أو لا. أما الأول فوقع عند مسلم من طريق أبي سلمة عن عائشة : أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلى من الليل ركعتين بعد الوتر وهو جالس . وقد ذهب إليه بعض أهل العلم وجعل الأمر في قوله « اجعلوا آخر صلاته عبالليل وترا » مختصا بمن أوتر آخر الليل وأجاب من لم يقل بذلك بأن الركعتين المذكورتين هما ركعتا الفجر وحمله النووى على أنه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك لبيان جواز النفل بعد الوتر وجواز النفل بعد الوتر وجواز التنفل جالسا . وأما الثاني فذهب الأكثر إلى أنه يصلى شفعا ما أراد

ولا ينقض وتره الاول عملا بالحديث وهو:

77 — ﴿ وَعَن طَلَقَ بِن عَلَى رَضَى الله عَنه قال سَمَعَت رَسُول الله صلى الله عليه وسلم يقول • لَا وِ ثَرَانِ فَى لَيْلَةٍ ، رواه أحمد والثلاثة وصححه ابن حبان ﴾ فدل على أنه لايوتر بل يصلى شفعاً ما شاء وهذا نظر إلى ظاهر فعله وإلا فإنه لما شفع وتره الأول لم يبق إلا وتر واحد وهو ما يفعله آخراً وقد روى عن عمر أنه قال لما سئل عن ذلك • إذا كنت لا تخاف الصبح ولا النوم فاشفع ثم صل ما بدا لك ثم أوثر ، .

٧٧ ــ ﴿ وعن أَبِي بِن كَمْبُ رَضِي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُوتر ﴾ أى يقرأ في صلاة الوتر ﴿ بسبح اسم ربك الاعلى ﴾ أى في الأولى بعد قراءة الفاتحة ﴿ وقل يا أيها الكافرون ﴾ أى في الثانية بعدها ﴿ وقل هو الله أحد ﴾ أى في الثانية بعدها ﴿ وقل هو الله أحد ﴾ أى النسائي وزاد ﴾ أى النسائي وزاد ﴾ أى النسائي وزاد ﴾ أى النسائي ولا يسلم إلا في آخرهن ﴾ الحديث دليل على الإينار بثلاث وقد عارضه حديث : لاتوتروا بثلاث وهو عن أبي هربرة وصححه الحاكم وقد صحح الحاكم عن ابن عباس وعائشة كراهية الوتر بثلاث وقد قدمنا وجه الجمع ثم الوتر بثلاث أحد أنواعه كما عرفت فلا يتعين فيه . فذهبت الحنفية والهادوية إلى تعيين الإيتار بالثلاث تصلى موصولة قالوا لأن الصحابة أجمعوا على أن الإيتار بثلاث موصولة بالثلاث تصلى موصولة قالوا لأن الصحابة أجمعوا على أن الإيتار بثلاث موصولة كاعرفت .

۲۸ - ﴿ وَلَابِي دَاوِدِ وَلِلْتُرَمِدِي نَحُوهِ ﴾ أي نحو حديث أبي ﴿ عن عائشة رضي الله عنها وفيه كلسورة ﴾ من سبح والكافرون ﴿ في ركعة ﴾ من الأولى والثانية كا بيناه ﴿ وَفِي الآخيرة قل هو الله أحد والمعوذتين ﴾ في حديث عائشة لين لان فيه خصيفا الجزري ورواه ابن حبان والدارقطني من حديث يحيي بن سعيد عن عمرة عن عائشة قال العقبلي إسناده صالح وقال ابن الجوزي أنكر أحمد ويحي

ابن معین زیادة المعقردتین ، وروی ابن السکن له شاهدا مر حدیث عبد الله بن سرجس بإسناد غریب

۲۹ ـ ﴿ وعن أَبِي سعيد الخدري رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ﴿ أَوْتِرُوا قَبْلَ أَنْ تُصْبِحُوا ، رواه مسلم ﴾ هو دليل على أن الوتر قبل الصبح ﴿ ولابن حبان ﴾ أى من حديث أبي سعيد ﴿ ﴿ مَنْ أَدْرَكَ الضّبْحَ ولَمْ ' يُوتِر ' فلا و ثر لَهُ *) وهو دليل على أنه لا يشرع الوتر بعد خروج الوقت وأما أنه لا يصح قضاؤه فلا ؛ إذ المراد من تركه متعمداً فإنه قد فاتته السنة العظمى حتى أنه لا يمكنه تداركه ؛ وقد حكى ابن المنذر عن جماعة من السلف أن الذي يخرج بالفجر وقته الاختياري وأما وقته الاضطراري فيسقى إلى قيام صلاة الصبح ، وأما من نام عن وتره و نسيه فقد ببن حكمه الحديث ، وهو قوله :

٠٣٠ ﴿ وعنه ﴾ أى عن أبى سعيد ﴿ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

ه مَنْ نَامَ عَنِ الْوِ ثُرِ أَوْ نَسِيَهُ فَلْـيُصَلِّ إِذَا أَصْبَحَ أَوْ ذَكَرَ ، ﴾ الله ونشر مرتب
حيث كان نائما أو ذكر إذا كان ناسيا ﴿ رواه الحنسة إلا النسائي ﴾ فدل على أن من
نام عن وتره أو نسيه فحكه حكم من نام عن الفريضة أو نسيما أنه يأتى بها عند
الاستيقاظ أو الذكر . والقياس أنه أداء كما عرفت فيمن نام عن الفريضة أو نسيما
١٣ - ﴿ وعن جابر رضى الله عنه ﴾ هو ابن عبد الله ﴿ قال : قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم • مَنْ خَافَ أَنْ لَا يقُومَ مِنَ اللَّيْلِ فَلْـيُورِ وَ أَوَّلُهُ ومَنْ
طميع أَنْ يقُومَ آخِرَهُ فَلْيُورِ وَ آخِرَ اللَّيْل ، فإنَّ صَـلاة آخِرِ اللَّيْلِ مَشْهُودَةٌ
وذَلِكَ أَفْضَلُ * رواه مسلم ﴾ فيه دلالة على أن تأخير الوتر أنضل ولكن إن
عاف أن لا يقوم قدّمه لئلا يفوته فعلا وقد ذهب جماعة من السلف إلى هذا وإلى
هذا وفعل كل بالحالين ، ومعنى كون صلاة آخر الليل مشهودة : تشهدها ملائك
الليل وملائكة النهار

٣٢ ـ ﴿ وَعَنِ ابْنِ عَمْرِ رَضَى اللَّهِ عَنْهِمَا عَنِ النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْمُهُ وَآلُهُ وَسَلَّمُ قَالَ

« إذَا طَلعَ الْفَجْرُ فَقَدْ ذَهَبَ وَقْتُ كُلِّ صَلَّةِ اللَّيْلِ ﴾ أى النوافل المشروعة فيه ﴿ والْوِثْرَ ﴾ عطف خاص على عام فإنه من صلاة الليل عطفه عليه لبيان شرفه ﴿ فَاوْتِرُ وا قَبْلَ طُلُوع ِ الْفَجْرِ ، ﴾ فتخصيص الامر بالإيتار لزيادة العناية بشأنه وبيان أنه أهم صلاة الليل فإنه يذهب وقته بذهاب الليل ، وتقدم فى حديث أبى سعيد أن النائم والناسى يأتيان بالوتر عند اليقظة إذا أصبح والناسى عند التذكر فهو مخصص لهذا فبين أن المراد بذهاب وقت الوتر بذهاب الليل على من ترك الوتر لغير العذرين . وفى ترك ذلك للنوم ما رواه البرمذي عن عائشة : كان رسول الله صلى من النهار اثنتى عشرة ركعة . وقال حسن صحيح وكأنه تدارك لما فات ﴿ رواه البرمذي ﴾ قلت : وقال عقيبه : سلمان من موسى قد تفرد به على هذا اللفظ

هذا حديثها الذي أفاده قوله :

٣٤ _ ﴿ وَلَهُ ﴾ أَى لَمُسَلِّم ﴿ عَنْهَا ﴾ أَى عَنْ عَائشَة ﴿ أَنَّهَا سُئُلُتَ هَلَ كَانَ الَّذِي صلى الله عليه وسلم يصلى الضحى ؟ قالت لا ، إلا أن يجي. من مغيبه ﴾ فإن الآول دل على أنه كان يصلمها دائمًا لما تدل عليه كلمة • كان • فإنها تدل عملي التكرار والثانية دلت على أنه كان لا يصليها إلا في حال مجيئه من مغيبه وقد جمع بينهما بأن كلمة كان يفعل كذا لا تدل على الدوام دائمًا بل غالباً وإذا قامت قرينة على خلافه صرفتها عنه كما هنا فإن اللفظ الناني صرفها عن الدوام وأنها أرادت بقولها • لا ، إلا أن يجيء مغيبه " نني رؤيتها صلاة الضحي وأنها لم تره يفعلها إلا في ذلك الوقت واللفظ الأوِّل إخبار عما بلغها في أنه ماكان يترك صلاة الضحى إلا أنه يضعف هذا قوله ﴿ وَلَهُ ﴾ أَى لَمُسَلِّمُ وَهُو أَيْضَاً فَى البخاري بِلْفَظَهُ فَلُو قَالَ وَلَمْهَا كَانَ أُولَى ﴿ عَنْهَا ﴾ أَي عائشة ﴿ مَا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى قط سبحة الضحى ﴾ بضم السين وسكون الباء أي نافلته ﴿ وإنى الاسبحها ﴾ فنفت رؤيتها لفعله صلى الله علميه وسلم لها وأخبرت أنها كانت تفعلها كأنه استناد إلى ما بلغها من الحث عليها ومن فعله صلى الله عليه وسلم لها؛ فألفاظها لا تتعارض حينتُذ وقال البيهق : المراد بقولها ما رأيته سبحها أي داوم عليها . وقال ابن عبد البر : يرجح ما اتفق عليه الشيخان وهو رواية إثباتها دون ما انفرد به مسلم وهي رواية نفيها قال وعدم رؤية عائشة لذلك لا يستلزم عدم الوقوع الذي أثبته غيرها. هذا معنى كلامه . قلت ومما اتفقا عليه في إثباتها حديث أبي هريرة في الصحيحين : أنه أوصاه صلى الله عليه وسلم بأن لا يترك ركمتي الضحي . وفي الترغيب في فعلها أحاديث كثيرة وفي عددها كذلك، مبسوطة في كتب الحديث .

٥٣ ــ ﴿ وَعَنَ زَبِدَ بِنَ أَرَقَمُ رَضَى الله عَنْهُ أَنْ رَسُولُ الله صَلَى الله عَلَيْهُ وَسَلَمُ قَالَ مَ صَلَاةً الْأُوَّابِينَ ﴾ الآواب: الرجاع إلى الله تعالى بترك الذنوب وفعل الخيرات ﴿ حِينَ تَرْ مَضُ الْفِصَالُ ﴾ بفتح الميم من رمضت بكسرها أى تحترق

من الرمضاء وهو شدّة حرارة الأرض من وقوع الشمس على الرمل وغيره وذلك يكون عند ارتفاع الشمس وتأثيرها الحرّ. والفصال جمع الفصيل وهو ولد الناقة سمى بذلك لفصله عن أمّه ﴿ رواه الترمذى ﴾ ولم يذكر لها عددا ، وقد أخرج البزار من حديث ثوبان : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يستحب أن يصلى بعد نصف النهار فقالت عائشة يا رسول الله إنك تستحب الصلاة هذه الساعة قال و تفتح فيها أبواب السهاء وينظر تبارك وتعالى فيها بالرحمة إلى خلقه وهى صلاة كان يحافظ عليها آدم ونوح وإبراهيم وموسى وعيسى ، وفيه راو متروك ووردت أحاديث كثيرة أنها أربع ركعات .

٣٦ – ﴿ وعن أنس رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، مَنْ صَلَى الضّحٰى اثْنَدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً بَى الله لَهُ قَصْرًا فى الْجَنَّةِ ، رواه الله مذى واستغربه ﴾ قال المصنف وإسناده ضعيف . وأخرج البزار عن ابن عمر قال وقلت لابى ذرّ يا عماه أوصنى قال سألتى عما سألت عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان صليت الضحى ركعتين لم تكتب من الغافلين وإن صليت أربعاً كتبت من العابدين وإن صليت ستا لم يلحقك ذنب وإن صليت ثمانياً كتبت من الفانتين وإن صليت اثنتي عشرة بنى لك بيت فى الجنة ، وفيه حسين بن عطاء ضعفه أبو حاتم وغيره وذكره ابن حبان فى الثقات وقال يخطئ ويدلس . وفى الباب أحاديث لا تخلو عن مقال .

٣٧ → ﴿ وعن عائشة رضى الله عنها قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم بيتى فصلى الضحى ثمانى ركعات . رواه ابن حبان فى صحيحه ﴾ قد تقدم رواية مسلم عنها : أنها ما رأته صلى الله عليه وسلم يصلى سبحة الضحى . وهذا الحديث أثبتت فيه صلاته فى بيتها وجمع بينهما بأنها نفت الرؤية وصلاته فى بيتها يجوز أنها لم تره ولكنه ثبت لها برواية واختار القاضى عياض هذا الوجه ولا 'بعد فى ذلك

وإن كان فى بيتها لجواز غفلتها فى ذلك الوقت فلا منافاة والجمع مهما أمكن هو الواجب ﴿ فَائْدَةَ ﴾ من فوائد صلاة الضحى أنها تجزئ عن الصدقة التى تصبح على مفاصل الإنسان فى كل يوم وهى ثلثمائة وستون مفصلا لما أخرجه مسلم من حديث أبى ذرّ الذى قال فيه * وتجزئ من ذلك ركعتا الضحى * .

﴿ تَمَ الْجَزَّءَ الْأُوَّلُ ، ويليه الْجَزِّءُ الثَّانِي وَأُوَّلُهُ ﴾ ﴿ بَابِ صلاة الجَاعة والإمامة ﴾

ور ما

الجزء الأول: من سبل السلام شرح بلوغ المرام

صفحة صفحة مقدمة التصحيح ٢٩ تطهير الإناء إذا ولغ فيه الكلب ٠٠ الاختلاف في عدد غسلات الاناء ع ترجمة الحافظ ان ححر ٦ ترجمة محمد بن إسماعيل الصنعابي الذي ولغ فيه المكلب v خطبة السكتاب ٣٢ بيان أن الهر"ة ليست بنجسة ٨ مبحث ذكر النم الظاهرة والباطنة ٣٤ ممحث أن الأرض التراسة إذا ۹ مبحث بيان الني والرسول تنحست طهرت بصب الماء علمها ١٠ مبحث تعريف الصحابي ٢٥ حل الكبد والطحال ومستة ١١ مبحث أن العلماء ورثة الأنساء السمك والجراد ١٢ الباعث على تألف هذا الكتاب ٣٦ حديث إذا وقع الدباب في شراب ١٢ بيان مخر جي الحديث أحدكم الخ ١٧ ﴿ كتاب الطهارة ﴾ ٣٧ ما قطع من حي فهو كميتنه ١٧ باب الماه ٣٨ باب الآنية ١٨ طهارة ماء البحر وحل ميتته • ٤ النهيي عن استعال أواني الذهب ١٩ - أقوال العلماء في حديث هو الطهور والفضة ماؤه وع أيما إهاب دبغ فقد طهر ٢١ الجمع بين أحاديث المياه ومخالطة ٣٤ الخـ لاف في الإهاب الذي يطهر النحاسة للماء بالدباغ ٢٢ مبحث أن الماء لا ينجسه شيء إلا عع النهيعن الأكلف آنية أهل الكتاب ما غلب على رعجه وطعمه ولونه وع توضَّو النَّى صلى الله عليه وآله وسلم ٢٥ ذكر حديث إذا كان الماء قلتين وأصحابه من مزادة مشركة الخ لم محمل الخبث

٣٦ النهبي عن الغسل من الجنابة في

٢٩ اغتسال النبي عَمِيْكُ بِفضل ميمونة

الماء الراكد

٧٤ النهى عن اتخاذ الحمر خلا

٥٠ طهارة العاب ما وكل لمه وطهارة المني

٥٣ غسل ما أصابه بول الجارية الخ

صفحة صفحة المدة التي بجوز السيح فيها حثماأصابه دمالحيض ثم غسله بالماء بيات مدة المسح على الخفين يطهر ماأصابه دمالحيض بالغسل ۸۷ للمسافر والمقم وإن يذهب أثره باب نواقض الوضوء باب الوضوء وفضائله 9. ٥٦ من نواقضالوضوءالنوموأقوال ندب السواك عندكل وضوء 91 العلماء فمه وسان فضائه نهى المستحاضة عن ترك الصلاة كنفية الوضوء وسننه وواجياته 95 وأم الحائض بتركيا كيفية مسح الرأس في الوضوء ٦. الوضوء واجب على من أمذى كيفية مسح الأذنين في الوضوء 90 دون الغسل الأم بالاستنثار إذا استقظ 77 سان الخلاف في أن لمس المرأة 94 من النوم وتقبيلها ينقضان الوضوء أم لا النهى عن غمس اليد في الإناء الخلاف في نقض مس الذكر 99 قبل غسلها الخ الوضوء كيفية تخليل الأصابع واللحية في ١٠١ حديث من أصابه قيء أو رعاف الوضوه أو قلس أو مــذى فلينصرف إطالة الغرةوالتحصل في الوضوء كان النبي صلى الله عليه وسلم محب فليتوضأ الخ التيامن في شأنه كله م ١٠٠٠ ندب الغسل لمن غسل الميت الدوّا عا بدأ الله له والوضوء لمن بحمله V0 لاوضوء لمن لم مذكر اسم الله عليه ١٠٤ لا عس القرآن إلا الطاهر ٧٦ الجمع بين المضمضة والاستنشاق ١٠٥ ذكر الله تعالى على كل حال ٧٨ ١٠٦ إنما الوضوء على من الممضطحما والفصل بينهما ١٠٨ باب آداب قضاء الحاجة أمره صلى الله عليه وسلم من لم ١١١ الاستنجاء بالماء محسن الوضوء بإعادته الخ ١١٢ النبي عن التخلي في طريق الناس الدعاء عقب الوضوء ۸۱ وفى ظلهم وتحت الشجرة الشمرة باب المسح على الخفين ٨Y ١١٣ الأمر بستر العورة عند قضاه بيان محل المسح على الخفين وبيان ٨٥

صفحة

١٤٦ بيان أن التراب الطاهر يغني عن الماء عند نقده

١٤٧ التيم في السفر والقول في الإعادة وعدمها

١٤٩ المسح على الجبيرة

١٥١ ما يباح من الصلاة بالتيمم

١٥١ باب الحيض

102 أمر المستحاضة بأن تجعل حيضها ستة أيام أو سسبعة من الشهر وباقيه استحاضة

١٥٦ إرجاع المستحاضة إلى عادتها أو إلى صفة الدم أو عادة النساء

۱۵۷ بجوزأن يفعل الرجل مع امرأته الحائض كل شيء إلا الوط.

١٥٩ الحائض تترك الصلاة والصوم زمن حيضها

١٦٢ ﴿ كتاب الصلاة ﴾ باب المواقت

بيان مواقيت الصلاة

١٦٧ الأمر بتأخير الظهر عن أول وقنها إذا اشتد الحر

١٦٩ من أدرك ركعة من الصلاة في وقتها فقد أدرك الصلاة

۱۷۰ بيان الأوقات التي يـكره فيمـا النفل المطلق

۱۷۲ بيان الأوقات التي لا يصلي فيها نفل مطلق ولايدفن فيها الموتى صفحة

الحاجة والنهى عن التحدث عنده ١١٥ النهى عن استقبال القبلة أو

استدبارها ببول أو غائط

۱۱۹ مايقوله قاضى الحاجة عندمفارقته محل قضائها

۱۲۰ الاستنجاء بالأحجار . والنهى عن الاستنجاء بعظم أو روث

١٢٣ الأمر بالتنزه من البول

١٢٦ باب الغسل وحـكم الجنب

۱۲۹ إذا رأت المرأة فى منامها ما يراه الرجل وجب عليها الغسل

۱۳۰ الأمر بالنسل بمدالإسلام والحث على النسل يوم الجمعة

۱۳۲ جواز قراءة الفرآن في كل حال إلا في حالة الجناية

١٣٤ كيفية غسل الجنابة بدءاً وانتهاء

۱۳۷ لا تنقض المرأة شعرها في غسل الحناية

۱۳۸ لايجوز للجنب والحائض المكث فى المسجد والأمر بغسل الشعر فى الغسل الواجب

١٤٠ باب التيم

١٤١ بيان بعض خصائصه علياته

١٤٥ التيم ضربتان ؛ ضربة الوجه وضربة لليدين صفحة

۲۰۰ لايردالدعاء بين الأذان والإقامة
 باب شروط الصلاة

الحدث في الصلاة مبطل لها ولا تصح صلاة المرأة إلا ساترة عورتها

٢٠٥ الصلاة لغير القبلة بعد الاجتهاد فيها صحيحة

۲۰۲ ما بين المشرق والغرب قبــلة .
 وجوازالنفل فىالــفرعلىالراحلة

۲۰۸ تصح الصلاة فى الأرض كلها
 ما عدا سبعة مواضع مبينة فى
 الحديث

۲۰۹ النهى عن الصلاة إلى القبور
 والجلوس عليها

۲۱۲ الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس

۲۱۳ الرجل إذا نابه شيء وهو يصلي . سبح والمرأة تصفق

۲۱٦ يرد المصلى على من سلم عليه
 بالإشارة برأسهأوبيده أوباً صبعه

۲۱۸ الأمر بقتل الحية والعقرب ولو
 في الصلاة

۲۱۸ باب سترة المصلي

۲۱۹ تحريم المرور بين يدى المصلىوأمر المصلى بأخذ سترة

۲۲۰ يقطع صلاة المصلى مرور الحمار
 والسكاب الأسود والمرأة الحائض

صفحة

۱۷۶ الطواف بالبيت جائزفى كل وقت وكذا النفل المطلق إذا فعل فى الحرم

۱۷۶ بیان أن الفجر فجران ومایترتب علی کل منهما

۱۷۷ أفضل الأعمال الصلاة في أول وقتها

١٨٠ تحريم النفل المطلق بعد طاوع الفجرقبل صلاة الصبح إلاسنته

١٨١ باب الأذان

١٨٣ التثويب في أذان الصبح

۱۸۰ تعلیم الذي صلى الله عليه وسلم لأبي عندورة رضى الله عنه الأذان

1۸٦ أمر النبي صلى الله عليه وسلم بلالا أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة وآداب المؤذن

۱۸۸ لا يشرع لصلاة العيدين أذان ولا إقامة

۱۹۱ جوازالاً كل والشرب إلى طاوع الفجر لمن يريد الصوم

١٩٣ يقول سامع المؤذن مثل مايقول إلا في الحيعلتين

١٩٦ يجوز طلب الإمامة في الخير

۱۹۷ الحث على الأذان وطلب ترتيله . والحدر في الإقامة

١٩٩ منأذن فهويقيم . والمؤذن أملك بالأذان والإمام أملك بالإقامة

٧٤٩ بيان صفة صلاته صلى الله عليه وسلم ۲۵۳ بنان مايأتي بهالمصلى بعد تسكييرة الإحرام وهو التوجه ماجاء من صبغ التوجه

٢٥٤ كان رسول الله على يستفتح صلاته بالتكمير

۲۵۷ رفع المصلى يد به حذومنكمبيه عند تكبيرة الإحرام

٢٥٩ وضع المصالي يده اليني على يده السرى الخ

٢٦٠ لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن والخلاف فيه

٧٦٥ الأمر بقراءة البسملة مع قراءة الفاتحة وبيان الخلاف في أنها آية منها أم لا

٢٦٦ يشرع للإمام التأمين بعد قراءة الفائحة والأقوال الواردة فمه

٢٦٨ يستحب للإمام تطويل الركعة الأولى

٢٦٩ إطالة المصلى الأوليين من الظهر وتخفيفهما من العصر الخ

٢٧٣ نهي المصلى عن قراءة القرآن في الركوع والسجود

٢٧٣ مايقولهالمصلى في ركوعه وسجوده

٢٧٤ مايقوله المصلى بعد الرفع من الركوع

٢٧٨ الأمر بالسجود على سبعة أعظم

٠٨٠ المصلى إذاسجدفرج بين يديه حتى

بان باريه

٢٢٢ للمصلي إذا أتخذ سترة أن يدفع المار" بين يديه بالأخف فالأخف

٧٢٥ باب الحث على الخشوع في الصلاة

٢٢٦ النهي عن الاختصار في الصلاة وأنه من فعل المود

٢٢٨ نهى المصلى عن مسح الحصى . وكراهة الالتفات في الصلاة

٢٣٠ عي المالي عن البصاق بين بديه وعن عينه

٢٣٢ إزالة مايشوش على المصلى صلاته

٢٣٤ باب المساجد والنهي عن اتخاذ القبور مساجد

٢٣٦ بجوز ربط الأسر في المسجد ولو کان کافر آ

٢٢٧ تحريم السؤال عن ضالة الحيوان في المسجد وتحريم البيع والشراء فيه

٢٣٩ إباحة المبت والفيل في المسحد لمن ليس له مسكن

٣٣٣ من أشراط الساعة زخرفة الساجد

٧٤٣ عرض أعمال الأمة على النبي عليت الله ونهى الداخل المسجد عن الجاوس قبل أن يصلى ركعتين

٧٤٥ باب صفة الصلاة . وحدث المسيء صلاته

٧٤٦ بيانه صلى الله عليه وسلم للمسيء صلاته مالا تصح الصلاة إلا به

صفيحة

يبدو بياض إبطيه

٣٨٣ ما يقوله المصلى فى الجلوس بين السحدتين

٢٨٤ قنوته على الصبح حتى الصبح حتى فارق الدنيا

٣٨٦ تعليمه عَيْطَالِيَّةٍ لأصحابه قنوت الوتر وقنوت الصبح

۲۸۷ يقدم المصلى يديه قبل ركبتيه عند الهوى إلى السجود

٠٩٠ صفة جاوسه عَيْنَاتُهُ لِلتَشْهِد

٢٩١ يبان تشهده صلى الله عليه وسلم

٢٩٦ كيفية الصلاة على النبي عَيِّلَاللَّهِ في الصلاة

٢٩٨ مايقوله المصلى بعدفر اغهمن التشهد

٣٩٨ الأمر بالاستعادة من أربع بعد الفراغ من التشهد الأخير

۲۹۹ بيان الأدعية الواردة بعد فراغ اللصلى من التشهد والاستعادة

۳۰۰ بيان كيفية السلام الذي به تنتهي الصلاة

٣٠٣ مايقولهالمصلى بعدفر اغهمن الصلاة

٣٠٤ ماجاء في فضل التسبيح والتحميد والتهليل عقب الصلاة

٣٠٧ الحث على الأذكار التي تقرأ دبر
 الصلاة

۳۰۸ الترخيص فى فعل الصلاة قاعداً أوعلىجنب لمن لايستطيع القيام ۳۱۰ باب سجو دالسهو والتلاوة والشكر

سفحة

۳۱۵ إن شك فلم يدركم صلى فليبن على
 الأقل

۳۱۸ السجود بعد السلام والخلاف في ذلك

٣١٩ تحمل الإمام سهو المسأموم

۳۲۱ ما جاء فی س**جود التلاوة وعدد** سحدات القرآن

۳۲۳ التنصيص على أن سجود التلاوة سنة فلا إثم على تاركه الخ

٣٢٥ سبب سجود الشكر حدوث نعمة أو اندفاع نقمة

٣٢٦ باب صلاة التطوع

٣٢٨ الحث على المحافظة على ركعتى الفجر أكثر من غيرهما

۳۲۹ حدیث رحم الله امرأ صلی قبل العصر أربعاً الخ

۳۳۷ ندب الاضطجاع على الجنب الأيمن بعدر كهي الفجر وقبل صلاة الصبح

٣٣٤ أفضل الصلاة بعدالفريضة صلاة الليل

٣٣٥ بيان أن الوترليس بواجب. وقيامه

صلى الله عليه وسلم فى شهر رمضان ۳۳۷ قيام شهر رمضان وما جاء فيه

٣٣٩ ما جاء في صلاة الوتر

٣٤١ صلاته صلى الله عليه وسلم بالليل

٣٤٣ أمره عَيْنِكُ لأهل القرآن بالوتر

٣٤٥ الأمر بالإيتار قبل الصبح

٣٤٨ صلاة الضحى وما جاء في فضلها



المربع المرام : من أدلة الأجكام من أدلة الأجكام

وهو شرح العلامة الصنعاني على متن بلوغ المرام للحافظ بن حجر العسقلاني رحمهما الله تعالى

الجزء اليثاني

قو بلت هذه الطبعة على جملة نسخ مختلفة وصححت وعلق علمها بمعرفة لجنة من العلماء

عُلَاثِ مُزَالِنَكَ أُوالِمَ إِنْ أَوْلَكُمْ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ اللَّلْحِلْمِلْ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِي

الطبعة الثالثة سنة ١٣٦٩ =

مَطْبَعَة الاسْتِقَامَةِ بَالفَاهِرَةِ

بنيرالين المجالي بنيا

باب صلاة الجماعة والامامة

إ عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال و صلاة ألجَماعَة أفضل مِنْ صَلَاة الفَد ﴿ بِسَبْع وعشرِ بنَ دَرَجَة ، متفق عليه ﴾ .

٢ _ ﴿ وَلَمْهَا ﴾ أى الشيخين ﴿ عن أَلَى هريرة رضى الله عنه • بَخَمْس وعِشْرِينَ جُرْءا ، ﴾ عوضا عن قوله سبع وعشرين درجة ﴿ وكذا ﴾ أي وبلفظ بخمس وعشرين ﴿ للبخاري عن أبي سعيد وقال ﴿ دَرَجَةً ۚ ﴾ عوضا عن جزء ورواه جماعة من الصحابة غير الثلاثة المذكورين منهم أنس وعائشة وصهيب ومعاذ وعبـد الله ان زيد وزيد بن ثابت. قال الترمذي عامة من رواه قالوا خمسا وعشرين إلا ابن عمر فقال سبعة وعشرين وله رواية فيها خمسا وعشرين ولا منافاة فإن مفهوم العدد غير مراد فرواية الحنس والعشرين داخلة تحت رواية السبع والعشرين أو أنه أخبر صلى الله عليه وسلم بالأقل عدداً أولا ثم أخبر بالاكثر وأنه زيادة تفضل الله بهـا وقد زعم قوم أن السبع محمولة على من صلى فى المسجد والخس لمن صلى فى غيره وقيل السبع لبعيد المسجد والخس لقريبه ومنهم من أبدى مناسبات وتعليلات استوفاها المصنف فى فتح البارى وهى أقوال تخمينية ليس عليها نص والجزء والدرجة بمعنى واحد هنا لأنه عبر بكل واحد منهما عن الآخر وقد ورد تفسيرهما بالصلاة وأن صلاة الجماعة بسبع وعشرين صلاة فرادى. والحديث حث على الجماعة . وفيه دليل غلى عدم وجوبها وقد قال بوجوبها جماعة من العلماء مستدلين بقوله:

٣ ــ ﴿ وَعَنَ أَبِّي هُرِيرَةَ رَضَى اللَّهُ عَنْهُ أَنْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم

قال ﴿ وَالَّذِي نَفْسِي بَيْدِهِ ﴾ أي في ملكه وتحت تصرفه ﴿ لَقَدْ هَمَتُ ﴾ جواب الفسم، والإقسام منه صلى الله عليه وسلم لبيان عظم شأن ما يذكره زجرا عن ترك الجاعة ﴿ أَنْ آمُرَ يَحَطَب فَيُحْتَطَبَ ثُمَّ آمُرَ بِالصَّلَاةِ فَيُؤَذِّنَ لَهَا ثُمَّ آمُرَ رَجْلًا فَيَوْمٌ النَّاسَ ثُمَّ أَخَالفَ ﴾ في الصحاح خالف إلى فلان أي أناه إذا غاب عنه ﴿ إِلَى رَجَالِ لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ ﴾ أي لا يحضرون الجماعة ﴿ فَأُحَرِّقَ عَلَيْهُمْ بُيُوتَهُمْ ۚ وَالَّذِي نَفْسِي بَيْدِهِ لَوْ يَعْلُمُ أَحَدُهُمْ أَنَّهُ يَجِدُ عَرْقًا ﴾ بفتح المهملة وسكون الراء ثم قاف هو العظم إذا كان عليه لحم ﴿ سَمِينًا أَوْ مِرْمَا تَيْنِ ﴾ تثنية مرماة بكسر الميم فراء ساكنة وقد تفتح المبم وهي مابين ضلع الشاة من اللحم ﴿ حَسَلَتَيْن ﴾ بمهملتين من الحسن ﴿ لَشَهِدَ أَلْعِشَاء ، ﴾ أي صلاته في جماعة ﴿ مَتَفَقَ عَلَيْهِ ﴾ أى بين الشيخين ﴿ واللفظ للبخاري ﴾ والحديث دليل على وجوب الجماعة عمنا لاكماية إذ قد قام بها غيرهم فلا يستحقون العقوبة ولا عقوبة إلا على ترك واجب أو فعل محرم . وإلى أنهـا فرض عين: ذهب عطاء والأوزاعي وأحمـد وأبو ثور وابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان ومن أهـل البيت أبو العباس وقالت به الظاهرية وقال داود إنها شرط في صحة الصلاة بناء على ما يختاره من أن كل واجب في الصلاة فهو شرط فيهـا ولم يسلم له هــذا لأن الشرطية لابدّ لهـا من دليل ولذا قال أحمد وغيره إنها واجبة غـير شرط وذهب أبو العباس تحصيلا لمذهب الهادى إنها فرض كفاية وإليه ذهب الجمهور من متقدى الشافعية وكثير من الحنفية والمالكية وذهب زيد بن على والمؤيد بالله وأبو حنيفة وصاحباه والناصر إلى أنها سنة مؤكدة . استدل القائل بالوجوب بحديث الباب لأن العقوية البالغة لا تكون إلا على ترك الفرائض وبغيره من الاحاديث كحديث انن أم مكتوم أنه قال : ما رسول الله قد علمت مابي وايس لي قائد وإن بيني وبين المسجد شجرا ونخلا ولا أقدر على فائدكل ساعة قال صلى الله عليه وسلم « أتسمع الإقامة ؟ ، قال نعم قال « فاحضرها » أخرجه أحمد وابن خزيمة والحاكم وابن حبان بلفظ « أتسمع الآذان؟ قال نعم . قال فأنها ولو حَبُواً » والآحاديث في معناه كثيرة ويأتى حديث ابن أم مكنوم وحديث ابن عباس وقد أطلق البخارى الوجوب عليها وبوبه بقوله « باب وجوب صلاة الجماعة = وقالوا هى فرض عين إذ لو كانت فرض كفاية لكان قد أسقط وجوبها فعل النبي صلى الله عليه وسلم ومن معه لها . وأما النحريق في العقوبات بالنار فإنه وإن كان قد أببت النهى عنه عاما فهذا خاص . وأدلة القائل بأنها فرض كفاية أدلة من قال إنها فرض عين بناء على قيام الصارف للآدلة على فرض العين إلى فرض الكفاية وقد أطال القائلون بالسفية الكلام في الجوابات عن هذا الحديث بما لا يشفي وأقربها أنه خرج بخرج الزجر لا الحقيقة بدليل أنه لم يفعله صلى الله عليه وسلم واستدل القائل بالسفية بقوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي هريرة = صلاة الجاعة أفضل من صلاة الفرد » فقد اشتركا في الفضيلة ولو كانت الفرادي غير بجزئة لما كانت لهما فضيلة أصلا وحديث « إذا صليتها في رحالها = فأثبت لهما الصلاة في رحالها ولم يبين أنها إذا كانت جماعة وسيأني .

٤ - ﴿ وعنه ﴾ أى أبي هريرة ﴿ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والله الصّلاة على المُنافِقينَ ﴾ فيه أن الصلاة كلها عليهم ثقيلة فإنهم الذين إذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى ولكن الائقل عليهم ﴿ صَلاةُ الْعِشَاءَ ﴾ لانها في وقت الراحة والسكون ﴿ وصَلاةُ الْفَجْرِ ﴾ لانها في وقت النوم وليس لهم داع ديني ولا تصديق بأجرهما حتى يبعثهم على إنيانهما ويخف عليهم الإنيان بهما ولانهما في ظلمة الليل وداعي الرياء الذي لأجله يصلون منتف لعدم مشاهدة من يراءونه من الناس إلا القليل فانتنى الباعث الديني منهما كما انتنى في غيرهما ولذا قال صلى الله عليه وسلم غيرهما ثم انتنى الباعث الديني عندهم ﴿ ولَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا ﴾ في فعلهما من الأجر ﴿ لاً تَوْهُما ﴾ إلى المسجد ﴿ ولَوْ حَبُوا ﴾ أي ولو مشوا حبوا أي كجو

الصبى على يديه وركبتيه وقيل هو الزحف على الركب وقيل على الاست وفى حديث أبي أمامة عند الطبرانى « ولو حبوا على يديه ورجليه » وفى رواية جابر عنده أيضاً بلفظ « ولو حبوا أو زحفا » فيه حث بليغ على الإتيان إليهما وأن المؤمن إذا علم ما فيهما أتى إليهما على أى حال فإنه ما حال بين المنافق وبين هذا الإتيان إلا عدم تصديقه بما فيهما ﴿ متفق عليه ﴾

ه _ ﴿ وعنه ﴾ أي عن أبي هريرة رضي الله عنه ﴿ قال أتى النبيُّ صلى الله عليه وسـلم رجلٌ أعمى ﴾ قد وردت بتفسيره الرواية الاخرى وأنه ابن أم مكتوم ﴿ قال يارسول الله ليس لي قائد يقودني إلى المسجد فرخص له ﴾ أي في عدم إنيان المسجد ﴿ فلما ولى دعاه فقال ﴿ هَلْ تَسْمَعُ النَّدَاءَ ﴾ وفي رواية الإقامة ﴿ بِالصَّلَاةِ ؟ ، قال نعم قالَ • فأجِبْ ، رواه مسلم ﴾ كان الترخيص أولا مطلقاً عن التقييد بسماعه النداء فرخص له ثم سأله هل تسمع النداء قال نعم فأمره بالإجابة ، ومفهومه أنه إذا لم يسمع النداء كان ذلك عذراً له وإذا سمعه لم يكن له عذر غن الحضور . والحديث من أدلة الإيجاب للجماعـة عينا لكن ينبغي أن يقيد الوجوب عينا على سامع النداء لتقييد حديث الاعمى وحديث ابن عباس له وما أطلق من الاحاديث يحمل على المقيد . وإذا عرفت هذا فاعلم أن الدعوى وجوب الجماعة عينا أوكفاية والدليل هو حديث الهم بالتحريق وحديث الأعمى وهما إنما دلا على وجوب حضور جماعته صلى الله علميه وسـلم فى مسجده لسامع النداء وهو أخص مرب وجوب الجماعة . ولو كانت الجماعة واجبة مطلقاً لبيّن صلى الله عليه وسـلم ذلك للاعمى ولقال له انظر من يصلي معك ولقال في المنخلفين إنهم لايحضرون جماعته صلى الله عليه وسـلم ولا يجمعون في منازلهم والبيان لايجوز تأخـيره عن وقت الحاجة فالاحاديث إنما دات على وجوب حضور جماعته صلى الله عليه وسلم عينا على سامع النداء لاعلى وجوب مطلق الجماعة كفاية ولا عينا . وفيه أنه لايرخص لسامع الندا. عن الحضور وإن كان له عذر فإن هذا ذكر العذر وأنه لايجد قائداً فلم يعذره

إذن ويحتمل أن الترخيص له ثابت للعذر ولكنه أمره بالإجابة ندباً لا وجوباً ليحرز الاجر فى ذلك والمشقة تغتفر بما يحده فى قلبه من الروح فى الحضور ويدل لكون الامر للندب أى مع العذر قوله:

٦ _ ﴿ وعن ابن عباس رضي الله عنه عن الذي صلى الله عليه وسلم قال مَنْ سَمِعَ النِّدَاءَ فلمْ يأتِ فلا صَلاَةَ لَهُ إلاَّ مِنْ عُذْرٍ ، رواه ابن ماجه والدارقطني وابن حبان والحاكم وإسناده على شرط مشلم لكن رجح بعضهم وقفه ﴾ الحديث أخرج من طريق شعبة موقوفا ومرفوعاً والموقوف فيه زيادة • إلا من عذر • فإن الحاكم وقفه عنـد أكثر أصحاب شعبة وأخرج الطبراني في الكبير من حديث أبي موسى عنه صلى الله عليه وسلم « من سمع النداء فلم بجب من غير ضرر ولا عذر فلا صلاة له = قال الهيثمي فيه قيس بن الربيع وثقه شعبة وسفيان الثوري وضعفه جماعة . وقد أخرج حديث ابن عباس المذكور أبو داود بزيادة « قالوا وما العذر؟ قال خوف أو مرض لم يقبل الله منه الصلاة التي صلى ، بإسناد ضعيف والحديث دليل على تأكد الجماعة وهو حجة لمن يقول إنها فرض عين ومن يقول إنها سنة يؤول قوله • فلا صلاة له ، أي كاملة وأنه نزل نفي الـكمال منزلة نني الذات مبالغة . والاعتذار في ترك الجماعة منها ما في حديث أبي داود ومنها المطر والربح الباردة ومن أكل كراثاً أو نحوه من ذوات الربح الكريمة فليس له أن يقرب المسجد؛ قيل ويحتمل أن يكون النهى عنها لما يلزم من أكلها من تفويت الفريضة فيكون آكلها آثماً لما تسبب له من ترك الفريضة ولكن لعل من يقول إنها فرض عين يقول تسقط مهذه الأعذار صلاتها في المسجد لا في البيت فيصلها جماعة

٧ = ﴿ وعن يزيد بن الأسود رضى الله عنه ﴾ هو أبو جابر يزيد بن الأسود الشُوائى بضم المهمسلة وتخفيف الواو والمد ويقال الخزاعى ويقال العامرى روى عنه ابنه جابر وعداده فى أهل الطائف وحديثه فى الكوفيين ﴿ أنه صلى

مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الصبح فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴾ أي فرغ من صلاته ﴿ إذا هو برجلين لم يصليا ﴾ أي معه ﴿ فدعا بهما فجيء بهما ترعد ﴾ بضم المهملة ﴿ فرائصهما ﴾ جمع فريصة وهي اللحمة التي بين جنب الدابة وكنفيها أي ترجف من الخوف قاله في النهاية ﴿ فَقَالَ لَهَا مَا مَنَعَكُمَا أَنْ تُصَلِّيَا مَعَنَا ؟ ، قالا قد صلينا في رحالنا ﴾ جمع رحل بفتح الراء وسكون المهملة هو المنزل ويطلق على غيره ولكن المراد هنا به المنزل قال ﴿ • فَلَا تُفْعَلَا إِذَا صَلَّيْتُمَا فِي رِحَالِكُمَا ثُمَّ أَدْرَ كُنُمَا الإِمَامَ ولَمْ يُصَلِّ فَصَلِّيَا مَعَهُ فَإِنَّهَا ﴾ أي الصلاة مع الإمام بعد صلاتهما الفريضة ﴿ لَكُمَا نَافِلَةٌ ۗ ، ﴾ والفريضة هي الاولى سواء صليت جماعة أو فرادي لإطلاق الخبر ﴿ رواه أحمد واللفظ له والثلاثة وصححه ابن حبان والترمذي ﴾ زاد المصنف في النلخيص : والحاكم والدارقطني وصححه ابن السكن كلهم من طريق يعلى بن عطاء عن جابر بن يزيد ابن الأسود عن أبيه . قال الشافعي في القديم إسناده مجهول قال البيهق لأن يزيد ان الأسود ليس له راو غير ابنه ولا لابنه جابر غير يعلى . قلت يعلى من رجال مسلم وجابر وثقه النسائي وغيره انتهى . وهـذا الحديث وقع في مسجد الخيف في حجة الوداع فدل على مشروعية الصلاة مع الإمام إذا وجده يصلي أو سيصلي بعد أن كان قد صلى جماعة أو فرادى والاولى هي الفريضة والأخرى نافلة كما صرح به الحديث وظاهره أنه لايحتاج إلى رفض الاولى وذهب إلى هذا زيد ابن على والمؤيد وجماعة من الآل وهو قول الشافعي . وذهب الهــادي ومالك وهو قول الشافعي إلى أن الثانية هي الفريضة لما أخرجه أبو داود من حديث بزيد بن عامر : أنه صلى الله عليه وسلم قال • إذا جئت الصلاة فوجدت الناس يصلون فصل معهم إن كنت قد صليت تكن لك نافلة وهذه مكتوبة ١ وأجيب بأنه حديث ضعيف ضعفه النووي وغيره وقال البيهتي هو مخالف لحديث يزيد ابن الاسود وهو أصح رواه الدارقطني بلفظ « وليجعل التي صلى في بيته نافلة "

قال الدارقطني هذه رواية ضعيفة شاذة وعلى هذا القول لا بد من الرفض الأولى بعد دخوله في الثانية وقيل بشرط فراغه من الثانية صحيحة والشافعي قول ثالث أن الله تعالى يحتسب بأيهما شاء ، لقول ابن عمر لمن سأله عن ذلك وأو ذلك إليك ؟ إنما ذلك إلى الله تعالى يحتسب بأيهما شاء ، أخرجه مالك في الموطأ وقد عورض حديث الباب بما أخرجه أبو داود والنسائي وغيرهما عرب ابن عمر يرفعه ولا تصلوا صلاة في يوم مرتين ، ويجاب عنه بأن المنهى عنه أن يصلي كذلك على أنهما فريضة لا على أن إحداهما نافلة أو المراد لا يصليهما مرتين منفرداً ثم ظاهر حديث الباب عموم ذلك في الصلوات كلها وإليه ذهب الشافعي وقال أبو حنيفة لا يعاد إلا الظهر والعشاء أما الصبح والعصر فلا للنهى عن الصلاة بعدهما وأما المغرب فلانها وتر النهار فلو أعادها صارت شفعاً وقال مالك إذا كان صلاها في جماعة لم يعدها وإن كان صلاها منفرداً أعادها . والحديث ظاهر في خلاف ما قاله أبو حنيفة ومالك بل في حديث يزيد بن الأسود أن ذلك كان خلاف ما قاله أبو حنيفة ويخص به عموم النهى عن الصلاة في الوقتين .

﴿ رُواهُ أَنُو دَاوِدُ وَهَذَا لَفَظُهُ وَأَصَلُهُ فَي الصَّحِيحِينَ ﴾ إنما يفييد جعل الإمام مقصوراً على الاتصاف بكونه مؤتماً له لا يتجاوزه المؤتم إلى مخالفته . والائتمام الافتداء والاتباع والحديث دل على أن شرعية الإمامة ليقتــدى بالإمام ومن شأن التابع والمأموم أن لا يتقدم متبوعه ولا يساويه ولا يتقدم عليه في موقفه يل راقب أحواله ويأتي على أثرها بنحو فعله ومقتضى ذلك أن لا يخالفه في شيء من الاحوال وقد فصل الحديث ذلك بقوله فإذا كبر إلى آخره ويقاس ما لم يذكر من أحواله كالتسليم على ما ذكر فمن خالفه فى شيء مما ذكر فقد أثم ولا تفسد صلاته بذلك إلا أنه إن خالف في تكبيرة الإحرام بتقديمها على تكبيرة الإمام فإنها لا تنعقد معه صلاته لأنه لم بجعله إماما إذ الدخول بها بعده وهي عنوان الاقتداء به واتخاذه إماما . واستدل على عدم فساد الصلاة بمخالفته لإمامه لأنه صلى الله عليه وسلم توعد من سابق الإمام في ركوعه أو سجوده بأن الله بجعل رأسه رأس حمار ولم يأمره بإعادة صلاته ولا قال فإنه لا صلاة له . ثم الحديث لم يشترط المساواة فى النية فدل أنها إذا اختلفت نية الإمام والمأموم كأن ينوى أحدهما فرضاً والآخر نفلا أو ينوى هذا عصراً والآخر ظهراً أنها تصح الصلاة جماعة وإليه ذهبت الشافعية ويأتى الكلام على ذلك في حديث جابر في صلاة معاذ وقوله • إذا قال سمع الله لمن حمده ، يدل أنه الذي يقوله الإمام ويقول المأموم اللهم ربنا لك الحمد وقد ورد بزيادة الواو وورد بحذف اللهم والكل جائز والارجح العمل بزيادة اللهم وزيادة الواو لانهما يفيدان معنى زائدا ، وقد احتج بالحديث من يقول إنه لا يجمع الإمام والمؤتم بين التسميع والتحميد وهم الهادوية والحنفية قالوا ويشرع للإمام والمنفرد التسميع وقد قدمنا هذا . وقال أبو يوسف ومحمد يجمع بينهما الإمام والمنفرد ويقول المؤتم سمع الله لمن حمده لحديث أبي هريرة : أنه صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك . وظاهره منفرداً وإماما فإن صلاته صلى الله عليه وسلم مؤتما نادرة ويقال عليه فأين الدليل على أنه يشمل المؤتم

فإلن الذي في حديث أبي هريرة هذا أنه يحمد وذهب الإمام يحي والثوري والاوزاعي إلى أنه يجمع بينهما الإمام والمنفرد ويحمد المؤتم لمفهوم حديث الباب إذ يفهم من قوله • فقولوا اللهم = الخ أنه لا يقول المؤتم إلا ذلك . وذهب الشافعي إلى أنه يجمع بينهما المصلى مطلقاً مستدلا بما أخرجه مسلم من حديث ابن أبي أوفى أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا رفع رأسه من الركوع قال سمع الله لمن حمده اللهم ربنا لك الحمد الحديث قال والظاهر عموم أحوال صلاته جماعة ومنفرداً وقد قال صلى الله عليه وسلم • صلوا كما رأيتمونى أصلى • ولا حجة في سائر الروايات على الاقتصار إذ عدم الذكر في اللفظ لا يدل على عدم الشرعية فقوله إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده لا يدل على نني قوله ربنا ولك الحمد وقوله قولوا ربنا لك الحمد لا يدل على نني قول المؤتم سمع الله لمن حمده وحديث ابن أبي أوفي في حكايته لفعله صلى الله عليه وسلم زيادة وهي مقبولة لآن الفول غير معارض لهـا وقد روى ابن المنذر هذا القول عن عطاء وابن سيرين وغيرهما فلم ينفرد به الشافعي ويكون قوله سمع الله لمن حمده عنــد رفع رأســه وقوله ربنا لك الحمد عنــد انتصابه وقوله " فصلوا قعوداً أجمعين " دليل على أنه بجب متابعة الإمام فى القعود لعذر وأنه يقعد المأموم مع قدرته على القيام وقد ورد تعليله بأنه فعل فارس والروم أى القيام مع قعود الإمام فإنه صلى الله عليه وسلم قال ﴿ إِنْ كُدَّتُم آنِفًا لَتَفْعُلُونَ فَعُـلَ فارس والروم يقومون على ملوكهم وهم قعود فلا تفعلوا ، وقد ذهب إلى ذلك أحمد بن حنبل وإسحاق وغيرهما وذهبت الهادوية ومالك وغيرهم إلى أنها لا تصح متابعة القاعد لا قائمًا ولا قاعداً لقوله صلى الله عليه وسلم • لا تختلفوا على إمامكم ولا تتأبعوه في القعود ، كذا في شرح القاضي ولم يسنده إلى كتاب ولا وجدت قوله ولا تتابعوه في القعود في حديث فينظر . وذهب الشافعي إلى أنهـا تصح صلاة القَّائَم خلف القَّاعد ولا يتابُّعوه في القعود قالوا : لصلاة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرض موته قياما حين خرج وأبو بكر قد افتتح الصلاة

فقعد عن يساره فكان ذلك ناسخا لأمره صلى الله عليه وسلم لهم بالجلوس في حديث أبي هريرة فإن ذلك كان في صلاته حين جحش وانفكت قدمه فـكان هـذا آخر الأمرين فتعين العمل يه كذا قرره الشافعي. وأجيب بأن الاحاديث التي أمرهم فهما بالجلوس لم يختلف في صحتها ولا في سياقها . وأما صلاته صلى الله عليه وسلم في مرض موته ، فقد اختلف فيهـا هل كان إماما أو مأموما والاستدلال بصـلاته في مرض موته لا يتم إلا على أنه كان إماما : ومنها أنه يحتمل أن الامر بالجلوس للندب وتقرير الفيام قرينة على ذلك فيكون هذا جمعا بين الروايتين خارجا عن المذهبين جميعا لأنه يقتضي التخيير للمؤتم بين القيام والقعود. ومنها أنه قد ثبت فعل ذلك عن جماعة من الصحابة بعد وفاته صلى الله عايه وسلم أنهم أمّوا قعودا ومن خلفهم قعودا أيضا منهم أسيد بن حضير وجابر وأفتى به أبو هريرة قال ابن المنذر ولا يحفظ عن أحـد من الصحابة خلاف ذلك . وأما حديث « لا يؤمن أحدكم بعمدى قاعداً قوما قياماً ، فإنه حديث ضعيف أخرجه البيهتي والدارقطني من حديث جابر الجعني عن الشعبي عن النبي صلى الله عليه وسلم وجابر ضعيف جدًا وهو مع ذلك مرسل قال الشافعي قد علم من احتج به أنه لا حجة فيه لأنه مرسـل ومن رواته رجل يرغب أهل العـلم عن الرواية عنه يعني جابراً الجعني . وذهب أحمد بن حنبل في الجمع بين الحديثين إلى أنه إذا ابتدأ الإمام الراتب الصلاة قاعداً لمرض يرجى برؤه فإنهم يصلون خلفه قعوداً وإذا ابتدأ الإمام الصلاة قائمًا لزم المأمومين أن يصلوا خلفه قياما سواء طرأ ما يقتضي صلاة إمامهم قاعداً أم لا كما في الاحاديث التي في مرض موته فإنه صلى الله عليه وسلم لم يأمرهم بالقعود لأنه ابتــدأ إمامهم صــلاته قائمــا ثم أمّهم صلى الله عليه وســلم فى بقية الصــلاة قاعداً بخلاف صلاته صلى الله عليه وسلم بهم فى مرضه الاوّل فإنه ابتــدأ صلاته قاعداً فأمرهم بالفعود وهو جمع حسن .

وعن أبي سعيد الحدرى رضى الله عنه أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم

رأى فى أصحابه تأخرا فقال « تقدَّمُوا فائتَتُمُوا بِي وْلْيَأْتُمَّ بِكُمْ مَنْ بَعْدَكُمْ ، رواه مسلم ﴾ كأنهم تأخروا عن القرب والدنق منه صلى الله عليه وسلم وقوله * ائتموا بى الى اقتدوا بأفعالى وليقتد بكم من بعدكم مستدلين بأفعالكم على أفعالى والحديث دليل على أنه يجوز اتباع من خلف الإمام بمن لا يراه ولا يسمعه كأهل الصف الثانى يقتدون بالاول وأهل الصف الثالث بالثانى ونحوه أو بمن يبلغ عنه . وفى الحديث على الصف الأول وكراهة البعد عنه وتمام الحديث « لا يزال قوم يتأخرون حتى يؤخرهم الله » .

10 — ﴿ وعن زيد بن ثابت قال احتجر ﴾ هو بالراء المنع أى اتخذ شيئاً كالحجرة من الخصف وهو الحصير ويروى بالزاى أى اتخذ حاجزا بينه وبين غيره أى مانعاً ﴿ رسول الله صلى الله عليه وسلم حجرة مخصفة فصلى فيها فتتبع إليه رجال وجاءوا يصلون بصلاته الحديث وفيه * أَفْصَلُ صَلَاةِ الْمَرْء في بيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَة ، متفق عليه ﴾ وقد تقدّم في شرح حديث جابر في باب صلاة التطوّع وفيه دلالة على جواز فعل مثل ذلك في المسجد إذا لم يكن فيه تضييق على المصلين الآنه كان يفعله بالليل ويبسط بالنهار وفي رواية مسلم • ولم يتخذه دائما * وقوله فتتبع من المتنبع الطلب والمعنى طلبوا موضعه واجتمعوا إليه وفي رواية البخارى * فثار إليه ، وفي رواية له • فصلى فيها ليالى فصلى بصلاته ناس من أصحابه فلما علم بهم جعل يقعد فحرج إليهم فقال قد عرفت الذي رأيت من صنيعكم فصلوا أيها الناس في بيو تكم فإن أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة * هذا لفظه وفي مسلم قريب منه والمصنف ساق الحديث في أبواب الإمامة الإفادة شرعية الجماعة في النافلة وقد تقدّم معناه في النطق ع

رَبِّك ؛ واللَّيْــل إِذَا يَغْشَى، متفق عليه واللفظ لمسلم ﴾ الحديث في البخاري لفظه • أقبل رجل بناضحين وقد جنح الليل فوافق معاذ يصلي فترك ناضحيه وأقبـل إلى معاذ فقرأ معاذ سورة البقرة أو النساء فانطلق الرجل بعد أن قطع الاقتداء بمعاذ وأتم صلاته منفرداً ، وعليه بوب البخاري بقوله = إذا طول الإمام وكان للرجل أى المأموم حاجة فخرج، وبلغه أن معاذا نال منه وقد جا. ما قاله معاذ مفسرا بلفظ • فبلغ ذلك معاذ فقال إنه منافق فأنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فشكا معاذاً فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أفتان أنت يا معاذ ؟ وفاتن أنت _ ثلاث مرات ــ فلو صليت بسبح اسم ربك الأعلى والشمس وضحاها والليـل إذا يغشي فإنه يصلي وراءك الكبير والضعيف وذو الحاجة، وله في البخاري ألفاظ غير هذه والمراد بفتان أي أتعذب أصحابك بالتطويل وحمل ذلك على كراهة المأمومين للإطالة وإلا فإنه صلى الله عليه وسلم قرأ الأعراف في المغرب وغيرها . وكان مقدار قيامه في الظهر بالستين آية وقرأ بأقصر من ذلك . والحـاصل أنه يختلف ذلك باختلاف الاوقات في الإمام والمأمومين والحديث دليل على صحة صلاة المفترض خلف المتنفل فإن معاذاً كان يصلي فريضة العشاء معه صلى الله عليه وسلم ثم يذهب إلى أصحابه فيصليها بهم نفلا وقد أخرج عبد الرزاق والشافعي والطحاوي من حديث جابر بسند صحيح وفيه • هي له تطوع • وقد طول المصنف الكلام على الاستدلال بالحديث على ذلك في فتح البارىوقد كتبنا فيه رسالة مستقلة جواب سؤال وأُبَنًّا فيهما عدم نهوض الحديث على صحة صلاة المفترض خلف المتنفل . والحديث أفاد أنه يخفف الإمام في قراءته وصلاته وقد عين صلى الله عليه وسلم مقدار القراءة ويأتى حديث ﴿ إِذَا أُمِّ أحدكم الناس فليخفف .

17 _ ﴿ وعن عائشة رضى الله عنها فى قصة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس وهو مربض قالت فجاء حتى جلس عن يسار أبى بكر ﴾ هكذا فى رواية البخارى فى • باب الرجل يأتم بالإمام ، تعيين مكان جلوسه صلى الله

عليه وسلم وأنه عن يسار أبى بكر وهذا هو مقام الإمام ووقع فى البخارى فى « باب حد المريض أن يشهد الجماعة » بلفظ « جلس إلى جنبه ولم يعين فيه محل جلوسـه لـكن قال المصنف : إنه عين المحل في رواية بإسـناد حسن • أنه عن يساره ، قلت : حيث قد ثبت في الصحيح في بعض رواياته فهي تبين ما أجمل في أخرى وبه يتضح أنه صلى الله عليه وسـلم كان إماما ﴿ فـكان ﴾ النبي صلى الله عليه وسلم ﴿ يصلي بالناس جالسا وأبو بكر ﴾ يصلي ﴿ قائماً يقتدي أبو بكر بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم ويقتدى الناس بصلاة أبي بكر ، متفق عليه ﴾ فيه دلالة على أنه يجوز وقوف الواحد عرب يمين الإمام وإن حضر معه غـيره ويحتمل أنه صنع ذلك ليبلغ عنه أبو بكر أو لكونه كان إماما أول الصلاة أو لكون الصف قد ضاق أو لغير ذلك من المحتملات ومع عدم الدليل على أنه فعل لواحد منها فالظاهر الجواز على الإطلاق وقولها • يقتدى أبو بكر • يحتمل أن يكون ذلك الاقتداء على جهة الائتهام فيكون أبو بكر إماما ومأموما ويحتمل أن يكون أبو بكر إنما كان مبلغاً وليس بإمام . واعلم أنه قد وقع الاختلاف فى حـديث عائشة وفى غيره هل كان النبي صلى الله عليـه وسلم إماما أو مأموما ووردت الروايات بما يفيد هذا وما يفيد هـذا لكنا قدمنا ظهور أنه صلى الله عليه وسلم كان الإمام فمن العلماء من ذهب إلى الترجيح بين الروايات فرجح أنه صلى الله عليه وسلم كان الإمام لوجوه من الترجيح مستوفاة في فتح الباري وفي الشرح بعض من ذلك . وتقدم في شرح الحديث التاسع بعض وجوه ترجيح خلافه ومن العلماء من قال بتعدد القصة وأنه صلى الله عليه وسلم صلى نارة إماما وتارة مأموما في مرض موته . هذا؛ وقد استدل بجديث عائشة هذا وقولها ﴿ يَقْتَدَى أَبُو بِكُمْ بِصَلَّاةَ النَّنِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيَقْتَدَى الناس بَصَلَّاة أبي بكر ، أن أبا بكر كان مأموما إماما : وقد بوب البخاري على هذا فقـال « باب الرجل يأتم بالإمام ويأتم النـاس بالمـأموم ، قال ابن بطال هذا يوافق قول مسروق والشعبى: أن الصفوف يؤم بعضها بعضا خلافا للجمهور قال المصنف: قال الشعبى من أحرم قبل أن يرفع الصف الذي يليه رؤوسهم من الركعة أنه أدركها ولو كان الإمام رفع قبل ذلك لأن بعضهم لبعض أثمة فهذا يدل أنه يرى أنهم متحملون عن بعضهم بعضاً ما يتحمله الإمام ويؤيد ما ذهب إليه قوله صلى الله عليه وسلم «تقدموا فأتموا بي وليأتم بكم من بعدكم ، وقد تقدم . وفي رواية مسلم : أن أبا بكر كان يسمعهم التكبير . دليل على أنه يجوز رفع الصوت بالتكبير لإسماع المأمومين فيتبعونه وأنه يجوز للمقتدى اتباع صوت المكبر وهذا مذهب الجهور وفيه خلاف للمالكية قال القاضى عياض عن مذهبهم إن منهم من يبطل صلاة المقتدى ومنهم من لا يبطلها ومنهم من قال إن أذن له بالإسماع صح الاقتداء به وإلا فلا ولهم تفاصيل غير هذه ليس عليها دليل وكأنهم يقولون في هذا الحديث إن أبا بكر كان هو الإمام ولا كلام أنه يرفع صوته لإعلام من خلفه

1٣ _ ﴿ وعن أَبِي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ﴿ إِذَا أُحَدُكُم النَّاسَ فَلْ يُخَفَّفُ فَإِنَّ فِيهِم الصَّغِيرَ والْكَبِيرَ والضَّعِيفَ وَذَا الْحَاجَةِ ﴾ وهؤلاء يريدون التخفيف فيلاحظهم الإمام ﴿ فَإِذَا صَلَى وحْدَهُ فَلْ يُصَلِّ كَيْفَ شَاء ، متفق عليه ﴾ مخففاً ومطولا . وفيه دليل على جواز تطويل المنفرد للصلاة فى جميع أركانها ولو خشى خروج الوقت وصححه بعض الشافعية ولكنه معارض بحديث أبي قتادة = إنما التفريط أن تؤخر الصلاة حتى يدخل وقت الآخرى = أخرجه مسلم فإذا تعارضت مصلحة المبالغة فى الكمال بالتطويل ومفسدة إيقاع الصلاة فى غير وقتها كانت مراعاة ترك المفسدة أولى ويحتمل أنه إنما يريد بالمؤخر حتى يخرج وقتها كانت مراعاة ترك المفسدة أولى ويحتمل أنه إنما يريد بالمؤخر حتى يخرج فلا يصدق عليه ذلك

1٤ _ ﴿ وعن عمرو بن سلمة ﴾ بكسر اللام هو أبو يزيد من الزيادة كما

قاله البخارى وغيره وقال مسلم وآخرون بُرَيد بضم الباء الموحدة وفتح الراء وسكون المثنياة التحتية فدال مهملة هو عمرو بن سلمة الجرمي بالجيم والراء مخفف قال ابن عبد البر : عمرو بن سلمة أدرك زمن النبي صلى الله عليه وسلم وكان يؤمّ قومه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه كان أقرأهم للقرآن وقيل إنه قدم على النبي صلى الله عليه وسلم مع أبيه ولم يختلف في قدوم أبيه نزل عمرو البصرة وروى عنه أبو قلابة وعامر الاحول وأبو الزبير المكى ﴿ قَالَ قَالَ أَبِي ﴾ أي سلمة بن نفيع بضم النون أو ابن لأى بفتح اللام وسكون الهمزة على الخلاف في اسمه ﴿ جَنْنَكُم مِن عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم حقاً ﴾ نصب على صفة المصدر المحذوف أى نبرة حقا أو أنه مصدر مؤكد للجملة المتضمنة إذ هو في قوة هو رسول الله حقاً فهو مصدر مؤكد لغيره ﴿ قال * إذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُوَذِّنْ أَحَدُكُم ولْيَوُمَّكُم أَكْ شَرُكُ قُوْآنًا • قال ﴾ أي عمرو بن سلمة ﴿ فنظروا فيلم يكن أحد أكثر منى قرآناً ﴾ وقد ورد بيان سبب أكثرية قرآنيته أنه كان يتلقى الركبان الذين كانوا يفدون إليه صلى الله عليـه وسـلم ويمرّون بعمرو وأهله فكان يتلقى منهم ما يقرأونه وذلك قبل إسلام أبيه وقومه ﴿ فَقَدَّمُونَى وَأَنَا ابْنُ سُتُ أُو سَبِّع سَنَينَ . رواه البخاري وأبو داود والنسائي ﴾ فيه دلالة على أن الاحق بالإمامة الاكثر قرآناً ويأتى الحديث بذلك قريباً وفيه أن الإمامة أفضل من الأذان لأنه لم يشترط في المؤذن شرطاً . وتقديمه وهو ابن سبع سنين دليل لما قاله الحسن البصرى والشافعي وإسحاق من أنه لاكراهـة في إمامة المميز . وكرهها مالك والثورى ، وعن أحمد وأبى حنيفة روايتان والمشهور عنهما الإجزاء في النوافل دون الفرائض، وقال بعدم صحتها الهادي والناصر وغيرهما قياساً على المجنون قالوا : ولا حجة فى قصة عمرو هـذه لانه لم يرو أن ذلك كان عن أمره صلى الله عليه وسـلم ولا تقريره ، وأجيب بأن دليل الجواز وقوع ذلك في زمن الوحي ولا يقرر فيه على فعل ما لايجوز ، سيما في الصلاة التي هي

أعظم أركان الإسلام وقد نبه صلى الله عليه وسلم بالوحى على القذى الذى كان فى نعله فلو كان إمامة الصبى لا تصح ابزل الوحى بذلك . وقد استدل أبو سعيد وجابر بأنهم كانوا يعزلون والقرآن ينزل والوفد الذين قدموا عمراً كانوا جماعة من الصحابة قال ابن حزم . ولا نعلم لهم مخالفاً فى ذلك واحتمال أنه أمهم فى نافلة يبعده سياق القصة فإنه صلى الله عليه وسلم علمهم الاوقات للفرائض ثم قال لهم وإنه يؤمكم أكثركم قرآناً ، وقد أخرج أبو داود فى سننه قال عمرو فما شهدت مشهداً فى جرم = اسم قبيلة » إلا كنت إمامهم وهذا يعم الفرائض والنوافل (قلمت) يحتاج من ادّى التفرقة بين الفرض والنفل وأنه تصح إمامة الصبى فى هذا دون ذلك إلى دليل . ثم الحديث فيه دليل على القول بصحة صلاة المفترض خلف دون ذلك إلى دليل . ثم الحديث فيه دليل على القول بصحة صلاة المفترض خلف المتنفل كذا فى الشرح وفيه تأمل .

10 — ﴿ وعن ابن مسعود رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم * يُوُمُ الْقَوْمَ أَقْرُوُهُمْ لِكِتَابِ اللهِ تَعَالَى ﴾ الظاهر أن المراد أكثرهم له حفظاً وقيل أعلمهم بأحكامه والحديث الأول يناسب القول الأول ﴿ فَإِنْ كَانُوا فَى الشّنَةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ هِجْرةً ، الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ هِجْرةً ، فإنْ كَانُوا فَى الشّنَةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ هِجْرةً ، فإنْ كَانُوا فَى الشّنَةِ وَكَا يَقْعُدُ فَى بَيْتِهِ عَلَى عُوضاً عن سلما ﴿ وَلاَ يَقْعُدُ فَى بَيْتِهِ عَلَى عُوساً عن سلما ﴿ وَلاَ يَوْمَنَ الرَّجُلُ الرَّجُلُ فَى سُلْطَانِهِ وَلاَ يَقْعُدُ فَى بَيْتِهِ عَلَى عَلَى الله الله عن القراش ونحوه عما يبسط لصاحب على الأفقه المنزل ويختص به ﴿ إلاَ يَإِذْنِهِ ، رواه مسلم ﴾ الحديث دليل على تقديم الأقراع على الأفقه على الأفقه وهو مذهب أبى حنيفة وأحمد . وذهب الهادوية إلى أنه يقدم الأفقه على الأقرأ لأن الذي يحتاج إليه من القراءة مضبوط والذي يحتاج إليه من الفراءة أمور لا يقدر على مراعاتها إلا كامل الفقه غير مضبوط وقد تعرض في الصلاة أمور لا يقدر على مراعاتها إلا كامل الفقه قالوا : والحديث خرج على ماكان عليه وسلم أبا بكر على غيره مع قوله • أقرؤكم أبيّ ، قالوا : والحديث خرج على ماكان عليه حال الصحابة من أن الآقرأ هو أبيّ ، قالوا : والحديث خرج على ماكان عليه حال الصحابة من أن الآقرأ هو أبيّ ، قالوا : والحديث خرج على ماكان عليه حال الصحابة من أن الآقرأ هو أبيّ ، قالوا : والحديث خرج على ماكان عليه حال الصحابة من أن الآقرأ هو

الْأَفْقَهُ وَقَدَ قَالَ ابن مسعود : مَا كَنَا نَتَجَاوَزُ عَشَرَ آيَاتَ حَتَى نَعَرَفُ حَكُمُهَا وأمرها ونهيها ولا يخفي أنه يبعد هـذا قوله • فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة ، فإنه دليل على تقديم الافرأ مطلقاً والاقرأ على مافسروه به هو الأعلم بالسنة فلو أريد به ذلك لكان القسمان قسما واحداً وقوله • فأقدمهم هِجرة » هو شامل لمن تقدّم هجرة سواء ماكان فى زمنـه صلى الله عليـه وسـلم أو بعده كمن يهاجر من دار الكفار إلى دار الإسلام وأما حديث « لا هجرة بعــد الفتح " فالمراد من مكة إلى المدينة لأنهما جميعاً صارا دار إسلام ولعله يقال : وأولاد المهاجرين لهم حكم آبائهم في التقديم وقوله • سلما ، أي من تقدم إسلامه يقدّم على من تأخر وكذا رواية سنا أي الأكبر في السن وقد ثبت في حديث مالك بن الحويرث « ليؤمكم أكبركم » ومن الذين يستحقون التقديم قريش لحديث « قدَّمُوا قريشًا » فال الحافظ المصنف إنه قد جمع طرقه في جزء كبير . ومنهم الاحسن وجهاً لحديث ورد به وفيـه راو ضعيف وأما قوله = ولا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه " فهو نهى عرب تقديم غير السلطان عليـه والمراد ذو الولاية سواء كان السلطان الاعظم أو نائبه وظاهره وإن كان غيره أكثر قرآنا وفقها فيكون هذا خاصا وأول الحديث عام ويلحق بالسلطان صاحب البيت لأنه ورد في صاحب البيت حديث بخصوصه بأنه الاحق. أخرج الطبراني من حديث ان مسعود : لقد علمت أن من السنة أن يتقدم صاحب البيت . قال المصنف رجاله ثقات وأما إمام المسجد فإن كان عن ولاية من السلطان أو عامله فهو داخل في حكم السلطان وإن كان باتفاق من أهل المسجد فيحتمل أنه يصير بذلك أحق وأنها ولاية خاصة وكذلك النهى عن القعود مما يختص به السلطان في منزله أو الرجل مر. فراش وسرير ونحوه ولا يقعد فيه أحد إلا بإذنه ، ونحوه قوله:

١٦ _ ﴿ وَلَابُنَ مَاجِهِ مِنْ حَدِيثُ جَابِرُ رَضَى اللهِ عَنْهِ ۚ وَلَا تَوُمَّنَّ امْرَأَةً

رَجُلًا ، وَلَا أَعْرَانِي مُهَاجِرًا ، وَلَا فَاجِرْ مُؤْمِنًا ، وإسناده واه ﴾ فيه عبد الله ابن محمد العدوى عن على بن زيد بن جدعان والعدوى اتهمه وكيع بوضع الحديث وشيخه ضعيف وله طرق أخرى فيها عبـد الملك بن حبيب وهو متهم بسرقة الحديث وتخليط الاسانيد وهو يدل على أن المرأة لا تؤمّ الرجل وهو مذهب الهادوية والحنفية والشافعيـة وغيرهم وأجاز المزنى وأبو ثور إمامة المرأة وأجاز الطبري إمامتها في التراويح إذا لم يحضر من يحفظ القرآن وحجتهم حديث أمّ ورقة وسيأتي ويحملون هذا النهي على التهزيه أو يقولون الحديث ضعيف . وبدل أيضاً على أنه لا يؤمّ الاعرابي مهاجراً ولعله محمول على الكراهة إذ كان في صـدر الإســلام . ويدل أيضاً على أنه لا يؤمّ المــاجر وهو المنبعث في المعاصي مؤمناً وإلى هذا ذهبت الهادوية فاشترطوا عدالة من يصلي خلفه وقالوا لا تصح إمامة الفاسق . وذهبت الشافعية والحنفية إلى صحة إمامته مستدلين بمـا يأتي من حديث ابن عمر وغيره وهي أحاديث كثيرة دالة على صحة الصلاة خلف كل يرُّ وفاجر إلا أنها كلها ضعيفة وقد عارضها حديث « لا يؤمنكم ذو جرأة في دينه » ونحوه وهي أيضاً ضعيفة قالوا فلما ضعفت الاحاديث من الجانبين رجعنا إلى الاصل وهي أن من صحت صلاته صحت إمامته وأيَّد ذلك فعل الصحابة فإنه أخرج البخاري في التاريخ عن عبد الكريم أنه قال «أدركت عشرة من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم يصلون خلف أثمة الجور ، ويؤيده أيضاً حديث مسلم «كيف أنت إذا كان عليكم أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها أو يميتون الصلاة عن وقتها ؟ قال في الله على عنال صل الصلاة لوقتها فإن أدركتها معهم فصل فإنها لك نافلة » فقد أذن بالصلاة خلفهم وجعلها نافلة لانهم أخرجوها عن وقتها وظاهره أنهم لو صلوها فى وفتها لكان مأموراً بصلاتها خلفهم فريضة .

۱۷ _ ﴿ وَعَنَ أَنْسَ رَضَى الله عَنْهُ عَنْ النَّبِي صَلَّى الله عليه وَسَلَّمْ قَالَ ﴿ رُصُوا ﴾ أَى فَى صَلَّاةَ الجمَّاعَةُ بَضِمُ الراء والصاد المهملة من رص البناء ﴿ صُفُو فَكُمْ ﴾

بانضام بعضكم إلى بعض ﴿ وقار ُبُوا بَيْنَهَا ﴾ أي بين الصفوف ﴿ وَحَاذُوا ﴾ أى يساوى بعضكم بعضاً في الصف ﴿ بِالْأَعْنَاقِ * رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان ﴾ تمام الحديث من سنن أبي داود = فوالذي نفسي بيده إني لأرى الشياطين تدخل في خلل الصف كأنها الحذف ، بفتح الحاء المهملة والذال المعجمة هي صغار الغنم . وأخرج الشيخان وأبو داود من حديث النعمان بن بشير قال : أقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس بوجهه فقال « أقيموا صفوفكم ثلاثاً والله لتقيمُن صفو فكم أو ليخالفن الله بين قلوبكم • قال فرأيت الرجل يلزق منكبه بمنكب صاحبه وكعبه بكعبه وأخرج أبو داود عنه أيضاً قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يسوّينا في الصفوف كما يقوّم القداح حتى إذا ظنّ أن قد أخذنا ذلك عنه وفقهنا : أقبل ذات يوم بوجهه إذا رجل منتبذ بصدره فقال • لتسوّنّ صفو فكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم = وأخرج أيضاً من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتخلل الصف من ناحية إلى ناحية يمسح صدورنا ومناكبنا ويقول « لا تختلفوا فتختلف قلوبكم، وهذه الأحاديث والوعيد الذي فيها دالة على وجوب ذلك وهو بما تساهل فيه الناس كما تساهلوا فيما يفيده حديث أنس عنه صلى الله عليه وسلم و أتموا الصف المقدّم ثم الذي يليه فماكان من نقص فليكن في الصف المؤخر ، أخرجه أبو داود ؛ فإنك ترى الناس في المسجد يقومون للجاعة وهم لا يملؤن الصف الاول لو قاموا فيه فإذا أقيمت الصلاة يتفرقون صفوفاً على اثنين وعلى ثلاثة ونحوه . وأخرج أبو داود من حديث جابر بن سمرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ألا تصفون كما تصف الملائكة عند ربهم ؟ قلنا وكيف تصف الملائكة عند ربهم؟ قال يتمون الصفوف المقدمة ويتراصون في الصف ، وورد في سـدّ الفُرَّج في الصـفوف أحاديث كحديث ابن عمر • ما من خطوة أعظم أجراً من خطوة مشاها الرجل في فرجة فى الصف فسدّها ، أخرجه الطبراني في الأوسط وأخرج أيضاً فيه مرب

حديث عائشة قال صلى الله عليه وسلم « من سدّ فرجة فى صف رفعه الله بها درجة وبنى له بيتاً فى الجنة • قال الهيثمى فيه مسلم بن خالد الزنجى وهو ضعيف وثقه ابن حبان وأخرج البزار من حديث أبى جحيفة عنه صلى الله عليه وسلم « من سد فرجة فى الصف غفرله ، قال الهيثمى إسناده حسن ويغنى عنه « رصوا صفو فكم ، الحديث ، إذ الفرج إنما تكون من عدم رصهم الصفوف .

١٨ ــ ﴿ وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم • خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أَوَّلُما ﴾ أى أكثرها أجراً وهو الصف الذي يصلي الملائكة على من صلى فيه كما يأتي ﴿ وَشُرُّهَا آخِرُهَا ﴾ أقلها أجراً ﴿ وَخَيْرُ صُفُوفِ النُّسَاءِ آخِرُهَا وتَشْرَهَا أُوَّلُها ، رواه مسلم ﴾ ورواه أيضاً البزار والطبراني في الكبير والاوسط، والاحاديث في فضائل الصف الاول واسعة . أخرج أحمد _ قال الهيشمي رجاله مو ثقون _ والطبراني في الكبير من حديث أبي أمامة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن الله وملائكته يصلون على الصف الأول » ، الوا يا رسول الله وعلى الثاني ؟ قال « وعلى الثاني » وأخرج أحمد والبزار _ قال الهيثمي برجال ثقات ـ من حديث النعمان بن بشير قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم استغفر للصف الأول ثلاثًا وللثاني مرتبن وللثالث مرة . قال الهيثمي فيـه أبوب بن عتبة ضعفه من قبـل حفظه . ثم قد ورد في ميمنة الصف الأول ومسامتة الإمام وأفضليته على الايسر أحاديث فأخرج الطبرانى فى الاوسط من حديث أبي بردة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن استطعت أن تكون خلف الإمام وإلا فعن يمينه ، قال الهيثمي فيه من لم أجد له ذكراً ، وأخرج أيضا في الأوسط والكبير من حديث ابن عباس = عليكم بالصف الأول وعليكم بالميمنة وإياكم والصف بين السوارى ، قال الهيشمي فيه إسماعيل بن مسلم المكي ضعيف . واعلم أن الاحق بالصف الاول أولو الاحلام والنَّمهي فقد أخرج البزار من حديث عامر بن ربيعة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ليليني منكم أهل

الاحلام والنهى ثم الذين يلونهم = قال الهيشمى فيه عاصم بن عبيد الله العمرى والاكثر على تضعيفه واختلف فى الاحتجاج به وأخرجه مسلم والاربعة من حديث ابن مسعود بزيادة = ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم وإياكم وهيشات الاسواق ، وفى الباب أحاديث غيره وفى حديث الباب دلالة على جواز اصطفاف النساء صفوفاً وظاهره سواء كانت صلاتهن مع الرجال أو مع النساء وقد علل خيرية آخر صفوفهن بأنهن عند ذلك يبعدن عن الرجال وعرب رؤيتهم وسماع كلامهم إلا أنها علة لانتم إلا إذا كانت صلاتهن مع الرجال وأما إذا صلين وإمامتهن امرأة فصفوفهن كصفوف الرجال أفضلها أولها

19 — ﴿ وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليسلة ﴾ هى ليلة مبيته عنده المعروفة ﴿ فقمت عن يساره فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم برأسى من ورأتى فجعلى عن يمينه . متفق عليه ﴾ دل على صحة صلاة المنتفل بالمتنفل وعلى أن موقف الواحد مع الإمام عن يمينه بدليل الإدارة إذ لو كان اليسار موقفاً له لما أداره فى الصلاة . وإلى همذا ذهب الجاهير وخالف النخعى فقال : إذا كان الإمام وواحد قام الواحد خلف الإمام فإن ركع الإمام قبل أن يجيء أحد قام عن يمينه أخرجه سعيد بن منصور ووجه بأن الإمامة مظنة الاجتماع فاعتبرت فى موقف المأموم حتى يظهر خلاف ذلك قبل ويدل على صحة صلاة من قام عن يسار الإمام لآنه صلى الله عليه وسلم لم يأم ابن عباس الإعادة وفيه أنه لايجوز أنه لم يأمره لآنه معذور بجهله أو بأنه ما كان قد أحرم بالصلاة ثم قوله ﴿ فجملى عن يمينه * ظاهر فى أنه قام مساوياً له وفى بعض ألفاظه ﴿ فقمت إلى جنبه ﴾ وعن بعض أصحاب الشافعي أنه يستحب أن يقف المأموم دونه قليلا إلا أنه قد أخرج ابن جربج قال قلنا لعطاء : الرجل يقطى مع الرجل أبن يكون منه ؟ قال : إلى شقه قلت : أيحاذيه حتى يكون بينهما لايفوت أحدهما الآخر ؟ قال : له م قلت : بحيث أن لا يبعد حتى يكون بينهما لايفوت أحدهما الآخر ؟ قال : نعم قلت : بحيث أن لا يبعد حتى يكون بينهما

قرجة قال: نعم. ومثله فى الموطأ عن عمر من حديث ابن مسعود أنه صف معه فقربه حتى جعله حذاءه عن يمينه.

ويتم خلفه ﴾ فيه العطف على المرفوع المتصل من دون تأكيد ولا فصل وهو صحيح على مذهب الكوفيين واسم اليتم ضميرة وهو جد حسين بن عبد الله بن ضيرة ﴿ وأتم سليم ﴾ هي أتم أنس واسمها مليكة مصغراً ﴿ خلفنا . متفق عليه واللفظ للبخارى ﴾ دل الحديث على صحة الجماعة في النفل وعلى صحة الصلاة للتعليم والتبرك كما تدل عليه القصة وعلى أن مقام الاثنين خلف الإمام . وعلى أن الصغير يعتد بوقوفه ويسد الجناح وهو الظاهر من لفظ اليتيم إذ لا يتم بعد الاحتلام وعلى أن المرأة لا تصف مع الرجال وأنها تنفر د في الصف وإن عدم امرأة تنضم إليها عذر في ذلك فإن انضمت المرأة مع الرجل أجزأت صلاتها لانه ليس في الحديث إلا تقريرها على الناخر وأنه موقفها وليس فيه دلالة على فساد صلاتها لو صلت في غيره . وعند الهادوية أنها تفسد عليها وعلى من خلفها وعلى من في صفها إن علوا وذهب أبو حنيفة إلى فساد صلاة الرجل دون المرأة ولا دليل على الفساد في الصورتين .

71 — ﴿ وعن أَبِي بَكُرة رضى الله عنه أنه انتهى إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو راكع فركع قبل أن يصل إلى الصف فقال له النبي صلى الله عليه وسلم :

﴿ زَادَكَ اللهُ حِرْصًا ﴾ أى على طلب الحير ﴿ وَلَا تُعُدُ * ﴾ بفتح المثناة الفوقية من المعود ﴿ رواه البخارى وزاد أبو داود فيه فركع دون الصف ثم مشى إلى الصف الحديث يدل على أن من وجد الإمام راكعاً فلا يدخل فى الصلاة حتى يصل الصف لقوله صلى الله تمالى عليه وسلم ﴿ ولا تعد ، وقيل بل يدل على أنه يصح منه ذلك لانه صلى الله عليه وسلم لم يأمره بالإعادة لصلاته فدل على صحتها قلت لعله صلى الله عليه وسلم لم يأمره بالإعادة لصلاته فدل على صحتها قلت لعله صلى الله عليه وسلم لم يأمره بالإعادة لصلاته فدل على صحتها الطبراني فى الأوسط من رواية عطاء عن ابن الزبير ـ قال الهيثمي رجاله رجال

الصحيح ـ أنه قال إذا دخل أحدكم المسجد والناس ركوع فليركع حين يدخل ثم يدب راكعا حتى يدخل فى الصف فإن ذلك السنة . قال عطاء قد رأيته يصنع ذلك . قال ابن جربج وقد رأيت عطاء يصنع ذلك . قلت وكأنه مبنى على أن لفظ ولا تعد ، بضم المثناة الفوقية من الإعادة أى زادك الله حرصا على طلب الخير ولا تعد صلاتك فإنها صحيحة . وروى بسكون العين المهمله من العدو وتؤيده رواية ابن السكن من حديث أبى بكرة بلفظ القيمت الصلاة فانطلقت أسعى حتى دخلت فى الصف فلها قضى الصلاة قال : من الساعى آنفا ؟ قال أبو بكرة : فقلت دخلت فى الصف فلها قضى الصلاة قال : من الساعى آنفا ؟ قال أبو بكرة : فقلت من العود أى لاتعد ساعيا إلى الدخول قبل وصولك الصف فإنه ليس فى الكلام ما يشعر بأبه المود أى لاتعد ساعيا إلى الدخول قبل وصولك الصف فإنه ليس فى الكلام ما يشعر بفساد صلاته حتى يفتيه صلى الله عليه وسلم بأنه لا يعيدها بل قوله زادك الله حرصا يشعر بإجزائها . أو «لا تُعدُ» من العدو .

 العذر وهو خشية الفوات مع انضامه بقدر الإمكان وهذا لغير عذر فى جميع الصلاة « قلت ، وأحسن منه أن يقال هذا لايعارض حديث أبى بكرة بل يوافقه وإنما لم يأمر صلى الله عليه وسلم أبا بكرة بالإعادة لأنه كان معذورا بجهله ويحمل أمره بالإعادة لمن صلى خلف الصف بأنه كان عالما بالحمكم ويدل على البطلان أيضاً ماتضمنه قوله :

٢٣ _ ﴿ وَلَهُ ﴾ أَى لابن حبان ﴿ عن طلق بن على رضي الله عنه ﴾ الذي سلف ذكره ﴿ ﴿ لَا صَلَاةً لِمُنْفَرِدٍ خَلْفَ الصَّفِّ ۗ ﴾ فإن النبي ظاهر في نبي الصحة ﴿ وزاد الطبراني في حديث وابصة ﴿ أَلَا دَخُلْتَ ﴾ أيها المصلى منفرداً عن الصف ﴿ مَعَهُمْ ﴾ أى في الصف ﴿ أُو اجْتَرَرْتَ رَجُلاً ﴾ أي من الصف فينضم إليك وتمام حديث الطبراني = إن ضاق بك المكان أعد صلاتك فإنه لاصلاة لك = وهو في مجمع الزوائد من رواية ابن عباس وإذا انتهى أحدكم إلى الصف وقد تم فليجذب إليه رجــلا يقيمه إلى جنبه ، وقال رواه الطــبراني في الأوسط وقال لايروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا بهذا الإسناد وفيه السرى بن إبراهيم وهو ضعيف جـدا ا ويظهر من كلام مجمع الزوائد أن في حـديث وابصة السرى بن إسماعيل وهو ضعيف والشارح ذكر أن السرى فى رواية الطـبرانى التي فها الزيادة إلا أنه قد أخرج أبو داود في المراسيل من رواية مقاتل بن حيان مرفوعًا • إن جاء أحدكم فلم يجد موضعا فليختلج إليه رجلا من الصف فليقم معه فما أعظم أجر المختلج " وأخـرج الطبراني في الأوسط من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الآتي وقد تمت الصفوف بأن يجتذب إليه رجلا يقيمه إلى جنبه ، وإسناده واه.

٢٤ - ﴿ وعن أَبِي هريرة رضى الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم إذَا سَمِعْـُتُمُ الإقامَةَ ﴾ أى للصلاة ﴿ فَامْشُوا إِلَى الصَّلَاةِ وعَلَيْـكُمُ ۗ السَّكِينَةُ ﴾ قال النووى : السكينة التأنى في الحركات واجتناب العبث ﴿ والْوَقارُ ﴾ في الهيئة

كغض الطرف وخفض الصوت وعـدم الالتفات وقيل معناهما واحـد وذكر الثانى تأكيدا وقد نبه فى رواية مسلم على الحكمة فى شرعية هذا الادب بقوله فى آخر حديث أنى هريرة هذا · فإن أحدكم إذا كان يعمد إلى الصلاة فإنه في صلاة » أى فإنه في حكم المصلى فينبغي اعتماد ما ينبغي للمصلى اعتماده واجتناب ما ينبغي له اجتنابه ﴿ وَلَا تُسْرِعُوا فَمَا أَدْرَكُ نُمْ ﴾ من الصلاة مع الإمام ﴿ فَصَلُّوا وَمَا فاتكُمُ ۚ فَأَيُّوا ، متفق عليه واللفظ للبخارى ﴾ فيه الأمر بالوقار وعـدم الإسراع في الإتيان إلى الصلاة وذلك لتكثير الخطا فينال فضيلة ذلك فقد ثبت عند مسلم من حديث جابر • إن بكل خطوة يخطوها إلى الصلاة درجة، وعند أبي داود مرفوعا ﴿ إِذَا تُوضاً أَحدكم فأحسن الوضوء ثم خرج إلى المسجد لم يرفع قدمه اليمني إلا كتب الله له حسنة ولم يضع قدمه اليسرى إلا حط الله عنه سيئة فإذا أتى المسجد فصلى في جماعة غفر له فإن جاء وقد صلوا بعضا وبتي بعض قصلي ما أدرك وأتم ما بقي كان كذلك وإن أتي المسجد وقد صلوا كان كذلك ، وقوله « في أدركتم فصلوا ، جواب شرط محذوف أي إذا فعلتم ما أمرتم به من ترك الإسراع ونحوه فما أدركتم فصلوا . وفيه دلالة على أن فضيلة الجماعة يدركها ولو دخل مع الإمام في أي جزء من أجزاء الصلاة ولو دون ركعة وهو قول الجهور وذهب آخرون إلى أنه لا يصير مدركا لها إلا بإدراك ركعة لقوله صلى اللهعليه وسلم « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدركها » وسيأتي في الجمعة اشتراك إدراك ركعة ويقاس عليها غيرها . وأجيب بأن ذلك في الاوقات لافي الجماعة وبأن الجمعة مخصوصة فلا يقاس عليها واستدل بحديث الباب على صحة الدخول مع الإمام في أي حالة أدركه عليها وقد أخرج ابن أبي شيبة مرفوعا " من وجدني راكما أو قائمًا أو ساجداً فليكن معى على حالتي انتي أنا عليها ، قلت وليس فيه دلالة على اعتداده بما أدركه مع الإمام ولا على إحرامه في أي حالة أدرك علمها بل فيه الام بالكون معه وقد أخرج الطبراني في الكبير برجال موثقين ـ كا قال

الهيشمى _ عن على وابن مسعود قالا « من لم يدرك الركعة فلا يعتد بالسجدة " وأخرج أيضا فى الكبير _ قال الهيشمى أيضا برجال موثقين _ من حديث زيد ابن وهب قال : دخلت أنا وابن مسعود المسجد والإمام راكع فركعنا ، ثم مشينا حتى استوينا بالصف فلما فرغ الإمام قمت أقضى فقال قد أدركته . وهذه آثار موقوفة ، وفى الآخر دليل _ أى مأنوس _ بما ذهب وهو أحد احمالات حديث أبى بكرة وإلا فإنها آثار موقوفة ليست بأدلة على ما ذهب إليه ابن الزبير وقد تقدم وورد فى بعض الروايات حديث الباب بلفظ « فاقضوا » عوض « أتموا » والقضاء يطلق على أداء الشيء فهو فى معنى « أتموا » فلا مغايرة . ثم قد اختلف العلما فيما يدركه اللاحق مع إمامه هل هى أول صلاته أو آخرها ؟ والحق أنها أولها وقد حققناه فى حواشى ضوء النهار واختلف فيما إذا أدرك الإمام راكعا فركع معه هل تسقط قراءة تلك الركعة عند من أوجب الفاتحة فيعتد بها أو لا تسقط فلا يعتد بها ؟ قيل يعتد بها أو لا تسقط فلا يعتد بها ؟ قيل يعتد بها الإجزاء . ومن الفاتحة وقد بسطنا القول فى ذلك فى مسألة مستقلة وترجم عندنا الإجزاء . ومن أدلته حديث أبى بكرة حيث ركع وهم ركوع ، ثم أقره صلى الله عليه وسلم على ذلك أدلته حديث أبى بكرة حيث ركع وهم ركوع ، ثم أقره صلى الله عليه وسلم على ذلك أدلته حديث عند العودة إلى الدخول قبل الانتهاء إلى الصف كا عرفت

٢٥ ـ ﴿ وعن أَبِي بن كعب رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ■ صَلاَهُ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ أَزْكَى مِنْ صَلاَتِهِ وحْدَهُ ■ أَي أكثر أجرا من صلاته منفردا ﴿ وصَلاَتُهُ مَعَ الرَّجُلِينِ أَزْكَى مِنْ صَلاَتِهِ مَعَ الرَّجُلِ ، ومَا كانَ صلاته منفردا ﴿ وصَلاَتُهُ مَعَ الرَّجُلِينِ أَزْكَى مِنْ صَلاَتِهِ مَعَ الرَّجُلِ ، ومَا كانَ أَكْثرَ فَهُوَ أَحَبُ إِلَى اللهِ عزَّ وجَلَّ ■ رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان ﴾ وأخرجه ابن ماجه ■ وصححه ابن السكن والعقيلي والحاكم ■ وذكر الاختلاف فيه ■ وأخرجه البزار والطبراني بلفظ ■ صـــــلاة الرجلين يؤم أحـدهما صاحبه أزكى عند الله من صلاة مائة تترى ﴿ وفيه دلالة على أن أقل صلاة الجماعة إمام ومأموم ، ويوافقه ما أخرجه ابن ماجه من حـديث أبي موسي « اثنان فيا

فوقهما جماعة " ورواه البيهتي أيضا من حديث أنس وفيهما ضعف ، وبوّب البخارى " باب اثنان فيا فوقهما جماعة " واستدل بحيديث مالك بن الحويرث " إذا حضرت الصلاة فأذنا ثم أقيها ثم ليؤمكما أكبركما " وقد روى أحمد من حيديث أبي سعيد: أنه دخل المسجد رجل وقد صلى الذي صلى الله عليه وسلم بأصحابه الظهر فقال له الذي صلى الله عليه وآله وسلم " ما حبسك يا فلان عن الصلاة ، ؟ فذكر شيئاً اعتل به ؛ قال فقام يصلى ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ألا رجل يتصدق على هيذا فيصلى معه ؟ ، فقام رجل معه ، قال الهيشمي رجاله رجال الصحيح

٢٦ _ ﴿ وعن أم ورقة رضى الله عنها ﴾ بفتح الواو والراء والقاف هي أم ورقة بنت نوفل الانصارية ، وقيل بنت عبدالله بن الحرث بن عويمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزورها ويسميها الشهيدة ، وكانت قد جمعت القرآن ، وكانت تؤم أهل دارها ، ولما غزا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدرا قالت: يا رسول الله ائذن لي في الغزو معك ـ الحديث ـ وأمرها أن تؤم أهل دارها وجعل لها مؤذنا يؤذن ، وكان لها غلام وجارية فديرتهما . وفي الحديث أن الغلام والجارية قاما إليهـا في الليل فغاها بقطيفة لهـا حتى مانت ، وذهبا فأصبح عمر فقام في الناس فقال من عنده من علم هـذين أو من رآهما فليجئ بهما فوجـدا فأمر بهما فصلبهما وكانا أول مصلوب بالمدينة ﴿ أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها أن تؤم أهل دارها . رواه أبو داود وصححه ابن خزيمة ﴾ والحديث دليل على صحة إمامة المرأة أهل دارها ، وإن كان فيهم الرجل ، فإنه كان لهــا مؤذن وكان شيخا كما في الرواية ، والظاهر أنهـا كانت تؤمه وغلامها وجاريتها ، وذهب إلى صحة ذلك أبو ثور والمزنى والطبرى ـ وخالف في ذلك الجماهير . وأما إمامة الرجل النساء فقط فقيد روى عبد الله بن أحمد من حيديث أبي بن كعب: أنه جاء إلى الذي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله عمات الليلة عملا قال « ما هو ؟ ، قال نسوة معي في الدار " قلن إنك تقرأ ولا نقرأ فصل " بنا " فصليت ثمانيا والوتر ، فسكت

النبي صلى الله عليه وسلم قال فرأينا أن سكوته رضا ، قال الهيثمي في إسناده من لم يُسمَّ قال ورواه أبو يعلى والطبراني في الأوسط وإسناده حسن .

٧٧ ــ ﴿ وعن أنس رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم استخلف ابن أمّ مكتوم ﴾ وتقدّم اسمه فى الأذان ﴿ يؤمّ الناس وهو أعمى . رواه أحمد وأبو داود ﴾ فى رواية لآبى داود أنه استخلفه مرتين وهو فى الأوسط للطبرانى من حديث عائشة : استخلف النبي صلى الله عليه وسلم ابن أمّ مكتوم على المدينة مرتين يؤمّ الناس . والمراد استخلافه فى الصلاة وغيرها ، وقد أخرجه الطبرانى بلفظ فى الصلاة وغيرها وإسناده حسن وقد عدّت مرات الاستخلاف له فبلغت ثلاث عشرة مرة ه ذكره فى الخلاصة . والحديث دليل على صحة إمامة الأعمى من غير كراهة فى ذلك .

٢٨ - ﴿ ونحوه ﴾ أى نحو حديث أنس ﴿ لابن حبان عن عائشة رضى الله
 عنها ﴾ تقدم أنه أخرجه الطبراني في الاوسط .

٢٩ — ﴿ وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم • صَلُّوا على مَنْ قالَ لَا إِلٰهَ إِلاَّ اللهُ ﴾ أى صلاة الجنازة ﴿ وصَلُوا خَلْفَ مَنْ قالَ لَا إِلٰهَ إِلاَّ اللهُ ﴾ أى صلاة الجنازة ﴿ وصَلُوا خَلْفَ مَنْ قالَ لَا إِلٰهَ إِلاَّ اللهُ وَاللهُ الله والدر المنير : هذا الحديث من جميع طرقه لا يثبت . وهو دليل على أنه يصلى على من قال كلمة الشهادة وإن لم يأت بالواجبات وذهب إلى هذا زيد بن على وأحمد بن عيسى وذهب إليه أبو حنيفة إلا أنه استثنى قاطع الطريق والباغى . وللشافعى أقوال في قاطع الطريق إذا صلب والإصل أن من قال كلمة الشهادة فله ما للسلمين ومنه صلاة الجنازة عليه . ويدل له حديث : الذي قتل نفسه بمشاقص فقال صلى الله عليه وسلم • أما أنا فلا أصلى عليه ، ولم ينههم عن الصلاة عليه ، ولأن عموم شرعية صلاة الجنازة لا يخص منه أحد من أهل كلمة الشهادة إلا بدليل . فأما الصلاة خلف من قال لا إله إلا الله فقيد قدمنا الكلام في ذلك وأنه لا دليل على اشتراط خلف من قال لا إله إلا الله فقيد قدمنا الكلام في ذلك وأنه لا دليل على اشتراط

العدالة وأن من صحت صلاته صحت إمامته .

٣٠ _ ﴿ وعن على بن أبي طالب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ إِذَا أَتَى أَحَدُكُمُ ۖ الصَّلَاةَ والإِمَامُ عَلَى حَالَ فَلْسَصْنَعُ كَا يَصْنَعُ الإِمَامُ ۗ رواه الترمذي بإسـناد ضعيف ﴾ أخرجه الترمذي من حديث على ومعاذ وفيــه ضعف وأنقطاع وقال لا نعلم أحداً أسنده إلا من هذا الوجه وقد أخرجه أبو داود من حديث عبـد الرحمن بن أبي لبلي قال حدّثنا أصحابنا . الحديث . وفيه أنّ معاذاً قال: لا أراه على حال إلاكنت عليها . وبهذا يندفع الانقطاع ؛ إذ الظاهر أن الراوى لعبد الرحمن غير معاذ بل جماعة من الصحابة والانقطاع إنمــا ادّعي بين عبــد الرحمن ومعاذ قالوا لأن عبـد الرحمن لم يسمع من معـاذ وقد سمع من غيره من الصحابة وقال هنا ﴿ أَصَّابِنَا ۗ وَالْمُرَادُ بِهِ الصَّحَابَةِ رَضَّيَ اللَّهُ عَنْهُم . وفي الحديث دلالة على أنه يحب على من لحق بالإمام أن ينضم إليه في أي جزء كان من أجزاء الصلاة فإذا كان الإمام قائمًا أو راكعاً فإنه يعتد بما أدركه معه كما سلف فإذا كان قاعداً أو ساجداً قعـد بقعوده وسجد بسجوده ولا يعتـــــ بذلك وتقـــــــم ما يؤيده من حديث ابن أبي شيبة ‹ من وجدنى قائمًا أو راكعاً أو ساجداً فليكن معى على حالتي التي أنا علمها » وأخرج ابن خزيمة مرفوعا عن أبي هريرة " إذا جئتم ونحن سجود فاسجدوا ولا تعدُّوها شيئًا ومن أدرك الركعة فقيد أدرك الصلاة = وأخرج أيضاً فيه مرفوعا عن أبي هريرة " من أدرك ركعة من الصلاة قبل أن يقيم الإمام صلبه فقد أدركها : وترجم له • باب ذكر الوقت الذي يكون فيه المأموم مدركا للركعة إذا ركع إمامه ، وقوله " فليصنع كما يصنع الإمام ، ليس صريحاً أنه يدخل معه بتكبيرة الإحرام بل ينضم إليه إما بهما إذا كان قائمًا أو راكعاً فيكبر اللاحق من القيام ثم يركع أو بالكون معه فقط ومتى قام كبر للإحرام وغايته أنه يحتمل ذلك إلا أن شرعية تكبيرة الإحرام حال القيام للمنفرد والإمام يقضى أن لا تجزئ إلاكذلك وذلك أصرح من دخولها بالاحتمال والله أعلم ﴿ فائدة ﴾ في الاعذار في ترك الجاعة أخرج الشيخان عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه كان يأمر المنادى ينادى فينادى صلوا فى رحالكم فى الليلة الباردة وفى الليلة المطيرة فى السفر . وعن جابر : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى سفر فمطرنا فقال ليصل من شاء منكم فى رحله . رواه مسلم وأبو داود والترمذى وصححه وأخرجه الشيخان عن ابن عباس : أنه قال لمؤذنه فى يوم مطير إذا قلت أشهد أن محمداً رسول الله فلا تقل حى على الصلاة قل صلوا فى بيوتكم قال فكأن الناس استنكروا ذلك فقال أتعجبون من ذا؟ فقد فعل ذا من هو خير منى يعنى النبي صلى الله عليه وسلم = وعند مسلم : أن ابن عباس أمر مؤذنه فى يوم جمعة فى يوم مطير بنحوه : وأخرج البخارى عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا كان أحدكم على الطعام فلا يعجل حتى يقضى حاجته منه وإن أقيمت الصلاة = وأخرج أحمد ومسلم من حديث عائشة - قالت سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « لا صلاة بحضرة طعام ولا هو يدافع الاخبثين » وأخرج البخارى عن أبى الدرداء قال = من فقه الرجل إقباله على حاجته حتى يقبل على صلاته البخارى عن أبى الدرداء قال = من فقه الرجل إقباله على حاجته حتى يقبل على صلاته وقلمه فارغ » .

باب صلاة المسافر والمريض

ا _ (عن عائشة رضى الله عنها قالت ؛ أول مافرضت الصلاة) ما عدا المغرب (ركعتين) أى حضراً وسفراً (فأقرت) أى أقر الله (صلاة السفر) بإبقائها ركعتين (وأثمت صلاة الحضر) ما عدا المغرب يزيد فى الثلاث الصلوات ركعتين ، والمراد بأثمت : زيد فيها حتى كانت تامة بالنظر إلى صلاة السفر (متفق عليه ، وللبخارى) وحده عن عائشة (ثم هاجر) أى النبي صلى الله عليه وسلم (ففرضت أربعاً) أى صارت أربعاً بزيادة اثنتين (وأقرت صللة السفر على الأول) أى على الفرض الأول (زاد أحمد : إلا المغرب) أى زاده من رواية عن عائشة أى على الفرض الأول (زاد أحمد : إلا المغرب) أى زاده من رواية عن عائشة بعد قولها : أول ما فرضت الصلاة أى إلا المغرب فإنها فرضت ثلاثًا ﴿ فَإِنَّهَا ﴾ أى المغرب ﴿ وتر النهار ﴾ ففرضت وتراً ثلاثاً من أول الأمر ﴿ وإلا الصبح فإنها تطول فها القراءة ﴾ في هـذا الحديث دليل على وجوب القصر في السفر لآن « فرضت » يمعنى وجبت ووجوبه مذهب الهـادوية والحنفية وغيرهم . وقال الشافعي وجماعة إنه رخصة والتمام أفضل وقالوا فرضت يمعني قدرت أوفرضت لمن أراد القصر . واستدلوا بقوله تعالى (فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة) وبأنه سافر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم معه فمنهم من يقصر ومنهم من أيتم ولا يعيب بعضهم على بعض وبأن عثمان كان يتم وكذلك عائشـة أخرج ذلك مسلم. ورُدُّ بأن هذه أفعال صحابة لا حجة فها وبأنه أخرج الطبراني في الصغير من حديث ابن عمر موقوفاً « صلاة السفر ركعتان نزلتا من السهاء فإن شئتم فردّوهما، قال الهيثمي رجاله موثقون وهو توقيف إذ لامسرح فيه للاجتهاد وأخرج أيضاً عنمه في الكبير برجال الصحيح • صلاة السفر ركعتان من خالف السنة كفر ، وفي قوله «السنة ، دليل على رفعه كما هو مصروف ، قال ابن القيم في الهدى النبوى : كان يقصر صلى الله عليه وآله وسلم الرباعية فيصلمها ركعتين من حين يخرج مسافراً إلى أن يرجع إلى المدينة ولم يثبت عنه أنه أتم الرباعية في السفر البتة ؛ وفي قولها ﴿ إِلَّا المغربِ ، دلالة على أن شرعيتها في الأصل ثلاثاً لم تتغير . وقولها ﴿ إِنَّهَا وَتُرَ النَّهَارِ ﴾ أي صلاة النَّهار كانت شفعاً والمغرب آخرها لوقوعها في آخر جزء من النهار فهيي وتر لصلاة النهار كما أنه شرع الوتر لصلاة الليل والوتر محبوب إلى الله تعـالى كما تقدم في الحديث ﴿ إِنَ اللهِ وتر يحب الوتر ، وقولها ﴿ إِلَّا الصَّبِّحِ ﴾ فإنها تطول فيها القراءة تريد أنه لايقصر في صلاتها فإنها ركعتان حضراً وسفراً لأنه شرع فها تطويل القراءة ولذلك عبر عنهـا في الآية بقرآن الفجر لما كانت معظم أركانها لطولها فيها فعبر عنها بها من إطلاق الجزء الاعظم على الكل

٣ _ ﴿ وَعَنَ عَائَشَةَ رَضَى الله عَنَهَا : أَنَ النِّي صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقْضِر في السفر. ويتم ؛ ويصوم ويفطر ﴾ الاربعة الأفعال بالمثناة التحتية أي أنه صلى الله عليه وسلم كان يفعل هذا وهذا ﴿ رواه الدارقطني ورواته ﴾ من طريق عطاء عن عائشة ﴿ ثقات إلا أنه معلول والمحفوظ عن عائشة من فعلها وقالت : إنه لا يشق على . أخرجه البيهق ﴾ واستنكره أحمد فإن عروة روى عنهـا أنهاكانت تتم وأنها تأولت كما تأول عثمان كما في الصحيح فلو كان عندها عن النبي صلى الله عليه وسلم رواية لم يقل عروة إنها تأولت وقد ثبت في الصحيحين خـلاف ذلك . وأخرج أيضا الدارقطني عن عطاء والبيهتي غن عائشة : أنها اعتمرت معه صلى الله عليه وآله وسلم من المدينة إلى مكة حتى إذا قدمت مكة قالت يارسول الله بأبي أنت وأمي أتممت وقصرت وأفطرت وصمت فقال : أحسنت يا عائشة وما عاب على ﴿ قال ابن القيم وقد روى ﴿ كَانَ يَقْصِرُ وَتُمْ ۗ ۗ الْأُولُ بِاللَّهِ ۗ آخر الحروف والثاني بالمثناة من فوق وكذلك يفطر وتصوم أي تأخذ هي بالعزيمة في الموضعين قال شـيخنا ابن تيمية وهذا باطل ماكانت أم المؤمنين لتخالف رسول الله صلى الله عليه وسلم وجميع أصحابه فتصلى خلاف صلاتهم وفى الصحيح عنها • إن الله فرض الصلاة ركعتين ركعتين فلما هاجر رســول الله صلى الله عليه وسلم إلى المدينة زيد في صلاة الحضر وأقرت صلاة السفر • فكيف يظن بها مع ذلك أنها تصلى خلاف صلانه وصلاة المسلمين معه ؟ قلت وقد أتمت عائشة بعد موته صلى الله عليه وسلم قال ابن عباس وغيره إنها تأولت كما تأول عثمان اه . هذا وحديث الباب قد اختلف في اتصاله فإنه من رواية عبد الرحمن بن الأسود عرب عائشة قال الدارقطني إنه أدرك عائشة وهو مراهق قال المصنف رحمه الله هو كما قال فني تاريخ البخاري وغيره ما يشهد لذلك وقال أبو حاتم أدخل عليها وهو صغیر ولم یسمع منها وادعی ابن أبی شیبة والطحاوی ثبوت سماعه منها واختلف قول الدارقطني في الحديث فقال في السنن إسناده حسن وقال في العلل المرسل [٣ _ سيل الملام _ ٢]

أشبه . هذا كلام المصنف ونقله الشارح وراجعت سنن الدارقطني فرأيته ساقه وقال إنه صحيح ثم فيه العلاء بن زهير وقال الذهبي في الميزان وثقه ابن معين وقال ابن حبان كان ممن يروى عن الثقات بما لا يشبه حديث الاثبات اه . فبطل الاحتجاج به فيما لم يوافق الاثبات وبطل بهذا ادعاء ابن حزم جهالته فقد عرف عينا وحالا وقال ابن القيم بعد روايته لحديث عائشة هذا مالفظه : وسمعت شيخ الإسلام يقول هذا كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم اه يريد رواية يقصر ويتم بالمثناة التحتية وجعل ذلك من فعله صلى الله عليه وسلم فإنه ثم رباعية في سفر ولا صام فيه فرضا .

٣ - ﴿ وعن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ إِنَّ الله تعالَى يُحِبُّ أَنْ نُوْتَى مَعْصِيتُهُ * رواه أحمد وصححه ابن خزيمة وابن حبان وفى رواية • كَمَا يُحِبُّ أَنْ نُوْتَى عزَائِمُـهُ * ﴾ فسرت محبة الله برضاه وكراهته بخلافها وعند أهل الاصول أن الرخصة ما شرع من الاحكام لعذر والعزيمة مقابلها والمراد بها هنا ماسهله لعباده ووسعه عند الشدّة من ترك بعض الواجبات وإباحة بعض المحرمات. والحديث دليل على أن فعل الرخصة أفضل من فعل العزيمة وإباحة بعض المحرمات. والحديث دليل على أن فعل الرخصة أفضل من فعل العزيمة تعالى (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر).

٤ - ﴿ وعن أنس رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خرج مسيرة ثلاثة أميال أو فراسخ صلى ركعتين: رواه مسلم ﴾ المراد من قوله • إذا خرج » إذا كان قصده مسافة هذا الفدر لا أن المراد أنه كان إذا أراد سفرا طويلا فلا يقصر إلا بعد هذه المسافة وقوله أميال أو فراسخ شك من الراوى وليس التخيير فى أصل الحديث قال الحطابي شك فيه شعبة قيل فى حد الميل هو أن ينظر إلى الشخص فى أصل الحديث قلا يدرى أهو رجل أم امرأة أوغير ذلك وقال النووى هو ستة آلاف ذراع والذراع أربعة وعشرون أصبعا معترضة متعادلة والاصبع ست شعيرات ذراع والذراع أربعة وعشرون أصبعا معترضة متعادلة والاصبع ست شعيرات

معثَّرضة متعادلة وقيل هو اثنا عشر ألف قدم بقدم الإنسان وقيل هو أربعة آلاف ذراع وقيل ألف خطوة للجمل وقيل ثلاثة آلاف ذراع بالهاشميوهو اثنان وثلاثون أصبعا وهو ذراع الهادى عليه الصلاة والسلام وهو الذراع العمري المعمول عليه في صنعاء وبلادها وأما الفرسنخ فهو ثلاثة أميـال وهو فارسي معرب واعلم أنه قد اختلف العلماء في المسافة التي تقصر فها الصلاة على نحو عشرين قولا حكاها ابن المنبذر فذهب الظاهرية إلى العمل بهذا الحديث وقالوا مسافة القصر ثلاثة أميال وأجيب عليهم بأنه مشكوك فيـه فلا يحتج به على التحديد بالثلاثة الأميال نعم يحتج به على التحديد بالثلاثة الفراسخ إذ الاميال داخلة فيها فيؤخــذ بالاكثر وهو الاحتياط لكر. قيل إنه لم يذهب إلى التحديد بالثلاثة الفراسخ أحد . نعم يصح الاحتجاج للظاهرية بما أخرجه سعيد بن منصور من حديث أبي سعيد . أنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سافر فرسخا يقصر الصلاة وقد عرفت أن الفرسخ ثلاثة أميال : وأقل ماقيل في مسافة القصر ما أخرجه ابن أبي شيبة من حديث ابن عمر موقوفا: أنه كان يقول إذا خرجت ميلا قصرت الصلاة وإسناده صحيح وقد روى هذا في ألبحر عن داود ويلحق بهـذين القولين قول الباقر والصادق وأحمد بن عيسي والهادي وغيرهم أنه يقصر في مسافة بريد فصاعدا مستدلين بقوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي هريرة مرفوعا = لا يحل لا مرأة تسافر بريدا إلا ومعها محرم ، أخرجه أبو داود قالوا فسمى مسافة البريد وإنما هذا تحديد للسفر الذي بجب فيه المحرم ولا تلازم بين مسافة القصر ومسافة وجوب المحرم لجواز التوسعة في إيجاب المحرم تخفيفا على العبـــاد وقال زيد بن على والمؤيد وغيرهما والحنفية بل مسافته أربعة وعشرون فرسخا لما أخرجه البخاري من حديث ابن عمر مرفوعا • لا يحل لا مرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر فوق ثلاثة أيام إلا مع محرم ، قالوا وسير الإبل في كل يوم ثمانية فرأسخ وقال الشافعي بل أربعة برد لحديث ابن عباس مرفوعا الانتصروا الصلاة في أقل من أربعة برد ، وسيأتي وأخرجه البهتي بسند صحيح من فعل ابن عباس وابن عمر وبأنه روى البخاري حديث ابن عباس تعليقا بصيغة الجزم : أنه سئل أتقصر الصلاة من مكة إلى عرفة ؟ قال ولا ولكن إلى عسفان وإلى جدة وإلى الطائف ، وهذه الأمكنة بين كل واحد منها وبين مكة أربعة 'برُد فيا فوقها والاقوال متعارضة كا سمعت والادلة متقاومة قال في زاد المعاد ، ولم يحدّ صلى الله عليه وسلم لامته مسافة محدودة للقصر والفطر بل أطلق لهم ذلك في مطلق السفر والضرب في الارض كا أطلق لهم التيمم في كل سفر ؛ وأما مايروى عنه من التحديد باليوم واليومين والثلاثة فلم يصح عنه فها شيء البتة والله أعلم وجواز القصر والجمع في طويل السفر وقصيره مذهب كثير من السلف .

■ ... ﴿ وعنه ﴾ أى عن أنس ﴿ رضى الله عنه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من المدينة إلى مكة وكان يصلى ﴾ أى الرباعية ﴿ ركعتين ركعتين ﴾ أى كل رباعية ركعتين ﴿ حتى رجعنا إلى المدينة : متفق عليه واللفظ للبخارى ﴾ يحتمل أن هذا كان فى سفره عام الفتح ويحتمل أنه فى حجة الوداع إلا أن فيه عند أبى داود زيادة • أنهم قالوا لانس هل أقتم بها شيئا قال أقمنا بها عشراً • ويأتى أنهم أقاموا فى الفتح زيادة على خمسة عشر يوما أو خمسة عشر وقد صرح فى حديث أبى داود أن هذا أى خمسة عشر ونحوها كان عام الفتح ، وفيه دلالة على أنه لم يتم مع إقامته فى مكة وهو كذلك كا يدل عليه الحديث الآتى . وفيه دليل على أن نفس الخروج من البلد بنية السفر يقتضى القصر ولو لم يجاوز من البلد ميلا ولا أقل وأنه لايزال يقصر حتى يدخل البلد ولو صلى وبيوتهما عرأى منه

ح ﴿ وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : أقام النبي صلى الله عليه وسلم
 تسعة عشر يوما يقصر وفى لفظ ﴾ تعيين محل الإقامة وأنه ﴿ بمكة تسعة عشر

يوما . رواه البخارى وفى رواية لابى داود ﴾ أى عن ابن عباس ﴿ سبع عشرة ﴾ بالتذكير فى الرواية الأولى لانه ذكر بميزه يوما وهو مذكر وبالتأنيث فى رواية أبى داود لانه حذف بميزه وتقديره ليلة وفى رواية لابى داود عنه تسعة عشر كالرواية الأولى ﴿ وفى أخرى ﴾ أى لابى داود عن ابن عباس ﴿ خمس عشرة وله ﴾ أى لابى داود :

حضين رضى الله عنه ثمانى عشرة ﴾ ولفظه عند أبى داود
 شهدت معه الفتح فأقام بمكة ثمانى عشرة ليلة لا يصلى إلا ركعتين ويقول يا أهل
 البلد صلوا أربعاً فإنا قوم سفر • ﴿ وله ﴾ أى لابى داود :

٨ - ﴿ عن جابر رضى الله عنه أقام ﴾ أى الذي صلى الله عليه وسلم ﴿ بتبوك عشرين يوما يقصر الصلاة • ورواته ثقات إلا أنه اختلف فى وصله ﴾ فوصله معمر عن يحيى بن أبى كثير عن محمد بن عبد الرحمن عن ثوبان عن جابر قال أبو داود : غير معمر لا يسنده فأعله الدارقطنى فى العلل بالإرسال والانقطاع قال المصنف رحمه الله : وقد أخرجه البيهتي عن جابر بلفظ • بضع عشرة ، واعلم أن أبا داود ترجم لباب هذه الاحاديث • باب متى يتم المسافر • ثم ساقها وفيها كلام ابن عباس • من أقام سبعة عشر قصر ومن أقام أكثر أتم ، وقد اختلف العلماء فى قدر مدّة الإقامة التي إذا عزم المسافر على إقامها أتم فيها الصلاة على أقوال ؛ فقال ابن عباس وإليه ذهب الهادوية إن أقل مدة الإفامة عشرة أيام لقول على عليه السلام • إذا أقت عشراً فأتم الصلاة ، أخرجه المؤيد فى شرح التجريد من طرق فيها ضرار ابن صرد قال المصنف فى التقريب : إنه غير ثقة قالوا وهو توقيف وقالت الحنفية خمسة عشر يوما مستدلين بإحمدى روايات ابن عباس وبقوله وقول ابن عمر اذا قدمت بلدة وأنت مسافر وفى نفسك أن تقيم خمس عشرة ليلة فأكمل الصلاة غير يوم الدخول والخروج واستدلوا بمنعه صلى الله عليه وسلم المهاجرين بعمد مضى غير يوم الدخول والخروج واستدلوا بمنعه صلى الله عليه وسلم المهاجرين بعمد مضى غير يوم الدخول والخروج واستدلوا بمنعه صلى الله عليه وسلم المهاجرين بعمد مضى غير يوم الدخول والخروج واستدلوا بمنعه صلى الله عليه وسلم المهاجرين بعمد مضى

النسك أن يزيدوا عن ثلاثة أيام في مكة فدل على أنه بالاربعة الآيام يصير مقيما ؛ وثم أقوال أخر لا دليل عليها وهذا كله فيمن دخل البلد عازما على الإقامة فيها وأما من تردَّد في الإقامة ولم يعزم ففيه خلاف أيضاً فقالت الهادوية يقصر إلى شهر لقول على عليه السلام ﴿ إنَّهُ مِن يقولُ : اليُّومُ أُخْرَجٍ ؛ غَداً أُخْرَجٍ . يقصر الصلاة شهراً ، وذهب أبو حنيفة وأصحابه وهو قول للشافعي وقال به الإمام يحيي إلى إنه يقصر أبداً إذ الاصل السفر ولفعل ابن عمر فإنه أقام بأذربيجان ستة أشهر يقصر الصلاة وروى عن أنس بن مالك أنه أقام بنيسابور سنة أو سنتين يقصر الصلاة وعن جماعة من الصحابة أنهم أقاموا برامهرمن تسعة أشهر يقصرون الصلاة ومنهم من قدّر ذلك بخمسة عشر وسبعة عشر وثمانية عشر على حسب ما وردت الروايات في مدّة إقامته صلى الله عليه وسلم في مكة وتبوك وأنه بعــد ما يجاوز مدّة ما روى عنه صلى الله عليه وسلم يتم صلاته ولا يخنى أنه لا دليل في المدة التي قصر فيها على نني القصر فيما زاد عليها وإذا لم يقم دليل على تقدير المدة فالأقرب أنه لا يزال يقصر كما فعله الصحابة لانه لا يسمى بالبقاء مع التردّد كل يوم في الإقامة والرحيل مقيماً وإن طالت المدة ويؤيده ما أخرجه البيهتي في السنن عن ابن عباس : أنه صلى الله عليه وسلم أقام بتبوك أربعين بوما يقصر الصلاة . ثم قال تفرّد به الحسين بن عمارة وهو غير محتج به .

٩ - ﴿ وعن أنس رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إذا ارتحل ﴾ في سفره ﴿ قبل أن تزيغ الشمس ﴾ أى قبل الزوال ﴿ أخر الظهر إلى وقت للعصر ثم نزل فجمع بينهما فإن زاغت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر ﴾ أى وحده ولا يضم إليه العصر ﴿ ثم ركب . متفق عليه ﴾ الحديث فيه دليل على جواز الجمع بين الصلاتين للمسافر تأخيراً ودلالة على أنه لا يجمع بينهما تقديما لقوله ، صلى الظهر ، إذ لو جاز جمع التقديم لضم إليه العصر وهذا الفعل منه صلى الله عليه وسلم يخصص أحاديث التوقيت التي مضت وقد اختلف العلماء في

ذلك فذهبت الهـادوية وهو قول ابن عباس وابن عمر وجماعة من الصحاية ، وروى عن مالك وأحمد والشافعي إلى جواز الجمع للبسافر تقديمـا وتأخيراً عملا بهـذا الحـديث في التأخير وبمـا يأتي في التقـديم وعن الاوزاعي أنه بجوز للبسافر جمع التأخير فقط عملا بهـذا الحديث، وهو مروى عن مالك وأحمد بن حنبل واختاره أبومحمد بن حزم وذهب النخعى والحسن وأنو حنيفة إلى أنه لا يجوز الجمع لا تقــديمــا ولاتأخيرا للمسافر وتأولوا ماورد من جمعه صلى الله عليه وآله وسلم بأنه جمع صورى وهو أنه أخر الظهر إلى آخر وقتها وقـدم العصر في أول وقتها ومثله العشاء ،ورد عليهم بأنه وإن تمشى لهم هذا في جمع التأخير لم يتم لهم في جمع التقديم الذي أفاد قوله ﴿ وَفَ رَوَايَةَ لَلَّحَاكُمْ فَى الْأَرْبَعِينَ بَإِسْنَادَ صحيحَ صَلَّى الظَّهَرُ وَالْعَصْرُ ﴾ أي إذا زاغت قبل أن يرتحل صلى الفريضتين معاً ﴿ ثُم رَكَبٍ ﴾ فإنها أفادت ثبوت جمع التقـديم من فعله صلى الله عليه وآله وسلم ولا يتصوّر فيــه الجمع الصورى ﴿ وَ ﴾ مثله الرواية التي ﴿ لابي نعيم في مستخرج مسلم ﴾ أي في مستخرجه على صحيح مسلم ﴿ كَانَ ﴾ أي النبي صلى الله عليه وسلم ﴿ إذا كَانَ في سفر فزالت الشمس صلى الظهر والعصر جميعا ثم ارتحل ﴾ فقمد أفادت رواية الحاكم وأبى فعم ثبوت جمع التقديم أيضا وهما روايتان صحيحتان كما قال المصنف إلا أنه قال ابن القيم إنه اختلف في رواية الحاكم ا فمنهم من صححها ومنهم من حسنها ومنهم من قدح فيها وجعلها موضوعة وهو الحاكم فإنه حكم بوضعها ، ثم ذكر كلام الحاكم في بيان وضع الحديث ثم رده ابن القيم واختار أنه ليس بموضوع ، وسكوت المصنف هنا عليه وجزمه بأنه بإسناد صحيح يدل على رده لكلام الحاكم ويؤيد صحته قوله:

• ١ - ﴿ وعن معاذ رضى الله عنه قال ، خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى غزوة تبوك فكان يصلى الظهر والعصر جميعا والمغرب والعشاء جميعاً ، رواه مسلم ﴾ إلا أن اللفظ محتمل لجمع التأخير لاغير أوله ولجمع التقديم ، ولكن قد رواه الترمذي بلفظ « كان إذا ارتحل قبل أن تزيخ الشمس أخر الظهر إلى

أن بجمعها إلى العصر فيصلبهما جميعاً وإذا ارتحل بعد زيغ الشمس عجل العصر إلى الظهر وصلى الظهر والعصر جميعاً ، فهو كالتفصيل لمجمل رواية مسلم إلا أنه قال الترمذي بعد إخراجه إنه حديث حسن غريب تفرد به قتيبــة لا لعرف أحــداً رواه عن الليث غيره قال : والمعروف عند أهل العلم حـديث معاذ من حديث ابن الزبير عن أبى الطفيل عن معاذ : أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع في غزوة تبوك بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء . أه ، إذا عرفت هـذا فجمع التقـديم في ثبوت روايته مقال إلا رواية المستخرج على صحيح مسلم فإنه لا مقال فيها ، وقـد ذهب ابن حزم إلى أنه يجوز جمع التأخير لثبوت الرواية به لا جمع التقـديم ، وهو قول النخمي ورواية عن مالك وأحمد، ثم إنه قد اختلف في الأفضل للمسافر هل الجمع أو التوقيت فقالت الشافعية ترك الجمع أفضل، وقال مالك إنه مكروه، وقيل يختص بمن له عذر ، واعلم أنه كما قال ابن القيم في الهـ دى النبوى لم يكن صلى الله تعــالى عليه وآله وسلم بجمع راتبا في سفره كما يفعله كثير من الناس، ولا يجمع حال نزوله أيضًا ، وإنما كان يجمع إذا جـدّ به السير ، وإذا سار عقيب الصلاة كما في أحاديث تبوك ، وأما جمعه وهو نازل غير مسافر فلم ينقل ذلك عنه إلا بعرفة ومزدلفة لاجل اتصال الوقوف ، كما قال الشافعي وشيخنا وجعله أبو حنيفة من تمام النسك وأنه سببه 🛭 وقال أحمد ومالك والشافعي إن سبب الجمع بعرفة ومزدلفة السفر ، وهـذا كله في الجمع في السفر . وأما الجمع في الحضر فقال الشارح بعد ذكر أدلة القائلين بجوازه فيه إنه ذهب أكثر الأئمة إلى أنه لا بجوز الجمع في الحضر لما تقدّم من الاحاديث المبينة لأوقات الصلوات ، ولما توتر من محافظة النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على أوقاتها حتى قال ابن مسعود ا ما رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى صلاة لغير ميقاتهـا إلا صلاتين جمع بين المغرب والعشاء بجمع وصلى الفجر يومئذ قبل ميقاتها . وأما حــديث ابن عباس عند مسلم: أنه جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف

ولا مطر : قيل ابن عباس ما أراد إلى ذلك قال أراد أن لايحرج أمته . فلا يصح الاحتجاج به لأنه غير معين لجمع التقديم والتأخير كما هو ظاهر رواية مسلم وتعيين واحد منها تحكم فوجب العدول عنه إلى ما هو واجب من البقاء على العموم في حديث الأوقات للمعذور وغيره وتخصيص المسافر لثبوت المخصص وهذا هو الجواب الحاسم ، وأما ما يروى من الآثار عن الصحابة والتابعين فغير حجة إذ للاجتهاد في ذلك مسرح وقد أول بعضهم حديث ان عباس بالجمع الصورى واستحسنه الفرطي ورجحه وجزم به ابن الماجشون والطحاوي وقواه ابن سيد الناس لما أخرجه الشيخان عن عمرو بن دينار ـــ راوى الحديث ـــ عر. _ أبي الشعثاء قال : قلت يا أيا الشعثاء أظنه أخر الظهر وعجل العصر وأخر المغرب وعجل العشاء قال وأنا أظنه . قال ابن سيد الناس وراوى الحديث أدرى بالمراد منه من غيره وإن لم يجزم أبو الشعثاء بذاك ، وأقول إنما هو ظن من الراوى والذي يقال فيه : أدرى بما روى إنما بجرى في تفسيره للفظ مثلا على أن في هذه الدعوى نظرًا فإن قوله صلى الله عليه وسلم " فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ، يرد عمومها ، نعم يتعين هذا التأويل فإنه صرح به النسائي في أصل حديث ابن عبـاس ولفظه : صليت مع رسـول الله صلى الله عليه وآله وسـلم بالمدينة ثمانيا جمعا وسبعا جمعا أخر الظهر وعجل العصر وأخر المغرب وعجل العشاء . والعجب من النووي كيف ضعف هذا التأويل وغفل عن متن الحديث المروى والمطلق في رواية يحمل على المقيد إذا كانا في قصة واحدة كما في هـذا : والقول بأن قوله «أراد أن لا يحرج أمته " يضعف هذا الجمع الصورى لوجود الحرج فيــه مدفوع بأن ذلك أيسر من التوقيت إذ يكفي للصلاتين تأهب واحد وقصد واحد إلى المسجد ووضوء واحد بحسب الأغلب بخلاف الوقتين فالحرج في هذا الجمع لاشك أخف. وأما قياس الحاضر على المسافر كما قيل فوهم لأن العلة في الأصل هي السفر وهو غير موجود في الفرع وإلا لزم مثله في القصر والفطر اه قلت وهو كلام رصين

وقد كنا ذكرنا ما يلاقيه فى رسالتنا اليواقيت فى المواقيت قبل الوقوف على كلام الشارح رحمه الله وجزاه خيرا ثم قال واعلم أن جمع التقديم فيه خطر عظيم وهو كمن صلى الصلاة قبل دخول وقتها فيكون حال الفاعل كما قال الله تعالى (وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا) الآية من ابتدائها وهذه الصلاة المقدمة لادلالة عليها بمنطوق ولا مفهوم ولا عموم ولا خصوص.

11 - ﴿ وعن ابن عباس رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم • لاَ تَقْصُرُوا الصَّلاَةَ فَى أَقَلَّ مِنْ أَرْ بَعَةِ بُرُدٍ مِنْ مَدَّكَةً إِلَى تُعشفانَ ، رواه الدارقطنى بإسناد ضعيف ﴾ فإنه من رواية عبد الوهاب بن مجاهد وهو متروك ، نسبه الثورى إلى الكذب وقال الازدى لا تحل الرواية عنه وهو منقطع أيضا لانه لم يسمع من أبيه ﴿ والصحيح أنه موقوف كذا أخرجه ابن خزيمة ﴾ أى موقوفا على ابن عباس وإسناده صحيح ولكن للاجتهاد فيه مسرح فيحتمل أنه من رأيه وتقدم أنه لم يثبت في التحديد حديث مرفوع .

17 - ﴿ وعن جابر رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم م خَيْرُ أُمَّتِي الَّذِينَ إِذَا أَسَاءُوا اسْتَغْفَرُوا وإِذَا سَافَرُوا قَصَرُوا وأَفْطُرُوا وأَفْطُرُوا وأَخْرِجه الطبراني في الأوسط بإسناد ضعيف وهو في مرسل سعيد بن المسيب عند البيهتي مختصرا ﴾ الحديث دليل على أن القصر والفطر أفضل للمسافر من خلافهما وقالت الشافعية ترك الجمع أفضل فقياس هذا أن يقولوا التمام أفضل وقد صرحوا به أيضا وكأنهم لم يقولوا بهذا الحديث لضعفه ، واعلم أن المصنف رحمه الله أعاد هنا حديث عمران بن حصين وحديث جابر وهما قوله :

۱۳ — ﴿ وعن عمران بن حصين رضى الله عنه قال كانت بى بواسير فسألت النبى صلى الله عليه وسلم عن الصلاة ﴾ هذا لم يذكره المصنف فيما سلف فى هذه الرواية ﴿ فقال • صَلَّ قَائِمًا فإنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فقاعدًا فإنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فعَلَى جَنْب ■ رواه البخارى ﴾ هو كما قال ولم ينسبه فيما تقدم إلى أحد وقد بينا من غير

البخاري وما فيه من الزيادة

15 — ﴿ وَعَن جَابِر رَضَى الله عَنه قال عاد النبي صلى الله عليه وسلم مريضاً فرآه يصلى على وسادة فرى بها وقال * صَلَّ عَلَى الأَرْضِ إِنِ ٱسْتَطَعْتَ وَإِلَّا فَأُوْمِ إِيمَاءً وَاجْعَلْ شُجُودَكَ أَخْفَضَ مِنْ رُكُوعِكَ ، رَوَاه البِهِتَى وَصِحَ أَبُو حَاتِم وَقَفه ﴾ زاد فيما مضى أنه رواه البِهتي بإسناد قوى وقد تقدم فى آخر باب صفة الصلاة قبيل باب سجود السهو بلفظهما وشرحناهما هناك فتركنا شرحهما هنا لذلك ثم ذكر هنا حسديث عائشة وقد مر أيضاً فى الحديث الرابع والشلائين فى باب صفة الصلاة بلفظه وشرحه الشارح : وقال هناك : صححه ابن خزيمة وهنا قال صححه الحاكم وهو ا

10 — ﴿ وعن عائشة رضى الله عنها قالت رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلى متربعاً . رواه النسائل وصححه الحاكم ﴾ وهو من أحاديث صلاة المريض لا من أحاديث صلاة المسافر وقد أتى به فيما سلف والحديث دليــل على صفة قعود المصلى إذا كان له عذر عن القيام وفيه الحلاف الذي تقدم

باب الجمعة

الجمعة بضم الميم وفيها الإسكان والفتح مثل همزة ولمزة وكانت تسمى فى الجاهلية العروبة ، أخرج الترمذى من حديث أبى هريرة وقال حسن صحيح أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة : فيه خلق آدم وفيه دخل الجنة وفيه أخرج منها ولا تقوم الساعه إلا فى يوم الجمعة =

ا _ ﴿ عن عبد الله بن عمر وأبى هريرة رضى الله عنهم أنهما سمعا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على أعواد منبره ﴾ أى منبره الذى من عود لا على الذى كان من الطين ولا على الجذع الذى كان يستند إليه وهذا المنبر عمل له صلى الله عليه وسلم سنة سبع وقيل سنة ثمان عمله له غلام امرأة من الألصار كان نجاراً

واسمه على أصح الاقوال ميمون كان على ثلاث درج ولم يزل عليه حتى زاده مروان في زمن معاوية ست درج من أسفله وله قصة في زيادته وهي أن معاوية كتب إليه أن يحمله إلى دمشق فأمر به فقلع فأظلمت المدينة فخرج مروان فخطب فقال إنما أمرنى أمير المؤمنين أن أرفعه وقال إنما زدت عليه لما كثر الناس ولم يزل كذلك حتى احترق المسجد النبوى سنة أربع وخمسين وستمائة فاحترق ﴿ ﴿ لَيَنْتَهَينَّ أُقُواهُمْ عَنْ وَدْعِهُمْ ﴾ بفتح الواو وسكون الدال المهملة وكسر العين المهملة أى تركهم ﴿ الْجُمُعاتِ ، أَوْ لَيَخْتِمَنَّ آللهُ عَلَى قُلُومِمْ ﴾ الختم الاستيثاق من الشيء بضرب الخاتم عليه كتما له وتغطية لئلا يتوصل إليه ولا يطلع عليه شبهت القلوب بسبب إعراضهم عن الحق واستكبارهم عن قبوله وعدم نفوذ الحق اليها بالأشياء التي استوثق عليها بالختم فلا ينفذ إلى باطنها شيء وهذه عقوبة على عدم الامتثال لامر الله وعدم إتيان الجمعة من باب تيسير العسرى ﴿ ثُمَّ لَيَكُو نُنَّ مِنَ الغافِلِينَ ، رواه مسلم ﴾ بعد ختمه تعالى على قلوبهم فيغفلون عن اكتساب ما ينفعهم من الأعمال وعن ترك ما يضرهم منها . وهذا الحديث مر . أعظم الزواجر عن ترك الجمعة والتساهل فها وفيه إخبار بأن تركها من أعظم أسباب الخذلان بالكلية والإجماع قائم على وجوبها على الإطلاق والأكثر أنها فرض عين وقال في معالم السنن إنها فرض كفاية عند الفقهاء

٧ — ﴿ وعن سلبة بن الأكوع رضى الله عنه قال كنا نصلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة ثم ننصرف وليس للحيطان ظل يستظل به . متفق عليه واللفظ للبخارى وفى لفظ لمسلم ﴾ أى من رواية سلبة ﴿ كنا نجمّع معه ﴾ أى النبي صلى الله عليه وسلم ﴿ إذا زالت الشمس ثم نرجع نتبع النيء ﴾ الحديث دليل على المبادرة بصلاة الجمعة عند أول زوال الشمس والننى فى قوله ﴿ وليس للحيطان ظل متوجه على الفيد وهو قوله ﴿ يستظل به ﴾ لاننى الأصل الظل حتى يكون دليلا على أنه صلاها قبل زوال الشمس وهذا التأويل معتبر عند الجهور القائلين بأن على أنه صلاها قبل زوال الشمس وهذا التأويل معتبر عند الجهور القائلين بأن

وقت الجمعة هو وقت الظهر وذهب أحمد وإسحاق إلى صحة صلاة الجمعة قبل الروال واختلف أصحاب أحمد فقال بعضهم وقتها وقت صلاة العيد وقيل الساعة السادسة وأجاز مالك الخطبة قبل الروال دون الصلاة وحجتهم ظاهر الحديث وما بعده وأصرح منه ما أخرجه أحمد ومسلم من حديث جابر: أن الذي صلى الله عليه وسلم كان يصلى الجمعة ثم نذهب إلى جمالنا فلريحها حين تزول الشمس يعنى النواضح وأخرج الدارقطنى عن عبد الله بن شيبان قال ا شهدت مع أبى بكر الجمعة فكانت خطبته وصلاته قبل نصف النهار ثم شهدتها مع عمر فكانت صلاته وخطبته إلى أن أقول أقول انتصف النهار ثم شهدتها مع عثمان فكانت صلاته وخطبته إلى أن أقول رواية ابنه عبد الله وكذلك روى عن ابن مسعود وجابر وسعيد ومعاوية : أنهم صلوا قبل الزوال ودلالة هذا على مذهب أحمد واضحة والتأويل الذي سبق من الجهور يدفعه أن صلاة الذي صلى الله عليه وسلم مع قراءته سورة الجمعة والمنافقون وخطبته لوكانت بعد الزوال لما ذهبوا من صلاة الجمعة إلا وللحيطان طل يستظل به كذا في الشرح وحققنا في حواشي ضوء النهار أن وقتها الزوال ، ويدل فا أيضاً قوله :

٣ ـ ﴿ وعن سهل بن سعد رضى الله عنه ﴾ هو أبو العباس سهل بن سعد ابن مالك الخزرجي الساعدي الانصاري قيل كان اسمه «حزنا " فسماه صلى الله عليه وسلم « سهلا » مات النبي صلى الله عليه وسلم وله خمس عشرة سنة ومات بالمدينة سنة إحدى وسبعين وهو آخر من مات بالمدينة من الصحابة ﴿ قال « ما كنا نقيل " من القيلولة « ولا نتغدى إلا بعد الجعة » متفق عليه واللفظ لمسلم وفي رواية في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴾ في النهاية المقيل والقيلولة الاستراحة نصف النهار وإن لم يكن معها نوم فالحديث دليل على مادل عليه الحديث الاول وهو من أدلة أحمد وإنما أتى المصنف رحمه الله بلفظ رواية « على عهد رسول الله وهو من أدلة أحمد وإنما أتى المصنف رحمه الله بلفظ رواية « على عهد رسول الله

صلى ألله عليه وسلم، لئلا يقول قائل إنه لم يصرح الراوى فى الرواية الأولى أن ذلك كان من فعله صلى الله عليه وسلم وتقريره فدفعه بالرواية التى أثبتت أن ذلك كان على عهده ومعلوم أنه لا يصلى الجمعة فى عهده فى المدينة سواه فهو إخبار عن صلاته وليس فيه دليل على الصلاة قبل الزوال الآنهم فى المدينة ومكة لا يقيلون والا يتغدون إلا بعد صلاة الظهركما قال تعالى (وحين تضعون ثيابكم من الظهيرة) نعم كان صلى الله عليه وسلم يسارع بصلاة الجمعة فى أول وقت الزوال بخلاف الظهر فقد كان يؤخره بعده حتى بجتمع الناس.

٤ - ﴿ وعن جابر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب قائمًا جاءت عير ﴾ بكسر العين المهملة وسكون المثناة التحتية قراء قال في النهاية : العير الإبل بأحمالها ﴿ من الشام فانفتل ﴾ بالنون الساكنة وفتح الفاء فمثناة فوقية أي انصرف ﴿ الناس إليها حتى لم يبق ﴾ أى في المسجد ﴿ إلا اثنا عشر رجلا ، رواه مسلم ﴾ الحديث دليل على أنه يشرط في الخطبة أن يخطب قائمًا وأنه لا يشترط لها عدد معين كا قيل إنه يشترط لهما أربعون رجلا ولا ما قيل إن أقل ما تنعقد به اثنا عشر رجلا كا روى عن ما لك لانه لا دليل أنها لا تنعقد بأقل وهذه القصة هي التي نزلت فيها الآية : (وإذا رأوا تجارة) الآية وقال القاضي عياض إنه روى أبو داود في مراسيله : أن خطبته صلى الله عليه وسلم التي انفضوا عنها إنما كانت بعد صلاة الجمعة وظنوا أنه لا شيء عليهم في الانفضاض عن الخطبة وأنه قبل هذه القصة كان يصلى قبل الخطبة . قال الفاضي وهدذا أشبه بحال أصحابه والمظنون بهم ماكانوا يدعون الصلاة مع النبي صلى الله عليه وسلم ولكنهم ظنوا جواز الانصراف ماكانوا يدعون الصلاة مع النبي صلى الله عليه وسلم ولكنهم ظنوا جواز الانصراف بعد انقضاء الصلاة .

ه _ ﴿ وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنْ صَلاةِ الجُمُعَةِ ﴾ وغيرها أى من سائر الصلوات.
 ﴿ فَلْيُضِفْ } لَايْهَا أُخْرَى ﴾ في الجمعة أو غيرها يضيف إليها ما بتى من ركعة وأكثر

وقد تُمّت صلاته والنسائي وابن ماجه والدارقطي واللفظ له وإسناده صحيح لكن قوى أبو حاتم إرساله والحديث أخرجوه من حديث بقية حدّني يونس بن يزيد عن سالم عن أبيه _ الحديث _ قال أبو داود والدارقطني : تفرّد به بقية عن يونس وقال ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه : هذا خطأ في المتن والإسناد وإنما هو عن الزهرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعا * من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدركها ، وأمّا قوله « من صلاة الجمعة ، فوهم وقد أخرج الحديث من اللائة عشر طريقاً عن أبي هريرة ومن ثلاثة طرق عن ابن عمر وفي جميعها مقال . وفي الحديث دلالة على أن الجمعة تصح للاحق وإن لم يدرك من الحطبة شيئاً وإلى هذا ذهب زيد بن على والمؤيد والشافعي وأبو حنيفة وذهبت الهادوية إلى أن إدراك شيء من الخطبة شرط لا تصح الجمعة بدونه . وهذا الحديث حجة عليم وإن كان فيه مقال لكن كثرة طرقه يقوى بعضها بعضاً مع آنه أخرجه الحاكم من ثلاث طرق أحدها من حديث أبي هريرة وقال فيها على شرط الشيخين ثم الاصل عدم الشرط حتى يقوم عليه دليل .

آ — ﴿ وعن جابر بن سمرة رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يخطب قائما ثم يجلس ثم يقوم فيخطب قائما فن أنبأك أنه كان يخطب جالساً فقد كذب . أخرجه مسلم ﴾ الحديث دليل أنه يشرع القيام حال الخطبتين والفصل ينهما بالجلوس وقد اختلف العلماء هل هو واجب أو سنة فقال أبو حنيفة : إن القيام والقعود سنة . وذهب مالك إلى أن القيام واجب فإن تركه أساء وصحت الخطبة وذهب الشافعي وغيره إلى أن الخطبة لا تكون إلا من قيام لمن أطاقه واحتجوا بمواظبته صلى الله عليه وسلم على ذلك حتى قال جابر : فمن أنبأك إلى آخره . وبما روى أن كعب بن عجرة لما دخل المسجد وعبد الرحمن بن آخره . وبما روى أن كعب بن عجرة لما دخل المسجد وعبد الرحمن بن خريمة : ما رأيت كاليوم قط إماما يؤم المسلمين يخطب وهو جالس يقول ذلك خزيمة : ما رأيت كاليوم قط إماما يؤم المسلمين يخطب وهو جالس يقول ذلك

مرتين . وأخرج ابن أبي شـيبة عن طاوس : خطب رسول الله صلى الله عليه وسـلم قائمًا وأبو بكر وعثمان وأوّل من جلس على المنبر معاوية . وأخرج ابن أبي شيبة عن الشعبي : أن معاوية إنما خطب قاعداً لماكثر شحم بطنه ولحمه . وهذا إبانة للعذر فإنه مع العذر في حكم المتفق على جواز القعود في الخطبة . وأما حديث أبي سعيد الذي أخرجه البخاري : أن النبي صلى الله عليه وسلم جلس ذات يوم على المنبر وجلسنا حوله . فقـد أجاب عنه الشافعي أنه كان في غير جمعة وهذه الادلة تقضى بشرعية القيام والقعود المذكورين فى الخطبة وأما الوجوب وكونه شرطاً في صحتها فلا دلالة عليه في اللفظ إلا أنه قد ينضم إليه دليل وجوب التأسى به صلى الله عليه وسلم وقد قال « صلوا كما رأيتمونى أصلى » وفعله فى الجمعة فى الخطبتين وتقديمها على الصلاة مبين لآية الجمعة فما واظب عليه فهو واجب وما لم يواظب عليه كان في الترك دليل على عدم الوجوب فإن صح أن قعوده في حديث أبي سعيد كان في خطبة الجمعة كان الاقوى القول الاول وإن لم يثبت ذلك فالفول الثاني ﴿ فَأَنَّدَهُ ﴾ تسليم الخطيب على المنبر على الناس فيه حديث أخرجه الأثرم بسنده عن الشعبي : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صعد المنبر يوم الجمعة استقبل الناس فقال السلام عليكم . الحديث وهو مرسل وأخرج ابن عدى: أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا دنا من منبره سلم على من عنمد المنبر ثم صعد فإذا استقبل الناس بوجهه سلم ثم قعمد . إلا أنه ضعفه ابن عدى بعيسي بن عبد الله الأنصاري وضعفه به ان حبان .

٧ — ﴿ وعن جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خطب احرت عيناه وعلا صوته واشتد غضبه حتى كأنه منذر جيش يقول صبحكم ومساكم ويقول « أَمَّا بَعْـدُ فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ آللهِ وَخَيْرَ الْهَدِيثِ كِتَابُ آللهِ وَخَيْرَ الْهَدِيثِ كَتَابُ آللهِ وَخَيْرَ الْهَدِي هَدْيُ نُحَمَّدٍ ﴾ قال النووى ضبطناه في مسلم بضم الها. وفتح الدال فيهما وبفتح الها. وسكون الدال فيهما وفسره الهروى على رواية الفتح بالطريق أى أحسن الطريق

طريق محمد . وعلى رواية الضم معناه الدلالة والإرسال وهو الذي يضاف إلى الرسل وإلى القرآن قال تعالى (وإنك لنهدى) (إن هذا القرآنَ يَهْدى) وقد يضاف إليه تعالى وهو يمعنى اللطف والتوفيق والعصمة (إنك لا تهدى من أحببت) الآية ﴿ وَشَرَّ الْأُمُورِ نُحْدَ ثَانُتِها ﴾ المراد بالمحدثات مالم يكن ثابتا بشرع من الله ولامن رسوله ﴿ وَكُلَّ مِدْعَةٍ صَلَالَةٌ ۗ ، ﴾ البدعة لغة : ما عمل على غير مثال سابق ، والمراد بها هنا : ما نُحيِل من دون أن يسبق له شرعية من كتاب ولا سنة ﴿ رواه مسلم ﴾ وقد قسم العلماء البدعة على خمسة أقسام. واجبة _كمف العلوم بالتدوين والرد على الملاحدة بإقامة الادلة ،ومندو بة_كبناء المدارس، ومباحة _كالتوسعة في ألوانالاطعمة وفاخر الثياب، ومحرّمة ومكروهة وهما ظاهران؛ فقوله «كل بدعة ضلالة ، عام مخصوص، وفي الحديث دليـل على أنه يستحب للخطيب أن يرفع بالخطبة صوته ويجزل كلامه ويأتى بجوامع الكلم من الترغيب والترهيب ويأتى بقوله : أما بعد وقد عقد البخارى بابا فى استحبابها وذكر فيه جملة من الاحاديث وقد جمع الروايات التي فيها ذكر • أما بعد، لبعض المحدثين وأخرجها عن اثنين وثلاثين صحابيا وظاهره أنه كان صلى الله عليه وآله وسلم يلازمها فى جميع خطبه وذلك بعد حمد الله والثناء والنشهد كما تفيده الرواية المشار إليها بقوله ﴿ وَفَ رُوايَةُ لَهُ ﴾ أي لمسلم عن جابر بن عبد الله ﴿ كَانْتَ خَطَّبَةُ النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمْ يُومُ الجُمَّعَةُ يُحْمَدُ الله ويثنى عليه ثم يقول على أثر ذلك وقد علا صوته ﴾ حذف المقول انكالا على ما تقدم وهو قوله دأما بعد فإن خير الحديث ، إلى آخر ما تقدم ولم يذكر الشهادة اختصاراً لثبوتها فى غير هذه الرواية فقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم قال • كل خطبة ايس فيها تشهد فهي كاليد الجذماء ، وفي دلائل النبوة للبيهقي من حديث أبي هريرة مرفوعاً حكاية عن الله عز وجل « وجعلت أمتك لا يجوز لهم خطبة حتى يشهدوا أنك عبدى ورسـولى ، وكان يذكر فى تشهد نفسه باسمه العلم ﴿ وَفَ رَوَايَةً لَهُ ﴾ أي لمسلم عن جابر ﴿ وَمَنْ يَهْـَدِ ٱللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ وَمَنْ [٤ _ سبل السلام _ ٢]

يُضِلِل فلا هَادِي لهُ ، ﴾ أى أنه يأتى بهذه الألفاظ بعد • أما بعد ، ﴿ وللنسائى ﴾ أى عن جابر ﴿ • وكُلَّ صَلَالَةٍ فِي النَّارِ = ﴾ أى بعد قوله • كل بدعة ضلالة ، كما هو في النسائى واختصره المصنف والمراد صاحبها . وكان يعلم أصحابه في خطبته قواعد الإسلام وشرائعه ويأمرهم وينهاهم في خطبته إذا عرض له أمر أو نهى كما أمر الداخل وهو يخطب أن يصلى ركعتين ويذكر معالم الشرائع في الخطبة والجنة والنار والمعاد ويأمر بتقوى الله ويحذر من غضبه ويرغب في موجبات رضاه وقد ورد قراءة آية في حديث مسلم : كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم خطبتان يحلس بينهما يقرأ الفرآن ويذكر الناس ويحذر ، وظاهره محافظته صلى الله عليه وسلم على ماذكر في الخطبة ووجوب ذلك لأن فعله بيان لما أجمل في آية الجمعة وقد قال صلى الله عليه وسلم وقال أبو حنيفة يكني سبحان الله والحد لله ولا إله إلا الله والله أكبر وقال مالك لا يجزئ إلا ما سمى خطبة .

٨ - ﴿ وعن عمار بن ياسر رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول و إنَّ طُولَ صَلَاةِ الرَّجُلِ وقِصَرَ خُطْبَتِهِ مَئِنَة ﴾ بفتح الميم ثم همزة مكسورة ثم نون مشددة أى علامة ﴿ مِنْ فِقْهِهِ ، ﴾ أى بما يعرف به فقه الرجل وكل شيء دل على شيء فهو مَئِنة له ﴿ رواه مسلم ﴾ وإنما كان قصر الخطبة علامة على فقه الرجل لآن الفقيه هو المطلع على حقائق المعانى وجوامع الألفاظ فيتمكن من التعبير بالعبارة الجزلة المفيدة ولذلك كان من تمام هذا الحديث فأطيلوا الصلاة وأقصروا الخطبة وإن من البيان لسحرا * فشبه الكلام العامل فى القلوب الجاذب للعقول بالسحر لآجل ما اشتمل عليه "من الجزالة وتناسق الدلالة وإفادة المعانى الكثيرة ووقوعه فى مجازه من الترغيب والترهيب ونحو ذلك ولا يقدر عايه إلا من فقه فى المعانى و تناسق دلالتها فإنه يتمكن من الإنيان بجوامع ولا يقدر عايه إلا من فقه فى المعانى و تناسق دلالتها فإنه يتمكن من الإنيان بجوامع

الكلم وكان ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم فإنه أوتى جوامع الكلم والمراد من طول الصلاة الطول الذى لايدخل فاعله تحت النهى وقد كان صلى الله عليه وسلم يصلى الجعمة بالجمعة والمنافقون وذلك طول بالنسبة إلى خطبته وليس بالتطويل المنهى عنه .

٩ ـ ﴿ وعن أم هشام بنت حارثة بن النعان رضى الله عنها ﴾ هى الانصارية روى عنها حبيب بنعبد الرحمن بن سياف قال أحمد بن زهير سمعت أبي يقول أم هشام بنت حارثة بايعت بيعة الرضوان ذكره ابن عبد البر فى الاستيعاب ولم يذكر اسمها وذكرها المصنف فى التقريب ولم يسمها أيضاً وإنما قال صحابية مشهورة ﴿ قالت : ما أخذت ق والقرآن الجيد إلا عن لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرؤها كل جمعة على المنبر إذا خطب الناس : رواه مسلم ﴾ فيه دليل على مشروعية قراءة سورة « ق ، فى الخطبة كل جمعة قال العلماء وسبب اختياره صلى الله عليه والزواجر الاكيدة وفيه دلالة لقراءة شيء من القرآن فى الخطبة كا سبق وقد قام والزواجر الاكيدة وفيه دلالة لقراءة شيء من القرآن فى الخطبة كا سبق وقد قام على عدم وجوب قراءة السورة المذكورة ولا بعضها فى الخطبة وكانت عافظته على هذه السورة اختياراً منه لما هو الاحسن فى الوعظ والتذكير . وفيه دلالة على ترديد الوعظ فى الخطبة

١٠ ﴿ وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ « مَنْ تَدَكَلَمُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ والإمامُ يَخْطُبُ فَهُوَ كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا والَّذِى يَقُولُ لَهُ أُنْصِتْ لَيْسَتْ لَهُ جُمُعَةٌ ، رواه أحمد بإسناد لا بأس به ﴾ وله شاهد قوى فى جامع حماد مرسل ﴿ وهو ﴾ أى حديث ابن عباس ﴿ يفسر ﴾ الحديث .

11 ﴿ وَعَنَ أَبِي هُرِيرَةَ رَضَى الله عَنْهُ فِي الصحيحينِ مُرْفُوعًا * إِذَا قُلْتَ لِعَاجِبُكَ أَنْصِتْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ والإمامُ يَخْطُبُ فَقَدْ لَغُوتَ * ﴾ في قوله * يوم

الجمعة ، دلالة على أن خطبة غير الجمة ليست مثلها ينهى عن الكلام حالها وقوله • والإمام يخطب • دليل على أنه يختص النهى بحال الخطبة وفيه رد على من قال إنه ينهى عن الكلام من حال خروج الإمام " وأما الكلام عند جلوسه بين الخطبتين فهو غير خاطب فلا ينهى عن الـكلام حاله . وقيل هو وقت يسير يشبه بالسكوت للتنفس فهو في حكم الخاطب ، وإنما شبه بالحمار يحمل أسفاراً لأنه فاته الانتفاع بأبلغ نافع وقد تكلف المشقة وأتعب نفسه فى حضور الجمعية والمشبه به كذلك فاته الانتفاع بأبلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه وفي قوله « ليست له جمعة ٣ دليل على أنه لا صلاة له فإن المراد بالجمعة الصلاة إلا إنها تجزئه إجماعاً فلا بد من تأويل هذا بأنه نفي للفضيلة التي يحوزها من أنصت وهو كما في حديث ابن عمر الذي أخرجه أبو داود وان خزيمة بلفظ « مر . لغا وتخطى رقاب الناس كانت له ظهراً ، قال ابن وهب أحد رواته : معناه أجزأته الصلاة وحرم فضيلة الجماعة وقد احتج بالحديث من قال بحرمة الكلام حال الخطبة وهم الهـادوية وأبو حنيفة ومالك ورواية عن الشافعي فإن تشبهه بالمشبه به المستنكر وملاحظة وجه الشبه يدل على قبح ذلك وكذلك نسبته إلى فوات الفضيلة الحاصلة بالجمعة ماذاك إلا لما يلحق المتكلم من الوزر الذي يقاوم الفضيلة فيصير محبطاً لهما وذهب القاسم وابنا الهـادى وأحد قولى أحمد والشافعي إلى النفرقة بين من يسمع الخطبة ومن لايسمعها ونقل ابن عبد البر الإجماع على وجوب الإنصات على من يسمع خطبة الجمعة إلا عن قليل من التابعين . وقوله ﴿ إِذَا قَلْتَ لَصَاحِبُكُ أَنْصَتَ فَقَدُ لَغُوتٌ ﴾ تأكيد في النهي عن الكلام لأنه إذا غد من اللغو وهو أمر بمعروف فأولى غيره فعلى هذا يجب عليه أن يأمره بالإشارة إن أمكن ذلك والمراد بالإنصات قيل من مكالمة الناس فيجوز على هذا الذكر وقراءة القرآن والاظهر أن النهى شامل للجميع ومن فرق فعليه الدليل فمشل جواب التحية والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكره عند من يقول بوجوبها قد تعارض فيه عموم النهى هنا

وعموم الوجوب فيهما وتخصيص أحـدهما لعموم الآخر تحكمُ من دون مرجح واختلفوا في معنى قوله « لغوت ، والافرب ماقاله ابن المنير أن اللغو مالايحسن ، وقيل بطلت فضيلة جمعتك وصارت ظهرا

١٢ _ ﴿ وَعَنْ جَابِر رَضَى الله عَنْهُ قَالَ : دَخُلَ رَجِلَ يُومُ الجُمْعَةُ وَالَّذِي صَلَّى الله عليه وسلم يخطب فقال ﴿ صَلَّيْتَ؟ • قال لا قال • قُمْ صَلِّ رَكْعَتَيْن • متفق عليه﴾ الرجل هو سليك الغطفاني سماه في رواية مسلم ، وقيل غيره وحذفت همزة الاستفهام من قوله « صليت » وأصله أصليت وفى مسلم قاله « أصليت ، وقد ثبت فى بعض طرق البخارى. وسليك بضم السين المهملة بعد اللام مثناة تحتية مصغر. الغطفاني بفتح الغين المعجمة فطاء مهملة بعــدها فاء ، وقوله " صل ركعتين " وعند البخارى وصفهما بخفيفتين ، وعنـد مسلم • وتجوز فيهما • وبُوَّب البخارى لذلك بقوله • باب من جاء والإمام يخطب يصلى ركعتين خفيفتين • وفي الحـديث دليل على أن تحية المسجد تصلى حال الخطبة ، وقد ذهب إلى هـذا طائفة مر. الآل والفقهاء والمحدّثين ، ويخفف ليفرغ لسماع الخطبة . وذهب جماعة من السلف والخلف إلى عدم شرعيتهما حال الخطبة " والحـديث هـذا حجة عليهم ، وقـد تأولوه بأحد عشر تأويلا كلها مردودة سردها المصنف في فتح البارى بردودها ونقل ذلك الشيارح رحمه الله في الشرح ، واستدلوا بقوله تعيالي (فاستمعوا له وأنصتوا) ولا دليـل في ذلك ، لأن هـذا خاص وذلك عام ، ولأن الخطبة ليست قرآنا وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم نهى الرجل أن يقول لصاحبه والخطيب يخطب أنصت وهو أمر بمعروف وجوابه : أن هذا أمر الشارع وهذا أمر الشارع ا فلا تعمارض بين أمريه ، بل الضاعد ينصت والداخل يركع التحية وبإطباق للمالكية وجوابه أنه ليس إجماعهم حجة لو أجمعوا كما عرف في الاصول على أنه لا يتم دعوى إجماعهم ، فقد أخرج البرمذي وابن خزيمة وصححه أن أبا سعيد

أتى ومروان يخطب فصلاهما فأراد حرس مروان أن يمنعوه فأبى حتى صلاهما ثم قال ، ماكنت لادعهما بعد أن سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر بهما وأما حديث ابن عمر عند الطبراني في الكبير مرفوعاً بلفظ : إذا دخل أحدكم المسجد والإمام يخطب فلا صلاة ولا كلام حتى يفرغ الإمام ، ففيه أيوب بن نهيك متروك وضعفه جماعة وذكره ان حبان في الثقات وقال بخطئ . وقد أخذ من الحديث أنه يجوز للخطيب أن يقطع الخطبة باليسير من الكلام وأجيب عنه بأن هذا الذي صدر منه صلى الله عليه وسلم من جملة الاوامر التي شرعت لها الخطبة وأمره صلى الله عليه وسلم بها دليل على وجوبها . وإليه ذهب البعض. وأما من دخـل الحرم في غير حال الخطبـة فإنه يشرع له الطواف فإنه تحيته أو لأنه في الأغلب لا يقعد إلا بعد صلاة ركعتي الطواف وأما صلاتها قبل صلاة العيد فإن كانت صلاة العيد في جبانة غير مسبلة فلا يشرع لها النحية مطلقاً وإن كانت في مسجد فتشرع . وأماكونه صلى الله عليه وسلم لمـا خرج إلى صِلاته لم يصل قبلها شيئًا فذلك لآنه حال قدومه اشتغل بالدخول في صلاة العيد ولآنه كان يصلمها في الجبانة ولم يصلها إلا مرة واحدة في مسجده صلى الله عليه وسـلم فلا دليل فيه على أنها لا تشرع لغيره ولو كانت العيد في مسجد

17 – ﴿ وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في صلاة الجمعة سورة الجمعة ﴾ في الأولى ﴿ والمنافقون ﴾ في الثانية أي بعد الفانحة فيهما لما علم من غيره ﴿ رواه مسلم ﴾ وإنما خصهما بهما لمسا في سورة الجمعة من الحث على حضورها والسعى اليها وبيان فضيلة بعثته صلى الله عليه وسلم وذكر الأربع الحكم في بعثته من أنه يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة والحث على ذكر الله . ولما في سورة المنافقين من توبيب أهل النفاق وحثهم على التوبة ودعائهم إلى طلب الاستغفار من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأن المنافقين يكثر اجتماعهم في صلاتها ا ولما في آخرها الله عليه وآله وسلم لأن المنافقين يكثر اجتماعهم في صلاتها ا ولما في آخرها

من الوعظ والحث على الصدقة .

18 — ﴿ وله ﴾ أى لمسلم ﴿ عن النعان بن بشير رضى الله عنه كان يقرأ ﴾ أى رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ في العيدين ﴾ الفطر والأضحى أى في صلاتهما ﴿ وفي الجمعة ﴾ أى في الركعة الأولى بعد الفاتحة ﴿ وهل أتاك حديث الغاشية ﴾ أى في الثانية بعدها وكأنه كان يقرأ ما ذكره ابن عباس تارة وما ذكره النعان تارة . وفي سورة سبح والغاشية من التذكير بأحوال الآخرة والوعد والوعيد ما يناسب قراءتهما في تلك الصلاة الجامعة وقد ورد في العيدين أنه كان يقرأ بق واقتربت .

١٥ – ﴿ وَعَنْ زَيْدُ بِنَ أَرْقُمُ رَضَى اللَّهُ عَنْهُ قَالَ صَلَّى النَّبِي صَلَّى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّم العيد ﴾ في يوم جمعة ﴿ ثُم رخص في الجمعة ﴾ أي في صلاتها ﴿ ثُم قال ﴿ مَنْ شَاءَ أَنْ يُصَلِّيَّ ﴾ أي الجمعة ﴿ فَلْيُصَلُّ • ﴾ هذا بيان لفوله رخص وإعلام بأنه كان الترخيص بهذا اللفظ ﴿ رَوَّاهُ الْحَسَّةُ إِلَّا التَّرْمَذَى وصحه ابن خزيمة ﴾ وأخرج أيضاً أبو داود من حديث أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم قال • قد اجتمع في يومكم هذا عيدان فنن شاء أجزأه عن الجمعة وإنا مُجَمَّعون ، وأخرجه ابن ماجه والحاكم من حديث أبي صالح وفي إسناده بقيـة وصحح الدارقطني وغيره إرساله وفي الباب عن ابن الزبير من حديث عطاء : أنه ترك ذلك وأنه سئل ابن عباس فقال أصاب السنة . والحديث دليـل على أن صلاة الجمعة بعـد صلاة العيد تصير رخصة يجوز فعلها وتركها وهو خاص بمن صلى العيـد دون من لم يصلها وإلى هـذا ذهب الهادي وجماعة إلا في حق الإمام وثلاثة معه . وذهب الشافعي وجماعة إلى أنها لا تصير رخصة مستدلين بأن دليــل وجوبها عامّ لجميع الآيام ، وما ذكر من الاحاديث والآثار لا يقوى على تخصيصها لما في أسانيدها من المقال (قلت) حديث زيد بن أرقم قد صححه ابن خزيمة ولم يطعن غيره فيه فهو يصلح للتخصيص فإنه يخص العام بالآحاد وذهب عطاء إلى أنه يسقط فرضها عن الجميع لظاهر قوله

 من شاء أن يصلى فليصل ، ولفعل ابن الزبير فإنه صلى بهم فى يوم عيــد صلاة العيد يوم الجمعة قال عطاء ثم جئنا إلى الجمعة فلم يخرج إلينا فصلينا وحدانا فال وكان ابن عباس في الطائف فلما قدم ذكرنا له ذلك فقال : أصاب السنة . وعنـــده أيضاً أنه يسقط فرض الظهر ولا يصلي إلا العصر . وأخرج أبو داود عن ابن الزبير أنه قال ا عيدان اجتمعاً في يوم واحد فجمعهما فصلاهما ركعتين بكرة لم يزد عليهما حتى صـلى العصر . وعلى القول بأن الجمعة الأصــل في يومها والظهر بدل فهو يقتضي صحة هـذا القول لأنه إذا سـقط وجوب الاصـل مع إمكان أدائه سـقط البـدل . وظاهر الحديث أيضاً حيث رخص لهم في الجمعة ولم يأمرهم بصـلاة الظهر مع تقدير إسقاط الجمعة للظهر يدل على ذلك كما قاله الشارح وأيد الشارح مذهب ابن الزبير . قلت : ولا يخني أن عطاء أخبر أنه لم يخرج ابن الزبير لصـــلاة الجمعة وليس ذلك بنص قاطع أنه لم يصل الظهر في منزله فالجزم بأن مذهب ابن الزبير سقوط صلاة الظهر في يوم الجمعة يكون عيداً على من صلى صلاة العيد لهذه الرواية غير صحيح لاحتمال أنه صلى الظهر في منزله بل في قول عطاء إنهم صلوا وحدانا أى الظهر ما يشعر بأنه لا قائل بسقوطه ، ولا يقال إن مراده صلوا الجمعة وحدانا فإنها لا تصح إلا جماعة إجماعاً . ثم القول بأن الأصل في يوم الجمعة صلاة الجمعة والظهر بدل عنها قول مرجوح بل الظهر هو الفرض الاصلي المفروض ليلة الإسراء والجمعة متأخر فرضها ثم إذا فاتت وجب الظهر إجماعا فهي البدل عنه وقد حققناه في رسالة مستقلة .

17 - ﴿ وعرف أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم • إذا صَدِّلَى أَحَدُكُمُ الجُمُعَةَ فَلْيُصُلِّ بَعْدَهَا أَرْبَعًا ، رواه مسلم ﴾ الحديث دليل على شرعية أربع ركعات بعيد الجمعة والامر بها وإن كان ظاهره الوجوب إلا أنه أخرجه عنه ما وقع فى لفظه من رواية ابن الصباح = من كان مصليا بعيد الجمعة فليصل أربعاً = أخرجه مسلم فدل على أن ذلك ليس بواجب

والأربع أفضل من الاثنتين لوقوع الآمر بذلك وكثرة فعله لها صلى الله عليه وسلم قال في الهدى النبوى: كان صلى الله عليه وسلم إذا صلى الجمعة دخل منزله وصلى ركعتين سنتها وأمر من صلاها أن يصلى بعدها أربعا. قال شيخنا ابن تيمية: إن صلى في المسجد صلى أربعا وإن صلى في بيته صلى ركعتين ، قلت وعلى هذا تدل الاحاديث وقد ذكر أبو داود عن ابن عمر : أنه كان إذا صلى في المسجد صلى أربعا وإذا صلى في بيته صلى ركعتين . وفي الصحيحين عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلى بعد الجمعة ركعتين في بيته .

١٧ _ ﴿ وَعَنِ السَّائِبِ بِنَ يَزِيدُ رَضَى اللَّهُ عَنَّهُ ﴾ هو أبو يزيد السَّائبِ بن يزيد الكندي في الأشهر ولد في الثانية من الهجرة وحضر حجة الوداع مع أبيه وهو ابن سبع سنين ﴿ أن معاوية قال إذا صليت الجمعة فلا تُصِلها ﴾ بفتح حرف المضارعة من الوصل ﴿ بِصلاة حتى تتكلم أو تخرج ﴾ أى من المسجد ﴿ فَإِنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرنا بذلك أن لا نوصل صلاة بصلاة حتى نشكلم أو نخرج ﴾ أن وما بعده بدل أو عطف بيان من ذلك ﴿ رواه مسلم ﴾ فيه مشروعية فصل النافلة عن الفريضة وأن لا توصل بها وظاهر النهى التحريم وليس خاصا بصلاة الجمعة لأنه استدل الراوي على تخصيصه لذكر صلاة الجمعة بحديث يعمها وغيرها. قيل والحكمة في ذلك لئلا يشتبه الفرض بالنافلة وقد ورد أن ذلك هلكة . وقد ذكر العلماء أنه يستحب التحول للنافلة من موضع الفريضة والأفضل أن يتحول إلى بيته فإن فعل النوافل في البيوت أفضل وإلا فإلى موضع في المسجد أو غيره وفيه تكثير لمواضع السجود وقد أخرج أبو داود من حديث أبي هريرة مرفوعا = أيعجز أحدكم أن يتقدم أو يتأخر وعن يمينه أو عن شماله في الصلاة يعني السبحة • ولم يضعفه أبو داود وقال البخارى في صحيحه ويذكر عن أبى هريرة يرفعه • لا يتطوع الإمام في مكانه ، ولم يصح النهي .

١٨ ــ ﴿ وَعَنَ أَبِّي هُرِيرَةَ رَضِّي اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّم

« مَن اغْتَسَلَ ﴾ أي للجمعة لحديث « إذا أتى أحدكم الجمعة فليغتسل » أو مطلقا ﴿ ثُمَّ أَتَى الجُمُعَةَ ﴾ أى الموضع الذي تقام فيه كما يدل له قوله ﴿ فَصَلَّى ﴾ من النوافل ﴿ مَا قُدَّرَ لَهُ أُمَّ أَنْصَتَ حَتَّى يَفْرُغَ الإمامُ مِنْ خُطْبَتِهِ أُنَّمَ يُصَلِّي مَعَهُ غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأَخْرَى وَفَصْلُ ﴾ أي زيادة ﴿ ثَلاَتُهَ أَيَّامٍ ، . رواه مسلم ﴾ فيه دلالة على أنه لا مد في إحرازه لما ذكر من الآجر من الاغتسال إلا أن في رواية لمسلم « من توضأ فأحسن الوضوء ثم أتى الجمعة » وفى هذه الرواية بيان أن غسل الجمعة ليس بواجب وأنه لا مد من النافلة حسما يمكنه فإنه لم يقدرها بحدّ فيتم له هذا الاجر ولو افتصر على تحية المسجد وقوله • أنصت ، منالإنصات وهو السكوت وهو غير الاستماع إذ هو الإصفاء لسماع الشيء ولذا قال تعالى (فاستمعوا له وأنصتوا) وتقدم الكلام على الإنصات هل بجب أو لا . وفيه دلالة على أن النهي عن الكلام إنما هو حال الخطبة لا بعد الفراغ منها ولو قبل الصلاة فإنه لانهي عنه كما دلت عليه « حتى » وقوله « غفر له ما بينه وبين الجمعة » أي مابين صلاتها وخطبتها إلى مثل ذلك الوقت من الجمعة الثانية حتى يكون سبعة أمام بلا زمادة ولا نقصان أي غفرت له الخطايا الكائنة فيما بينهما وقضل ثلاثة أمام وغفرت له ذنوب ثلاثة أمام مع السبيع حتى تكون عشرة وهل المغفور الكيائر والصغائر ؟ الجهور على الآخر وأن الكيائر لا يغفرها إلا التوبة .

١٩ – ﴿ وعنه ﴾ أى أبى هريرة ﴿ رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر يوم الجمعة فقال • فِيهِ ساعَةٌ لا يُوافِقُها عَبْدٌ مُسْلِمٌ وهُوَ قائمٌ ﴾ جملة حالية أو صفة لعبد والواو لنأكيد لصوق الصفة ﴿ يُصَلِّى ﴾ حال ثانية ﴿ يَسْأَلُ ٱللّهَ عَرِّ وَجَلَّ ﴾ حال ثالثة ﴿ شَيْنًا إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ ، وأشار ﴾ أى النبي صلى الله عليه وسلم ﴿ بيده يقللها ، ﴾ يحقر وفتها ﴿ متفق عليه وفي رواية لمسلم • وهِيَ ساعَةٌ خَفِيفَةً ، ﴾ هو الذي أفاده لمظ يفللها في الأولى وفيه إبهام الساعة ويأتي تعيينها ومعنى • قائم ، أي مقيم لها متلبس بأركانها لا بمعنى حال القيام فقط وهذه الجملة ثابتة في رواية أي مقيم لها متلبس بأركانها لا بمعنى حال القيام فقط وهذه الجملة ثابتة في رواية أي مقيم لها متلبس بأركانها لا بمعنى حال القيام فقط وهذه الجملة ثابتة في رواية

جماعة من الحفاظ وأسقطت في رواية آخرين . وحكى عن بعض العلماء أنه كان يأمر بحذفها من الحديث وكأنه استشكل الصلاة إذ وقت تلك الساعة إذا كان من بعد العصر فهو وقت كراهة للصلاة وكذا إذا كان من حال جلوس الخطيب على المنبر إلى انصرافه وقد تأولت هذه الجلة بأن المراد منتظرا للصلاة والمنتظر للصلاة في صلاة كما ثبت في الحديث وإنما قلنا إن المشير بيده هو النبي صلى الله عليه وسلم لما في رواية مالك « فأشار النبي صلى الله عليه وآله وسلم » وقيل المشير بعض الرواة وأما كيفية الإشارة فهو أنه وضع أنملته على بطن الوسطى والخنصر يبين قلتها وقد أطلق السؤال هنا وقيده في غيره كما عند ابن ماجة « مالم يسأل الله إثما ، وعند أحمد « مالم يسأل إثما أو قطيعة رحم »

روعن أبي بردة ﴾ بضم الموحدة وسكون الراء ودال مهملة هو عامى ابن عبد الله بن قيس وعبد الله هو أبو موسى الاشعرى وأبو بردة من التابعين المشهورين سمع أباه وعلميا علميه السلام وابن عمر وغيرهم ﴿عن أبيه ﴾ أبي موسى الاشعرى ﴿ قال سمعت رسول الله صلى الله علمه وسلم يقول و هي ﴾ أي ساعة الجمعة ﴿ ما بَيْنَ أَنْ يَحْلِيسَ الإمامُ ﴾ أي على المنبر ﴿ إِلَى أَنْ تُقْضَى الصَّلاةُ ، رواه مسلم ورجع الدارقطني أنه من قول أبي بردة ﴾ وقد اختلف العلماء في هذه الساعة وذكر المصنف في فتح البارى عرب العلماء ثلاثة وأربعين قولا وسيشير ورجعه مسلم على ما روى عنه البهتي وقال هو أجود شيء في هذا الباب وأصحه ورجعه مسلم على ما روى عنه البهتي وقال هو أجود شيء في هذا الباب وأصحه فقال به البهتي وابن العربي وجماعة وقال القرطبي : هو نص في موضع الخلاف فلا يلتفت إلى غيره وقال النووى : هو الصحيح بل الصواب قال المصنف : وليس المراد أنها تستوعب جميع الوقت الذي عين بل تكون في أثنائه لقوله وليس المراد أنها تستوعب جميع الوقت الذي عين بل تكون في أثنائه لقوله ابتداء الخطبة مثلا وانتهاؤها انتهاء الصلاة وأما قوله ؛ إنه رجمح الدارقطني أن

الحديث من قول أبى بردة فقد يجاب عنه بأنه لا يكون إلا مرفوعا فإنه لا مسرح للاجتهاد فى تعيين أوقات العبادات ويأتى ما أعله به الدارقطنى قريبا

الا − ﴿ وَفَ حديث عبد الله بن سلام رضى الله عنه ﴾ هو أبو يوسف بن يعقوب عليه السلام وهو الحد الاحبار وأحد من شهد له النبي صلى الله عليه وسلم بالجنة روى عنه ابناه يوسف ومحمد وأنس بن مالك وغيرهم مات بالمدينة سنة ثلاث وأربعين وسلام بتخفيف اللام قال المبرد لم يكرن في العرب سلام بالتخفيف غيره ﴿ عند ابن ماجه ﴾ لفظه فيه عن عبد الله بن سلام قال قلت ورسول الله صلى الله عليه وسلم عالس : إنا لنجد في كناب الله يعني التوراة في الجمعة ساعة لا يوافقها عبد مسلم يسأل الله عليه وآله وسلم أو بعض ساعة قال عبد الله : فأشار أي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو بعض ساعة قلت صدقت يارسول الله أو بعض ساعة قلت النهار ، قلت أو بعض ساعة قلت النهار ، قلت النهار ، قلت النهار ، قلت أو بعض ساعة صلاة قال ه إن العبد المؤمن إذا صلى ثم جلس لا يحلسه إلا الصلاة فهو في صلاة ، انتهى

٢٢ -- ﴿ وعن جابر عند أبي داود والنه أنها ما بين صلاة العصر وغروب الشمس ﴾ قوله أنها بفتح الهمزة مبتدأ خبره ما تقدم من قوله فى حديث عبد الله ابن سلام إلى آخره ورجح أحمد بن حنبل هذا الفول رواه عنه الترمذي وقال أحمد : أكثر الاحاديث على ذلك وقال ابن عبد البر هو أثبت شيء في هذا الباب روى سعيد بن منصور بإساد صحيح إلى أبي سلمة بن عبد الرحمن ﴿ أن ناسا من الصحابة اجتمعوا فتذكروا ساعة الجمعة ثم افترقوا ولم يختلفوا أنها آخر ساعة من يوم الجمعة ، وقد استشكل هذا فإنه ترجيح لغير ما في الصحيح على ما فيه والمعروف من علوم الحديث وغيرها أن ما في الصحيحين أو في أحدهما مقدم على غيره والجواب أن ذلك حيث لم يكن أن ما في الصحيحين أو في أحدهما مقدم على غيره والجواب أن ذلك حيث لم يكن

حديث الصحيحين أو أحدهما بما انتقده الحفاظ كحديث أبي موسى هذا الذى في مسلم فإنه قد أعل بالانقطاع والاضطراب: أما الآول فلأنه من رواية مخرمة بن بكير وقد صرح أنه لم يسمع من أبيه فليس على شرط مسلم، وأما الثانى فلأن أهل الكوفة أخرجوه عن أبي بردة غير مرفوع وأبو بردة كرفى وأهل بلدته أعلم بحديثه من بكير فلو كان مرفوعا عند أبي بردة لم يقفوه عليه ولهذا جزم الدارقطني بأن الموقوف بمو الصواب وجمع ابن القيم بين حديث أبي موسى وابن سلام بأن الساعة تنحصر في أحد الوقتين وسبقه إلى هذا أحمد بن حنبل ﴿ وقد اختلف فيها على أكثر من أربعين قولا أمليتها في شرح البخاري ﴾ تقدمت الإشارة إلى هذا، قال الخطابي: اختلف فيها على قولين فقيل: قد رفعت، وهو محكي عرب بعض الصحابة. وقيل هي بافية واختلف في تعيينها، ثم سرد الاقوال ولم يبلغ بها المصنف من العدد وقد اقتصر المصنف ههنا على قولين كأنهما الارجح عنده دليلا. وفي الحديث بيان فضيلة الجمعة المصنف ههنا على قولين كأنهما الارجح عنده دليلا. وفي الحديث بيان فضيلة الجمعة المصنف ههنا على قولين كأنهما الارجح عنده دليلا. وفي الحديث بيان فضيلة الجمعة المصنف ههنا على قولين كأنهما الارجح عنده دليلا. وفي الحديث بيان فضيلة الجمعة المصنف ههنا على قولين كأنهما الارجح عنده دليلا. وفي الحديث بيان فضيلة الجمعة المحتصاصها مهذه الساعة

٣٣ - ﴿ وعن جابر رضى الله عنه ﴾ هو ابن عبد الله ﴿ قال المصنف السنة أن في كل أربعين فصاعداً جمعة ، رواه الدارقطنى بإسناد ضعيف ﴾ وذلك أنه من رواية عبد العزيز بن عبد الرحمن وعبد العزيز قال فيه أحمد : اضرب على أحاديثه فإنها كذب أو موضوعة ، وقال النسائى ليس بثقة ، وقال الدارقطنى منكر الحديث وقال ابن حبان لايجوز أن يحتج به وفى الباب أحاديث لا أصل لها ، وقال عبد الحق لا يشبت فى العدد حديث ؛ وقد اختلف العلماء فى النصاب الذين بهم تقوم الجمعة فذهب إلى وجوبها على الاربعين لا على من دونهم عمر بن عبد العزيز والشافعي وفى كون الإمام أحدهم وجهان عند الشافعية ، وذهب أبو حنيفة والمؤيد وأبو طالب إلى أنها تنعقد بثلاثة مع الإمام وهو أقل عدد تنعقد به فلا تجب إذا لم يتم هذا القدر مستدلين بقوله تمالى (فاشعَوْ ا) قالوا والخطاب للجاعة بعد النداء لم للجمعة وأقل الجمعة وأقل الجمعة بعد النداء لها

والنداء لابدً له منمناد فـكانوا ثلاثة مع الإمام ولا دليل على اشتراط مازاد على ذلك واعترض بأنه لا يلزم من خطاب الجماعة فعلهم لهما مجتمعين وقد صرح في البحر بهذا واعترض به أهل المذهب لما استدلوا به للمذهب ونقضه بقوله تعالى (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) (وجاهدوا) فإنه لا يلزم إتيان الزكاة في جماعة . قلت : والحق أن شرطية أي شيء في أي عبادة لايكون إلا عن دليل ولادليل هنا على تعيين عدد لامن الكتاب ولا من السنة وإذ قد علم أنها لاتكون صلاتها إلا جماعة كما قد ورد بذلك حديث أبي موسى عند ابن ماجه وابن عدى وحديث أبي أمامة عند أحمد والطبراني والاثنان أقل ماتتم به الجماعة لحديث • الاثنان جماعة • فتتم بهم في الأظهر وقد سرد الشارح الخلاف والاقوال في كمية العدد المعتبر في صلاة الجمعة فيلغت أربعة عشر قولا وذكر ماتشبث به كل قائل من الدليل على ماادعاه بمــا لاينهض حجة على الشرطية ثم قال والذي نقل حال النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يصلمها في جمع كثير غير موقوف على عـدد بدل على أن المعتبر هو الجمع الذي يحصل به الشعار ولا يكون إلا في كثرة يغيظ مها المنافق ويكيد مها الجاحد ويسر بها المصدق والآية الكريمة دالة على الامر مالجماعة فلو وقف على أقل ما دلت عليه لم تنعقد . قلت قد كنبنا رسالة فى شروط الجمعة التي ذكروها ووسعنا فها المقال والاستدلال سميناها ا اللمعة في تحقيق شرائط الجمعة

٢٤ → ﴿ وعن سمرة بن جندب رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يستغفر للبؤمنين والمؤمنات فى كل جمعة . رواه البزار بإسناد لين ﴾ قلت قال البزار لا نعلمه عن النبى صلى الله عليه وسلم إلا بهذا الإسناد وفى إسناد البزار يوسف بن خالد البستى وهو ضعيف ورواه الطبرانى فى الكبير إلا أنه بزيادة والمسلمين والمسلمات ، وفيه دليل على مشروعية ذلك للخطيب لانها موضع الدعاء وقد ذهب إلى وجوب دعاء الخطيب لنفسه وللمؤمنين والمؤمنات أبو طالب والإمام يحيى وكأنهم يقولون إن مواظبته صلى الله عليه وسلم دليل الوجوب

كما يفيده «كان يستغفر ، وقال غيرهم يندب ولا يجب لعدم الدليل على الوجوب قال الشارح والأول أظهر .

70 _ ﴿ وعن جابر بن سمرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان فى الخطبة يقرأ آيات من القرآن يذكر الناس ، رواه أبو داود وأصله فى مسلم ﴾ كأنه يريد ما تقدّم من حديث أمّ هشام بنت حارثة : أنها قالت ما أخذت ق والقرآن المجيد إلا من لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرؤها كل جمعة على المنبر ، وروى الطبرانى فى الاوسط من حديث على عليه السلام : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ على المنبر ، قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحمد ، وفيه رجل مجهول وبقية رجاله موثقون وأخرج الطبرانى فيه أيضاً من حمديث جابر : أنه خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرأ فى خطبته آخر الزمر فتحرّك المنبر مرتين ، وفي رواته ضعيفان .

77 _ ﴿ وعن طارق بن شهاب رضى الله عنه ﴾ ابن عبد شمس الاحمسى البجلى الكوفى أدرك الجاهلية ورأى النبي صلى الله عليه وسلم وليس له منه سماع وغزا فى خلافة أبى بكر وعمر ثلاثاً وثلاثين أو أربعا وثلاثين غزوة وسرية ومات سنة اثنتين وثمانين ﴿ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ﴿ الجُمْعَةُ وَالْحَبْ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ فِى جَمَاعَةِ إِلّا أَرْ بَعَةٌ مَمْلُوكُ والْمَ أَهُ وصَي ومَريضُ ﴾ وأله أبو داود وقال لم يسمع طارق من النبي صلى الله عليه وسلم ﴾ إلا أنه فى سنن أبى داود بلفظ وعبد علوك أو امرأة أو صبى أو مريض ، بلفظ و أو ، وكذا سافه المصنف فى التلخيص ثم قال أبو داود و طارق قد رأى النبي صلى الله عليه وسلم وهو من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وهو من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمع منه شيء انتهى ﴿ وأخرجه الحاكم من رواية طارق المذكور عن أبى موسى ﴾ يريد المصنف أنه بهذا صار موصولا وفى الباب عن تميم الدارى وابن عمر ومولى لابن النبير رواه البيهتى وحديث تميم فيه أربعة أنفس ضعفاء على الولاء قاله ابن القطان وحديث ابر عمر فيه أربعة أنفس ضعفاء على الولاء قاله ابن القطان وحديث ابر عمر

أخرجه الطبرانى فى الأوسط بلفظ « ليس على مسافر جمعة » وفيه أيضاً مر. حديث أبى هريرة مرفوعا « خمسة لا جمعة عليهم المرأة والمسافر والعبد والصبى وأهل البادية » .

٢٧ ــ ﴿ وعربِ ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم * أَيْسَ عَلَى مُسَافِرٍ جُمْعَةٌ " رواه الطبراني بإسناد ضعيف ﴾ ولم يذكر المصنف تضعيفه في التلخيص ولا بيَّن وجه ضعفه ، وإذا عرفت هـذا فقــد اجتمع من الاحاديث أنها لا تجب الجمعة على ستة أنفس: الصبى وهو متفق على أنه لا جمعة عليه ، والمملوك وهو متفق عليه إلا عنـد داود فقال بوجوبهـا عليه لدخوله تحت عموم (يا أيهـا الذين آمنوا إذا نودي للصلاة) فإنه تقرّر في الأصول دخول العبيد في الخطاب وأجيب عنه بأنه خصصته الاحاديث وإن كان فيها مقال فإنه يقوى بعضها بعضا . والمرأة وهو بجمع على عدم وجوبها عليها وقال الشافعي يستحب للعجائز حضورها بإذن الزوج ورواية البحر عنه أنه يقول بالوجوب عليهن خلاف ما هو مصرح به في كتب الشافعية . والمريض فإنه لا يجب عليه حضورها إذا كان يتضرر به . والمسافر لا يجب عليه حضورها وهو يحتمل أن يراديه مباشر السفر وأما النازل فيجب عليه ولو نزل مقدار الصلاة وإلى هـذا ذهب جماعة من الآل وغيرهم وقسل لا تجب عليه لانه داخل في لفظ المسافر وإليـه ذهب جمـاعة من الآل أيضاً وهو الاقرب لأنّ أحكام السفر باقية له من القصر ونحوه ولذا لم ينقـل أنه صلى الله عليه وسلم صلى الجمعة بعرفات في حجة الوداع لانه كان مسافراً وكذلك العيــد تسقط صلاته عن المسافر ولذا لم يرو أنه صلى الله عليه وسلم صلى صلاة العيمد في حجته تلك وقد وهم ابن حزم فقال : إنه صلاها في حجته وغلطه العلماء. السادس أهل البادية وفي النهاية أن البادية تختص بأهل العمد والحيام دون أهل القرى والمدن. وفي شرح العمدة أن حكم أهل القرى حكم أهل البادية ذكره في شرح حديث و لا يبيع حاضر لباد . .

وعن الحكم بن حرّن رضى الله عنه ﴾ بفتح المهملة وسكون الزاى فنون. والحكم قال ابن عبد البر: إنه أسلم عام الفتح وقيل يوم البيامة وأبوه حزن ابن أبي وهب المخزوى ﴿ قال شهدنا الجمعة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام متوكئا على عصا أو قوس . رواه أبو داود ﴾ تمامه فى السنن « فحمد الله وأثى عليه كلمات خفيفات طيبات مباركات ثم قال " أيها الناس إنكم لن تطيقوا - أو لن تفعلوا - كل ما أمرتم به ولكن سددوا ويَسروا ، وفي رواية " وأبشروا » وإسناده حسن وصححه ابن السكن وله شاهد عند أبى داود من حديث البراء : أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا خطب يعتمد على عنزة له . والعنزة مشل نصف الرح أو أكبر فيها سنان مثل سنان الرمح . وفى الحديث دليل على أنه يندب للخطيب الاعتماد على سيف أو نحوه وقت خطبته والحكمة أن فى يندب للخطيب الاعتماد على سيف أو نحوه وقت خطبته والحكمة أن فى ذلك ربطا للقلب ولبعد يديه عن العبث فإن لم يجد ما يعتمد عليه أرسل يديه أو وضع اليني على اليسرى أو على جانب المنبر ويكره دق المنبر بالسيف إذ لم يؤثر فهو مدعة .

باب صلاة الخوف

 الله عن صالح بن خوات رضى الله عنه ﴾ بفتح الحاء المعجمة وتشديد الواو فثناة فوقية الأنصارى المدنى تابعي مشهور سمع جماعة من الصحابة ﴿ عَمْنَ صَلَّى مِعَ النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم ﴾ في صحيح مسلم عن صالح بن خوات ابن جبير عن سهل بن أبى حثمة فصرح بمن حدثه فى رواية . وفى رواية أبهمه كما هنا ﴿ يُوم ذات الرقاع ﴾ بكسر الراء فقاف مخففة آخره عين مهملة هو مكان من نجد بأرض غطفان سميت الغزوة لذلك لآن أفدامهم نقبت فلفوا علمها الخرقكما في صحيح البخاري من حديث أبي موسى وكانت في جمادي الأولى في السنة الرابعة من الهجرة ﴿ صلاة الحوف أن طائفة من أصحابه صلى الله عليه وسلم صفت معه وطائفة وجاه ﴾ بكسر الواو فجيم مواجهة ﴿ العدو فصلي بالذين معه ركعة ثم ثبت قائمًا وأتموا لانفسهم ثم انصرفوا وصفوا ﴾ في مسلم فصفوا بالفاء ﴿ وجاه العدو وجاءت الطائفة الآخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت ثم ثبت جالسا وأتموا لانفسهم ثم سلم بهم . متفق عليه وهذا لفظ مسلم ووقع فى المعرفة ﴾ كتاب ﴿ لابن منده ﴾ بفتح الميم وسكون النون فدال مهملة إمام كبير من أئمة الحديث ﴿ عن صالح ابن خوات عن أبيه ﴾ أى خوات وهو صحابى فذكر المبهم أنه أبوه وفى مسلم أنه من ذكرناه . واعلم أن هذه الغزوة كانت في الرابعة كما ذكرناه وهو الذي قاله ابن إسحاق وغيره من أهل السير والمغازى وتلقاه الناس منهم . قال ابن القيم : وهو مشكل جدا فإنه قد صح أن المشركين حبسوا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الخندق عن صلاة الظهر والعصر والمغرب والعشاء فصلاهن جميعا وذلك قبــل نزول صلاة الخوف. والحندق بعد ذات الرقاع سنة خمس قال : والظاهر أن أول صلاة صلاها رسول الله. صلى الله عليه وسلم للخوف بعسفان ولا خلاف بينهم أن عسفان كانت بعد الحندق وقد صح عنه صلى الله عليه وسلم أنه صلى صلاة

الحوف بذات الرقاع فعلم أنها بعد الحندق وبعد عسفان وقد تبين لنا وهم أهل السير انتهى ومن يحتج بتقديم شرعيتها على الحندق على رواية أهل السير يقول إنها لا تصلى صلاة الحوف فى الحضر ولذا لم يصلها النبي صلى الله عليه وسلم يوم الحندق . وهذه الصفة التى ذكرت فى الحديث فى كيفية صلاتها واضحة وقد ذهب إليها جماعة من الصحابة ومن الآل من بعدهم واشترط الشافعي أن يكون العدو فى غير جهة القبلة وهذا فى الثنائية وإن كانت ثلاثية انتظر فى التشهد الأول وتتم الطائفة الركعة الثالثة وكذلك فى الرباعية إن قلنا إنها تصلى صلاة الحوف فى الحضر وينتظر فى التشهد أيضاً وظاهر القرآن مطابق لما دل عليه هذا الحديث الجليل لفوله (ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك) وهذه الكيفية أقرب الجليل لفوله (ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك) وهذه الكيفية أقرب إلى موافقة المعتاد من الصلاة فى تقليل الأفعال المنافية للصلاة والمتابعة للإمام .

٢ ــ ﴿ وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال غزوت مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم قبل ﴾ بكسر الفاف وفتح الموحدة أى جهة ﴿ نجد ﴾ نجد: كل ما ارتفع من بلاد العرب ﴿ فوازينا ﴾ بالزاى بعدها مثناة تحتية قابلنا ﴿ العدو فصاففناهم فقام رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فصلى بنا ﴾ فى المغازى من البخارى أنها صلاة العصر ثم لفظ البخارى « فصلى لنا » باللام قال المصنف فى الفتح أى لاجلنا ولم يذكر أن فيه رواية بالموحدة وفيه « يصلى » بالفعل المضارع ﴿ فقامت طائفة معه وأقبلت طائفة على العدو وركع بمر. معه ركعة وسجد سجدتين ثم الصرفوا ﴾ أى الذين صلوا معه ولم يكونوا أتوا بالركعة الثانية ولا سلموا من صلاتهم ﴿ مكان الطائفة التي لم تصل فجاءوا فركع بهم ركعة وسجد سجدتين ثم سلم فقام كل واحد منهم فركع لنفسه ركعة وسجد سجدتين . متفق عليمه هذا لفظ البخارى ﴾ قال المصنف لم تختلف الطرق عن ابن عمر في هذا ويحتمل أنهم أتموا في حالة واحدة ويحتمل أنهم أتموا على التعاقب وهوالراجح من حيث المعني وإلا استلزم تضييع الحراسة المطلوبة وإفراد الإمام وحده يرجحه وما رواه أبو داود من استلزم تضييع الحراسة المطلوبة وإفراد الإمام وحده يرجحه وما رواه أبو داود من

حديث ابن مسعود بلفظ على سلم فقام هؤلاء أى الطائفة الثانية فصلوا لانفسهم ركعة ثم سلموا ، ثم سلموا ثم ذهبوا ورجع أولئك إلى مقامهم فصلوا لانفسهم ركعة ثم سلموا ، انتهى . والطائفة تطلق على القليل والكثير حتى على الواحد حتى لو كانوا ثلاثة جاز للإمام أن يصلى بواحد والثالث يحرس ثم يصلى مع الإمام وهذا أقل ما تحصل به جماعة الخوف . وظاهر الحديث أن الطائفة الثانية والت بين ركعتها ثم أنت الطائفة الأولى بعدها ، وقد ذهب إلى هذه الكيفية أبو حنيفة ومحمد .

٣ _ ﴿ وعن جاررضي الله عنه قال: شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف نصففنا صفين : صفُّ خلف رسول الله صلى الله عليه وسـلم والعدوُّ بيننا وبين الفبلة فكبر النبي صلى الله عليه وسلم وكبرنا جميعاً ثم ركع وركعنا جميعاً ثم رفع رأسه من الركوع ورفعنا جميعاً ثم انحدر بالسجود والصف الذي يليه ﴾ أى انحدر الصف الذي يليه وهو عطف على الضمير المتصل مر. دون تأكيد لأنه قد وقع الفصل ﴿ وأقام الصف المؤخر في نحر العدو فلما قضي السجود قام الصف الذي يليه فذكر الحديث ﴾ تمامه • انحدر الصف المؤخر بالسجود وقاموا ثم تقدم الصف المؤخر وتأخر الصف المقدم ثم ركع النبي صلى الله عليه وسلم وركعنا جميعاً ثم رفع رأسه من الركوع ورفعنا جميعاً ثم انحدر بالسجود والصف الذي يليه الذي كان مؤخراً في الركعة الأولى وقام والصف المؤخر فى نحر العدو فلما قضى النبي صلى الله عليه وسلم السجود والصف الذي يليـه انحدر الصف المؤخر بالسجود فسجدوا ثم سلم الني صلى الله عليه وسلم وسلمنا جميعاً وقال جابركما يصنع حرسكم هؤلاء بأمراثهم، انتهى لفظ مسلم قوله ﴿ وَفَى رَوَايَةً ﴾ هي في مسلم عن جابر وفيها تعيين القوم الذين حاربوهم ولفظها ﴿ غزونًا مَع رسول الله صلى الله عليه وسـلم قومًا من جهينة فقاتلونًا قتالًا شديدًا فلما صلينا الظهر قال المشركون لوملنا عليهم ميلة واحدة لاقتطعناهم فأخبر جبريل رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك لنا رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال وقالوا إنها ستأتهم صلاة هي أحب إليهم من الاولى فلما حضرت العصر إلى أن قال ثم سجد وسجد معه الصف الاول فلما قاموا سجد الصف الثاني ثم تأخر الصف الاول وتقدم الصف الثاني فذكر مثله ﴾ قال = فقاموا مقام الأول فكبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وكبرنا وركع وركعنا ثم سجــد وسجد معه الصف الأول وقام الثاني فلما سجد الصف الثاني جلسوا جميعا . ﴿ وَفَي أُواخِرِهُ ثُمَّ سَلَّمُ الَّذِي صَلَّى الله عليه وسلَّم وسلَّمنا جميعاً . رواه مسلم ﴾ الحـديث دليل على. أنه إذا كان العدو في جهة القبلة فانه يخالف ما إذا لم يكر. كذلك فإنها تمكن الحراسة مع دخولهم جميعا في الصلاة وذلك أن الحاجة إلى الحراسة إنما تكون فى حال السجود فقط فيتابعون الإمام فى القبام والركوع ويحرس الصف المؤخر في حال السجدتين بأن يتركوا المتابعة للإمام ثم يسجدون عند قيام الصف الأول ويتقدم المؤخر إلى محل الصف المقدم ويتأخر المقدم ليتابع المؤخر الإمام فى السجدتين الاخيرتين فيصح مع كل من الطائفتين المتابعة فى سجدتين والحديث يدل أنها لا تكون الحراسة إلا حال السجود فقط دون حال الركوع لأن حال الركوع لا يمتنع معه إدراك أحوال العدو وهذه الكيفية لا توافق ظاهر الآية ولا توافق الرواية الاولى عن صالح بن خوات ولا رواية ابن عمر إلا أنه قد يقال إنها تختلف الصفات باختلاف الاحوال

﴿ ولا بي داود عن أبي عياش الزرق مثله ﴾ أى مثل رواية جابر هـذه ﴿ وزاد ﴾ تعيين محل الصلاة ﴿ أنهاكانت بعسفان ﴾ بضم العين المهملة وسكون السين المهملة ففاء آخره نون وهو موضع على مرحلتين من مكة كما في الفاموس
 ﴿ وللنسائي من وجه آخر ﴾ غير الوجه الذي أخرجه منه مسلم ﴿ عن جابر رضى الله عته أن الذي صلى الله عليه وسلم صلى بطائفة من أصحابه ركعتين ثم سلم ثم صلى بآخرين ركعتين ثم سلم ﴾ فصلى بإحداهما فرضا وبالآخرى نفلا له وعمل بهذا الحسن البصرى وادعى الطحاوي أنه منسوخ بناء منه على أنه لا يصح

أن يصلى المفترض خلف المتنفل ولا دليل على النسخ

ج ﴿ ومثله لابى داود عن أبى بكرة ﴾ وقال أبو داود وكذلك فى صلاة
 المغرب فإنه يصلى ست ركعات والقوم ثلاثا ثلاثا

لا _ ﴿ وعن حذيفة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الحوف بهؤلاء ركعة وبهؤلاء ركعة ولم يقضوا . رواه أحمد وأبو داود والنسائى وصححه ابن حبان ومثله ﴾

٨ - ﴿ عند ابن خزيمة عن ابن عباس رضى الله عنهما ﴾ وهدنه الصلاة بهذه الكيفية صلاها حذيفة بطبرستان وكان الأمير سعيد بن العباص فقال : أيدكم صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف قال حذيفة أنا فصلى بهم هذه الصلاة . وأخرج أبو داود عن ابن عمر وعن زيد بن ثابت : قال زيد فكانت للقوم ركعة ركعة وللنبي صلى الله عليه وسلم ركعتين . وأخرج عن ابن عباس : قال فرض الله تعالى على لسان نبيكم عليه الصلاة والسلام فى الحضر أربعا وفى السفر ركعتين وفى الخوف ركعة . وأخذ بهذا عطاء وطاوس والحسن وغيرهم فقالوا يصلى فى شدة الخوف ركعة يومئ إيماء وكان إسحاق يقول تجزئك عند المسايفة ركعة واحدة تومئ لها إيماء فإن لم تقدر فسجدة فإن لم فتكبيرة لانها ذكر الله

٩ - ﴿ وعن ابن عمر رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مسكرةُ النّحُوْفِ رَكْعَةٌ عَلَى أَى وَجْهِ كَانَ ، رواه البزار بإسناد ضعيف وأخرج النسائى : أنه صلى الله عليه وسلم صلاها بذى قرد بهذه الكيفية . وقال المصنف قد صححه ابن حبان وغيره ، وأما الشافعي فقال لا يثبت . والحديث دليل على أن صلاة الخوف ركعة واحدة فى حق الإمام والمأموم وقد قال به الثورى وجماعة وقال به من الصحابة أبو هريرة وأبو موسى واعلم أنه ذكر المصنف فى هدذا الكتاب خمس كيفيات لصلاة الخوف وفى سنن أبى داود

ثماني كيفيات منها هذه الخس وزاد ثلاثاً وقال المصنف في فتح البارى : قد روى في صلاة الخوف كيفيات كثيرة ورجح ابن عبـد البر الكيفية الواردة في حديث ابن عمر لقوة الإسمناد وموافقة الأصول في أن المؤتم لا تتم صلاته قبل الإمام. وقال ابن حزم صبح منها أربعة عشر وجها وقال ابن العربي فيهما روايات كثيرة أصحها ست عشرة رواية مختلفة وقال النووى نحوه في شرح مسلم ولم يبينها قال الحافظ وقد بينهـا شيخنا الحافظ أبو الفضل في شرح الترمذي وزاد وجهاً فصارت سبع عشرة ولكن يمكن أن تتمداخل وقال في الهدى النبوى : صلاها النبي صلى الله عليه وسلم عشر مرات وقال ابن العربي صلاها أربعاً وعشرين مرة وقال الخطابي صلاها النبي صلى الله عليه وسلم فى أيام مختلفة بأشكال متباينـة يتحرّى ما هو الاحوط للصلاة والأبلغ في الحراسة فهي على اختلاف صورتها

متفقة المعنى انتهى.

١٠ _ ﴿ وَعَنْهُ ﴾ أَى ابن عمر ﴿ مُرَفُوعًا ﴿ لَيْسَ فَى صَلَاةِ ٱلْخَوْفَ سَهُوْ ﴾ أخرجه الدارقطني بإسناد ضعيف ﴾ وهو مع هـذا موقوف قيـل ولم يقـل به أحد من العلماء . واعلم أنه قد شرط في صلاة الخوف شروط منها السفر فاشترطه جماعة لقوله تعالى (إذا ضربتم في الارض) الآية ولانه صلى الله عليه وسـلم لم يصلهما في الحضر وقال زيد بن على والنـاصر والحنفية والشافعية لا يشترط لقوله تعالى (وإذا كنت فيهم) بناء على أنه معطوف على قوله (وإذا ضربتم في الارض) فهو غير داخل في التقييد بالضرب في الارض ولعمل الاوّلين يجعلونه مقيداً بالضرب في الارض وأن التقـدير وإذا كنت فيهم مع هـذه الحالة التي هي الضرب في الارض والكلام مستوفى في كتب التفسير . ومنهـا أن يـكون آخر الوقت لأنها بدل عن صلاة الأمن لا تجزئ إلا عنيد اليأس من المبيدل منه وهذه قاعدة للقائلين بذلك وهم الهادوية وغيرهم يقول : تجزئ أوَّل الوقت لعموم أدلة الاوقات . ومنها حمل السلاح حال الصلاة اشترطه داود فلا تصح الصلاة

إلا بحمله ولا دليل على اشتراطه وأوجبه الشافعى والناصر للأمر به فى الآية ولهم فى السلاح تفاصيل معروفة ومنها ألا يكون الفتال محرّما سواء كان واجباً عيناً أوكفاية . ومنها أن يكون المصلى مطلوباً للعدق لا طالباً لآنه إذا كان طالباً أمكنه أن يأتى بالصلاة تامة أو يكون خاشياً لكر العدق عليه وهذه الشرائط مستوفاة فى الفروع مأخوذة من أحوال شرعيتها وليست بظاهرة فى الشرطية . واعلم أن شرعية هذه الصلاة من أعظم الادلة على عظم شأن الجماعة .

باب صلاة العيدين

الفيطرُ يَوْمَ يُفْطِرُ النّاسُ والأَضْحَى يَوْمَ يُصَحِّى النّاسُ ، رواه الترمذى ﴾ وقال بعد سياقه : هذا حديث حسن غريب . وفسر بعض أهل العلم هذا الحديث أن معنى هذا : الفطر والصوم مع الجماعة ومعظم الناس اه بلفظه . فيه دليل على أنه يعتبر فى ثبوت العيد الموافقة الناس وأن المنفرد بمعرفة يوم العيد بالرؤية يجب عليه موافقة غيره ويلزمه حكمهم فى الصلاة والإفطار والاضحية وقد أخرج الترمذى عليه موافقة غيره ويلزمه حكمهم فى الصلاة والإفطار والاضحية وقد أخرج الترمذى مثل هذا الحديث عن أبى هريرة وقال الحسن وفى معناه حديث ابن عباس وقد قال له كريب : إنه صام أهل الشام ومعاوية برؤية الهلال يوم الجمعة بالشام وقدم المدينة آخر الشهر وأخبر ابن عباس بذلك فقال ابن عباس لكنا رأيناه ليلة السبت فلا نزال نصوم حتى نكمل ثلاثين أو نراه قال قلت أو لا تكتنى برؤية معاوية أن كريباً عن رآه وأنه أمره ابن عباس أن يتم صومه وإن كان متيقنا أنه يوم أن كريباً عن رآه وأنه أمره ابن عباس أن يتم صومه وإن كان متيقنا أنه يوم عيد عنده . وذهب إلى هذا محمد بن الحسن وقال يجب موافقة الناس وإن خالف يقين نفسه وكذا فى الحبح لانه ورد = وعرفتكم يوم تعرفون ، وخالفه الجمهور وقالوا يقين نفسه وكذا فى الحبح لانه ورد = وعرفتكم يوم تعرفون ، وخالفه الجمهور وقالوا يخب عليه العمل فى نفسه بما تيقنه وحملوا الحديث على عدم معرفته بما أنه يجب عليه العمل فى نفسه بما تيقنه وحملوا الحديث على عدم معرفته بما

يخالف الناس فإنه إذا انكشف بعد الخطأ فقد أجزأه ما فعل قالوا وتتأخر الآيام فى حق من النبس عليه وعمل بالاصل وتأولوا حديث ابن عباس بأنه يحتمل أنه لم يقل برؤية أهل الشام لاختلاف المطالع فى الشام والحجاز أو أنه لما كان المخبر واحداً لم يعمل بشهادته وليس فيه أنه أمركريبا بالعمل بخلاف يقين نفسه فانما أخبر عن أهل المدينة وأنهم لا يعملون بذلك لاحد الامرين

٧ _ ﴿ وَعَنِ أَنِي عَمِيرٍ ﴾ أهو أبو عمير ﴿ ابن أنس بن مالك رضي الله عنهما ﴾ الانصاري يقال إن اسمه عبد الله وهو من صغار التابعين روى عن جماعة من الصحابة وعمر بعد أبيه زمانًا طويلا ﴿ عن عمومة له من الصحابة أن ركبًا جاءوا فشهدوا أنهم رأوا الهلال بالامس فأمرهم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن يفطروا وإذا أصبحوا أن يغيدوا إلى مصلام . رواه أحمد وأبو داود وهيذا لفظه وإسناده صحيح ﴾ وأخرجه النسائي وابن ماجه وصححه ابن المنذر وابن السكن وابن حزم وقول ابن عبد البر إن أبا عمير مجهول مردود بأنه قد عرفه من صحح له . والحديث دليل على أن صلاة العيد تصلى في اليوم الثاني حيث انكشف العيد بعد خروج وقت الصلاة وظاهر الحديث الإطلاق بالنظر إلى وقت الصلاة وأنه وإن كان وقتها باقيا حيث لم يكن ذلك معلوما من أول اليـوم وقد هب إلى العمل به الهـادى والقاسم وأبو حنيفة لكن شرط أن لايعـلم إلا وقد خرج وقتها فإنهـا تقضى في اليوم الثاني فقط في الوقت الذي تؤدي فيه في يومها قال أبو طالب بشرط أن يترك اللبس كما ورد فى الحديث وغيره يعمم العذر سواء كان للبس أو لمطر وهو مصرح به في كتب الحنفية قياسا لغير اللبس عليه. ثم ظاهر الحمديث أنها أداء لا قضاء وذهب مالك أنهـا لاتقضى مطلقا كما لاتقضى في يومها وللشافعية تفاصيل أخر ذكرها فى الشرح وهذا الحديث ورد فى عيد الإفطار وقاسوا عليه الاضحى وفي الترك للبس وقاسوا عليه سائر الاعذار وفي القياس نظر إذا لم يتعين معرفة الجامع والله أعلم

٣ - ﴿ وعن أنس رضى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يغدو ﴾ أى يخرج وقت الغداة ﴿ يوم الفطر ﴾ أى إلى المصلى ﴿ حتى يأكل تمرات . أخرجه البخارى وفى رواية معلقة ﴾ أى للبخارى علقها عن أنس ﴿ ووصلها أحمد ويأكلهن أفرادا ﴾ وأخرجه البخارى فى تاريخه وابن حبان والحاكم من رواية عتبة بن حميد عنه بلفظ : حتى يأكل تمرات ثلاثا أو خمسا أو سبعا أو أقل من ذلك أو أكثر وترا . والحديث يدل على مداومته صلى الله عليه وسلم على ذلك قال المهلب الحكمة فى الأكل قبل الصلاة أن لايظن ظان لزوم الصوم حتى يصلى العيد فكأنه أراد سد هذه الذريعة وقبل لما وقع وجوب الفطر عقيب وجوب الصوم استحب تعجيل الفطر مبادرة إلى أمتثال أمر الله . قال ابن قدامة ولا نفلم فى استحباب تعجيل الأكل فى هذا اليوم قبل الصلاة خلافا قال المصنف نفلم فى استحباب القرم ما فى الحملو من تقوية البصر الذى يضعفه فى الفتح والحكمة فى استحباب التمر ما فى الحملو من تقوية البصر الذى يضعفه الصوم أو لأن الحلو مما يوافق الإيمان ويعبر به المنام ويرقق القلب ومن من المستحب بعض التابعين أن يفطر على الحلو مطلقا . قال المهلب وأما جعلهن أموره تبركا بذلك

\$ - ﴿ وعن ابن بريدة رضى الله عنه ﴾ بضم الموحدة وفتح الراء وسكون المثناة التحتية ودال مهملة ﴿ عن أبيه ﴾ هو بريدة بن الحصيب تقدم واسم ابن بريدة عبد الله بن بريدة بن الحصيب الاسلى أبو سهل المروزى قاضها ثقة من الثالثة قاله المصنف فى التقريب ﴿ قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لايخرج يوم الفطر حتى يطعم ولا يطعم يوم الاضحى حتى يصلى . رواه أحمد ﴾ وزاد فيه فيأكل من أضحيته ﴿ والترمذى وصححه ابن حبان ﴾ وأخرجه أيضاً ابن ماجه والدارقطنى والحاكم والبهتي وصححه ابن القطان وفى رواية البهتي زيادة : وكان إذا رجع أكل من كبد أضحيته . قال الترمذى وفى الباب عن على وأنس ورواه إذا رجع أكل من كبد أضحيته . قال الترمذى وفى الباب عن على وأنس ورواه

الترمذى أيضا عرب ابن عمر وفيها ضعف والحديث دليل على شرعية الأكل يوم الفطر قبل الصلاة وتأخيره يوم الاضحى إلى ما بعد الصلاة والحكمة فيه هو أنه لما كان إظهار كرامة الله تعالى للعباد بشرعية نحر الاضاحى كان الاهم الابتداء بأكلها شكرا لله على ما أنعم به من شرعية النسكية الجامعة لخير الدنيا وثواب الآخرة .

 إوعن أم عطية رضى الله عنها ﴾ هي الأنصارية اسمها نسيبة بنت الحرث وقيل بنت كعب كانت تغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيرا تداوى الجرحي وتمرض المرضى تعدّ في أهل البصرة وكان جماعة من الصحابة وعلماء التابعين بالبصرة يأخـذون عنهـا غسل الميت لأنهـا شهدت غسل بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فحكمت ذلك وأتقنت فحديثها أصل فى غسل الميت ويأتي حديثها هذا في كتاب الجنائز ﴿ قالت أمرنا ﴾ مبنى للمجهول للعلم بالآمر وأنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية للبخاري: أمرنا نبينا ﴿ أَن نَخْرَجٍ ﴾ أي إلى المصلى ﴿ العواتق ﴾ البنات الابكار البالغات والمقاربات للبلوغ ﴿ والْحُيضَ ﴾ هو أعم من الأول من وجه ﴿ في العيدين يشهدن الخير ﴾ هو الدخول في فضيلة الصلاة لغير الحيض ﴿ ودعوة المسلمين ﴾ تعم الجميع ﴿ ويعتزل الحيض المصلى . متفق عليه ﴾ لكن لفظه عند البخارى : أمرنا أن نخرج العواتق ذوات الحدور . أو قال : العواتق وذوات الخدور فيعتزلن الحيض المصلى . ولفظ مسلم : أمرنا يعنى النبي صلى الله عليه وسلم أن نخرج العواتق وذوات الخدور وأمر الحيض أن يعتزلن مصلي المسلمين . فهذا اللفظ الذي أتى به المصنف ليس لفظ أحدهما . والحديث دليل على وجوب إخراجهن وفيه أقوال ثلاثة م الأول، أنه واجب وبه قال الخلفاء الثلاثة أبو بكر وعمر وعلى. ويؤيد الوجوب ما أخرجه ابن ماجه والبيهق من حديث ابن عباس ، أنه صلى الله عليه وسلم كان يخرج نساءه وبناته في العيدين . وهو ظاهر في استمرار ذلك منه صلى الله عليه وسلم وهو عام لمن كانت

ذات هيئة وغيرها وصريح في الشواب وفي العجائز بالأولى • والثاني ، سنة وحمل الامر بخروجهن على الندب قاله جماعة وقواه الشارح مستدلا بأنه علل خروجهن بشهود الخير ودعوة المسلمين قال ولوكان واجبا لما علل بذلك ولكان خروجهن لآداء الواجب علمن لامتثال الامر ﴿ قَلْتَ ۚ وَفَيْهِ تَأْمُلُ فَإِنَّهُ قَدْ يُعْلُلُ الواجِبُ بما فيـه من العوائد ولا يعلل بأدائه. وفي كلام الشافعي في الأم التفرقة بين ذوات الهيئات والعجائز فإنه قال أحب شهود العجائز وغير ذوات الهيئات من النساء الصلاة وأنا لشهودهن الاعياد أشد استحبابا و الثالث ، أنه منسوخ قال الطحاوى إن ذلك كان في صدر الإسلام للاحتياج في خروجهن لتكثير السواد فيكون فيمه إرهاب للعدو ثم نسخ وتعقب أنه نسخ بمجرد الدعوى ويدفعه أن ان عباس شهد خروجهن وهو صغير وكان ذلك بعد فتح مكة ولا حاجة إليهن لقوة الإسلام حينتذ ويدفعه أنه علل فى حديث أم عطية حضورهن لشهادتهن الخسير ودعوة المسلمين ويدفعه أنه أفتت به أم عطية بعد وفاته صلى الله عليه وسلم بمدة ولم يخالفها أحد من الصحابة . وأما قول عائشة : لو رأى النبي صلى الله عليهوسلم ما أحدث النساء لمنعهن عن المساجد : فهو لا مدل على تحريم خروجهن ولا على نسخ الأمر به بل فيه دلبل على أنهن لا يمنعن لأنه لم يمنعهن صلى الله عليه وسلم بل أمر بإخراجهن فليس لنا أن نمنع ما أمر به

7 - ﴿ وعن ابن عمر رضى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر يصلون العيدين قبل الخطبة . متفق عليه ﴾ فيه دليل على أن ذلك هو الآمر الذى داوم عليه صلى الله عليه وسلم وخليفتاه واستمروا على ذلك . وظاهره وجوب تقديم الصلاة على الخطبة وقد نقل الإجماع على عدم وجوب الخطبة في العيدين ومستنده ما أخرجه النسائي وابن ماجه وأبو داود من حديث عبد الله بن السائب قال : شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العيد فلما قضى صلاته قال : • إنا نخطب فن أحب أن يجلس للخطبة فليجلس العجلس العلمة فليجلس

ومن أحب أن يذهب فليذهب الحكانت غير واجبة فلو قدمها لم تشرع إعادتها وإن كان فاعلا خلاف السنة . وقد اختلف من أول من خطب قبل الصلاة ؟ فني مسلم أنه مروان وقيل سبقه إلى ذلك عثمان كما رواه ابن المنذر بسند صحيح إلى الحسن البصرى قال : أول من خطب قبل الصلاة عثمان أى صلاة العيد . وأما مروان فإنه إنما قدم الخطبة الآنه قال لما أنكر عليه أبو سعيد إن الناس لم يكونوا يجلسون لنا بعد الصلاة قيل إنهم كانوا يتعمدون ترك استماع الخطبة لما فيها من سب من لا يستحق السب والإفراط في مدح بعض الناس . وقد روى عبد الرزاق عن ابن جريج عن الزهرى قال : أول من أحدث الخطبة قبل الصلاة في العيد معاوية . وعلى كل تقدير فإنه بدعة مخالف لهديه صلى الله عليه وسلم وقد اعتذر لعثمان بأنه كتر الناس في المدينة وتناءت البيوت فكان يقدم الخطبة ليدرك من بعد منزله الصلاة وهو رأى مخالف لهديه صلى الله عليه وسلم .

٧ - ﴿ وعن ابن عباس رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم صلى يوم العيد ركعتين لم يصل قبلهما ولا بعدهما . أخرجه السبعة ﴾ هو دليل على أن صلاة العيد ركعتان وهو إجماع فيمن صلى مع الإمام فى الجبانة وأما إذا فاتنه صلاة الإمام فصلى وحده فكذلك عند الآكثر . وذهب أحمد والثورى إلى أنه يصلى أربعا وأخرج سعيد بن منصور عن ابن مسعود « من فاتنه صلاة العيد مع الإمام فليصل أربعاً » وهو إسناد صحيح وقال إسحاق ؛ إن صلاها فى الجبانة فركعتين وإلا فأربعا وقال أبو حنيفة : إذا قضى صلاة العيد فهو مخير بين ائنين وأربع . وصلاة العيد بجمع على شرعيتها مختلف فيها على أقوال ثلاثة (الأول) وجوبها عينا عند الهادى وأبى حنيفة وهو الظاهر من مداومته صلى الله عليه وسلم والخلفاء من بعده وأمره بإخراج النساء وكذلك ما سلف من حديث أمرهم بالغدق إلى مصلاهم فالامر أصله الوجوب ، ومن الادلة قوله تعالى (فصل لربك وانحر) على قول من يقول المراد به صلاة النحر وكذلك قوله تعالى (قد أفلح مَنْ

تزكى وذكر اسم ربه فصلى) فسرها الآكثر بزكاة الفطر وصلاة عيده (الثانى) أنها شعار وتسقط بقيام البعض به كالجهاد . ذهب إليه أبو طالب وآخرون (الثالث) أنها سنة مؤكدة ومواظبته صلى الله عليه وسلم عليها دليل تأكد سنيتها وهو قول زيد بن على وجماعة قالوا لقوله صلى الله عليه وسلم وخمس صلوات كتبهن الله على العباد ، وأجيب بأنه استدلال بمفهوم العدد وبأنه يحتمل كتبهن كل يوم وليلة وفى قوله «لم يصل قبلها ولا بعدها « دليل على عدم شرعية النافلة قبلها ولا بعدها لأنه إذا لم يفعل ذلك ولا أمر به صلى الله عليه وسلم فليس بمشروع فى حقه فلا يكون مشروعا فى حقنا ويأنى حديث أبى سعيد فإن فيه الدلالة على ترك ذلك إلا أنه يأتى من حديث أبى سعيد أنه صلى الله عليه وسلم وسلم كان يصلى بعد العيد ركعتين فى بيته وصححه الحاكم فالمراد بقوله هنا ولا بعدها أى فى المصلى .

٨ - ﴿ وعنه ﴾ أى ابن عباس رضى الله عنهما ﴿ أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى العيد بلا أذان ولا إقامة . أخرجه أبو داود وأصله فى البخارى ﴾ وهو دليل على عدم شرعيتهما فى صلاة العيد فإنهما بدعة وروى ابن أبى شيبة بإسناد صحيح عن ابن المسيب أن أول من أحدث الاذان لصلاة العيد معاوية . ومثله رواه الشافعي عن الثقة وزاد: وأخذ به الحجاج حين أمر على المدينة . وروى ابن المنذر : أن أول من أحدثه زياد بالبصرة وقيل أول من أحدثه مروان . وقال ابن أبى حبيب : أول من أحدثه عبد الله بن الزبير وأقام أيضا وقد روى الشافعي عن الثقة عن الزهرى : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر المؤذن فى العيد أن يقول : الصلاة جامعة ، قال فى الشرح وهذا مرسل يعتضد بالقياس على الكسوف اثبوت ذلك فيه ؛ قلت وفعه تأمل .

٩ - ﴿ وعن أبي سعيد رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم لا يصلى قبل العيد شيئا فإذا رجع إلى منرله صلى ركعتين . رواه ابن ماجه

بإسناد حسن ﴾ وأخرجه الحاكم وأحمد وروى الترمذى عن ابن عمر نحوه وصححه وهو عند أحمد والحاكم وله طريق أخرى عند الطبرانى فى الأوسط لكن فيه جابر الجعنى وهو متروك والحديث يدل على أنه شرع صلاة ركعتين بعد العيد فى المنزل وقد عارضه حديث ابن عمر عند أحمد مروعا « لا صلاة يوم العيد لا قبلها ولا بعدها ، والجمع بينهما بأن المراد لا صلاة فى الجبانة .

١٠ _ ﴿ وَعَنهُ ﴾ أَى أَبِّي سَعِيد ﴿ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمُ يَخْرِج يوم الفطر والأضحى إلى المصلى وأول شيء يبدأ به الصلاة ثم ينصرف فيقوم مقابل الناس والنباس على صفوفهم فيعظهم ويأمرهم . متفق عليمه ﴾ فيمه دليل على شرعية الخروج إلى المصلى والمتبادر منه الخروج إلى موضع غير مسجده صلى الله عليه وسلم وهو كذلك فإن مصلاه صلى الله عليه وسـلم محل معروف بينه وبين باب مسجده ألف ذراع قاله عمر بن شبة فى أخبار المدينة • وفى الحديث دلالة على تقديم الصلاة على الخطبة وتقدم وعلى أنه لا نفل قبلها وفى قوله • يقوم مقابل الناس، دليل على أنه لم يكن في مصلاه منبر وقد أخرج ان حبان في رواية خطب موم عيد على راحلته ، وقد ذكر البخارى فى تمـام روايته عن أبى سعيد « أن أول من اتخـذ المنبر في مصلى العيد مروان » وإن كان قد روى عمر بن شبة و أن أول من خطب الناس في المصلى على المنبر عثمان فعله مرة ثم تركه حتى أعاده مروان ، وكأن أبا سعيد لم يطلع على ذلك . وفيـه دليل على مشروعية خطبة العيد وأنها كخطب الجمع أمر ووعظ وليس فيه أنها خطبتان كالجمعة وأنه يقعد بينهما ولعله لم يثبت ذلك من فعله صلى الله عليه وسلم وإنمـا صنعه الناس قياساً على الجمعة ١١ – ﴿ وَعَنْ عَمْرُو بِنْ شَعِيبِ رَضَّى اللَّهُ عَنْهُ ﴾ هو أبو إبراهيم عمرو بن شعيب بن محمد بن عبـد الله بن عمرو بن العاص سمع أياه وابن المسيب وطاوساً وروى عنه الزهرى وجماعة ولم يخرج الشيخان حديثه وضمير أبيه وجده إن كان معناه أن أياه شعيباً روى عرب جده محمد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

كذا فيكون مرسلا لأن جده محمداً لم يدرك الني صلى الله عليه وسلم وإن كان الضمير الذي في أبيه عائداً إلى شعيب والضمير في جده إلى عبد الله فيراد أن شعيباً روى عن جده عبد الله فشعيب لم يدرك جده عبد الله فلهذه العلة لم يخرجا حديثه وقال الذهبي قد ثبت سماع شعيب من جده عبد الله وقد احتج به أرباب السنن الأربعة وابن خريمـة وابن حبان والحاكم ﴿ عن أبيـه عن جده قال : قال نى الله صلى الله عليه وسلم والتَّكْبيرُ في الفِطْر ﴾ أي في صلاة عيد الفطر ﴿ سَبْعٌ فِي الْأُولَى ﴾ أي في الركعة الأولى ﴿ وَخَمْسٌ فِي الْأَخْرَى ﴾ أي الركعة الآخرى ﴿ وَالقِرَاءَةُ ﴾ الحمد وسورة ﴿ بَعْدَهُمَا كِالتَّيْهِمَا ، أخرجه أبو داود ونقل الترمذي عن البخاري تصحيحه ﴾ وأخرجه أحمد وعلى بن المديني وصححاه وقد رووه من حـديث عائشة وسـعد القرظي وابن عباس وابن عمر وكثير بن عبد الله والكل فيه ضعفاء وقد روى عن على عليه السلام وابن عباس موقوفاً قال ان رشد إنما صاروا إلى الآخذ بأفوال الصحابة في هذه المسئلة لآنه لم يثبت فيها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم شي. (قلت) وروى العقيلي عن أحمد ابن حنبل أنه قال: ليس يروى في التكبير في العيدين حديث صحيح . هذا والحديث دليل على أنه يكبر في الأولى من ركعتي العيد سبعاً ويحتمل أنها تكبيرة الافتتاح وأنها من غيرها والأوضح أنها من دونها وفيها خلاف وقال فى الهدى النبوى إن تكبيرة الافتتاح منها إلا أنه لم يأت بدليل ، وفي الثانية خمساً وإلى هذا ذهب جماعة من الصحابة وغيرهم وخالف آخرون فقالوا خمس في الأولى وأربع في الثانية وقيل ثلاث في الأولى وثلاث في الثانية وقيل ست في الأولى وخمس في الثانية (قلت) والأقرب العمل بحديث الباب فإنه وإن كان كل طرقه واهية فإنه يشدّ بعضها بعضاً وما عداه من الأقوال ليس فيها سنة يعمل بها . وفي الحديث دليل على أن القراءة بعـ التكبير في الركعتين وبه قال الشافعي ومالك وذهب الهادي إلى أن القراءة قبله فيهما واستدل له فى البحر بما لا يتم دليلا وذهب الباقر وأبو حنيفة إلى

أنه يقدم التكبير في الأولى ويؤخره في الثانية ليوالي بين القراءتين . واعلم أن قول المصنف إنه نقل الترمذي عن البخـاري تصحيحه وقال في تلخيص الحبـير إنه قال البخاري والترمذي إنه أصح شي. في هذا الباب: فلا أدرى من أين نقله عن الترمذي؟ فإن الترمذي لم يخرج في سننه رواية عمرو بن شعيب أصلا بل أخرج رواية كثير بن عبد الله عن أبيه غن جده وقال حديث جدّ كثير أحسن شيء روى في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال وفي الباب عن عائشة وابن عمسر وعبد الله بن عمرو ولم يذكر عر. ﴿ البخاري شيئًا وقد وقع للبيهتي في السنن الكبرى هذا الوهم بعينه إلا أنه ذكره بعد روايته لحديث كثير فقال قال أبو عيسى سألت محمدا يعنى البخاري عن هذا الحديث فقال ليس في هذا الباب شيء أصح منه قال وحديث عبد الله بن عبد الرحمن الطائني عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في هذا الباب وهو صحيح أيضاً انتهى كلام البهيق. ولم نجد في البرمذي شيئًا بمـا ذكره وقد نبه في تنقيح الأنظار على شيء من هــذا وقال والعجيب أن ابن النحوى ذكر فى خلاصته عن البهتي أن الترمذي قال سألت محمداً عنه الخ وبهذا يعرف أن المصنف قلد في النقل عن الترمذي عن البخاري الحافظ البهتي ولهذا لم ينسب حديث عمرو بن شعيب إلا إلى أبي داود والأولى العمـل بحديث عمرو لما عرفت أنه أشنى شيء في الباب وكان صلى الله عليه وسلم يسكت بين كل تكبيرتين سكنة لطيفة ولم يحفظ عنه ذكر معين بين التكبيرتين ولكن ذكر الخلال عن ابن مسعود أنه قال يحمد الله ويثنى عليه ويصلي على الذي صلى الله عليه وسلم وأخرج الطبراني في الكبير عن ابن مسعود دأن بين كل تكبيرتين قدر كلمتين ، وهو موقوف وفيه سلمان بن أرقم ضعيف وكان ابن عمر مع تحريه للاتباع يرفع يديه معكل تكبيرة

17 ـــ ﴿ وَعَنَ أَبِي وَاقَدَ ﴾ بقاف ومهملة اسم فاعل من وقد اسمه الحارث اين عوف الليثي قديم الإسلام قيل إنه شهد بدرا وقيل إنه من مسلمة الفتح والاول (٦ ــ سبل السلام ــ ٢)

أصح . عداده فى أهـل المدينة ، وجاور بمـكة ، ومات بها سنة ثمـان وستين ﴿ اللَّهِ يَى رضى الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ فى الفطر والأضحى بق ﴾ أى فى الآولى بعد الفاتحة ﴿ واقتربت ﴾ أى فى الثانية بعدها ﴿ أخرجه مسلم ﴾ فيه دليل على أن القراءة بهما فى صلاة العيد سنة وقد سلف أنه يقرأ فيهما بسبح والغاشية والظاهر أنه كان يقرأ هذا تارة وهذا تارة وقد ذهب إلى سُغية ذلك الشافعي ومالك

17 – ﴿ وعن جابر رضى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان يوم العيد خالف الطريق . أخرجه البخارى ﴾ يعنى أنه يرجع من مصلاه من جهة غير الجهة التى خرج منها إليه قال الترمذى : أخذ بهذا بعض أهل العلم واستحبه للإمام وبه يقول الشافعي انتهى . وقال به أكثر أهل العلم ويكون مشروعا للإمام والمذى أشار اليه بقوله :

15 — ﴿ ولابى داود عن ابن عمر نحوه ﴾ ولفظه فى السنن عن ابن عمر وأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخذ يوم العيد فى طريق ثم رجع فى طريق أخرى ، فيه دليل أيضاً على مادل عليه حديث جابر واختلف فى وجه الحكمة فى ذلك فقيل ليسلم على أهل الطريقين وقيل لينال بركته الفريقان وقيل ليقضى حاجة من له حاجة فيهما وقيل ليظهر شعائر الإسلام فى سائر الفجاج والطرق وقيل ليغيظ المنافقين برؤيتهم عزة الإسلام وأهله ومقام شعائره وقيل لتكثر شهادة البقاع فإن الذاهب إلى المسجد أو المصلى إحدى خطواته ترفع درجة والاخرى تحط خطيئة حتى يرجع إلى منزله وقيل وهو الاصح أنه لذلك كله من الحكم التي لا يخلو فعله عنها وكان ابن عمر مع شدة تحريه للسنة أيكبر من بيته إلى المصلى

١٥ - ﴿ وعن أنس رضى الله عنه قال ، قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة ولهم يومان يلعبون فيهما فقال «قَدْ أَبْدَلَكُمُ اللهُ مِهِما خَيْرًا مِنْهُما : يَوْمَ

الأُفخى ويَوْمَ الفِطْرِ ، أخرجه أبو داود والنسائى بإسناد صحيح ﴾ الحديث يدل على أنه قال صلى الله عليه وسلم ذلك عقيب قدومه المدينة كما تقتضيه الفاء والذى فى كتب السير أن أول عيد شرع فى الإسلام عيد الفطر فى السنة الثانية من الهجرة وفيه دليل على أن إظهار السرور فى العيدين مندوب وأن ذلك من الشريعة التى شرعها الله لعباده إذ فى إبدال عيد الجاهلية بالعيدين المذكورين دلالة على أنه يفعل فى العيدين المشروعين مايفعله الجاهلية فى أعيادها وإنما خالفهم فى تعيين الوقتين (قلت) هكذا فى الشرح ومراده من أفعال الجاهلية ما ليس بمحظور ولا شاغل عن طاعة . وأما التوسعة على العيال فى الاعياد بما حصل لهم من ترويح البدن وبسط النفس من كلف العبادة فهو مشروع ؛ وقد استنبط بعضهم كراهية الفرح فى أعياد المشركين والتشبه بهم وبالغ فى ذلك الشيخ الحكبير أبو حفص البستى من الحنفية وقال : من أهدى فيه بيضة إلى مشرك تعظيها لليوم فقد كفر بالله .

17 — ﴿ وعن على رضى الله عنه قال : من السنة أن يخرج إلى العيد ماشياً رواه الترمذى وحسنه ﴾ تمامه من الترمذى و وأن يأكل شيئاً قبل أن يخرج
قال أبو عيسى والعمل على هذا الحديث عند أكثر أهل العلم يستحبون أن يخرج الرجل إلى العيد ماشيا وأن يأكل شيئاً قبل أن يخرج قال أبو عيسى ويستحب أن لا يركب إلا من عذر انتهى . ولم أجد فيه أنه حسنه ولا أظن أنه يحسنه لانه رواه من طريق الحارث الاعور وللمحدثين فيه مقال وقد أخرج الزهرى مرسلا: أنه صلى الله عليه وسلم ماركب في عيد ولا جنازة . وكان ابن عمر يخرج الى العيد ماشياً ويعود ماشياً ، وتقييد الأكل بقبل الخروج بعيد الفطر لما مر مرب حديث عبد الله بن بريدة عن أبيه وروى ابن ماجه من حديث أبي رافع وغيره : أنه صلى الله عليه وسلم كان يخرج إلى العيد ماشياً ويرجع ماشياً . ولكنه بوب البخارى في الصحيح عن المضى والركوب إلى العيد فقال • باب المضى والركوب إلى العيد فسوى بينهما كأنه لما رأى من عدم صحة الحديث فرجع إلى الاصل في التوسعة فسوى بينهما كأنه لما رأى من عدم صحة الحديث فرجع إلى الاصل في التوسعة فسوى بينهما كأنه لما رأى من عدم صحة الحديث فرجع إلى الاصل في التوسعة فسوى بينهما كأنه لما رأى من عدم صحة الحديث فرجع إلى الاصل في التوسعة فسوى بينهما كأنه لما رأى من عدم صحة الحديث فرجع إلى الاصل في التوسعة فسوى بينهما كأنه لما رأى من عدم صحة الحديث فرجع إلى الاصل في التوسعة فسوى بينهما كأنه لما رأى من عدم صحة الحديث فرجع إلى الاصل في التوسعة في المنه من حديث أبه في المنه من عدم صحة الحديث فرجع إلى الاصل في التوسعة في المنه من عدم صحة الحديث فرجع إلى الاصل في التوسعة في المنه من عدم صحة الحديث فرجع إلى الاصل في التوسعة في المنه من حديث أبيه وروى المنه من عدم صحة الحديث فرجع إلى الاصل في التوسعة في المنه من حديث أبه من حد

١٧ – ﴿ وَعَنِ أَبِي هُرُيْرَةً رَضَى اللَّهُ عَنِـــهُ أَنْهُمُ أَصَابُهُمْ مَطْرٌ فَي يُومُ عَيْدُ فصلي بهم النبي صلى الله عليه وسلم صلاة العيد في المسجد . رواه أبو داود بإسناد لين ﴾ لأن في إسناده رجلا مجهولا ورواه ابن ماجه والحاكم بإسناد ضعيف وقد اختلف العلماء على قو لين هل الأفضل في صلاة العيد الخروج إلى الجبانة أو الصلاة في مسجد البلد إذا كان واسعا ؟ الثاني قول الشافعي أنه إذا كان مسجد البلد واسعاً صلوا فيه ولا يخرجون فكلامه يقضى بأن العلة في الخروج طلب الاجتماع ولذا أمر صلى الله عليه وسلم بإخراج العواتق وذات الخدور فإذا حصل ذلك في المسجد فهو أفضل ولذلك فإن أهل مكة لا يخرجون لسعة مسجدها وضيق أطرافها وإلى هذا ذهب الإمام يحيي وجماعة قالوا : الصلاة في المسجد أفضل والقول الأول للهادوية ومالك أن الخروج إلى الجبانة أفضل ولو اتسع المسجد للناس. وحجتهم محافظته صلى الله عليه وسلم على ذلك ولم يصل في المسجد إلا لعذر المطر ولا يحافظ صلى الله عليه وسلم إلا على الافضل ولقول على عليه السلام فإنه روى أنه خرج إلى يصلي بضعفة الناس في المسجد، قالوا فإن كان في الجبانة مسجد ،كشوف فالصلاة فيه أفضل وإن كان مسقوفا ففيه تردد ﴿ فائدة ﴾ التكبير في العيدين مشروع عند الجماهير فأما تكبير عيد الإفطار فأوجبه الناصر لقوله تعالى (ولتكبروا الله على ماهداكم) والاكثر أنه سنة ووقته مجهول مختلف فيه على قولين فعندالاكثر أنه من عند خروج الإمام للصلاة إلى مبتدإ الخطبة وذكر فيه البيهقي حديثين وضعفهما لكن قال الحاكم هذه سنة تداولها أئمة الحديث وقد صحت به الرواية عن ابن عمر وغيره من الصحابة : والثاني للناصر أنه من مغرب أول ليلة من شوال إلى عصر يومها خلف كل صلاة . وعند الشافعي إلى خروج الإمام أو حتى يصلى أو حتى يفرغ من الخطبة . أقوال عنه . وأما صفته فني فضائل الاوقات للبيهتي بإسناده إلى سلبان ﴿ أَنَّهُ كَانَ يَعْلَمُهُمُ النَّكِيرِ وَيَقُولَ كَبُرُوا : اللَّهُ أَكْبُرُ اللَّه

أكبر كبيرا أو قال كثيراً اللهم أنت أعلى وأجـل من أن تكون لك صاحبة أو يكون لك ولد أو يكون لك شريك في الملك أو يكون لك ولي من الذل وكبره تكبيرا اللهم اغفر لنا اللهم ارحمناء وأما تكبير عيدالنحر فأوجه أيضآ الناصر لقوله تعالى (واذكروا الله فى أيام معدودات) ولقوله (كذلك سخرها لكم لتكبروا الله على ما هداكم) ووافقه المنصور بالله وذهب الجهور إلى أنه سنة مؤكدة للرجال والنساء ومنهم من خصه بالرجال. وأما وقتمه فظاهر الآبة الكريمة والآثار عن الصحابة أنه لا يختص بوقت دون وقت إلا أنه اختلف العلماء فمنهم من خصه بعقيب الصلاة مطلقا ومنهم من خصه بعقيب الفرائض دون النوافل ومنهم من خصه بالجماعة دون الفرادي وبالمؤداة دون المقضية وبالمقيم دون المسافر وبالامصار دون القرى وأما ابتداؤه وانتهاؤه ففيه خلاف أيضا فقيل في الأول من صبح يوم عرفة وقيل من ظهره وقيل من عصره وفي الثـاني إلى ظهر ثالثه وقيـل إلى آخر أيام التشريق وقيـل إلى ظهره وقيـل إلى عصره ولم يثبت غنه صلى الله عليه وسلم في ذلك حديث واضح وأصح ماورد فيه عن الصحابة قول على وابن مسعود وأنه من صبح يوم عرفة إلى آخر أيام مني ، أخرجهما ابن المنذر . وأما صفته فأصح ماورد فيه ما رواه عبد الرزاق عن سلمان بسند صحیح « قال کبروا : الله أکبر الله أکبر ، الله أکبر کبیرا ، وقد روی عن سميد بن جبير ومجاهد وابن أبى ليلي وقول الشافعي وزاد فيه « ولله الحمد » وفي الشرح صفات كثيرة واستحسانات عن عدة من الأُمَّة ، وهو بدل على التوسعة في الامر وإطلاق الآية يقتضي ذلك . واعلم أنه لا فرق بين تكبير عيد الإفطار وعيد النحر في مشروعيـة التكبير لاستواء الأدلة في ذلك وإن كان المعروف عنـد الناس إنمـا هو تكبير عيد النحر وقد ورد الامر في الآية بالذكر في الأيام المعدودات والآيام المعلومات وللعلماء قولان منهم من يقول هما مختلفان فالأيام المعدودات أيام التشريق والمعلومات أيام العشر ذكره البخارى

عن ابن عباس تعليقا ووصله غيره وأخرج ابن مردويه عن ابن عباس و إن المعلومات: التي قبـل أيام التروية ويوم التروية ويوم عرفة. والمعـدودات: أيام التشريق، وإسناده صحيح وظاهره إدخال يوم العيد في أيام التشريق. وقد روى ابن أبي شيبة عن ابن عباس أيضا « إن المعلومات يوم النحر وثلاثة أيام بعــده » ورجحه الطحاوي لقوله (ليـذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام) فإنها تشعر بأن المراد أيام النحر انتهى . وهذا لا يمنع تسمية أمام العشر معلومات ولا أيام التشريق معدودات بل تسمية التشريق معدودات متفق عليه لفوله تمالي (واذكروا الله في أيام معدودات) وقد ذكر البخاري عن أبي هريرة وابن عمر تعليقاً : أنهما كانا يخرجان إلى السوق أيام العشر يكبران ويكبر الناس بتكبيرهما . وذكر البغوى والبيهتي ذلك قال الطحاوي كان مشايخنا يقولون يذلك التكبير أيام العشر جميعها ﴿ فَأَنَّدَهُ ثَانِيةٌ ﴾ يندب لبس أحسن الثياب والتطيب بأجود الاطياب في يوم العيـد ويزيد في الاضحى الضحية بأسمن ما يجد لما أخرجه الحاكم من حديث الحسن السبط قال: أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في العيدين أن نلبس أجود ما نجد وأن نتطيب بأجود ما نجد وأن نضحي بأسمن ما نجد : البقرة عن سبعة والجزور عن عشرة وأن نظهر التكبير والسكينة والوقار، قال الحاكم بعد إخراجه من طريق إسحق بن برزخ لولا جهالة إسحق هذا لحكمت للحديث بالصحة (قلت) ليس بمجهول فقد ضعفه الازدى ووثقه ان حبان . ذكره في التلخيص .

باب صلاة الكسوف

ا __ ﴿ عن المغيرة بن شعبة رضى الله عنه قال انكسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم مات إبراهيم ﴾ أى ابنه عليه السلام وموته في العاشرة من الهجرة وقال أبو داود في ربيع الأول يوم الثلاثاء لعشر خلون

منه وقيل في الرابعة ﴿ فقال الناس انكسفت الشمس لموت إبراهيم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴾ أي رادًّا علمم ﴿ ﴿ إِنَّ الشَّمْسَ والقَمَرَ آيَتان مِنْ آماتِ آته لا يَنْكَسِفان لِمَوْتِ أَحَـدٍ وَلَا لِحَياتِهِ فَإِذَا رَأَ يُتُمُونُهَا فَادْعُوا اللهَ وَصَلُّوا ﴾ هـذا لفظ مسلم ولفظ البخارى « فصلوا وادعوا الله ، ﴿ حَتَّى تَنْكَشَفَ ، ﴾ ليس هـذا اللفظ في البخاري بل هو في مسلم ﴿ متفق عليه ﴾ يقال كسفت الشمس: بفتح الكاف وتضم نادرا وانكسفت وخسفت بفتح الخاء وتضم نادرا وانخسفت واختلف العلماء في اللفظين هل يستعملان في الشمس والقمر ، أو مختص كل لفظ واحد منهما ، وقد ثبت في القرآن نسة الحسوف إلى القمر ، وورد في الحديث خسفت الشمس كما ثبت في نسبة الكسوف إلىهما وثبت استعالها منسوبين إلىهما فيقال فهما الشمس والقمر ينخسفان وينكسفان إنما الذى لم يرد فى الاحاديث نسبة الكسوف إلى الفمر على جهة الانفراد ، وعلى هـذا مدل استعال الفقهاء فإنهم يخصون الكسوف بالشمس والحسوف بالقمر ، واختاره ثعلب، وقال الجوهري إنه أفصح ، وقيل يقـال بهما في كل منهما . والكسوف لغـة النغير إلى السواد ، والحسوف النقصان ، وفي ذلك أقوال أحر ، وإنما قالوا إنها كسفت لموت إبراهيم لانهما كسفت في غير يوم كسوفها المعتاد، فإن كسوفها في العاشر أو الرابع لايكاد يتفق فلذا قالوا إنما هو لاجل هـذا الخطب العظيم • فردّ علمهم صلى الله عليه وسلم ذلك وأخبرهم أنهما علامتان من العلامات الدالة على وحدانيـة الله تعــالى وقدرته وعلى تخويف عباده من بأسه وسطوته . والحــــديث مأخوذ مر . _ قوله تعــالى (وما نرسل بالآيات إلا تخويفا) وفي قوله = لحياته = مع أنهم لم يدعوا ذلك بيان أنه لا فرق بين الامرين فكما أنكم لاتقولون بكسوفهما لحياة أحد كذلك لا يكسفان لموته ، أو كأن المراد من حياته صحته من مرضه ونحوه ، ثم ذكر القمر مع أن الكلام خاص بكسوف الشمس زيادة في الإفادة ، والبيان أن حكم النيِّرين واحـد في ذلك ثم أرشد العباد إلى ما يشرع عند رؤية ذلك من الصلاة والدعاء ويأتى صفة الصلاة والآمر دليل الوجوب إلا أنه حمله الجمهور على أنه سنة مؤكدة لانحصار الواجبات في الجنس الصلوات وصرح أبو عوانة في صحيحه بوجوبها، ونقل عن أبي حنيفة أنه أوجبها وجعل صلى الله عليه وسلم غاية وقت الدعاء والصلاة انكشاف الكسوف فدل على أنها تفوت الصلاة بالانجلاء، فإذا انجلت وهو في الصلاة فلا يتمها بل يقتصر على مافعل إلا أن في رواية لمسلم: فسلم وقد انجلت، فدل أنه يتم الصلاة وإن كان قدحصل الانجلاء ويؤيده القياس على سائر الصلوات فإنها تقيد بركعة كما سلف، فإذا أتى بركعة أتمها. وفيه دليل على أن فعلها يتقيد بحصول السبب في أي وقت كان مر الاوقات، وإليه ذهب الجمهور وعند أحمد وأبي حنيفة ما عدا أوقات الكراهة ﴿ وفي رواية للبخارى ﴾ أي عن المغيرة ﴿ حَتَى تَشْجَلَى ﴾ عوض قوله تنكشف والمعنى واحد

٢ - ﴿ وللبخارى من حدیث أبی بكرة * فَصَلُّوا وادْعُوا حَتَّى يَنْكَشِفَ مَا بِكُمْ ﴾
 هو أول حـــدیث ساقه البخاری فی باب الكسوف ولفظه * یكشف » والمراد پر تفع ما حل بكم من كسوف الشمس أو القمر

٣ ـ ﴿ وعن عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسدلم جهر في صلاة الكسوف بقراءته فصلى أربع ركعات ﴾ أى ركوعات بدليل قولها ﴿ في ركعتين وأربع سجدات. متفق عليه وهذا لفظ مسلم ﴾ الحديث دل على شرعية الجهر بالقراءة في صلاة الكسوف، والمراد هنا كسوف الشمس لما أخرجه أحمد بلفظ * خسفت الشمس * وقال * ثم قرأ فجهر بالقراءة ، وقد أخرج الجهر أيضا الترمذي والطحاوي والدار قطني ، وقد أخرج ابن خزيمة وغيره عن على عليه السلام مرفوعا الجهر بالقراءة في صلاة الكسوف ، وفي ذلك أقوال أربعة (الأول) أنه يجهر بالقراءة مطلقا في كسوف الشمس والقمر لهذا الحديث وغيره * وهو وإن كان واردا في كسوف الشمس ، فالقمر مثله لجمعه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بينهما في الحكم حيث قال * فإذا رأيتموهما أى كاسفتين قصلوا وادعو * والأصل استواؤهما حيث قال * فإذا رأيتموهما أى كاسفتين قصلوا وادعو * والأصل استواؤهما

في كيفية الصلاة ونحوهما وهو مذهب أحمد وإسحاق وأبى حنيفة وانن خزيمـة وابن المنذر وآخرين (الثاني) يسرّ مطلقا لحديث ابن عباس أنه صلى الله عليـه وسـلم قام قياما طويلا نحواً من سورة البقرة . فلو جهر لم يقدره بمــا ذكر وقد علق البخـارى عن ابن عبـاس : أنه قام بجنب النبي صلى الله عليه وسلم في الكسوف فلم يسمع منه حرفًا . ووصله البهتي من ثلاثة طرق أسانيدها واهية فيضعف القول بأنه يحتمل أن ابن عباس كان بعيداً منه صلى الله عليه وسـلم فلم يسمع جهره بالقراءة (الثالث) أنه يخير فهما بين الجهر والإسرار لثبوت الأمرين عنه صلى الله عليه وسلم كما عرفت من أدلة القولين (الرابع) أنه يسر في الشمس ويجهر في القمر وهو لمن عدا الحنفية من الأربعة عملا بحديث ابن عباس وقياسا على الصلوات الحنس وما تقدم من دليل أهــل الجهر مطلقا أنهض بمـا قالوه . وقد أفاد حديث الباب أن صفة صلاة الكسوف ركعتان في كل ركعة ركوعان وفي كل ركعة سجدتان ويأتي في شرح الحديث الرابع الخلاف في ذلك ﴿ وَفَى رَوَايَةٍ ﴾ أي لمسلم عن عائشة ﴿ فَبَعَثُ ﴾ أَى الذي صلى الله عليه وسلم ﴿ مَنَادِياً يَنَادَى : الصَّـلاة جَامِعَة ﴾ بنصب الصلاة وجامعة فالأول على أنه مفعول فعل محذوف أي احضروا ، والثاني على الحال ويجوز رفعهما على الابتداء والخبر وفيه تقادير أخر . وهو دليل على مشروعية الإعلام بهذا اللفظ للاجتماع لهـا ولم يرد الأمر بهذا اللفظ عنه صلى الله عليه وسـلم الا في هذه الصلاة

٤ — ﴿ وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال انخسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى فقام قياما طويلا نحواً من قراءة سورة البقرة ثم ركع ركوعا طويلا ثم رفع فقام قياما طوي وهو دون القيام الأول ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الأول ثم رفع رأسه ثم سجد ثم قام قياما طويلا وهو دون القيام الأول ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الأول ثم رفع فقام قياما وفع فقام قياما طويلا وهو دون الوكوع الأول ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الوكوع الأول ثم رفع وقام قياما وفع فقام قياما طويلا وهو دون القيام الأول ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون المحدون القيام الأول ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون المحدون القيام الأول ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون المحدون المحدون المحدون المحدون القيام الأول ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون المحدون القيام الأول ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون المحدون المحد

الركوع الاول ثم رفع رأسه ثم سجد ثم انصرف وقد انجلت الشمس فخطب الناس . متفق عليه . واللفظ للبخاري ﴾ قوله فصلي ظاهر الفاء التعقيب وأعلم أن صلاة الكسوف رويت على وجوه كثيرة ذكرها الشيخان وأبو داود وغيرهم وهي سنة باتفاق العلماء . وفي دعوى الاتفاق نظر لانه صرح أبو عوانة في صحيحه بوجوبها وحكى عرب مالك أنه أجراها مجرى الجمعة وتقدم عن أبي حنيفة إيجابها ومذهب الشافعي وجماعة أنها تسن في جماعة وقال آخرون فرادي وحجة الاولين الاحاديث الصحيحة من فعله صلى الله عليه وسلم لها جماعة ثم اختلفوا في صفتها فالجمهور أنها ركعتان في كل ركعة قيامان وقراءتان وركوعان والسجود سجدتان كغيرها وهـذه الكيفية ذهب إليها مالك والشافعي والليث وآخرون وفي قولهُ ﴿ نحواً مِن قراءة سورة البقرة ؛ دليل على أنه يقرأ فيها القرآن ، فال النووى: اتفق العلماء أنه يقرأ في القيام الأول من أول ركعة الفاتحة واختلفوا في القيام الثاني ومذهبنا ومالك أنها لاتصح الصلاة إلا بقراءتها وفيه دليـل على شرعية طول الركوع قال المصنف لم أر في شيء من الطرق بيان ماقاله صلى الله علميه وسلم فيه إلا أن العلماء اتفقوا أنه لا قراءة فيه وإنما المشروع فيه الذكر من تسبيح وتكبير وغيرهما وفي قوله دوهو دون الأول، دلالة على أن القيام الذي يعقبه السجود لا تطويل فيـه وأنه دون الأول وإن كان قد وقع في رواية مسـلم في حديث جابر ﴿ أَنَّهُ أَطَالُ ذَلِكُ ۗ لَكُنْ قَالَ النَّوْوِي إِنَّهَا شَاذَةً فَلَا يَعْمَلُ بِهَا وَنَقَلَ القاضي إجماع العلماء أنه لايطول الاعتدال الذي يلي السجود وتأول هذه الرواية بأنه أراد بالإطالة زيادة الطمأنينة ولم يذكر في هذه الرواية طول السجود ولكنه قد ثبتت إطالته في رواية أبي موسى عند البخـاري وحديث ابن عمر عند مسـلم قال النووي قال المحققون من أصحابنا وهو المنصوص للشافعي أنه يطول للأحاديث الصحيحة بذلك فأخرج أبو داود والنسائي من حديث سمرة «كان أطول ما يسجد في صلاة قط ، وفي رواية مسلم من حديث جأبر « وسجوده نحو من ركوعه ، وبه

جزم أهل العلم بالحديث ويقول عقيب كل ركوع سمع الله لمن حمده ثم يقول عقيبه : ربنا لك الحمد إلى آخره ويطول الجلوس بين السجدتين فقد وقع في رواية مسلم لحديث جابر إطالة الاعتدال بين السجدتين قال المصنف لم أقف عليه في شيء من الطرق إلا في هذا ونقلُ الغزالي الاتفاقَ على عدم إطالته مردودٌ وفي قوله • ثم قام قياما طويلا وهو دون القيام الأول ، دليل على إطالة القيام في الركعة الثانية ولكنه دون القيام في الركعة الأولى وقد ورد في رواية أبي داود عرب عروة • أنه قرأ آل عمران ، قال ابن بطال لا خلاف أن الركعة الأولى بقيامها وركوعها تكون أطول من الركعة الثانية بقيامها وركوعها واختلف في القيام الاول من الثانية وركوعه هل هما أقصر من القيام الثاني من الاولى وركوعه أو يكونان سواء؟ قيل وسبب هذا الخلاف فهم معنى قوله • وهو دون القيام الأول ، هل المراد به الأول من الثانية أو يرجع إلى الجميع فيكون كل قيام دون الذي قبله وفي قوله ﴿ فَخْطُبِ النَّاسِ ۗ دليل على شرعية الخطبة بعد صلاة الكسوف ، وإلى استحبامها ذهب الشافعي وأكثر أئمة الحديث، وعن الحنفية: لا خطبة في الكسوف لانها لم تنقل، وتُعُفِّب بالاحاديث المصرحة بالخطبة والقول بأن الذي فعله صلى الله عليه وسلم لم يقصد به الخطبة بل قصد الرد على من اعتقد أن الكسوف بسبب موت أحد مُتَعَقَّبُ بأن رواية البخاري و فحمد الله وأثني عليه ، وفي رواية « شهد أنه عبده ورسوله » وفي رواية للبخاري « أنه ذكر أحوال الجنة والنار وغير ذلك • وهذه مقاصد الخطبة وفي لفظ مسلم من حديث فاطمة عن أسماء قالت خطب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال أما بعد مامن شيء لم أكن أريته إلا وقد أريته في مقامي هذا حتى الجنة والنار وإنه قد أوحي إلى أنكم تفتنون في القبور قريبا أو مثل فتنة المسيح الدجال ـ لا أدرى أي ذلك قالت أسماء، فيؤتى أحدكم فيقال ماعلمك بهذا الرجل فأما المؤمن أو الموقن ـ لا أدرى أى ذلك قالت أسما. ، فيقول هو محمد رسول الله جاءنا بالبينات والهدى فأجبنا

وأطعنا ثلاث مرات ثم يقال نم قد كنا نعلم أنك تؤمن به فنم صالحًا ، وفى مسلم رواية أخرى فى الخطبة بألفاظ فيها زيادة ﴿ وفى رواية لمسلم ﴾ أى عن ابن عباس ﴿ صلى ﴾ أى النبي صلى الله عليه وسلم ﴿ حين كسفت الشمس ثمانى ركعات ﴾ أى ركوعات ﴿ فىأربع سجدات ﴾ فى ركعتين لأن كل ركعة لها سجدتان والمراد أنه ركع فى كل ركعة أربع ركوعات فيحصل فى الركعتين ثمان ركوعات وإلى هذه الصفة ذهبت طائفة .

٥ — ﴿ وعن على رضى الله عنه ﴾ أى وأخرج مسلم عنه ﴿ مثل ذلك ﴾ أى مثل رواية ابن عباس .

7 — ﴿ وله ﴾ أى لمسلم ﴿ عن جابر ﴾ بن عبد الله ﴿ صلى ﴾ أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ﴿ ست ركعات بأربع سجدات ﴾ أى صلى ركعتين فى كل ركعة ثلاث ركوعات وسجدتان .

٧ - ﴿ وَلَابِي دَاود عِن أَبِي بِن كَعِب رَضِي الله عنه صلى ﴾ أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم ﴿ فَرَكُع خَسَ رَكُعَات ﴾ أي ركوعات في كل ركعة ﴿ وسجد سجدتين و فعل في الثانية مثل ذلك ﴾ ركع خَسَ ركوعات وسجد سجدتين ، إذا عرفت هذه الأحاديث فقد يحصل من جموعها أن صلاة الكسوف ركعتان اتفاقا إنما اختلف في كية الركوعات في كل ركعة فحصل من جموع الروايات التي ساقها المصنف أربع صور (الأولى) ركعتان في كل ركعة ركوعان وبهذا أخذ الشافعي ومالك والليث وأحمد وغيرهم وعليها دل حديث عائشة وجابر وابن عباس وابن عبر قال ابن عبد البر هو أصح ماني الباب وباقي الروايات معللة ضعيفة (والثانية) ركعتان أيضا في كل ركعة ثلاث ركوعات وعليها دل حديث جابر (والزابعة) ركعتان أيضا في كل ركعة ثلاث ركوعات وعليها دل حديث جابر (والرابعة) ركعتان أيضا بركع في كل واحدة ركوعات وعليها دل حديث جابر (والرابعة) ركعتان أيضا بركع في كل واحدة خمس ركوعات ولما اختلفت الروايات اختلف العلماء فالجهور أخدنوا بالاولى

لما عرفت من كلام ابن عبد البر وقال النووى فى شرح مسلم إنه أخذ بكل نوع بعض الصحابة وقال جماعة من المحققين إنه مخير بين الأنواع فأيها فعل فقد أحسن وهو مبنى على أنه تعدد الكسوف وأنه فعل هذا تارة وهذا أخرى ولكن التحقيق أن كل الروايات حكاية عن واقعة واحدة هى صلاته صلى الله عليه وسلم يوم وفاة إبراهيم ولهذا عول الآخرون على إعلال الاحاديث التى حكت الصور الثلاث قال ابن القيم: كبار الائمة لا يصححون التعدد لذلك كالإمام أحمد والبخارى والشافعي ويرونه غلطاً وذهبت الحنفية إلى أنها تصلى ركعتين كسائر النوافل

٨ - ﴿ وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال ما هبت الربح قط إلا جثا ﴾ بالجيم والمثلثة ﴿ النبى صلى الله عليه وسلم على ركبتيه ﴾ أى برك عليهما وهى قعدة الخافة لا يفعلها فى الاغلب إلا الخائف ﴿ وقال ﴿ اللَّهُمّ الْجَعَلْهَا رَحْمَةً وَلا تَجْعَلْها عَذَابًا ﴾ رواه الشافعى والطبرانى ﴾ الربح اسم جنس صادق على ما يأتى با لرحمة ويأتى بالعذاب وقد ورد فى حديث أبى هريرة مرفوعا ﴿ الربح من روح الله تأتى بالرحمة وبالعداب فلا تسبوها ، وقد ورد فى تمام حديث ابن عباس ﴿ اللهم اجعلها رياحاً ولا تجعلها رياء ، وهو يدل أن المفرد يختص بالعذاب والجمع بالرحمة قال ابن عباس فى كتاب الله (إنا أرسلنا عليهم ريحاً صرصراً ... إذ أرسلنا عليهم رواه الشافعى فى الدعوات الكبير وهو بيان أنها جاءت جموعة فى الرحمة ومفردة فى العذاب فاستشكل مافى الحديث من طلب أن تكون رحمة ، وأجيب بأن المراد كا تهب عليهم ريح أخرى فتكون رحماً لا رياحا .

وعنه ﴾ أى ابن عباس ﴿ رضى الله عنه صلى فى زلزلة ست ركعات ﴾
 أى ركوعات ﴿ وأربع سجدات ﴾ أى صلى ركعتين فى كل ركعة ثلاث ركوعات ﴿ وقال مكذا صلاة الآية . رواه البيهتى وذكر الشافعى عن على مثله دون آخره ﴾

وهو قوله • هكذا صلاة الآيات • أخرجه البهتى من طريق عبد الله بن الحارث أنه كان ذلك في زلزلة في البصرة ورواه ابن أبي شيبة من هذا الوجه مختصرا: أن ابن عباس صلى بهم في زلزلة أربع سجدات ركع فيها ستا . وظاهر اللفظ أنه صلى بهم جماعة وإلى هذا ذهب القاسم مر. الآل وقال يصلى الأفزاع مثل صلاة الكسوف وإن شاء ركعتين ووافقه على ذلك أحمد بن حنبل ولكن قال كصلاة الكسوف (قلت) لكن في كتب الحنابلة أنه يصلى صلاة الكسوف ركعتين إذا شاء . وذهب الشافعي وغيره إلى أنه لا يسن التجميع وأما صلاة المنفرد فحسن، قال لآنه لم يرو أنه صلى الله عليه وسلم أمر بالتجميع إلا في الكسوفين .

باب صلاة الاستسقاء

أى طلب سقاية الله تعالى عند حدوث الجدب : أخرج ابن ماجه من حديث ابن عمر : أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « لم ينقص قوم المكيال والميزان إلا أخذوا بالسنين وشدة المؤنة وجور السلطان عليهم ، ولم يمنعوا زكاة أموالهم إلا منعوا القطر من الساء "

ا _ ﴿ وعن ابن عباس رضى الله عنه قال خرج النبي صلى الله عليه وسلم ﴾ أى من المدينة ﴿ متواضعاً متبذلا ﴾ بالمثناة الفوقية فذال معجمة أى أنه لابس ثياب البيذلة والمراد ترك الزينة وحسن الهيئة تواضعاً وإظهاراً للحاجة ﴿ متخشعاً ﴾ الخشوع فى البدن ﴿ مترسللا ﴾ من الترسل فى المشى وهو التأنى وعدم العجلة ﴿ متضرعا ﴾ لفظ أبى داود • متبذلا متواضعاً متضرعا » والتضرع التذلل والمبالغة فى السؤال والرغبة كما فى النهاية ﴿ فصلى ركعتين كما يصلى فى العيد لم يختلب خطبتكم هذه ﴾ لفظ أبى داود • ولكن لم يزل فى الدعاء والتضرع والتكبير ثم صلى ركعتين كما يصلى فى العيد » ولكن لم يزل فى الدعاء والتضرع والتكبير ثم صلى ركعتين كما يصلى فى العيد » فأفاد لفظه أن الصلاة كانت بعد الدعاء واللفظ الذى أتى به المصنف غير صريح

في ذلك ﴿ رُواهُ الْحَسْمَةُ وَصَحْمُ التَّرْمَذِي وَأَبُو عُوانَةً وَابْنَ حَبَّاتٍ ﴾ وأخرجه الحاكم والبعق والآل والدارقطني والحديث دليل على شرعية الصلاة للاستسقاء وإليه ذهب الآل وقال أبو حنيفة لا يصلي للاستسقاء وإنما شرع الدعاء فقط ثم اختلف القائلون بشرعية الصلاة فقال جماعة إنها كصلاة العيد في تكبيرها وقراءتها وهو المنصوص للشافعي عملا بظاهر لفظ ابن عباس وقال آخرون بل يصلي ركعتين لا صفة لها زائدة على ذلك وإليه ذهب جماعة من الآل ويروى عن على عليه السلام وبه قال مالك مستدلين بمـا أخرجه البخاري من حديث عباد بن تميم أنه صلى الله عليه وسلم صلى بهم ركعتين . وكما يفيده حديث عائشة الآتى قريبا وتأولوا حديث ابن عباس بأن المراد التشبيه في العدد لا في الصفة ويبعده أنه قد أخرج الدارقطني من حديث ابن عباس: أنه يكبر فيها سبعا وخمسا كالعيدين ويقرأ بسبح وهل أتاك . وإن كان في إسناده مقال فإنه يؤيده حديث الباب . وأما أبو حنيفة فاستدل بما أخرجه أبو داود والترمذي : أنه صلى الله عليه وسلم آستستى عند أحجار الزيت بالدعاء . وأخرج أبو عوانة في صحيحه : أنه شكا إليه صلى الله عليه وسلم قوم القحط فقال : • اجثوا على الركب وقولوا يارب لمارب، وأجيب عنه بأنه قد ثبت صلاة ركعتين وثبت تركها في بعض الاحيان لبيان الجواز. وقد عدّ في الهدى النبوي أنواع استسقائه صلى الله عليه وسلم (فالأول) خروجه صلى الله عليه وسلم إلى المصلى وصلاته وخطبته (والثانى) يوم الجمعة على المنبر أثناء الخطبة (والثالث) استسقاؤه على منسر المدينة استسقى مجرداً في غير الجمعة ولم يحفظ عنه فيه صلاة (الرابع) أنه استسقى وهو جالس في المسجد فرفع يديه ودعا الله عز وجل (الحامس) أنه استسقى عند أحجار الزيت قريبا من الزوراء وهي خارج باب المسجد (السادس) أنه استستى في بعض غزواته لما سبقه المشركون إلى الماء، وأغيث صلى الله عليه وآله وسلم في كل مرة استسق فيها . واختلف في الخطبة في الاستسقاء ا فذهب

الهادى إلى أنه لا يخطب فيه لقول ابن عباس « لم يخطب » إلا أنه لا يخنى أنه يننى الخطبة المشابهة لخطبتهم وذكر ماقاله صلى الله عليه وآله وسلم وقد زاد فى رواية أبي داود: أنه صلى الله عليه وسلم رقى المنبر . والظاهر أنه لا يرقاه إلا للخطبة . وذهب آخرون إلى أنه يخطب فيها كالجمعة لحديث عائشة الآتى وحديث ابن عباس . ثم اختلفوا هل يخطب قبل الصلاة أو بعدها ؟ فذهب الناصر وجماعة إلى الأول ، وذهب الشافعي وآخرون إلى الشائي مستدلين بجديث أبي هريرة عند أحمد وابن ماجه وأبي عوانة والبيهتى : أنه صلى الله عليه وسلم خرج للاستسقاء ركعتين ثم خطب . واستدل الأولون بحديث ابن عباس وقد قدمنا لفظه . وجمع بين الحديثين بأن الذي بدأ به هو الدعاء فعبر بعض عن الدعاء بالخطبة واقتصر على ذلك ولم يرو في الخطبة بعدها والراوي لتقديم الصلاة على الخطبة اقتصر على ذلك ولم يرو الدعاء قبلها وهدا جمع بين الروايتين وأما ما يدعو به فيتحرى ماورد عله صلى الله عليه وسلم من ذلك وقد أبان الألفاظ التي دعا بها صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بقوله !

لا إِلَّهَ ۚ إِلَّا أَنْتَ أَنْتَ الْغَنُّ وَنَحْنُ الْفُقَرَاءُ أَنْزِلْ عَلَيْنَا الغَيْثَ وَاجْعَلْ مَا أَنْزَلْتَ عَلَيْنَا قُوَّةً وَبَلاغًا إِلَى حِينٍ ، ثم رفع يديه فلم يزل ﴾ في سنن أبي داود « في الرفع ، ﴿ حتى رئى بياض إبطيه ثم حول إلى الناس ظهره ﴾ فاستقبل القبلة ﴿ وقلب ﴾ في سنن أبي داود « وحوّل ، ﴿ رداءه وهو رافع يديه ثم أقبل على الناس ﴾ توجه إلهم بعد تحويل ظهره عنهم ﴿ وَنَوْلَ ﴾ أي عن المنبر ﴿ فصلي ركعتين فأنشأ الله سحاية فرعدت وبرقت ثم أمطرت ﴾ تمامه في سنن أبي داود • بإذن الله فلم يأت باب مسجده حتى سالت السيول فلما رأى سرعتهم إلى الكن ضحك حتى بدت نواجذه وقال أشهد أن الله على كل شيء قدير وأنى عبد الله ورسوله، ﴿ رُواهُ أبو داود وقال غريب وإسناده جيد ﴾ وهو من تمـام قول أبي داود ثم قال أبو داود أهل المدينة يقرءون مالك يوم الدين وإن الحديث حجة لهم . وفي قوله « وعد الناس ، مايدل على أنه يحسن تقديم تبيين اليوم للناس ليتأهبوا ويتخلصوا من المظالم ونحوها ويقدموا التوية وهذه الامور واجبة مطلقاً إلا أنه مع حصول الشدة وطلب تفريجها من الله تعالى يتضيق ذلك وقد ورد في الإسرائيليات • إن الله حرم قوما من بني إسرائيل السقيا بعد خروجهم لأنه كان فهم عاص واحد ، ولفظ الناس يعم المسلمين وغيرهم ، قيل فيشرع إخراج أهل الذمة ويعتزلون المصلي. وفي الحديث دليل على شرعية رفع اليدين عند الدعاء ولكنه يبالغ في رفعهما في الاستسقاء حتى يساوى بهما وجهه ولا بجاوز بهما رأسه . وقد ثبت رفع اليدين عند الدعاء في عدة أحاديث وصنف المنـــذرى في ذلك جزءا وقال النــووى قد جمعت فيها نحواً من ثلاثين حديثًا من الصحيحين أو أحدهما وذكرها في أواخر ماب صفة الصلاة من شرح المهذب وأما حديث أنس في نفي رفع اليدين في غير الاستسقاء فالمراد به نغي المبالغة لا نغي أصل الرفع . وأما كيفية قلب الرداء فيأتى عن البخارى جعل اليمين على الشمال وزاد ابن ماجه وابن خزيمة • وجعـل الشمال على اليمين ، وفي رواية لأبي داود « جعل عطافه الأيمن على عاتقه الايسر وعطافه الايسر على عاتقه [٧ _ سيل السلام _ ٢]

الايمن وفي رواية لابي داود وأنه كان عليه خميصة سوداء فأراد أن يأخذ بأسفلها ويجعله أعلاها فلما ثقلت عليه قلبها على عائقه ويشرع للناس أن يحقوا معه لما أخرجه أحمد بلفظ وحق الناس معه وقال الليث وأبو يوسف : إنه يختص التحويل بالإمام . وقال بعضهم : لا تحول النساء . وأما وقت التحويل فعند استقباله القبلة ولمسلم أنه لما أراد أن يدعو استقبل القبلة وحول رداء ومثله في البخاري وفي الحديث دليل على أن صلاة الاستسقاء ركعتان وهو قول الجمهور وقال الهادي أربع بتسليمتين ، ووُجّه قوله بأنه صلى الله عليه وسلم استسقى في الجمعة كما في قصة الاعرابي والجمعة بالخطبتين بمنزلة أربع ركعات ولا يخفي ما فيه وقد ثبت من فعله صلى الله عليه وسلم الركعتان كما عرفت من هذا الحديث والذي قبله ولما ذهبت الحنفية إلى أنه لايشرع التحويل وقد أفاده هذا الحديث الماضي ، زاد المصنف تقوية الاستدلال على ثبوت التحويل بقوله :

٣ ـــ ﴿ وقصة التحويل فى الصحيح ﴾ أى صحيح البخارى ﴿ من حديث عبد الله ابن زيد ﴾ أى المازنى وليس هو راوى الآذان كما وهم فيه بعض الحفاظ ولفظه فى البخارى • فاستقبل القبلة وقلب رداءه » ﴿ وفيه ﴾ أى فى حديث عبد الله بن زيد ﴿ فتوجّه ﴾ أى النبي صلى الله عليه وسلم ﴿ إلى القبلة بدعو ﴾ فى البخارى بعد يدعو • وحوّل رداءه » وفى لفظ • قلب رداءه » ﴿ ثم صلى ركعتين جهر فيهما بالقراءة ﴾ قال البخارى قال سفيان وأخبرنى المسعودى عن أبى بكر قال • جعل اليمين على الشمال انتهى ، زاد ابن خزيمة • والشمال على اليمين • وقد اختلف فى حكمة التحويل فأشار المصنف إليه بإبراد الحديث وهو قوله

٤ _ ﴿ وللدارقطنى من مرسل أبى جعفر الباقر ﴾ هو محمد بن على بن الحسن ين على بن أبى طالب سمع أباه زين العابدين وجابر بن عبد الله روى عنه ابنه جعفر الصادق وغيره . ولد سنة ست وخمسين ومات سنة سبع عشرة ومائة وهو ابن ثلاث وستين سنة ودفن بالبقيع فى البقعة التى دفن فيها أبو = وعم أبيه الحسن بن

على بن أبى طالب وسمى الباقر لآنه تبقر فى العلم أى توسع فيه انتهى من جامع الأصول ﴿ وحوّل رداءه ليتحوّل القحط ﴾ وقال ابن العربى هو أمارة يينه وبين ربه " قيلله : حوِّل رداءك ليتحول حالك ، وتعقب قوله هذا بأنه يحتاح إلى نقل واعترض ابن العربى بأن التحويل للتفاوّل قال لآن من شرط الفأل أن لا يقصد إليه وقال المصنف إنه ورد فى التفاوّل حديث رجاله ثقات قال المصنف فى الفتح إنه أخرجه الدارقطنى والحاكم من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر فوصله لآن محمد بن على لتى جابرا وروى عنه إلا أنه قال : إنه رجح الدارقطنى إرساله ثم قال وعلى كل حال فهو أولى من الفول بالظن . وقوله فى الحديث الآول " جهر فيهما بالقراءة » فى بعض روايات البخارى « يجهر » ونقل ابن بطال أنه بجمع عليه أى على الجهر فى صلاة الاستسقاء وأخذ منه بعضهم أنها لا تصلى إلا فى النهار ولو كانت تصلى فى صلاة الاستسقاء وأخذ منه بعضهم أنها لا تصلى إلا فى النهار ولو كانت تصلى فى الليل لآسر قيها نهارا ولجهر فيها ليلا ، وفي هذا الآخذ أبعد لا يخنى .

■ _ ﴿ وعن أنس رضى الله عنه أن رجلا دخل المسجد يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وسلم قائم يخطب فقال يارسول الله هلكت الأموال وانقطعت السبل فادع الله عز وجل يغيثنا فرفع يديه ﴾ زاد البخارى فى رواية • ورفع الناس أيديهم ، ثم قال • اللّهُمَّ أغِثنا ﴾ وفى البخارى أسقنا ﴿ اللّهُمَّ أغِثنا ﴾ فذكر الحديث ﴿ وفيه الدعاء يإمساكها ﴾ أى السحاب عن الإمطار ﴿ متفق عليه ﴾ تمامه من مسلم : قال أنس فلا والله مانرى فى السهاء من سحاب ولا قزعة وما بيننا وبين سلع من بيت ولا دار قال فطلعت من ورائه سحابة مثل الترس فلما توسطت السهاء انتشرت ثم أمطرت قال فلا والله ما رأينا الشمس سبتا ثم دخل رجل من ذلك الباب فى الجمعة المقبلة ورسول الله صلى تصالى عليه وسلم قائم يخطب فاستقبله قائما فقال يارسول الله على الأموال وانقطعت السبل فادع الله يمسكها عنا قال فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه ثم قال • اللهم حَوّ الينا ولا علينا اللهم على الآكام والظراب وبطون الأودية ومنابت الشجر » قال فانقلعت وخرجنا نمشى فى الشمس قال

شريك فسألت أنس بن مالك أهو الرجل الأول؟ قال لا أدرى. انتهى. قال المصنف لم أقف على تسميته في حديث أنس . وهلاك الأموال يعم المواشي والأطيات وانقطاع السبل عبارة عن عدم السفر لضعف الإبل بسبب عدم المرعى والأقوات أو لأنه لما نفد ما عند الناس من الطعام لم يحدوا ما يحملونه إلى الأسواق . وقوله ويغيثنا » يحتمل فتح حرف المضارعة على أنه من غاث إما من الغيث أو الغوث ويحتمل ضمه على أنه من الإغاثة ويرجح هذا قوله « اللهم أغثنا » وفيسه دلالة على أنه يدعى إذا كثر المطر وقد بوب له البخارى « باب الدعاء إذا كثر المطر » وذكر الحديث وأخرج الشافعي في مسنده وهو مرسل من حديث المطلب بن حنطب: الحديث وأخرج الشافعي في مسنده وهو مرسل من حديث المطلب بن حنطب: أن الذي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم كان يقول عند المطر « اللهم سقيا رحمة لا سقيا عذاب ولا بلاء ولا هدم ولا غرق اللهم على الظراب ومنابت الشجر اللهم حوالينا ولا علينا » .

آ _ ﴿ وعن أنس رضى الله عنه أن عمر كان إذا قحطوا ﴾ بضم القاف وكسر المهملة أى أصابهم القحط ﴿ استسقى بالعباس بن عبد المطلب وقال ﴾ أى عمر ﴿ اللهم إنا كنا نستستى إليك بنبينا فتسقينا وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا فيسقون . رواه البخارى ﴾ وأما العباس رضى الله عنه فإنه قال * اللهم إنه لم ينزل بلاء من السهاء إلا بذنب ولم ينكشف إلا بتوبة وقمد توجهت بى القوم إليك لمكانى من السهاء إلا بذنب ولم ينكشف إلا بتوبة وقمد توجهت بى القوم إليك لمكانى من نبيك وهذه أيدينا إليك بالذنوب ونواصينا إليك بالتوبة فاسقنا الغيث ؛ فأرخت السهاء مثل الجبال حتى أخصبت الأرض ، أخرجه الزبير بن بكار فى وذكر الجديث وذكر البارزى أن عام الرمادة كان سنة ثمانى عشرة والرمادة بفتح وذكر الجديث وذكر البارزى أن عام الرمادة كان سنة ثمانى عشرة والرمادة بفتح الراء وتخفيف المي سمى العام بها لما حصل من شدة الجدب فاغبرت الأرض جدا من عدم المطر وفى هذه القصة دليل على الاستشفاع بأهل الخير والصلاح وبيت النبوة وفيه فضيلة العباس وتواضع عمر ومعرفته لحق أهل البيت رضى الله عنهم النبوة وفيه فضيلة العباس وتواضع عمر ومعرفته لحق أهل البيت رضى الله عنهم

٧ — ﴿ وعن أنس قال أصابنا ونحن مع النبي صلى الله عليه وسلم مطر قال فسر ثوبه ﴾ أى كشف بعضه عن بدنه ﴿ حتى أصابه من المطر وقال ﴿ إِنهُ حَدِيثُ عَهْدٍ بِرِبّهِ ﴾ رواه مسلم ﴾ وبؤب له البخارى فقال ﴿ باب من يمطر حتى يتحادر عن لحيته ، وساق حديث أنس بطوله وقوله ﴿ حديث عهد بربه » أى بإيجاد ربه إياه أن المطر رحمة وهي قريبة العمهد بخلق الله لها فيتبرك بها وهو دليل على استحباب ذلك .

٨ _ ﴿ وعن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا رأى المطر قال ﴿ اللَّهُمَّ صَدِيًّا نَافِعًا ﴿ أَخْرِجاه ﴾ أى الشيخان وهذا خلاف عادة المصنف فإنه يقول فيما أخرجاه : متفق عليه ﴿ والصيب من صاب المطر إذا وقع ونافعاً صفة مقيدة احترازاً عن الصيب الضار .

٩ _ ﴿ وعن سعد رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم دعا في الاستسقاء واللهُمَّ جَلَّانًا ﴾ بالجيم من التجليل والمراد تعميم الارض ﴿ سَحابًا كَثِيفًا ﴾ بفتح الدكاف فثلثة فثناة تحتية ففاء وهو ماكان رعده شديد الصوت وهو من أمارات قصاد مهملة فثناة تحتية ففاء وهو ماكان رعده شديد الصوت وهو من أمارات قوة المطر ﴿ دَلُوقًا ﴾ بفتح الدال المهملة وضم اللام وسكون الواو فقاف يقال خيل دلوق أي مندفعة شديدة الدفعة ويقال دلق السيل على القوم هجم ﴿ صَحُوكًا ﴾ بفتح أوله بزنة فعول أي ذات برق ﴿ تُمْطِرُنَا مِنْهُ رُدَاذًا ﴾ بضم الراء فذال معجمة فأخرى مثلها هو ماكان مطره دون الطش ﴿ قِطْقِطًا ﴾ بكسر القافين وسكون الطاء الأولى قال أبو زيد ، القطقط أصغر المطر ثم الرذاذ وهو فوق الفاقين على الفراد وهو فوق المناه وهو فوق الرذاذ ﴿ سَجُلًا ﴾ مصدر سجلت الماء سجلا إذا صبته صبا ؛ وصف به السحاب مبالغة في كثرة ما يصب منها من الماء حتى كأنها نفس المصدر ﴿ يَاذَا الْجِلَالِ والْ لاكُرامِ ، رواه أبو عوانة في صحيحه ﴾ وهذان الوصفان نطق بهما القرآن وفي النفسير أي الاستغناء المطلق والفضل النام الوصفان نطق بهما القرآن وفي النفسير أي الاستغناء المطلق والفضل النام النام الوصفان نطق بهما القرآن وفي النفسير أي الاستغناء المطلق والفضل النام

وقيـل الذي عنـده الإجلال والإكرام للمخلصين من عباده وهما مر. عظائم صفاته تعالى ولذا قال صلى الله عليه وآله وسلم « ألظوا بياذا الجلال والإكرام » وروى أنه صلى الله عليه وسلم مر برجل وهو يصلى ويقول : يا ذا الجلال والإكرام ؛ فقال « قد استجيب لك » .

10 - ﴿ وعن أَبِي هَرِيرة رضى الله عنه أَن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وَخَرَجَ سُكَيْمانُ عَلَيْهِ السَّلامُ يَسْتَسْقِ فَرَأًى نَمْلَةً مُسْتِلْقِيمةً عَلَى ظَهْرِها رافِعةً قَواثِمَها إِلَى السَّاء تَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنَّا خَلْقٌ مِنْ خُلْقِكَ كَيْسَ بِنا غِلَى عَنْ سُقِياكَ ؛ فَقَالَ ٱرْجِعُوا فَقَدْ سُقِيدُمْ بِدَعُوة غَيْرِكُمْ ، رواه أحمد وصححه الحاكم ﴾ سُقياكَ ؛ فَقَالَ ٱرْجِعُوا فَقَدْ سُقيدُمْ بِدَعُوة غَيْرِكُمْ ، رواه أحمد وصححه الحاكم ﴾ فيه دلالة على أن الاستسقاء شرع قديم والحروج له كذلك وفيه أنه بحسن إخراج البهائم في الاستسقاء وأن لها إدراكا يتعلق بمعرفة الله ومعرفة بذكره وبطلب الجاجات منه . وفي ذلك قصص يطول ذكرها وآيات من كتاب الله دالة على ذلك وتأويل المتأولين لها لا ملجاً له .

11 _ (وعن أنس رضى الله عنه أن الذي صلى الله عليه وسلم استسقى فأشار بظهر كفيه إلى السماء . أخرجه مسلم ﴾ فيه دلالة أنه إذا أريد بالدعاء رفع البلاء فإنه يرفع يديه ويجعل ظهر كفيه إلى السماء وإذا دعا بسؤال شيء وتحصيله جعل بطن كفيه إلى السماء وقد ورد صريحاً في حديث خلاد بن السائب عن أبيه : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا سأل جعل بطن كفيه إلى السماء وإذا استعاذ جعل ظهرهما إليها . وإن كان قد ورد من حديث ابن عباس «سلوا الله ببطون أكفكم ولا تسألوه بظهرها = وإن كان ضعيفاً فالجمع بينهما أن حديث ابن عباس يختص بما إذا كان السؤال بحصول شيء لا لدفع بلاء وقد فسر قوله تعالى (ويدعوننا رغباً ورهبا) أن الرغب مالبطون والرهب مالظهور .

باب اللبــاس أى ما يحل منه وما يحرم

١ _ ﴿ عن أبي عامر الاشعرى رضي الله عنه ﴾ قال في الاطراف اختلف في اسمه فقدل عبد الله بن هانئ وقيل عبد الله بن وهب وقيل عبيد الله بن وهب وبق إلى خلافة عبد الملك بن مروان سكن الشام. وليس بعم أبى موسى الأشعرى فإنّ ذلك قتل أيام حنين في حياة النبي صلى الله عليه وسلم واسمه عبيد بن سلم ﴿ قَالَ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ لَيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّتِي أَقُواهُمْ يَسْتَحِلُّونَ الْحِرَ ﴾ مالحياء والراء المهملتين والمراد به استحلال الزنا وبالخياء والزاي المعجمتين ﴿ وَالْخَرِيرَ ، رَوَاهُ أَبُو دَاوِدُ وَأَصْلُهُ فَيَ البِّخَارِي ﴾ وأخرجه البخاري تعليقًا . والحديث دليل على تحريم لباس الحرير لان قوله يستحلون بمعنى بجعلون الحرام حلالا ويأتى الحديث الثانى وفيه التصريح بذلك . وفى الحديث دليل أن استحلال المحرم لا يخرج فاعله من مسمى الامة كذا قال (قلت) ولا يخني ضعف هـذا القول فإن مر . _ استحل محرّماً أي اغتقد حله فإنه قد كذب الرسول صلى الله عليه وسلم الذي أخبر أنه حرام فقوله بحله ردّ لكلامه وتكذيب، وتكذيبه كفر فلا بدّ من تأويل الحديث بأنه أراد أنه من الأمة قبـل الاستحلال فإذا استحل خرج عن مسمى الامة ولا يصح أن يراد بالامة هنا أمة الدعوة لانهم مستحلون لكل ماحرَّمه لا لهذا بخصوصه وقد اختلف في ضبط هـذه اللفظة في الحديث . فظاهر إبراد المصنف له في اللباس أنه يختار أنهـا بالخاء المعجمة والزاي وهو الذي نص عليه الحميدي وان الأثير في هذا الحديث وهو ضرب من ثياب الإبريسم معروف وضبطه أبو موسى بالحاء والرا. المهملتين قال ابن الأثير في النهاية والمشهور في هذا الحديث على اختلاف طرقه هو الأول وإذا كان هو المراد من الحديث قهو الخالص من الحرير وعطف الحرير عليه من عطف العام على الخاص لان الخز

ضرب من الحرير وقد يطلق الخزّ على ثياب تنسج من الحرير والصوف ولكنه غير مراد هنا لما عرف من أن هذا النوع حلال وعليه يحمل. ما أخرجه أبو داود عن عبد الله بن سعد الدشتكي عن أبيه سعد ؛ قال رأيت بيخاري رجلا على بغلة بيضاء عليه عمامة خز سوداء قال كسانيما رسول الله صلى الله عليه وسلم . أخرجه النسائي وذكره البخاري ويأتي من حديث عمر بيان ما يحل من غير الخالص .

٢ 🔃 ﴿ وعن حذيفة رضى الله عنه قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أَنْ نَشْرَبَ فَى آنِيَةِ الذَّهَبِ والْفِضَّةِ وأَنْ نَأْكُلَ فِيها ﴾ تقدم الحديث عن حذيفة بلفظ : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم • لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ، الحديث فقوله هنا نهى إخبار عن ذلك اللفظ الذى تقدّم وتقدّم الكلام فيه ﴿ وَعَنْ كُلْبِسِ الْخُرِيرِ وَالدِّيبَاجِ ، وأَنْ تَجْلِيسَ عَلَيْهِ ، رواه البخارى ﴾ أى ونهى عن لبس الحرير والنهى ظاهر في التحرير وإلى تحريم لبس الحرير ذهب الجماهير من الآمة على الرجال دون النساء وحكى القاضي عياض عن قوم إماحته ونسب في البحر إباحته إلى ابن علية وقال : إنه انعقد الإجماع بعده على التحريم ولكن قال المصنف في الفتح قد ثبت لبس الحرير ." عن جماعة من الصحابة وغيرهم قال أبو داود لبسه عشرون من الصحابة وأكثر رواه ابن أبي شيبة عن جمع منهم وقد أخرج ابن أبي شيبة من طريق عمار بن أبي عمار : قال أتت مروان بن الحكم مطارف خز فكساها أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال والاصح في تفسير الخز أنه ثيباب سداها من حرير ولحمتها من غيره وقيمال تنسج مخلوطة من حرير وصوف أو نحوه وقيـل أصـله اسم دابة يقال لهـا الخز فسمى الثوب المتخذ من وبره خزًّا لنعومته ثم أطلق على ما خلط بحرير لنعومة الحربر . إذا عرفت هذا فقد يحتمل أن الذي لبسه الصحابة في رواية أبي داود كان من الخز وإن كان ظاهر عبارته يأبي ذلك . وأما القز بالقاف بدل الخا. المعجمة فقال الرافعي إنه عند الآئمة من الحرير فحرَّموه على الرجال أيضاً والقول بحله وحلَّ

الحرير للنساء قول الجماهير إلا ان الزبير فإنه أخرج مسلم عنه: أنه خطب فقال لا تلبسوا نساءكم الحرير فإنى سمعت عمر بن الخطاب يقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لا تلبسوا الحرير ، فأخـذ بالعموم إلا أنه انعقد الإجماع على حل الحرير للنساء فأما الصبيان من الذكور فيحرم عليهم أيضاً عند الاكثر لعموم قوله صلى الله عليه وسلم « حرام على ذكور أمتى " وقال محمد بن الحسن يجوز إلباسهم وقال أصحاب الشافعي يجوز إلباسهم الحلي والحرير في يوم العيــد لانه لا تكليف عليهم ولهم في غير يوم العيد الثلاثة أوجه أصحها جوازه: وأما الديباج فهو ماغلظ من ثياب الحرير وعطفه عليه من عطف الخاص على العام وأما الجلوس على الحرير فقد أفاد الحديث النهى عنه إلا أنه قال المصنف في الفتح ا إنه قد أخرج البخاري ومسلم حديث حذيفة من غير وجه وليس فيه هذه الزيادة وهي قوله « وأن نجلس عليه ، قال وهي حجة قوية لمن قال يمنع الجلوس على الحرير وهو قول الجمهور خلافا لابن الماجشون والكوفيين وبعض الشافعية وقال بعض الحنفية في الدليل على عدم تحريم الجلوس على الحرير إن قوله نهى ليس صريحًا في التحريم وقال بعضهم : إنه يحتمل أن يكون المنع ورد عن مجموع اللبس والجلوس لا الجلوس وحده ، قلت ولا يخني تكلف هذا القائل والإخراج عر. ِ الظَّاهر بلا حاجة وقال بعض الحنفية مدار الجواز والتحريم على اللبس لصحة الآخبار فيه والجلوس بلبس واحتج الجمهور على أنه يسمى الجلوس لبسا بحديث أنس الصحيح " فقمت إلى حصير لنا قد اسودٌ من طول ما لبس ، ولان لبس كل شيء بحسبه . وأما افتراش النساء للحرير فالاصل جوازه وقد أحل لهن لبسه ومنه الافتراش ومن قال يمنعهن عن افتراشه فلا حجة له . واختلف في علة تحريم الحرير على قولين الأول الخيلا. والثاني كونه لباس رفاهية وزينة تليق بالنساء دون شهامة الرجال.

٣ _ ﴿ وعن عمر رضي الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن

لبس الحرير إلا موضع إصبعين أوثلاث أصابع أو أربع. متفق عليه واللفظ لمسلم قال المصنف و أو ، هذا للتخيير والتنويع . وقد أخرج الحديث ابن أبي شيبة مر. هذا الوجه بلفظ و إن الحرير لا يصلح إلا هكذا أو هكذا ، يعني أصبعين أو ثلاثا أو أربعاً ومن قال المراد أن يكون في كل كم أصبعان فإنه يرده رواية النسائي و لم يرخص في الديباج إلا في موضع أربع أصابع ، وهذا .. أي الترخيص في الأربع الأصابع ـ مذهب الجهور وعن مالك في رواية معه وسواء كان منسوجا أو ملصقاً ويقاس عليه الجلوس وقدرت الهادوية الرخصة بثلاث أصابع لكن هذا الحديث نص في الأربع .

٤ ... ﴿ وعن أنس رضى الله عنه أن الذي صلى الله عليه وسلم رخص لعبد الرحمن بن عوف والزبير في قميص الحرير في سفير من حكة ﴾ بكسر الحاء المهملة وتشديد الكاف نوع من الجرب وذكر الحكة مثلا لاقيدا أى من أجل حكة فن للتعليل ﴿ كانت بهما . متفق عليه ﴾ وفي رواية • أنهما شكوا إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم القمل فرخص لهما في قميص الحرير في غزاة لهما ، قال المصنف في الفتح: يمكن الجمع بأن الحكة حصلت من القمل فنسبت العلة تارة إلى السبب وتارة إلى سبب السبب وقد اختلف العلماء في جوازه للحكة وغييرها فقال الطبرى دلت الرخصة في لبسمه للحكة على أن من قصد بلبسه دفع ما هو أعظم من أذى الحكة كدفع السلاح ونحو ذلك فإنه يجوز والقائلون بالجواز لا يخصونه بالسفر وقال البعض من الشافعية : يختص به وقال القرطبي الحديث حجة على من منع إلا أن يدعى الخصوصية بالزبير وعبد الرحمن ولا تصح تلك الدعوى وقال مالك وأبو حنيفة : لا يجوز مطلقا وقال الشافعي بالجواز للضرورة ووقع في كلام الشارح تبعا للنووى أن الحكمة في لبس الحرير للحكة لما فيه من البرودة ، وتعقب بأن الحربر حاز فالصواب أن الحكمة في لبس الحرير للحكة لما فيه من البرودة ، وتعقب بأن الحربر حاز فالصواب أن الحكمة فيه لخاصية فيه تدفع ما تنشأ عنه الحكة من القمل .

ه _ ﴿ وعن على عليه السلام قال كسانى النبي صلى الله عليه وآله وسلم حلة سِيرًا ﴾ بكسر المهملة ثم مثناة تحتية ثم راء مهملة ثم ألف مدودة قال الخليل ليس في الكلام فعلاء بكسر أوله مع المد سـوى سيراء ــ وهو المـاء الذي يخرج على رأس المولود _ وحولاء وعنباء لغة في ضبط العنب وحلة بالتنوين على أن سيراء صفة لهـا وبغيره على الإضافة وهو الاجود كما في شرح مسلم ﴿ فخرجت فهـا فرأبت الغضب في وجهه فشققتها بين نسائي. متفق عليه ﴾ وهذا لفظ مسلم قال أبو عبيد: الحلة إزار ورداه وقال ابن الاثير إذا كانا من جنس واحد وقيل هي برود مضلعة بالقز وقيل حرير خالص وهو الاقرب وقوله • فرأيت الغضب في وجهه " زاد مسلم في رواية فقال ﴿ إِنَّى لَمْ أَبِّعَهَا إِلِّيكُ لَنْلُبِّسُهَا ۚ إِنَّكَ أَنَّا اللَّك لتشققها خمرا بين نسائك ولذا شققتها خمرا بين الفواطم • وقوله فشققتها أي قطعتها ففرقتها خمرا وهي بالخاء المعجمة مضمومة وضم الميم جمع خمار ـ بكسر أوله والنخفيف ـ ماتغطى به المرأة رأسها . والمراد بالفواطم فاطمة بنت محمد صلى الله عليه وسلم وفاطمة بنت أسد أم على عليه السلام والثالثة قيل هي فاطمة بنت حمزة وذكرت لهنّ رابعة وهي فاطمة امرأة عقيل بن أبي طالب . وقد استدل بالحديث على جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب لأنه صلى الله عليه وآله وسلم أرسلهما لعلى عليه السلام فبني على ظاهر الإرسال وانتفع بها في أشهر ما صنعت له اللبس فبيّن له النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يبح له لبسها .

٣ _ ﴿ وعن أَبِي موسى رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ﴿ أَحِلَّ الذَّهَبُ والْخَرِيرُ ﴾ أى لبسهما ﴿ لِإِنَاثِ أُمَّتِي وحُرِّمَ ﴾ أى لبسهما وفراش الحرير كا ساف ﴿ عَلَى ذُكُورِها ، رواه أحمد والنسائى وصححه ﴾ إلا أنه أخرجه الترمذي من حديث سعيد بن أبي هند عن أبي موسى وأعله أبو حاتم لأنه لم يلقه وكذا قال ابن حبان في صحيحه: سعيد بن أبي هند عن أبي موسى معلول لا يصح . وأما ابن خزيمة فصححه وقد روى من ثمان طرق غير هذه الطريق

عن ثمانية من الصحابة وكلها لا تخلو عن مقال ولكنه يشدّ بعضها بعضا . وفيه دليل على تحريم لبس الرجال الذهب والحرير وجواز لبسهما للنساء ولكنه قد قيل إن حل الذهب للنساء منسوخ .

٧ - وعن عمران بن حصين رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال * إنَّ الله يُحِبُّ إذا أَنْهَمَ عَلَى عَبْدهِ فَعْمَةً أَنْ يَرَى أَثَرَ نِعْمَتِهِ عَلَيْهِ * رواه البيهق ﴾ وأخرج النسائى من حديث أبى الاحوص والترمذى والحاكم من حديث ابن عر * إن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده * وأخرج النسائى عن أبى الاحوص عن أبيه وفيه * إذا آتاك الله مالا فلير أثر نعمته عليك وكرامته * فى هذه الاحاديث دلالة أن الله تعالى يحب من العبد إظهار نعمته فى مأكله وملبسه فإنه شكر للنعمة فعلى ولانه إذا رآه المحتاج فى هيئة حسنة قصده ليتصدق عليه وبذاذة الهيئة سؤال وإظهار للفقر بلسان الحال ولذا قيل

وإظهار للفقر بلسان الحال ولذا قيل
ولسان حالى بالشكاية أنطق
وقيل
وكفاك شاهد منظرى عن مخرى

٨ - ﴿ وعن على رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن لبس ﴾ بضم اللام ﴿ الفسّى ﴾ بفتح القاف وتشديد المهملة بعدها ياه النسبة وقيل إن المحدثين يكسرون القاف وأهل مصر يفتحونها وهى نسبة إلى بلد يقال لها القس وقد فسر القسى فى الحديث بأنها ثياب مضلعة يؤتى بها من مصر والشام هكذا فى مسلم وفى البخارى فيها حرير أمثال الاترج ﴿ والمعصفر . رواه مسلم ﴾ هو المصبوغ بالعصفر فالنهى فى الأول للتحريم إن كان حريره أكثر وإلا فإنه للتنزيه والكراهة وأما فى الثانى فالأصل فى النهى أيضا التحريم وإليه ذهب الهادوية وذهب جماهير الصحابة والتابعين إلى جواز لبس المعصفر وبه قال الفقها، غير أحمد وقيل مكروه تنزيها قالوا لأنه لبس صلى الله عليه وسلم حلة حمراء وفى الصحيحين عن ابن عمر « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبغ بالصفرة » وقد رد ابن القيم القول بأنها حلة حمراء بحتا وقال إن الحلة الحراء بردان يمانيان

منسوجان بخطوط حمر مع الأسود وهى معروفة بهذا الاسم باعتبار ما فيها من الخطوط وأما الاحمر البحت فمنهى عنه أشد النهى فنى الصحيحين : أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن المياثر الحمر . ولكن الحديث وهو قوله :

٩ _ ﴿ وعن عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما قال رأى عَلَىَّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثوبين معصفرين فقال « أُثْبَك أَمَرُ ثُكَ بَهٰذا ؟ » رواه مسلم ﴾ دليل على تحريم المعصفر معضد للنهى الاول ويزيده قوة في الدلالة تمام هذا الحديث عند مسلم « قلت أغسلهما يارسول الله ؟ قال : بل احرقهما » وفي رواية » إن هذه من ثياب الكفار فلا تلبسهما ، وأخرجه أبو داود والنسائى وفى قوله « أمك أمرتك ، إعلام بأنه لـاس النساء وزينتهن وأخلاقهن . وفيه حجة على العقوية بإتلاف المــال وهو أن أمر ابن عمرو بتحريقها يعارض حديث على عليه السلام . وأمره بأن يشقها بين نسائه كما في رواية قدمناها فينظر في وجه الجمع إلا أن في سنن أبي داود عن عبد الله بن عمرو : أنه صلى الله عليه وسلم رأى عليه ريطة مضرجة بالعصفر فقال « ما هذه الريطة التي عليك؟ » قال فعرفت ماكره ، فأتيت أهلي وهم يسجرون تنوراً لهم فقدفتها فمها ثم أتيته من الغد فقال يا عبد الله ما فعلت الريطة فأخبرته فقال « هلا كسوتها ؟ بعض أهلك فإنه لابأس بهما للنساء " فهذا يدل أنه أحرقها من غير أمر من النبي صلى الله عليه وسلم فلو صحت هذه الرواية لزال التعارض بينه وبين حديث على عليه السلام لكنه يبقى التعارض بين روايتي ابن عمرو وقد يقال إنه صلى الله عليه وسلم أمر أو لا بإحراقها ندبا ثم لمـا أحرقها قال له صلى الله عليه وســلم لوكسوتها بعض أهلك إعلاما له بأن هذا كان كافيا عن إحراقها لو فعله وأن الأس للندب. وقال القاضي عياض فى شرح مسلم أمره صلى الله عليه وسلم بإحراقها من باب التغليظ أو العقوية

كفاف منه ﴿ الجيب والكمين والفرجين بالديباج ﴾ هو ما غلظ من الحرير كما سلف ﴿ رواه أبو داود وأصله في مسلم وزاد ﴾ أي من رواية أسماء ﴿ كانت ﴾ أى الجبة ﴿ عند عائشة حتى قُبضت ﴾ مغير الصيغة أى ماتت ﴿ فقبضها وكان النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم يلبسها فنحن نغسلها للبرضي يستشفى بها ﴾ الحديث في مسلم له سبب وهو : أن أسماء أرسلت إلى ابن عمر أنه بالخها أنه يحرم العلم فى الثوب فأجاب بأنه سمع عمر يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول " إنما يلبس الحرير من لاخلاق له » فخفت أن يكون العلم منه فأخرجت أسماء الجبة ﴿ وزاد البخاري في الآدب المفرد ﴾ في روانة أسماء ﴿ وكان يلبسها للوفد والجمعة ﴾ قال في شرح مسلم للنووى على قوله مكفوفة ومعنى المكفوفة أنه جعل له كفة بضم الـكاف وهو ما يكف به جوانبها ويعطف عليها ويكون ذلك في الذيل وفي الفرجين وفي الكمين اه . وهو محمول على أنه أربع أصابع أو دونها أو فوقها إذا لم يكن مصمتا جمعا بين الأدلة . وفيه جواز مثل ذلك من الحرير وجواز لبس الجبة وماله فرجان من غير كراهة وفيه استشفاء بآثاره صلى الله عليه وسلم وبما لامس جسده الشريف وفى قولها دكان يلبسها للوفد والجمعة ، دليل على استحباب التجمل بالزينة للوافد ونحوه كذا قيل إلا أنه لايخني أنه قول صحابية لادليل فيه وأما خياطة الثوب بالخيط الحرير ولبسه وجعل خيط السبحة من الحرير وليقة الدواة وكيس المصحف وغشابة الكتب فلا ينيغي القول بعدم جوازه لعدم شموله النهى له وفى اللباس آداب منها فى العامة تقصير العذبة فلا تطول طولا فاحشا وإرسالهـا بين الكنفين وبجوز تركها بالأصالة وفي القميص تقصير الكم لحديث أبي داود عن أسماء • كان كم النبي صلى الله عليه وسلم إلى وفي المئزر ومشله اللباس والقميص أن لايسبله زيادة على نصف الساق ويحرم إن جاوز الكعس

كتاب الجنائذ

الجنائز : جمع جنازة بفتح الجيم وكسرها ، فى القاموس : الجنازة الميت وتفتح أو بالكسر الميت وبالفتح السرير أو عكسه أو بالكسر السرير مع الميت .

 إ عن أبى هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم • أَكْثُرُوا ذِكْرَ هَاذِمِ اللَّذَّاتِ : المَوْتِ ، ﴾ بالكسر بدل من هاذم ﴿ رواه الترمذي والنسائى وصححه ابن حبـان ﴾ والحاكم وابن السكن وابن طاهر وأعله الدارقطني بالإرسال وفي الياب عن عمرو عن أنس وما تخلو عن مقال قال المصنف نقـلا عن السهيلي إن الرواية في هاذم بالذال المعجمة معناه القاطع وأمّا بالمهملة فمعناه المزيل للشيء وليس مراداً هنا قال المصنف وفي هذا النفي نظر لا يخني (قلت) يريد أن المعنى على الدال المهملة صحيح فإن الموت يزيل اللذات كما يقطعها ولكنّ العمدة الرواية . والحديث دليل على أنه لا ينبغي للإنسان أن يغفل عن ذكر أعظم المواعظ وهو الموت وقد ذكر في آخر الحديث فائدة الذكر بقوله فإنكم لا تذكرونه في كثير إلا قلله ولا قليل إلا كثره . وفي روانة للديلمي عن أبي هربرة « أكثروا ذكر الموت فما من عبيد أكثر ذكره إلا أحبى الله قلبه وهوّن عليه الموت، وفي لفظ لابن حيان والبيهق في شعب الإيمان وأكثروا ذكر هاذم اللذات فإنه ما ذكره عبـ ثُدَّ قط في ضيق إلا وسـعه ولا في سـعة إلا ضيقها .. وفي حديث أنس عند ابن لال في مكارم الأخلاق ﴿ أَكْثُرُوا ذَكُرُ المُوتُ فَإِنْ ذَلَكُ تَمْحَيْصُ الدُّنُوبِ وتزهيد فى الدنيا » وعنــد النزار « أكثروا ذكر هاذم اللذات فإنه ما ذكره أحــد في ضيق من العيش إلا وسعه عليه ولا في سعة إلا ضيقها ، وعند ابن أبي الدنيا «أكثروا من ذكر الموت فإنه تمحق الذنوب ويزهـد في الدنيـا فإن ذكرتموه عنمد الغنى هدمه وإن ذكرتموه عنمد الفقر أرضاكم بعيشكم.

٢ ـ وعن أنس رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يَتَمَنَّينَ أَحَدُكُمُ المَوْتَ لِضُرِّ نَزَلَ بِهِ فَإِنْ كَانَ لا بُدَّ ﴾ أى لا فرار ولا محالة كا في القاموس ﴿مُتَمَنِّيا فَلْيقُلُ ﴾ بدلا عن لفظ النمني والدعاء وتفويض ذلك إلى الله ﴿اللَّهُمّ أَحْيِنِي ما كانَتِ الْحَياةُ حَيْرًا لِي وَتَوَفِّنِي ما كانَتِ الْوَفاة خَيْرًا لِي متفق عليه ﴾ الحديث دليل على النهى عن تمنى الموت الوقوع في بلاء أو محنة أو خشية ذلك من عدق أو مرض أو فاقة أو نحوها من مشاق الدنيا لما في ذلك من الجزع وعدم الصبر على القضاء وعدم الرضا وفي قوله = لضر نزل به ، ما يرشد إلى أنه إذا كان لغير ذلك من خوف فتنة في الدين فإنه لا بأس به وقد دل له حديث الدعاء = إذا أردت بعبادك فتنة فاقبضني إليك غير مفتون = أو كان تمنيا الشهادة كما وقع ذلك لعبد الله بن رواحة وغيره من السلف وكما في قول مريم (يا ليتني مِت قبل هذا) فإنها إنما تمنت ذلك لشل هذا الأمر المخوف من كُفر من كَفر وشقاوة مَن شقي بسبها وفي قوله • فإن كان لا بد متمنيا ، يعني إذا ضاق صدره وفقد صبره عدل إلى هذا الدعاء وإلا فالأولى له أن لا يفعل ذلك .

٣ ـ ﴿ وعن بريدة رضى الله عنه ﴾ هو ابن الحصيب ﴿ أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : ﴿ الْمُوْمِنُ يَمُوتُ لِعَرَقِ ﴾ بفتح العين المهملة والراء ﴿ الْجَدِينِ * . رواه الثلاثة وصححه ابن حبان ﴾ وأخرجه أحمد وابن ماجه وجماعة وأخرجه الطبراني من حديث ابن مسعود وفيه وجهان أحدهما أنه عبارة عما يكابده من شدة السياق ﴿ النزع * الذي يعرق دونه جبينه أي يشدد عليه تمحيصاً لبقية ذنوبه والثاني أنه كناية عن كد المؤمن في طلب الحلال وتضييقه على نفسه بالصوم والصلاة حتى يلقي الله تعالى فيكون الجاز والمجرور في محل النصب على الحال والمعنى على الأول أن يلق الله تعالى فيدرك الموت وشديد عليه فهو صفة لكيفية الموت وشدته على المؤمن والمعنى على الثانى أنه يدركه الموت في حال كونه على هذه الحالة الشديدة التي يعرق منها الجبين فهو صفة للحال التي يفاجئه الموت عليها .

٤ _ ﴿ وعن أبي سعيد وأبي هريرة رضي الله عنهما قالا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ لَقِّـنُوا مَوْ تَاكُمْ ﴾ أي الذين في سياق الموت فهو مجاز ﴿ لا إِلَّهَ إِلَّا اللهُ ﴾ رواه مسلم والأربعة ﴾ وهذا لفظ مسلم ورواه ابن حبان بلفظه وزيادة ﴿ فَنَ كَانَ آخر قوله لا إله إلا الله دخل الجنة يوما من الدهر وإن أصابه قبل ذلك ، وقد غلط من نسبه إلى الشيخين أو إلى البخارى وروى ابن أبى الدنيا عن حذيفة بلفظ « لقنوا موناكم لا إله إلا الله فإنها تهدم ما قبلها من الخطايا ، وفي الباب أحاديث صحيحة وقوله « لقنوا ، المراد تذكير الذي في سياق الموت هذا اللفظ الجليل وذلك ليقولها فتكون آخر كلامه فيدخل الجنة كما سبق فالأمر في الحديث بالتلقين عام لكل مسلم يحضر من هو في سياق الموت وهو أمر ندب وكره العلماء الإكثار عليه والموالاة لئلا يضجر ويضيق حاله ويشتد كربه فيكره ذلك بقلبه ويتكلم بما لا يليق قالوا وإذا تكلم مرة فيعاد عليه التعريض ليكون آخر كلامه وكأن المراد بقول لا إله إلا الله أى وقول محمد رسول الله فإنها لا تقبل إحداهما إلا بالاخرى كما علم والمراد بموتاكم موتى المسلمين وأما موتى غيرهم فيعرض عليهم الإسلام كما عرضه صلى الله عليه وسلم على عمه عند السياق وعلى الذمى الذي كان يخدمه فعاده وعرض عليه الإسلام فأسلم وكأنه خص فى الحـديث موتى أهل الإسلام لأنهم الذين يقبلون ذلك ولان حضور أهل الإسلام عندهم هو الأغلب بخلاف الكفار فالغالب أنه لا يحضر موتاهم إلا الكفار ﴿ فَاتَدَهُ ﴾ يحسن أن يذكر المريض بسعة رحمة الله ولطفه وبرّه فيحسن ظنه بربه كما أخرجه مسلم من حديث جابر « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قبل موته لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله ، وفي الصحيحين مرفوعا من حديث أبي هريرة «قال قال الله أنا عند ظن عبدى بى ، وروى ابن أبى الدنيا عن إبراهيم • قال كانوا يستحبون أن يلقنوا العبد محاسن عمله عند موته لكي يحسن ظنه بربه • وقد قال بعض أئمة العلم إنه يحسن جمع أربعين حديثا في الرجاء تقرأ على المريض فيشتد [٨ _ سبل السلام _ ٢]

حسن ظنه بالله تعالى فإنه تعالى عند ظن عبده به وإذا امترج خوف العبد برجائه عند سياق الموت فهو محمود ، أخرجه الترمذى بإسناد جيد من حديث أنس : أنه صلى الله عليه وسلم دخل على شاب وهو فى الموت فقال «كيف تجدك؟، قال أرجو الله وأخاف ذنوبى فقال صلى الله عليه وسلم «لا يجتمعان فى قلب عبد فى مثل هذا الموطن إلا أعطاه الله ما يرجوه وأمنه بما يخاف » (فائدة أخرى) ينبغى أن يوجه من هو فى السياق إلى الفبلة لما أخرجه الحاكم وصححه من حديث أبى قتادة : أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم حين قدم المدينة سأل عرب البراء بن معرور قالوا توفى وأوصى بثلث ماله لك يارسول الله وأوصى أن يوجه للفبلة إذا احتضر فقال رسول الله على ولده ، ثم ذهب فصلى عليه وقال « اللهم اغفر له وأدخله جنتك وقد فعلت ، وقال الحاكم لا أعلم فى فوجيه المحتضر للقبلة غيره .

٥ – ﴿ وعن معقل بن يسار رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
﴿ اقْرَءُوا عَلَى مَوْ تَاكُم ﴾ قال ابن حبان أراد به من حضرته المنية لا أن الميت
يقرأ عليه ﴿ يُلُس ٓ ، رواه أبو داود والنسائى وصححه ابن حبان ﴾ وأخرجه أحمد
وابن ماجه من حديث سليان النيمى عن أبي عثمان وليس بالنهدى عن أبيه
عن معقل بن يسار ولم يقل النسائى وابن ماجه عن أبيه وأعله ابن القطان
بالاضطراب والوقف وبجهالة حال أبي عثمان وأبيه ونقل عن الدارقطنى أنه
قال هذا حديث مضطرب الاسناد بجهول المتن ولا يصح وقال أحمد في مسنده
حدثنا صفوان قال كانت المشيخة يقولون إذا قرئت يس عند الموت خفف
عنه بها وأسند صاحب الفردوس عن أبي الدرداء وأبي ذرّ قالا: قال رسول الله
عليه بها وأسند صاحب الفردوس عن أبي الدرداء وأبي ذرّ قالا: قال رسول الله
يؤيدان ماقاله ابن حبان من أن المراد به المحتضر وهما أصرح في ذلك مما استدل
يؤيدان ماقاله ابن حبان من أن المراد به المحتضر وهما أصرح في ذلك مما استدل
به ، وأخرج أبو الشيخ في فضائل القرآن وأبو بكر المروزى في كتاب الجنائر

عن أبى الشعثاء صاحب ابن عباس أنه يستحب قراءة سورة الرعد وزاد فإن ذلك يخفف عن الميت وفيه أيضا عن الشعبى كانت الانصار يستحبون أن تقرأ عند الميت سورة البقرة

٣ ـ ﴿ وعن أم سلمة رضى الله عنها قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أبي سلمة وقد شق بصره ، في شرح مسلم أنه بفتح الشين ورفع بصره فاعل شق هكذا ضبطنا وهو المشهور وضبط بعضهم بصره بالنصب وهو صحيح أيضاً فالشين مفتوحة بلا خلاف ﴿ فَاغْمَضه ثم قال * إنَّ الرُّوحَ إذا قُبِضَ اتَّبَعَهُ الْمَصِرُ » فضح ناس من أهله فقال : * لا تَدْعُوا على انْفُسِكُم الْمَغْيِر فَإِنَّ المَلاثِكَة تُوَمِّنُ وَضَع ناس من أهله فقال : * لا تَدْعُوا على انْفُسِكُم اغْفِر لابي سلمة وارْفَع درَجَته في على ما تَقُولُونَ » ﴾ أى من الدعاء ﴿ ثم قال اللَّهُم اغْفِر لابي سلمة وارْفَع درَجَته في المَهْدِينِينَ ، وافسَح له في قَدْمِ ، ونَوِّر له فيه واخْلُفه في عَقِبه * رواه مسلم ﴾ يقال شق الميت بصر * إذا حضره الموت وصار ينظر إلى الشيء لايرتد عنه طرفه . وفي إغماضه صلى الله عليه وسلم طرفه دليل على استحباب ذلك وقد أجمع عليه المسلمون وقد علل في الحديث ذلك بأن البصر يتبع الروح أي ينظر أين يذهب الحياة والحديث من أدلة من يقول إن الأرواح أجسام لطيفة متحللة في البدن وتذهب الحياة من الجسد بذهابها وليس عرضا كما يقوله آخرون وفيه دلالة على أنه يدعي للميت عند موته والأهله وعقبه بأمور الآخرة والدنيا وفيه دلالة على أن الميت ينعم في قره أو يعذب

٧ ـ ﴿ وعن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توفى سجى ببرد حبرة ﴾ بالحاء المهملة فموحدة فراء فتاء تأنيث بزنة عنبة ﴿ متفق عليه ﴾ التسجية بالمهملة والجيم التغطية أى غطى والبرد يجوز إضافته إلى الحبرة ووصفه بها والحبرة ماكان لها أعلام وهى من أحب اللباس إليه صلى الله عليه وآله وسلم وهذه التغطية قبل الغسل قال النووى فى شرح مسلم إنه مجمع عليها وحكمته صيانة الميت عن الانكشاف وستر صورته المتغيرة عن الاعين قالوا وتكون التسجية بعد

نرع ثيابه التي توفي فيها لئلا يتغير بدنه بسبها

۸ - ﴿ وعنها ﴾ أى عائشة رضى الله عنها ﴿ أَن أَبا بَكَر الصديق قبل النبي صلى الله عليه وسلم بعد موته . رواه البخارى ﴾ استدل به على جواز تقبيل الميت بعد موته وعلى أنها تندب تسجيته وهذه أفعال صحابة بعد وفاته لادليل فيها لانحصار الادلة في الاربعة نعم هذه الافعال جائزة على أصل الإباحة وقد أخرج الترمذى من حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قبل عثمان بن مظعون وهو ميت وهو يبكى أو قال وعيناه تهرقان . قال الترمذى حديث عائشة حسن صحيح

٩ - ﴿ وعن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم • قال نَفْسُ اللهُوْمِنِ مُعَلَقَةٌ بِدَيْنِهِ حَتَى يُقْضَى عَنْهُ • رواه أحمد والترمذى وحسنه ﴾ وقد ورد التشديد فى الدين حتى ترك صلى الله عليه وسلم الصلاة على من مات وعليه دين حتى تحمله عنه بعض الصحابة وأخبر صلى الله عليه وسلم أنه يغفر للشهيد عند أول دفعة من دمه كل ذنب إلا الدين. وهذا الحديث من الدلائل على أنه لايزال الميت مشغولا بدينه بعد موته • ففيه حث على التخلص عنه قبل الموت وأنه أهم الحقوق وإذا كان هذا فى الدين المأخوذ برضا صاحبه فكيف بما أخذ غصبا ونها وسلماً ؟

١٠ - ﴿ وعن ابن عباس رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه سلم قال فى الذى سقط عن راحلته فمات ﴾ وذلك وهو واقف بعرفة على راحلته كما فى البخارى ﴿ وَعُسِلُوهُ بِمِاءٍ وسِدْرٍ وكَفَّنُوهُ فَى ثَوْبَيْهِ ، متفق عليه ﴾ تمامه • ولا تحنطوه ولا تخمروا رأسه ، وبعده فى البخارى ﴿ فإنه يبعث يوم القيامة ملبياً ، الحديث دليل على وجوب غسل الميت قال النووى : الإجماع على أن غسل الميت فرض كفاية قال المصنف بعد نقله فى الفتح وهو ذهول شديد فإن الخلاف فيه مشهور على عند المالكية حتى أن القرطبي رجح فى شرح مسلم أنه سنة ولكن الجهور على وجوبه وقد رد ابن العربي على من لم يقل بذلك وقال قد توارد القول والعمل

وغسل الطاهر المطهر فكيف عن سواه ؟ ويأتي كية الفسلات في حديث أمّ عطية قريباً وقوله « بماء وسدر » ظاهره أنه يخلط السدر بالماء في كل مرة مر. مرات الغسل قيـل وهو يشعر بأنّ غسـل الميت للتنظيف لا للتطهير لآنّ المـاء المضاف لا يتطهر به قيل وقد يقال يحتمل أنَّ السدر لا يغير وصف الماء فلا يصير مضافا وذلك بأن بمعلك بالسدر ثم يغسل بالماء في كل مرة وقال القرطي بجدل عليه الماء القراح هذه غسلة وقيل لا يطرح السدر في الماء أي لئلا يمازج الماء فيغير وصف الماء المطلق. وتمسك بظاهر الحديث بعض المالكية فقال غسل الميت إنما هو للتنظيف فيجزى الماء المضاف كماء الورد ونحوه وقالوا إنما يكره لأجل السرف: والمشهور عنـد الجهور أنه غسـل تعبـدي يشترط فيه ما يشترط في الاغتسالات الواجبة والمندوبة وفي الحديث النهي عن تحنيطه ولم يذكره المصنف كما عرفت وتعليله بأنه يبعث ملبيا يدل على أن علة النهي كونه مات محرما فإذا انتفت العلة انتفى النهى وهو يدل على أنَّ الحنوط للبيت كان أمراً متقرّراً عندهم . وفيه أيضاً النهي عن تخميره وتغطية رأسه لاجل الإحرام فمن ليس بمحرم يحنط ويخمر رأسه والقول بأنه ينقطع حكم الإحرام بالموت كما تقوله الحنفية وبعض المالكية خلاف الظاهر وقد ذكر في الشرح خلافهم وأدلتهم وليست بناهضة على مخالفة ظاهر الحديث فلا حاجة إلى سردها وقوله « وكفنوه في ثوبين » بدل على وجوب التكفين وأنه لا يشترط فيه أن يكون وتراً وقيل يحتمل أن الاقتصار عليهما لأنه مات فيهما وهو متلبس بتلك العبادة الفاضلة ويحتمل أنه لم يجد له غيرهما وأنه من رأس المــال لأنه صلى الله عليه وسلم أمر به ولم يستفصل هل عليه دين مستغرق أم لا؟ وورد الثوبان في هذه الرواية مطلقين وفي رواية في البخاري في ثوبيه وللنسائي في ثوبيه اللذين أحرم فيهما قال المصنف: فيه استحباب تكفين الميت في ثياب إحرامه وأن إحرامه باق وأنه لا يكفن في المخيط وفي قوله

يبعث ملبيا » ما يدل لمن شرع في عمل طاعة شم حيل بينه وبين تمامها بالموت أنه
 يرجى له أن يكنبه الله في الآخرة من أهل ذلك العمل .

11 — ﴿ وعن عائشة رضى الله عنها قالت لما أرادوا غسل النبى صلى الله عليه وسلم كا نجرد موتانا أم لا ـ الحديث . رواه أحمد وأبو داود ﴾ وتمامه عنيد أبى داود « فلما اختلفوا ألتى الله عليهم النوم حتى ما منهم من أحد إلا وذفنه فى صدره ثم كلمهم مكلم من ناحية البيت لا يدرون من هو : اغسلوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعليه ثيابه فغسلوه وعليه قميصه يصبون الماء فوق القميص ويدلكونه بالقميص دون أيديهم ، وكانت عائشة تقول : « لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا نساؤه ، وفى رواية لابن حبان » وكان الذي أجلسه فى حجره على بن أبى طالب عليه السلام » وروى الحاكم قال « غسل النبي صلى الله عليه وسلم إلى يد على خرقة فغسله فأدخل يده تحت القميص فغسله والقميص عليه ، وروى ذلك الشافعي عن مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه وفي هذه القميص عليه ، وروى ذلك الشافعي عن مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه وفي هذه القميد دلالة على أنه صلى الله عليه وسلم كغيره من الموتى .

17 - ﴿ وعن أمّ عطية رضى الله عنها ﴾ تقدم اسمها وفيه خلاف وهى أنصارية ﴾ أم تقع فى شىء من والت دخل علينا الذي صلى الله عليه وسلم ونحن نغسل ابنته ﴾ لم تقع فى شىء من روايات البخارى مسماة والمشهور أنها زينب زوج أبى العاص كانت وفاتها فى أوّل سنة ثمان ووقع فى روايات أنها أم كلثوم ووقع فى البخارى عن ابن سيرين ولا أدرى أى بناته ، ﴿ فَقَالَ * اغْسِلْنَهَا ثَلا ثَا أَوْ خَسًا أَوْ أَكُثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتُنَ ذَلِكَ بِماء وسِدْرٍ واجْعَلْنَ فى الأَخِيرَةِ كَافُورًا أَوْ شَيْئًا مِنْ كَافُورٍ ، ﴾ هو رأي أيْتُن ذَلِك بِماء وسِدْرٍ واجْعَلْنَ فى الأَخِيرَةِ كَافُورًا أَوْ شَيْئًا مِنْ كَافُورٍ ، ﴾ هو شك من الراوى أى اللفظين قال والآول محمول على الثانى لآنه نكرة فى سياق الإثبات فيصدق بكل شىء منه ﴿ فلما فرغنا آذناه ﴾ فى البخارى • أنه صلى الله عليه وسلم قال لهن فإذا فرغتن آذنني ، ووقع فى رواية البخارى • فلما فرغن ،

عوضًا عن فرغنًا ﴿ فَأَلَقِ إِلَيْنَا حَقُوهُ ﴾ في لفظ البخاري ﴿ فَأَعْطَانًا حَقُّوهُ ﴾ وهو بفتح المهملة ويجوز كسرها وبعدها قاف ساكنة والمراد هنا الإزار وأطلق على الإزار بجازاً إذ معناه الحقيق معقد الإزار فهو من تسمية الحال باسم المحل فقال ﴿ ﴿ أَشْعُرْتُهَا إِيَّاهُ ﴾ متفق عليه ﴾ أي اجعلنه شعارها أي الثوب الذي يلي جسدها ﴿ وَفَى رَوَايَةً ﴾ أَى للشيخين عن أَم عطية ﴿ ابْدَأَنَ بَمَيَامِنِهَا ومَواضِع الْوُضُوءِ مِنْها ﴾ وفي لفظ للبخاري أي عن أم عطية ﴿ فَضَفَرْنَا شَعْرَها ثَلاَئَةَ قُرُونِ فَأَ لْقَيْنَاهَا خُلْفَهَا ﴾ دل الأمر في قوله • اغسلنها ثلاثاً ، على أنه يجب ذلك العدد والظاهر الإجماع على إجزاء الواحدة فالأمر بذلك محمول على الندب وأما أصل الغسل فقد علم وجوبه من محل آخر وقيل تجب الثلاثة وقوله أو خمسا «أو: للتخيير لا للترتيب هو الظاهر وقوله « أو أكثر » قد فسر في رواية أو سبعا بدل قوله أو أكثر من ذلك وبه قال أحمد وكره الزيادة على سبح قال ابن عبد البر: لا أعلم أحدا قال بمجاوزة السبع، إلا أنه وقع عند أبي داود أو سبعا أو أكثر من ذلك فظاهرها شرعية الزيادة على السبع. وتقدم الكلام في كيفية غسلة السدر قالوا والحكمة فيه أنه يليِّن جسد الميت وأما غسلة الكافور فظاهره أنه يجعل الكافور في الما. ولا يضر الما. تغييره به والحكمة فيـه أنه يطيب رائحة الموضع لأجل من حضر من الملائكة وغيرهم مع أن فيه تجفيفاً وتبريداً وقوة نفوذ وخاصية في تصليب جسد الميت وصرف الهوام عنه ومنع ما يتحلل من الفضلات ومنع إسراع الفساد إليه وهو أقوى الروائح الطيبة في ذلك وهــذا هو السر في جعله في الآخرة إذ لو كان في الاولى مثلا لاذهبه المــاء . وفيه دلالة على البداءة في الغسل بالميامن والمراد بها ما يلي الجانب الايمن وقوله « ومواضع الوضوء منها ، ليس بين الأمرين تناف لإمكان البداءة بمواضع الوضوء وبالميامن معا وقيل المراد ابدأن بميامنها في الغسلات التي لا وضوء فيها ومواضع الوضوء منها في الغسلة المتصلة بالوضوء والحكمة في الامر بالوضوء

تجديد سمة المؤمن فى ظهور أثر الغرة والتحجيل وظاهر موضع الوضوء دخول المضمضة والاستنشاق وقولها " ضفرنا شعرها " استدل به على ضفر شعر الميت وقال الحنفية يرسل شعر المرأة خلفها وعلى وجهها مفرقا قال القرطبى ؛ كأن سبب الحلاف أن الذى فعلنه أم عطية لم يكن عن أمره صلى الله عليه وآله وسلم ولكنه قال المصنف إنه قد روى سعيد بن منصور ذلك بلفظ « قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اغسلنها وترا واجعلن شعرها ضفائر " وفى صحيح ابن حبان « اغسلنها ثلاثا أو خمسا أو سبعا واجعلن لها ثلاثة قرون " والقرن هنا المراد به الضفائر وفى بعض ألفاظ البخارى « ناصيتها وقرنها » فني لفظ ثلاثة فرون تغليب والكل حجة على الحنفية والضفر يكون بعد نقض شعر الرأس وغسله وهو فى البخارى صريحاً وفيه دلالة على إلفاء الشعر خلفها وذهل ابن دقيق العيد عن كون هذه الألفاظ فى البخارى فنسب القول به إلى بعض الشافعية وأنه استند فى ذلك إلى حديث غريب .

٧٣ ــ وعن عائشة رضى الله عنها قالت كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أثواب بيض سحولية ﴾ بضم السين المهملة والحاء المهملة ﴿ من كرسف ﴾ بضم السكاف وسكون الراء وضم السين المهملة ففاء أى قطن ﴿ ليس فيها ﴾ أى الثلاثة ﴿ قيص ولا عمامة ﴾ بل إزار ورداء ولفافة كا صرح به فى طبقات ابن سعد عن الشعبي ﴿ متفق عليه . فيه أن الافضل التكفين فى ثلاثة أثواب بيض لان الله تعالى لم يكن يختار لنبيه صلى الله عليه وسلم إلا الافضل وقد روى أهل السنن من حديث ابن عباس • البسوا ثياب البياض فإنها أطيب وأطهر وكفنوا فيها موتاكم » وصححه الترمذي والحاكم وله شاهد من حديث سمرة أخرجوه وإسناده صحيح أيضاً وأما ما تقدم فى حديث عائشة • أنه صلى الله عليه وسلم سبحى ببرد حبرة ، وهي برد يماني مخطط غالى الثمن فإنه لا يعارض ماهنا لانه صلى الله عليه وسلم عليه وسلم الله البرد بل سجوه به ليتجفف فيه شم نزعوه عنه كا

أخرجه مسلم على أن الظاهر أن التسجية كانت قبل الغسل قال الترمذي : تكفينه فى ثلاثة أثواب بيض أصح ماورد فى كفنه وأما ماأخرجه أحمد وابن أبى شيبة والبزار من حديث على عليه السلام " أنه صلى الله عليه وسلم كفن في سبعة أثواب " فهو من رواية عن عبد الله بن محمد بن عقيل وهو سيء الحفظ يصلح حديثه في المتابعات إلا إذا انفرد فلا يحسن فكيف إذا خالف كما هنا فلا يقبل قال المصنف وقد روى الحاكم من حديث أيوب عن نافع عن ابن عمر مايعضد رواية ابن عقيل فإن ثبت جمع بينه وبين حـــديث عائشة بأنها روت مااطلعت عليه وهو الثلاثة وغيرها روى ما اطلع عليه سما إن صحت الرواية عر. على فإنه كان المباشر للغسل. واعلم أنه يجب من الكفن مايستر جميع جسد الميت فإن قصر عن ستر الجميع قدم ستر العورة فما زاد عليها ستر به من جانب الرأس وجعل على الرجلين حشيش كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم في عمه حمزة ومصعب بن عمير فإن أريد الزيادة على الواحد فالمندوب أن يكون وثرا ويجوز الافتصار على الاثنين كما مر في حديث المحرم الذي مات وقد عرفت من رواية الشعبي كيفية الثلاثة وأنها إزار ورداء ولفافة وقيل مئزر ودرجان وقيل يكون منها قميص غير مخيط وإزار يبلغ من سرته إلى ركبته ولفافة يلف بها من قرنه إلى قدمه وتأول هذا القائل قول عائشة • ليس فيها قميص ولا عمامة » بأنها أرادت نني وجود الامرين معا لا القميص وحده أو أن الثلاثة خارجة عن القميص والعامة والمراد أن الثلاثة مما عداهما وإن كانا موجودين وهذا بعيد جدا قيل والاولى أن يقال إن التكفين بالقميص وعدمه سواء يستحبان فإنه صلى الله عليه وسلم كفن عبد الله ابن أبي في قبيصه أخرجه البخاري ولا يفعل صلى الله تعالى عليه وسلم إلاماهو الاحسن وفيه أن قميص الميت مثل قميص الحي مكفوفا مزرورا ، وقد استحب هذا محمد بن سيرين كما ذكره البيهتي في الخلافيات قال في الشرح وفي هذا ردعلي من قال إنه لايشرع القميص إلا إذا كانت أطرافه غير مكفوفة. قلت وهذا يتوقف على أن كف أطراف

القميص كان غرف أهل ذلك العصر:

١٤ 🗕 ﴿ وعن ابن عمر قال لما توفي عبد الله بن أبيَّ جاءابنه ﴾ هو عبد الله ن عبد الله ﴿ إِلَى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أعطني قميصك أكفنه فيه فأعطاه. متقق عليه ﴾ هو دليل على شرعية التكفين في القميص كما سلف قريبا وظاهر هذه الرواية أنه طلب القميص منه صلى الله عليه وسلم قبل التكفين إلا أنه قد عارضها ما عند البخارى من حديث جابر : أنه صلى الله عليه وسلم أتى عبد الله بن أبي بعد مادفن فأخرجه فنفث فيه من ريقه وألبسه قميصه ؛ فإنه صريح أنه كان الإعطا. والإلباس بعد الدفن وحديث ابن عمر يخالفه وجمع بينهما بأن المراد من قوله في حديث ابن عمر فأعطاه أي أنعم له بذلك فأطلق على العدة اسم العطية مجازاً لتحقق وقوعها وكذا قوله في حديث جاء ، بعد مادفن ، أي دُلِّي في حفرته أو أن المراد من حديث جابر أن الواقع بعد إخراجه من حفرته هو النفث وأما القميص فقد كان ألبس والجمع بينهما لا يدل على وقوعهما معا لأن الواو لا تقتضي الترتيب ولا المعية فلعله أراد أن يذكر ماوقع في الجملة من إكرامه صلى الله عليه وسلم مرب غير إرادة الترتيب وقيل إنه صلى الله عليه وسلم أعطاه أحد قميصيه أولا ولما دفن أعطاه الثانى بسؤال ولده عبد الله وفى الإكليل للحاكم مايؤيد ذلك واعلم أنه إنما أعطى عبد الله بن عبد الله بن أنى لانه كان رجلا صالحا ولانه سأله ذلك وكان لا يرد سائلا وإلا فإن أياه الذي ألبسه فميصه صلى الله عليه وسلم وكفن فيه من أعظم المنافقين ومات على نفاقه وأنزل الله فيه (ولا تصل على أحد منهم مات أبدا) وقيل إنما كساه صلى الله غليه وسلم قميصه لانة كان كسا العباس لما أُسر ببدر فأراد صلى الله عليه وسلم أن يكافئه .

10 - ﴿ وَعَنَ ابْنُ عِبَاسَ رَضَى الله عَنْهُ أَنَ النِّبَى صَلَى الله عَلَيْهُ وَسَلَّمُ قَالَ «البَسُوا مِن ثَيْرِ ثِيابِكُم وكَفَّنْهُوا فِيهِا مَوْتَاكُم * دواه الجِيضَ قَاإِنَّهَا مِنْ خَيْرِ ثِيابِكُم * وكَفَّنْهُوا فِيهِا مَوْتَاكُم * دواه الجنسة إلا النَّسَائِي وصححه البّرِمذي ﴾ تقدم حديث البخاري عن عائشة : أنه الجنسة إلا النَّسَائِي وصححه البّرِمذي ﴾ تقدم حديث البخاري عن عائشة : أنه

صلى الله عليه وسلم كفن فى ثلاثة أثواب بيض. وظاهر الآمر أنه يجب التكفين فى الثياب البيض ويجب لبسها إلا أنه صرف الآمر عنه فى اللبس أنه قد ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه لبس غير الآبيض وأما التكفين فالظاهر أنه لا صارف عنه إلا أن لا يوجد الآبيض كما وقع فى تكفين شهداء أحد فإنه صلى الله عليه وآله وسلم كفن جماعة فى نمرة واحدة كما يأنى فإنه لا بأس به للضرورة وأما ما رواه ابن عدى من حديث ابن عباس: أنه صلى الله عليه وسلم كفن فى قطيفة حمراء ففيه قيس بن الربيع وهو ضعيف وكأنه اشتبه عليه بحديث: أنه جعل فى قبره قطيفة حمراء الوكلام أنه إنما كفن فى بردة حبرة وتقدم الكلام أنه إنما سجى بها ثم نزعت عنه .

خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه . وقال صلى الله عليه وسلم : لِيَلِهِ أَقْرِبُكُم إِن كَانَ يَعْلَمُ فَإِنْ لَمْ يَكُن يَعْلَمُ فَنْ تُرُونَ عَنْده حظا من ورع وأمانة . رواه أحمد وأخرج الشيخان من حديث ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من ستر مسلماً سـتره الله يوم القيامة . وأخرج عبد الله بن أحمد من حديث أبي بن كعب : إن آدم عليه السلام قبضته الملائكة وغسلوه وكفنوه وحنطوه وحفروا له وألحدوه وصلوا عليه ودخلوا قبره ووضعوا عليه اللبن ثم خرجوا من القبر ثم حثوا عليه التراب ثم قالوا يا بني آدم هذا سنتكم .

١٧ _ ﴿ وعنه ﴾ أى عن جار ﴿ قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يجمع بين الرجلين من قتلي أحد في ثوب واحدثم يقول ﴿ لِيَلِهِ أَنَّهُمْ أَكْثَرُ أَخْذًا لِلْقُرْآنِ ، فيقدِّمه في اللحد سمى لحداً لأنه شق يعمل في جانب القبر فيميل عن وسطه والإلحاد لغة الميل ﴿ وَلَمْ يَعْسَلُوا وَلَمْ يَصَلُّ عَلَيْهِمْ . رَوَاهُ البِّخَارِي ﴾ دل على أحكام (الأول) أنه يجوز جمع الميتين في ثوب واحد للضرورة وهو أحـد الاحتمالين (والثاني) أن المراد يقطعه بينهما ويكفن كل واحد على حياله وإلى هـذا ذهب الاكثرون بل قيل إن الظاهر أنه لم يقل بالاحتمال الاول أحد فإن فيه التقاء بشرتى الميتين ولا يخني أن قول جار في تمام الحديث: فكفن أبي وعمى في نمرة واحدة . دليـل على الاحتمال الأول وأما الشارح رحمه الله فقال الظاهر الاحتمال الثاني كما فعـل في حمزة رضى الله عنه (قلت) حديث جابر أوضح في عدم تقطيع الثوب بينهما فيكون أحـد الجائزين والتقطيع جائز على الاصـل (الحكم الثاني) أنه دل على أنه يقـدّم الاكثر أخــذاً للقرآن على غيره لفضيلة القرآن ويقاس عليــه سائر جهات الفضــل إذا جمعوا في اللحد (الحكم الثالث) جمع جماعة في قبر وكأنه للضرورة وبؤب البخاري الرجلين والثلاثة في قبر • وأورد فيه حديث جابر هذا وإن كانت رواية جابر فى الرجلين فقـد وقع ذكر الثلاثة فى رواية عبـد الرزاق : كان يدفن الرجلين والثلاثة في قبر واحد وروي أصحاب السنن عن هشام بن عامر الأنصاري : قال

جاءت الأنصار إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد فقالوا أصابنا قرح وجهد فقال : احفروا وأوسعوا واجملوا الرجلين والثلاثة في قبر . صححه الترمذي ومثله المرأتان والثلاث ؛ وأما دفن الرجل والمرأة في القبر الواحد فقد روى عبد الرزاق بإسناد حسن عن واثلة بن الأسقع أنه كان بدفن الرجل والمرأة في القبر الواحد فيقدم الرجل وتجعل المرأة وراءه وكأنه كان بجعل بينهما حائلا من تراب. (الحكم الرابع) أنه لا يغسل الشهيد وإليه ذهب الجهور ولاهل المذهب تفاصيل في ذلك وروى عن سعيد بن المسيب والحسن وابن شريح أنه يجب غسله والحديث حجة عليهم ، وقد أخرج أحمد من حديث جابر أنه صلى الله عليه وسلم قال في قتلي أحد = لا تفسلوهم فإن كل جرح أو كل دم يفوح مسكا يوم الفيامة ، فبين الحكمة في ذلك (الحـكم الحامس) عدم الصلاة على الشهيد و في ذلك خلاف بين العلماء معروف فقالت طائفة يصلى عليه عملا بعموم أدلة الصلاة على الميت وبأنه روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى على قتلى أحد وكبر على حمزة سبعين تكبيرة وبأنه روى البخاري عن عقبة بن عامر ﴿ أنه صلى الله عليه وسلم صلى على قتلي أحد ، وقالت طائفة لا يصلي عليه عملا برواية جابر هذه ؛ قال الشافعي جاءت الاخبار كأنها عيان من وجوه متواترة • أن النبي صلى الله عليه وسـلم لم يصل على قتلي أحد • وما روى أنه صلى الله عليه وسلم صلى عليهم وكبر على حمزة سبعين تكبيرة لايصح وقد كان ينبغي لمن عارض بذلك هـذه الأحاديث الصحيحة أن يستحي على نفسه وأما حديث عقبة بن عامر فقد وقع في نفس الحديث أن ذلك كان بعد ثمــان سنين يعنى والمخالف يقول لا يصلى على القبر إذا طالت المـدة فلا يتم له الاستدلال وكأنه صلى الله عليه وسلم دعا لهم واستغفر لهم حين علم قرب أجله مودعا بذلك ولا يدل على نسخ الحكم الثابت انتهى ، ويؤيدكونه دعا لهم عدم الجمعية بأصحابه إذ لو كانت صلاة الجنازة لاشعر أصحابه وصلاها جماعة كما فعل في صلاته على النجاشي فإن الجماعة أفضل قطعا وأهل أحـد أولى الناس بالافضل ولانه لم يرد

عنه أنه صلى على قبر فرادى وحديث عقبة أخرجه البخارى بلفظ « أنه صلى الله عليه وسلم صلى على قتلى أحد بعد ثمان سنين » وزاد ابن حبان « ولم يخرج من بيته حتى قبضه الله تعالى »

1/ - ﴿ وعن على رضى الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ﴿ لا تَعَالُوا فى الكَفَنِ ، فَإِنَّهُ يُسْلَبُ سَرِيعًا ، رواه أبو داود ﴾ من رواية الشعبى عن على عليه السلام وفى إسناده عمرو بن هشام الجنبى بفتح الجيم فنون ساكنة فموحدة مختلف فيه وفيه انقطاع بين الشعبى وعلى لانه قال الدارقطنى إنه لم يسمع منه سوى حديث واحد وفيه دلالة على المنع من المغالاة فى الكفن وهى زيادة الثمن وقوله * فإنه يسلب سريعا ، كأنه إشارة إلى أنه سريع البلى والذهاب كا في حديث عائشة ﴿ إن أبا بكر نظر إلى ثوب عليه كان يمرض فيه به ردع من زعفران فقال اغسلوا ثوبي هذا وزيدوا عليه ثوبين وكفنوني فيها ، (قلت) إن هذا خلق قال : إن الحي أحق بالجديد من الميت إنما هو للهلة . ذكره البخارى مختصرا .

19 — ﴿ وعن عائشة رضى الله عنها أن الذي صلى الله عليه وسلم قال لها ، و لَوْ مُتّ قَبْلِي لَغَسْلُتُكِ ، الحديث رواه أحمد وابن ماجه وصححه ابن حبان ﴾ فيه دلالة على أن للرجل أن يفسل زوجته وهو قول الجمهور وقال أبو حنيفة لا يغسلها بخلاف العكس لارتفاع النكاح ولا عدة عليه والحديث يرد قوله هذا في الزوجين وأما في الأجانب فإنه أخرج أبو داود في المراسيل من حديث أبي بكر بن عياش عن محمد بن أبي سهل عن مكحول قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إذا ماتت المرأة مع الرجال ليس فيهم امرأة غيرها والرجل مع النساء ليس معهن رجل غيره فإنهما ييمان ويدفنان ، وهما بمنزلة من لا يجد الماء أنتهى . محمد بن أبي سهل هذا ذكره ابن حبان في الثقات . وقال البخارى لا يتابع على حديثه . وعن على عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه لا يتابع على حديثه . وعن على عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه

وسلم « لاتبرز فخذك ولا تنظر إلى فحذ حى ولا ميت » رواه أبو داود وابن ماجه وفى السناده اختلاف

• ٢ - ﴿ وعن أسماء بنت عميس رضى الله عنها أن فاطمة رضى الله عنها أوصت أن يغسلها على رضى الله عنه . رواه الدارقطنى ﴾ هذا يدل على مادل عليه الحديث الأول وأما غسل المرأة زوجها فيستدل له بما أخرجه أبو داود عن عائشة أنها قالت ولو استقبلت من أمرى ما استدبرت ماغسل رسول الله صلى الله عليه وسلم غير نسائه ■ وصححه الحاكم وإن كان قول صحابية وكذلك حديث فاطمة فهو يدل على أنه كان أمراً معروفا فى حياته صلى الله عليه وآله وسلم ويؤبده مارواه البيهق من أن أبا بكر أوصى امرأته أسماء بنت عميس أن تغسله واستعانت بعبد الرحمن بن عوف لضعفها عن ذلك ولم ينكره أحد . وهو قول الجمهور والحلاف فيه لاحمد بن حنبل قال لارتفاع النكاح كذا فى الشرح والذى فى دليل الطالب من كثب الحنابلة مالفظه : وللرجل أن يغسل زوجها والمنده وابن دون سبع وللمرأة غسل زوجها وسيدها وابن دون سبع
وابن دون سبع
وابن دون سبع

٢١ - ﴿ وعن بريدة رضى الله عنه فى قصة الغامدية ﴾ بالغين المعجمة وبعد الميم دال مهملة نسبة إلى غامد وتأتى قصتها فى الحدود ﴿ التى أمر النبى صلى الله عليه وسلم برجمها فى الزنا قال ثم أمر بها فصلى عليها ودفنت . رواه مسلم ﴾ فيه دليل على أنه يصلى على من قتل بحد وليس فيه أنه صلى الله عليه وسلم الذى صلى عليها وقد قال مالك إنه لايصلى الإمام على مقتول فى حد لان الفضلاء لايصلون على الفساق زجرا لهم . قلت : كذا فى الشرح لكن قال صلى الله عليه وسلم فى الغامدية * إنها تابت توبة لو قسمت بين أهل المدينة لوسعتهم * أو نحو هذا اللفظ . وللعلماء خلاف فى الصلاة على الفساق وعلى من قتل فى حد وعلى المحارب وعلى ولد الزنا وقال ابن العربى مذهب العلماء كأنه الصلاة على كل مسلم ومحدود ومرجوم وقاتل نفسه وولد الزنا وقد ورد فى قاتل نفسه الحديث :

77 _ ﴿ وعن جابر بن سمرة قال أُتى الذي صلى الله عليه وسلم برجل قتل نفسه بمشاقص فلم يصل عليه : رواه مسلم ﴾ المشاقص جمع مشقص وهو نصل عريض قال الخطابي وترك الصلاة عليه معناه العقوبة له وردع لغيره عن مثل فعله وقد اختلف الناس في هذا وكان عمر بن عبد العزيز لايرى الصلاة على من قتل نفسه وكذلك قال الاوزاعي وقال أكثر الفقهاء يصلى عليه اه ، وقالوا في هذا الحديث إنه صلى عليه الصحابة . قالوا وهذا كما ترك النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة على من مات وعليه دين أو الامر وأمرهم بالصلاة على صاحبهم . قلت : إن ثبت نقل أنه أم صلى الله عليه وسلم أقول وإلا فرأى عمر بن عبد العزيز أو فق إلا أن في رواية للنسائي ﴿ أما أنا فلا أصلى عليه * فر بما أخذ منها أن غيره صلى عليه *

٣٣ ـ ﴿ وعن أبي هريرة رضى الله عنه في قصة المرأة التي كانت تقم المسجد ﴾ بفتح حرف المضارعة أى تخرج القامة منه وهي الكناسة ﴿ فسأل عنها النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا مانت فقال = أَفَلا كُنْدُمْ آذَنْتُمُونِي فَكَأَنّهُمْ صَغّروا أَمْرَها فقال : دُلُونِي عَلَى قَرْبِرِها ﴾ أى بعد قولهم في جواب سؤاله إنها مانت ﴿ فدلوه فصلى عليها . متفق عليه وزاد مسلم ﴾ أى من رواية أبي هربرة ﴿ مُم قال ﴾ أى النبي صلى الله عليه وسلم ﴿ و إنّ هٰذِهِ القُبُورَ مَمْلُوءَةٌ ظُلْمَةٌ عَلَى أَهْلِها وإنّ الله أي النبي صلى الله عليه وسلم ﴿ و إنّ هٰذِهِ القُبُورَ مَمْلُوءَةٌ ظُلْمَةٌ عَلَى أَهْلِها مدرجة من مراسيل ثابت كما قال أحمد . هذا والمصنف جزم أن القصة كانت مع امرأة وفي البخاري : أن رجلا أسود أو امرأة سوداء بالشك من ثابت الراوي لكنه صرح في رواية أخرى في البخاري عن ثابت قال * ولا أراه إلا امرأة " وبه جزم أبن خزيمة من طريق أخرى عن أبي هربرة فقال * امرأة سوداء » ورواه البهق أيضا بإسناد حسن وسماها أم محجن وأفاد أن الذي أجابه صلى الله عليه وآله وسلم عن سؤاله هو أبو بكر وفي البخاري عوض * فسأل عنها * فقال * مافعل وسلم عن سؤاله هو أبو بكر وفي البخاري عوض * فسأل عنها * فقال * مافعل وسلم عن سؤاله هو أبو بكر وفي البخاري عوض * فسأل عنها * فقال * مافعل وسلم عن سؤاله هو أبو بكر وفي البخاري عوض * فسأل عنها * فقال * مافعل وسلم عن سؤاله هو أبو بكر وفي البخاري عوض * فسأل عنها * فقال * مافعل

ذلك الإنسان قالوا مات يا رسول الله الحديث . والحديث دليل على صحة الصلاة على الميت بعد دفنه مطلقا سواء أصلى عليه قبل الدفن أم لا وإلى هذا ذهب الشافعي . ويدل له أيضا صلاته صلى الله عليه وآله وسلم على البراء بن معرور فإنه مات والنبي صلى الله عليه وسلم بمكة فلما قدم صلى على قبره وكان ذلك بعد شهر من وفاته . ويدل له أيضا صلاته صلى الله عليه وآله وسلم على الغلام الانصاري الذي دفن ليلا ولم يشعر صلى الله عليه وسلم بموته . أخرجه البخاري ، ويدل له أيضا أحاديث وردت في الباب عن تسعة من الصحابة أشار إليها في الشرح وذهب أبو طالب تحصيلا لمذهب الهادي إلى أنه لا صلاة على القبر واستدل له في البحر بحديث لا يقوى على معارضة أحاديث المثبتين لما عرفت من صحها في البحر بحديث لا يقوى على معارضة أحاديث المثبتين لما عرفت من صحها الصلاة فقيل إلى شهر بعد دفنه وقيل إلى أن يبلى الميت لانه إذا بلى لم يبق مايصلى عليه وقيل أبدا لان المراد من الصلاة عليه الدعاء وهو جائز في كل وقت . عليه القبر من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم فلا تنهض لان دعوى الخصوصية على القبر من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم فلا تنهض لان دعوى الخصوصية خلاف الأصل .

۲٤ _ ﴿ وعن حذيفة رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم كان ينهى عن النعى ﴾ في القاموس: نعاه له نعيا ونعيا ونعيانا أخبره بموته ﴿ رواه أحمد والترمذي وحسنه ﴾ وكأن صيغة النهى هي ما أخرجه الترمذي من حمل الجاهاية ، فإن عبد الله عنه صلى الله عليه وسلم ﴿ إِياكُم والنعى فإن النعى من عمل الجاهاية ، فإن صيغة التحذير في معنى النهي ، وأخرج حديث حذيفة وفيه قصة فإنه ساق سنده إلى حذيفة أنه قال لمن حضره ﴿ إذا مت فلا يؤذن أحد فإني أخاف أن يكون نعيا إنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن النعى ■ هذا لفظه ولم يحسنه ثم فسر الترمذي النعى بأنه عندهم أن ينادى في الناس إن فلانا مات ليشهدوا عسنه ثم فسر الترمذي النعى بأنه عندهم أن ينادى في الناس إن فلانا مات ليشهدوا [٩ _ سبل السلام _ ٢]

جنازته وقال بعض أهل العلم لا بأس أن يعلم الرجل قرابته وإخوانه . وعن إبراهيم أنه قال لا بأس أن يعلم الرجل قرابته انتهى . وقيل المحرّم ما كانت تفعله الجاهلية كانوا يرسلون من يعلم بخبر موت الميت على أبواب الدور والاسواق؛ وفي النهاية اوالمشهور في العرب أنهم كانوا إذا مات فيهم شريف أو قتل بعثوا راكبا إلى القبائل ينعاه إليهم يقول نعاء فلانا أو يانعاء العرب هلك فلان أو هلكت العرب بموت نلان انتهى . ويقرب عندى أن هذا هو المنهى عنه . قلت : ومنه النعى من أعلى المنارات كما يعرف في هذه الاعصار في موت العظاء قال ابن العربي ا يؤخذ من بحرع الاحاديث ثلاث حالات (الاولى) إعلام الاهل والاصحاب وأهل من بحرع الاحاديث ثلاث حالات (الاولى) إعلام الاهل والاصحاب وأهل الصلاح فهذه سنة (الثانية) دعوى الجمع الكثير للمفاخرة فهذه تكره (الثالثة) إعلام بنوع آخر كالنياحة ونحو ذلك فهذا يحرم انتهى . وكأنه أخذ سنية الاولى من أنه لا بد من جماعة يخاطبون بالغسل والصلاة والدفن ويدل له قوله صلى الله عليه وسلم ه ألا آذنتموني ه ونحوه ، ومنه ا

٢٥ - ﴿ وعن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نعى النجاشى ﴾ بفتح النون وتخفيف الجيم و بعد الآلف شين معجمة ثم مثناة تحتية مشددة وقيل مخففة لقب لكل مَن مَلك الحبشة واسمه أصحمة ﴿ في اليوم الذي مات فيه وخرج بهم إلى المصلى ﴾ يحتمل أنه مصلى العيد أو محل اتخذ لصلاة الجنائز ﴿ فصف بهم وكبر أربعا . متفق عليه ﴾ فيه دلالة على أن النعى اسم الإعلام بالموت وأنه لمجرد الإعلام جائز . وفيه دلالة على شرعية صلاة الجنازة على الغائب وفيه أقوال ؛ الآول تشرع مطلقا وبه قال الشافعي وأحمد وغيرهما وقال ابن حزم لم يأت عن أحد من السلف خلافه ؛ والثانى منعه مطلقا وهو الهادوية والحنفية ومالك ، والثالث يجوز في اليوم الذي مات فيه الميت أو ما قرب منه إلا إذا طالت المدة . الرابع يجوز ذلك إذا كان الميت في جهة القبلة ، ووجه التفصيل في القولين معا الجمود على قصة النجاشى . وقال المانع

مطلقاً إن صلاته صلى الله عليه وآله وسلم على النجاشي خاصة به وقد عرف أن الأصل عدم الخصوصية واعتذروا بما فاله أهل القول الخامس وهو أن يصلى على الغائب إذا مات بأرض لا يصلى عليها فيها كالنجاشي فإنه مات بأرض لم يسلم أهلها واختاره ابن تيمية ونقله المصنف في فتح البارى عن الخطابي وأنه استحسنه الروياني ثم قال وهو محتمل إلا أنني لم أقف في شيء من الأخبار أنه لم يصل عليه في بلده أحد . واستدل بالحديث على كراهة الصلاة على الجنازة في المسجد لخروجه صلى الله عليه وسلم والقول بالكراهة للحنفية والمالكية ورد يأنه لم يكن في الحديث بهي عن الصلاة فيه وبأن الذي كرهه القائل بالكراهة إنما هو إدخال الميت المسجد وإنما شرعية الصفوف على الجنازة لأنه أخرج البخارى في هذه القصة حديث جابر وأنه شرعية الصفوف على الجنازة لأنه أخرج البخارى في هذه القصة حديث جابر وأنه كان في الصف الثاني أو الثالث وبؤب له البخارى « باب من صف صفين أو ثلاثة على الجنازة خلف الإمام ، وفي الحديث من أعلام النبؤة إعلامهم بموته في اليوم الذي توفي فيه مع بُعد ما بين المدينة والحبشة .

٢٦ - ﴿ وعن ابن عباس رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « ما مِنْ رَجُلٍ مُسْلِم يَمُوتُ فَيَهُومُ عَلَى جَنازَتِهِ أَرْبَعُونَ رَجُلًا ، لا يُشْرِكُونَ بِاللهِ شَيْئًا " إلا شَفَعَهُمُ اللهُ فِيهِ ، رواه مسلم ﴾ في الحديث دليل على فضيلة تكثير الجماعة على الميت وأن شفاعة المؤمن نافعة مقبولة عنده تعالى وفي رواية « ما من مسلم يصلى عليه أمة من المسلمين يبلغون كلهم مائة يشفعون فيه إلا شفعوا فيه " وفي رواية « ثلاثة صفوف » رواه أصحاب السنن قال القاضى قيل هذه الأحاديث خرجت أجوبة لسائاين سألوا عن ذلك فأجاب كل واحد عن سؤاله . ويحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم أخبر بقبول شفاعة كل واحد من هذه الإعداد ولا تنافى بينهما إذ مفهوم العدد يطرح مع وجود النص فجميع الاحاديث معمول بها وتقبل الشفاعة بأدناها .

٢٧ _ ﴿ وعن سمرة بن جندب رضى الله عنه قال صليت وراء الذي صلى الله على وسلم على امرأة ماتت فى نفاسها فقام وسطها . متفق عليه ﴾ فيه دليسل على مشروعية القيام عند وسط المرأة إذا صلى عليها وهذا مندوب وأما الواجب فإنما هو استقبال جزء من الميت رجلا أو امرأة . واختلف العلماء فى حكم الاستقبال فى حتى الرجل والمرأة فقال أبو حنيفة إنهما سواء وعند الهادوية أنه يستقبل الإمام سرة الرجل وثديى المرأة لرواية أهل البيت عليهم السلام عن على عليه السلام وقال القاسم صدر المرأة وبينه وبين السرة من الرجل إذ قد روى قيامه صلى الله عليه وسلم عند صدرها و لا بدّ من مخالفة بينها وبين الرجل . وعن الشافعى أنه يقف حذاء رأس الرجل وعند عجيزتها لما أخرجه أبو داود والترمذى من حديث أنس : أنه صلى على رجل فقام عند رأسه وصلى على المرأة فقام عند عجيزتها فقال له العلاء بن زياد هكذا البخارى أشار بإبراد حديث سمرة إلى تضعيف حديث أنس .

حدم كراهية صلى الله على الله عنها قالت: والله لقد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على ابنى بيضاء في هما سهل وسهيل أبوهما وهب بن ربيعة وأمهما البيضاء اسمها دعد والبيضاء صفة لها ﴿ في المسجد . رواه مسلم ﴾ قالته عائشة ردّا على من أنكر عليها صلاتها على سعد بن أبي وقاص في المسجد فقالت ، ما أسرع وما أنسى الناس والله لقد صلى الحديث . والحديث دليل على ما ذهب إليه الجمهور من عدم كراهية صلاة الجنازة في المسجد وذهب أبو حنيفة ومالك إلى أنها لا تصح وفي القدوري للحنفية ولا يصلى على ميت في مسجد جماعة واحتجا بما سلف من خروجه صلى الله عليه وسلم إلى الفضاء للصلاة على النجاشي وتقدم جوابه وبما أخرجه أبو داود « من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له » وأجيب بأنه نص أحمد على ضعفه لأنه تفرد به صالح مولى التوأمة وهو ضعبف على أنه في النسخ المشهورة من سنن أبي داود بلفظ « فلا شيء عليه » وقد روى أن عمر صلى على المشهورة من سنن أبي داود بلفظ « فلا شيء عليه » وقد روى أن عمر صلى على المشهورة من سنن أبي داود بلفظ « فلا شيء عليه » وقد روى أن عمر صلى على

أبى بكر فى المسجد وأن صهيبا صلى على عمر فى المسجد وعند الهادوية يكره إدخال الميت المسجد كراهة تنزيه وتأولوا هم والحنفية والمالكية حديث عائشة بأن المراد أنه صلى الله عليه وسلم صلى على ابنى البيضاء وجنازتهما خارج المسجد وهو صلى الله تعمالى عليه وآله وسلم داخل المسجد ولا يخنى بعده وأنه لا يطابق احتجاج عائشة

٢٩ - ﴿ وعن عبد الرحمٰن بن أبي لبلي ﴾ هو أبو عيسى عبد الرحمٰن بن أبي لبلي رضى الله عنه ولد لست سنين بقيت من خلافة عمر سمع أباه وعلى بن أبي طالب عليه السلام وجماعة من الصحابة ووفاته سنة اثنتين وثمانين وفي سبب وفاته أقوال قيل فقد وقيل قتل وقيل غرق في نهر البصرة ﴿ قال كان زيد بن أرقم يكبر على جنائزنا أربعاً وإنه كبر على جنازة خمسا فسألته فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبرها . رواه مسلم والاربعة ﴾ تقدم في حديث أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم كبر في صلاته على النجاشي أربعا ورويت الاربع عن ابن مسعود وأبي هريرة وعقبة بن عامر والبراء بن عازب وزيد بن ثابت وفي الصحيحين عن ابن عباس ا على قبر فيكبر أربعا . وأخرج ابن ماجه عن أبي هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم على قبر فيكبر أربعا . وأخرج ابن ماجه عن أبي هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه ورواية عن زيد بن على جنازة فيكبر أربعاً . قال ابن أبي داود ١ ليس في الباب أصح منه . فذهب إلى أنها أربعاً لاغير جمهور من السلف والخلف منهم الفقهاء الاربعة ورواية عن زيد بن على عليه السلام وذهب أكثر الهادوية إلى أنه يكبر خمس تكبيرات واحتجوا بما روى أن عليا عليه السلام كبر على فاطمة خمساً وأن الحسن كبر على أبيه خماً وعن ابن الحنفية أنه كبر على ابن عباس خمساً وتأولوا رواية الاربع بأن المراد بها ماعدا تكبيرة الافتتاح وهو بعيد

. ٣٠ _ ﴿ وعن على رضى الله عنه أنه كبر على سهل بن حنيف ﴾ بضم المهملة فنون فثناة تحتية ففاء ﴿ ستا وقال • إنَّهُ بَدْرِينَ ، ﴾ أى بمن شهد وقعة بدر معه صلى الله عليه وسلم ﴿ رواه سعيد بن منصور وأصله فى البخارى ﴾ الذى فى البخارى • أن

عليا كبر على سهل بن حنيف ، زاد البرقانى فى مستخرجه ستا كذا ذكره البخارى فى ناريخه وقد اختلفت الروايات فى عدة تكبيرات الجنازة فأخرج البيهتى عن سعيد بن المسيب : أن عمر قال : كل ذلك قد كان أربعاً وخماً فاجتمعنا على أربع . ورواه البيهتى أيضاً عن أبى واثل : قال كانوا ابن المنذر من وجه آخر عن سعيد ورواه البيهتى أيضاً عن أبى واثل : قال كانوا يكبرون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعاً وخمسا وسنا وسبعاً فجمع عمر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبر كلَّ بما رأى فجمعهم عمر على أربع تكبيرات . وروى ابن عبد البر فى الاستذكار بإسناده : كان النبي صلى الله عليه وسلم يكبر على الجنائز أربعاً وخمساً وستا وسبعاً وثمانياً حتى جاء موت النجاشى فحرج إلى المصلى وصف الناس ؛ وزاد : وكبر عليه أربعاً ثم ثبت النبي صلى الله عليه وسلم على أربع حتى توفاه الله ا فإن صح هذا فكأن عمر ومن معه لم يعرفوا استقرار الآمر على الأربع حتى جمعهم وتشاوروا فى ذلك

٣١ – ﴿ وعن جابر رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر على جنائزنا أربعاً ويقرأ بفاتحة الكتاب فى التكبيرة الأولى . رواه الشافعى بإسناد ضعيف ﴾ سقط هذا الحديث من نسخة الشرح فلم يتكلم عليه الشارح رحمه الله قال المصنف فى الفتح إنه أفاد شيخه فى شرح الترمذى أن سنده ضعيف وفى التلخيص إنه رواه الشافعى عن إبراهيم بن محمد عرب محمد بن عبد الله بن عقيل عن جابر انتهى وقد ضعفوا ابن عقيل . واعلم أنه اختلف العلماء فى قراءة الفاتحة فى صلاة الجنازة فنقل ابن المنذر عن ابن مسعود والحسن بن على وابن الزبير مشروعيتها وبه قال الشافعى وأحمد وإسحاق ونقل عن أبى هريرة وابن عمر أنه ليس فيها قراءة وهو قول مالك والكوفيين . واستدل الأولون بما سلف وهو وإن كان ضعيفاً فقد شهد له قوله :

٣٢ ــ ﴿ وعن طلحة بن عبد الله بن عوف رضى الله عنهم ﴾ أى الخزاعي ﴿ قَالَ صَلَيْتَ خَافُ ابْنُ عَبَّاسَ عَلَى جَنَازَةً فَقَرأً فَاتَّحَةً الكتابِ فَقَالَ : لتعلموا

أنها سنة . رواه البخاري ﴾ وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه والنسائي بلفظ « فأخذت بيده فسألته عن ذلك ففال نعم يا ابن أخي إنه حق وسنة « وأخرج النسائي أيضا من طريق أخرى بلفظ « فقرأ بفاتحة الكتاب وسورة وجهر حتى أسمعنا فلما فرغ أخذت بيده فسألته فقال سنة وحق • وقد روى الترمذي عن ابن عباس : أنه صلى الله عليه وسلم قرأ على الجنازة بفاتحة الكناب. ثم قال لا يصح والصحيح عرب ابن عباس قوله « من السنة ، قال الحاكم أجمعوا على أن قول الصحابي • من السنة ، حديث مسند قال المصنف كذا نقل الإجماع مع أن الخلاف عند أهـل الحديث وعند الأصوليين شهير والحـديث دليل على وجوب قراءة الفاتحة في صلاة الجنازة لأن المراد من السنة الطريقة المألوفة عنه صلى الله عليه وسلم لا أن المراد بهـا ما يقابل الفريضة فإنه اصطلاح عرفى وزاد الوجوب تأكيداً قوله • حق • أي ثابت وقد أخرج ابن ماجه من حديث أم شريك قالت : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نقرأ على الجنازة بفائحة الكتاب. وفي إسناده ضعف يسير يجبره حديث ابن عباس والأمر من أدلة الوجوب وإلى وجوبها ذهب الشافعي وأحمد وغيرهما من السلف والخلف . وذهب آخرون إلى عدم مشروعيتها لقول ابن مسعود : لم يوقت لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم قراءة في صلاة الجنازة بل قال : كُتِّر إذا كبر الإمام واختر من أطايب الكلام ما شئت . إلا أنه لم يعزه إلى كتاب حديثي حتى تعرف صحته من عدمها ثم هو قول صحابي على أنه ناف وابن عباس مثبت وهو مقدم . وعن الهادي وجماعة من الآل أن الفراءة سنة عملا بقول ابن عباس سنة وقد عرفت المراد بها في لفظه . واستدل للوجوب بأنهم اتفقوا أنهـا صلاة وقد ثبت حديث و لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب، فهي داخلة تحت العموم وإخراجها منه يحتاج إلى دليل. وأما موضع قراءة الفاتحة فإنه بعد التكبيرة الأولى ثم يكبر فيصلي على النبي صلى الله عليه وسلم شم يكبر فيدعو للميت وكيفية الدعاء قد أفادها قوله :

٣٣ – ﴿ وَعَن عُوف بِن مَالُكُ رَضَى اللّهُ عَهُما قَالَ صَلَى رَسُول الله صلى الله على عليه وسلم على جنازة فحفظت من دعائه • اللّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَارْحُهُ وَعَافِهِ ، وآعفُ عَنْهُ وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ وَوَسِّعْ مَدْخَلَهُ وَاغْسِلُهُ بِاللّمَاءُ وَالشّائِحِ وَالْبَرّدِ وَنَقّهِ مِنَ الْخَطَايَا عَنْهُ وَأَكْرِمْ نُزُلّهُ وَوَسِّعْ مَدْخَلَهُ وَاغْسِلُهُ بِاللّمَاءُ وَالشّائِحِ وَالْبَرّدِ وَنَقّهِ مِنَ الْخَطْايَا كَا يُنتَى الشّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدّنس وأَبْدِلُهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ وَأَهْلاً خَيْرًا مِنْ اللّهِ عَلَيْهِ وَسِلْمَ جَهْرِ بِهِ فَفْظُهُ وَقِد قَال صلى الله عاقاله فذكره له فَفْظُه وقد قال الله الله عليه وسلم جهر به فَفْظُه ويحتمل أنه سأله ما قاله فذكره له فَفْظُه وقد قال الفقها، يندب الإسرار ومنهم من قال يخير ومنهم من قال يسر فى النهار ويجهر بالليل وفي الدعاء الإسرار ومنهم من قال يغير ومنهم من قال يسر فى النهار ويجهر بالليل وفي الدعاء الله عليه وسلم أولى. وأصح الاحاديث الواردة فى ذلك هذا الحديث وكذلك قوله :

٣٤ – ﴿ وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا صلى على جنازة يقول أو اللهم أغير ليحيّنا ومَيّيتنا وشاهِدِنَا ﴾ أى حاضرنا ﴿ وغا ثِينا وصَغِيرِنَا ﴾ أى ثبته عند التكليف للأفعال الصالحة وإلا فلا ذنب له ﴿ وَكبيرِنا ، وذَكرِنَا وأُثنانا ، اللّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنّا فَأَحْيِهِ عَلَى الْإِسْلامِ ومَنْ تَوَفّيتَهُ مِنّا فَتَوْقَهُ عَلَى الْإِيمانِ ، اللّهُمَّ لا تَحْرِمْنا أَجْرَهُ ولا تُصِلّنا بَعْدَهُ ، رواه مسلم والاربعة ﴾ والاحاديث فى الدعاء للبيت كثيرة فني سنن أبى داود عن أبى هريرة أن النبى صلى الله عليه وسلم دعا فى الصلاة على الجنازة و اللهم أنت ربها وأنت خلقتها وأنت هديتها للإسلام وأنت قبضت روحها وأنت أعلم بسرها وعلانيتها جئنا شفعاء وأنت هديتها للإسلام وأنت قبضت روحها وأنت أعلم بسرها وعلانيتها جئنا شفعاء له فاغفر له ذنبه ، وابن ماجه من حديث واثلة بن الاسقع قال وصلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على جنازة رجل من المسلمين فسمعته يقول : اللهم إن فلان فى ذمتك وحبل جوارك قه فتنة القبر وعذاب النار وأنت أهل الوفاء والحمد اللهم أغفر له وارحمه فإنك أنت الغفور الرحيم ، واختلاف الروايات دال على أن الامر متسع فى ذلك ليس مقصورا على شى، معين وقد الروايات دال على أن الامر متسع فى ذلك ليس مقصورا على شى، معين وقد

اختار الهادوية أدعية أخرى واختار الشافعى كذلك والكل مسطور فى الشرح وأما قراءة سورة مع الحمد فقد ثبت ذلك كما عرفت فى رواية النسائى ولم يرد فيها تعيين وإنما الشأن فى إخلاص الدعاء للميت لانه الذى شرعت له الصلاة والذى ورد به الحديث وهو قوله:

٣٥ __ ﴿ وعنه ﴾ أى أبى هريرة رضى الله عنه ﴿ أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال ﴿ إذا صَلّيْتُمْ عَلَى المَيِّتِ فَأَخْلِصُوا لَهُ الدُّعاة ، رواه أبو داود وصححه ابن حبان ﴾ لانهم شفعاء والشافع يبالغ فى طلبها يربد قبول شفاعته فيه ، وروى الطبرانى : أن ابن عمر كان إذا رأى جنازة قال هذا ماوعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله اللهم زدنا إيمانا وتسليما . ثم أسند عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : ﴿ من رأى جنازة فقال الله م زدنا إيمانا وتسليما . ثم أسند عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : ﴿ من رأى جنازة فقال الله عشرون حسنة ،

٣٦ - ﴿ وعن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال وأسرُعُوا بِالْجَنَازَةِ فَإِنْ تَكُ ﴾ أى الجنازة والمراد بها الميت ﴿ صَالِحَةً فَخَيْرٌ ﴾ خبر مبتدإ محذوف أى فهو خير ومثله شر الآتى ﴿ تُقَدِّمُونَهَا إِلَيْهِ ، وإِنْ تَكُ سِكَى مبتدإ محذوف أى فهو خير ومثله شر الآتى ﴿ تُقَدِّمُونَهَا إِلَيْهِ ، وإِنْ تَكُ سِكَى ذَلِكَ فَشَرُ تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُم ، متفق عليه ﴾ نقل ابن قدامة أن الامر بالإسراع للندب بلا خلاف بين العلماء وسئل ابن حزم فقال بوجوبه والمراد به شدة المشي وعلى ذلك حمله بمض السلف وعند الشافعي والجمهور المراد بالإسراع فوق سجية المشي المعتاد ويكره الإسراع الشديد . والحاصل أنه يستحب الإسراع بها لكن بحيث أنه لا ينتهي إلى شدة يخاف معها حدوث مفسدة بالميت أو مشقة على الحامل والمشبع وقال القرطي مقصود الحديث أن لا يتباطأ بالميت عن الدفن ولان البطء ربما أدى إلى النباهي والاختيال ، هذا بناء على أن المراد بقوله بالجنازة بحملها إلى قبرها وقيل المراد الإسراع بتجهيزها فهو أعم من الأول قال النووي عذا باطل مردود بقوله في الحديث ، تضعونه عرب رقابكم ، وتعقب بأن هذا باطل مردود بقوله في الحديث ، تضعونه عرب رقابكم ، وتعقب بأن

الحمل على الرقاب قد يعبر به عرب المعانى كما تقول حمل فلان على رقبته ديوناً قال ويؤيده أن الكل لا يحملونه قال المصنف بعد نقله فى الفتح ويؤيده حديث ابن عمر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول = إذا مات أحدكم فلا تحبسوه وأسرعوا به إلى قبره ، أخرجه الطبرانى بإسناد حسن ولابى داود مرفوعا : لا ينبغى لجيفة مسلم أن تبقى بين ظهرانى أهله . والحديث دليل على المبادرة بتجهيز الميت ودفنه وهذا فى غير المفلوج ونحوه فإنه ينبغى التثبت فى أمره

٣٧ _ ﴿ وعنه رضى الله عنه ﴾ أى أبي هريرة ﴿ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مَنْ شَهِدَ الْجَنازَةَ حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهَا قَلَهُ قِيراطٌ ومَنْ شَهِدَها حَتَّى تُدُّفَنَ فَلَهُ قِيرَاطان = قيل ﴾ صرح أبو عوانة بأن الفائل وما القيراطان هو أبو هريرة ﴿ وما القيراطان؟ قال مِثْلُ الْجَبَلَيْنِ العَظِيمَيْنِ ، متفق عليه . ولمسلم ﴾ أى من حديث أبي هريرة ﴿ حَتَّى تُوضَعَ فِي اللَّحْدِ ﴾ . وللبخاري أيضاً من حديث أبي هريرة ﴿ ﴿ مَنْ تَسِعَ جَنازَةً مُسْلِمٍ إِيمَانًا واحْتِسابًا وكانَ مَعَها حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهَا ويُفْرَغَ مِنْ دَفْنِها فَإِنَّهُ يَرْجِعُ بِقِيرِاطَيْنِ كُلُّ قِيرِاطٍ مِثْلُ أُحدٍ ، ﴾ فاتفقا على صدر الحديث ثم انفرد كل واحد منهما بلفظ . وهذا الحديث رواه اثنا عشر صحابيا. وقوله = إيمـانا واحتساباً ، قيد به لانه لا بد منه لان ترتب الثواب على العمل يستدعى سبق النية فيخرج من فعل ذلك على سبيل المكافأة المجردة أو على سبيل المحاباة ذكره المصنف فى الفتح وقوله • مثل أُحد ، ووقع فى رواية النسائي : فله قيراطان من الاجركل واحد منهما أعظم من أُحـد . وفي رواية لمسلم : أصغرهما مثل أحد . وعند ابن عدى من روانة واثلة : كتب له قيراطان من الاجر أخفهما في ميزانه يوم القيامة أثقل من جبل أجد . والشهود الحضور وظاهره الحضور معها من ابتداء الخروج بها . وقد ورد فى لفظ مسلم : من خرج مع جنازة من بيتها ثم تبعها حتى تدفن كان له قيراطان من الآجر كل قيراط مثل أحد ومن صلى عليها ثم رجع كان له قيراط. والروايات إذا رد بعضها إلى بعض

تقضى بأنه لا يستحق الاجر المذكور إلا من صلى علمها ثم تبعها قال المصنف رحمه الله الذي يظهر لي أنه يحصل الآجر لمن صلى وإن لم يتبع لأن ذلك وسيلة إلى الصلاة لكن يكون قيراط من صلى فقط دون قيراط من صلى وتبع. وأخرج سعيد بن منصور من حديث عروة عن زيد بن ثابت : إذا صليت على جنازة فقــد قضيت ما عليك . أخرجه ابن أبي شيبة بلفظ « إذا صليتم ، وزاد في آخره « فخلوا بينها وبين أهلها ، ومعناه قد قضيت حق الميت فإن أردت الاتباع فلك زيادة أجر . وعلق البخاري قول حميد بن هلال: ما علمنا على الجنازة إذنا ولكن من صلى ورجم فله قيراط . وأما حديث أبي هربرة : أميران وليسا بأميرين : الرجل يكون مع الجنازة يصلي عليها فليس له أن يرجع حتى يستأذن وليها . أخرجه عبد الرزاق فإنه حديث منقطع موقوف . وقد رويت في معناه أحاديث مرفوعة كلها ضعيفة . ولما كان وزن الاعمال في الآخرة ليس لنا طريق إلى معرفة حقيقته ولا يعلمه إلا الله ولم يكن تعريفنا لذلك إلا بتشبيهه بما نعرفه من أحوال المقادير : شبه قدر الأجر الحاصل من ذلك بالفيراط ليبرز لـا المعقول في صورة المحسوس ـ و ــــا كان الفيراط حقير الفدر بالنسبة إلى ما نعرفه في الدنيا نبه على معرفة قدره بأنه كأحد الجبل المعروف بالمدينة وقوله • حتى تدفن ، ظاهر في وقوع مطلق الدفن وإن لم يفرغ منه كله ولفظ « حتى توضع في اللحد ، كذلك إلا أن في الرواية الآخرى لمسلم « حتى يفرغ من دفنها • ففيها بيان وتفسير لمـا في غيرها والحديث ترغيب في حضور الميت والصلاة عليه ودفنه وفيه دلالة على عظم فضل الله وتكريمه للميت وإكرامه بجزيل الإثابة لمن أحسن إلبه بعد موته .

تنبيه _ فى حمل الجنازة أخرج البيهتى فى السنن الكبرى بسنده إلى عبد الله ابن مسعود أنه قال إذا تبع أحدكم الجنازة فليأخذ بجوانب السرير الأربعة ثم ليتطوع بعد أو يذر فإنه من السنة . وأخرج بسنده : أن عثمان بن عفان حمل بين العمودين سرير أمه فلم يفارقه حتى وضعه ، وأخرج أيضا ه أن أبا هريرة رضى الله عنه

حمل بين عمودى سرير سعد بن أبى وقاص . وأخرج: أن ابن الزبير حمل بين عمودى سرير المسور بن مخرمة . وأخرج من حديث يوسف بن ماهك : قال شهدت جنازة رافع بن خديج وفيها ابن عمر وابن عباس فانطلق ابن عمر حتى أخذ بمقدّم السرير بين القائمين فوضعه على كاهله ثم مشى بها . انتهى .

٣٨ ــ ﴿ وعن سالم رضي الله عنه ﴾ هو أبو عبد الله وأبو عمرو سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب أحد فقها. المدينة من سادات التابعين وأعيان علمائهم روى عن أبيه وغيره مات سنة ست ومائة ﴿ عن أبيه ﴾ هو عبــد الله بن عمر ﴿ أَنَّهُ رأى الني صلى الله عليه وآله وسلم وأبا بكر وعمر وهم يمشون أمام الجنازة . رواه الخسة وصححه ابن حبان وأعله النسائي وطائفة بالإرسال ﴾ اختلف في وصله وإرساله فقال أحمد : إنما هو عن الزهري مرسل وحديث سالم موقوف على ابن عمر من فعله قال الترمذي : أهل الحديث يرون المرسل أصح وأخرجه ابن حبان في صحيحه عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر : كان يمشي بين يديها وأبو بكر وعمر وعثمان . قال الزهرى : وكذلك السنة وقد ذكر الدارقطني في العلل اختلافا كثيراً فيه عن الزهري قال : والصحيح قول من قال عن الزهري عن سالم عن أبيه : أنه كان يمشى . قال : وقد مشى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر رضي الله عنهم بين يديها . وهذا مرسل وقال البيهتي إن الموصول أرجح لأنه من رواية ابن عيينة وهو ثقة حافظ وعن على بن المديني قال قلت لابن عيينة : يا أبا محمد خالفك الناس في هذا الحديث ، فقال : استيقن ؛ الزهري حدثنيه مراراً لست أحصيه " يعيده ويبديه ، سمعته من فيه ، عن سالم عن أبيه . قال المصنف وهذا لا ينفي الوهم لأنه ضبط أنه سمعه منه عن سالم عن أبيه والأمركذلك إلا أن فيه إدراجا وصححه الزهرى وحدث به ابن عيينة . وللاختلاف في الحديث اختلف العلماء على خمسة أقوال (الأوّل) أن المشي أمام الجنازة أفضل لوروده من فعله صلى الله عليه وسلم وفعل الخلفاء وذهب إليه الجمهور والشافعي ﴿ والثاني ﴾

للهادوية والحنفية أن المشي خلفها أفضل لما رواه ابن طاوس عن أبيه « ما مشي رسول الله صلى الله عليه وسلم حي مات إلا خلف الجنازة " ولما رواه سعيد ابن منصور من حديث على عليه السلام قال : المشي خلفها أفضل من المشي أمامها كفضل صلاة الجماعة على صلاة الفلا . إسناده حسن وهو موقوف له حكم الرفع وحكى الآثرم أن أحمد تكلم في إسناده (الثالث) أنه يمشي بين يديها وخلفها وعن يمينها وعن شمالها علقه البخاري عن أنس وأخرجه ابن أبي شيبة موصولا وكذا عبد الرزاق وفيه التوسعة على المشيعين وهو يوافق سنة الإسراع بالجنازة وأنهم لا يلزمون مكانا واحداً يمشون فيه لئلا يشق عليهم أو على بعضهم (القول الرابع) للشوري أن الماشي يمشي حيث شاه والراكب خلفها لما أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان والحاكم من حديث المغيرة مرفوعا "الراكب خلف الجنازة والماشي حيث شاء منها ، (القول الخامس) للنخعي إن كان مع الجنازة نساء مشي والماها وإلا فخلفها

٣٩ ـ ﴿ وَعَن أَم عَطْية رَضَى الله عَنها قالت نهينا ﴾ مبنى المجهول ﴿ عَن الباع الجنازة ولم يعزم علينا ﴾ جمهور أهل الأصول والمحدثين أن قول الصحابى نهينا أو أمرنا بعدم ذكر الفاعل له حكم المرفوع إذ الظاهر من ذلك أن الآمر والناهى هو الذي صلى الله عليه وآله وسلم وأما هذا الحديث فقد ثبت رفعه وأنه أخرجه البخارى في باب الحيض عن أم عطية بلفظ ﴿ نهانا رسول الله على الله عليه وآله وسلم ـ الحديث ، إلا أنه مرسل لأن أم عطية لم تسمعه منه لما أخرجه الطبراني عنها قالت : لما دخل الذي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة جمع النساء في بيت ثم بعث إلينا عمر فقال ﴿ إن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثني إليكن لأبايعكن على أن لاتسرق ، الحديث ، وفيه ﴿ نهانا أن نخرج في جنازة الموسلم وقولها ولم يعزم علينا ظاهر في أن النهى الكراهة لا المتحريم كأنها فهمته من قرينة وإلا فأصله التحريم الله ويدل له ما أخرجه وإلا فأصله التحريم الحديث ، وإلا فأصله التحريم الله ويدل له ما أخرجه

ابن أبي شيبة من حديث أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان فى جنازة فرأى عمر امرأة فصاح بها فقال دعها يا عمر = الحديث وأخرجه النسائي وابن ماجه من طريق أخرى ورجالها ثقات .

٠٤ _ ﴿ وعن أبي سعيد رضي الله عنه أن رســول الله صلى الله عليه وســلم قال : • إذا رَأْيُدُمُ الْجَنَازَةَ فَقُومُوا ، فَمَنْ تَبعَها فَلا يَجْلِسْ حَتَّى توضَّعَ • متفق عليه ﴾ الامر ظاهر في وجوب القيام للجنازة إذا مرت بالمكلف وإن لم يقصد تشييعها وظاهر فيعموم كل جنازة من مؤمن وغيره ويؤمده أنه أخرج البخاري قيامه صلى الله عليه وآله وسلم لجنازة يهودي مرت به . وعلل ذلك بأن الموت فزع وفي رواية • أليست نفسا ، وأخرج الحاكم • إنما قنا للبلائكة ، وأخرج أحمد والحاكم وابن حبال : إنما نقوم إعظاما الذي يقبض النفوس . ولفظ ابن حبان : إعظاماً لله . ولا منافاة بين التعليلين وقد عارض هذا الأمر حديث على عليــه السلام عند مسلم : أنه صلى الله عليه وآله وسلم قام للجنازة ثم قعـد . والقول بأنه يحتمل أن مراده قام ثم قعد لما بعدت عنه مدفعه أن عليا أشار إلى قوم بأن يقعدوا ثم حدثهم الحديث . ولما تعارض الحديثان اختلف العلماء في ذلك فذهب الشافعي إلى أن حديث علىّ عليه السلام ناسخ للأمر بالقيام وردّ بأن حديث علىّ ليس نصا في النسخ لاحتمال أن قعوده صلى الله عليه وآله وسلم كان لبيان الجواز ولذا قال النووي : المختار أنه مستحب وأما حديث عيادة بن الصامت أنه كان صلى الله عليه وسلم يقوم للجنازة فمرَّ به حبر من اليهود فقال هكذا نفعل فقال اجلسوا وخالفوهم . أخرجه أحمد وأصحاب السنن إلا النسائي وابن ماجه والبزار والبيهتي فإنه حديث ضعيف فيه بشر بن رافع قال البزار تفرّد به بشر وهو لين الحديث وقوله « ومن تبعها فلا يجلس حتى توضع، أفاد النهى لمن شيعها عن الجلوس حتى توضع ويحتمل أن المراد حتى توضع فى الارض أو توضع في اللحـد وقد روى الحديث باللفظين إلا أنه رجح البخاري وغيره رواية ، توضع فى الأرض ، فذهب بعض السلف إلى وجوب القيام حتى توضع الجنازة لما يفيده النهى هنا ولما عند النسائى من حديث أبى هريرة وأبى سعيد : ما رأينا رسول الله صلى الله عليه وسلم شهد جنازة قط فجلس حتى توضع . وقال الجمهور إنه مستحب وقد روى البيهتي من حديث أبى هريرة وغيره : أن القائم كالحامل فى الآجر .

٤١ ــ ﴿ وَعَنِ أَنِّي إَسْحَاقَ ﴾ هو السبيعي بفتح السين المهملة وكسر الباء الموحدة والعين المهملة الهمداني الكوفي رأى عليا عليه السلام وغييره من الصحابة وهو تابعي مشهور كثير الرواية ولد لسنتين من خـلافة عثمان ومات سـنة تسع وعشرين ومائة ﴿ رضى الله عنه أن عبد الله بن يزيد ﴾ هو عبد الله بن يزيد الخطمي بالخباء المعجمة الاوسي كوفي شهد الحديبية وهو ابن سبع عشرة سنة وكان أميرا على الكوفة وشهد مع على عليه السلام صفين والجل ذكره ابن عبد البر في الاستيعاب ﴿ أَدخل الميت من قِبَل رجلي القبر ﴾ أي من جهة المحل الذي يوضع فيه رجلا الميت فهو من إطلاق الحال على المحل ﴿ وقال هذا من السنة . أخرجه أبو داود ﴾ وروى عن على عليه السلام قال : صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على جنازة رجل من ولد عبد المطلب فأمر بالسرير فوضع من قبل رجلي اللحد ثم أمر به فسل سلا . ذكره الشارح ولم يخرجه وفى المسألة ثلاثة أقوال (الاول) ما ذكر وإليه ذهبت الهادوية والشافعي وأحمد (والثاني) يسل من قبل رأسه لما روى الشافعي عن الثقة مرفوعا من حديث ابن عباس « أنه صلى الله عليه وسلم سل ميتا من قبل رأسه ، وهذا أحد قولى الشافعي (والثالث) لابي حنيفة أنه يسل من قبل القبلة معترضاً إذ هو أيسر (قلت) بل ورد به النص كما يأتى فى شرح حديث جار في النهي عرب الدفن ليلا فإنه أخرجه الترمذي من حديث ابن عباس وهو نص في إدخال الميت من قبل القبلة ويأتي أنه حديث حسن فيستفاد من المجموع أنه فعل مخبر قبه .

﴿ فائدة ﴾ اختلف فى تجليل القبر بالثوب عند مواراة الميت فقيل يجلل سواء كان المدفون رجلا أو امرأة لما أخرجه البيهق لا أحفظه إلا من حديث ابن عباس قال « جلل رسول الله صلى الله عليه وسلم قبر سعد بثوبه » قال البيهق لا أحفظه إلا من حديث يحيى بن عقبة بن أبى العيزار وهو ضعيف وقيل يختص بالنساء لما أخرجه البيهق أيضا من حديث أبى إسحاق وأنه حضر جنازة الحرث الاعور فأبى عبد الله بن زيد أن يبسطوا عليه ثوبا وقال إنه رجل » قال البيهق وهذا إسناده صحيح وإن كان موقوفا (قلت) ويؤيده ما أخرجه أيضا البيهق عن رجل من أهل الكوفة » أن على ابن أبى طالب أناهم يدفنون ميتاً وقد بسط الثوب على قبره فجذب الثوب من القبر وقال إنه عنه عذا بالنساء » .

25 - ﴿ وعن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال • إذا وَضَعْتُمْ مَوْ تَاكُمُ فَى القُبُورِ ، فَقُولُوا : بِسْمِ اللهِ ، وعَلَى مِلّةٍ رَسُولِ اللهِ ، أخرجه أحمد وأبو داود والنسائى وصححه ابن حبان وأعله الدارقطنى بالوقف ﴾ ورجح النسائى وقفه على ابن عمر أيضا إلا أنه له شواهد مرفوعة ذكرها فى الشرح وأخرج الحاكم والبيهتي بسند ضعيف • أنها لما وضعت أم كاثوم بنت النبي صلى الله عليه وسلم فى القبر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (منها خلقناكم وفها نعيدكم ومنها نخرجكم تارة أخرى) بسم الله وفى سبيل الله وعلى ملة رسول الله ، وللشافعي دعاء آخر استحسنه فدل كلامه على أنه يختار الدافن من الدعاء للبيت مايراه وأنه ليس فيه حد محدود .

٤٣ ــ ﴿ وعن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «كَسْرُ عَظْمِ المَيِّتِ كَكُسْرِهِ حَيًّا ، رواه أبو داود بإسناد على شرط مسلم وزاد ابن ماجه ﴾ أى فى الحديث هذا وهو قوله ﴿ من حديث أم سلمة : « فى الإثم » ﴾ بيان للمثلية . فيه دلالة على وجوب احترام الميت كما يحترم الحى ، ولكن بزيادة « فى الإثم » أنبأت أنه يفارقه من حيث إنه لا يجب الضمان وهو يحتمل أن الميت

يتألم الحي وقد ورد به حديث ا

25 — ﴿ وعن سعد بن أبى وقاص قال: الحدوا لى لحدا وانصبوا على اللبن نصبا كما صنع برسول الله صلى الله عليه وسلم . رواه مسلم ﴾ هذا الكلام قاله سعد لما قيل له ألا نتخذ لك شيئا كأنه الصندوق من الخشب ؟ فقال اصنعوا فذكره واللحد بفتح اللام وضمها هو الحفر تحت الجانب القبلى من القبر وفيه دلالة أنه لحد له صلى الله عليه وسلم وقد أخرجه أحمد وابن ماجه بإسناد حسن. وأنه كان بالمدينة رجلان رجل يلحد ورجل يشق فبعث الصحابة في طلبهما فقالوا أبهما جاء عمل عمله لرسول الله صلى الله عليه وسلم . ومثله عن الله عليه والترمذي يلحد فلحد لرسول الله صلى الله عليه وسلم . ومثله عن ابن عباس عند أحمد والترمذي . وأن الذي كان ياحد هو أبو طلحة الانصارى : وفي إسناده ضعف وفيه الدلالة على أن اللحد أفضل .

وللبهتي أى وروى البهتي (عن جابر رضى الله عنه نحوه أى نحو حديث سعد (وزاد: ورفع قبره عن الأرض قدر شبر وصححه ابن حبات هذا الحديث أخرجه البهتي وابن حبان من حديث جعفر بن مجمد عن أبيه عن جابر وفى الباب من حديث القاسم بن مجمد قال: دخلت على عائشة فقلت يا أماه اكشفى لى عن قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبيه فكشفت له عن ثلاثة قبور لا مشرفة ولا لاطئة مبطوحة ببطحة العرصة الحراء. أخرجه أبو داود والحاكم وزاد: ورأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مقدما وأبو بكر رأسه بين كتني رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر رأسه عند رجلي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم و أخرج أبو داود فى المراسيل عن صالح بن أبي صالح قال: رأيت قبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شبراً أو نحو شبر. ويعارضه ما أخرجه البخارى من حديث سفيان التمار: أنه رأى قبر الذي صلى الله عليه وسلم مسنما . أى مرتفعا كهيئة السنام وجمع بينهما البهتي بأنه كان أولا مسطحا شم لما سقط الجدار فى زمن الوليد بن عبد الملك أصلح فجعل مسنما

(فائدة) كانت وفاته صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين عند مازاغت الشمس لاثنتي عشرة ليلة خلت من ربيع الأولودفر يوم الثلاثاء كما في الموطأ وقال جماعة يوم الاربعاء وتولى غسله ودفنه على والعباس وأسامة . أخرجه أبو داود من حديث الشعبي وزاد: وحدثني مرحب ، وكذا في الشرح والذي في التلخيص : مرحب أو أبو مرحب بالشك أنهم أدخلوا معهم عبد الرحمن بن عوف . وفي رواية البيهتي زيادة مع على والعباس الفضل بن العباس وصالح وهو شقران ولم يذكر ابن عوف وفي رواية له ولا بن ماجه : على والفضل وقثم وشقران وراد : وستوى لحده رجل من الإنصار . وجمع بين الروايات بأن من نقص فباعتبار ما رأى أول الامر ومن زاد أراد به آخر الامر.

الله عليه وسلم أن يجصص القبر وأن يقعد عليه وأن يبنى عليه الحديث دليل على تحريم الثلاثة المذكورة لانه الاصل فى النهى وذهب الجمهور إلى أن النهى فى البناء والتجصيص المتزيه والقعود المتحريم وهو جمع بين الحقيقة والجاز ولا يعرف البناء والتجصيص المتزيه والقعود المتحريم وهو جمع بين الحقيقة والجاز ولا يعرف ما الصارف عن حمل الجميع على الحقيقة التى هى أصل النهى وقد وردت الاحاديث فى النهى عن البناء على القبور والكتب عليها والتسريج وأن يزاد فيها وأن توطأ فأخرج أبو داود والترمذى والنسائى من حديث ابن مسعود مرفوعا : لعن الله وأثرات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج . وفى لفظ للنسائى : نهى أن يبنى على القبر أو يزاد عليه أو يجصص أو يكتب عليه . وأخرج البخارى من حديث عليه اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد . واتفقنا على إخراج حديث أبى هريرة بلفظ لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد . واتفقنا على إخراج حديث أبى هريرة بلفظ لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد . وأخرج البخاري عليه المدرة عليه عليه السلام قال لابى الهياج الاسدى أبعثك على ما بعثى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا أدع قبراً مشرفا إلاسقيئه ولا تمثالا إلا طمسته رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا أدع قبراً مشرفا إلاسقيئه ولا تمثالا إلا طمسته رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا أدع قبراً مشرفا إلاسقيئه ولا تمثالا إلا طمسته رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا أدع قبراً مشرفا إلاسقيئه ولا تمثالا إلا طمسته وسلم أن لا أدع قبراً مشرفا إلاسقيئه ولا تمثالا إلا طمسته وسلم أن لا أدع قبراً مشرفا إلاسقيئه ولا تمثالا إلا طمسته وسلم أن لا أدع قبراً مشرفا إلاسقيئه ولا تمثالا إلا طمسته وسلم أن لا أدع قبراً مشرفا إلاسقيئه ولا تمثالا إلا طمسته ولله المنافقة ولا تمثلا الله ولا تمثل القبور أنبيائه ولميه وليور أنبيائه عليه ولم تمثل الله ولمنافقة ولا تمثل الله ولميا الله ولميا الله وليا تمثل الله ولميا الله ولميا

قال الترمذى حديث حسن والعمل على هذا عند بعض أهل العلم فكرهوا أن يرفع القبر فوق الآرض قال الشارح رحمه الله وهذه الآخبار المعبر فيها باللعن والتشبيه بقوله ولا تجعلوا قبرى وثناً يعبد من دون الله وتفيد التحريم للعارة والتزيين والتجصيص ووضع الصندوق المزخرف ووضع السنائر على القبر وعلى سمائه والتمسح بجدار القبر وأن ذلك قد يفضى مع بعد العهد وفشو الجهل إلى ماكان عليه الآمم السابقة من عبادة الآوثان فكان في المنع عن ذلك بالكلية قطع لهذه الذريعة المفضية إلى الفساد وهو المناسب للحكمة المعتبرة في شرع الآحكام من جلب المصالح ودفع المفاسد سواء كانت بأنفسها أو باعتبار ما تفضى اليه انتهى وهذا كلام حسن وقد وفينا المقام حقه في مسئلة مستقلة

٧٤ — ﴿ وعن عام بن ربيعة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على عثمان بن مظعون وأتى القبر فحثى عليه ثلاث حثيات وهو قائم . رواه الدارقطنى ﴾ وأخرج البزار وزاد بعد قوله وهو قائم " عند رأسه » وزاد أيضا " فأم فرشً عليه الماء » وروى أبو الشيخ فى مكارم الآخلاق عن أبى هريرة مرفوعا « من حثا على مسلم احتساباً كنب له بكل ثراة حسنة » وإسناده ضعيف وأخرج ابن ماجه من حديث أبى هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حثا من قبل الرأس ثلاثاً ■ إلا أنه قال أبو حاتم حديث باطل وروى البيهتي من طريق محمد بن زياد عن أبى أمامة قال : توفى رجل فلم تصب له حسنة إلا ثلاث حثيات حثاها على قبر فغفرت له ذنوبه . ولكن هذه شهد بعضها لبعض وفيه دلالة على مشروعية قبر فغفرت له ذنوبه . ولكن هذه شهد بعضها لبعض وفيه دلالة على مشروعية الحثى على القسر ثلاثاً وهو يكون باليدين معا لثبوته فى حديث عامر بن ربيعة ففيه حثا بيديه واستحب أصحاب الشافعي أن يقول عند ذلك (منها خلفناكم وفيها نعيدكم) الآية

٤٨ - ﴿ وعن عثمان رضى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم إذا فرغ من دفن الميت وقف عليه وقال . آسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ

واسْأَلُوا لَهُ التَّشْبِيتَ ، فإنَّهُ الآنَ يُسْأَلُ ، رواه أبو داود وصحمه الحاكم ﴾ فيه دلالة على انتفاع الميت باستغفار الحي له وعليه ورد قوله تصالى (ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان) وقوله (واستغفر لذنبك والمؤمنين والمؤمنات) وتحوهما وعلى أنه يسأل في الفبر وقد وردت به الأحاديث الصحيحة كما أخرج ذلك الشيخان فنها من حديث أنس أنه صلى الله عليه وسلم قال إن الميت إذا وضع في قبره وتولى عنه أصحابه إنه ليسمع قرع نعالهم . زاد مسلم : وإذا انصرفوا أناه ملكان زاد ابن حبان والترمذي من حديث أبي هريرة : أزرقان أسودان يقال لأحدهما المنكر والآخر النكير . زاد الطبراني في الاوسط : أعينهما مثل قدور النحاس وأنيابهما مثل صياصي البقر وأصواتهما مثل الرعد • زاد عبد الرزاق : ويحفران بأنيابهما ويطآن في أشعارهما ومعهما مرزبة لو اجتمع عليها أهل مني لم يقلوها . وزاد البخاري من حديث البراء : فيعاد روحه في جسده . ويستفاد من مجموع الاحاديث أنهما يسألانه فيقولان : ماكنت تعبد؟ فإنكان الله هداه فيقول كنت أعبد الله فيقولان ماكنت تقول في هذا الرجل لمحمد فأما المؤمن فيقول: أشهد أنه عبد الله ورسوله. وفي رواية. أشهد أن لاإله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله فيقال له صدقت فلا يسأل عن شيء غيرها ثم يقال له: على اليقين كنت وعليه مت وعليه تبعث إن شاء الله تعالى . وفي لفظ : فينادي مناد من السماء أن صدق عبدى فافرشوه من الجنة وافتحوا له بابا إلى الجنة وألبسوه من الجنة قال فيأتيه من روحها وطيبها ويفسح له مد بصره ويقال له انظر إلى مقعدك من النـــار قد أبدلك الله مقعداً من الجنــة فيراهما جميعاً فيقول دعوني حتى أذهب أبشر أهلى فيقال له اسكت ويفسح له في قبره سبعون ذراعا ويملًا خضراً إلى يوم القيامة . وفى لفظ : ويقال له نم فينام نومة العروس لايوقظه إلا أحب أهله وأما الكافر والمنافق فيقول له الملكان من ربك؟ فيقول هاههاه لاأدرى ويقولان مادينك فيقول هاه هاه لاأدرى فيقولان ماهذا الرجل الذي بعث فيكم ؟ فيقول هاه هاه لاأدرى

فيقال لا دريت ولا تليت أى لا فهمت ولا تبعت من يفهم. ويضرب بمطارق من حديد ضربة لو ضرب بهما جبل لصار تراباً فيصيح صيحة يسمعها من يليه غير الثقلين . واعلم أنه قد وردت أحاديث على اختصاص هذه الامة بالسؤال في القبر دون الامم السالفة قال العلماء: والسر فيه أن الامم كانت تأتيم الرسل فإن أطاعوهم فالمراد وإن عصوهم اعتزلوهم وعوجلوا بالعذاب فلما أرسل الله محمداً صلى الله عليه وسلم رحمة للعالمين أمسك عنهم العذاب وقبل الإسلام بمن أظهره سواء أخلص أم لا وقيض الله لهم من يسألهم في القبور ليخرج الله سرهم بالسؤال وليميز الله الخبيث من الطيب . وذهب ابن القيم إلى عموم المسئلة وبسط المسألة في كتاب الروح .

٤٩ _ ﴿ وَعَن ضَمْرَةً ﴾ بفتح الضاد المعجمة وسكون الميم ﴿ ابن حبيب ﴾ بالحاء المهملة مفتوحة فموحدة فمثناة فموحدة ﴿ أحد التابعين ﴾ حمصي ثقة روى عن شدّاد بن أوس وغيره ﴿ قال كانوا ﴾ ظاهره الصحابة الذين أدركهم ﴿ يستحبون إذا سوى ﴾ بضم السين المهملة مغير الصيغة من التسوية ﴿ على الميت قبره وانصرف الناس عنه أن يقال عنــد قبره يا فلان قل لا إله إلا الله ثلاث مرات يا فلان قل ربى الله وديني الإسلام ونبي محمد . رواه سعيد بن منصور موقوفاً ﴾ على ضمرة بن حبيب ﴿ وللطبراني نحوه من حديث أبي أمامة مرفوعا مطولاً ﴾ ولفظه عن أبي أمامة : إذا أنا متُّ فاصنعوا بيكما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نصنع بموتانا " أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: إذا مات أحد من إخوانكم فسويتم التراب على قبره فليقم أحدكم على رأس قبره ثم ليقل يا فلان ابن فلانة فإنه يسمعه ولا بجيب ثم يقول يا فلان ابن فلانة فإنه يقول أرشدنا رحمك الله واكن لا تشعرون فليقل اذكر ماكنت عليـه في الدنيا من شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبـده ورسوله وأنك رضيت بالله ربا وبالإسلام دينا وبمحمد نبيا وبالفرآن إماما فإن منكراً ونكيراً يأخذ كل واحد منهما بيد صاحبه فيقول انطلق بنا ما يقعدنا عند من لقن حجته ؟ فقال رجل پارسول الله فإن لم يعرف أمه ؟ قال پنسبه إلى أمه حوّاء يا فلان ابن حواء

قال المصنف إسناده صالح وقد قواه أيضاً في الأحكام له قلت قال الهيثمي بعد سياقه ما لفظه : أخرجه الطبراني في الكبير ، وفي إسناده جماعة لم أعرفهم وفي هامشه ، فيه عاصم بن عبيد الله ضعيف : ثم قال والراوى عن أبى أمامة سبعيد الازدى بيض له أبو حاتم قال الآثرم قلت لاحمد بن حنبل هذا الذي تصنعونه إذا دفن الميت يقف الرجل ويقول يا فلان ابن فلانة قال : ما رأيت أحداً يفعله إلا أهل الشام حين مات أبو المغيرة ١ ويروى فيه عن أبى بكر ابن أبى مربم عن أشياخهم أنهم كانوا يفعلونه وقد ذهب إليه الشافعية وقال في المنار إن حديث التلقين هذا حديث لا يشك أهل المعرفة بالحديث في وضعه وأنه أخرجه سعيد بن منصور في سننه عن حمزة بن حبيب عن أشياخ له من أهل حمص فالمسئلة حمصية وأما جعل اسألوا له التثبيت فإنه الآن يسأل : شاهداً له : فلاشهادة فيه وكذلك أمر عمرو بن العاص بالوقوف عند قبره مقدار ما ينحر جزور ليستأنس بهم عنــد مراجعة رسل ربه لا شهادة فيه على التلقين وابن القيم جزم فى الهدى بمثل كلام المنار وأما فى كناب الروح فإنه جعل حديث التلقين من أدلة سماع الميت لكلام الأحياء وجعل اتصال العمل بحديث التلقين من غير نكير كافياً في العمل به ولم يحكم له بالصحة بل قال في كتاب الروح إنه حديث ضعيف ويتحصل من كلام أئمة التحقيق أنه حديث ضعيف والعمل به مدعة ولا يغتر بكثرة من يفعله .

• ٥ _ ﴿ وعن بريدة بن الحصيب الاسلىي رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم • كُنْتُ نَهَـُيْتُكُمُ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُوهَا ، رواه مسلم زاد الترمذي ﴾ أى من حديث بريدة ﴿ • فَإِنَّهَا تُذَكِّرُ الْآخِرَةَ • ﴾ .

01 _ ﴿ زاد ابن ماجه من حدیث ابن مسعود ﴾ وهو الحدیث الحنسون بلفظ ما مضی، وزاد ﴿ • وَ تُرَقِّدُ فَى الدُّنْیَا ، ﴾ وفی الباب أحادیث عن أبی هریرة عند مسلم وعن ابن مسعود عند ابن ماجه والحاکم وعن أبی سغید عند أحمد والحاکم وعن علی علیه السلام عند أحمد وعن عائشة عند ابن ماجه والحکل

دال على مشروعية زيارة القبور وبيان الحكمة فيها وأنها للاعتبار فإنه فى لفظ حديث ابن مسعود و فإنها عبرة وذكرى للآخرة والتزهيد فى الدنيا و فإذا حلت من هذه لم تكن مرادة شرعا وحديث بريدة جمع فيه بين ذكر أنه صلى الله عليه وسلم كان نهى أو لا عن زيارتها ثم أذن فيها أخرى وفى قوله فزوروها أمر الرجال بالزيارة وهو أمر ندب اتفاقا ويتأكد فى حق الوالدين لآثار فى ذلك . وأما ما يقوله عند وصوله المقابر فهو و السلام عليكم ديار قوم مؤمنين ورحمة الله وبركاته ويدعو لهم بالمغفرة ونحوها . وسيأتى حديث مسلم فى ذلك قريبا وأما قراءة القرآن ونحوها عند القبر فسيأتى الكلام فيها قريبا .

٥٢ — ﴿ وعن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن زائرات القبور . أخرجه النرمذى وصححه ابن حبان ﴾ وقال الترمذى بعد إخراجه : هذا حديث حسن وفى الباب عن ابن عباس وحسان وقد قال بعض أهل العلم إن هذا كان قبل أن يرخص النبى صلى الله عليه وسلم فى زيارة القبور فلما رخص دخل فى رخصته الرجال والنساء وقال بعضهم إنما كره زيارة القبور للنساء لقلة صبرهن وكثرة جزعهن ثم ساق بسنده أن عبد الرحمن بن أبى بكر توفى ودفن فى مكة وأتت عائشة قبره ثم قالت :

وكذا كندمانى جذيمة برهة من الدهر حتى قيل لن يتصدعا وعشنا بخير فى الحياة وقبلنا أصاب المنايا رهط كسرى وتبعا ولما تفرقنا كأنى ومالكا لطول اجتماع لم نبت ليلة معا اه ويدل لما قاله بعض أهل العلم ما أخرجه مسلم عن عائشة قالت : كيف أقول يا رسول الله إذا زرت القبور ؟ فقال قولى : السلام على أهل الديار من المسلمين والمؤمنين يرحم الله المتقدمين منا والمتأخرين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون وما أخرج الحاكم من حديث على بن الحسين أن فاطمة عليما السلام كانت تزور قبر عمها حزة كل جمعة فتصلى و تبكى عنده . قلت : وهو حديث مرسل فإن تزور قبر عمها حزة كل جمعة فتصلى و تبكى عنده . قلت : وهو حديث مرسل فإن

على بن الحسين لم يدرك فاطمة بنت محمد صلى الله عليه وسلم وعموم ما أخرجه البيهتى في شعب الإيمان مرسلا : من زار قبر الوالدين أو أحدهما في كل جمعة غفر له وكتب بازًا .

٥٣ — ﴿ وعن أبى سعيد الحدرى رضى الله عنه قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم النائحة والمستمعة . رواه أبو داود ﴾ النوح هو رفع الصوت بتعديد شمائل الميت ومحاسن أفعاله . والحديث دليل على تحريم ذلك وهو مجمع عليه .

٥٤ _ ﴿ وعن أم عطية رضى الله عنها قالت أخذ علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن لا ننوح . متفق عليه ﴾ كان أخذه عليهن ذلك وقت المبايعة على الإسلام والحديثان دالان على تحريم النياحة وتحريم استماعها إذ لا يكون اللعن إلا على محرم وفى الباب عن ابن مسعود قال قال رسـول الله صلى الله عليه وسلم ليس منا من ضرب الخدود وشق الجيوب ودعا يدعوى الجاهلية . متفق عليه . وأخرجا من حديث أبى موسى : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أنا برى. ممن حلق وسلق وخرق . وفي الباب غير ذلك ولايعارض ذلك ما أخرج أحمد وابن ماجه وصححه الحاكم عن ابن عمر : أنه صلى الله عليه وسلم مر بنساء ابن عبد الأشهل يبكين هلكاهن يوم أحد فقال الكن حمزة لا يواكى ، فجاء نساء الأنصار يبكين حمزة _ الحديث ! فإنه منسوخ يما في آخره بلفظ « فلا تبكين على هالك بعد اليوم، وهو يدل على أنه عبر عن النياحة بالبكاء فإن البكاء غير منهى عنه كما مدل له ما أخرجه النسائي عن أبي هربرة قال « مات ميت من آل رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجتمع النساء يبكين عليه فقام عمر ينهاهر. ويطردهن فقال له صلى الله عليه وآله وسلم دعهن ياعمر فإن العين تدمع والقلب مصاب والعهد قريب ، والميت هي زينب بنته صلى الله عليه وسلم كما صرح به في حديث ان عباس أخرجه أحمد وفيه أنه قال لهن • إماكن ونعيق الشيطان فإنه مهما كانب من العين ومن القلب فمن الله ومن الرحمة وماكان من اليد

واللسان فمن الشيطان ، فإنه يدل على جواز البكاء وإنه إنما نهى عن الصوت ومنه قوله صلى الله عليه وسلم ، العين تدمع ويحزن القلب ولا نقول إلا ما يرضى الرب ، قاله فى وفاة ولده إبراهيم وأخرج البخارى من حديث ابن عمر ، إن الله لا يعدب بدمع العين ولا بحزن القلب ولكن يعدب بهذا _ وأشار إلى لسانه _ أو يرحم ، وأما ما فى حديث عائشة عند الشيخين فى قوله صلى الله عليه وسلم لمن أو يرحم ، وأما ما فى حديث عائشة عند الشيخين فى قوله صلى الله عليه وسلم لمن أمره أن ينهى النساء المجتمعات للبكاء على جعفر بن أبى طالب ، احث فى وجههن التراب ، فيحمل على أنه كان بكاء بتصويت النياحة فأمر بالنهى عنه ولو بحثو التراب فى أفواههن .

٥٥ _ ﴿ وعن ابن عمر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : المَيَّتُ يُعَذَّبُ في قَـبْرِهِ بما نِيحَ عَلَـيْهِ • متفق عليه . ولهما ﴾ أي الشيخين كما دل له متفق عايه فإنهما المراد به ﴿ نحوه ﴾ أى نحو حديث ابن عمر وهو ﴿ عن المغيرة ابن شعبة ﴾ الاحاديث في الباب كثيرة وفيها دلالة على تعذيب الميت بسبب النياحة عليـه . وقد استشكل ذلك لأنه تُصَدِّيبه بفعـل غيره واختلفت الجوابات فأنكرت عائشة ذلك على عمر وابنه عبـد الله واحتجت بقوله تعـالى (ولا تزر وازرة وزر أخرى) وكذلك أنكره أبو هربرة واستبعد القرطي إنكار عائشــة وذكر أنه رواه عدّة من الصحابة فلا وجه لإنكارها مع إمكان تأويله ثم جمع الفرطي بين حديث النعذيب والآية بأن قال حال البرزخ يلحق بأحوال الدنيا وقد جرى النعذيب فيها بسبب ذنب الغير كما يشمير إليه قوله تعمالي (واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة) فلا يعارض حديث تعـذيب آية (ولا تزر وازرة وزر أخرى) لأن المراد بها الإخبار عن حال الآخرة واستقواه الشارح وذهب الاكثرون إلى تأويله بوجوه . الأوّل : للبخارى أنه يعـذب بذلك إذا كان سنته وطريقتـه وقد أقرّ عليـه أهله في حياته فيعـذب لذلك وإن لم يـكن طريقته فإنه لا يعدب فالمراد على هذا أنه يعدب ببعض بكاء أهله وعاصله

أنه قد يعـذب العبـد بفعـل غيره إذا كان له فيه سبب . الشـانى : المراد أنه يعـذب إذا أوصى أن يبكى عليه وهو تأويل الجهور قالوا وقد كان معروفا عند القدماء كما قال طرفة بن العبـد :

إذا مت فابكيني بما أنا أهله = وشقى على الجيب يا ابنة معبد ولا يلزم من وقوع النياحة من أهل الميت امتثالا له أن لا يعذب لو لم يمتثلوا بل يعذب بمجرد الإيصاء فإن امتثلوه و فاحوا عذب على الامرين: الإيصاء لانه فعله ، والنياحة لانها بسببه . الثالث: أنه خاص بالكافر وأن المؤمن لا يعدب بذنب غيره أصلا وفيه بُهد لا يخني فإن الكافر لا يحمل عليه ذنب غيره أيضاً لقوله تعالى (ولا تزر وازرة وزر أخرى) . الرابع: أن معنى التعذيب توبيخ الملائكة للبيت بما يندبه به أهله كما روى أحمد من حديث أبي موسى مرفوعا: الميت يعذب ببكاء الحي ، إذا قالت النائحة : واعضداه واناصراه واكاسياه جلد الميت وقال أنت عضدها ؟ أنت ناصرها ؟ أنت كاسيها ؟ وأخرج معناه ابن ماجه والترمذي . الخامس : أن معنى التعذيب تألم الميت بما يقع من أهله من النياحة وغيرها فإنه يرق لهم وإلى هذا التأويل ذهب محمد بن جرير وغيره وقال القاضى عياض هو أولى الاقوال واحتجوا بحديث فيه : أنه صلى الله عليه وسلم زجر امرأة عن البكاء على ابنها وقال إن أحدكم إذا بكى استعبر له صويحبه يا عباد الله لا تعذبوا إخوانكم . واستدل له أيضاً أن أعمال العباد تعرض على موتاهم وهو صحيح وثمة

07 − ﴿ وعن أنس رضى الله عنه قال شهدت بنتاً لرسول الله صلى الله عليه وسلم تدنن ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس عند القبر فرأيت عينيه تدمعان . رواه البخارى ﴾ قد بين الواقدى وغيره فى روايته أن البنت أم كلثوم وقد أورد البخارى قول من قال إنها رقية بأنها ماتت ورسول الله صلى الله عليه وسلم فى بدر فلم يشهد صلى الله عليه وسلم دفنها والحديث دليل على جواز البكاء

تأويلات أخر وما ذكرناه أشف ما في الباب .

على الميت بعد موته وتقدم ما يدل له أيضاً إلا أنه عورض بحديث فإذا وجبت فلا تبكين باكية . وجمع بينهما بأنه محمول على رفع الصوت أو أنه مخصوص بالنساء لانه قد يفضى بكاؤهن إلى النياحة فيكون من باب سد الذريعة

٥٧ _ ﴿ وَعَنْ جَابِرُ رَضَّى الله عَنْهُ أَنْ النِّي صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ ﴿ لَا تَدْ فِينُوا مَوْ تَاكُمْ ۚ بِاللَّذِلِ إِلَّا أَنْ تُضْطَرُوا، أخرجه ابن ماجه وأصله في مسلم لكن قال زجر ﴾ بالزاى والجيم والراء عوض ﴿ نهى ، ﴿ أَنْ يَقْبُرُ الرَّجُلُ بِاللَّيْلِ حَيْ يَصْلِّي عليه ﴾ دل على النهى عن الدفن للبيت ليلا إلا لضرورة وقد ذهب إلى هذا الحسن وورد تعليل النهي عرب ذلك بأن ملائكة النهار أرأف من ملائكة الليل في حديث قال الشارح الله أعلم بصحته وقوله « وأصله في مسلم ، لفظ الحديث الذي فيه : أنه صلى الله عليه وسـلم خطب يوما فذكر رجلا من أصحابه قبض وكفن في كفن غير طائل وقبر ليلا وزجر أن يقبر الرجل بالليل حتى يصلى عليه إلا أن يضطر الإنسان إلى ذلك . وهو ظاهر أن النهي إنما هو حيث كان مظنة حصول التقصير في حق الميت بترك الصلاة أو عدم إحسان الكفن إذا كان يحصل بتأخر الميت إلى النهار كثرة المصلين أو حضور من يرجى دعاؤه حسن تأخره وعلى هذا فيؤخر عن المسارعة فيه لذلك ولو في النهار ؛ ودل لذلك دفن على عليه السلام لفاطمة عليها السلام ليــلا ودفن الصحابة لابي بكر ليــلا وأخرج الترمذي من حديث ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل قبراً ليلا فأسرج له سراج فأخذ من قبل القبلة فقال : رحمك الله إن كنت لأوّاهًا تلاءً للقرآن . الحديث • قال هو حديث حسن قال : وقد رخص أكثر أهل العلم في الدفن ليلا وقال ابن حزم لايدفن أحد ليلا إلا أن يضطر إلى ذلك . قال : ومن دفن ليلا من أصحابه صلى الله عليه وسلم وأزواجه فإنه لضرورة أوجبت ذلك من خوف زحام أو خوف الحر على من حضر أو خوف تغير أو غير ذلك بما يبيح الدفن ليلا ولا يحل لاحد أن يظن بهم رضي الله عنهم خلاف ذلك اه. (تنبيه) تقدم في الأوقات

حديث عقبة بن عامر : ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهانا أن نصلى فيهن وأن نقبر فيهن موثانا حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تزول الشمس وحين تضيف الشمس للغروب حتى تغرب اه. وكان يحسن ذكر المصنف له هنا

٥٨ - ﴿ وعن عبد الله بن جعفر رضى الله عنه قال لما جاء نعى جعفر حين قتل قال النبي صلى الله عليه وسلم السنتوا لآل جَعْفَرَ طَعَامًا ، فَقَدْ أَتَاهُمْ مَا يُشْعِلُهُمْ " أَخْرِجه الحسة إلا الفسائى ﴾ فيه دليل على شرعية إيناس أهل الميت بصنع الطعام طم لما هم فيه من الشغل بالموت ولكنه أخرج أحمد من حديث جرير بن عبد الله البجلى : كنا فعد الاجتماع إلى أهل الميت وصنعة الطعام بعد دفنه من النياحة ويحمل حديث جرير على أن المراد صنعة أهل الميت الطعام لمن يدفن منهم ويحضر لديهم كما هو عرف بعض أهل الجهات وأما الإحسان إليهم بحمل الطعام لهم فلا بأس به وهو الذي أفاده حديث جعفر . ومما يحرم بعد الموت العقر عند الفبر لورود النهى به وقاله أخرج أحمد وأبو داود من حديث أنس : أن الذي صلى الله عليه وسلم قال لاعقر في الإسلام . قال عبد الرزاق كانوا يعقرون عند الفبر بقرة أوشاة قال الخطابي كان أهل الجاهلية يعقرون الإبل على قبر الرجل الجواد يقولون نجازيه على فعله لآنه كان يعقرها في حياته فيطعمها الاضياف ونحن نعقرها عند قبره حتى تأكلها السباع عقرت راحلته عند قبره حشى تأكلها السباع عقرت راحلته عند قبره حشر في الفيامة راكبا ومن لم يعقر عنده حشر راجلا وكان هذا على مذهب من يقول منهم بالبعث فهذا فعل جاهلي محرم

99 - ﴿ وعن سليمان بن بريدة رضى الله عنه ﴾ هو الأسلى روى عن أبيه وعمران ابن حصين وجماعة مات سنة خمس عشرة ومائة ﴿ عن أبيه ﴾ أى بريدة ﴿ قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمهم ﴾ أى أصحابه ﴿ إذا خرجوا إلى المقابر ﴾ أى ﴿ أَن يقولُوا السلام على أهل الديار من المسلمين والمؤمنين وإنا إن شاء الله

بكم لاحقون أسأل الله لنا ولكم العافية . رواه مسلم ﴾ وأخرجه أيضا من حديث عائشة وفيه زيادة ، ويرحم الله المتقدمين منا والمتأخرين ، والحديث دليل على شرعية زيارة القبور والسلام على من فيها من الأموات وأنه بلفظ السلام على الاحياء . قال الخطابي فيه أن اسم الدار يقع على المقابر وهو صحيح فإن الدار في اللغة تقع على الربيع المسكون وعلى الخراب غير المأهول والتقييد بالمشيئة للتبرك وامتثالا لقوله تعالى (ولا تقولن لشيء إنى فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله) وقيل المشيئة عائدة إلى تلك التربة بعينها . وسؤاله العافية دليل على أنها من أهم ما يطلب وأشرف ما يسئل والعافية للبيت بسلامته من العذاب ومناقشة الحساب . ومقصود زيارة القبور الدعاء لهم والإحسان إليهم وتذكر الآخرة والزهد في الدنيا وأما ما أحدثه العامة من خلاف كدعائهم الميت والاستصراخ به والاستغاثة به وسؤال الله بحقه وطلب الحاجات إليه تعالى به فهذا من البدع والجهالات وتقدم شيء من هذا .

- (وعن ابن عباس رضى الله عنه قال مر صلى الله عليه وآله وسلم بقبور المدينة فأقبل عليهم بوجهه فقال: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ يَا أَهْلَ الْقُبُورِ، يَغْفِرُ اللهُ لِنَا ولَكُمْ مَ أَنْدُتُمْ سَلَفُنَا وَخَنُ بِالْأَثْرِ ، رواه الترمذى وقال حسن ﴾ فيه أنه يسلم عليهم إذا مر بالمقبرة وإن لم يقصد الزيارة لهم . وفيه أنهم يعلمون بالمار بهم وسلامه عليهم وإلا كان إضاعة وظاهره فى جمعة وغيرها وفى الحديثين – الأول وهذا – دليل أن الإنسان إذا دعا لاحد أو استغفر له يبدأ بالدعاء لنفسه والاستغفار لها وعليه وردت الادعية القرآنية (ربنا اغفر لنا ولإخواننا) (واستغفر لذنبك وللمؤمنين) وغير ذلك وفيه أن هذه الادعية ونحوها نافعة للبيت بلا خلاف وأما غيرها من قراءة القرآن له فالشافعي يقول لا يصل ذلك إليه . وذهب أحمد وجماعة من أهل السنة والحنفية وجماعة من أهل السنة والحنفية ألى أن للإنسان أن يجعل ثواب عمله لغيره صلاة كان أو صوما أو حجا أو صدقة أو قراءة قرآن أو ذكرا أو أي أنواع القرب وهذا هو القول الارجح دليلا

وقد أخرج الدارقطنى . أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم أنه كيف يبر أبويه بعد موتهما فأجابه بأنه يصلى لها مع صلاته ويصوم لها مع صيامه . وأخرج أبو داود من حديث معقل بن يسار عنه صلى الله عليه وسلم « اقر وا على موتاكم سورة يس » وهو شامل للبيت بل هو الحقيقة فيه وأخرج الشيخان « أنه صلى الله عليه وسلم كان يضحى عن نفسه بكبش وعن أمته بكبش » وفيه إشارة إلى أن الإنسان ينفعه عمل غيره وقد بسطنا الكلام فى حواشى ضوء النهار بما يتضح منه قوة هذا المذهب .

71 ــ ﴿ وعن عائشة رضى الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم • لَا تَسْبُوا الْأَمْوَاتَ فَإِنَّهُمْ قَدْ أَفْضَوا ﴾ أي وصلوا ﴿ إِلَى مَا قَدُّمُوا ، ﴾ من الاعمال ﴿ رواه البخاري ﴾ الحديث دليل على تحريم سب الاموات وظاهره العموم للسلم والكافر وفي الشرح الظاهر أنه مخصص بجواز سب الكافر لما حكاه الله من ذم الكفار في كتابه العزيز كعاد وثمود وأشباههم . قلت : لكن قوله قد أفضوا إلى ما قدموا علة عاملة للفريقين معناها أنه لا فائدة تحت سبهم والتفكه بأعراضهم وأما ذكره تعالى للامم الخالية بمـا كانوا فيه من الضلال فليس المفصود ذمهم بل تحذرا للأمة من تلك الأفعال التي أفضت بفاعلها إلى الومال وبيان محرمات ارتكبوها . وذكر الفاجر بخصال فجوره لغرض جائز وليس مر. السب المنهى عنه فلا تخصيص بالكفار ، نعم الحديث مخصص ببعض المؤمنين كما في الحديث : أنه مُرَّ عليه صلى الله عليه وسلم بجنازة فأثنوا عليهـا شرا الحديث وأقرهم صلى الله عليه وسلم على ذلك بل قال وجبت أى النار ثم قال أنتم شهداء الله . ولا يقال إن الذي أثنوا عليه شرا ليس بمؤمن لأنه قد أخرج الحاكم في ذمه : بئس المرء كان لقد كان فظا غليظا . والظاهر أنه مسلم إذ لو كان كافرا لما تعرضوا لذمه بغير كفره وقد أجاب القرطبي عن سبهم له وإقراره صلى الله عليه وسلم لهم بأنه يحتمل أنه كان مستظهرا بالشر ليكون من باب لا غيبة لفاسق أو بأنه يحمل النهى عن سب الأموات على ما بعد الدفن . قلت : وهو الذى يناسب النعليل بإفضائهم إلى ما قدموا فإن الإفضاء الحقيق بعد الدفن .

٦٢ _ ﴿ وروى الترمذي عن المغيرة نحوه ﴾ أي نحو حديث عائشة في النهي عن سب الأموات ﴿ لكن قال ﴾ غوض قوله ﴿ فإنهم قد أفضوا إلى ما قدموا ، ﴿ فَنَوْدُوا الْآحِياءِ ﴾ قال ان رشد إن سب الكافر يحرم إذا تأذي به الحي المسلم وبحل إذا لم يحصل به الآذية وأما المسلم فيحرم إلا إذا دعت إليه الضرورة كأن يكون فيه مصلحة للبيت إذا أربد تخليصه من مظلمة وقعت منه قانه بحسن بل بجب إذا اقتضى ذلك سبه وهو نظير ما استثنى من جواز الغيبة لجماعة من الأحياء لامور (تنبيه) من الاذبة للبيت القعود على قبره لما أخرجه أحمد قال الحافظ ابن حجر بإسناد صحيح من حديث عمرو بن حزم الأنصارى قال : رآنى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا متكى. على قبر فقال • لا تؤذ صاحب القبر ، وأخرج مسلم من حديث أبي هريرة أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وســلم = لان بجلس أحدكم على جمرة فتحرق ثيانه فتخلص إلى جلده خير له من الجلوس عليه " وأخرج مسلم عن أبي مرثد مرفوعاً ، لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا المها * والنهى ظاهر في التحريم وقال المصنف في فتح البارى نقلا عن النووي إن الجهور يقولون بكراهة القعود عليه وقال مالك: المراد بالقعود الحدث وهو تأويل ضعيف أو باطل انتهى . وتمشل قول مالك قال أبو حنيفة كما في الفتح . قلت : والدليل يقتضي تحريم القعود عليه والمرور فوقه لأن قوله • لاتؤذ صاحب القبر ، نهى عن أذنة المقبور من المؤمنين وأذية المؤمن محرمة بنص القرآن (والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير مااكتسبوا فقد احتملوا بهتانا وإثماً مبينا) .

كتاب الزكاة

الزكاة لغة مشتركة بين النماء والطهارة وتطلق على الصدقة الواجبة والمندوية والنفقة والعفو والحق وهي أحد أركان الإسلام الخسة بإجماع الآمة وبما علم من ضرورة الدين واختلف في أي سنة فرضت ؟ فقال الآكثر أنها فرضت في السنة الثانية من الهجرة قبل فرض رمضان ويأتي بيان متى فرض في بابه.

ا _ ﴿ عر . _ ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذاً إلى اليمن فذكر الحديث وفيه ﴿ إِنَّ اللَّهَ قَدِ انْدَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً في أَمْوَالِمُمْ تُوْخَذُ مِنْ أَغْنِيَاتُهُمْ فُـتْرَدُ فَى فُقَرَائُهِمْ . متفق عليه واللفظ للبخارى ﴾ كان بعثه صلى الله عليه وسلم لمعاذ إلى البمن سنة عشر قبل حج النبي صلى الله عليه وسلم كما ذكره البخاري في أواخر المغازي وقيل كان آخر سنة تسع عند منصرفه صلى الله عليه وسلم من غزوة تبوك وقيل سنة ثمان بعد الفتح وبتي فيه إلى خلافة أبى بكر. والحديث في البخاري ولفظه • عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم لمـا بعث معاذاً إلى اليمن قال له إنك تقدم على قوم أهل كناب فليكن أول ماتدعوهم إليه عبادة الله فإذا عرفوا الله فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في يومهم وليلتهم فإذا فعلوا فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم الزكاة فى أموالهم . توخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم فإذا أطاعوك فخذ منهم وتوق كرائم أموال الناس " واستدل بقوله تؤخذ من أموالهم أن الإمام هو الذي يتولى قبض الزكاة وصرفها إما بنفسه أو بنائبه فمن امتنع منها أخذت منه قهراً وقد بين صلى الله عليه وسلم المراد من ذلك ببعثه السعاة واستدل بقوله ترد على فقرائهم أنه يكفي إخراج الزكاة في صنف واحد وقيل يحتمل أنه خص الفقراء لكونهم الغالب في ذلك فلا دليل على ما ذكر ولعله أريد بالفقير من يحل إليه الصرف فيدخل المسكين عند من يقول إن المسكين أعلى حالًا من الفقير ومن قال بالعكس فالامر واضح.

٢ _ ﴿ وَعَنْ أَنْسُ أَنْ أَمَا بِكُمْ الصَّدِّيقِ رَضِّي اللَّهُ عَنْهُ كُتْبِ لَهُ ﴾ لما وجهه إلى البحرين عاملا ﴿ هـذه فريضة الصدقة ﴾ أي نسخة فريضة الصدقة حذف المضاف للعلم به وفيه جواز إطلاق الصدقة على الزكاة خلافًا لمن منع ذلك . وأعلم أن في البخاري تصدير الكتاب هذا ببسم الله الرحمن الرحيم ﴿ الَّي فَرَضُهَا رَسُولُ اللَّهُ صلى الله عليه وسلم على المسلمين ﴾ فيه دلالة على أن الحديث مرفوع والمراد بفرضها قدرها لان وجوبها ثابت بنص القرآن كما يدل له قوله ﴿ والتي أم الله بهـا رسوله ﴾ أى أنه تعالى أمره بتقدير أنواعها وأجناسها والقدر المخرج منها كما بينه التفصيل بقوله ﴿ فَ كُلِّ أَرْبَعِ وعِشْرِينَ مِنَ الإبل فَمَا دُونَهَا الْغَنَّمُ ﴾ هو مبتدأ مؤخر وخبره قوله في كل أربع وعشرين إلى فما دونها ﴿ فِي كُلِّ خَمْسِ شَاةٍ ﴾ فيهـا تعيـين إخراج الغنم في مشـل ذلك وهو قول مالك وأحمـد فلو أخرج بعـيراً لم يجزه وقال الجهور يجزيه قالوا لأن الأصل أن تجب من جنس المال وإنما عدل عنه رفقاً بالمالك فإذا رجع باختياره إلى الأصل أجزأه فإن كانت قيمة البعير الذي يخرجه دون قيمة الأربع الشياه ففيه خلاف عند الشافعية وغيرهم قال المصنف في الفتح : والأقيس أن لا يجزئ ﴿ فَإِذَا بِلَّـغَتْ ﴾ أي الإبل ﴿ خَمْسًا وعِشْرِينَ إِلَى خَمْسِ وَلَلَاثِينَ فَفِيهَا بِنْتُ تَخَاضِ أُنْبَى ﴾ زاده تأكيداً وإلا فقد علمت . والمخـاض بفتح الميم وتخفيف المعجمة آخره معجمة وهي من الإبل ما استكمل السنة الأولى ودخل في الشانية إلى آخرها سمى بذلك ذكراً كان أو أنثى لان أمه من المخاض أى الحوامل ـ لا واحد له من لفظه ـ والماخض الحامل التي دخل وقت حملها وإن لم تحمل وضمير فيهـا الإبل التي بلغت خمساً وعشرين فإنها تجب فيهـا بنت مخاض من حين تبلغ عدتهـا خمــاً وعشرين إلى أن تنتهي إلى خمس وثلاثين وبهذا قال الجمهور وروى عن عليَّ عليه السلام أنه بجب في الخنس والعشرين خمس شياه لحديث مرفوع ورد بذلك وحـديث موقوف عن علىّ عليه السلام ولكن المرفوع ضعيف والموقوف ليس بحجة فلذا لم يقل [١١ _ سبل الملام _ ٢]

به الجهور ﴿ فَإِنْ لَمْ ۚ تَــكُنْ ﴾ أي توجد ﴿ فَانُ لَبُون ذَكُّرْ ﴾ هو من الإبل ما استكمل السنة الثانية ودخل في الثالثة إلى تمامها سمى بذلك لأن أمه ذات لبن ويقال بنت اللبون للأنثى وإنما زاد قوله « ذكر ، مع قوله ابن لبون للتأكيد كما عرفت ﴿ فَإِذَا بِلَـغَتْ ﴾ أي الإبل ﴿ سِتًّا وَثَلاَ ثِينَ إِلَى خَمْسِ وأَرْبَعِينَ قَفِهَا بِنْتُ لَبُونِ أَنْنَى فَإِذَا بِلَغَتْ سِتًّا وأَرْبَعِينَ إِلَى سِتِّينَ قَفِيهَا حِقَّـة ﴾ بكسر الحاء المهملة وتشديد القاف وهي من الإبل ما استكمل السنة الثالثة ودخل في الرابعة إلى تمامها ويقال للذكر «حِقّ ، سميت بذلك لاستحقاقها أن يحمل عليها ويركبها الفحل ولذلك قال ﴿ طَرُوقَةُ الْجَمَلِ ﴾ بفتح أوله أى مطروقته فعولة بمعنى مفعولة والمراد من شأنها أن تقبل ذلك وإن لم يطرقها ﴿ فَإِذَا بِلَـعَتْ ﴾ الإبل ﴿ وَاحِدَةً وَسِتُّينَ إِلَى نَمْسِ وَسَبْعِينَ قَفِيهَا جَذَعَةً ﴾ بفتح الجيم والذال المعجمة وهي التي أنت عليها أربع سنين ودخلت في الخامسة ﴿ فَإِذَا بِلَّغَتْ ﴾ أي الإبل ﴿ سِتًّا وسَبْدِينَ إِلَى تِسْدِينَ فَفِيهَا بَنْتَا لَبُونِ ﴾ تقدم بيانه ﴿ فَإِذَا بِلَغَتْ ﴾ أى الإبل ﴿ إَحْدَى وَيُسْعِينَ إِلَى عِشْرِينَ وِمِا تَةٍ فَفِيهَا حِقَّتَانَ طَرُوقَتَا الْجَمَلِ ﴾ تقدم بيانه ﴿ فَإِذَا زَادَتْ ﴾ أي الإبل ﴿ عَلَى عِشْرِينَ وِمِائَةٍ ﴾ أي واحدة فصاعدا كما هو قول الجمهور ويدل له كتاب عمر رضي الله عنه • فإذا كانت إحدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون حتى تبلغ تسعاً وعشرين ومائة ، ومقتضاه أن ما زاد على ذلك فإن زكاته بالإبل وإذا كانت بالإبل فلا تجب زكاتها إلا إذا بلغت مائة وثلاثين فإنه يجب فيها بنتا لبون وحقة فإذا بلغت مائة وأربعين ففيها بنت لبون وحقتان . وعن أبى حنيفة إذا زادت على عشرين ومائة رجعت إلى فريضة الغنم فيكون فى كل خمس وعشرين ومائة ثلاث بنات لبون وشاة . قلت : والحديث إنما ذكر فيه حكم كل أربعين وخمسين فمع بلوغها إحدى وعشرين ومائة يلزم ثلاث بنات لبون عن كل أربعين بنت لبون ولم يبين فيه الحكم في الحنس والعشرين ونحوها فيحتمل ما قاله أبو حنيفة ويحتمل أنها وقص حتى تبلغ مائة وثلاثين كما

قدمناه والله أعلم ﴿ فَنِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونِ وَفَى كُلِّ نَمْسِينَ حِقَّةٌ وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ إِلاَّ أَرْبَعْ مِنَ الإبلِ فَلَـ يْسَ فِيهَا صَدَقَّةٌ إِلاَّ أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا ﴾ أي أن يخرج عنها نفلا منه وإلا فلا واجب عليه فهو استثناء منقطع ذكر لدفع توهم نشأ من قوله فليس فيها صدقة أن المنفى مطلق الصدقة لاحتمال اللفظ له وإن كان غير مقصود فهذه صدقة الإبل الواجبة فصلت في هذا الحديث الجليل وظاهره وجوب أعيان ما ذكر إلا أنه سيأتى قريباً أن من لم يجد العين الواجبة أجزأه غيرها . وأما زكاة الغنم فقد بينها قوله ﴿ وَفَي صَدَقَةِ الْغَنَمِ فِي سَائِمَـتُهَـا ﴾ بدل من صدقة الغنم بإعادة العامل وهو خبر مقدم والسائمة من الغنم الراعية غير المعلوفة . واعلم أنه أفاد مفهوم السوم أنه شرط في وجوب زكاة الغنم وقال به الجمهـور وقال مالك وربيعة لايشترط وقال داود يشترط في الغنم لهذا الحديث قلنا وفي الإبل كما أخرجه أبو داود والنسائى من حديث بهز بن حكيم بلفظ « فى كل سائمة إبل » وسيأتى . نعم البقر لم يأت فيها ذكر السوم وإنما قاسوها على الابل والغنم ﴿ إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ شَاةٍ ﴾ بالجر تمييز مائة والشاة تعم الذكر والأنثى والضأن والمعز ﴿ شَاتُ ﴾ مبتدأ خبره ماتقدم من قوله في صدقة الغنم فإن في الاربعين شاة إلى عشرين ومائة ﴿ فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ ومِائَةٍ إِلَى مِا تَتَيْنِ فَفِيهَا شَا تَانِ فَإِذَا زَادَتْ عَلَى مِا تَتَيْنِ إِلَى ثَلَاثُمِانَة فَفِيهَا ثَلَاثُ شِيَاهِ فَإِذَا زَادَتْ عَلَى ثَلَاثُمِائَةٍ فَفِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ ﴾ ظاهره أنها لاتجب الشاة الرابعة حتى تني أربعهائة وهو قول الجمهور وفي رواية عن أحمد وبعض الكوفيين إذا زادت على ثلاثمـائة واحدة وجبت الاربع ﴿ فَإِذَا كَانَتْ سَائِمَـةَ الرَّجُلِ فَاقِصَةً مِنْ أَرْ بَعِينَ شَاةً شَاةً واحِدَةً فَلَـ يْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ ﴾ واجبة ﴿ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَأَبُهَا ﴾ إخراج صدقة نفلا كما سلف ﴿ وَلَا أَيُّ مَعُ ﴾ بالبناء للمفعول ﴿ بَيْنَ مُتَفَرِّقِ ولا يُفرَّقُ ﴾ مثله مشدد الراء ﴿ بيْنَ تُجْتمِع خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ ﴾ مفعول له والجمع بين المفترق صورته أن يكون ثلاثة نفر مثلا ولكل واحــد أربعون شاة وقد

وجب على كل واحـد منهم الصدقة فإذا وصـل الهم المصدق جمعوها ليكون علمهم فيها شاة واحدة فنهوا عن ذلك ، وصورة التفريق بين مجتمع أن الحليطين لكل منهما مائة شاة وشاة فيكون عليهما فيها ثلاث شياه فإذا وصل اليهما المصدق فرقا غنمهما فلم يكن على كل واحد منهما سوى شاة واحدة فنهوا عن ذلك قال ابن الأثير هـذا الذي سمعته في ذلك وقال الخطابي قال الشافعي الخطاب في هذا للمصدق ولرب المال قال والخشية خشيتان خشية الساعي أن تقل الصدقة وخشية رب المال أن يقل ماله فأمر كل واحد منهما أن لايحدث في المال شيئًا من الجمع والتفريق خشية الصدقة ﴿ * وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَرَاجَعَان بيْنَهُمَا ﴾ والتراجع بين الخليطين أن يكون لأحدهما مثلا أربعون بقرة وللآخر ثلائون بقرة ومالها مشترك فيأخذ الساعى عن الاربعين مسنة وعن الثلاثين تبيعا فيرجع باذل المسنة بثلاثة أسباعها على خليطه وباذل التبيع بأربعة أسباعه على خليطه لأن كل واحد من السنين واجب على الشيوع كأن المـال ملك واحد وفي قوله ﴿ بِالسُّو يَّةِ ﴾ دليل على أن الساعي إذا ظلم أحدهما فأخذ منه زيادة على فرضه فإنه لايرجع بها على شريكه وإنما يغرم له قيمة ما يخصه من الواجب دون الزيادة كذا في الشرح ولو قيل مثلا إنه يدل أنهما يتساويان في الحق والظلم لمــا يفد الحديث عن إفادة ذلك ﴿ وَلَا يُغْرَجُ ﴾ مبنى للمجهول ﴿ فِي الصَّدَقَةِ هَرِمَةٍ ﴾ بفتح الهاء وكسر الراء الكبيرة التي سقطت أسنانها ﴿ وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ ﴾ بفتح العين المهملة وضمها وقيـل بالفتح معيبة العين وبالضم عوراء العين ويدخل فى ذلك المرض والاولى أن تكون مفتوحة ليشمل ذات العيب فيدخل ما أفاده حديث أبي داود « لا تعدلي الهرمة و لا الدرنة و لا المريضة و لا الشرطاء اللئيمة و لكن من وسط أمو الكم فإن الله لم يسألكم خيره ولا أمركم بشره » . انتهى والدرية الجرياء من الدرن الوسخ والشرطاء اللَّتيمة هي أرذل المال وقيل صغاره وشراره قاله في النهاية ﴿ وَلا تَيْشُ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْمُصَّدِّقُ ﴾ اختلف في ضبطه فالأكثر على أنه بالتشديد وأصله

المنصدق أدغمت التاء بعد قلمها صادا والمراد به المهالك والاستثناء راجع إلى الآخر وهو التيس وذلك أنه إذا لم يكن معدًا للانزاء فهو من الخبار وللمالك أن يخرج الافضل ويحتمل رده إلى الجميع ويفيد أن للمالك إخراج الهرمة وذات العوار إذا كانت ثمينة قيمتها أكثر من الوسط الواجب وفي هـذا خلاف بين المفرعين وقيل إن ضبطه بالتخفيف والمراد به الساعي فيدل على أن له الاجتهاد فى نظر الاصلح للفقراء وأنه كالوكيل فتقيد مشيئته بالمصلحة فيعود الاستثناء إلى الجميع على هذا وهذا إذا كانت الغنم مختلفة فلو كانت معيبة كلها أو تيوساً أجزأه إخراج واحدة وعن المالكية يشترى شاة بجزئة عملا بظاهر الحديث وهذه زكاة الغنم وتقدمت زكاة الإبل وتأتى زكاة البقر . وأما الفضة فقد أفاد الواجب منها قوله ﴿ وَفِي الرِّقَةِ ﴾ بكسر الرا. وتخفيف القاف وهي الفضة الخالصة ﴿ فِي مِا نْتَىْ دِرْهُمْ رُبُعُ الْعُشْرِ ، ﴾ أي بجب إخراج ربع عشرها زكاة ويأتى النص على الذهب ﴿ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ ﴾ أي الفضة ﴿ إِلَّا تِسْعِينَ ﴾ درهما ﴿ ومِانَّةً فَلَـيْسَ فَهَا صَدِقَةً إِلَّا أَنْ يَشَاءً رَبُّهَا ، ﴾ كما عرفت وفي قوله تسعين ومائة ما يوهم أنها إذا زادت على التسعين والمائة قبل بلوغ المائتين أن فيهما صدقة وليس كذلك بل إنما ذكره لأنه آخر عقد قبل المائة والحساب إذا جاوز الآحاد كان تركيبه بالعقود كالعشرات والمثين والالوف فذكر التسعين لذلك ثم ذكر حكما من أحكام زكاة الإبل قد أشرنا إلى أنه يأتى بقوله ﴿ وَمَنْ بَلَّـغَتْ عِنْدَهُ مِنَ الإبلِ صَدَقَةُ الْجَذَعَةِ ﴾ وقد عرفت في صدر الحديث العدة التي تجب فيها الجذعة ﴿ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ ﴾ أي في ملكه ﴿ وعِنْدَهُ حِفَّةٌ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ ﴾ عوضًا عن الجذعة ﴿ وَيَعْمَلُ مَعَهَا ﴾ أي توفية لهـا ﴿ شَانَتْنَ إِنَ اسْتَيْسَرَ تَا لَهُ أُوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا ﴾ إذا لم تتيسر له الشاتان. وفي الحديث دليل أن هـذا القدر هو جبر النفاوت ما بين الحقة والجذعة ﴿ وَمَنْ بِلَـعْتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْحِقَّةِ ﴾ التي عرفت قدرِها ﴿ وِلنِّسَتْ عِنْدَهُ الْحِقَّةُ وعِنْدَهُ الْجَذَعَةُ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْجِذَعَةُ ﴾ وإن

كانت زائدة على ما يلزمه فلا يمكلف تحصيل ما ليس عنده ﴿ وَيُعْطِيهِ الْمُصَدَّقُ ﴾ مقابل ما زاد عنده ﴿ شَا تَيْنِ أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا ﴾ كا سلف في عكسه ﴿ رواه البخارى ﴾ قد اختلف في قدر التفاوت في سائر الاسنان فذهب الشافهي إلى أن الواجب هو التفاوت بين كل سنين كا ذكر في الحديث . وذهب الهادوية إلى أن الواجب هو زيادة فضل القيمة من رب المال أو ردّ الفضل من المصدق ويرجع في ذلك إلى التقويم قالوا بدليل أنه ورد في رواية عشرة دراهم أو شأة وما ذلك إلا أن التقويم يختلف باختلاف الزمان والمكان فيجب الرجوع إلى النقويم وقد أشار البخارى إلى ذلك فإنه أورد حديث أبي بكر في باب أخذ العروض من الزكاة وذكر في ذلك قول معاذ لاهل الين • آئتوني بعرض ثيابكم خميص أو لبيس في الصدقة مكان الشعير والذرة أهون عليكم وخير لاصحاب محمد صلى الله عليه وسلم بالمدينة ، ويأتي استيفاء ذلك .

٣ - ﴿ وعن معاذ بن جبل رضى الله عنه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بعثه إلى اليمين فأمره أن يأخذ من كل ثلاثين بقرة تبيعا أو تبيعة ﴾ فيه أنه مخير بين الامرين والتبيع ذو الحول ذكرا كان أو أنثى ﴿ ومن كل أربعين مسنة ﴾ وهى ذات الحولين ﴿ ومن كل حالم دينارا ﴾ أى محتلم وقد أخرجه بهذا اللفظ أبو داود والمراد به الجزية بمن لم يسلم ﴿ أو عدله ﴾ بفتح العين المهملة وسكون الدال المهملة ﴿ معافريا ﴾ نسبة إلى معافر زنة مساجد حيّ في اليمن إليهم تنسب الثياب المعافرية يقال ثوب معافري ﴿ رواه الحسة واللفظ لاحمد وحسنه الترمذي وأشار إلى اختلاف في وصله ﴾ لفظ الترمدي بعد إخراجه: وروى بعضهم هذا الحديث عن الاعمش عن أبي وائل عن مسروق : أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذا إلى اليمن فأمره أن يأخذه . قال : وهذا أصح أي من روايته عن مسروق عن معاذ عن النبي صلى الله عليه وسلم ﴿ وصححه ابن حبان والحاكم ﴾ وإنما رجح الترمذي الرواية المرسلة عليه وسلم ﴿ وصححه ابن حبان والحاكم ﴾ وإنما رجح الترمذي الرواية المرسلة كان رواية الاتصال اعترضت بأن مسروقا لم يلق معاذاً ، وأجيب عنه بأن

مسروقا همدانى النسب من وادعة يمانى الدار، وقد كان فى أيام معاذ باليمن فاللقاء يمكن بينهما فهو محكوم باتصاله على رأى الجهور و قلت وكأن رأى البرمذى رأى البخارى أنه لابد من تحقق اللقاء والحديث دليل على وجوب الزكاة فى البقر وأن نصابها ما ذكر وهو مجمع عليه فى الأمرين وقال ابن عبد البر لاخلاف بين العلماء أن السنة فى زكاة البقر على ما فى حديث معاذ، وأنه النصاب المجمع عليه و فيه دلالة على أنه لايجب فيا دون الثلاثين شيء و وفيه خلاف للزهرى فقال بحب فى كل خمس شاة قياسا على الإبل وأجاب الجهور بأن النصاب لايثبت بالقياس وبأنه قد روى وليس فيا دون ثلاثين من البقر شيء وهو وأن كان مجهول الإسناد، ففهوم حديث معاذ يؤيده

ورسوته وقال: نعم ولك أجرها وإثمها على من بدلها ، وأخرج مسلم حديث جابر مرفوعا وأرضوا مصدقكم فى جواب ناس من الأعراب أتوه صلى الله عليه وسلم فقالوا: إن أناسا من المصدقين يأنوننا فيظلموننا إلا أن فى البخارى أن من سئل أكثر بما وجب عليه فلا يعظيه المصدق وجمع بينه وبين هذه الاحاديث أن ذلك حيث يطلب الزيادة على الواجب من غير تأويل وهذه الاحاديث حيث طلبها متأولا ، وإن رآه صاحب المال ظالما .

وعن أبي هربرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اليس عَلَى الْمُسْلِمِ في عَبْدِهِ وَلا قَرِسِهِ صَدَقة إلاَّ صَدَقة الْفِطْرِ » الحديث نص على رواية أبي هربرة ﴿ وَ لَيْسَ فَى الْعَبْدِ صَدَقة إلاَّ صَدَقة الْفِطْرِ » الحديث نص على أنه لا زكاة فى العبيد ولا الخيل وهو إجماع فيا كان للخدمة والركوب ، وأما الخيل المعدّة النتاج ففيها خلاف للحنفية وتفاصيل واحتجوا بحديث و فى كل فرس سائمة دينار أو عشرة دراهم " أخرجه الدارقطني والبيهتي وضعفاه . وأجيب بأنه لا يقاوم حديث النفي الصحيح واتفقت هذه الواقعة فى زمن مروان فشاور الصحابة فى ذلك فروى أبوهربرة الحديث وليس على الرجل فى عبده ولا فرسه صدقة " فقال مروان فروى أبوهربرة الحديث وليس على الرجل فى عبده ولا فرسه صدقة " فقال مروان ربول الله صلى الله تمالى عليه وعلى آله وسلم وهو يقول ما تقول يا أبا سعيد؟ لا يد : صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما أراد به الفرس الفازى فأما تاجر يطلب نسلها ففيها الصدقة فقال كم اقال : فى كل فرس دينار أو عشرة دراهم . وقالت الظاهرية : لا تجب الزكاة فى الخيل ، ولو كانت للتجارة ، وأجيب بأن زكاة التجارة واجبة بالإجماع ، كما نقله ابن المنذر . قلت : حكيف الإجماع " وهذا التجارة واجبة بالإجماع ، كما نقله ابن المنذر . قلت : حكيف الإجماع " وهذا ضحلاف الظاهرية .

٣ - ﴿ وعن بهز﴾ بفتح الباء الموحدة وسكون الهاء وبالزاى ﴿ ابن حكيم رضى الله تعالى عنهما ﴾ ابن معاوية بن حيدة بفتح الحاء المهملة وسكون المثناة التحتية

وفتح الدال المهملة القشـيرى بضم القــاف وفتح المعجمة ، وبهز تابعي مختلف في الاحتجاج به فقال يحي بن معين في هـذه الترجمة إسناد صحيح إذا كان من دون بهز ثقـة وقال أبو حاتم هو شيخ يكتب حديثـه ولا يحتج به وقال الشافعي ليس بحجة وقال الذهبي ما تركه عالم قط ﴿ عن أَبِيه عن جدَّه ﴾ هو معاوية بن حيدة صحابي ﴿ قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم • في كُلِّ سَائَمَـةٍ لم بل في أَرْبَعِينَ بِنْتَ لَبُونٍ ﴾ تقـدّم في حديث أنس أن بنت اللبون تجب من ست وثلاثين إلى خمس وأربعـين فهو يصـدق على أنه يجب فى الاربعـين بنت لبون ومفهوم العمدد هنآ مطرح زيادة ونقصانأ لأنه عارضمه المنطوق الصريح وهو حديث أنس ﴿ لَا تُفَرَّقُ إِبِلْ عَنْ حِسَابِهَا ﴾ معناه أن المالك لا يفرق ملكه عن ملك غيره حيث كانا خليطين كما تقدم ﴿ مَنْ أَعْطَاهَا مُؤْتِّجِرًا بِما ﴾ أى قاصداً للأجر بإعطائها ﴿ فَلَهُ أَجْرُهَا وَمَنْ مَنْعَهَا فَإِنَّا آخِذُوهَا وَشَـْطُرَ مَالِهِ عَزْمَةً ﴾ بجوز رفعه على أنه خبر مبتدإ محذوف ونصبه على المصدرية وهو مصدر مؤكد لنفسه، مثل: له عليَّ ألف درهم اعترافا : والناصب له فعل يدل عليه جملة فإنا آخذوها والعزمة الجد في الامر يعني أنَّ أخذ ذلك بجد فيه لانه واجب مفروض ﴿ مِنْ عَزَمَاتِ رَ بِّنَا لَا يَحِلُّ لَآل مُحمَّد مِنْهَا شَيْء ، ﴾ رواه أحمد وأبو داود والنسائى وصححه الحاكم ﴿ وعلق الشافعي القول به على ثبوته ﴾ فإنه قال : هـذا الحديث لا يثبته أهل العـلم بالحديث ولو ثبت لفلنا به ، وقال ابن حبان كان _ يعني بهزا _ يخطئ كثيراً ولولا هذا الحديث لأدخلته في الثقات وهو بمن أستخير الله فيه والحديث دليل على أنه يأخذ الإمام الزكاة قهرآ نمن منعها والظاهر أنه جممع عليه وأن نية الإمام كافية وأنها تجزئ من هي عليه وإن فاته الاجر فقــد سقط عنه الوجوب. وقوله وشطر ماله هو عطف على الضمير المنصوب فى آخذوها والمراد من الشطر البعض وظاهره أن ذلك عقوبة بأخذ جزء من المال على منعه إخراج الزكاة وقد قيل إن ذلك منسوخ ولم يقم مدعى النسخ دليلا على النسخ بل دل على عدمه أحاديث أخر ذكرها

في الشرّح. وأما قول المصنف إنه لا دليل في حديث نهز على جواز العقوية بالمال لأن الرواية ، وشطر ماله ، بضم الشين فعل مبنى للمجهول أى جعل ماله شطرين ويتخير عليه المصدق ويأخذ الصدقة من خير الشطرين عقوبة لمنعه الزكاة . قلت : وفي النهاية ما لفظه قال الحربي : غلط الراوي في لفظ الرواية إنمـا هي وشطر ماله أى بجعـل ماله شـطرين إلى آخر ما ذكره المصنف وإلى مشله جنهم صاحب ضـوء النهار فيه وفي غيره من رسائله وذكرنا في حواشيه أنه على هذه الرواية أيضاً دال على جواز العقوبة بالمال إذ الآخذ من خير الشطرين عقوبة بأخذ زيادة على الواجب إذ الواجب الوسط غير الخيار . ثم رأيت الشارح أشار إلى هــذا الذي قلناه في حواشي ضوء النهار قبل الوقوف على كلامه ثم رأيت النووى بعـد مدة طويلة ذكر ما ذكرناه بعينه ردًا على من قال إنه على تلك الرواية لا دليل فيه على جواز العقوية بالمال ولفظه : إذا تخير المصدق وأخيذ من خير الشطرين فقيد أخذ زيادة على الواجب وهي عقوبة بالمال إلا أن حديث بهز هذا لو صح فلا يدل إلا على هذه العقوبة بخصوصها في ما نع الزكاة لا غير . وهذا الشطر المأخوذ يكون زكاة كله أى حكمه حكمها أخـذاً ومصرفا ولا يلحق بالزكاة غيرها فى ذلك لأنه ألحق بالقياس ولا نص على علته وغير النص من أدلة العلة لا يفيـد ظنا يعمل به سيما وقد تقرّرت حرمة مال المسلم بالادلة القطعية كحرمة دمه فلا يحل أخذ شيء منه إلا بدليـل قاطع ولا دليـل بل هـذا الوارد في حديث بهر آحادي لا يفيـد إلا الظنّ فكيف يؤخذ به ويقدم على القطعي ولفد استرسل أهل الامر في هذه الأعصار في أخذ الاموال في العقوبة استرسالا ينكره العقـل والشرع وصارت تناط الولايات بجهال لا يعرفون من الشرع شيئاً ولا من الأمر فليس همهم إلا قبض المال من كل من لهم عليه ولاية ويسمونه أدباً وتأديبا ويصرفونه في حاجاتهم وأقواتهم وكسب الأوطان وعمارة المساكن في الأوطان فإنا لله وإنا إليه راجعون . ومنهم من يضيع حد السرقة أو شرب المسكر ويقبض عليه مالا .

ومنهم من يجمع بينهما فيقيم الحد ويقبض المال وكل ذلك محرم ضرورة دينية لكنه شاب عليه الكبير وشب عليه الصغير وترك العلماء النكير فزاد الشر فى الامر الخطير وقوله « لا تحل لآل محمد » يأنى الكلام فى هذا الحمكم مستوفى إن شاء الله تعالى.

٧ _ ﴿ وعن على رضى الله عنه قال : قال رسـول الله صلى الله عليه وسـلم إذَا كانتْ لَكَ مِا ثَمَّا دِرْهَمِ وحَال عَلَيْهَا الْحَوْلُ فَفِيها خْسَةُ دَرَاهِ ﴾ ربع عشرها ﴿ وَلَيْسَ عَلَـٰيْكَ شَيْءَ ﴾ أي في الذهب ﴿ حَتَّى يَكُونَ لَكَ عِشْرُونَ دِينَارًا وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ فَهُمِ ايْصْفُ دِينَارِ فَمَا زَادَ فَبِحِسَابِ ذَٰلِكَ وَلَيْسَ فِي مَالٍ زَكَاةٌ حَثَّى يَحُولَ عَلَيْهِ ٱلْحَوْلُ، رواه أبو داود وهو حسن وقد اختلف في رفعه ﴾ أخرج الحديث أبو داود مرفوعا من حديث الحارث الاعور إلا قوله • فما زاد فبحساب ذلك ، قال فلا أدرى أعلى يقول بحساب ذلك أو يرفعه إلى النبي صلى الله عليــه وسلم وإلا قوله « ليس في المال زكاة إلى آخره ، انتهى فأفاد كلام أبي داود أن في رفعه بجملته اختلافا ونيه المصنف في التلخيص على أنه معلول وبين علته ولكنه أخرج الدارقطني الجملة الآخري مر. ل حمديث ابن عمر مرفوعا بلفظ « لا زكاة في مال امرئ حتى يحول عليه الحول » وأخرى أيضا عن عائشة مرفوعا اليس فى المال زكاة حتى يحول عليه الحول ، وله طريق أخرى عنها والحديث دليل على أن نصاب الفضة مائتا درهم وهو إجماع وإنمـا الخلاف في قدر الدرهم فإن فيه خلافا كثيرا سرده فى الشرح ولم يأت بمـا يشنى وتسكن النفس إليه في قدره وفي شرح الدميري أن كل درهم ســتة دوانيق وكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل والمثقال لم يتغير في جاهلية ولا إسلام قال وأجمع المسلمون على هذا وقرر في المنار بعد بحث طويل أن نصاب الفضة من القروش الموجودة على رأى الهادوية ثلاثة عشر قرشا وعلى رأى الشافعية أربعة عشر وعلى رأى الحنفية عشرون وتزيد قليلا وأن نصاب الذهب عند الهادوية خمسة عشر أحمر وعشرون عند الحنفية ثم

قال وهذا تقريب . وفيه أن قدر زكاة المائتي الدرهم ربع العشر وهو إجماع وقوله • فما زاد فبحساب ذلك ، قد عرفت أن في رفعه خلافا وعلى ثبوته فيدل على أنه بجب في الزائد وقال بذلك جماعة من العلماء وروى عن على وعن ابن عمر أنهما قالا مازاد على النصاب من الذهب والفضة ففيه أى الزائد ربع العشر في قليله وكثيره وأنه لا وقص فهما ولعلهم يحملون حديث جابر الآني بلفظ • وليس فيما دون خمس أواق صدقة = على ما إذا انفردت عن نصاب منهما إلا إذا كانت مضافة إلى نصاب منهما وهـذا الخلاف في الذهب والفضة وأما الحبوب فقال النووي فى شرح مسلم إنهم أجمعوا فيما زاد على خمسة أو سق أنها تجب زكاته بحسابه وأنه لا أوقاص فيها اه . وحملوا ما يأتى من حديث أبي سعيد بلفظ ﴿ وليس فيما دون خمسة أوساق من تمر ولا حب صدقة ، على مالم ينضم إلى خمسة أوسق وهـذا يقوى مذهب على وان عمر رضي الله عنهما الذي قدمناه في النقدين وقوله • وليس عليك شيء حتى يكون لك عشرون دينارا . فيه حكم نصاب الذهب وقدر زكاته وأنه عشرون دينارا وفيها نصف دينار وهو أيضا ربع عشرها وهو عام لكل فضة وذهب مضروبين أو غير مضروبين وفى حديث أبى سعيد مرفوعا أخرجه الدارقطني وفيه « ولا يحل في الورق زكاة حتى يبلغ خمس أواق • وأخرج أيضا من حـديث جابر مرفوعاً « ليس فيها دون خمس أواق من الورق صدقة ، وأما الذهب ففيه هذا الحديث ونقل المصنف عن الشافعي أنه قال ؛ فرض رسـول الله صلى الله عليه وسلم في الورق صدقة فأخذ المسلمون بعده في الذهب صدقة إما بخبر لم يبلغنا وإما قياساً . وقال ابن عبـد البر لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في الذهب شيء من جهة نقل الآحاد الثقات وذكر هـذا الحديث الذي أخرجه أبو داود وأخرجه الدارقطني . قلت : لكن قوله تعالى (والذن يكنزون الذهب والفضة ولاينفقونها في سبيل الله) الآبة منبه علىأن فيالذهب حقاً لله وأخرج البخاري وأبو داود وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه من حديث أبي هريرة قال: قال

رسول الله صلى الله عليه وسلم « ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدى حقهما إلا جعلت له يوم الفيامة صفائح وأحمى عليه « الحديث ؛ فحقها هو زكاتها وفى الباب عدة أحاديث يشدّ بعضها بعضا سردها فى الدرّ المنثور . ولا بد فى فصاب الذهب والفضة من أن يكونا خالصين من الغش وفى شرح الدميرى على المنهاج أنه إذا كان الغش عمائل أجرة الضرب والتخليص فيتسامح به وبه عمل الناس على الإخراج منها . ودل عمائل أجرة الضرب والتخليص فيتسامح به وبه عمل الناس على الإخراج منها . ودل الحديث على أنه لا زكاة فى المال حتى يحول عليه الحول وهو قول الجماهير وفيه خلاف لجماعة من الصحابة والتابعين وبعض الآل وداود فقالوا إنه لا يشترط الحول خلاف لجماعة من الصحابة والتابعين وبعض الآل وداود فقالوا إنه لا يشترط الحول من الشواهد ، ومن شواهده أيضا :

۸ - ﴿ وللترمذي عن ابن عمر رضى الله عنهما : من استفاد مالا فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول ﴾ رواه مرفوعا ﴿ والراجح وقفه ﴾ إلا أن له حكم الرفع إذ لا مسرح للاجتهاد فيه وتؤيده آثار صحيحة عن الحلفاء الاربعة وغيرهم فإذا حال عليه الحول فينبغى المبادرة بإخراجها فقد أخرج الشافعي والبخاري في التاريخ من حديث عائشة مرفوعا * ماخالطت الصدقة مالا قط إلا أهلكته، وأخرجه الحميدي وزاد * يكون قد وجب عليك في مالك صدقة فلا تخرجها فيهلك الحرام الحلال، قال ابن تيمية في المنتق : قد احتج به من يرى تعلق الزكاة بالعين .

9 — ﴿وعن على رضى الله عنه قال: ليس فى البقر العوامل صدقة ، رواه أبوداود والدارقطنى والراجح وقفه ﴾ قال المصنف قال البيهق . رواه النفيلي عن زهير بالشك فى وقفه ورفعه إلا أنه ذكره المصنف بلفظ ، ليس فى البقر العوامل شىء ، ورواه بلفظ الكتاب من حديث ابن عباس ونسبه للدارقطنى وفيه متروك وأخرجه الدارقطنى من حديث على عليه السلام وأخرجه من حديث جابر إلا أنه بلفظ ، ليس فى البقر المثيرة صدقة ، وضعف البيهتي إسناده ، والحديث دليل على أنه لا يجب في البقر العوامل شىء وظاهره سواء كانت سائمة أو معلوفة وقد

ثبتت شرطية السوم فى الغنم فى البخارى وفى الإبل فى حديث بهز عند أبى داود والنسائى قال الدميرى وألحقت البقر بهما .

١٠ _ ﴿ وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو رضي الله عنهم أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم قال • مَنْ ولَى يَتِمَا لهُ مَالٌ فَلْمَيِّتَجُرْ لَهُ وَلَا يِنْتُرُكُهُ حَتَّى تَأْكُلُهُ الصَّدَقَّةُ ، . رواه الترمذي والدارقطني وإسناده ضعيف ﴾ لأن فيه المثنى بن الصباح في رواية الترمـذي والمثنى ضعيف ورواية الدارقطني فيها مندل بن على ضعيف والعزرى متروك ولكن قال المصنف ﴿ وَلَهُ ﴾ أي لحديث عمرو ﴿ شاهد مرسل عند الشافعي ﴾ هو قوله صلى الله عليه وسلم * ابتغوا في أموال الايتام لا تأكلها الزكاة ، أخرجه من رواية ابن جريج عن يونس بن ماهك مرسلا وأكده الشافعي لعموم الاحاديث الصحيحة في إيجــاب الزكاة مطلقا وقد روى مثل حديث عمرو أيضا عن أنس وعن ابن عمر موقوفا وعن على عليه السلام فإنه أخرج الدارقطني من حديث أبي رافع قال : لآل أبي رافع أموال عند على فلما دفعها اليهم وجدوها تنقص فحسبوها مع الزكاة فوجدوها تامة فأتوا عليا فقال كنتم ترون أن يكون عندى مال لا أزكيه . وعن عائشة أخرجه مالك في الموطأ أنها كانت تخرج زكاة أيتام كانوا في حجرها . ففي الـكل دلالة على وجوب الزكاة في مال الصبي كالمكلف وبجب على وليـه الإخراج وهو رأى الجهور وروى عن ابن مسعود أنه يخرجهالصي بعد تـكليفه وذهب ابن عباس وجماعة إلى أنه يلزمه إخراج العشر من ماله لعموم أدلنه لاغيره لحديث • رفع القلم. • . قلت: ولا يخني أنه لا دلالة فيه وأن العموم في العشر أيضا حاصل في غيره كحديث ﴿ فِي الرقة ربع العشر ﴾ ونحوه •

11 _ ﴿ وعن عبد الله بن أبى أوفى رضى الله عنه قال . كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أتاه قوم بصدقتهم قال اللهُمَّ صَلَّ عَلَيْهِمْ = متفق عليه ﴾ هذا منه صلى الله عليه وآله وسلم امتثالا لقوله تعالى (خذ من أموالهم صدقة ـ الى

قوله - وصل عابهم) فإنه أم الله بالصلاة عليهم ففعلها بلفظها حيث قال « اللهم صل على آل أبي فلان » وقد ورد أنه دعا لهم بالبركة كا أخرجه النسائي أنه قال في رجل بعث بالزكاة « اللهم بارك فيه وفي أهله » وقال بعض الظاهرية بوجوب ذلك على الإمام كأنه أخذه من الامر في الآية ورد بأنه لو وجب لعلمه صلى الله عليه وسلم وسلم السعاة ولم ينقل فالامر محمول في الآية على أنه خاص به صلى الله عليه وسلم فإنه الذي صلاته سكن لهم . واستدل بالحديث على جواز الصلاة على غير الانبياء وأنه يدعو المصدق بهذا الدعاء لمن أتى بصدقة وكرهه مالك وقال الحطابي أصل الصلاة الدعاء إلا أنه يختلف بحسب المدعو له فصلاة النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة الدعاء لهم بالمغفرة وصلاتهم عليه دعاء له بزيادة القربي والزلني ولذلك كان لا يليق بغيره

17 — ﴿ وعن على رضى الله عنه أن العباس رضى الله عنه سأل النبى صلى الله عليه وسلم فى تعجيل صدقته قبل أن تحل فرخص له فى ذلك . رواه الترمذى والحاكم ﴾ قال الترمذى وفى الباب عرب ابن عباس قال وقد اختلف أهل العلم فى تعجيل الزكاة قبل محلها ورأى طائفة من أهل العلم أن لايعجلها وبه يقول سفيان وقال أكثر أهل العلم إن عجلها قبل محلها أجزأت عنه انتهى وقد روى الحديث أحمد وأصحاب السنن والبيهتي وقال : قال الشافعى « روى أنه صلى الله عليه وسلم تسلف صدقة مال العباس قبل أن تحل ، ولا أدرى عن على عليه السلام أن النبي على الله عليه وسلم قال : « إنا كنا احتجنا فأسلفنا العباس صدقة عامين » رجاله ثقات إلا أنه منقطع وقد ورد هذا من طرق بألفاظ مجموعها يدل على أنه صلى الله عليه وسلم تقدم من العباس زكاة عامين واختلفت الروايات هل هو استلف ذلك أو تقدمه ولعلهما واقعان معاً وهو دليل على جواز تعجيل الزكاة وإليه ذهب الأكثر كا قاله الترمذى وغيره دليل على جواز تعجيل الزكاة وإليه ذهب الأكثر كا قاله الترمذى وغيره

ولكنه مخصوص جوازه بالمالك ولا يصح من المتصرف بالوصاية والولاية والولاية واستدل من منع التعجيل مطلقاً بحديث وإنه لا زكاة حتى يحول الحول ، كا دلت له الاحاديث التى تقدمت والجواب أنه لا وجوب حتى يحول عليه الحول وهذا لا ينفى جواز التعديل وبأنه كالصلاة قبل الوقت ؛ وأجيب بأنه لاقياس مع النص

17 — ﴿ وعن جابر رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

﴿ كَيْسَ فِيهَا دُونَ خُس أُواقٍ ﴾ ووقع فى مسلم أواقى بالياء وفى غيره بحذفها
وكلاهما صحيح فإنه جمع أوقية ويجوز فى جمعهما الوجهان كما صرح به أهل اللغة
﴿ مِنْ الْوَرِق ﴾ بفتح الواو وكسرها وكسر الراء وإسكانها الفضة مطلقا
﴿ صَدَقَةٌ وَكَيْسَ فِيها دُونَ خَسِ ذَوْدٍ ﴾ بفتح الذال المعجمة وسكون الواو المهملة
هى ما بين الثلاث إلى العشر ﴿ مِنَ الإبِل ﴾ لا واحد له من لفظه ﴿ صَدَقَةٌ ولَيْسَ فِيها دُونَ خَسَة أَوسُقٍ مِنَ الشَّمَرِ ﴾ بالمثلثة مفتوحة والميم ﴿ صَدَقَةٌ » رواه مسلم ﴾
الحديث صرح بمفاهيم الاعداد التي سلفت في بيان الانصباء إذ قد عرفت أنه
تقدم أن نصاب الإبل خمس ونصاب الفضة ما تتادرهم وهي خمس أواق ؛ وأما
نصاب الطعام فلم يتقدم وإنما عرف هذا بنني الواجب فيها دون خمسة أوسق
أنه يجب في الخسة بمفهوم النني ﴿ وله ﴾ أي لمسلم وهو :

15 – ﴿ من حديث أبي سعيد رضى الله عنه ﴿ كَيْسَ فِيهَا دُونَ خَسَّةِ أَوْسَاقَ مِنْ تَمْرِ ﴾ بالمثناة الفوقية ﴿ ولا حَبِّ صَدَقَةٌ ﴾ ﴾ وأصل حديث أبي سعيد ﴿ متفق عليه ﴾ الحديث تصريح أيضاً بما سلف من مفاهيم الاحاديث إلا التمر فلم يتقدم فيه شيء والاوساق جمع وسق بفتح الواو وكسرها والوسق ستون صاعا والصاع أربعة أمداد فالخسة الاوساق ثلثمائة صاع والمدّ رطل وثلث قال الداودي معياره الذي لايختلف أربع حفنات بكني الرجل الذي ليس بعظيم الكفين ولا صغيرهما قال صاحب القاموس بعد حكايته لهذا القول وجربت ذلك فوجدته صحيحاً قال صاحب القاموس بعد حكايته لهذا القول وجربت ذلك فوجدته صحيحاً

انتهى والحديث دليل على أنه لا زكاة فيما لم يبلغ هذه المقادير من الورق والإبل والثمر والتمر لطفاً من الله بعباده وتخفيفاً وهو اتفاق فى الاولين وأما الثالث ففيه خلاف بسبب ما عارضه من الحديث بعده وهو قوله :

١٥ _ ﴿ وَعَنْ سَالُمُ مِنْ عَبِدُ اللَّهِ ﴾ من عمر ﴿ عَرِ ﴿ أَبِيهِ رَضَّى اللَّهُ عَنْهُما ﴾ عبد الله بن عمر ﴿ عن النبي صلى الله عليه وسـلم قال • فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ ﴾ بمطر أو ثلج أو بَرِّد أو طلُّ ﴿ وَالْعُيُونُ ﴾ الآنهار الجارية التي يسقى منها بإساحة المـا. من غير اغتراف له ﴿ أَوْ كَانَ عَـثُرَّيًّا ﴾ بفتح المهملة وفتح المثلثة وكسر الراء وتشديد المثناة التحتية قال الخطابى هو الذى يشرب بعروقه لآنه عثر على الماء وذلك حيث كان المـاء قريباً مر. وجه الارض فيغرس عليه فيصل المـاء إلى العروق من غير ستى وفيه أقوال أخر وما ذكرناه أقربها ﴿ ٱلْعُشْرُ ﴾ مبتــدأ خبره ما تقدّم من قوله فيما سقت أو أنه فاعلُ محذوفِ أي فيما ذكر بجب ﴿ وَفِيمَا سُقَّى بِالنَّصْحِ ﴾ النضح بفتح النون وسكون الضاد فحاء مهملة : السانية من الإبل والبقر وغيرها من الرجال ﴿ نِصْفُ الْعُشْرِ ، رواه البخاري ولابي داود ﴾ من حديث سالم ﴿ « إِذَا كَانَ ٢ُعُلًّا ﴾ عوضاً عن قوله عثريا وهو بفتح الموحدة وضم العـين المهملة كذا في الشرح وفي القاموس إنه ساكن العين فسره بأنه كل نخل وشجر وزرع لا يستى أو ما سقته السهاء وهو النخل الذي يشرب بعروقه ﴿ الْعُشْرُ وفِيها سُقَّى بِالسَّوَانِي أَوِ النَّصْحِ ﴾ دل عطفه عليه على التغاير وأن السواني المراد بها الدواب والنضح ماكان بغيرها كنضح الرجال بالآلة والمراد مر. الكل ماكان سقيه بتعب وعناء ﴿ نِصْفُ الْمُشْرِ ﴾ وهـذا الحديث دل على التفرقة بين ما ستى بالسوانى وبين ما ستى بمـاء السهاء والأنهـار وحكمته واضحة وهو زيادة التعب والعناء فنقص بعض ما يجب رفقاً من الله تعالى بعباده ودل على أنه بجب في قليل ما أخرجت الارض وكثيره الزكاة على ما ذكر وهـذا معارض بحديث جابر وحديث أبي سعيد واختلف العلماء في الحكم في ذلك . فالجمهور أن (۲۲ _ سال السلام - ۲)

حديث الأوساق مخصص لحديث سالم وأنه لا زكاة قيا لم يبلغ الخسة الأوساق وذهب جماعة منهم زيد بن على وأبو حنيفة إلى أنه لا يخص بل يعمل بعمومه فيجب في قليل ما أخرجت الأرض وكثيره . والحق مع أهل القول الأول لأن حديث الأوساق حديث صحيح ورد لبيان القدر الذي تجب فيه الزكاة كا ورد حديث مائتي الدرهم لبيان ذلك مع ورود « في الرقة ربع العشر » ولم يقل أحسد إنه يجب في قليل الفضة وكثيرها الزكاة وإنما الخلاف هل يجب في القليل منها إذا كانت قد بلغت النصاب كا عرفت وذلك لأنه لم يرد حديث ا في الرقة ربع العشر " إلا لبيان أن هذا الجنس تجب فيه الزكاة وأما قدر ما يجب فيه فوكول إلى حديث النساء العشر » أي هذا الجنس يجب العشر وأما بيان ما يجب فيه فوكول إلى حديث الأوساق في هذا الجنس يجب العشر وأما بيان ما يجب فيه فوكول إلى حديث الأوساق وزاده إيضاحا قوله في الحديث و ليس فيا دون خمسة أوسق صدقة ، كأنه ما ورد وليس فيا دون خمسة أوسق صدقة ، كأنه ما ورد وليس فيا دون خمسة أواق من الورق صدقة ، ثم إذا تعارض العام والخاص كان العمل بالخاص عند جهل التاريخ كما هذا فإنه أظهر الأقوال في الأصول .

17 — ﴿ وعن أبى موسى الاشعرى ومعاذ رضى الله عنهما أن النبى صلى الله عليه وسلم قال لهما ﴾ حين بعثهما إلى اليمن يعلمان الناس أمر دينهم ﴿ وَ لاَ تَأْخُذَا فى الصَّدَقَةِ إلَّا مِنْ هَـٰذِهِ الْأَصْنَافِ الْأَرْبَعَةِ : الشَّعِيرِ والحِنْطَةِ والزَّبِيبِ والتَّمْرِ ، والصَّدَقَةِ إلَّا مِنْ هَـٰذِهِ الْأَصْنَافِ الْأَرْبَعَةِ : الشَّعِيرِ والحِنْطَةِ والزَّبِيبِ والتَّمْرِ ، رواه الطبراني والحاكم ﴾ والدارقطني قال البيهتي رواته ثقات ومتصل وروى الطبراني من حديث موسى بن طلحة عن عمر و إنما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة في هذه الاربعة _ فذكرها * قال أبو زرعة إنه مرسل والحديث عليه وسلم الزكاة إلا في الاربعة المذكورة لا غير وإلى ذلك ذهب الحسن دليل على أنه لا تجب الزكاة إلا في الاربعة المذكورة لا غير وإلى ذلك ذهب الحسن البصرى والحسن بن صالح والثورى والشعبي وابن سيرين وروى عرب أحمد ولا بجب عندهم في الذرة ونحوها وأما حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه

فْذَكُر الْارْبِعَةُ وَفَيْمُهُ زَيَادَةُ الذَّرَةُ رُواهُ الدَّارْقَطْنَي مِنْ دُونَ ذَكُرُ الْدَرَةُ وَاسْ ماجه بذكرها فقد قال المصنف : إنه حديث واه وفي الباب مراسيل فها ذكر الذرة قال البهتي إنه يقوى بعضها بعضا كذا قال والاظهر أنها لا تقاوم حديث الكتاب وما فيه من الحصر وقد ألحق الشافعي الذرة بالقياس على الاربعة المذكورة بجامع الاقتيات في الاختيار واحترز بالاختيار عما يقتات في المجاعات فإنها لاتجب قيه فن كان رأبه العمل بالقياس لزمه . هذا إن قام الدلمل على أن العلة الاقتمات ومن لابراه دليلا لم يقل نه وذهب الهادونة إلى أنها تجب في كل ما أخرجت الأرض لعموم الادلة نحوه • فيما سقت السهاء العشر » إلا الحشيش والحطب لفوله صلى الله عليه وآله وسلم • الناس شركاء في ثلاث ، وقاسـوا الحطب على الحشيش قال الشارح والحديث أي حـديث معاذ وأبي موسى وارد على الجيع والظاهر مع من قال به . قلت لأنه حصر لا يقاومه العموم ولا القياس وبه يعرف أنه لا يقاومه حديث " خذ الحب من الحب ، الحديث أخرجه أبو داود لأنه عموم فالأوضح دليلا مع الحاصرين للوجوب في الاربعة وقال في المنار إن ما عدا الاربعة محل احتياط أخذا وتركا والذي يقوى أنه لا يؤخذ من غيرها . قلت : الاصل المقطوع به حرمة مال المسلم ولا يخرج عنه إلا مدليل قاطع وهذا المذكور لا يرقع ذلك الأصل وأيضا فالاصل براءة الذمة وهذان الاصلان لم يرفعهما دليل يقاومهما فليس محل الاحتياط إلا ترك الآخذ مر. الذرة وغيرهما بما لم يأت يه إلا مجرد العموم الذي قد ثلت تخصمصه .

۱۷ ـــ ﴿ وللدارقطنى عن معاذ رضى الله عنهما قال : فأما القثاء والبطيخ والرمان والقصب ﴾ بالفاف والصاد المهملة والضاد المعجمة معا ﴿ فقد عفا عنه رسول الله صلى الله عليه سلم . وإسناده ضعيف ﴾ لآن فى إسناده محمد بن عبد الله العزرى بفتح العين المهملة وسكون الزاى وفتح الراء كذا فى حواشى بلوغ المرام بخط السيد محمد بن إبراهيم بن المفضل رحمه الله والذى فى الدارقطنى من حديث

غمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال • سئل عبد الله بن عمرو عن نبات الأرض البقل والقثاء والخيار فقال ليس فى البقول زكاة • فهذا الذى من رواية محمد بن عبد الله العزرى وأما رواية معاذ التي فى الكتاب فقال المصنف فى التلخيص فيها ضعف وانقطاع إلا أن معناه قد أفاده الحصر فى الاربعة الاشياء المذكورة فى الحديث الاول وحديث • ليس فى الحضروات صدقة • أخرجه الدارقطنى مرفوعا من طريق موسى ابن طلحة ومعاذ وقول الترمذى لم يصح رفعه إنما هو مرسل من حديث موسى ابن طلحة عن النبي صلى الله عليه وسلم فموسى بن طلحة تابعى عدل يلزم من يقبل المراسيل قبول ما أرسله وقد ثبت عن على وعمر موقوفا وله حكم الرفع. والخضروات ما لا يكال ولا يقتات.

1/1 - ﴿ وعن سهل بن أبي حشمة رضى الله عنه ﴾ بفتح الحاء المهملة وسكون المشلشة ﴿ قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا خرصتم فخذوا ودعوا الثلث لأهل المال فإن لم تدعوا الثلث فدعوا الربع . ورواه الحمسة إلا ابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم ﴾ وفي إسناده مجهول الحال كما قال ابن القطان لكن قال الحاكم له شاهد متفق على صحته • أن عمر أمر به كأنه أشار إلى ما أخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة وأبو عبيد أن عمر كان يقول للخارص • دع لهم قدر ما يأكون وقدر ما يقع ، وأخرج ابن عبد البر عن جابر مرفوعا • خففوا في الحديث فإن في المال العربة والوطية والآكلة ، الحديث وقد اختلف في معني الحديث على قولين : أحدهما : أن يترك الثلث أو الربع من العشر . وثانيهما : أن يترك ذلك من نفس الثمر قبل أن يعشر وقال الشافعي معناه أن يدع ثلث الزكاة أو ربعها ليفرقها هو بنفسه على أقاربه وجيرانه وقيل يدع له ولاهله قدر ما يأكلون ولا يخرص ؛ هو بنفسه على أقاربه وجيرانه وقيل يدع له ولاهله قدر ما يأكلون ولا يخرص ؛ قال في الشرح والأولى الرجوع إلى ماصرحت به رواية جابر وهو التخفيف في الحرص ويترك من العشر قدر الربع أو الثلث فإن الأمور المذكورة قد لاتدرك الحصاة فلا تجب فيها الزكاة قال ابن تيمية إن الحديث جار على قواعد الشريعة الحراء فيها الزكاة قال ابن تيمية إن الحديث جار على قواعد الشريعة

و عاسما موافق لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « ليس فى الخضروات صدقة » لأنه قد جرت العادة أنه لابد لرب المال بعد كال الصلاح أن يأكل هو وعياله ويطعموا الناس ما لا يدخر ولا يستى فكان ما جرى العرف بإطعامه وأكله بمنزلة الخضروات التى لاتدخر « يوضح ذلك بأن هذا العرف الجارى بمنزلة ما لا يمكن تركه فإنه لابد للنفوس من الأكل من الثمار الرطبة ولابد من الطعام بحيث يكون ترك ذلك مضراً ما وشاقا عليها اه.

١٩ _ ﴿ وعن عتاب رضي الله عنه ﴾ بفتح المهملة وتشديد المثناة الفوقيــة آخره موحدة ﴿ ان أسيد ﴾ يفتح الهمزة وكسر السين المهملة وسكون المثناة التحتية ﴿ قَالَ أَمْ رَسُولُ الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن يخرص العنب كما يخرص النخل وتؤخذ زكاته زبيباً . رواه الخسة وفيه انقطاع ﴾ لأنه رواه سعيد بن المسيب عن عتاب ، وقد قال أبو داود إنه لم يسمع منه ، قال أبو حاتم الصحيح عن سعيد ابن المسيب أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر عتابًا ﴿ مُرسل ﴾ قال النووي وهو وإنكان مرسلا فهو يعتضد بقول الأئمة، والحـديث دليل على وجوب خرص الثمر والعنب ، لأن قول الراوى «أمر » يفهم أنه أتى صلى الله عليه وسلم بصيغة تفيد الام والاصل فيه الوجوب ا وبالوجوب قال الشافعي وقالت الهادوية إنه مندوب وقال أبو حنيفة إنه محرم لانه رجم بالغيب. وأجيب عنه بأنه عمل بالظن ورد يه أمر الشارع ويكني فيــه خارص واحد عدل لان الفاسق لايقبل خبره عارف لأن الجاهل بالشيء ليس من أهل الاجتهاد فيمه لأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يبعث عبد الله بن رواحة وحده يخرص على أهل خيبر ولانه كالحاكم بجتهد ويعمل فإن أصابت الثمرة جائحة بعد الخرص فقال ابن عبد البر أجمع من يحفظ عنه العلم أن المخروص إذا أصابته جائحة قبل الجذاذ فلا ضمان وفائدة الخرص أمن الخيانة من رب المال ولذلك بحب عليه البينة في دعوى النقص بعد الخرص وضبط حق الفقراء على المالك ومطالبة المصدق بقدر ما خرصه وانتفاع المالك

بالأكل ونحوه ، واعلم أن النص ورد بخرص النخل والعنب ، قيمل ويقاس عليه غيره مما يمكن ضبطه وإحاطة النظر به وقيل يقتصر على محل النص وهو الآفرب لعمد النص على العلة وعند الهادوية والشافعية أنه لاخرص في الزرع لتعذر ضبطه لاستتاره بالقشر وإذا ادعى المخروص عليه النص بسبب يمكن إقامة البينة عليه وجب إقامتها وإلا صدق بيمينه ، وصفة الحرص أن يطوف بالشجرة ، ويرى جميع ثمرتها ويقول خرصها كذا وكذا رطبا ويجيء منه كذا وكذا يابسا .

• ٢٠ - ﴿ وعن عرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضى الله عنهم أن امرأة ﴾ هي أسماء بنت يزيد بن السكن ﴿ أتت النبي صلى الله عليه وسلم ومعها ابنة لها وفي يد ابنتها مسكتان ﴾ بفتح الميم وفتح السين المهملة الواحدة مسكة وهي الاسورة والحلاخيل ﴿ من ذهب فقال لها • أَيُشُر كِ أَنْ يُسَوِّركِ اللهُ بِهِمَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ سِوَارَيْنِ مِنْ نَارٍ ، ؟ فألقتهما . رواه الثلاثة وإسناده قوى ﴿ وَوَاهُ أَبُودُو لَا من اللهُ بِهِمَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ سِوَارَيْنِ مِنْ نَارٍ ، ؟ فألقتهما . رواه الثلاثة وإسناده قوى ﴿ وَوَاهُ أَبُودُاوِدُ من حديث حسين المعلم وهو ثقة فقول الترمذي إنه لا يعرف إلا من طريق ابن لهيعة غير صحيح ﴿ وصححه الحاكم من حديث عائشة ﴾ وحسديث عائشة أخرجه الحاكم وغيره ولفظه • إنها دخلت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخرجه الحاكم وغيره ولفظه • إنها دخلت على رسول الله عليه وآله وسلم فرأى في يدها فتخات من ورق فقال : ما هسذا يا عائشة ؟ فقالت صغتهن الاترب فل بهن يا رسول الله ؟ فقال أتؤدين زكاتهن؟ قالت لا قال : هن حسبك من النار ، قال الحاكم إسناده على شرط الشيخين . والحديث دليل على وجوب الزكاة في الحلية وظاهره أنه لانصاب لها الاحره صلى الله تمالى عليه وآله وسلم بتزكية هذه المذكورة ولا تكون خس أواق في الاغلب ، وفي المسألة أربعة أقوال :

الأول: وجوب الزكاة وهو مذهب الهادوية وجماعة من السلف وأحد أقوال الشافعي عملا بهذه الأحاديث. والثانى: لا تجب الزكاة فى الحلية، وهو مذهب مالك وأحمد والشافعي فى أحد أقواله لآثار وردت عن السلف قاضية بعدم وجوبها فى الحلية ولكن بعد صحة الحديث لا أثر للآثار. والثالث: أن زكاة الحلية عاريتهما كا روى

الدارقطني عن أنس وأسماء بنت أبي بكر . الرابع : أنها تجب فيها الزكاة مرة واحدة رواه البيهق عن أنس وأظهر الاقوال دليلا وجوبها لصحة الحديث وقوته وأما نصابها فعند الموجبين نصاب النقدين وظاهر حديثها الإطلاق وكأنهم قيدوه بأحاديث النقدين ويقوى الوجوب قوله :

۲۱ ـ ﴿ وعن أم سلمة رضى الله عنها أنها كانت تلبس أوضاحا ﴾ فى النهاية هى نوع من الحلى يعمل من الفضة سميت بها لبياضها واحدها وضح انتهى وقوله ﴿ من ذهب ﴾ يدل على أنها تسمى إذا كانت من الذهب أوضاحا ﴿ فقلت يارسول الله أكنز هو ؟ ﴾ أى فيدخل تحت آية (والذين يكنزون الذهب) الآية ﴿ قال ﴿ إذَا أَدُّ يُتِ زَكَاتُهُ فَلَكُ مِن بِكُنْز ، رواه أبو داود والدارقطني وصححه الحاكم ﴾ فيه دليل كا فى الذي قبله على وجوب زكاة الحلية وأن كل مال أخرجت زكاته فليس بكنز فلا يشمله الوعيد فى الآية

۲۲ _ ﴿ وعن سمرة بن جندب رضى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا أن نخرح الصدقة من الذى نعده للبيع . رواه أبو داود وإسناده لين ﴾ لانه رواية سليمان بن سمرة وهو بجهول وأخرجه الدارقطنى والبزار من حديثه أيضاً . والحديث دليل على وجوب الزكاة فى مال النجارة . واستدل للوجوب أيضاً بقوله تعالى (أنفقوا من طيبات ماكسبتم) الآية قال مجاهد نزلت فى التجارة و ويما أخرجه الحاكم أنه صلى الله عليه وسلم قال = فى الإبل صدقتها وفى البقر صدقتها وفى البز صدقته = والبز بالباء الموحدة والزاى المعجمة ما يبيعه البزازون كذا ضبطه الدارقطنى والبيهق قال ابن المنذر : الإجماع قائم على وجوب الزكاة فى مال النجارة وعن قال بوجوبا الفقهاء السبعة قال لكن لايكفر جاحدها للاختلاف فيها

٢٣ __ ﴿ وعن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وفى الرِّكازِ ﴾ بكمر الراء آخره زاى: المال المدفون يؤخذ من غير أن يطلب بكثير عمل ﴿ النُحُمُسُ • متفق عليه ﴾ للعلماء فى حقيقة الركاز قولان

الأول: أنه المال المدفون في الأرض من كنوز الجاهلية : الثاني ؛ أنه المعادن قال مالك بالأول قال : وأما المعادن فتؤخذ فيها الزكاة لانها بمنزلة الزرع ومثله قال الشافعي وإلى الثاني ذهبت الهادوية وهو قول أبي حنيفة وبدل للأول قوله صلى الله عليه وسلم ﴿ العجماء جبار والمعدن جبار وفي الركاز الخس ، أخرجه البخارى فإنه ظاهر أنه غمير المعدن وخص الشافعي المعدن بالذهب والفضة لما أخرجه البيهقي : أنهم قالوا وما الركاز يارسـول الله ؟ قال الذهب والفضة التي خلقت في الارض يوم خلقت . إلا أنه قيل إن هذا التفسير رواية ضعيفة واعتبر النصاب الشافعي ومالك وأحمد عملا بحديث ليس فيما دون خمس أواق صدقة، في نصاب الذهب والفضة وإلى أنه يجب ربع العشر بحديث • وفي الرقة ربع العشر • بخلاف الركاز فيجب فيه الخس ولا يعتبر فيه النصاب ووجه الحكمة في التفرقة أن أخذ الركاز بسهولة مر. عير تعب ، بخلاف المستخرج من المعــدن فإنه لابد فيه من المشقة وذهبت الهـادوية إلى أنه يجب الخس في المعدن والركاز وأنه لاتقدير لها بالنصاب بل يجب في القليل والكثير وإلى أنه يعم كل ما استخرج من البحر والبر مرس ظاهرهما أو باطنهما فيشمل الرصاص والنحاس والحديد والنفط والملح والحب والحشيش ، والمتيقن بالنص الذهب والفضة وما عداهما الأصل فيه عدم الوجوب حتى يقوم الدليل وقد كانت هـذه الأشياء موجودة في عصر النبوّة ولا يعلم أنه أخذ فيها خمساً ولم يرد إلا حديث الركاز وهو في الأظهر في الذهب والفضة وآية (واعلموا أنما غنمتم من شيء) وهي في غنائم الحرب

٣٤ - ﴿ وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضى الله عنهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في كنز وجده رجل في خربة ﴿ إِنْ وَجَدْتَهُ فِي قَرْيَةٍ عَيْرٍ مَسْكُونَةٍ فَفِيهِ وَفِي الرِّكَازِ الْخُمُسُ * مَسْكُونَةٍ فَفِيهِ وَفِي الرِّكَازِ الْخُمُسُ * أخرجه ابن ماجه بإسناد حسن ﴾ في قوله ففيه وفي الركاز بيان أنه قد صار

ملكا لواجده وأنه يجب عليه إخراج خمسه وهذا الذي يجده في قرية لم يسمه الشارع ركازاً لآنه لم يستخرجه مر باطن الآرض بل ظاهره أنه وجد في ظاهر الفرية وذهب الشافعي ومن تبعه إلى أنه يشترط في الركاز أمران كونه جاهليا وكونه في موات فإن وجد في شارع أو مسجد فلقطة لآن يد المسلمين عليه وقد جهل مالكه فيكون لقطة وإن وجد في ملك شخص فللشخص إن لم ينفه عن ملكه فإن نفاه عن ملكه فلن ملكه عنه وهكذا حتى تنتهي إلى المحيي للأرض ووجه ما ذهب إليه الشافعي ما أخرجه هو عن عمرو بن شعيب بلفظ : أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في كنز وجده رجل في خربة جاهلية " إن وجدته في قرية مسكونة أو طريق ميت فعر فه وإن وجدته في خربة جاهلية أو قرية غير مسكونة ففيه وفي الركاز الحنس ،

صلى الله عليه وسلم سنة خمس وسكن المدينة وكان أحد من يحمل ألوية مزينة يوم صلى الله عليه وسلم سنة خمس وسكن المدينة وكان أحد من يحمل ألوية مزينة يوم الفتح روى عنه ابنه الحارث مات سنة ستين وله ثمانون سنة ﴿ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ من المعدن القَبَلِيَّة ﴾ بفتح القاف وفتح الموحدة وكسر اللام وياء مشددة مفتوحة وهو موضع بناحية الفرع ﴿ الصدقة . رواه أبو داود ﴾ وفي الموطإ عن ربيعة عن غير واحد من علمائهم أنه صلى الله عليه وسلم أقطع بلال ابن الحرث المعادن القبلية وأخذ منها الزكاة دون الخس . قال الشافعي بعد أن روى حديث مالك ليس هذا عما يثبته أهل الحديث ولم يكن فيه رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا إقطاعه . وأما الزكاة في المعادن دون الخس فليست مروية عن النبي على الله عليه وآله وسلم قال البهتي هو كما قال الشافعي في رواية مالك والحديث يدل على وجوب الصدقة في المعادن ويحتمل أنه أريد بهما الخس وقد ذهب إلى الأول أحمد وإسماق وذهب غيرهم إلى الثاني وهو وجوب الخس لقوله وفي الركاز الخس وإن كان فهه احتمال كما سلف .

باب صدقة الفطر

أى الإفطار وأضيفت إليه لآنه سببها كما يدل له ما فى بعض روايات البخارى ١ زكاة الفطر من رمضان .

 إوعن ابن عمر رضى الله عنهما قال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر صاعاً ﴾ نصب على التمييز أو بدل من زكاة بيان لها ﴿ من تمر أو صاعاً من شعير على العبـد والحرّ والذكر والانثى والصغير والكبير من المسلمين وأمر بها أن تؤدّى قبـل خروج الناس إلى الصلاة . متفق عليه ﴾ الحديث دليـل. على وجوب صدقة الفطر لقوله • فرض ، فإنه بمعنى ألزم وأوجب . قال إسحاق هي واجبة بالإجماع وكأنه ما علم فيها الحلاف لداود وبعض الشافعية فإنهم قائلون إنها سنة وتأوَّلوا « فرض » بأن المراد قدر ، ورد هذا التأويل بأنه خلاف الظاهر . وأما القول بأنها كانت فرضاً ثم نسخت بالزكاة لحديث قيس بن عبادة «أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بصدقة الفطر قبل أن تنزل الزكاة فلما نزلت الزكاة لم يأمرنا ولم ينهنا ، فهو قول غير صحيح لأن الحديث فيه راو مجهول ولو سلم صحته فليس فيه دليل على النسخ لان عدم أمره لهم بصدقة الفطر ثانياً لا يشعر بأنها نسخت فإنه يكني الأمر الاول ولا يرفعه عدم الامر . والحديث دليل على عموم وجوبها على العبيد والاحرار ، الذكور والإناث ، صغيراً وكبيرا ، غنيا وفقيرا . وقد أخرج البيهتي من حديث عبد الله بن أبي ثعلبة أو ثعلبة بن عبد الله مرفوعاً ﴿ أَدُوا صاعاً من قمح عن كل إنسان ، ذكراً أو أنثي . صغيراً أو كبيرا ، غنيا أو فقيرا ، أو مملوكا ، أما الغنى فيزكيه الله وأما الفقير فيردّ الله عليه أكثر مما أعطى ، قال المنذري في مختصر السنن : في إسناده النعان بن راشد لا يحتج بحديثه . نعم : العبد تلزم مولاه عند من يقول إنه لا يملك ومن يقول إنه يملك تلزمه وكذلك الزوجة يلزم زوجها والخادم مخدومه والقريب من تلزمه نفقته لحديث «أدّوا صـدقة الفطر

عمن تموتون، أخرجه الدارقطني والبهق وإسناده ضعيف ولذلك وقع الخلاف في المسألة كما هو مبسوط في الشرح وغيره وأما الصغير فتلزم في ماله إن كان له مال كما تلزمه الزكاة في ماله · وإن لم يكن له مال لزمت منفَّة كما يقول الجمهور وقيل تلزم الآب مطلقا وقيل لا تجب على الصغير أصلا لأنها شرعت طهرة للصائم من اللغو والرفث وطعمة للساكين كما يأتي : وأجيب بأنه خرج على الاغلب فلا يقاومه تصريح حديث ابن عمر بإيجامها على الصغير ، وهو أيضا دال على أنه يجب صاع على كل إنسان من التمر والشعير ولا خلاف فى ذلك وكذلك ورد صاع من زبيب وقوله في الحديث • من المسلمين • لأثمة الحديث كلام طويل في هذه الزيادة لأنه لم يتفق عليها الرواة لهذا الحديث إلا أنها على تقدير زيادة من عدل فتقبـل ويدل على اشتراط الإسـلام في وجوب صدقة الفطر وأنها لاتجب على الكافر عن نفسه وهذا متفق عليه ؛ وهل يخرجها المسلم عن عبده الكافر ؟ فقال الجهور لا " وقالت الحنفية وغيرهم تجب مستدلين بحديث " ليس على المسلم في عبده صدقة إلا صدقة الفطر ، وأجيب بأن حديث الباب خاص والخـاص يقضى له على العام فعموم قوله عبده مخصص بقوله من المسلمين وأما قول الطحاوي إن من المسلمين صفة للمخرجين لا للمخرج عنهم فإنه يأباه ظاهر الحديث فإن فيه العبد وكذا الصغير وهم بمن يخرج عنهم ، فدل على أن صفة الإسلام لاتختص بالخرجين يؤيده حديث مسلم بلفظ « على كل نفس من المسلمين حر أو عبد ، وقوله «وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة، يدل على أن المبادرة بها هي المأمور بها فلو أخرها عن صلاة أثم وخرجت عن كونها صدقة قطر وصارت صدقة من الصدقات ويؤكد ذلك قوله.

٢ - ﴿ ولا بن عدى والدارقطنى عنه رضى الله عنه ﴾ أى من حديث ابن عمر ﴿ بإسناد ضعيف ﴾ لان فيه محمد بن عمر الواقدى ﴿ ﴿ أَغْنُوهُمْ ﴾ أى الفقراء ﴿ عَنِ الطَّوَافِ ﴾ في الأزفة والأسواق لطلب المعاش ﴿ في هٰذَا الْيَوْمِ ، ﴾ أي

يوم العيد وإغناؤهم يكون باعطائهم صدقة أول اليوم .

٣ -- ﴿ وعن أبي سعيد رضي الله عنه قال كنا نعطيما ﴾ أي صدقة الفطر ﴿ فَي زَمَانَ النِّي صَلَّى الله عليه وسلم صاعاً من طعام أو صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير أو صاعا من زبيب . متفق عليه وفي رواية أو صاعا من أقط ﴾ بفتح الهمزة وهو لين مجفف يابس مستحجر يطبخ به كما في النهابة ولا خلاف فيها ذكر أنه يجب فيه صاع وإنما الخلاف في الحنطة فإنه أخرج ان خزيمة عربي سفيان عن ابن عمر أنه لما كان معاوية عدل الناس نصف صاع بر بصاع شعير وذلك أنه لم يأت نص في الحنطة أنه يخرج فيها صاع والقول بأن أبا سعيد أراد بالطعام الحنطة في حديثه هذا غير صحيح كما حققه المصنف في فتح الباري قال ابن المنذر لا نعلم في القمح خبراً ثابتاً نعتمد عليه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يكن البر في المدينة ذلك الوقت إلا الشيء اليسير منه فلما كثر في زمن الصحابة رأوا أن نصف صاع منه يقوم مقام صاع من شعير وهم الائمة فغير جائز أن يعدل عن قولهم إلا إلى قول مثلهم ولا يخفي أنه قد خالف أبو سعيد كما يفيده قوله قال الراوى ﴿ قَالَ أَبُو سَعِيدَ : أَمَا أَنَا فَلَا أَزَالَ أَخْرِجِهُ ﴾ أى الصاع ﴿ كَا كَنْتَ أَخْرِجِه في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولا بي داود ﴾ عن أبي سعيد ﴿ لا أخرج أبداً إلا صاعا ﴾ أي من أي قوت. أخرج ابن خزيمة والحاكم: قال أبو سعيد: وقد ذكر صدقة رمضان فقال لا أخرج إلا ماكنت أخرج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعاً من تمر أو صاعاً منحنطة أو صاعاً منشعير أو صاعاً من أقط فقالله رجل من القوم أو مدّين من قمح قال لا تلك فعل معاوية لا أقبلها ولا أعمل بها . لكنه قال ابن خزيمة ذكر الحنطة في خبر أبي سعيد غير محفوظ ولا أدرى بمن الوهم وقال النووي تمسك بقول معاوية من قال بالمدين من الحنطة وفيه نظر لأنه فعل صحابي وقد خالفه فيه أبو سعيد وغيره من الصحابة بمن هو أطول صحبة منه وأعلم بحال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد صرح معاوية بأنه رأى رآه لا أنه سمعه من الذي صلى الله عليه وسلم كما أخرجه البيهق فى السنن من حديث أبى سعيد و أنه قدم معاوية حاجا أو معتمرا فكلم الناس على المنبر فكان فيماكلم به الناس أنه قال إنى أرى مدين من سمراء الشام تعدل صاعا من تمر فأخذ بذلك الناس فقال أبو سعيد أما أنا فلا أزال أخرجه الحديث المذكور فى الكتاب فهذا صريح أنه رأى معاوية قال البيهق بعد إيراد أحاديث فى الباب ما لفظه: وقد وردت أخبار عن النبى صلى الله عليه وسلم فى صاع من بر ووردت أخبار فى نصف صاع ولا يصح شى. من ذلك وقد بينت علة كل واحد منها فى الخلافيات انتهى .

٤ _ ﴿ وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر ﴿ طُهْرَةً لِلصَّائِمِ مِنَ اللَّغُو وَالرَّفَثِ ﴾ والواقع منه في صومه ﴿ وَطُعْمَةً لِلْمَسَاكِينِ فَمَنْ أَدَّاهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ ﴾ أى صلاة العيد ﴿ فَهِيَ زَكَانُّهُ مَقْمُولَةٌ وَمَنْ أَدَّاهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ فَهِيَ صَدَقَةٌ مِنَ الصَّدَقَاتِ ، رواه أبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم ﴾ فيه دليل على وجوبها لقوله فرض كما سلف. ودليل على أن الصدقات تكفر السيئات . ودليل على أن وقت إخراجها قبل صلاة العيد وأن وجوبها مؤقت فقيل تجب من فجر أول شوال لفوله وأغنوهم عن الطواف في هذا اليوم " وقيل تجب من غروب آخر يوم من رمضان لقوله " طهرة للصائم " وقيل تجب يمضى الوقتين عملا بالدايلين . وفي جواز تقديمها أقوال منهم من ألحقها بالزكاة فقال بجوز تقديمها ولو إلى عامين ومنهم من قال يجوز في رمضان لا قبله لآن لهـا سببين الصوم والإفطار فلا تتقدمهما كالنصاب والحول وقيل لا تقدم على وقت وجوبهـا إلا ما يغتفر كاليوم واليومين وأدلة الاقوال كما ترى . وفي قوله « طعمة للساكين » دليل على اختصاصهم بهـا وإليه ذهب جماعة من الآل وذهب آخرون إلى أنها كالزكاة تصرف في الثمانية الاصناف واستقواه المهدى لعموم (إنما الصدقات) والتنصيص على بعض الاصناف لا يلزم منه التخصيص فإنه قد وقع ذلك في الزكاة ولم يقل أحد بتخصيص مصرفها فني حديث معاذ

و أمرت أن أحدها من أغيائكم وأردها في فقرائكم ، .

باب صدقة التطوع

أى النفل

 إ عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : و سَدْعَةُ يُظِلُّهُمُ اللهُ في ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلهُ ، فذكر الحديث ﴾ في تعداد السبعة وهم الإمام العادل وشاب نشأ فى عبادة ربه ورجل قلبه معلق بالمساجد ورجلان تحايا في الله اجتمعا على ذلك وافترقا علييه ورجل دعته امرأة ذات منصب وجمال فقال إنى أخاف الله ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه ﴿ وَفَيَّهُ « رَجُلْ تَصَدَّقَ بَصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ ، متفق عليه ﴾ قيل المراد بالظل الحماية والكنف كما يقال أنا فى ظل فلان قيل والمراد ظل عرشه ويدل له ما أخرجه سعيد بن منصور مر. حديث سلمان • سبعة يظلهم الله في ظل عرشه ، وبه جزم القرطى وقوله ﴿ أَخْنَى ، بلفظ الفعل المـاضي حال بتقدير قد وقوله • حتى لا تعلم شماله ، مبالغة فى الإخفاء وتبعيد الصدقة عن مظان الرباء ويحتمل أنه على حذف مضاف أى عن شماله . وفيه دليل على فضل إخفاء الصدقة على إمدائها إلا أن يعلم أن في إظهارها ترغيباً للناس في الاقتداء وأنه يحرس سره عن داعية الرباء وقد قال تعالى (إن تبدوا الصدقات فنعما هي) الآية والصدقة في الحديث عامة للواجبة والنافلة فلا يظن أنها خاصة مالنافلة حيث جعله المصنف في بابها . واعلم أنه لا مفهوم يعمل به في قوله ورجل تصدق فإن المرأة كذلك إلا في الإمامة ولا مفهوم أيضا للعدد فقد وردت خصال تقتضي الظل وأبلغها المصنف في الفتح إلى ثمـان وعشرين خصلة وزاد علما الحافظ السيوطي حتى أبلغها إلى سبعين وأفردها بالتأليف ثم لخصها في كراسة سماها « بزوغ الهلال في الخصال المقتضية للظلال . . ٣ _ ﴿ وعن عقبة بن عامر رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « كُلُّ المْرِئُ فى ظِلِّ صَدَقَتِه ﴾ أى يوم القيامة أعم من صدقته الواجبة والنافلة ﴿ حَنَّى يُفْصَلَ بَيْنَ النَّاسِ * رواه ابن حبان والحاكم ﴾ فيمه حث على الصدقة وأما كونه فى ظلها فيحتمل الحقيقة وأنها تأنى أعيان الصدقة فتدفع عنه حر الشمس أو المراد فى كنفها وحمايتها ومن فوائد صدقة النفل أنها تكون توفية لصدقة الفرض إن وجدت فى الآخرة نافصة كما أخرجه الحاكم فى الكنى من حديث ابن عمر وفيه * وانظروا فى زكاة عبدى فإن كان ضيع منها شيئًا فانظروا هل تجدون لعبدى نافلة من صدقة لتتموا بها ما نقص من الزكاة ، فيؤخذ ذلك على فرائض الله وذلك سرحمة الله وعدله .

٣ - ﴿ وَعَن أَبِي سَعِيدِ الحَدرِي رَضَى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أَيْمَا مُسْلِم كَسَا مُسْلِمًا أَوْ بَا عَلَى عُرِي كَسَاهُ اللهُ مِن خُضْرِ الْجَنَّةِ ﴾ أى فى ثيابها الخضر ﴿ وَأَيْمَا مُسْلِم الْطَعْمَ مُسْلِمًا ﴾ متصفاً بكونه ﴿ عَلَى جُوع الْطَعْمَهُ اللهُ مِن ثَمَارِ الْجَنَّةِ وَأَيْمَا مُسْلِم سَقَى مُسْلِمًا ﴾ متصفاً بكونه ﴿ عَلَى ظَما اللهُ مِن اللهُ مِن الرَّحِيقِ ﴾ الذي تختم أوانيه وهو الحالص من الشراب الذي لا غش فيه ﴿ الْمَحْتُوم ، ﴾ الذي تختم أوانيه وهو عبارة عن نفاستها ﴿ رُواه أبو داود وفي إسناده لين ﴾ لم ببين الشارح وجهه وفي مختصر السنن للمنذري في إسناده أبو حالد يزيد بن عبد الرحمن المعروف بالدالاتي وقد أثني عليه غير واحد و تكلم فيه غير واحد وفي الحديث الحث على أنواع البر وإعطائها من عليه غير واحد و تكلم فيه غير واحد وفي الحديث الحث على أنواع البر وإعطائها من عليه في مفتقر إلها وكون الجزاء عليها من جنس الفعل .

الآخذ لغير سؤال وقيـل العليا المعطية والسفلي المـانعة . وقال قوم من المتصوفة اليد الآخذة أفضل من المعطية مطلقاً قال ابن قتيبة ما أرى هؤلاء إلا قوما استطابوا السؤال فهم يحتجون للدناءة و زمم ما قال . وقد ورد التفسير النبوى بأن اليد العليــا التي تعطي ولا تأخذ أخرجه إسحق في مسنده عن حكيم بن حزام قال يا رسول الله ما اليد العليا فذكره . وفي الحديث دليل على البداءة بنفسه وعياله لأنهم الأهم . وفيه أن أفضل الصدقة ما بتي بعد إخراجها صاحبها مستغنياً إذ معنى أفضل الصدقة ما أبتي المنصدق من ماله ما يستظهر به على حوائجه ومصالحه لأن المنصدق بجميع مأله يندم غالباً ويحب إذا احتاج أنه لم يتصدق ولفظ الظهر كما قال الخطابي بورد في مثل هذا انساعاً في الكلام وقيل غير ذلك. واختلف العلماء في صدقة الرجل بجميع ماله فقال القاضي عياض إنه جوّزه العلماء وأثمة الأمصار قال الطبراني ومع جوازه فالمستحب أن لا يفعله وأن يقتصر على الثلث . والاولى أن يقال من تصدق بماله كله وكان صبوراً على الفاقة ولا عيال له أو له عيال يصبرون فلا كلام في حسن ذلك ويدل له قوله تعالى (ويؤثرون على أنفسهم) الآنة (ويطعمون الطعام على حبه) ومن لم يكن مِذه المثابة كره له ذلك وقوله « ومن يستعفف » أي عن المسئلة « يعفه الله » أي يعينه الله على العغة « ومن يستغن " بما عنده وإن قل « يغنه الله " بإلقاء الفناعة في قلبه والقنوع بما عنده .

ه _ (وعن أبي هريرة رضى الله عنيه قال: قييل يا رسول الله أى الصيدفة أفضل قال و بُجهْدُ الْمُقِلِّ وا بُدَأُ بِمَنْ تَعُولُ ﴾ أخرجه أحمد وأبو داود وصححه ابن خريمة والحاكم وابن حبان) الجهد يضم الجيم وسكون الهاء الوسع والطاقة وبالفتح المشقة وقييل المبالغة والغاية وقييل هما لغتان بمعنى قال فى النهاية: أى قدر ما يحتمله القليل من المال وهذا بمعنى حديث وسبق درهم مائة ألف درهم رجل له درهمان أخذ أحدهما فتصدق به ورجل له مال كثير فأخذ من عرضه مائة ألف درهم فنصدق بها أخرجه النسائى من حديث أبي ذر وأخرجه ابن حبان والحاكم من فتصدق بها أخرجه النسائى من حديث أبي ذر وأخرجه ابن حبان والحاكم من

حديث أبي هريرة ووجه الجمع بين هذا الحديث والذى قبله ماقاله البيهتي ولفظه: والجمع بين قوله صلى الله عليه وسلم • خير الصدقة ماكان عن ظهر غنى ، وقوله • أفضل الصدقة جهد المقل ، أنه يختلف باختلاف أحوال الناس فى الصبر على الفاقة والشدة والاكتفاء بأقل الكفاية وساق أحاديث تدل على ذلك .

7 - ﴿ وعنه ﴾ أى أبى هربرة رضى الله عنه ﴿ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ تَصَدَّقُ بِهِ عَلَى وسلم ﴿ تَصَدَّقُ بِهِ عَلَى ولَدِكَ ﴾ قال عندى آخر قال ﴿ تَصَدَّقُ بِهِ عَلَى ولَدِكَ ﴾ قال عندى آخر قال ﴿ تَصَدَّقُ بِهِ عَلَى ولَدِكَ ﴾ قال عندى آخر قال ﴿ تَصَدَّقُ بِهِ عَلَى خَادِمِكَ ﴾ قال عندى آخر قال ﴿ تَصَدَّقُ بِهِ عَلَى خَادِمِكَ ﴾ قال عندى آخر قال ﴿ أَنْتَ أَ بْصَرُ بِهِ ﴿ رواه أبو داود والنسائى وصححه ابن حبان والحاكم ﴾ ولم يذكر في هذا الحديث الزوجة وقد وردت في صحيح مسلم مقدمة على الولد وفيه أن النفقة على النفس صدقة وأنه يبدأ بها ثم على الزوجة ثم على الولد ثم على الوجة ثم على الولد وفيه أن النفقة على النفس صدقة وأنه يبدأ بها ثم على الزوجة ثم عقيق النفقة على من تجب له أو لا فأو لا .

٧ - ﴿ وعن عائشة رضى الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأذا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ بَيْتِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ ﴾ كأن المراد غير مسرفة فى الإنفاق ﴿ كَانَ لَهَا أَجْرُهَا بِمَا أَنْفَقَتْ ولزَوْجَهَا أَجْرُهُ بِمَا اكْتَسَبَ وللخَازِنِ مِثْلُ ذٰلِكَ لَا يَنْفُصُ بَعْضَهُمْ مِنْ أَجْرِ بَعْضٍ شَيْئًا ، منفق عليه ﴾ فيه دليل جواز تصدق المرأة من بيت زوجها والمراد إنفاقها من الطعام الذي لها فيه تصرف بصفته للزوج ومن يتعلق به شرط أن يكون ذلك بغير إضرار وأن لا يخل بنفقتهم . قال ابن العربي قد اختلف السلف في ذلك فنهم من أجازه في الشيء اليسير الذي لا يؤبه له ولا يظهر به النقصان ومنهم من حمله على ما إذا أذن الزوج ولو بطريق الإجمال وهو اختيار البخاري وبدل له ما أخرجه الترمذي عن أبي أمامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تنفق المرأة من بيت زوجها إلا بإذنه ، قيل يا رسول الله ولا الطعام ؟ قال « ذلك أفضل أموالنا »
 ٢٠ - سبل المدام - ٢

إلا أنه قد عارضه ما أخرجه البخارى من حديث أبي هريرة بلفظ وإذا أنفقت المرأة من كسب زوجها من غير أمره فلها نصف أجره ولعله يقال فى الجمع بينهما إن إنفاقها مع إذنه تستحق به الآجر كاملا ومع عدم الإذن نصف الآجر وأن النهى عن إنفاقها من غير إذنه إذا عرفت منه الفقر أو البخل فلا يحل لها الإنفاق إلا بإذنه بخلاف ما إذا عرفت منه خلاف ذلك جاز لها الإنفاق من غير إذنه ولها نصف أجره ومنهم من قال المراد بنفقة المرأة والعبد والخادم: النفقة على عيال صاحب المال فى مصالحه وهو بعيد من لفظ الحديث ومنهم من فرق بين المرأة والخادم فقال : المرأة لها حق فى مال الزوج والتصرف فى بيته فجاز لها أن تتصدق بخلاف الخادم فليس له تصرف فى مال مولاه فيشترط الإذن فيه . ويرد عليه أن المرأة ايس لها التصرف فى مال مولاه فيشترط الإذن فيه . ويرد عليه أجره ثم ظاهره أنهم سواه فى الآجر ويحتمل أن المراد بالمثل حصول الآجر فى الجمرة وإن كان أجر المكتسب أوفر إلا أن فى حديث أبى هريرة و ولها نصف أجره فهو يشعر بالمساواة .

٨ - ﴿ وعن أبي سعيد رضى الله عنه قال جاءت زينب امرأة ابن مسعود فقالت يا رسول الله إنك أمرت اليوم بالصدقة وكان عندى حلى لى فأردت أن أنصدق به ه فزعم ابن مسعود أنه وولده أحق من أتصدق به عليهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم * • صَدَقَ ا أبنُ مَسْعُودٍ : زَوْجُكِ وولَدُكِ أَحَقْ مَنْ تَصَدَّقْتِ النبي على الله عليه وسلم * • صَدَقَ ا أبنُ مَسْعُودٍ : زَوْجُكِ وولَدُكِ أَحَقْ مَنْ الصدقة على من كان أقرب من المتصدق أفضل وأولى • والحديث ظاهر في صدقة الواجب ويحتمل أن المراد بها التطوع والأول أوضح ويؤيده ما أخرجه البخارى * عن زينب امرأة ابن مسعود أنها قالت يا رسول الله أيجزى عنا أن نجعل الصدقة في زوج فقير وأبناء أخ أيتام في حجورنا ؟ فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لك أجر الصدقة وأجر الصلة ، وأخرجه أيضا مسلم وهو أوضح في صدقة الواجب

لقولها وأيجزى ولقوله وصدقة وصلة والصدقة عند الإطلاق تتبادر في الواجبة وبهذا جزم المازني وهو دليل على جواز صرف زكاة المرأة في زوجها وهو قول الجمهور وفيه خلاف لابي حنيفة ولا دليل له يقاوم النص المذكور ومن استدل له بأنها تعود إليها فكأنها ما خرجت عنها فقد أورد عليه أنه يلزمه منع صرفها صدقة التطوع في زوجها مع أنها يجوز صرفها فيه اتفاقاً وأما الزوج فاتفقوا على أنه لايجوز له صرف صدقة واجبة في زوجته قالوا لان نفقتها واجبة عليه فتستغني بها عن الزكاة قاله المصنف في الفتح وعندى في هذا الاخير توقف لان غني المرأة بوجوب النفقة على زوجها لايصيرها غنية الغني الذي يمنع من حل الزكاة لها . وولده وولده مايدل على إجزائها في الولد إلا أنه ادعى ابن المنذر الإجماع على عدم جواز صرفها إلى الولد وحملوا الحديث على أنه في غير الواجبة أو أن الصرف إلى الزوج وهو المنفق على الأولاد للزوج ولم يكونوا منها كما يشعر به ماوقع في رواية أخرى وعلى زوجها وأيتام في حجرها ولعلهم أولاد زوجها وسموا أيتاما باعتبار اليتم من الام

٩ ـ ﴿ وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ لَا يَرَالُ الرَّ جُلُ ﴾ والمرأة ﴿ يَسْأَلُ النَّاسَ ﴾ أموالهم ﴿ حَتَى يَأْتِى يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَيْسَ فى وجْهِهِ مُنْءَةً ﴾ بضم الميم وسكون الزاى فعين مهملة ﴿ لَحْمٍ ، متفق عليه ﴾ الحديث دليل على قبح كثرة السؤال وأن كل مسألة تذهب من وجهه قطعة لحم حتى لايبتى فيه شى ، لقوله لايزال ولفظ الناس عام مخصوص بالسلطان كا يأتى . والحديث مطلق فى قبح السؤال مطلقاً وقيده البخارى بمن يسأل تكثراً كا يأتى يعنى من سأل وهو غنى فإنه ترجم له : باب من سأل تكثراً لامن سأل لحاجة فإنه يباح له ذلك ويأتى قريباً بيان الغنى الذي يمنع من السؤال ؛ قال الخطابي معنى قوله ا وليس فى وجهه مزعة لحم الهيئات الغنى الذي يمنع من السؤال ؛ قال الخطابي معنى قوله ا وليس فى وجهه مزعة لحم الهيئات الغنى الذي معنى قوله الموليس فى وجهه مزعة لحم الهيئات المنه عقوبة له فى موضع الجناية لكونه له ولا جاه أو يعذب فى وجهه حتى يسقط لحه عقوبة له فى موضع الجناية لكونه له ولا جاه أو يعذب فى وجهه حتى يسقط لحه عقوبة له فى موضع الجناية لكونه له ولا جاه أو يعذب فى وجهه حتى يسقط لحه عقوبة له فى موضع الجناية لكونه له ولا جاه أو يعذب فى وجهه حتى يسقط لحه عقوبة له فى موضع الجناية لكونه له ولا جاه أو يعذب فى وجهه حتى يسقط لحمة عقوبة له فى موضع الجناية لكونه المه ولا جاه أو يعذب فى وجهه حتى يسقط حقوبة له فى موضع الجناية لكونه المه ولا جاه المؤلية لكونه المؤلية المؤلية لكونه المؤلية لكونه المؤلية المؤلية لكونه المؤلية لكونه المؤلية لكونه المؤلية المؤلية لكونه المؤلية ال

أذل وجهه بالسؤال أو أنه يبعث ووجهه عظم ليكون ذلك شعاره الذي يعرف به ويؤيد الأول ما أخرجه الطبراني والبزار من حديث مسعود بن عمرو • لايزال العبد يسأل وهو غنى حتى يخلق وجهه فلا يكون له عند الله وجهه وفيه أقوال أخر

10 - ﴿ وعن أَبِي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ه مَنْ يَسْأَلِ النَّاسَ أَمْوَالَهُمْ تَكَثَّرُا فَإِنَّمَا يَسْأَلُ جَمْرًا فَلْيَسْتَقِلَّ أَوْ لِيَسْتَكُرُ ، رواه مسلم ﴾ قال ابن العربي إن قوله • فإيما يسأل جرآ ، معناه أنه يعاقب بالنار ويحتمل أن يكون حقيقة أى أنه يصير ما يأخذه جرآ يكوى به كا في ما نع الزكاة وقوله • فليستقل ، أمر للنه كم ومثله ماعطف عليه أو للتهديد من باب (اعملوا ماشئتم) وهو مشعر بتحريم السؤال للاستكثار .

۱۲ _ ﴿ وعن سمرة بن جندب رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الْمَسْأَلَةُ كُدُّ يَكُدُّ بِهَا الرَّجُلُ وجْهَهُ إِلَّا أَنْ يَسْأَلُ الرَّجُلُ سُلْطَا نَا أَوْ فى أَمْرٍ لَا بُدَّ مِنْهُ » رواه الترمذى وصححه ﴾ أى سؤال الرجل أموال الناس كذ أى

خدش وهو الآثر وفى رواية كدوح بضم الكاف وأما سؤاله من السلطان فإنه لا مذمة فيه لانه إنما يسأل مما هو حق له فى بيت المال ولا منة للسلطان على السائل لانه وكيل فهو كسؤال الإنسان وكيله أن يعطيه من حقه الذى لديه وظاهره أنه وإن سأل السلطان تكثراً فإنه لا بأس فيه ولا إثم لانه جعل قسيما الأمر الذى لا بد منه حديث قبيصة وفيه « لا يحل السؤال إلا لثلاثة الذى فقر مدقع أو دم موجع أو غرم مفظع ، الحديث . وقوله « أو فى أمر لا بد منه أى لا يتم له حصوله مع ضرورته إلا بسؤال ويأتى حديث قبيصة قريباً وهو مبين ومفسر للأمر الذى لا بد منه .

باب قسمة الصدقات

أى قسمة الله الصدقات بين مصارفها

ا _ ﴿ عن أَبِي سَعِيدِ الحَدرِي رَضَى الله عنه قال : قال رَسُول الله صلى الله عليه وسلم • لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِفَنِيَّ إِلَّا لِخَمْسَةٍ : لِعَامِلِ عَلَيْهَا أَوْ رَجُلِ الْشَيْرَاهَا فَيْ وَسَلَمِينِ ثُصَدِّقَ عَلَيْهِ مِنْهَا فَأَهْدَى بِمَالِهِ أَوْ عَارِمٍ أَوْ غَارِمٍ أَوْ غَارِمٍ أَوْ غَارِمٍ أَوْ فَارِهِ دَاوِد وَابِنِ مَاجِهِ وصححه الحاكم وأعلَّ بالإرسال الله فَيْنِيَّ مِنْهَا ، رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم وأعلَّ بالإرسال فظاهره إعلال ما أخرجه المذكورون جميعاً وفي الشرح أن التي أعلت بالإرسال رواية الحاكم التي حكم بصحتها . وقوله لغني قد اختلفت الاقوال في حد الغني الذي يحرم به قبض الصدقة على أقوال وليس عليها ما تسكن له النفس من الاستدلال لا يتعين في قدر ووردت أحاديث معينة لقدر الغني الذي يحرم به السؤال لا يتعين في قدر ووردت أحاديث معينة لقدر الغني الذي يحرم به السؤال كديث أبي سعيد عند النسائي « من سأل وله أوقية فقد ألحف ، وعند أبي داود « من سأل منكم وله أوقية أو عدلها فقد سأل إلحافا ، وأخرج أيضا « من سأل وله ما يغنيه فإنما يستكثر من النار ، قالوا : وما يغنيه ؟ قال : قدر ما يعشيه وله ما يغنيه وقال : قدر ما يعشيه

ويغديه ، صححه ابن حبان فهذا قدر الغنى الذي يحرم معه السؤال وأما الغني الذي يحرم معه قبض الزكاة فالظاهر أنه من تجب عليه الزكاة وهو مر. علك مائتي درهم لقوله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم • أمرت أن آخذها من أغنيائكم وأردِّها في فقرائكُم • فقابل بين الغني وأفاد أنه من تجب عليه الصدقة وبين الفقير وأخبر أنه من تردّ فيه الصدقة ؛ هذا أقرب ما يقال فيه وقد بيناه في رسالة جواب سؤال وأفاد حديث الباب حلها للعامل عليها وإنكان غنيا لأنه يأخـذ أجره على عمله لا لفقره وكذلك من اشتراها بماله فإنها قد وافقت مصرفها وصارت ملكا له فإذا باعها فقـد باع ما ليس بزكاة حين البيع بل ما هو ملك له وكذلك الغـارم تحل له وإن كان غنيا وكذلك الغازي يحل له أن يتجهز من الزكاة وإن كان غنيا لانه ساع في سبيل الله . قال الشارح: ويلحق به من كان قائمًا بمصلحة عامة مر. مصالح المسلمين كالقضاء والإفتاء والتدريس وإنكان غنيا . وأدخل أنو عبيـد من كان في مصلحة عامة في العاملين وأشار إليه البخاري حيث قال « باب رزق الحاكم والعاملين عليها ، وأراد بالرزق ما يرزقه الإمام من بيت المال لمن يقوم بمصالح المسلمين كالفضاء والفتيا والتدريس فله الاخـذ من الزكاة فما يقوم به مدة القيام المصلحة وإن كان غنيا . قال الطبرى: إنه ذهب الجهور إلى جواز أخبذ القاضي الأجرة على الحكم لأنه يشغله الحكم عن القيام بمصالحه غير أن طائفة من السلف كرهوا ذلك ولم يحرموه . وقالت طائفة أخذ الرزق على الفضاء إن كانت جهة الآخذ من الحلال كان جائزاً إجماعاً ومن تركه فإنما تركه توزعاً وأما إذاكانت هناك شهة فالآولى الترك ويحرم إذا كان المــال يؤخذ لبيت المــال من غير وجهه واختلف إذا كان الغالب حراماً . وأما الاخذ من المتحاكمين فني جوازه خلاف ومن جوزه فقد شرط له شرائط ويأتى ذكر ذلك في باب القضاء وإنما لما تعرّض له الشارح هنا تعرضنا له .

٢ - ﴿ وعن عبيد الله بن عدى بن الخيار رضى الله عنه ﴾ بكسر الخاء المعجمة

فشاة تحتية آخره راء وعبد الله يقال إنه ولد على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعد فى التابعين روى عن عمر وعثمان وغيرهما ﴿ أن رجلين حدثاه أنهما أتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم يسألانه من الصدقة فقلب فيهما النظر ﴾ فسرت ذلك الرواية الاخرى بلفظ فرفع فينا النظر وخفضه ﴿ فرآهما جلدين فقال الرواية الاخرى بلفظ فرفع فينا النظر وخفضه ﴿ فرآهما جلدين فقال المحد وقواه أبو داود والنسائى ﴾ قال أحمد بن حنبل ماأجوده من حديث وقوله إن شئتما أى إن أخذ الصدقة ذلة فإن رضيتما بها أعطيتكما أو أنها حرام على الجلد فإن شئتما تناول الحرام أعطيتكما قاله توبيخا وتغليظا . والحديث من أدلة تحريم الصدقة على الغنى وهو تصريح بمفهوم الآية وإن اختلف فى تحقيق الغنى كما سلف وعلى القوى المكتسب لان حرفته صيرته فى حكم الغنى ومن أجاز له تأول الحديث عما لا يقبل .

٣ ـ (وعن قبيصة رضى الله عنه) بفتح القاف فوحدة مكسورة فشاة تحتية فصاد مهملة (ابن مخارق) بضم الميم فخاء معجمة فراء مكسورة بعمد الألف فقاف (الهلالى) وفد على الذي صلى الله عليه وآله وسلم عداده فى أهل البصرة روى عته ابنه قطن وغيره (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم البصرة روى عته ابنه قطن وغيره (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وفعه بتقدير أحد ثلاثة : رَجُل) بالكسر بدلا من ثلاثة ويصح رفعه بتقدير أحد دهم (تَحَمَّل حَمَّلَةً) بفتح الحاء المهملة وهو المال يتحمله الإنسان عن غيره (فَحَلَّتُ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَها ثُمَّ يُمْسِكُ ، ورَجُل أَصَابْتُهُ حَتَّى بُطِيبَة وسد خلته (مِنْ عَيْش ، ورَجُل أَصَابْتُهُ عَلَيْتُ) أَى آفة (اجْتَاحَتُ) أَى أَهلكت (مَا لَهُ ، فَحَلَّتُ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قَوَامًا) بكسر القاف ما يقوم بحاجته وسد خلته (مِنْ عَيْش ، ورَجُلٍ أَصَابْتُهُ أَصَابْتُهُ قَاقَة) أَى حاجة (حَتَّى يُعُولَ ثَلاَثَة مِنْ ذَوى الْحِجَى) بكسر المهملة والجبم مقصور : العقل (مِنْ قَوْمِه) لانهم أخبر بحاله يقولون أو قائلين (لقَدْ أَصَابَتُهُ أَصَابَتُهُ فَلَانًا فَاقَة فَحَلَّتُ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قَوَامًا) بكسر القاف (مِنْ قَوْمِه) لانهم أخبر بحاله يقولون أو قائلين (لقَدْ أَلَّانًا فَاقَة فَحَلَّتُ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَى يُصِيبَ قَوَامًا) بكسر القاف (مِنْ قَوْمِه) لانهم أخبر بحاله يقولون أو قائلين (لقَدْ أَصَابَتْ فَلَانًا فَاقَة فَحَلَّتُ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَى يُصِيبَ قَوَامًا) بكسر القاف (مِنْ قَوْمَه) لانهم أخبر بحاله يقولون أو قائلين (لقَدْ الْمَابِ عُلَانًا فَاقَة فَحَلَّاتُ لهُ الْمُسْأَلَةُ حَتَى يُصِيبَ قَوَامًا) بكسر القاف (مِنْ قَوْمَه) لانهم أخبر بحاله يقولون أو قائلين (لقَدْ وَلُونَ أَلَانًا) بكسر القاف (مِنْ قَوْمَه) لانهم أخبر بحاله يقولون أو قائلين (لقَدْ وَلُونَ أَلَانُهُ أَلَّالُهُ الْمَسْأَلَة الْمَسْرَافَا الْمُعْلِيبَ قَوْمَا الله الْمُعْلِيبُ وَلَالْمُ الْمُعْلَالُهُ الْمُعْلَالَةُ الْمُعْلِيبُ الْمُعْلَالُهُ الْمُعْلَالُولُه الْمُعْلِيبُ الْمُعْلِيبُ الْمُعْلَالَةُ الْمُعْلِي الْمُعْلِيبُ الْمُعْلِيبُ الْمُعْلِيبُ الْمُعْلَالُهُ الْمُعْلِيبُ الْمُعْلِيبُ الْمُعْلَالُهُ الْمُعْلَالُهُ الْمُعْلَالُهُ ال

عَيْش ، فَيَا سِوَاهُنَّ مِنَ الْمَسْأَلَةِ يَا قَبِيصَةُ اللَّهُ اللَّهُ عَالَى المهملة ﴿ يَأْكُمُهَا ﴾ أي الصدقة ، أنت لانه جعل السحت عبارة عنها وإلا فالضمير له ﴿ سُحْتًا ، ﴾ السحت الحرام الذي لا يحل كسبه لأنه يسحت البركة أي يذهبها ﴿ رواه مسلم وأبو داود وابن خزيمة وابن حبان ﴾ الحديث دليل على أنها تحرم المسألة إلا لثلاثة : الأول : لمن تحمل حمالة وذلك أن يتحمل الإنسان عن غيره دينا أو دية أو يصالح بمال بين طائفتين فإنها تحل له المسألة وظاهره إن كان غنيا فإنه لا يلزمه تسليمه من ماله وهذا هو أحد الخسة الذين يحل لهم أخــذ الصدقة وإن كانوا أغنياء كما سلف في حديث أبي سعيـد . والثاني : من أصاب ماله آفة سماوية أو أرضية كالبرد والغرق ونحوه بحيث لم يبق له مايقوم بعيشه حلت له المسألة حتى بحصل له ما يقوم بحاله ويسد خلته . والثالث من أصابته فاقة ولكن لا تحل له المسألة إلا بشرط أن يشهد له من أهل بلده لأنهم أخبر بحاله ثلاثة من ذوى العقول لا من غلب عليه الغباوة والتغفيل وإلى كونهم ثلاثة ذهيت الشافعية للنص فقالوا لا يقبـل في الإعسار أقل من ثلاثة وذهبت غيرهم إلى كفاية الاثنين قياساً على سائر الشهادات وحملوا الحديث على الندب ثم هذا محمول على من كان معروفا بالغني ثم افتقر أما إذا لم يكن كذلك فإنه يحل له السؤال وإن لم يشهدوا له بالفاقة يقبل قوله وقد ذهب إلى تحريم السؤال ابن أبى ليلي وأنها تسقط به العدالة والظاهر من الاحاديث تحريم السؤال إلا للثلاثة المذكورين أو أن يكون المسؤل السلطان كما سلف.

٤ _ ﴿ وعن عبد المطلب بن ربيعة بن الحرث رضى الله ﴾ بن عبد المطلب ابن هاشم سكن المدينة ثم تحوّل منها إلى دمشق ومات بهما سنة اثنتين وستين وكان قد أتى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يطلب منه أن يجعله عاملا على بعض الزكاة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث وفيه قصة ﴿ قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ إِنَّ الصَّدَقَةَ لا تُنْبَغِي لِإ ل مُحمّدٍ إِنَّهَا هِيَ

أَوْسَاخُ النَّاسِ ﴾ ﴾ هو بيان لعلة التحريم ﴿ وفي رواية ﴾ أي لمسلم عن عبد المطلب ﴿ وَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِمُحَمَّدِولَا لِآلِ مُحَمَّدٍ • رواه مسلم ﴾ فأفاد أن لفظ لا تنبغي أراد به لا تحل فيفيد التحريم أيضا وليس لعبد المطلب المذكور في الكتب الستة غير هذا الحديث وهو دليل على تحريم الزكاة على محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله فأما عليه صلى الله عليه وسلم فإنه إجماع وكذا ادعى الإجماع على حرمتها على آله أبو طالب وابن قدامة ونقل الجواز عن أبي حنيفة وقبل إن منعوا خمس الخس والتحريم هو الذي دلت عليـه الاحاديث ومن قال بخلافها قال متأوّلا لهـا ولا وجه للنأويل وإنمـا يجب التأويل إذا قام على الحاجة إليه دليل والتعليل بأنها أوساخ الناس قاض بتحريم الصدقة الواجبة عليهم لا النافلة لأنها هي التي يطهر بها من يخرجها كما قال تعالى (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها) إلا أن الآية نزلت في صدقة النفل كما هو معروف في كنب التفسير . وقد ذهبت طائفة إلى تحريم صدقة النفل أيضا على الآل واخترناه فى حواشى ضوء النهـار لعموم الادلة وفيه أنه صلى الله عليه وسـلم كرم آله عن أن يكونوا محلا للغسالة وشرفهم عنها وهذه هي العلة المنصوصة وقد ورد التعليل غنــد أبي نعيم مرفوعا بأن لهم في خمس الحنس ما يكفيهم ويغنيهم ، فهما علتان منصوصتان ولا يلزم من منعهم عن الخنس أن تحل لهم فإن من منع الإنسان عن ماله وحقه لا يكون منعه له محللا ما حرم عليـه وقد بسطنا القول في رسالة مستقلة . وفي المراد بالآل خلاف والأقرب مافسرهم به الراوى وهو زيد بن أرقم بأنهم آل على وآل العباس وآل جعفر وآل عقيل انتهى . قلت : ويريد آل الحارث بن عبد المطلب لهذا الحديث فهذا تفسير الراوى وهو مقدم على تفسير غـيره فالرجوع إليـه تفسير آل محمد هنا هو الظاهر لأن لفظ الآل مشترك وتفسير راويه دليل على المراد من معانيه فهؤلاء الذين فسرهم به زيد بن أرقم وهو في صحيح مسلم وإنما تفسيرهم هنا

ببنى هاشم اللازم منه دخول من أسلم من أولاد أبى لهب ونحوهم فهو تفسير بخلاف تفسير الراوى وكذلك يدخل فى تحريم الزكاة عليهم بنو المطلب بن عبد مناف كما يدخلون معهم فى قسمة الخنس كما يفيده الحديث بعده ا وهو قوله:

٥ ــ ﴿ وعن جبير ﴾ بضم الجيم وفتح الباء الموحدة وسكون الياء التحتية ﴿ ابن مطعم رضي الله عنه ﴾ بضم الميم وسكون الطاء وكسر العين المهملة ابن نوفل بن عبد مناف القرشي أسلم قبل الفتح ونزل المدينة ومات بهــا ســنة أربع وخمسين وقيل غير ذلك ﴿ قال مشيت أنا وعثمان بن عفان إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقلنا يا رسـول الله أعطيت بني المطلب من خمس خيبر وتركتنا ونحن وهم بمنزلة واحدة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسـلم ﴿ إِنَّمَا بِنُو الْمُطَّلِبِ وَبِنُو هَاشِمٍ ﴾ المراد ببني هاشم آل على وآل جعفر وآل عقيل وآل العباس وآل الحارث ولم يدخل آل أبي لهب في ذلك لانه لم يسلم منهم في عصره صلى الله عليه وسلم أحد وقيل بل أسلم منهم عتبة ومعتب ابنا أبي لهب وثبتا معه صلى الله عليه وسلم في خيبر ﴿ شَيْءُ وَاحِدٌ ، رَوَاهُ البِخَارِي ﴾ الحديث دليل على أن بني المطلب يشاركون بني هاشم في سهم ذوى القربي وتحريم الزكاة أيضا دون من عداهم وإن كانوا في النسب سوا. وعلله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم باستمرارهم على الموالاة كما في لفظ آخر تعليله " بأنهم لم يفارقونا في جاهلية ولا إسلام، فصاروا كالشيء الواحد في الاحكام وهو دليل واضح في ذلك وذهب إليه الشافعي وخالفه الجمهور وقال إنه صلى الله عليه وسلم أعطاهم على جهة التفضل لا الاستحقاق وهو خلاف الظاهر بل قوله شيء واحد دليل على أنهم يشاركونهم في استحقاق الحنس وتحريم الزكاة . واعـلم أن بني المطلب هم أولاد المطلب بن عبد مناف وجبير بن مطعم من أولاد نوفل بن عبد مناف وعثمان من أولاد عبد شمس بن عبد مناف فبنو المطلب وبنو عبد شمس وبنو نوفل أولاد عم فى درجة واحدة فلذا قال عثمان وجبير بن مطعم للنبي صلى الله عليه وآله وسلم إنهم وبني المطلب بمنزلة واحدة لأن الكل أبناء عم.

٦ ـــ ﴿ وَعَنَ أَنَّى رَافَعَ رَضَى اللَّهَ عَنْهُ ﴾ هو أبو رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل اسمه إبراهيم وقيل هرمز وقيل كان للعباس فوهبه لرسول الله صلى الله عليه وسلم بإسلامه فلما أسلم العباس بشر أبو رافع رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسـلم فأعتقه مات فى خلافة على كما قاله ابن عبد البر ﴿ أَنَ النَّبَي صَلَّى اللَّهُ عليه وسلم بعث رجلًا على الصدقة ﴾ أى على قبضها ﴿ من بنى مخزوم ﴾ إسمه الأرقم ﴿ فَقَالَ لَا بِي رَافِعِ اصْحِبْنِي فَإِنْكَ تَصِيبِ مَنْهَا فَقَالَ حَتَّى آتَى النَّبِي صَلَّى الله عليه وآله وسلم فأسأله فأتاه فسأله فقال مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وإنَّهَا لا تَحِلُّ لَنا الصَّدَقَةُ ، رواه أحمد والثلاثة وابن خزيمة وابن حبان ﴾ الحديث دليل على أن حكم مولى آل محمد صلى الله عليه وسلم حكمهم في تحريم الصدقة قال ابن عبد البر في التمهيد لآنه لاخلاف بين المسلمين في عدم حل الصدقة للنبي صلى الله عليه وسلم ولبني هاشم ولمواليهم اه. وذهبت جماعة إلى عدم تحريمها عليهم لعـدم المشاركة في النسب ولانه ليس لهم في الحنس سهم . وأجيب بأن النص لاتقدم عليه هذه العلل قهي مردودة فإنها ترفع النص ؛ قال ابن عبد البر هذا خلاف الثابت من النص ثم هـذا نص على تحريم العالة على الموالى وبالأولى على آل محمد صلى الله عليه وسـلم لانه أراد الرجل الذي عرض على أبي رافع أن يوليه على بعض عمله الذي ولاه الذي صلى الله عليه وسلم فينال عمالة لا أنه أراد أن يعطيه من أجرته فإنه جائز لابي رافع أخذه إذ هو داخل تحت الخسة الذين تحل لهم لانه قد ملك ذلك الرجل أجرته فيعطيه من ملكه فهو حلال لأبي رافع فهو نظير قوله فما سلف = ورجل تصدق عليه منها فأهدى منها .

٧ ـــ ﴿ وعن سالم بن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعطى عمر العطاء فيقول أعطه أفقر منى فيقول خُذْهُ قَتْمَوَّلُهُ أَ وْ تَصَدَّقْ بِهِ ومَا جَاءَكَ مِنْ هَـٰذَا الْمَالِ وأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ ﴾

بالشين المعجمة والراء والفاء من الإشراف وهو التعرض للشيء والحرص عليه ﴿ وَلَا سَائِلَ فَخُذْهُ وَمَا لَا فَلَا تُتَّبِعُهُ نَفْسَكَ ، ﴾ أي لاتعلقها بطلبه ﴿ رواه مسلم ﴾ الحديث أفاد أن العامل ينبغي له أن يأخذ العالة ولا يردها فإن الحديث في العالة كما صرح به في رواية مسلم . والاكثر على أن الامر في قوله فخذه للندب وقيل للوجوب قيـل وهو مندوب في كل عطيـة بعطاها الإنسان فإنه يندب له قبولها بالشرطين المذكورين في الحديث . هذا إذا كان المـال الذي يعطيه منه حلالاً وأما عطية السلطان الجائر وغيره ممن ماله حلال وحرام فقال ان المنذر إن أخذها جائز مرخص فيه قال وحجة ذلك أنه تعالى قال في اليهود (سماعون للكذب أكالون للسحت) وقد رهن صلى الله عليه وسلم درعه من يهودى مع علمه بذلك وكذا أخذ الجزية منهم مع علمه بذلك . وإن كثيرًا من أموالهم من ثمن الخنزير والمعاملات الباطلة انتهى . وفي الجامع الكافي إن عطية السلطان الجائر لاترد لآنه إن علم أن ذلك عين مال المسلم وجب قبولهـا وتسليمه إلى مالكه . وإن كان ملتبسا فهو مظلمة يصرفها على مستحقها وإن كان ذلك عين مال الجائر نفيه تقليل لباطله وأخذ ما يستعين بإنفاقه على معصيته ؛ وهو كلام حسن جار على قواعد الشريعة إلا أنه يشترط في ذلك أن يأمن القابض على نفسه من محبة المحسن الذي جبلت النفوس على حب من أحسن إليها وأن لايوهم الغير أن السلطان على الحق حيث قبض ما أعطاه وقد بسطنا في حواشي ضوء النهار في كناب البيع ماهو أوسع من هذا

كتاب الصيام

الصيام لغة الإمساك وفى الشرع إمساك مخصوص وهو الإمساك عن الأكل والشرب والجماع وغيرهما بما ورد به الشرع فى النهار على الوجه المشروع ويتبع ذلك الإمساك عن اللغو والرفث وغيرهما من الكلام المحرّم والمكروه لورود الاحاديث بالنهى عنها فى الصوم زيادة على غيره فى وقت مخصوص بشروط مخصوصة تفصلها الاحاديث الآتية وكان مبدأ فرضه فى السنة الثانية من الهجرة .

ا _ ﴿ عَن أَبِي هُرِيرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم و لا تَقَدّ مُوا رَمَضَانَ ﴾ فيه دليل على إطلاق هذا اللفظ على شهر رمضان وحديث أبي هريرة عند أحمد وغيره مرفوعا « لا تقولوا جاء رمضان فإن رمضان اسم من أسماء الله ولكن قولوا جاء شهر رمضان " حديث ضعيف لا يقاوم ما ثبت في الصحيح ﴿ يِصَوْمٍ يَوْمٍ ولَا يَوْمَنْنِ إِلَّا رَجُلٌ ﴾ كذا في نسخ بلوغ المرام ولفظه في البخاري « إلا أن يكون رجل » قال المصنف يكون تامة أي يوجمد من مذكور ﴿ كَان يَصُومُ صَوْمًا قَلْيَصُمْهُ » متقق عليه ﴾ الحديث دليل على تحريم صوم يوم أو يومين قبل رمضان قال الترمذي بعد رواية الحديث والعمل على هذا انتهى وقوله لمعنى رمضان تقييد للنهي بأنه مشروط بكون الصوم احتياطا ؛ لا لو كان الصوم صوما مطلقاً كالنفل المطلق والنذر ونحوه . قلت : ولا يخني أنه بعمد هذا التقييد يلزم منه جواز تقدّم رمضان بأي صوم كان وهو خلاف ظاهر النهى فإنه عام لم يستثن منه إلا صوم مر. اعتاد صوم أيام معلومة ووافق ذلك آخر يوم

من شعبان ولو أراد صلى الله عليه وآله وسلم الصوم المقيد بما ذكر لقال إلا متنفلا أو نحو هذا اللفظ . وإنما نهى عن تقدم رمضان لآن الشارع قد علق الدخول فى صوم رمضان برؤية هلاله فالمتقدم عليه مخالف للنص أمرآ ونهيا . وفيه إبطال لما يفعله الباطنية من تقدم الصوم بيوم أو يومين قبل رؤية هلال رمضان وزعمهم أن اللام فى قوله صوموا لرؤيته : فى معنى مستقبلين لها وذلك لآن الحديث يفيد أن اللام لا يصح حملها على هذا المعنى وإن وردت له فى مواضع وذهب بعض العلماء إلى أن النهى عن الصوم من بعد النصف الأول من يوم سادس عشر من شعبان لحديث أبى هريرة مرفوعا وإذا انتصف شعبان فلا تصوموا ، أخرجه أصحاب السنن وغيرهم وقيل إنه يكره بعد الانتصاف ويحرم قبله بيوم أو يومين ، أما جواز الأو لفلائه الأصل من بعد انتصافه ويحرم قبله بيوم أو يومين ، أما جواز الأو لفلائه الأصل وحديث أبى هربرة ضعيف قال أحمد وابن معين إنه منكر . وأما تحريم الشانى فلحديث الى هربرة ضعيف قال أحمد وابن معين إنه منكر . وأما تحريم الشانى فلحديث الكتاب وهو قول حسن .

٧ — ﴿ وعن عمار بن ياسر رضى الله عنه قال من صام اليوم الذى يشك ﴾ مغير الصيغة مسند إلى ﴿ فيه فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم . ذكره البخارى تعليقاً ووصله ﴾ إلى عمار وزاد المصنف فى الفتح الحاكم وأنهم وصلوه من طريق عمرو بن قيس عن أبى إسحاق ولفظه عندهم «كناية عن عمار بن ياسر فأتى بشاة مصلية فقال كلوا فتنحى بعض القوم إلى صائم فقال عمار: من صام .. الح ه و الحنسة وصححه ابن خزيمة وابن حبان ﴾ قال ابن عبد البر: هو مسند عندهم لا يختلفون فى ذلك انتهى . وهو موقوف لفظاً مرفوع حكما ومعناه مستفاد م .. أحاديث النهى عن استقبال رمضان بصوم وأحاديث الآمر بالصوم لرؤيته ؛ واعلم أما يوم الشك هو يوم الثلاثين من شعبان إذا لم ير الهلال فى ليلة بغيم ساتر أو نحوه فيجوز كونه من رمضان وكونه من شعبان والحديث وما فى معناه يدل

على تحريم صومه وإليه ذهب الشافعي واختلف الصحابة في ذلك منهم من قال بجواز صومه ومنهم من منع منه وعده عصيانا لآبي الفاسم والآدلة مع المحرمين . وأما ما أخرجه الشافعي عن فاطمة بنت الحسين أن عليا عليه السلام قال « لآن أصوم يوما من شعبان أحب إلى من أن أفطر يوما من رمضان، فهو أثر منقطع على أنه ليس في يوم شك بحرد بل بعد أنشهد عنده رجل على رؤية الهلال فصاموأمر الناس بالصيام وقال لآن أصوم الخ ومما هو نص في الباب حديث ابن عباس « فإن حال بينكم وبينه سحاب فأكلوا العدة ثلاثين ولا تستقبلوا الشهر استقبالا ، أخرجه أحمد وأصحاب السنن وابن خزيمة وأبو يعلى وأخرجه الطيالسي بلفظ « ولا تستقبلوا رمضان بيوم من شعبان ، وأخرجه الدارقطني وصححه ابن خزيمة في صحيحه ولآبي داود من حديث عائشة «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتحفظ من شعبان مالا يتحفظ من غيره يصوم لرؤية الهلال أي هلال رمضان فإن غيم عليه عد ثلاثين يوما ثم صام الأخرج أبو داود من حديث حذيفة مرفوعا « لا تقدموا الشهر حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة اللاقوله :

٣ - ﴿ وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول و إذَا رَأَيْتُمُوهُ فَافْطِرُوا فَانْ عُمْ ﴾ أى الهلال ﴿ فَصُومُوا وإذَا رَأَيْتُمُوهُ فَافْطِرُوا فَإِنْ عُمْ ﴾ بضم الغين المعجمة وتشديد الميم أى حال بيسكم وبينه غيم ﴿ عَلَيْهُمُ فَاقْدُرُوا لَهُ ، متفق عليه ﴾ الحديث دليل على وجوب صوم رمضان لرؤية هلاله وإفطار أول يوم من شوال لرؤية الهلال وظاهره اشتراط رؤية الجميع له من المخاطبين لكر. قام الإجماع على عدم وجوب ذلك بل المراد ما يثبت به الحكم الشرعى من إخبار الواحد العدل أو الاثنين على خلاف فى ذلك فعنى إذا رأيتموه أى إذا وجدت فيما بينكم الرؤية فيدل هذا على أن رؤية بلد رؤية لجميع أهل البلاد فيلزم الحكم وقيل لا يعتبر لان قوله إذا ريتموه خطاب لاناس مخصوصين به فيلزم الحكم . وقيل لا يعتبر لان قوله إذا ريتموه خطاب لاناس مخصوصين به

وفى المسألة أقوال ليس على أحدها دليل ناهض والأقرب لزوم أهل بلد الرؤية وما يتصل بها من الجهات التي على سمتها وفي قوله « لرؤيته ، دليل على أن الواحد إذا انفرد برؤية الهلال لزمه الصوم والإفطار وهو قول أئمة الآل وأئمة المذاهب الأربعة في الصوم واختلفوا في الإفطار فقال الشافعي يفطر ويخفيه وقال الأكثر يستمر صائمًا احتياطا كذا قاله في الشرح ولكنه تقدم له في أول باب صلاة العيدين أنه لم يقل بأنه يترك يقين نفسه ويتابع حكم الناس إلا محمد بن الحسن الشيبانى وأن الجمهور يقولون إنه يتعين عليه حكم نفسه فيما يتيقنه فناقض هنا ما سلف وسبب الخلاف قول ابن عباس لكريب إنه لا يعتقد برؤية الهلال وهو بالشام بل يوافق أهل المدينة فيصوم الحادى والثلاثين باعتبار رؤية الشام لأنه يوم الثلاثين عند أهل المدينة وقال ابن عباس إن ذلك من السنة وتقدم الحديث وليس بنص فما احتجوا به لاحتماله كما تقدم فالحق أنه يعمل بيقين نفسه صوما وإفطارا ويحسن التكتم بهما صونًا للعباد عن إثمهم بإساءة الظن به ﴿ ولمسلم ﴾ أي عن ابن عمر ﴿ ﴿ فَإِنْ أَنْهُمَ عَلَيْكُمْ ۚ فَاقْدُرُوا لَهُ ثَلَا ثِينَ ، وللبخارى ﴾ أى عرب ابن عمر ﴿ * فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ * ﴾ قوله فاقدروا له هو أم عجزته همزة وصل وتكسر الدال وتضم وقيل الضم خطأ وفسر المراد به قوله فاقدروا له ثلاثين وأكملوا العدة ثلاثين والمعنى أفطروا يوم الثلاثين واحسبوا تمام الشهر وهــذا أحسن تفاسيره وفيه تفاسير أخر نقلها الشارح خارجة عن ظاهر المراد من الحديث ا قال ابن بطال : في الحديث دفع لمراعاة المنجمين وإنما المعول عليه رؤية الأهلة وقد نهينا عن التكلف وقد قال الباجي في الرد على من قال إنه يجوز للحاسب والمنجم وغيرهما الصوم والإفطار اعتمادا على النجوم إن اجماع السلف حجة عليهم وقال ابن بزيزه هو مذهب باطل قد نهت الشريعة عن الخوض في علم ألنجوم لانها حدس وتخمين ليس فيها قطع قال الشارح قلت والجواب الواضح عليهم ما أخرجه البخارى عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم قال : إنا أمَّة أمية لانكتب

ولا نحسب الشهر هكذا وهكذا . يعني تسعا وعشرين مرة وثلاثين مرة .

إوله أى البخارى ﴿ فى حديث أى هريرة ﴿ وَ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ مَا لَا مِنْ مَا كُمِلُوا عِدَّةً شَعْبَانَ مَا هُو تصريح بمفاد الآمر بالصوم لرؤيته فى رواية فإن غم فأكملوا العدة أى عدة شعبان وهذه الاحاديث نصوص فى أنه لا صوم ولا إفطار إلا بالرؤية للهلال أو إكال العدة .

■ _ ﴿ وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال تراءى الناس الهلال فأخبرت الني صلى الله عليه وسلم أنى رأيته فصام وأمر الناس بصيامه . رواه أبو داود وصححه ابن حبان والحاكم ﴾ الحديث دليل على العمل بخبر الواحد فى الصوم دخولا فيه وهو مذهب طائفة من أثمة العلم ويشترط فيه العدالة وذهب آخرون إلى أنه لا بد من الاثنين لانها شهادة واستدلوا بخبر رواه النسائى عن عبد الرحمن بن زيد ابن الخطاب أنه قال جالست أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وسألتهم وحدثونى أن رسول الله صلى الله عليه والمؤور الرؤيته فإن غم عليكم فأكلوا عدة شعبان ثلاثين يوما إلا أن يشهد شاهدان ، فدل بمفهومه عليكم فأكلوا عدة شعبان ثلاثين يوما إلا أن يشهد شاهدان ، فدل بمفهوم ابن عمر وحديث الأعرابي الآتى أقوى منه ويدل على قبول خبر الواحد فيقبل بخبر الراة والعبد وأما الخروج منه فالظاهر أن الصوم والإفطار فى كفاية خبر الواحد على هلال وأما حديث ابن عباس وابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم أجاز خبر واحد على هلال رمضان وكان لا يجيز شهادة الإفطار إلا بشهادة رجلين ، فإنه ضعفه الدارقطنى وقال : تفرّد به حفص بن عمر الأيلى وهو ضعيف . ويدل لقبول خبر الواحد فى الصوم دخو لا أيضاً قوله :

٣ - ﴿ وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن أعرابيا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال إنى رأيت الهلال فقال ﴿ أَنَشْهَدُ أَنْ لَا إِلٰهَ إِلَّا اللهُ ، قال نعم قال ﴿ أَنَشْهَدُ أَنْ كُمَّدًا رَسُولُ اللهِ ، قال ذم قال ﴿ فَأَذِّنْ فِي النَّاسِ يَا بِلَالُ أَنْ يَصُومُوا ﴿ وَأَنَّشَهَدُ أَنَّ نُحُمَّدًا رَسُولُ اللهِ ، قال ذم قال ﴿ فَأَذِّنْ فِي النَّاسِ يَا بِلَالُ أَنْ يَصُومُوا ﴿ وَأَنَّشَهَدُ أَنَّ نُحُمَّدًا رَسُولُ اللهِ ، قال ذم قال ﴿ فَأَذِّنْ فِي النَّاسِ يَا بِلَالُ أَنْ يَصُومُوا ﴿ وَا حَسِلُ السّلِم - ٢)

غدا ، رواه الحسة وصححه ابن خزيمة وابن حبان ورجح النسائى إرساله ﴾ فيه دليل كالذى قبله على قبول خبر الواحد في الصوم ودلالة على أن الأصل في المسلمين العدالة إذ لم يطلب صلى الله عليه وسلم من الآعرابي إلا الشهادة . وفيه أن الآمر في الهلال جار مجرى الاخبار لا الشهادة وأنه يكنى في الإيمان الإقرار بالشهادتين ولا يلزم النبرى من سائر الاديان .

٧ _ ﴿ وعن حفصة أم المؤمنين رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال • مَنْ لَمْ 'يَبَيْتِ الصَّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ فَلَا صِيَّامَ لَهُ ، رواه الحسة ومال البرمـذي والنسائي إلى ترجيح وقفه ﴾ على حفصة ﴿ وصححه مرفوعا ابن خزيمة وابن حبان وللدارقطني ﴾ أي عن حفصة ﴿ • لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يَفْرِضُهُ مِنَ اللَّيْلِ • ﴾ الحديث اختلف الائمة في رفعه ووقفه وقال أبو محمد من حزم الاختلاف فيه يزيد الحبر قوة لأن من رواه مرفوعاً قد رواه موقوفا وقد أخرجه الطبراني من طريق أخرى وقال رجالها ثقات وهو يدل على أنه لا يصح الصيام إلا بتبييت النية وهو أن ينوى الصيام في أي جزء من الليل وأول وقتها الغروب وذلك لآن الصوم عمل والإعمال بالنيات وأجزاء النهار غير منفصلة من الليــل بفاصل يتحقق فلا يتحقق إلا إدا كانت النية واقعة في جزء من الليل وتشترط النية لكل يوم على انفراده وهـذا مشهور من مذهب أحمد وله قول أنه إذا نوى من أول الشهر تجزئه وقوّى هـذا القول ابن عقيل بأنه صلى الله عليه وسـلم قال « لـكل أمريّ ما نوى » وهذا قد نوى جميع الشهر ولان رمضان بمنزلة العبادة الواحدة لان الفطر في لياليه عبادة أيضا يستعان بهما على صوم نهاره وأطال في الاستدلال على هذا بمـا يدل على قوته والحديث عام للفرض والنفل والقضاء والنذر معيناً مطلقا وفيه خـلاف وتفاصيل واستدل من قال بعدم وجوب التبييت بحـديث البخارى • أنه صلى الله عليه وسلم بعث رجلا ينادى في الناس يوم عاشورا. أن من أكل فليتم أو فليصم ومن لم يأكل فلا يأكل = قالوا وفد كان واجباً

ثم نسخ وجوبه بصوم رمضان ونسخ وجوبه لايرفع سائر الاحكام فقيس عليه رمضان ومافى حكمه من النذر المعين والتطوع فخص عموم و فلا صيام له و بالقياس وبحديث عائشة الآتى فإنه دل على أنه صلى الله عليه وسلم كان يصوم تطوعاً من غير تبييت النية . وأجيب بأن صوم عاشوراء غير مساو لصوم رمضان حتى يقاس عليه فإنه صلى الله عليه وسلم ألزم الإمساك من قد أكل ولمن لم يأكل فعلم أنه أم خاص ولانه إنما أجزأ عاشوراء بغير تبييت لتعذره فيقاس عليه ما سواه كمن نام حتى أصبح على أنه لا يلزم من تمام الإمساك ووجوبه أنه صوم مجزئ وأما حديث عائشة وهو:

٨ - ﴿ وعن عائشة رضى الله عنها قالت دخل على النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال : ﴿ هَلْ عِنْدَكُمْ ۚ شَيْ ۗ ، قلنا لا ؛ قال • فإ أنى إذًا صَائِم ۗ ، ثم أتانا يوما آخر فقلت أهدى لنا حيس ﴾ بفتح الحاء المهملة فثناة تحتية فسين مهملة هو التمر مع السمن والاقط ﴿ فقال ﴿ أَرِينِيهِ فَلَقَدْ أَصْبَحْتُ صَائِمًا ، فأكل . رواه مسلم ﴾ فالجواب عنه أنه أعم من أن يكون بيت الصوم أولا فيحمل على التبييت لان المحتمل يرد إلى العام ونحوه على أن في بعض روايات حديثها • إنى كنت أصبحت صائماً ، والحاصل أن الاصل عموم حديث التبييت وعدم الفرق بين الفرض والنفل والقضاء والنذر ولم يقم ما يرفع هذين الاصلين فتعين البقاء عليهما

اليهود والنصارى يؤخرون الإفطار إلى اشتباك النجوم، قال فى شرح المصابيح ثم صار فى ملتنا شعاراً لأهل البدعة وسمة لهم . والحديث دليل على استحباب تعجيل الإفطار إذا تحقق غروب الشمس بالرؤية أو بأخبار من يجوز العمل بقوله وقد ذكر العلة وهى مخالفة اليهود والنصارى قال المهلب والحكمة فى ذلك أنه لايزاد فى النهار من الليل ولآنه أرفق بالصائم وأقوى له على العبادة قال الشافعى : تعجيل الإفطار مستحب ولا يكره تأخيره إلا لمن تعمده ورأى الفضل فيه . قلت : فى إباحته صلى الله عليه وسلم المواصلة إلى السحر كما فى حديث أبى سعيد ما يدل على أنه لا كراهة إذا كان ذلك سياسة للنفس ودفعا لشهوتها إلا أن قوله :

10 — ﴿ وللترمذى من حديث أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : • قَالَ اللهُ عَزّوجَلَّ أَحَبُّ عِبَادِى إِلَى الْعَجُلُهُمْ فِطْرًا ، ﴾ دال على أن تعجيل الإفطار أحب إلى الله تعالى من تأخيره وأن إباحة المواصلة إلى السحر لا تكون أفضل من تعجيل الإفطار أو يراد بعبادى الذين يفطرون ولا يواصلون إلى السحر وأما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فانه خارج عن عموم هذا الحديث لتصريحه صلى الله عليه وآله وسلم بأنه ليس مثلهم كما يأتى فهو أحب الصائمين إلى الله تعالى وإن لم يكن أعجلهم فطراً لانه قد أذن له فى الوصال ولو أياما متصلة كما بأنى:

11 - ﴿ وعن أنس رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « تَسَخَّرُوا فَإِنَّ فَى الشَّحُورِ ﴾ بفتح المهملة اسم لما يتسحر به وروى بالضم على أنه مصدر ﴿ بَرَكَةُ * . متفق عليه ﴾ زاد أحمد من حديث أبي سعيد « فلا تدعوه ولو أن يتجرع أحدكم جرعة من ماء فان الله وملائكته يصلون على المتسحرين » وظاهر الامر وجوب التسحر ولكنه صرفه عنه إلى الندب ما ثبت من مواصلته صلى الله عليه وسلم ومواصلة أصحابه ويأتي الكلام في حكم الوصال

ونقـل ابن المنـذر الإجماع على أن التسحر مندوب والبركة المشار إليها فيـه اتبـاع السنة ومخالفة أهل الكتاب لحديث مسـلم مرفوعا و فصل ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة السحر ، والتقوى به على العبادة وزيادة النشاط والتسبب للصدقة على من سأل وقت السحر .

البر الله على الله عليه وسلم قال و إذا أَفْطَر أَحُدُكُم وَلَيْهُ عَنه ﴾ قال ابن عبد البر وعن الاستيعاب إنه ليس من الصحابة ضي غير سلمان بن عام المذكور ﴿ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال و إذا أَفْطَر أَحَدُكُم وَلَيْهُ عِلَى مَاءٍ فَإِنَّهُ طَهُورٌ ، رواه الحنسة وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم ﴾ والحديث قد روى من حديث عمران بن حصين وفيه ضعف ومن حديث أنس رواه الترمذي والحاكم وصححه ورواه أيضاً الترمذي والنسائي وغيرهم من حديث أنس من فعله صلى الله عليه وآله وسلم قال وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فإن لم يكن فعلى تمرات فإن لم يكن معني ما ذكر ناه ودل على أن الإفطار بما ذكر هو السنة . قال ابن القبم وهذا من كال شفقته صلى الله عليه وسلم على أمته وفضحهم فإن إعطاء الطبيعة الشيء الحلو وم خاو المعدة أدعى إلى قبوله وانتفاع القوى به لا سيا القوة الباصرة فإنها تقوى به وأما الماء فإن الكبد يحصل لها بالصوم نوع يبس فإن رطبت بالماء كمل انتفاعها بالغذاء بعده هذا مع ما في التمر والماء من الخاصية التي لها تأثير في صلاح القلب بالغذاء بعده هذا مع ما في التمر والماء من الخاصية التي لها تأثير في صلاح القلب بالغذاء بعده هذا مع ما في التمر والماء من الخاصية التي لها تأثير في صلاح القلب بالغذاء العلمها إلا أطباء القلوب .

17 .- ﴿ وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوصال ﴾ هو ترك الفطر بالنهار وفى ليالى رمضان بالقصد ﴿ فقال رجل من المسلمين ﴾ قال المصنف لم أقف على اسمه ﴿ فإنك تواصل يا رسول الله فقال * وأَيُّكُمُ مُثّلَى إِنِّي أَبِيتُ يُطْعِمُنِي رَبِّي ويَسْقِينِي ، فلما أبوا أن ينتهوا عن الوصال واصل بهم مِثْلَى إِنِّي أَبِيتُ يُطْعِمُنِي رَبِّي ويَسْقِينِي ، فلما أبوا أن ينتهوا عن الوصال واصل بهم

يوما ثم يوما ثم رأوا الهلال فقال « لَوْ تَأَخَّرَ الهِلَالُ لَزِدْتَكُمْ ، كالمنكل لهم حين أبوا أن ينتهوا . متفق عليه ﴾ الحديث عند الشيخين من حديث أبي هريرة وابن عمر وعائشة وأنس وتفرّد مسلم بإخراجه عن أبي سعيد وهو دليـل على تحريم الوصـال لانه الاصل في النهي وقد أبيح الوصال إلى السحر لحديث أبي سعيد « فأيكم أراد أن يواصل فليواصل إلى السحر = وفي حديث أبي سعيد هذا دليل على أن إمساك بعض الليل مواصلة . وهو يردّ على من قال إن الليل ليس محلا للصوم فلا ينعقد بنيته . وفي الحديث دلالة على أن الوصال من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم وقد اختلف في حق غيره فقيل التحريم مطلقاً وقيل محرّم في حق من يشق عليه ويباح لمن لا يشق عليه . الأوّل رأى الاكثر للنهي وأصله التحريم واستدل من قال إنه لا يحرم بأنه صلى الله عليه وسلم واصل بهم ولوكان النهى للتحريم لما أقرَّهم عليه فهو قرينة أنه للكراهة رحمة لهم وتخفيفاً عنهم ولانه أخرج أبو داود عن رجل من الصحابة : نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الحجامة والمواصلة ولم يحرّمهما إبقاء على أصحابه . إسناده صحبح وإبقاء متعلق بقوله نهى . وروى البزار والطبراني في الاوسط من حديث سمرة « نهى النبي صلى الله عليه وسلم عرب الوصال وليس بالعزيمة ، ويدل له أيضاً مواصلة الصحابة فروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح • أن ابن الزبير كان يواصل خمسة عشر يوماً ، وذكر ذلك عن جماعة غيره فلو فهموا التحريم لما فعلوه ويدل للجواز أيضاً ما أخرجه ابن السكن مرقوعاً ﴿ إِنَ اللَّهَ لَمْ يَكْتُبِ الصَّيَامُ بِاللَّيْلُ فَمَنْ شَاءً فَلَيْتَبِّعْنِي وَلَا أَجْرَ لَهُ ۚ قَالُوا والتَّعْلَيْلُ بأنه من فعل النصاري لا يقتضي التحريم . واعتذر الجمهور عن مواصلته صلى الله عليه وسلم بالصحابة بأن ذلك كان تقريعاً لهم وتنكيلا بهم واحتمل جواز ذلك لاجل مصلحة النهي في تأكيد زجرهم لانهم إذا باشروه ظهرت لهم حكمة النهي وكان ذلك أدعى إلى قبوله لما يترتب عليه من الملل في العبادة والتقصير فيما هو أهم منـه وأرجح من وظائف العبـادات والاقرب من الاقوال هو

التفصيل وقوله صلى الله عليه وسلم " وأيكم مثلى » ؟ استفهام إنكار وتوبيخ أى أيكم على صفتى ومنزلتى من ربى واختلف فى قوله « يطعمنى ويسقينى » فقيل هو على حقيقته كان يطعم ويستى من عند الله وتعقب بأنه لو كان كذلك لم يكن مواصلا . وأجيب عنه بأنه ماكان من طعام الجنة على جهة التكريم فإنه لا ينافى التكليف ولا يكون له حكم طعام الدنيا وقال ابن الفيم المراد مايغذيه الله من معارفه وما يفيضه على قلبه من لذة مناجاته وقرة عينه بقربه وتنعمه بحبه والشوق إليه وتوابع ذلك من الاحوال التي هي غذاء القلوب وتنعيم الارواح وقرة العين وبهجة النفوس وللقلب والروح بها أعظم وأجود غذاء وأنفعه وقد يقوى هذا الغذاء حتى يغنى عن غذاء الإحسام برهة من الزمان كا قيل شعراً :

لها أحاديث من ذكراك تشغلها ﴿ عن الشراب وتلهيها عن الزاد لها بوجهـك نور يستضاء به ومن حديثك في أعقابها حادى

ومن له أدنى معرفة أو تشوق يعلم استغناء الجسم بغذاء القلب والروح عن كثير من الغذاء الحيوانى ولا سيما المسرور الفرحان الظافر بمطلوبه الذى قرت عينه بمحبوبه وتنعم بقربه والرضا عنه وساق هذا المعنى واختار هذا الوجه فى الإطعام والإسقاء . وأما الوصال إلى السَّحَر فقد أذن صلى الله عليه وسلم فيمه كا فى حديث البخارى عند أبى سعيد أنه سمع النبى صلى الله عليه وآله وسلم يقول « لا تواصلوا فأيكم أراد أن يواصل فليواصل إلى السحر ، وأما حديث عمر فى الصحيحين مرفوعا « إذا أقبل الليل من ههنا وأدبر النهار من ههنا وغربت الشمس فقد أفطر الصائم ، فإنه لا ينافى الوصال لان المراد بأفطر دخل فى وقت الإفطار لا أنه صار مفطراً حقيقة كما قيل لانه لو صار مفطراً حقيقة ما ورد الحث على تعجيل الإفطار ولا النهى عن الوصال ولا استقام الإذن بالوصال الم السحر .

١٤ _ ﴿ وعنه ﴾ أى أبي هريرة ﴿ رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله

عليه وسلم " مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ ﴾ أى الكذب ﴿ والْعَمَلَ بِهِ والْجَهْلَ ﴾ أى السفه ﴿ فايْسَ للهِ حَاجَة ﴾ أى إرادة ﴿ ف أَنْ يَدَعَ شَرَابَهُ وطَعَامَهُ ، رواه البخارى وأبو داود واللفظ له ﴾ الحديث دليل على تحريم الكذب والعمل به وتحريم السفه على الصائم وهما محرمان على غير الصائم أيضاً إلا أن التحريم في حقه آكد كنا كد تحريم الزنا من الشيخ والخيلاء من الفقير والمراد من قوله " فليس لله حاجة » أى إرادة بيان عظم ارتكاب ماذكر وأن صيامه كلاصيام ولا معنى لاعتبار المفهوم هنا فإن الله لا يحتاج إلى أحد وهو الغنى سبحانه ، ذكره ابن بطال وقيل هو كناية عن عدم القبول كما يقول المغضب لمن رد شيئاً عليه : لا حاجة لى فى كذا وقيل إن معناه أن ثواب الصيام لا يقاوم فى حكم الموازنة ما يستحق من العقاب لما ذكر ، هذا وقد ورد فى الحديث الآخر " فإن شاتمه أحد أو سابه فليقل إنى صائم " فلا تشتم مبتدئا ولا مجاوبا .

10 — ﴿ وعن عائشة رضى الله عنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل وهو صائم وياشر ﴾ المباشرة الملامسة وقد ترة بمعنى الوطء فى الفرج وليس بمراد هنا ﴿ وهو صائم ولكنه كان أملككم لإربه ﴾ بكسر الهمزة وسكون الراء فوحدة وهو حاجة النفس ووطرها وقال المصنف فى التلخيص معناه لعضوه ﴿ متفق عليه واللفظ لمسلم وزاد ﴾ أى مسلم ﴿ فى رواية فى رمضان ﴾ قال العلماء : معنى الحديث أنه ينبغى لكم الاحتراز من القبلة ولا تتوهموا أنكم مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم فى استباحتها لانه يملك نفسه ويأمن من وقوع القبلة أن يتولد عنها إزال أو شهوة أو هيجان نفس أو نحو ذلك وأنتم لا تأمنون ولك فطريقكم كف النفس عرب ذلك وأخرج النسائى من طريق الاسود ولك فطريقكم كف النفس عرب ذلك وأخرج النسائى من طريق الاسود وسلم كان يباشر وهو صائم ؟ قالت إنه كان أملككم لإربه » وظاهر هذا أنها اعتقدت أن ذلك خاص به صلى الله عليه وآله وسلم قال القرطبي : وهو اجتهاد منها وقيل أن ذلك خاص به صلى الله عليه وآله وسلم قال القرطبي : وهو اجتهاد منها وقيل

الظاهر أنها ترى كراهة القيلة لغيره صلى ألله عليه وآله وسلم كراهة تنزيه لاتحريم كما يدل له قولها : أملككم لإربه وفي كتاب الصيام لأبي يوسف القاضي من طريق حماد بن سلمة «سئلت عائشة عن المباشرة للصائم فكرهما " وظاهر حديث الباب جواز القبلة والمباشرة للصائم لدليل التأسى يه صلى الله عليه وآله وسلم ولانها ذكرت عائشة الحديث جوابا عمن سأل عن القبلة وهو صائم وجوابهـا قاض بالإباحة مستدلة بمـاكان يفعله صلى الله عليه وسلم وفي المسألة أقوال: الأول: للمالكية أنه مكروه مطلقاً . الثانى : أنه محرّم مستدلين بقوله تعالى (فالآت باشروهن) فإنه منع المباشرة في النهار وأجيب بأن المراد بها في الآية الجماع وقد بين ذلك فعله صلى الله عليه وسلم كما أفاده حديث الباب : وقال قوم إنها تحرم القبلة وقالوا إن من قبل بطل صومه . الثالث : أنه مباح وبالغ بعض الظاهرية فقال إنه مستحب . الرابع : التفصيل فقال يكره للشاب ويباح للشيخ ويروى عن ابن عباس ودليله ما أخرجه أبو داود : أنه أناه صلى الله عليه وسلم رجل فسأله عن المباشرة للصائم فرخص له وأتاء آخر فسأله فنهاه فإذا الذي رخص له شبيخ والذي نهاه شاب. الخامس: إن ملك نفسه جاز له وإلا فلا وهو مروى عن الشافعي واستدل له بحديث عمر بن أبي سلمة لما سأل النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته أمه أم سلمة أنه صلى الله عليه وسلم يصنع ذلك فقال يا رســول الله قد غفر الله لك ماتقدم من ذنبك وما تأخر فقال « إنى أخشاكم لله . فدل على أنه لافرق بين الشاب والشيخ وإلا لبينه صلى الله عليه وسلم لعمر لا سما وعمر كان في ابتداء تكليفه وقد ظهر بما عرفت أزالإباحة أقوىالأقوال. ويدل لذلك ما أخرجه أحمد وأبو داود من حديث عمر بن الخطاب قال هششت يوما فقبلت وأنا صائم فأتيت النبي صلى الله علميه وسلم فقلت صنعت اليوم أمرا عظيما فقبلت وأنا صائم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرأيت لو تمضمضت بمــاء وأنت صائم قلت لا بأس بذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فضم انتهى . قوله هششت

بفتح الها، وكسر الشين المعجمة بعدها شين معجمة ساكنة معناه ارتحت وخففت . واختلفوا أيضا فيها إذا قبل أو نظر أو باشر فأنزل أو أمذى: فعن الشافعي وغيره أنه يقضى إذا أنزل في غير النظر ولا قضاء في الإمذاء وقال مالك يقضى في كل ذلك ويكفر إلا في الإمذاء فيقضى فقط وثمة خلافات أخر الاظهر أنه لاقضاء ولا كفارة إلا على من جامع وإلحاق غير المجامع به بعيد تنبيه : قولها وهو صائم لا يدل أنه قبلها وهي صائمة وقد أخرج ابن حبان في صحيحه عن عائشة : كان يقبل بعض نسائه في الفريضة والتطوع . ثم ساق بإسناده • أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يمس وجهها وهي صائمة • وقال ليس بين الخبرين تضاد لانه كان يملك إربه ونبه بفعله ذلك على جواز هذا الفعل لمن هو بمثابة حاله وترك استعاله إذا كانت المرأة صائمة علما منه بما ركب في النساء من الضعف عند الاشسياء التي ترد عليهن انتهى .

17 — ﴿ وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم واحتجم وهو صائم . رواه البخارى ﴾ قيل ظاهره أنه وقع منه الأمران المذكوران مفترقين وأنه احتجم وهو صائم واحتجم وهو محرم ولكنه لم يقع ذلك فى وقت واحد لانه لم يكن صائما فى إحرامه إذا أريد إحرامه وهو فى حجة الوداع إذ ليس فى رمضان ولا كان محرما فى سفره فى رمضان عام الفتح ولا فى شىء من عمره التى اعتمرها وإن احتمل أنه صام نفلا إلا أنه لم يعرف ذلك وفى الحديث روايات وقال أحمد إن أصحاب ابن عباس لا يذكرون صياما وقال أبو حاتم : أخطأ فيه شريك إنما هو احتجم وأعطى الحجام أجرته وشريك حدث به من حفظه وقد ساء حفظه فعلى هذا الثابت إنما هو الحجامة . والحديث يحتمل أنه إخبار عن كل جملة على حدة وأن المراد احتجم وهو محرم فى وقت يحتمل أنه إخبار عن كل جملة على حدة وأن المراد احتجم وهو محرم فى وقت الإحرام والصيام وأما تغليظ شريك وانتقاله إلى ذلك اللفظ فأم بعيد والحل

على صحة لفظ روايته مع تأويلها أولى وقد اختلف فيمر احتجم وهو صائم فذهب إلى أنها لا تفطر الصائم : الاكثر من الائمة . وقالوا إن هذا ناسخ لحديث شدّاد بن أوس وهو :

١٧ ـــ ﴿ وَعَن شُـدَّادُ بِنَ أُوسَ أَنَ الَّذِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَّى عَلَى رَجِل بالبقيع وهو يحتجم في رمضان فقال ﴿ أَفْطَرَ الْحَاجِمُ والْمَحْجُومُ ﴾ رواه الخسة إلا الترمذي وصححه أحمد وابن خزيمة وابن حبان ﴾ الحديث قد صححه البخاري وغيره وأخرجه الأئمة عن ستة عشر من الصحابة وقال السيوطي في الجامع الصغير : إنه متواتر وهو دليل على أن الحجامة تفطر الصائم من حاجم ومحجوم له وقد ذهبت طائفة قليلة إلى ذلك منهم أحمد بن حنبل وأتباعه لحديث شـدّاد . وذهب آخرون إلى أنه يفطر المحجوم له وأما الحاجم فإنه لا يفطر عملا بالحديث هـذا فى الطرف الأوّل فلا أدرى ما الذي أوجب العمل ببعضه دون بعض وأما الجهور القائلون أنه لا يفطر حاجم ولا محجوم له فأجابوا عن حديث شـداد هـذا أنه منسوخ لان حديث ابن عباس متأخر لانه صحب النبي صلى الله عليه وسلم عام حجه وهو سنة عشر وشـداد صحبه عام الفتح كذا حكى عن الشافعي قال وتوقى الحجامة احتياطاً أحب إلى . ويؤيد النسخ ما يأتى في حديث أنس في قصـة جعفر بن أبي طالب وقد أخرج الحازى من حديث أبي سعيد مشله قال أبو محمد ابن حزم إن حديث ﴿ أَفْطُرُ الْحَاجِمِ وَالْمُحْجُومُ ۗ ثَابِتَ بِلا رَبِّ لَكُنْ وَجَدُنَا فى حديث ﴿ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمُ نَهَى عَنِ الْحَجَامَةُ لَلْصَائْمُ وَعَنِ الْمُواصَّلَةُ وَلَم يحرمهما إبقاء على أصحابه ، إسناده صحيح وقد أخرج ابن أبي شيبة ما يؤيد حديث أبي سعيد « أنه صلى الله عليه وسلم رخص في الحجامة للصائم ، والرخصـة إنمــا تكون بعــد العزيمة فدل على النسخ سواء كان حاجماً أو محجوما وقيــل إنه يدل على الكراهة ويدل لها حديث أنس الآتى : وقيل إنما قاله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم في خاص وهو أنه مر بهما وهما يغتابان الناس رواه الوحاظي

عن يزيد بن ربيعة عن أبي الأشعث الصنعاني أنه قال = إنما قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم أفطر الحاجم والمحجوم له لانهما كانا يغتابان الناس، وقال أبن خريمة في هذا التأويل إنه أعجوبة لأن القائل به لا يقول إن الغيبة تفطر الصائم . وقال أحمد : ومن سلم من الغيبـة ؟ لو كانت الغيبـة تفطر ماكان لنا صوم . وقد وجه الشافعي هـذا القول وحمل الشافعي الإفطار بالغيبة على سقوط أجر الصوم مثـل قوله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسـلم للـتـكلم والخطيب يخطب « لا جمعة له » ولم يأمره بالإعادة فدل على أنه أراد سقوط الاجر وحينتُذ فلا وجه لجعله أعجوبة كما قال ابن خزيمة . وقال البغوى : المراد بإفطارهما تعرضهما للإفطار أما الحاجم فلأنه لا يأمن وصول شيء من الدم إلى جوفه عنــد المص وأما المحجوم فلأنه لا يأمن ضعف قوته بخروج الدم فيؤول إلى الإفطار . قال ابن تيمية فى ردّ هذا التأويل : إن قوله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم « أفطر الحاجم والمحجوم له » نص في حصول الفطر لها فلا يجوز أن يعتقد بقا. صومهما والنبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم مخبر عنهما بالفطر لاسيا وقد أطلق هذا القول إطلاقاً من غير أن يقرنه بقرينة تبدل على أن ظاهره غير مراد فلو جاز أن يريد مقارنة الفطر دون حقيقته لكان ذلك تلبيساً لا تبييناً للحكم انتهى . قلت: ولا ريب في أن هذا هو الذي دل له قوله:

1۸ - ﴿ وعن أنس بن مالك رضى الله عنه قال أول ماكرهت الحجامة الصائم أن جعفر بن أبى طالب احتجم وهو صائم فمرّ به النبى صلى الله عليه وسلم فقال وأَفْطَرَ هَٰذَانِ ، ثم رخص النبى صلى الله عليه وسلم بعد فى الحجامة للصائم وكان أنس يحتجم وهو صائم . رواه الدارقطنى وقوّاه ﴾ قال إن رجاله ثقات ولا تعلم له علة وتقدم أنه من أدلة النسخ لحديث شداد .

۱۹ - ﴿ وعن عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم اكتحل في رمضان وهو صائم رواه ابن ماجه بإسناد ضعيف وقال الترمذي لا يصح في

هذا الباب شيء ﴾ ثم قال واختلف أهل العلم في الكحل للصائم فكرهه بعضهم وهو قول سفيان وابن المبارك وأحمد وإسحاق ورخص بعض أهل العلم في الكحل للصائم وهو قول الشافعي انتهى . وخالف ابن شبرمة وابن أبي ليلي فقالا إنه يفطر لفوله صلى الله عليه وسلم • الفطر مما دخل وليس مما خرج • وإذا وجد طعمه فقد دخل وأجيب عنه بأنا لا نسلم كونه داخلا لأن العين ليست بمنفذ وإنما يصل من المسام فإن الإنسان قد يدلك قدميه بالحنظل فيجد طعمه في فيه لا يفطر وحديث • الفطر مما دخل • علقه البخاري عن ابن عباس ووصله عنه ابن أبي شيبة وأما ما أخرجه أبو داود عنه صلى الله عليه وآله وسلم قال في الإثمد • ليتقه الصائم ، فقال أبو داود قال لي يحيي بن معين : هو منكر.

٢٠ ... ﴿ وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 « مَنْ نَسِى وهُو صَائِمٌ فأكل أوْ شَرِبَ فلْيُرِجَ صَوْمَهُ فإِنّما أَطْعَمهُ الله وسَقاهُ ... ﴾
 وفى رواية الترمذى .. فإيما هو رزق ساقه الله إليه ، ﴿ متفق عليه وللحاكم ﴾ أى من حديث أبى هريرة ﴿ مَنْ أَفْطَرَ فى رَمَضَانَ نَاسِيًا فلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ ولَا كَفّارَة ، وهو صحيح ﴾ وورد لفظ من أفطر يعم الجماع وإيما خطر الاكل والشرب لكونهما الغالب فى النسيان كما قاله ابن دقيق العيد والحديث دليل على أن من أكل أو شرب أو جامع ناسياً لصومه فإنه لا يفطره ذلك لدلالة قوله ﴿ فليتم صومه ، على أنه صائم حقيقة وهذا قول الجمهور وزيد بن على والباقر وأحمد بن عيسى والإمام يحيى والفريقين وذهب غيرهم إلى أنه يفطر قالوا لان الإمساك عن المفطرات ركن الصوم فحكه حكم من نسى ركناً من الصلاة فإنها تجب عليه الإعادة وإن كان ناسياً وتأولوا قوله . فليتم صومه ، بأن المراد فليتم إمساكه عن المفطرات . وأجيب بأن قوله .. فلا قضاء عليه ولا كفارة .. صريح في صحة صومه وعدم قضائه له . أخرج الدارقطني إسقاط القضاء في رواية أبي رافع وسعيد المقبرى والوليد بن عبد الرحمن وعطاء إسقاط القضاء في رواية أبي رافع وسعيد المقبرى والوليد بن عبد الرحمن وعطاء

ابن يسار كلهم عن أبى هريرة وأفتى به جماعة من الصحابة منهم على عليه السلام وزيد بن ثابت وأبو هريرة وابن عمر كما قاله ابن المنذر وابن حزم . وفى سقوط القضاء أحاديث يشد بعضها بعضاً ويتم الاحتجاج بها وأما القياس على الصلاة فهو قياس فاسد الاعتبار لانه فى مقابلة النص ، على أنه منازع فى الاصل . وقد أخرج أحمد عن مولاة لبعض الصحابيات : أنها كانت عند النبي صلى الله عليه وسلم فأتى بقصعة من ثريد فأكلت منها ثم تذكرت أنها صائمة فقال لها ذو اليدين الآن بعد ماشبعت . فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم : «أتمى صومك فإنما هو رزق ساقه الله إليك ، وروى عبد الرزاق : أن إنسانا جاء إلى أبى هريرة فقال له أصبحت صائما وطعمت فقال لا بأس قال ثم دخلت على إنسان فنسيت فطعمت قال أبو هريرة أنت إنسان لم تتعود الصيام

71 — ﴿ وعن أَبِي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مَنْ ذَرَعَهُ الْقَيْءُ ﴾ بالذال المعجمة والراء والعين المهملتين أى سبقه وغلبه في الخروج ﴿ فَلَا قَضَاءً عَلَيْهِ وَمَنِ اسْتَقَاءً ﴾ أى طلب التيء باختياره ﴿ فَعَلَيْهِ وَمَنِ اسْتَقَاءً ﴾ أى طلب التيء باختياره ﴿ فَعَلَيْهِ وَقَوْاهُ الدارقطني ﴾ وقال البخارى لا أراه محفوظاً وقد روى من غير وجه لايصح إسناده وأنكره أحمد وقال ليس من ذا بشيء قال الخطابي يريد أنه غير محفوظ وقد يقال صحيح على شرطهما والحديث دليل على أنه لايفطر بالتيء الغالب لقوله « فلا قضاء عليه » إذ عدم القضاء فرع الصحة . وعلى أنه يفطر من طلب التيء واستجلبه وظاهره وإن لم يخرج له قيم لامره بالقضاء ونقل ابن المنذر الإجماع على أن تعمد التيء يفطر . قلت الله إذا رجع منه شيء فإنه يفطر وحجتهم ما أخرجه الترمذي والبهتي بإسناد ضعيف « ثلاث لايفطرن التيء والحجامة والاحتلام ، ويجاب عنه بحمله على من ذرعه التيء جمعاً بين الادلة وحملا للعام على الخاص على أن العام غير صحيح من ذرعه التيء جمعاً بين الادلة وحملا للعام على الخاص على أن العام غير صحيح

والخاص أرجح منه سنداً فالعمل به أولى وإن عارضته البراءة الأصلية .

٢٢ _ ﴿ وَعَنْ جَابِرِ بِنَ عَبِدُ اللهِ رَضَّى اللهِ عَنْهِمَا أَنْ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهِ عَلَيْهِ وسلم خرج عام الفنح إلى مكة ﴾ في رمضان سنة ثمـان من الهجرة قال ان إسحـاق وغميره إنه خرج يوم العاشر منه ﴿ فصام حتى بلغ كراع الغميم ﴾ بضم الكاف فراء آخره مهملة والغميم بمعجمة مفتوحة وهو واد أمام عسفان ﴿ فصام النــاس ثم دعا بقدح من ماء فرفعه حتى نظر الناس إليه فشرب ﴾ ليعلم الناس بإفطاره ﴿ ثم قيل له بعد ذلك إن بعض الناس قد صام فقال • أُولْـيُّكَ ٱلْعُصَاةُ أُولْـيُّكَ ٱلْعُصَاةُ . وفى لفظ فقيل إن الناس قد شق عليهم الصيام وإنما ينتظرون فيما فعلت فدعا بقدح من ماء بعد العصر : فشرب . رواه مسلم ﴾ الحديث دليل على أن المسافر له أن يصوم وله أن يفطر وأن له الإفطار وإن صام أكثر النهار وخالف في الطرف الأول داود والإمامية فقالوا لا يجزئ الصوم لقوله تعالى (فعدة من أيام أخر) وبقوله « أولئك العصاة » وقوله « ايس من البر الصيام فى السفر » وخالفهم الجماهير فقالوا يجزئه صومه لفعله صلى الله عليه وسلم والآية لا دليل فيها على عدم الإجزاء وقوله • أواثك العصاة ، إنما هو لمخالفتهم لامره بالإفطار وقد تعين عليهم وفيه أنه ليس في الحديث أنه أمرهم وإنما يتم على أن فعله يقتضي الوجوب. وأما حديث « ليس من البر » فإنما قاله صلى الله عليه وآله وسلم فيمن شق عليه الصيام نعم يتم الاستدلال بتحريم الصوم في السفر على من شق عليه فإنه إنمـا أفطر صلى الله عليه وسلم لقولهم إنهم قد شق عليهم الصيام والذبن صاموا بعد ذلك وصفهم بأنهم عصاة . وأما جواز الإفطار إن صام أكثر النهار فذهب أيضا إلى جوازه الجماهير وعلق الشافعي القول به على صحة الحديث وهذا إذا نوى الصيام في السفر فأما إذا دخل فيه وهو مقم ثم سافر في أثناء يومه فذهب الجمهور إلى أنه ليس له الإفطار وأجازه أحمد وإسحاق وغيرهم والظاهر معهم لآنه مسافر . وأما الافضل فذهبت الهادوية وأبو حنيفة والشافعي إلى أن الصوم أفضل للمسافر حيث لامشقة

عليه ولا ضرر فإن تضرر فالفطر أفضل. وقال أحمد وإسحاق وآخرون الفطر أفضل مطلقا واحتجوا بالأحاديث التي احتج بها من قال لايجزئ الصوم قالوا وتلك الأحاديث وإن دلت على المنع لكن حديث حمزة بن عمرو الآتى وقوله = ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه = وأفاد بنفيه الجناح أنه لا بأس به لا أنه محرم ولا أفضل واحتج من قال بأن الصوم الافضل أنه كان غالب فعله صلى الله عليه وسلم في أسفاره ولا يخني أنه لا بد من الدليل على الاكثرية وتأولوا أحاديث المنع بأنه لم يشق عليه الصوم وقال آخرون الصوم والإفطار سواء لتعادل الاحاديث في ذلك وهو ظاهر حديث أنس = سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم = وظاهره التسوية.

وسلم يحب العمل الدائم وإن قل ويحثهم عليه .

٢٤ _ ﴿ وعن ابن عباس رضى الله عنه قال رخص للشيخ الكبير أن يفطر ويطعم عن كل يوم مسكيناً ولا قضاء عليه . رواه الدارقطني والحاكم وصححاه ﴾ اعلم أنه اختلف النـاس في قوله تعالى : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يَطَيُّمُونَهُ فَدَيَّةٌ طَعَامُ مُسْكَينَ ﴾ والمشهور أنهـا منسوخة وأنه كان أول فرض الصيام أن من شاء أطعم مسكيناً وأفطر ومن شاء صام ثم نسخت يقوله تعالى ؛ (وأن تصوموا خير لكم) وقيل بقوله (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) وقال قوم هي غير منسوخة منهم ابن عباس كما هنا وروى عنه أنه كان يقرؤها (وعلى الذن يطوّقونه) أى يكلفونه ويقول ليست بمنسوخة هي للشيخ الكبير والمرأة الهرمة وهـذا هو الذي أخرجه عنه من ذكره المصنف. وفي سنن الدارقطني عن ابن عباس د وعلى الذبن يطيقونه فدية طعام مسكين و احد فمن تطوع خيراً _ قال زاد مسكيناً آخر _ فهو خيرله قال وليست منسوخة إلا أنه رخص للشيخ الكبير الذي لا يستطيع الصيام، إسناده صحيح ثابت ، وفيه أيضاً لايرخص في هـذا إلا للكبير الذي لا يطيق الصيام أو مريض لا يشنى . قال وهذا صحيح وعين فى رواية قدر الإطعام وأنه نصف صاع من حنطة . وأخرج أيضا عن ابن عباس وابن عمر في الحامل والمرضع أمهما يفطران ولا قضاء . وأخرج مثله عن جماعة من الصحابة وأنهما يطعمان كل يوم مسكينا . وأخرج عن أنس بن مالك أنه ضعف عاما عن الصوم فصنع جفنة من ثريد فدعا ثلاثين مسكيناً فأشبعهم ، وفي المسألة خلاف بين السلف فالجمهور أن الإطعام لازم في حق من لم يطق الصيام لكبر منسوخ في غيره وقال جماعة من السلف الإطعام منسوخ وليس على الكبير إذا لم يطق الصيام إطعام وقال مالك يستحب له الإطعام وقيل غير ذلك والأظهر ما قاله ابن عباس. والمراد بالشيخ: العاجز عن الصوم . ثم الظاهر أن حديثه موقوف ويحتمل أن المراد رخص النبي صلى الله عليه وسلم فغير الصيغة للعلم بذلك فإن الترخيص إنما يكون توقيفاً ويحتمل أنه (۱۵ _ سيل السلام - ۲)

فهمه ابن عباس من الآية وهو الاقرب.

٢٥ _ ﴿ وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال جاء رجل ﴾ هو سلمة أو سلمان ابن صخر البياضي ﴿ إِلَى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : هلكت يا رسول الله قال ا ومَا أَهْلَـكَكُ ، قال : وقعت على أمرأتى في رمضان قال • هَلْ تَجَدُ مَا تَعْتِقُ رَقَبَة ، ﴾ بالنصب بدل من ما ﴿ قال لا . قال * فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَ يْن مُتَمَّا بِعَيْنِ ، قال لا . قال د فهَلْ تَجِدُ مَا تُطْعِمُ سِتَّينَ مِسْكِينًا ، ﴾ الجمهور أن لكل مسكين مد من طعام ربع صاع ﴿ قال لا . ثم جلس فأنى ﴾ بضم الهمزة مغير الصيغة ﴿ النبي صلى الله عليه وسلم بعرق ﴾ بفتح العين المهملة والراء ثم قاف ﴿ فيه تمر ﴾ ورد في رواية في غير الصحيحين فيـه خمسة عشر صاعاً وفي أخرى عشرون ﴿ فَقَالَ ﴿ تَصَدَّقْ بِهُـٰذَا ، فَقَالَ : أَعَلَى أَفْقَرَ مِنَا ؟ فَمَا بِينَ لَا بَتِيهَا ﴾ تثنية لابة وهي الحرة ويقال فيها لوبة ونوبة بالنون وهي غير مهموزة ﴿ أَهُلَ بِيتَ أَحُوجِ إِلَيْهِ مِنَا فضحك النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حتى بدت أنيابه ثم قال ﴿ اذْهَبْ فَأَطْعِمْهُ أَهْلَكَ * رواه السبعة واللفظ لمسلم ﴾ الحديث دلبل على وجوب الكفارة على من جامع في نهـار رمضان عامداً وذكر النووي أنه إجماع معسراً كان أو موسراً فالمعسر تثبت في ذمته على أحد قولين للشافعية ثانيهما لا تستقر في ذمته لأنه صلى الله عليه وسلم لم يبين له أنها باقية عليه . واختلف في الرقبة فإنها هنا مطلقة فالجهور قيدوها بالمؤمنة حملا للمطلق هنا على المقيد في كفارة القتل قالوا : لأن كلام الله في حكم الخطاب الواحد فيترتب فيه المطلق على المقيد . وقالت الحنفية لا يحمل المطلق على المقيد مطلقاً فتجزئ الرقبة الكافرة . وقيـل يفصل في ذلك وهوأنه يقيد المطلق إذا اقتضى القياس التقييد فيكون تقييدا بالقياس كالتخصيص بالقيـاس وهو مذهب الجهور والعلة الجـامعة هنا هو أن جميع ذلك كفارة عن ذنب مكفر للخطيئة والمسئلة مبسوطة في الأصول . ثم الحديث ظاهر في أن الكفارة مرتبة كما ذكر في الحديث فلا يجزئ العدول إلى الشـاني مع إمكان الأول

ولا إلى الثالث مع إمكان الثاني لوقوعه مرتبا في رواية الصحيحين وروى الزهري الترتيب عن ثلاثين نفساً أو أكثر . ورواية التخيير مرجوحة مع ثبوت الترتيب في الصحيحين ويؤيد رواية الترتيب أنه الواقع في كفارة الظهار وهــذه الـكفارة شـبهة مهـا وقوله « سـتين مسكينا » ظاهر مفهومه أنه لا يجزئ إلا إطعام هــذا العدد فلا يجزئ أقل من ذلك وقالت الحنفية بجزئ الصرف في واحد فني القدوري من كتبهم فإن أطعم مسكيناً واحداً ستين يوما أجزأه عنــدنا وإن أعطاه في يوم واحد لم يجزه إلا عن يومه وقوله « اذهب فأطعمه أهلك ، فيه قولان للعلماء أحدهما: أن هذه كفارة ومن قاعدة الكفارات أن لا تصرف في النفس لكنه صلى الله عليه وسلم خصه بذلك ورد بأن الأصل عدم الخصوصية ، الثانى : أن الكفارة ساقطة عنه لإعساره ويدل له حديث على عليه السلام «كله أنت وعيالك فقد كفر الله عنك ، إلا أنه حديث ضعيف أو أنها ياقية في ذمته والذي أعطاه صلى الله عليه وسلم صدقة عليه وعلى أهله لما عرفه صلى الله عليه وسلم من حاجتهم . وقالت الهادوية وجماعة إن الكفارة غير واجبة أصلا لاعلى موسر ولا معسر قالوا : لانه أباح له أن يأكل منها ولوكانت واجبة لمـا جاز ذلك وهو استدلال غير ناهض لأن المراد ظاهر في الوجوب وإياحة الأكل لا تدل على أنهـا كفارة بل فيها الاحتمالات التي سلفت . واستدل المهدى في البحر على عدم وجوب الكفارة بأنه صلى الله عليه وسلم قال للمجامع « استغفر الله وصم يوما مكانه » ولم بذكرها وأجيب عنه بأنه قد ثبت رواية الامر بها عند السبعة بهذا الحديث المذكور هنا . واعلم أنه صلى الله عليه وسلم لم يأمره فى هـذه الرواية بقضاء اليوم الذى جامع فيه إِلا أنه ورد في رواية أخرجها أبو داود من حديث أبي هريرة بلفظ «كله أنت وأهل بيتـك وصم يوما واسـتغفر الله» وإلى وجوب القضاء ذهبت الهادوية والشافعي لعموم قوله تعالى (فعـدّة من أيام أخر) وفي قول للشافعي أنه لا قضاء لأنه صلى الله عليه وسلم لم يأمره إلا بالكفارة لا غير . وأجيب :

بأنه انكل صلى الله عليه وسلم على ما علم من الآية . هذا حكم ما يجب على الرجل وأما المرأة التي جامعها فقيد استدل بهذا الحديث أنه لا يلزم إلاكفارة واحيدة وأنها لا تحب على الزوجة وهو الاصح من قولى الشافعي وبه قال الاوزاعي وذهب الجهور إلى وجوبها على المرأة أيضاً قالوا : وإنما لم يذكرها النبي صلى الله عليه وسلم مع الزوج لأنها لم تعترف واعتراف الزوج لا يوجب عليها الحكم أو لاحتمال أن المرأة لم تمكن صائمة بأن تكون طاهرة من الحيض بعمد طلوع الفجر أو أن بيان الحكم في حق الرجل يثبت الحكم في حق المرأة أيضاً لما علم من تعميم الاحكام أو أنه عرف فقرها كما ظهر من حال زوجها واعلم أن هذا حديث جليل كثير الفوائد قال المصنف في فتح الباري إنه قد اعتنى بعض المتأخرين بمن أدرك شيوخنا بهدندا الحديث فتكلم عليه في مجلدين جمع فيهما ألف فائدة وفائدة انتهى وما ذكرناه فيه كفاية لما فيه من الاحكام وقد طوّل الشارح فيه ناقلا من فتح البارى. ٢٦ _ ﴿ وعن عائشة وأم سلمة رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كَان يصبح جنباً من جماع ثم يغتسل ويصوم . متفق عليه . وزاد مسلم في حديث أم سلمة : ولا يقضى ﴾ فيه دليل على صحة صوم من أصبح أى دخل في الصباح وهو جنب من جماع وإلى هذا ذهب الجمهور . وقال النووى إنه إجماع وقد عارضه ما أخرجه أحمد وابن حبان من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " إذا نودي للصلاة صلاة الصبح وأحدكم جنب فلا يصم يومه " وأجاب الجهور بأنه منسوخ وأن أبا هريرة رجع عنه لما روى له حديث عائشة وأم سلمة وأفتى بقولها . ويدل للنسخ ما أخرجه مسلم وابن حبان وابن خريمة عن عائشة أن رجلا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم يستفتيه وهي تسمع من وراء حجاب فقال يا رسول الله تدركني الصلاة أي صلاة الصبح وأنا جنب فقال النبي صلى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمُ وَأَنَا تَدْرَكُنَّي الصَّلَاةَ وَأَنَا جَنْبِ فَأَصُومٍ . قَالَ لُسْتُ مِثْلِنَا يَا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدّم من ذنبك وما تأخر فقال : والله إنى لارجو أن أكون

أخشاكم لله وأعلمكم بما أتتى ، وقد ذهب إلى النسخ ابن المنذر والخطابي وغيرهما وهذا الحديث يدفع قول من قال إن ذلك كان خاصا به صلى الله عليه وسلم ورد البخارى حديث أبي هريرة بأن حديث عائشة أقوى سندا حتى قال ابن عبد البر إنه صح وتواتر . وأما حديث أبي هريرة فأكثر الروايات أنه كان يفتى به ورواية الرفع أقل ومع التعارض يرجح لفوة الطريق

٢٧ _ ﴿ وعن عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ﴿ مَنْ مَاتَ وعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ ولِيُّه ، متفق عليه ﴾ فيه دليل على أنه يجزئ الميت صيام وليه عنه إذا مات وعليه صوم واجب والإخبار في معنى الامر أي ايصم عنه وليه والاصل فيه الوجوب إلا أنه قد ادعى الاجماع على أنه للندب والمراد من المولى كل قريب وقيـل الوارث خاصة وقيل عصبته وفى المسألة خـلاف فقال أصحاب الحديث وأبو ثور وجماعة : إنه يجزئ صوم الولى عن الميت لهذا الحديث الصحيح . وذهبت جماعة من الآل ومالك وأبو حنيفة أنه لاصيام عن الميت وإنما الواجب الكفارة لما أخرجه الترمذي من حديث ابن عمر مرفوعاً • من مات وعليه صيام أطعم عنه مكان كل يوم مسكين = إلا أنه قال بعد إخراجه غريب لانعرفه إلا من هذا الوجه والصحيح أنه موقوف على ابن عمر قالوا ولانه ورد عن ان عباس وعائشة الفتيا بالإطعام ولآنه الموافق لسائر العبادات فإنه لايقوم مها مكلف عن مكلف والحج مخصوص وأجيب بأن الآثار المروية عن فتيا عائشة والز عباس لانقاوم الحديث الصحيح . وأما قيام مكلف بعبادة عن غيره فقد نبت في الحج بالنص الثابت فيثبت.في الصوم به فلا عذر عن العمل به واعتذار المــالـكية عنه بعدم عمل أهل المدينة به مبنى على أن تركهم العمل بالحديث حجة وليس كدلك كما عرف في الأصول ، وكدلك اعتذار الحنفية بأن الراوي أفتي بخلاف ماروي عذر غير مقبول إذ العبرة بما روى لا بما رأى كما عرف فيها أيضاً . ثم اختلف القائلون بإجزاء الصيام عن الميت هـل يختص ذلك بالولى أو لا فقيل لايختص

يالولى بل لو صام عنه الآجنبى بأمره أجزأ كما فى الحج وإنمـا ذكر الولى فى الحديث للغالب وقيل يصح أن يستقبل به الاجنبى بغير أمر لانه قد شبهه صلى الله عليه وسلم بالدين حيث قال « فدين الله أحق أن يقضى ، فكما أن الدين لا يختص بقضائه القريب فالصوم مثله وللقريب أن يستنيب

باب صوم التطوع

وما نہی عن صومه

ا _ ﴿ عن أَبِي قَتَادَة الْأَنْصَارِي رَضِي الله عَنه أَن رَسُولُ الله صلى الله عليه وسلم سئل عن صوم يوم عرفة فقال ﴿ يُكَفِّرُ السَّنَةُ الْمَاضِيَةَ وسئل عن صوم يوم عاشوراه فقال الله يُكفِّرُ السَّنَة الْمَاضِيَةَ السلم عن صوم يوم الاثنين فقال ﴿ ذَٰلِكَ يَوْمُ وُلِدْتُ فِيهِ وَبُعِشْتُ فِيهِ وَأُوْرِلَ عَلَى فِيهِ وَالله مسلم ﴾ قد استشكل تكفير مالم يقع وهو ذنب السنة الآتية وأجيب بأن المراد أنه يوفق فيها لعدم الإتيان بذنب وسماه تكفيراً لمناسبة الماضية أو أنه إن أوقع فيها ذنباً وفق للإتيان بما يكفره . وأما صوم يوم عاشوراه وهو العاشر من شهر المحرم عند الجماهير فإنه قد كان واجباً قبل قرض رمضان ثم صار بعده مستحباً ؛ وأفاد المحديث أن صوم عوم عرفة أفضل من صوم يوم عاشوراه وعلى صلى الله عليه وسلم شرعية صوم يوم الاثنين بأنه ولد فيه أو بعث فيه أو أنزل عليه فيه وكأنه شك من الراوي وقد اتفق أنه صلى الله عليه وسلم ولد فيه وبعث فيه ، وفيه دلالة على أنه ينبغي تعظيم اليوم الذي أحدث الله فيه على عبده نعمة بصومه والتقرب فيه وقد ورد في حديث أسامة تعليل صومه صلى الله عليه وسلم يوم ولا منافاة بين التعليلين

٢ ــ ﴿ وَعَنَ أَبِي أَبِوبِ الْإَنْصَارِي رَضِّي اللهِ عَنْهُ أَنْ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهِ

عليه وسلم قال • مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أُنْبَعَهُ سِتًّا ﴾ هكذا ورد مؤنثا مع أن مميزه أيام وهي مذكر لان اسم العدد إذا لم يذكر مميزه جاز فيه الوجهان كما صرح به النحاة " مِنْ شَوَّال كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ " رواه مسلم ﴾ فيه دليـل على استحباب صوم ستة أيام من شوال وهو مذهب جماعة من الآل وأحمد والشافعي . وقال مالك : يكره صومها قال لأنه ما رأى أحداً من أهل العـلم يصومها ولئلا يظن وجوبها . الجواب أنه بعد ثبوت النص بذلك لا حـكم لهذه التعليلات وما أحسن ما قاله ابن عبد البر إنه لم يبلغ مالكا هـذا الحديث يعنى حديث مسلم . واعلم أن أجر صومها يحصل لمن صامها متفرقة أو متوالية ومن صامها عقيب العيد أو في أثناء الشهر . وفي سنن الترمذي عن ابن المبارك أنه اختار أن يكون ستة أيام من أول شوال وقد روى عرب ابن المبارك أنه قال من صام ستة أيام من شوال متفرقا فهو جائز . قلت : ولا دليل على اختيار كونها من أول شوال إذ من أتى بها في شوال في أي أيامه صدق عليه أنه أتبع رمضان ستا من شــوال وإنمــا شبهها بصيام الدهر لان الحسنة بعشر أمثالهــا فرمضان بعشرة أشهر وست من شوال بشهرين وليس في الحديث دليل على مشروعية صيام الدهر ويأتى بيانه في آخر الباب . واعـلم أنه قال التقي السبكي إنه قد طعن في هـذا الحديث من لا فهم له مغتراً بقبول الترمـذي إنه حسن يريد في رواية سعد بن سعيد الانصاري أخي يحبي بن سعيد . قلت ووجه الاغترار أن الترمذي لم يصفه بالصحة بل نالحسن وكأنه في نسخة والذي رأيناه في سنن الترمذي بعد سياقه للحديث مالفظه : قال أبو عيسي : حديث أبي أيوب حديث حسن صحيح ثم قال وسعد بن سعيد هو أخو يحي بن سعيد الأنصاري وقد تكلم بعض أهل الحديث في سعدد بن سعيد من قبل حفظه انتهى . قلت : قال ابن دحية إنه قال أحمد بن حنبل : سعد بن سعيد ضعيف الحديث وقال النسائي : ليس بالقوى وقال أبو حانم : لايجوز الاشتغال بحديث

سعد بن سعيد انتهى . ثم قال ابن السبكى وقد اعتنى شيخنا أبو محمد الدمياطى بجميع طرقه فأسنده عرب بضعة وعشربن رجلا رووه عن سعد بن سعيد وأكثرهم حفاظ ثفات منهم السفيانان وتابع سعد على روايته أخوه يحيى وعبد ربه وصفوان ابن سليم وغيرهم ورواه أيضا عن النبي صلى الله عليه وسلم ثوبان وأبو هربرة وجابر وابن عباس والبراء بن عازب وعائشة ولفظ ثوبان ومن صام رمضان فشهره بعشرة ومن صام ستة أيام بعدد الفطر فذلك صيام السنة • رواه أحمد والنسائى ه .

٣ - ﴿ وَعَنَ أَنِي سَعِيدَ الْحَدَرَى رَضَى الله عَنهُ قَالَ : قَالَ رَسُولَ الله صلى الله عليه وسلم «مَا مِنْ عَبْدِ يَصُومُ يَوْمًا فَسَبِيلِ اللهِ ﴾ هو إذا أطلق يراد به الجهاد ﴿ إِلَّا بَاعَدَ اللهُ بِذَلِكَ الْبَوْمِ عَنْ وَجَهِهِ النَّارَ سَبْعِينَ خَرِيفًا ، مَتَفَقَ عليه والله للسلم ﴾ فيه ذلالة على فضيلة الصوم في الجهاد مالم يضعف بسببه عن قتال عدة ه وكأن فضيلة ذلك لآنه جمع بين جهاد نفسه في طعامه وشرابه وشهوته وكني بقوله • باعد الله بينه وبين النار سبعين خريفا ، عن سلامته من عذابها .

١ - ﴿ وعن عائشة رضى الله عنها قالت : كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يصوم حتى نقول لايفطر ويفطر حتى نقول لا يصوم وما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم استكمل شهرا قط إلا رمضان وما رأيته فى شهر أكثر منه صياما فى شعبان : منفق عليه واللفظ لمسلم ﴾ فيه دليل على أن صومه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن مختصا بشهر دون شهر وأنه كان صلى الله عليه وسلم يسرد الصيام أحيانا ويسرد الفطر أحيانا ولعله كان يفعل ما يقتضيه الحال من تجرده عن الاشغال فيتابع الصوم ومن عكس ذلك فيتابع الإفطار . ودليل على أنه يخص شعبان بالصوم أكثر من غيره وقد نبهت عائشة على علة ذلك فأخرج يخص شعبان بالصوم أكثر من غيره وقد نبهت عائشة على علة ذلك فأخرج ألطبراني عنها ه أنه صلى الله عليه وسلم كان يصوم ثلاثة أيام فى كل شهر فربما أخر ذلك فيجتمع صوم السنة فيصوم شعبان ، وفيه ابن أبى لبلى وهو ضعيف أخر ذلك فيجتمع صوم السنة فيصوم شعبان ، وفيه ابن أبى لبلى وهو ضعيف أخر ذلك فيجتمع صوم السنة فيصوم شعبان ، وفيه ابن أبى لبلى وهو ضعيف أخر ذلك فيجتمع صوم السنة فيصوم شعبان ، وفيه ابن أبى لبلى وهو ضعيف أخر ذلك فيجتمع صوم السنة فيصوم شعبان ، وفيه ابن أبى لبلى وهو ضعيف أخر ذلك فيجتمع صوم السنة فيصوم شعبان ، وفيه ابن أبى لبلى وهو ضعيف أخر ذلك فيجتمع صوم السنة فيصوم شعبان ، وفيه ابن أبى لبلى وهو ضعيف أخر ذلك فيجتمع صوم السنة فيصوم شعبان ، وفيه ابن أبى لبلى وهو ضعيف أخر ذلك فيجتمع صوم السنة فيصوم شعبان ، وفيه ابن أبي لبلى وهو ضعيف أخر ذلك فيجتمع صوم السنة فيصوم شعبان ، وفيه ابن أبي المورد المورد

وقيل كان يصوم ذلك تعظيما لرمضان كما أخرجه الترمذى من حديث أنس وغيره: أنه سئل رسول الله صلى الله تعلى عليه وعلى آله وسلم أى الصوم أفضل ؟ فقال اشعبان تعظيما لرمضان ، قال الترمذى فيه صدقة بن موسى وهو عندهم ليس بالقوى وقيل كان يصومه لانه شهر يغفل عنه الناس بين رجب ورمضان ؛ كما أخرجه الفسائل وأبو داود وصححه ابن خزيمة عن أسامة بن زيد قال : قلت يا رسول الله لم أرك تصوم فى شهر من الشهور ما تصوم فى شعبان قال : " ذلك شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان وهو شهر ترفع فيه الاعمال إلى رب العالمين فأحب أن يرفع فيه على وأنا صائم ، قلت ويحتمل أنه كان يصومه لهذه الحكم كلها وقد عورض حديث " إن صوم شعبان أفضل الصوم بعد رمضان سوم المحتم " وأورد عليه حديث أبي هريرة مرفوعا « أفضل الصوم بعد رمضان صوم المحتم " وأورد عليه أنه لو كان أفضل لحافظ على الإكثار من صيامه وحديث عائشة يقتضى أنه كان أكثر صيامه فى شعبان فأجيب بأن تفضيل صوم المحترم بالنظر إلى الاشهر الحرم وفضل شعبان مطلقاً وأما عدم إكثاره لصوم المحترم فقال النووى لانه الحرم وفضل شعبان مطلقاً وأما عدم إكثاره لصوم المحترم فقال النووى لانه المحام على ذلك آخر عمره .

٥ - ﴿ وعن أبى ذرّ رضى الله عنه قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نصوم من الشهر ثلاثة أيام ﴾ وبينها بقوله ﴿ ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة . رواه النسائى والترمذى وصححه ابن حبان ﴾ الحديث ورد من طرق عديدة من حديث أبى هريرة بلفظ * فإن كنت صائما فصم الغرّ ! أى البيض * أخرجه أحمد والنسائى وابن حبان وفى بعض ألفاظه عند النسائى * فإن كنت صائما فصم البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة * وأخرج أصحاب السنن من حديث قتادة بن ملحان «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمرنا أن نصوم البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة بوقال : هى كهيئة الدهر ، وأخرج النسائى من حديث جرير مرفوعا * صيام ثلاثة أيام من كل شهر الدهر ، وأخرج النسائى من حديث جرير مرفوعا * صيام ثلاثة أيام من كل شهر

كصيام الدهر ثلاث الآيام البيض ، الحديث وإسناده صحيح ووردت أحاديت في صيام ثلاثة أيام من كل شهر مطلقة ومبينة بغير الثلاثة . وأخرج أصحاب السنن وصححه ابن خزيمة من حديث ابن مسعود : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصوم عدّة ثلاثة أيام من كل شهر ، وأخرج مسلم من حديث عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم من كل شهر ثلاثة أيام ما يبالى فى أى الشهر صام ، وأما المبينة بغسير الثلاث فهى ما أخرجه أبو داود والنسائى من حديث حفصة ، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم فى كل شهر ثلاثة أيام : الاثنين والخيس والاثنين من الجعة الآخرى ، ولا معارضة بين هذه الاحاديث فإنها كلها دالة على ندبية صوم كل ما ورد وكل من الرواة حكى ما اطلع عليه إلا أن ما أمر به وحث عليه ووصى به أولى وأفضل . وأما فعله صلى الله تعالى عليه وعلى ما أمر به وحث عليه ووصى به أولى وأفضل . وأما فعله صلى الله تعالى عليه وعلى البيض وللعلماء فى تعيين الثلاثة الآيام التى يندب صومها من كل شهر أقوال عشرة البيض وللعلماء فى تعيين الثلاثة الآيام التى يندب صومها من كل شهر أقوال عشرة البيض وللعلماء فى الشرح .

٧ - ﴿ وعن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم نهى عن صوم يومين يوم الفطر ويوم النحر ، متفق عليه ﴾ فيه دليل على تحريم صوم هذين اليومين لأن أصل النهى التحريم وإليه ذهب الجمهور فلو نذر صومهما لم يتعتمد نذره في الإظهر لأنه نذر بمعصية وقيل يصوم مكانهما عنهما

٨ _ ﴿ وَعَنْ نَبِيشَةً ﴾ بضم النون وفتح الباء الموحدة وسكون المثناة التحتية وشين معجمة يقال له نبيشة الحير س عمرو وقيسل ان عبد الله ﴿ الهٰذَلَى رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ﴿ أَيَّامُ النَّشْرِيقِ ﴾ وهي ثلاثة أيام بعد يوم النحر وقيـل يومان بعد النحر ﴿ أَيَّامُ أَكْلِ وَشُرْبٍ وذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ • رواه مسلم ﴾ وأخرجه مسلم أيضاً من حديث كعب بن مالك وابن حبان من حديث أبى هريرة والنسائي من حديث بشر بن سحيم وأصحاب السنن من حديث عقبة بن عامر والبزار من حديث ابن عمر ﴿ أيامِ التشريقِ أيامِ أكل وشرب وصلاة فلا يصومها أحد ، وأخرج أبو داود من حديث عمر في قصته ، أنه صلى الله عليه وسلم كان يأمرهم بإفطارها وينهاهم عن صيامها ، أي أيام التشريق . وأخرج الدارقطني من حديث عبد الله بن حذافة السهمي و أيام التشريق أيام أكل وشرب وبعال ، البعال مواقعة النساء والحديث وما سقناه في معناه دال على النهي عن صوم أيام التشريق وإنما اختلف هل هو نهى تحريم أو تنزيه فذهب إلى أنه للتحريم مطلقاً جماعة من السلف وغيرهم وإليـه ذهب الشافعي في المشهور وهؤلا. قالوا لايصومها المتمتع ولا غيره وجعلوه مخصصاً لقوله تعالى : (ثلاثة أيام في الحج) لأن الآية عامة فيها قبـل يوم النحر وما بعده والحديث خاص بأيام التشريق وإن كان فيـه عموم بالنظر إلى الحج وغيره فيرجع خصوصها لكونه مقصوداً بالدلالة على أنهـا ليست محلا للصوم وأن ذاتها باعتبار ماهي مؤهلة له كأنها منافية للصوم وذهبت الهــادوية إلى أنه يصومها المتمتع الفاقد للهدى كما يفيده سياق الآية ورواية ذلك عرب على عليه السلام قالوا ولا يصومها القارن والمحصر إذا فقـد الهدى . وذهب آخرون إلى أنه يصومها المتمتع ومن تعذر عليـه الهـدى المحصر والقارن لعموم الآبة ولما أفاده :

ه _ ﴿ وعن عائشة وابن عمر رضى الله عنهما قالا لم يرخص ﴾ بصيغة المجهول
 ﴿ فى أيام التشريق أن يُضمن إلا لمن لم يجد الهدى . رواه البخارى ﴾ فإنه أفاد أن

صوم أيام التشريق جائز رخصة لمن لم يجد الهدى وكان متمتعاً أو قارناً أو محصراً لإطلاق الحديث بناء على أن فاعل = يرخص ، هو رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنه مرفوع وفى ذلك أقوال ثلاثة : ثالثها أنه إن أضاف ذلك إلى عهده صلى الله عليه وسلم كان حجة وإلا فلا وقد ورد التصريح بالفاعل فى رواية للدارقطنى والطحاوى إلا أنها بإسناد ضعيف ولفظها • رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم للمتمتع إذا لم يجد الهدى أن يصوم أيام التشريق ، إلا أنه خص المتمتع فلا يكون حجة لاهل هذا القول وقد روى من فعل عائشة وأبى بكر وفتيا لعلى عليه السلام وذهب جماعة إلى أن النهى للننزيه وأنه يجوز صومها لـكل واحد وهو قول لاينهض عليه دليل.

• ١٠ ﴿ وعن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:

• لَا تَخُصُّوا لَيْسَلةَ الْجُمُعَةِ بِقِيمَا مِ مِنْ بَيْنِ اللَّيَالِي وَلَا تَخُصُّوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِصِيمَامٍ

مِنْ بَيْنِ الْأَيَّامِ * إِلَّا أَنْ يَكُونَ فَى صَوْمٍ يَصُومُهُ أَحَدُكُم * وواه مسلم ﴾
الحديث دليل على تحريم تخصيص ليلة الجمعة بالعبادة بصلاة وتلاوة غير معتادة إلا ما ورد به النص على ذلك كقراءة سورة الكهف فإنه ورد تخصيص ليلة الجمعة بقراءتها وسور أخر وردت بها أحاديث فيها مقال. وقد دل هذا بعمومه على عدم مشروعية صلاة الرغائب فى أول ليلة الجمعة من رجب ولو ثبت حديثها لكان مخصاً لها من عموم النهى لكن حديثها تكلم العلماء عليه وحكموا بأنه موضوع ودل على تحريم النفل بصوم يومها منه رداً قال ابن المنذر وحكموا بأنه موضوع ودل على تحريم النفل بصوم يومها منه رداً قال ابن المنذر يفرق بين العيد والجمعة بأن الإجماع منعقد على تحريم صوم العيد ولو صام قبله أو بعده . وذهب الجمهور إلى أن النهى عن إفراد الجمعة بالصوم من كل شهر ثلاثة أو بعده . وذهب الجمهور إلى أن النهى عن إفراد الجمعة بالصوم التذيه مستداين بحديث ابن مسعود • كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم من كل شهر ثلاثة أيام وقلها كان يفطر يوم الجمعة ، أخرجه الترمذي وحسنه فيكان فعدله صلى الله عايم وحسنه فيكان فعدله صلى الله

عليه وسلم قرينة على أن النهى ليس للتحريم وأجيب عنه بأنه يحتمل أنه كان يصوم يوما قبله أو بعده ومع الاحتمال لايتم الاستدلال . واختلف فى وجه حكمة تحريم صومه على أقوال أظهرها أنه يوم عيد كا روى من حديث أبي هريرة مرفوعا " يوم الجمعة يوم عيدكم " وأخرج ابن أبي شيبة بإسناد حسن عن على عليه السلام قال « من كان منكم متطوعا من الشهر فليصم يوم الجنيس ولا يصم يوم الجمعة فإنه يوم طعام وشراب وذكر ، وهذا أيضاً من أدلة تحريم صومه ولا يلزم أن يكون كالعيد من كل وجه فإنه تزول حرمة صومه بصيام يوم قبله ويوم بعده كا يفيده قوله ا

11 _ ﴿ وعن أَبِي هُرِيرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم و لَا يَصُومَنَ أَحَدُكُم وَ يَوْمَا لَبُعْدَه وسلم و لَا يَصُومَ يَوْمًا قَبْلَهُ أَوْ يَوْمًا لَبُعْدَه وسلم و لَا يَصُومَ يَوْمًا قَبْلَهُ أَوْ يَوْمًا لَبُعْدَه وسلم متفق عليه ﴾ فإنه دال على زوال تحريم صومه لحكمة لانعلبها فلو أفرده بالصوم وجب فطره كما يفيده ما أخرجه أحمد والبخارى وأبو داود من حديث جويرية أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل عليها في يوم جمعة وهي صائمة فقال لها والاصل في الله عليه وآله وسلم دخل عليها في يوم جمعة وهي صائمة فقال لها والاصل في الامر الوجوب.

١٢ – ﴿ وعنه ﴾ أى أبى هريرة رضى الله عنه ﴿ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال و إذا ا انتَصَفَ شَعْبَانُ فلا تَصُومُوا ، رواه الحنسة واستنكره أحمد ﴾ وصححه ابن حبان وغيره وإنما استنكره أحمد لانه من رواية العلاء بن عبد الرحمن . قلت وهو من رجال مسلم قال المصنف فى التقريب إنه صدوق وربما وهم والحديث دليل على النهى عن الصوم فى شعبان بعد انتصافه ولكنه مقيد بحديث وإلا أن يوافق صوما معتادا ، كما تقدم واختلف العلماء فى ذلك فذهب كثير من الشافعية إلى النحريم لهمذا النهى وقيل إنه يكره إلا قبل رمضان بيوم أو يومين فإنه محرم وقيل لايكره وقيل إنه مندوب وأن الحديث مؤول بمن يضعفه فإنه محرم وقيل لايكره وقيل إنه مندوب وأن الحديث مؤول بمن يضعفه فإنه محرم وقيل لايكره وقيل إنه مندوب وأن الحديث مؤول بمن يضعفه

الصوم وكأنهم استدلوا بحديث « أنه صلى الله عليه وسلم كان يصل شعبان برمضان ، ولا يخنى أنه إذا تعارض القول والفعل كان القول مقدما

١٣ _ ﴿ وعن الصاء ﴾ بالصاد المهملة ﴿ بنت بسر رضي الله عنها ﴾ بالموحدة مضمومة وسين مهملة اسمها بهية بضم الموحدة وفتح الهاء وتشديد المثناة التحتية وقيل اسمها بهيمة بزيادة الميم هي أخت عبد الله بن بسر روى عنها أخوها عبد الله ﴿ أَن رسـول الله صلى الله عليه وسـلم قال ﴿ لَا تَصُومُوا يَوْمَ السَّابِ ، إِلاَّ فِمَا انْفُترضَ عَلَيْكُ ۚ فَإِنْ لَمْ يَجِدُأُحَدُكُ ۚ إِلاَّ لَحَاءً ﴾ بفتح اللام فحاء مهملة ممدودة ﴿ عِنْبٍ ﴾ بكسر المهملة وفتح النون فموحدة الفاكهة المعروفة والمراد قشره ﴿ أَوْ تُحُودَ شَجَرَةٍ قَلْـيَمْضُغْهَا ، ﴾ أي يطعمها للفطر بها ﴿ رواه الخسة ورجاله ثقات إلا أنه مضطرب وقد أنكره مالك وقال أبو داود هو منسوخ ﴾ أما الاضطراب فلأنه رواه عبد الله ابن بسر عن أخته الصماء وقيل عن عبد الله وليس فيه ذكر أخته قيـل وليست هذه بعلة قادحة فإنه صحابى وقيل عنه عن أبيه بسر وقيل عن الصهاء عن عائشة قال النسائى هذا حديث مضطرب قال المصنف يحتمل أن يكون عند عبد الله عن أبيه وعن أخته وعند أخته بواسطة وهذه طريقة صحيحة وقد رجح عبد الحق الطريق الأولى وتبع فى ذلك الدارقطني لكن هذا التلون في الحديث الواحد بإسناد الواحد مع اتحاد المخرج يوهي الرواية وينتئ بقلة الضبط إلا أن يكون من الحفاظ المكثرين المعروفين بجمع طرق الحديث فلا يكون ذلك دالا على قلة الضبط وليس الأمر هنا كذلك بل اختلف فيه على الراوى أيضاً عن عبد الله بن بسر . وأما إنـكار مالك له فإنه قال أبو داود عن مالك إنه قال هذا كذب وأما قول أبى داود إنه منسوخ فلعله أراد أن ناسخه قوله:

1٤ – ﴿ وعن أم سلمة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر ما كان يصوم من الآيام يوم السبت ويوم الآحـد وكان يقول • إنَّهُمَا يَوْمَا عِيدٍ لِلْمُشْرِكِينَ فَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالَفَهُمْ ، أخرجه النسائي وصححه ابن خزيمة

وهذا لفظه ﴾ فالنهى عن صومه كان أول الأمر حيث كان صلى الله عليه وسلم يجب موافقة أهل الكناب ثم كان آخر أمره صلى الله عليه وسلم مخالفتهم كا صرح به الحديث نفسه وقيل بل النهى كان عن إفراده بالصوم إلا إذا صام ماقبله أو ما بعده وأخرج الترمذي من حديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم من الشهر السبت والاحد والاثنين ومن الشهر الآخر الثلاثاء والاربعاء والخنيس • وحديث الكتاب دال على استحباب صوم السبت والاحد مخالفة لاهل الكتاب وظاهره صوم كل على الانفراد والاجتماع .

10 _ ﴿ وعن أبى هريرة رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن صوم يوم عرفة بعرفة . رواه الخسة غير الترمذى وصححه ابن خزيمة والحاكم واستنكره العقبلي ﴾ لأن فى إسناده مهدما الهجرى ضعفه العقيلي وقال لا يتابع عليه والراوى عنه مختلف فيه ، قلت إ فى الحلاصة إنه قال ابن معين لا أعرفه وأما الحاكم فصحح حديثه وأقره الذهبي فى مختصر المستدرك ولم يعده من الضعفاء فى المعنى وأما الراوى عنه فإنه حوشب بن عبدل قال المصنف فى التقريب أنه نقة والحديث ظاهر فى تحريم صوم يوم عرفة بعرفة وإليه ذهب يحيى بن سعيد الانصارى وقال يجب إفطاره على الحاج وقبل لا بأس به إذا لم يضعف عن الدعاء ونقل عن الشافعي واختاره الخطابي والجهور على أنه يستحب إفطاره . وأما لا يدل تركه الصوم على تحريم . فم يدل لأن الإفطار هو الأفضل لأنه صلى الله عليه وسلم لا يفعل إلا الأفضل إلا أنه قد يفعل المفضول لبيان الجواز فيكون في حقه أفضل لما فيه من التشريع والتبليغ بالفعل ولكن الإظهر التحريم لانه أصل النهي .

17 = ﴿ وعن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم • لا صام من صام الأ بد ، متفق عليه ﴾ اختلف فى معناه قال شارح

المصابيح فسر هذا من وجهين أحدهما أنه على معنى الدعاء عليه زجراً له عن صنيعه والآخر على سبيل الإخبار والمعنى أنه بمـكابدة صورة الجوع وحرّ الظما لاعتياده الصوم حتى خف عليه ولم يفتقر إلى الصبر على الجهد الذي يتعلق به الثواب فـكأنه لم يصم ولم تحصل له فضيلة الصوم ويؤيد أنه للإخبار قوله:

١٧ _ ﴿ ولمسلم من حـديث أبى قتادة رضى الله عنه • لَا صَامَ وَلَا أَنْطَرَ . ﴾ ويؤيده أيضاً حديث الترمذي عنه بلفظ « لم يصم ولم يفطر ، قال ابن العربي إن كان دعاء فياويح من دعا عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإن كان معناه الخـبر فياويح من أخبر عنه النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يصم وإذا لم يصم شرعا فكيف يكتب له ثواب . وقد اختلف العلماء في صيام الآبد فقال بتحريمه طائفة وهو اختيار ابن خزيمة لهذا الحديث وما في معناه، وذهب طائفة إلى جوازه وهو اختيار ابن المتنذر وتأولوا أحاديث النهى عن صيام الدهر بأن المراد من صامه مع الأيام المنهى عنها من العيدين وأيام التشريق وهو تأويل مردود بنهيه صلى الله عليه وسلم لابن عمرو عن صوم الدهر وتعليله بأن لنفسه عليمه حقا ولاهله حقا ولضيفه حقاً ولقوله • أما أنا فأصوم وأفطر فمن رغب عن سنتي فليس مني ، فالتحريم هو الأوجه دليلا ومن أدلته ما أخرجه أحمـد والنسائى وابن خزيمة من حديث أبى موسى مرفوعا " من صام الدهر ضيقت عليه جهنم وعقد بيده " قال الجهور ويستحب صوم الدهر لمن لا يضعفه عن حق وتأولوا أحاديث النهي تأويلا غير راجح واستدلوا بأنه صلى الله عليه وسلم شبه صوم ست من شوال مع رمضان وشبه صوم ثلاثة أيام من كل شهر بصوم الدهر فلولا أن صاحبه يستحق الثواب لما شبه به . وأجيب بأن ذلك على تقدير مشروعيته فإنها تغنى عنه كما أغنت الخس الصلوات عن الخسين الصلاة التي قد كانت فرضت مع أنه لو صلاها أحد لوجوبها لم يستحق ثواباً بل يستحق العقاب نعم أخرج ابن السني من حديث أبي هريرة مرفوعاً • من صام الدهر فقد وهب نفسه من الله عز وجل ، إلا أنا لاندري ماصحته

باب الاعتكاف وقيام رمضان

الاعتكاف لغة لزوم الشيء وحبس النفس عليه وشرعا المقام في المسجد من شخص مخصوص على صفة مخصوصة و وقيام رمضان ، أي قيام لياليه مصليا أو تالياً قال النووى : قيام رمضان يحصل بصلاة التراويح وهو إشارة إلى أنه لا يشترط استغراق كل الليل بصلاة النافلة فيه ويأني مافي كلام النووى .

 إعن أبى هربرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال = مَنْ قَامَ رَمَضَانَ [مَمَانًا ﴾ أي تصديقاً بوعد الله للثواب ﴿ واحْتِسَابًا ﴾ منصوب على أنه مفعول لأجله كالذي عطف عليه أي طلباً لوجه الله وثوامه والاحتساب من الحسب كالاعتداد من العدد وإنما قيل فيمن ينوى بعمله وجه الله احتسبه لأنه له حينئذ أن يعتد عمله فجعل في حال مباشرة الفعل كأنه معتد به قاله في النهاية ﴿ غُفِرَ لَهُ ۗ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذُنْهِ * مَتْفَقَ عَلَيْه ﴾ يحتمل أنه يريد قيام جميع لياليه وأن من قام يعضها لا يحصل له ماذكره من المغفرة وهو الظاهر وإطلاق الذنب شامل للكبائر والصغائر وقال النووى المعروف أنه يختص بالصغائر وبه جزم إمام الحرمين ونسبه عياض لاهل السنة وهو مبنى على أنها لا تغفر الكبائر إلا بالتوبة وقد زاد النسائى في روايته « ماتقدّم وما تأخر » وقد أخرجها أحمد وأخرجت من طريق مالك وتقدّم معنى مغفرة الذنب المتأخر . والحديث دليل على فضيلة قيام رمضان والذي يظهر أنه يحصل بصلاة الوتر إحدى عشرة ركعة كما كان صلى الله عليه وسلم يفعله في رمضان وغيره كما سلف في حديث عائشة . وأما التراويح على ما اعتيد الآن فلم تقع في عصره صلى الله عليه وسلم إنما كان ابتدعها عمر في خلافته وأم أبيا أن بجمع بالناس واختلف في القدر الذي كان يصلي به أتى فقيل كان يصلي بهم إحدى عشرة ركعة وروىإحدى وعشرونوروي عشرون ركعة وقيل ثلاث وعشرون وقيل غير ذلك وقد قدمنا تحقيق ذلك .

٣ – ﴿ وعن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل العشر أي العشر الاخيرة من رمضان ﴾ هـذا التفسير مدرج من كلام الراوى ﴿ شَدَّ مَنْزُرُهُ ﴾ أي اعتزل النساء ﴿ وأحيا ليله وأيقظ أهله . متفق عليه ﴾ وقيل في تفسير « شد مئزره ، أنه كنانة عن التشمير للعبادة قيل ويحتمل أن يكون المعنى أنه شد مئزره جمعه فلم يحالمه واعتزل النساء وشمر للعبادة إلا أنه يبعده ما روى عن على رضي الله عنه بلفظ « فشد مئزره واعتزل النساء ، فإن العطف يقتضي المغارة وإيقاع الإحياء على الليـل مجاز عقلي لكونه زمانا للإحياء نفسه والمراد به السهر وقوله • أيقظ أهله ، أى للصلاة والعبادة وإنما خص بذلك صلى الله عليه وسلم آخر رمضان لقرب خروج وقت العبادة فيجتهد فيه لأنه خاتمة العمل ، والأعمال بخو أتيمها ٣ _ ﴿ وعنها ﴾ أى عائشة رضى الله عنها ﴿ أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان حتى توفاه الله عز وجل ثم اعتكف أزواجه من بعـده . متفق عليه ﴾ فيه دليل على أن الاعتكاف سـنة واظب عليهــا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأزواجه من بعـده قال أبو داود عن أحمد لا أعلم عن أحد من العلماء خلافا أن الاعتمكاف مسنون وأما المقصود منه فهو جمع القلب على الله تصالى بالخلوة مع خلق المعدة والإفبال عليه نعالى والتنعم بذكره والإعراض عما عداه .

٤ _ ﴿ وعنها ﴾ أى عائشة رضى الله عنها ﴿ قالت كان النبى صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يعتكف صلى الفجر ثم دخل معتكفه . متفق عليه ﴾ فيه دليل على أن أول وقت الاعتكاف بعد صلاة الفجر وهو ظاهر فى ذلك وقد خالف فيه من قال إنه يدخل المسجد قبل طلوع الفجر إذا كان معتكفاً نهاراً وقبل غروب الشمس إذا كان معتكفاً ليلا وأول الحديث بأنه كان يطلع الفجر وهو صلى الله عليه وسلم فى المسجد ومن بعد صلاته الفجر يخلو بنفسه فى المحل الذى أعده لاعتكافه . قلت : ولا يخنى أبعده فإنها كانت عادته صلى الله عليه وسلم أنه لا يخرج

من منزله إلا عند الإقامة .

٥ _ ﴿ وعنها ﴾ أى عائشة رضى الله عنها ﴿ قالت إن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليُدخل على رأسه وهو فى المسجد فأرجِّله وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة إذا كان معتكفاً . متفق عليه واللفظ للبخارى ﴾ فى الحديث دليل على أنه لا يخرج المعتكف من المسجد بكل بدنه وأن خروج بعض بدنه لا يضر وفيه أنه يشرع للمعتكف النظافة والفسل والحلق والتزين وعلى أن العمل اليسير من الافعال الخاصة بالإنسان يحوز فعلها وهو فى المسجد وعلى جواز استخدام الرجل لزوجته وقوله = إلا لحاجة = يدل على أنه لا يخرج المعتكف من المسجد إلا للأمر الضرورى والحاجة فسرها الزهرى بالبول والغائط وقد اتفق على استثنائهما واختلف فى غيرهما والحجامة ونحوهما .

آ ـ ﴿ وعنها ﴾ أى عائشة رضى الله عنها ﴿ قالت السنة على المعتكف أن لا يعود مريضا ولا يشهد جنازة ولا يمس امرأة ولا يباشرها ولا يخرج لحاجة إلا لما لابد له منه ﴾ مما سلف ونحوه ﴿ ولا اعتكاف إلا بصوم ولا اعتكاف إلا بل بمسجد جامع . رواه أبو داود ولا بأس برجاله إلا أن الراجح وقف آخره ﴾ من قولها « ولا اعتكاف إلا بصوم » وقال المصنف : جزم الدارقطنى أن القدر الذى من حديث عائشة قولها « لا يخرج لحاجة » وما عداه ممن دونها أن القدر الذى من حديث عائشة قولها « لا يخرج لحاجة » وما عداه ممن دونها انتهى من فتح البارى وهنا قال إن آخره موقوف ، وفيه دلالة على أنه لا يخرج المعتكف لشيء مما عينته هذه الرواية وأنه أيضاً لا يخرج لشهود الجمعة وأنه إن فعل أى ذلك بطل اعتكافه وفى المسئلة خلاف كبير ولكن الدليل قائم على ماذكرناه . وأما اشتراط الصوم ففيه خلاف أيضا وهذا الحديث الموقوف دال على اشتراطه وفيه أحاديث منها فى نني شرطيته ومنها فى إثبانه والكل لا ينهض حجة إلا أن الاعتكاف عرف من فعله صلى الله عليه وسلم ولم يعتكف إلا

صائماً. واعتكافه فى العشر الأول من شوال الظاهر أنه صامها ولم يعتكف إلا من ثانى شوال لآن يوم العيد يوم شغله بالصلاة والخطبة والخروج إلى الجبانة إلا أنه لا يقوم بمجرد الفعل حجة على الشرطية وأما اشتراط المسجد فالأكثر على شرطيته إلا عن بعض العلماء والمراد من كونه جامعا أن تقام فيه الصلوات وإلى هذا ذهب أحمد وأبو حنيفة. وقال الجمهور يجوز فى كل مسجد إلا لمر تلزمه الجمعة فاستحب له الشافعى الجامع وفيه مثل ما فى الصوم من أنه صلى الله عليه وسلم لم يعتكف إلا فى مسجده وهو مسجد جامع ومن الاحاديث الدالة على عدم شرطيسة الصيام قوله:

٧ ــ ﴿ وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «كَيْسَ عَلَى اللهُ عَلَيه وسلم قال «كَيْسَ عَلَى اللهُ عُتَكَفّ صِيَامٌ إلا الله الله الله على والحاكم والراجح وقفه أيضاً ﴾ على ابن عباس قال البيهتى الصحيح أنه موقوف ورفعه وهم . قلت : وللاجتهاد فى هذا مسرح فلا يقوم دليلا على عدم الشرطية . وأما قوله = إلا أن يجعله على نفسه ، فالمراد أن ينذر الصوم .

٨ - ﴿ وعن ابن عمر رضى الله عنهما أن رجالا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ﴾ قال المصنف لم أقف على تسمية أحد من هؤلاء وقوله ﴿ أروا ﴾ بضم الهمزة على البناء للمجهول ﴿ ليلة القدر في المنام ﴾ أى قبل لهم في المنام هي ﴿ وَيَ اللّٰهِ الله عليه وسلم ﴿ أَرَى ﴾ بضم الهمزة أى أظن ﴿ رُوْ يَاكُم ۗ قَدْ تَوَاطَأَتُ ﴾ أى توافقت لفظا ومعنى ﴿ في السَّبْعِ الْأُواخِرِ وَهَ السَّبْعِ الْأُواخِرِ عَمله من حديث ابن عمر مرفوعا ﴿ النَّسُوها في العشر الأواخر فإن ضعف أحدكم من حديث ابن عمر مرفوعا ﴿ النَّسُوها في العشر الأواخر فإن ضعف أحدكم أو عجز فلا يغلبن على السبع البواقي ﴾ وأخرج أحمد: رأى رجل أن ليلة القدر ليلة سبع وعشرين أو كذا فقال النبي صلى الله عليه وسلم ﴿ التمسوها في العشر البواقي في الوتر منها ﴾ وروى أحمد من حديث على مرفوعا ﴿ إن غلبتم فلا تغلبوا

على السبع البواق • وجمع يين الروايات بأن العشر للاحتياط منها وكذلك السبع والتسع لآن ذلك هو المظنة وهو أقصى ما يظنّ فيه الإدراك . وفى الحديث دليـل على عظم شأن الرؤيا وجواز الاستناد إليها فى الامور الوجودية بشرط أن لا تخالف القواعد الشرعية .

ه _ ﴿ وعن معاوية بن أبى سفيان رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال فى ليلة القدر = كَيْلَةُ سَبْع وعشرينَ = رواه أبو داود ﴾ مرفوعا ﴿ والراجح وقفه ﴾ على معاوية وله حكم الرفع ﴿ وقد اختلف فى تعيينها على أربعين قولا ، أوردتها فى فتح البارى ﴾ ولا حاجة إلى سردها لان منها ما ليس فى تعيينها كالقول بأنها رفعت والقول بإنكارها من أصلها فإن هذه عدها المصنف من الاربعين وفيها أقوال أخر لا دليل عليها . وأظهر الاقوال أنها فى السبع الاواخر وقال المصنف فى فتح البارى بعد سرده الاقوال ؛ وأرجحها كلها أنها فى وتر العشر الاواخر وأنها نى فتح البارى بعد سرده الاقوال ؛ وأرجاها أوتار الوتر عنمد الشافعية إحدى وعشرون أو ثالث وعشرون على ما فى حديثى أبى سعيد وعبد الله بن أنيس وأرجاها عند الجهور ليلة سبع وعشرين .

حديث أبى هريرة بلفظ « من يقم ليلة القدر فيوافقها » قال النووى أى يعلم أنها ليلة القدر ويحتمل أن يراد أن يوافقها فى نفس الأمر وإن لم يعلم هو ذلك ورجح هذا المصنف قال ولا أنكر حصول الثواب الجزيل لمن قام لابتغاء ليلة القدر وإن لم يوافق لها وإنما الكلام فى حصول الثواب المعين الموعود به وهو مغفرة ما تقدم من ذنبه .

١١ _ ﴿ عَنِ أَبِّي سَعِيدُ الْحُدْرِي رَضِّي الله عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى الله عليه وسلم ﴿ لَا تَشَدُّ ﴾ بضم الدال المهملة على أنه نني ويروى بسكونهـا على أنه نهى ﴿ الرَّحَالُ ﴾ جمع رحل وهو للبعير كالسرج للفرس وشدّه هنا كناية عن السفر لأنه لازمه غالبًا ﴿ إِلاَّ إِلَى ثُلَا ثَةِ مَسَاجِدَ : الْمُسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ أي المحرم ﴿ ومَسْجِدِي هذا والْمُسْجِدِ الْأَقْصَى • مَنْفَقَ عَلَيهُ إِنَّ الْحَالُ هَذَا الْحَدَيثُ فَي بَابُ الْاعْتَكَافُ لأنه قد قيل لا يصح الاعتكاف إلا في الثلاثة المساجد ثم المراد بالنفي النهي مجازاً كأنه قال لا يستقيم شرعا أن يقصد بالزيارة إلا هذه البقاع لاختصاصها بما اختصت به من المزية التي شرفها الله تعالى بها . والمراد من المسجد الحرام هو الحرم كله لما رواه أبو داود الطيالسي من طريق عطاء : أنه قيـل له هـذا الفضل في المسجد الحرام وحده أم في الحرم؟ قال « بل في الحرم كله ، ولأنه لما أراد صلى الله تمالى عليه وعلى آله وسلم التعيين للبسجد قال = مسجدى هذا = والمسجد الأقصى بيت المقدس سمى بذلك لأنه لم يكن وراءه مسجد كما قاله الزمخشري . والحديث دليل على فضيلة المساجد هذه ودل بمفهوم الحصر أنه يحرم شد الرحال لقصد غير الثلاثة كزيارة الصالحين أحياء وأموانا لفصد التقرب ولقصد المواضع الفاضلة لقصد التبرك بهما والصلاة فيهما وقد ذهب إلى هذا الشيخ أبو محمد الجويني وبه قال القاضي عياض وطائفة ويدل عليه ما رواه أصحاب السنن من إنكار أى بصرة الغفاري على أبي هريرة خروجه إلى الطور وقال : لو أدركتك قبــل أن تخرج ماخرجت، واستدل بهذا الحديث؛ ووافقه أبو هريرة، وذهب الجهور

إلى أن ذلك غير محرم واستدلوا بما لا ينهض وتأولوا أحاديث الباب بتآويل بعيدة ولا ينبغى التأويل إلا بعد أن ينهض على خلاف ما أولوه الدليل وقد دل الحديث على فضل المساجد الثلاثة وأن أفضلها المسجد الحرام لان التقديم ذكراً يدل على مزية المقدم ثم مسجد المدينة ثم المسجد الاقصى وقد دل لحنا أيضاً ما أخرجه البزار وحسن إسناده من حديث أبى الدرداء مرفوعا الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة والصلاة في مسجدى بألف صلاة والصلاة في بيت المقدس بخمسائة صلاة وفي معناه أحاديث أخر . ثم اختلفوا هل الصلاة في بيت المقدس بخمسائة صلاة وفي معناه أحاديث أخر . ثم اختلفوا الطحاوى وغيره إنها تخص بالفروض لقوله صلى الله عليه وسلم وأفضل الصلاة الطحاوى وغيره إنها تخص بالفروض لقوله صلى الله عليه وسلم وأفضل الصلاة عام فيشمل النافلة إلا أن يقال إن لفظ الصلاة إذا أطلق لا يتبادر منه إلا الفريضة فلا يشملها .

كتاب الحج

الحج بفتح الحاء المهملة وكسرها لغتان وهو ركن من أركان الإسلام الخسة بالاتفاق. وأول فرضه سنة ست عند الجهور واختار ابن القيم فى الهدى أنه فرض سنة تسع أو عشر وفيه خلاف .

بيان فضله وبيان من فرض عليه

١ _ ﴿ عن أَبَّى هُرِيرَةَ رضي الله عنه أَن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا ، والْحَجُّ الْمَابُرُورُ ﴾ قيل هو الذي لا يخالطه شي. من الإثم ورجحه النووي وقيـل المقبول وقيل هو الذي تظهر ثمرته على صاحبه بأن يكون حاله بعده خيراً من حاله قبله . وأخرج أحمد والحاكم مر. حديث جابر : قيل يا رسول الله ما برّ الحج قال « إطعام الطعام وإفشاء السلام * وفي إسناده ضعف ولو ثبت لتعين به التفسير ﴿ لَيْسَ لَهُ جَزَاءُ ۗ إِلَّا الْجَنَّةَ * متفق عليه ﴾ العمرة لغة الزيارة وقيل القصد وفي الشرع إحرام وسعى وطواف وحلق أو تقصير سميت بذلك لأنه يزار بهـا البيت ويقصد وفي قوله • العمرة إلى العمرة ، دليل على تكرار العمرة وأنه لا كراهة في ذلك ولا تحديد بوقت. وقالت المالكية : يكره في السنة أكثر مر. عمرة واحدة واستدلوا له بأنه صلى الله عليه وسلم لم يفعلها إلا من سنة إلى سنة وأفعاله صلى الله عليه وسلم تحمل عندهم على الوجوب أو الندب . وأجيب عنه : بأنه علم من أحواله صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يترك الشيء وهو يستحب فعله ليرفع المشقة عن الأمة وقد ندب إلى ذلك بالقول - وظاهر الحديث عموم الأوقات في شرعيتها وإليه ذهب الجمهور وقيل إلا للمتلبس بالحج وقيــل إلا أيام التشريق وقيــل ويوم عرفة وقيل إلا أشهر الحج لغير المتمتع والقارن والأظهر أنها مشروعة مطلقا وفعله صلى الله عليه وسلم لها في أشهر الحج يرد قول من قال بكراهتها فيها فإنه صلى الله عليه وسلم لم يعتمر عمره الاربع إلا في أشهر الحج كما هو معلوم وإن كانت العمرة الرابعة في حجه فإنه صلى الله عليه وسلم حج قارنا كما قظاهرت عليه الادلة وإليه ذهب الائمة الاجلة.

٢ - ﴿وعن عائشة رضى الله عنها قالت: قلت يا رسول الله على النساء جهاد؟ ﴾ هو إخبار يراد به الاستفهام ﴿ قال = نَعَمْ عَلَمْهِنَ جِهَادُ لَا قِتَالَ فِيهِ ﴾ كأنها قالت ما هو؟ فقال ﴿ الْحَجُّ والْدُمْرَةُ = ﴾ أطلق عليهما لفظ الجهاد بجازا شبههما بالجهاد وأطلقه عليهما بجامع المشقة وقوله ﴿ لا قتال فيه ﴾ إيضاح للمراد وبذكره خرج عن كونه استعارة والجواب من الاسلوب الحكيم ﴿ رواه أحمد وابن ماجه واللفظ له ﴾ أى لابن ماجه ﴿ وإسناده صحيح وأصله فى الصحيح ﴾ أى فى صحيح المراد به البخارى أو أراد بذلك البخارى وأفادت عبارته أنه إذا أطلق الصحيح المراد به البخارى أو أراد بذلك ما أخرجه البخارى من حديث عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت يا رسول الله نرى الجهاد أفضل العمل أفلا نجاهد؟ قال = لا ؛ لكن أفضل الجهاد حج مبرور ، وأفاد تقييد إطلاق رواية أحمد للحج وأفاد أن الحج والعمرة تقوم مقام الجهاد في حق النساء وأفاد أيضا بظاهر = أن العمرة واجبة إلا أن الحديث الآتى بخلافه وهو :

٣ - ﴿ وعن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم أعرابي بفتح الهمزة نسبة إلى الاعراب وهم سكان البادية الذين يطلبون مساقط الغيث والكلا سواء كانوا من العرب أو من مواليهم والعربي من كان نسبه إلى العرب ثابتاً وجمعه أعراب ويجمع الاعرابي على الاعراب والاعارب ﴿ فقال : يا رسول الله أخبرني عن العمرة ﴾ أى عن حكمها كما أفاده ﴿ أواجبة هي ؟ قال الله أى لا نجب وهو من الاكتفاء ﴿ وأن تَعْتَمِرَ خَيْرٌ لَكَ الله أى من

تركها والآخيرة في الآجر تدل على ندبها وأنها غير مستوية الطرفين حتى تكون من المباح والإتيان بهذه الجلة لدفع ما يتوهم أنها إذا لم تجب ترددت بين الإباحة والندب بل كان ظاهرا في الإباحة لآنها الآصل فأبان بها ندبها ﴿ رواه أحمد والترمذي ﴾ مرفوعا ﴿ والراجح وقفه ﴾ على جابر فإنه الذي سأله الاعرابي وأجاب عنه وهو مما للاجتهاد فيه مسرح ﴿ وأخرجه ابن عدى من وجه آخر ﴾ وذلك أنه رواه من طريق أبي عصمة عن ابن المنكدر عن جابر ، وأبو عصمة كذبوه ضعيف ﴾ لأن في إسناده أبا عصمة وفي إسناده عند أحمد والترمذي أيضا الحجاج بن أرطاة وهو ضعيف . وقد روى ابن عدى والبهتي من حديث عطاء عن جابر «الحج والعمرة فريضتان ، وسيأتي بما فيه ، والقول بأن حديث جابر المذكور صححه الترمذي مردود بما في الإمام أن الترمذي لم يزد على قوله حسن في جميع الروايات عنه وأفرط ابن حزم فقال إنه مكذوب باطل وفي الباب أماديث لا تقوم بها حجة . و فقل الترمذي عن الشافعي أنه قال : ليس في العمرة شيء ثابت أنها تطوع ؛ وفي إيجابها أحاديث لا تقوم بها الحجة كديث عائشة الماضي وكالحديث :

عن ابن عباس إنها الهرينتها في كتاب الله (وأنموا الحيج والعمرة لله) ووصله عنه الشافعي وغيره وصرح البخاري بالوجوب عليه بقوله • باب وجوب العمرة وفضلها • وساق خبر ابن عمر وابن عباس واستدل غيره للوجوب بحديث دحج عن أبيك واعتمر • وهو حديث صحيح قال الشافعي لا أعلم في إيجاب العمرة أجود منه . وإلى الإيجاب ذهبت الحنفية لما ذكر من الادلة وأما الاستدلال بقوله تعالى (وأتموا الحج والعمرة لله) فقد أجيب عنه بأنه لايفيد إلا وجوب الإنمام وهو متفق على وجوبه بعمد الإحرام بالعمرة ولو تطوعا . وذهبت الشافعية إلى أن العمرة فرض في الاظهر . والادلة لاتنهض عند التحقيق على الإيجاب الذي الاصل عدمه

 أن كثيراً من الناس يقدرون على المشى وأيضاً فإن الله قال فى الحج (من استطاع إليه سبيلا) إما أن يعنى القدرة المعتبرة فى جميع العبادات وهو مطلق المكنة أو قدرا زائداً على ذلك فإن كان المعتبر هو الأول لم يحتج إلى هذا التقييد كما لم يحتج إليه فى آية الصوم والصلاة فعلم أن المعتبر قدر زائد فى ذلك وليس هو إلا المال وأيضاً فإن الحج عبادة مفتقرة إلى مسافة فافتقر وجوبها إلى ملك الزاد والراحلة كالجهاد ودليل الأصل قوله (ولا على الذين لايحدون ماينفقون حرج) إلى قوله (ولا على الذين إذا ما أتو ك لتحملهم) الآية انتهى . وذهب ابن الزبير وجماعة من التابعين إلى أن الاستطاعة هى الصحة لاغير لقوله تعالى (وتزودوا فإن خير الزاد التقوى) فإنه فسر الزاد بالتقوى . وأجيب بأنه غير مراد من الآية كما يدل له سبب تزولها . وحديث الباب يدل أنه أريد بالزاد الحقيقة وهو وإن ضعفت لم طرقه فكثرتها تشد ضعفه والمراد به كفاية فاضلة عن كفاية من يعول حتى يعود دقوله صلى الله عليه وسلم • كفي بالمرء إثما أن يضيع من يعول ، أخرجه أبو داود . ويجزئ الحج وإن كان المال حراما ويأثم عند الأكثر . وقال أحمد : لابحزئ .

7 _ ﴿ وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن الذي صلى الله عليه وسلم لق الله عليه وسلم ويحتمل أنه قال عياض يحتمل أنه لقيهم ليلا فلم يعرفوه صلى الله عليه وسلم ويحتمل أنه نهاراً ولكنهم لم يروه قبل ذلك ﴿ ركبا بالروحاء ﴾ براء مهملة وبعد الواو حاء مهملة بزنة حمراء محل قرب المدينة ﴿ فقال * مَنِ الْقَوْمُ * فقالو المسلمون فقالوا من أنت فقال * رَسُولُ الله ، فرفعت اليه امرأة صبيا فقالت : ألهذا حج قال * تَعَمْ ولكِ أَجْرُ ، ﴾ بسبب حملها وحجهابه أو بسبب سؤالها عن ذلك الأمر أوبسبب الأمرين ﴿ أخرجه مسلم ﴾ والحديث دليل أنه يصح حج الصبي وينعقد سواء كان بميزاً أم لا حيث فعل وليه عنه مايفعل الحاج وإلى هذا ذهب الجمهور ولكنه لايجزئه عن حجة الإسلام لحديث ابن عباس * أيما غلام حج به أهله ثم بلغ فعليه حجة أخرى *

أخرجه الخطيب والضياء المقدسي من حديث ابن عباس وفيه زيادة. قال القاضي أجمعوا على أنه لا يجزئه إذا بلغ عن فريضة الإسلام إلا فرقة شذت فقالت يجزئه لقوله • نعم • فإن ظاهره أنه حج والحج إذا أطلق يتبادر منه ما يسقط الواجب ولكن العلماء ذهبوا إلى خلاف ذلك قال النووى: والولى الذي يحرم عن الصبي إذا كان غير مميز هو ولى ماله وهو أبوه أو جده أو الوصى أى المنصوب من جهة الحاكم وأما الام فلا يصح إحرامها عنه إلا أن تكون وصية عنه أو منصوبة من جهة الحاكم وقيل يصح إحرامها وإحرام العصبة وإن لم يكن لهم ولاية المال وصفة إحرام الولى عنه أن يقول بقلبه جعلته محرما .

٧ _ ﴿ وعنه ﴾ أى ابن عباس ﴿ رضى الله عنه قالكان الفضل بن عباس رديف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ﴾ أي في حجة الوداع وكان ذلك في مني ﴿ فِجاءت امرأة من خثعم ﴾ بالخاء المعجمة مفتوحة فمثلثة ساكنة فعين مهملة قبيلة معروفة ﴿ فجمل الفضل ينظر اليها وتنظر اليه وجعل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يصرف وجه الفضل إلى الشق الآخر فقالت : يا رسول الله إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي، حال كونه ﴿شيخا﴾ منتصب على الحال وقوله ﴿ كبيرا ﴾ يصح صفة ولا ينافي اشتراط كون الحال نكرة إذ لا يخرجه ذلك عنها ﴿ لا يُثبت ﴾ صفة ثانية ﴿ على الراحلة ﴾ يصم صفة أيضا ويحتمل الحال ووقع فى بعض ألفاظه « وإن شددته خشيت عليه ، ﴿ أَفَأَحِجِ ﴾ نيابة ﴿ عنه قال « لَغَمْ ، ﴾ أى حجى عنه ﴿ وَذَلَكَ ﴾ أي جميع ما ذكر ﴿ في حجة الوداع . متفق عليه واللفظ للبخاري ﴾ في الحديث روايات أخر فني بعضها أن السائل رجل وأنه سأل " هل يحج عن أمه " فيجوز تعدد القضية وفى الحديث دليل على أنه يجزئ الحج عن المكلف إذا كان مأيوسا منه القدرة على الحج بنفسه مثل الشيخوخة فإنه مأيوس زوالهــا وأما إذا كان عدم القدرة لأجل مرض أو جنون يرجى برؤهما فلا يصحوظاهر الحديث مع الزيادة أنه لا بد في صحة التحجيج عنه من الامرين عدم ثباته على الراحلة والخشية من الضرر

عليه من شده فمن لا يضره الشد كالذي يقدر على المحفة لا يجزئه حج الغير إلا أنه ادعى في البحر الإجماع على أن الصحة وهي التي يستمسك معها قاعـدا شرط بالإجماع فإن صح الإجماع فذاك وإلا فالدليل مع مر. ذكرنا . قيل ويؤخذ من الحديث أنه إذا تبرع أحد بالحج عن غيره لزمه الحج عن ذلك الغير وإن كان لا يجب عليه الحج ووجهه أن المرأة لم تبين أن أباها مستطيع بالزاد والراحلة ولم يستفصل صلى الله عليه وسلم عن ذلك ورد هذا بأنه ليس فى الحديث إلا الإجزاء لا الوجوب فلم يتعرض له وبأنه يجوز أنهـا قد عرفت وجوب الحج على أبيها كما بدل له قولها : فريضة الله على عباده في الحج. فإنها عبارة دالة على علمها بشرط دليل الوجوب وهو الاستطاعة . واتفق القائلون بإجزاء الحج عن فريضة الغير بأنه لا يجزئ إلا عن موت أو عدم قدرة من عجز ونحوه بخلافالنفل فإنه ذهب أحمد وأبو حنيفة الى جواز النيابة عن الغير فيه مطلقاً للتوسيع فى النفل وذهب بعضهم إلى أن الجبم عن فرض الغير لا يجزئ أحدا وأن هذا الحكم بختص بصاحبة هذه القصة وإن كان الاختصاص خلاف الأصل إلا أنه استدل بزيادة رويت في الحديث بلفظ • حجى عنه وليس لاحد بعدك ، ورد بأن هذه الزيادة رويت بإسناد ضعيف وعن بعضهم أنه يختص بالولد وأجيب عنه بأن القياس عليه دليل شرعي وقد نبه صلى الله عليه وسلم عن العلمة بقوله في الحديث • فدن الله أحق بالقضاء ، كما يأتى فجمله دَيْنا والدين يصح أن يقضيه غير الولد بالاتفاق وما يأتى من حديث شبرمة.

۸ - ﴿ وعنه ﴾ أى عن ابن عباس رضى الله عنه ﴿ أن امرأة ﴾ قال المصنف لم أقف على اسمها ولا اسم أمها ﴿ من جهينة ﴾ بضم الجيم بعدها مثناة تحتية فنون اسم قبيلة ﴿ جاءت إلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم فقالت إن أى نذرت أن تحج ولم تحج حتى ماتت أفاحج عنها ؟ قال ﴿ نَعَمْ حُجّى عَنْهَا أَرَا يْتِ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكِ دَيْنُ أَكُنْتِ قَاضِيَتَهُ ؟ آقْضُوا اللهَ فَالله أَحَقُ بِالْوَفَاء ، رواه البخارى ﴾ دَيْنُ أَكْنُتِ قَاضِيَتَهُ ؟ آقْضُوا اللهَ فَالله أَحَقُ بِالْوَفَاء ، رواه البخارى ﴾

الحديث دليـل على أن الناذر بالحج إذا مات ولم يحج أجزأه أن يحج عنه ولده وقريبه ويجزئه عنه وإن لم يكن قد حج عن نفسه لآنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يسألها حجت عن نفسها أم لا ولانه صلى الله عليه وسلم شبهه بالدين وهو يجوز أن يقضى الرجل دين غيره قبل دينه ورد بأنه سيأتى في حديث شبرمة ما يدل على عدم إجزاء حج من لم يحج عن نفسه وأما مسئلة الدين فإنه لابجوز له أن يصرف ماله إلى دين غيره وهو مطالب بدين نفسه وفى الحديث دليل على مشروعية القياس وضرب المثل ليكون أوقع في نفس السامع وتشبيه المجهول حكمه بالمعلوم فإنه دل أن قضاء الدبن عن الميت كان معلوما عندهم متقرّراً ولهذا حسن الإلحاق به . ودل على وجوب التحجيج عن الميت سواء أوصى أم لم يوص لأن الدين بجب قضاؤه مطلقاً وكذا سائر الحقوق المالية من كفارة ونحوها. وإلى هـذا ذهب ابن عباس وزيد بن ثابت وأبو هريرة والشافعي . ويجب إخراج الاجرة من رأس المال عندهم وظاهره أن يقدم على دين الآدمي وهو أحد أقوال الشافعي ولا يعارض ذلك قوله تعالى : (وأن ليس للإنسان إلا ماسعي) الآية لأن ذلك عام خصه هذا الحديث أو لأن ذلك في حق الكافر وقيل اللام في الآية بمعنى على أى ليس عليمه ، مثل (ولهم اللعنة) أي عليهم وقد بسطنا القول في هذا في حواشي ضوء النهار .

ه _ ﴿ وعنه ﴾ أى عن ابن عباس ﴿ رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ أَيُّمَا صَبَى ۖ حَجَّ ثُمَّ بَلَـغَ الْحِنْثَ ﴾ بكسر الحاه المهملة وسكون النون فمثلثة أى الإثم أى بلغ أن يكتب عليه حنثه ﴿ فَعَلَـيْهِ أَنْ يَحُجَّ حَجَّةً أُخْرَى ، رواه ابن أبي شيبة والبيهق وأيَّمَا عَبْدٍ حَجَّ ثُمَّ أَعْتِقَ فَعَلَـيْهِ أَنْ يَحُجَّ حَجَّةً أُخْرَى ، رواه ابن أبي شيبة والبيهق ورجاله ثقات إلا أنه اختلف فى رفعه والمحفوظ أنه موقوف ﴾ قال ابن خزيمة الصحيح أنه موقوف وللمحدثين كلام كثير فى رفعه ووقفه وروى محمد بن كعب القرظي مرفوعا قال ؛ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ إنى أريد أن أجدد فى

صدور المؤمنين الميما صبى حج به أهله فمات أجزأت فإن أدرك فعليه الحج ، ومثله قال في العبد رواه سعيد بن منصور وأبو داود في مراسيله واحتج به أحمد وروى الشافعي حديث ابن عباس قال ابن تيمية : والمرسل إذا عمل به الصحابة حجة اتفاقا اقال وهذا مجمع عليه ولانه من أهل العبادات فيصح منه الحج ولا يجزئه لانه فعله قبل أن يخاطب به .

١٠ ـــ ﴿ وَعَنْهُ ﴾ أي عن ابن عباس ﴿ رضى الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخطب يقول ﴿ لَا يَخْلُونَّ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ ﴾ أى أجنبية لقوله ﴿ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو تَحْرَمُ وَلَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ إِلَّا مَعَ ذِي تَحْرَمُ * فَقَامُ رَجِلُ ﴾ قال المصنف لم أقف على تسميته ﴿ فقال يا رسول الله إن امرأتي خرجت حاجَّة وإنى اكتتبت في غزوة كذا وكذا فقال ﴿ ٱ نُطَلِقْ فَحُبَّ مَعَ امْرَأْ تِكَ ۚ مَتَفَقَ عَلَيْهِ واللفظ لمسلم ﴾ دل الحديث على تحريم الخلوة بالأجنبية وهو إجماع وقد ورد في حديث ﴿ فَإِنْ ثَالَتُهُمَا الشَّيْطَانَ ، وهل يقوم غير المحرم مقامه في هذا بأن يكون معهما من يزيل معنى الخـلوة ؟ الظاهر أنه يقوم لأن المعنى المناسب للنهي إنمـا هو خشية أن يوقع بينهما الشيطان الفتنة . وقال القفال لابد من المحرم عملا بلفظ الحديث : ودل أيضاً على تحريم سفر المرأة من غير محرم وهو مطلق فى قليل السفر وكثيره وقد وردت أحاديث مقيدة لهذا الإطلاق إلا أنها اختلفت ألفاظها فني لفظ • لا تسافر المرأة مسيرة ليلة إلا مع ذي محرم • وفي آخر : فوق ثلاث . وفي آخر : مسيرة يومين . وفي آخر : ثلاثة أميال . وفي لفظ : بريد . وفي آخر ١ ثلاثة أمام . قال النووى ليس المراد من التحديد ظاهره بل كل ما يسمى سفراً فالمرأة منهية عنه إلا بالمحرم وإنمـا وقع التحديد عن أمر واقع فلا يعمل بمفهومه . وللعلماء تفصيل في ذلك قالوا : ويجوز سفر المرأة وحدها في الهجرة من دار الحرب والمخافة على نفسها ولقضاء الدىن ورد الوديعة والرجوع من النشوز وهذا مجمع عليه واختلفوا فى سفر الحج الواجب فذهب الجمهور إلى أنه لايجوز للشابة

إلا مع محرم ونقل قولًا عن الشافعي أنهـا تسافر وحدها إذا كان الطربق أمناً ولم ينهض دليله على ذلك قال ابن دقيق العيد إن قوله تمالي (ولله على الناس حج البيت) عموم شامل للرجال والنساء وقوله = لاتسافر المرأة إلا مع ذي محرم = عموم لكل أنواع السفر فتعارض العمومان ويجاب بأن حديث : لا تسافر المرأة للحج إلا مع ذي محرم: مخصص لعموم الآية ثم الحديث عام للشابة والعجوز وقال جماعة من الائمة بجوز للعجوز السفر من غير محرم وكأنهم نظروا إلى المعنى فخصصوا به العموم وقيل لايخصص بل العجوز كالشابة وهل تقوم النساء الثقات مقيام المحرم للمرأة ؟ فأجازه البعض مستدلا بأفعال الصحابة ولا تنهض حجة على ذلك لأنه ليس بإجماع وقيل بجوز لها السفر إذا كانت ذات حشم والأدلة لا تدل على ذلك . وأما أمر. صلى الله عليه وآله وسلم له بالخروج مع امرأته فإنه أخذ منه أحمد أنه بجب خروج الزوج مع زوجته إلى الحج إذا لم يكن معها غيره. وغير أحمد قال ؛ لا يجب عليه وحمل الأمر على الندب قال وإن كان لا يحمل على الندب إلا لقرينة عليه فالقرينة ماعـلم من قواعد الدين أنه لا بجب على أحد بذل منافع نفسه لتحصيل غيره مابجب عليه وأخذ من الحديث أنه ليس للرجل منع امرأته من حج الفريضة لانها عبادة قد وجبت علمهـا ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق سواء قلنا إنه على الفور أو التراخي أما الاول فظاهر قبل وعلى الثاني أيضا فإن لهـا أن تسارع إلى براءة ذمتها كما أن لها أن تصلي أول الوقت وليس له منعها . وأما ما أخرجه الدارقطني من حديث ابن عمر مرفوعا في امرأة لهــا زوج ولها مال ولا يؤذن لها في الحج • ليس لها أن تنطلق إلا بإذن زوجها فإنَّه محمول على حج التطوع جمعا بين الحديثين على أنه ليس في حديث الكتاب مايدل أنها خرجت مر. دون إذن زوجها . وقال ابن تيمية إنه يصح الحج من المرأة بغير محرم ومن غير المستطيع وحاصله أن من لم بجب عليه لعدم الاستطاعة مثمل المريض والفقير والمعضوب والمقطوع طريقه والمرأة بغير محرم وغمير (۱۷ _ سمل السلام _ ۲)

ذلك إذا تكلفوا شهود المشاهد أجزأهم الحج ثم منهم من هو محسن فى ذلك كالذى يحج ماشيا ومنهم من هو مسىء فى ذلك كالذى يحج بالمسئلة والمرأة تحج بغير محرم وإنما أجزأهم لآن الاهلية تامة والمعصية إن وقعت فهى فى الطريق لافى نفس المقصود.

١١ _ ﴿ وعنه ﴾ أى ابن عباس ﴿ رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع رجلاً يقول لبيك عن شبرمة ﴾ بضم الشين المعجمة فموحدة ساكنة ﴿ قال : و مَنْ شُــْرُمَةُ ، قال أخ لي أو قريب لي ﴾ شك من الراوي ﴿ فقال * حَجَجْتَ عَنْ نَفْسِكَ ؟ ، قال لا قال « حُجَّ عَنْ نَفْسِكَ ثُمَّ خُجَّ عَنْ شُـبْرُمَـة ، رواه أبو داود وابن ماجه وصححه ابن حبان والراجح عند أحمد وقفه ﴾ وقال البهتي إسمناده صحيح وليسن في هذا الباب أصح منه وقال أحمد بن حنبل رفعه خطأ وقال ابن المنذر لا يثبت رفعه وقال الدارقطني المرسل أصح قال المصنف هو كما قال لكنه يقوى المرفوع لأنه من غير رجاله وقال ابن تيمية إن أحمد حكم في رواية ابنه صالح عنه أنه مرفوع فيكون قد اطلع على ثقة من رفعه قال وقد رفعه جماعة على أنه وإن كان موقوفا فليس لابن عباس فيه مخالف والحديث دليـل على أنه لا يصح أن يحج عن غيره من لم يحج عن نفسه فإذا أحرم عن غيره فإنه ينعقد إحرامه عن نفسه لأنه صلى الله عليه وسلم أمره أن يجعله عن نفسه بعد أن لي عن شهرمة فدل على أنها لم تنعقد النية عن غيره وإلا لأوجب عليه المضى فيه وأن الإحرام ينعقد مع الصحة والفساد وبنعقد مطلقا مجهولا معلقا فجاز أن يقع عن غـيره ويكون عن نفسه وهذا لأن إحرامه عن الغير باطل لاجل النهى والنهى يقتضى الفساد وبطلان صفة الإحرام لايوجب بظلان أصله وهـذا قول أكثر الأئمـة أنه لا يصح أن يحج عن غـيره من لم يحج عن نفسه مطلقا مستطيعا كان أو لا لان ترك الاستفصال والتفريق في حكاية الاحوال دال على العموم ولان الحج واجب في أول سنة من سنى الإمكان فإذا أمكنه فعله عن نفسه لم يجز أن

يفعله عن عيره لآن الآول فرض والثانى نفل كن عليه دين وهو مطالب به ومعه دراهم بقدره لم يكن له أن يصرفها إلا إلى دينه وكذلك كل ما احتاج أن يصرفه إلى واجب عنه فلا يصرفه إلى غيره إلا أن هذا إنما يتم فى المستطيع ولذا قيل إنما يؤمر أن يبدأ بالحج عن نفسه إذا كان واجباً عليه وغير المستطيع لم يجب عليه فجاز أن يحج عن غيره ولكن العمل بظاهر عموم الحديث أولى .

17 — ﴿ وعنه ﴾ أى ابن عباس رضى الله عنه ﴿ قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ﴿ إِنَّ اللهَ كَتَبَ عَلَيْكُمُ ۖ الْحَجَ ، فقام الآفرع بن حابس فقال أنى كل عام يا رسول الله ؟ قال ﴿ لَوْ قُلْمُتُهَا لَوَجَبَتْ ، الْحَج مَرَّةً ، فمَا زَادَ فَهُو لَىٰ كَل عام يا رسول الله ؟ قال ﴿ لَوْ قُلْمُتُهَا لَوَجَبَتْ ، الْحَج مَرَّةً ، فمَا زَادَ فَهُو رَقَعُ وَفَى لَطَوْعُ وَ وَاصله من حديث أبى هريرة ﴾ وفي رواية زيادة بعد قوله لوجبت ﴿ ولو وجبت لم تقوموا بها ولو لم تقوموا بها لعذبتم ، والحديث دليل على أنه لا يجب الحج إلا مرة واحدة فى العمر على كل مكلف مستطيع . وقد أخذ من قوله صلى الله عليه وسلم شرح الاحكام ومحل المسألة الاصول أن يفوض الله إلى الرسول صلى الله عليه وسلم شرح الاحكام ومحل المسألة الاصول وفها خلاف بين العلماء قد أشار إليه الشارح رحمه الله .

باب المواقيت

المواقيت جمع ميقات والميقات ما حـد ووقت للعبـادة من زمان ومكان والتوقيت التحـديد ولهـذا يذكر فى هـذا البـاب ما حـده الشـارع للإحرام من الإماكن .

ا ــ ﴿ عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبى صلى الله عليه وسلم وقت لأهل المدينة ذا الحليفة ﴾ بضم الحاء المهملة وبعد اللام مثناة تحتية وفاء : تصغير حلفة والحلفة واحدة الحلفاء نبت فى الماء وهى مكان معروف بينه وبين مكة عشر مراحل وهى من المدينة على فرسخ وبها المسجد الذي أحرم منه صلى الله

عليه وسلم والبئر التي تسمى الآن بئر علىّ وهي أبعد المواقيت إلى مكة ﴿ وَلَاهِلَ الشام الجحفة ﴾ بضم الجيم وسكون الحاء المهملة ففاء سميت بذلك لان السيل اجتحف أهلها إلى الجبل الذي هنالك وهي من مكة على ثلاث مراحل وتسمى مهيعة كانت قرية قديمة وهي الآن خراب ولذا يحرمون الآن من رابغ قبلها لوجود الماء مها للاغتسال ﴿ وَلَاهِل نجد قرن المنازل ﴾ بفتح القاف وسكون الرا. ويقال له قرن الثعالب بينه وبين مكة مرحلتان ﴿ وَلَاهِلِ الْهُن يَلُّمُ ﴾ بينه وبين مكة مرحلتان ﴿ هُنَّ ﴾ أي المواقيت ﴿ لهنَّ ﴾ أي البلدان المذكورة والمراد لاهلها ووقع في بعض الروايات هنّ لهم ، وفي رواية للبخاري هنّ لاهلهنّ ﴿ وَلَمْنَ أَتَّى عَلَيْهِنَّ مَنَ غَيْرِهِنَّ مِنَ أَرَادُ الحَجِّ أَوِ الْعَمْرَةُ وَمَنَ كَانَ دُونَ ذَلَكُ ﴾ المذكور من المواقيت ﴿ فَن حيث أَنشأ حتى أهل مكة ﴾ يحرمون ﴿ من مكة ﴾ بحج أو عمرة ﴿ مَتَفَقَ عَلَيْهِ ﴾ فهذه المواقيت التي عينها صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم لمن ذكره من أهل الآفاق وهي أيضاً مواقيت لمن أتى علمها وإن لم يكن من أهل تلك الآفاق المعينة فإنه يلزمه الإحرام منها إذا أتى علمها قاصداً لإتيان مكة لاحد النسكين فيدخل في ذلك ما إذا ورد الشامي مثلا إلى ذي الحليفة فإنه بجب عليه الإحرام منها ولا يتركه حتى يصل الجحفة فإن أخر أساء ولزمه دم هـذا عنـد الجمهور وقالت المـالـكية إنه يجوز له التأخير إلى ميقاته وإن كان الأفضل له خلافه قالوا والحديث محتمل فإن قوله « هنّ لهنّ » ظاهره العموم لمن كان من أهل تلك الاقطار سواء ورد على ميقاته أو ورد على ميقات آخر فإن له العدول إلى ميقاته كما لو ورد الشامى على ذى الحليفة فإنه لا يلزمه الإحرام منها بل يحرم من الجحفة وعموم قوله " ولمن أتى عليهنّ من غيرهنّ " يدل على أنه يتعين على الشامى في مثالنا أن يحرم من ذي الحليفة لأنه من غير أهلهن قال ابن دقيق العيـد قوله = ولأهل الشام الجحفة = يشمل من من أهل الشام بذى الحليفة ومن لم بمرّ وقوله • ولمن أتى عليهن من غير أهلهن ، يشمل الشامي إذا م بذي الحليفة وغيره فههنا عمومان قد تعارضا انتهي ملخصا قال المصنف ويحصل الانفكاك بأن قوله هنّ لهنّ مفسر لقوله مشـلا : وقت لأهل المدينة ذا الحليفة وأن المراد بأهل المدينة ساكنوها ومن سلك طريق ميقاتهم فرّ على ميقاتهم انتهيي . قلت : وإن صح ماقد روى من حديث عروة «أنه صلى الله عليه وسلم وقت لأهل المدينة ومن مر سهم ذا الحليفة ، تبين أن الجحفة إنما هي مقيات للشاى إذا لم يأت المدينة ولأن هـذه المواقيت محيطة بالبيت كإحاطة جوانب الحرم فكل من مر بجانب من جوانبه لزمه تعظيم حرمته وإن كان بعض جوانبه أبعـد من بعض ودل قوله " ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ = على أن من كان بين الميقات ومكة فيقاته حيث أنشأ الإحرام إما من أهله ووطنه أو من غيره وقوله دحتى أهل مكة من مكة • دل على أن أهـل مكة يحرمون من مكة وأنهـا ميقاتهم سواء كان من أهلها أو من المجاورين أو الواردين إليهـا أحرم بحج أو عمرة وفي قوله « عن أراد الحج أو العمرة » ما مدل أنه لا يلزم الإحرام إلا من أراد دخول مكة لاحد النسكين لو لم يرد ذلك جاز له دخولها من غير إحرام وقد دخل ابن عمر بغير إحرام ولأنه قد ثبت بالاتفاق أن الحج والعمرة عنـد من أوجبها إنميا تجب مرة واحدة فلو أوجبنا على كل من دخلها أن يحمج أو يعتمر لوجب أكثر من مرة ومن قال إنه لا بجوز مجــاوزة الميقات إلا بالإحرام إلا من استثنى من أهل الحاجات كالحطامين فإن له في ذلك آثاراً عن السلف ولا تقوم بها حجة فمن دخل مريدًا مكة لاينوى نسكا من حج ولا عمرة وجاوز ميقاته بغير إحرام فإن بدا له إرادة أحد النسكين أحرم من حيث أراد ولا يلزمه أن يعود إلى ميقاته ، واعلم أن قوله • حتى أهل مكة من مكة ، بدل أن ميقات عمرة أهل مكة كحجهم وكذلك القارن منهم ميقاته مكة ولكر. قال المحب الطبري إنه لا يعلم أحدا جعل مكة ميقاتا للعمرة وجوابه أنه صلي

الله عليه وعلى آله وسلم جعلها ميقاتا لها بهذا الحديث وأما ما روى عن ابن عباس أنه قال • يا أهل مكة من أراد منكم العمرة فليجعل بينه وبينها بطن محسر » وقال أيضاً « من أراد من أهل مكة أن يعتمر خرج إلى التنعيم ويجاوز الحرم = فآثار موقوفة لاتقاوم المرفوع وأما ما ثبت من أمره صلى الله عليه وسلم لعائشة بالخروج إلى التنعيم لتحرم بعمرة فلم يرد إلا تطييب قلبها بدخولها إلى مكة معتمرة كصواحباتها لانها أحرمت العمرة معه ثم حاضت فدخلت مكة ولم تطف بالبيت كما طفن كما يدل له قولها قلت با رسول الله يصدر الناس بنسكين وأصدر بنسك واحد قال انتظرى فاخرجي إلى التنعيم فأهلي منه . الحديث ، فإنه محتمل أنها إنما أرادت أن تشابه الداخلين من الحل إلى مكة بالعمرة ولايدل أنها لا تصح العمرة إلا من الحل لمن صار في مكة ومع الاحتمال لا يقاوم حديث الكتاب وقد قال طاوس لا أدرى الذين يعتمرون من التنعيم يؤجرون أو يعذبون قيل له فلم يعذبون قال لأنه يدع البيت والطواف ويخرج إلى أربعة أميـال ويجىء أربعة أميال قد طاف مائتى طواف وكلما طاف كان أعظم أجرا من أن يمشى فى غير ممشى إلا أن كلامه فى تفضيل الطواف على العمرة قال أحمد العمرة بمكة من الناس من يختارها على الطواف ومنهم من يختار المقام بمكة والطواف وعند أصحاب أحمد أن المسكى إذا أحرم للعمرة من مكة كانت عمرة صحيحة قالوا ويلزمه دم لما ترك من الإحرام من الميقات قلت ويأتيك أن إلزامه الدم لا دليل علمه .

٢ — ﴿ وعن عائشة رضى الله عنها أن النبى صلى الله عليه وسلم وقت الأهل العراق ذات عرق ﴾ بكسر العين المهملة وسكون الراء بعدها قاف بينه وبين مكة مرحلتان وسمى بذلك الآن فيه عرقا وهو الجبل الصغير ﴿ رواه أبو داود والنسائى وأصله عند مسلم من حديث جابر إلا أن راويه شك فى رفعه ﴾ الآن فى صحيح مسلم عن أبى الربير أنه سمع جابر بن عبد الله سئل عن المهل فقال سمعت ــ أحسبه رفع إلى النبى صلى الله عليه وسلم ــ فلم يجزم برفعه ﴿ وفى البخاري

أن عمر هو الذي وقت ذات عرق ﴾ وذلك أنها لما فنحت البصرة والكوفة _ أي أرضها ، وإلا فإن الذي مصرهما المسلمون _ طلبوا من عمر أن يعين لهم ميقاتاً فعين لهم ذات عرق ذات عرق وأجمع عليه المسلمون قال ابن تيمية في المنتقى والنص بتوقيت ذات عرق ليس في القرة كغيره فإن ثبت فليس ببدع وقوع اجتهاد عمر على وفقه فإنه كان موافقاً للصواب كأن عمر لم يبلغه الحديث فاجتهد بما وافق النص الاخدا وقد العقد الإجماع على ذلك وقد روى رفعه بلا شك من حديث ابن الزبير عن جابر عند ابن ماجه ورواه أحمد مرفوعا عن جابر بن عبد الله وابن عمر وفي إسناده الحجاج بن أرطاة ورواه أبو داود والنسائي والدارقطني وغيرهم من حديث عائشة : أنه صلى الله عليه وسلم وقت الأهل العراق ذات عرق . بإسناد جيد ورواه عبد الله بن أحمد أيضاً عنها وقد ثبت مرسلا عن مكحول وعطاء قال ابن تيمية وهذه الاحاديث المرفوعة وأما ماذكره بقوله :

٣ _ ﴿ وعند أحمد وأبى داود والترمذى عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبى صلى الله عليه وسلم وقت لأهل المشرق العقيق ﴾ فإنه وإن قال فيه الترمذى إنه حسن فإن مداره على يزيد بن أبى زياد وقد تبكلم فيه غير واحد من الأئمة قال ابن عبد البر : أجمع أهل العلم على أن إحرام العراق من ذات عرق إحرام من الميقات هذا والعقيق يعد من ذات عرق وقد قيل إن كان لحديث ابن عباس هذا أصل فيكون منسوخا لأن توقيت ذات عرق كان فى حجة الوداع حين أكمل الله دينه كما يدل له ما أخرجه الحارث بن عمرو السهمى قال أتيت النبى صلى الله عليه وسلم وهو بمنى أو عرفات وقد أطاف به الناس قال فتجىء الأعراب فإذا رأوا وجهه قالوا هذا وجه مبارك قال ووقت ذات عرق لأهل العراق، رواه أبو داود والدارقطني ،

باب وجوه الإحرام وصفته

الوجوه جمع وجه والمراد بهـا الأنواع التي يتعلق بها الإحرام وهو الحج أو العمرة أو مجموعهما. وصفته: كيفيته التي يكون فاعلها بهـا محرما .

 إعن عائشة رضى الله عنها قالت خرجنا ﴾ أى من للدينة وكان خروجه صلى الله عليه وسلم يوم السبت لخس بقين من ذى الفعدة بعد صلاته الظهر بالمدينة أربعاً وبعد أن خطبهم خطبة علمهم فيها الإحرام وواجباته وسننه ﴿ مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع ﴾ وكان ذلك سنة عشر من الهجرة سميت بذلك لانه صلى الله عليه وسلم ودع النياس فيها ولم يحج بعد هجرته غيرها ﴿ فَمَنَا مِن أَهِلَ بِعِمْرَةَ وَمَنَا مِن أَهِلَ بِحِجْ وَعَمْرَةً ﴾ فـكان قارنا ﴿ وَمَنَا مِن أَهْل بحج ﴾ فكان مفرداً ﴿ وأهل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالحج فأما من أهل بعمرة فحل عند قدومه ﴾ مكة بعد إتيانه ببقية أعمال العمرة ﴿ وأما من أهل بعمرة فحل عند قدومه ﴾ مكة بعـد إتيانه ببقية أعمـال العمرة ﴿ وأما من أهل بحبج أو جمع بين الحبج والعمرة فلم يحلوا حتى كان يوم النحر . متفق عليه ﴾ الإهلال رفع الصوت قال العلماً. هو هنا رفع الصوت بالثلبية عنـد الدخول في الإحرام ودل حديثها على أنه وقع من مجموع الركب الذين صحبوه في حجه هذه الأنواع وقد رويت عنها روايات تخالف هذا وجمع بينها بمـا ذكرناه وقد اختلفت الروايات في إحرام عائشة بما إذا كان لاختلاف الروايات أيضا ودل حديثها على أنه وقع من ذلك الركب الإحرام بأنواع الحج الثلاثة فالمحرم بالحج هو من حج الإفراد والمحرم بالعمرة هو من حج التمتع والمحرم بهما هو القارن ودل حديثها على أن من أهل بالحج مفرداً له عن العمرة لم يحل إلا يوم النحر وهذا يخالف ما ثبت من الاحاديث عن أربعة عشر صحابيا في الصحيحين وغيرهما دأنه صلى الله عليه وسلم أمر من لم يكن معه هدي أن يفسخ حجه إلى العمرة قيل فيتأمل حديث عائشة على تقييده بمن كان معه هدى وأحرم بحج مفرداً فإنه كمن ساق الهدى وأحرم بالحج والعمرة معا وقد اختلف العلماء قديما وحديثاً فى الفسخ للحج إلى العمرة هل هو خاص بالذين حجوا معه صلى الله عليه وسلم أو لا ؟ وقد بسط ذلك ابن القيم فى زاد المعاد وأفردناه برسالة ولا يحتمل هنا نقل الحلاف والإطالة ، واختلف العلماء أيضاً فيما أحرم به صلى الله عليه وسلم والاكثر أنه أحرم بحج وعمرة فكان قارنا وحديث عائشة هذا دل أنه صلى الله عليه وسلم أحرم بالحج مفرداً لكن الادلة على أنه حج قارنا واسعة جدا واختلفوا أيضاً فى الافضل من أنواع الحج والادلة تدل على أن أفضلها القران. وقد استوفى أدلة فلك ابن القيم

باب الإحرام

الإحرام الدخول فى أحد النسكين والتشاغل بأعماله بالنية

ا ... ﴿عن ابن عمر رضى الله عنهما قال ما أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا من عند المسجد ﴾ أى مسجد ذى الحليفة ﴿ متفق عليه ﴾ هذا قاله ابن عمر ردًا على من قال إنه صلى الله عليه وسلم أحرم من البيداء فإنه قال : بيداؤكم هذه التى تكذبون على رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أهل منها ما أهل الحديث . وفى رواية : أنه أهل من عند الشجرة حين قام به بعيره ، والشجرة كانت عند المسجد وعند مسلم : أنه صلى الله عليه وسلم ركع ركعتين بذى الحليفة ثم إذا استوت به الناقة قائمة عند مسجد ذى الحليفة أهل وقد جمع بين حديث الإهلال بالبيداء والإهلال بذى الحليفة بأنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم أهل منهما وكل من روى أنه أهل بكذا فهو راو لما سمعه من إهلاله وقد أخرج أبو داود والحاكم من حديث ابن عباس وأنه صلى الله عليه وسلم لما صلى فى مسجد ذى الحليفة ركعتين أهل بالحج حين فرغ منهما وقسمع قوم فحفظوه فلميا مسجد ذى الحليفة ركعتين أهل بالحج حين فرغ منهما وقسمع قوم فحفظوه فلميا

استقرت به راحلته أهلُّ وأدرك ذلك منه قوم لم يشهدوا في المرة الأولى فسمعوه حين ذاك فقالوا إنما أهل حين استفلت به راحلته ثم مضى فلما علا على شرف البيداء أهلُّ وأدرك ذلك قوم لم يشهدوه فنقل كما سمع الحديث ودل الحديث على أن الافضل أن يحرم من الميقات لاقبله فإن أحرم قبله فقال ابن المنذر أجمع أهل العلم على أن من أحرم قبل الميقات أنه محرم " وهل يكر" قيل نعم لأن قول الصحابة وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل المدينة ذا الحليفة يقضى بالإهلال من هذه المواقيت ويقضى بنني النقص والزيادة فإن لم تكن الزيادة محرمـة فلا أقل من أن يكون تركها أفضل ولولا ما قيل من الإجماع بجواز ذلك لقلنا بتحريمه لادلة التوقيت ولان الزيادة على المقدرات من المشروعات كأعداد الصلاة ورمى الجار لا تشرع كالنقص منها وإنما لم بجزم بتحريم ذلك لما ذكرنا من الإجماع ولانه روى عن عدة من الصحابة تقديم الإحرام على الميقات فأحرم ابن عمر من بيت المقدس وأحرم أنس من العقيق وأحرم ابن عبـاس من الشام وأهلّ عمران ابن حصين من البصرة وأهل ابن مسعود من القادسية وورد في تفسير الآية «أن الحج والعمرة إتمامهما أن تحرم سهما من دوبرة أهلك ، عن على وابن مسعود وإن كان قد تؤول بأن مرادهما أن ينشئ لها سفراً مفرداً من بلده كما أنشأ صلى الله عليه وسلم لعمرة الحديبية والقضاء سفراً من بلده ويدل لهذا التأويل أن عليا لم يفعل ذلك ولا أحد من الخلفاء الراشدين ولم يحرموا بحج ولا عمرة إلا من الميقات بل لم يفعله صلى الله عليه وسلم فكيف يكون ذلك تمام الحج ولم يفعله صلى الله عليه وسلم ولا أحد من الحلفاء ولا جماهير الصحابة. نعم الإحرام من بيت المقدس بخصوصه ورد فيه حديث أم سلمة : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من أهل من المسجد الأقصى بعمرة أو بحجة غفر له ماتقدم من ذنبه ، رواه أحمد وفى لفظ « من أحرم من بيت المقدس غفر له ماتقدم من ذنبه • رواه أبو داو<mark>د</mark> ولفظه • من أهل بحجة أوعمرة من المسجد الاقصى إلى المسجد الحرام غفر له ماتقدم من ذنبه وما تأخر ، أو وجبت له الجنة ، شك من الراوى ورواه ابن ماجه بلفظ « من أهل بعمرة من بيت المفدس كانت كفارة لما قبلها من الذنوب ، فيكون هذا مخصوصاً ببيت المقدس فيكون الإحرام منه خاصة أفضل من الإحرام من المواقيت ويدل له إحرام ابن عمر منه ولم يفعل ذلك من المدينة على أن منهم من ضعف الحديث ومنهم من تأوله بأن المراد ينشئ لها السفر من هنالك .

٣ ـ ﴿ وعن خلاد ﴾ بفتح الحاء المعجمة وتشديد اللام آخره دال مهملة ﴿ ابن السائب ﴾ بالسين المهملة ﴿ عن أبيه رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله تعمل عليه وعلى آله وسلم قال ﴿ أَتَانِي جِسْرِيلُ فَأَمَرَنِي أَنْ آمْرَ أَصْحَابِي أَنْ رَمْرَ أَصْحَابِي أَنْ وَصَحِمه الترمذي وابن حبان ﴾ وأخرج يَرْ فَعُوا أَصُوا تَهُم والله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم سئل أى الاعمال ابن ماجه ﴿ أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم سئل أى الاعمال أفضل ؟ قال : العج والثبج = وفي رواية عن السائب عنه صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم الله تعالى عليه وعلى آله وسلم انانى جبريل فقال كن عجاجا ثجاجا » والعج رفع الصوت والثبج نحر البدن ، كل ذلك دال على استحباب رفع الصوت بالتلبية وإن كان ظاهر الأمم الوجوب وأخرج ابن أبي شيبة أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانوا يرفعون أصواتهم وإلى هذا ذهب الجمهور وعن مالك لا يرفع صوته بالتلبية إلا عند المسجد الحرام ومسجد مني .

٣ _ ﴿ وعن زيد بن ثابت رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تجرّد لإهلاله واغتسل . رواه الترهذى وحسنه ﴾ وغربه وضعفه العقيلي وأخرجه الدارقطني والبيهتي والطبراني ورواه الحاكم والبيهتي من طريق يعقوب بن عطاء عن أبيه عن ابن عباس = اغتسل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم لبس ثيابه فلما أتى ذا الحليفة صلى ركعتين ثم قعد على بعيره فلما استوى به على البيداء أحرم بالحج = ويعقوب بن عطاء بن أبي رباح ضعيف وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال ا من السنة أن يغتسل إذا أراد الإحرام وإذا أراد دخول مكه ويستحب التطبيب قبل الإحرام

لحديث عائشة : كنت أطيب النبي صلى الله عليه وسلم بأطيب ما أجد . وفى رواية : كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم بأطيب ما أقدر عليه قبـل أن يحرم ثم يحرم . متفق عليه ويأتى السكلام فى ذلك .

٤ ـــ ﴿ وَعَنَ أَبِنَ عَمْرُ رَضَى الله عَنْهُمَا أَنْ رَسُولُ الله صَلَّى الله عليه وَسَلَّمُ سَتُل عما يلبس المحرم من الثياب قال • لَا يَلْـ بَسُ الْقَمِيصَ وَلَا الشَّرَاوِيلَاتِ وَلَا الْبَرَا نِسَ وَلَا الْحِفَافَ إِلَّا أَحَدُ لَا يَجِدُ نَعْلَيْنِ ﴾ أي لا يجدهما يباعان أو يجدهما يباعان ولكن ليس معه ثمن فائض عن حوائجه الاصلية كما في سائر الابدال ﴿ فَلْسَيْلُــكِسُ ٱلْخُفَّيْنِ وُلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ وَلَا تَلْبَسُوا شَيْئًا مِنَ الشِّيَابِ مَسَّهُ الزَّعْفَرَانُ وَلَا الْوَرْسُ ، ﴾ بفتح الواو وسكون الراء آخره سين مهملة ﴿ مَتْفَقَ عليه واللفظ لمسلم ﴾ وأخرج الشيخان من حديث ابن عباس • سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب بعرفات : من لم يجد إزاراً فليلبس سراويل ومن لم يجد نعلين فليلبس خفين ، ومثله عنــد أحمد والظاهر أنه ناسخ لحديث ابن عمر بقطع الخفين لأنه قاله بعرفات في وقت الحاجة وحـديث ابن عمر كان في المدينة قاله ابن تيمية في المنتتى . واتفقوا على أن المراد بالتحريم هنا على الرجل ولا تلحق يه المرأة في ذلك واعلم أنه تحصل من الادلة أنه يحرم على المحرم الخف ولبس القميص والعامة والبرانس والسراويل وثوب مسه ورس أو زعفران وليس الحفين إلا لعدم غيرهما فيشقهما ويلبسهما والطيب والوطء . والمراد من القميص كل ما أحاط بالبدن مما كان عن تفصيل وتقطيع وبالعامة ما أحاط بها بالرأس فيلحق بها غيرها بما يغطى الرأس قال الخطابي ذكر البرانس والعامة معاً ليدل على أنه لا يجوز تغطية الرأس لا بالمعتاد ولا بالنادر كالبرانس وهو كل ثوب رأسه منه ملتزقًا به من جبـة أو دراعة أو غيرهما واعلم أن المصنف لم يأت بالحديث فيما يحرم على المرأة المحرمة والذي يحرم عليها في الاحاديث الانتقاب أي لبس النقاب كما يحرم لبس الرجل القميص والخفين فيحرم عليها النقاب ومثله البرقع وهو

وجهها بغير ما ذكر كالخار والثوب ومن قال إن وجهها كرأس الرجـل المحرم لا يغطى بشيء فلا دليل معه ويحرم عليها لبس الففازين ولبس مامسه ورس أو زعفران من الثياب ويباح لهـا ما أحبت من غير ذلك من حلية وغيرها والطيب وأما الصد وحلق الرأس فالظاهر أنهن كالرجل في ذلك والله أعلم. وأما الانغاس في المياء ومباشرة المحمل بالرأس وسيتر الرأس باليد وكذا وضعه على المخدة عند النوم فإنه لا يضر لأنه لا يسمى لابسا . والخفاف جمع خف وهو مايكون إلى نصف الساق ومثله في الحـكم الجوارب وهو ما يكون إلى فوق الركبة وقد أبيح لمن لم بجد النعلين بشرط القطع إلا أنك قد سمعت ما قاله في المنتقي من نسخ القطع وقد رجحه فى الشرح بعد إطالة الـكلام بذكر الخلاف فى المسئلة ثم ألحق أنه لا فدية على لابس الحفين لعدم النعلين. وخالفت الحنفية فقالوا تجب الفدية ودل الحديث على تحريم لبس ما مسه الزعفران والورس . واختلف في العلة التي لاجلها النهى هل هي الزينة أو الرائحة فذهب الجهور إلى أنهـا الرائحة فلو صار الثوب بحيث إذا أصابه المـاء لم يظهر له رائحة جاز الإحرام فيه . وقد ورد في رواية ﴿ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ عَسَيْلًا ﴾ وإن كان فيها مقال ولبس المعصفر والمورَّس محرم على الرجال في حال الحل كافي الإحرام.

■ _ ﴿ وعن عائشة رضى الله عنها قالت كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لإحرامه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت متفق عليه ﴾ فيه دليل استحباب التطيب عند إرادة فعل الإحرام وجواز استدامته بعد الإحرام وأنه لا يضر بقاء لونه وربحه وإنما يحرم ابتداؤه فى حال الإحرام وإلى هذا ذهب جماهير الأثمة من الصحابة والتابعين وذهب جماعة منهم إلى خلافه وتمكلفوا لهذه الرواية ونحوها بما لا يتم به مدعاهم فإنهم قالوا : إنه صلى الله عليه وسلم تطيب ثم اغتسل بعده فذهب الطيب . قال النووى فى شرح مسلم بعد ذكره :

الصواب ما قاله الجمهور من أنه يستحب الطيب للإحرام لقولها = لإحرامه = ومنهم من زعم أن ذلك خاص به صلى الله عليه وسلم ولا يتم ثبوت الخصوصية إلا بدليل عليها بل الدليل قائم على خلافها وهو ما ثبت من حديث عائشة : كنا ننضح وجوهنا بالمسك المطيب قبـل أن نحرم فنعرق ويسيل على وجوهنا ونحن مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم فلا ينهانا . رواه أبو داود وأحمد بلفظ : كَا نخرج مع رسـول الله صلى الله عليه وسـلم إلى مكة فننضح جباهنا بالمسك المطيب عند الإحرام فإذا عرقت إحدانا سال على وجهها فيراه النبي صلى الله عليه وسلم فلا ينهانا . ولا يقال هـذا خاص بالنساء في الطيب سواء بالإجماع فالطيب يحرم بعد الإحرام لا قبله وإن دام حاله فإنه كالنكاح لأنه من دواعيه والنكاح إنما يمنع المحرم من ابتدائه لامن استدامته فكذلك الطيب ولان الطيب من النظافة من حيث أنه يقصد به دفع الرائحة الكريمة كما يقصد بالنظافة إزالة ما يجمعه الشعر والظفر من الوسخ ولذا استحب أن يأخذ قبـل الإحرام من شـعره وأظفاره لكونه ممنوعا منه بعد الإحرام وإن بق أثره بعده وأما حديث مسلم في الرجل الذي جاء يسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم كيف يصنع في عمرته وكان الرجل قد أحرم وهو متضمخ بالطيب فقال یا رسول الله ماتری فی رجل أحرم بعمرة فی جبة بعد ما تضمخ بالطيب ؟ فقال صلى الله عليه وسـلم اله أما الطيب الذي بك فاغسله ثلاث مرات الحديث ، فقد أُجيب عنه بأن هذا السؤال والجواب كانا بالجعرانة في ذي القعدة سنة ثمان وقد حج صلى الله عليه وسلم سنة عشر واستدام الطيب وإنما يؤخذ بالآخر من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه يكون ناسخا للأول وقولها « لحله قبل أن يطوف بالبيت ، المراد لحله الإحلال الذي يحل به كل محظور وهو طواف الزيارة وقد كان حل بعض الإحلال وهو بالرمي الذي يحل به الطيب وغيره ولا يمنع بعده إلا من النساء . وظاهر هذا أنه قد كان فعل الحلق

والرمى وبتي الطواف :

آوعن عثمان رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ولا يشكيم بفتح حرف المضارعة لا يعقد لغيره ﴿ ولا يُخطُبُ هِ ﴾ له ولا لغيره ﴿ رواه مسلم ﴾ بضم حرف المضارعة لا يعقد لغيره ﴿ ولا يُخطُبُ ه ﴾ له ولا لغيره ﴿ رواه مسلم ﴾ الحديث دليل على تحريم العقد على الحرم لنفسه ولغيره وتحريم الخطبة كذلك والقول بأنه صلى الله عليه وآله وسلم تزقج ميمونة بفت الحرث وهو محرم لرواية ابن عباس لذلك ، مردود بأن رواية أبى رافع و أنه تزقجها صلى الله عليه وسلم وهن حلال ، أرجح لانه كان السفير بينهما أى بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين ميمونة ولانها رواية أكثر الصحابة قال القاضى عياض لم يرو أنه تزقجها محرما إلا ابن عباس وحده حتى قال سعيد : ذهل ابن عباس وإن كانت خالته ماتزقجها في الثلاثة التحريم إلا أنه قيل إن النهى في الخطبة للتنزيه وإنه إجماع فإن صح الإجماع فذاك ولا أظن صحته ، وإلا فالظاهر هو الحريم . ثم رأيت بعد هذا الإجماع فذاك ولا أظن صحته ، وإلا فالظاهر هو الحريم . ثم رأيت بعد هذا نقلا عن ابن عقيل الحنبلي أنها تحرم الخطبة أيضاً قال ابن تيمية لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الجميع نهياً واحداً ولم يفصل وموجب النهى النحريم وليس ما عليه وسلم نهى عن الجميع نهياً واحداً ولم يفصل وموجب النهى النحريم وليس ما عليه وسلم نهى عن الجميع نهياً واحداً ولم يفصل وموجب النهى النحريم وليس ما عليه وسلم نهى عن أثر أو نظر .

٧ _ ﴿ وعن أَبِى قتادة الانصارى رضى الله عنه فى قصة صيد الحمار الوحشى وهو غير محرم ﴾ وكان ذلك عام الحديبية ﴿ قال فقال النبي صلى الله عليه وسلم لاصحابه وكانوا محرمين • هَلْ مِنْدَكُم * أَحَدُ * أَمَرَهُ أَوْ أَشَارَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ ؟ • فقالوا لا قال • فَدَكُلُوا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهِ • متفق عليه ﴾ قد استشكل عدم إحرام أبى قتادة وقد جاوز الميقات وأجيب عنه بأجوبة منها أنه كان قد بعثه صلى الله عليه وسلم هو وأصحابه لكشف عدة لهم بالساحل • ومنها أنه لم يخرج مع النبي صلى الله عليه وسلم بل بعثه أهل المدينة • ومنها أنها لم تكن المواقيت قد وقتت فى ذلك الوقت

والحديث دليل على جواز أكل المحرم لصيد البر والمراد به إن صاده غير محرم ولم يكن منه إعانة على قتله بشيء وهو رأى الجاهير والحديث نصر فيه . وقيل لا يحل أكله وإن لم يكن منه إعانة عليه . ويروى هذا عن على عليه السلام وابن عبر وهو مذهب الهادوية عملا بظاهر قوله تعالى : (وحرم عليكم صيد البر مادمتم حرما) بناء على أنه أريد بالصيد المصيد وأجيب عنه بأن المراد في الآية الاصطياد ولفظ الصيد وإن كان متردداً بين المعنيين لكن بين حديث أبي قتادة المراد . وزاده بياناً حديث جابر بن عبد الله عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال = صيد البر حلال لكم مالم تصيدوه أو يصد لكم = أخرجه أصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان والحاكم إلا أن في بعض رواته مقالا بينه المصنف في التلخيص على تقدير أن المراد في الآية الحيوان الذي يصاد فقد ثبت تحريم الاصطياد وعلى تقدير أن المراد في الآية الحيوان الذي يصاد فقد ثبت تحريم الاصطياد والحديث فيه زيادة وهي قوله صلى الله عليه وآله وسلم « هل معكم من لحمه شيء » وقل رواية « هل معكم منه شيء » قالوا معنا رجله فأخذها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأكلها إلا أنه لم يخرج الشيخان هذه الزيادة واستدل المانع لاكل المحرم الصيد مطلقا بقوله !

٨ - ﴿ وعن الصعب ﴾ بفتح الصاد المهملة وسكون العين المهملة فموحدة ﴿ ابن جَمَّامة ﴾ بفتح الجيم وتشديد المثلثة ﴿ اللَّيْ رضى الله عنه أنه أهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم حماراً وحشيا ﴾ وفى رواية حمار وحش بقطر دما وفى أخرى لحم حمار وحش وفى رواية عضداً من لحم صيد كلها فى مسلم ﴿ وهو بالابواء ﴾ بالموحدة ممدود ﴿ أو بودّان ﴾ بفتح الواو وتشديد الدال المهملة وكان ذلك فى حجة الوداع ﴿ فردّه عليه وقال أَ إنّا لَمْ تَرُدَّهُ ﴾ بفتح الدال رواه المحدّثون وأنكره المحققون من أهل العربية وقالوا صوابه ضمها لانه القاعدة فى تحريك الساكن إذا كان بعده ضمير المذكر الغائب على الاصح

وقال النووى فى شرح مسلم : فى ردّه ونحوه للذكر ثلاثة أوجه أوضحها الضم والثانى الكسر وهو ضعيف والثالث الفتح وهو أضعف منه بخلاف ما إذا اتصل به ضمير المؤنث نحو ردَّها فإنه بالفتح ﴿ عَلَـٰكَ إِلَّا أَنَّا حُرُمٌ » ﴾ بضم الحاء والراء أي محرمون ﴿ مَتَفَقَ عَلَيْهُ ﴾ دل على أنه لا يحل لحم الصيد المحرم مطلفاً لأنه علل صلى الله عليه وسلم ردّه لكونه محرما ولم يستفصل هل صاده لاجله أو لا ، فدل على التحريم مطلقاً وأجاب من جوّزه بأنه محمول على أنه صيد لاجله صلى الله عليه وسلم فيكون جمعاً بينه وبين حديث أبى قتادة والجمع بين الاحاديث إذا أمكن أولى من اطراح بعضها وقد دل لهذا أن في حديث أبي قتادة الماضي عنــد أحمد وابن ماجه بإسناد جيد ١ إنمـا صدته له وأنه أمر أصحابه يأكلون ولم يأكل منه حين أخبرته أنى اصطدته له . قال أبو بكر النيسابورى قوله لك وأنه لم يأكل منه : لا أعلم أحداً قاله في هذا الحديث غير معمر . قلت : معمر ثقة لا يضر تفرّده ويشهد الزيادة حديث جابر الذي قدَّمناه وفي الحديث دليل على أنه ينبغي قبول الهدية وإمانة المانع من قبولها إذا ردُّها واعلم أن ألفاظ الروايات اختلفت فقال الشافعي إن كان الصعب أهدى للنبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم الحمار حيا فليس للبحرم ذبح حمار وحشى وإنكان أهدى لحم حمار فيحتمل أنه صلى الله عليه وسلم قد فهم أنه صاده لاجله وأما رواية « أنه صلى الله عليه وسلم أكل منه ، التي أخرجها البيهتي فقد ضعفها ابن القيم ثم إنه استقوى من الروايات رواية لحم حمار قال لأنها لا تنافى رواية من روى حماراً لأنه قد يسمى الجزء باسم الكل وهو شائع في اللغة ولأن أكثر الروايات اتفقت أنه بعض من أبعاض الحمار وإيما وقع الاختلاف في ذلك البعض ولا تناقض بينها فإنه يحتمل أن يكون المهدى من الشق الذي فيه العجز الذي فيه رجله .

٩ _ ﴿ وعن عائشة رضى الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من الدّوابِّ كُأْمُهُنَّ فَوَاسِقُ يُقْتَلْنَ فَى الْحِلِّ والْحَرَمِ : الْغُرَابُ والْحِدَأَةُ ﴾
 ٢ - سل السلام - ٢)

بُكسر الحاء المهملة وفتح الدال بعدها همزة ﴿ وَالْمَقْرَبُ ﴾ يقال على الذَّكر والأنثى وقد يقال عقربة ﴿ وَالْفَأْرَةُ ﴾ جمزة ساكنة ويجوز تخفيفها ألفاً ﴿ وَالْكُلُّبُ الْعَقُورِ ، . مَتَفَقَ عَلَيْهِ ﴾ وفي رواية في البخاري زيادة ذكر الحية فكانت ستا ، وقد أخرجها بلفظ ‹ ست ، أبو عوانة وسرد الحنس مع الحيـة ووقع عنــد أبي داود زيادة : السبع العـادي ، فكانت سبعاً ووقع عنـد ابن خزيمة وابن المنـذر زيادة : الذئب والنمر ، فكانت تسعاً إلا أنه نقل عن الذهلي أنه ذكرهما في تفسير الـكلب العقور ووقع ذكر الذئب في حديث مرسل رجاله ثقبات . وأخرج أحمـد مرفوعا الامر للمحرم بقتمل الذئب وفيه راو ضعيف وقد دلت همذه الزيادات أن مفهوم العدد غير مراد من قوله خمس. والدواب بتشديد الباء جمع دابة وهو ما دب من الحيوان وظاهره أنه يسمى الطائر دابة وهو يطابق قوله تعـالى (وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها) ، (وكأين من دابة لا تحمل رزقها) وقيـل يخـرج الطائر من لفظ الدابة لقوله تعـالى (وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه) ولا حجة فيه لانه يحتمل أنه عطف خاص على عام . هـذا وقد اختص في العرف لفظ الدابة بذوات الاربع القوائم وتسميتها فواسق لان الفسق لغة الخروج ومنه (ففسق عن أمر ربه) أي خرج ويسمى العاصى فاسقاً لخروجه عن طاعة ربه ووصفت المذكورة بذلك لخروجها عن حكم غيرها من الحيوانات في تحريم قنـل المحرم لهـا وقيـل لخروجها عن غيرها من الحيوانات في حل أكله لقوله تعالى (أو فسقاً أُهلَّ لغير الله به) فسمى ما لا يؤكل فسقا قال تعالى (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق) وقيـل لخروجها عن حكم غيرها بالإيذاء والإفساد وعدم الانتفاع فهـذه ثلاث علل استخرجها العلماء في حل قتل هذه الخنس - ثم اختلف أهل الفتوى فمر. قال بالاقول ألحق بالحنس كل ما جاز قتله للحلال في الحرم . ومن قال بالشاني ألحق كل ما لا يؤكل إلا ما نهى عن قتله . وهـذا قد بجامع الاوّل ومن قال بالشـالث

خص الإلحاق بما يحصل منه الإفساد . قال المصنف في فتح الباري : قلت : ولا يخغ أن هـذه العلل لا دليل علمها فيبعد الإلحاق لغير المنصوص بها والاحوط عدم الإلحاق وبه قالت الحنفية إلا أنهم ألحقوا الحية لشوت الخبر والذنب لمشاركته للسكلب في الكلبية وألحقوا بذلك من ابتدأ بالعدوان والآذي من غيرها . قال ان دقيق العيد والتعدية بمعنى الآذي إلى كل مؤذ قوى بالنظر إلى تصرف أهل القياس فإنه ظاهر من جهة الإيماء بالتعليل بالفسق وهو الخروج عن الحدّ انتهى قلت : ولا يخني أنه قد اختلف في تفسير فسقها على ثلاثة أفوال كما عرفت فلا يتم تعيين واحد منها علة بالإيماء فلا يتم الإلحـاق به وإذا جاز قتلهن للحرم جاز للحلال بالأولى وقد ورد بلفظ • يُقتلن في الحل والحرم • عند مسلم وفي لفظ " ليس على المحرم في قتلهن جناح ، فدل أنه يقتلها المحرم في الحرم وفي الحل بالأولى . وقوله « يقتلن ، إخبار بحل قتلها وقد ورد بلفظ الامر وبلفظ نغي الجناح ونني الحرج على قاتلهن فدل على حمل الامر على الإباحة وأطلق في هـذه الرواية لفظ الغراب وقيد عند مسلم من حديث عائشة بالابقع وهو الذي في ظهره أو بطنه بياض فذهب بعض أئمة الحديث إلى تقييد المطلق بهذا وهي القاعدة في حمل المطلق على المقيد . والقدح في هذه الزيادة بالشذوذ وتدليس الراوى مدفوع بأنه صرح الراوى فلا تدليس وبأنها زيادة من عدل ثقة حافظ فلا شذوذ. قال المصنف قد اتفق العلماء على إخراج الغراب الصغير الذي يأكل الحب ويقال له غراب الزرع وقد احتجوا بجواز أكله فبتي ما عداه من الغربان ملحقا بالابقع والمراد بالكلب هو المعروف وتقييده بالعقور بدل أنه لايقتل غير العقور ونقل عن أبى هريرة تفسير الكلب العقور بالأسد وعن زيد بن أسلم تفسيره بالحية وعن سفيان أنه الذئب خاصة . وقال مالك : كل ماعقر الناسَ وأخافهم وعدا علمهم مثل الاسـد والنمر والفهد والذئب هو الكلب العقور ونقل عن سفيان وهو قول الجمهور واستدل لذلك بقوله صلى الله عليه وسلم : اللهم سلط عليهم كلبا من كلابك فقتله الاسد، وهو حديث حسن أخرجه الحاكم .

وهو محرم ﴾ وذلك فى حجة الوداع بمحل يقال له لحى جبل بين مكة والمدينة وهو محرم ﴾ وذلك فى حجة الوداع بمحل يقال له لحى جبل بين مكة والمدينة متفق عليه ﴾ دل على جواز الحجامة للمحرم وهو إجماع فى الرأس وغيره إذا كان لحاجة فإن قلع من الشعر شيئا كان عليه فدية الحلق وإن لم يقلع قلا فدية عليه وإن كانت الحجامة لغير عذر فإن كانت فى الرأس حرمت إن قطع معها شعر لحرمة قطع الشعر وإن كانت فى موضع لا شعر فيه فهى جائزة عند الجمهور ولا فدية وكرهها قوم وقيل تجب فيها الفدية . وقد نبه الحديث على قاعدة شرعية وهى أن محرمات الإحرام من الحلق وقد ل الصيد ونحوهما تباح للحاجة وعليه الفدية فمن احتاج إلى حلق رأسه أو لبس قيصه مثلا لحر أو برد أباح له ذلك ولزمته الفدية وعليه دل قوله تعالى (فن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه) الآية وبين قدر الفدية الحديث وهو قوله:

11 - ﴿ وعن كعب بن عجرة رضى الله عنه ﴾ بضم المهملة وسكون الجيم وبالراء وكعب صحابي جليل حليف الأنصار نزل الكوفة ومات بالمدينة سنة إحدى وخمسين ﴿ قال حملت ﴾ مغير الصيغة ﴿ إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والقمل يتناثر على وجهى فقال « مَا كُنْتُ أُرَى ﴾ بضم الهمزة أى أظن ﴿ الْوَجَعَ بَلغَ بِكَ مَا أَرَى ﴾ بضم الهمزة أى أظن ﴿ الْوَجَعَ بَلغَ بِكَ مَا أَرَى ﴾ بفتح الهمزة من الرؤية ﴿ أَتَجُدُ شَاةً ؟ قلت لا ، قال : تَصُومُ ثَلا ثَهَ أَيَّامٍ و تُطعِمُ سِتَّةَ مَسَاكِينَ لِكُلِّ مِسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ ، متفق عليه ﴾ ، وفي رواية للبخارى من بن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحديبية ورأسى يتهافت قلا فقال « أتؤذيك هوا قل ؟ قلت نعم : قال : فاحلق رأسك . الحديث ، وفيه فقال نزلت في هذه الآية (فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه) الآية . وقد روى الحديث بألفاظ عديدة وظاهره أنه يجب تقديم النسك على النوعين الآخرين إذا وجد وظاهر الآية الكريمة وسائر روايات الحديث أنه مخير في الثلاث جميعا

وإذا قال البخارى فى أول باب الكفارات « خير الذي صلى الله عليه وسلم كعبا فى الفدية ، وأخرج أبو داود من طريق الشعبى عن ابن أبى ليلى عن كعب بن عجرة أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال « إن شئت فانسك نسيكة وإن شئت فصم ثلاثة أيام وإن شئت فأطعم . الحديث ، والظاهر أن التخيير إجماع وقوله نصف صاع أخذ جماهير العلماء بظاهر ، إلا مايروى عن أبى حنيفة والثورى أنه نصف صاع من خيرها

١٢ _ ﴿ وَعَنَ أَنِي هُرِيرَةً رَضَى اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لَمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَى رَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عليه وسلم ﴾ أراد به فتح مكة وأطلقه لأنه المعروف ﴿ قام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس ﴾ أي خاطبا وكان قيامه ثاني الفتح ﴿ فحمد الله وأثني عليه تم قال ا إِنَّ اللهَ حَبَسَ عَنْ مَدَّكَةَ الْفِيلَ ﴾ تعريفاً لهم بالمنة التي من الله تعالى بها عليهم وهي قصة معروفة مذكورة في القرآن ﴿ وَسَلَّطَ عَلَيْهَا رَسُولَهُ ۗ وَالْمُؤْمِنِينَ ﴾ ففتحوها عنوة ﴿ وَإِنَّهَا لَمْ تَحِلُّ لِأَحَدِ كَانَ قَبْلِي وَإِنَّمَا أُحِّلْتُ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ ﴾ هي ساعة دخوله إياها ﴿ وَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِأَحَدِ بَعْدِي فَلَا يُنفَّر ﴾ بالبناء للمجهول ﴿ صَيْدُهَا ﴾ أي لا يزعجه أحـد ولا ينحيه عن موضعه ﴿ وَلَا يُخْتَلَى ﴾ بالحناء المعجمة مبنى للمجهول أيضاً ﴿ شَوْكَهَا ﴾ أى لايؤخـذ ويقطع ﴿ ولاَ تَحِلُّ سَاقِطَتُهَا ﴾ أي لقطتها وهو بهذا اللفظ في رواية ﴿ إِلَّا لِمُنْشِدٍ ﴾ أي معرف لها يِمَال له منشد وطالبها ناشد ﴿ وَمَنْ قُتِلَ لَهُ ۚ قَتِيلٌ فَهُوَ بِغَيْرِ النَّظَرَ بْنِ ، ﴾ إما أخذ الدية أو قتل القاتل ﴿ فقال العباس إلا الإذخر يارسول الله ﴾ بكسر الهمزة وسكون الذال المعجمة فخاء معجمة مكسورة: نبت معروف طيب الرائحـة ﴿ فَإِمَّا نجعله في بيوتنا وقبورنا ققال ﴿ إِلاَّ الإِذْخِرَ * متفق عليه ﴾ فيه دليل على أن فتح مكه عنوة لقوله « لم تحل ، وقوله « سلط علمها ، وقوله « لاتحل ، وعلى ذلك الجماهير وذهب الشافعي إلى أنها فتحت صلحاً لأنه صلى الله عليه وسلم لم يقسمها على الغانِمين كما قسم خيبر وأجيب عنه بأنه صلى الله عليه وسلم من على أهل مكة

وجعلهم الطلقاء وصانهم عرب القتل والسي للنساء والذرية واغتنام الاموال إفضالا منه على قرابته وعشيرته وفيـه دليل على أنه لا يحل القتال لاحــد بعده صلى الله عليه وسلم بمكة . قال الماوردى : من خصائص الحرم أنه لايحارب أهله وإن بغوا على أهل العدل وقالت طائفة بجوازه وفي المسئلة خـلاف. وتحريم القتال فيها هو الظاهر . قال القرطي : ظاهر الحديث يقتضي تخصيصه صلى الله عليه وسلم بالقتال لاعتذاره عن ذلك الذي أبيح له مع أن أهل مكة كانوا إذ ذاك مستحقين للقتال لصدهم عن المسجد الحرام وإخراج أهله منه وكفرهم وقال به غير واحد حرب أهل العلم. قال ابن دقيق العيد يتأكد القول بالتحريم بأن الحديث دل على المأذون فيه للنبي صلى الله عليه وسلم ولم يؤذن فيه لغيره ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم « فإن ترخص أحد لفتال رسـول الله صلى الله عليه وسلم فقولوا إنَّ الله أذن لرسوله ولم يأذن لكم، قدل أن حل القتال فيها من خصائصه صلى الله عليه وسلم . ودل على تحريم تنفير صيدها وبالاولى تحريم قتله وعلى تحريم قطع شوكها ويفيد تحريم قطع ما لا يؤذى بالأولى . ومن العجب أنه ذهب الشافعي إلى جواز قطع الشوك من فروع الشجر كما نقله عنــه أبو ثور وأجازه جماعة غيره ومنهم الهادوية وعللوا ذلك بأنه يؤذى فأشبه الفواســق . قلت : وهذا من تقديم القياس على النص وهو باطل على أنك عرفت أنه لم يقم دليل على أن علة قتل الفواسق هو الأذية . واتفق العلماء على تحريم قطع أشجارها التي لم ينبتها الآدميون في العادة وعلى تحريم قطع خلاها وهو الرطب من الكلاِّ فإذا يبس فهو الحشيش. واختلفوا فيما ينبته الآدميون فقال القرطي : الجمهور على الجواز ، وأفاد أنها لاتحل لقطنها إلا لمن يعرف بها أبداً ولا يتملكها وهو خاص بلقطة مكة وأما غيرها فيجوز أن يلتقطها بنية التملك بعد التعريف مها سنة ويأتي ذكر الخلاف في المسئلة في باب اللقطة إن شاء الله تعالى . وفي قوله « ومن قتل له قتيل فهو بخير النظرين » دليل على أن الخيار للولى ويأتى الخلاف

فى ذلك فى باب الجنايات. وقوله و نجعله فى قبورنا ، أى نسد به خلل الحجارة التى تجعل على اللحد وفى البيوت كذلك يجعل فيها بين الخشب على السقوف . وكلام العباس يحتمل أنه شفاعة إليه صلى الله عليه وسلم ويحتمل أنه اجتهاد منه لما علم من أن العموم غالبه التخصيص كأنه يقول هذا ما تدعو إليه الحاجة وقد عهد من الشريعة عدم الحرج فقرّر صلى الله عليه وسلم كلامه ؛ واستثناؤه إما بوحى أو اجتهاد منه صلى الله عليه و آله و سلم .

الله وسلم قال و إنَّ إبرَاهِمَ حَرَّمَ مَكَّةً ﴾ وفي رواية و إن الله حرّم مكة عليه وآله وسلم قال و إنَّ إبرَاهِمَ حَرَّمَ مَكَّةً ﴾ وفي رواية و إن الله حرّم مكة ولا منافاة فالمراد أن الله حكم بحرمتها وإبراهيم أظهر هذا الحسكم على العباد ﴿ ودَعَا لِأَهْلِيهَا ﴾ حيث قال (رب اجعل هذا بلداً آمناً وارزق أهله من الثرات) وغيرها من الآيات ﴿ وإنِّى حَرَّمْتُ الْمَدِينَة ﴾ هي علم بالغلبة لمدينته صلى الله عليه وسلم من الآيات ﴿ وإنِّى حَرَّمْتُ الْمَدِينَة ﴾ هي علم بالغلبة لمدينته صلى الله عليه وسلم التي هاجر إليها فلا يتبادر عند إطلاق نفسها إلا هي ﴿ كَمَا حَرَّمَ إبرَاهِيمُ مَلِّمَةً وإنِّى مَا وَمُدَّهَا ﴾ أي فيما يكال بهما الانهما مكيالان معروفان ﴿ يمِشْلِ مَا دَعَوْتُ فِي صاعِهَا ومُدِّهَا ﴾ أي فيما يكال بهما الانهما مكيالان معروفان ﴿ يمِشْلِ أَنْ يقاتلوا وتحريم من يدخلها لقوله تعالى : (ومن دخله كان آمناً) وتحريم صيدها وقطع شجرها وقطع شجرها وقطع شجرها ووقطع شجرها ووقطع شجرها ووقطع شجرها والمراد من تحريم المدينة تحريم صيدها وقطع شجرها ولا يحدث فيها حدث . وفي تحديد حرم المدينة خلاف ورد تحديده بألفاظ كثيرة ورجحت رواية و مابين الابتيها التوارد الرواة عليها .

18 - ﴿ وعن على بن أبى طالب رضى الله عنه قال : قال النبى صلى الله عليه وسلم • الْمَدِينَةُ حَرَامٌ مَا بَيْنَ عَيْرٍ ﴾ بالعين المهملة فمثناة تحتية قراء جبل بالمدينة ﴿ إِلَى تُوْرٍ • رواه مسلم ﴾ ثور بالمثلثة وسكون الواو وآخره راء : فى القاموس إنه جبل بالمدينة قال وقيه الحديث الصحيح وذكر هذا الحديث ثم قال وأما قول أبى عبيد القاسم بن سلام وغيره من الإكابر الاعلام إن هذا تصحيف والصواب

إلى أحد لأن ثوراً إنما هو بكة فغير جيد لما أخبرنى الشجاع الثعلى الشيخ الزاهد عن الحافظ أبي محمد بن عبد السلام البصرى أن حذاء أحد جانحاً إلى ورائه جبلا صغيراً يقال له ثور وتكرر سؤالى عنه طوائف من العرب العارفين بتلك الارض فكل أخبرنى أن اسمه ثور ولما كتب إلى الشيخ عفيف الدين المطرى عن والده الحافظ الثقة قال إن خلف أحد عن شماله جبلا صغيراً مدوراً يسمى ثوراً يعرفه أهل المدينة خلف عن سلف انتهى. وهو لا ينافى حديث مابين لابتيها لانهما حرتان يكنفانها كما فى القاموس وعير وثور مكتنفان المدينة فحديث عير وثور يفسر اللابتين .

باب صفة الحج ودخول مكة

أراد به بيان المناسك والإتيان بهـا مرتبة وكيفية وقوعها وذكر حديث جابر وهو واف بحميـع ذلك .

ا _ ﴿ عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حج ﴾ عبر بالماضى لآنه روى ذلك بعد تقضى الحج حين سأله عنه محمد بن على ابن الحسين كا فى صحيح مسلم ﴿ فحرجنا معه ﴾ أى من المدينة ﴿ حتى إذا أتينا ذا الحليفة فولدت أسماء بنت عميس ﴾ بصيغة التصغير امرأة أبي بكر يعنى محمد بن أبي بكر ﴿ فقال ﴾ أى الذي صلى الله عليه وسلم ﴿ اغتَسِلِي واستَشْفِرِي ﴾ بسين مهملة فمثناة فوقية فثاء مثلثة ففاء ثم راء هو شدّ المرأة على وسطها شيئاً ثم تأخذ خرقة عريضة تجعلها فى محل الدم وتشد طرفها من ورائها ومن قدامها إلى ذلك عريضة تجعلها فى محل الدم وتشد طرفها من ورائها ومن قدامها إلى ذلك الذي شدّته فى وسطها وقوله ﴿ بِشَوْبٍ ﴾ بيان لما تستثفر به ﴿ واحْرِمِي ، ﴾ فيه أنه لا بمنع النفاس صحة عقد الإحرام ﴿ وصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴾ أى صدلاة الفهر وهو الأولى لأنه صلى الله عليه وسلم صلوات أنها صلاة الظهر وهو الأولى لأنه صلى الله عليه وسلم صلوات

بذي الحليفة الخامسة هي الظهر وسافر بعدها ﴿ في المسجد ثم ركب القصواء ﴾ بفتح الفاف فصاد مهملة فواو فألم بمدودة _ وقيـل بضم القاف مقصور وخطئ من قاله _ لقب لناقته صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم ﴿ حتى إذا استوت به على البيداء ﴾ اسم محل ﴿ أهلُّ ﴾ رفع صوته ﴿ بالتوحيد ﴾ أي إفراد التلبية لله وحده بقوله ﴿ لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ كَبِّيْكَ كَبِّيْكَ لَأَشَرِيكَ لَكَ لَبِّيْكَ ﴾ وكانت الجاهلية تزيد في التلبية : إلا شريكا هو لك تملك وما ملك ﴿ إِنَّ الْحَمْدَ ﴾ بفتح الهمزة وكسرها والمعنى واحد وهو التعليل ﴿ والنُّهْمَةَ لَكَ والْمُلْكُ لَا شِرِيكَ لَكَ ، حتى إذا أتينا البيت استلم الركن ﴾ أي مسحه بيده وأراد به الحجر الأسود وأطلق الركن عليه لأنه قد غلب على اليماني ﴿ فرمل ﴾ أي في طوافه بالبيت أي أسرع في مشيه مهرولا ﴿ ثَلاثاً ﴾ أي مرات ﴿ ومشى أربعاً ثم أتى مقام إبراهيم فصلي ﴾ ركعتي الطواف ﴿ ورجع إلى الركن فاستلمه ثم خرج من الباب ﴾ أي باب الحرم ﴿ إِلَى الصَّفَا فَلَمَا دِنَا ﴾ أي قرب ﴿ مِن الصَّفَا قَرَأَ ﴿ إِنَّ الصَّفَا وِالْمَرْوَّةَ مِنْ شَعَامُر اللهِ ، ا ابْدَوُّا ﴾ في الآخــ ذ في السعى ﴿ بِمَا بَدَأُ اللَّهُ بِهِ * فرقى ﴾ بفتح الفاف ﴿ الصفا حتى رأى البيت فاستقبل الفبلة فوحد الله وكبر ﴾ وبين ذلك بقوله ﴿ وقال * لَا إِلٰهَ إِلاَّ اللَّهُ وحْدَهُ لاَ شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَد رُ لَا إِلٰهَ إِلاَّ اللَّهُ وحْدَهُ أَبَحَزَ وعْدَهُ ﴾ بإظهاره تعالى للدين ﴿ وَلَصَرَ عَبْدَهُ ﴾ يربد به نفسه ﴿ وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ ﴾ في يوم الحندق ﴿ وحْدَهُ ، ﴾ أي من غير قتال الآدميين ولا سبب لانهزامهم كما أشار إليه قوله تعالى (فأرسلنا عليهم ريحاً وجنوداً لم تروها) أو المرادكل من تحزب لحربه صلى الله عليه وآله وسلم فإنه هزمهم ﴿ ثُم دعا بين ذلك ثلاث مرات ﴾ دل أنه كرر الذكر المذكور ثلاثاً ﴿ ثُم نزل من الصفا ﴾ منتهياً ﴿ إلى المروة حتى انصبت قدماه في بطن الوادي ﴾ قال عياض: فيه إسقاط لفظة لا بد منها وهي حتى انصبت قدماه فرمل في بطرب الوادي فسقط الفظ رمل قال : وقد ثبتت هـذه اللفظة في رواية لمسلم وكذا

ذكرها الحيدي في الجمع بين الصحيحين ﴿ حتى إذا صعد ﴾ من بطن الوادي ﴿ فَشَى إِلَى المروة فَفَعَلَ عَلَى المروة كَا فَعَـلَ عَلَى الصَّفَا ﴾ مر. استقباله القبلة إلى آخر ما ذكر ﴿ فَذَكَّر ﴾ أي جابر ﴿ الحديث ﴾ بتمامه واقتصر المصنف على محل الحاجة ﴿ وفيه ﴾ أي في الحديث ﴿ فلما كان يوم التروية ﴾ بفتح المثناة الفوقية فراء وهو الثامن من شهر ذى الحجة سمى بذلك لانهم يتروون فيه إذا لم يكن بعرفة ماء ﴿ تُوجهُوا إِلَى مَنَّى وركب صلَّى الله عليه وسلَّم فصلَّى بِمَا الظُّهُرُ والعصر والمغرب والعشاء والفجر ثم مكث ﴾ بفتح الكاف ثم مثلثة : لبث ﴿فليلا﴾ أى بعد صلاة الفجر ﴿ حتى طلعت الشمس فأجاز ﴾ أى جاوز المزدلفة ولم يقف بهــا ﴿ حتى أتى عرفة ﴾ أى قرب منها لا أنه دخل مدليل ﴿ فوجد الفبة ﴾ خيمة صغيرة ﴿ قد ضربت له بنمرة ﴾ بفتح النون وكسر الميم فراء فناء تأنيث محل معروف ﴿ فَنُزِلُ مِهَا ﴾ فإن تمرة ليست من عرفات ﴿ حتى إذا زالت الشمس أمر بالقصواء فرحلت له ﴾ مغيرة صيغة مخفف الحاء المهملة أى وضع عليها رحلها ﴿ فأتى بطن الوادي ﴾ وادي عرفة ﴿ فحطب الناس ثم أذن ثم أقام فصلي الظهر ثم أقام فصلي العصر ﴾ جمعاً من غير أذان ﴿ ولم يصل بينهما شيئاً ثم ركب حتى أتى الموقف فجعل بطن ناقته القصواء إلى الصخرات وجعل حبل ﴾ فيه ضبطان بالجيم والحاء المهملة والموحدة إما مفتوحة أو ساكنة ﴿ المشاة ﴾ وبها ذكره في النهاية وفسره بطريقهم الذي يسلكونه في الرمل وقيــل أراد صفهم ومجتمعهم في مشبهم تشبها بحبل الرمل ﴿ بين بديه واستقبل القبلة فلم يزل واقفا حتى غربت الشمس وذهبت الصفرة قليلا حتى غاب القرص ﴾ قال فى شرح مسلم : هكذا فى جميع النسخ وكذا نقله القاضي من جميع النسخ قال ؛ قيـل صوابه حين غاب القرص قال : ويحتمل أن يكون قوله « حتى غاب القرص ، بيانا لقوله غربت الشمس وذهبت الصفرة فإن هذه قد تطلق مجازاً على مغيب معظم القرص فأزال ذلك الاحتمال بقوله حتى غاب القرص ﴿ ودفع وقد شنق ﴾ بتخفيف النون: ضم وضيق

﴿ للقصواء الزمام حتى إن رأسها ليصيب مورك ﴾ بفتح الميم وكسر الراء ﴿ رحله ﴾ بالحاء المهملة الموضع الذي يثني الراكب رجله عليه قدام وسط الرحل إذا مل من الركوب ﴿ ويقول بيده النمني ﴾ أي يشير بهـا قائلًا ﴿ يَا أَنُّهَـَا النَّاسُ السكينَةَ ﴾ بالنصب أى الزموا ﴿ كلما أتى حبلا ﴾ بالمهملة وسكون الموحدة من حبال الرمل وحبل الرمل ما طال منه وضخم ﴿ أَرخى لِمَا قَلْيَلَا حَتَى تَصْعَدُ ﴾ بفتح المثناة وضمها يقال صعد وأصعد ﴿ حتى إذا أتى المزدلفة فصلي بها المغرب والعشاء بأذان واحـد وإقامتين ولم يسبح ﴾ أى لم يصل ﴿ بينهما شيئًا ﴾ أى نافلة ﴿ ثم اضطجع حتى طلع الفجر فصلى الفجر حتى تبين له الصبح بأذان وإقامة ثم ركب حتى أتى المشعر الحرام ﴾ وهو جبل معروف فى المزدلفة يقال له قرح بضم القاف وفتح الزاى وحاء مهملة ﴿ فاســـتقبل القبــلة فدعا وكبر وهلل فلم يزل واقفا حتى أسفر ﴾ أى الفجر ﴿ جدا ﴾ بكسر الجيم إسفارا بليغا ﴿ فدفع قبـل أن تطلع الشمس حتى أتى بطن محسر ﴾ بضم المم وفتح المهملة وكسر السين المهملة المشدّدة سمى بذلك لأن فيـل أصحاب الفيل حُسر فيه أى كل وأعيا ﴿ فحرك قليلا ﴾ أى حرك لدابته لتسرع في المشي وذلك مسافة مقدار رمية حجر ﴿ ثُمُّ سَلَكُ الطريقِ الوسَّطَى ﴾ وهي غـير الطريق التي ذهب فهما إلى عرفات ﴿ التي تخرج على الجمرة الكبرى ﴾ وهي جمرة العقبة ﴿ حتى أتى الجرة التي عند الشجرة ﴾ وهي حد لمني وليست منها والجرة اسم لمجتمع الحصي سميت بذلك لاجتماع النياس يقال أجمر بنو فلان إذا اجتمعوا ﴿ فرماها بسبع حصیات یکبر مع کل حصاة منها کل حصاة مثل حصی الخذف ﴾ وقدره مثمل حبة الباقلاء ﴿ رمى من بطن الوادى ﴾ بيان لمحل الرمى ﴿ ثُمُ انْصَرَفَ إِلَى المنحر فنحر ثم ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأفاض إلى البيت فصلى عـكة الظهر ﴾ فيه حذف أي فأفاض إلى البيت فطاف به طواف الإفاضة ثم صلى الظهر وهذا يعارضه حديث ابن عمر ه أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر يوم

النحر بمني " وجمع بينهما بأنه صلى بمكة ثم أعاده بأصحابه جماعة بمني لينالوا فضل الجماعة خلفه ﴿ رواه مسلم مطولا ﴾ وفيه زيادات حذفها المصنف واقتصر على محل الحاجة هنا . واعلم أن هذا حديث عظيم مشتمل على جمل من الفوائد ونفائس من مهمات القواعد قال القاضي عياض قد تـكلم الناس على ما فيــه من الفقه وأكثروا وصنف فيـه أبو بكر بن المنذر جزءا كبيرا أخرج فيــه من ألفقه مائة ونيفا وخمسين نوعا قال ولو تقصى لزيد على هـذا العدد أو قريب منه . قلت : وليعلم أن الاصل في كل ما ثبت أنه فعله صلى الله عليه وسلم في حجه الوجوب لامرين أحـدهما أن أفعاله في الحج بيان للحج الذي أمر الله به والأفعال في بيان الوجوب محمولة على الوجوب والثـاني قوله صلى الله عليـه وسلم « خذوا عني مناسككم » فمن ادعى عدم وجوب شيء من أفعاله في الحج فعليه الدليل ولنذكر ما يحتمله المختصر من فوائده ودلائله . ففيه دلالة على أن غسل الإحرام سنة للنفساء والحائض ولغيرهما بالاولى وعلى استثفار الحائض والنفساء وعلى صحة إحرامهما وأن يكون الإحرام عقيب صلاة فرض أو نفل فإنه قد قيل إن الركعتين اللتين أهل بعدهما فريضة الفجر وأنه يرفع صوته بالتلبية قال العلماء ويستحب الاقتصار على تلبية النبي صلى الله علميه وسلم فلو زاد فلا بأس فقد زاد عمر رضي الله عنه • لبيك ذا النعماء والفضل الحسن لبيك مرهوبا منك ومرغوبا إليك ، وابن عمر رضى الله عنه • لبيك وسعديك والخير بيديك والرغباء إليك والعمل ، وأنس رضي الله عنه « لبيك حقا حقا تعبيدا ورقا ، وأنه ينبغي للحاج القدوم أولا مكة ليطوف طواف القدوم وأنب يستلم الركن قبل طوافه ثم يرمل في الثلاثة الأشــواط الأول والرمـل إسراع المشي مع تقارب الخطا وهو الخبب ثم يمشي أربعا على عادته وأنه يأتى بعد تمــام طوافه مقام إبراهيم ويتلو (واتخذوا مر. مقام إبراهيم مصلي) ثم يجعل المقام بينه وبين البيت ويصلي ركعتين وقد أجمع العلماء على

أنه بنغى لكل طائف إذا طاف بالبيت أنه يصلى خلف المقام ركعتي الطواف واختلفوا هل هما واجبتان أملا فقيل بالوجوب وقيل إن كان الطواف واجبا وجبتا وإلا فسنة وهل يجبأن خلف مقام إبراهيم حتما أو يجزئان فى غيره ؟ فقيل يحبان خلفه وقيل يندبان خلفه ولو صلاهما فى الحجر أو فى المسجد الحرام أو فى أي محل من مكة جاز وفاتته الفضيلة. وورد في القراءة فهما في الأولى بعد الفاتحة الكافرون والثانية بعدها الصمد رواه مسلم . ودل على أنه يشرع له الاستلام عند الخروج من المسجد كما فعله عنـد الدخول واتفقوا أن الاستلام سنة وأنه يسعى بعد الطواف ويبدأ بالصفا ويرقى إلى أعلاه ويقف مستقبلا القبلة ويذكر الله تعالى بهذا الذكر ويدعو ثلاث مرات وفي الموطأ : حتى إذا انصبت قدماه في بطن الوادي سعى . وقد قدمنا لك أن في راوية مسلم سقطا فدلت رواية الموطإ أنه يرمل في بطن الوادي وهو الذي يقال له بين الميلين وهو مشروع في كل مرة من السبعة الأشــواط لافي الثلاثة الأول كما في طواف القدوم بالبيت . وأنه يرقى أيضاً على المروة كما رقى على الصفا ويذكر ويدعو وبتمام ذلك تتم عمرته فإن حلق أو قصر صار حلالا وهكذا فعل الصحابة الذين أمرهم صلى الله عليه وسلم بفسخ الحج إلى العمرة وأما من كان قارنا فإنه لايحلق ولا يقصر ويبتى على إحرامه . ثم في يوم التروية وهو ثامن ذي الحجة يحرم من أراد الحج ممن حل من عمرته ويطلع هو ومن كات قارنا إلى مني كما قال جابر = فلما كان يوم التروية توجهوا إلى مني = أي توجه من كان باقيا على إحرامه لتمام حجه ومن كان قد صار حلالا أحرم وتوجه إلى مني وتوجه صلى الله عليه وآله وسلم إلها راكبا فنزل بها وصلى الصلوات الحس فيه أن الركوب أفضل من المشي في تلك المواطن وفي الطريق أيضاً وفيه خلاف ودليل الافضلية فعله صلى الله عليه وسلم وأن السنة أن يصلي يمنى الصلوات الحمّس وأن يبيت بها هذه الليلة وهي ليلة التاسع من ذي الحجة. وأن السنة ألا

ليخرجوا يوم عرفة من مني إلا بعــد طلوع الشمس . وأن السنة أن لامدخلوا عرفات إلا بعد زوال الشمس . وأن يصلوا الظهر والعصر جميعاً بعرفات فإنه صلى الله عليه وسلم نزل بنمرة وليست من عرفات ولم يدخل إلى الموقف إلا بعد الصلاتين وأن لايصلي بينهما شيئاً وأن السنة أن يخطب الإمام النساس قبل صلاة العصرين وهـذه إحدى الأربع الخطب المسنونة والثانيـة يوم السابع من ذى الحجة يخطب عنـد الكعبة بعد صلاة الظهر والثالثة يوم النحر والرابعـة يوم النفر الاول وهو اليوم الثاني مر. أيام النشريق. وفي رواية : ثم ركب حتى أتى الموقف إلى آخره ﴿ سنن وآداب ﴾ منها أن بجعل الذهاب إلى الموقف عند فراغه من الصلاتين . ومنها أن الوقوف راكباً أفضل ومنها أن يقف عند الصخرات وهي صخرات مفترشات في أسفل جبل الرحمة وهو الجيل الذي بوسط أرض عرفات . ومنها استقبال القبلة في الوقوف . ومنها أنه يبق في الموقف حتى تغيب الشمس ويكون في وقوفه داعياً فإنه صلى الله عليه وسلم وقف على راحلته راكباً يدعو الله عز وجل وكان فى دعائه رافعاً يديه إلى صدره وأخبرهم أن خير الدعاء دعاء يوم عرفة وذكر من دعائه في الموقف و اللهم لك الحمد كالذي نقول وخيراً بما نقول . اللهم لك صلاتى ونسكى ومحياى بماتى وإليك مآبى ولك تراثى . اللهم إنى أعوذ بك من عذاب القبر ووسواس الصدر وشتات الامر اللهم إنى أعوذ بك مر. شر ماتجيء به الريح ، ذكره الترمذي . ومنها أن يدفع بعد تحقق غروب الشمس بالسكينة ويأمر بها الناس إن كان مطاعا ويضم زمام مركوبه لئلا يسرع في المشي إلا إذا أتى جبلا من جبال الرمال أرخاه قليلا ليخف على مركوبه صعوده فإذا أتى المزدلفة نزل بها وصلى المغرب والعشاء جمعاً بأذان واحد وإقامتين وهـذا الجمع متفق عليه وإنمـا اختلفوا في سببه فقيل لأنه نسك وقيل لأجل أنهم مسافرون وأنه لايصلي بينهما شيئًا . وقوله • ثم اضطجع حتى طلع الفجر ، فيه سنن نبوية : المبيت بمزدلفة وهو مجمع على أنه نسك إنمــا اختلفوا

هل هو واجب أو سنة والاصل فيما فعله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوجوب كما عرفت وأن السنة أن يصلى الصبح بالمزدلفة ثم يدفع منها بعد ذلك فيأتى المشعر الحرام فيقف به ويدعو والوقوف عنده من المناسك ثم يدفع منه عند إسفار الفجر إسفاراً بليغاً فيأتى بطن محسر فيسرع السير فيه لأنه محل غضب الله فيه على أصحاب الفيل فلا ينبغي الآناة فيه ولا البقاء فإذا أتى الجرة وهي جمرة العقبة نزل ببطن الوادى ورماها بسبع حصيات كل حصاة كحبة الباقلا يكس مع كل حصاة . ثم ينصرف بعد ذلك إلى المنحر فينحر إن كانت عنده مدن بريد نحرها وأما هو صلى الله عليه وآله وسلم فإنه نحر بيده الشريفة ثلاثاً وستين بدنة وكان معه مائة بدنة فأمر عليا عليه السلام ينحر باقيها ثم ركب إلى مكة فطاف طواف الإفاضة وهو الذي يقال له طواف الزيارة ومن بعده يحل له كل ما حرم بالإحرام حتى وطء النساء. وأما إذا رمى جمرة العقبة ولم يطف هـذا الطواف فإنه يحل له ماعدا النساء فهذه الجمل من السنن والآداب التي أفادها همذا الحديث الجليل من أفعاله صلى الله عليه وآله وسلم تبين كيفية أعمال الحج وفى كثير مما دل عليه هـذا الحديث الجليل مما سقناه خلاف بين العلماء كثير في وجوبه وعدم وجوبه وفى لزوم الدم بتركه وعدم لزومه وفى صحة الحبج إن ترك منه شيئا وعدم صحته وقد طول بذكر ذلك في الشرح واقتصرنا على ما أفاده الحديث فالآتي بمـا اشتمل عليه هو الممتثل لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ، خذوا عني مناسككم . والمقتدي به في أفعاله وأقواله .

٢ - ﴿ وعن خزيمة بن ثابت رضى الله عنه أن الذي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا فرغ من تلبيته فى حج أو عمرة سأل الله رضوانه والجنة واستعاذ برحمته من النار . رواه الشافعى بإسناد ضعيف ﴾ سقط هذا الحديث من نسخة الشارح التى وقفنا عليها فيلم يشكلم عليه ووجه ضعفه أن فيه صالح بن محمد بن أبى زائدة أبو واقد الليثى ضعفوه والحديث دليل على استحباب الدعاء بعد الفراغ من كل تلبية يلبيها

المحرم فى أى حين بهذا الدعاء ونحوه ويحتمل أن المراد بالفراغ منها انتهاء وقت مشروعيتها وهو عند رمى جمرة العقبة والأول أوضح.

٣ ـ ﴿ وعن جابر رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « تَحَرْتُ هَلَهُمنا ومِدَى كُلُها مَوْقِفَ فَاتَحَرُوا فى رِحَالِكُم ٥ ﴾ جمع رحل وهو المنزل ﴿ وو قَفْتُ هَلَهُمنا وعَرَفَةُ كُلُها مَوْقِفَتُ هَلَهُمنا وجَمْع كُلُها مَوْقِفَ وحد عرفة ماخرج عزوادى عرفة إلى الجبال المقابلة بما يلى بنى عامر ﴿ وو قَفْتُ هَلَهُمنا وجَمْع كُلُها مَوْقِفَ ولا وقوفه بعرفة ولا جمع صلى الله عليه وسلم أنه لايتعين على أحد نحره حيث نحر ولا وقوفه بعرفة ولا جمع حيث وقف بل ذلك موسع عليهم حيث نحروا فى أى بقعة من بقاع منى فإنه يجزئ عنهم وفى أى بقعة من بقاع عرفة وجمع وقفوا أجزأ وهذه زيادات فى بيان التخفيف عليهم وقد كان صلى الله عليه وسلم أفاده تقريره لمن حج معه بمن لم يقف فى موقفه ولم ينحر فى منحره إذ من المعلوم أنه حج معه أمم لا تحصى ولا يتسع لها مكان وقوفه ونحره ؛ هذا والدم الذى يلزم المعتمر فحله مكة وأما سائر الدماء اللازمة من الجزاءات فحلها الحرم المحرم وفى ذلك خلاف معروف .

٤ — ﴿ وعن عائشة رضى الله عنها أن الذي صلى الله عليه وآله وسلم لما جاء إلى مكة دخلها من أعلاها وخرج من أسفلها . متفق عليه ﴾ هذا إخبار عن دخوله صلى الله عليه وآله وسلم عام الفتح فإنه دخلها من محل يقال له كداء بفتح الكاف والمدّ غير منصرف وهي الثنية التي ينزل منها إلى المعلاة مقبرة أهل مكة وكانت صعبة المرتق فسهلها معاوية ثم عبد الملك ثم المهدى ثم سهلت كلها في زمن سلطان مصر المؤيد في حدود عشرين وثمانمائة وأسفل مكة هي السفلي يقال لها كدا بضم القاف والقصر عند باب الشبيكة ويقول أهل مكة : افتح وادخل وضم واخرج ووجه دخوله صلى الله عليه وآله وسلم من الثنية العليا ماروى أنه قال أبو سفيان لا أسلم حتى أرى الخيل تطلع من كداء فقال له العباس : ماهذا ؟ قال أبو سفيان لا أسلم حتى أرى الخيل تطلع من كداء فقال له العباس : ماهذا ؟

قال: شى، طلع بقلبى وإن الله لا يطلع الخيل من هنالك أبداً قال العاس فذكرت أبا سفيان بذلك لما دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم منها = وعند البيهتى من حديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «كيف قال حسان» فأنشده شعراً: عدمت بنيتى إن لم تروها « تثير النقع مطلعها كداء

فتبسم صلى الله عليه وآله وسلم وقال «ادخلوها من حيث قال حسان » واختلف في استحباب الدخول من حيث دخل صلى الله عليه وسلم والحروج من حيث خرج فقيل يستحب وأنه يعدل إليه من لم يكن طريقه عليه وقال البعض وإنما فعله صلى الله عليه وسلم لانه كان على طريقه فلا يستحب لمن لم يكن كدلك وقال ابن تيمية يشبه أن يكون ذلك والله أعلم أن الثنية العليا التي تشرف على الأبطح والمقابر إذا دخل منها الإنسان فإنه يأتى من وجهة البلد والكعبة ويستقبلها استقبالا من غير انحراف بخلاف الذي يدخل من الناحية السفلي لأنه يستدبر البلد والكعبة فاستحب أن يكون ما يليه منها مؤخراً لئلا يستدبر وجهها .

٥ _ ﴿ وعن ابن عمر رضى الله عنه أنه كان لا يقدم مكة إلا بات﴾ ليلة قدومه ﴿ بذى طوى ﴾ فى الفاموس مثلثة الطاء وبنون موضع قريب من مكة ﴿ حتى يصبح ويغتسل ويذكر ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ﴾ أى أنه قعله ﴿ متفق عليه ﴾ فيه استحباب ذلك وأنه يدخل مكة نهاراً وهو قول الآكثر وقال جماعة من السلف وغيرهم: الليل والنهار سواء والنبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة فى عمرة الجمرانة ليلا. وفيه دلالة على استحباب الغسل لدخول مكة .

ج (وعن ابن عباس رضى الله عنه أنه كان يقبل الحجر الاسود ويسجد عليه (۱) رواه الحاكم مرفوعا والبيهق موقوفا ﴾ وحسنه أحمد وقد رواه الازرقى

⁽۱) الحديث رواه الحاكم والببهق من حديث جعفر بن عبد الله الحميدى بإسناد متصل بابن عباس . قال الذهبي عن العقبلي في حديث جعفر بن عبد الله وهم واضطراب وروى عن مالك أن السجود على الحجر بدعة والمتفق عليه هو تقبيل الحجر الأسود .

بسنده إلى محمد بن عباد بن جعفر قال « رأيت ابن عباس جاء يوم التروية وعليه حلة مرجلا رأسه فقبل الحجر وسجد عليه ثم قبله وسجد عليه ثلاثا » رواه أبو يعلى بسنده من حديث أبي داود الطيالسي عن جعفر بن عثمان المخزومي قال ا رأيت محمد ابن عباد بن جعفر قبل الحجر وسجد عليه ا وقال: رأيت خالي ابن عباس يقبل الحجر ويسجد عليه وقال: رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يفعله ، وحديث عمر في صحيح مسلم: أنه قبل الحجر والتزمه وقال » رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بك حفيا » يؤيد هذا ففيه شرعية تقبيل الحجر والسجود عليه .

٧ - ﴿ وعنه ﴾ أى ابن عباس ﴿ قال أمرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ﴾ أى أصابه الذبن قدموا معه مكه فى عمرة القضاء ﴿ أن يرملوا ﴾ بضم الميم ﴿ ثلاثة أشواط ﴾ أى يهرولون فيها فى الطواف ﴿ ويمشوا أربعاً ما بين الركنين . متفق عليه ﴾ .

٨ – ﴿وعن ابن عمر رضى الله عنه " أنه كان إذا طاف بالبيت الطواف الآول خب ثلاثا ومشى أربعا " وفى رواية : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا طاف فى الحبج أو العمرة أول ما يقدم فإنه يسعى ثلاثة أطواف بالبيت ويمشى أربعة . متفق عليهما ﴾ وأصل ذلك ووجه حكمته ما رواه ابن عباس قال ا قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه مكة فقال المشركون إنه يقدم عليكم وفد قد وهنتهم حمى يثرب فأمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم أصحابه أن يرملوا الآشواط كلها يرملوا الآشواط الثلاثة وأن يمشوا ما بين الركنين ولم يمنعه أن يرملوا الآشواط كلها إلا الإبقاء عليهم . أخرجه الشيخان وفي لفظ مسلم : إن المشركين جلسوا مما يلى الحجر ولمنهم حين رأوهم يرملون قالوا هؤلاء الذين زعمتم أن الحمى وهنتهم ؟ إنهم لاجلد من كذا وكذا " وفي لفظ لغيره " إن هم إلا كالغزلان " فكان هذا أصل الرمل وسبيه إغاظة المشركين ورد قولهم وكان هذا في عمرة القضاء ثم صار

سنة ففعله فى حجة الوداع مع زوال سببه وإسلام من فى مكة وإنما لم يرملوا بين الركنين لآن المشركين كانوا من ناحبة الحجر عند قعيقعان قلم يكونوا يرون من بين الركنين وفيه دليل على أنه لا بأس بقصد إغاظة الاعداء بالعبادة وأنه لاينافى إخلاص العمل بل هو إضافة طاعة إلى طاعة وقد قال تعالى (ولاينالون من عدق نيلا إلاكتب لهم به عمل صالح).

و _ ﴿ وعنه ﴾ أى ابن عباس رضى الله عنه ﴿ قال لم أر رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلم من البيت غير الركنين البمانيين . رواه مسلم ﴾ اعلم أن للبيت أربعة أركان الركن الاسود ثم البماني ويقال لهما البمانيان بتخفيف الياء وقد تشدد وإنما قيل لهما البمانيان تغليباكالابوين والقريتين ، والركنان الآخران يقال لهما الشاميان وفي الركن الاسود فضيلتان كونه على قواعد إبراهيم عليه السلام والثانية كونه في الحجر وأما البماني ففيه فضيلة كونه على قواعد إبراهيم وأما الشاميان فليس فيهما شيء من هاتين الفضيلتين فلهذا خص الاسود بسنتي التقبيل والحدة واتفقت الامة على استحباب استلام الركنين الممانيين واتفق الجماهير على أنه واحدة واتفقت الامة على استحباب استلام الركنين الممانيين واتفق الجماهير على أنه لا يستلمان فليعض الصحابة والتابعين وانقرض الحلاف وأجمعوا على أنهما لا يستلمان وعليه حديث الباب .

• ١٠ ﴿ وعن عمر رضى الله عنه أنه قبّل الحجر وقال: إنى أعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع ولولا أنى رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلك ماقبلتك . متفق عليه ﴾ وأخرج مسلم من حديث سويد بن غفلة أنه قال: رأيت عمر قبل الحجر والتزمه وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بك حفيا . وأخرج البخارى بسنده إلى الزبير بن عربى قال: سأل رجل ابن عمر رضى الله عنهما عن استلام الحجر فقال رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم يستلمه استلام الحجر فقال رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم يستلمه

ويقيله أرأيت إن زحمت أرأيت إن غلبت ؟ قال اجعل أرأيت بالين رسول الله صلى الله تعالى عايه وعلى آله وسلم يستله ويقبله . وروى الآزرق حديث عمر بزيادة وأنه قال له على عليه السلام بلى يا أمير المؤمنين هو يضر وينفع قال وأين ذلك قال في كتاب الله عز وجل قال قال الله (وإذ أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم الست بربكم ؟ قالوا بلى : شهدنا) قال فلما خلق الله آدم مسح ظهره فأخرج ذريته من صلبه فقررهم أنه الرب وهم العبيد ثم كتب ميثاقهم فى رق وكان لهذا الحجر عينان ولسان فقال له افتح فاك فألقمه ذلك الرق وجعله فى هذا الموضع وقال : تشهد لمن وافاك بالإيمان يوم القيامة قال الراوى في هدذا الموضع وقال : تشهد لمن وافاك بالإيمان يوم القيامة قال الراوى فقال عمر : أعوذ بالله أن أعيش فى قوم لست فيهم يا أبا الحسن . قال الطبرى أن يفهموا أن تقبيل الحجر من باب تعظيم بعض الاحجار كا كانت العرب تفعل فى الجاهلية فأراد عمر أن يعلم الناس أن استلامه اتباع لفعل رسول الله تعقده فى الأوثان .

11 - ﴿ وعن أبى الطفيل قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يطوف بالبيت ويستلم الركن بمحجن ﴾ هي عصا محنية الرأس ﴿ معه ويقبل المحجن ، رواه مسلم ﴾ وأخرج الترمذي وغيره وحسنه من حديث ابن عباس قال ؛ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « يأتي هذا الحجر يوم القيامة له عينان يبصر بهما ولسان ينطق به يشهد لمن استلمه بحق = وروى الازرق بإسناد صحيح من حديث ابن عباس « قال إن هذا الركن يمين الله عز وجل في الارض يصافح به عباده مصافحة الرجل أخاه ، وأخرج أحمد عنه « الركن يمين الله في الارض يصافح بها خلقه والذي نفس ابن عباس بيده ما من امرئ مسلم يسأل الله يصافح بها خلقه والذي نفس ابن عباس بيده ما من امرئ مسلم يسأل الله

عنده شيئاً إلا أعطاه إياه ، وحديث أبي الطفيل دال أنه يجزئ عن استلامه باليد بآلة ويقبل الآلة كالمحجن والعصا وكذلك إذا استلمه بيده قبل يده فقيد روى الشافعي أنه قال: قال ابن جريج لعطاه هل رأيت أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استلموا قبلوا أيديهم ؟ قال نعم رأيت جابر بن عبد الله وابن عمر وأبا سعيد وأبا هريرة إذا استلموا قبلوا أيديهم . فإن لم يمكن استلامه لاجل الزحمة قام حياله ورفع يده وكبر لما روى : أنه صلى الله عليه وسلم «قال ياعمر إنك رجل قوى لاتزاحم على الحجر فتؤذي الضعفاه إن وجدت خلوة فاستلمه وإلا فاستقبله وهلل وكبر ، رواه أحمد والازرقي وإذا أشار بيده فلا يقبلها لأنه لايقبل إلا الحجر أو مامس الحجر .

17 - ﴿ وعن يعلى بن أمية رضى الله عنه قال طاف النبى صلى الله عليه وسلم مضطبعاً ببرد أخضر . رواه الحنسة إلا النسائى وصححه الترمذى ﴾ الاضطباع افتعال من الضبع وهو العضو ويسمى التأبط لأنه يجعل وسط الرداء تحت الإبط ويبدى ضبعه الأيمن وقيل يبدى ضبعيه وفى النهاية هو أن يأخذ الإزار أو البرد ويجعله تحت إبطه الآيمن ويلقي طرفيه على كنفه الآيسر من جهتى صدره وظهره . وأخرج أبو داود عن ابن عباس • اضطبع فكبر واستلم وكبر ثم رمل ثلاثة أطواف : كانوا إذا بلغوا الركن اليماني وتغيبوا من قريش مشوا ثم يطلعون عليهم يرملون تقول قريش كأنهم الغزلان = قال ابن عباس فكانت سنة وأول ما اضطبعوا في عمرة القضاء ليستعينوا بذلك على الرمل ليرى المشركون قوتهم ثم صار سنة ويضطبع في الأشواط السبعة فإذا قضى طوافه سوى ثيابه ولم يضطبع في ركعتى الطواف وقيل في الثلاثة الأولى لاغير .

17 _ ﴿ وعن أنس رضى الله عنه قال كان يهل منا المهل فلا ينكر عليـه ويكبر منا المكبر فلا ينكر عليه ﴾ تقدّم أن الإهلال رفع الصوت بالتلبية وأول وقته من حين الإحرام إلى الشروع فى الإحلال وهو فى الحج

إلى أن يأخذ فى رمى جمرة العقبة وفى العمرة إلى الطواف . ودل الحديث على أنه من كبر مكان التلبية فلا نكير عليه بل هو سنة لانه يريد أنس أنهم كانوا يفعلون ذلك ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيهم فيقرّ كلا على ماقاله إلا أن الحديث ورد فى صفة غدوهم من منى إلى عرفات وفيه ردّ على من قال بقطع التلبية بعد صبح يوم عرفة .

≥١ – ﴿ وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال بعثنى النبي صلى الله عليه وسلم في الثقل ﴾ بفتح المثلثة وفتح الفاف وهو متاع المسافر كا في النهاية ﴿ أو قال في الضعفة ﴾ شك من الراوى ﴿ من جمع ﴾ بفتح الجيم وسكون الميم علم المزدلفة سميت به لان آدم وحواء لما أهبطا اجتمعا بهاكا في النهاية ﴿ بليل ﴾ وقد علم أن من السنة أنه لابد من المبيت بجمع وأنه لا يفيض من بات بها إلا بعد صلاة الفجر بها ثم يقف في المشعر الحرام ولا يدفع منه إلا بعد إسفار الفجر جدا ويدفع قبل طلوع الشمس وقد كانت الجاهلية لا يفيضون من جمع حتى تطلع الشمس ويقولون أشرق ثبير كيا نغير فخالفهم صلى الله عليه وسلم ، إلا أن حديث ابن عباس هذا ونحوه دل على الرخصة للضعفة في عدم استكال المبيت . والنساء كالضعفة أيضا لحديث أسماء بنت أبي بكر رضى الله عنها : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن لظعن بضم الظاء والعين المهملة وسكونها جمع ظعينة وهي المرأة في الهودج ثم أطلق على المرأة وعلى الهودج بلا امرأة كا في النهاية -

10 _ ﴿ وعن عائشة رضى الله عنها قالت استأذنت سودة رسول الله صلى الله عليه وسلم ليـلة المزدلفة أن تدفع قبـله وكانت ثبطة ﴾ بفتح المثلثة وسكون الموحدة فسرها قوله ﴿ تعنى ثقيلة فأذن لها . متفق عليهما ﴾ على حديث ابن عباس وعائشة . وفيه دليـل على جواز الدفع من مزدلفة قبـل الفجر ولكن للعذر كما أفاده قوله * وكانت ثبطة ، وجهور العلماء أنه يجب المبيت بمزدلفة ويلزم من تركه دم ، وذهب آخرون إلى أنه سنة إن تركه فاتته الفضيلة ولا إثم عليه ولا دم ويبيت

أكثر الليل وقيل ساعة من النصف الثانى وقيل غير ذلك والذى فعله صلى الله عليه وسلم المبيت بها إلى أن صلى الفجر وقد قال « خذوا عنى مناسككم »

17 - ﴿ وَعَنَ ابْنُ عَبَاسُ رَضَى اللّهُ عَنْمَا قَالَ : قَالَ لَنَا رَسُولُ اللّهُ صَلّى اللّهُ عَلَيْهُ وَسِلْمَ وَلا لَا لَا لَهُ عَلَيْهُ وَلَيْهُ الْحَسْنُ العَرْقَى عَلَيْهُ الْحَسْنُ العَرْقَى عَلَى كُوفَى ثقة احتج به مسلم واستشهد به البخارى غير أن حديثه عن ابن عباس منقطع قال أحمد : الحسن العرقى لم يسمع من ابن عباس وفيه دليل على أن وقت رمى جمرة العقبة من بعد طلوع الشمس وإن كان الرمى عن أبيح له التقدم إلى منى وأذن له فى عدم المبيت بمزدلفة وفى المسألة أربعة أقوال الأولى : جواز الرمى من بعد نصف الليل للقادر والعاجز قاله أحمد والشافعى . الثانى : لا يحوز إلا بعد الفجر مطلقاً وهو قول أبى حنيفة . الثالث : لا يحوز المادوية . الثالث : لا يحوز والرابع : للشورى والنخعى أنه من بعد طلوع الشمس للقادر وهذا أقوى الأقوال دليلا وأرجحها قيلا

١٧ – ﴿ وعن عائشة رضى الله عنها قالت أرسل النبي صلى الله عليه وسلم بأم سلمة ليلة النحر فرمت الجمرة قبل الفجر ثم مضت فأفاضت . رواه أبو داود وإسناده على شرط مسلم ﴾ الحديث دليل على جواز الرمى قبل الفجر لان الظاهر أنه لا يخنى عليه صلى الله عليه وسلم ذلك فقرره وقد عارضه حديث ابن عباس وجمع بينهما بأنه يجوز الرمى قبل الفجر لمن له عذر وكان ابن عباس لاعذر له وهذا قول الهادوية فإنهم يقولون : لا يجوز الرمى للقادر إلا بعد الفجر ويجوز لغيره من بعد نصف الليل إلا أنهم أجازوا للقادر والعاجز . الشمس وقد ذهب الشافعي إلى جواز الرمى من بعد نصف الليل للفادر والعاجز . وقال آخرون : إنه لا رمى إلا من بعد طلوع الشمس للقادر وهو الذي يدل له فعله صلى الله عليه وسلم وقوله في حديث ابن عباس المتقدم قريباً وهو وإن كان له فعله صلى الله عليه وسلم وقوله في حديث ابن عباس المتقدم قريباً وهو وإن كان

فية انقطاع فقد عضده فعله مع قوله « خذوا عنى مناسكم » وقد تقدمت أقوال العلما. في ذلك

١٨ ــ ﴿ وَعَنَ عَرُوهُ بِنَ مَضْرِسَ ﴾ بضم الميم وتشديد الراء وبالضاد المعجمة والسين المهملة كوفى شهد حجة الوداع وصدر حديثه أنه قال « أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بالموقف يعني جمعاً فقلت جئت يا رسول الله من جبـل طي فأكلت مطيتي وأتعبت نفسي والله ما تركت من جبل إلا وقفت عليه فهـل لى من حج، ثم ذكر الحديث ﴿ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مَنْ شَهِدَ صَلاَتَنا . ﴾ يعني صلاة الفجر ﴿ هـنَّهِ مِ يعني بالمزدلفة _ قَوَقَفَ مَعَنَا ﴾ أَى فِي مَرْدَلْفَةً ﴿ حَتَّى نَدْفَعَ ، وقَدْ وقَفَ بِعَرَفَةً قَبْلَ ذَٰلِكَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَقَدْ تُمَّ حَجُّهُ وقَضَى تَفَتُهُ ، رواه الحسة وصححه الترمذي وابن خزيمة ﴾ فيه دلالة على أنه لا يتم حجه إلا بشهود صلاة الفجر بمزدلفة والوقوف بهـا حتى يدفع الإمام وقد وقف بعرفة قبـل ذلك في ليل أو نهـار . ودل على إجـزاء الوقوف بعرفة في نهار يوم عرفة إذا كان من بعد الزوال أو في ليــلة الاضحي وأنه إذا قعل ذلك فقــد قضى تفثه ، وهو قضاء المناسك وقيــل إذهاب الشــعر . ومفهوم الشرط أن من لم يفعل ذلك لم يتم حجه فأما الوقوف بعرفة فإنه بجمع عليه وأما بمزدلفة فذهب الجمهـور إلى أنه يتم الحبح وإن فاته ويلزم فيه دم وذهب ابن عباس وجماعة من السلف إلى أنه ركن كعرفة وهـذا المفهوم دليله ويدل له رواية النسائي « ومن لم يدرك جمعاً فلا حج له ، وقوله تعالى (فاذكروا الله عنمد المشعر الحرام) وفعله صلى الله عليه وسلم وقوله « خذوا عنى مناسككم ، وأجاب الجمهسور بأن المراد من حديث عروة من فعـل جميع ماذكر فقد تم حجه وأتى بالكامل من الحج ويدل له ما أخرجــه أحمد وأهل السنن وابن حبـان والحاكم والدارقطني والبيهتي : أنه أتاه صلى الله عليه وسـلم وهو واقف بعرفات ناس من أهل نجد فقالوا كيف الحج فقال : • الحج عرفة من جاء قبل صلاة الفجر من ليلة جمع فقد تم حجه ، وفى رواية لابى داود « من أدرك عرفة قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك الحج » ومن رواية الدارقطنى « الحج عرفة ، الحج عرفة » قالوا فهذا صريح فى المراد وأجابوا عن زيادة « ومن لم يدرك جمعا فلا حج له » باحتمالها التأويل أى فلا حج كامل الفضيلة وبأنها رواية أبو جعفر العقيلي وألف فى إنكارها جزءا وعن الآية أنها لا تدل إلا على الأمر بالذكر عند المشعر لا على أنه ركن وبأنه فعله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بيانا للواجب المستكمل الفضيلة .

19 — ﴿ وعن عمر رضى الله عنه قال: إن المشركين كانوا لا يفيضون ﴾ أى من مزدلفة ﴿ حتى قطلع الشمس ويقولون أشرق ﴾ بفتح الهمزة فعل أمر من الإشراق أى ادخل فى الشروق ﴿ ثبير ﴾ بفتح المثلثة وكسر الموحدة فثناة تحتية فراء جبل معروف على يسار الذاهب إلى منى وهو أعظم جبال مكة ﴿ وأن النبي صلى الله عليه وسلم خالفهم فأفاض قبل أن قطلع الشمس . رواه البخارى ﴾ وفى رواية بزيادة «كيما نغير ، أخرجها الإسماعيلي وابن ماجه وهو من الإغارة الإسراع فى عدو الفرس ، وقيه أنه يشرع الدفع وهو الإفاضة قبل شروق الشمس وتقدم حديث جابر ، حتى أسفر جدا » .

حد الله على مشروعية الاستمرار في التلبية إلى يوم النحر حتى يرى الجمرة وهل يقطعه دليل على مشروعية الاستمرار في التلبية إلى يوم النحر حتى يرى الجمرة وهل يقطعه عند الرى بأول حصاة أو مع فراغه منها؟ ذهب الجمهور إلى الآول وأحمد إلى الثانى ودل له ما رواه النسائى ﴿ فلم يزل يلبي حتى رى الجمرة فلما رجع قطع التلبية ■ وما رواه أيضا ابن خزيمة وقال حديث صحيح من حديث ابن عباس عن الفضل أنه قال ﴿ أفضت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من عرفات فلم يزل يلبي حتى رى جمرة العقبة ويمكبر مع كل حصاة ثم قطع التلبية مع آخر حصاة ◄ وهو يبين

المراد من قوله « حتى رمى جمرة العقبة » أى أتم رميها وللعلماء خلاف متى يقطع التلبية ؟ وهذه الأحاديث قد بينت وقت تركه صلى الله عليه وسلم لها .

۲۱ — ﴿ وعن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه أنه جعل البيت عن يساره ﴾ عند رميه جمرة العقبة ﴿ ومنى عن يمينه ورمى الجمرة بسبع حصيات وقال : هذا مقام الذى أنزلت عليه سورة البقرة . متفق عليه ﴾ قام الإجماع على أن هذه الكيفية ليست بواجبة وإنما هي مسنحبة وهذا قاله ابن مسعود ردّا على من يرميها من فوقها واتفقوا أن سائر الجمار ترمى من فوقها وخص سورة البقرة بالذكر الآن غالب أعمال الحج مذكور فيها أو الآنها اشتملت على أكثر أمور الديانات والمعاملات وفيه جواز أن يقال سورة البقرة خلافا لمن قال يكره ولا دليل له .

٢٢ — ﴿ وعن جابر رضى الله عنه قال رمى رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمرة يوم النحر ضحى وأما بعد ذلك فإذا زالت الشمس . رواه مسلم ﴾ تقدم الكلام على وقت رمى الثلاث الجمار من بعد زوال الشمس وهو قول جماهير العلماء .

۲۷ _ ﴿ وعن ابن عمر رضى الله عنهما أنه كان يرمى الجمرة الدنيا ﴾ بضم الدال وبكسرها أى الدانية إلى مسجد الحيف وهى أوّل الجمرات التى ترمى ثانى النحر ﴿ بسبع حصيات يكبر على أثركل حصاة ثم يتقدم ثم يُسْهل ﴾ بضم حرف المضارعة وسكون المهملة أى يقصد السهل من الأرض ﴿ فيقوم فيستقبل القبلة ثم يدعو ويرفع يديه ويقوم طويلا ثم يرمى الوسطى ثم يأخذ ذات الشمال ﴾ أى يمشى إلى جهة شماله ليقف داعياً فى مقام لا يصيبه الرمى ﴿ فيسهل ويقوم مستقبل الفبلة ثم يدعو ويرفع يديه ويقوم طويلا ثم يرمى جمرة ذات العقبة من بطن الوادى ولا يقف عندها ثم ينصرف فيقول هكذا رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يفعله . رواه البخارى ﴾ فيه ما قد دلت عليه الأدلة الماضية من الرمى بسبع

حصيات لمكل جمرة والتكبير عند كل حصاة وفيه زيادة أنه يستقبل القبلة بعد الرمى للجمرتين ويقوم طويلا يدعو الله تعالى وقد فسر مقدار القيام ما أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح وأن ابن عمر كان يقوم عند الجمرتين بمقدار ما يقرأ سورة البقرة وأنه يرفع يديه عند الدعاء والله ابن قدامة ولا نعلم فى ذلك خلافا إلا مايروى عن مالك وأنه لا يرفع يديه عند الدعاء وحديث ابن عمر دليل لخلاف ما قال مالك .

٢٤ _ ﴿ وعنه ﴾ أي ابن عمر ﴿ رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « اللَّهُمَّ ارْحَمِ الْمُحَلِّقِينَ ﴾ أي الذين حلقوا رءوسهم في حج أو عمرة عند الإحلال منها ﴿ قالوا ﴾ يعني السامعين من الصحابة قال المصنف في الفتح إنه لم يقف في شيء عن الطرق على الذي تولى السؤال بعد البحث الشديد عنه ﴿ وَالْمُقْصِرِينَ ﴾ هو من عطف التلقين كما في قوله تعالى (قال ومن كفر) على أحد الوجهين في الآية كأنه قيل : وارحم المقصرين ﴿ يَا رَسُولُ اللَّهُ قَالَ فِي الثَّالَثَةُ « وِالْمُقَصِّرِينَ • مَتْفَقَ عَلَيْهِ ﴾ وظاهره أنه دعا للمحلقين مرتين وعطف المقصرين في الثالثة وفي روايات أنه دعا للمحلقين ثلاثًا ثم عطف المقصرين ثم إنه اختلف في هذا الدعاء متى كان منه صلى الله عليه وآله وسلم فقيل في عمرة الحديبية وجزم به إمام الحرمين وقيل في حجة الوداع وقواه النووي وقال : هو الصحيح المشهور وقال القاضي عياض : كان في الموضعين قال النووي : ولا يبعد ذلك وبمثله قال ابن دقيق العيد قال المصنف وهذا هو المتعين لتضافر الروايات بذلك والحديث دليل على شرعية الحلق والتقصير وأن الحلق أفضل . هذا وبجب في حلق الرأس استمكمال حلقه عند الهادوية ومالك وأحمد وقيـل هو الأفضل ويجزئ الأقل فقيل الربع وقيمل النصف وقيمل أقل ما يجب حلق ثلاث شعرات وقيمل شعرة واحدة والخلاف في التقصير في التفضيل مثل هـذا وأما مقداره فيكون مقدار أنمـلة وقيل إذا اقتصر على دونها أجزأ وهذا كله في حق الرجال ثم هو

أى تفضيل الحلق على التقصير أيضا فى حق الحاج والمعتمر وأما المتمتع فإنه صلى ألله عليه وآله وسلم خيره بين الحلق والتقصير كما فى رواية البخارى بلفظ مثم يحلقوا أو يقصروا ، وظاهر الحديث استواء الامرين فى حق المتمتع وفصل المصنف فى الفتح فقال إن كان بحيث يطلع شعره فالاولى له الحلق وإلا فالتقصير ليقع الحلق فى الحج وبين وجه التفصيل فى الفتح . وأما النساء فالمشرع فى حقهن التقصير إجماعا وأخرج أبو داود من حديث ابن عباس ليس على النساء حلق وإنما على النساء التقصير ، وأخرج الترمذى من حديث على عليه السلام وين ويكره لها ذلك .

إثم على مر. قدّم أو أخر فاختلف العلماء في ذلك فذهب الشافعي وجمهور السلف وفقهاء أصحاب الحبديث والعلماء إلى الجواز وأنه لابجب الدم على من فعل ذلك لفوله للسائل • ولا حرج ، فإنه ظاهر في نني الإثم والفدية معاً لأن اسم الضيق يشملهما قال الطبرى لم يسقط الني صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الحرج إلا وقد أجزأ الفعل إذ لو لم بجزئه لامره بالإعادة لان الجهـل والنسيان لا يضعان عن المـكلف الحـكم الذي يلزمه في الحج كما لو ترك الرمى ونحوه فإنه لايأثم بتركه ناسياً أو جاهلا لكن يجب عليـه الإعادة وأما الفدية فالأظهر سقوطها على الناسي والجاهل وعدم سقوطها عن العالم قال الن دقيق العيد القول بسقوط الدم عن الجاهل والناسي دون العامد قوى من جهة أن الدليل دل على وجوب اتباع أفعال النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحج بقوله = خذوا عني مناسككم ، وهذه السؤالات المرخصة بالتقديم لما وقع السؤال عنه إنما قرنت بقول السائل • لم أشعر ، فيختص الحكم بهذه الحالة ويحمل قوله « لاحرج» على نني الإئم والدم معاً في الناسي والجاهل ويبق العامد على أصل وجوب اتباع الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فى الحج والفائل بالتفرقة بين العامد وغيره قد مشى أيضاً على القاعدة فى أن الحكم إذا رتب على وصف يمكن بأن يكون معتبراً لم يجز اطراحه ولا شك أن عدم الشعور وصف مناسب لعـدم التكليف والمؤاخذة والحكم علق به فلا يمكن اطراحه بإلحاق العامد به إذ لايساويه قال وأما التمسك بقول الراوى ﴿ فِيهَا سُئُلُ عَنْ شَيْءٍ ﴾ إلى آخره لإشعاره بأن الترتيب مطلقا غير مراعى فجوابه أن هذه الاخبار من الراوى تتعلق بمــا وقع السؤال عنه وهو مطلق بالنسبة إلى حال السائل والمطلق لامدل على أحد الخاصين بعينه فلا تبق حجة في حال العمد .

۲٦ - ﴿ وعن المسور ﴾ بكسر الميم وسكون المهملة وفتح الواو فراه
 ﴿ ابن مخرمة رضى الله عنه ﴾ بفتح الميم وسكون الحاء المعجمة وفتح الراه زهرى

قرشى مات الذي صلى الله عليه وآله وسلم وهو ابن ثمان سنين وسمع منه وحفظ عنه انتقل من المدينة بعد قتل عثمان إلى مكة ولم يزل بها إلى أن حاصرها عسكر يزيد فقتله حجر من حجارة المنجنيق وهو يصلى فى أول سنة أربع وستين وكان من أهل الفضل والدين ﴿ أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نحر قبل أن يحلق وأمر أصحابه بذلك . رواه البخارى ﴾ فيه دلالة على تقديم النحر قبل الحلق وتقدّم قريباً أن المشروع تقديم الحلق قبل الذبح فقيل حديث المسور هذا إنما هو إخبار عن فعله صلى الله عليه وسلم فى عمرة الحديثية حيث أحصر فتحلل صلى الله عليه وسلم بالذبح وقد بؤب عليه البخارى ، باب النحر قبل الحلق فى الحصر ، وأشار البخارى إلى أن هذا الترتيب يختص بالمحصر على جهة الوجوب فإنه أخرجه بمعناه هذا وقد أخرجه بطوله فى كتاب الشروط وفيه أنه قال لإصحابه «قوموا فانحروا ثم احلقوا ، وفيه قول أم سلمة له صلى الله عليه وآله وسلم « اخرج ثم لا تنكلم أحداً منهم كلمة حتى تنحر بدنك فخرج فنحر بدنه ثم دعا حالقه فحلقه ، الحديث وكان الاحسن تأخير المصنف له إلى باب الإحصار .

٧٧ _ ﴿ وعن عائشة رضى الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ﴿ إذا رميتم وحلقتم فقد حل لكم الطيب وكل شيء إلا النساء ، رواه أحمد وأبو داود وفى إسناده ضعف ﴾ لآنه من رواية الحجاج بن أرطاة وله طرق أخر مدارها عليه وهو يدل على أنه بمجموع الأمرين رمى جمرة العقبة والحلق يحل كل محرم على المحرم إلا النساء فلا يحل وطؤهن إلا بعد طواف الإفاضة والظاهر أنه مجمع على حل الطيب وغيره إلا الوطء بعد الرمى وإن لم يحلق .

 74 - ﴿ وعن ابن عمر رضى الله عنهما أن العباس بن عبد المطلب رضى الله عنه أستأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيت بمكة ليالى منى من أجل سقايته ﴾ وهى ماء زمرم فإنهم كانوا يغترفونه بالليل ويجعلونه فى الحياض سبيلا ﴿ فأذن له متفق عليه ﴾ فيه دليل على أنه بجب المبيت بمنى ليلة ثانى النحر وثالثه إلا لمن له عذر وهذا يروى عن أحمد أ والحنفية قالت إنه سنة قبل إنه يختص هذا الحكم بالعباس دون غيره وقبل بل وبمن يحتاج إليه فى سقايته وهو الاظهر لانه لايتم له وحده إعداد الماء للشاربين وهل يختص بالماء أو يلحق به ما فى معناه من الاكل وغيره وكذا حفظ ماله وعلاج مريضه وهذا الإلحاق رأى الشافعي ويدل للإلحاق الحديث وهو قوله:

• ٣٠ − ﴿ وعن عاصم بن عدى رضى الله عنه ﴾ هو أبو عبد الله أو عمر أو عمر وحليف بنى عبيد بن زيد من بنى عمرو بن عوف من الانصار شهد بدراً والما أخرج إليها معه صلى الله عليه وسلم فرده إلى أهل مسجد الضرار لشىء بلغه عنهم وضرب له سهمه وأجره فكان كن شهدها . مات سنة خمس وأربعين وقيل استشهد يوم البيامة وقد بلغ مائة وعشرين سنة ﴿ أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم رخص لرعاة الإبل فى البيتوتة عن منى يرمون يوم النحر ﴾ جمرة العقبة ثم ينفرون ولا يبيتون بمنى ﴿ ثم يرمون يومين ﴾ أى يرمون يوم الذى فأتهم الرمى فيه وهو اليوم الثانى ﴿ ثم يرمون يوم النفر ﴾ أى اليوم واليوم الذى فأتهم الرمى فيه وهو اليوم وصححه الترمذى وابن حبان ﴾ فإن فيه دليلا على أنه يجوز لاهل الاعذار عدم المبيت بمنى وأنه غير خاص بالعباس ولا بسقايته وأنه لو أحدث أحد سقاية جاز له ما جاز لاهل سقانة زمن م

٣١ _ ﴿ وعن أبى بكرة رضى الله عنه قال : خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم النحر . متفق عليه ﴾ فيه شرعية الخطبة يوم النحر وليست خطبة

العيد فإنه صلى الله عليه وسلم لم يصل العيد فى حجته ولا خطب خطبته . واعملم أن الخطب المشروعات في الحج ثلاث عنىد المالكية والحنفية الأولى سابع ذى الحجة والثانية يوم عرفة والثالثة ثانى النحر . وزاد الشافعي رابعة في يوم النحر وجعل الثالثة في ثالث النحر لا في ثانيه قال لانه أول النفر وقالت المالكية والحنفية إن خطبة يوم النحر لا تعد خطبة إنما هي وصايا عامة لأنها مشروعة في الحج ورد عليهم بأن الصحابة سموها خطبة وبأنها اشتملت على مقاصد الخطبة كما أفاده لفظها وهو قوله « تدرون أي يوم هذا؟ قلنا الله ورسوله أعلم فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه فقال أليس يوم النحر ؟ قلنا بلي قال أى شهر هـذا ؟ قلنا الله ورسوله أعلم فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه فقال أليس ذى الحجة ؟ قلنا بلي قال أي بلد هذا ؟ قلنا الله ورسوله أعلم فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه فقال أليست البلدة الحرام ؟ قلنا بلي قال فإن دماءكم وأموالكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا إلى يوم تلقون ربكم ، ألا هل بلغت ؟ قالوا نعم قال اللهم اشهد فليبلغ الشاهد الغائب فرب مبلغ أوعى من سامع فلاتر جعوا بعدى كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض. أخرجه البخاري، فاشتمل الحديث على تعظيم البلد الحرام ويوم النحر وشهر ذي الحجة والنهى عن الدماء والأموال والنهى عن رجوعهم كفارا وعن قتالهم بعضهم بعضا والآمر بالإيلاغ عنه وهذه من مقاصد الخطب ويدل على شرعية خطبة ثانى يوم النحر .

٢٣ ـ ﴿ وعن سراء ﴾ بفتح المهملة وتشديد الراء ممدودة ﴿ بنت نبهان رضى الله عنه ﴾ بفتح النون وسكون الموحدة ﴿ قالت خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الرؤوس فقال • أليس هـذا أوسط أيام التشريق ■ الحديث رواه أبو داود بإسناد حسن ﴾ وهذه هى الخطبة الرابعة ويوم الرءوس ثانى يوم النحر بالاتفاق وقوله • أوسط أيام التشريق ■ يحتمل أفضلها ويحتمل الاوسط بين الطرفين وفيـه دليل على أن يوم النحر منها . ولفظ حديث السراء قالت سمعت

رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « أتدرون أى يوم هذا _ قالت وهو اليوم الذى يدعونه يوم الرءوس _ قالوا الله ورسوله أعلم قال « هذا أوسط أيام التشريق » قال أتدرون أى بلد هذا ؟ قالوا الله ورسوله أعلم قال « هذا المشعر الحرام » قال « إنى لا أدرى لعلى لا ألقاكم بعد على هذا ألا وإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كرمة بلدكم هذا حتى تلقون ربكم فيسألكم عن أعمالكم ألا فليبلغ أدناكم أقصاكم ألا هل بلغت » فلما قدمنا المدينة لم يلبيث إلا قليلا حتى مات .

٣٣ _ ﴿ وعن عائشة رضي الله عنها أن الذي صلى الله عليه وآله وسلم قال لها « طَوَ أَفُكَ بِالْبَيْتِ وسَعْيُكِ بِيْنَ الصَّفَا والْمَرْوةِ يَكُفِيكِ لِحَجِّكِ وعُرْرَتِكِ » رواه مسلم ﴾ فيه دليل على أن القارن يكفيه طواف واحد وسعى واحد للحج والعمرة وإليه ذهب جماعة مر. _ الصحابة والشافعي وغيره . وذهبت الهادوية والحنفية إلى أنه لا بدّ من طوافين وسعيين فالاحاديث متواردة على معنى حديث عائشة عن ان عمر وجالر وغيرهما واستدل من قال بالطوافين بقوله تعالى (وأتموا الحج والعمرة لله) ولا دليل في ذلك فإنَّ التمام حاصل وإن لم يطف إلا طوافا واحداً وقد اكتنى صلى الله عليه وسلم بطواف وسعى واحد وكان قارنا كما هو الحق ، واستدلوا أيضاً بحديث رواه زياد بن مالك قال في الميزان : زياد بن مالك عن ابن مسعود ليس بحجة ، وقال البخارى : لا يعرف له سماع من عبد الله وعنه روى حديث القارن يطوف طوافين ويسعى سعيين = واعلم أنَّ عائشــة كانت قد أهلت بعمرة ولكنها حاضت فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم • ارفضي عمرتك ، قال النووى معنى رفضها إياها رفض العمل فيهـا وإتمـام أعمالها التي هي الطواف والسعي وتقصير شعر الرأس فأمرها صلى الله عليه وسلم بالإعراض عن أفعال العمرة وأن تحرم بالحج فتصير قارنة وتقف بعرفات وتفعل المناسك كلها إلا الطواف فتؤخره حتى تطهر ومن أدلة أنها صارت قارنة قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لها • طوافك بالبيت ، الحديث فإنه صريح أنها كانت متلبسة [۲۰ _ سبل السلام _ ۲]

بحج وعمرة ويتعين تأويل قوله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم " ارفضى عمرتك " بما ذكره النووى فليس معنى ارفضى العمرة الخروج منها وإبطالها بالكلية فإنّ الحج والعمرة لا يصح الحروج منهما بعد الإحرام بهما بنية الحروج وإنما يصح بالتحلل منهما بعد فراغهما .

٣٤ ــ ﴿ وعن ابن عباس رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرمل في السبع الذي أفاض فيه . رواه الحمسة إلا الترمذي وصححه الحاكم ﴾ فيه دليــ ل أنه لا يشرع الرمل الذي سلفت مشروعيته في طواف القدوم بل في طواف الزيارة وعليه الجمهور .

والعصر والمغرب والعشاء ثم رقد رقدة بالمحصب ﴾ بالمهملتين فموحدة بزنة مكرم والعصر والمغرب والعشاء ثم رقد رقدة بالمحصب ﴾ بالمهملتين فموحدة بزنة مكرم اسم مفعول الشعب الذي مخرجه إلى الابطح وهو خيف بني كنانة ﴿ ثم ركب إلى البيت فطاف به ﴾ أى طواف الوداع ﴿ رواه البخارى ﴾ وكان ذلك يوم النفر الآخر وهو ثالث أيام التشريق فإنه صلى الله عليه وسلم رمى الجمار يوم النفر بعد الظهر وأخر صلاة الظهر حتى وصل المحصب ثم صلى الصلوات فيه كا ذكر واختلف السلف والخلف هل التحصيب سنة أم لا؟ فقيل سنة وقيل لا إنما هو منزل نزله النبي صلى الله عليه وسلم وقد فعله الخلفاء بعده تأسياً به صلى الله عليه وسلم و ودهب ابن عباس إلى أنه ليس من المناسك المستحبة وإلى مثله دهبت عائشة كا دل له الحديث وهو قوله :

17 → ﴿ وعن عائشة رضى الله عنها أنها لم تكن تفعل ذلك أى النزول بالأبطح وتقول إنما نزله رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه كان منزلا أسمح لخروجه ، رواه مسلم ﴾ أى أسهل لخروجه من مكة راجعاً إلى المدينة ، قيل والحكمة فى نزوله فيه إظهار نعمة الله باعتزاز دينه وإظهار كلمته وظهوره على الدين كله فإن هذا المحل هو الذى تقاسمت فيه قريش على قطيعة بنى هاشم وكتبوا

صحيفة القطيعة فى القصة المعروفة . وإذا كانت الحكمة هى هذه فهى نعمة على الامة أجمعين فينبغى وله لمن حج من الامة إلى يوم الدين .

٣٧ _ ﴿ وعن ابن عباس رضى الله عمما قال أمر ﴾ بضم الهمزة ﴿ الناسُ ﴾ نائب الفاعل ﴿ أَن يكون آخرُ عهدهم بالبيت إلا أنه خفف عن الحائض. متفق عليه ﴾ الآمر للنــاس هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكذلك المخفف عن الحائض وغيَّر الراوى الصيغة للعملم بالفاعل وقد أخرجه مسلم وأحمد عن ابن عباس بلفظ « كان النياس ينصرفون من كل وجهة فقيال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لاينصرف أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت ، وهو دليل على وجوب طواف الوداع وبه قال جماهير السلف والخلف وخالف الناصر ومالك وقالا لوكان واجبا لما خفف عن الحائض وأجيب بأن التخفيف دليـل الإبجاب إذ لو لم يكن واجباً لما أطلق عليه لفظ التخفيف والتخفيف عنها دليل على أنه لابجب عليها فلا تنتظر الطهر ولا يلزمها دم يتركه لأنه ساقط عنها من أصله - ووقت طواف الوداع من ثَالَثُ النحر فَإِنَّهُ بَجْزِيُّ إجماعاً وهل بجزئٌ قبله ؟ والأظهر عدم إجزائه لأنه آخر المناسك واختلفوا إذا أقام بعده هل يعيده أم لا ؟ قيل إذا بتي بعده لشراء زاد وصلاة جماعة لم يُعده وقيـل يعيده إذا قام لتمريض ونحوه وقال أبو حنيفة لا يعيد ولو أقام شهرين . ثم هل يشرع في حق المعتمر قيل لايلزمه لأنه لم يرد إلا في الحج وقال الثورى: يجب على المعتمر أيضا وإلا لزمه دم.

٣٨ - ﴿ وعن ابن الزبير رضى الله عنهما ﴾ هو عند الإطلاق يراد به عبد الله ﴿ قَالَ قَالَ رَسُولَ الله صَلَى الله عليه وآله وسلم • صَلَاةٌ في مَسْجِدِي هَـٰذَا ﴾ الإشارة تفيد أنه الموجود عند الخطاب فلا يدخل في الحـكم ما يزيد فيه ﴿ أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاقٍ ﴾ وفي رواية : خَيْرٌ ، وفي أخرى تعدل ألف صلاة ﴿ فِيهَا سِواهُ إِلاَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ا فْضَلُ مِنْ صَلاَةٍ في مَسْجِدِي هَـٰذَا بِمِـائةِ صَلاَةٍ ﴾ وفي لفظ عند ابن ماجه وابن زنجويه وابن عساكر من حديث أنس • صلاة صلاة ﴾

في مسجدي بخمسين ألف صلاة ، إسناده ضعيف وفي لفظ عند أحمد من حديث الن عمر و وصلاة في المسجد الحرام أنضل من مائة ألف صلاة فيها سواه ، وفي لفظ عن جار أفضل من ألف صلاة فيما سواه أخرجه أحمد وغيره ﴿ رواه أحمد وصححه ان حبان﴾ وروى الظبراني عن أبي الدرداء قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة في المسجد الحرام عائة ألف صلاة والصلاة في مسجدي بألف صلاة والصلاة في بيت المقدس بخمسمائة صلاة * ورواه ان عبد البر من طريق البزار ثم قال هذا إسناد حسن . قلت : فعلى هذا يحمل قوله في حديث ابن الزبير بمائة صلاة أي من صلاة مسجدي فتكون مائة ألف صلاة فيتوافق الحديثان. قال أبو محمد ابن حزم رواه ابن الزبير عن عمر بن الخطاب بسند كالشمس في الصحة ولا مخالف لها من الصحابة فصار كالإجماع وقد روى بألفاظ كثيرة عن جماعة من الصحابة وعددهم فيما اطلعت عليه خمسة عشر صحابيا وسرد أسماءهم. وهذا الحديث وما في معناه دال على أفضلية المسجدين على غيرهما من مساجد الأرض وعلى تفاضلهما فما بينهما وقد اختلف أعداد المضاعفة كما عرفت والأكثر دال على عدم اعتبار مفهوم الآقل والحكم للأكثر لآنه صريح وسبقت إشارة إلى أن الافضلية في مسجده صلى الله عليه وآله وسلم خاصة بالموجود في عصره قال النووي لقوله في مسجدي فالإضافة للعهد . قلت : ولقوله هذا ومثل ماقاله النووى من الاختصاص نقل المصنف عن ابن عقيل الحنبلي وقال الآخرون إنه لا اختصاص للموجود حال تـكلمه صلى الله عليه وآله وسلم بلكل مازيد فيه داخل في الفضيلة وفائدة الإضافة الدلالة على اختصاصه دون غيره من مساجد المدينة لا أنها للاحتراز عما يزاد فيه . قلت : بل فائدة الإضافة الأمران معا قال من عم الفضيلة فما زيد فيه : إنه يشهد لهذا مارواه ابن أبي شيبة والديلي في مسند الفردوس من حديث أبي هريرة مرفوعا لو مدّ هذا المسجد إلى صنعاء لكان مسجدي وروى الديلبي مرفوعاً « هذا مسجدي وما زند فيه فهو منه ، وفي سنده عبد الله

ابن سعيد المقبرى وهو واه. وأخرج الديليي أيضاً حديثاً آخر في معناه إلا أنه حديث معضل وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن عمر قال : زاد عمر في المسجد من شاميه ثم قال لو زدنا فيه حتى يبلغ الجبانة كان مسجد رسول الله صلى الله علميه وسلم . وفيه عبد العزيز بن عمران المدنى متروك . ولا يخني عـدم نهوض هذه الآثار إذ المرفوع معضل وغيره كلام صحابى ؛ ثم هل تعم هذه المضاعفة الفرض والنفل أو تخص بالاول ؟ قال النووى إنها تعمهما وخالفه الطحاوى والمالكية مستدلين بحديث « أفضل الصلاة صلاة المر. في بيته إلا المكنوبة » وقال المصنف يمكن بقاء حديث ﴿ أفضل صلاة المرم " على عمومه فتكون النافلة في بيته في مكة أو المدينة تضاعف على صلاتها في البيت بغيرهما وكذا في المسجد وإن كانت في البيوت أفضل مطلقاً . قلت : ولا يخني أن الكلام في المضاعفة في المسجد لافي البيوت في المدينة ومكة إذ لم ترد فهما المضاعفة بل في مسجديهما وقال الزركشي وغيره إنها تضاعف النافلة في مسجد المدينية ومكة وصلاتها في البيوت أفضل قلت : يدل لا فضلية النافلة في البيوت مطلقاً محافظته صلى الله عليه وسلم على صلاة النافلة في بيته وما كان يخرج إلى مسجده إلا لأداء الفرائض من قرب بيته من مسجده ثم هذا التضعيف لا يختص بالصلاة بل قال الغزالي إلى كل عمل في المدينة بألف . وأخرج البهتي عن جابر مرفوعاً • الصلاة في مسجدي هـذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام والجمعة في مسجدي هذا أفضل من ألف جمعة فيما سواه إلا المسجد الحرام وشهر رمضان في مسجدي هذا أفضل من أَلْفَ شَهْرَ رَمْضَانَ فَمَا سُواهُ إِلَّا الْمُسْجِدُ الْحُرَامِ ۚ وَعَنَ ابْنُ عَمْرُ نَحُوهُ وَقَريبُ مَنْه للطبراني في الكبير عن بلال من الحرث

باب الفوات والإحصار

الحصر المنع قاله أكثر أئمة اللغة والإحصار هو الذي يكون بالمرض والعجز

والخوف ونحوها وإذا كان بالعدق قيل له الحصر، وقيل هما يمعني واحد

١ – ﴿ عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قد أحصر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فحلق وجامع نساءه ونحر هديه حتى اعتمر عاما قابلا . رواه البخاري ﴾ اختلف العلماء بماذا يكون الإحصار ؟ فقال الاكثر يكون من كل حابس يحبس الحاج من عدَّق ومرض وغير ذلك حتى أفتى ان مسعود رجلا لدغ بأنه محصر وإليه ذهب طوائف من العلماء منهم الهادوية والحنفية وقالوا إنه يكون بالمرض والكبر والخوف وهمذه منصوص عليها ويقاس علمها سائر الاعذار المانعة ويدل عليه عموم قوله تعالى (فإن أحصرتم) الآنة وإن كان سبب نزولها إحصار النبي صلى الله عليه وسلم بالعدو فالعام لا يقصر على سبيه. وفيه ثلاثة أقوال أخر أحدها أنه خاص به صلى الله عليه وسلم وأنه لاحصر بعده . والثانى أنه خاص بمثل ما اتفق له صلى الله عليه وآله وسـلم فلا يلحق به إلا من أحصره عدَّوَكَافَر . والثالث أن الإحصار لايكون إلا بالعدو كافرا كان أو باغيا والقول المصدر هو أقوى الأقوال وليس في غيره مر. الأقوال إلا آثار وفتاوي الصحابة . هذا وقد تقدّم حديث البخاري وأنه صلى الله عليه وآله وسلم نحر قبل أن يحلق وذلك في قصة الحديبية قالوا وحديث ابن عباس هـذا لايقتضي الترتيب كما عرفت ولم يقصده ابن عباس إنما قصد وصف ماوقع من غير نظر إلى ترتيب. وقوله « ونحر هديه ، هو إخبار بأنه كان معه صلى الله عليه وسلم هدى نحره هنالك ولا بدل كلامه على إبجابه . وقد اختلف العلماء في وجوب الهدى على المحصر فذهب الاكثر إلى وجوبه وخالف مالك فقال لايجب والحق معـه فإنه لم يكن مع كل المحصرين هَدْى وهذا الهدى الذي كان معه صلى الله عليه وسلم ساقه من المدينــة متنفلاً به وهو الذي أراده الله تعــالي بقوله (والهدي معكوفًا أن يبلغ محله) والآية لاندل على الإيجاب أعنى قوله تعالى (فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى) وحققناه في منحة الغفار حاشية ضوء النهـار وقوله «حتى

اعتمر عاما قابلاً " قيل إنه يدل على إبحاب القضاء على من أحصر والمراد من أحصر عن النفل وأما مر. أحصر عن واجبه من حج أو عمرة فلا كلام أنه يجب عليه الإتيان بالواجب إن منع من أدائه . والحق أنه لا دلالة في كلام ابن عباس على إيجاب القضاء فإن ظاهر ما فيه أنه أخبر أنه صلى الله عليه وسلم اعتمر عاما قابلا ولا كلام أنه صلى الله عليه وسلم اعتمر في عام القضاء ولكنه عمرة أخرى ليست قضاء عن عمرة الحديبية. أخرج مالك بلاغا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حل هو وأصحابه بالحديبية فنحروا الهدى وحلقوا رءوسهم وحلوا منكل شيء قبل أن يطوفوا بالبيت وقبل أن يصل إليه الهدى. ثم لم يعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أحـدا من أصحابه ولا ممن كان معه يقضون شيئًا ولا أن يعودوا لشيء ! وقال الشافعي : فيث أحصر ذبح وحل ولا قضاء عليه من قِبل أن الله لم يذكر قضاء ا ثم قال : لانا علمنا من تواطئ أحاديثهم أنه كان معه في عام الحديبية رجال معروفون ثم اعتمروا عمرة القضاء فتخلف بعضهم في المدينة من غير ضرورة في نفس ولا مال ولو لزمهم القضاء لأمرهم بأن لا يتخلوا عنه. وقال إنما سميت عمرة الفضاء والقضية للمقاضاة التي وقعت بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين قريش لا على أنه واجب قضاء تلك العمرة وقول ابن عباس ﴿ ونحر هـديه ۗ اختلف العلماء هل نحره يوم الحديبية في الحل أو في الحرم وظاهر قوله تعالى (والهـدى معكوفًا أن يبلغ محله) أنهم نحروه في الحل ا وفي محل نحر الهدى للمحصر أقوال: الأول للجمهور أنه يذبح هديه حيث يحل في حل أو حرم . الثاني للهـادوية والحنفية أنه لا ينحره إلا في الحرم. الثالث لابن عباس وجماعة أنه إن كان يستطيع البعث به إلى الحرم وجب عليـه ولا يحل حتى ينحر فى محله وإن كان لايستطيع البعث به إلى الحرم نحره في محل إحصاره وقيل إنه نحره في طرف الحديبية وهو من الحرم والأول أظهر .

٢ _ ﴿ وعن عائشة رضي الله عنها قالت دخل النبي صلى الله عليه وسلم على

صُبَاعَة ﴾ يضم المعجمة ثم موحدة مخففة ﴿ بنت الزبير بن عبد المطلب ﴾ بن هاشم بن عبد مناف بنت عم رسول الله صلى الله عليه وســلم تزوجها المقداد بن عمرو فولدت له عبد الله وكريمة روى عنها ابن عباس وعائشة وغيرهما قاله ابنالاثير في الجامع الكبير ﴿ فقالت يا رسول الله إنى أريد الحج وأنا شاكية فقال النبي صلى الله عليه وسلم حُبِّى واشتر طِي أنَّ عَلِّي حَيْثُ حَبْسُتَنى ، متفق عليه ﴾ فيه دليـل على أن المحرم إذا اشترط في إحرامه ثم عرض له المرض فإن له أن يتحلل وإليه ذهب طائفة من الصحابة والنابعين ومن أمَّة المذاهب أحمد وإسحاق وهو الصحيح من مذهب الشافعي ومن قال إن عذر الإحصار يدخل فيه المرض قال يصير المريض محصراً له حكمه . وظاهر هذا الحديث أنه لا يصير محصرا بل يحل حيث حصره المرض ولا يلزمه ما يلزم المحصر من هدى ولا غيره وقال طائفة من الفقهاء أنه لا يصح الاشــــــراطــــ ولاحكم له قالوا وحديث ضباعة قصة عين موقوفة مرجوحة أو منسوخة أو أن الحديث ضعيف وكل ذلك مردود إذ الاصل عدم الخصوصية وعدم النسخ. والحديث ثابت في الصحيحين وسنن أبي داود والترمذي والنسائي وسائر كتب الحديث المعتمدة من طرق متعددة بأسانيد كثيرة عن جماعة من الصحابة ودل مفهوم الحديث أن من لم يشترط في إحرامه فليس له التحلل ويصير محصرا له حكم المحصر على ما هو الصواب على أن الإحصار يكون بغير العدو .

" - ﴿ وعن عكرمة ﴾ هو أبو عبد الله عكرمة مولى عبد الله بن عباس أصله من البربر يسمع من ابن عباس وعائشة وأبي هريرة وأبي سعيد وغيرهم ونسب إليه أنه يرى رأى الحوارج وقد أطال المصنف في ترجمته في مقدمة الفتح وأطال الذهبي فيه في الميزان والأكثرون على اطراحه وعدم قبوله ﴿ عن الحجاج بن عمرو ﴾ بن أبي غزيمة بفتح الغين المعجمة وكسر الزاى وتشديد المثناة التحتية ﴿ الانصارى رضى الله عنه ﴾ المازني نسبة إلى جده مازن بن النجار قال البخارى له صحبة روى عنه حديثين هذا أحدهما ﴿ قال : قال رسول الله صلى الله عليه له صحبة روى عنه حديثين هذا أحدهما ﴿ قال : قال رسول الله صلى الله عليه

وسلم ا مَنْ كُسِرَ ﴾ مغير الصيغة ﴿ أَوْ عَرجَ ﴾ بفتح المهملة وكسر الراء وهو محرم لقوله ﴿ فَقَدْ حَلَّ وَعَلَـيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلِ ﴾ ﴾ إذا لم يكن قد أتى الفريضة ﴿ قال عكرمة فسألت ابن عباس وأبا هريرة رضي الله عنهما عن ذلك فقالا صدق ﴾ في إخباره عن النبي صلى الله عليه وسلم ﴿ رواه الحمسة وحسنه الترمذي ﴾ والحديث دليل على أن من أحرم فأصابه مانع من مرض مثل ما ذكره أو غيره فإنه بمجرّد حصول ذلك المانع يصير حلالا ؛ فأفادت الثلاثة الاحاديث أن المحرم يخرج عن إحرامه بأحد ثلاثة أمور: إما بالإحصار بأي مانع كان أو بالاشتراط أو بحصول ما ذكر من حادث كسر أو عرج وهـذا فيمن أحصر وفاته الحج . وأما من فاته الحبج لغير إحصار فإنه اختلف العلما. في حكمه فذهب الهمادوية وآخرون إلى أنه يتحلل بإحرامه الذى أحرمه للحج بعمرة وعن الاسود قال « سألت عمر عمن فاته الحج وقد أحرم به فقال يهل بعمرة وعليه الحج من قابل ثم لقيت زيد بن ثابت فسألته فقال مثله ، أخرجهما البيهتي وقيل يهل بعمرة ويستأنف لها إحراما آخر وقالت الهادوية وبجب عليه دم لفوات الحج وقالت الشافعية والحنفية لا بجب عليه إذ يشرع له التحلل وقد تحلل بعمرة والاظهر ما قالوه لعدم الدليل على الإيجاب والله أعلم .

كتاب البيوع

اعلم أن الحكمة في شرعية البيع كما قاله المصنف في فتح الباري أن حاجة الإنسان تتعلق بمـا فى يد صاحبه غالبًا وصاحبه قد لا يبذله فني شرعية البيع وسيلة إلى بلوغ الغرض من غير حرج، انتهى . وإنما جمعه دلالة على اختلاف أنواعه وهي ثمانية ولفظة البيع والشراء يطلق كل منهما على ما يطلق عليه الآخر فهما من الألفاظ المشتركة بين المعانى المتضادة . وحقيقة البيع لغة : تمليك مال بمــال وزاد فيه الشرع قيد التراضي وقيل هو إيجاب وقبول في مالين ليس فيهما معنى التبرع ، فتخرج المعاطاة . وقيل مبادلة مال بمـال لا على وجه التبرع فتدخل فيه المعاطاة . والدليل على اشتراط الإيجاب والقبول أنه تعالى قال (تجارة عن تراض) وأخرج ابن حبان وابن ماجه عنه صلى الله عليه وسلم ﴿ إنما البيع عن تراض ، ولما كان الرضا أمرآ خفياً لا يطلع عليه وجب تعليق الحكم بسبب ظاهر يدل عليه وهو الصيغة ولا بدّ أن يكون على صيغة الجزم لفظها لتتم معرفة الرضا وقد استثنى المحقر من ذلك لجرى عادة المسلمين بالدخول فيه من غير لفظ وهذا عند الجاهير من علما. الآمة . وذهبت الشافعية إلى أنه لا بدّ من اللفظين كغيره وقد اختار النووى وأكثر المتأخرين من الشافعية عدم اشتراط العقد في المحقر . والمحقر ما دون ربع المثقال . وقيل التافه من البقول والرطب والخبز . وقيل ما دون نصاب الرقة والأشبه اتباع العرف . ثم الحق أنه لم يتم دليل على اشتراط الإيجاب والقبول بل حقيقة البيع المبادلة الصادرة عن تراض كما أفادت الآية والحديث • نعم الرضا أمر خنى • يناط بقرائن منهــا الإيجاب والقبول ولا ينحصر فيهما بل متى انسلخت النفس عن المبيع والثمن بأى لفظ كان . وعلى هذا معاملات الناس قديمـا وحديثاً إلا من عرف المذاهب وخاف نقض الحاكم للبيع لاحظ الإيجاب والقبول .

باب شروطه وما نهى عنه

يعنى بالشروط شروط البيع . والشرط فى عرف الفقهاء ما يلزم من عدمه عدم حكم أو سبب سواء علق بكلمة شرط أو لا . وله فى عرف النحاة معنى آخر وقد جعلوا شروط البيع أنواعا منها فى العاقد وهو أن يكون عاقلا مميزا . ومنها فى الآلة وهو أن يكون مالا ومنها فى الآلة وهو أن يكون بلفظ الماضى . ومنها فى المحل وهو أن يكون مالا متقوما وأن يكون مقدور التسليم . ومنها التراضى ومنها شرط النفاذ وهو الملك أو الولاية وقوله « وما نهى عنه ، أى من البيوع وستأتى الاحاديث فى الذى نهى عن بيعه .

ا ــ ﴿ عن رفاعة بن رافع رضى الله عنه ﴾ هو زرق أنصارى شهد بدراً وأبوه رافع أحد النقباء الاثنى عشر وكان أول من قدم المدينة بسورة " يوسف " وشهد رفاعة المشاهد كلها وشهد مع على " الجمل وصفين " توفى أول زمن معاوية ﴿ أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل أى الكسب أطيب ؟ قال : " عَمَلُ الرَّجُلِ بيدِهِ ﴾ ومثله المرأة ﴿ وكُلُّ بيع مَ بُرُورٍ ، ﴾ هو ما خلص عن اليمين الفاجرة التنفيق السلعة وعن الغش فى المعاملة ﴿ رواه البزار وصححه الحاكم ﴾ ورواه المصنف فى التلخيص عن رافع بن خديج ومثله فى المشكاة وعزاه الاحمد وأخرجه السيوطى فى الجامع أيضاً عن رافع ذكره فى مسنده ، قيل ويحتمل أنه أريد برفاعة بن رافع بن خديج فقد رواه الطبرانى عن عبابة بن رافع بن خديج عن أبيه عن جده وعبابة هو ابن رفاعة بن رافع بن خديج فيكون سقط من المصنف قوله " عن أبيه " والحديث دليل على تقدير ماجبلت عليه الطبائع من طلب المحنف قوله " عن أبيه " والحديث دليل على تقدير ماجبلت عليه الطبائع من طلب المحنف قوله البيع المبرور دال على أنه الأفضل . ويدل له حديث البخارى الآني . ودل على أطيعية التجارة الموصوفة . وللعلماء خلاف فى أفضل البخارى الآني . ودل على أطيعية التجارة الموصوفة . وللعلماء خلاف فى أفضل البخارى الآني . ودل على أطيعية التجارة الموصوفة . وللعلماء خلاف فى أفضل

المكاسب قال الماوردى: أصول المكاسب الزراعة والتجارة والصنعة قال والاشبه بمذهب الشافعى أن أطيبها التجارة قال: والارجح عندى أن أطيبها الزراعة لانها أقرب إلى التوكل. وتعقب بما أخرجه البخارى من حديث المقدام مرفوعا و ما أكل أحد طعاما قط خيراً من أن يأكل من عمل بده وإن نبى الله داود كان يأكل من عمل بده و قال النووى: والصواب أن أطيب المكاسب ماكان بعمل اليد وإن كان زراعة فهو أطيب المكاسب لما يشتمل عليه من كونه عمل اليد ولما فيه من النفع العام للادى وللدواب والطير قال الحافظ ابن حجر ا وفوق ذلك ما يكسب من أموال الكفار بالجهاد وهو مكسب النبى صلى الله عليه وسلم وهو أشرف المكاسب لما فيه من إعلاً كلية الله تعالى انتهى . قبل وهو داخل في كسب اليد .

٢ ـ ﴿ وَعَن جَابِر بِن عِبد الله رَضَى الله عَنهما أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول عام الفتح ﴾ كان الفتح في روطية الصحيحين هكذا بإفراد ﴿ وهو بمكة : ﴿ إِنَّ الله ورسُولُهُ حَرَّمَ ﴾ وقع في رواية الصحيحين هكذا بإفراد الضمير وفي بعض الطرق إرن الله حرم وفي رواية في غيرهما إن الله ورسوله حرما ، وتقدّم وجه الكلام على جمع الضميرين في باب الآنية ﴿ بيْسِعَ الْخَمْرِ والْمَيْسَةِ ﴾ قال بفتح الميم ما زالت عنه الحياة لا بذكاة شرعية ﴿ والْخِنْزِيرِ والْأَصْنَامِ ﴾ قال الجوهري الصنم هو الوثن ، وقال غيره الوثن ماله جثة والصنم ما كان مصوراً ﴿ فقيل يارسول الله : أرأيت شحوم الميتة فإنها تطلى بها السفن وتدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس قال ﴿ لا بَهُ الْمَهُو حَرَاثُم ، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند ذلك ﴿ قَاتَلَ اللهُ الْمَهُودَ إِنَّ الله تَعَالَى لمَا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ شُحُومَهَا وسلم عند ذلك ﴾ يفتح الجيم والميم أي أذابوه ﴿ ثُمَّ بَاعُوهُ فَأَكُوا ثَمَنَهُ ، متفق عليه ﴾ وسلم عند ذلك على تحريم ما ذكر . قيل والعلة في تحريم بيع الثلاثة الأول هي النجاسة ولكن الآدلة على نجاسة الحر غير ناهضة وكذا نجاسة المهتة والحذير .

فمن جعل العلة النجاسة عدّى الحكم إلى تحريم بيع كل نجس. وقال جماعة يجوز بيع الازبال النجسة وقيل يجوز ذلك للمشترى دون البائع لاحتياج المشترى دونه وهي علة عليلة وهذا كله عند من جعل العلة النجاسة والأظهر أنه لا ينهض دليل على التعليل بذلك بل العلة التحريم ولذا قال صلى الله عليه وآله وسلم لمــا حرمت عليهم الشحوم فجمل العلة نفس التحريم ولم يذكر علة . هذا ولا يدخل فى الميتة شعرها وصوفها ووبرها لأنما لاتحلها الحياة ولا يصدق عليهـا اسم الميتة وقيل إن الشعور متنجسة وتطهر بالغسل وجواز بيعها مذهب الجمهور وقيسل إلا الثلاثة التي هي نجسة الذات . وأما علة تحريم بيع الاصنام فقيل لانها لا منفعة فيها مباحة وقيل إنكانت بحيث إذا كسرت انتفع بأكسارها جاز بيعها والاولى أن يقال لا يجوز بيعها وهي أصنام للنهي ويجوز بيع كسرها إذهي ليست بأصنام ولا وجه لمنع بيع الإكسار أصلاً. ولما أطلق صلى الله عليه وآله وسلم تحريم بيع الميتة جؤز السامع أنه قد يخص من العام بعض ما يصدق عليه فقال السائل: أرأيت شحوم الميتة وذكر لها ثلاث منافع أى أخبرنى عن الشحوم هل تخص من التحريم لنفعها أم لا فأجاب صلى الله عليه وسلم أنه حرام فأبان له أنها غير خارجة عن الحكم. والضمير في قوله هو حرام يحتمل أنه للبيع أي بيع الشحوم حرام وهـذا هو الأظهر لأن الكلام مسوق له ولأنه قد أخرج الحديث أحمد، وفيه : فما ترى فى بيع شحوم الميتة _ الحديث ويحتمل أنه للانتفاع المدلول عليه بقوله فإنهـا تطلى بها السفن إلى آخره وحمله الأكثر عليه فقالوا ؛ لا ينتفع من الميتة بشيء إلا بجلدها إذا دبغ لدليله الذي مضى في أوِّل الكتاب فهو يخص هـذا العموم وهو مبنى على عود الضمير إلى الانتفاع. ومن قال الضمير يعود إلى البيع استدل بالإجماع على جواز إطعام الميتة الكلاب ولوكانت كلاب الصيد لمن ينتفع بهـا وقد عرفت أن الأقرب عود الضمير إلى البيع فيجوز الانتفاع بالنجس مطلقاً ويحرم بيعه لما عرفت وقد يزيده قوّة قوله فى ذمّ اليهود : إنهم جملوا الشحم ثم باعوه وأكلوا

ثمنه فإنه ظاهر فى توجه النهى إلى البيع الذى ترتب عليه أكل الثمن وإذا كان التحريم البيع جاز الانتفاع بشحوم الميتة والادهان المتنجسة فى كل شىء غير أكل الآدى ودهن بدنه فيحرمان كرمة أكل الميتة والترطب بالنجاسة وجاز إطعام شحوم الميتة المكلاب وإطعام العسل المتنجس النحل وإطعامه الدواب، وجوز جميع ذلك مذهب الشافعى ونقله القاضى عياض عن مالك وأكثر أصحابه وأبى حنيفة وأصحابه والليث ويؤيد جواز الانتفاع ما رواه الطحاوى أنه صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن فأرة وقعت فى سمن فقال وإن كان جامداً فألقوها وما حولها وإن كان مأعاً فاستصبحوا به أو انتفعوا به وقال الطحاوى: إن رجاله ثقات وروى ذلك عن مائعاً فاستصبحوا به أو انتفعوا به وقال الطحاوى: إن رجاله ثقات وروى ذلك عن ابن محمد وسالم بن عبد الله وهذا هو الواضح دليلا. وأما التفرقة بين الاستهلاكات وغيرها فلا دليل لها بل هو رأى محض وأما المتنجس فإن كان يمكن قطهيره فلا كلام فى جواز بيعه وإن كان لا يمكن فيحرم بيعه . قالته الهادوية وابن حنبل فلا كلام فى جواز بيعه وإن كان لا يمكن فيحرم بيعه . قالته الهادوية وابن حنبل قالمديث دليل على أنه إذا حرم بيع شى، حرم ثمنه وأن كل حيلة يتوصل بها إلى تحليل على أنه إذا حرم بيع شى، حرم ثمنه وأن كل حيلة يتوصل بها إلى تحليل على أنه إذا حرم بيع شى، حرم ثمنه وأن كل حيلة يتوصل بها إلى تحليل على أنه إذا حرم بيع شى، حرم ثمنه وأن كل حيلة يتوصل بها إلى تحليل على أنه إذا حرم بيع شى، حرم ثمنه وأن كل حيلة يتوصل بها إلى تحليل على أنه إذا حرم بيع شى، حرم ثمنه وأن كل حيلة يتوصل بها إلى

٣ ـ ﴿ وعن ابن مسعود رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ﴿ إِذَا الْحَتَلَفَ الْمُتَبَايِعَانِ ﴾ فى رواية: البيعان ﴿ وليْسَ بيْنَهُمَا بيّنَة فَالْقَوْلُ مَا يَقُولُ رَبُّ السَّلْعَةِ أَو يتَتَارَكانِ * ﴾ وفى رواية ﴿ يترادّان ، زاد ابن ماجه فى روايته ﴿ والمبيع قائم بعينه ، والاحمد ﴿ والسلعة كما هى * وأما رواية ﴿ والمبيع مستهلك * فهى مضعفة ﴿ رواه الحسة وصححه الحاكم ﴾ وللعلماء كلام كثير على صحة الحديث وهو دليل على أنه إذا وقع اختلاف بين البائع والمشترى فى الثمن أو المبيع أو فى شرط من شروطهما فالقول قول البائع مع يمينه لما عرف من القواعد الشرعية أن من كان القول قوله فعليه اليمين وللعلماء فى همذا الحكم الذى أفاده الحديث ثلاثة أقوال : الأول للهادى أن القول قول البائع مطلقاً وهو

ظاهر حديث الباب. الثانى للفقهاء أنهما يتحالفان ويترادّان المبيع. والثالث فيه تفصيل. وفرق بين الاختلاف في النوع أو الجنس أو الصفة ، و بين غيرها وهو تفصيل بلا دليل مستوفى فى كتب الفروع و نقله فى الشرح ويعنى بالتحالف أن يحلف البائع ما بعت منك كذا وقيل غير ذلك. والوجه فى ما بعت منك كذا وقيل غير ذلك. والوجه فى التحالف أن كل واحد مدى عليه فيجب على كل واحد منهما اليمين لنفى ما ادعى عليه وهذا مفهوم من قوله صلى الله عليه وسلم « البينة على المدى واليمين على المنكر ، والحاصل أن هذا حديث مطلق مقيد بأدلة باب الدعاوى وسيأتى

ء ـ ﴿ وعن أبي مسعود الانصاري رضي الله عنـه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عَنْ ثَمَنِ الْـكَلْبِ ومَهْرِ الْبَغِيِّ ﴾ بفتح الموحدة وكسر الغين المعجمة وتشديد المثناة التحتية أريد بها الزانيـة ﴿ وَحُلُوانِ ﴾ بضم الحاء المهملة ﴿ الْكَاهِنِ . مَتَفَقَ عَلَيْهِ ﴾ والأصل في النهي التحريم والصحابي قد أخبر أنه صلى الله عليه وسلم نهى أى أتى بعبارة تفيد النهى وإن لم يذكرها وهو دال على تحريم ثلاثة أشياء : الاول تحريم ثمن الكلب بالنص ويدل على تحـريم بيعه باللزوم وهو عام لكل كلب من معلم وغيره ومايجوز افتناؤه ومالا يجوز . وعن عطاء والنخمي بحوز بيع كلب الصيد لحديث جابر : نهى رسـول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ثمن الكلب إلا كلب صيد . أخرجه النسائي برجال ثقات إلا أنه طعن في صحته فإن صح خصص عموم النهي ، والثاني تحريم مهر البغيُّ وهو ما تأخذه الزانية في مقابل الزنا سماه مهراً مجازاً فهذا مال حرام للفقهاء تفاصيل في حكمه تعود إلى كيفية أخذه والذي اختاره ابن القيم أنه في جميع كيفيانه يجب التصدق به ولا يرد إلى الدافع لأنه دفعه باختياره في مقابل عوض لايمكن صاحب العوض استرجاعه فهو كسب خبيث بجب التصدق به ولا يعان صاحب المعصة بحصول غرضه ورجوع ماله . والثالث حلوان الكاهن وهو مصدر حلوته حلوانا إذا أعطيته، وأصله من الحلاوة شبه بالشيء الحلو من حيث إنه يؤخذ سهلا بلاكلفة . وأجمع العلماء على تحريم حلوان السكاهن . والسكاهن الذى يدعى عـلم الغيب وغير الناس على السكوائن وهو شامل لـكل من يدعى ذلك من منجم وضراب بالحصباء ونحو ذلك فـكل هؤلاء داخل تحت حكم الحديث ولا يحل له ما يعطاه ولا يحل لاحد تصديقه فيما يتعاطاه .

■ _ ﴿ وعن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما أنه كان على جمل له قد أعيا ﴾ أى كل عن السير ﴿ فأراد أن يسيبه قال فلحقني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فدعا وضربه فسار سيراً لم يسر مثله فقال « بعْنِيهِ بأُوقِيَّةٍ ، قلت لا ثم قال « بعْنيهِ ١ فبعته بأوقية واشترطت حملانه) بضم الحاء المهملة أي الحمل عليه ﴿ إِلَى أَهْلَى فَلَمَّا بِلَغْتَ أتيته بالجل فنقدني ثمنه ثم رجعت فأرسل في أثرى فقال ﴿ أَ تُرَانِي ۗ بضم المثناة الفوقية أَى تَظْنَى ﴿ مَا كُسْتُكَ ﴾ الما كسة المكالمة في النقص عن الثمن ﴿ لِآخُذَ جَمَلَكَ خُذْ جَمَلَكَ خُذ ودَرَاهِمَكَ فَهُوَ لَكَ * متفق عليه وهذا السياق لمسلم ﴾ فيه دليل على أنه لابأس بطلب البيع من الرجل لسلعته ولا بالماكسة وأنه يصح البيع للدابة واستثناء ركوبها ولكن عارضه حديث النهى عن بيع الثنيا وسيأتى وعن بيع وشرط ولما تعارضا اختلف العلماء في ذلك على أقوال : الأول لاحمد أنه يصح ذلك وحديث بيع الثنيا فيه ﴿ إِلاَّ أَن يَعْلَمُ ذَلَكَ ، وهذا منه فقد علمت الثنيا فصح البيع . وحديث النهى عن بيع وشرط فيه مقال مع احتمال أنه أراد الشرط الجهول. والثاني لمالك أنه يصح إذا كانت المسافة قريبة وحده ثلاثة أيام . وحمل حديث جابر على هـذا . الثالث أنه لا يجوز مطلقاً وحديث جابر مؤول بأنه قصة عين موقوفة يتطرق إليها الاحتمالات قالوا ولانه صلى الله عليه وآله وسلم أراد أن يعطيه الثمن ولم يرد حقيقة البيع قالوا : ويحتمل أن الشرط ليس في نفس العقد فلعله كان سابقاً فلم يؤثر ثم تبرع صلى الله عليه وآله وسلم بإركابه : وأظهر الأقوال الأول وهو صحة مثل هـذا الشرط وكل شرط يصح إفراده بالعقد كإيصال المبيع إلى المنزل وخياطة الثوب وسكني الدار . وقد روى عن عثمان أنه باع داراً

واستثنى سكناها شهرا. ذكره في الشفاء.

٣ - ﴿ وعنه رضى الله عنه ﴾ أى عن جابر ﴿ قال أعنق رجل منا ﴾ أى من الانصار ﴿ عبدا له عن دبر ﴾ بضم الدال المهملة وضم الموحدة أيضا ﴿ لم يكن له مال غيره فدعا به النبي صلى الله عليه وسلم فباعه . متفق عليه ﴾ وأخرجه أبو داود والنسائي عن جابر أيضا وسميا فيه العبد والرجل ولفظه • عن جابر أن رجلا من الانصار يقال له أبو مذكور أعتق غلاما له يقال له أبو يعقوب عن دبر لم يكن له مال غيره فدعا به النبي صلى الله عليه وسلم فقال من يشتريه فاشتراه نعيم بن عبد الله ابن النحام بثمانمائة درهم قدفعها إليه = زاد الإسماعيلي وعليه دين . وقد ترجم له البخارى في باب الاستقراض فقال : من باع مال المفلس وقسمه بين الغرماء أو أعطاه إياه حتى ينفقه على نفسه . فأشار إلى علة بيعه وهو الاحتياج إلى ثمنه واستدل به بعضهم على منع المفلس عن النصرف في ماله وعلى أن للإمام أن يبيع عنه وسيأتي بقية أبحاثه في بابه إن شاء الله تعالى .

٧ - ﴿ وعن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن فأرة وقعت في سمن فماتت فيه فسئل النبي صلى الله عليه وسلم فقال • ألقُوهَا ومَا حَوْهَا وكُلُوهُ ، رواه البخاري وزاد أحمد والفسائى • في سَمْنِ جَامِد • ﴾ دل أمره صلى الله عليه وسلم بإلقاء ما حولها وهو ما لامسته من السمن على نجاسة الميتة لآن المراد بما حولها ما لاقاها . قال المصنف في فتح الباري : لم يأت في طريق صحيحة تحديد ما يلتي لكن أخرج ابن أبي شيبة من مرسل عطاء أن يكون قدر الكف وسنده جيد لولا إرساله . ودل مفهوم قوله جامد أنه لو كان ما تعا لنجس كله لعدم تميز ما لاقاها بما لم يلاقها . ودل أيضا على أنه لا ينتفع بالدهن المتنجس في شيء من الانتفاعات إلا أنه تقدم الكلام في ذلك وأنه يباح الانتفاع به في غير الأكل والدهن للآدي فيحمل هذا وما يأتي من قوله فلا تقربوه على الأكل والدهن للآدي جمعا بين مقتضي الأدلة . نعم وأما مباشرة النجاسة فهو وإن والدهن للآدي جمعا بين مقتضي الأدلة . نعم وأما مباشرة النجاسة فهو وإن

كان غير جائز إلا لإزالتها عما وجب أو ندب إزالتها عنه فإنه لاخلاف فى جوازه لانه لا فقيل هو لدفع مفسدتها و بقى الحكلام فى مباشرتها لتسجير التنور وإصلاح الأرض بها فقيل هو طلب مصلحتها وأنه يقاس جواز المباشرة له على المباشرة لإزالة مفسدتها والاقرب أنها تدخل إزالة مقسدتها تحت جلب مصلحتها فتسجير التنور بها يدخل فيه الأمران إزالة مفسدة بقاء عينها و جلب المصلحة لنفسها فى التسجير . وحينئذ فجواز المباشرة للانتفاع لا إشكال فيه .

٨ _ ﴿ وعن أبي هربرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إِذَا وَقَعَتِ الْفَأْرَةُ فِي السَّمْنِ ، فإنْ كانَ جَامِدًا فأَلْقُوهَا ومَا حَوْلُمَا وإنْ كَانَ مَا يُعًا فَلَا تَقْرَ بُوهُ . : رواه أحمد وأبو داود وقد حـكم عليه البخاري وأبو حاتم بالوهم ﴾ وذلك لانه قال الترمذي سمعت البخاري يقول : هو خطأ والصواب الزهري عن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما عن ميمونة رضي الله عنها فرأى البخاري أنه ثابت عن ميمونة فحكم بالوهم على الطريق المروبة عن أبى هريرة وجزم ابن حبان في صحيحه بأنه ثابت من الوجهين . واعلم أن هذا الاختلاف إنما هو لتصحيح اللفظ الوارد. وأما الحمكم فهو ثابت وإن طرحها وما حولهـا والانتفاع بالباقي لا يكون إلا في الجامد ،، وهو ثابت أيضا في صحيح البخاري بلفظ • خـــذوها وما حولهــا وكلوا سمنــكم ، ويفهم منه أن الذائب يلتي جمعه إذ العلمة ماشرة الميتة ولا اختصاص في الذائب بالماشرة وتميز البعض عن البعض . وظاهر الحديث أنه لا يقرب السمن المائع ولو كان في غاية الكثرة . وقد تقدم وجه الجمع بينه وبين حديث الظحاوى ﴿ فائدة ﴾ تمكين المكلف لغير المكلف كالكلب والهرّ من أكل الميتة ونحوها جائز وبه قال الإمام يحي وقواه المهدى وقال : إذ لم يعهد عن السلف منعها انتهى . قلت بل واجب إن لم يطعمه غيرها كما مدل له حديث : أن امرأة دخلت النار في هرّة . وعلله بأنها لم تطعمها ولم تتركها تأكل من خشاش الارض وفى خشاش الارض ما هو

محرم على المكلف وغيره « فالحديث دل على أن أحد الأمرين إطعامها أوتركها تأكل من خشاش الأرض واجب وبسبب تركه عذبت المرأة . وخشاش الارض بالحاء المعجمة المفتوحة فشين معجمة ثم ألف فشين معجمة هى هـوام الأرض وحشراتها كما فى النهاية .

٩ ــ ﴿ وَعَنَ أَنِي الزبيرِ رَضِّي اللَّهُ عَنَّهُ ﴾ هو أنو الزبير محمد بن مســلم المـكي تابعي روى عن جابر بن عبد الله كثيراً ﴿ قال سألت جابراً عن ثمن السِّنُّور ﴾ بكسر المهملة وتشديد النون هو الهرَّ كما في القاموس ﴿ وَالْكُلُّبِ فَقَالَ رَجِّرِ النَّبِي صَلَّى اللَّهِ عليه وسلم عن ذلك . رواه مسلم والنسائي وزاد : إلا كلب صيد ﴾ وأخرج مسلم هذا من حديث جابر ورافع بن خديج وزاد النسائي في روايته استثناء كلب الصيد ثم قال هذا منكر . قال المصنف في التلخيص : إنه ورد الاستثناء من حديث جابر ورجاله ثقات انتهى . ورواية جاير هذه رواها أحمد والنسائي وفها استثناء الكلب المعلم إلا أنه قال المناوى في شرح الجامع الصغير متعقباً لقول المصنف إن رجالها ثقات بأنه قال ابن الجوزى : فيه الحسين بن أبي حفصة قال يحيى ليس بشيء وضعفه أحمد . وقال ابن حيان هذا الخبر بهذا اللفظ باطل لا أصل له. نعم الثابت جواز اقتناء الكلب للصيد مر. غير نقص من عمل من اقتناه لقوله صلى الله عليه وسلم « من اقتني كلباً إلا كلب صيد نقص من أجره كل يوم قيراطان، قيل قيراط من عمل الليهل وقيراط من عمل النهار ، وقيهل من الفرض والنفل. هذا والنهى عن ثمن الكلب متفق عليه من حديث ابن مسعود وانفرد مسلم برواية النهى عن ثمن السنور وأصل النهى التحريم والجهمور على تحريم بيع الكلب مطلقاً واختلفوا في السنور وقد ذهب إلى تجريم بيع السنور أبو هريرة وطاوس ومجاهد . وذهب الجهسور إلى جواز بيعه إذا كان له نفع وحملوا النهى على التنزيه وهو خلاف ظاهر الحديث . والقول بأنه حديث ضعيف مردود بإخراج مسلم له وغيره . والقول بأنه لم يروه عن أبي الزبير غير حماد بن سلمة

مردود أيضاً بأنه أخرجه مسلم عن معقل بن عبد الله عن أبى الزبير فهذان ثقتان رويا عن أبى الزبير وهو ثقة أيضاً

١٠ _ ﴿ وَعَنْ عَائِشَةً رَضَى اللَّهُ عَنَّهَا قَالَتَ : جَاءَتَنَى بُرِيرَةٌ ﴾ بفتح البا. الموحدة وراءين بينهما مثناة تحتية مولاة لعائشة ﴿ فقالت إنى كانبت ﴾ من المكاتبة وهي العقد بين السيد وعبده ﴿ أهلي ﴾ هم ناس من الأنصار كما هو عند النسائي ﴿ على تسع أواق في كل عام أوقية فأعينين ﴾ بصيغة الامر للمؤنث من الإعانة ﴿ فَقَلْتَ إِنْ أَحْبِ أَهَلُكُ أَنْ أَعَدُّهَا لَهُمْ وَيَكُونَ وَلَا وُكُ لَى فَعَلْتَ فَذَهِبُتَ بُريرة إلى أهلها فقالت لهم فأبوا عليها فجاءت من عندهم ورسول الله صلى الله عليه وآله وسـلم جالس فقالت : إنى قد عرضت عليهم ذلك فأبوا إلا أن يكون لهم الولا. فسمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأخبرت عائشة النبي صلى الله تعـالى عليه وآله وسلم فقال ﴿ نُحذِيها واشْتَرْطِي لَهُمْ ﴾ قال الشافعي والمـزني يعني اشترطى عليهم فاللام بمعنى على ﴿ الْوَلَاءَ فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ ﴾ ففعلت عائشة ثم قام النبي صلى الله عليه وسلم في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال وأمَّا كَبْعُدُ فَيَا بَالُ رِجَالِ يَشْتَرُطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللهِ لَعَالَى مَاكَانَ مِنْ شُرْطٍ الْيُسَ فَى كِتَابِ اللهِ ﴾ أى فى شرعه الذي كتبه على العباد وحكمه أعم من ثبوته بالقرآن والسنة ﴿ فَهُوَ بَاطِلُ وَإِنْ كَانَ مِائَةً شَرْطٍ قَضَاءُ اللهِ أَحَقُّ ﴾ بالاتباع من الشروط المخالفة لحسكم الله ﴿ وَشَرْطُ اللهِ أَوْ تُنَّى وإِنَّمَا الْوَلَا ۚ لِمَنْ أَعْتَقَ ﴾ متفق عليه واللفظ للبخـارى وعند مسلم قال ﴿ اشْتَرِيَّهَا وَأَعْتِيقِيِّهَا وَاشْتَرْطِي لَهُمْ الْوَلَاءَ ﴾ الحديث دليل على مشروعية الكتابة وهي عقـد بين السيد وعبده على رقبته وهي مشتقة من الكتب وهو الفرض والحكم كما في قوله تعالى (كتب عليكم الصيام) وهي مندوية وقال عطاء وداود واجبة إذا طلبها العبد بقدر قيمته لظاهر الأمر في • فكاتبوهم ، وهو الاصل في الامر قلت إلا أنه تعالى قيد الوجوب بقوله (إن علم فيم خيراً) نعم بعد علم الخير فهم تجب الكنابة وفي تفسير

الخير أقوال للسلف : الأوّل : ما جاء في حديث مرسل ومرفوع عند أبي داود أنه قال صلى الله عليه وسلم • إن علمتم فيهم حرفة ولا ترسلوهم كلا على الناس = . والثاني 1 لابن غياس قال خيراً المال . الثالث عنه : أمانة ووفاء . الرابع عنه : إن علمت أن مكاتبك يقضيك ؛ وقولها في كل عام أوقية وفي تقريره صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم لذلك دليل على جواز التنجيم لا على تحتمه وشرطيته كما ذهب إليه الشافعي والهادي وغيرهما وقالوا التنجيم في الكتابة شرط وأقله نجمان واستدلوا بروايات عن السلف لا تنهض دليلا ا وذهب الجهور وأحمد ومالك إلى جواز عقـد الكتابة على نجم لقوله • فكاتبوهم • ولم يفصـل وهو ظاهر القول بأنه قيد إطلاقها الآثار عن السلف غير صحيح إذ ليس بإجماع وتقييد الآيات بآرا. العلماء باطل ا ودل قوله صلى الله عليه وسلم « خذيهـا » على جواز بيع المكاتب عند تعسر الإيفاء بمال الكتابة ا وللعلماء في جواز بيع المكاتب ثلاثة أقوال : الأوّل ؛ جوازه وهو مذهب أحمد ومالك وحجتهم قوله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم « المكاتب رق ما بتى عليه درهم " أخرجه أبو داود وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدَّه ، الثاني : أنه يجوز بيعه برضاه إلى من يعتقه محتجين بظاهر حديث بريرة ، والقول الثالث أنه لا يجوز بيعه مطلقاً وهو لابي حنيفة وجماعة فقالوا لانه خرج عن ملك السيد وتأوّلوا الحديث بأن قالوا إن بريرة عجزت نفسها وفسخوا عقمد كتابتها ؛ والقول الأوّل أظهر لأن التقييد بالواقع في قصة بريرة ايس فيه دليل على أنه شرط وإنما كان الواقع كذلك 1 فمن أين أنه شرط ؛ وأما القول بأن بيعه يوجب سقوط حق الله فجوابه أن حق الله تعمالي ما ثبت فإنه لا يثبت إلا بالإيفاء ؛ والفرض أنه عجز المكاتب عنه وقوله • واشـــــرطى لهم الولاء، إن جعلت اللام يمعنى على من باب قوله تعالى (وإن أسأتم فلها) (ويخرّون للأذقان) كما قال الشافعي فلا إشكال إلا أنه قد ضعف بأنه لوكان كذلك لم ينكر عليهم اشتراط الولاء

ويجاب عنه بأن الذي أنكره اشتراطهم له أول الآمر. وقيل أراد بذلك الزجر والتوبيخ لهم لآنه صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم كان قد بين لهم حكم الولاه وأن هذا الشرط لا يحل فلما ظهرت منهم المخالفة قال لعائشة ذلك . ومعناه لا تبالى لأن اشتراطهم مخالف للحق فلا يكون ذلك للإباحة بل المقصود الإهانة وعدم المبالاة بالاشتراط وأن وجوده كعدمه وبعد معرفة هذه الوجوه والتأويل يزول الإشكال بأنه كيف وقع منه صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم الإذن لعائشة بالشرط لهم فإنه ظاهر أنه خداع وغرر للبائع من حيث إنه يعتقد عند البيع بالشرط لهم فإنه ظاهر أنه خداع وغرر للبائع من حيث إنه يعتقد عند البيع ينشب الإشكال وفي قوله و وإنما الولاء لمن أعتق ه دليل على حصر الولاء فيمن يذهب الإشكال وفي قوله و وإنما الولاء لمن أعتق ه دليل على حصر الولاء فيمن أعتق لا يتعدّاه إلى غيره .

11 — ﴿ وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال نهى عمر عرب بيع أقهات الأولاد فقال لا تباع ولا توهب ولا تورث يستمتع بها مابداله فإذا مات فهى حرة . رواه مالك والبيهتي وقال رفعه بعض الرواة فوهم ﴾ وقال الدارقطني : الصحيح وقفه على عمر ومثله قال عبد الحق قال صاحب الإلمام : المعروف فيه الوقف والذي رفعه ثقة : وفي الباب آثار عن الصحابة وقد أخرج الحاكم وابن عساكر وابن المنذر عن بريدة قال كنت جالساً عند عمر إذ سمع صائحة قال : يا يرفأ انظر ما هذا الصوت فنظر ثم جاء فقال جارية من قريش تباع أمها فقال عمر ادع لى المهاجرين والانصار فلم يمكث ساعة حتى امتلات الدار والحجرة : فحمد الله وأثني عليه ثم قال : أما بعد فهل كان فيا جاء به محمد صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم الفطيعة ؟ قالوا : لا . قال : فإنها قد أصبحت فيكم فاشية ثم قرأ (فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الارض وتقطعوا أرحامكم) ثم قال : وأي قطيعة أقطع من أن تباع أمّ امرئ منكم وقد أوسع الله لكم ، قالوا : فاصنع مابدالك فكتب أقطع من أن تباع أمّ حرّ فإنها قطيعة وإنه لا يحل . فهذا ونحوه من الآثار إلى الآفاق : أن لا تباع أمّ حرّ فإنها قطيعة وإنه لا يحل . فهذا ونحوه من الآثار

والحديث دليل على أن الآمة إذا ولدت من سيدها حرم بيعها سواء كان الولد باقيا أو لا وإلى هذا ذهب أكثر الآمة وادعى الإجماع على المنع من بيعها جماعة من المتأخرين وأفرد الحافظ ابن كثير الكلام على هذه المسألة فى جزء مفرد قال: وتلخص لى عن الشافعى فيها أربعة أفوال؛ وفى المسألة من حيث هى ثمانية أقوال؛ وقد ذهب الناصر والإمامية وداود إلى جواز بيعها لما أفاده الحديث الآتى .

١٢ – ﴿ وَعَن جَابِر رَضَّى الله عَنه قال كَنَا نَبِيع سَرَارِينَا أَمْهَاتُ الْأُولَادُ والنبي صلى الله عليه وسلم حيَّ لا يرى بذلك بأساً . رواه النسائي وان ماجه والدارقطني وصححه ابن حبان ﴾ وأخرجه أحمـد والشافعي والبيهتي وأبو داود والحاكم وزاد في زمن أبي بكر وفيه : فلماكان عمر نهانا فانتهينا : ورواه الحاكم من حديث أبى سعيد وإسناده ضعيف قال البيهتي ليس في شيء من الطرق أنه صلى الله عليه وآله وسلم اطلع على ذلك وأقرهم عليه . وترده رواية النسائى التي فيها والنبي صلى الله عليه وسلم حي لايرى بذلك بأسا واستدل القائلون بجواز بيعها أيضا بأنه صح عن على عليه السلام أنه رجع عن تحريم بيعها إلى جوازه وأخرج عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن ابن سيرين عن عبيدة السلماني المرادي قال سمعت عليا يقول اجتمع رأبي ورأى عمر في أمهات الاولاد أن لا يُبَعْن ثُم رأيت بعد ذلك أن يبعن ﴿ الحديث ۗ وهو معدود في أصح الأسانيد وأجاب في الشرح عن هذه الادلة بأنه يحتمل أن حديث جابر كان في أول الامر وأن ما ذكر ناسخ ؛ وأيضا فإنه راجع إلى النقرير وما ذكر قول وعد التعارض القول أرجح. قلت ولا يخفى ضعف هذا الجواب لأنه لا نسخ بالاحتمال فللقائل بجواز بيعها أن يقلب الاستدلال ويقول يحتمل أن حديث ابن عمر كان أول الأمر ثم نسخ بحديث جابر وإن كان احتمالا بعيدا ثم قوله إن حديث جابر راجع إلى التقرير وحـديث ابن عمر قول والقول أرجح عند

التعارض يقال عليه: القول لم يصح رفعه بل صرح المصنف وغيره أن رفعه وهم وليس فى منع بيمها إلا رأى عمر رضى الله عنه لا غير ومن شاوره من الصحابة وليس بإجماع فليس بحجة على أنه لو كان فى المسألة فص لما احتاج عمر والصحابة إلى الرأى .

١٣ _ ﴿ وعن جار رضي الله عنه قال نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع فضل الماء. رواه مسلم وزاد في رواية وعن بيع ضراب الجل ﴾ وأخرجه أصحاب السنن من حديث إياس بن عبد وصححه الترمذي وقال أبو الفتح القشيري هو على شرطهما . والحديث دليـل على أنه بجوز بيع ما فضل من الماء عر. كفاية صاحبه. قال العلماء : وصورة ذلك أن ينبع في أرض مباحة ماء فيستى الاعلى ثم يفضل عن كفايته فليس له المنع وكذا إذا اتخذ حفرة في أرض علوكة يجمع فيها الما. أو حفر بثرا فيستى منه ويستى أرضه فليس له منع ما فضل. وظاهر الحديث يدل على أنه يجب عليه بذل ما فضل عن كفايته لشرب أو طهور أو سـتى زرع وسـواء كان فى أرض مباحة أو مملوكة وقد ذهب إلى هذا العموم ابن القيم في الهـ دى وقال : إنه يجوز دخول الارض المملوكة لاخذ الماء والكلاً لان له حقاً في ذلك ولا يمنعه استعال ملك الغير وقال : إنه نص أحمد على جواز الرعى في أرض غير مباحة للراعي وإلى مثله ذهب المنصور بالله والإمام يحيى في الحطب والحشيش ثم قال : إنه لا فائدة لإذن صاحب الارض لانه ليس له منعه من الدخول بل يجب عليـه تمكينه ويحرم عليمه منعه فلا يتوقف دخوله على الإذن وإنما يحتاج إلى الإذن في الدخول في الدار إذا كان فيها سكن لوجوب الاستئذان وأما إذا لم يكن فها سكن فقد قال تعالى (ايس عليكم جناح أن تدخلوا بيوتا غير مسكونة فيها متاع لكم) ومن احتفر بئرا أو نهرا فهو أحق بمائه ولا يمنع الفضلة عن غيره سواء قلنا إن الماء حق للحافر لا ملك كما هو قول جماعة من

العلماء أو قلنا هو ملك فإن عليه بذل الفضلة لذيره لما أخرجه أبو داود: أنه قال رجل يا نبى الله ما الشيء الذي لا يحل منعه ؟ قال الماء ، قال يا نبى الله ما الشيء الذي لا يحل منعه ؟ قال الملح = وأفاد أن في حكم = الماء = الملح وما شاكله ومثله الكلا فمن سبق بدوابه إلى أرض مباحة فيها عشب فهو أحق برعيه مادامت فيه دوابه فإذا خرجت منه فليس له بيعه . هذا وأما المحرز في الاسقية والظروف فهو مخصص من ذلك بالقياس على الحطب فقد قال صلى الله عليه وسلم ولان يأخذ أحدكم حبلا فيأخذ حزمة من حطب فيبيع ذلك فيكف بها وحهه خير له من أن يسأل الناس أعلى أو منع ، فيجوز بيعه ولا يجب بذله إلا مضطر وكذلك بيع البر والعين أنفسهما فإنه جائز فقد قال صلى الله تعالى عليه وسلم معروفة . وقوله و وعن ضراب الجل » أى ونهى عن أجرة ضراب الجل وقد عبر عنه بالعسب في الحديث الآتي ا

18 — ﴿ وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عسب الفحل ﴾ وهو بفتح العين المهملة وسكون السين المهملة فباء موحدة ﴿ رواه البخارى ﴾ وفيه وفيما قبله دليل على تحريم استئجار الفحل للضراب والآجرة حرام . وذهب جماعة من السلف إلى أنه يجوز ذلك إلا أنه يستأجره للضراب مدة معلومة أو تكون الضربات معلومة قالوا لآن الحاجة تدعو إليه وهي منفعة مقصودة وحملوا النهى على الننزيه وهو خلاف أصله .

10 _ ﴿ وعنه رضى الله عنه ﴾ أى ابن عمر ﴿ أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيبع حَبَل الحبَلة ﴾ بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة فيهما ﴿ وكان بيعاً يبتاعه أهل الجاهلية ﴾ وفسره قوله ﴿ كان الرجل يبتاع الجزور ﴾ بفتح الجيم وضم الزاى أى البعير ذكراً كان أو أنثى وهو مؤنث ولمن أطلق على مذكر تقول هذا الجزور ﴿ إلى أن تنتج ﴾ بضم أوله وفتح ثالثه أى تلد النافة وهذا الفعل

لم يأت في لغة العرب إلا على بنـاء الفعل للمجهول ﴿ ثُمَّ تَنْتُجُ الَّتِي في بطنها ﴾ وهـذا التفسير من قوله وكان بيعاً الخ مدرج في الحديث من كلام نافع وقيل من كلام ابن عمر ﴿ متفق عليه . واللفظ للبخارى ﴾ ووقع في رواية حمل ولد الناقة من دون اشتراط الإنتاج وفى رواية أن تنتج الناقة مافى بطنها من دون أن يكون نتاجها قد حمـل أو أنتج . والحبـل مصدر حبلت تحبل سمى به المحبول والحبلة جمع حابل مثل ظلمة في ظالم وكتبة في كاتب ويقال حابل وحابلة بالناء قال أبو عبيد لم يرد الحبل في غير الآدميات إلا في هـذا الحديث وقال غيره بل ثبت في غيره . والحديث دليل على تحريم هـذا البيع واختلف العلمـاء في هـذا المنهى عنمه لاختلاف الروايات هل هو من حيث يؤجل بشمن الجزور إلى أن يحصل النتاج المذكور أو أنه يبيع منه النتاج ؟ وذهب إلى الاول مالك والشافعي وجماعة قالوا : وعلة النهي جهالة الاجل وذهب إلى الثاني أحمد وإسحاق وجماعة من أثمة اللغة وبه جزم الترمذي قالوا : وعلة النهي هو كونه بيع معدوم ومجهول وغير مقدور على تسليمه وهو داخل في بيع الغرر . وقد أشار إلى هذا البخاري حيث صدر البـاب ببيـع الغرر وأشار إلى التفسير الاول ورجحه أيضا في باب السلم بكونه موافقاً للحديث وإن كان كلام أهل اللغة موافقاً للثاني . نعم ويتحصل من الخلاف أربعة أقوال لانه يقال: هل المراد البيع إلى أجل أو بيع الجنين ؟ وعلى الأول هل المراد بالأجل ولادة الأم أو ولادة ولدها ؟ وعلى الثاني هل المراد بيسع الجنين الأول أو جنين الجنين؟ فصارت أربعة أقوال . هذا وحكى عن ابن كيسان وأبى العباس المبرد أن المراد بالحبلة الكرمة وأنه نهى عن بيسع ثمر العنب قبـل أن يصلح فأصله على هذا بسكون الباء الموحدة لكن الروايات بالتحريك إلا أنه قد حكي في الحبلة بمعنى الكرمة فتحها .

17 - ﴿ وعنه رضى الله عنه ﴾ أى ابن عمر ﴿ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء ﴾ بفتح الواو ﴿ وعن هبته . متفق عليه ﴾ والولاء هو ولا.

العتق أى وهو إذا مات المعتق ورثه معتقه كانت العرب تهبه وتبيعه فنهى عنه لأنَّ الولاء كالنسب لا يزول بالإزالة . ذكره فى النهاية .

١٧ _ ﴿ وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال نهبي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الحصاة وعن بيع الغرر . رواه مسلم ﴾ اشتمل الحديث على النهى عن صورتين من صور البيع : الأولى : بيع الحصاة واختلف فى تفسير بيع الحصاة قيل هو أن يقول : آرم بهذه الحصاة فعلى أى ثوب وقعت فهو لك بدرهم . وقيل هو أن يبيعه من أرضه قدر ما انتهت إليه رمية الحصاة . وقيل هو أن يقبض على كف من حصا ويقول لى بعدد ما خرج في القبضة من الشيء المبيع ، أو يبيعــه ســلعة ويقبض على كف من حصا ويقول لى بكل حصاة درهم . وقيل أن يمسك أحدهما حصاة بيده ويقول أى وقت سقطت الحصاة فقـد وجب البيع. وقيل هو أن يعترض القطيع من الغنم فيأخذ حصاة ويقول أي شاةًا أصابتها فهي لك بكذا ، وكل هذه متضمنة للغرر لما في الثمن أو المبيع من الجهالة ولفظ الغرر يشملها وإنما أفردت لكونها كانت بما يبتاعها الجاهلية فنهى صلى الله عليه وعلى آله وسلم عنها وأضيف البيع إلى الحصاة للملابسة لاعتبار الحصاة فيه . والشانية : بيع الغرر بفتح الغين المعجمة والراء المتسكزرة وهو بمعنى مغرور اسم مفعول وإضافة المصدر إليه من إضافته إلى المفعول ويحتمل غير هـذا ومعناه الخداع الذي هو مظنة أن لا رضا به عند تحققه فيكون من أكل المال بالباطل ويتحقق في صور : إما بعدم الفدرة على تسليمه كبيع العبد الآبق والفرس النــافر أو بكونه معدوما أو مجهولا أو لا يتم ملك البائع له كالسمك في المــاء الكثير ونحو ذلك من الصور ؛ وقد يحتمل بعض الغرر فيصم معه البيع إذا دعت إليه الحاجة كالجهل بأساس الدار وكبيع الجبة المحشقة وإن لم ير حشوها فإن ذلك مجمع عليه وكذا على جواز إجارة الدار والدابة شهراً مع أنه قد يكون الشهر ثلاثين يوما أو تسعة وعشرين وعلى دخول الحمام بالاجرة مع اختلاف النياس في استعمالهم

الما. وقدر مكثهم وعلى جواز الشرب فى السقاء بالعوض مع الجهالة وأجمعوا على عدم صحة بيع الاجنة فى البطون والطير فى الهواء واختلفوا فى صور كثيرة اشتملت عليها كتب الفروع .

١٨ – ﴿ وَعَنْهُ ﴾ أَى أَنَّى هُرَيْرَةً ﴿ رَضَّى الله عَنْهُ أَنْ رَسُولُ الله صلَّى الله عليه وسلم قال « مَن اشْتَرَى طَعَامًا فلَا يبعُهُ حَتَّى يَكْنَالُهُ ، رواه مسلم ﴾ وقد ورد في الطعام أنه لا يبيعه من اشتراه حتى يستوفيه من حديث جماعة من الصحابة وورد فى أعم من الطعام حديث حكيم بن حزام عند أحمد قال قلت يا رسول الله إنى أشترى بيوعا فما يحل لى منها وما يحرم على ؟ قال ﴿ إِذَا اشْتَرِيتَ شَيَّنَا فَلَا تَبْعُهُ حتى تقبضه ، وأخرج الدارقطني وأبو داود من حديث زيد بن ثابت • أن الني صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن تباع السلعة حيث تبتاع حتى يحوزها التجار إلى رحالهم ، وأخرجه السبعة إلا الترمذي من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه » قال ابن عباس ولا أحسب كل شي إلا مثله فدلت الاحاديث أنه لا يجوز بيع أي سلعة شريت إلا بعـد قبض البائع لها واستيفائها . وذهب قول إلى أنه يختص هذا الحكم بالطعام لا غيره من المبيعات وذهب أبو حنيفة إلى أنه يختص ذلك بالمنقول دون غيره لحديث زبد ابن ثابت فإنه في السلع . والجواب أن ذكر حكم الحاص لا يخص به العام وحديث حكيم عام فالعمل عليه وإليه ذهب الجمهور وأنه لا يجوز البيع للشترى قبل القبض مطلقاً وهو الذي دل له حـديث حـكيم واستنبطه ابن عباس ﴿ فَائْدَةَ ﴾ أخرج الدارقطني من حديث جابر « نهبي رسول الله صلى الله عليه وسـلم عن بيع الطعام حتى بجرى فيه الصاعان : صاع البائع وصاع المشترى ، ونحوه للبزار من حديث أبى هريرة بإسناد حسن فدل على أنه إذا اشترى الشيء مكايلة وقبضه ثم باعه لم يجز تسليمه بالكيل الأوّل حتى يكيله على من اشتراه ثانياً وبذلك قال الجمهور وقال عطاء يجوز بيعه بالكيل الإوّل وكأنه لم يبلغه الحديث ولعل علة الأس

بالكيل ثانياً لتحقق ما يجوز من النقص بإعادة الكيل لإذهاب الخداع وحديث الصاعين دليل على أنه لايجوز بيع الجزاف إلا أن فى حديث ابن عمر أنهم كانوا يبتاعون الطعام جزافا ولفظه «كنا نشترى الطعام من الركبان جزافا فنهانا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نبيعه حتى ننقله ، أخرجه الجماعة إلا البرمذى قال ابن قدامة يجوز بيع الصبرة جزافا لانعلم فيه خلافا. وإذا ثبت جواز بيع الجزاف حمل حديث الصاعين على أن المراد أنه إذا اشترى الطعام كيلا وأريد بيعه فلابد من إعادة كيله للشترى

١٩ _ ﴿ وعنه رضى الله عنه ﴾ أى أبي هريرة ﴿ قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم * عَنْ بيْعَتَيْنِ في بيْعةٍ • رواه أحمد والنسائي وصححه الترمذي وابن حبان ولايي داود ﴾ من حديث أبي هريرة ﴿ مَنْ بَاعَ بيْعَتَيْنِ في بيْعةٍ فلَهُ أَوْ كَسُهُمَا أَوِ الرِّبَا ﴾ ﴾ قال الشافعي له تأويلان أحدهما : أن يقول بعتك بألفين نسيئة وبألف نقداً فأيهما شئت أخذت به وهذا بيع فاسد لانه إيهام وتعليق • والثاني : أن يقول بعتك عبدى على أن تبيعني فرسك انتهى • وعلة النهى على الأول عدم استقرار الثمن ولزوم الربا عند من يمنع بيع الشيء بأكثر من سعر يومه لاجل النساء • وعلى الثاني لتعليقه بشرط مستقبل يجوز وقوعه وعدم وقوعه فلم يستقر الملك وقوله • فله أوكسهما أو الربا ، يعني أنه إذا فعل ذلك فهو لايخلو عن أحد الامرين إما الاوكس الذي هو أخذ الاقل أو الربا وهذا بما يؤيده التفسير الاول

الحاكم ﴿ أخرجه الطبراني في الأوسط وهو غريب ﴾ وقد رواه جماعة واستغربه النووى : والحديث اشتمل على أربع صور نهى عن البيع على صفتها الأولى سلف وبيع وصورة ذلك حيث يريد الشخص أن يشترى سلعة بأكثر من ثمنها لأجل النساء وعنده أن ذلك لابحوز فيحتال بأن يستقرض الثمن من البائع ليجعله إليه حيلة . والثانية شرطان في بيع اختلف في تفسيرهما فقيل هو أن يقول بعت هذا نقداً بكذا وبكذا نسيئة وقيـل هو أن يشرط البائع على المشترى أن لايبيع السلعة ولا يهبها وقيل هو أن يقول بعتك هذه السلعة بكذا على أن تبيعني السلعة الفلانية بكذا ذكره فى الشرح نقلا عن الغيث وفى النهاية لايحل سلف وبيع هو مثل أن يقول بعتك هذا العبد بألف على أن تسلفني ألفاً في متاع أو على أن تقرضني ألفاً لانه يقرضه ليحابيه في الثمن فيدخل في حدّ الجهالة ولان كل قرض جرّ منفعة فهو ربا ولان في العقد شرطاً ولا يصح وقوله « ولا شرطان في بيع ، فسره في النهامة بأنه كقولك بعتك هذا الثوب نقداً بدينار ونسيئة بدينارين ، وهو كالبيعتين فى بيعة . والثالثة قوله ولا ربح مالم يضمن قيل معناه مالم يملك وذلك هو الغصب فإنه غير ملك للغاصب فإذا باعه وربح في ثمنه لم يحل له الربح وقيل معناه مالم يقبض لآن السلعة قبل قبضها ليست في ضمان المشترى إذا تلفت تلفت من مال البائع والرابعة قوله « ولا بيع ماليس عندك » قد فسرها حديث حكيم بن حزام عند أبى داود والنسائي أنه قال قلت يارسول الله يأتيني الرجل فيريد مني المبيع ليس عندى فأبتاع له من السوق قال « لا تبع ماليس عندك ، فدل على أنه لايحل ببع الشيء قبل أن سملكه

٢١ – ﴿ وعنه ﴾ أى عمرو بن شعيب ﴿ رضى الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع العربان ﴾ بضم العين المهملة وسكون الراء والياء الموحدة ويقال أربان ويقال عربون ﴿ رواه مالك قال بلغنى عن عمرو بن شعيب به ﴾ وأخرجه أبو داود وابن ماجه وفيه راو لم يسم وسمى فى رواية فإذا هو ضعيف

وله طرق لا تخلو عن مقال فبيع العربان فسره مالك قال هو أن يشترى الرجل العبد أو الامة أو يكترى ثم يقول للذى اشترى منه أو اكترى منه أعطيتك دينارا أو درهما على أنى إن أخذت السلعة فهو من ثمنها وإلا فهو لك ؛ واختلف الفقهاء فى جواز هذا البيع فأبطله مالك والشافعي لهذا النهى ولما فيه من الشرط الفاسد والغرر ودخوله في أكل المال بالباطل وروى عن عمر وابنه وأحمد جوازه.

١٣٠ ـ ﴿ وع . ابن عمر رضى الله عنهما قال ابتعت زيتا فى السوق فلسا استوجبته لقينى رجل فأعطانى به ربحا حسنا فأردت أن أضرب على يد الرجل يعنى يعقد له البيع ﴿ فأخذ رجل من خلنى بذراعى فالتفتُ فإذا هو زيد بن ثابت قال لا تبعه حيث ابتعته حتى تحوزه إلى رحاك فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن تباع السلع حيث تبتاع حتى يحوزها التجار إلى رحالهم . رواه أحمد وأبو داود واللفظ له وصححه ابن حبان والحاكم ﴾ الحديث دليل على أنه لا يصح من المشترى أن يبيع ما اشتراه قبل أن يحوزه إلى رحله والظاهر أن المراد به القبض لكنه عبر عنه بما ذكر لما كان غالب قبض المشترى الحيازة إلى المكان الذي يختص به وأما نقله من مكان إلى مكان لا يختص به فعند الجهور أن ذلك قبض . وفصل الشافي فقال إن كان مما يتناول باليد كالدراهم والثوب فقبضه نقل وما ينقل فى العادة كالاخشاب والحبوب والحيوان فقبضه بالنقل إلى مكان آخر وما كان لا ينقل كالعقار والثمر على الشجر فقبضه بالتخلية . قوله « فلما استوجبته » فى رواية أبى داود استوفيته وظاهر اللفظ أنه قبضه ولم يكن قد حازه إلى رحله ويدل له قوله : نهى أن تباع السلعة حيث تبتاع حتى يحوزها التجار إلى رحالهم .

٢٣ _ ﴿ وعنه ﴾ أى ابن عمر رضى الله عنه ﴿ قال قلت يا رسول الله إنى أبيع الإبل بالبقيع فأبيع بالدنانير وآخذ الدراهم وأبيع بالدراهم وآخذ الدنانير آخذ هذا من هذا من هذا من هذا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم • لَا بأسَ

أَنْ تَأْخُذَهَا بِسِعْرِ يَوْمِهَا مَا لَمْ تَفْتَرِقَا وبيْنَكُمَا شَيْءٌ . . رواه الخسة وصححه الحاكم ﴾ هو دليل على أنه يجوز أن يقبض عن الذهب الفضة وعن الفضة الذهب لأن ابن عمر كان يبيع بالدنانير فيلزم المشترى فى ذمته له دنانير وهى الئمن ثم يقبض عنها الدراهم وبالعكس؛ وبوب أبو داود • باب اقتضاء الذهب عن الورق ولفظه : كنت أبيع الإبل بالبقيع فأبيع بالدنانير وآخذ الدراهم وأبيع بالدراهم وآخذ الدنانير: وأنه سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال « لا بأس أن تأخذها بسعر يومها مالم تفترقا وبيسكما شيء ، وقيه دليل على أن النقدين جميعا غير حاضرين والحاضر أحدهما فبين صلى الله عليه وآله وسلم الحكم بأنهما إذا فعلا ذلك فحقه أن لايفترقا إلا وقد قبض ما هو لازم عوض ما فى الذمة فلا يجوز عنها ولا العكس لان ذلك من باب الصرف والشرط فيه أن لايفترقا وبينهما أن يقبض البعض من باب الصرف والشرط فيه أن لايفترقا وبينهما أمرا أغلبيا فى الواقع يدل على ذلك قوله فإذا اختلفت الاصناف فبيعوا كيف أمرا أغلبيا فى الواقع يدل على ذلك قوله فإذا اختلفت الاصناف فبيعوا كيف شئم إذا كان يدا بيد .

٢٤ – ﴿ وعنه ﴾ أى ابن عمر ﴿ قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن النجش ﴾ بفتح النون وسكون الجيم بعدها شين معجمة ﴿ متفق عليه ﴾ النجش لغة تنفير الصيد واستثارته من مكانه ليصاد وفى الشرع الزيادة فى ثمن السلعة المعروضة للبيع لا ليشتريها بل ليغر بذلك غيره وسمى الناجش فى السلعة ناجشا لانه يثير الرغبة فيها ويرفع ثمنها . قال ابن بطال : أجمع العلماء على أن الناجش عاص بفعله واختلفوا فى البيع إذا وقع على ذلك فقال طائفة من أئمة الحديث البيع فاسد وبه قال أهل الظاهر وهو المشهور فى مذهب الحنابلة ورواية عن مالك إلا أن الحنابلة يقولون بفساده إن كان مواطأة من البائع أو منه وقالت المالكية يثبت له الخيار وهو قول الهادوية قياسا على المصراة والبيع وقالت المالكية يثبت له الخيار وهو قول الهادوية قياسا على المصراة والبيع

صحيح عندهم وعند الحنفية قالوا: لأن النهى عائد إلى أمر مفارق للبيع وهو قصد الخداع فلم يقتض الفساد. وأما ما نقل عن ابن عبد البر وابن العربى وابن حزم أن التحريم إذا كانت الزيادة المذكورة فوق ثمن المثل فلو أن رجلا رأى سلعة تباع بدون قيمتها فزاد فيها لتنتهى إلى قيمتها لم يكن ناجشاً عاصياً بل يؤجر على ذلك بنيته قالوا لأن ذلك من النصيحة فهو مردود بأن النصيحة تحصل بغير إيهام أنه يريد الشراء وأما مع هذا فهو خداع وغرور وبأنه أخرج البخارى من حديث ابن أبى أوفى في سبب نزول قوله تعالى : (إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلا) الآية قال أقام رجل سلعنه بالله لقد أعطى بها مالم يعط فنزلت . قال ابن أبى أوفى الناجش آكل ربا خائن فجول ابن أبى أوفى من أخبر بأكثر مما اشترى به أنه ناجش لمشاركنه لمن يزيد فى السلعة وهو لايريد أن يشتريها في ضرر الغير فاشتركا فى الحمكم لذلك وحيث كان الناجش غير البائع فقد يكون آكل ربا إذا جعل له البائع جعلا.

وعن جابر رضى الله عنه أن الذي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن المحافلة ﴾ مفاعلة بالحاء المهملة والقاف ﴿ والمزاينة ﴾ بزنتها بالزاى بعد الآلف موحدة فنون ﴿ والمخابرة ﴾ بزنتها بالحاء المعجمة فألف فموحدة فراء ﴿ وعن الثنيا ﴾ بالمثلثة مضمومة فنون مفتوحة فثناة تحتية بزنة ثريا الاستثناء ﴿ إلا أن تعلم ﴾ عائد إلى الآخير ﴿ رواه الحنسة إلا ابن ماجه وصحه الترمذى ﴾ اشتمل الحديث على أربع صور نهى الشارع عنها . الآولى : المحاقلة وفسرها جابر راوى الحديث بأنها بيع الرجل من الرجل الزرع بمائة فرق من الحنطة وفسرها أبو عبيد بأنها بيع الطعام فى سنيله وفسرها مالك بأن تكرى الآرض ببعض ماتنبت بأنها بيع الطعام فى سنيله وفسرها مالك بأن تكرى الآرض ببعض ماتنبت أعرف بتفسير ماروى وقد فسرها جابر بما عرف كا أخرجه عنه الشافعى . والثانية : المزابنة مأخوذة من الزبن بفتح الزاى وسكون الموحدة وهو الدفع والثانية : المزابنة مأخوذة من الزبن بفتح الزاى وسكون الموحدة وهو الدفع والثانية : المزابنة مأخوذة من الزبن بفتح الزاى وسكون الموحدة وهو الدفع

الشديد كأن كل واحد من المتبايعين يدفع الآخر عن حقه ، وفسرها ابن عمر كا رواه مالك ببيع التمر أى رطباً بالتمر كيلا وبسع العنب بالزبيب كيلا وأخرجه عنه الشافعي في الآم وقال تفسير المحاقلة والمزابنة في الآحاديث يحتمل أن يكون عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم منصوصاً ويحتمل أنه ممن رواه والعسلة في النهي عرب ذلك هو الربا لعدم العلم بالتساوى . والثالثة : المخابرة وهي من المزارعة وهي المعاملة على الآرض ببعض ما يخرج منها من الزرع ويأتي الكلام عليها في المزارعة . والرابعة : الثنيا فإنه منهي عنها إلا أن تعمل ، وصورة ذلك أن يبيع شيئاً ويستثني بعضه ولكنه إذا كان ذلك البعض معلوما صحت نحو أن يبيع أشجاراً أو أعناباً ويستثني واحدة معينة فإن ذلك يصح اتفاقا . قالوا لو قال الا بعضها فلا يصح لآن الاستثناء مجهول وظاهر الحديث أنه إذا علم القدر المستثني صح مطلقاً وقيل لا يصح أن يستثني ما يزيد على الثلث . هذا والوجه في النهي عن الثنيا هو الجهالة وما كان معلوما فقد انتفت العلة فخرج عن حكم النهي وقد نبه النص على العلة بقوله = إلا أن تعلم ه .

٢٦ ــ ﴿ وعن أنس رضى الله عنه قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن المحافلة والمخاضرة ﴾ بالخاء والصاد معجمتين مفاعلة من الحضرة ﴿ والملابسة والمنابذة ﴾ بالذال المعجمة ﴿ والمزابنة . رواه البخارى ﴾ اشتمل الحديث على خمس صور من صور البيع منهى عنها . الأولى : المحاقلة وتقدم الكلام فيها . والثانية : المخاضرة وهى بيع الثمار والحبوب قبل أن يبدو صلاحها وقد اختلف العلماء فيما يصح بيعه من الثمار والزرع فقال طائفة إذا كان قد بلغ حدا ينتفع به ولو لم يكن قد أخذ الثمر ألوانه واشتد الحب صح البيع بشرط القطع . وأما إذا شرط البقاء فلا يصح اتفاقاً لانه شغل لملك البائع أو لانه صفقتان في صفقة وهو إعارة وبيع . وأما إذا بلغ حدّ الصلاح فاشتد الحب وأخذ الثمر ألوانه فبيعه صحيح وفاقاً إلا أن يشترط المشترى بقاءه فقيل لا يصح البيع ; وقيل فبيعه صحيح وفاقاً إلا أن يشترط المشترى بقاءه فقيل لا يصح البيع ; وقيل

يصح وقيل إن كانت المدّة معلومة صح وإن كانت غير معلومة لم يصح فلوكان قد صلح بعض منه دون بعض فبيعه غير صحيح وللحنفية تفاصيل ليس علمها دليل . والثالثة : الملامسة وبينها ما أخرجه البخاري عن الزهري أنها لمس الرجل الثوب بيـده بالليـل أو النهـار وأخرج النسائي من حديث أبي هريرة هي أن يقول الرجل للرجل أبيعك ثوبي بثوبك ولا ينظر أحد منهما إلى ثوب الآخر ولكنه يلسه لما أخرج أحمد عن عبد الرزاق عن معمر : الملامسة : أن يلس الثوب بيده ولا ينشره ولا يقلبه إذا مسه وجب البيع ومسلم من حديث أبى هريرة أن يلس كل واحد منهما ثوب صاحبه من غير تأمّل . والرابعة : المنابذة فسرها ما أخرجه ابن ماجه من طريق سفيان عن الزهري : المنابذة : أن يقول ألق إلى ّ ما معك وألق إليمك ما معى . والنسائي من حديث أبي هريرة أن يقول أنبـذ ما معى وتنبذ ما معك ويشتري كل واحد منهما من الآخر ولا بدري كل واحد منهماكم مع الآخرة. وأحمد عن عبد الرزاق عن معمر : المنابذة أن يقول إذا نبذت هذا الثوب فقــد وجب البيع. ومسلم من حديث أبي هريرة المنابذة أن ينبذ كل واحد منهما ثوبه إلى الآخر لم ينظر كل واحد منهما إلى ثوب صاحبه وعلمت من قوله ﴿ فَقَـٰدٍ وَجِبِ البِيعِ ۗ أَن بِيعِ الملامسة والمنابذة جِعَلَ فَيهِ نَفْسُ اللَّهِسُ والنَّبذ بيعاً بغير صيغته وظاهر النهي التحريم. وللفقهاء تفاصيل في هــذا لا تليق مــذا المختصر ﴿ فَائْدَةً ﴾ استدل بقوله لا ينظر إليه أنه لا يصح بيع الغائب وللعلساء فيه ثلاثة أقوال: الآول : لا يصح وهو قول الشافعي والثاني: يصح ويثبت له الخيار إذا رآه وهو للهادوية والحنفية. والثالث: إن وصفه صح وإلا فلا وهو قول مالك وأحمد وآخرين واستدل به على بطلان بيع الاعمى وفيه أيضاً ثلاثة أقوال الاقل بطلانه وهو قول معظم الشافعية حتى من أجاز منهم بيع الغائب لكونالاعمى لايراه بعد ذلك. والثانى يصح إن وصف له. والثالث يصح مطلقاً وهو للهادوية والحنفية .

٢٧ _ ﴿ وعن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لَا تلقُّوا الرُّكْبَانَ ولا يبع حاضرٌ لِبَادٍ ، قلت لابن عباس ما قوله « ولا يبعث حَاضِرٌ لِبَادٍ؟ ، قال لا يكون له سمساراً . متفق عليه واللفظ للبخاري ﴾ اشتمل الحديث على النهى عن صورتين من صور البيع (الأولى) النهى عن تلقى الركبان أى الذين بجلبون إلى البلد أرزاق العباد للبيع سواء كانوا ركبانا أو مشاة جماعة أو واحداً وإنما خرج الحديث على الأغلب في أن الجالب يكون عدداً وأما ابتداء النلتي فيكون ابتداؤه من خارج السوق الذي تباع فيه السلعة. وفي حديث ابن عمر «كنا نتلقي الركبان فنشتري منهم الطعام فنهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نبيعه حتى يبلغ به سوق الطعام ، وفي لفظ آخر بيان أن التلقي لا يكون في السوق قال ابن عمر كانوا يبتاعون الطعام في أعلى السوق فيبيعونه في مكانه فنهاهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيعوه في مكانه حتى ينقلوه أخرجه البخارى فدل على أن القصد إلى أعلى السوق لا يكون تلقيا وأن منتهى التلقي ما فوق السوق. وقالت الهادوية والشافعية إنه لا يكون التلتي إلا خارج البلد وكأنهم نظروا إلى المعنى المناسب للمنع وهو تغرير الجالب فإنه إذا قدم إلى البلد أمكنه معرفة السعر وطلب الحظ لنفسه فإن لم يفعل ذلك فهو مر_ تقصيره واعتبرت المالكية وأحمد وإسحاق السوق مطلقاً عملا بظاهر الحديث . والنهبي ظاهر في التحريم حيث كان قاصداً التلقي عالما بالنهى عنه وعن أبي حنيفة والاوزاعي أنه بجوز التلقي إذا لم يضر بالناس فإن ضركره فإن تلقاه فاشترى صح البيع عنــد الهادوية والشافعية وثبت الخيار عنــد الشافعي للبائع لمــا أخرجه أبو داود والترمذي وصححه ابن خزيمة من حـديث أبي هريرة بلفظ ﴿ لا تلقوا الجلب فإن تلقاه إنسان فاشتراه فصاحبه بالخيار إذا أتى السوق، ظاهر الحديث أن العلة في النهى نفع البائع وإزالة الضرر عنه وقيـل نفع أهل السوق لحديث ابر عمر لا تلقوا السلع حتى تهبطوا بهما السوق واختلف العلماء هل

البيع معه صحيح أو فاسد فعند من ذكرناه قريبا أنه صحيح لان النهى لم يرجع إلى نفس العقد ولا إلى وصف ملازم له فلا يقتضى النهى الفساد وذهبت طائفة مر. العلماء إلى أنه فاسد لأن النهى يقتضي الفساد مطلقاً وهو الأقرب وقد اشترط جماعة من العلماء لتحريم التلقي شرائط فقيل يشترط في التحريم أن يكذب المتلق في سعر البلد ويشتري منهم بأقل من ثمر. ِ المثل وقيل أن يخبرهم بكثرة المؤنة علمهم في الدخول وقيال أن يخبرهم بكساد ما معهم ليغبنهم وهلذه تقييدات لم يدل علبها دليل بل الحديث أطلق النهى والأصل فيه التحريم مطلقا « الصورة الثانية » وما أفاده قوله ولا يبع حاضر لياد وقمد فسره أبن عباس بقوله لا يكون له سمسارا بسينين مهملتين وهو فى الاصل القيم بالامر والحافظ ثم اشتهر في متولى البيع والشراء لغيره بالاجرة كذا قيد البخارى وجعل حديث ابن عباس مقيدًا لما أطلق من الأحاديث وأما بغير أجرة فجعله من باب النصيحة والمعاونة فأجازه . وظاهر أقوال العلماء أن النهى شامل لمــا كان بأجرة وما كان بغير أجرة وفسر بعضهم صورة بينع الحاضر للبادى بأن يجىء البلد غريب بسلعة بريد بيمها بسعر الوقت في الحال فيأتيه الحاضر فيقول ضعه عندي لابيعه لك على التدريج بأعلى من هـذا السعر. ثم من العلماء من خص هذا الحـكم بالبادي وجعله قيدا ومنهم من ألحق به الحاضر إذا شاركه في عدم معرفة السعر وقال ذكر البادى في الحديث خرج مخرج الغالب. فأما أهل القرى الدين يعرفون الأسعار فليسوا بداخلين في ذلك ثم منهم من قيد ذلك بشرط العلم بالنهي وأن يكون المتاع المجلوب بما تعم به الحاجة وأن يعرض الحضرى ذلك على البدوى فلو عرضه البدوى على الحضري لم يمنع. وكل هذه القيود لا يدل عليها الحديث بل استنبطوها من تعليلهم للحديث بعلل متصيدة من الحكم ثم قد عرفت أن الأصل في النهى التحريم وإليه هنا ذهبت طائفة من العلماء وقال آخرون إن الحديث منسوخ وإنه جائز مطلقا كتوكيله ولحديث النصيحة ودعوى النسخ غمير صحيحة

لافتقارها إلى معرفة التاريخ ليعرف المتأخر وحديث النصيحة ، إذا استنصح أحدكم أخاه فلينصح له ، مشروط فيه أنه إذا استنصحه نصحه بالقول لا أنه يتولى له البيع وهذا في حكم بينع الحاضر للبادى وكذلك الحكم في الشراء له فلا يشترى حاضر لباد وقد قال البخارى • باب لا يشترى حاضر لباد بالسمسرة ، قال ابن حبيب المالكي: الشراء للبادي كالبيع لقوله صلى الله عليه وآله وسلم = لا يبيع بعضكم على بيع بعض ، فإن معناه الشرا. وأخرج أبو عوانة فى صحيحه عن ابن سيرين قال لقيت أنس بن مالك فقلت لا يبع حاضر لباد أما نهيتم أن تبيعوا أو تبتاعوا لهم؟ قال نعم. وأخرجه أبو داود عن ابن سيرين عن أنس كان يقال لا يبيع حاضر لباد وهي كلنة جامعة لا يبيع له شيئًا ولا يبتاع له شيئًا . فإن قيل قد لوحظ فى النهى عن تلقى الجلوبة عدم غبن البادى ولوحظ فى النهى عن بيع الحاضر للبادى الرفق بأهل البلد واعتبر فيه غبن البادى وهو كالتناقض فالجواب أن الشارع يلاحظ مصلحة الناس ويقدم مصلحة الجماعة على الواحد لا الواحد على الجماعة . ولما كان البادى إذا باع لنفسه انتفع جميع أهل السوق واشتروا رخيصا فانتفع به جميع سكان البلد ـــ لاحظ الشارع نفع أهل البلد على نفع البادى ولما كان فى التلقي إنما ينتفع المتلق خاصة وهو واحد لم يكن في إباحة متلق مصلحة لاسما وقد تنضاف إلى ذلك علة ثانية وهي لحوق الضرر بأهل السوق في انفراد المتلقي عنهم في الرخص وقطع الموارد عليهم وهم أكثر من المتلقى ــ نظر الشارع لهم ، فلا تناقض بين المسألتين بل هما صحيحتان في الحكمة والمصلحة.

٢٨ - ﴿ وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم • لَا تَلَقُّوا الْجَلَبَ ﴾ بفتح اللام مصدر بمعنى المجلوب ﴿ فَمَنْ تُلُقَّ فَا شُـتُرِىَ مِنْهُ فَإِذَا أَتَى سَيِّدُهُ السُّوقَ فَهُو َ بِالْخِيَارِ ، رواه مسلم ﴾ تقدم السكلام عليه وأنه دليل على ثبوت الخيار للبائع وظاهره ولو شراه الملتقي بسعر السوق فإن الخيار ثابت .

٢٩ _ ﴿ وعنه ﴾ رضى الله عنه أي أبى هريرة قال ﴿ نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ أَنْ يبيعَ حَاضِرٌ لِبَادِ وَلَا تَنَاجَشُوا وَلَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بيْعِ أَخِيهِ وَلَا تَخْطُبُ عَلَى خُطْبَةٍ ﴾ بكسر الخاه المعجمة وأما في الجمعة وغيرها فيضمها ﴿ أخيه وَلاَ تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتُهَا لِتَكْفَأَ مَا فِي إِنَّاتُهَا ﴾ كفأت الإناء كببته وقلبته ﴿ مَتَفَقَ عَلَيْهِ . وَلَمْ لَمْ يَسُومُ ٱلْمُشِلِمُ عَلَى سَوْمِ ٱلْمُشْلِمِ ، ﴾ اشتمل الحديث على مسائل منهى عنها الأولى نهى عن بيع الحاضر للبادى وقد تقدم . الثانية مايفيده قوله ولا تناجشوا وهو معطوف في المعنى على قوله نهى لأن معناه لايبع حاضر لبادى ولا تناجشوا وتقدم الكلام عليه قريباً في حديث ابن عمر • نهبي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن النجش، الثالثة قوله ولا يبيع الرجل على بيع أخيه يروى برفع المضارع على أن « لا ، نافية وبحزمه على أنها ناهية وإثبات الياء يقوى الاول وعلى النانى فبأنه عومل المجزوم معاملة غير المجزوم فتركت الياء وفى رواية بحذفها فلا إشكال. وصورة البيع على البيع أن يكون قد وقع البيع بالخيار فيأتى في مدة الحيار رجل فيقول للمشترى افسخ هذا البيع وأنا أبيعك مثله بأرخص مر. _ ثمنه أو أحسن منه وكذا الشراء على الشراء هو أن يقول للبائع فى مدة الخيار افسخ البيع وأنا أشتريه منك بأكثر من هذا الثمن. وصورة السوم على السوم أن يكون قد اتفق مالك السلعة والراغب فها على البيع ولم يعقدا فيقول آخر للبائع أنا أشتريه منك بأكثر بعد أن كاما قد اتفقا على الثمن . وقد أجمع العلماء على تحريم هذه الصور كلها وأن فاعلها عاص . وأما بيع المزايدة وهو البيع بمن يزيد فليس من المنهى عنه وقد بوب البخارى • باب بيع المزايدة • وورد فى ذلك صريحا ما أخرجـ أحمد وأصحاب السنن واللفظ للترمذي وقال حسن عن أنس • أنه صلى الله عليه وسـلم باع حلساً وقدحا وقال من يشتري هذا الحلس والقدح ؟ فقال رجل آخذهما بدرهم فقال من يزيد على درهم؟ فأعطاه رجل درهمين فبأعهما منه • وقال ابن عبد السر إنه لايحرم البيع ممن يزيد اتفاقا وقيل إنه يكره واستدل لقائله بحديث عن سفيان

ابن وهب أنه قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع المزايدة . لكنه من رواية ابن لهيعة وهو ضعيف. الرابعة : قوله ولا يخطب على خطبة أخيه زاد في مسلم إلا أن يأذن له وفي روانة حتى يأذن والنهى بدل على تحريم ذلك . وقد أجمع العلماء على تحريمها إذا كان قد صرح بالإجابة ولم يأذن ولم يترك فإن تزوج والحال هذه عصى اتفافا وصح عند الجمهور وقال داود يفتح النكاح ونعم ما قال وهي رواية عن مالك وإيما اشترط التصريح بالإجابة وإن كان النهي مطلقاً لحديث فاطمة بنت قيس فإنها قالت خطبني أبو جهم ومعاوية فلم ينكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خطبة بعضهم على بعض بل خطبها مع ذلك لاسامة والقول بأنه يحتمل أنه لم يعلم أحدهما بخطبة الآخر وأنه صلى الله عليه وآله وسلم أشار بأسامة لا أنه خطب خلاف الظاهر. وقوله أخيه أى فى الدين ومفهومه أنه لوكان غير أخ كأن يكون كافراً فلا يحرم وهـو حيث تكون المرأة كتابية وكان يستجيز نكاحها وبه قال الاوزاعي وقال غـيره بحرم أيضاً على خطبة الكافر . والحديث خرج النقبيد فيه مخرج الغالب فلا اعتبار لمفهومه. الخامسة : قوله ولا تسأل المرأة بروي مرفوعا وبجزوما وعليه فكسر اللام لالتقاء الساكنين والمراد أن المرأة الاجنبية لاتسأل الرجل أن يطلق امرأته وينكحها ويصير ماهو لها من النفقة والعشرة لها وعبر عن ذلك بالإكفاء لما في الصحفة من بابالتمثيل كأن ما ذكر لما كان معداً للزوجة فهو في حكم ماقد جمعته في الصحفة لتنتفع به فإذا ذهب عنها فكأنها قد كفئت الصحفة وخرج ذلك عنها فعبر عن ذلك المجموع المركب بالمركب المذكور للشبه بينهما

٣٠ ـ ﴿ وعن أَبِي أَيُوبِ الْإنْصارى رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول * مَنْ فرَّقَ بيْنَ والدَةٍ ووَلَدِهَا فرَّقَ اللهُ بيْنَهُ وبيْنَ أَحِبَيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، رواه أحمد وصححه الترمذي والحاكم لحكن في إسناده مقال ﴾ لأن فيه حسين بن عبد الله المعافري مختلف فيه ﴿ وله شاهد ﴾ كأنه يريد

به حديث عبادة بن الصامت « لا يفرق بين الأم وولدها قيل إلى متى ؟ قال حتى يبلغ الغلام وتحيض الجارية ، أخرجه الدارقطنى والحاكم وفى سنده عندهما عبد الله ابن عمرو الواقنى وهو ضعيف . ولا يخنى أن هذا الحديث والذى بعده كان يحسن ضمهما إلى حديث ابن عمر الذى تقدم فى النهى عن بيع أتمهات الأولاد أو يؤخر هو إلى هنا وهذا الحديث ظاهر فى تحريم التفريق بين الوالدة وولدها وظاهره عام فى الملك والجهات إلا أنه لا يعلم أنه ذهب أحد إلى هذا العموم فهو محمول على النفريق فى الملك وهو صريح فى حديث على الآتى وظاهره أيضا تحريم التفريق ولو بعد البلوغ إلا أنه يقيد بحديث عبادة وفى الغيث أنه خصه فى الكبير الإجماع كا فى العتق وكأنه مستند الإجماع حديث عبادة ثم الحديث نص فى تحريم النفريق بين الوالدة وولدها وقيس عليه سائر الأرحام المحارم بجامع الرحامة وكذلك ورد النص فى تحريم النفريق بين فى الإخوة وهو ما أفاده قوله :

سلى الله عليه وسلم أن أبيع غلامين أخوين فبعتهما ففرقت بينهما فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم أن أبيع غلامين أخوين فبعتهما ففرقت بينهما فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال و أدْركُهُمَا فأرْبَحْهُهُمَا ولا تبعّهُمَا إلَّا بَهمِيعًا . رواه أحمد ورجاله ثقات وقد صححه ابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان والحاكم والطبراني وابن القطان ﴾ وحكى ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه أنه إنما سمعه الحكم من ميمون بن أبي شبيب وهو يرويه عن على رضى الله عنه وميمون لم يدرك عليا . والحديث دليل على بطلان هذا البيع ودل على تحريم التفريق كما دل عليه الحديث الآول إلا أن الآول دل على النفريق بأى وجه من الوجوه وهذا الحديث نص في تحريمه بالبيع وألحقوا به تحريم التفريق بسائر الإنشاءات كالهبة والنذر وهو ما كان باختيار المفرق وأما التفريق بالقسمة فليس باختياره فإن سبب الملك قهرى وهو الميراث وحديث على رضى الله عنه قد دل على بطلان البيع ولحكنه عارضه الحديث المؤول حديث أبي أبوب فإنه دل على صحة الإخراج

عن الملك باليبع . ونحوه المستحق للعقوبة إذ لوكان لا يصح الإخراج عن الملك لم يتحقق التفريق فلا عقوبة ولذا اختلف العلماء فى ذلك فذهب أبو حنيفة إلى أنه يتعقد مع العصيات . قالوا والآمر بالارتجاع للغلامين يحتمل أنه بعقد جديد برضا المشترى .

﴿ فَائْدَةً ﴾ فى التفريق بين البهيمة وولدها وجهان لايصح لنهيه صلى الله عليه وسلم عن تعذيب البهائم ويصح قياسا على الذبح وهو الأولى .

٣٢ ـــ ﴿ وعن أنس بِن مالك رضى الله عنه قال غلاء السعر ﴾ الغلاء ممدود هو ارتفاع السعر على معتاده ﴿ في المدينة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس يا رسول الله غلا السعر فسعر لنا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم و إن الله هُوَ الْمُسَعِّرُ ﴾ يعنى يفعل ذلك هو وحده بإرادته ﴿ الْقَابِضُ ﴾ أى المقتر ﴿ الْبَاسِطُ ﴾ الموسع مأخوذ من قوله تعالى (والله يقبض ويبسط) ﴿ الرَّازُ وُ وَابِّنَى لِأَرْجُو أَنْ أَلْقِيَ اللهَ تَعَالَى ولايسَ أَحَدُ مِنْكُم ۗ يَطْلُبُنِي بِمُظْلَمَةٍ في دَمٍ ولا مَال ، رواه الحمية إلا النسائي وصححه ابن حبان ﴾ وأخرجه ابن ماجه والدارى والبزار وأبو يعلى من حديث أنس وإسناده على شرط مسلم وصححه الترمذي . والحديث دليل على أن التسعير مظلمة وإذا كان مظلمة فهو محرّم ، وإلى هذا ذهب أكثر العلماء وروى عن مالك أنه يجوز التسعير ولو في القوتين . والحديث دال على تحريم التسعير لكل متاع وإن كان سياقه في خاص . وقال المهدى إنه استحسن على تحريم التسعير ما عدا القوتين كاللحم والسمن رعاية لمصلحة الناس ودفع الغنر عنهم وقد استوفينا الكلام في هذه المسألة في منحة الغفار وبسطنا القول هناك ما كا ك ما كا ك ما ك ما ك السوفينا الكلام في هذه المسألة في منحة الغفار وبسطنا القول هناك ما ك ما ك الهود عليه .

٣٣ – ﴿ وعن معمر بن عبد الله رضى الله عنه ﴾ هو بفتح الميم وسكون العين وفتح الميم ويقال له معمر بن أبى معمر أسلم قديما وهاجر إلى الحبشة وتأخرت هجرته إلى المدينة ثم هاجر إليها وسكن بها ﴿ عن رسول الله صلى الله

عليه وسلم قال • لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِئُ ﴾ بالهمزة هو العاصي الآثم ﴿ رواه مسلم ﴾ وفى الباب أحاديث دالة على تحريم الاحتكار وفى النهاية على قوله صلى الله عليه وآله وسلم من احتكر طعاما قال أي اشتراه وحبسه ليقل فيغلو وظاهر حديث مسلم تحريم الاحتكار للطعام وغيره إلا أن يدعى أنه لا يقال احتكر إلا في الطعام وقد ذهب أبو يوسف إلى عمومه فقال كل ما أضر بالناس حبسه فهو احتكار وإن كان ذهبا أو ثيابا وقيل لا احتكار إلا في قوت الناس وقوت البهائم وهو قول الهادوية والشافعية . ولا يخنى أن الاحاديث الواردة في منع الاحتكار وردت مطلقة ومقيدة بالطعام وماكان من الاحاديث على هذا الاسلوب فإنه عند الجمهور لا يقيد فيه المطلق بالمقيد لعدم التعارض بينهما بل يستى المطلق على إطلاقه وهذا يقتضي أنه يعمل بالمطلق فى منع الاحتكار مطلقا ولا يقيد بالقوتين إلا على رأى أبي ثور وقد رده أئمة الأصول وكأن الجمهور خصوه بالقوتين نظرا إلى الحكمة المناسبة للتحريم وهي دفع الضرر عن عامة الناس والأغلب في دفع الضرر عن العامة إنما يكون في الفوتين فقيدوا الإطلاق بالحكمة المناسبة أو أنهم قيدوه بمذهب الصحابي الراوى؛ فقد أخرج مسلم عن سعيد بن المسيب أنه كان يحتكر فقيل له فإنك تحتكر فقال لأن معمرا راوى الحديث كان يحتكر . قال ابن عبد البر : كانا يحتكران الزيت وهـذا ظاهر أن سعيدا قيد الإطلاق بعمل الراوى وأما معمر فلا يعلم بم قيده ولعله بالحكمة المناسبة التي قيد بها الجهور.

٣٤ _ ﴿ وعن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال • لَا تُصَرُّوا ﴾ بضم المثناة الفوقية وفتح الصاد المهملة من صرى يصرى على الاصح ﴿ الإبِلَ والْغُمَ فَمَنِ اثْبَتَاعَهَا بَعْدُ فَهُوَ يَخِيْرِ النَّظَرَينِ ﴾ الرأيين ﴿ بعْدَ أَنْ يَحْلَبَهَا إِنْ شَاءَ أَمْسَكُهَا وإنْ شَاءَ رَدَّهَا وصَاعًا ﴾ عطف على ضمير المفعول في ردها على تقدير ويعطى ﴿ مِنْ تَمْرٍ • متفق عليه ولمسلم ﴾ أى عن أبى هريرة في ردها على تقدير ويعطى ﴿ مِنْ تَمْرٍ • متفق عليه ولمسلم ﴾ أى عن أبى هريرة

﴿ فَهُوَ بِالْخِيارِ ثَلاَ ثَلَا ثَلُا ثَلُهُ أَيَّامٍ ، وفي رواية له علقها البخاري = ورَّد مُعَهَا صَاعًا مِنْ طَعام لاَ سَمْراءَ ، قال البخارى والتمر أكثر ﴾ أصل التصرية حبس المـاء يقال صريت الماء إذا حبسته وقال الشافعي هي ربط أخلاف الناقة والشاة وترك حلمها حتى يجتمع لبنها فيكثر فيظن المشترى أن ذلك عادتها. ولم يذكر في الحديث البقر والحكم واحد لحـديث نهى عن التصرية للحيوان إذا أريد بيعه لأنه قد ورد تقييده في رواية النسائي بلفظ ولا تصروا الإبل والغنم للبيع وفي رواية له إذا ياع أحدكم الشاة أو اللقحة فليحلبها وهذا هو الراجح عنــد الجمهور ويدل عليه التعليل بالتدليس والغرر كذا قيل إلا أنى لم أر التعليل بهما منصوصا وأما التصرية لا للبيع بل ليجتمع الحليب لنفع المالك فهو وإن كان فيمه إيذاء للحيوان إلا أنه ليس فيـه إضرار فيجوز وظاهر الحـديث أنه لا يثبت الحيار إلا بعد الحلب ولو ظهرت النصرية بغير حلب فالخيار ثابت وثبوت الخيار قاض بصحة بيع المصراة وفي الحديث دليل على أن الرد بالتصرية فورى لأن الفاء في قوله فهو بخير النظرين تدل على التعقيب مر. عير تراخ وإليه ذهب بعض الشافعية وذهب الاكثر إلى أنه على التراخي لقوله فله الخيار ثلاثًا وأجيب من طرف القائل بالفور أن ذلك محمول على ما إذا لم يعلم أنها مصراة إلا في الثالث لأن الغالب أنها لا تعلم في أقل من ذلك لجواز النقصان باختلاف العلف ونحوه ولاك في روانة أحمد والطحاوي • فهو بأحد النظرين الخيار إلى أن يحوزها أو يردها ، وأما ابتداء الثلاث ففيه خلاف قيل من بعد تبين التصرية وقيل من عند العقد وقيل من النفرق . ودل الحديث أنه يرد عوض اللبن صاعاً من تمر وأما الرواية التي علقها البخاري بذكر صاعاً من طعام فقد رجح البخاري رواية التمر لكونه أكثر وإذا ثبت أنه يرد المشترى صاعا من تمر ففي المسألة ثلاثة مذاهب. الأول: للجمهور من الصحابة والتابعين بإثبات الرد للبصراة ورد صاع من تمر سموا. كان اللبن كثيرا أو قليلا والتمر قوتا لأهل

البلد أولاً . والثاني : للهادوية فقالوا ترد المصراة ولكنهم قالوا يرد اللبن بعينه إن كان ماقياً أومثله إن كان تالفاً أو قيمته يوم الرَّد حيث لم يوجد المثل قالوا وذلك لأنه تقرر أن ضمان المتلف إن كان مثليا فبالمثل وإن كان قيميا فبالقيمة واللبن إن كان مثليا ضمن بمثله وإن كان قيميا قوم بأحــد النقدين وضمن بذلك فكيف يضمن بالتمر أو الطعام قالوا وأيضاً فإنه كان الواجب أن يختلف الضمان بقدر اللبن ولا يقدر بصاع قل أو كثر . وأجيب بأنْ هذا القياس تضمن العموم في جميع المتلفات ، وهـ ذا خاص ورد به النص والحـاص مقدم على العام. أما تقدير الصاع فإنه قدره الشارع ليدفع التشاجر لعدم الوقوف على حقيقة قدر اللبن لجواز اختلاطه بحادث بعد البيع فقطع الشارع النزاع وقدره بحد لايبعد رفعاً للخصومة وقدره بأقرب شيء إلى اللبن فإنهما كانا قوتا في ذلك الزمان ولهذا الحـكم نظائر في الشريعة وهو ضمـان الجنايات كالموضحة فإن أرشها مقدر مع الاختلاف في الكبر والصغر والغرة في الجنين مع اختلافه والحكمة في ذلك كله دفع التشاجر . والثالث : للحنفية فخالفوا في أصل المسألة وقالوا لايرد البيع بعيب التصرية فلا بجب ردّ الصاع من التمر واعتــذروا عن الحديث بأعـذار كثيرة بالقدح في الصحابي الراوى للحديث وبأنه حـديث مضطرب وبأنه منسوخ وبأنه معارض بقوله تعالى (وإن عاقبتم فعاقبوا بمشل ماعوقبتم به) وكلها أعـذار مردودة. وقالوا : الحديث خالف قياس الأصول من جهات : الأولى : من حيث إن اللبن التالف إن كان موجوداً عنــد العقد فقد نقص جزء من المبيع فيمتنع الرد ، وإن كان حادثًا عند المشترى فهو غير مضمون ، وأجيب أولا: بأن الحديث أصل مستقل برأسه ولا يقال إنه خالف قياس الاصول وثانيا بأن النقص إنما يمنع الرد إذا لم يكن لاستعلام العيب وهو هنا لاستعلام العيب فلا يمنع . والثانية : من حيث إنه جعـل الخيار فيه ثلاثًا مع أن خيار العيب وخيار المجلس وخيار الرؤية لايقدر شيء منها بالثلاث

وأُجيب بأن المصراة انفردت بالمدة المذكورة لأنه لايتبين حكم التصرية في الأغلب إلا بها بخلاف غيرها . والثالثة : أنه يلزم ضمان الأعيان مع بقائها حيث كان اللـبن موجوداً . وأجيب عنه بأنه غـير موجود متميز لانه مختلط باللبن الحادث فقد تعذر رده بعينه بسبب الاختلاط فيكون مثل ضمان العبد الآبق المغصوب . والرابعة : مر . _ حيث إنه يلزم إثبات الرد بغير عيب لأنه لوكان نقصان اللبن عيبا لثبت به الرد من دون تصرية ولا اشتراط لأنه لم يشترط الرد . وأجيب بأنه في حكم خيار الشرط من حيث المعنى فإن المشترى لما رأى ضرعها مملوءا افكأن البائع شرط له أن ذلك عادة لها وقد ثبت لهذا نظائر مثل ما تقدم في تلتى الحلوبة . وإذا تقرر عندك ضعف القولين الآخرين علمت أن الحق هو الأول وعرفت أن الحديث أصل في النهي عن الغش وفي ثبوت الخيار لمن دلس عليـه وفي أن التدليس لايفسد أصل العقـد وفي تحريم التصرية للمبيع وثبوت الخيار بها . وقد أخرج أحمد وابن ماجه من حديث ابن مسعود مرفوعا " بيع المحفلات خلابة ولا تحل الخلابة لمسلم، وفي إسناده ضعف ورواه ابن أبي شيبة موقوفا بسند صحيح . والمحفلات جمع محفلة بالحاء المهملة والفاء التي تجمع لبنها في ضروعها. والخلابة بكسر الخاء المعجمة وتخفيف اللام بعدها موحدة: الخداع.

٣٥ ــ ﴿ وعن ابن مسعود رضى الله عنه قال : من اشترى شاة مُحقَّلةً فردها فليرد معها صاعا . رواه البخارى وزاد الإسماعيلى : من تمر ﴾ لم يرفعه المصنف بل وقفه على ابن مسعود لان البخارى لم يرفعه وقد تقدم الكلام على معناه مستوفى

٣٦ _ ﴿ وعن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على صُبرة ﴾ الصبرة بضم الصاد المهملة وسكون الموحدة الكومة المجموعة من الطعام ﴿ من طعام فأدخل يده فيما فنالت أصابعه بللا فقال • ما هـٰذَا يَا صَاحِبَ الطَّعامِ ؟ ، قال أصابته السماء يا رسول الله قال أفلاً جَعَلْتُهُ فَوْقَ الطَّعَامِ كَيْ

يرَاهُ النَّاسُ مَنْ غَشَّ فايْسَ مِنْى ، رواه مسلم ﴾ قال النووى كذا فى الاصول و منى و بياء المشكلم وهو صحيح ومعناه ليس بمن اهتدى بهديى واقتدى بعلى وعملى وحسن طريقتى . وقال سفيان بن عيينة يكره تفسير مثل هذا ونقول نمسك عن تأويله ليكون أوقع فى النفوس وأبلغ فى الزجر . والحديث دليل على تحريم الغش وهو مجمع على تحريم شرعا مذموم فاعله عقلا .

٣٧ _ ﴿ وعن عبد الله بن بريدة ﴾ هو أبو سهل عبد الله بن بريدة بن الحصيب الأسلمي قاضي مرو تابعي ثقة سمع أباه وغيره ﴿ عن أبيه رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم * مَنْ حَبَسَ الْعِنْبَ أَيَّامَ القَطَافِ ﴾ الأيام التي يقطف فيها ﴿ حَتّى يبيعهُ بِمَنْ يَتَخِذُهُ خَمْرًا فقد تَقَحَمُ النَّارَ عَلَى بَصِيرَةٍ * ﴾ أي على علم بالسبب الموجب لدخوله ﴿ رواه الطبراني في الأوسط بإسناد حسن ﴾ وأخرجه البيع في شعب الإيمان من حديث بريدة بزيادة * حتى يبيعه من يهودي أو نصراني أو عنى يعلم أنه يتخذه خمراً فقيد تقحم في النار على بصيرة * والحديث دليل على تحريم بيع العنب بمن يتخذه خمراً لوعيد البائع بالنار وهو مع القصد محرم إجماعا وأما مع عدم القصد محرم أو أما إذا علمه فهو محرم ويقاس على ذلك ماكان مع الشك في جعله خمراً وأما إذا علمه فهو محرم ويقاس على ذلك ماكان يستعان به في معصية وأما ما لا يفعيل إلا لمعصية كالمزامير والطنابير ونحوها فلا يجوز بيعها ولا شراؤها إجماعا وكذلك بيع السلاح والكراع من الكفار والبغاة إذا كانوا يستعينون بها على حرب المسلمين فإنه لا يجوز إلا أن يباع والبغاة إذا كانوا يستعينون بها على حرب المسلمين فإنه لا يجوز إلا أن يباع والبغاة إذا كانوا يستعينون بها على حرب المسلمين فإنه لا يجوز إلا أن يباع بأفضل منه جاز .

۳۸ _ ﴿ وعن عائشة رضى الله عنها قالت ؛ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ﴿ الْخَرَاجُ بِالصَّمَانِ * رواه الحسة وضعفه البخارى ﴾ لآن فيه مسلم بن خالد الزنجى وهو ذاهب الحديث ﴿ وأبو داود وصححه الترمذى وابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان والحاكم وابن القطان ﴾ الحديث أخرجه الشافعى

وأصحاب السنن بطوله وهو • أن رجلا اشنرى غلاما فى زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان عنده ما شاء الله ثم ردّه من عيب وجده فقضي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بردّه بالعيب فقال المقضى عليه قد استعمله فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم • الخراج بالضمان ، والخراج هو الغلة والكراء ومعناه أن المبيع إذاكان له دخل وغلة فإن مالك الرقبة الذي هو ضامن لهـا يملك خراجها لضمان أصلها فإذا ابتاع رجل أرضاً فاستعملها أو ماشية فنتجها أو داية فركبها أو عبداً فاستخدمه ثم وجد به عيباً فله أن يردّ الرقبة ولا شيء عليه فيما انتفع به لأنها لو تلفت ما بين مدّة الفسخ والعقـد لكانت في ضمان المشترى فوجب أن يكون الخراج له . وقد اختلف العلماء في المسألة على ثلاثة أقوال . الاول : للشافعي أن الخراج بالضمان على ما قررناه في معنى الحديث. وما وجـد عر. الفوائد الأصلية والفرعية فهو للمشترى ويردّ المبيع ما لم يكن ناقصا عما أخذه الثانى : للهادوية أنه يفرق بين الفوائد الأصلية والفرعية فيستحق المشــترى الفرعية وأمّا الأصلية فتصير أمانة في يده فإن ردّ المسترى المبيع بالحكم وجب الردّ ويضمن التلف فإن كان بالتراضي لم يردّها . الثالث : للحنفية أن المشترى يستحق الفوائد الفرعية كالكراء ا وأمّا الفوائد الأصلية كالتمر فإن كانت باقية ردَّها مع الأصـل وإن كانت تالفة امتنـع الردِّ واستحق الأرش. الرابع: لمالك أنه يفرق بين الفوائد الأصلية كالصوف والشعر فيستحقه المشترى والولد يرده مع أمه وهـذا ما لم تكن متصلة بالمبيع وقت الرد فإن كانت متصلة وجب الرد لها إجماعاً ١ هـذا ما قاله المذكورون. والحديث ظاهر فما ذهب إليه الشافعي وأما إذا وطئ المشترى الأمة ثم وجد فيها عيبا فقد اختلف العلماء في ذلك فقالت الهادوية وأهل الرأى والثوري وإسحاق يمتنع الرد لأن الوط. جناية لأنه لا يحل وط. الامة لاصل المشترى ولا لفصله فقــد عيبها بذلك قالوا وكذا مقدمات الوطء يمتنع الرد بعـدها لذلك قالوا ولكنه يرجع على

البائع بأرشالعيب وقبل يردّها ويرد معها مهر مثلها ومنهم من فرّق بين الثيب والبكر وقد استوفى الخطابي ذلك ونقله الشارح والكل أقوال عارية عن الاستدلال ودعوى أن الوطء جناية دعوى غير صحيحة والتعليل بأنه حرمها به على أصوله ونصوله فكانت جناية عليل فإنه لم ينحصر المشترى لها فيهما .

٣٩ ــ ﴿ وعن عروة البارق رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعطاه دينارا يشتري به أضحية أو شاة فاشترى به شاتين فباع إحداهما بدينار فأتاه بشاة ودينار فدعا له بالبركة في بيعه فكانب لو اشترى ترابا لرمح فيه . رواه الخسة إلا النسائي وقد أخرجه البخارى ضمن حديث ولم يسبق لفظه وأورد له الترمذي شاهدا من حديث حكم بن حزام ﴾ الحديث في إسناده سعيد بن زمد أخو حماد مختلف فيه قال المنذرى والنووى إسناده حسن صحيح وفيه كلام كثير وقال المصنف الصواب أنه متصل في إسناده مبهم وفي الحديث دلالة علىأن عروة شرى مالم يوكل بشرائه وباع كذلك لآنه أعطاه دينارا لشراء أضحية فلو وقف على الامر لشرى ببعض الدينار الاضحية ورد البعض وهذا الذي فعله هو الذي تسميه الفقهاء العقد الموقوف الذي ينفذ بالإجازة وقد وقعت هنا. وللعلماء فيه خمسة أقوال : الأول : أنه يصح العقد الموقوف وذهب إلى هذا جماعة من السلف والهـادوية عملا بالحديث. والثاني: أنه لا يصح وإليه ذهب الشافعي وقال إن الإجازة لا تصححه محتجا بحديث « لا تبع ما ليس عندك ، أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وهو شامل للبعدوم وملك الغير وتردد الشافعي في صحة حــديث عروة وعلق القول به على صحته . والثالث : التفصيل لأنى حنيفة فقال يجوز البيع لا الشراء وكأنه فرق بينهما بأن البيع إخراج عن ملك المالك وللمالك حق في استبقاء ملك فإذا أجاز فقد أسقط حقه بخلاف الشراء فإنه إثبات لملك فلا بدّ من تولى المالك لذلك . والرابع : لمالك وهو عكس ماقاله أبو حنيفه وكأنه أراد الجمع بين الحديثين : حديث لا تبع ما ليس عندك وحديث (۲۳ _ سبل السلام - ۲)

غروة فيعمل به مالم يعارض ، والخامس : أنه يصح إذا وكل بشراء شيء فيشترى بعضه وهو للجصاص وإذا صح حديث عروة فالعمل به هو الراجح وفيه دليل على صحة بيع الاضحية وإن تعينت بالشراء لإبدال المثل ولا تطيب زيادة الثمن ولذا أمره بالتصدق بها وفى دعائه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم له بالبركة دليل على أن شكر الصنيع لمن فعل المعروف ومكافأته مستحبة ولو بالدعاء .

• ٤ - ﴿ وعن أبي سعيد الحدرى رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن شراء مافى بطون الانعام حتى تضع . وعن بيع ما فى ضروعها . وعن شراء العبد وهو آبق . وعن شراء المغانم حتى تقسم . وعن شراء الصدقات حتى تقبض . وعرب ضربة الغائص . رواه ابن ماجه والبزار والدارقطنى بإسناد ضعيف ﴾ لانه من حديث شهر بن حوشب وشهر تسكلم فيمه جماعة كالنضر بن شميل والنسائى وابن عدى وغيرهم وقال البخارى شهر حسن الحديث وقوى أمره وروى عرب أحمد أنه قال ما أحسن حديثه . والحديث اشتمل على ست صور منهى عنها : الأولى : بيع ما فى بطون الحيوان وهو مجمع على على ست صور منهى عنها : الأولى : بيع ما فى بطون الحيوان وهو مجمع على العبد الآبق وذلك لتعذر تسليمه . والرابعة : شراء المغانم قبل القسمة وذلك لعدم الملك . والحامسة : شراء الصدقات قبل القبض فإنه لا يستقر ملك المتصدق عليه الملك . والحامسة : شراء الصدقات قبل القبض فإنه لا يستقر ملك المتصدق عليه بعد التخلية فإنه يصح لانهم جعلوا التخلية كالقبض فى حقه . السادسة . ضربة الغائص وهو أن يقول أغوص فى البحر غوصة بكذا فما خرج فهو لك والعلة فى ذلك هو الغرر .

٤١ - ﴿ وعن ابن مسعود رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 و لا تَشْتَرُوا السَّمَكَ فى الماء فإنَّهُ غَرَرٌ ، . رواه أحمد وأشار إلى أن الصواب

وقفه ﴾ وهو دليل على حرمة بيع السمك فى الماء وقد علله بأنه غرر وذلك لأنه تختفى فى الماء حقيقته ويرى الصغير كبيراً وعكسه وظاهره النهى عن ذلك مطلقاً وفصل الفقهاء فى ذلك فقالوا إن كان فى ماء كثير لايمكن أخذه إلا بتصيد ويجوز عدم أخذه فالبيع غير صحيح وإن كان فى ماء لايفوت فيه ويؤخذ بتصيد فالبيع صحيح ويثبت فيه الخيار بعد التسليم وإن كان لا يحتاج إلى تصيد فالبيع صحيح ويثبت فيه خيار الرؤية وهذا التفصيل يؤخذ من الأدلة والتعليل المقتضى للإلحاق يخص عموم النهى .

٤٢ ــ ﴿ وَعَنَ ابْنُ غَبَّاسِ رَضِّي اللَّهُ عَنْهِمَا نَهِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلُهُ وسلم أن تباع ثمرة حتى تطعم ﴾ بضم المثناة الفوقية وكسر العين المهملة يبدو صلاحها ﴿ وَلا يَبَاعُ صُوفَ عَلَى ظَهُرُ وَلَا لَبِنَ فَى ضَرَعَ . رَوَاهُ الطَّبْرَانَى فَى الْأُوسِطُ وَالدَّارِقَطَى وأخرجه أبو داود في المراسيل لعكرمة ﴾ وهو الراجح ﴿ وأخرجه أيضاً موقوفاً على ابن عباس بإسناد قوى ورجحه البيهقي ﴾ . اشتمل الحديث على ثلاث مسائل : الأولى : النهى عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها ويطيب أكلها ويأتى الكلام في ذلكُ. والثانية : النهي عن بيم الصوف على الظهر وذيه قولان للعلماء : الأول : أنه لا يصح عملا بالحديث ولانه يقع الاختلاف في موضع القطع من الحيوان فيقع الإضرار به وهذا قول الهـادوية والشافعي وأبى حنيفة . والقول الثاني إنه يصح البيع لأنه مشاهد يمكن تسليمه فيصح كما صح من المذبوح وهـذا قول مالك ومن وافقه . قالوا : والحديث موقوف على ابن عباس والقول الأول أظهر والحديث قد تعاضد فيه المرسل والموقوف وقد صح النهي عن الغرر والغرر حاصل فيـه . والثالثة : النهي عن بيم اللين في الضرع لمـا فيـه من الغرر وذهب سعيد بن جبير إلى جوازه قال لانه صلى الله عليه وسلم سمى الضرع خزانة فى قوله فيمن يحلب شاة أخيه بغير إذنه " يعمد أحدكم إلى خزانة أخيه ويأخذ مافيها ، وأجيب بأن تسميته خزانة مجاز ولئن سلم فبيع مافى الخزانة بيع غرر ولايدرى بكميته وكيفيته 98 _ ﴿ وعن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع المضامين ﴾ المراد بها مافى بطون الإبل ﴿ والملاقيح ﴾ هو مافى ظهور الجمال ﴿ رواه البزار وفي إسناده ضعف ﴾ لأن في رواته صالح بن أبي الأخضر عن الزهرى وهو ضعيف ورواه مالك عن الزهرى عن سعيد مرسلا قال الدارقطنى في العلل تابعه معمر ووصله عمر بن قيس عن الزهرى وقول مالك هو الصحيح وفى الباب عن ابن عمر أخرجه عبد الرزاق بإسناد قوى والحديث دليل على عدم صحة بيع المضامين والملاقيح وقد تقدم وهو إجماع .

23 _ (وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « مَنْ أَقَالَ مُسْلِبً بَيْعَتُهُ أَقَالَ اللهُ عَـُهُرَ تَهُ » رواه أبو داود وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم ﴾ وهو عنده بلفظ « من أقال مسلماً أقال الله عشرته يوم القيامة » قال أبو الفتح القشيرى هو على شرطهما وفى الباب مايشده من الاحاديث الدالة على فضل الإقالة . وحقيقتها شرعا رفع العقد الواقع بين المتعاقدين وهى مشروعة إجماعا ولا بد من لفظ يدل عليها وهو « أقلت » أو مايفيد معناه عرفا وللإقالة شرائط ذكرت فى كنب الفروع لا دليل عليها . وإنما دل الحديث على أنها نكون بين المتبايعين لقوله ببعته . وأما كون المقال مسلماً فليس بشرط وإنما ذكره لكونه حكما أغلبيا وإلا فثواب الإقالة ثابت فى إقالة غير المسلم وقد ورد بلفظ من أقال نادما . أخرجه النزار .

[﴿] تَمَ الْجَزِءِ الثَّالَى ، ويليه الْجَزِءِ الثَّالَثُ ﴾ ﴿ وأَوْلُهُ : بَابِ الْجَيَارِ ﴾



صفحة

٢ باب صلاة الجماعة والامامة

مفحة

إثقل الصلاة على المنافقين صلاة
 العشاء وصلاة الفجر

ه من سمع الأذان فلم يأت للصلاة الخ

٨ متابعة المأموم للإمام

١١ إذا اختلفت نية المأموم والإمام فالصلاة صحيحة

 ١٢ أفضل الصلاة صلاة المر• في بيته إلا المكتوبة

١٤ صلاة رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بالناس وهو مريض

10 حديث من أم بالناس فليخفف والكلام في ذلك

١٦ حديث يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله

١٨ لا تصح إمامة المرأة للرجــل .
 والأمر بتسوية الصفوف

٢١ خير صفوف الرجال أولها الح

٧٢ بيان موقف المأموم من الإمام

٢٥ لا صلاة لمنفرد خلف الصف الح

۲۰ النهى عن الإمراع عند التوجه الصلاة

۲۸ تؤم المرأة أهمل دارها وصحة
 إمامة الأعمى الخ

٣٠ يجب على من لحق الإمام أن ينضم الله فيا أدركه فيه . وبيان الأعذار في ترك الجماعة

٣١ باب صلاة المسافر والمريض

٣٤ إن الله تعالى يحب أن تؤتى رخصه الح ٣٥ مجوز للمسافر سفرا طويلا قصر

الصلاة الرباعية

٣٨ جواز جمع الصلاتين في السفر تقديما وتأخيرا

٤٢ النهى عن قصر الصلاة إذا كان السفر قصيرا

٢٤ باب الجمعة والوعيد العظيم على تركها

٤٤ بيان الوقت الذي تفعل فيه الجمعة الح

٤٦ شروط خطبتي الجمعة

٤٨ ذكر الحالة التي يكون عليها الخطيب
 حتى يكون مؤثراً في قاوب السامعين

من علامة فقه الرجل طول الصلاة
 وقصر الخطية

مره صلى الله عليه وسلم من دخل
 السحد ولم يصل: بصلاة ركعتهن

٤٥ ما يقرأ من القرآن بعد الفاتحة في
 صلاة الجمعة والعيدين

 الأمر بصلاة أربع ركمات بعد صلاة الجمعة

۸ بیان الساعة التی یستجاب فیما
 الدعاء یوم الجمعة والخلاف فیما

٦٦ بيان العدد الذي تنعقد به الجمعة

٦٢ يندب للخطيب يوم الجمعة الدعاء
 للمؤمنين والمؤمنات في الخطبة

٦٣ بيان من تجب عليــه الجمعة ومن
 لا تجب عليه

٦٦ باب صلاة الحوف

بيان صفة صلانه صلى الله عليــه
 وسلم بأصحابه صلاة الخوف

٨٨ باب كيفية صلاة الحوف

٧٧ ماب صلاة العيدين

٧٤ ندب الأكل قبل صلاة عيد الفطر الخ

رائساء بالخروج إلى صلاة العيدين
 العيدين : وأت صلاة العيدين
 تكون قمل الخطمة

۷۸ صلاة العيد ركعتان لا أذان لها
 ولا إقامة

٧٠ كيفية صلانه صلى الله عليه وسلم صلاة عيد الفطر الخ

٨٢ ما يقرؤه المصلى في صلاة العيد من القرآن بعد الفائحة

۸۳ يندب الخروج إلى صلاة العيد ماشيا وكذا الرجوع

۸۵ وقت التكبير في العيدين ابتداء وانتهاء وصفته وما يندب فيهما

٨٦ باب صلاة الكسوف

٨٨ كيفية صلاة الكسوف والحسوف

٩٣ ما يقال عند حصول ما يخو ف الله به الناس

١١٥ باب صلاة الاستسقاء

٩٦ خطبته عليالية في الاستسقاء

٩٩ طلب الاستسقاء من النبي صلى الله

عليه وسلم وهو يخطب يوم الجمعة

1.1 يندب حسر النوب عن بعض البدن حال تزول المطر

١٠١ ما يقال عند نزول المطر

١٠٣ باب اللباس

١٠٤ النهى عن لبس الحريروالديباج الخ

١٠٦ الترخيص في لبس الحرير إذا

۱۰۸ إن الله بحب أن يرى أر نعمته

١١٠ الاستشفاء بآثار رسول الله عليه

١١١ ڪتاب الجنائز ، والنهي عنمني الموت

۱۱۳ الأمر بتلقين موتى المسلمين لا إله إلا الله

۱۱۸ يندب في غسل الميت أن يكون وترا الح

۱۲۰ كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أثواب بيض الخ

١٢٣ الأم بتحسين كفن الميت

۱۷۶ إذا دفن اثنان فى قبر يقدم إلى القبلة أفضلها، والشهيد لايغسل ولا يصلى عليه

١٣٦ النهى عن التغالى فى الكفن ؟ وأنه بجوزللرجلأن يغسل امرأته

۱۲۸ تصح الصلاة على الميت بعد دفنه مطلقا

صفحة

صفحة

١٣٠ نعي النبي عليه النجاشي وجواز الصلاة على الغائب

١٣٢ جواز الصلاة على الميت في المسجد وعددتكبيرات الصلاة عليه أربع ا ١٦٦ زكاة البقر ونصابه

١٣٢ عدد التسكير في صلاة الجنازة وما يفعل بعد كل تـكبيرة

١٣٦ بيات الدعاء للميت الوارد في صلاة الحنازة

١٣٨ بسان أجر من شهد الجنازة حتى تدفن

. ١٤ ندب المشيم الجنازة والخلاف في أنه يكون أمامها أو خلفها

١٤١ نهي النساء عن اتباع الجنازة

١٤٣ كيفية إدخال الميت القبر وما يقال عند وضعه فيه

١٤٦ بيان من تولى غسله ودفنه صلى الله عليه وسلم ، والنهى عن تجصيص القبر والقعود عليه الخ

١٤٩ مايقال بعد تسوية التراب على الميت

١٥٠ الحث على زيارة القبور للرجال دون النساء

١٥٢ المت يعذب في قبره عانيح عليه الخ

١٥٥ النهي عن الدفن ليلاإلا لضرورة ١٩٠ باب صدقة التطوع

١٥٧ ما يقوله زائر القبور عند زيارته

١٥٧ النهي عن سب الأموات والقود على المقابر

١٦٠ ﴿ كتاب الزكاة ﴾

١٦١ زكاة الإبل ومقاديرها وأسنانها ١٦٢ زكاة الغنم ومقدار نصابها وسنها ١٦٥ زكاة الورق ونصابه

١٦٧ تؤخذصدقات المسلمين على مياههم ليس في الرقيق والفرس صدقة

١٧١ نصاب الذهب والفضة والحبوب

١٧٣ ليس في البقر الموامل صدقة

١٧٥ تعجيل الزكاة قبل مجيء وقتها

١٧٦ إذالم يكلل النصاب فلا تجب الزكاة وماستي بماء السماء ففيه العشرالخ

١٧٧ يبان الأنواع التي تجب فيها الزكاة من المطعومات والأنواع التي لاتجب فها

١٨٠ بجب خرص النخــل والعنب عند الاشتداد

١٨٢ الخلاف في وجوب الزكاة في الحلى ووجوب الخس في الركاز

١٨٤ أقوال العلماء في الركاز

١٨٦ باب صدقة الفطر

١٨٨ مقدار زكاة الفطر وما نخرج منه ووقت أدائها

١٩١ من يستعفف يعفه الله ومن يستغن يغنه الله

١٩٣ الصدقة على من كان أقرب من المتصدق أفضل وأولى

صفحة

١٩٦ ذم السؤال تكثرا إلا لحاجة

۱۹۷ باب قسمة الصدقات ، وبيان الغنى الذي محرم معه السؤال

١٩٩ تحرم المسئلة إلا لنلائة

٢٠٠ آل النبي صلى الله عليه وسلم الدين
 لا تحل لهم الصدقة

٢٠٥ ﴿ كتاب الصيام ﴾

٢٠٦ الوعيدالعظيم لمن اصوم يوم الشك

۲۰۷ الأمر بالصوم لرؤية الهـلال
 والإفطار لرؤيته

٢٠٩ العمل نخبر الواحد في صوم رمضان

۲۱۲ الثناء على من يعجل الفطر ، الأمر بالتسحر

۲۱۳ مايندبالفطر عليه ، والنهى عن الوصال فى الصيام

۲۱۶ تأ كيـد النهى عن الكذب والسفه للصائم

٢١٨ جواز الحجامة للصائم

۲۲۱ من نسى وهو صائم فأكل أوشرب فليتم صومه

٢٢٥ الشيخ إذا عجز عن الصيام يفطر ويطعم الح

۲۲۲ من واقع فی نهار رمضان وهو صائم وجبت علیه الـکفارة

۲۲۸ من أصبح جنبا وهو صائم فصيامه صيحيح

٢٣٠ باب صوم التطوع

صفحة

٢٢٢ بيان فضل صوم التطوع في سبيل الله

٢٣٤ لايحل للمرأة الصوم تطوّعا إلا بإذن زوجها وحرمة صوم يوم العيدين الخ

٢٣٦ النهى عن تخصيص ليلة الجمعة بالقيام وتخصيص يومها بالصيام

۲۳۸ صوم يوم السبت والأحدو الخلاف فيه والنهى عن صوم يوم عُرفة لن بعرفة

٢٢٩ النهي عن صوم الدهر

٢٤١ باب الاعتكاف وقيام رمضان

۲٤٢ الحث على الاجتهاد فى العمل الصالح فى العشر الأخير من رمضان والاعتكاف فيه

٣٤٣ مايلزم المعتكم فعلاوتركاوالتماس ليلة القدر

٧٤٥ ما يقوله من يرى ليلة القدر

٢٤٨ ﴿ كتاب الحبم ﴾

۲۵۱ تفسير السبيل المشترط استطاعته فی وجوب الحج

۲۵۳ صحة النيابةعن الغير فى أداء فريضة
 الحج وشرطها والخلاف فى ذلك

۲۵۵ حج الصبي لا يسقط عنـــه فرض الحج إذا بلغ وكـذا العبد

٢٥٩ باب الواقيت

٠٦٠ الواقيت المكانية للحج والعمرة

٢٦٤ باب وجوه الإحرام

٢٦٧ الأمر برفع الصوت بالتلبية

٣١٤ كتاب البيوع

٣١٥ باب شروط البيع ومانهي عنه

٣١٦ يحرم بيع الحمر وللميتة والخنزير والأصنام

۲۱۹ النهى عن نمن الـكلب ومهر البغى وحلوان الـكاهن

٣٢٠ لابأس بطلب البيع من الرجل السلعته الخ

٣٢١ الأمر بإلقاء الميتة وما حولها إذا وقعت في سمنجامد مثلا الخ

۳۲۶ ماکان من شرطلیس فی کتاب الله تعالی فهو باطل

٣٢٦ النهى عن بيع أمهات الأولاد وهبتها وإرثها

۲۲۸ النهى عن بيع فضل الماء وعن بيع ضراب الجل

٣٢٩ النهى عن بيع حبل الحبلة وعن بيع الولاء وهبته

٣٣٢ النبي عن بيع الثيء قبل قبضه

۲۳۳ النهى عن بيعتين فى بيعة وعن بيع العربان

٣٢٤ لايصح للمشترى أن يبيع ما اشتراه قبل أن يحوزه إلى رحله

٣٣٦ النهى عن النجش وعن المحاقلة والمزابنة والمخابرة

۳۶۰ النهى عن تلقى الركبان وعن بيع الحاضر للبادى والتجرد عند النسل والإهلال ۲٦٨ ما يحرم على المحرم وما يجوز له ۲۷۲ يحرم لحم الصيد مطلقا على المحرم

٣٧٣ مايجوز قتلهمن الحرم للمحرم وغيره

۳۷۳ جواز الحلق لمن بهأذى فىرأسه وعليه الفدية ، وخطبته صلى الله

عليه وسلم عام الفتح

۲۷۹ إن إبراهيم حرم مكة وإنه صلى الله عليه وسلم حرم المدينة

٢٨٠ باب صفة الحج ودخول مكة

٧٨١ صفة حجه صلى الله عليه وسلم

۲۸۹ ماجاء فی تقبیل الحجر الأسود والسجود علیه

۳۹۲ طوافه صلى الله عليه وسلم البيت واستلامه الركن بمحجن الخ

۲۹۰ بیـان وقت رمی حجرة العقبة ووقت الوقوف بعرفة

٢٩٩ دعاؤه عَيْسِيَّةُ لِلمَحلقينَ والمقصرين

٠٠٠ يحل للمحرم بعد الزمى والحلق كل شيء إلا النساء

٣٠٣ جوازالبيت بمكة ليالى منى لن به عذر

٣٠٥ أم. ﷺ الناسأنيكون آخر عهدهم بالبيت الطواف

٣٠٩ باب الفوات والإحصار

۲۱۲ المحرم إذا اشترط في إحرامه ثم عرض له المرض فإن له أن يتحلل

٣١٣ من كسر أو عرج فقدحل وعليه الحج من قابل صفحة

٣٤٨ الأقوال فى حديث النهى عن التصرية للحيوات

۳۵۱ النهى عن يبع العنب لمن يعلم أنه يتخذه خمرا

۲۵۳ دعاء النبى صلى الله عليه وسلم لمروة البارق بالبركة فى بيعه ۳۵۶ النهىءنشراءمافى بطون الانعام

حتى تضع وعن ببع ما في ضروعها الح

صفحة

٣٤٣ النهى عن بيع الرجل على بيع أخيه وعن خطبته

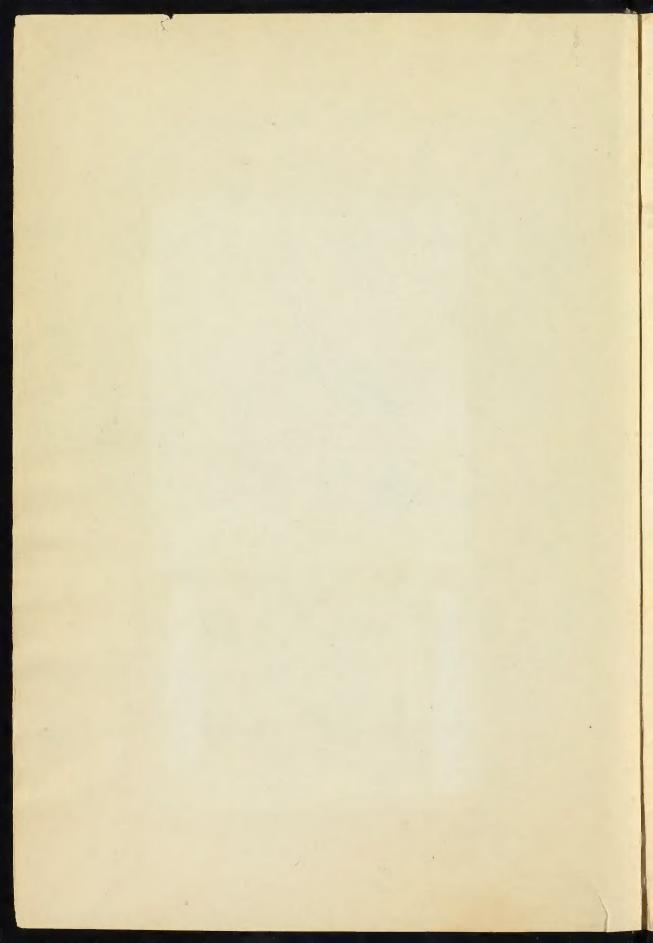
٣٤٤ مجرم التفريق بين الوالدة وولدها وكذلك الأخوان

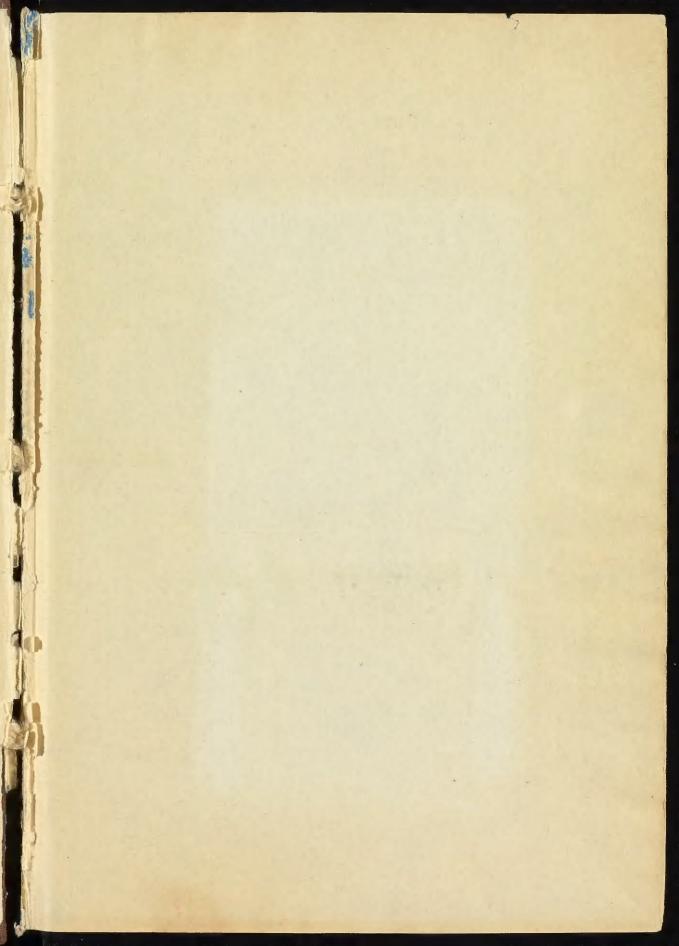
٣٤٦ الهي عن التسعير لكل متاع وعن الاحتكار

٣٤٧ النهى عن التصرية للحيوات إذا أريد بيعه

(تم الفهرس)









893.795 Tb53431 v. 1-2

COLUMBIA UNIVERSITY
LIBRARIES
/669884/
YOUR BOOK IS DUE:

10698841

